

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٨٩

القاهرة ١٩٩٠

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة. ويدخل فى هذا الاطار
  - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى.
  - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها.
  - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
  - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص.
- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين، مجلس الخبراء، رئيس المركز، مدير المركز.
- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى: (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية.
  (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية.
  (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة.
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات.

ادارة المركز: مبنى جريدة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ
ت: ٧٥٥٦٥٠، ٧٥٥٥٠٠، ٧٤٥٦٦٦، ٧٥٨٣٣٣
تلكس: ٩٢٠٠١ ـ ٩٢٥٤٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٠



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٨٩

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة ١٩٩٠

المشاركون فى التقرير*

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د . سامى منصور — د . علىّ الدين هلال — د . سعد الدين ابراهيم

المنسق العام : د . اسامة الغزالى حرب

مجموعة النظام الدولى :

المقرر : د . عبدالمنعم سعيد

الاعضاء :
- حسن ابو طالب
- د . خليل توفيق درويش
- راجية صدقى
- عماد جاد
- فتحى حسن عطوة

مجموعة النظام العربى :

المقرر : د . محمد السيد سعيد

الاعضاء :
- جمال عبدالجواد
- سمير حسنى
- عمر عز الرجال
- محمد عبدالسلام
- منار الشوربجى
- وحيد عبدالمجيد

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د . أسامة الغزالى حرب

الاعضاء :
- د .أحمد يوسف أحمد
- الفت حسن اغا
- د . جهاد عودة
- خالد داود
- صلاح الدين حافظ
- عمرو هاشم ربيع
- محمد شومان
- نبيل عبدالفتاح
- د . نجوى خليل
- هالة مصطفى

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . طه عبدالعليم

الاعضاء :
- إبراهيم نوار
- أحمد النجار
- خالد زغلول
- عبدالفتاح الجبالى
- مجدى صبحى

مجموعة البحوث العسكرية :

المقرر : لواء ا . ح . متقاعد طلعت احمد مسلم

الاعضاء :
- أحمد إبراهيم محمود
- مجدى على عبيد

باحثون مساعدون :

أحمد مصطفى العملة - آمال اسعد - أيمن السيد عبد الوهاب - بدر عبد العاطى - خليفة أدهم أحمد - علاء سالم - غادة رافت - نسرين سامح مرعى - هالة يوسف - همام سيد محمد .

الاشراف الفنى : حسين أبو زيد

* أسماء المجموعات البحثية مرتبة أبجديا

المحتويات

- المشاركون فى التقرير ٣
- مقدمة تحليلية ٧
- موجز التقرير ٢١

النظام الدولى والأقليمى ٣١

القسم الأول : الوطن العربى فى السياسة العالمية ٣٣
أولا : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ٣٤
ثانيا : الجماعة الأوروبية ٦٠
ثالثا : اليـــابان ٧٠
رابعا : جمهورية الصين الشعبية ٨٥
القسم الثانى : التفاعلات العربية الاقليمية ٩٧
أولا : التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية ٩٨
ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى الأفريقية ١١٩
ثالثا : التفاعلات العربية ـ الايرانية ١٤١
رابعا : التفاعلات العربية ـ التركية ١٥٣
خامسا: الموازين العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى ١٦٦
القسم الثالث : التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات التسعينات ١٦٩
أولا : مؤشرات اداء الاقتصاد العالمى ١٧٠
ثانيا : مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى ١٧٨
ثالثا : ازمة « اكتوبر » فى أسواق المال العالمية ١٨٧
رابعا : التحديات الاقتصادية العالمية فى التسعينات ١٩٢
القسم الرابع : الأمن العربى : الميزان العسكرى العربى ـ الاسرائيلى ١٩٧
أولا : الميزان البرى ١٩٨
ثانيا : الميزان الجوى ٢٠٦
ثالثا : الميزان البحرى ٢١٥
رابعا : الصواريخ أرض ـ أرض ٢٢٠
خامسا : الأسلحة الكيمائية ٢٢٦
سادسا : الأسلحة النووية ٢٣٠

النظام الاقليمى العربى ٢٣٣

القسم الأول : الهيكل السياسى للنظام العربى ٢٣٥
أولا : ملخص عام والملامح الرئيسية للتفاعلات العربية عام ١٩٨٩ .... ٢٣٦
ثانيا : أداء مؤسسات النظام العربى ٢٣٩
القسم الثانى : نخبة الدولة وادارة التعددية السياسية فى الوطن العربى ٢٨٥
أولا : مداخل التعددية ٢٨٨
ثانيا : ادارة التعددية ٢٩٣
ثالثا : استراتيجيات ادارة التعددية ٣٠٥
القسم الثالث : الشعب والنضال الفلسطينى ٣١٣
أولا : أداء الانتفاضة فى عامها الثانى ٣١٤
ثانيا : التحرك السياسى الفلسطينى ٣٢٨
القسم الرابع : الاقتصادات العربية ٣٤٥
أولا : سياسات التخصيص والليبرالية ٣٤٧
ثانيا : السياسات المالية العربية ٣٦٣

جمهورية مصر العربية

القسم الأول : النظام السياسى ٣٧١
أولا : نظام الحكم ٣٧٢
ثانيا : الأحزاب والقوى السياسية ٤٠٤
ثالثا : جماعات المصالح ٤٥٦
رابعا : الصحافة المصرية ٤٧٠
خامسا : العنف السياسى ٤٩٦
القسم الثانى : الاقتصاد القومى ٥٠٣
أولا : الدولة ونشاط الأعمال : القطاع العام الصناعى بين التحرير والتخصيص ٥٠٥
ثانيا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية : البديل النووى وبدائل انتاج الكهرباء ٥٢٣
ثالثا : السياسات المالية والنقدية ٥٣٤
رابعا : العلاقات الاقتصادية الخارجية ٥٥٣
القسم الثالث : السياسة الخارجية ٥٥٧
أولا : مصر والوطن العربى ٥٥٨
ثانيا : مصر والصراع العربى ـ الاسرائيلى ٥٧٠
ثالثا : مصر وافريقيا ٥٧٤
رابعا : مصر والعالم الثالث ٥٧٧
خامسا : مصر وأوروبا ٥٧٨
سادسا : مصر والقوتان العظميان ٥٧٩
القسم الرابع : الدفاع والقوة العسكرية ٥٨٣
أولا : السياسة الدفاعية المصرية ٥٨٤
ثانيا : سياسة التسليح المصرية ٥٩١

الكشاف التحليلى ٦٠١

مقدمة تحليلية

تغيير العالم

جدلية السقوط والصعود والوسطية

السيد يسين

تمهيد :

لم يشأ القرن العشرون أن ينتهى ليسلم زمام البشرية الى القرن الحادى والعشرين ، قبل أن يحسم حسما نهائيا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية . وليس هناك من شك فى أن ثورة أكتوبر الكبرى التى وقعت احداثها عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى ، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل ، كانت من اهم أحداث القرن . فلأول مرة فى التاريخ تترجم ايديولوجية سياسية صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو كارل ماركس الى نظام سياسى عالمى لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى ، ولكنه امتد الى قارات متعددة . فشهدنا تطبيقا له فى آسيا حيث تبرز التجربة الصينية وفى افريقيا وفى امريكا اللاتينية .

ومنذ نشأ هذا النظام ، شنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية والاعلامية ، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه ، وتفنيد اسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية . وفى مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية والامبريالية والديموقراطية الغربية . وهكذا هيمن على مناخ القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية ، والذى اتخذ ابعادا بالغة الخطورة ، تمثلت فى سباق التسلح النووى ، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر .

ودارت المناظرة ـ المعركة ، وكل فريق يتوعد الآخر بقرب هزيمته الكاملة .

غير أن الرأسمالية اثبتت ـ بما لايدع مجالا لاى شك ـ قدرتها على تجديد نفسها ، واستفادتها من النقد الماركسى فى تطوير مشروعها ، فى الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جمودا شديدا ، بالرغم من المحاولات الجسورة لانقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل ، سواء من خلال الممارسات النظرية النقدية التى أرادت ان تقدم قراءة جديدة للماركسية ، ربما كان ابرز صورها محاولة الفيلسوف الفرنسى لويس التوسير ، أو من خلال الممارسة السياسية ، وخصوصا محاولة الشيوعية الاوربية التخلى عن بعض المسلمات فى سبيل التكيف مع النظام البرلمانى الاوربى ، وقبول فكرة الوصول الى الاشتراكية من خلال الانتخابات .

غير ان المحاولات نظرية كانت أو سياسية فشلت فشلا ذريعا ، لاسباب متعددة ليس هنا مجال الخوض فيها . غير انه من قبيل التسرع الزعم ان المناظرة بين الماركسية والرأسمالية قد حسمت نهائيا لصالح الرأسمالية ذلك انه ـ على سبيل اليقين ـ سقطت الشمولية كنظام سياسى ، غير ان الخلط بين الشمولية والماركسية باعتبارها ايديولوجية تنطوى على عديد من القيم والافكار ، الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وحرية الانسان ، والعمل على تنمية كل قدراته الابداعية ، يعد خلطا للاوراق ، فكثير من هذه القيم الايجابية وجد طريقة الى النظرية الغربية ذاتها ، لانها تعبر عن قيمة انسانية عامة ، اثبتت الخبرة التاريخية انها جديرة بان تتبع .

ومن هنا يمكن القول ان فهم ماحدث فى العالم ، لايمكن أن يتم بشكل موضوعى لو بنى على اساس « المنهج الاستقطابى » ـ ان صح التعبير ـ والذى يميز تمييزا فاصلا بين الماركسية والرأسمالية ، كما يتم التمييز بين الابيض والاسود . ذلك انه عبر مرحلة تاريخية طويلة ، تمت فيها عملية التأثر والتأثير ، ومن خلالها انتقلت الافكار والتجارب من نظام الى آخر ، فى صمت وبغير اعلان رسمى .

وهذه العملية البطيئة المعقدة ، لايغنى فى فهمها سوى مدخل التحليل الثقافى ، الذى يركز على انظمة الافكار فى نشوئها وتحولها وتغيرها . ومن هنا فان تتبع الرحلة الطويلة التى قطعها العقل الغربى بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، سواء فى شقه الماركسى او الراسمالى ، هو الذى يسمح لنا بفهم ماحدث من انقلابات سياسية وتغيرات اقتصادية . فما السياسة فى النهاية سوى مشروع ثقافى ، ونفس الملاحظة تسرى على الانساق الاقتصادية التى تنهض فى العادة على اساس مجموعة متماسكة من القيم الثقافية .

ولو تتبعنا ماحدث فى العالم فى الفترة الاخيرة ، لوجدنا ان مقولات المنهج الجدلى تنطبق بشدة عليها . فاذا كان سقوط الماركسية يمثل الفكرة ، فان صعود الرأسمالية والزعم بانها ستكون هى الايديولوجية الكونية المقبلة تمثل فى الواقع نقيض الفكرة . غير اننا نرى ـ من خلال قراءة دقيقة للتحولات العالمية ـ أن المحصلة النهائية ستتمثل فى عملية تأليف خلاقة بين الماركسية والرأسمالية ، من خلال صياغة نموذج

عالمى جديد يتسم بالتوفيقية بين عناصر فلسفية وثقافية واقتصادية وسياسية كان يرى من قبل انها متناقضة

ومن هنا يأتى منهجنا فى قراءة تغيير العالم ، فبعد ان نتحدث عن سقوط الشمولية ، نعالج قضية صعود الرأسمالية ، وننتهى بتصورنا عن النموذج العالمى الجديد ، الذى يتشكل ببطء من خلال معارك بالغة الحدة والعنف تأخذ شكل تصفية الحسابات التاريخية فى نهاية القرن العشرين ، تمهيدا لاعداد المسرح للوافد الجديد : القرن الحادى والعشرين !

أولا : سقوط الشمولية !

فى خضم الجدل الدائر حول ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى وفى دول اوربا الشرقية ، وتحت تأثير اصوات القلاع المنهارة ، ضاعت حقائق عديدة ، والتبس الحق بالباطل ، وطغت نشوة التشفى على موضوعية الفهم التاريخى .

هل صحيح ان دلالة ما يحدث الان فى بلاد اوربا الاشتراكية من ثورة شعبية عارمة تنادى بالديموقراطية وحقوق الانسان هو دليل على الهزيمة الساحقة للماركسية كما ذهب الى ذلك عديد من المعلقين ؟

فى تقديرنا ان هذا الاتجاه فى التفسير ، هو تعجل شديد فى الحكم على ظاهرة تاريخية معقدة ، ليس من اليسير الحكم على مستقبلها ، ونعنى ظاهرة انشاء وصياغة اول مجتمع اشتراكى فى التاريخ على هدى النظرية الماركسية ، بكل ما يعنيه ذلك من تناقض حتمى وتجاوز ايضا للمجتمع الرأسمالى السابق عليه .

ولكن اذا اردنا ان نحكم حكما قاطعا فى هذه اللحظة التاريخية النادرة ، التى تقع فيها الاحداث كل يوم ، بل وكل ساعة ، وتتغير فيها موازين القوى ، يمكننا القطع بان الشمولية سقطت الى الابد ، غير ان سقوطها لا يعنى بالضرورة هزيمة الماركسية ، أو فشل نموذج المجتمع الاشتراكى .

ويمكن القول أن هناك انماطا ثلاثة اساسية فى النظم السياسية المعاصرة : الشمولية والسلطوية ، والليبرالية .

وبغير ان ندخل فى مناقشات نظرية طويلة حول الفروق الدقيقة بين هذه النظم ، يمكن القول انه فى حالة النظام الشمولى تسيطر على السلطة فيه جماعة حاكمة منفردة يتولى اعضاؤها مراكز السلطة كلها ، وتتولى هى بعد ذلك توزيع انصبة السلطة على الافراد والجماعات وفقا لمكانتها .

سقوط الشمولية

عقب خطبة خروشوف السرية التى القاها فى فبراير ١٩٦٥ امام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، والتى ادان فيها جرائم ستالين ، حدثت ضجة كبرى فى العالم ، لان ما حاولت المصادر الغربية تأكيده من قبل عن جرائم ستالين ، وبشاعة الشمولية السوفيتية ، كشف عنه خروشوف نفسه . وقد ادى ذلك - فى اوربا الغربية - الى استقالة الالاف من عضوية الأحزاب الشيوعية الاوروبية . وعبر الزمن حاولت هذه الاحزاب ان تجد لها مخرجا بعد ان تبين بجلاء جمود الفكر الماركسى التقليدى ، وبشاعة النظام الشمولى ، فحاولت ان تجد لنفسها مهربا ، وصاغت اتجاها جديدا ، قاده الحزب الشيوعى الاسبانى بقيادة سانتياجو كاريللو ، والحزب الشيوعى الايطالى بقيادة بيرلنجير ، اطلق عليه من بعد الشيوعية الاوربية ، والتى تمثلت اهم مبادئها فى الاقلاع عن تبنى نظرية ديكتاتورية البروليتاريا ، والقبول بالطريق البرلمانى وسيلة للوصول الى السلطة لتحقيق الاشتراكية .

غير ان الشيوعية الاوربية لم تنجح فى تحقيق اهدافها ، وخصوصا بعد النقد العنيف الذى وجهه

المنشقون السوفيت بقيادة المؤرخ السوفيتي الشهير روى ميد يفيديف للنظام الشمولى ، وبعد ما نشره الروائى المعروف سولنجستين عن فظائع المعتقلات السوفيتية .

لقد صعدت الشيوعية الاوربية وسقطت بغير ان تحقق شيئا ذا بال ، وقامت الثورة الشعبية الديموقراطية الكبرى التى بدأت فى بولندا من خلال نقابة التضامن والتى انتقلت الى المجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، والمانيا الشرقية ، والذى كان تحطيم سور برلين ، رمزا لتحطيم الشمولية كنظام سياسى ، وفتح الابواب والنوافذ من اجل صياغة ديموقراطية جديدة على اسس اشتراكية حقيقية .

وهذا هو الذى يجعلنا نقرر انه نعم سقطت الشمولية الى الابد ، غير انه من باب التعجل فى الحكم على الظواهر التاريخية الكبرى الزعم بان الماركسية قد هزمت هزيمة نهائية .

ثانيا : صعود الرأسمالية ؟

فى الستينات حين دار الصراع الايديولوجى الضارى بين الراسمالية والماركسية قرر عالم الاجتماع الفرنسى الشهير ريمون آرون - فى معرض دفاعه عن الرأسمالية - « اننا لن نستطيع ابدا ان نجارى الماركسية ونصوغ نظرية متكاملة مثلها تفسر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والتاريخ » وكانت وجهة نظره ان الماركسية نجحت فى صياغة نظرية شاملة مقننة . تنطلق من مسلمات فلسفية واضحة ، تسلم الى نتائج بالغة الاهمية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع .

صحيح ان هناك مفكرين عظاما نظروا للرأسمالية ، ولكن هذا التنظير كان جزئيا ، بمعنى ان كل مفكر من هؤلاء ، قنع بالدفاع عن جانب او أكثر من جوانب الرأسمالية ، ولكن لم يطمح احد من قبل لصياغة النظرية المتكاملة .

قنع المنظرون الراسماليون اذن بصياغة نظرياتهم الجزئية لتبرير افضلية الراسمالية كنظام اقتصادى وسياسى على الماركسية . غير انهم فى الستينات انطلقوا من مواقع الدفاع الى الهجوم ، وهكذا - بقيادة عالم الاجتماع الامريكى اليهودى دانيل بل - شنوا حملتهم الشهيرة على الماركسية تحت شعار « نهاية الايديولوجية » . هذه المقولة التى اثارت كثيرا من الجدل فى المعسكر الراسمالى ذاته ، وكثيرا من حملات التفنيد من قبل فلاسفة الماركسية .

ويمكن القول ان ابرز منظرى الراسمالية على الاطلاق ثلاثة هم : عالم الاجتماع الالمانى الشهير ماكس فيبر الذى صاغ نسقه الفكرى كله ردا على الماركسية ، لدرجة ان وصفه احد مؤرخى الفكر الغربى ، بأنه كان يكتب وشبح كارل ماركس امامه ، والثانى شومبيتر الاقتصادى الامريكى النمساوى الاصل ، خصوصا فى كتابه : الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية ، والثالث الاقتصادى المعروف هايك وخصوصا فى كتابه « الطريق الى العبودية » الذى صدر فى وقت مبكر حقا ، عام ١٩٤٤ . غير ان هذه الكتابات كانت فى واقع الامر خليطا من الهجوم على الماركسية ودفاعا جزئيا عن الراسمالية .

من النظرية الجزئية الى النظرية الشاملة

غير انه مما يلفت النظر بشدة ان المعسكر الراسمالى نشط فى الثمانينات ، وانتقل - فى المجال النظرى - من معركة « نهاية الايديولوجية » الى مرحلة صياغة النظرية الراسمالية الشاملة .

واذا كان فوكوياما الامريكى اليابانى الاصل قد اثار جدلا شديدا حول مقاليه « نهاية التاريخ » ، والتى هنأ فيهما المعسكر الراسمالى بالانتصار النهائى لليبرالية والهزيمة الساحقة للماركسية ، الا ان منظرا اخر ، هو عالم الاجتماع الامريكى بيتر برجر تقدم لاول مرة - فى تاريخ الفكر الراسمالى - لكى يعلن « بداية التاريخ » ، من خلال صياغته للنظرية الراسمالية المتكاملة ، والتى نشرها تحت عنوان مستفز هو « الثورة الراسمالية » والذى صدر عام ١٩٨٧ .

والجديد فى هذه النظرية هو صياغتها الصورية المحكمة ، فقد قدم خمسين مقولة للدفاع عن الرأسمالية وتبريرها ، واظهار افضليتها ، على الماركسية ، وهذه المقولات تتعلق بثمانية ميادين رئيسية هى :

- الراسمالية والحياة المادية .
- الرأسمالية والطبقات .
- الراسمالية والديمقراطية .
- الراسمالية والثقافة الفردية .
- الراسمالية وتنمية العالم الثالث
- الراسمالية فى شرق آسيا .
- الراسمالية الصناعية .
- اضفاء الشرعية على الراسمالية .

ويزعم بيتر برجر ان كل مقولة من هذه المقولات ثبتت صحتها واقعيا ، وهو يعتبرها فروضا قابلة لان تدحض ، بشرط ان على من يريد دحضها ان يقدم ادلته من الواقع ، وليس على اساس ايديولوجى .

الرأسمالية وتنمية العالم الثالث

من الاهمية بمكان تحديد جمهور المخاطبين بالنظرية الراسمالية المتكاملة التى يقدمها بيتر برجر ، هذا الجمهور يتركز فى الواقع فى مجموعتين من الدول : دول العالم الثالث من ناحية ، ودول اوروبا الاشتراكية من ناحية ثانية .

والخطاب يتضمن دعوة صريحة لدول العالم الثالث خصوصا ، لكى ترحب بالاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية . وهو لذلك يخصها بعدد من المقولات الاساسية ، والتى هى فى واقع الامر تنظير للتبعية ، التى تحاول النخبة التقدمية فى العالم الثالث ، اخراج بلادهم من دائرتها الجهنمية . من خلال الدعوة الى التنمية المستقلة . وهذه الدعوة الاخيرة تتعدد بصددها الاصوات . وتتراوح بين المناداة بفك الارتباط مع السوق الراسمالية العالمية كما يدعو الى ذلك مثلا الاقتصادى المصرى المعروف سميرامين ، أو محاولة تقليص التبعية الى اكبر درجة ممكنة ، لاستخلاص ارادة القرار الوطنى من اسار الهيمنة الاجنبية ، كما يدعو لذلك اخرون اكثر واقعية . فلنتامل مقولات برجر الاربع المتعلقة بالرأسمالية وتنمية العالم الثالث ، لكى نرد على حججه من واقع الخبرة التاريخية وفى ضوء النظرة المقارنة .

المقولة الاولى :

ادماج دولة من العالم الثالث فى النظام الراسمالى العالمى ، يؤدى الى زيادة امكانات التنمية الاقتصادية .

- هذه المقولة غير صحيحة ، ولو اخذنا حالة مصر كمثال ، حين ادمج اقتصادها - فى ظل الاحتلال الانجليزى فى اطار النظام الراسمالى العالمى - وذلك بالتركيز على زراعة القطن للتصدير ، فان ذلك لم يؤد الى زيادة امكانات التنمية الاقتصادية قبل الثورة ، لانه فى مثل هذه الحالات ، التى يتم فيها رسملة قطاع تصدير مادة من المواد الخام ، يتقدم فى العادة هذا القطاع ، على حساب باقى القطاعات الاقتصادية ، والتى تظل قابعة فى ظل العلاقات ماقبل الراسمالية ، مما يؤدى الى تشوه بنية الاقتصاد ، بحكم التعايش غير المخطط بين انماط انتاجية متعددة ، متفاوتة فى مدى حداثتها .

ويؤدى الاعتماد على تصدير مادة واحدة الى رهن الاقتصاد فى قبضة الطلب الخارجى ، مما يؤدى الى ذبذبة غير محسوبة فى الدخل الاقتصادى ، قد يترتب عليه النمو فى بعض الفترات ، والانكماش الحاد فى فترات اخرى .

ولعل هذا مادفع بكبار الملاك الزراعيين المصريين الى اختراق هذا الحاجز والدخول الى عالم الصناعة فى الثلاثينيات ، وقد تكون تجربة بنك مصر الرائدة ، مؤشرا على هذا الادراك العميق لتحجر بنية الاقتصاد المصرى ، والحاجة الموضوعية الى اعادة صياغته .

لقد ادت السياسة التى يدعو اليها برجر فى الواقع الى تأخر قوى الانتاج وإفقار الطبقات الشعبية .

المقولة الثانية :

القوة الانتاجية العليا للراسمالية كما ظهرت فى المجتمعات المتقدمة الصناعية فى الغرب ، ستستمر فى الظهور ، اذا مادخلت بلاد العالم الثالث فى دائرة النظام الراسمالى العالمى .

هذه مقولة غير صحيحة ، لانه لم يثبت ان اختراق الراسمالية للعالم الثالث ، يمكن من الحصول على تكنولوجية متقدمة . ان الاستراتيجية الراسمالية تقوم فى الواقع على توريد تكنولوجيا كثيفة العمل لزيادة الفائض الاقتصادى الذى تحصل عليه الشركات المتعددة الجنسية ، حتى فى حالة اشتراكها مع الراسمالية المحلية . وذلك لان العمالة اصبحت مرتفعة الثمن فى الدول الغربية ، ومن هنا حدث التحول فى التقسيم الدولى للعمل ، وتمت الهجرة الى حيث العمالة الرخيصة فى العالم الثالث .

المقولة الثالثة :

التنمية الراسمالية اقدر من التنمية الاشتراكية على تحسين المستوى المادى لحياة الناس فى العالم الثالث ، بما فى ذلك افقر الجماعات بين السكان .

وهذه ايضا مقولة غير صحيحة ، فلم يثبت ان التنمية الراسمالية فى العالم الثالث ادت الى مزيد من عدالة توزيع الدخل ، العكس هو الصحيح ، اذ ادت الى مزيد من عدم العدالة ، وتكدست ثمار التنمية فى ايدى طبقات اجتماعية قليلة على حساب الطبقات الشعبية . ولم تثبت صحة نظرية انتشار ثمار التنمية من اعلى الى ادنى . كما اكدت ذلك بحوث بعض الاقتصاديين الغربيين انفسهم ومن ابرزهم الباحثتان ايرما ادلد مان وسنتاموريس ، والباحث شينرى فى مؤلفات شهيرة .

المقولة الرابعة :

التنمية الراسمالية فى مجتمعات العالم الثالث التى تؤدى الى نمو اقتصادى سريع يعتمد على اساليب انتاجية كثيفة العمل ، تؤدى الى المساواة فى توزيع الدخل . وذلك اكثر من الاستراتيجيات التى تقوم على سياسات مخططة لتوزيع الدخول .

تعتمد هذه المقولة - وان كان بشكل ضمنى - على حالة كوريا الجنوبية ، ومما يؤكد هذا ان برجر خصص حوالى اربع عشرة مقولة لكى يناقش حالة الراسمالية فى شرق اسيا ، والواقع ان الابهار الذى تقدمه حالة كوريا الجنوبية ، وخصوصا فى بلادنا ، يدعو الى قراءة واعية لتجربتها التنموية ، لانها فى الواقع تدحض عديدا من مقولات برجر ، وخصوصا فيما يتعلق بعلاقة الراسمالية بالديمقراطية ، وتقلص دور الدولة الاقتصادى .

يتجاهل المبهورون بتجربة كوريا الجنوبية ، انها تجربة تمت فى الواقع من خلال السيطرة القوية والصارمة للدولة ، والتى اشرفت على تخطيط الاستثمارات بدقة بالغة ، وفى اطار من القهر السياسى والتضييق على الحريات ولكن اهم من ذلك كله ، ان الدولة قامت باعادة توزيع الدخل قبل الانطلاقة التكنولوجية الكبرى ، وذلك من خلال الاصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بمالايزيد على سبعة هكتارات . وكذلك من خلال مجانية التعليم ، واصدار قوانين عمالية نصت على حد ادنى من الاجور .

وقد استفاد من الاصلاح الزراعى اكثر من ٦٢ ٪ من المزارعين . مما يؤكد اتساع نطاق الاصلاح الزراعى بشكل لا مثيل له .

ويمكن القول - وبغير تقليل من إيجابيات تجربة كوريا الجنوبية - والتى تتضمن دروسا هامة فى التنمية ، انها استفادت من ظروف استثنائية فى مرحلة تاريخية هامة ، انتقلت فيها اليابان من اطار الصناعة التقليدية ، الى الصناعة الالية المتقدمة .

وقد وطنت اليابان مصانعها التى استغنت عنها فى كوريا الجنوبية ، مما ادى الى انطلاقة تكنولوجية كبرى ، فى اطار التخطيط الصارم الذى وضعته الدولة والذى ركز تركيزا اساسيا على التصدير . هذا التخطيط الذى نجح نجاحا باهرا فى هذا المجال .

ومن هنا يمكن القول ان عدالة توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية ، وهى حقيقة لاشك فيها ، لا ترد بذاتها الى مقدم الراسمالية ، ولكنها تعود - كما ذكرنا - اساسا الى السياسات العامة التى طبقتها الدولة . فى ميادين ملكية الارض ، والتعليم ، واجور العمال ، بالاضافة الى سيطرة الدولة على الوضع

الاقتصادى ، حين تمت الطفرة التكنولوجية الكبرى ، ومعنى ذلك ان عدالة التوزيع لاتعود ـ كما يزعم برجر ـ الى إطلاق آلية حرية السوق ، بقدر ماترجع الى دور الدولة الاساسى فى توجيه التنمية الاقتصادية .

فى ضوء مناقشة مقولات برجر حول الراسمالية وتنمية بلاد العالم الثالث ، يمكن القول ان نظريته الكاملة ليست سوى حلقة من سلسلة طويلة ممتدة فى الفكر الراسمالى ، الذى صوب سهامه النقدية فى مرحلة اولى ضد الماركسية ، ثم انتقل فى مرحلة ثانية للتبشير بنهاية عصر الايديولوجية بشكل عام ، وان كان يقصد الماركسية ضمنا ، وها هو يبسط نطاقه هذه المرة ، فلا يقنع بالنقد او الهجوم ، وانما يقدم على محاولة نظرية انشائية ، فيقدم للعالم النظرية المتكاملة .

وهو يعرض فيها عرضا متكاملا للراسمالية والحياة المادية ، كما يقدم تحليله عن تاثير الراسمالية على البناء الطبقى فى المجتمع ، ويتعرض لموضوع الديمقراطية مؤكدا انها وثيقة الصلة بالراسمالية ، بحيث ترتبط بها وجودا وعدما ، ولاينسى ـ بطبيعة الاحوال ـ ان يؤصل النزعة الفردية التى هى قوام الراسمالية ، ويقدم بصددها التبريرات اللازمة .

ومن اللافت للنظر ان يتعرض بتعمق لحالة الراسمالية فى شرق آسيا ، وهنا يقع برجر فى اعمق تناقضاته ، لان دولا مثل كوريا الجنوبية ـ كما اشرنا ـ قامت بطفرة جبارة فى التنمية هذا صحيح ، وانما فى ظل السيطرة الكاملة للدولة ، مما يتنافى مع مقولاته الاساسية .

ان برجر فى الواقع وهو يقدم نظريته تحت شعار الثورة الراسمالية يبدو كما لو كان يعلن بداية التاريخ الانسانى المعاصر !

ثالثا : الرأسمالية والديمقراطية

يرتدى بيتر برجر ثوب العالم الاجتماعى المنهجى المدقق الذى يتحفظ فى صياغة تعميماته ، احتراما لمبادىء التفكير العلمى .

وهو يبدأ دفاعه المجيد عن الارتباط بين الراسمالية والديمقراطية بتعريف اجرائى للديمقراطية ، اختاره بكل دقة ، وركز فيه على شكل العملية السياسية ، ولم يتعرض الى مضمونها الحقيقى . وبناء على هذا التعريف المنتقى ، صاغ مجموعة من المعادلات السياسية الطريفة فى حد ذاتها ، وان كان بعضها ليس سوى صياغة ايديولوجية سيئة ، هدفها الاساسى الهجوم على الاشتراكية .

تعريف الديمقراطية : ـ

ما هو تعريف الديمقراطية عند بيتر برجر ، والذى يقيم على اساسه صلب مناقشته ؟

هى ـ ببساطة ـ « نظام سياسى تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الاغلبية ، التى تعبر عن نفسها فى انتخابات منظمة وحرة »

وهو يقرر أن التعريف يستبعد عامدا عددا من الموضوعات الهامة من اهمها مدى اتساع رقعة الناخبين او ضيقها ، اى من لهم حق الانتخاب ، غير أنه يركز على عملية المنافسة التى ينغمس فيها الافراد او الجماعات السياسية التى تتشكل عادة فى شكل احزاب سياسية ، وذلك للحصول على اصوات الناخبين . ومعنى ذلك انه كحد ادنى لابد من كفالة الحريات السياسية المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وخصوصا حرية الكلام ، وحرية الاجتماع ، وهذه الحريات لايتصور قصرها على فترات الانتخابات ، ولذلك لابد ـ فى اى مجتمع حديث ـ من تاطيرها مؤسسيا ، وحمايتها بواسطة القانون ، من خلال الجهاز القضائى ، الذى ينبغى ان يكون مستقلا عن الحكومة ، والانتخابات لابد لها ان تجرى على فترات دورية ، ولابد من حمايتها من اى تدخل .

غير أن أخطر ما استبعده برجر من تعريف الديمقراطية ، وباعترافه هو شبكة الحقوق المدنية والانسانية ، وذلك لان تضييق نطاق التعريف ، هو الذى يسمح بالدراسة العلمية الدقيقة !

ومعنى ذلك ـ ببساطة ـ انه استبعد من المناقشة اهم موضوع يتعلق بالعلاقة بين الراسمالية والديمقراطية ، وهو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى تكلفها اولاتكفلها الراسمالية للطبقات الاجتماعية العريضة ، فهذه الحقوق ، وجودها وعدمها ، أو بمعنى أدق عدالة توزيعها والامكانية الواقعية للحصول عليها ، هى التى ستحدد المضمون الحقيقى للديمقراطية ، والا تحولت الديمقراطية الى عملية شكلية ، تتركز فى اجراء الانتخابات بطريقة دورية بافتراض تساوى المرشحين فى القوة الاقتصادية ، وكان المسالة عبارة عن مباراة يتنافس فيها المواطنون المتساوون ، ومن يحصل على الاغلبية يتم انتخابه .

بناء على تعريفه القاصر للديمقراطية ، يتقدم برجر خطوات اخرى ، فيقدم لنا معادلة سياسية كما يلى :

* كل الديموقراطيات راسمالية .
* ليس هناك ديموقراطية اشتراكية .
* كثير من المجتمعات الراسمالية ليست ديموقراطية .

ومن الواضح ان برجر يدرك بذكائه ان هناك حالات واقعية من الانظمة السياسية تدحض بعض هذه المقولات . فالمقولة الاولى ان كل الديموقراطيات راسمالية تعميم جارف لايقوم على اساس وهو يعرف ان لديه ـ على الاقل ـ الحالة السلبية النموذجية ، وهى الدول الاسكندنافية ، والتى تمثل مثالا بارزا للديموقراطية الاشتراكية ، وهى تقوم على اقتصاديات السوق ، ولكنها صاغت نسقا كاملا للرفاهية الاجتماعية ، وكل ذلك فى اطار تعددية سياسية وحزبية ، ولكنه ـ من خلال منطق مغلوط ـ يستبعدها من المناقشة ، على اساس انه فى تفرقته بين الاشتراكية والراسمالية يقيمها على اساس نمط الانتاج ، وليس فى ضوء الاثار التوزيعية لنظام الرفاهية الاجتماعية الحديث !

غير انه ما يلبث ان يتساءل ببراءة : اذا آمنا بالعلاقة الوثيقة بين الراسمالية والديموقراطية ، فعلينا ان نثير نقطة هامة هى : ما هو السبب فى هذا الارتباط ؟

ويجيب : أن احد الاجوبة الممكنة هو أن هذا الارتباط هو نتيجة حادث تاريخى عارض ، بسبب افرازهما من نفس المصدر ، وهو المدنية الغربية ، وبالتالى لاتكون هناك علاقة عضوية داخلية بين الظاهرتين .

ويقرر ان هذا كان رأى الاقتصادى المعروف جوزيف شومبيتر ، والذى كان يرى ان الديموقراطية يمكن ان توجد فى نظام راسمالى او فى نظام اشتراكى ، غير انه فى النظام الاشتراكى ـ بحكم نزعته للسيطرة على المجتمع ـ قد لايضمن الحريات الشخصية . وبرجر يوافق شومبيتر على الطابع غير الليبرالى للاشتراكية ، غير انه ينفى تماما ـ وهذا هو المهم لبيان اتجاهه الفكرى ـ امكانية تعايش الديموقراطية مع الاشتراكية !

وصاحب المانيفستو الراسمالى ، يلتفت الى نقد الكتابات الماركسية للممارسة الديموقراطية فى المجتمعات الراسمالية ، والتى تذهب الى انها عادة ما تكون غطاء سياسيا لتغطية مصالح الطبقات الراسمالية ، ويقرر بانه بالرغم من أن بعض الكتاب غير الماركسيين يذهبون الى هذا الاتجاه ، ومن اهمهم شارلز لندبلوم فى كتابه « السياسة والأسواق » الصادر فى نيويورك ، عام ١٩٧٧ ، الا ان برجر ينفى هذه النظرية تماما بالرغم من ادراكه للتاثيرات الاقتصادية التى لابد لها ان تترك بصماتها على العملية الديموقراطية . وهو يتهم هذه النظريات الماركسية بأنها ذات طابع تامرى ، ومن الصعب تفنيد هذه الصياغات التامرية كما يرى !

والحقيقة انه لو كان قد التزم بمنهجه العلمى المزعوم ، واتاح لنفسه فرصة قراءة وتحليل الادبيات السياسية الامريكية وغير الماركسية عن الممارسات الديموقراطية فى الولايات المتحدة الامريكية ، لادرك ان هذه النظريات ليست تامرية ، وانما هى نظريات علمية مبنية على سند متين من البيانات الاحصائية الموثقة ، والدراسات الميدانية الجيدة ، وهذه البيانات حافلة بالارقام ذات الدلالة عن توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، وعن العلاقة بين مستويات الدخول والسلوك الانتخابى ، كماأن الدراسات المتعددة عن بنية القوة فى المجتمع الامريكى سواء على المستوى المحلى او على المستوى القومى متعددة ، ومعروفة ومشهورة ، من أول دراسات س . رايت ميلز عن « نخبة القوة » والذى اثار جدلا واسعا فى المجمع الاكاديمى الامريكى ، الى دراسات وولف عن « الجانب المظلم من الديمقراطية » و« أزمة الشرعية فى المجتمع الامريكى » .

تحفظات على النظرية :

من الامانة التاكيد ان ببتربرجر ، من خلال استخدام لغة منهجية مراوغة ، لايطلق الاحكام المرسلة ، بغير ان يحيطها بما ينبغى من تحوطات منهجية او شروط تضييق فى مدى عموميتها ، وقد واجهته مشكلة اسراف عدد من زملائه المفكرين الراسماليين ، فى الربط الوثيق بين الراسمالية والديموقراطية . فلم يجد بدا من نقد بعض هذه الاحكام ، ومن اهمها مقولة ميلتون فريدمان الاقتصادى الامريكى الشهير ، ان « الحرية كل واحد لايتجزا » بحيث اذا حدث انتقاص فى جانب منها ، فلا بد ان يؤثر ذلك على الجوانب الاخرى .

وهو يقرر ان هذه المقولة ، لاينبغى تبنيها ابتداء وعلى اطلاقها ، فقد تدخلت الدولة الامريكية تدخلا حاسما فى الاقتصاد ، وخصوصا فى مرحلة « النيوديل » ، فهل معنى ذلك ـ اذا اخذنا بمقولة فريدمان ـ ان الحريات السياسية الامريكية قد انتهكت فى هذه الفترة ؟

ومن ناحية أخرى ، ماذا يفعل برجر بالنماذج المتعددة فى التاريخ المعاصر ، لدول راسمالية غير ديموقراطية ، بل ـ واسوا من ذلك ـ شهدت نظما ديكتاتورية صريحة مثل اسبانيا والبرتغال وغيرهما ؟ من هنا اثر الرجل ان يتواضع وهو يقدم مقولته الاساسية قائلا : الراسمالية شرط ضرورى للديموقراطية ولكنه ليس شرطا كافيا !

ومعنى ذلك ضرورة الخروج والتمرد على منهجه الجزئى ، والذى اراد منه ان يحصرنا بين توصيف شكلى للديموقراطية باعتبارها عملية انتخاب دورية ، وتحديدا ضيقا للراسمالية باعتبارها نظاما اقتصاديا بحتا يشجع قوى الانتاج وبغير ان يناقش بوضوح مضمونه الاجتماعى والطبقى .

٣ذلك لان الممارسة الديموقراطية ، ترتبط ارتباطا وثيقا بابعاد تاريخية ، وتراثية ، واجتماعية ، عادة ما تكون فريدة بالنسبة لكل مجتمع ، وتؤثر لا محالة فى الشروط الموضوعية لتاسيس الديموقراطية .

فمن المؤكد بالنسبة لمصر ـ على سبيل المثال ـ ان الخطاب الديموقراطى لابد له ان يتاثر بقيم ثقافية قديمة ، قد تكون رواسب للحضارة الفرعونية فى بعض جوانبها ، واهمها التطلع الى الفرعون القوى الحاسم ، العادل ، ولابد له ان يتاثر بقيم الحضارة العربية الاسلامية ، والتراث الخصب الخاص بالعدل والحرية ، والامام العادل ، والشورى ، ولابد له أخيرا من التاثر بنضال الشعب المصرى الديموقراطى فى العصر الحديث ، ربما منذ زعامة عمر مكرم وتولية محمد على باسم الشعب ، والثورة العرابية الديمقراطية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يوليو ١٩٥٢ .

هل يمكن ـ كما يذهب برجر ـ بكل بساطة ، اختزال قضية الديموقراطية بكل ما تثيره من أبعاد ، فى هذه المعادلات التبسيطية التى صاغها من منطلق الدفاع المستميت عن الراسمالية باعتبارها افضل النظم الاقتصادية والسياسية قاطبة ؟

رابعا : نحو حضارة عالمية جديدة

لايمكن لنا تحديد اثر المتغيرات العالمية المعاصرة على مستقبل الوطن العربى ، بغير قراءة تحليلية ونقدية لهذه المتغيرات ، وهذه القراءة تحتاج بالضرورة الى منهج ، ومنهجنا الذى نعتمد عليه هو ما يمكن ان نسميه المنهج التاريخى النقدى المقارن ، مع تركيز خاص على ما يطلق عليه منظور التحليل الثقافى .

ولعل السؤال الرئيسى الذى يفرض نفسه :

ما الذى جرى فى العالم ؟ وما هو تفسيره ، وما هى صورة النظام العالمى الجديد الآخذ فى التشكل الآن ببطء ولكن بثبات ؟

ما الذى جرى فى العالم ؟

يمكن القول بان اهم تغير حدث هو سقوط الانظمة الشمولية التى كانت تقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة ، وصعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية من خلال حركة الجماهير السلمية الايجابية ، التى خرجت ـ مستفيدة من تيار البريسترويكا الذى اطلقه جورباتشوف ـ لكى تقضى على

الاغتراب السياسى والاقتصادى والثقافى الذى عانت منه طويلا .
ومعنى ذلك سقوط الانساق السياسية المغلقة ، والتى كانت تحتكر الحقيقة السياسية ، وظهور انساق سياسة مفتوحة ، تتعدد فيها الاصوات ، وتبرز المعارضة وتتنافس الاحزاب والجماعات السياسية .
وقد ترتب على سقوط الانظمة الشمولية صعود موجة القومية التى كانت مكبوتة تحت غطاء الاتقان الشكلى والرضا بالوضع القائم ، وبروز الصراعات الاثنية ، وكأن الصراع الطبقى قد اخلى سبيله للصراع الاثنى والقومى . والسؤال هنا : هل كان يمكن لهذه التغيرات العميقة ان تحدث فجأة ، ام انه كانت لها مقدمات منذ امد بعيد .
لو راجعنا بدقة الادبيات الخاصة بمشكلات التطور فى كل من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية فى العقود الماضية ، لوجدنا مفهوما مسيطرا ، هو مفهوم الازمة التى تمر بها كل من الرأسمالية والاشتراكية .
غير أن الفرق الجوهرى هو أن التصدى للازمة فى المجتمعات الرأسمالية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية كان متاحا للمفكرين من كافة الاتجاهات بما فيها الاتجاه الماركسى ، فذلك يعد من قبيل النقد الاجتماعى المشروع ، الذى يتيح الفرصة للنخبة السياسية ان ترى البدائل المتاحة امامها من ناحية ، ويرفع مستوى الرأى العام من ناحية أخرى .
فى حين ان التعرض للازمة فى المجتمعات الاشتراكية الشمولية فى اوروبا الشرقية ، كان يعد من قبيل الانشقاق والمعارضة غير المشروعة ، والتى يلاحق من يمارسها بكل صور الملاحقة ، وهكذا فى الوقت الذى كان فيه جيل كامل من المفكرين الغربيين المختلفين فى مشاربهم السياسية ، يمارسون النقد العلنى للنظام الرأسمالى ويشخصون ازمته الاقتصادية والسياسيةوالثقافية ، كان جيل كامل من المفكرين الماركسيين يضطهدون اضطهادا شديدا من قبل السلطات الرسمية .
وكلنا نذكر مصير المفكر جيلاس اليوغوسلافى الذى مارس النقد للنظام الاشتراكى مبكرا بكتابة « الطبقة الجديدة » و سجن بسببه ، والمؤرخ السوفيتى الشهير روى ميد فيديف الذى اضطهد بسبب تزعمه للتيار النقدى المعادى للشمولية ، والذى اصبح الان من ابرز نجوم العهد الجديد ، فى ظل جورباتشوف .
مفهوم الازمة اذن كان هو المفهوم المسيطر فى تحليل مشكلات المجتمعات المعاصرة ، وبالرغم من ان الازمة والتغير فى نظر بعض الباحثين هى عمليات اساسية دائمة تصاحب اى وجود انسانى ، غير انه مع ذلك لابد فى مجال تعريف الازمة من التفرقة بين : الازمات الظرفية ، والازمات الهيكلية ، الاولى يمكن مواجهتها بتعديل بعض السياسات القائمة ، والثانية أخطر لانها تتعلق بصميم بنية النظام ، الذى قد يحتاج الى جراحة شاملة ، تؤدى الى تغيير نسق القيم الذى يقوم عليه .
ان ما حدث فى الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر وغيرها من بلاد اوروبا الشرقية لم يكن ازمة ظرفية ، ولكنه كان رد فعل لازمة هيكلية بالغة العمق .
وتختلف النظم السياسية والمجتمعات فى طريقة مواجهتها للازمات . هناك ـ كما اشرنا ـ انظمة مفتوحة ، تعتبر الازمات وسيلة فعالة لاحداث التغيير فى النظام ، وهى لاسباب متعددة قادرة على احتوائها والانطلاق من جديد ، وهناك انظمة مغلقة ، تعتبر الازمات معوقات تواجه اما بالقمع السياسى ، أو باجراءات ادارية عقيمة ، مما يجعلها فى النهاية تدور فى دائرة مغلقة تؤدى الى الجمود .

وايا كان الامر ، فان الحديث عن ازمة النظم الرأسمالية المعاصرة ، توارى تحت تأثير سقوط النظم الشمولية وما ادى اليه من تغيرات عميقة ، على الصعيد الثقافى والايديولوجى .

على الصعيد الثقافى :

ومن ابرز هذه التغيرات اعادة صياغة صورة الاخر فى الخطاب السوفيتى وفى الخطاب الامريكى . ذلك أنه مما له دلالة بالغة ان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد توصف فى الخطاب السوفيتى بانها امبريالية ، كما ان الاتحاد السوفيتى لم يعد يوصف فى الخطاب الامريكى بانه « امبراطورية الشر » كما كان الحال ايام الرئيس ريجان .

وبروز اهمية اعادة صياغة صورة الاخر تعدت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، لتصبح مطلبا ملحا يتعلق باعادة تشكيل النظام العالمي وخلق حضارة عالمية جديدة .

وفيما يخصنا ونقصد في اطار الصراع العربي الاسرائيلي فانه مما يلفت النظر بشدة خطاب شيفرنادزة عندما زار القاهرة في فبراير ١٩٨٩ وطالب بضرورة ازالة « صورة العدو » من العلاقات الدولية . وقد فسر ذلك بقوله « ان هذا الطرح قد يبدو ساذجا في اطار تاريخ الشرق الاوسط وواقعه الحالى ، غير ان العدول عن « صورة العدو » لايعنى العفو عن الجرائم والافعال التى ارتكبت بالفعل ، وانما نقصد بذلك ان يكون مدخلنا الى معالجتها هو المدخل القانوني لا العاطفي . فاننا لاننظر الى انسان ينتهك القانون على انه « عدو » وما ينسحب على المجتمع المدنى يتعين ان ينسحب على المجتمع الدولى والعلاقات الدولية ، حيث يتعين اعمال النواميس القانونية .

ومعنى ذلك ان اسرائيل لاتجوز ادانتها بصفة مطلقة ، بل تتعين ادانتها فقط ، في حدود مخالفتها للقانون الدولى ، واستمرار احتلالها لاراض عربية بطريقة القوة منتهكة بذلك قرارات مجلس الامن ، وان تنفيذ هذه القرارات يزيل الاسباب التى تدان من اجلها .

في ضوء ذلك يمكننا التأكيد على ان موضوع الاخر في العلاقات الدولية سيكون احد الموضوعات الكبرى التى سيشتد بصددها الصراع الثقافي والسياسى والاقتصادى في مرحلة تشكل النظام الدولى الجديد ، وتبلور ملامح الحضارة العالمية المقبلة . حقا لقد كانت صورة الاخر وراء النظام العالمى منذ بداية تشكله وحتى الان ، كما يؤكد ذلك الباحث المرموق في الدراسات الافريقية « على مزروعى » ، وهو يردها الى الازدواجية في الاديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والاسلام ، والتى تقوم على التفرقة بين « نحن وهم » أو بعبارة اخرى بين اليهود والاغيار ، والمسيحيين وغير المسيحيين ، والمسلمين وغير المسلمين ، وبين كيف انتقلت التفرقة بين الانا والاخر من الاطار الدينى الى الاطار السياسى واطار العلاقات الدولية .

وإذا كان المسرح الدولى يسيطر عليه ثلاث قوى : المدنية الغربية الراسمالية والنظم الماركسية ، والاسلام ، واذا كانت المدنية الغربية الراسمالية اصبحت علمانية وتخلصت ـ الى حد كبير ـ من الأطار الدينى الذى كان يحكم ادراكها للعالم ، فلم يبق كمتحد لها سوى الاسلام الذى يقوم على الوحدانية والنظم الماركسية التى تقوم في عقيدتها على الالحاد . والان وبعد سقوط النظم الماركسية ، لم يبق في الساحة سوى المدنية الغربية والاسلام ، هل معنى ذلك ضرورة حدوث مواجهة بينهما ؟
وهل يفسر ذلك بروز مشكلة الآخر بشدة في الفترة الأخيرة في العلاقات الأوربية العربية بشكل خاص ، وفي العلاقات الغربية بشكل عام ؟ ان الأجابة عن هذا السؤال تتوقف على ضرورة اجراء عملية نقد ذاتى اساسية مضمونها كيف يقدم المسلمون انفسهم كدين وثقافة وسلوك للعالم ؟ بعبارة اخرى : دراسة التاثيرات السلبية للسلوك الأسلامى كدول ومجتمعات وجماعات على تشكيل صور نمطية للأسلام والمسلمين قد لاتكون تعبيرا صادقا وامينا عن روح الأسلام الحقيقية .
لو تاملنا الأحداث حولنا لأدركنا انه تدور حول الآخر معركة ثقافية وسياسية كبرى ، تعكس اتجاهين متصارعين :
الأتجاه الأول والذى يتمثل في عنصرية صريحة في النظرية والممارسة .
والأتجاه الثانى والذى يتبنى منظور التسامح الثقافي في النظرية والتطبيق .
الأتجاه العنصرى يظهر على المستوى النظرى في الكتب والكتابات الحديثة التى تقوم على تشوية صورة الأخر العربى ، ومن ابرزها كتاب صدر عام ١٩٨٩ والفه دافيد برايس جونز بعنوان « الدائرة المغلقة : تاويل للعرب » ، ويركز الكتاب على سلبيات الشخصية العربية ، ويتنبا بان العرب لن يستطيعوا الخروج من دائرة التخلف ابدا .

اما في الممارسة : فيكفى ان نشير الى تصاعد موجات العنصرية في فرنسا ضد العرب المهاجرين وصعود اليمين العنصرى بقيادة لوبن . وفي نفس الأطار ايضا نضع الحملة العدائية المنظمة ضد العراق (قضية الجاسوس والأدوات المهربة) وضد ليبيا (قضية مصنع الكيماويات) .

والاتجاه الثانى هو اتجاه التسامح الثقافي : وهو ياخذ في النظرية شكل اعادة النظر الى الآخر في ضوء موجهات النسبية الثقافية كما تظهر في كتب غربية حديثة وهامة ومن ابرزها كتاب الباحث الفرنسى

المعروف تود وروف « نحن والاخرون » ، وكتاب الباحثة الفرنسية البارزة جوليو كريستيفا فى نفس الموضوع .

ويأخذ فى الممارسة شكل المظاهرات المعادية للعنصرية ضد العرب فى المهاجرين ، ورفض مشروع القانون الخاص بقواعد اكتساب الجنسية فى القانون الفرنسى ، تحت ضغط القوى التقدمية الفرنسية ، وكذلك الانتصار فى قضية الحجاب فى فرنسا لصالح الحرية الشخصية .

بعبارة مختصرة هناك صراع حاد فى مجال اعادة صياغة صورة الآخريين اتجاهات متناقضة ، وسيتوقف على حسم الصراع بروز ملمح هام من ملامح الحضارة العالمية الجديدة ، بعبارة اخرى هل سينتصر التيار العنصرى ، ام سيسود تيار التسامح الثقافى ، الأكثر اتفاقا مع السمة العالمية للنظام الدولى ، والتى ستكون ابرز ملامح القرن الحادى والعشرين ؟

التوفيقية اساس النظام العالمى !

بالأضافة الى ذلك بدات تظهر ـ نتيجة للتغيرات الكبرى فى اوروبا الشرقية ـ صراعات فكرية حادة فى الفكر الغربى دارت حول موضوعين : الموضوع الأول : هل هزمت الماركسية هزيمة ساحقة وستحل الليبرالية والراسمالية محلها .

الموضوع الثانى : هل يمكن صياغة نظرية صورية محكمة (على غرار الماركسية) للراسماللاة تدشن سقوط الشمولية وتعلن بداية السيطرة الشاملة للراسمالية .

الموضوع الأول دار فيه الصراع بين فوكويانا وجالبرث والموضوع الثانى دار فيه الصراع بين بيتر برجر وجاك برازن .

بالنسبة للموضوع الأول ، نشر فوكويانا اليابانى الأصل والامريكى الجنسية ورئيس دائرة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية مقالة اثارت كثيرا من الجدل عنوانها « نهاية التاريخ » فى مجلة « المصلحة القومية » استعار فيها بعض افكار هيجل عن حركة التاريخ ، ليؤكد ان التاريخ قد وصل لنهايته فبعد انتصار الليبرالية انتصارا ساحقا على الشمولية ، وهيمنة النموذج الراسمالى ، وهذه الأفكار هى بذاتها التى يصفها الأقتصادى الأمريكى الشهير جالبرث بالأيديولوجية التبسيطية وذلك فى محاضرة القاها مؤخرا بجامعة ادنبرة بالمملكة المتحدة بعنوان : اليمين مخطىء .. لماذا » .

ووجهة نظره ان هذه الأيديولوجية تصور عالما ثنائى القطبية بنحو صارم حيث تقوم الشيوعية فى جانب ، والراسمالية على الجانب الثانى ، وتوجد كلتاهما فى صورتها الخالصة . والتصور الذى تقدمه هذه الأيديولوجية انه بعد سقوط الشيوعية فى اوروبا الشرقية ستشق هذه البلاد طريقها الى الراسمالية تصور بعيد عن الواقع لأن المسالة اعقد من هذا بكثير .

اما الموضوع الثانى فقد دار فيه الصراع ـ وان كان بشكل غير مباشر ـ بين عالم الأجتماع الأمريكى بيتر برجر الذى صاغ لأول مرة فى تاريخ الفكر الغربى نظرية صورية شاملة للراسمالية فى كتابة « الثورة الراسمالية » الصادر عام ١٩٧٨ ، والذى يرى فيه ان الراسمالية اصبحت نظرية كونية قابلة للتطبيق فى كل مكان بغض النظر عن الفروق الثقافية بين امم العالم ، لانها هى التى تضمن الحرية والعدالة والرخاء ، وبين المؤرخ الأمريكى جاك بارزن والذى نشر مؤخرا مقالة بالغة الأهمية بعنوان « مقولة الديمقراطية » نفى فيها نفيا قاطعا وجود نظرية موحدة للديمقراطية ، واكد وجود عديد من الافكار الديمقراطية التى لايربطها نسق فكرى واحد . وذهب ابعد من ذلك حين اكد ان الديمقراطية الأمريكية ـ مثلها فى ذلك مثل الديمقراطية الانجليزية لايمكن تصديرها للخارج ، لأن اهم ما فى الديمقراطية ليس مقولاتها التى تقوم عليها ايا كانت ، ولكن فى طريقة تطبيقها وفى المؤسسات التى ستقوم على الية التطبيق ، وهذه مسالة لصيقة بالتاريخ الأجتماعى الفريد لكل مجتمع ، وهى الحاسمة فى موضوع الممارسة الديمقراطية .

هذا هو ميدان الصراع الثانى فى مرحلة تشكيل النظام العالمى الجديد ، بين الاطلاقية الأيديولوجية والنسبية الفكرية .

ولو حاولنا القراءة المتاملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية

والعلمية والتكنولوجية يمكن لنا ان نقرر انه سيظهر نمط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديد ، سيحاول أن يؤلف تاليفا خلاقا بين متغيرات تبدو فى الظاهر متناقصة ، وستمر هذه المحاولة فى مرحلة تتسم بالصراع الجاد العنيف والذى قد ياخذ احيانا شكل المجابهة العسكرية المحدودة فى هوامش النظام وليس فى مركزه .

ستكون هناك محاولات للتوفيق بين :

- الفردية والجماعية ، على الصعيد الأيديولوجى والاقتصادى والسياسى وينبغى ان نضع فى الاعتبار هنا بعض الكتابات الفرنسية والأنجليزية الهامة حول اعادة النظر فى مفهوم الفردية ، من ابرزها كتاب حرره عالم السياسة الفرنسى جان لوكا بعنوان « عن الفردية » صدر عام ١٩٨٦ .
- بين العلمانية والدين . (ويلفت النظر هنا كتابات بيتر برجر والتى ذكر فيها ان الاغراق فى العلمانية فى الحضارة الغربية الحديثة كان غلطة استراتيجية تدفع الان ثمنها الثقافة المعاصرة فى صورة العودة العنيفة الى الدين والتى تاخذ احيانا شكل الجماعات المتطرفة) .
- بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق فى ضوء التاريخ الأجتماعى الفريد فى كل قطر .
- بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وظهور صور مستحدثة من الملكية لم تكن معروفة من قبل فى دراسة نشرت حديثا عرضت خمس صور من الملكية يراد الأختيار بينها فى اوروبا الشرقية وهى : تمليك العاملين ، الملكية الادارية ، الملكية المختلطة ، الملكية المدنية ، الملكية المهنية .
- بين الأستقلال الوطنى والأعتماد المتبادل .
- بين المصلحة القطرية والمصلحة الأقليمية (صيغة التجمعات الأقتصادية الاقليمية) .
- بين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى .
- بين الدولة الكبيرة المركزية فى مواجهة التجمعات المحلية والتجمعات الصغيرة التى تسودها اللامركزية .
- بين تحديث الأنتاج (وزيادة الأستهلاك وتنويعه)، والبحث عن معنى للحياة فى نفس الوقت فى ضؤ العودة الى مفهوم التقدم بدلا من مفهوم التنمية .
- بين زيادة معدلات التنمية فى البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق وفقا لمقولة ويلى برانت مستشار المانيا السابق نحن جميعا ، ويقصد الأنسانية فى قارب واحد .
- بين الأعلام القطرى والأعلام العالمى الذى ستكون له السيادة فى الحقبة القادمة بفضل تكنولوجيا الأتصال العالمية .

بعبارة موجزة :

سيتسم النموذج التوفيقى العالمى الجديد بسمات اربع ، لو استطاعت قوى التقدم ان تنتصر على قوى الرجعية .

١ - التسامح الثقافى المبنى على مبدا النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوربية والغربية .

٢ - النسبية الفكرية بعد ان تنتصر على الاطلاقية الايديولوجية

٣ - اطلاق الطاقات الخلاقة للانسان فى سياقات ديمقراطية على كافة المستويات . بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكولوجى والتى تقوم على اساس محاولة صب الأنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا .

٤ - العودة الى احياء المجتماعات المحلية ، وتقليص مركزية الدولة .

٥ - احياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام ولم تترك الا مساحة ضئيلة للمجال الخاص .

٦ - التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والانسانية .

اننا نشهد - فيما نرى - المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت ، وبداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها « وحدة الجنس البشرى » .

وقد عبر عن هذه الرؤية بوضوح « ياسوهيرونا كاسونى » رئيس وزراء اليابان السابق فى مقال هام له نشر فى مجلة سيرفيافل فى ديسمبر ١٩٨٨ ذكر فيه انه « عندما يمر المجتمع الدولى والمجتمعات المحلية

بتحولات سريعة فان الأفراد والشركات والأمم لن يمكنها الاستمرار فى تأكيد وجودها ودعم بقائها الا اذا ازاحوا الحواجز التى تفصل بينهم ويحترم كل طرف وجود الآخر ، اننا مقبلون على عصر سيكون فيه « التجانس والتضامن » المستمدان من اسمى تطلعات الروح البشرية ، هما المطلب العاجل والملح للبشرية .

وسيساعد على تخليق هذه الحضارة الجديدة ، ليس فقط تحول النظم السياسية والاقتصادية ولكن التحول من مجتمع الصناعة الى مجتمع المعلومات .

هذه هى العناصر الأساسية للنموذج التوفيقى العالمى الجديد الذى يتشكل الآن ببطء .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسة الآن : اين الوطن العربى من كل هذه التغييرات الجوهرية فى النظام العالمى ؟ مما له دلالة كبرى فى هذا الصدد ، ان النظم العربية فى مصر والعراق والسعودية وليبيا والكويت اهتمت اهتماما حقيقيا بدراسة هذه المتغيرات العالمية ، من خلال تكليف مراكز الأبحاث باعداد دراسات عنها ، أو عن طريق عقد الندوات . غير ان القضية ليست هى فهم ما حدث - على اهميته القصوى - ولكن هى مدى استعداد هذه النظم لكى تغير من ادائها . لكى تتكيف مع حقائق العالم الجديد ؟

بغير ان ندخل فى صميم الاجابة على هذا السؤال المعقد ، يمكن القول اننا درجنا - فى الوطن العربى - على نسبة كل جوانب قصورنا وتخلفنا الى العوامل الخارجية وتلعب نظرية المؤامرة الدولية فعلها فى الخطاب السياسى العربى وكلما اخفق نظام سياسى فى ادائه فى مجال السياسة الخارجية او السياسة الداخلية ، قدم تفسيرا مستندا الى هذه النظرية الشهيرة .

غير أن الخطاب النقدى العربى قد تجاوز الآن - فى تقديرنا - نظرية المؤامرة الدولية ضد العرب وبالرغم من الحقيقة مؤداها ان الدول الكبرى - فى مجال سعيها الدائم - لتاييد المشروع الصهيونى الذى اقامته دولة اسرائيل ، غالبا ما يتخذ مواقف معادية للعرب عموما ، الا انه ليس معنى ذلك ان نخلى مسئولية النخب السياسية العربية الحاكمة ، عن الاخفاقات التى تحققت . وعن العجز فى مجال صياغة السياسات الرشيدة ، القادرة على التصدى لكل ما يفد الينا من عدوان اقتصادى وسياسى وعسكرى من النظام الدولى الاستعمارى .

وهكذا يمكن القول ، انه بعد كل هذه التغيرات العالمية التى احدثت ثورة حقيقية غير مسبوقة ، اهم ملامحها سعى الشعوب الناجح لأسقاط الانساق السياسية المغلقة ، والتعبير الديمقراطى عن مطالبها ومصالحها ، وتحرير الاقتصاد من ربقة البيروقراطية المركزية ، وانعدام الكفاءة واحياء المجتمع المدنى بكل مؤسساته لكى يلعب دورا فعالا فى اتخاذ القرار ، والقضاء على كل عمليات الاحتكار السياسى كل هذه التطورات لابد لها - ان كنا عقلانيين - ان تدفع بالنخب السياسية العربية الحاكمة الى اعادة النظر فى مسيرتها ، تمهيدا لأجراء التغييرات المطلوبة .

وهناك علامات على هذه الصحوة ، غير ان الممارسة ، ونعنى ممارسة التغيير مازالت بطيئة ومتعثرة ومترددة .

ولعل التتبع الدقيق للأحداث التى تنفجر كل يوم ، بعد انهيار قلاع الشمولية ، يدفع اعضاء هذه النخب الحاكمة ، الى الاسراع بعملية النقد الذاتى ، والمضى بجسارة فى طريق الأصلاح الديمقراطى والأجتماعى غير ان ذلك يقتضى اولا ثقة فى الجماهير ، ترى هل ان الأوان لتجسير الفجوة بين الحكام العرب والجماهير العربية ؟ .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة فى اول يونيو ١٩٩٠

موجز التقرير

النظام الدولى والاقليمى

كما هو الحال فى التقارير السابقة ينصرف هذا الجزء الى دراسة وضع المنطقة العربية والمنطقة الشرق اوسطية فى اطار التفاعلات الدولية سواء بين القوتين العظميين او فى اطار التفاعلات الدولية بين القوى الدولية الكبرى الأخرى والتى حرص تقرير هذا العام على دراستها انطلاقا من الدور المتعاظم التى تلعبه فى اطار السياسة الدولية وكذلك لدورها الهام فيما يتعلق بالتطورات السياسية والاقتصادية فى المنطقة العربية . وفى اطار الاهتمام بعلاقات العالم العربى بدول الجوار الجغرافى فقد تم افراد جزء خاص لهذه التفاعلات العربية الاقليمية . وفى الجزء الثالث تم تناول التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الأوضاع الإقتصادية فى البلدان العربية وما تمثله من تحديات فى عقد التسعينات . اما الجزء الرابع فقد تناول الامن العربى من منظور الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ومختلف التغيرات النوعية والكمية التى طرأت عليه .

وفيما يتعلق بتطورات العلاقات الامريكية السوفيتية اشار التقرير الى استمرار قوى الدفع باتجاه التقارب الامريكى السوفيتى الذى اخذت معالمه فى البروز بشكل واضح على مختلف الاصعدة . حيث شهد عام ٨٩ ازالة عقبات عديدة امام التوصل لاتفاقات مشابهة فيما يتعلق بالصواريخ قصيرة وطويلة المدى والاسلحة التقليدية والكيماوية والتجارب النووية تحت الأرض .

وقد استمرت قوى الدفع باتجاه انجاز هذه الاتفاقات كمحصلة للتنازلات السوفيتية المتلاحقة . كما شهد عام ٨٩ تلاحق اعمال التغيير والاصلاح فى بلدان اوربا الشرقية باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية ، فشهد تدعيم الاتجاه لدى الدول التى ظهرت بها تحولات جنينية عام ٨٨ ، وشهد ايضا اجبار قيادات دول اخرى كانت رافضة على الاسراع باللحاق بموجة التغيير والاصلاح . وفيما يتعلق بادارة الصراعات الاقليمية اشار التقرير الى ظاهرة انفراد الولايات المتحدة بادارة هذه الصراعات نتيجة انسحاب الاتحاد السوفيتى من بعضها ولتهميش دورة فى البعض الاخر مما ادى استقطاب اطراف هذه الصراعات المحلية والاقليمية للتباحث مع الادارة الامريكية .

وقد تناول التقرير للمرة الاولى هذا العام دور القوى الكبرى الاخرى فى عالم اليوم استجابة لمطالب الجماعة العلمية والبحثية فى مصر والعالم العربى ، وانطلاقا من الدور الهام سياسيا واقتصاديا الذى تمارسه هذه القوى فى العلاقات الدولية ، تمت دراسة اوربا الغربية واليابان والصين باعتبارها قوى دولية مؤثرة وذلك عبر ثلاث جزئيات مترابطة ، وهى التطورات الداخلية فى هذه القوى الدولية كل على حدة ، والعلاقات بين القوى الدولية والقوتين العظميين ، واخيرا العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه القوى والمنطقة العربية .

وقد اشار التقرير الى ان هذه القوى الثلاث تزيد اهميتها الاقتصادية فى النظام الدولى ولاسيما الجماعة الأوربية واليابان ، كما ان هذه القوى تسعى الى ترجمة قوتها الاقتصادية المتصاعدة الى نفوذ سياسى من خلال الاهتمام بالعديد من القضايا الدولية اضافة بالطبع الى القضايا الاقتصادية الدولية والاقليمية . وفيما يتعلق بمشروع اوربا ١٩٩٢ فلقد تعرض لعدد من العقبات جعلته لايسير وفق الجدول الزمنى الذى وضعته الهيئة الاوربية ، الا ان التطورات التى جرت فى بلدان اوربا الشرقية وبالذات فى شطرى المانيا اتجاههما نحو الوحدة ، وهو الأمر الذى شكل ضغوطا على دول الجماعة للاسراع بتنفيذ المشروع . اما اليابان فان

تاثيرها الاقتصادى والتكنولوجى يسير فى اتجاه متصاعدوهناك جهود يابانية لترجمة هذا النفوذ التقنى الفنى الى نفوذ سياسى . وبالنسبة للصين اشار التقرير الى انها تعرضت لعزلة كبيرة نتيجة الموقف المتشدد الذى اتخذته السلطات الصينية ازاء مطالب الطلاب الديمقراطية الأمر الذى اثار احتجاجات دولية كبيرة . وعلى اى الأحوال فان هذه القوى الثلاث مايزال تأثيرها محدودا بالنسبة للقضايا العالمية الامنية والسياسية مقارنة بتأثير ونفوذ القوتين العظميين .

وفى القسم الثانى تمت معالجة التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى التى تحيط بالعالم العربى من جنوبه ومن شماله ومن شرقه . ففى الجنوب هناك دول الجوار الافريقية وفى الشمال هناك تركيا وفى الشرق هناك ايران . اضافة الى اسرائيل والتى تناولها التقرير من منظور الصراع معها وليس باعتبارها دولة جوار جغرافى . وفى الواقع لم تكن حصيلة تفاعلات العرب الاقليمية فى العام ١٩٨٩ حصيلة ايجابية ، اذ غلبت عناصر التنافر والمواجهة على عناصر التعاون والتنسيق . ومنذ مطلع العام شهد العالم العربى اما استمرار بعض بؤر التوتر كما فى حالة جنوب السودان وحالة البلدان الخليجية مع ايران والتى راوحت مكانها بحكم تعثر المفاوضات العراقية الايرانية . واما بروز بؤر جديدة للتوتر او تفجر بؤر كانت كامنة كالحالة الموريتانية السنغالية ، وحالة كل من العراق وسوريا مع تركيا ، واما انتكاسة جزئية لمحاولة احتواء التوتر كما فى حالة ليبيا وتشاد . يضاف الى ذلك تعثر كافة المحاولات والمبادرات التى طرحت اثناء العام حول التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى . ولقد تكررت هذه المشاهد طوال العام ، ووصلت الى حالة من التزامن فى الثلث الاخير من العام حيث بدأ العالم العربى وكأنه يعيش حالة من الحصار تفرضها عليه دول الجوار او على الأقل تسعى الى ذلك ، ليس عن طريق تخطيط مسبق ومتعمد ولكن بفعل التـزامن والشمـول والانعكاسات السلبية على التحركات العربية علىٰ وجه العموم .

وفيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى اشار التقرير الى مبادرات التسوية السياسية التى طرحت من قبل العديد من الاطراف المحلية والاقليمية والدولية . وكان القاسم المشترك بينها هو اجراء الحوار الفلسطينى الاسرائيلى ، وهو الحوار الذى لم يحرز اى تقدم يذكر خلال العام ٨٩ . ومن اهم المبادرات التى طرحت افكار شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى فى شهر فبراير والتى تضمنت دعوة مجلس الامن للانعقاد على مستوى وزراء الخارجية وتكثيف المشاورات بين الدول الخمس الكبرى ، وقد رفضت الولايات المتحدة تلك الافكار كما رفضتها اسرائيل . ثم كانت افكار اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى فى ١٤ مايو حول اجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة دون مشاركة من منظمة التحرير الفلسطينية . تلتها افكار الرئيس مبارك والتى عرفت بالنقاط العشر . ثم قدم بيكر وزير الخارجية الامريكى مبادرة استندت الى خمس نقاط اكدت على اجراء حوار فلسطينى اسرائيلى مع حق اسرائيل فى الاعتراف على تشكيل الوفد الفلسطينى والتباحث حول فكرة الانتخابات كما طرحتها الحكومة الاسرائيلية فى ٥/١٤ . وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية كافة هذه الافكار والمبادرات بحجة انها تسمح بدور سياسى لمنظمة التحرير ومشاركة سكان القدس الشرقية فى التصويت واعمال مبدأ الأرض مقابل السلام .

وتحت عنوان التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى تمت دراسة العلاقات مع كل من اثيوبيا وتشاد والسنغال . المعروف ان دول الجوار الجغرافى الافريقى همزة الوصل مابين الوجود العربى سواء فى شمال القارة الافريقية او باقى ارجاء الوطن العربى وبين الوجود الافريقى كله فى وسط القارة او فى جنوبها . وتعد اثيوبيا اهم دولة جوار جغرافى للعرب فى افريقيا ، ولقد تعرضت العلاقات العربية معها الى نوعين من العوامل ، احدهما يمكن ان نطلق عليه عوامل الجذب والاخر هو عوامل التنافر . ففى جانب التنافر هناك التباين الحضارى والثقافى ، وقضايا الحدود بين الصومال واثيوبيا ، وتأييد اثيوبيا لحركة جون جارانج عسكريا وسياسيا والتى تدعو بدورها الى اعادة صياغة الحياة السياسية السودانية انطلاقا من جنوب السودان ، والمشكلة الارتيرية ، والرفض الاثيوبى لاطروحات بعض الدول العربية بان يكون البحر الأحمر بحيرة عربية ، وعلاقات اثيوبيا باسرائيل .

أما عوامل الجذب فتتمثل فى النفوذ الاقتصادى الذى تتمتع به العديد من الدول العربية والذى يمثل دافعا قويا لأثيوبيا للتعاون مع الدول العربية ، وعدم قدرة اثيوبيا على حسم المشكلة الارتيرية عسكريا وبالتالى حاجتها الى التفاهم مع الدول العربية لتسوية هذه المشكلة .

ولقد عكست تفاعلات العام ١٩٨٩ هذين النوعين من التنافر والجذب معا .

وبالنسبة لايران فان حالة الانفراج العربى معها لم تسجل بعد اى تقدم ملموس ،

والاسباب وراء ذلك عديدة بعضها يعود الى ايران ذاتها ، واخرى الى الطرف العربى واولويات القضايا المثارة لديه . ويمكن ان نشير الى ثلاثة عوامل ساعدت

على استمرار حالة الجمود فى العلاقات العربية الايرانية على النحو التالى :

العامل الأول وهو خاص باستمرار تعثر المفاوضات العراقية الايرانية والذى استمر طيلة العام ١٩٨٩ . العامل الثانى وهو استمرار الخلافات الايرانية مع دول الخليج العربية الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى . وتعود تلك الخلافات الى نقطتين اساسيتين اولاهما تعثر عملية السلام بين العراق وايران ، والثانية الموقف الايرانى من الترتيبات السعودية المتعلقة بالحج .

العامل الثالث وهو خاص بالتدخلات الايرانية فى لبنان وهى التدخلات التى تتم عبر حزب الله والحرس الثورى واللذين يتعاظم وجودهما فى منطقة الجنوب اللبنانى ويمثلان امتدادا لرؤى ايرانية حول عدد من القضايا مثل التوظيف السياسى للرهائن ، ونمط السلطة تبعا لفكرة ولاية الفقيه ، والاصلاح السياسى من خلال الالغاء الكامل للطائفية السياسية ، وسبل السيطرة على الأوضاع الامنية فى الجنوب اللبنانى

اذا انتقلنا الى تركيا فسوف نجد نموذجا مختلفا من التفاعلات العربية الاقليمية والذى يجمع فى طياته افاقا رحبة للتعاون بنفس القدر الذى يتضمن نقاطا للاختلاف وبؤرا للتوتر القابلة للتفجر . ويأتى ذلك فى ظل تحولات دولية عديدة اصابت بدرجة معينة الدور التركى الاستراتيجى والذى كان محوره تدعيم خط المواجهة الغربى الأول امام التهديدات السوفيتية . وثمة قضايا قابلة للتفجر ولاسيما بين تركيا وكل من العراق وسوريا وهى :

أ ـ مشكلة الاقليات وابرزها مشكلة الاقلية الكردية الانفصالية والتى تعيش فى مناطق الحدود المشتركة

ب ـ مشكلة لواء الاسكندرونة السورى

جـ ـ مشكلة المياه : وهذه بدورها تعد اهم القضايا لان لحظات اثارتها تثير بالتالى كافة المشكلات الاخرى والتى مازالت معلقة . وكذلك لاهميتها الشديدة وغياب اى اتفاق دولى بين الدول الثلاث يحدد انصبة كل منها . وتبدو خطورة المشكلة فى ضوء الخطط التركية لبناء ٢٠ سدا لاحتجاز وتخزين المياه واستخدامها فى رى جنوب شرق تركيا ـ والمعروف باسم الاناضول ـ ومع استكمال تركيا انشاء السدود الباقية فى منتصف التسعينات سيمكنها التحكم الكامل فى كميات المياه المتدفقة الى كل من سوريا والعراق بما يعد ورقة ضغط شديدة التأثير بيد تركيا فى مواجهة هذين البلدين العربيين وهو مابدت مؤشراته العملية فى القرار التركى بوقف تدفق المياه فى نهر الفرات لمدة شهر كامل بدأ فى ١٣ يناير ٩٠ لملء البحيرة خلف سد اتاتورك .

أما القسم الثالث الذى جاء بعنوان (التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات التسعينات) فقد استعرض فيه تلك التطورات تحت ثلاثة عناوين فرعية :

الأول « مؤشرات أداء الاقتصاد العالمى » وتحته تعرضنا لتقديرات معدلات النمو الاقتصادى فى العالم وفى المجموعات الاقتصادية المختلفة التى ينقسم اليها فى عام ١٩٨٩ وكذلك توقعات عام ١٩٩٠ . كذلك تعرضنا لتطورات اسعار الفائدة ومعدلات التضخم والبطالة فى العام ١٩٨٩ وتلك المتوقعة عام ١٩٩٠ . كما تناولنا الاستقرار النقدى والسيولة الدولية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات فى العالم . كذلك تعرضنا لحركة التجارة والمبادلات الدولية والتفاعلات الدولية الهامة حول بعض القضايا المتعلقة بها مثل تحرير التجارة وتجديد اتفاقية لومى والنزاعات التجارية بين الدول الرأسمالية الكبرى وبخاصة بين اليابان والولايات المتحدة .

أما العنوان الفرعى الثانى وهو « مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى » فقد تعرضنا تحته لقمة الدول الصناعية السبع الكبرى واهم القضايا التى تناولتها والنتائج التى اسفرت عنها . كما تم التعرض لقمة الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى عقدت فى مدريد ودورها فى التمهيد للوحدة الاقتصادية الأوروبية التى تسعى الجماعة لتحقيقها فى نهاية ١٩٩٢ ، وكذلك الأمر لنشاطات الجماعة خلال العام ١٩٨٩ بصفة عامة وموقف الجماعة من التطورات فى شرق اوروبا ومن الوحدة الاقتصادية الالمانية . كما تناولنا اعمال وانشطة كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى خلال العام ١٩٨٩ . كذلك تعرضنا للتطورات التى مرت بها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) خلال العام . كذلك تم التعرض لأعمال مجموعة الـ ٧٧ التى احتفلت عام ١٩٨٩ بالذكرى الـ ٢٥ لتأسيسها وتم التركيز على موافقة المجموعة من قضية الديون التى تشكل اكبر الأزمات التى تواجه اعضائها .

أما العنوان الفرعى الثالث وهو « أزمة اكتوبر » فى اسواق المال العالمية » فقد تم التعرض تحته لأزمات اسواق الأوراق المالية العالمية فى اكتوبر ١٩٨٩ واكتوبر ١٩٨٧ ونتائجها والفارق بينهما .

أما العنوان الفرعى الرابع وهو « التحديات الاقتصادية العالمية فى التسعينات » فقد تناولنا تحته التحديات التى تجابه الأطراف الرئيسية فى النظام الاقتصادى العالمى وركزنا على التحديات الثلاثة الرئيسية وهى ١ ـ قدرة الاشتراكية على تجاوز ازمة المصير التى تمر بها واحتمالات نجاح جورباتشوف فى اتمام عملية اعادة البناء والتحديث .

٢ ـ قدرة البلدان الرأسمالية الصناعية على حل

تناقضاتها ٣ ـ قدرة بلدان العالم الثالث على مواجهة تحديات التنمية والتصنيع ومواجهة ازمة الديون الخارجية وتدهور شروط التجارة ، ومواجهة التغيرات العالمية الجديدة .

أما القسم الرابع والذى جاء بعنوان الامن العربى : الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، فقد تناول التغيرات النوعية والكمية التى طرأت على كلا الميزانين التقليدى وغير التقليدى . الاول ويشمل بدوره الميزان البرى والجوى والبحرى ، اما الثانى فيشمل الصواريخ والاسلحة الكيماوية والاسلحة النووية . وقد اشار التقرير الى ان الميزان العسكرى قد اظهر تغيرات عدة على مختلف الاسلحة التقليدية وغير التقليدية . فقد طرأت مثلا تغيرات على القوات البرية لبعض الدول الرئيسية وشملت هذه التغيرات الهيكل التنظيمى للقوات البرية والتسليح ، وان الدول العربية تحتفظ فى مجموعها بتفوق كمى كبير فى مواجهة اسرائيل . اما الميزان الجوى فهو لم يشهد تغيرات كيفية كبيرة فى غضون العام ، وان كان هذا لايعنى انخفاض معدل بناء القوة الجوية لدى دول المنطقة ، اذ لاتزال القوات الجوية تحظى بالاولوية الرئيسية ضمن برامج تسليح دول المنطقة . وبالنسبة للميزان البحرى اشار التقرير الى ان العام ٨٩ شهد بعض ملامح التطوير والتحديث للاسلحة البحرية لبعض الدول الرئيسية اطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، فعلى الرغم من انه لم تضف قطع بحرية جديدة خلال العام الى الترسانات البحرية للدول المعنية ، الا ان بعض الدول كانت بصدد مراجعة قوتها البحرية على ضوء احتياجاتها ومصالحها البحرية خلال الفترة الحالية وفى الامد المنظور .

أما الميزان الخاص بالاسلحة غير التقليدية ، فقد اوضح التقرير ان الصواريخ ارض ـ ارض لاتزال تحظى بأولوية كبيرة فى برامج تسليح دول المنطقة ، وان الاهتمام يتركز فى الحصول على الصواريخ بعيدة المدى . وان هناك تغيرا كبيرا فى القدرة الكيماوية للدول اطراف الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى . كما اشار التقرير الى انه لم يحدث اى تغير فى طبيعة الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث ظلت اسرائيل الدولة الوحيدة التى تتفق الاراء حول امتلاكها اسلحة نووية حتى بالرغم من الاختلاف حول الحجم الحقيقى لترسانتها النووية .

النظام الاقليمى العربى

يضم الجزء العربى من التقرير اربعة اقسام : فالقسم الأول يعالج الهيكل السياسى للنظام العربى ، أما القسم الثانى فيتناول بالتحليل والمتابعة التطورات الداخلية فى الاقطار العربية ، وقد عالجناها هذه المرة من زاوية اتجاه النظم العربية للتحول نحو التعددية السياسية . أما القسم الثالث من هذا الجزء فقد اشتمل على متابعة وتحليل اداء الانتفاضة الفلسطينية فى عامها الثانى وايضا التداعيات والآثار السياسية للانتفاضة ، ويعالج القسم الرابع تطور الاقتصاد العربى .

يتابع القسم الأول من الجزء العربى تطور الهيكل السياسى للنظام العربى من ثلاث زوايا هى اداء مؤسسة الجامعة العربية ، والتجمعات الاقليمية ، والصحافة العربية كمجال للتفاعلات غير الرسمية فى النظام العربى

فمن الزاوية الاولى ـ اداء مؤسسة الجامعة العربية ـ ذهب التقرير الى ان النظام العربى مازال ثابتا عند مستوى الاداء الذى أظهره فى العام السابق ، والذى يتلخص فى قصورها عن متابعة مهمة وقف التدهور التى كان قد شرع فيها منذ عام ١٩٨٧ ، وعن تطوير مهمة وقف التدهور الى مرحلة الاستنهاض الجاد لقدرات النظام وتعبئتها من أجل مرحلة جديدة من النهوض العربى الجذرى . وان كان أطراف النظام مازالوا يظهرون الرغبة فى عدم السماح للأمور بالعودة الى التدهور للحال الذى كانت عليه طوال النصف الأول من الثمانينات ، فقد تم الحفاظ على الانجازات التى تم تحقيقها فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ والتى تمثلت فى انجازين اساسيين : الحفاظ على انتظام اجتماعات مؤسسات الجامعة خاصة مؤسسة القمة التى حافظت فى الفترة ٨٧ ـ ١٩٨٩ على المعدل اجتماع واحد لكل عام ، والحفاظ على علاقات حسن الجوار بين الدول العربية بعد النجاح فى تصفية الخلافات الحادة بين عدد من الدول العربية باستثناء الصراع العراقى السورى الذى مازال مستعصيا على محاولات التهدئة .

فانعقاد قمة الدار البيضاء الطارئة ـ مايو ١٩٨٩ ـ يمثل دليلا على ارادة الدول العربية فى الحيلولة دون تدهور الأوضاع العربية .

وبرغم تعذر تحقيق اى تقدم على جبهة العلاقات السورية العراقية اثناء القمة ، الا أن القمة استطاعت البدء فى انجح المحاولات التى تم بذلها منذ اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية لحل تلك الازمة . فقد قررت

القمة انشاء اللجنة الثلاثية من ملوك ورؤساء السعودية والمغرب والجزائر لتولى امر الازمة اللبنانية بعد ان اخفقت اللجنة السياسية التى تشكلت بموجب قرار من مجلس الجامعة فى نهاية العام السابق فى تحقيق اى انجاز على الصعيد اللبنانى .

وقد أظهر قرار القمة بتشكيل اللجنة الثلاثية ضمن قرارها الخاص بالوضع فى لبنان جملة التعقيدات والقواعد التى تحكم اداء الجامعة العربية فبرغم التشدد الذى اظهرته بعض الدول العربية خاصة اعضاء مجلس التعاون العربى ضد الوجود السورى فى لبنان ، الا ان التيار العام داخل القمة قاوم محاولة عزل سوريا ، ومال الى الاعتراف بالمصالح السورية فى لبنان مما اسفر عن تحول اغلب الدول اعضاء مجلس التعاون العربى للاقتراب من التيار العام ، وهو الذى انعكس فى البيان الصادر عن القمة وقد قادت جهود اللجنة الثلاثية الى انجاز اتفاق الطائف الذى مازال برغم الصعوبات التى يواجهها اهم واكثر الطرق جدية لحل الأزمة اللبنانية .

وباستثناء الانجاز على صعيد القضية اللبنانية لم يسجل اداء الجامعة العربية نجاحا مماثلا فى القضايا الأخرى التى تشغل النظام العربى . ويحمل هذا الاخفاق فى العام الأخير بالذات مغزى خاصا بسبب التطورات الدولية السريعة والتى يمكن اعتبار بعضها على الأقل غير ملائم للمصالح العربية ، خاصة بالنظر الى اتجاه النظام الاقتصادى العالمى نحو التكتلات بين الدول المتقدمة والتى تؤدى ـ على الأرجح ـ لمزيد من تهميش الدول الصغيرة ، وايضا بالنظر الى هجرة اليهود السوفييت الكثيفة الى اسرائيل .. والتغيرات السياسية فى اوربا الشرقية ، والتى اسفرت عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين عدد كبير من دول شرق اوربا واسرائيل ، وتوقف هذه الدول عن تبنى المطالب العربية بشكل منتظم .

لقد تجلى قصور اداء الجامعة العربية فى مجالات مواجهة المشكلات العربية الملحة ، كما تجلى فى تلكؤه فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل مؤسسات النظام العربى . وقد ظهر ذلك فى حالتين بالغتى الأهمية الاولى فى الفشل فى التقدم نحو تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن لها مزيدا من الفعالية ، والثانية عندما اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالجامعة العربية القرار ١٠٥٦ لعام ١٩٨٨ ، والقرار ١٠٨٦ لعام ١٩٨٩ والذى نص على تقليص الهيكل المؤسسى للتعاون الوظيفى بين الدول العربية عبر الغاء بعض المنظمات المتخصصة ودمج بعضها الأخر تحت شعارات انهاء الازدواج وتخفيض النفقات .

اما الزاوية الثانية التى تناولها هذا الجزء من التقرير فقد دارت حول ظاهرة التجمعات الاقليمية التى اخذت الدول العربية فى تكوينها .

وتثير نشأة هذه التكتلات التساؤل حول مصير النظام العربى من زاوية الاثر الذى يمكن لهذه التكتلات ان تتركه على وحدة النظام العربى او تفتته تبعا للطريقة التى ستجرى بها ادارة هذه التكتلات وادارة العلاقات بينها وبين الجامعة العربية . ويمكن القول بداية أن نشأة التجمعات الاقليمية يمثل نوعا من رد الفعل الجماعى لفئات من الدول العربية تجاه التحولات الجارية والمتوقعة فى النظام الدولى والاقليمى ، وهى تعكس شيوع القناعة بعدم كفاية اساليب المواجهة القطرية لمواجهة التحديات القديمة والمستجدة ، وفى نفس الوقت عدم القناعة بمؤسسات الجامعة العربية باعتبارها الأداة التنظيمية والمؤسسية الكافية للوصول الى الاهداف المطلوبة .

وبالرغم من هذا فان التجمعات الاقليمية كمؤسسات لاتوفر أطرا تنظيمية ولا نظما لتبادل الالتزامات قادرة على مواجهة التحديات باتجاه تحقيق الأهداف المطلوبة مما يلقى ظلالا كثيفة من الشك على فاعليتها ، فى نفس الوقت فان توزع اهتمامات الدول العربية بين الجامعة والتجمعات الاقليمية يهدد بأن يكون على حساب الجامعة .

أما الزاوية الثالثة التى تم من خلالها دراسة التطورات فى النظام العربى فهى زاوية التفاعلات غير الرسمية حيث جرت دراسة الصحافة العربية كمجال للتفاعلات غير الرسمية وقد جرى الاهتمام فى هذا القسم بالصحف العربية المتجاوزة للقطرية ، ويتم هذا التجاوز على اكثر من مستوى ومن هذه المستويات : التوزيع حيث لايجرى تداول الصحف العربية خارج الاقطار التى صدرت فيها الا بشكل استثنائى يتمثل اساسا فى الصحف اللبنانية والمصرية والخليجية . أما الصحف العربية الصادرة فى المهجر التى يمثل التوزيع العابر للاقطار احد أهدافها الرئيسية وان كانت النفقات العالية التى تضطر هذه الصحف لتحملها تحد من قدرتها على الانتشار فى الاقطار العربية المختلفة . وتمثل النظم الرقابية المعمول بها فى اغلب الاقطار العربية سببا اخر للحد من الانتشار العابر للاقطار للصحف العربية سواء الصادرة منها فى اقطار عربية او تلك الصادرة فى المهجر .

وعلى مستوى مضمون الرسالة الصحفية ، فان الصحافة العربية المهاجرة تعكس درجة عالية من الاهتمام بالمادة الصحفية الموجهة للمواطنين العرب بغض النظر عن الانتماءات القطرية لهم .

اما القسم الثانى من الجزء العربى فى التقرير فينصرف الى دراسة عملية التطور نحو التعددية السياسية فى الوطن العربى . ويلاحظ هذا القسم أن التعددية السياسية فى اغلب الاقطار العربية هى من النوع المقيد ، وان كانت القيود المفروضة عليها تتفاوت من حالة لأخرى . وتتوقف درجة الانفتاح على التعددية او تقييدها على عوامل عديدة ، منها الطريقة التى جرى بها الانتقال الى التعددية ، وباستثناء الحالة السودانية - ١٩٨٥ - فإن التحول نحو التعددية فى الأقطار العربية الأخرى جرى تحت سيطرة الدولة التى كانت تتولى فى كل حالة تحديد المدى الذى يمكن للتعددية ان تذهل اليه ، وبقدر ما كانت الضغوط التى أجبرت الدولة على الانتقال الى التعددية كبيرة ، بقدر ماكانت التعددية الناشئة اكثر انفتاحا . وفى بعض الحالات فان الانتقال الى التعددية له طابع اختيارى - دعائى يستهدف تهيئة الساحة السياسية القطرية لتطورات معينة ، او لاستباق الضغوط التى يمكن ان تتولد بفعل تراكم المتغيرات فى المرحلة السابقة . وفى هذه الحالات تكون الدولة اكثر قدرة على السيطرة على ساحة التعددية بما فى ذلك النكوص عن خطوات تم قطعها . وتجرى سيطرة وتلاعب الدولة العربية بمدى التحول نحو التعددية عبر التأثير على ثلاثة مستويات للنظام السياسى التعددى فيما اسماه هذا القسم بعملية ادارة التعددية . فعلى المستوى الأول تتلاعب الدولة بنطاق التعددية عبر احتكارها الحق فى تقرير الأطراف السياسية التى سوف يكون لها التمتع بحق الوجود السياسى الشرعى ، او التمتع بنصيب من شرعية الوجود والنشاط السياسى دون غيره طبقا لموازين القوى فى الساحة السياسية ، وعادة ما تاخذ الدولة قرارها فى هذا المجال طبقا لاعتبارات ايديولوجية ، وايضا طبقا لتقديرها لمدى التهديد الذى يمكن لقوة سياسية معينة ان تمثله لها .

أما المستوى الثانى لعملية ادارة التعددية فيتمثل فى عمق التعددية ويقصد به الحد الذى سوف تذهب اليه الدولة فى السماح للاحزاب السياسية بتجاوز حدود التنظيم الذاتى الى مجالات اخرى من الممارسة الاجتماعية والسياسية ، مثل اتاحة الفرصة للأحزاب للنشاط فى النقابات والمنظمات الوسيطة الأخرى والدعاية لمواقفها السياسية والايديولوجية .

وتجرى ادارة التعددية على هذا المستوى عبر التحكم فى مجموعة القوانين والتشريعات المتعلقة بممارسة الحريات العامة مثل حريات التعبير والتنظيم والدعاية، وعلى المستوى الثالث - اليات ادارة التعددية - تتلاعب الدولة بحزمة السياسات التى تتركز حول مسألة تعيين حدود التعددية ، أى المدى الذى سوف يمكن عنده تحويل التعددية السياسية الى نظام جديد وطريقة جديدة لبناء هياكل السلطة السياسية فى المجتمع . وقد اثبتت الخبرة العربية ان الدولة تكون ميالة الى التقدم نحو التعددية أو النكوص عنها طبقا لعوامل كثيرة منها ميزان القوى الاجتماعية والسياسية ، والاهداف التى تسعى النخبة الحاكمة لتحقيقها والمزاج العام للجماهير ، ودرجة شعور النخبة بالتهديد . ومع تغير هذه العوامل تتغير صيغة التعددية المعمول بها ، بحيث ان عملية الانتقال الى التعددية فى العالم العربى تبدو طويلة وتحتمل التقدم بخطوات متسارعة كما تحتمل ايضا التعرض للركود والانتكاس .

وفى القسم الثالث من الجزء العربى فى التقرير ، والمعنون بـ « الشعب والنضال الفلسطينى » جرت دراسة اليات تطور الانتفاضة الفلسطينية والتداعيات السياسية المترتبة عليها والمرتبطة بها فى مجال الجهود الجارية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . لقد وضعت الانتفاضة الفلسطينية لنفسها هدف بناء سلطة وطنية بديلة لسلطة الاحتلال . ويعتبر التقدم نحو تحقيق هذا الهدف دالة فى اداء الانتفاضة على ثلاثة مستويات : البناء التنظيمى للانتفاضة ، واليات المواجهة المباشرة ضد الاحتلال ، وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادى .

فعلى المستوى التنظيمى حافظت الانتفاضة على مكونيها اللذين تبلورا فى أيامها الأولى وهما اللجان الشعبية والفرق الضاربة . وقد اتسع نطاق الانتشار الجغرافى للجان الشعبية والفرق الضاربة ، فى نفس الوقت الذى تزايد فيه دور الجهاز التنظيمى التابع لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) خاصة فى قطاع غزة .

أما على مستوى اليات المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال فان العام الثانى للانتفاضة لم يشهد تطورا جوهريا فظل التظاهر والاضراب يمثلان اهم اليات المجابهة . وبرغم استمرار العنف المدنى كأهم أساليب الانتفاضة ، فان العام الثانى قد شهد تزايدا محدودا فى العمل المسلح سواء داخل الأراضى المحتلة - أو عبر الحدود الأردنية واللبنانية

وعلى مستوى بناء الاستقلال الاقتصادى للأرض المحتلة فى مواجهة اسرائيل . استمرت الانتفاضة فى عامها الثانى تتابع تنفيذ مقاطعة السلع الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب وكانت المواجهة فى بيت ساحور ذروة المواجهة فى هذا المجال ، كما استمر العمل على زيادة الانتاج الوطنى الزراعى الصناعى ، وان تراجعت الدعوة الى مقاطعة العمل بالمقارنة بالعام الأول للانتفاضة .

وفى مجال الاثار الأثار والسياسية للانتفاضة فانه من المؤكد ان الانتفاضة قد دعمت موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، وأمدتها بمصدر للقوة السياسية ظلت تفتقده لفترة طويلة . وقد قامت منظمة التحرير باعادة صياغة اسلوب تحركها وتكتيكاتها منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ٨٨ حيث اعلنت القبول بتقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين كحل نهائى للصراع مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما قبلت صيغة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وبفكرة اجراء انتخابات فى الأرض المحتلة من اجل تسوية مرحلية تسبق الحل النهائى .

ومن جانبها تحركت منظمة التحرير لاستثمار الحوار الأمريكى الفلسطينى لكسب الموقف الأمريكى ودفعه بدرجة أو اخرى فى اتجاه مبادرة السلام الفلسطينية . غير ان خبرة هذا الحوار اكدت صعوبة تحقيق هذا الهدف .

وفـى متابعـة أداء الاقتصـادات العربيـة خـلال عـام ١٩٨٩ ، يسـعى التقريـر الى تقديـم قراءة موضـوعية نقـدية لاتجـاهات التخصيص Privntization والسياسات المالية والتجمعات الاقليمية فى الوطن العربى . وتتسم هذه القضايا الثلاث المترابطة والمتفاعلة بأهمية حاسمة ، اذ تتصل بخيارات استراتيجية حول مستقبل الدور الاقتصادى للدولة العربية . ونقصد هنا ذلك الدور الذى هيمن على الحياة الاقتصادية فى الوطن العربى منذ نشأة الدولة الحديثة المستقلة ، وامتد من نشاطها فى قطاع الاعمال الى وظيفتها فى ادارة المالية العامة وحتى دورها فى محاولات التكامل العربى

والواقع ان عام ١٩٨٩ قد مثل نهاية عقد تفاقمت فيه أزمة الاقتصادات العربية ، واحتدم فيه مأزق الدور الاقتصادى للدولة العربية . وفى سياق المحاولات الرسمية والمناظرات الفكرية ، وعلى أساس التحولات العالمية والتوجهات المحلية ، تبلورت سيناريوهات متعارضة لتجاوز الأزمة والمأزق ، وصار مستقبل الدور الاقتصادى للدولة موضوعا للصراع وأما جوهر التحليل فانه ينصب على استشراف فعالية وقدرة وجدارة الدولة العربية فى النهوض بدورها الاقتصادى ، فى ضوء اشكاليات ثلاث :

الأولى : اشكالية المفاضلة بين استمرار نشاط الدولة فى قطاع الاعمال باعتبارها مالكا للمشروعات العامة ، وبين تصفية هذا النشاط بتخصيص هذه الملكية .

والثانية : اشكالية المواءمة بين اعباء الانفاق العام التقليدى للدولة بمحتواه الحديث الواسع الضرورى ، وبين قصور وحتى تناقص الايرادات العامة .

والثالثة : اشكالية الجمع بين ممكنات العمل الاقتصادى المشترك عبر حلقات وسيطة مثل التجمعات الاقليمية ، وبين ضرورات هذا العمل على نطاق قومى .

جمهورية مصر العربية

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى أربعة اقسام تعالج على التوالى : النظام السياسى ـ الاقتصاد القومى ـ السياسة الخارجية ـ الدفاع والقوة العسكرية .

وفى هذا العدد من التقرير ، تتم معالجة النظام السياسى المصرى ، من خلال موضوعات خمسة ، نظام الحكم ، الاحزاب والقوى السياسية ، جماعات المصالح ، الصحافة المصرية ، العنف السياسى فى مصر .

ويتناول القسم الخاص بنظام الحكم ، كلا من السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية ، فقد تم الاهتمام بتفاعلاتها باعتبارها العمود الفقرى لنظام الحكم المصرى ، وركز بالاضافة إلى رئيس الجمهورية ، على الحكومة خاصة وزارات الصناعة والداخلية والمالية ، من حيث القرارات التى تم اتخاذها فى مواجهة بعض الجوانب الانتاجية والمالية والأمنية ، وما يتصل بهذه الجوانب من موضوعات وقضايا .

اما بالنسبة للسلطة التشريعية ، فيتطرق التقرير لاداء كل من مجلس الشعب ، خلال دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس واداء مجلس الشورى ، خلال دور الانعقاد العادى التاسع ، ثم يضع ملاحظات عامة حول دور السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى .

فيما يتعلق بمجلس الشعب ، استعرض التقرير الاجراءات السياسية البرلمانية ، سواء بالنسبة لبيانات رئيس الجمهورية أمام المجلس ، ومناقشة برنامج الحكومة ثم تناول الدور التشريعى للمجلس ، والذى تركز فى مشروعات القوانين ، والاتفاقيات الدولية ، وطرح ملاحظات على اداء المجلس فى الجانب التشريعى . بعد ذلك تطرق التقرير للدور الرقابى للمجلس مع التركيز بشكل خاص على سياسات

الوزارات المختلفة ، ثم طرح ملاحظات على أداء المجلس فى الجانب الرقابى . وأخيرا ، بحث التقرير مسألة السياسة الخارجية ، والعلاقات البرلمانية الدولية .

وبالنسبة للسلطة القضائية ، فيتناولها التقرير من خلال مطلبين اساسيين ، الأول ، الدور السياسى للقضاء المصرى والثانى ، متابعة اهم التطورات المتعلقة بالسلطة القضائية فى مصر عام ١٩٩٠ .

فيما يتعلق بالدور السياسى للقضاء المصرى ، ميز التقرير بين مستويين فى دراسة هذا الدور : المستوى الاول ، الدور السياسى المباشر . والمستوى الثانى ، الدور السياسى غير المباشر . بالنسبة للمستوى الاول ، فيقصد به ان القضاء يلعب دورا سياسيا من خلال مطالب محددة تنصرف لعلاقته بالنظام السياسى ، ودفاعه عن مركزه الاجتماعى . ويتطرق التقرير فى تلك الجزئية لمحاولات السلطة التنفيذية السيطرة على هذا الدور . اما بالنسبة للمستوى الثانى ، فيقصد به ان الاحكام والعملية القضائية يتمخض عنها دور سياسى فى المجتمع والدولة ، وذلك بما قد يؤدى اليه هذا الدور من التاثير على عملية صنع القرار السياسى فى البلاد .

اما فيما يتعلق بمتابعة اهم التطورات المتعلقة بالسلطة القضائية عام ١٩٩٠ ، فقد اشار التقرير ، من واقع التفاعلات التى ارتبطت بالسلطة القضائية ، ودورها المتنامى فى النظام السياسى المصرى لثلاث قضايا ، هى التوتر بين القضاء وجهاز الشرطة ، والنزاع فى صحة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب ، والخلاف داخل الجماعة القضائية حول ازمة عضوية النواب الـ ٧٨ .

اما الحديث عن الاحزاب والقوى السياسية ـ فانه بخلاف الاعداد السابقة من التقرير الاستراتيجى التى كانت تعالج الجزء الخاص بالقوى السياسية المصرية من خلال مدخلين أساسيين الاول ، هو الاحزاب والنظام الحزبى ، والآخر ، هو القوى المحجوبة عن الشرعية فقد تم خلال هذا العام الدمج بين الاثنين تحت عنوان « الاحزاب والقوى السياسية » والتى اشتملت على معالجة هذه القوى فى شقيها الحزبى وغير الحزبى . وبالتالى فاختفاء العناوين الاولى سواء الخاصة بالاحزاب او بالقوى المحجوبة عن الشرعية لايعنى غياب معالجتها وتتبع نشاطها فى تقرير هذا العام .

الجديد فى هذه المعالجة انها تقدم لاول مرة رؤية شاملة للقوى السياسية المصرية بعيدا عن التقسيمات الحادة والتى لاتتواءم مع طبيعة الواقع السياسى والحياة السياسية المصرية فى المرحلة الراهنة التى تشهد العديد من التفاعلات والتغيرات المتلاحقة ، ولان الخريطة السياسية تبدو متشابكة الخيوط متداخلة الروابط ، فان المعالجة الجديدة تحاول الكشف عن ديناميات العلاقة التى تربط بين مختلف هذه القوى السياسية ، بمنهاج تحليلى يؤدى فى النهاية الى قياس القوى الفعلية لكل منها ، وتحديد موقعها على الخريطة السياسية . والتقرير اذ يقدم هذه المعالجة الجديدة فى دراسة القوى السياسية المصرية ويكشف عن طبيعة التفاعل بين القوى الشرعية الحزبية والقوى المحجوبة عن الشرعية ، فقد راعى فى الوقت نفسه ان لاينقص من معالجاته السابقة لكل جانب على حده فقد حرص على دراسة الاحزاب المصرية من الداخل ، سواء من ناحية التطور التنظيمى والقيادى وعلى مستوى الخطاب السياسى . وكلها قضايا كانت تعالج تحت عنوان « الاحزاب والنظام الحزبى » . كذلك فقد تتبع نشاط القوى السياسية خارج الاطار الحزبى بكافة اتجاهاتها وفى مختلف المجالات ، وهى القوى التى كانت تعالج تحت عنوان « القوى المحجوبة عن الشرعية » .

وبالنسبة لدراسة جماعات المصالح ، فقد اتخذ منهج اساسه أن الجماعات المنظمة فى اشكال مؤسسية هى الأجدر بالدراسة . وفى هذا الأطار ، تمت دراسة التغيرات المؤسسية لهذه الجماعات ، داخليا وخارجيا .

ويركز تقرير هذا العام ، على مساهمة النقابات فى « مدخلات » النظام ، فى اطار الأزمات المجتمعية الكبرى ، مثل البطالة والأصلاح الاقتصادى . وغيرها وفى هذا السياق تم التركيز على الجمعيات التطوعية من خلال دور الدولة « وزارة الشئون الاجتماعية » ، والعلاقة بين المجتمع وتلك الجمعيات .

اما بالنسبة للنقابات المهنية ، فيركز النموذج التحليلى لدورها فى الحياة السياسية ، على تاثيرها على مخرجات النظام السياسى من خدمات وقرارات وأفعال ، مع التركيز على نقابات المهندسين والصحفيين ، والمحامين والتجاريين والتطبيقيين والصيادلة والاطباء .

اما الجزء الخاص « بالصحافة المصرية » فبعد مقدمة تناولت تطور حرية الصحافة المصرية مع بداية التيار الليبرالى (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) تناول التقرير نشأة الصحافة الشعبية الى جانب الحكومية والقوانين المنظمة لذلك ، والمواجهة مع الحكومة مع استمرار هذه المواجهة بعد نجاح ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ومحاولتها احتوائها . ثم تعرض التقرير لنقطة التحول بإصدار قانون تنظيم الصحافة . ورغم صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصه على حرية الصحافة وانشاء مجلس اعلى لها وظهور الصحافة الحزبية بعد توقفها ، الا ان قانون الصحافة الجديد رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ (مازال ساريا حتى الان) جاء بقيود جديدة تعرقل اصدار الصحف ، وتقييد حرية

الصحافة والذى اتضح بجلاء فى اكتوبر سنة ١٩٨١ . وتطرق التقرير الى النشاط الصحفى عام ١٩٨٩ للتخلص من القوانين المقيدة للحريات . كما أبرز التقرير محاولة الصحف المصرية تطوير نفسها شكلا ومضمونا وظهور اصدارات جديدة .

وتناول التقرير تحليلا لاتجاهات الصحافة المصرية قومية وحزبية سنة ١٩٨٩ نحو اهم القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شغلت الرأى العام المصرى .

أما آخر اجزاء القسم الاول فهو الجزء الخامس ويعالج موضوع العنف السياسى فى مصر ، عام ١٩٨٩ من خلال التطرق لشكلين محددين له ، هما العنف بين تنظيمات المجتمع ، والعنف بين تنظيمات المجتمع والدولة .

فيما يتعلق بالشكل الاول ، يلاحظ بداية انه يتسم بالمحدودية ، بسبب فاعلية وسلطات جهاز الامن ، واقتصار اعمال العنف على فئات محدودة داخل التنظيمات المعنية ، ومحدودية اشكال وادوات العنف ، مقارنة بتلك الادوات المستخدمة فى النزاع بين تلك التنظيمات وجهاز الدولة . اما بالنسبة لأسباب هذا النوع من العنف ، فهى اسباب ايديولوجية ودينية او مهنية .

أما فيما يتعلق بالعنف بين تنظيمات المجتمع والدولة ، فيرصد التقرير حصرا شاملا لعدد الاضرابات والمظاهرات وأحداث الشغب وحملات الاعتقال عام ١٩٨٩ ، موضحا توقيتها والجهة التى قامت بها واسبابها والعلاقة فيما بينها .

القسم الثانى عن جمهورية مصر العربية يتناول هذا العام متابعة لتطور الاقتصاد القومى خلال السنة المالية ٨٨ / ١٩٨٩ ، مع التركيز على بعض القضايا الهامة التى شغلت الفكر الاقتصادى المصرية وصانعى القرار الاقتصادى والرأى العام على السواء .

وينقسم هذا القسم الى اربعة اجزاء ، يتناول الجزء الاول « الدولة ونشاط الاعمال » وهنا يتعرض التقرير بالمناقشة والتحليل لقضية « القطاع العام » ، مناقشا الدعوة الى تحرير قطاع الاعمال العام وتخصيصه ، مستعرضا الدوافع المطالبة بذلك وبرامج وعوائق وعواقب ومشاكل هذه الدعوة .

ويتناول التقرير بعد ذلك قضية من اهم القضايا الاستراتيجية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية « الخيار النووى وبدائل انتاج الكهرباء » ، محاولا التبنؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر ، ودراسة الامكانات المستقبلية المتاحة ، ومدى امكانياتها فى تغطية العجز المستقبلى .

ويعرج التقرير بعد ذلك الى مناقشة السياسة المالية والنقدية خلال العام ، وذلك للوقوف على فعالية سياسة الانفاق الحكومى ، فى تحقيق ماترجوه من الاهداف . مؤكدا على ان نجاح السياسة المالية لابد ان يقاس بالقدر الذى تسهم فيه النفقات العامة فى زيادة تشغيل المجتمع وامتصاص جزء من فائض العمالة ، خاصة فى ضوء الواقع المصرى المعاش . ويرى التقرير ان « الانفاق العام الحالى » مازال يحتاج الى الترشيد ، بغية وجود تناسب بين حجم الانفاق الكلى والناتج المحلى ، بحيث لاتتجاوز نسبة الزيادة السنوية فى الانفاق الكلى ، معدل الزيادة فى الناتج المحلى .

وعلى جانب اخر يناقش التقرير اهم بنود الموارد ، مركزا على « الضرائب » وادوارها المختلفة ماليا واقتصاديا واجتماعيا ، مشيرا الى ان النظام الضريبى المصرى يتميز بسمتين اساسيتين اولاهما غلبة الطابع المالى (أو الوظيفة المالية) وانه فى سبيل تحقيق هذا الهدف يتغاضى عن الكثير من المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادى . وثانيهما انه ورغم كل مايقال عن « العدالة الضريبية » ، الا انه مازال يحابى اصحاب الدخول المرتفعة على حساب الدخول المنخفضة .

وينتقل التقرير بعد ذلك لمناقشة « التضخم » والاثار المترتبة عليه ، خاصة ازدياد « دولرة » الاقتصاد المصرى وارتفاع نسبة حيازة العملات الاجنبية وارتفاع اسعار الفائدة الاسمية ، هذا فضلا عن الاثار التى تنجم عن تدهور اسعار الصرف وخلافه .

أما بالنسبة للقسم الثالث ، فيدرس السياسة الخارجية المصرية ، وذلك من خلال التطرق لسياسة مصر تجاه الوطن العربى وموقفها من الصراع العربى الاسرائيلى وسياستها الخارجية تجاه كل من افريقيا ، والعالم الثالث ، وأوربا ، والقوتان العظميان . ثم يرصد التقرير فى النهاية بعض الملاحظات الختامية .

فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية تجاه الوطن العربى ، يتعرض التقرير لعملية استكمال عودة العلاقات المصرية العربية التى استغرقت طيلة عام ١٩٨٩ تقريبا ، وانضمام مصر لعضوية مجلس التعاون العربى ، ثم يبحث فى علاقات مصر بدول كل من مجلس التعاون الخليجى ، واتحاد المغرب العربى ، والسودان ، وموقف مصر من الأزمة اللبنانية .

أما بالنسبة لموقف مصر من الصراع العربى الاسرائيلى ، فيتناولها التقرير من خلال موضوعين اولهما يتعلق بالموقف المصرى من القضية الفلسطينية وجهود التسوية . وثانيهما ، خاص بالعلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل ، سواء فيما يتعلق بقضية طابا ، او جهود التسوية ، او سياسة اسرائيل فى الاراضى المحتلة

ولبنان ، اضافة لمستوى التطبيع .. الخ .

وفيما يتعلق بسياسة مصر الافريقية ، فقد استمرت الدبلوماسية المصرية النشطة فى افريقيا طيلة عام ١٩٨٩ ، وان ازدادت فى هذا العام المسئوليات الملقاه على عاتقها بحكم اختيار الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فيما بين مؤتمرى القمة الافريقية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ . ويرصد التقرير فى هذا المجال جهود مصر خلال عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بتصفية الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب الافريقى ، وتسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية كما يتضح فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى ، والليبى ـ التشادى ، وعلاقاتها بالتجمعات الافريقية ، وموقفها من قضية المديونية الافريقية ، واخيرا علاقاتها الثنائية بالدول الافريقية .

وبالنسبة لسياسة مصر تجاه العالم الثالث ، يتطرق التقرير لموقع مصر فى حركة عدم الانحياز ، واهتمامها بمشكلة المديونية على مستوى العالم الثالث ويلاحظ محدودية التفاعلات السياسية بينها وبين دول امريكا اللاتينية .

أما بشأن سياسة مصر تجاه اوروبا ، فقط استمر اهتمام الدبلوماسية المصرية الكبير بدول اوروبا الغربية ، للايمان بجدوى دور هذه الدول فى جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وأزمة مصر الاقتصادية . وفيما يتعلق بالعلاقات مع دول شرق اوروبا ، يؤكد التقرير عدم توافر اية معلومات عن اية جهود مصرية تجاه هذه الدول بعد تغير اوضاعها ونظمها الداخلية .

وأخيرا ، يتناول التقرير سياسة مصر تجاه القوتين العظميين ، ويؤكد وجود درجة من الثبات العام لعلاقات مصر بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . إذ انه ثمة انطباع يشير ان عام ١٩٨٩ لم يشهد نقله نوعية فى تعزيز التعاون المصرى الامريكى ، بينما ازداد معدل حدوث الازمات المحكومة فى العلاقات بين الطرفين . من ناحية اخرى ، استمر التعاون المصرى السوفيتى ، دون حدوث قفزات غير عادية فيه .

واخيرا يختتم الجزء المتعلق بجمهورية مصر العربية بقسم رابع عن « الدفاع والقوة العسكرية » الذى يوضح انه جرى خلال عام ١٩٨٩ عدد من التغيرات الهامة فى البيئة الاستراتيجية المصرية كان بعضها فى صالح الأمن المصرى ، وكان بعضها الاخر فى غير صالحه . فقد تحسنت العلاقات بين مصر وكل من سوريا والجماهيرية العربية الليبية كما اشتركت مصر فى تأسيس مجلس التعاون العربى واستعادت علاقاتها مع الدول العربية . ورغم ان الطابع العام لهذه التغيرات ليس عسكريا ، الا انها تؤدى الى تحسين الأوضاع الدفاعية عموما وتوفر فرصا للتعاون العسكرى معها . وكان استمرار الانتفاضة الفلسطينية واستمرار وقف اطلاق النيران بين ايران والعراق فى صالح الامن المصرى رغم انها لم تؤد الى تغيرات عن العام السابق . وكان استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وضد الشعب الفلسطينى ، وتذبذب الأوضاع الاستراتيجية فى السودان ، والجهود العالمية للوصول الى حظر منفصل للأسلحة الكيميائية ودون حظر مماثل للأسلحة النووية ، وكذا القيود على نقل تكنولوجيا الصواريخ كل ذلك فى غير صالح القوة الدفاعية المصرية ، وخاصة مع الكشف عن معاونة امريكية لاسرائيل فى صناعة الاسلحة النووية والصواريخ وتعاون اسرائيل وجنوب افريقيا فى هذا المجال ، كما كان لاستمرار الازمة الاقتصادية انعكاساته السلبية على القوة الدفاعية .

ولقد التزمت القوات المسلحة المصرية بمهامها السابقة فى حين اكدت القيادة العسكرية المصرية التزامها بالسلوك الدفاعى والعمل على تحقيق القدرة المستمرة على الردع . كذلك استمرت القوات المسلحة المصرية فى التحول التدريجى من الاسلحة الشرقية الى اسلحة مختلفة ومتنوعة ، وفى الاتجاه الى بناء عقيدة قتالية مستقلة مع رفع الكفاءة القتالية والفاعلية ، والانتاج المحلى لبعض نظم الاسلحة المتطورة لسد احتياجاتها وبعض الدول الصديقة ، واصلاح وصيانة الاسلحة الشرقية الصنع وتطويرها وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة المصرية ، مع المساهمة فى برامج تطوير الدولة وفقا لقدرات القوات المسلحة . ولقد كان من اهم احداث العام ان التزمت مصر بعدم امتلاك اسلحة كيميائية او نووية كما اشارت الى انها لم تعد مهتمة بتطوير صواريخ أرض أرض مما يتطلب البحث عن وسائل اخرى لموازنة التفوق الاسرائيلى فى هذا المجال . كذلك فقد ازدادت خلال العام معدلات اجراء التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة والقوات المسلحة العربية الاخرى الا انها مازالت مقتصرة على الدول العربية ذات القوات المسلحة صغيرة الحجم نسبيا .

واتسمت سياسة التسليح المصرية خلال العام باستمرار تطوير الاسلحة والمعدات العاملة بالقوات المسلحة سواء كانت مستوردة او محلية مع زيادة نسبة المنتج المحلى ، ودخول الصناعة العسكرية المصرية بصورة محدودة الى ميدان التنافس على المناقصات الدولية كنشاط ثانوى لها ، والتراجع بالالغاء او التأجيل عن بعض خطط الانتاج الحربى ، وانعدام الواردات التسليحية من اسلحة ومعدات القتال الرئيسية لأسباب مختلفة .

النظام الدولى والاقليمى

القسم الأول :

الوطن العربى فى السياسة العالمية

- الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة
- الجماعة الأوروبية
- اليابان
- جمهورية الصين الشعبية

أولا : الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية

شهد عام ١٩٨٩ استمرار قوى الدفع بأتجاه التقارب الأمريكى السوفيتي الذى أخذت معالمه فى البروز بشكل واضح على كافة الأصعدة . فاذا كان عام ١٩٨٨ قد شهد انجاز معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة المدى ، فان عام ١٩٨٩ شهد ازالة عقبات عديدة امام التوصل لاتفاقات مشابهة فيما يتعلق بالصواريخ قصيرة وطويلة المدى والاسلحة التقليدية والكيماوية والتجارب النووية تحت الأرض .

واستمرت قوى الدفع بأتجاه انجاز هذه الاتفاقات كمحصلة للتنازلات السوفيتية المتلاحقة ، عن مواقف خلافية كانت تعرقل انجاز هذه الاتفاقات .

كذلك شهد عام ١٩٨٩ تلاحق اعمال التغيير والاصلاح فى بلدان اوربا الشرقية باتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية ، فشهد تدعيم الاتجاه لدى الدول التى ظهرت بها تحولات جنينية عام ١٩٨٨ ، وشهد ايضا اجبار قيادات دول أخرى كانت رافضة على الاسراع باللحاق بموجة التغيير والاصلاح .

ايضا شهد عام ١٩٨٩ مايشبه اطلاق يد الولايات المتحدة الامريكية فى ادارة صراعات بلدان العالم الثالث نتيجة للانسحاب السوفيتي من بعضها ولتهميش دوره فى البعض الاخر، الأمر الذى ولد ظاهرة انفراد الولايات المتحدة بادارة هذه الصراعات واستقطاب اطرافها المحلية والاقليمية للتباحث مع الادارة الامريكية .

ولكى تتضح حقيقة هذه التطورات سوف نتناول :

١ ـ التطورات الداخلية فى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية
٢ ـ العلاقات الثنائية
٣ ـ التغيرات فى اوربا الشرقية
٤ ـ الصراعات الاقليمية
٥ ـ أوربا الشرقية واسرائيل
٦ ـ العلاقات الاقتصادية بين العملاقين والعالم العربى .

١ ـ التطورات الداخليـة فى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية

أ ـ الاتحاد السوفيتي :

طفت التطورات الداخلية التى مر بها الاتحاد السوفييتى خلال العام على مسرح الأحداث الدولية ، سواء تلك التطورات الايجابية بتمكن جورباتشوف من ارساء بعض اصلاحاته على ارض الواقع فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو الاثار الجانبية المترتبة على هذه الاصلاحات والتى وصلت فى احد جوانبها ـ مشكلة القوميات ـ الى ظهور بعض التكهنات عن احتمالات الاطاحة بجورباتشوف .

ولكى تتضح لنا هذه الازدواجية مابين ارساء الاصلاحات وبين المخاطر المترتبة عليها ، سوف نتناول القضايا التالية :

(١) اجراء الانتخابات البرلمانية
(٢) تفاقم مشكلة القوميات .
(٣) تفجر الاضرابات العمالية .

(١) الانتخابات البرلمانية :

وقد جرت هذه الانتخابات فى مارس تطبيقا للافكار التى دعا اليها جورباتشوف فى المؤتمر الطارىء للحزب الشيوعى فى يونيو ١٩٨٨ ، حينما اقترح نظاما رئاسيا جديدا لتسيير شئون الحكم فى البلاد يتم بمقتضاه زيادة عدد اعضاء مجلس السوفييت الاعلى الى ٢٢٥٠ عضوا بدلا من ١٥٠٠ عضو، على ان يقوم هؤلاء الاعضاء بانتخاب رئيس الدولة فى اقتراع سرى . وقد حصل جورباتشوف على التأييد الكامل لافكاره فى الجلسة الطارئة لمجلس السوفييت الاعلى فى ديسمبر ١٩٨٨ . وفى اعقاب ذلك صدر القانون الجديد الذى نص على مبادىء تشكيل الهيئة النيابية العليا الجديدة ـ مؤتمر نواب الشعب ـ والذى جاء فيه :

(أ) يشكل مؤتمر نواب الشعب ، الذى يعقد مرة كل عام لمباشرة حل القضايا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا ، على ان يتولى مجلس مصغر ـ منتخب من بين اعضاء مؤتمر نواب الشعب ـ ادارة الحياة اليومية .

(ب) يبلغ عدد اعضاء المؤتمر ٢٢٥٠ عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عبر ثلاث قنوات هى :

- ٧٥٠ مندوبا من الدوائر المحلية المتساوية فى عدد السكان فى مختلف ارجاء الاتحاد السوفيتى .
- ٧٥٠ مندوبا من الكيانات القومية على النحو التالى
- ٣٢ مندوبا عن كل جمهورية اتحادية .
- ١١ مندوبا عن كل جمهورية ذات حكم ذاتى
- ٥ مندوبين عن كل مقاطعة ذات حكم ذاتى
- مندوب واحد من كل منطقة ذات حكم ذاتى
- ٧٥٠ مندوبا يمثلون المنظمات الاجتماعية فى عموم الاتحاد السوفيتى والتى يبلغ عددها ٣٩ منظمة تضم ١٢٠ جمعية ورابطة اجتماعية . ويكون حق ترشيح مندوبى هذه الفئة لهيئات المنظمات .

(جـ) حظر تحديد عدد المرشحين ليكون مساويا لعدد المقاعد .

(د) حق المرشحين فى التقدم ببرامج انتخابية ، مع حق توكيل عشر مفوضين لنشر البرنامج الانتخابى وعمل الدعاية للمرشح فى فترة الحملة الانتخابية التى تستمر مابين شهرين الى اربعة شهور .

(هـ) حق المرشحين فى الحصول على دعم من الدولة لحملاتهم الانتخابية .

(و) حظر الجمع بين صفة النائب (المندوب) والوضع الوظيفى .

ومن هنا يمكن تحديد اهم مااستحدثه النظام الانتخابى الجديد فى :

(أ) تعددية المرشحين للمقعد الواحد . واذا كان القانون السابق لم ينص صراحة على ان يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد ، فان ماكان يحدث بالفعل هو ان عدد المرشحين يكون مساويا لعدد المقاعد وذلك من خلال دور الحزب الشيوعى فى اعطاء الموافقات لعدد من المرشحين يساوى عدد المقاعد . اما القانون الجديد فقد حظر صراحة ان يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد .

(ب) الغاء التصويت بالوكالة ، اى ان يصوت الفرد لنفسه فقط بعد ان كان مسموحا له بالتصويت لغيره من اقاربه ومعارفه .

وبالرغم من ذلك هناك مآخذ عديدة على القانون الانتخابى الجديد اهمها :

(أ) لم ينص القانون الجديد على قواعد محددة بخصوص عدد من المسائل الاجرائية الهامة .

(ب) اعطاء اعضاء اللجنة الانتخابية مساحة واسعة من التفسير لعدد من فقرات القانون .

(جـ) الحفاظ على النظام السابق الذى يعطى لهيئات المنظمات الاجتماعية حق ترشيح الافراد لدخول الانتخابات دون اعطاء هذا الحق للقواعد ، ومن ثم تصبح هذه المنظمات بمثابة « مصفاه » لاختيار المرشحين مبدئيا .

وقد جرت الانتخابات الخاصة بالمنظمات الاجتماعية خلال الفترة من ١١ ـ ٢٣ مارس وشاركت فيها ٣٩ منظمة وقد بلغ عدد مرشحيها ٨٨٠ مرشحا تنافسوا على ٧٥٠ مقعدا .

أما الانتخابات الخاصة بالكيانات القومية والدوائر المحلية فقد جرت فى ٢٦ مارس وشارك فيها نحو ١٥٠ مليون مواطن من بين اجمالى من لهم حق التصويت وهم نحو ١٩٠ مليون شخص .

ويمكن ابداء الملاحظات التالية على انتخابات ٢٦ مارس :

(أ) كان هناك تعدد حقيقى فى المرشحين للمقعد الواحد ، حيث كان هناك اكثر من مرشحين فى ثلثى الدوائر ، وكانت هناك دوائر تنافس فيها اكثر من ١٢ مرشحا على مقعد واحد .

(ب) اسفرت هذه الانتخابات عن هزيمة ٣٧ شخصية حزبية بارزة من بينها احد اعضاء المكتب السياسى فضلا عن رؤساء الحزب فى موسكو ولينتجراد وكييف (وقد حصل رئيس الحزب فى موسكو على ١٥ ٪ فقط من الاصوات) .

(جـ) فاز عدد كبير من دعاة الاسراع فى عملية التغيير والاصلاح وعلى راسهم بوريس يلتسين (الذى حصل على نحو ٩٠ ٪ من اصوات دائرته) وهو ماعُد تحديا للحزب الشيوعى الذى طرده من رئاسة فرعه فى موسكو عام ١٩٧٧ وابعده من العضوية الاحتياطية بالمكتب السياسى .

(د) فاز عدد كبير من المعارضين والمنشقين على السياسات السابقة وعلى راسهم المؤرخ روى ميدفديف والصحفية يوشفسكايا (التى حصلت على نحو ٩٠ ٪ من الاصوات فى دائرتها)

(هـ) فازت جبهات المعارضة فى جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا ـ لاتيفيا ـ استونيا) بمعظم المقاعد المخصصة لها ، ففى جمهورية ليتوانيا حصل مرشحو الحركة الشعبية على ٣٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا مخصصة لها .

وقد أدت النتائج السيئة للحزب الشيوعى فى هذه الانتخابات الى عقد اجتماع كامل وموسع فى ٢٥ ابريل

لبحث اسباب اخفاق عدد كبير من المسئولين فى هذه الانتخابات ، وهو الاجتماع الذى تم فيه اقالة ١١ من كبار مساعدى برجنيف و ١١ عضوا من اعضاء اللجان الحزبية الثلاث (اللجنة المركزية ، هيئة احتياطى اللجنة المركزية ، لجنة التفتيش) وشملت عمليات الاقالة شخصيات كبيرة مثل اندريه جروميكو رئيس الدولة السابق وتيخينوف رئيس الوزراء السابق والماريشال سوكولوف وزير الدفاع السابق والماريشال اوجاركوف . كما تمت اقالة عدد من الاشخاص الذى فشلوا فى الحصول على عضوية البرلمان . وتم فى هذا الاجتماع اعادة العضوية لروى ميدفديف بعد ان طرد من الحزب عام ١٩٦٩ .

وانتهز جورباتشوف الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب فى ٢٠ سبتمبر ليطيح بعدد اخر من اعضاء اللجنة المركزية اذ اخرج من عضوية المكتب السياسى كل من :

- فيكتور نيكونوف مسئول المسائل الزراعية
- فيكتور شبيركوف رئيس المخابرات السابق
- فلاديمير شيربتسكى رئيس الحزب فى اوكرانيا

وصعد فلاديمير كريشكوف ، رئيس لجنة امن الدولة ويورى ماسليكوف ، العضو المرشح بالمكتب السياسى ، الى العضوية الكاملة .

كذلك تم اعفاء يورى سولوفييف ونيكولاى تاليزين من منصبيهما كعضوين مناوبين بالمكتب السياسى وصعدا بدلا منهما يفجين بريما كوف ويوريس بوجو .

وباتمام هذه التغييرات تكون قد تمت تصفية الحرس القديم المستمر منذ عهد برجنيف حيث لم يعد مستمرا فى المكتب السياسى من عهد برجنيف سوى فيتالى فوروتينكوف رئيس الاتحاد الروسى وجورباتشوف نفسه .

- تبلور جماعة معارضة فى البرلمان :

مع بداية انعقاد جلسات مؤتمر نواب الشعب « وضح تبلور اول جماعة معارضة فى البرلمان » وضمت هذه الجماعة ٣٦٨ نائبا من بينهم بوريس يلتسين واندريه سخاروف وفيتالى كوروتيشينى - رئيس تحرير مجلة اجونيك - وسافريك بوبوف استاذ الاقتصاد المعروف . وقد اعلن هؤلاء النواب ان استراتيجيتهم تدعو الى اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية على نطاق اكبر من الاصلاحات التى يدخلها جورباتشوف . ووضح ان هذه الجماعة استطاعت ان تبلور مطالبها بشكل واضح من خلال جلسات البرلمان . وبالرغم من محدودية عدد الجماعة (٣٦٨ من بين ٢٢٥٠) الا ان قيمتها تظل قائمة من حيث المبدأ فضلا عن اعتبارها نواة لاستقطاب المزيد من النواب .

(٢) تفاقم مشكلة القوميات :

يعد تفجر الصراع بين عدد من القوميات المختلفة داخل حدود الاتحاد السوفيتى ، من اخطر المشاكل التى تهدد اصلاحات جورباتشوف ، بل ذهب بعض المحللين الى ان هذه المشكلة تهدد بقاء الاتحاد السوفيتى نفسه كدولة فيدرالية مترامية الاطراف تجمع داخل حدودها الممتدة عبر قارتى اسيا واوربا اكثر من ٤٠٠ قومية وأمة وشعب .

وتتسم مشكلة القوميات بالتشعب والتشابك وعدم وحدة عنصر الصدام بين مكوناتها المختلفة ، اذ ان الصراعات المتفجرة تشير الى تعدد اسباب الصراع واشكاله ، فهناك صراع عرقى - دينى كالصراع بين الارمن والاذربيجان فى اقليم ناجورنو كاراباخ . وهناك صراع عرقى بين فئات تدين بديانة واحدة كالصراع بين الاوزبكستان والاتراك فى اقليم فرجانه .

وترجع جذور المشكلة الى سياسات ستالين لاسيما فى مرحلة ماقبل واثناء وبعد الحرب العالمية الثانية والتى اقدمت على اتخاذ عدة قرارات كان من نتيجتها احداث اختلاط وتداخل بين القوميات دون تحقيق ذوبان لها اذ حافظت القوميات المختلفة على تميزها وذاتيتها ويمكن رصد هذه السياسات فى :

أ- سياسات الترحيل القسرى لابناء قوميات معينة من مناطق اقامتهم الاصلية الى مناطق اخرى تقطنها قوميات مغايرة ، لاسباب أمنية وسياسية . ومن هذا القبيل :

(١) ترحيل السوفييت من اصل المانى من مدن نهر الفولجا الروسى الى كازاخستان خشية تعاونهم مع قوات الغزو النازى فى بداية هجوم النازى على الأراضى السوفيتية .

(٢) ترحيل التتار من شبة جزيرة القرم خوفا من تعاونهم مع الالمان .

(٣) ترحيل المسختيين الذين كانوا يقطنون مسخييت جافاخيتى جنوب جورجيا ، فى نوفمبر ١٩٤٤ ، خشية تعاونهم مع الجواسيس الاتراك الذين كانوا يعملون لصالح المانيا فى تركيا .

ب - سياسات الحاق اقاليم ذات اغلبية قومية متميزة (عرقية ، لغوية ، دينية) لجمهوريات ذات اغلبيات قومية مغايرة مثل الحاق اقليم ناجور نوكاراباخ ذى الاغلبية الأرمنية بجمهورية ازربيجان .

جـ - سياسات الضم القسرى لجمهوريات تضم قوميات مغايرة مثل ضم جمهوريات منطقة البلطيق الثلاث (ليتوانيا ، لاتيفيا ، استونيا) بموجب اتفاق سرى ابرم بين ستالين وهتلر فى اغسطس ١٩٣٩ .

وقد كانت محصلة هذه السياسات الستالينية تجميع عشرات القوميات داخل حدود الدولة السوفيتية وخلق تداخل قسرى بين هذه القوميات مع التوسع فى استخدام القمع والارهاب فى مواجهة اية مطالب للعودة الى حالة ماقبل الحرب العالمية الثانية ، سواء بالانفصال او بالعودة الاقليمية او بالهجرة الى الوطن الاصلى ، ولكن ما ان جاء جورباتشوف واعلن عن برامجه للتغيير والاصلاح حتى تفجرت المطالب القومية .

(٣) الاضرابات العمالية :

شهد عام ١٩٨٩ تحركات ومطالب متصاعدة من جانب عمال المناجم وغيرهم من عمال المرافق العامة ، دارت حول تحسين ظروف العمل وتوفير الخدمات . وربما كانت الانتصارات التى حققتها نقابة تضامن العمالية فى بولندا ، اهم العوامل المحفزة لهؤلاء العمال للتحرك والمطالبة بتحسين احوالهم . وقد فطن رئيس المجلس المركزى للنقابات العمالية السوفيتية ، ستيفان شالاييف ، لذلك فسارع فى مايو ليعلن عن بداية الدراسات لاصدار تشريع يعطى للعمال السوفييت - لأول مرة - حق تنظيم اضرابات للدفاع عن حقوقهم .

وبالرغم من ذلك فسرعان ما اندلعت الاضرابات العمالية فى ٢٠ يونيو من مناجم كوزباس للفحم فى سيبيريا حيث طالب العمال بـ :

- تحقيق من الحكم الذاتى للمناطق التى يعملون بها .
- تحسين ظروف العمل .
- توفير المواد الغذائية
- تحسين الخدمات لاسيما المستشفيات والمدارس .

وما ان أضرب عمال مناجم الكوزباس حتى انتشرت العدوى فى عدة مناطق فأضرب عمال مناجم مدينة ميجدور ريشنيسك بسيبيريا ثم امتد الى عمال المصانع والمواصلات والبناء فى مدن أخرى وتفجر الموقف اكثر بأضراب عمال مناجم اوكرانيا المنطقة الاولى فى انتاج الفحم فى البلاد - ثم عمال فوركوتا الشمالية ثم كازاخستان .. وقد سارعت الحكومة المركزية بالتحرك على مستويين الاول مناشدة العمال - على لسان جورباتشوف - بالتراجع عن الاضراب الذى يهدد بتقويض وانهيار برنامجه الاصلاحى . والثانى ايفاد احد اعضاء المكتب السياسى - نيكولاى سليونكوف - للتفاوض مع ممثلى العمال ، حيث تمت الاستجابة لمعظم مطالبهم بالاضافة الى مطالب اخرى كحق العمال فى استخراج كمية من الفحم وتسويقها ، واعلن سليونكوف ان هذا الاتفاق سوف يطبق على جميع المناطق وهو ما ادى الى عودة العمال لاعمالهم وان لوحوا بتكرار الاضرابات فى حالة تراجع الحكومة المركزية او المحلية عن تنفيذ وعودها .

ب - الولايات المتحدة :

انشغلت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام بأستكمال تشكيل الادارة الجديدة التى ستتولى تنفيذ السياسية الأمريكية داخليا وخارجيا حتى مطلع ١٩٩٣ . وبالرغم من العقبات التى واجهها بوش فى تشكيل ادارته والتى تبلورت فى رفض الكونجرس التصديق على وزير الدفاع جون تاور ، فان بوش سرعان ماتجاوز الازمة وسحب ترشيحه لتاور واستبدله بشخص اخر هو ريتشارد تشينى ليستكمل بذلك تشكيل ادارته .

٢ - العلاقات الثنائية

انتهى عام ١٩٨٨ بلقاء ريجان - بوش وجورباتشوف فى ديسمبر ، وبدأ عام ١٩٨٩ والرئيس بوش لم ينته من تشكيل الادارة الامريكية الجديدة ، فى وقت كانت الساحة السياسية تشهد انقساما فى الرأى حول طريقة التعامل المثلى مع جورباتشوف ، فكان هناك فريق يتزعمه جورج كينان - مهندس سياسة الاحتواء فى الحرب الباردة - ويرى ضرورة الاستجابة للتفكير الجديد لجورباتشوف ومن ثم يجب على الولايات المتحدة ان تتفاوض مع الاتحاد السوفيتى من منطلق حسن النية ، وعليه فلابد من مد يد المساعدة له فى مجالات التجارة والاستثمار . اما الفريق الاخر فكان يتزعمه كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الاسبق ويركز على محاذير التعامل مع جورباتشوف ومخاطر الانزلاق السريع تجاه مطالب جورباتشوف للتهدئة والوفاق والذى لم يظهر الا نتيجة القوة الامريكية التى تميزت بها سياسة ادارة ريجان ، وان جورباتشوف لايهدف سوى لخلق الشقاق داخل حلف الاطلنطى . ومع تشكيل الادارة الجديدة ظهر جليا ان وزير الدفاع الجديد ريتشارد تشينى - كان من انصار الفريق الثانى . وأكد تشينى على ارتفاع توقعات الاطاحة بجورباتشوف . أما الرئيس بوش فقد كان من انصار الفريق الاول - لاسيما وقد اعتمد على خبرة التعامل والاحتكاك من خلال عمله كنائب للرئيس - وقد وضح ذلك فى تصريحه الشامل عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى مطلع يونيو اذ قال « ان العالم يشهد الان تغيرا تاريخيا فى العلاقات بين الشرق والغرب ، تغيرا ينصب فيه الإهتمام على العلاقات الاقتصادية بدلا من اسلوب المواجهة

العسكرية الذى استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فلم تعد هناك ـ الان ـ حاجة لان تكون عقيدة الحلفاء الغربيين هى الاحتواء العسكرى للاتحاد السوفيتى ، ان الاستراتيجية الامريكية ستتغير بشكل جوهرى لان واشنطن لن تعود تتعامل مع طرف يركز همه على الردع العسكرى ، بل ستتعامل مع طرف اكثر انفتاحا واقوى اقتصاديا .

وقد ادى اختيار الادارة الامريكية لنهج التجاوب مع جورباتشوف الى مزيد من التقارب بين الدولتين ، اتضح فى الزيارتين المتبادلتين لوزيرى خارجية البلدين وماترتب عليهما من نتائج ايجابية . ففى الزيارة الاولى التى قام بها جيمس بيكر لموسكو فى ٥/٨ تم احراز تقدم ملموس فى العديد من مجالات التباحث التى شملت :

١ ـ حقوق الانسان
٢ ـ التعاون لحل المشكلات الاقليمية
٣ ـ الحد من التسلح
٤ ـ العلاقات الثنائية
٥ ـ التعاون فى المجالات التى تخرج عن النطاق الدولى المحدود . ويقصد به مشكلات البيئة وازدياد حرارة الجو ، المخدرات ، الارهاب .

وفى الزيارة الثانية التى قام بها ادوارد شيفرنادزة لواشنطن فى ٢٣/٩ تم التوقيع على عدة اتفاقات تتعلق بحرية انتقال مواطنى الاسكيمو بين البلدين عبر ممرات بيرنج بدون تأشيرة والسماح بتبادل زيارات خبراء حقوق الانسان واعطاء حرية اكبر لمواطنى الاتحاد السوفيتى لزيارة الولايات المتحدة . كذلك التعاون بين البلدين لدعم دور محكمة العدل الدولية فى حل المنازعات الدولية . واخيرا التعاون المشترك للحفاظ على البيئة .

وقد اعقب هذه الزيارة قيام وزير الدفاع السوفيتى ديمترى يازوف بأول زيارة لواشنطن فى مطلع اكتوبر .

١ ـ العلاقات العسكرية :

شهد عام ١٩٨٩ احراز مزيد من التقدم بين الطرفين على طريق التوصل الى اتفاقات للحد من التسلح فى مجال الاسلحة التقليدية والكيماوية والنووية الاستراتيجية وقصيرة المدى فضلا عن التجارب النووية تحت الارض .

ومايهمنا الاشارة اليه فى هذا المجال هو ان الاتحاد السوفيتى لم يتوقف خلال عام ١٩٨٩ عن طرح مبادرات شاملة بدءا من تقديم تنازلات فى قضايا كانت سببا فى وصول المباحثات حولها الى طرق مسدودة وانتهاء بمبادرات لنزع السلاح وحل حلفى وارسو والاطلنطى . وقد أدت هذه المبادرات الى دفع بعض المباحثات فى طريق جدى للتوصل الى اتفاقات بشأنها من ناحية والى اثارة جدل وخلاف بين حلفاء الناتو بسبب اتهام بعضهم للولايات المتحدة بعدم الاستجابة لمبادرات جورباتشوف وهو ماجعل بوش يجارى جورباتشوف فى طرح المبادرات ليتخلص من الانقسام السائد بين اعضاء حلف الاطلنطى . وهو ماعبر عنه بوش صراحة فى تحديد الهدف من المبادرة التى طرحها للحد من الاسلحة التقليدية بأنها « تستهدف الرد على الحملة السلمية الصاخبة التى يشنها جورباتشوف بصورة كادت تهدد ترابط حلف الاطلنطى الذى اخذ احساسه بالتهديد السوفيتى يضعف شيئا فشيئا » .

ويمكن استعراض اهم المنجزات التى تمت فى هذا المجال كالتالى :

(١) الاسلحة التقليدية :

كانت المشكلة الرئيسية المسيطرة على مباحثات الطرفين ـ فى فيينا والتى استؤنفت فى ٩/٣ ـ هى كيفية التوصل الى صيغة يمكن من خلالها الجمع بين وجهتى نظر الطرفين المتناقضتين . فحلف الاطلنطى كان يركز مطالبه فى ضرورة تخفيض حلف وارسو لتفوقه الكبير فى المعدات العسكرية التقليدية لاسيما فى مجال الدبابات والمدفعية وحاملات الجنود المدرعة التى يتفوق فيها الحلف على حلف الاطلنطى بنسبة ٢/١ . اما حلف وارسو فيركز على خفض نوعيات من الاسلحة التقليدية تتفوق فيها بلدان حلف الاطلنطى لاسيما الطائرات الهجومية والقوى البشرية .

وقد استمر الخلاف بين الطرفين ، الى ان طرح بوش ـ اثناء قمة حلف الاطلنطى ـ فى ٢٩/٥ خطة لنزع الاسلحة التقليدية احتوت على ٤ بنود اساسية هى :

(أ) ـ خفض حجم القوات الامريكية والسوفيتية فى اوروبا الى ٢٧٥ الف رجل لكل منهما فى اطار اتفاق بين الشرق والغرب على نزع الاسلحة التقليدية يوقع فى غضون فترة تتراوح بين ٦ ـ ١٢ شهرا .

(ب) ـ تعجيل المفاوضات المستمرة منذ مارس فى فيينا حول تخفيض حجم القوات التقليدية فى اوروبا من الاطلنطى الى الاورال .

(جـ) ـ التوصل لاتفاق مع حلف وارسو لتوسيع نطاق مفاوضات فيينا لتشمل الطائرات بما فيها الهليكوبتر ، ماعدا طائرات سلاح البحرية المرابطة على حاملات الطائرات الامريكية والفرنسية والبريطانية . ويقترح بوش خفض الطائرات بنسبة ١٥ ٪ .

(د) ـ تأكيد الموقف المبدئى لحلف الاطلنطى بان تخفض دول حلف وارسو تفوقها العددى فى ثلاثة انواع من هذه الاسلحة وهى الدبابات والمدافع وناقلات الجنود المدرعة .

وقد اعطى بوش الاولوية لخفض الاسلحة التقليدية قبل تطبيق ذلك على الاسلحة النووية التكتيكية . ومن جانبه رحب الجانب السوفيتي بهذه المبادرة ووصفها بانها جادة وواقعية الا انه اكد على ضرورة عدم الربط بين الاسلحة التقليدية والنووية التكتيكية .

وقد ساعد التجاوب الامريكي ـ السوفيتي فى احراز تقدم ملموس فى مفاوضات فيينا ، تقدم ، وصفه كبير المفاوضين الامريكيين ستيفن ليوجار بأنه يدعو الى الدهشة . ومن ثم استمرت مفاوضات فيينا الدامية للتوصل الى اتفاقية للحد من الاسلحة التقليدية .

وفى القمة العائمة (٢ و ١٢/٣) اقترح بوش عقد لقاء العام القادم فى فيينا بين دول حلف شمال الاطلنطى الست عشرة والدول السبع الاعضاء فى حلف وارسو لتوقيع اتفاق خفض القوات التقليدية فى اوروبا .

(٢) الاسلحة النووية التكتيكية :

كانت المباحثات حول تخفيض هذه النوعية من الاسلحة النووية يصطدم بعقبة رئيسية هى رفض الولايات المتحدة وبريطانيا ، اجراء اى خفض فى هذه النوعية لأنها الدرع الاخيرة لاوروبا الغربية فى التصدى للقوات السوفيتية فى اوروبا ومن ثم كان هناك رفض امريكى تام للدخول فى مباحثات حول تخفيض هذه الاسلحة . هذا فى الوقت الذى كانت تتمسك فيه المانيا الغربية وبلجيكا ، بضرورة اجراء خفض فى هذه الاسلحة ، الامر الذى ادى الى انقسام داخل صفوف الحلف . وقد سيطر هذا الانقسام على اجتماعات دول الحلف خلال النصف الاول من العام ، وذلك بأصرار المانيا الغربية ـ لاسيما وزير خارجيتها جينشر ـ وبلجيكا على معارضة خطط واشنطن الرامية لتطوير الصواريخ التكتيكية الموجودة فى بلدان اوروبا الغربية اعضاء الناتو (حيث كانت واشنطن ترغب فى استبدال ٨٨ صاروخا من طراز لانس ٧٢ ميلا فى المانيا ، بأخرى يبلغ مداها ٢٨٠ ميلا) . وقد فشل وزراء دفاع الناتو فى اجتماعهم ، الذى عقد فى ابريل ، فى احتواء هذا الانقسام لاسيما وان الاتحاد السوفيتى استمر فى دعم موقف المانيا الغربية وبلجيكا ، من خلال طرح المبادرات المتتالية التى تعلن الاستعداد لسحب اعداد كبيرة من الصواريخ السوفيتية المشابهة . فطرح جورباتشوف فى ٥/١٢ مبادرة تقضى بسحب ٥٠٠ صاروخ من اوروبا خلال العام ، من جانب واحد والاستعداد لسحب كل الرؤوس النووية نفس الشىء . وقد ساعد هذا الطرح السوفيتى ، المانيا الغربية فى استقطاب عدد اخر من بلدان الحلف مثل ايطاليا ، اليونان اسبانيا والبرتغال فضلا عن بلجيكا .

وحاولت الولايات المتحدة من جانبها احتواء هذه الازمة التى تهدد تماسك الحلف ، فعقد الرئيس بوش اجتماعا فى ٤/٢٤ فى واشنطن مع جينشر وزير خارجية المانيا الغربية ووزير دفاعها ستولبترج وهو الاجتماع الذى حاول بوش خلاله اقناع الجانب الالمانى بالعدول عن موقفه نظرا لاستحالة الدفاع عن اوروبا الغربية فى ظل غياب الصواريخ النووية التكتيكية بالاضافة الى ان خفض هذه الصواريخ يصيب الولايات المتحدة بالعجز فى الدفاع عن اوروبا الغربية فى حالة تعرضها لهجوم من الشرق حتى بالاسلحة التقليدية . الا ان الجانب الالمانى استمر فى الاصرار على موقفه ، مما دفع عددا من المسئولين الامريكيين الى الدخول فى الجدل الدائر حول الموقفين والذى اتضح منه انقسام الادارة الامريكية نفسها حول هذه القضية ففى الوقت الذى ساند فيه « ليس اسبين » رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب ، موقف الرئيس بوش ، بتأكيده على ان استمرار الجدل حول هذه القضية قد يولد نداءات داخل الكونجرس لسحب القوات الامريكية من اوروبا الغربية ، فان سام نان رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ عارض موقف بوش مؤكدا انه يفتقد الرؤية ويعد النظر . وقد تم التوصل الى حل وسط اثناء مؤتمر القمة الاربعين لزعماء حلف الناتو فى ٥/٢٩ . وهو حل يدمج وجهتى النظر الامريكية والالمانية معا . حيث وافق زعماء الحلف على بدء مفاوضات مع موسكو حول خفض الاسلحة النووية التكتيكية ، على الا يبدأ ذلك الا بعد الاتفاق على خفض الاسلحة التقليدية . ومن هنا نجحت المانيا الغربية فى انتزاع الموافقة الامريكية على الدخول فى مفاوضات حول الاسلحة النووية التكتيكية . ونجحت الولايات المتحدة فى تقييدها بشرط اتمام الاتفاق حول الاسلحة التقليدية .

واستمر الاتحاد السوفيتى من جانبه فى طرح المبادرات الداعية لخفض هذه النوعية من الاسلحة ، فطرح جورباتشوف فى خطابه امام المجلس الاوروبى فى ٧/٦ مبادرة تعرض مزيدا من التخفيض من جانب الاتحاد السوفيتى ، اذا وافق حلفاء الاطلنطى على الدخول فى مفاوضات تستهدف ازالة الصواريخ التكتيكية ازالة تامة ، وقال جورباتشوف فى مبادرته انه « اذا اتضح ان دول حلف الاطلنطى على استعداد للدخول فى مفاوضات من اجل ازالة الصواريخ النووية التكتيكية ، فان الاتحاد السوفيتى سيقوم ـ بعد التشاور مع حلفائه ـ وبدون اى تأجيل باجراء تخفيضات اخرى من جانب واحد .

وقد انتهى العام باحراز تقدم ملموس فى محادثات خفض الاسلحة التقليدية ، الامر الذى فتح المجال امام

احراز تقدم مماثل فى مجال الصواريخ التكتيكية لاسيما بعد ان تم الربط بين هذين النوعين .

(٣) الاسلحة الكيماوية :

بدات المباحثات السوفيتية الامريكية حول تخفيض هذه الاسلحة فى جنيف فى ١٣ / ٦ . وقد تم فى هذه المباحثات الاتفاق على تدمير ترسـانات الاسلحة الكيماوية فى غضون عشر سنوات والقيام بعمليات تفتيش مفاجىء فى حالة تولد شك لدى احد الجانبين . وفى ٣ / ٨ وافق الاتحاد السوفيتى على طلب امريكى باجراء عمليات تفتيش متبادلة قبل التوصل الى معاهدة لحظر هذه الاسلحة . وتعد هذه الموافقة السوفيتية تنازلا كبيرا من الاتحاد السوفيتى الذى كان يصر على ان يكون التفتيش اجراء لاحقا لاتمام التوقيع على المعاهدة . وقد علق احد اعضاء الوفد الامريكى فى مباحثات جنيف على هذا التنازل السوفيتى بقوله انه « يعنى ان السوفييت جادون فى التوصل الى معاهدة لنزع الاسلحة الكيماوية . وقد مهد هذا التنازل السوفيتى لتوقيع مذكرة تفاهم بين بيكر وشيفرنادزة فى وايومينج فى ٢٣ / ٩ تقضى بتبادل المعلومات بشان مخزون الاسلحة الكيماوية لدى البلدين والقيام بزيارات متبادلة لمصانع انتاج هذه الاسلحة قبل نهاية العام . وقد اعقب التوقيع على مذكرة التفاهم ، طرح مبادرة امريكية فى ٢٥ / ٩ ـ جاءت على لسان بوش فى خطابه امام الدورة الرابعة والاربعين للامم المتحدة ـ تدعو الى خفض مخزون الدولتين من الاسلحة الكيماوية بنسبة ٨٠ ٪ تمهيدا لحظرها تماما . وقد رحب الجانب السوفيتى بهذه المبادرة ، بل ورد شيفرنادزة باقتراح ابرام معاهدة متعددة الاطراف يسبقها وقف تام لانتاج هذه الاسلحة مع التدمير المتبادل لاجمالى مخزون البلدين . وفى القمة العائمة بين بوش وجورباتشوف فى ٢ و ٣ / ١٢ اقترحت الولايات المتحدة وقف انتاج الاسلحة الكيماوية اذا وافقت موسكو على اقتراح بوش الذى يستهدف ازالة ٩٨ ٪ من مخزون البلدين خلال الأعوام الثمانية التالية على التوقيع على اتفاقية دولية لمنع هذه الاسلحة .

ومن هنا يمكن القول ان جو الوفاق ، والتنازلات السوفيتية المستمرة ـ سمحت بالتقريب بين مواقف البلدين ازاء الاسلحة الكيماوية . ولكن تبقى المشكلة فى رغبة الدولتين فى تصفية مخزون بلدان العالم الثالث فى وقت لاتوجد فيه سلطة عليا تستطيع فرض ذلك على الدول التى ترفض الالتزام بالانضمام ، لاسيما وان لدينا خبرات سابقة لدول رفضت الانضمام لمعاهدات دولية حول الحد من التسلح مثل اتفاقية منع الانتشار النووى التى رفضتها عدة دول وعلى رأسها اسرائيل وجنوب افريقيا . ومن هنا ينبغى على البلدان العربية عدم الانضمام لاى معاهدة دولية تدعو للتخلص من الاسلحة الكيماوية ـ حتى ولو لم تكن تمتلكها الان ـ مالم تنضم اليها اسرائيل وغيرها من الدول التى تعد احد مصادر التهديد المحتملة للامن القومى العربى . ولعل خبرة الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى كفيلة بعدم تكرار التجربة واغلاق المستقبل امام القدرات العسكرية العربية للتزود بالاسلحة الحديثة فى وقت تمتلىء فيه ترسانات الخصوم من حولنا بها .

(٤) الاسلحة النووية الاستراتيجية :

شهد عام ١٩٨٩ احراز مزيد من التقدم على طريق توقيع اتفاق تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ ٪ . وقد جاء هذا التقدم نتيجة لتوالى التنازلات السوفيتية عن مواقف سابقة كانت تقف عقبة فى سبيل التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد .

ففى الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الجارية فى جنيف ـ التى استؤنفت فى ١٩ / ٦ ـ وضح ان نقاط الخلاف الخمس مازالت قائمة (راجع تقرير ١٩٨٨ ، ص ٤٩) بل ووضح استحالة التوفيق بين فريقى المباحثات مالم تصدر قرارات سياسية عليا تزحزح احد الطرفين عن مواقفه . ومن ثم كان قرار تعليق المباحثات الى ان يلتقى وزيرا خارجية البلدين فى وايومينج فى ٢٣ / ٩ ومان التقى بيكر وشيفرنادزة حتى توالت التنازلات السوفيتية التى بدأت بموافقة الاتحاد السوفيتى على الطلب الامريكى بالتفتيش على قواعد الصواريخ الاستراتيجية المتحركة . ثم اعقبها تنازلان اخران هامان وهما :

(١) ـ فصل حرب النجوم عن مفاوضات الاسلحة النووية الاستراتيجية .

(٢) تفكيك محطة الرادار الموجودة فى كرا سنويارسك والتى كانت الولايات المتحدة ترى فيها انتهاكا للمعاهدة الخاصة بالاسلحة المضادة للصواريخ الباليستيكية .

وقد قدمت الولايات المتحدة من جانبها تنازلا تمثل فى سحب اقتراحها بشأن حظر التباحث حول الصواريخ عابرة القارات التى تطلق من قواعد متحركة .

ومهما قيل عن ان التنازلات السوفيتية عديمة الجدوى ـ مثل القول بان تنازل الاتحاد السوفيتى عن المطالبة بوقف برنامج حرب النجوم ، جاء بعد تأكده من عدم جدوى البرنامج وتكاليفه الباهظة ـ فأن اقدام الاتحاد السوفيتى على اعلان التراجع عن مواقف متصلبة فتح المجال امام دفع الولايات المتحدة لاتخاذ

مواقف اكثر مرونة . وقد تبلور ذلك فى استئناف مباحثات الجولة الحادية عشرة فى ٨٩/٩/٢٧ وهى الجولة التى سادها تفاؤل كبير بامكانية التوصل الى اتفاق بهذا الشأن يكون جاهزا ليوقع عليه بوش وجورباتشوف فى قمة ربيع ١٩٩٠ وهو ماأكده ايضا لقاء القمة العائمة (٢ و ١٢/٣.) اذ دعا بوش الى التعجيل باجراء مفاوضات بين وزيرى خارجية البلدين للتوصل الى اقتراحات بشأن هذه الاسلحة حتى يمكن اعداد معاهدة تخفيض هذه الاسلحة بمقدار ٥٠ ٪ لتكون جاهزة للتوقيع عليها فى القمة القادمة التى تقرر عقدها فى النصف الثانى من يونيو ١٩٩٠ .

(٥) الحد من التجارب النووية :

استأنفت الدولتان محادثاتهما بهذا الشأن فى يونيو . وكانت العقبة الرئيسية هى كيفية التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات التفتيش التى عرقلت تصديق مجلس الشيوخ على اتفاقيتى ١٩٧٤ و ١٩٧٦ للحد من التجارب النووية .

وقد ادى جو الثقة المتبادلة بين الجانبين الى احراز تقدم ملموس فى هذا المجال مهد الطريق امام بيكر وشيفرنادزه ليتفقا فى لقائهما فى وايومنج فى ٩/٢٣ على عدة مبادىء اولية لصياغة بروتوكول تفاهم يسقط اعتراض مجلس الشيوخ على التصديق على الاتفاقيتين . . حيث تم الاتفاق على تبادل ارسال فرق التفتيش بين الدولتين لمراقبة التجارب النووية فى الدولة الاخرى . وهو ماكان الاتحاد السوفيتى يرفضه لمدة خمسة عشر عاما . وقد ادى ذلك الى استئناف الجولة الثالثة من مباحثات جنيف حول هذه القضية ١٠/٢ . وأكد طرفا المباحثات انهما بصدد اعداد معاهدة للحد من التجارب النووية تحت الارض تكون جاهزة للتوقيع عليها فى قمة الزعيمين المزمع عقدها فى ربيع ١٩٩٠ .

(٦) اتفاقية منع الانشطة العسكرية الخطيرة :

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية فى ٦/١٢ بين رئيسى اركان الدولتين ، السوفيتى ميخائيل مويسييف والامريكى ويليام كراو اثناء زيارة الاخيرة الاولى من نوعها - لموسكو .

وتنص الاتفاقية على تعهد الطرفين بالعمل من اجل منع الحوادث العسكرية العارضة ، مثل عبور الطائرات العسكرية الحدود بطريق الخطأ ، من ان تتحول الى مواجهة عسكرية شاملة او حربا نووية بينهما .

كذلك نصت الاتفاقية على تعهد الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة بسرعة لوقف اى حادث قد يقع نتيجة لنشاط عسكرى خطير وحله بالطرق السلمية دون اللجوء الى التهديد باستخدام القوة او استخدامها فعلا .

(٧) تطوير القوات السوفيتية والامريكية :

رغم ان الاتحاد السوفيتى قد اتخذ عدة مبادرات من جانب واحد دون انتظار استجابة أو رد فعل مقابل لاثبات جدية نواياه السلمية وخفض المواجهة العسكرية فى اوروبا ومستوى التوتر العسكرى فانه قد استمر فى بناء دفاعه على اساس مصالحه القومية ومصالح اصدقائه محاولا تفادى الوقوع فى دوامة نزع السلاح . وقد تبنى مبدأ تطوير القوات المسلحة نوعيا . وقد اشار رئيس الاركان السوفيتى الى أن الاتحاد السوفيتى يراجع كثيرا من برامج التكنولوجيا القتالية ، وقد خفض انتاج الاسلحة التكنولوجية القتالية بينما يقوم بتعظيم امكانياتها القتالية والتعبوية بما يسمح له بتحقيق اهدافه بمعدات اقل . وقد اوقف عددا من مشروعاته الفنية المتعلقة بنظم الاسلحة الضارية ، بينما حدد أولوياته بتحقيق قدرة اكثر فعالية على صد عدوان محتمل ، ولذا فهو يقوم بتحديث منظمات البحث ، وضغط الزمن اللازم لنقل التكنولوجيا بين التصميم والاستخدام .

وقد بدأت الملامح الرئيسية للسياسة الدفاعية للرئيس الجديد للولايات المتحدة الامريكية فى الظهور والتى تشير الى زيادة متواضعة فى الانفاق العسكرى يوحى باتخاذ اجراءات لخفض الانفاق مثل اغلاق بعض القواعد والحد من مشتريات وزارة الدفاع ، مع استمرار بحث وتطوير الاسلحة عموما ..

(أ) الدفاع الاستراتيجى :

أكدت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة البحوث والتطورات فى مجال الدفاع الاستراتيجى رغم تخفيض ميزانية المبادرة بمقدار بليون دولار من الطلب الاصلى ٥,٦ بليون دولار من المحتمل ان يقوم الكونجرس بتخفيض اكثر .

وقد تركزت الابحاث حول فكرة « الحصى الذكية » والتى تتمثل فى وضع عدة الاف من الصواريخ الصغيرة المجهزة بمستشعرات خاصة بها بحيث يتتبع كل منها صاروخا عابرا للقارات فى مراحل الاطلاق وبعد الاطلاق وقبل اطلاق الرؤوس النووية المستقلة . ويرى مؤيدو هذه الفكرة ان الدفاع الذى تحققه رغم انه جزئى - تقل تكاليفه بدرجة ملموسة عن فكرة مكتب مبادرة الدفاع الاستراتيجى للمرحلة الاولى والمقدرة بتسعة وستين بليون دولار . وتأمل الولايات المتحدة أن تجرى التجارب المتعلقة بهذه « الحصى الذكية » خلال سنتين ،

وستوضع عليها قيود دقيقة بحيث لاتتجاوز الحدود الضيقة لمعاهدة ١٩٧٢ للدفاع المضاد للصواريخ . ولقد استمرت ابحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى طوال العام ، وقد أجريت تجربة فى مارس ١٩٨٩ امكن لليزر الكيميائى المتقدم للاشعة تحت الحمراء المتوسطة أن يعترض بنجاح صاروخ كروز AGM - 129A يطير بسرعة تفوق سرعة الصوت .

كشف الاتحاد السوفيتى لاول مرة عن برنامجه للدفاع الاستراتيجى بالاعلان عن انه يقيم برنامجا منافسا لبرنامج حرب الكواكب للدفاع الاستراتيجى فى الفضاء بتكاليف اقل . وان خبراء الدفاع السوفيتى يتوقعون ان يضاعف هذا البرنامج من القوة الدفاعية السوفيتية الا أنه لم تظهر حتى الان تفاصيل البرنامج سواء من حيث مكوناته او حيزه الزمنى . والمتصور ان الاتحاد السوفيتى قد سبق الولايات المتحدة الامريكية فى مجال الابحاث زمنيا ، وقد يكون قد وصل الى بعض الانجازات فيه ، ولكن من المشكوك فيه قدرة الاتحاد السوفيتى اقتصاديا على امكان نشر نظام دفاع استراتيجى بعد انتهاء البحث والتطوير فى زمن مواكب للولايات المتحدة .

(ب) السباق فى الفضاء :

تميز النشاط الفضائى للجانبين خلال العام بكثافة استخدام الولايات المتحدة لمكوك الفضاء ، بينما ركز الاتحاد السوفيتى على محطات الفضاء ، وفى مجال اطلاق الاقمار الصناعية ركزت الولايات المتحدة على اطلاق مجموعة من اقمار الملاحة ، بينما ركز الاتحاد السوفيتى على اطلاق اقمار لاستكشاف الفضاء وقمرين للاتصالات بالاضافة الى اقمار لاغراض اخرى خلال العام .

اطلقت الولايات المتحدة الامريكية المكوك « ديسكفرى » مرة واحدة خلال العام وقام بوضع قمر صناعى فى الفضاء واستغرقت رحلته خمسة أيام ، واطلقت المكوك « كولومبيا » مرتين استمرت الرحلة الاولى اربعة ايام لاطلاق سفينة الاختبارات « ماجلان » فى اتجاه كوكب الزهرة لجمع المعلومات عنه فى اول رحلة لمركبة فضاء امريكية لرصد الكواكب منذ احد عشر عاما . ثم اعيد اطلاق المكوك مرة اخرى وعلى متنه خمسة رواد لاطلاق مركبة الاستكشاف « جاليليو » صوب كوكب المشترى ، وأطلق المكوك « كولومبيا » فى مهمة عسكرية سرية يعتقد انها تتعلق بوضع احد اقمار الاستطلاع المتطور للغاية فى مدار فوق الاجواء السوفيتية .

رغم نجاح الاتحاد السوفيتى خلال العام الماضى فى اطلاق اول مكوك فضائى « بوران » ثم استعادته مرة اخرى بعد ثلاث ساعات من اطلاقه الا أن الاتحاد السوفيتى لم يستخدم المكوك مرة اخرى خلال العام .

استخدم الاتحاد السوفيتى سفينة الفضاء « سيوزت م ـ ٧ » لاعادة رواد الفضاء الثلاثة الذين كانوا على المجمع الفضائى « ميرا » الى الارض وترك المجمع الفضائى خاليا لاول مرة منذ سنتين ، ثم استخدم سفينة الفضاء « سيوزت . م ـ ٨ » لنقل رائدين للفضاء الى المجمع الفضائى « مير » بعد تركه خاليا لمدة زادت قليلا عن اربعة اشهر . وكانت محطة الشحن السوفيتية « بروجرس ـ ٤ » قد انفصلت عن المجمع الفضائى « مير » بعد الانتهاء من استكمال برنامج رحلتها المشتركة حيث وضعا فى الفضاء جهازين كبيرين كانا على الجدار الخارجى لمركبة الشحن الفضائية واحدا تلو الاخر .

وقد واجه الاتحاد السوفيتى فشلا فى الاتصال بسفينة الفضاء « فولوس ـ ٢ » التى نجحت فى دخول مجال كوكب المريخ بعد فشله السابق فى الاتصال بالسفينة « فولوس ـ ١ » فى السنة الماضية بما يعنى تعطل البرنامج السوفيتى لاستكشاف كوكب المريخ .

تميز برنامج الاقمار الصناعية الامريكية بالبدء فى اطلاق مجموعة من اقمار الملاحة « نافستار » المكونة من ثمانية عشر قمرا (يشير مصدر اخر الى ٢١ قمرا تأكد اطلاق ثلاثة منها خلال عام ١٩٨٩ م) . وقد فشل اطلاق الصاروخ « دلتا » الحامل للقمر اربع مرات قبل نجاحه بسبب سوء الاحوال الجوية فى حين تسبب عطل احد صمامات جهاز الاطلاق فى الغاء الاطلاق الخامس . ويمكن القمر قوات الولايات المتحدة وحلفائها من تحديد مواقعها فى أى وقت أو مكان على سطح كوكب الأرض . ويرسل القمر معلوماته عبر جهاز استقبال صغير يمكن حمله باليد ، ويستطيع ان يحدد الموقع وفقا لخطوط الطول والعرض وكذا الارتفاع .

بالاضافة الى اقمار الملاحة فقد اطلقت الولايات المتحدة قمرا صناعيا ينتظر ان يستغرق تنفيذ مهمته تسعة اشهر تنتهى بنهاية ١٩٨٩ بهدف جمع معلومات لتطوير برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى . كذلك فقد اطلقت الولايات المتحدة قمرا صناعيا الى الفضاء فى مهمة عسكرية سرية لم يعلن عن فحواها ، وبنهاية العام اطلقت صاروخا يحمل اقمارا صناعية بريطانية ويابانية للاتصالات .

تميز برنامج الاقمار الصناعية السوفيتية باطلاق عدد كبير من الاقمار لاستكشاف الفضاء . تأكد منها احد عشر قمرا على الاقل وقد تميز ذلك باستخدام صاروخ واحد لاطلاق ثمانية اقمار دفعة واحدة . وذكرت المصادر السوفيتية ان الاقمار تعمل لاستكشاف الفضاء

الخارجي والقياس الدقيق لعناصر المدار واجهزة لقياس المسافات . كذلك فقد تميز باطلاق قمرين للاتصالات « رادوجا » و « جورزونت » ، وقمرين للاستطلاع قام بتدمير احدهما لفشله فى نقله الى مدار اعلى ، وقمرا لاستطلاع الموارد الطبيعية للارض .

(جـ) القوات النووية الاستراتيجية

الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات :

استمر تطوير الصواريخ عابرة القارات فى كلتا الدولتين ، وكان الاتجاه الرئيسى العام للتطور هو زيادة عدد الصواريخ المتحركة نظرا لعلاقاتها بمباحثات نزع السلاح .

استكملت الولايات المتحدة نشر الخمسين صاروخا من طراز « ام اكس بيسكيير » فى الصوامع التى كانت مخصصة للصواريخ « مينيتمان ٣ » فى نهاية العام الماضى . وقد اعلنت الادارة الامريكية الجديدة بعد أن راجعت العنصر البرى من القاعدة الثلاثية الاستراتيجية النووية انها تخطط لتحميل هذه الصواريخ الخمسين والمنشورة فى صوامع على قطارات بالازواج . وحينما تتقدم عملية اعادة نشر هذه الحامية بشكل كاف يبدأ انتاج ونشر الصواريخ بالبالستيكية العابرة للقارات الصغيرة من طراز « ميدجتمان » ولم يتحدد بعد الرقم النهائى للصواريخ « ميدجتمان » ولكن التقديرات تشير الى رقم بين ٢٥٠ ، ٥٠٠ ، وقد اجريت اول تجربة للصاروخ الجديد فى ١١ مايو من العام الا ان خطأ فى المرحلة الثانية ادى الى تدمير الصاروخ بعد سبعين ثانية من الاطلاق . وقد واجهت خطة الادارة لنشر الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات تحفظات عديدة من الكونجرس .

زاد عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المتحركة من طراز « س س ـ ٢٤ » ، « س س ـ ٢٥ » السوفيتية بشكل ملحوظ فى حين تم سحب عشرين صاروخا من طراز « س س ـ ١١ » وقد ارتفع عدد الصواريخ ذات العشر رؤوس نووية المحملة على قطارات « س س ـ ٢٤ » من عشرة الى اكثر من ثلاثين ، كما ارتفع عدد الصواريخ المتحركة ذات الرأس النووية الواحدة « س . س ـ ٢٥ » الى اكثر من ١٦٥ صاروخا بعد ان كان اقل من مائة .

الصواريخ البالستيكية البحرية :

كان الاتجاه العام لتحديث الغواصات البالستيكية النووية هو الاتجاه الى زيادة عدد القواذف الموجودة على الغواصة وزيادة عدد الرؤوس النووية (مركبات اعادة الدخول المستقلة) مع الالتزام بعدد الغواصات حاملة الصواريخ البالستيكية الاستراتيجية وفقا لمعاهدة سولت .

لم تبدأ الولايات المتحدة نشر الصاروخ « ترايدنت د ـ ٥ » البالستيكى الذى يطلق من الغواصات رغم انه قبل للدخول فى الخدمة ولكن الصاروخ لم يكن جاهزا بعد . ومن المنتظر ان تسلح به الغواصة الاولى من طراز « أوهايو » فى اوائل عام ١٩٩٠ بحيث تسلح باربعة وعشرين قاذفا ، ويحمل الصاروخ الواحد ١٢ راسا نووية بدلا من تسليح الغواصة بنفس العدد من القواذف للصاروخ « ترايدنت سى ـ ٤ » ذى الرؤوس الثمانى اى باضافة اربعة رؤوس لكل صاروخ و ٩٦ راسا للغواصة الواحدة . وينتظر ان يستكمل تسليح الغواصات التسع من طراز « أوهايو » به ، بالاضافة الى ست تحت الانشاء . وقد اجريت اول تجربة للاطلاق من وضع الغوص فى ٢١ مارس ١٩٨٩ انتهت بالفشل ، ثم اجريت بعد ذلك ثلاث تجارب فشلت منها واحدة فقط . وقد سحبت من الخدمة غواصتان من طراز « لافاييت » البالستيكى النووى كل مسلحة بستة عشر صاروخا « بوسيدون سى ـ ٣ » اخريان ، وينتظر ان يستمر سحب هذا النوع من الغواصات بعد ان تدخل الغواصة الاولى المسلحة بالصواريخ « ترايدنت سى ـ ٥ » والمسماه « تنليسى » الخدمة وهو ماينتظر تحقيقه فى اوائل عام ١٩٩٠ .

اضاف الاتحاد السوفيتى غواصة بالستيكية نووية خامسة من طراز « دلتا ـ ٤ » وهى تحمل ستة عشر قاذفا صاروخيا من طراز « س س ـ ن ـ ٢٣ » كل يحمل عشر رؤوس نووية اى باضافة مائة وستين راسا نوويا فى حين قام بسحب غواصة من طراز « يانكى » التى تحمل ستة عشر قاذفا صاروخيا من طراز « جولف » بكل منها ثلاث قواذف صاروخية من طراز « س س ـ ن ـ ٥ » (لا تحتسب ضمن معاهدة سولت) وجميعها صواريخ وحيدة الرؤوس الحربية .

القوات الجوية الاستراتيجية :

تميز عام ١٩٨٩ بدخول قاذفات جديدة فى خدمة القوة الجوية الاستراتيجية للجانبين اذ بدات الولايات المتحدة الامريكية تجربة الطائرة القاذفة ـ « ب ـ ٢ » المشتملة على تكنولوجيا انخفاض الكشف الرادارى بنجاح ، غير ان تفصيلات الاداء ليست متوافرة ، ومن المنتظر ان يتأخر مخطط ادخالها الخدمة وان يمتد لفترة اطول لاسباب تتعلق بالميزانية ، كما انه من المحتمل ان يخفض او يتأخر هدف انتاج ١٣٢ قاذفة منها حتى أواسط عام ١٩٩٦ . وقد تغير تنظيم قوة القاذفات « ب ـ ١ » حيث اصبحت هناك ستة اسراب فى الخدمة بها تسعون قاذفة بدلا من اربع وسبعين ، وبقاء احتياطى من سبع قاذفات فقط بدلا من خمس وعشرين قاذفة . وقد استكمل برنامج تطوير القاذفات « ب ـ ٥٢

اتش » بالصواريخ الجوية المجنحة كروز بأربع وثمانين قاذفة فى داخل الاسراب وبقاء اثنتى عشرة فى الاحتياطى .

دخلت القاذفة السوفيتية « تو ـ ١٦٠ » المعروفة باسم « بلاك جاك » والتى سبق ان شاهدها وزير الدفاع الامريكى السابق كارلوتشى الخدمة للعمليات بفوج مكون من عشرين قاذفة . بينما خفضت قوة القاذفات المتوسطة المدى طراز « تو ـ ١٦ بادجر » من ٢٧٢ قاذفة الى مائة واربعين قاذفة فقط فى حين خرجت القاذفات « ميا ـ ٤ » من الخدمة نهائيا .

اجمالى الاسلحة والرؤوس النووية :

لم يحدث تغيير فى عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الامريكية او عدد رؤوسها النووية فى حين زاد اجمالى عدد الصواريخ المقابلة فى الاتحاد السوفيتى بمقدار ٦٥ قاذفا وزاد عدد الرؤوس النووية لهذه الصواريخ بمقدار ٢٤٥ راسا نووية ، اما الصواريخ البالستيكية التى تطلق من الغواصات فقد نقص عددها فى الولايات المتحدة الامريكية بمقدار ستة عشر قاذفا وقل عدد الرؤوس النووية الخاصة بها بمقدار ٢٢٤ راسا . فى حين ظل عدد القواذف المماثل فى الاتحاد السوفيتى ثابتا بينما زاد عدد رؤوسها النووية بمقدار ١٤٤ راسا حربية نووية . وبالنسبة للقاذفات الاستراتيجية نقص عدد القاذفات الامريكية بمقدار قاذفتين فى حين زاد عدد الرؤوس النووية بمقدار ٢٧٤ راسا نوويا ، فى حين نقص عدد القاذفات السوفيتية بمقدار عشرين قاذفة وكذلك زاد عدد رؤوسها بمقدار ثلاثمائة وعشرين راسا نووية .

وبذا يكون اجمالى عدد الاسلحة النووية الاستراتيجية الامريكية قد نقص بمقدار ثمانية عشر سلاحا فى حين زاد عدد رؤوسها النووية بمقدار ثلاثين رأسا ، وزاد اجمالى عدد الاسلحة النووية السوفيتية الاستراتيجية بمقدار ٧٠٩ رءوس . ويظل الاتحاد السوفيتى متفوقا بالنسبة للصواريخ العابرة للقارات عن الولايات المتحدة بمقدار ٤٥١ قاذفا و ٤٢٠٧ رءوس نووية . ويظل الاتحاد السوفيتى متفوقا فى عدد قواذف الصواريخ البالستيكية من الغواصات بمقدار ٣٣٤ قاذفا فى حين تظل الولايات المتحدة متفوقة فى عدد رؤوسها النووية بمقدار ٢٤٠٢ رأس ، كذلك تتفوق الولايات المتحدة الامريكية فى عدد القاذفات الاستراتيجية بمقدار ١٦٥ قاذفة ، وفى عدد الرؤوس النووية التى تطلق من الجو بمقدار ٣٩٣٢ رأسا . ويتفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة الامريكية فى اجمالى عدد الاسلحة النووية الاستراتيجية بمقدار ٦٢٠ سلاحا بينما تتفوق الولايات المتحدة الامريكية عليه فى عدد الرؤوس النووية لهذه الاسلحة بمقدار ٢١٢٧ رأسا نووية .

القوات النووية شبه الاستراتيجية والمتوسطة المدى :

تلتزم الدولتان الموقعتان على معاهدة ازالة الصواريخ النووية متوسطة المدى بتنفيذ نصوص المعاهدة ، ومع مضى اكثر من عامين على توقيع المعاهدة ، واقل قليلا بالنسبة لدخول المعاهدة دور التنفيذ يكون اغلب هذه الاسلحة قد تمت ازالته او تدميره . اعلنت وزارة الدفاع السوفيتية بنهاية العام انه قد دمر ١٤٩٨ صاروخا متوسط المدى واقصر مدى ، و ٥٥٥ منصة اطلاق فى حين دمرت الولايات المتحدة ٤٥١ صاروخا و ٩٢ منصة اطلاق . وبذا تكون الدولتان قد دمرتا جميع صواريخهما قصيرة المدى ومنصات الاطلاق . كما اغلق الاتحاد السوفيتى ٤٧ قاعدة من قواعد الصواريخ البالغ عددها ٧٩ فى حين اغلقت الولايات المتحدة ثلاثا من قواعدها التسعة . الا انه يلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية مع التزامها بنصوص المعاهدة تضيف قواعد اطلاق للصواريخ كروز المطلقة من البحر وقد تحقق ذلك فى غواصة محسنة واخريين معدلتين من الغواصات طراز « لوس انجلس » ذات الوقود النووى غير المخصصة للصواريخ البالستيكية ، وبارجة من طراز « ايو » ، وثلاثة طرادات من طراز « تايكوندبروجا » وست مدمرات . ولما كان مدى الساروخ « توما هوك » يقع داخل حيز مدى الصواريخ المتوسطة المدى فانه يبدو ان الولايات المتحدة تحاول ان تعوض الصواريخ المتوسطة المدى دون انتهاك المعاهدة .

القوات النووية قصيرة المدى :

قدم الاتحاد السوفيتى اقتراحا بازالة جميع الرؤوس الحربية النووية من اراضى حلفائها اذا فعلت الولايات المتحدة نفس الشىء كما اقترح ايضا اجراء مفاوضات حول ازالة جميع الاسلحة النووية قصيرة المدى وليس الصواريخ قصيرة المدى فقط ، كما اعلن تخفيضا من جانب واحد بمقدار خمسمائة راس حربية فى اوروبا منها ٢٨٤ راسا للصواريخ ، و ٥٠ دانة مدفعية ، ١٦٦ رأسا تطلق من الجو . وليس من المعلوم على وجه الدقة مقدار مالدى الاتحاد السوفيتى من الرؤوس النووية للقوات النووية قصيرة المدى التى ستجرى هذه التخفيضات عليها ، فى حين تذكر بعض المصادر الغربية رقم ٥٠٠٠ لها .

تقوم الولايات المتحدة فى المقابل باحلال للذخيرة النووية للمدفعية ، كما تجرى تطويرا مبدئيا للصواريخ التكتيكية من الجو الى السطح . وقد جذبت خطط حلف شمال الاطلنطى حول سلاح يخلف الصاروخ « لانس »

اهتماما سياسيا كبيرا . وقد توصلت قمة الحلف فى اجتماعها فى نهاية مايو الى ان « يقدر الحلفاء المعنيون اهمية استمرار تمويل الولايات المتحدة للابحاث وتطوير خلف للصاروخ « لانس » قصير المدى الموجود حاليا ، اما مسألة تقديم ونشر النظام الذى يخلف « لانس » فتجرى معالجته فى عام ١٩٩٢ على ضوء التطورات الامنية الشاملة . وعلى ضوء هذه الخلفية تتركز جهود الولايات المتحدة فى التطور بشكل متزايد حول صاروخ سطح سطح يطلق من عربة الصواريخ متعددة القواذف مع اطالة المدى وبملامح مختلفة ويسهل التعرف عليها من نظام الصواريخ التكتيكية للجيش ATACMS الذى سيطلق هو الاخر من عربات صواريخ متعددة القواذف حتى تسهل مشاكل التحقق . كذلك اعلن الاسطول الامريكى عن نيته سحب العنصر النووى لثلاثة نظم اسلحة من الخدمة وهى سلاحان من اسلحة مكافحة الغواصات هما نظام ASROC الذى يطلق من الغواصات SVBROC الذى يطلق من السطح ، بالاضافة الى سلاح الدفاع الجوى من طراز عام ١٩٦٥ ترييز . وهكذا تنحصر الاسلحة النووية فى الاسطول فى الصواريخ كروز المطلقة من البحر طراز « توماهوك » ، والقنابل ذات السقوط الحر ، وقذائف الاعماق .

اعلن حلف وارسو تفصيلات عما لديه من قواذف الصواريخ ارض ارض مما كشف عن انه لديه اعدادا اكثر بكثير من الصواريخ « س . س ـ ٢١ » عما كان مقدرا سابقا . وقد جرت اعادة تنظيم مجموعة القوات الغربية التى عرفت سابقا مجموعة القوات السوفيتية بالمانيا بحيث اصبحت مسلحة بالصاروخ « س . س . ٢١ » بدلا من الصاروخ « فروج » ، وقد سحبت كتائب الصواريخ « س . س ـ ٢١ » من الفرق وتركز فى الوية على مستوى الجيش . ومن المتوقع ان تكون هناك اعادة تنظيم مماثلة فى اماكن اخرى . وتفسر مصادر غربية اعادة التنظيم بان زيادة مدى الصاروخ « س . س ـ ٢١ » عن الصواريخ « فروج » (١٢٠ كم بدلا من ٧٠ كم) وحيز عمله يؤدى الى زيادة المرونة فى الاستخدام عن طريق مركزية السيطرة .

(د) القوات التقليدية :

تميز هذا العام بعمليات اعادة تنظيم القوات فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتخفيض القوات السوفيتية من جانب واحد ، واستمرار عمليات الاحلال .

القوات البرية والتغيرات العامة :

جرت أعادة لتنظيم القوات البرية فى الولايات المتحدة الامريكية ، اذ يجرى تحول الفرقة التاسعة المشاة المحملة الى فرقة ميكانيكية ، وجار اعادة تشكيل فوجى فرسان مدرعين للحرس الوطنى للجيش الى ألوية مدرعة . كذلك ارتفع عدد الفرق العاملة المتمركزة فى الولايات المتحدة والتى يمدها الحرس الوطنى أو احتياطى الجيش بألويتها الثالثة من خمس الى ست . ووفقا للمعلومات المتيسرة أصبح من المعروف وجود ستة ألوية طيران فيلق منها لواءان بالمنيا الغربية . ويتكون كل لواء من ثلاث كتائب هليكوبتر هجومى عاملة ، بكل منها ١٨ هليكوبتر أباش64 - AH وثلاثة عشر هليكوبتر كشاف كيووا581 - OH (وهناك ثلاث كتائب احتياطية اخرى تحت التعبئة) ، وكتيبتا نقل اقتحام بكل منهما ٤٥ بلاك هوك60 (UH وكتيبة نقل متوسط بكل منها ٦٤ شينوك46 (CH) بالاضافة الى هليكوبترات للقيادة والاخلاء الطبى . ولكل الفرق بما فيها فرق الحرس الوطنى للجيش وعدا الفرق الخفيفة لواءات طيران عاملة مخطط أن تتكون من كتيبة فرسان بها ثمانية كوبرا15 - AH واثنا عشر كيووا58 - OH ، وكتيبة مضادة للدبابات (كتيبتين للفرق التى فى المانيا الغربية) بكل ١٨ أباش ، ١٢ كيووا ، وكتيبة نقل اقتحام بها ١٥ بلاك هوك . وقد حصلت القوات البرية على ٧٠ هليكوبتر أباش خلال عام بحيث تسمح بتسليح خمس عشرة كتيبة بها .

وقد استكمل برنامج التمركز المسبق للمعدات POMCUS فى أوروبا لست فرق وفوج فرسان مدرع والوحدات المناسبة لدعم القتال ودعم الخدمات . ورغم أن جزءا من هذه المعدات مخزن فى بلجيا وهولندا الا انها كلها مخصصة للتشكيلات المزمع نشرها فى ألمانيا الغربية .

استمرت اعمال اعادة التسليح الرئيسية فزاد عدد الدبابات إم ـ ١ ابرامز بحوالى سبعمائة ، إم ـ ٢/إم ـ ٣ برادلى بحوالى تسعمائة ، ويجرى وضعها فى برنامج التمركز المسبق فى الاماكن المخطط تجهيز الوحدة المتمركزة فى الولايات المتحدة بها . ومن المنتظر ان يستمر انتاج الدبابة ام ـ ١ بمعدل ٥١٦ دبابة سنويا لمدة خمس سنين ، وقد دخلت ١١٠ مركبات صواريخ متعددة القواذف اضافية الخدمة ، كما شكلت ثلاث كتائب دفاع جوى « باتريوت » ليصبح عددها تسعا تشتمل ثمان منها على ثلاث بطاريات من الرقم النهائى المخطط ست بطاريات يتكون كل منها من ثمانية قواذف . وينتظر ان يتم دخول ست بطاريات اخرى خلال العام المالى ١٩٩٠ ، وكل ما سبق مخطط نشره فى أوروبا . ورغم أن القوات البرية هى أقل القوات تأثرا بالتخفيضات فى الميزانية فقد الغى برنامجان لنوعين من

الاسلحة ، برنامج تحسين هليكوبتر الجيش كيووا OH - 58 بعد ان كان قد تم فعلا تحسين ثلثى ٣٧٥ التى خصصت لها اعتمادات ، وانتاج « الاباش » ، وقد خفض انتاج الهليكوبتر « بلاك هوك » بمقدار ١١ هليكوبتر فى العام ، فى حين استمر تمويل أعمال تطوير الجيل التالى من طائرة الهليكوبتر التجريبية .

سبقت الاشارة فى العام الماضى الى التزام الاتحاد السوفيتى بتخفيض قواته التقليدية وقد التزم الاتحاد السوفيتى بتخفيض قدرته المسلحة بمقدار نصف مليون فرد ، وان يزيل عشرة آلاف دبابة وثمانية آلاف وخمسمائة قطعة مدفعية وثمانمائة طائرة قتال من القوات المتمركزة فى أوروبا بما فيها الجزء الاوروبى من الاتحاد السوفيتى بنهاية عام ١٩٩١ . على ان مائتى الف من النصف مليون فرد من الشرق الاقصى بما فيه منغوليا ، ومائتين وأربعين الفا من غرب الاورال وستين الفا من الحدود الجنوبية . وسيجرى تخفيض خمسين الف جندى وخمسة آلاف وثلاثمائة دبابة من القوات المتمركزة فى باقى دول حلف وارسو بواقع أربع فرق مدرعة لكل ٣٢٨ دبابة وثلاثة افواج تدريب دبابات بكل ٩٤ دبابة من المانيا الشرقية ، وفرقة مدرعة من تشيكوسلوفاكيا ، وفرقة مدرعة وفوج تدريب دبابات فى المجر بسحبهم وحلهم . وستجرى اعادة تنظيم الفرق التى ستظل فى تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ، والمجر وبولندا كما ستفقد الفرق المدرعة والميكانيكية فوج دبابات من ٩٤ دبابة كما ستفقد الفرق الميكانيكية كتيبة الدبابات المستقلة من ٥١ دبابة فى حين ستحصل الفرق على مزيد من وسائل الدفاع الجوى والدفاع المضاد للدبابات . سيجرى سحب وحدات الابرار الجوى البالغة لواء وخمسة كتائب فى المانيا الشرقية ، وكتيبة فى كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر ، ووحدات كبارى الاقتحام البالغة ست كتائب فى المانيا الشرقية وكتيبة فى كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر الى الاتحاد السوفيتى . وستفقد مجموعة القوات الشمالية فى بولندا فوج صواريخ دفاع جوى ، وفوج هليكوبتر بالاضافة الى فوج دبابات من كل فرقة . وقد بدأ سحب القوات فعلا من الدول الاربع .

ويجرى سحب فرقة ميكانيكية وفرقتين مدرعتين من شرق الاورال (تاركين فرقة ميكانيكية واحدة) وفرقتين جويتين من منغوليا وحل بعض الوحدات . وقد أعلن الرئيس السوفيتى جورباتشوف أثناء زيارته للصين ان القوات السوفيتية ستخفض بمقدار ١٢٠ الف رجل على حدود الشرق الاقصى وانه يجرى حل اثنتى عشرة فرقة من الجيش واحد عشر فوجا جويا . وقد اقترح اعادة تنظيم القوات الباقية وقال أن بعض الفرق ستصبح دفاعية على هيئة فرق رشاشات . كما أعلن أنه تم الغاء منطقة وسط آسيا العسكرية ، وان بعض وحداتها ستخفض او تحل بينما ضمت قواتها أراضيها الى منطقة تركستان العسكرية ، ويؤدى هذا الى تغيير تقسيم القوات بين مسارح عمليات الشرق الاقصى والجنوبى حيث كانت منطقة وسط آسيا العسكرية جزءا من مسرح عمليات الشرق الاقصى منذ عام ١٩٦٩ . وقد عادت القوات السوفيتية التى كانت موجودة فى افغانستان الى مناطقها العسكرية السابقة فى روسيا البيضاء ومنطقة تركستان العسكرية .

اظهرت البيانات التى أعلنها الاتحاد السوفيتى عن قواته خلال هذا العام اختلافا كبيرا عما سبق أن أعلنه كل من حلف شمال الاطلنطى أو المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن (والذى يعتمد عليه التقرير بصفة أساسية) عن قوات الاتحاد السوفيتى ، ورغم أنه من المعروف أن احد الاسباب الرئيسية لاختلاف الارقام هو اختلاف قواعد الحساب . الا اننا نعتقد بأن هناك أخطاء واضحة فى المعلومات المتيسرة عن قوات الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى عن تفصيلاتها . الا ان التقرير وهو يتابع المعلومات عن تفصيلات التغيرات فى قوات الاتحاد السوفيتى يجد أن تقارير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن أقربها الى الصحة رغم التسليم باحتمالات اخطاء ملموسة فيها ، خاصة وأنه رغم اعلان الاتحاد السوفيتى عن اجمالى قواته ، وعن انتشار بعضها فى أوروبا ، وعن عقيدته العسكرية ، الا أن الغموض مازال يكتنف الكثير عن برامج تحديث قواته .

خفض الاتحاد السوفيتى من طول مدة التجنيد بجميع أفرع القوات المسلحة بمقدار سنة ، وتقرر تأجيل التجنيد للطلبة حتى يكملوا دراساتهم او يبلغوا سن السابعة والعشرين ، كما تقرر أن يكونوا ضباطا احتياطيين بعد انتهاء خدمتهم الالزامية وتدريب خاص .

تشير بعض التقارير بحل أحد الفيلقين الموحدين على سبيل التجربة واعادة تشكيل وحداته فى فرق ويحتمل حل الفيلق الثانى المستقل أيضا . وقد استمر انتاج المعدات الحديثة حيث تسلم الجيش حتى الف دبابة من طرازت ــ ٧٢ ل /وم ، وخمسمائة دبابة ــ ٨٠ مع سحب بعض الدبابات القديمة ، وقد زاد عدد صواريخ الدفاع الجوى من طرازات سام ١١ ، و١٢ ــ أ ، ١٣ . ويرى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن أن هناك اثنى عشر لواء مدفعية ثقيلة ذات قدرة نووية ، يحتمل وجودها ضمن وحدات الجبهة وهى مسلحة بمدافع عيار ٢٠٣ مم ذاتية الحركة طراز ٢ س ٧ ، وبعضها لديه هاونات عيار ٢٤٠ مم ذاتية الحركة طراز ٢ س ٤ . وليس من الواضح ما اذا كان اللواء فى مجموعة القوات الغربية مستقلا أو تابعا لفرقة المدفعية .

القوات البحرية والمارينز :

اتسمت التطورات التى رصدت فى القوات البحرية لكلتا الدولتين بتحديثهما اما عن طريق ادخال وحدات جديدة أو تحديث وحدات قديمة ، مع الاستغناء عن وحدات قديمة . وقد تكون أهم التطورات هو تطور قوة حاملات الطائرات السوفيتية .

دخلت الى خدمة القوات البحرية الامريكية غواصة من طراز « لوس انجيلس » محسنة وغواصتان معدلتان من نفس الطراز وهى غواصة تعمل بالوقود النووى وغير مخصصة للصواريخ البالستيكية . وقد تم تدشين غواصتين أخريين محسنتين بينما طلبت ثلاث أخرى ، بينما تقاعدت خمس غواصات تعمل بالوقود النووى ثلاث من طراز « بيرميت » ، وواحدة « سكيب جالك » ، وواحدة « سكيت » ، وتقاعدت غواصة غير نووية من طراز « باربل » . أعيدت البارجة الرابعة « ويسكنسون » من طراز « ايوا » الى الخدمة فى نهاية عام ١٩٨٨ ، وقد أدى حادث على ظهر البارجة « أيوا » الى تدمير البرج مدع ٨ بوص(٤٠٦ م) ولكن البارجة مستمرة فى خمة العمليات . كذلك دخلت فى الخدمة ثلاثة طرادات من طراز « تايكونديروجا » المسلحة بصواريخ موجهة وكلها مجهزة بنظام القيادة والسيطرة « ايجيس » والصواريخ كروز التى تطلق من البحر « توماهوك » . كذلك رفعت قدرات ست مدمرات من طراز « سبيرانس » باضافة نظام الاطلاق الراسى الذى لديه القدرة على اطلاق اى تشكيلة من الصواريخ الا انه بالنسبة لهذا الطراز لا يتعدى الصاروخ توماهوك حيث ان المدمرة غير مجهزة برادار للدفاع الجوى . وقد تقاعدت ست عشرة فرقاطة مبكرا منها عشر من طارز « جارسيا » ، وست من طراز « بروك » بينما دخلت آخر فرقاطة (من ٥١) من طراز « أوليفر هازارد بيرى » الخدمة . واخيرا دخلت الخدمة السفينة الاولى من طراز جديد لسفن الاقتحام البرمائية وهى السفينة « واسب » التى يمكنها حمل ١٩٠٠ فردا و ٦٠ دبابة وتشغيل ست طائرات هاتير ٢ و ٢٤ هليكوبتر ، واما اثنا عشر زورق ابرار ميكانيكى أو ثلاثة زوارق انزال بالوسادة الهوائية يمكنها انزال دبابة الى البر .

ينتظر ان تؤجل بعض برامج الحصول على الاسلحة أو مدها لاعتبارات الاقتصاد وخفض الميزانية كما يتوقع تقاعد بعض قطع الاسطول مبكرا . فمن المنتظر الغاء انتاج الطائرة « ف ـ ١٤ د » الجديدة وصائدتى الغام ساحليتين ، وقد أعيد طلب غواصة « لوس انجليس » من اثنين سبق ان ألغيا من برنامج المشتروات وينتظر ان يؤدى ذلك الى تأخير التحول الى الغواصة من طراز « سى وولف س س ن ـ ٢١ » حيث صدر أمر تشغيلها فى يناير ١٩٨٩ ولكنها لن تدخل الخدمة قبل عام ١٩٩٥ مع اثنتين اضافيتين مخططتين للسنة المالية ١٩٩٠ . كذلك تشمل استقطاعات الميزانية تقاعدا مبكرا لحاملة الطائرات « كورال سى » بمجرد انضمام الحاملة الخامسة من طراز « نيمتز » الى الاسطول بما يعنى اسقاط هدف خمس عشرة مجموعة حاملة ، وكذا سبع مدمرات ، مع احالة عشر فرقاطات الى الاحتياطى البحرى لسفن السطح .

استمر تنفيذ برنامج حاملات الطائرات السوفيتية ببطء اذ تستمر تجارب الحالة الاولى من الطراز الجديد من الحاملات « تبليسى » ، فى حين دشنت الحاملة الثانية فى نوفمبر ١٩٨٨ بينما بدأ العمل فى الثالثة فى نفس الوقت وهى تبدو أكثر حجما ولم تتوافر معلومات مؤكدة عن الطائرة التى يتوقع أن تعمل من فوقها بالاقلاع والهبوط الرأسى أو القصير . وقد رصد دخول أربع غواصات تكتيكية جديدة واحدة تعمل بالوقود النووى من طراز « اوسكار » ، وثلاث غواصات بالوقود العادى بواقع واحدة من كل من طرازات « سييرا » ، « وفيكتور ـ ٣ ، وكيلو » . وفى المقابل خسرت البحرية السوفيتية الغواصة التجريبية من طراز « مايك كومسرموليتس » التى غرقت فى بحر النرويج فى ٧ ابريل ١٩٨٩ ، ولم تتوافر معلومات عن سحب غواصات من الخدمة . ورصد انخفاض طفيف فى عدد سفن السطح السوفيتية ويعتقد بتحسن ملموس فى النوعية . فقد انضمت وحدة ثالثة الى كل من الطرادات النووية الوقود من طراز « كيروف » وطرادات الدفاع الجوى « سلافا » كما انضمت مدمرات جديدة من طراز « سوفرمينى » للدفاع الجوى مدمرات قتال سفن السطح « أودالوى » الى خدمة الاسطول العامل . وقد زاد عدد الفرقاطات السوفيتية بمقدار خمس منها وقد صاحب هذه التغيرات تحول فى التركيز من الكم الى الكيف يؤكده خروج طراد من طراز « سفردلوف » واثنتى عشرة مدمرة قديمة ، وبيع طراد « سفردلوف » لاغراض تجارية ، والاستغناء عن عدد من المدمرات القديمة واكثر من عشرين غواصة .

القوات الجوية والدفاع الجوى :

لوحظ اختلاف واضح فى اتجاهات تطور القوات الجوية حيث كانت التطورات فى القوات الجوية السوفيتية طفيفة مقابل دخول طائرات جديدة وانضمام طائرات اضافية الى القوات الجوية الامريكية . فبالاضافة الى بدء طيران القاذفة الاستراتيجية « ب ـ ٢ » كشفت القوات الجوية الامريكية تفصيلات عن طائرة قتال « ف ـ ١١٧ » التى تشتمل هى الاخرى على

تكنولوجيا التباين الردارى المنخفض بعد سنين عديدة من المناقشة العميقة حول ادخالها الخدمة . وقد اصبحت هناك مجموعة من هذه الطائرات متمركزة فى نيفادا وصل عددها فى منتصف العام الى ٥٢ طائرة . ولم يكشف النقاب عن تفصيلات الاداء كما لم يحدد دورها ، الا ان العمليات الامريكية فى نهاية العام واثناء غزو بنما كشف عن استخدام هذه الطائرة فى قصف القوات البنمية بانواع معينة من القنابل بغرض القضاء على مقاومتها بما يؤكد استخدامها كقاذفة مقاتلة (طائرة هجوم أرضى سريع) كذلك أكدت التقارير الامريكية انها لم تكتشف بواسطة الرادات البنمية . ورغم صحة البلاغات الامريكية الا ان القوات البنمية عموما ودفاعها الجوى بشكل خاص من الضآلة والضعف بحيث يصعب الحكم على أداء الطائرة بناء على هذه الخبرة ، والاغلب أن قوات الولايات المتحدة الامريكية رأت أن تستغل العمليات فى بناما لتجربة الطائرة الجديدة ونوعا معينا من الذخيرة ، وكذا تجربة كشفها بواسطة الرادارات الامريكية فى بناما . وتشير مراجع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن بامكان استخدامها فى الهجوم على رادارات الانذار المبكر وادارة النيران وفى القيام بالاستطلاع الاستراتيجى وباحتمال ان تسمح ابعادها بحملها فى طائرات النقل من طراز « سى ـ ٥ » ، مما يجعل بالامكان نشرها بأعداد محدودة للقيام بمهام خاصة . وهناك بيانات عن زيادة فى طائرات القتال حتى سبعين طائرة « ف ـ ١٥ » و ١٦٠ طائرة « ف ـ ١٦ » . وقد حاولت القوات الجوية ان تمتص الاستقطاعات فى ميزانيات عام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بمد برامجها بدلا من الغاء بناء حتى ٧٨ طائرة منها ، اما تمويل برامج طائرة القتال التكتيكية المتقدمة وطائرة النقل الاستراتيجى « سى ـ ١٧ » فلن تمسه الاستقطاعات .

تغيرت أعداد طائرات القتال السوفيتية بما فيها طائرة دفاع القاعدة الاستراتيجية ، وقوات الدفاع الجوى والقوات الجوية تغيرات طفيفة بزيادة أعداد الطرازات الحديثة بسرعة تزيد قليلا عن سرعة تقاعد الطرازات القديمة ، ولم يلاحظ دخول طرازات جديدة فى خلال السنة . وقد برز لاول مرة اشتراك طائرات القتال السوفيتية فى المعارض الدولية وبرز بشكل خاص أداء المقاتلات من طراز « ميج ـ ٢٩ » و « سوخوى ـ ٢٧ » التى أبرزت المراجع وجودها بالخدمة لاول مرة خلال هذه السنة فى القوات الجوية .

كذلك أكمل الاتحاد السوفيتى برنامجه لاحاطة موسكو بمائة صاروخ مضاد للصواريخ البالستيكية ، وهى تتكون من مزيج من الصواريخ المعروفة باسم « ا ب م ـ اب جالوش » ، و « اس اتش ـ ١١ جالوش المعدل » ، « و سى اشى ـ ٨ جازيل » . أما الدفاع الجوى فقد انخفض عدّد صواريخه المنشور انخفاضا طفيفا بسحب بعض الطرازات المعروفة « بسام ١ ، و٢ ٣٠ » واحلال أعداد اقل من الصواريخ المعروفة « بسام ـ ٥ ، ١٠ » كما تبين مقاتلات الدفاع الجوى تغيرات محدودة أبرزها زيادة ٢٥ « ميج ـ ٣١ » ، و ٩٥ « سوخوى ـ ١٥ » ، وسبعين « سوخوى ـ ٢٧ » . وزيادة طائرات الانذار المبكر والقيادة من طراز « اليوشن ـ ٧٦ » بمقدار خمس طائرات مقابل سحب ٣ « توبوليف ـ ١٢٦ » .

جدول رقم (١)

مقارنة بين البيانات التى اعلنها الاتحاد السوفيتى عن قواته وما ورد عنها فى بيانات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية

	البيانات السوفيتية	بيانات المعهد	
الدبابات	٦٣٩٠٠	٦١,٢٥٠	جمعت فى بيانات المعهد الدبابات الرئيسية والحقيقية والمخزون .
طائرات القتال	٨٢٠٧	٨٤٦٦	حسب فيها الاستراتيجى وقوات الدفاع الجوى وطيران الاسطول .
غواصات نووية	١١٢	١٤٧	لم تحسب الغواصات الاستراتيجية .
غواصات اخرى	١٤٨	١٣٣	
اسلحة استراتيجية	٢٤٨٤	٢٥٨٨	
		١٦٧٦٠	
صواريخ تكتيكية نووية	١٧٢٢	٣١٦٣	
قواذف صاروخية انواع	٤٠٤٥	٤٧٦٣	استراتيجية وتكتيكية
رؤوس حربية	١٠,٠٠٠	١٢٤٠٣	استراتيجية فقط وفقا لقواعد حساب سالت
		١٠٥٩٣	استراتيجية فقط وفقا لقواعد حساب ستارت

ب ـ لقاء بوش وجورباتشوف (القمة العائمة) :

فى مطلع نوفمبر أعلن عن ترتيب لقاء قمة بين بوش وجورباتشوف فوق مياه البحر المتوسط الامر الذى اثار اهتمام المراقبين السياسيين الذين حاولوا الاجتهاد فى رصد الدوافع وطرح القضايا التى ستحتل قمة جدول اعمال اللقاء . ويمكن القول ان دوافع هذه القمة تتبلور فى ثلاث هى :

١ ـ الرغبة المشتركة فى استمرار وديموية اللقاء بين الرئيسين اللذين التقيا فى ديسمبر ١٩٨٨ ـ فى حضور ريجان ـ وكان الاتفاق ان يلتقيا فى منتصف عام ١٩٩٠ ومن ثم كان لابد من لقاء يتوسط هذه الفترة .
٢ ـ الرغبة المشتركة فى متابعة الانجازات الجارية على صعيد الحد من التسلح والتى تبلورت فى لقاء بيكر وشيفرنادزة فى وايومنج فى سبتمبر ١٩٨٩ .
٣ ـ رغبة الرئيس بوش فى اعطاء دفعة لاصلاحات جورباتشوف فى وقت بدأ يعانى فيه من صعوبات داخلية مع ظهور تكهنات امريكية وسوفيتية بأحتمال الاطاحة بجورباتشوف من الداخل .
٤ ـ رغبة الرئيس بوش فى اثبات عدم صحة الاتهامات الموجهة اليه فى الولايات المتحدة بأنه لا يملك رؤية واضحة للتعامل مع جورباتشوف .

وقد انعقدت هذه القمة يومى ٢ و٣ / ١٢ امام سواحل مالطا وقد تركزت المحادثات حول :
١ ـ متابعة التطورات الجارية فى الحد من التسلح فى مجالاته التقليدية والنووية الاستراتيجية والكيماوية .
٢ ـ استعراض المشكلات الاقليمية لا سيما فى امريكا الوسطى والشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى فقد تعهد جورباتشوف بوقف شحنات السلاح لأمريكا الوسطى فى الوقت الذى أكد فيه بوش اصراره على منع حكومة نيكاراجوا من تصدير الثورة الى السلفادور والدول المجاورة ، وهو ما اعلن جورباتشوف عن تفهمه لقلق الولايات المتحدة من هذه القضية . اما الشرق الأوسط فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على وعد من الاتحاد السوفيتى بتأييد الجهود الأمريكية الجارية فى المنطقة .

٣ ـ التغيرات فى اوربا الشرقية :

شهد عام ١٩٨٩ تدعيما للاتجاهات المستمرة نحو التغيير والاصلاح فى بعض بلدان اوربا الشرقية ، التى شهدت مزيدا من التقدم نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية مثل المجر وبولندا . كما شهد العام ايضا بداية للتفكك فى صفوف البلدان المناوئة لاصلاحات جورباتشوف فى اعقاب ارتفاع الاحتجاج الجماهيرى لا سيما فى المانيا .

أ ـ التحرك نحو مزيد من الليبرالية السياسية :

بدا واضحا منذ مطلع العام ان بولندا والمجر تتحركان على صعيد التحول الى المزيد من الليبرالية السياسية والتى فاقت فى حدودها ما تم أحرازه فى الاتحاد السوفييتى . فاذا كان الاخير قد وقف عند مستوى انتخاب برلمان جديد فى ظل قانون انتخاب جديد ، فان المجر اندفعت بخطوات اوسع انتهت الى الاقرار الدستورى بالتعددية السياسية . اما بولندا فقد قطعت شوطا كبيرا على طريق الليبرالية السياسية ، تكلل بازاحة الحزب الشيوعى عن قيادة الحكومة . وهذه وتلك اثارت العديد من التساؤلات حول احتمالات فكاكهما من النظام الاشتراكى والتحول الى نظم ليبرالية على النمط الغربى . المجر استهلت العام بموافقة البرلمان فى ١٠ يناير ، على اجراء تعديل دستورى يتيح تشكيل الاحزاب السياسية ومنح حريات اوسع للصحف واقرار الحق الاختيارى للافراد فى اداء الخدمة العسكرية . كذلك تضمنت موافقة البرلمان على السماح للاشخاص العاديين والمنظمات بتشكيل احزاب سياسية مختلفة ونقابات تجارية .

وفى اعقاب هذا التعديل الدستورى بدأ الحزب الشيوعى فى اجراء مفاوضات مع جماعات المعارضة للاتفاق على برنامج مشترك للاصلاح السياسى . وعندما بدا واضحا الانقسام داخل قيادة الحزب حول حدود ومدى الاصلاحات السياسية المقبولة ، اعلن انصار التحول الى الليبرالية السياسية الكاملة ، حل الحزب الشيوعى فى مطلع سبتمبر ، وذلك فى اول سابقة من نوعها فى اوربا الشرقية منذ تولى الشيوعيين السلطة فيها . وتم الاعلان عن تشكيل حزب جديد باسم الحزب الاشتراكى الديمقراطى الجديد الذى جاء فى برنامجه التأسيسى انه يسعى الى اعادة بناء هياكل السلطة فى الدولة لتصبح دولة دستورية تقوم على التعددية السياسية ويكون الشعب هو مصدر السلطة من خلال انتخابات حرة على النمط الغربى . وقد تلقت قيادة الحزب الجديد برقية تهنئة وتأييد من جورباتشوف هذا فى الوقت الذى احتفظ فيه بعض رجال الحرس القديم بالحزب الشيوعى الاصلى . ونظرا لغياب اية تقاليد للممارسة الديمقراطية فقد ظهرت عشرات الاحزاب الجديدة التى لا يتوافر لمعظمها الشروط المتعارف عليها

لتشكيل الاحزاب السياسية . كذلك بدأت الاحزاب الجديدة تتعرض للتفتيت بسبب غياب الهدف الواضح والمبادىء الراسخة ولم ينج الحزب الاشتراكى الديمقراطى الجديد من ذلك اذ سرعان ما انسلخ بعض اعضائه ليشكلوا حزبا جديدا بأسم الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل .

اما بولندا ، فقد نفذت الحكومة ما سبق والتزمت به ، بأجراء الانتخابات الخاصة بمجلس الشيوخ المستحدث وثلث مقاعد مجلس النواب . وهى الانتخابات التى جرت فى ٤ يونيو واسفرت عن فوز نقابة تضامن بـ ٩٩ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ١٠٠ مقعد . كما فازت بـ ١٦١ مقعدا من ثلث عدد مقاعد مجلس النواب التى جرت حولها الانتخابات (وهى ١٦٣ مقعدا من اجمالى مقاعد المجلس البالغة ٤٦٠ مقعدا) .

وفى اعقاب هذه الانتخابات بدأ البرلمان الجديد اجتماعه بطلب تشكيل لجنة لبحث توجيه الاتهام لحكومة راكوفيسكى بتهمة سوء الادارة الاقتصادية وهو ما وافق عليه البرلمان باغلبية « ٢٠٦ اصوات ضد ١٦٩ صوتا » لتعد بذلك أول سابقة من نوعها يخسر فيها الحزب اقتراعا فى البرلمان .

سعت تضامن بعد ذلك لتشكيل الحكومة دون التسليم بقيادة الشيوعيين ، وهو ما تمكنوا منه بالفعل بعد ان كلف رئيس الدولة ياروزلسكى احد اعضاء تضامن وهو تاديوش مازوفيتسكى بتشكيل حكومة جديدة على ان يشارك فيها الحزب الشيوعى .

ونجح مازوفيتسكى فى ذلك فى ٩/١٢ حيث شكل حكومة ضمت ٢٣ وزيرا منهم ١١ وزيرا من نقابة تضامن ، ٥ من الحزب الشيوعى ، ٤ من حزب المزارعين ، ٣ من الحزب الديمقراطى ، بالاضافة الى اربعة نواب لرئيس الحكومة بمعدل نائب عن كل حزب .

وقد احتفظ الحزب الشيوعى بوزارات الدفاع ، الداخلية ، الخارجية ، المواصلات ، والتجارة والنقابات . وبتخلى الحزب الشيوعى عن قيادة الحكومة ، ارست بولندا اول سابقة من نوعها فى بلدان اوربا الشرقية منذ وصول الشيوعيين الى السلطة .

ويلاحظ هنا ان التجربة البولندية لم تثر أى مخاوف لدى جورباتشوف ، بل على العكس من ذلك ، اعلن جورباتشوف فى ٨/٢٣ ــ اى قبل تكليف تضامن بتشكيل الحكومة ــ اعلن موافقته الصريحة على تولى تضامن تشكيل الحكومة الجديدة مؤكدا ان المشكلات التي تعانى منها بولندا لا يمكن حلها دون تضافر جهود الحزب وغيره من الجماعات الموجودة . وان شدد على ضرورة ان تعهد تضامن للحزب الشيوعى بدور هام فى الحكومة . وهو ما يفهم منه ضرورة اعطاء الحزب وزارات الدفاع والخارجية بالاساس لضمان بقاء بولندا فى الحلف وضمان سيطرة الحزب على سياسة بولندا الخارجية وعلى الاقل عدم السماح بجنوحها تماما صوب الغرب .

ومن هنا نجد ان تحول بولندا والمجر الى مزيد من الليبرالية السياسية يلقى تأييد ودعم جورباتشوف الأمر الذى سوف تكون له اثاره الهامة على التطورات فى الاتحاد السوفييتى نفسه وبلدان اوربا الشرقية الأخرى . فعلى صعيد الاتحاد السوفييتى ، نجد ان التطورات الجارية فى بولندا والمجر ، تضع قادة الكرملين فى مأزق حقيقى فى مواجهة المطالب الشعبية والقومية المتصاعدة هناك والمطالبة بأحداث تغييرات مشابهة لما جرى فى البلدين . وهو ما ترفضه قيادة الكرملين فى وقت تؤيد ــ علنا ــ ما يحدث فى بولندا والمجر مما يوقعها فى تناقض صارخ .

اما فيما يتعلق ببلدان اوربا الشرقية الأخرى فقد ادت التطورات الجارية فى بولندا والمجر الى ردود افعال جماهيرية غاضبة ، تطالب باصلاحات مشابهة . وقد اسفر هذا الموقف عن انهيار قيادة المانيا الشرقية بخروج اريك هونيكر من قيادة الدولة فى ١٠/١٨ ثم استقالة الحكومة فى ١١/٦ ومعها معظم اعضاء المكتب السياسى وتطور الأمر بعد ذلك بقرار القيادة الالمانية فى ١١/٩ بالسماح لمواطنيها بالعبور الى الغرب عبر سور برلين وهو مطلب شعبى ما ظلت القيادة كثيرا قبل ان ترغم على الاستجابة له . ومع تصاعد المظاهرات وافق البرلمان بالاجماع فى ١٢/١ على الغاء المادة الأولى من الدستور التى تنص على ان المانيا الشرقية دولة اشتراكية يتزعمها الحزب الشيوعى الماركسى اللينينى والطبقة العاملة التى يمثلها . ولم يؤد ذلك الى تهدئة الأمر ومع تصاعد المظاهرات قدم اعضاء المكتب السياسى استقالتهم مرة أخرى فى ١٢/٣ ثم استقالة رئيس الدولة ايجون كرنيتس فى ١٢/٦ وتعيين اول رئيس غير شيوعى وهو مانفريد جيرلاخ زعيم الحزب الديمقراطى الحر . وقد أدت هذه التطورات الى سقوط اقوى حلقات المعارضة للتغيير والاصلاح فى اوربا الشرقية وعزل الحلقات الباقية فى ركن محدود تمثل بالاساس فى رومانيا والبانيا وقد انتقلت عدوى الرغبة فى الاصلاح والتغيير الى رومانيا التى تخطى شعبها حاجز الخوف من بطش ديكتاتورها شاوشيسكو ، فخرجت المظاهرات الضخمة فى ١٢/١٥ من مدينة تيمسوارا ، وبالرغم من المذابح التى ارتكبت على يد قوات البوليس الخاص وبعض وحدات الجيش والتى اسفرت عن سقوط نحو ٢٠ الف قتيل ، فان المظاهرات استمرت حتى تمت الاطاحة بشاوشيسكو فى ١٢/٢٢ واعتقاله ثم اعدامه فى ١٢/٢٥ على يد جبهة الانقاذ الوطنى التى

تولت زمام السلطة فى رومانيا . وفى اعقاب ذلك نشرت جبهة الانقاذ برنامجها الذى نص على الاتجاه نحو اقامة مجتمع ديمقراطى وتأمين الحقوق والحريات الاساسية للانسان والغاء الدور القيادى لأى حزب وحيد والاقرار بمبدأ التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات حرة فى ابريل ١٩٩٠ . هذا فى الوقت الذى استمرت فيه سيرة الاصلاح والتغيير فى تشيكوسلوفاكيا والتى تبلورت باستقالة قيادات الحزب وتشكيل مكتب سياسى جديد خرج منه رئيس الوزراء لاديسلاف اداميتش ثم استقالت الحكومة وتم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة ـ لأول مرة ـ برئاسة ماريان كالفا تضم ٢١ وزيرا من بينهم ١١ من خارج صفوف الحزب الشيوعى . وفى اعقابها (١٠/ ١٢) قدم رئيس الدولة جوستاف هوساك استقالته استجابة لمطالب المعارضة بعد ان استمر فى الحكم اكثر من عشرين سنة . وشهدت بلغاريا ايضا مع اقتراب العام من نهايته تطورات سريعة ومتلاحقة نحو المزيد من الليبرالية السياسية بدات باقالة رئيس الدولة تيودور جيفكوف فى ١١/١٧ بعد ان دام فى السلطة قرابة ٣٥ عاما ، وتكللت بموافقة الحزب الشيوعى فى ١٢/١٣ على انهاء دوره القيادى فى الحياة السياسية ، اذ قررت اللجنة المركزية مطالبة البرلمان بالغاء فقرتين من الدستور تنصان على ان الحزب الشيوعى هو صاحب الدور القيادى فى المجتمع والدولة .

ب ـ الليبرالية الاقتصادية :

بدأت بلدان اوربا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفييتى ، السماح ببروز بعض الانشطة الاقتصادية الخاصة فوالتى تراوحت بين تقييد هذه الانشطة وجعلها فى الحدود الدنيا كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى وبين الاتجاه نحو تدشين اقتصاد ليبرالى على النمط الغربى كما هو الحال فى بولندا والمجر .

ويلاحظ بالنسبة للاتحاد السوفييتى انه يركز نشاطه الاساسى حاليا فى تشجيع الاستثمارات الغربية على العمل فى اراضيه ، وتوقيع اتفاقات مع البلدان الغربية تتضمن نصوصا لحماية هذه الاستثمارات ومن قبيل ذلك الاتفاقية التى وقعها الاتحاد السوفييتى مع المانيا الغربية اثناء زيارة جورباتشوف لبون فى يونيو والخاصة بحماية الاستثمارات الالمانية الغربية فى الأراضى السوفيتية وانشاء بيت اقتصادى المانى فى موسكو لتقديم المساعدة للمؤسسات السوفيتية الصغيرة والمتوسطة .

اما الاتجاه نحو تدشين اقتصاد ليبرالى على النمط الغربى ، فيلاحظ ان المجر تعد الدولة الاكثر اقترابا منه الآن لا سيما بعد ان نص الميثاق الخاص بالحزب الاشتراكى الديمقراطى الجديد على ان الحزب لن يقوم على الطبقة العاملة فقط ، بل وايضا على كل قطاعات المجتمع بما فيها اصحاب المشروعات الخاصة . كذلك جاء فى الميثاق تكليف الحزب بقيادة البلاد نحو ليبرالية اقتصادية على النمط الغربى . وفى رومانيا نص برنامج جبهة الانقاذ الوطنى على الدعوة الى اعادة بناء الاقتصاد الوطنى وفقا لمبادىء السوق .

جـ ـ التغيرات وطبيعة العلاقات داخل المعسكرين :

احدثت التغيرات الجارية فى الاتحاد السوفيتى وبعض بلدان اوربا الشرقية ، احدثت تعديلا هاما فى محتوى العلاقات بين قائد المعسكر والبلدان الأخرى ، واذا كانت هذه التغييرات قد احدثت تاثيرها على علاقات الاتحاد السوفييتى ببقية دول حلف وارسو انطلاقا من التفكير الجديد لجورباتشوف ، فان هذه التغييرات لقيت بدورها استجابة داخل المعسكر الاخر فأعادت بعد دولة تكييف علاقاتها مع الولايات المتحدة .

فعلى صعيد المعسكر الاشتراكى بدأت تظهر الخلافات بين الدولة القائد والدول الأخرى الرافضة لمسايرة توجهات الدولة القائد دون ان تمتلك الاخيرة القدرة على فرض توجهاتها بالقوة . ومن ناحية أخرى ظهرت ايضا الخلافات بين الدول التى قطعت شوطا فى الاصلاح وتلك التى اعلنت رفضها لذلك . ومن قبيل ذلك الخلاف ، خلافات الاتحاد السوفييتى مع رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا بسبب رفض قيادات هذه الدول الاستجابة لدعاوى التغيير والاصلاح . واذا كان الوضع يمثل امتدادا بالنسبة لرومانيا ويوجوسلافيا فان تشيكوسلوفاكيا تمثل حالة جديدة لا سيما وان الاتحاد السوفييتى سبق وان اقدم على غزو براج عام ١٩٦٨ ليوقف حركة تغيير واصلاح مشابهة لما يدعو له جورباتشوف اليوم .

كذلك نشب الخلاف بين المانيا الشرقية والمجر وتبلور حول قضية سماح المجر لمواطنى المانيا الشرقية بعبور حدودها صوب الغرب (المانيا الغربية) وقد احتد هذا الخلاف ووصل الى درجة اتهام المانيا الشرقية حكومة بودابست بالعمالة للغرب والحصول على مقابل نقدى من المانيا الغربية مقابل ذلك . والجديد هنا ان الاتحاد السوفييتى احجم عن اتخاذ موقف مؤيد لحكومة المانيا الشرقية ، كما انه لم يوجه اى انتقاد لحكومة المجر ، الأمر الذى يعنى ان الاتحاد السوفييتى يتخذ موقف

الحياد فى خلاف بين دولتين من دول حلف وارسو وهو خلاف نابع من اتخاذ احداهما ـ المجر ـ موقف مساند لدولة غربية .

ويمكن القول ان جورباتشوف اراد من موقفه هذا ان يوضح لحكومة برلين الشرقية عدم رضائه عن مواقفها المتصلبة الرافضة لادخال التغييرات والاصلاحات المطلوبة . والواقع ان جورباتشوف لم يكن يستطيع ان يفعل غير ذلك ، والا وقع فى تناقض بين ما يدعو اليه والسياسة الفعلية التى ينتجها ، اذ ان محور الخلاف كان من وجهة نظر المجر يدخل فى اطار الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ومنها حقه فى التنقل والسفر . وقد كرر جورباتشوف من جانبه مقولات اصبحت راسخة تدور حول كف الاتحاد السوفيتى عن التدخل فى طبيعة النظم الحاكمة فى شرق اوربا ، واقلاع الاتحاد السوفيتى عن سياسة التدخل العسكرى فى شئون بلدان اوربا الشرقية .

اما المعسكر الرأسمالى ، فيلاحظ ان التغييرات الجارية فى بلدان اوربا الشرقية وما صاحبها من دعاوى جورباتشوف للحد من التسلح ونزع السلاح ، ادت الى استقطاب عدد من بلدان اوربا الغربية اعضاء حلف الاطلنطى نحو تأييد الموقف السوفييتى بل والدخول فى خلافات مع الولايات المتحدة هددت بتمزيق الحلف . ويبرز هنا الخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول قضية تحديث الصواريخ النووية قصيرة المدى . فقد عارضت بون (لا سيما وزير خارجيتها جينشر) السياسة الأمريكية الساعية نحو تحديث هذه الصوايخ . ونجحت فى استقطاب عدد من دول الحلف مثل بلجيكا وايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال الأمر الذى أجبر الولايات المتحدة على الوصول لحل وسط يوفق بين الموقفين الأمريكى والسوفييتى .

ونخلص مما سبق بالتأكيد على ان ما تموج به اوربا الشرقية من تغيير واصلاح اقنع عددا من الدول الغربية باتخاذ مواقف مغايرة لمواقف الولايات المتحدة فى بعض القضايا دون الالتفات كثيرا لافكار الحرب الباردة عن الخطر السوفييتى ، وهو ما نراه يكمن فى اقتناع هذه البلدان الغربية بجدية وصدق الافكار الجديدة التى جاء بها جورباتشوف والتى لخص بوش اثارها على بلدان معسكره بأنها جعلت احساسها بالتهديد السوفييتى يضعف شيئا فشيئا .

د ـ العلاقات بين بلدان المعسكرين :

شهد عام ١٩٨٩ اتجاها عاما نحو تدعيم العلاقات بين بلدان المعسكرين بعيدا عن اشراف او تدخل الدولة القائد ، فنجد بوش يزور المجر وبولندا ويقدم لهما المساعدات الاقتصادية والقروض طويلة الاجل ويحفزهما على مواصلة السير فى طريق التغيير والاصلاح ، دون ان يسبب ذلك اى ازعاج للاتحاد السوفييتى . ونجد ايضا جورباتشوف يزور المانيا الغربية وفرنسا ، بل وينسق مع المانيا الغربية تحركات مشتركة فى سبيل الضغط على الولايات المتحدة لكى تقبل مبدئيا اجراء محادثات حول الحد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .

وفيما يتعلق بزيارات بوش لبولندا والمجر ، فقد بدأت بزيارة وارسو فى ٩/٧ واعلن بوش خلال الزيارة ان بلاده تساند بحزم التطور الديمقراطى فى بولندا وتتعهد بدعمها اقتصاديا . كما قدم بوش مساعدات قيمتها ٥٠ مليون دولار . ثم اعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى فى ختام اجتماعها السنوى فى باريس ١٥/٧ اتفاقها على مساندة بولندا اقتصاديا لتشجيع قيادتها على المضى فى عملية الاصلاح . وأخيرا ابرمت دول المجموعة الأوروبية فى ٢٦/٧ اتفاقا مع بولندا مدته خمس سنوات يتم خلالها الانهاء التدريجى للقيود المفروضة على صادرات بولندا لدول المجموعة .

اما زيارة بوش للمجر فقد جاءت فى اعقاب زيارته لبولندا . وقد تعهد خلال هذه الزيارة بتقديم كل مساندة امريكية ممكنة لتشجيع عملية الاصلاح بها . كما اعلن عقب عودته لواشنطن انه سيسعى لمنح المجر حق الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة وانشاء صندوق لتنمية المجر مع منحها نفس المزايا المالية التى تحصل عليها بولندا وهى ١١٥ مليون دولار مساعدات نقدية .

وعلى صعيد زيارات جورباتشوف للبلدان الغربية فقد زار كلا من فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا . وكشفت زيارته لبريطانيا عن استمرار النهج القديم فى التعامل اذ لم يحدث أى التقاء فى وجهات النظر بعكس زياراته لفرنسا والمانيا الغربية والتى اثبتت مدى التقارب فى وجهات النظر فى العديد من القضايا . بجانب ضخامة الاتفاقات التى تم توقيعها بين الاتحاد السوفيتى وكل من فرنسا والمانيا الغربية فى المجالات الأقتصادية والعلمية والثقافية ، برزت أفكار مشتركة لا تلقى قبولا من الولايات المتحدة وبريطانيا . فهناك اتفاق سوفييتى ـ المانى غربى على ضرورة خفض القدرات العسكرية للحلفين بما فيها الاسلحة النووية التكتيكية . كما أن هناك التقاء سوفييتى فرنسى حول فكرة البيت الأوربى المشترك التى يرفعها جورباتشوف ويدافع عنها ، اذ ان فرنسا ترى أن فكرة البيت الأوربى المشترك هى فكرة فرنسية اصيلة طرحها زعيمها الراحل شارل ديجول ولقيت ـ ومازالت تلقى ـ معارضة امريكية شديدة وبريطانية بالطبع .

٤ ـ الصراعات الاقليمية :

اذا كان عام ١٩٨٨ قد انتهى بالتوصل الى ما يشبه موجة عامة من التسويات لمعظم الصراعات الأقليمية . وهى موجة جاءت فى معظمها نتيجة لتراجع ـ واحيانا انحسار ـ الدور السوفييتى فى اطار التفكير الجديد لجورباتشوف الذى يركز على المشاكل الداخلية ، فان عام ١٩٨٩ شهد استمرار عملية التسوية التى تم التوصل لحلول لها عام ١٩٨٨ حيث اتمت جنوب افريقيا سحب قواتها من ناميبيا وجرت عملية الانتخاب تحت اشراف قوات الامم المتحدة فى ١١/٦ . كذلك اتمت فيتنام سحب قواتها من كمبوتشيا .

وشهد عام ١٩٨٩ استمرار تراجع الدور السوفييتى فى صراعات بلدان العالم الثالث وترك الساحة للولايات المتحدة . وتراوح هذا التراجع ما بين الانسحاب التام والتخلى عن القوى التى كانت تحظى بتأييده (مثل الجنوب الافريقى) وبين الانسحاب المحدود (مثل نيكاراجوا) .

واخيرا هناك صراعات ذات طبيعة خاصة لايستطيع الاتحاد السوفييتى أن يتراجع عن التزاماته تجاهها وفى نفس الوقت لا يستطيع الاستمرار على مواقفه السابقة منها نظرا لما لهذه الصراعات من أهمية خاصة . وتبلور الموقف السوفييتى الجديد فى التراجع التدريجى المنظم عن المواقف السابقة فى محاولة للالتقاء مع مواقف الاطراف المناوئة . ويتجسد ذلك فى الموقف السوفييتى من الصراع العربى الاسرائيلى .

أ ـ صراعات الشرق الأوسط :

تبلور صراع الشرق الأوسط ـ فى أعقاب توقف الحرب العراقية الايرانية ـ فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى والأزمة اللبنانية .

أ ـ فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى فقد شهد انفرادا امريكيا وتراجعا سوفيتيا تبلور بوضوح فى المحاولات السوفيتية المتكررة لاقناع الولايات المتحدة بأن يكون له دور فى حل الصراع .

ويمكن القول ان الاتحاد السوفييتى خضع لعملية ابتزاز امريكى ـ اسرائيلى مقابل السماح له بلعب دور ما فى حل الصراع . حيث تشترط الولايات المتحدة واسرائيل على الاتحاد السوفييتى ان يعيد علاقاته الدبلوماسية بأسرائيل ويفتح الباب امام هجرة اليهود السوفييت . ويمكن القول ايضا انه حتى ولو استجاب الاتحاد السوفيتى لهذه الشروط ، فان الدور الذى سيسمح له بأدائه فى هذا الحل سوف يكون محصورا فى ممارسة مزيد من الضغط على الدول العربية الرافضة للحل الوسط الاقليمى أو الارض مقابل السلام . هذا بجانب ان اشتراك الاتحاد السوفيتى فى عملية الحل تضفى عليها نوعا من الضمانات الدولية .

وقد شهد عام ١٩٨٩ استمرار الجدل بين الموقف السوفييتى المطالب بعقد المؤتمر الدولى ، والأمريكى الاسرائيلى المطالب بأجراء الانتخابات فى الاراضى المحتلة مع الخلاف حول طريقة اجراء هذه الانتخابات ومراحلها المختلفة ... والتى تهدف فى النهاية الى الالتفاف حول منظمة التحرير وخلق قيادة بديلة من بين سكان الأراضى المحتلة .

وقد حاول الاتحاد السوفييتى ـ فى ظل مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة واسرائيل ـ ان ينتزع المبادرة ، عندما دعا فى مايو الى عقد لقاء رباعى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة واسرائيل ومنظمة التحرير ، لبحث عملية السلام فى الشرق الأوسط مؤكدا ان اقتراحه هذا ليس بديلا للمؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة . وهو ما رفضته الولايات المتحدة مؤكدة على أن الوقت لم يحن بعد لعقد المؤتمر الدولى ، ومن ثم لابد من اتاحة الفرصة امام فكرة اجراء الانتخابات فى الأراضى المحتلة .

ويلاحظ هنا ان الاتحاد السوفييتى يعلن رفضه لفكرة اجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة من منطلق رفضه لأى محاولة للالتفاف حول منظمة التحرير . وهو ما جاء فى تصريح المتحدث باسم الخارجية السوفيتية جينادى جيراسيموف « أرى فى المؤتمر الدولى الضمانة الافضل للحل ، رغم اننا لا نستثنى اللقاءات الثنائية بين اطراف النزاع تحضيرا للمؤتمر الدولى » .

ومع ظهور خطة بيكر لاجراء الانتخابات فى الاراضى المحتلة وما اعقبها من تحركات مكوكية للوصول الى موقف تراعى فيه مطالب شامير (المطروحة فى خطته) ومطالب منظمة التحرير كما جاءت على لسان قادتها ، اتجهت الولايات المتحدة الى دفع الاتحاد السوفييتى ليلعب دورا اكبر فى حل الصراع وبالتحديد فى ممارسة مزيد من الضغوط على منظمة التحرير . وهو ما عبر عنه احد رجال الخارجية الامريكية بوضوح فى وصفه للموقف السوفييتى الراهن بأنه « ساهم فى تحرك عرفات نحو الحل السلمى ، فضلا عن اختفاء لهجة الخطابة فى التصريحات السوفيتية حول القضية » . وهو ما تأكد فى القمة العائمة التى تركزت مفاوضاتها حول القضية فى الخطة المصرية وخطة بيكر وغاب الحديث تماما عن المؤتمر الدولى . ومن جانبه سعى الاتحاد السوفييتى

للاستجابة التدريجية للمطالب الامريكية الاسرائيلية حيث بدأ الاتحاد السوفييتي يخفف من القيود المفروضة على هجرة اليهود السوفييت من ناحية والتحرك نحو عودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بعد ان وصلت الآن الى مايشبه العودة الواقعية .

ب ـ الأزمة اللبنانية :

تعد الأزمة اللبنانية بتشابكاتها المحلية والاقليمية والدولية ، نموذجا للازمات التى تضطر فيها القوى الكبرى الى التراجع عن اتخاذ خطوات فعالة سواء فى تصعيد الصراع أو المساهمة فى جهود الحل السلمى . فتطورات الاحداث منذ مطلع العام كانت تشير الى تقلص النفوذ الامريكى ، وعجز القيادة الفرنسية عن لعب دور محايد فى الحد من تصاعد الأزمة فضلا عن الشلل الذى اصاب السياسة البريطانية نظرا لعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع سوريا . ومن هنا لم يعد من الاطراف الدولية الكبرى سوى الاتحاد السوفييتى الذى يمكنه ان يساهم فى الحد من تصاعد الصراع من خلال علاقاته الجيدة بمختلف الاطراف الاقليمية المتورطة فى الصراع ، والتى تمتلك التأشير ـ ان لم يكن السيطرة ـ على الاطراف المحلية المتصارعة . ونظرا لعجز الاتحاد السوفييتى عن القيام بالدور المطلوب منه فى الحد من تصاعد الصراع ، فقد اتفقت مختلف الاطراف الدولية على ترك الساحة لوسيط محلى ـ اقليمى ، أى أن تتولى عبء هذا الحل اللجنة العربية الثلاثية .

وقد جاء تدهور النفوذ الامريكى فى لبنان فى اعقاب الخلاف مع العماد عون واتهام الاخير لها بعدم الثبات على موقف واتجاهها للتقارب مع سوريا على حساب لبنان بل والاشتراك فى مؤامرة تهدف الى تقسيم لبنان بين سوريا واسرائيل ، وقد أدى ذلك الى اغلاق الولايات المتحدة لسفارتها فى بيروت الشرقية فى ٦/٩ . وسحب سفيرها وموظفيها . واذا كان العماد عون قد صعد من انتقاداته للسياسة الأمريكية ، فذلك ردا على احجام واشنطن عن مساعدته ضد سوريا وهو ما اتخذته الولايات المتحدة انطلاقا من تجارب الماضى الدامى فضلا عن الخوف على حياة رهائنها المحتجزين فى لبنان على ايدى الميليشيات الموالية لايران والمنسقة مع سوريا . وقد وضح العجز الامريكى عن التحرك فى الاضطراب الامريكى وعدم التحرك فى اعقاب اعدام ميليشيات حزب الله للكولونيل الامريكى ويليام هيجينز فى آخر يوليو ، ردا على اختطاف اسرائيل للشيخ عبيد .

اما فرنسا فقد كانت عاجزة عن لعب دور ايجابى فى الحل السلمى فى لبنان خلال عام ١٩٨٩ لاسيما بعد تفجر الصراع المسلح بين عون والقوات السورية والموالية لها ولايران فى لبنان منذ مارس ١٩٨٩ . وقد تكرس العجز الفرنسى فى اعقاب اتهام فرنسا بالانحياز لعون وانصاره فى بيروت الشرقية والتهديد بشن هجمات انتحارية على القطع الحربية الفرنسية ـ التى كانت فى طريقها الى السواحل اللبنانية ـ الأمر الذى جعل فرنسا تقف مكتوفة الايدى .

فى هذا الوقت بدأ للكثيرين ان الاتحاد السوفييتى هو الطرف الوحيد القادر على الاسهام الايجابى فى لبنان لاسيما وان علاقاته جيدة بمختلف الأطراف المتنازعة وحلفائها فى سوريا وايران والعراق . وهو ما دعا الحص ، رئيس الحكومة المدنية فى بيروت الغربية الى التاكيد على ذلك بقوله « ليس هناك احد غير الاتحاد السوفييتى يستطيع ان يفعل شيئا فى هذه المرحلة » وقد حاول الاتحاد السوفييتى ان يلعب دورا ما فى صياغة الحل السلمى بوضع حد للاقتتال الدائر ، فأعلن فى يوليو ـ ولاول مرة ـ عن خطة سلام طرحها جينادى تاراسوف نائب وزير الخارجية نصت على :

- ـ فك الحصارات البرية والبحرية .
- ـ نشر مراقبين دوليين على الحدود والمرافىء .
- ـ منع دخول السلاح الى لبنان .
- ـ اجراء حوار بين الاطراف المتنازعة .

وبالرغم من الجولات المكوكية التى قام بها الكسندر بسمرتنيخ وجينادى تاراسوف نائبا وزير الخارجية . فان الوضع أستمر فى التدهور الامر الذى جعل الاتحاد السوفيتى يدرك ان تشابكات القضية اكبر من ان تحلها مبادىء معتدلة ودعاوى متفائلة . ومن ثم اضطر الاتحاد السوفييتى الى التسليم ـ كما سلمت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ـ بعدم القدرة على التحرك وترك الساحة للجنة العربية الثلاثية . أى سلموا بأن يكون الطرف الثالث من بين ابناء المنطقة . ولذلك نالت جهود اللجنة الثلاثية ـ بما فيها اتفاق الطائف وانتخاب رئيس جديد ـ تأييد ودعم كافة الاطراف الدولية . وقد اكد نفس الاتجاه القمة العائمة التى جددت تأييدها لجهود اللجنة الثلاثية .

٥ ـ اوروبا الشرقية واسرائيل :

شهد عام ١٩٨٩ مزيدا من التقارب بين معظم بلدان اوربا الشرقية ـ وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ـ واسرائيل ، الأمر الذى دعا كثيرا من المراقبين الى التأكيد على ان هذه البلدان تتحرك بأتجاه اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل والتى قطعتها ـ بأستثناء رومانيا ـ فى اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

١ ـ الاتحاد السوفييتي واسرائيل :

فى اطار التفكير الجديد الذى جاء به جورباتشوف ، والذى كان يقتضى مزيدا من التقارب مع الولايات المتحدة ، بدأت العلاقات السوفيتية الاسرائيلية تسير فى طريق العودة مرة أخرى كما سمح الاتحاد السوفييتى بخروج اعداد كبيرة من اليهود وهو ما يعنى ان الاتحاد السوفييتى يستجيب للشروط الامريكية الاسرائيلية .

فعلى صعيد التحرك نحو عودة العلاقات فقد وصلت الان الى ما يشبه العودة الواقعية التى لا ينقصها سوى الاعلان الرسمى وهو الخيط الرفيع الذى يتمسك به الاتحاد السوفييتى . وان كانت التنازلات التى يقدمها يوما بعد آخر تهدد بقطع هذا الخيط واعلان العودة الرسمية للعلاقات فالاتحاد السوفييتى كان يعلن انه لن يقدم على اعادة العلاقات مع اسرائيل ما لم تنسحب من جميع الأراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . ثم عاد ليعلن انه سوف يعيد علاقاته بأسرائيل اذا قبلت الدخول فى عملية السلام الممثلة فى عقد المؤتمر الدولى للسلام . ومع استمرار تكثيف العلاقات بينهما عاد الاتحاد السوفييتى فى سبتمبر ليعلن على لسان نائب وزير خارجيته ، فلاديميربتروفسكى ـ ان الاتحاد السوفييتى سيعيد علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل فور ابداء أى استعداد او مؤشر من جانب اسرائيل لقبول عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . هذا فى الوقت الذى بدأت فيه البعثات الدبلوماسية للطرفين فى مباشرة مهام عملها والذى تكرس بأنتقال البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية فى يونيو الى المبنى القديم للسفارة الاسرائيلية ، وما تلاها من تبادل الزيارات للمسئولين السوفييت والاسرائيليين مثل زيارة وزير الثقافة والتجارة فى جمهورية جورجيا السوفيتية لاسرائيل فى يوليو ، وزيارة فرقة الموسيقى العسكرية بالجيش الأحمر وفرقة البولشوى لاسرائيل فى سبتمبر .
وأخيرا توجيه لجنة السلام السوفيتية غير الحكومية الدعوة لشيمون بيريز وزير المالية لزيارة الاتحاد السوفييتى . وبالرغم من أن هذه الدعوة جاءت من قبل هيئة غير حكومية الا انها لا يمكن أن تتم بدون تنسيق مع الحكومة .

كذلك تم فى اغسطس قيام اول تعاون اقتصادى بينهما فى مجال التصنيع المشترك بأقامة مشروع لانتاج الادوات والأجهزة الطبية فى مدينة كييف بجمهورية اوكرانيا .

اما على صعيد هجرة اليهود السوفييت الى الخارج فقد شهد عام ١٩٨٩ تسجيل معدلات مرتفعة جدا بالمقارنة بالسنوات السابقة اذ جاءت هذه الهجرة كما فى الجدول رقم (٢)

وبالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتى ، الا أن اسرائيل تشكو من ارتفاع معدلات التساقط ـ أى هروب الغالبية العظمى منهم الى بلدان أخرى غير اسرائيل لاسيما الولايات المتحدة واوربا الغربية ـ وهو ما يتضح من ضآلة عدد اليهود الذين ذهبوا الى اسرائيل من اجمالى الذين سمح لهم الاتحاد السوفييتى بالمغادرة كما يظهر فى جدول رقم (٣)

ولذلك تسعى اسرائيل الى التنسيق مع الولايات المتحدة للضغط على الاتحاد السوفييتى لاقامة جسر جوى مباشر من موسكو الى تل أبيب لضمان عدم هروب اليهود السوفييت ـ عبر محطات الانتقال فى فيينا وبودابست وبوخارست ـ الى البلدان الغربية . وهو أمر

جدول رقم (٢)
هجرة اليهود السوفيت الى الخارج

الشهر	عدد المهاجرين ١٩٨٩	عدد المهاجرين ١٩٨٨
يناير	٢٧٩٦	
فبراير	٢٤٣٥	٢٤٤٠
مارس	٤٢٤٠	
ابريل	٤٥٥٧	١٠٨٦
مايو	٣٣٣٣	١١٦٩
يونيو	٣٩٦٥	١٤٧٠
يوليو	٣٩٧١	١٦٢٩
اغسطس	٦٠٠٠	١٨٦٤
سبتمبر	٨,٤٤٢	
اكتوبر	٨,٣٦٠	٨,٤٨٠
نوفمبر	١١,٩٩٤	
ديسمبر	١١,٤١٦	
الاجمالى	٧١,٥٠٩	١٨,٠٠٠

جدول رقم (٣)
هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل

الشهر	عدد المغادرين	الى اسرائيل	الى اسرائيل ٪
يناير	٢٧٩٦	١٠٨	,٣٨
فبراير	٢٤٣٥	٣٠٨	١,١٢
مارس	٤٢٤٠	١١٤	,٢٦
ابريل	٤٥٥٧	٥٠١	,١٠
مايو	٣٣٣٣	٩٦	,٢٨
يونيو	٣٩٦٥	—	—
يوليو	٣٩٧١	١٠٤	,٢٦
اغسطس	٦٠٠٠	٤١٠	,٦٨
سبتمبر	٨,٤٤٢		
اكتوبر	٨,٣٦٠		
نوفمبر	١١,٩٩٤	١٠,٣٥٣	٢٥,٧
ديسمبر	١١,٤١٦		
الاجمالى	٧١,٥٠٩	١١٩٩٤	١٦,٧

يمكن ان يستجيب له الاتحاد السوفييتى لاكثر من سبب :
١ ـ انه يحقق مزيدا من التقارب مع الولايات المتحدة واسرائيل فى وقت يسعى الاتحاد السوفييتى اليه بشدة ومن ثم يكرس التقارب الجارى فى العلاقات بينهم .
٢ ـ ان النقل المباشر يؤدى الى تقلص الاعداد الراغبة فى الهجرة من بين يهود الاتحاد السوفييتى اذ ان غالبيتهم ترى ان الحياة فى الاتحاد السوفييتى ـ لاسيما فى عهد جورباتشوف ـ افضل من الحياة فى اسرائيل .
٣ ـ ان النقل المباشر يمكن ان يساعد اعدادا كبيرة من اليهود السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل على العودة الى الاتحاد السوفييتى حيث تصاعدت مؤخرا مطالب العودة لقاعات كبيرة سبق وهاجرت الى اسرائيل .

ب ـ بلدان اوربا الشرقية الأخرى واسرائيل :

يلاحظ بصفة عامة ان العلاقات بين بلدان اوربا الشرقية واسرائيل تسير فى طريق العودة الرسمية بعد أن استمرت لمدة طويلة فى شكل عودة واقعية . وقد تشجعت بلدان اوربا الشرقية على السير فى هذا الطريق مع بروز التقارب والعودة الواقعية للعلاقات السوفيتية الاسرائيلية بالاضافة الى تأكيدات جورباتشوف على حق بلدان اوربا الشرقية فى تسيير امورها الداخلية والخارجية ـ وفقا لظروفها الخاصة وأخيرا اتجاه بعض بلدان اوربا الشرقية الى عمليات التغيير والاصلاح وما تتطلبه من دعم اقتصادى وتكنولوجى يجعلها تتجه لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة وايضا اسرائيل . ولذلك لا يوجد تناقض فى الربط بين درجة اقدام بلدان اوربا الشرقية على التغيير وتحسين علاقاتها باسرائيل . ومن ثم اذا كانت المجر وبولندا هما اكثر بلدان اوربا الشرقية تقدما فى مجال ادخال التغيير والاصلاح ، فأن الأولى اعلنت عودة علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع اسرائيل فى ١٨/٩ مصحوبة بتعليق من وزير خارجيتها جيولا هورن يقول فيه « ان هذه العودة هى بمثابة تصحيح لأخطاء سابقة فى العلاقات على اسرائيل : كذلك نجد بولندا ـ لاسيما بعد تولى مازوفيتسكى لرئاسة الحكومة هناك . هى الدولة المرشحة لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

ومن هنا نجد ان الطريق اصبح مفتوحا امام بلدان اوربا الشرقية لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

يمكن ان نخلص مما سبق الى التأكيد على عدة ظواهر سوف تترك أثرها البارز على مجمل العلاقات الدولية خلال المرحلة القادمة هى :

١ ـ اتجاه الاتحاد السوفييتى الى التركيز على قضاياه الداخلية فى محاولة لمعالجة الخلل الاقتصادى الذى يعانى منه ، وما يترتب عليه من تلهف الاتحاد السوفييتى لعقد اتفاقات مع الولايات المتحدة للحد من التسلح ، يدفع بالاتحاد السوفييتى الى الخضوع لابتزاز الولايات المتحدة والحرص على عدم الدخول فى صدام مع السياسة الأمريكية ـ بقدر الامكان ـ حتى لا تتوقف الانجازات الجارية فى الحد من التسلح .
٢ ـ ان موجة التغيير والاصلاح الداخلى فى الاتحاد السوفييتى تفجر قضايا خطيرة للقيادة مثل مطالب الانفصال وتغيير الحدود بين الجمهوريات السوفيتية الأمر الذى يتطلب تركيزا على القضايا الداخلية يأتى على حساب حيوية السياسة الخارجية .
٣ ـ ان العاملين السابقين يدفعان الاتحاد السوفييتى الى الحد من تورطه فى الصراعات الاقليمية ومن ثم تطلق يد الولايات المتحدة فى الانفراد بهذه الصراعات سواء بأدارتها او التوصل الى حلول لها تأتى غالبا على حساب الطرف الذى كان يجد سنده فى المساعدة السوفيتية .
٤ ـ ان موجة التغيير والاصلاح التى تشهدها بلدان اوربا الشرقية ستستمر فى طريقها الساعى نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية وهو طريق كلما قطعت فيه شوطا اكبر كلما انخفض التماسك والتنسيق الخارجى بين هذه الدول والاتحاد السوفييتى الامر الذى يؤثر على تماسك حلف وارسو .
٥ ـ ان موجة التغيير والاصلاح التى تشهدها بعض بلدان اوربا الشرقية تتزامن مع اقتراب اوربا الغربية من تحقيق وحدتها الاقتصادية فى نهاية ١٩٩٢ الامر الذى يجعل من اوربا بؤرة الاحداث خلال الفترة القادمة . وبالتحديد سيعاد طرح قضية الوحدة الالمانية وما يفجره ذلك من امال وآلام بالنسبة للالمان والدول التى اكتوت بنار حربين عالميتين انطلقتا من المانيا .

٦ ـ العلاقات الاقتصادية بين العملاقين والعالم العربى

أ ـ العلاقات الاقتصادية الامريكية العربية

(١) التجارة :

تعد الولايات المتحدة ثانى أهم شريك تجارى للوطن العربى بعد اليابان منذ فترة طويلة فى حين ان الوطن العربى الذى كان يعد فى مجموعه ثالث أهم شريك تجارى للولايات المتحدة عام ١٩٨١ قد أصبح سابع اهم شريك تجارى لها عام ١٩٨٧ ، كذلك فان السعودية التى كانت تعد فى عام ١٩٨١ خامس اهم شريك تجارى للولايات المتحدة اصبحت تحتل المركز السابع عشر بين اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ .

(٢) الصادرات العربية للولايات المتحدة :

بالنسبة للصادرات العربية للولايات المتحدة فان قيمتها اصبحت فى عام ١٩٨٧ حوالى ثلث قيمتها عام ١٩٨١ وهو مايعود الى انخفاض اسعار النفط الذى يمثل اهم سلعة تصدرها الاقطار العربية الى الولايات المتحدة ، وكذلك لانخفاض حجم الواردات الامريكية من النفط العربى وتحولها الى مصدرين آخرين فى عام ١٩٨٥ الذى سجلت خلاله الصادرات العربية للولايات المتحدة ادنى مستوى لها فى الثمانينات ـ راجع الجدول ـ حيث بلغت نحو ٦,٣ مليار دولار .

وتتكون الصادرات العربية للولايات المتحدة من النفط اساسا اضافة الى بعض السلع الصناعية والزراعية المحدودة الوزن من اجمالى الصادرات العربية للولايات المتحدة .

وتعد السعودية والجزائر والامارات والكويت والعراق ومصر بالترتيب هى اهم الأقطار العربية المصدرة للولايات المتحدة حالياً .

وجدير بالذكر أن ليبيا كانت ثانى اهم قطر عربى مصدر للولايات المتحدة الامريكية حتى عام ١٩٨١ حين بلغت الصادرات الليبية للولايات المتحدة نحو ٥,٥ مليار دولار ثم انخفضت تلك الصادرات مع تزايد توتر العلاقات السياسية بين واشنطن وطرابلس وماأعقبه من محاولات الولايات المتحدة الضغط على الجماهيرية الليبية وحصارها اقتصاديا بتقليل استيراد النفط منها ثم التوقف تماما عن الاستيراد منها حيث لم تستورد الولايات المتحدة أى سلع ليبية عام ١٩٨٧ . ويعد الوطن العربى فى مجموعة عاشر اهم مصدر للولايات المتحدة .

(٣) الواردات العربية من الولايات المتحدة :

بلغت الواردات العربية من الولايات المتحدة فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ١١٠١١ ، ٩١٥٩ ، ٩٦٨٧ مليون دولار ، ولاتزيد الواردات العربية من الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ عن نحو ٥٧,٧ ٪ من قيمة الواردات العربية من الولايات المتحدة عام ١٩٨١ ، وهذا الانخفاض الذى لم يخل من تذبذب ارتبط بصورة أساسية بأسعار النفط الذى يعد أهم سلعة فى الصادرات العربية حيث أدى انخفاض حصيلة العرب من صادراته نتاج انخفاض اسعاره وحجم الصادرات العربية منه الى اضطرار الأقطار العربية النفطية الى تقليل وارداتها من الخارج ومن ضمنها الواردات من الولايات المتحدة ، وان كان من الملاحظ ان الانخفاض فى قيمة الواردات العربية من الولايات المتحدة اقل كثيرا من الأنخفاض فى قيمة الصادرات العربية لها ويعود ذلك الى ان سنوات الذروة النفطية وماترتب عليها من تسييد نمط استهلاكى فى الوطن العربى او غالبية اقطاره قد خلق طلبا دائما على السلع المستوردة من الخارج خاصة فى ظل عدم هياكل انتاج محلية قادرة على تلبية هذا الطلب حتى بانتاج بدائل محلية اقل مستوى ، كذلك فان اقامة بعض الصناعات والمنشآت المعتمدة على « تكنولوجيا » مستوردة يعنى استمرار الحاجة لاستيراد قطع غيارها وهو ماغذى استمرار الواردات العربية من الولايات المتحدة عند مستوى مرتفع نسبيا لايتلاءم مع حقائق انخفاض قيمة الصادرات العربية وانخفاض القدرة العربية على تمويل الواردات .

وتتكون الواردات العربية من الولايات المتحدة من السلع الصناعية وبالأساس الالات والمعدات والأجهزة الكهربائية والسيارات وكذلك من السلع وفى مقدمتها القمح وهو مايخلق تبعية غذائية للولايات المتحدة خاصة وان القمح والذرة والأرز هى سلع أساسية لايمكن الاستغناء عنها او تأجيل استهلاكها لو قررت الولايات المتحدة لأى سبب ايقاف توريدها للوطن العربى وهو مايطرح على العرب ضرورة البدء فى مشروع قومى متكامل لتحقيق الاكتفاء الغذائى من السلع الاستراتيجية وبالأساس القمح والذرة والأرز ، وهو أمر ممكن بلا أى صعوبات لو توافرت الارادة السياسية لدى الحكومات العربية لتحقيق ذلك ، حيث تتوافر كل الامكانيات لتحقيقه من أرض ومياه ومناخ وبشر وتكنولوجيا وأموال ولكن بصورة متوزعة على الأقطار العربية ولن يكون من الممكن تحقيق هذا الهدف سوى بتجميعها وهو مانكرر انه يحتاج لارادة سياسية عربية بالأساس .

وتعد السعودية ومصر والامارات والكويت والعراق والجزائر بالترتيب هى اهم الأقطار العربية المستوردة من الولايات المتحدة ، ويعد الوطن العربى فى مجموعة سادس اهم مستورد من الولايات المتحدة .

(٤) الميزان التجارى العربى مع الولايات المتحدة :

بالنظر الى الجدول (٤) نجد ان الوطن العربى حقق فائضا تجاريا كبيرا بلغ نحو ١٢,٧ مليار دولار مع الولايات المتحدة عام ١٩٨١ ثم تحول الى تحقيق عجز تجارى كبير معها منذ ذلك العام حتى عام ١٩٨٦ ، وكان ذلك عائدا لانخفاض الصادرات العربية للولايات المتحدة بدرجة اكبر من انخفاض الواردات منها ، أما فى عام ١٩٨٧ فقد حقق الوطن العربى فائضا تجاريا محدودا بلغ ٢٧٨ مليون دولار مع الولايات المتحدة ، وكان ذلك راجعا الى زيادة قيمة الصادرات العربية للولايات المتحدة بسبب ارتفاع اسعار النفط . ومن المحتمل ان يكون الفائض التجارى العربى المحدود مع الولايات المتحدة الذى تحقق عام ١٩٨٧ قد انخفض أو حل محله عجز تجارى عربى فى التعامل معها عام

١٩٨٨ الذى انخفضت اسعار النفط خلاله مقارنة بأسعاره عام ١٩٨٧ . وهناك اقطار عربية تحقق فائضا تجاريا دائما مع الولايات المتحدة وأهمها السعودية والجزائر ، وبالمقابل هناك اقطار عربية تحقق عجزا دائما فى تجارتها مع الولايات المتحدة وأهمها مصر والمغرب وتونس واليمن الشمالى .

ب ـ العلاقات الاقتصادية السوفيتية ـ العربية

(١) التجارة :

يعد الاتحاد السوفيتى شريكا تجاريا هامشيا بالنسبة للوطن العربى فى مجموعه بالرغم من انه يعد شريكا تجاريا رئيسيا لبعض الأقطار العربية وتحديدا بالنسبة لمصر وسورية ، وتعود هامشية التجارة مع الاتحاد السوفيتى بالنسبة للتجارة العربية مع العالم الى محدودية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتى وأقطار الخليج وليبيا والجزائر سواء لأسباب سياسية جعلت اقطار الخليج وفى مقدمتها السعودية ترفق حملاتها ضد الشيوعية بشبه مقاطعة اقتصادية للاتحاد السوفيتى فى السابق او لأن مواطنى تلك البلدان اضافة الى مواطنى ليبيا والجزائر وحتى العراق تعودوا على استهلاك السلع الغربية التى تعد بالنسبة لكثيرين منهم علامة على جودة السلعة ، او لأن السلعة الاساسية فى الصادرات العربية هى النفط الذى لايستورده الاتحاد السوفيتى حاليا ، وان كانت هذه العوامل قد انخفضت اهميتها فى السنوات الأخيرة مع تحسن العلاقات السوفيتية مع اقطار الخليج والمحاولات السوفيتية لزيادة التبادل التجارى معها ، ومع تدهور حصيلة الصادرات لدى الأقطار النفطية العربية عموما وبالتالى تدهور قدرتها على تمويل الاستيراد وتولد الحاجة لديها لاقامة علاقات تجارية متكافئه وهو نمط من العلاقات غير مقبول غالبا فى التجارة الحرة مع الغرب ، وانما قد يكون مقبولا اكثر لدى الاتحاد السوفيتى ، وكذلك فان التجارة العربية ربما تكون مرشحة للتزايد نتاج ازدياد تنوع الصادرات العربية فى السنوات الأخيرة وبخاصة الصادرات المصرية من السلع المصنعة وصادرات البتروكيماويات الخليجية والليبية .

(٢) الصادرات العربية للاتحاد السوفيتى :

بلغت قيمة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتى فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٧٦٠ ، ٨٨٥ ، ٧٥٨ مليون دولار بما مثل نحو ٠,٧ ٪ ، ١ ٪ ، ٠,٨ ٪ من اجمالى الصادرات العربية فى الأعوام الثلاثة على الترتيب وبما مثل فى ذات الوقت نحو ١,٧ ٪ ، ٢,١ ٪ ، ١,٧ ٪ من اجمالى واردات الاتحاد السوفيتى فى الأعوام الثلاثة بالترتيب .

وتتكون الصادرات العربية للاتحاد السوفيتى من الفواكه والخضروات والقطن وغزله وبعض المواد الخام مثل الفوسفات .

وتعد سورية ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان

جدول رقم (٤)
التجارة العربية مع الولايات المتحدة الامريكية

القيمة بالمليون دولار

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الواردات العربية من الولايات المتحدة	١٦٧٩١	١٨٦١٤	١٦٠٨٨	١٣٤٢٠	١١٠١١	٩١٥٩	٩٦٨٧
نسبة الواردات العربية من الولايات المتحدة من اجمالى الواردات العزبية	٪ ١٢,٥	٪ ١٣,٣	٪ ١٣	٪ ١١,٦	٪ ١١	٪ ١٠,٢	٪ ١٠,٤
نسبة الواردات العربية من الولايات المتحدة من اجمالى الصادرات الامريكية للعالم	٪ ٧,٢	٪ ٨,٨	٪ ٨,٠	٪ ٦,٢	٪ ٥,٢	٪ ٤,٢	٪ ٣,٩
الصادرات العربية للولايات المتحدة	٢٩٤٤٦	١٤٦٤١	٩٢٥٤	١٠٠٧٢	٦٢٦١	٧٥٧٢	٩٩٤٢
نسبة الصادرات العربية للولايات المتحدة من اجمالى الصادرات العربية	٪ ١٣,٦	٪ ٩	٪ ٦,٩	٪ ٧,٩	٪ ٥,٦	٪ ٨,٩	٪ ١٠, ٤
نسبة الصادرات العربية للولايات المتحدة من اجمالى الواردات الامريكية من العالم	٪ ١٠,٨	٪ ٥,٧	٪ ٣,٤	٪ ٣	٪ ١,٧	٪ ٢	٪ ٢,٣
الميزان التجارى العربى مع الولايات المتحدة	+ ١٢٦٦٢	-٣٩٦٢	-٦٨٢٢	-٣٣٣٦	-٤٧٢٤	-١٥٦٩	+ ٢٧٨

جمعت وحسبت من :
المصدر : Direction of Trade Statistics Yeaebook 1988

وتونس ولبنان اهم الأقطار العربية المصدرة للاتحاد السوفيتي .

(٣) الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي :

بلغت قيمة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ نحو ٧٩٩ ، ٨٤٠ ، ٦١٨ مليون دولار بما يمثل نحو ٠,٨ ٪ ، ٠,٩ ٪ ، ٠,٧ ٪ من اجمالى الواردات العربية فى الأعوام المذكورة بالترتيب ، وبما مثل فى الأعوام نفسها نحو ٢,٢ ٪ ، ٢,٤ ٪ ، ١,٧ ٪ من اجمالى الصادرات السوفيتية للعالم بدون احتساب الصادرات للدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى والتى لاتقدم تقارير اليه والتى أوردناها آنفا .

وتتكون الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من المعدات والآلات والفحم والأخشاب والسيارات وبعض السلع الصناعية الأخرى .

وتعد مصر وسورية والمغرب والعراق اهم الأقطار العربية المستوردة من الاتحاد السوفيتي .

(٤) الميزان التجارى العربى مع الاتحاد السوفيتي :

أسفر الميزان التجارى للوطن العربى مع الاتحاد السوفيتي عن عجز محدود بلغ ٣٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم حقق الوطن العربى فائضا تجاريا بلغ ٤٥ ، ١٤٠ مليون دولار فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب . وتعد العراق والاردن والمغرب وليبيا اهم الاقطار العربية التى تحقق عجزا فى التجارة مع الاتحاد السوفيتي بينما تحقق سورية والسودان وموريتانيا فائضا تجاريا مع الاتحاد السوفيتي ، فى حين ان التجارة المصرية مع الاتحاد السوفيتي تكاد تكون متوازنة . وبصفة عامة فان العجز او الفائض التجارى الذى حققه الوطن العربى مع الاتحاد السوفيتي فى السنوات الماضية محدود سواء لان التجارة بين الطرفين محدودة اصلا ، او لأن غالبيتها تتم فى اطار صفقات متكافئة او وفقا لاتفاقيات التجارة والدفع وهو نمط من العلاقات التجارية التى تكون متوازنة او قريبة من التوازن على الأقل .

جدول رقم (٥)
التجارة العربية مع الاتحاد السوفيتي

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
واردات العرب من الاتحاد السوفيتي	٨١٨	٧٩٧	٧٩١	٧٥١	٧٩٩	٨٤٠	٦١٨
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من اجمالى الواردات العربية	٪ ٠,٦	٪ ٠,٦	٪ ٠,٦	٪ ٠,٧	٪ ٠,٨	٪ ٠,٩	٪ ٠,٧
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من اجمالى الصادرات السوفيتية للعالم -بدون البلدان غير الاعضاء فى صندوق النقد	٪ ٢,١	٪ ٢,١	٪ ٢,١	٪ ٢,٠	٪ ٢,٢	٪ ٢,٤	٪ ١,٧
نسبة الواردات العربية من الاتحاد السوفيتي من الصادرات السوفيتية خارج اوروبا الشرقية	٪ ٣,١	٪ ٢,٩	٪ ٢,٩	٪ ٢,٧	٪ ٣,١	٪ ٣,٥	٪ ٢,٤
الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي	٦٢١	٥٥١	٦٠٠	٥٧٢	٧٦٠	٨٨٥	٧٥٨
الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من اجمالى الصادرات العربية	٪ ٠,٣	٪ ٠,٣	٪ ٠,٤	٪ ٠,٤	٪ ٠,٧	٪ ١,٠	٪ ٠,٨
نسبة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من اجمالى الواردات السوفيتية من العالم بدون حساب الواردات من الدول غير الاعضاء فى صندوق النقد	٪ ١,٣	٪ ١,٢	٪ ١,٤	٪ ١,٣	٪ ١,٧	٪ ٢,١	٪ ١,٧
نسبة الصادرات العربية للاتحاد السوفيتي من الواردات السوفيتية من خارج شرق اوروبا	٪ ١,٩	٪ ١,٧	٪ ١,٩	٪ ١,٩	٪ ٢,٥	٪ ٣,٠	٪ ٢,٥
الميزان التجارى العربى مع الاتحاد السوفيتي	١٩٧-	٢٤٦-	١٩١-	١٧٩-	٣٩-	٤٥ +	١٤٠ +

جمعت وحسبت من :
المصدر : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

ثانيا ـ الجماعة الأوروبية

١ ـ مشروع أوربا ١٩٩٢

٣١ ديسمبر هو التاريخ الذى اتفق عليه رؤساء الحكومات والدول الاثنتا عشرة الاعضاء فى الجماعة الأوروبية لتحقيق هدفها بأن تصبح أوروبا سوقا اقتصادية واحدة ومع بداية العام ١٩٩٣ سوف يشهد العالم سوقا أوروبية كبرى تذوب فيها كافة الحدود الوطنية لاثنتى عشرة دولة هى اعضاء الجماعة الأوروبية تتحرك فيها الاموال والافراد والسلع والخدمات بحرية كاملة دون أدنى قيد أو شرط . هذا هو جوهر مشروع أوروبا ١٩٩٢ .

ففى مستهل الثمانينات اخذت الجماعة الاوروبية تعانى من العديد من المشكلات الجديدة أولها التباطؤ فى معدل النمو للناتج القومى وعجزه عن اللحاق بمعدل النمو فى اليابان والولايات المتحدة وثانيا : اصابة اوروبا بداء البطالة وثالثا : تفتت الاقتصادات الاوروبية بدلا من تكاملها فى مجالات عديدة ورابعا : تدهور نصيب الجماعة فى السوق الدولية بالنسبة للصناعات الرئيسية سريعة النمـو والرفيعـة المستوى من النـاحية التكنولوجية . والاهم ان هدف السوق الموحدة الذى نصت عليه كافة المعاهدات المنشئة للجماعة واهمها معاهدة روما (عام ١٩٥٧) لم يتحقق بعد .

وهكذا فى السنوات الاخيرة فان الاتجاه العام السائد فى أوروبا بدأ يشهد تغيرا .. وتنامى ادراك واضح وشعور بضرورة بذل جهود جديدة لخلق اطار اقتصادى موحد وهكذا تولدت فكرة المشروع ١٩٩٢ . وفى يونيو ١٩٨٥ تم وضع خطة عمل تقدمت بها اللجنة الاوروبية وهى الكتاب الابيض تضمنت اصدار ٣٠٠ أجراء تم تخفيضها بعد ذلك الى ٢٧٩ اجراء من اجل ازالة الحواجز القائمة امام تنفيذ السوق الموحدة . كما عدلت اتفاقية روما بمقتضى توقيع الدول الاعضاء فى السوق على الوثيقة الاوروبية المشتركة وتم التصويت داخل المجلس الاوروبى على اقرار الوثيقة واتفق على ان يبدأ التنفيذ الفعلى لتلك السوق مع مطلع العام ١٩٩٣ .

والمشروع أوروبا ١٩٩٢ يقوم على مجموعة من الركائز والخطط الرئيسية : أولا : خلق سوق موحدة عن طريق ازالة جميع الحواجز الجغرافيـة والفنية والجمركية التى تعوق أوروبا عن ان تفتح ساحة اقتصادية موحدة تشمل الدول الاثنى عشرة الاعضاء بالجماعة . وثانيا : زيادة التنسيق فى مجـالات السياسات النقدية والاقتصادية الكلية . وثالثا : العمل على تأكيد وخلق هوية اوروبية خارجية من خلال المزيد من التنسيق فى مجال السياسات الخارجية والامنية . ورابعا : الحفاظ على التوازن الاجتماعى من خلال بلورة ميثاق جماعى للعمل يضمن الحقوق الاساسية للعمال فى أوروبا .

أما الجديد فى هذا المشروع فهو ذلك المدخل الشامل والمتكامل الذى تطرحه وثيقة الورقة البيضاء لخلق اطار اقتصادى اوروبى متماسك فتؤكد الوثيقة انه فقط من خلال المعالجة الحاسمة والتصدى المتكامل لكافة انواع الحواجز القائمة يغدو ممكنا خلق سوق موحدة حقيقية أو أوروبا حقيقية بدون حواجز .

أما عن أهداف المشروع وفوائده فيمكن اجمالها على الوجه التالى :

أ ـ هناك فوائد مباشرة سوف تجنيها الجماعة فور تطبيق المشروع بجميع اجزائه . وقد كلفت الهيئة الأوروبية باولو تشيشينى لعمل دراسة عن هذه الفوائد فى عام ١٩٨٨ صدر عنها مايسمى بتقرير تشيشينى الذى وجد ان الناتج القومى المحلى سوف يزيد فورا بنسبة تتراوح مابين ٤,٣ ٪ و ٦,٤ بمجرد تنفيذ المشروع . وتوفير ١,٨ مليون وظيفة جديدة مع خفض

اسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٦,٢ ٪ الى جانب تخفيض العجز الجماعى فى ميزانية الدول الاعضاء بما مقداره ٢,٣ ٪ . هذه الفوائد المباشرة سوف تفتح الباب الى فوائد اخرى تتعلق باقتصاديات السوق الكبيرة والتى تضم ٣٢٤ مليونا من البشر ومايترتب على ذلك من وفورات كثيرة فى مجالات مختلفة .

ب ـ مواجهة الفجوة التكنولوجية التى أصبحت واضحة بين اوروبا وبين كل من الولايات المتحدة واليابان من خلال توفير الظروف الملائمة التى تتيح قيام صناعات أوروبية ذات احجام تسمح بالانفاق الواسع على التطوير والبحث فى مجال التكنولوجيا المتقدمة ورفيعة المستوى وذلك عن طريق ادماج صناعات قائمة او عبر انشاء كيانات جديدة ضخمة .

ج ـ زيادة وزن أوروبا فى شئون الاقتصاد العالمى من خلال الجاذبية المتعاظمة للسوق الاوروبية الواحدة والمشروعات الاوروبية الاقتصادية وبالتالى زيادة قوة المساومة الجماعية لدول الجماعة فى علاقاتها مع العالم الخارجى سواء على المستوى الجماعى او متعدد الاطراف .

وتنفيذها خلال المرحلة مابين العام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٢ . وعلى الصعيد المؤسسى لتنفيذ تلك الاهداف فان اللجنة الاوروبية تضطلع بمسئولية تقديم العروض والمقترحات والوفاء بالتزاماتها فى اطار الجدول الزمنى الخاص الذى عملت على تصميمه واخراجه فى الصورة النهائية له ضمن وثيقة الكتاب الابيض . أما المؤسسات الاخرى وهى البرلمان الاوروبى ومجلس الوزراء فهى تحمل عبئا اضخم من المسئولية خاصا بتبنى تلك العروض واقرارها ثم اتخاذ القرارات النهائية اللازمة لوضعها محل التنفيذ .

وفى المرحلة الحالية ورغم موافقة دول الجماعة على مشروع الهيئة الاوروبية فى عام ١٩٨٧ من خلال المشاركة فى التوقيع على الوثيقة الاوروبية المشتركة فان هناك الكثير من الدلائل التى تدل على ان عملية التطبيق لاتسير بنفس السرعة او وفق البرنامج الزمنى الذى وضعته الهيئة . ففى وثيقة للجماعة صدرت فى مارس ١٩٨٨ اى حوالى ثلث المرحلة يتضح انه تم تحقيق وانجاز مايقارب الربع (٢٥ ٪) فقط من البرنامج الذى تتضمنه وثيقة الكتاب الابيض .

٢ ـ نشاط الجماعة الاوروبية خلال عام ١٩٨٩ : الحفاظ على قوة الدفع :

شهد العام ١٩٨٩ المزيد من التطورات لدفع فكرة الوحدة الاوروبية لتأخذ شكلها التطبيقى والتنفيذى فى العام ١٩٩٢ . مع ذلك فانه رغم الجهود الواضحة والانجازات التى قامت بها العديد من الدول الاوروبية وعلى رأسها اسبانيا وفرنسا واللتان تناوبتا مهمة رئاسة السوق خلال العام ١٩٨٩ . مما قد يدفع على التفاؤل . تبقى العديد من الدلائل التى تشير الى ان المشروع اوروبا ١٩٩٢ سوف يصعب تنفيذ مراحله بكافة بنوده كما هو مقدر له فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢ وانه على الأغلب سوف يستغرق عقد التسعينيات بأكمله .

أ ـ التقدم فى عملية التطبيق لاجراءات خلق السوق الواحدة :

لعل اهم بنود المشروع ١٩٩٢ هو الاتفاق الجماعى بين الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية على جدول زمنى واضح ومحدد وعلى تاريخ نهائى يتم فى اطاره تنفيذ جميع مراحل خلق السوق الموحدة . ووفقا للتصوير الاصلى الذى تطرحه الورقة البيضاء فان جميع الاجراءات اللازمة والضرورية من أجل استكمال مراحل السوق الداخلية يتعين مناقشتها ثم العمل على اصدارها

ب ـ مجالات البحث والتنمية للتكنولوجيا المتقدمة :ـ

تقوم الحكومات والشركات الأوروبية بتوحيد جهودها فى المرحلة الأخيرة فى صورة عدد كبير من المشروعات التى تنمو بسرعة فائقة وذات التكنولوجيا رفيعة المستوى بهدف مواجهة « الفجوة التكنولوجية الواضحة بينها وبين كل من الولايات المتحدة واليابان . ويتم ذلك من خلال قيام صناعات أوروبية ذات أحجام تسمح بالانفاق الواسع على التطوير والبحث فى مجال التكنولوجيا المتقدمة . فتقوم كل من فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا وعشر دول أخرى بتصنيع مكوك فضائى بتكلفة مقدارها ٤,٨ بليون دولار أمريكى . كما اصبح الاتحاد المكون من أربع دول أوروبية والمعروف باسم اتحاد ايرباص اندسترى الاتحاد رقم ٢ على مستوى العالم فى مجال صناعة طائرات الركاب وتلا ذلك اتحاد البوينج مباشرة . كذلك اتحدت ثلاث شركات اوروبية كبرى فى مجال صناعة « شبه الموصلات » وهى شركات فيليبس فى هولندا و« سيمنس فى المانيا الغربية » و « طومسون » ، وهى احدى شركات المشروعات المشتركة فيما بين فرنسا وايطاليا فى برنامج يتكلف خمسة بلايين دولار أمريكى يهدف الى بناء أكبر شركة متطورة على مستوى العالم فى صناعة رقائق الكومبيوتر .

كذلك توجد مشروعات مشتركة حاليا بتصنيع الصواريخ والطائرات المقاتلة « اليوروفايتر » Eurofighter وأخرى لتطوير نظام تليفزيونى ذى رؤية واضحة لاظهار صورة دقيقة وواضحة تماثل العروض السينمائية .

وقد يكون أفضل مثال للتعاون الوثيق بين دول الجماعة فى المجال التكنولوجى والصناعى مشروع مفتت الذرة الذى يبلغ طوله سبعة عشر ميلا والذى بدأ المختبر الأوروبى لفيزياء الجسيمات المكون من أربع عشرة دولة فى التشغيل الفعلى له فى شهر يوليو عام ١٩٨٩ على الحدود الفرنسية السويسرية . وخلال الشهر نفسه هذا العام ادخلت السوق الأوروبية واحدا من أهم برامج التعاون الطموحة وهو البرنامج الأوروبى المشترك « للسيب ميكرون سيلكون » والذى تكلف خمسة بلايين دولار وهدفه الأساسى هو مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية فى مجال تقنية شبه الموصلات . ويضم هذا البرنامج أكبر الشركات الأوروبية فى مجال الاليكترونيات بطاقة تقدر بأربعة وستين ميجابتس وهو ما يتخطى بكنز الرقائق التى طورتها اليابان وأمريكا ذات طاقة تقدر بأربعة ميجابتس .

واذا كان التعاون الوثيق فى المجال التكنولوجى واحدا من أبرز الجهود الراهنة فى مجال خلق اطار اقتصادى أوروبى موحد يساعد على رأب التفتت فى الهيكل الصناعى للاقتصادات الأوروبية فإن هذه البرامج لاتزال تواجه بعض الصعوبات مثل العديد من الاجراءات الروتينية ونقصا شديدا فى التمويل اللازم واحيانا أخرى يدخل عنصر المنافسة ليهدد دعائم المشروع من الأساس . ومثال ذلك تهديد المانيا الغربية بالانسحاب من برنامج تصنيع الطائرات المقاتلة الأوكروبية (يورفايتر) وهو برنامج يشمل أربع دول ويتكلف ثلاثين بليون دولار أمريكى ويهدف الى تصنيع ٨٠٠ طائرة مقاتلة . والمانيا تهدد بالانسحاب حاليا مادام الاتحاد يختار نظام الرادار الذى قامت هى بتصنيعه بدلا من النظام البريطانى .

وتواجه برامج التعاون التكنولوجى الأوروبى مشكلات أخرى منها أن العديد من المشروعات تقبل أن يكون لاحد البلدان أو الشركات التى تساهم بمبلغ ٢٥٪ من أموال المشروع الحق فى أن تحصل على ٢٥٪ من الوظائف التى يوفرها هذا المشروع . لذلك فإن البرنامج يعنى ضرورة توزيع الانتاج على نحو اثنى عشر بلدا الأمر الذى يزيد من ضخامة التكاليف . ويوجه الباحثون الأوروبيون شكوى فى بعض الأحيان من أن بعض الشركات الأوروبية الكبرى تحجم عن اشتراك أفضل علمائها فى هذه المشروعات التعاونية . كذلك فإن حاجز اللغة قد مثل مشكلة أخرى وان كان يسهل التغلب عليها حيث أن اللغة الانجليزية « غير السليمة » تكاد تكون هى اللغة الرسمية فى معظم الأحيان .

واحد أهم البرامج الحالية هو مشروع يوريكا Eureka ومقره فى بروكسل ومهمته التنسيق بين ٢٩٧ مشروعا بحيث يبلغ إجمالى ميزانيتها ثمانية بلايين دولار أمريكى .

ورغم هذه المشكلات فإن اندفاع أوروبا نحو التعاون قد لفت انتباه العديد من المسئولين والشركات الأمريكية وهو ما أثار بدوره نقاشا مستمرا بشأن المطالبة بمحاكاة الخبرة الأوروبية فى مجال التعاون الدولى للبحث والتنمية . والحقيقة أن التعاون يتم فى أوروبا على نطاق أوسع مما هو فى الولايات المتحدة حيث تحاول أوروبا استبدال سياسة مكافحة الاحتكار بسياسة خاصة بالتكنولوجيا . وذلك يرجع فى جزء منه الى أن قوانين مكافحة الاحتكار بأوروبا أقل فى مجال التعاون عنها فى مجال الأبحاث فى الولايات المتحدة وثانيا فإن منظمى مكافحة الاحتكار غالبا ما يؤثرون التفاوض عندما تتعاون الشركات بشأن التقنيات الاستراتيجية .

وقد عقدت خلال عام ١٩٨٩ ثلاثة مؤتمرات قيمة أولها فى مدريد فى الأسبوع الأخير من يونيو وثانيها فى باريس فى نوفمبر وآخرها فى ستراسبورج .

جـ - انتخابات البرلمان الأوروبى :

البرلمان الأوروبى هو أحدى المؤسسات الرئيسية لدول الجماعة الأوروبية ويتكون البرلمان من ٥١٨ عضوا يقوم مواطنو الجماعة بانتخابهم بصفة دورية لمدة خمس سنوات .

ويتم توزيع عدد المقاعد لكل دولة كما يلى :

البرتغال ، اليونان وبلجيكا	٢٤ مقعدا
الدانمارك	١٦ ،،،،
فرنسا ، المانيا الاتحادية ، بريطانيا ، ايطاليا	٨١ ،،،،،
اسبانيا	٦٠ ،،،،،
هولندا	٢٥ ،،،،،
لوكسمبورج	٦ ،،،،،،
ايرلندا	١٥ ،،،،،،،،

ويقوم البرلمان الذى يضم تسع مجموعات سياسية رئيسية بتقديم المشورة للمجلس الوزارى بشأن مقترحات اللجنة الأوروبية . ولايملك البرلمان الأوروبى السلطات العامة التى يملكها البرلمان الوطنى على مستوى التشريع الأوروبى وتنحصر سلطاته فى منح الثقة وتعديل القوانين المطروحة . مع ذلك فإنه منذ شرعت الجماعة فى اتخاذ الخطوات العلمية لانشاء السوق الموحدة بعد عام ١٩٩٢ ضاعف البرلمان من صلاحياته . ويعد أهم صلاحيات البرلمان الان تحديد ميزانية الجماعة بالتشاور مع المجلس الوزارى كما

اصبح يتمتع بحق الفيتو على المعاهدات التى تعقد بين دول السوق وغيرها كما يستطيع ضم دولة جديدة الى عضوية الجماعة كذلك فإن البرلمان يضع التعديلات الملائمة على مقترحات اللجنة الأوروبية والمواد التوجيهية الـ ٢٧٥ التى يتكون منها برنامج ١٩٩٢ لاستكمال السوق الداخلية . مع ذلك فإن سلطات البرلمان لاتزال محدودة فهو يستطيع تخفيض ميزانية الجماعة ولكنه لا يستطيع أن يزيدها .

ويضم البرلمان أكثر من ٦٠ حزبا سياسيا فى شكل تكتلات سياسية على أساس ايديولوجى وليس وطنيا .

وفى يونيو أجريت داخل امدول الأثنتى عشرة الاعضاء فى الجماعة انتخابات ممثلى البرلمان الأوروبى ولهذه الانتخابات أهمية خاصة بالنظر الى نقاط ثلاث رئيسية :

أولا : توفر الانتخابات امكانية استطلاع الآراء الشعبية بشأن القضايا التى تطرحها فكرة الوحدة الاوروبية والأسس التى ينبغى أن تقوم عليها هذه القوة الاقتصادية الجديدة : بمعنى اسس اشتراكى أم ليبرالية .

ثانيا : أن هذا البرلمان سوف يكون له دور بارز عام ١٩٩٢ مع توحيد السوق الداخلية والتى تفرض تشريعات موحدة على نطاق واسع . هذه السوق سوف يهيىء لها البرلمان الحالى ويتعهدها تنفيذيا باعتبار أن ولايته تستمر خمس سنوات .

ثالثا : لهذه الانتخابات الأوروبية انعكاسات مؤكدة على السياسة الداخلية للدول الأوروبية ومراكز الأحزاب الوطنية داخلها فالأحزاب الحاكمة التى لاتتمتع سوى بأغلبية ضيقة ومحدودة بحاجة الى انتصار على الصعيد الأوروبى لتثبيت اقدامها وتواجه المعارضة فى الداخل . وبنفس الطريقة فإن احزاب المعارضة تجد فيها فرصة لتثبيت أقدامها فى الداخل والارتقاء بشعبيتها .

ويوضح الجدول (٦) المراكز النسبية للمجموعات الحزبية فى البرلمان الأوروبى فى كل من انتخابات ١٩٧٩ ، و١٩٨٤ و١٩٨٩ .

٣ - أوربا ١٩٩٢ والعالم

أ - الولايات المتحدة واليابان :

تواجه عملية الاندماج الأوربى فى ظل مشروع أوربا ١٩٩٢ عملية اندماج أوسع للجماعة الأوربية فى الاقتصاد العالمى خاصة مع الدول الصناعية المتقدمة فى شمال امريكا ومنطقة آسيا - الباسفيك .

ومن وجهة النظر هذه فإن استكمال مشروع ١٩٩٢ يعنى بالنسبة لهاتين المنطقتين تدعيما كبيرا للاقتصاد العالمى لما تثيره السوق الأوربية الموحدة فى التسعينيات من آثار ديناميكية ذات قيمة كبيرة نتيجة لما يتيحه من تدفق حركة رأس المال ، ولما يوحده من مقاييس ، ولما يوفره من سوق يتجاوز ٣٢٠ مليون من البشر دون حدود بينها . ولعل ذلك يبرر فى الحقيقة حماس كل من الولايات المتحدة واليابان - على عكس الشائع - للمشروع . ففى وثيقة لوزارة الخارجية الأمريكية ذكر فيها « أن تأييد الولايات المتحدة للتكامل الأوربى هو حجر الزاوية فى سياستنا الخارجية . ان أوربا ذات الحيوية والباب المفتوح تقوى من الرابطة المشتركة للديموقراطية ، وتقوى التحالف الأطلنطى ، ويمكن أن تكون دافعا قويا للنمو الاقتصادى » وفى خطاب لجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أمام نادى الصحافة فى برلين فى ديسمبر ١٩٨٩ معلقا على التغيرات الجديدة فى أوربا ، أعاد التأكيد على التأييد الشامل للولايات المتحدة للجماعة الأوربية وسعيها لتحقيق الاندماج داخلها . وكما ذكر فان « الولايات المتحدة تؤيد هذا الهدف اليوم

جدول رقم (٦)

المراكز النسبية للمجموعات الحزبية فى البرلمان الاوروبى

المجموعة الحزبية	الاشتراكيون	الديمقراطيون المسيحيون	المحافظون	الاحرار	التقدميون الديمقراطيون	الخضر	الشيوعيون	انصار البيئة	اليمين المتطرف	آخرون
انتخابات ١٩٧٩	١٢٤	١١٧	٨٣	٣٨	٢٢	—	٤٨	—	٥	١٧
انتخابات ١٩٨٤	١٣٢	١٠٩	٥٠	٣٢	٢٩	٧	٤٢	٤	١٦	١٣
انتخابات ١٩٨٩	١٨٢	١٥٥	٤٨	٦٤	٦		٤١ ٧٣		٢٢	١٨

المصدر : Source : AP (Associated Press)

بنفس الحماس الذى كانت عليه منذ ٤٠ سنة مضت » . ودعا الى قيام رابطة بين الولايات المتحدة والجماعة الأوربية ، وتعاون عبر الأطلنطى يتوازى مع عملية الاندماج الأوربى من خلال مشروع ١٩٩٢ . فمن وجهة نظر بيكر ـ كما كانت وجهة نظر جورج بوش رئيس الجمهورية الأمريكى فى خطاب له مايو ١٩٨٩ ـ « فان الولايات المتحدة الآن وستبقى فى المستقبل قوة أوربية » .

ويمكن تلخيص الموقف الأمريكى من الجماعة الأوربية على الوجه التالى :

١ ـ أن الولايات المتحدة تؤيد بشكل كامل عملية التكامل الأوربية ، حيث أن ذلك جزء أساسى من السياسة الخارجية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، والذى عبر عنه الربط ما بين مشروع مارشال وبدء خطوات التكامل الأوربى .

٢ ـ أن مشروع ١٩٩٢ هو من وجهة النظر الأمريكية ـ عملية لفك القيود، والتنظيمات ، وهو ما أكدته وثائق الجماعة الأوربية التى تدعو الى كفاءة اقتصادية أكبر ، وهى كفاءة لا تمثل تهديدا للولايات المتحدة ، بل على العكس فإنها سوف توفر سوقا أفضل للمنتجات الأمريكية ، كما أنها ستوفر منافسين أقوياء للشركات الأمريكية ومن ثم تدفعها نحو الامتياز . كذلك فإن زيادة الكفاءة الاقتصادية للجماعة ، وما ستحققه من وفورات سوف تفيد العالم أجمع .

٣ ـ ورغم تفاؤل الولايات المتحدة تجاه مشروع ١٩٩٢ فإن هناك بعض القلق . فقيمة المشروع ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ تأتى من كونه يفتح سوقا موحدا للجماعة أكبر من السوق الأمريكية بما يتيحه من بشر ناتجهم القومى الاجمالى يبلغ ٤,١ تريليون دولار . ويأتى القلق من إحتمال أن يكون السوق الأوربية الموحدة غير مفتوحة تماما ، نتيجة التفسير الضيق لاجراءات وتنظيمات الجماعة أو أن تؤدى الى الاخفاق فى جولة أورجواى لمنظمة الجات التى تسعى إلى تحرير أكبر للتجارة العالمية وامتدادها الى مجالات جديدة مثل الخدمات . وبشكل محدد فإن الولايات المتحدة قلقة ومتخوفة تجاه أربع قضايا :

أ ـ وجود توجهات داخل الجماعة لتطبيق قاعدة « التبادل » وخاصة فيما يتعلق بالبنوك بمعنى وجود معاملة متساوية ومماثلة فى الحقوق للبنوك الأوربية فى البلدان التى تمتد بنوكها الساحة الاوربية بحيث تحصل على نفس المزايا التى تحصل عليها فى الجماعة . الولايات المتحدة تطرح قاعدة مختلفة وهى قاعدة المعاملة القومية ، بمعنى ان تحصل البنوك الاوربية على نفس المعاملة التى تحظى بها البنوك الأمريكية فى الولايات المتحدة ، والبنوك الأمريكية نفس المعاملة التى تلقاها البنوك الاوربية داخل الجماعة . وقد استجابت الهيئة الاوربية لوجهة النظر الأمريكية هذه .

ب ـ الخوف من تطبيق الجماعة لما يسمى « بقاعدة المنشأ » حيث تميز ما بين الشركات وسلعها على اساس منشأها خارج او داخل اوربا ، وهى مايخلق تميزاً للشركات التى تعمل فى اوربا .

جـ ـ وتهتم الولايات المتحدة ايضا بمسألة الحصص التى قد تفرضها الجماعة الاوربية بالنسبة للواردات خاصة تلك التى تحتوى على مكون اجنبى (من طرف ثالث) . وينطبق ذلك على الصناعات اليابانية فى الولايات المتحدة والتى ترغب فى التصدير الى اوربا .

د ـ التخوف مما سوف يضمه مشروع ١٩٩٢ من مقاييس ، وأسس للتصاريح وعمليات الاختبار التى قد تستخدم للتمييز ضد المنتجات الأمريكية .

٤ ـ ورغم هذه التخوفات ، والتى هى موضع مفاوضات متعددة بين الولايات المتحدة والجماعة ، فان الولايات المتحدة ترى أن مشروع ١٩٩٢ يعبر عن نقلة جوهرية وايجابية فى النظام الاقتصادى العالمى نحو مزيد من الكفاءة الاقتصادية ، ويعبر عن حلقة اساسية اقليمية بين الدولة القومية والنظام العالمى بحيث تجعل قدرة هذا النظام على العمل الايجابى اكثر فعالية .

ولاتختلف وجهة النظر اليابانية ازاء مشروع أوربا ١٩٩٢ عن تلك الأمريكية من حيث التأييد المتحمس المشوب بقدر من الترقب والتفاؤل فى آن واحد .

ب ـ الجماعة الاوربية واوربا الشرقية : التحديات الجديدة

كان الموقف التقليدى للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية « الاشتراكية » من الجماعة الأوربية هو عدم الاعتراف والرفض . فمن وجهة نظر مجموعة الكوميكون فان الجماعة الأوربية لم تكن سوى سوق مغلقة للتجارة ، وأداة للتمييز فى التجارة ضد بضائع الدول الأخرى ، فضلا عن كونها تعبيراً عن « التنافس الامبريالى » مع الدول « الامبريالية » الأخرى مثل اليابان والولايات المتحدة . ولكن هذا الموقف العدائى بدأ يتغير مع منتصف السبعينيات ـ وربما بتأثير من الوفاق الدولى آنذاك ـ فرغم استمرار عدم الاعتراف بالجماعة ، فان دول الكوميكون اقامت علاقات ثنائية معها وهو ماأدى الى قفزة كبرى فى العلاقات التجارية بين الطرفين . ومع وصول جورباتشوف الى السلطة فان عددا من التحديات الكبرى طرحتها اوربا الشرقية على الجماعة تمثلت فى ثلاث :

(١) الاعتراف المتبادل مابين الكوميكون والجماعة الاوربية فى ٢٥مايو ١٩٨٨
(٢) اعلان جورباتشوف فى يوليو ١٩٨٩ عن رغبته فى اقامة « البيت الاوربى الموحد » ويعنى بها اعادة بناء النظام الاوربى على أساس القيم الاوربية المشتركة وعلى أساس توازن المصالح بين الدول المختلفة ، وادماج الاقتصاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى .
(٣) التغيرات الجوهرية فى النظم الحاكمة فى أوربا الشرقية خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ وتوجهها نحو الليبرالية الاقتصادية والسياسية وخاصة فى المانيا الشرقية التى طرحت من جديد امكانية توحيد المانيا مرة أخرى .

ان هذه التغيرات فتحت أمام الجماعة الاوربية قضايا جديدة على ألوجه التالى :
(أ) الامن الاوربى على ضوء ثورات الاصلاح والقوميات فى البلدان الاشتراكية سابقا .
(ب) الوحدة الالمانية ، خاصة مع التغيرات الحادثة فى المانيا الشرقية والضغوط داخل المانيا الغربية نحو الوحدة التى دعت مستشارها لاعلان برنامج لتحقيق الوحدة .
(جـ) احتمالات انضمام بلدان اوربا الشرقية ـ او بعضها ـ الى الجماعة الاوربية
(د) الدور الذى تلعبه الجماعة فى تثبيت التغيرات التى تمت فى بلدان أوربا الشرقية ورفعها الى الامام .

ان هذه القضايا تطرح على الجماعة الاوربية ، خاصة ما يتعلق بمشروع ١٩٩٢ ضرورة التكيف معها سواء من خلال اعادة صياغة المشروع جوهريا او جزئيا حتى يمكن ان يفتح الباب لانضمام دول اوربا الشرقية . ولكن يبدو ان ماستقر عليه أمر الجماعة حتى الآن ان التسعينيات لن تشهد مثل هذا الانضمام وان استراتيجية الجماعة ازاء هذه التغيرات سوف تتلخص فيما يلى :

ـ السير فى خطة اوربا ١٩٩٢ حتى يتم استكمالها ، وعدم ضم أعضاء جدد خلال هذه العملية .
ـ اتخاذ خطة اوربية جماعية تستهدف تثبيت التغيرات الجارية فى اوربا الشرقية ومساعدتها على التحول الى اقتصاديات رأسمالية بصورة تدريجية عن طريق استخدام الصور المختلفة للدعم الجماعى (قروض ومساعدات) والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولى) من اجل اجراء هذه التحولات التى سوف يقدر لها ان تستغرق كل التسعينيات وربما لفترة بعد ذلك .
ـ الترحيب بوحدة المانيا مع تبديد المخاوف التاريخية من هذه الوحدة فى شرق وغرب اوربا عن طريق ربط تحقيقها بعملية الاندماج الاوربى وهو الأمر الذى يمكن ان يخلق حافزا للاسراع بعملية الاندماج هذه ، بالاضافة الى الاعتراف بالحدود الحالية القائمة فى اوربا والتى اقرتها اتفاقيات هلسنكى لعام ١٩٧٥ ، وهى المسالة التى تؤيدها الولايات المتحدة وتدعو اليها .

٤ ـ الجماعة الاوروبية والصراع العربى الاسرائيلى

اتسمت مواقف الجماعة الاوروبية من المسألة الفلسطينية وقضية الصراع العربى الاسرائيلى بشىء من التميز خلال العامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على نحو لم تعهده البلدان العربية منذ سنوات . والملمح الرئيسى الذى يمكن الاشارة اليه هو اتجاه دول الجماعة الى تعميق التعاون والتنسيق السياسى فيما بينها بشأن قضية الصراع العربى الاسرائيلى فى استقلالية نسبية عن السياسة الامريكية ومحاولة لاثبات الثقل السياسى لاوروبا والدور الذى يمكن ان تلعبه فى الدفع بعملية التسوية السلمية لهذه القضية . وهذا الاهتمام الذى حظيت به قضية الشرق الاوسط فرضته عدة اعتبارات تمثل مصلحة مشتركة للجانبين العربى وعلاوروبى وترتبط تلك الاعتبارات فى جانب منها بمجموعة من المتغيرات أهمها اولا : عودة نوع من الوفاق بين البلدان العربية فى أعقاب مؤتمر قمة عمان ١٩٨٧ ومؤتمر قمة الدار البيضاء ١٩٨٩ ثم ملامح الاتفاق الاولى بين مصر وكل من سوريا وليبيا مما ساهم فى امكانية الوصول الى حد ادنى من الاتفاق العربى . وهو مايسقط احدى الحجج الرئيسية الاوروبية التى طالما استندت اليها اوروبا لتبرر التراجع فى مواقفها من ناحية ويعطى الدول العربية قدرة اكبر على التأثير فى السياسات الاوروبية من ناحية اخرى . وثانيا : ثمة بوادر تشير الى انتهاج دول الجماعة سياسة اكثر استقلالية تراعى فيها حسابات المصالح الاوروبية اكثر من مراعاة الوفاق مع الولايات المتحدة . وقد ظهرت بوادر هذه النزعات لدى المانيا الغربية فى قضية تحديث الصواريخ قصيرة المدى وما اتخذته من مواقف معارضة للموقف الامريكى الراغب فى تحديث واعادة نشر هذه الصواريخ ، اسفر عن نجاح المانيا فى انتزاع الموافقة المبدئية الامريكية على ذلك . وترتبط تلك الاتجاهات نحو التحرر من الضغط الامريكى بعوامل مثل تفاقم الخلافات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة والتى كانت قد وصلت الى أوجها خلال عام ١٩٨٨ ثم عام ١٩٨٩ .

وقابلت الدول العربية من جانبها وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية التطور فى مواقف الجماعة برد فعل ايجابى فى محاولة لتشجيع الدول الاوروبية على انتهاج سلوك مستقل عن السياسة الامريكية واكثر تأييدا للحق العربى والفلسطينى . ومن هنا ظهرت التفاعلات العربية الاوروبية على وجه خاص خلال عام ١٩٨٩ وهى تتسم بالكثير من الانفراج والايجابية .

وكان النزاع العربى الاسرائيلى هو القاسم المشترك فى أولويات ما بحثته المؤتمرات الاوروبية خلال عام ١٩٨٨ وقد ابدى زعماء الدول الاوروبية اهتماما ملحوظا يستهدف دفع عجلة السلام فى منطقة الشرق الاوسط حيث أكد البيان الذى اصدره وزراء خارجية المجموعة الاوروبية فى ٨ فبراير على تأييد فكرة عقد مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة تحت رعاية الامم المتحدة وادانة الاجراءات القمعية فى الاراضى العربية المحتلة . وفى اجتماع للمجلس الاوروبى فى بروكسل فى ٢٨يوليو اكدت الجماعة تأييدها لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط مرة اخرى وفى قمة تورنتو بكندا التى عقدت فى ٢١يونيو اعلن زعماء الدول العربية السبع الكبرى ان الحاجة ماسة لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى واكدوا تأييدهم لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط كما رحبت الجماعة الاوروبية فى ٢٢نوفمبر بالقرارات التى اتخذها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وخاصة قبول قرارى مجلس الامن الدولى رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . واكد بيان جماعى اصدره وزراء خارجية دول الجماعة ان قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تحتوى على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية فى الشرق الأوسط . وفى ١٥ديسمبر ومن فوق منبر الجمعية العامة للامم المتحدة وخلال مناقشات القضية الفلسطينية التى عقدت فى جنيف اكدت الجماعة الاوروبية ان انتفاضة الشعب الفلسطينى جاءت لتثبت انه بدون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى لن يتحقق السلام او الامن لاسرائيل او لسائر الدول العربية .

وقد ظهرت مرونة فى مواقف عدة دول اوروبية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت هذه الدول تتخوف من محاولة الاقتراب من المنظمة . غير أن الأشهر الاخيرة من عام ٩٨٨ شهدت تطورا ايجابيا فى هذا الصدد حيث اجتمع فى لندن وليم وولد جريف وزير الدولة البريطانى مع بسام ابو شريف مستشار الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات كما أعلنت ايطاليا تأييدها للتوجه السلمى الذى انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية وذلك خلال زيارة ياسر عرفات لروما فى نهاية عام ١٩٨٨ . وابدت كل من المانيا الاتحادية وفرنسا وهولندا تأييدها للخطوات الايجابية التى اتخذتها المنظمة فى اتجاه حل النزاع العربى الاسرائيلى . ومازالت اليونان تلعب دوراً مؤثرا داخل الجماعة الاوروبية (فهى لاتزال ترفض الأعتراف بدولة اسرائيل) يستهدف تأييد مااتخذته المنظمة من خطوات وكذلك قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى .

والجدير بالذكر أنه خارج نطاق الجماعة الاوروبية ايدت النمسا قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى كما ابدت عدة أحزاب اوروبية غربية خطوات السلام التى اتخذتها ووصفت « بهجوم السلام » من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

أن السياسة الاوروبية لاتزال محدودة وغير نشيطة وتستمر فى أطار دبلوماسية البيانات والاستنكارات دون ترجمة ذلك فى تحرك سياسى عملى ومع ذلك يبقى ذلك الموقف تعبيراً عن استعادة الاهتمام الاوروبى بالمسالة الفلسطينية بعد التراجع الذى اعقب اعلان البندقية فى يونيو ١٩٨٠ .

وشهد عام ١٩٨٩ اتجاه دول الجماعة الاوروبية الى ايلاء اهتمام اكبر للنزاع فى الشرق الاوسط . وقد لعبت اسبانيا التى تولت رئاسة السوق خلال الدورة الاولى من العام دوراً رئيسيا فى التقدم الملحوظ الذى طرأ على الموقف الاوروبى من القضية الفلسطينية . فقد حرصت على تأييد الاولوية التى تحظى بها هذه القضية قبل توليها الرئاسة مباشرة بل وربطت نجاح فترة رئاستها بالتقدم الذى تحدثه الجهود الاوربية المشتركة ازاء القضية الفلسطينية .

أن أهم تقدم حققته الرئاسة الاسبانية هو اصدار قمة المجلس الاوروبى الذى عقد فى يونيو فى مدريد بيانا خاصا عن الشرق الاوسط وقد تضمن البيان مطالبة زعماء دول الجماعة الاوروبية بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر سلام دولى تحت اشراف الامم المتحدة لتسوية النزاع داخل العربى الاسرائيلى . كما طالبوا اسرائيل فى بيان رسمى بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . واكدوا فى نهاية البيان استعدادهم للمساهمة فى التوصل الى تسوية تقوم على حق اسرائيل فى العيش داخل حدود آمنة وعلى حق الفلسطينيين فى تقرير المصير . كما حدث الزعماء الاوروبيون الدول العربية على اقامة علاقات مع اسرائيل ودعوا الى مباحثات مباشرة مع اطراف النزاع مؤتمر دولى للسلام . كما رحبوا بقرارات منظمة التحرير الخاصة بالارهاب وناشدوا السلطات الاسرائيلية ان توقف اجراءات القمع وتلتزم بمعاهدة جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب كما انتقدوا عرقلة اسرائيل لانعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الامم المتحدة .

وحول موقف الجماعة من خطة شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى الخاصة باجراء انتخابات فى الاراضى المحتلة اكد البيان موافقته عليها مع اضافة تحفظات ثلاثة هى اولا : ضرورة اجراء الانتخابات فى ظل ضمانات كافية وثانيا : ان تشمل الانتخابات القدس الشرقية وثالثا : ان تكون جزءا من تسوية شاملة .

ويعد بيان مدريد اول بيان رسمى يصدره رؤساء دول وحكومات الجماعة الاوروبية حول الشرق الاوسط منذ اصدار اعلان البندقية عام ١٩٨٠ . وتتمثل اهمية تلك الخطوة المتقدمة من جانب دول الجماعة فى أنها كانت قد قصرت موقفها حتى ذلك الوقت من منظمة التحرير الفلسطينية على تأكيد حق المنظمة فى الارتباط فى عملية السلام فى المنطقة فى حين ان البيان الجديد يقرر حق المنظمة فى الاشتراك الكامل فى هذه العملية . غير ان الجانب الاهم هو مطالبة الجماعة اسرائيل بضرورة اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وهو امر لم يصل اليه بعد الموقف الامريكى فى تناول القضية حيث لاتزال دعوة واشنطن فى حدها الاقصى تقتصر على الحقوق السياسة للفلسطينيين دون تحديد وهى عبارة فضفاضة .. لاتتعدى الضيقة الاسرائيلية المطروحة فى الحكم الذاتى المقيد .

وقد أثار البيان ردود فعل غاضبة فى اسرائيل حيث اعربت وزارة الخارجية الاسرائيلية عن شعورها بخيبة الامل ازاء البيان وفى القدس عقد موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلى اجتماعا طارئا مع سفراء دول الجماعة ناقش فيه معهم نص البيان واعرب عن اسفه لان البيان لم يؤيد خطة شامير تأييدا غير مشروط . اما باقى الدول العربية وعلى رأسها مصر فقد اعلنت ترحيبها بالبيان الاوروبى واملها فى ان تواصل دول الجماعة جهودها من اجل وضع قرارات مدريد موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بتعامل دول الجماعة مع الاراضى المحتلة اكد مفوض السوق المشتركة والمكلف بالعلاقات العربية الاوروبية أبل مانوتس ان الجماعة تقدم مساعدات للاراضى المحتلة بشكلين رئيسيين . اولا : من خلال المساهمة فى تمويل مشاريع التنمية فى قطاعات التعليم والصحة والقطاع الاجتماعى والزراعى والمؤسسات الصغيرة .

وبلغ حجم التمويلات الاوروبية اربعة ملايين دولار تقريبا خلال عام ١٩٨٩ . واعلنت اللجنة الاوروبية فى اكتوبر ان الجماعة سوف تقدم للفلسطينيين مساعدات جديدة تبلغ ٤,٦٥ مليون وحدة نقد اوروبية للفلسطينيين فى الضفة وغزة اى زيادة قدرها ١مليون دولار امريكى عن العام المنصرم . وثانيا : تساهم السوق فى فتح المجال الاوروبى أمام الصادرات الفلسطينية مباشرة من الاراضى وبدون اى اجراء جمركى .

ومع تولى فرنسا رئاسة السوق خلال الدورة الثالثة من العام بذلت جهودا جديدة فى تاكيد اهتمام دول الجماعة بالشرق الاوسط . وجدير بالذكر ان النجاح الذى حققته اسبانيا خلال الدورة الاولى تم من خلال التشاور والتنسيق المستمر مع فرنسا .

وهكذا فقد لعبت هوية القيادة السياسية للجماعة دورا رئيسيا فى اطار التقدم الذى طرأ على الموقف الاوروبى خلال عام ١٩٨٩ . وكانت ابرز الجهود التى بذلتها فرنسا مع نهاية العام دعوة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى اكتوبر لعقد اجتماع موسع للحوار بين المجموعتين الإوروبية والعربية فى باريس يهدف الى تعميق الحوار وتجديد الروابط الاوروبية العربية وقد عقد مؤتمر الحوار العربى الاوروبى (الذى كان قد توقف منذ عام ١٩٧٨ فى ٢١ ديسمبر وغلب عليه الطابع الفنى والاقتصادى والثقافى وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يصدر عنه بيان ختامى رسمى الا أنه قد حقق اهدافه الثلاثة من وجهة النظر الاوروبية على الاقل وهى اعطاء دفعة سياسية لاستئناف الحوار العربى الاوروبى وتحديد التوجهات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية لهذه المرحلة من التعاون ثم أعادة هيكلة لجان الحوار . وفيما يتعلق بالشرق الاوسط فقد رحبت دول الجماعة ابان المؤتمر بالمبادرة المصرية والمبادرة الامريكية وبامكانية قيام حوار فلسطينى اسرائيلى فى العام المقبل .

٥ ـ العلاقات الاقتصادية بين الجماعة والعالم العربى

يقيم الوطن العربى علاقات اقتصادية وثيقة فى المجالات المختلفة للعلاقات الاقتصادية مع أوروبا الغربية وتحديدا مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وتتركز أهم مجالات العلاقات الاقتصادية العربية ـ الأوروبية فى الاستثمارات والتجارة وانتقال العمالة .

ونتيجة أهمية العلاقات الاقتصادية العربية ـ الأوروبية بالنسبة للوطن العربى فان التطورات الاقتصادية الأوروبية تستحق الدراسة لتحديد مدى تأثيرها على الوطن العربى وأفضل السبل للتعامل معها لتحقيق المصالح العربية .

وسوف نتناول فى هذا التقرير العلاقات الاقتصادية

العربية مع أوروبا الغربية وتحديدا مع الجماعة الأوروبية فى الوقت الحالى والآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية الأوروبية المنتظر تحقيقها فى نهاية عام ١٩٩٢ على الوطن العربى .

أ ـ التجارة بين العرب وأوروبا الغربية :

تعد أوروبا الغربية فى مجموعها أكبر شريك تجارى للوطن العربى سواء للروابط التاريخية بين الطرفين ، أو للميزات النسبية التى يوفرها القرب الجغرافى بين الطرفين ، أو لتوافق قوائم الصادرات والواردات بينهما .

ومن بين دول أوروبا الغربية تستأثر دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بغالبية المعاملات التجارية الغربية مع أوروبا الغربية ، ومن بين دول الجماعة الأوروبية تمثل كل من ايطاليا وفرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا الشركاء التجاريين الأكثر أهمية للوطن العربى . أما دول اوروبا' الغربية خارج الجماعة الاوروبية فإن علاقاتها التجارية مع الوطن العربى محدودة أو هامشية فى الغالب سواء بالنسبة لتجارة تلك البلدان مع العالم أو بالنسبة للتجارة العربية مع العالم .

وترتيبا على ما سبق فاننا فى تعرضنا لتجارة الوطن العربى مع أوروبا الغربية سنتعرض لتجارته مع دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تعد فى مجموعها الشريك التجارى الأكثر أهمية فى العالم كله للوطن العربى ...

ب ـ الصادرات العربية للجماعة الأوروبية :

بلغت الصادرات العربية للجماعة الأوروبية فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب نحو ٤٣٤٣٧ مليون دولار ، ٣٢٤٥٤ مليون دولار ، ٣٥٨٧١ مليون دولار بما مثل فى السنوات الثلاث على الترتيب نحو ٣٨,٩ ٪ ، ٣٨,٢ ٪ ، ٣٧,٤ ٪ من اجمالى الصادرات العربية ـ راجع الجدول (٧) .

وقد انخفضت قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية بنحو ٢٥,٣ ٪ عام ١٩٨٦ نتاج انهيار أسعار النفط فى ذلك العام من نحو ٢٨ دولارا للبرميل الى ما دون الدولارات العشره للبرميل ، نظرا لأن النفط هو السلعة الأكثر أهمية فى الصادرات العربية للجماعة الأوروبية وقد أرتفعت قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧ بنسبة ١٠,٥ ٪ بعد ارتفاع أسعار النفط فى ذلك العام مقارنة بأسعار عام ١٩٨٦ . ومن المرجح أن تكون قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية قد انخفضت فى عام ١٩٨٨ عندما انخفضت أسعار النفط خلاله بصفة عامة وانهارت الى ما دون الدولارات العشرة للبرميل فى خريف ذلك العام ، لكن عام ١٩٨٩ شهد تحسنا فى أسعار النفط وأيضا زيادة فى حجم الصادرات العربية فيه بما يتوقع معه أن تكون قيمة الصادرات العربية للجماعة الأوروبية عام ١٩٨٩ قد زادت من قيمة تلك الصادرات عام ١٩٨٨ .

وتعتبر أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى مجموعها أهم سوق للصادرات العربية حيث تستوعب قرابة خمسين من تلك الصادرات ، وتعد ايطاليا وحدها ثانى أهم سوق للصادرات العربية من بين كل دول العالم بعد اليابان مباشرة .

واذا كانت أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مهمة جدا للعرب فان الصادرات العربية للجماعة الأوروبية لم تشكل سوى نحو ٦,٥ ٪ ، ٤,٢ ٪ ، ٣,٨ ٪ من اجمالى واردات الجماعة الأوروبية فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب ، ولم تشكل سوى نحو ١٣,١ ٪ ، ٩,٧ ٪ ، ٨,٩ ٪ من واردات الجماعة الأوروبية من خارج الجماعة فى الأعوام الثلاثة المذكورة على الترتيب وقد يبدو من هذه الأرقام ان أوروبا فى موقف أقوى كثيرا فى مواجهة العرب الا أن الأمر ليس كذلك حيث أن واردات أوروبا من العرب بالرغم من ضآلة نسبتها لاجمالى واردات الجماعة الأوروبية الا أنها تتكون بالاساس من النفط الذى لا يمكن لأوروبا استيراده من خارج الوطن العربى بعد أن استنفدت أو كادت كل امكانيات استبدال استيراد النفط الذى بالاستيراد من أطراف دولية أخرى ، أى أن طلب الجماعة الأوروبية على أهم سلعة فى الصادرات العربية محدود المرونة مما يضع قيودا صارمة على قدرة الجماعة الأوروبية على الضغط على العرب بايقاف استيراد نفطهم مثلا .

وتعد المملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا والعراق والكويت ومصر والمغرب من بالترتيب أهم الأقطار العربية المصدرة للجماعة الأوروبية .

وفضلا عن النفط والغاز تتكون الصادرات العربية للجماعة الأوروبية من الخضروات والفواكة من المغرب ومصر وتونس وسورية والأسماك من المغرب وموريتانيا ، وبعض المواد الخام ، والبتر وكيماويات من السعودية وأقطار الخليج العربى الاخرى وكذلك من ليبيا ، وبعض السلع الصناعية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والألمونيوم من مصر وغيرها من السلع الصناعية المحدودة من الأقطار العربية الأخرى .. وبصفة عامة فان هيكل الصادرات العربية الى الجماعة الأوروبية يتكون فى غالبيته الساحقة من النفط والغاز والسلع الأولية الأخرى .

جـ ـ الواردات العربية من الجماعة الأوروبية :

بلغت الواردات العربية من الجماعة الأوروبية فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب نحو ٤٠٤٣٠ مليون دولار ، ٣٨٠٨٧ مليون دولار ، ٣٧٦٢٤ مليون دولار بما شكل فى السنوات الثلاث على الترتيب نحو ٤٠,٣ ٪ ، ٤٢,٢ ٪ ، ٣٩,٢ ٪ من اجمالى الواردات العربية ـ راجع الجدول (٧) ، وقد مثلت الواردات العربية من الجماعة الأوروبية فى الأعوام الثلاثة المذكورة نحو ٦,٢ ٪ ، ٤,٨ ٪ ، ٣,٩ ٪ من اجمالى صادرات الجماعة الأوروبية ومثلت نحو ١٣ ٪ ، ١١,٠ ٪ ، ٩,٥ ٪ من صادرات الجماعة الأوروبية لدول خارج الجماعة فى أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب .

وترتبط التغيرات فى قيمة الواردات العربية من الجماعة الأوروبية بأسعار النفط أيضا حيث أدى انخفاض اسعاره وبالتالى انخفاض حصيلة العرب من تصديره الى اضطرار غالبية الأقطار العربية الى تقليص وارداتها من العالم عامة ، ومن ضمنها الواردات من الجماعة الأوروبية .

وتعد السعودية والجزائر ومصر والامارات وليبيا والمغرب وتونس بالترتيب من أهم الأقطار العربية المستوردة من الجماعة الأوروبية بينما تعد فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا أهم الدول الأوروبية المصدرة للوطن العربى ، وتعد فرنسا وحدها ثانى أهم مصدر للسلع على الاطلاق الى الوطن العربى بينما تحتل بريطانيا والمانيا الغربية ، وايطالياً على الترتيب المراكز الرابع والخامس والسادس بين أهم المصدرين للوطن العربى فى العالم .

وتتكون الواردات العربية من الجماعة الأوروبية فى غالبيتها من السلع الصناعية وقطع غيارها سواء كانت المعدات والآلات أى السلع الاستثمارية أو السلع الصناعية الاستهلاكية ، وكذلك من السلع الغذائية بمختلف درجات تصنيعها .

وبالنسبة للواردات العربية من الجماعة الأوروبية فان العرب فى موقف أقوى حيث يستقبلون أكثر من عشر صادرات الجماعة لدول من خارجها ، كما أن العرب يمكنهم التحول عن استيراد غالبية السلع التى يستوردونها من الجماعة الأوروبية حيث أن الغالبية الساحقة من تلك الواردات يوجد لها بدائل فى السوق العالمية سواء فى الولايات المتحدة أو اليابان أو الدول الصناعية الجديدة أو الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا .

د ـ الميزان التجارى العربى مع الجماعة الأوروبية :

حقق الميزان التجارى العربى مع الجماعة الأوروبية فائضا كبيرا لصالح العرب فى عامى ٨١ ، ١٩٨٢ عندما كانت أسعار الصادرات العربية من النفط فى ذروتها ، ومع تدهور أسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات العربية ، منه للجماعة الأوروبية حقق الوطن العربى عجزا محدودا فى ميزانه التجارى مع الجماعة الأوروبية عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ثم عاد لتحقيق الفائض التجارى معها فى عام ١٩٨٥ الذى حقق بعده عجزا تجاريا كبيرا مع الجماعة الأوروبية عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وبخاصة عام ١٩٨٦ الذى انهارت أسعار الصادرات العربية من النفط خلاله ـ راجع الجدول (٧) .

جدول (٧) تطور تجارة الجماعة الأوروبية مع العرب

القيمة بالمليون دولار

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
صادرات الجماعة الاوروبية للعرب	٥٩٣٧٤	٥٧٥٠٤	٥٠٢٧٦	٤٥٤٠٨	٤٠٤٣٠	٣٨٠٨٧	٣٧٦٢٤
نسبة صادرات الجماعة الاوروبية للعرب من اجمالى صادراتها	٪ ٩,٣	٪ ٩,٤	٪ ٨,٤	٪ ٧,٤	٪ ٦,٢	٪ ٤,٨	٪ ٣,٩
صادرات الجماعة الاوروبية خارج دولها	٣١٦٠١٤	٢٩٨٥٢٨	٢٨٧٢٠	٢٩٦٦٣٣	٣١٢١٦٤	٣٤٥١٢٧	٣٩٧٦٦٨
نسبة صادرات الجماعة الاوروبية للعرب من صادراتها خارج الجماعة	٪ ١٨,٨	٪ ١٩,٣	٪ ١٧,٥	٪ ١٥,٣	٪ ١٣	٪ ١١,٠	٪ ٩,٥
واردات الجماعة الاوروبية من العرب	٨٧٢١٨	٦٨٢٣٠	٤٩٨٩٠	٤٤٤٦٨	٤٣٤٣٧	٣٢٤٥٤	٣٥٨٧١
نسبة واردات الجماعةالاوروبية من العرب لاجمالى وارداتها	٪ ١٢,٧	٪ ١٠,٤	٪ ٧,٩ -	٪ ٧	٪ ٦,٥	٪ ٤,٢	٪ ٣,٨
واردات الجماعة الاوروبية من خارج المجموعة	٣٦٦٦٩٥	٣٤٠٨٥٠	٣١٨٩٩٩	٣٢٦٤٥٥	٣٣١٦٢٦	٣٣٦١٠٦	٤٠١٩٢٣
نسبة واردات الجماعة الاوروبية من العرب من اجمالى وارداتها من خارج الجماعة	٪ ٢٣,٨	٪ ٢٠,٠	٪ ١٥,٦	٪ ١٣,٦	٪ ١٣,١	٪ ٩,٧	٪ ٨,٩
الميزان التجارى للجماعة الأوروبية مع العرب	٢٧٨٤٤ -	١٠٧٢٦-	٣٨٦	٩٤٠	٣٠٠٧ -	٥٦٣٣	١٧٤٧

ثالثا ـ اليابان

يلحظ المراقب لاحداث السياسة والمجتمع فى اليابان خلال عام ١٩٨٩ ان هذا العام قد تميز عن جميع الاعوام التى سبقته من حيث تتابع الاحداث السياسية وتلاحقها بالشكل الذى جعل كثيرا من المحللين السياسيين يتوقعون ان اليابان مقبلة على فترة جديدة للتغير الداخلى (سواء فى نمط التحالفات السياسية القائمة أو اسلوب ونمط القيادات الحاكمة فى اليابان) والتغير الخارجى ايضا والمتمثل فى استمرار علاقات التحالف اليابانى مع دول الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية أو اتجاهات علاقاتها بالدول المجاورة مثل الاتحاد السوفيتى والصين وموقف اليابان من المشكلات الدولية المختلفة .

وفى الحقيقة فان هذا العام قد شهد تتابع ثلاث حكومات يابانية على السلطة هى (حكومة تاكيشينا ـ وحكومة اونو وحكومة كايفو) وسط أزمة داخلية فى الحزب الحاكم أساسها انتشار الفساد السياسى وظهور عدد من الفضائح المالية والاخلاقية المتعلقة بقيادات الحزب الليبرالى الديموقراطى والذى يسيطر على زمام السلطة فى اليابان منذ عام ١٩٥٥ ، ووسط هذا الجو من عدم الاستقرار السياسى عاصرت اليابـان وفاة امبراطورها الذى حكم اليابان لمدة ٦٣ عاما ليمثل بذلك اطول فترة امبراطورية فى تاريخ اليابان الحديث واضعا بذلك نهاية لعهد « الشوا » الذى عاصرت اليابان فيه خروجها من الجزر اليابانية غازية الى اسيا وهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية واعادة البناء والتقدم بعد الحرب . وعلى الصعيد الدولى بدت اليابان تبرز كدولة عملاقة اقتصادية حيث أعلنت اليابان عن عزمها لتقديم ٥٠ بليون دولار فى اطار برنامج لمدة خمس سنوات يبدأ من عام ١٩٨٩ لمساعدة الدول النامية مما يجعل اليابان الدول المانحة رقم (١) فى اطار مجموعة الدول الصناعية وأيضا فان حكومة اليابان قد اظهرت فى السنوات القليلة الماضية اتجاها لكى تقوم بدور الشريك Partner بدلا من الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية فى مجالات الدفاع وغيرها من مشكلات الامن القومى اليابانى الأمر الذى يجعل من احتمالات تزايد القوة العسكرية لليابان امرا واردا ومحتملا . ولقد اظهرت الدبلوماسية اليابانية سواء على الصعيد العالمى او الاقليمى مثل ذلك الاستعداد للقيام بدور اكثر ايجابية فى مسائل استراتيجية تتعلق بالحفاظ على المصالح الاستراتيجية لدول الغرب بصفة عامة واليابان بصفة خاصة . وقد بدت اليابان كقوة اقتصادية مسيطرة فى اطار مجموعة الدول الاسيوية وتسعى اليابان حاليا لتحقيق دور « الدولة العالمية » فى العديد من القضايا العالمية مثل قضايا الشرق الاوسط وامريكا الوسطى والجنوب الافريقى فضلا عن الدور الذى تسعى اليابان لتحقيقه من خلال المنظمات الاقتصادية العالمية وادارة المشكلات الاقتصادية التى تواجه العالم الان بما فى ذلك مشكلة الركود الاقتصادى فى العديد من الدول الصناعية ومشكلة المديونية بالنسبة لدول العالم الثالث . وهكذا فان اليابان قد بدت فى عام ١٩٨٩ وهى تستعد لاستقبال مرحلة التسعينات والتى يتجه نمط العلاقات الدولية فيها الى التكتلات السيـاسية والاقتصادية ، وتسعى اليابان لتحقيق دور عالمى يتسم بالانفراج نحو العملاقين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى) حيث بدت اليابان خلال ذلك العام وهى اكثر استعدادا للتعاون مع الولايات الامريكية لحل مشكلات التجارة بينهما كما أظهرت اليابان استعدادها لتفهم مشكلات الحدود مع الاتحاد السوفيتى فضلا عن اهتمامها بالتطورات داخل دول أوروبا وخصوصا دول المجموعة الاوروبية واتجاه اليابان الى وضع اسس التعامل مع أوروبا المتحدة فى عام ١٩٩٢ .

١ ـ الاحداث الداخلية

تعاقبت على اليابان خلال عام ١٩٨٩ ثلاث وزارات آخرها وزارة كايفو مما مثل أزمة عميقة فى النظام

السياسى اليابانى . بعدها بدأت حكومة « كايفو » فى استعادة الثقة فى الحزب الحاكم وسياساته حيث أعلن كايفو فى الدايت (البرلمانى اليابانى) ان الحزب الحاكم وادارته سوف يعملان على استعادة الثقة فى سياساته من خلال التقدم فى الاصلاحات السياسية التى يقوم بها الحزب ووعد « كايفو » فى خطابه أن قانون الضريبة المطبق منذ ابريل لن يلغى ولكن سوف تتم اعادة النظر فيه . وفى ٦ أكتوبر اعاد « كايفو » ترشيح نفسه كرئيس للحزب والحكومة بعد أن انتهت الفترة التكميلية التى جاء من اجلها وهى فترة رئيس الوزراء الأسبق « تاكيشينا » والتى كان من المقرر لها ان تنتهى فى اكتوبر ١٩٨٩ . ولم يتقدم سوى « كايفو » لترشيح نفسه لهذا المنصب نظرا لتورط معظم القيادات الرئيسية داخل الحزب فى فضيحة « ريكرويت » . واعلن كايفو بعد قبول ترشيحه من جانب الحزب أن حكومته سوف تستمر فى تحقيق « الاصلاح السياسى والحوار » داخليا وأنها تعزم على تشجيع دور سلمى لليابان عالميا .

وفى وسط هذا الجو من تحسن الثقة فى الحزب الحاكم والاتجاه للالتئام بين قياداته جاءت استقالة « كاكيو تاناكا » صاحب اكبر جناح حزبى داخل الحزب الحاكم ورئيس الوزراء الأسبق (٧٢ ـ ١٩٧٤) من الحياة السياسية كعلامة بارزة على التحولات داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى واستمرارا للازمة التى يعانى منها الحزب . والجدير بالذكر أن « كاكيوتاناكا » قد اشتهر فى تاريخ اليابان الحديثة والحزب الحاكم بأنه « مشوجون الظل » للدلالة على النفوذ السياسى القوى له داخل الحزب وذلك حتى بعد نهاية فترة رئاسته للحزب والحكومة وبعد تقديمه للمحاكمة بخصوص تورطه فى فضيحة لوكهيد والتى اتهم فيها تاناكا بالحصول على ٥٠٠ مليون ين كرشوة لتسهيل تعاقد شركة الطيران الامريكية « لوكهيد » مع الحكومة اليابانية اثناء فترة حكمه . وعلى الرغم من أن اختفاء « كاكيوتاناكا » من على مسرح السياسة اليابانية يعتبر ذا دلالة على التغير الذى يحدث داخل الحزب الليبرالى الديموقراطى الحاكم ، الا ان هذه الاستقالة لن تترك اثارا كبيرة على نمط التحالفات داخل الحزب حيث أن قوة « تاناكا » من الناحية الفعلية كانت قد انتهت بنهاية رئيس الوزراء السابق « نوبور تاكيشينا » الذى وصل الى السلطة بتأييد « تاناكا » وجماعته .

وهكذا فقد توالت الاحداث السياسية فى عام ١٩٨٩ بشكل لم يسبق له مثيل فى السنوات القليلة الماضية داخل اليابان وبدت الأزمة التى تسيطر على السياسات الداخلية اليابانية تتعلق ليس فقط بمشكلات اقتصادية واجتماعية مثل تلك الخاصة بتعديل نظام الضريبة أو تعديل النظام الانتخابى فى اليابان وظهور مشكلات اجتماعية جديدة مثل ارتفاع نسبة المسنين داخل اليابان وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى ولكن ايضا بالنظر الى اسلوب القيادات اليابانية التى حرصت طوال فترة طويلة على استخدام اسلوب التوفيق والمساومات للوصول الى التسوية الخاصة بمشكلات سياسية واجتماعية قائمة وافتقدت اليابان الى حد كبير وجود نمط للقيادة السياسية يمكن أن تتجمع حوله الآراء بخصوص قيادة التطور الذى تمر به اليابان فى المرحلة الحالية . وعلى الرغم من ان الحزب الليبرالى الديموقراطى الحاكم والذى استطاع أن يقود التطور داخل اليابان طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد بدأ فى الاهتزاز النسبى فى ظل وجود مثل تلك الازمات المتعلقة باسلوب القيادة ونمط التحالفات بداخله الى الحد الذى جعله غير قادر خلال ذلك العام على الاحتفاظ بقياداته الا انه على الجانب الآخر فان احزاب المعارضة بدت هى الأخرى غير قادرة على تجاوز مجرد النقد لسياسات الحزب الحاكم لتحقيق التحالف المطلوب بينها للوصول الى السلطة . ان تجربة الحزب الحاكم خلال هذا العام قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم هو اكثر الاحزاب المرشحة لقيادة المجتمع اليابانى خلال حقبة التسعينات القادمة وذلك ليس فقط لعدم قدرة أحزاب المعارضة على تقويض دعائم الحزب الحاكم تقويضا كاملا ولكن ايضا لما تتميز به سياسات الحزب الحاكم من المرونة التى ظهرت فى اصرار الحزب على مواصلة سياساته مع التعديل منها أو التغاضى عن بعض مبادئه عندما يستدعى الامر ذلك .

ولعل النموذج الواضح من خلال ممارسات ذلك العام هو نموذج القانون الضريبى الجديد الذى طبقه الحزب الحاكم اعتبارا من ابريل ١٩٨٩ . وأيضا فانه على الرغم من اهتزاز الثقة التى بدأ بها الحزب الحاكم هذا العام الا انه ومن خلال تغيير قياداته استطاع مع نهاية هذا العام استعادة تلك الثقة حيث حصل فى احد استطلاعات الراى التى اجريت فى اكتوبر ١٩٨٩ على نسبة ٤١,٦ ٪ وذلك بالمقارنة بنسبة ١٢,٦ ٪ التى حاز عليها الحزب فى مارس الماضى . أما أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الاشتراكى اليابانى تحت قيادة « دوى » والذى حقق نجاحا نسبيا فى كسب الثقة بمناسبة الهجوم المتوالى على قيادات الحزب الحاكم طوال هذا العام فان معدل التأييد له قد أخذ فى الانخفاض مرة اخرى حيث حصل فى نفس الاستطلاع السابق على نسبة ٢٧,٨ ٪ بالمقارنة بنسبة ٣٣,٨ ٪ والتى كان قد حصل عليها من قبل . ولقد دعا ذلك احزاب المعارضة لمحاولة تجميع صفوفها مرة اخرى فى

اطار محاولة للتأثير على الحزب الحاكم حيث قامت أربعة أحزاب معارضة هى الحزب الاشتراكى اليابانى وحزب الكوميتو والحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الجبهة الاشتراكية الديموقراطية بمحاولة لتجميع صفوفها من أجل خوض الانتخابات المزمع عقدها فى العام القادم . رغم ذلك فان ما يجمع بين هذه الأحزاب الأربعة هو فقط معارضتها لقانون الضريبة الذى طبق هذا العام وأن هناك أوجها كثيرة للخلاف بينهما وأن قوة هذه الأحزاب تتركز فقط فى مجلس الشيوخ الذى يأتى فى مرتبة دستورية اقل من مجلس النواب الذى يحتفظ فيه الحزب الحاكم بالاغلبية كما ذكرنا سابقا .

يظل فى النهاية تساؤل يطرح نفسه من خلال طرح ذلك الاطار المتعلق بتطورات الأحداث الداخلية فى اليابان وعما اذا كانت هذه الاحداث لها دلالة على التغير داخل المجتمع اليابانى وانتقال السلطة من يد الحزب الليبرالى الديمقراطى المحافظ الى القيادات المعارضة « التقدمية » فيه . والواقع أن دلالة هذه الأحداث وان عبرت عن ازمة داخل الحزب الحاكم وبين قياداته فانما لا تدل على اتجاه حقيقى داخل المجتمع اليابانى للتخلص من القيادات المحافظة التى سيطرت على السياسة والحكم طوال فترة زمنية طويلة . ان قيادات الحزب الحاكم قد تعلمت الدرس من خلال هذه الاحداث الاخيرة وانها حاولت حتى الآن امتصاص موجة الغضب التى سادت الرأى العام اليابانى ازاء تلك الفضائح المالية والاخلاقية ويمكن القول الى حد كبير من الثقة أنها سوف تكون قادرة فى المستقبل على التمشى مع تلك التغيرات داخل المجتمع اليابانى وخصوصا تلك المتعلقة باتجاه اليابان لكى تكون قوة دولية موضع ثقة الغرب - الحليف الاول لليابان - والعالم بأسره .

٢ - اليابان ودول العالم :

بدأ عام ١٩٨٩ بتفاؤلات عدة من جانب القيادات اليابانية والتى رأت فى ذلك العام بمثابة الحلقة الاخيرة للاستعداد لحقبة التسعينات . وكانت اكثر التوقعات تدور حول أن اليابان مقدمة على عهد جديد من بناء سياستها الدولية ولقد اعلنت اليابان فى بداية ذلك العام أنها تنوى تطبيق سياسة نشيطة فى مجالات السلام العالمى والتبادل الثقافى مع بلدان دول العالم الخارجى فضلا عن زيادة المعونات الاقتصادية لدول العالم الثالث . وكان عام ١٩٨٩ هو اكثر الاعوام مناسبة لتحسين العلاقات اليابانية السوفيتية وخصوصا بعد زيارة وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة لليابان فى منتصف ديسمبر ١٩٨٨ وازدياد التوقعات داخل الدولتين حول زيارة متوقعة للزعيم السوفيتى جورباتشوف لليابان وقيام رئيس الوزراء اليابانى بزيارة مماثلة لموسكو فى نفس العام . وصرح رئيس الوزراء اليابانى - توبور ناكيشيتا - « أن المناخ قد أصبح مناسبا اكثر من أى وقت مضى (خصوصا بعد زيارة شيفرنادزة) لتوقع زيارة الزعيم السوفيتى جورباتشوف لليابان .. واضاف رئيس الوزراء اليابانى » ان زيارته هو نفسه لموسكو سوف يتم الترتيب لها عقب زيارة جورباتشوف المتوقعة لليابان وخصوصا وأنه على الرغم من زيارة أربعة رؤساء وزراء يابانيين لموسكو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الا ان مسئولا واحدا من الكرملين على مستوى عال لم يزر طوكيو حتى الآن .

وعلى الجانب الاخر اعرب « تاكيشيتا » عن رغبته فى زيارة مبكرة للولايات المتحدة الامريكية للالتقاء مع الرئيس الأمريكى « جورج بوش » وقال « ان شهر يناير هو شهر غير مناسب لزيارته لواشنطن نظرا للبرنامج المزدحم للحكومتين اليابانية والامريكية الا انه يأمل فى انتهاز فرصة اجتماع الدول الصناعية السبع فى فرنسا فى يوليو لتحقيق ذلك الغرض » .

ولم تسعف احداث ذلك العام رئيس الوزراء - نوبورو تاكيشيتا - لزيارة موسكو أو واشنطن حيث أن تلاحق الاحداث الداخلية فى اليابان قد أدى الى استقالة رئيس الوزراء ذاته وتعاقب حكومتين على السلطة هما حكومة « أنو » وحكومة « كايفو » والذى لم يقدر لاى مـــهما القيام بمثل تلك الزيارات .

وحدد وزير الخارجية اليابانى « سوزوكى أونو » خطة وزارته فى العام ١٩٨٩ فى الخطاب الذى القاه عند استئناف الدورة الرابعة عشرة للبرلمان اليابانى فى ١٠ فبراير ١٩٨٩ بعد خطاب لرئيس الوزراء اليابانى « نوبورو تاكيشيتا » عن سياسة حكومته من أن اليابان سوف تواصل الوفاء بمسئولياتها كأحدى الدول الديمقراطية الصناعية الكبرى واحدى دول اسيا والمحيط الهادى . واعلن « أونو » أن اليابان تنوى توسيع نطاق دبلوماسيتها فى عام ١٩٨٩ لتشمل - بالأضافة الى الدول الكبرى » دول امريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وافريقيا » .

وقد يكون من المفيد هنا التعرض الى علاقة اليابان بدول العالم الخارجى من خلال تقسيم تلك العلاقات الى :

ا - اليابان والقوتان العظميان : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

ب - اليابان ودول آسيا .

ج - اليابان ودول المجموعة الأوربية

د - اليابان ودول العالم الثالث .

ا ـ اليابان والقوتان العظميان (الولايات المتحدة الامريكية ـ الاتحاد السوفيتي :

مثل الادراك اليابانى بتغيرات الموقف الدولى فى عام ١٩٨٩ ولموقف الدولتين العظميين من القضايا الدولية المختلفة اساسا للموقف اليابانى فى قضايا السلام والاستقرار فى علاقات الشرق بالمغرب من ناحية وللدور اليابانى على الساحة الدولية من ناحية أخرى .

ويبدو من استقراء توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه التغيرات التى حدثت فى الموقف الدولى فى نهاية عام ١٩٨٨ وبداية ذلك العام أن سريان معاهدة ازالة القوات النووية متوسطة المدى والاتفاق على سحب القوات السوفيتية من افغانستان والتحول الذى حدث فى السياسة السوفيتية لا يعنى ـ على حد تعبير وزير الخارجية اليابانى ـ أنه تغير جوهرى فى الهيكل الاساسى للخلاف بين الشرق والغرب اذ انه ـ ووفقا لرؤية اليابان للموقف الدولى ـ سوف تبقى مشكلات الحد من التسلح ونزع السلاح فى المجالات النووية وغيرها من المسائل الاقليمية ومشكلات حقوق الانسان موضعا للخلاف بين الشرق والغرب ، ما دام السلام العالمى يستند بوضوح على « توازن القوى والردع » .

(١) اليابان والولايات المتحدة الامريكية :

وكانت مشكلات التجارة والفوائض التجارية لليابان مع الولايات المتحدة الامريكية تمثل العقبة الرئيسية فى سبيل تجاوز الأزمة فى العلاقات اليابانية ـ الامريكية والعودة بها الى وضعها الأصلى كحجر الاساس فى السياسة الخارجية اليابانية . والجدير بالذكر أن علاقات التجارة بين البلدين قد بدأت فى الأعوام الأخيرة لتأخذ شكل « الحرب التجارية » نظرا لتحقيق اليابان لفوائض تجارية عالية مع الولايات المتحدة وصلت فى عام ١٩٨٨ الى ٤٧٠ مليار دولار . وعلى حين انخفض حجم الفائض التجارى بين البلدين بنسبة ٨,٦ ٪ نتيجة لزيادة الواردات اليابانية من السوق الأمريكية بنسبة ٣٣,٤ ٪ حافظت الصادرات اليابانية الى الولايات المتحدة على نسبة زيادة قدرها ٧,٢ ٪ وعلى الرغم من الاجراءات التى قامت بها اليابان لفتح أسواقها أمام المنتجات الامريكية فانه لم يمكن التغلب على مشكلات التجارة بين البلدين مما دعا مجلس الشيوخ الأمريكى فى عهد الرئيس « ريجان » الى تبنى مشروع عرف باسم " Super 301 " للحد من الواردات اليابانية وذلك بالنسبة لثلاث عشرة سلعة يابانية .

ولم تقتصر المشكلات المطروحة بين البلدين على مشكلات التجارة بل أنها شملت مشكلات الدفاع والتنافس التكنولوجى خصوصا فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة . وكانت اكثر الحلول المطروحة لمشكلات الدفاع والتجارة هذه هو تطوير مشروعات للتعاون المشترك فى مجالات التصنيع والتجارة بين البلدين . وكان مشروع تطوير الطائرات الحربية FSX من أكثر الموضوعات جدلا لجعل ذلك التعاون ممكنا بين البلدين .

ولقد توصلت كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان فى نوفمبر ١٩٨٨ الى اتفاق مبدئى حول تطوير مشترك لنوع جديد من المقاتلات الحربية لاستخدامها فى سلاح طيران الدفاع الذاتى اليابانى وان هذا النوع من المقاتلات مبنى على أساس تطوير المقاتلات الأمريكية F - 16 ، ومع تغير الادارة الامريكية الى ادارة الرئيس « بوش » قررت الادارة الجديدة ضرورة اعادة دراسة المشروع الذى تمت الموافقة عليه اثناء ادارة الرئيس الامريكى « ريجان » نظرا لما يتيحه مثل ذلك الاتفاق من نقل تكنولوجيا الطيران المتقدمة الى اليابان . ولكن بعد المناقشات العديدة فى واشنطن وافقت الادارة الامريكية الجديدة فى ٢٩ ابريل ١٩٨٩ على المشروع واعلن الرئيس بوش ان « هذا المشروع هو تعبير عن المصالح الاستراتيجية والتجارية للولايات المتحدة الامريكية .. كما أنه يخدم الأمن القومى الامريكى والحليف الرئيسى لها اليابان .. كما اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش ان هذا المشروع سوف يحقق التفوق الامريكى فى سوق منتجات الفضاء . وعلى الجانب الآخر أعلن « كى ايتشيرو تازاوا » المدير العام لوكالة الدفاع الذاتى اليابانية أن التوصل الى هذا الاتفاق يعكس الرغبة القوية من جانب الحكومتين لتقوية التعاون فى مسائل الدفاع بين البلدين . ووفقا لهذا الاتفاق فان الولايات المتحدة الامريكية سوف تتحمل ٤٠ ٪ من قيمة المشروع على حين تتحمل اليابان الباقى وهو ٦٠ ٪ ويعتبر ذلك المشروع هو الاول من نوعه بين الحليفين وأنه سوف يطرح أفاقا جديدة للتعاون فى المجالات المشتركة للتكنولوجيا .

وعلى الرغم من التوصل الى مثل ذلك الاتفاق الاساسى بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الا ان استطلاعات الراى التى اجريت فى واشنطن هذا العام (من يناير الى مارس) تشير الى تصاعد الشعور المعادى بين الامريكيين تجاه اليابان نتيجة لوجود مشكلات التجارة . وتشير نتائج الاستطلاع التى اجرتها وزارة الخارجية الامريكية أن ٦٤ ٪ من بين ٣٣٦ متخصصا أجرى عليهم الاستطلاع يبدون توقعاتهم بخصوص اتجاه تصاعد التنافس بين الدولتين بخصوص التكنولوجيا المتقدمة وأيضا عبرت العديد من الفئات داخل هذا الاستطلاع عن عدم رضاها بسياسة اليابان فى مجال الدفاع عن مصالحها بالخارج وعبر ٧٧ ٪ من هؤلاء الذين يؤيدون ضرورة زيادة القدرات

الدفاعية لليابان عن ضرورة زيادة تحمل اليابان لنفقات الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية . وتوزعت اتجاهات الرأى العام الامريكى حول اسلوب مواجهة المشكلات التجارية بين البلدين فبينما نادى ٥٠ ٪ من المستطلعين بضرورة زيادة القدرات التنافسية للصناعة الامريكية رأى ٤٣ ٪ أنه على اليابان ان تقوم بفتح أسواقها أمام الصادرات الامريكية وزيادة الطلب المحلى اليابانى على الواردات الأمريكية . وهناك اتجاه عام للرضا عن زيادة الاستثمارات اليابانية داخل الولايات المتحدة الامريكية بينما أقلية صغيرة هى التى عارضت مثل ذلك الاتجاه .

ومثلت مشكلة زيادة الصادرات الزراعية الأمريكية الى اليابان ـ خصوصا فى مجال المحصول الرئيسى لها وهو الأرز ـ عائقا رئيسيا فى مدى استجابة اليابان للضغوط الواقعة عليها من الولايات المتحدة الامريكية لفتح اسواقها الداخلية . والجدير بالذكر ان حكومة اليابان قد اتبعت سياسة خاصة اساسها التحكم فى اسعار الأرز من خلال قيام الحكومة بشرائه من الفلاحين . ومؤخرا فقد أوصى المجلس الاستشارى الحكومى الخاص بزراعة وتسويق الأرز بأن تخفف الحكومة من القيود التى تضعها على سياسة تسويق الأرز بحيث تترك قوى العرض والطلب لتكون بمثابة المحدد النهائى لاسعاره . ولكن من الناحية الواقعية فان حكومة اليابان مازالت تسيطر على ٤٠ ٪ من الأرز المنتج داخل اليابان أما النسبة الباقية وهى ٦٠ ٪ فهى متروكة لقنوات التسويق الخاصة . والحقيقة أن الأرز ـ من بين الحاصلات الزراعية الأخرى ـ هو من اهم المحاصيل الزراعية اليابانية والذى اذا تخلت الحكومة عن دعمه سوف يكون عاملا هاما من عوامل عدم الاستقرار الداخلى وذلك نظرا لأن اكبر مؤيدى الحزب الحاكم هم من الفئات الريفية التى تعمل اساسا بزراعة الأرز . وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف انتاج الأرز اليابانى والذى يبلغ من خمسة الى عشرة أضعاف أسعار الأرز التايلاندى اذ تكلفة الأرز التايلاندى تبلغ ١/١٠ من تكلفة الأرز اليابانى كما أن تكلفة الأرز الامريكى تبلغ ١/٧ تكلفة الأرز اليابانى مما يجعل فتح اسواق الأرز أمام العالم الخارجى ذا خطورة عالية بالنسبة للمنتج المحلى وبالتالى تفرض الحكومة اليابانية قيودا قاطعة على استيراد الأرز فيما عدا منتجات الأرز الاخرى مثل دقيق الأرز المستخدم فى صناعة بعض انواع الخبز والذى استوردت منه اليابان فى عام ١٩٨٧ (١٣,٠٠٠) طن فى شكل دقيق و ٨,٠٠٠ طن فى شكل منتجات الأرز .
رغم محاولات اليابان لامتصاص الغضب الامريكى بخصوص مشكلات الفائض التجارى بين البلدين الا أن الولايات المتحدة الامريكية قد عبرت عن عدم رضاها بمثل تلك الاجراءات التى تقوم بها اليابان مثل فتح السوق الداخلية أمام المنتجات الأمريكية وغيره من الاجراءات التى تهدف لزيادة الواردات اليابانية من السوق الامريكية . وفى ٢٥ مايو ١٩٨٩ أعلنت واشنطن قائمة الحظر التجارى ٣٠١ والتى وضعت اليابان على رأس الدول المعرضة لاجراءات انتقامية بخصوص الكمبيوتر ووسائل الاتصال والاقمار الصناعية وايضا منتجات الاخشاب . ولقد عبر رئيس الوزراء اليابانى نوبورو تاكيشيتا عن رد الفعل اليابانى من خلال تصريحه أن مثل تلك الاجراءات وان كانت نتيجة محتملة لمشكلة الفائض التجارى الا أن هذه المشكلات يجب ان تحل من خلال التفاهم المتبادل بين البلدين .

ولكن هيروشى ميتسوزوكا ـ وزير التجارة اليابانى ـ أعلن أن اليابان ليس لديها استعداد لمناقشة ذلك وأنها ترفض التفاوض بخصوص المواد المتعلقة بالكمبيوتر Super Computer ، والاقمار الصناعية ومنتجات الاخشاب . وأن اليابان تفضل مناقشة هذه المسائل فى دورة « أورجواى » والمقرر عقدها فى جنيف هذا العام وفقا لاتفاقات التعريفة والتجارة العامة « جات » . وفى تحرك آخر استدعى وزير الخارجية اليابانى (أونو) السفير الامريكى لدى اليابان (ميشيل أرماكوست) وأبلغه بالاحتجاج الرسمى لحكومته على تطبيق مثل ذلك القانون وقال أونو لميشيل أرماكوست أن ذلك يمثل نوعا من « عدم العدالة » لمعاقبة اليابان على كل مشكلات التجارة فى الولايات المتحدة الامريكى والعجز الامريكى فى ميزان المدفوعات . وحذر وزير الخارجية اليابانى من أن استمرار الولايات المتحدة فى مثل تلك الاجراءات كل عام سوف يؤدى الى توتر العلاقات التجارية بين البلدين . ورفض « كيزو اربوتشى » المتحدث باسم الحكومة اليابانية الادعاءات الامريكية الخاصة باغلاق السوق اليابانية وقال « أن الاسواق اليابانية مفتوحة وأن الاجراءات التى تتخذها الولايات المتحدة فى مجال سياستها الاقتصادية يجب الا تتحول الى قيود على التجارة . واضاف ان اليابان وان كان لديها الاستعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة لحل المشكلات التجارية الا انها ترفض أن تقوم الولايات المتحدة من جانب واحد فى حالة فشل مثل تلك المفاوضات بفرض عقوبات من جانب واحد . أما وزير الزراعة ومصادر الاسماك والغابات (تسوتوما هاتا) فقد اخذ موقفا اكثر تشددا ووصف الأجراءات الامريكية لفرض عقوبات على اليابان بأنها « غير مفهومة » . واضاف « هاتا » والمعروف بموقفه المتشدد من الولايات المتحدة الامريكية أنه ليس هناك حاجة للتفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية

طالما انه لا توجد عقبات أمام المنتجات الامريكية فى السوق اليابانية والذى هو مفتوح بالفعل أمام مثل تلك المنتجات والتى تزايدت فى الأسواق اليابانية مؤخرا .

وهكذا فان مشكلات التجارة بين البلدين قد بدأت تلقى بأثارها على العلاقات الاساسية بينهما ، الأمر الذى جعل حرب التجارة أمرا محتملا ولكنه مقيد بعلاقات الاعتماد المتبادل القوية بين البلدين . وقد أوضح التقرير السنوى لوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية ان المشكلة تقع فى الأقتصاد الامريكى الذى لا يستطيع مواجهة الطلب المحلى المتزايد . واشار تقرير الوزارة فى هذا الصدد الى ان ضعف الانتاجية فى القطاع الصناعى الامريكى خصوصا فى قطاعى الألات ووسائل النقل يجعل ـ بالأضافة الى زيادة الطلب المحلى على هذه السلع ـ السوق الامريكية تعتمد على التصدير . واقترح تقرير الوزارة تعديلات ضرورية لرفع كفاءة العملية الانتاجية داخل المجتمع الامريكى وضرورة اعادة توجيه الاستثمار لمواجهة ذلك الطلب المتزايد على السلع الكهربائية والمعدات الصناعية داخل الولايات المتحدة .

هذا ولم تحقق الجهود المختلفة من الجانبين التوصل الى حل مرض لمشكلة الفوائض التجارية اليابانية مع الولايات المتحدة الامريكية . فقد اشارت احصاءات وزارة المالية اليابانية فى يوليو ١٩٨٩ الى أن نسبة الفائض التجارى مع الولايات المتحدة لم يحدث فيها تعديل يذكر فى منتصف ذلك العام وأن مستوى الفائض فى شهر يونيو هذا العام (١٩٨٩) لا يختلف كثيرا عن مثيله فى نفس الوقت فى العام الماضى حيث وصل ذلك الفائض الى ٣,٦ بليون دولار خلال شهر واحد . والجدير بالذكر ان اجمالى الفائض التجارى مع دول العالم الخارجى خلال ذلك الشهر بلغ ٥,١ بليون دولار الأمر الذى يشير الى أهمية الولايات المتحدة الامريكية فى تعديل الميزان التجارية اليابانى .

ونتيجة لتصاعد مشكلات التجارة هذه بين البلدين عقدت الادارتان أول اجتماع لهما على مستوى عال خلال هذا العام بين رئيس الوزراء اليابانى « كايفو » والرئيس الأمريكى « جورج بوش » فى واشنطن فى ١ سبتمبر ١٩٨٩ . وعند مناقشة مشكلات التجارة بين البلدين اعرب الرئيس الامريكى عن أمله أن تصبح اليابان « قوة عظمى » Super Power وفى المقابل اعرب رئيس الوزراء اليابانى عن حل مثل تلك التناقضات التجارية بين البلدين ولكنه احاط الادارة الامريكية فى المباحثات المغلقة . بينهما « أن اليابان ليست على استعداد لمناقشة مشكلات التجارة هذه فى ظل التهديد الامريكى بالمقاطعة التجارية » واضاف « كايفو » أن عدم التوصل الى حل سريع لهذه المشكلات لا يجب ان يصعد من الخلافات بين البلدين » . وتشير التعليقات الصحفية الخاصة بهذه المباحثات أنه على حين صورت الادارة الامريكية اليابان على أنها طرف غير عادل فى التجارة وفقا لمشروع 301 فان « كايفو » رئيس الوزراء اليابانى رفض مناقشة مثل تلك الموضوعات وفقا للشروط الامريكية . ويعتبر هذا الرفض هو أقوى رد فعل يابانى بخصوص هذه المشكلات ظهر حتى الأن . ويشير المحللون اليابانيون الى ان قوة الرفض اليابانى هذه تعود الى ثقة اليابان فى امكانية تسويه الكثير من المشكلات فى اطار المباحثات الدولية ووفقا لاتفاقات « جات » بدلا من مناقشتها على المستوى الثنائى . ومن ناحية أخرى تشير التحليلات السياسية لمثل ذلك الموقف من جانب اليابان الى انه نظرا لأن حكومة « كايفو » تريد استرداد الثقة من جانب اليابانيين فى الحزب الحاكم وأنه لم يمر على تعيين رئيس الوزراء سوى ثلاثة أسابيع سابقة على هذا اللقاء فان أى ليونة من جانب الادارة اليابانية تجاه الضغط الأمريكى سوف تولد نوعا من رد الفعل الذى يمكن أن يؤثر على الحزب الحاكم وسياساته وخصوصا وانه مقبل على انتخابات جديدة قادمة بالنسبة لمجلس النواب فى اوائل الصيف القادم . وعلى الجانب الاخر فان خبراء السياسة اليابانية داخل الادارة الامريكية قد نصحوا صانعى القرار الامريكى بزيادة الضغط على اليابان للاستجابة لحل مشكلات التجارة هذه وتوقعت هذه المصادر ان هزيمة الحزب الحاكم فى الانتخابات الماضية لا تعود ـ كما تدعى الادارة اليابانية ـ الى فتح مزيد من الأسواق الزراعية اليابانية أمام المنتجات الامريكية ولكن المشكلات الخاصة بالحزب الحاكم فى اليابان والمتعلقة بالفضائح المالية والاخلاقية بين قياداته وتطبيق النظام الضريبى الجديد فى اليابان هى المسئولة عن مثل تلك الهزيمة الداخلية للحزب .

وقد شددت كل من الادارتين ـ الامريكية واليابانية ـ من موقفهما بخصوص تطبيق مثل تلك الاجراءات العقابية من جانب الولايات المتحدة تجاه اليابان بخصوص مبيعات الكمبيوتر ـ الاقمار الصناعية ومنتجات الغابات . ولقد اعرب كل من الرئيس الامريكى جورج بوش وجيمس بيكر سكرتير الخارجية الامريكية ونيكولاس بريدى سكرتير المعاهدات وغيرهم من كبار المسئولين الامريكيين عن أملهم فى التوصل السريع لايجاد حل لمثل تلك المشكلات وذلك حتى لا يتشدد الكونجرس الامريكى فى التطبيق الفعلى لمثل تلك العقوبات . وأعلن الرئيس الامريكى تحذيرا من ان التعثر فى التوصل الى مثل تلك التسوية بين البلدين سوف يؤدى الى رفع درجة التوتر Tensionsبين

البلدين . أما رئيس الوزراء اليابانى « كايفو » ووزير خارجيته « ناكاياما » فقد كانا واضحين فى انتقادهما للجانب الامريكى وعكست التصريحات من الجانب اليابانى مدى الثقة المتزايدة فى موقفها داخل المجموعة الدولية .

وكانت التوقعات التى أبدتها الهيئات المختصة بتحليل نمط التجارة بين البلدين قد اظهرت أن تنويع الصادرات الامريكية وتوزعها بين اكثر من جهة فى العالم هو الحل العملى لمشكلة الاعتماد المتزايد بين البلدين . ففى تقرير لوزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية والذى يعتبر الاول من نوعه لتغطيته معظم التعاملات التجارية بين البلدين ظهر من مقارنة ١٦٣ منتجا أن أى تغير فى الناتج الصناعى لأى من البلدين سوف يتأثر بالتغير فى الطلب على هذه السلع فى البلد الآخر . وتشير الاحصاءات الى ان زيادة الصادرات الامريكية الى اسواق اخرى فى العالم سوف يترتب عليه التحسن فى العجز التجارى الامريكى بدون الاعتماد الكامل على الواردات .

والملاحظ فى خصوص اتجاهات التجارة والاستثمارات بين البلدين أن الشركات اليابانية قد أخذت فى زيادة استثماراتها مؤخرا فى الولايات المتحدة الامريكية من خلال المشاركة فى أسهم المؤسسات الامريكية فى مجال الصناعة والخدمة . ولقد قامت شركة « ميتسوبيشى » بشراء ٥١ ٪ من اسهم شركة مجموعة « روكفلر » الامريكية وذلك فى اطار سلسلة من الشركات اليابانية الاخرى التى قامت بمثل تلك الانشطة داخل سوق رأس المال الامريكى مما يدل على الاتجاه للاعتماد المتزايد بين البلدين فى هذا المجال الأمر الذى يجعل من حل مشكلات التجارة هذه بين البلدين فى المستقبل امرا صعبا للغاية . ولقد ظهرت البوادر الاولى لمثل تلك الصعوبات فى الحملة التى شنتها وسائل الاعلام والرأى العام الامريكى عقب قيام شركة ميتسوبيشى بتلك الصفقة الامر الذى كان متواكبا مع شراء شركة « سونى » لاسهم شركة « كولومبيا » . ووصفت وزارة الخارجية اليابانية مثل ذلك الوضع بانه نوع من التمييز Discrimination تجاه الشركات اليابانية التى تقوم بعمليات تجارية عادية ووصف الحملة التى شنتها وسائل الاعلام الامريكية بأنها تحمل مشاعر عداء تجاه اليابانيين وذلك على عكس موقف هذه الوسائل من الاستثمارات البريطانية والالمانية التى ضاعفت من استثماراتها داخل الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية .

والخلاصة فى تحليل العلاقات اليابانية ـ الامريكية أنها تتجه الان لان تكون اكثر من اى وقت مضى صعوبة وخصوصا مع تزايد الازمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الامريكية واتجاه اليابان الى تنويع مصادر علاقاتها الخارجية . رغم ذلك لا تعتبر هذه المشكلات بداية النهاية للعلاقات الامريكية ـ اليابانية التى هى علاقات اعتماد اساسية ومتبادلة بين الطرفين .

(٢) ـ العلاقات اليابانية ـ السوفيتية :

اتجهت العلاقات اليابانية ـ السوفيتية الى التهادن مع بداية هذا العام والذى بدأ باعلان « تاكيشيتا » رئيس الوزراء عن رغبته فى تحسين العلاقات اليابانية ـ السوفيتية خصوصا بعد زيارة وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة لليابان فى منتصف ديسمبر ١٩٨٨ وازدياد التوقعات بخصوص زيارة « جورباتشوف » السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى لليابان كأول زيارة لمسئول سوفيتى على مستوى عال من الكرملين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وجاءت الزيارة التى قام وزير الخارجية اليابانى « أونو » للاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٨٩ مخيبة للآمال المعلقة على حل التناقضات بين الجانبين بخصوص الجزر الشمالية الأربع المتنازع عليها منذ سيطرة الاتحاد السوفيتى على هذه الجزر فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . وخلال الاتصالات التى اجراها وزير الخارجية اليابانى مع المسئولين السوفيت (وزير الخارجية ـ ومقابلة مع السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى جورباتشوف) قدم « أونو » استعداد اليابان لتقديم التعاون الاقتصادى والتكنولوجى للاتحاد السوفيتى مقابل تسوية المشكلات المتنازع عليها بخصوص مسألة الجزر . والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى يسيطر على اربع جزر واقعة فى الشمال الشرقى لجزيرة هوكايدو اليابانية وبينما تصر اليابان على أن معاهدة للسلام بين الطرفين لا يمكن أن تتم بدون استعادة هذه الجزر فان الاتحاد السوفيتى يرى ان اتفاقات يالتا والتى عقدت بعد الحرب العالمية الثانية هى التى تبيح له استمرار السيطرة على هذه الجزر . وعلى كل حال فان الموقف السوفيتى طوال سنوات عديدة قد حاول ارجاء مناقشة مسألة الجزر هذه وفى ٥ مايو ١٩٨٩ واثناء زيارة « أونو » للاتحاد السوفيتى اقترح « جورباتشوف » فى الكرملين السوفيتى استبعاد مشكلة الجزر هذه من اى مباحثات يكون هدفها التوصل الى معاهدة سلام مع اليابان . ووبخ الزعيم السوفيتى السياسة اليابانية على انتهاجها سياسة متمايزة تجاه قضية الجزر مع الاتحاد السوفيتى من ناحية والصين وكوريا من ناحية أخرى . ويقصد بذلك ان اليابان على حين تصر على استرجاع الجزر اليابانية الاربع التى

يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي منذ الايام الاخيرة للحرب الا انها لا تطالب أيا من الصين أو كوريا بمثل ذلك خصوصا وان الزعيم السوفيتي منذ توليه للسلطة فى الكرملين وهو يتخذ هذا الموقف بضرورة أن تتخلى اليابان عن هذه المطالبات كما صرح بذلك اثناء زيارته للصين . وعلق « جورباتشوف » زيارته لليابان خلال ١٩٨٩ على أمل أن تتجدد الدعوة لذلك من جانب الحكومة اليابانية خلال العام القادم . اضاف الزعيم السوفيتي أنه لا يرغب فى وضع شروط مسبقة - مثل مناقشة قضية الجزر - قبل زيارته الى طوكيو . ولم يذكر البيان الصحفى الصادر عن زيارة « أونو » لموسكو (٣٠ ابريل - ٥ مايو ١٩٨٩) اى اشارة الى مسألة الجزر واشار باختصار الى تلاقى وجهات نظر الطرفين (اليابانى والسوفيتى) حول « جوانب عدة » للمشاكل المتعلقة بالتوصل الى معاهدة سلام . وذكرت المصادر الدبلوماسية اليابانية الى ان صيغة البيان الصادر عن المباحثات قد تعمدت اخفاء الجوانب التفصيلية للمباحثات بين الطرفين وأن تلخص الموضوعات المقترحة على « قدر الامكان » . وكان البيان الصادر عن المباحثات قد صدر بصورة تفيد ان الجانبين قد وافقا على استمرار وتقوية الجهود المؤدية الى تنشيط العلاقات الثنائية كما انهما يؤكدان أهمية وجدوى الجهود التى تبذل منذ زيارة وزير الخارجية السوفيتى لليابان فى ديسمبر ١٩٨٨ . وذكر البيان أيضا أن الدولتين توافقان على تشجيع استمرار الجهود الرامية الى ترتيب زيارة جورباتشوف المتوقعة الى اليابان .

والمتتبع للعلاقات اليابانية - السوفيتية يلحظ القلق الدائم من جانب الادارة اليابانية حول التهديد السوفيتى المحتمل . ولقد تزايد مؤخرا ذلك الشعور من جانب اليابان وخصوصا بعد التغير الواضح فى السياسة السوفيتية واتجاهها الى تخفيف القيود على التغيرات التى تحدث داخل أوروبا الشرقية . ولقد عكس تقرير وكالة الدفاع اليابانية مثل ذلك التخوف واشار الى أن هناك اتجاها للتهديد المتزايد لليابان من قبل الاتحاد السوفيتى وذلك على الرغم من الاتجاه الى التهادن حول العديد من المشكلات بين البلدين .

ب - اليابان ودول آسيا :

حمل عام ١٩٨٩ تطورات فى السياسة الخارجية اليابانية تجاه آسيا - ففى أول تطور من نوعه لعلاقة اليابان بشبه الجزيرة الكورية ذكر رئيس الوزراء « تاكيشيتا » فى جلسة البرلمان اليابانى المنعقدة فى ٣٠ مارس ١٩٨٩ « ان اليابان حكومة وشعبا تعتبر ان الاحداث الماضية بواسطة اليابان قد سببت الكثير من المعاناة بالنسبة لسكان الجزر المجاورة ... واضاف تاكيشيتا « اننى أود أن أوجه الاعتذار عن الماضى المؤلم » . وفى تمهيد لتحسن العلاقات اليابانية - الكورية (كوريا الديموقراطية) فى اطار الزيارة المتوقعة لوفد من الحزب الاشتراكى اليابانى لكوريا الشمالية استخدم رئيس الوزراء اليابانى - ولاول مرة - الاسم الرسمى لجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية وذلك لاول مرة فى تاريخ القيادات اليابانية المعاصرة . ويعتبر هذا الاعتذار الرسمى الذى ذكره رئيس الوزراء اليابانى عن التاريخ الاستعمارى لليابان فى شبه الجزيرة الكورية هو أول تطور من نوعه فى تاريخ العلاقات اليابانية - الكورية . ويشير المحللون السياسيون الى انه خلافا للعرف اليابانى الذى درج على التصريح بمثل تلك الاعتذارات تجاه المنطقة (جنوب شرق آسيا) ككل جاء تصريح « تاكيشيتا » ووزير الخارجية اليابانى أيضا صريحا فى التحديد بشبه الجزيرة الكورية وأكثر تحديدا تجاه (كوريا الديموقراطية) .

وجاءت زيارة « تاكيشيتا » للدول الآسيوية الخمس اعضاء منظمة جنوب شرقى اسيا ASEAN (الفلبين - تايلاند - اندونيسيا - سنغافورا - ماليزيا) فى إطار سعى السياسة الخارجية اليابانية للتأكيد على الاستمرارية فى علاقاتها بهذه الدول - وخصوصا بالنظر الى عدم الاستقرار السياسى الذى شهدته اليابان خلال هذا العام - تعبيرا عن تصاعد الاهتمام اليابانى بهذه الدول . ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاها للتنافس غير المباشر بين دول مجموعة جنوب شرقى اسيا من ناحية والصين وكوريا من ناحية أخرى وذلك فى مواجهة تزايد الاستثمارات والقروض اليابانية فى الصين اثناء فترة رئيس الوزراء اليابانى « ناكاسونى » حيث احتلت الصين مكانة الاولوية فى سياسة القروض اليابانية طوال الثمانينيات . ففى عام ١٩٧٨ وقعت اليابان معاهدة صداقة وسلام مع الصين وكذلك اتفاق للتجارة طويل الامد يصل الى ٤٠ مليار دولار حتى ١٩٩٠ . وفى عام ١٩٨٤ قدمت اليابان مبلغ ٢ بليون دولار فى شكل معونات للصين وذلك بشكل يزيد عن مبلغ البليون دولار الذى تقرره اليابان سنويا لدول مجموعة جنوب شرقى اسيا مما جعل الكثير من قادة هذه الدول يرون تحول أولويات السياسة الخارجية اليابانية فى آسيا نحو الصين .

وكانت النشاطات الاقتصادية اليابانية فى الدول الخمس اعضاء منظمة دول جنوب شرقى اسيا قد اتجهت مؤخرا الى التزايد السريع فى مجالات الاستثمار - التجارة وغيرها حيث ارتفعت الاستثمارات

اليابانية بنسبة ٨٠ ٪ فى ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق كما ارتفعت النسبة لتزيد عن ٥٠ ٪ فى عام ١٩٨٨ . وايضا على الجانب الآخر تعاظمت الصادرات الصناعية من دول جنوب شرقى اسيا الى اليابان وارتفعت خلال عام ١٩٨٨ الى ٤٩ ٪ بالمقارنة بالعام السابق (١٩٨٧) . وهكذا فان اليابان هى الشريك الاقتصادى الاول لهذه الدول وهناك اتجاه اكبر لتصاعد التجارة والاستثمارات بينها وبين هذه الدول الخمس فى السنوات القادمة .

ولقد عكست زيارة « تاكيشيتا » فى أواخر ابريل ١٩٨٩ (٢٩ ابريل ـ ٧ مايو) للدول أعضاء المنظمة ـ باستثناء بودوفى والتى انضمت الى عضوية المنظمة حديثا ـ الاهتمام اليابانى المتزايد بهذه الدول والتى تأتى فى الاهمية الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الاوروبية ـ كشريك تجارى لليابان . وعلى حين جاءت زيارة تاكيشيتا للفلبين مواكبة مع التوقعات « اكينو » بمساهمة اليابان فى مشروع مبادرة التعاون الدولى للفلبيين Multilateral Aid initiative حيث اعرب « تاكيشيتا » عن تأييد اليابان لهذا المشروع وعرض ان تكون طوكيو مقرا لذلك المؤتمر ، لم تستجب هذه الزيارة لتوقعات القادة الآخرين للدول اعضاء المنظمة . ولقد توقع كل من الرئيس « سوهارتو » رئيس اندونيسيا » و « محاذير محمد » رئيس وزراء ماليزيا بأن « تاكيشيتا » سوف يقوم باتخاذ اجراءات من شأنها عبء الديون والمترتبة فى جزء كبير منها على ارتفاع اسعار الين مقابل عملاتهم المحلية . رغم ذلك فقد أعلن « تاكيشيتا » ان حكومته لن تستطيع القيام بأى اجراءات فى هذا الصدد ما عدا تزويد هذه الدول بقروض جديدة ميسرة الشروط .

جـ ـ اليابان والصين :

ويعتبر الاتجاه اليابانى لتدعيم العلاقات مع دول منظمة جنوب شرقى آسيا هو محاولة للحفاظ على التوازن ـ كما ذكرنا سابقا ـ بين علاقاتها مع الصين من ناحية وكوريا والدول اعضاء منظمة جنوب شرق اسيا الخمس من ناحية أخرى . ولقد مثلت « مسألة الصين » مصدرا لاهتمام الدول اعضاء المنظمة حيث أنها تعتبر المنافس الاول فى جذب القروض والاستثمارات اليابانية طوال فترة الثمانينات من ناحية كما أن كلا من ماليزيا واندونيسيا بصفة خاصة تريان فى الصين مصدرا أساسيا للتهديد الامنى لهما اكبر من أى دول اخرى مجاورة . ولقد احتلت الصين مكان الأولوية فى سياسة الاقراض اليابانية طوال العقد الماضى كما ذكرنا مما يعكس التقابل فى وجهات النظر بين اليابان والصين حول عدد من المسائل الاقليمية الخاصة مثل مسألة الحدود الصينية ـ السوفيتية والتواجد البحرى العسكرى السوفيتى فى منطقة الباسفيك والغزو الفيتنامى لكمبوديا والموقف فى شبه الجزيرة الكورية . وكما شهد عام ١٩٨٩ اتجاها لتحسين العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ شهد ذلك العام ايضا اتجاه العلاقات اليابانية ـ الصينية الى الفتور خصوصا فى المجالات الاقتصادية .

ويعود ذلك فى المقام الاول الى الاضطرابات الطلابية التى شهدتها الصين خلال ذلك العام حيث أن معظم الدوائر الاقتصادية اليابانية قد توقعت ان تقود هذه الاضطرابات الى تغيير اساسى فى سياسة التحرر الاقتصادى التى تتبعها الصين مؤخرا . ولقد شاركت الحكومة اليابانية الدوائر الاقتصادية هذه التوقعات حيث عبر المسئولون فى وزارة الصناعة والتجارة الدولية عن قلقهم حول ما اذا كانت هذه الاضطرابات ستقود الى تقلص الاستثمارات اليابانية فى الصين . وعبرت وزارة المالية اليابانية عن قلقها من امكانية استمرارها فى تقديم القروض والمنح موضع الاتفاقات السابقة مع الصين وذلك فى حالة اذا ما اتجه الموقف داخل الصين الى التغير . والجدير بالذكر أنه عند زيارة رئيس الوزراء « تاكيشيتا » للصين خلال عام ١٩٨٨ اتفقت الحكومتان أن تقوما مع نهاية ١٩٨٩ بالبدء فى انشاء مركز المحافظة على البيئة فى الصين والذى تبلغ تكاليفه ١٠ مليار ين (١٣٠ ين مقابل دولار واحد) . ومن ناحية أخرى فقد قادت الاضطرابات التى حدثت فى الصين خلال عام ١٩٨٩ الى تأجيل معظم المباحثات المتعلقة بمشاريع الاستثمار والتعاون الاقتصادى بين البلدين . ووفقا لاتفاقات الاستثمار المشتركة كان من المفترض ان اليابان سوف تزيد من استثماراتها فى الصين خلال عام ١٩٨٩ بعد الطفرة التى ادت الى زيادة الاستثمارات اليابانية فى الصين فى السنوات القليلة الماضية حيث ارتفعت من مجرد ٨٥ مشروعا استثماريا فى عام ١٩٨٦ الى ١٠١ مشاريع فى عام ١٩٨٧ لتصل الى ١٧٠ مشروعا ١٩٨٨ . اما بالنسبة للتجارة اليابانية مع الصين والتى بلغت ١٩,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ فقد عانت هى الاخرى من التدهور حيث أن التقديرات الاولية فى هذا الصدد تشير الى أن اليابان قد فقدت حوالى ٣٠ ٪ من اجمالى تجارتها مع الصين نتيجة لهذه الاضطرابات ، والجدير بالذكر ان الموقف اليابانى تجاه هذه الاضطرابات السياسية فى الصين قد تميز بالحذر كما امتنعت الحكومة اليابانية عن أى بيانات للادانة أو غيرها واكتفت فقط بالقول ان

علاقة اليابان بالصين تختلف عن علاقات هذه الاخيرة بكل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا . وعلى الرغم مما ابداه رئيس الوزراء « أونو » من أسفه لاستخدام العنف تجاه التطورات الديموقراطية فى الصين الا أنه لم يعلق على ممارسات اى من الطرفين واكتفى بالتعليق (خلال الدورة البرلمانية) على احداث الصين بانها « تحمل علامات خطيرة » ولكن « أونو » اضاف ان أى ملاحظات متهورة من جانب السياسيين اليابانيين قد تؤدى الى اثارة حفيظة الصينيين حول ما ارتكبته اليابان من فظائع أثناء احتلالها للصين . وعلى ذلك فان الدبلوماسيين اليابانيين قد ذكروا انه من الصعوبة بمكان على اليابان أن تحذو حذو الدول الغربية الاخرى فى المناداة بفرض عقوبات اقتصادية تجاه الصين . وقد اعرب رئيس الوزراء « اونو » أنه : من غير اللائق أن تقوم اليابان بفرض عقوبات على دولة صديقة مجاورة واكتفت الخارجية اليابانية بالتعبير عن أسفها لما يحدث فى الصين واضاف متحدث باسم الخارجية اليابانية أن الشعور الكامن لدى الصينيين نتيجة للاعتداءات اليابانية قبل وأثناء فترة الحرب العالمية الثانية قد يفسد ما تحاول اليابان أن تقوم به لانهاء هذه الاضطرابات .

ومع اشتداد الاضطرابات داخل الصين واتجاه كثير من حكومات الدول الغربية (خصوصا الولايات المتحدة الامريكية) لاتخاذ اجراءات عقابية تجاه قمع الصين للحركة الديموقراطية فيها ، اتجهت الحكومة اليابانية الى التحول من مجرد العبارات الدبلوماسية الى التفكير فى وقف المساعدات التى تقدمها للصين . وبعد أن أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش فى يونيو عن اجراءات عقابية تجاه الصين بما فى ذلك تأجيل اى مباحثات دبلوماسية على مستوى عال مع حكومة بكين اعلن الوزراء اليابانى عن اسفه لما يحدث فى الصين من اجراءات القمع وانتقد الحكومة الصينية لاختراقها لحقوق الانسان . ولقد ولد الموقف اليابانى هذا العديد من الانتقادات الدولية من ان اليابان لاتتخذ مواقف سياسية من شأنها أن تساعد على تأييد موقف الدول الغربية فى اتخاذ « موقف صارم من بكين » . ووصف بعض اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى الموقف اليابانى هذا بأنه متأثر فقط بالمصالح الاقتصادية لليابان فى الصين .

وامام هذه الضغوط المتزايدة من قبل الغرب صرح مصدر مسئول فى الحكومة اليابانية بأن اليابان ـ ولفترة مؤقتة ـ سوف تؤجل اى مباحثات متعلقة ببرنامج المعونات اليابانية للصين كما أنها لن تقوم بارسال اى بعثات حكومية لهذا الغرض . والجدير بالذكر أن برنامج المعونات اليابانية تجاه الصين كان قد ارتفع الى ٤٧٠ مليار ين (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩) وكان من المتوقع له ان يصل الى ضعف ذلك الحجم تقريبا (حوالى ٨١٠ مليار دولار) فى الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ .

د ـ اليابان ودول اوروبا :

وعلى صعيد العلاقات اليابانية الاوروبية اتجهت الشركات اليابانية الى تدعيم موقفها داخل دول المجموعة الاوروبية خلال العامين الماضيين وذلك قبل اتمام الوحدة بين دول المجموعة الاوروبية فى عام ١٩٩٢ . ووفقا لاحصاءات وكالة التجارة الخارجية اليابانية (جيترو) JETRO فان عدد الشركات اليابانية داخل ١٦ دولة أوروبية قد وصل فى يناير ١٩٨٩ الى ٤١١ شركة وأن هذا العدد يمثل زيادة قدرها مرتان ونصف عن عددها فى عام ١٩٨٣ (عند اجراء أول احصاء لهذه الشركات بواسطة نفس الهيئة) . وقد بلغ عدد الشركات التى انشئت عام ٨٧ / ١٩٨٨ وحدها ١٢٨ شركة . وقد اظهرت الاحصاءات أن الشركات اليابانية موزعة على النحو التالى : ٩٢ مشروعا فى بريطانية ، ٨٥ فى فرنسا ، ٦٧ فى المانيا الغربية ، ٤١ فى اسبانية وأن المشروعات المتعلقة بقطاع الكهرباء والاليكترونيات وحدها قد بلغ ١٢٠ مشروعا على حين بلغ عدد المشروعات فى قطاع الصناعات الكيماوية ٧٣ مشروعا . ويشير نفس الاحصاء الى انه من بين الـ ٤١١ شركة اليابانية فان ٢١٦ كانت ملكيتها بنسبة ١٠٠ ٪ لليابانيين على حين بلغ عدد المشروعات المشتركة ٤٤ مشروعا .

وتشير التقديرات الى أن الشركات اليابانية تتوقع من اكتمال الوحدة الاوروبية أن تكاليف النقل سوف تقل نتيجة لتذويب الحواجز التجارية بين بلاد المجموعة الاوروبية كما أنها تتوقع انه قد يترتب على اكتمال الوحدة الاوروبية اتجاه الدول الاوروبية لاتخاذ مزيد من اجراءات الحماية .

ولقد أثار النجاح اليابانى حفيظة عدد من الدول الاوربية وعلى رأسها بريطانيا التى ازدادت فيها المشروعات اليابانية بشكل ملحوظ الى الحد الذى طالب فيه أحد اعضاء مجلس الشيوخ البريطانى الدول الاخرى اعضاء المجموعة الاوربية بضرورة الاستعداد لمواجهة ما اسماه « بالغزو اليابانى » لاسواق أوربا . وطالب عضو مجلس الشيوخ البريطانى الدول الاوربية الاخرى بضرورة التقليل من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة من اليابان كما طالب بضرورة فتح اليابان لمزيد من اسواقها امام الصناعات الاوربية خصوصا فى مجالات البناء وغيرها من الصناعات التى تتفوق فيها الادارة اليابانية .

وعلى الجانب الآخر فقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول شرق اوربا مزيدا من الانفراج فى عام ١٩٨٩ . فقد اعلنت الحكومة اليابانية فى اكتوبر ١٩٨٩ برنامجا من ثلاث نقاط لدعم التطورات الاقتصادية داخل دول شرق اوربا وخصوصا فى بولندة والمجر . ولقد اعلن رئيس الوزراء « كايفو » عن رغبته فى زيارة دول شرقى أوربا بنفسه . وصرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية اليابانية انه اذا لم يتمكن « كايفو » من القيام بمثل تلك الزيارة فان وزير خارجيته « تارونا كاياما » سوف يقوم بها ، كما صرحت الخارجية اليابانية بان الانتباه اليابانى موجه الى مشكلة نقص الغذاء فى بولندة وذلك ضمن توجهات السياسة الخارجية اليابانية للاعلان عن برنامج اوسع للمساعدات اليابانية تجاه بولندة . وتهدف السياسة اليابانية الجديدة الى المشاركة فى مشروع المعونات المقترح بواسطة دول المجموعة الاوربية تجاه بولندة والذى يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون عملة اوربية (ECU) أو حوالى ٦٠ مليارين للاسهام فى دفع برنامج الاصلاح الاقتصادى فى بولندة . والجدير بالذكر أن دول المجموعة الاوربية قد قامت بالفعل بتقديم ٣٠٠ مليون (EC) وان الولايات المتحدة المتحدة الامريكية قد وعدت بالتبرع بمبلغ ١٤٠ مليون Æ (ECU) وتدرس الحكومة اليابانية الآن خطة لشراء المنتجات الزراعية فى المجرثم تقوم بتقديمها الى بولندة وذلك بغرض مساعدة الدولتين فى آن واحد . وتأتى هذه التطورات فى السياسة الخارجية اليابانية وسط توقعات بزيادة الاهتمام اليابانى بالأحداث والتطورات الاخيرة فى شرق اوربا وبعد الزيارة التى قام بها وفد برلمانى بولندى لليابان فى شهر مارس ١٩٨٩ . ولقد شكلت وزارة الخارجية اليابانية لجنة (مجموعة عمل) داخل وزارة الخارجية اعتبارا من اكتوبر ١٩٨٩ يكون هدفها العمل من أجل مساعدة بولندة .

٣ ـ اليابان والمنطقة العربية :

اتجهت السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية بوجه عام والصراع العربى الاسرائيلى بوجه خاص الى محاولة التوزان والاعتدال بين الاطراف المختلفة داخل المنطقة العربية . ويتحدد الموقف اليابانى تجاه المنطقة العربية بعاملين اساسيين : العامل الاول ويتركز حول موقف اليابان من الصراع العربى ـ الاسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية بصفة عامة . اما العامل الثانى فانه يتعلق بمجموعة المصالح الاقتصادية اليابانية داخل المنطقة العربية .

اليابان والمشكلات السياسية العربية :

والمتتبع لموقف اليابان من الصراع العربى ـ الاسرائيلى يجد أن اليابان تتجه بصفة عامة الى تدعيم المحاولات الرامية الى تحقيق السلام والاتجاه للتسوية السلمية للصراع . ومن ملاحظة التصريحات التى اعلنتها وزارة الخارجية اليابانية تجاه الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى فاننا نلاحظ أن الدبلوماسية اليابانية قد اعتمدت على عدد من المبادىء اهمها :

(١) ان السلام فى الشرق الاوسط يجب أن يكون سلاما عادلا ، شاملا ومستمرا .

(٢) ان تحقيق السلام بهذا المعنى يجب أن يتوافق مع ماتقره مبادىء الأمم المتحدة والقرارات المختلفة للجمعية العامة لحل ذلك النزاع .

(٣) تنادى اليابان بالانسحاب للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ . كما تعارض اليابان ايضا سياسة المستوطنات التى تتبعها اسرائيل .

(٤) تعترف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ـ بما فى ذلك حقهم فى اقامة دولة مستقلة لهم وفى نفس الوقت فان اليابان تعترف بحق اسرائيل فى الوجود .

(٥) ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من القدس وأن أى سياسة اسرائيلية لضم القدس كما حدث بالنسبة لضم القدس الشرقية هى سياسة غير مقبولة .

(٦) ان الامن المتكامل للمناطق المختلفة داخل المنطقة العربية يجب احترامها . ويجب الاهتمام بصفة اساسية بمسائل الامن فى المنطقة .

(٧) ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف ممثل للشعب الفلسطينى فى اى مباحثات للسلام فى المنطقة .

(٨) تؤيد اليابان الاتجاهات الرامية الى عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط .

ومن ناحية اخرى فقد مثلت حرب الخليج مثارا هاما لاهتمامات السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط عموما طوال فترة الحرب الايرانية ـ العراقية ومابعدها . ومرة اخرى فاننا نلاحظ ان جهود اليابان لانهاء الحرب قد جاءت فى اطار الجهود الدولية وجهود الامم المتحدة وتأتى منطقة الخليج على رأس اهتمامات السياسة الخارجية بالمنطقة العربية وذلك بالنظر لما تمثله هذه المنطقة من اهمية لامدادات البترول والطاقة فى اليابان حيث تقدر نسبة ماتساهم به المنطقة فى واردات البترول اليابانية الى حوالى ٦٠ ٪ . بالاضافة الى أن كل من مضيقى هرمز والخليج العربى من بين الممرات المائية الحيوية فى العالم والضرورية جدا لحماية المصالح الاقتصادية اليابانية . ولقد اتبعت اليابان سياسة تقليدية ازاء النزاعات الخارجية ـ مثل النزاع الايرانى العراقى ـ أساسها الاعتماد على

الولايات المتحدة الامريكية فى تامين مصالحها الاستراتيجية مما جعل الكثير من محللى السياسة الخارجية اليابانية يصفونها بالتبعية والسلبية فى مواجهة مثل تلك المواقف . ولقد تغيرت تلك السياسة تدريجيا منذ عهد رئيس الوزراء « ناكاسونى » الذى حاول أن يجعل من اليابان قوة دولية تتمتع بالمكانة بين حلفائها ولكن بالنظر الى مايحدده دستور اليابان من امتناع اليابان عن تقديم اى مساعدات عسكرية لاطراف متنازعة فان موقف اليابان من الحرب الايرانية - العراقية ظل محدودا بالمساهمات الاقتصادية سواء فى مجال المشاركة فى تمويل قوات حفظ السلام أو عن طريق دعم أى من الجانبين بالدعم المادى أو الفنى والتكنولوجى وخصوصا فى مرحلة مابعد الحرب او مرحلة التعمير .

ولقد اتجهت حكومة تاكيشتا الى اتباع تلك السياسة التقليدية تجاه العديد من مشكلات المنطقة العربية وخصوصا مشكلة الصراع العربى « الاسرائيلى » وكانت الحكومات اليابانية السابقة قد حافظت على موقف اساسه تحقيق التوازن بين الجانبين العربى والاسرائيلى وعلى ذلك لم يدع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة اليابان منذ اكتوبر ١٩٨١ والتى جاءت بدعوة من رابطة البرلمانيين للصداقة اليابانية العربية ، الا فى اكتوبر ١٩٨٩

وبالنظر الى التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة فان الانتفاضة التى عمت الاراضى الفلسطينية المحتلة وما اعلنه السيد ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٨ من الاستعداد للاعتراف بالوجود الاسرائيلى واستعداد المنظمة للدخول فى حوار مع جميع الاطراف من أجل التوصل لحل سلمى للقضية الفلسطينية قد جعل موقف السياسة اليابانية فى موضع حرج وخصوصا بالنظر الى الزيارة التى قام بها وزير الخارجية اليابانى لاسرائيل فى العام الماضى .

وفى اطار السياسات المعلنة لليابان تجاه قضية الشرق الاوسط اعرب السفراء الستة المعتمدون فى المنظمة (مصر - اسرائيل - الاردن - المملكة العربية السعودية سوريا - تونس) والمجتمعون فى القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٩٨٩ عن قلقهم بسبب عدم احراز تقدم كاف فى عملية السلام فى الشرق الاوسط رغم التطورات الايجابية التى حدثت منذ نهاية العام الماضى . كما اكد المجتمعون على أهمية قيام اليابان بدور ايجابى فى عملية السلام وان ذلك يمكن تحقيقه من خلال مواصلة حوار سياسى على مستوى عال بين العرب والاسرائيليين فضلا عما يمكن ان تقوم به اليابان من تقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطينى « والدول المعنية فى المنطقة » وتشير عبارة الدول المعنية فى بيان السفراء الى ان هذه المعونات قد تشمل كلا من مصر وسوريا والاردن واسرائيل . وبخصوص الموقف فى لبنان اعلن السفراء المجتمعون عن املهم فى انهاء القتال فى لبنان باسرع وقت ممكن وان مسألة تحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان يجب ان تكون من خلال اللجنة الثلاثية التى وافق عليها مؤتمر القمة العربى الأخير .

أما على مستوى السلوك الفعلى فقد دعت حكومة اليابان الرئيس ياسر عرفات لزيارة اليابان فى اكتوبر ١٩٨٩ ولاول مرة منذ دعوته من جانب جمعية الصداقة اليابانية العربية فى اكتوبر ١٩٨١ . وطالب عرفات فى اجتماعه مع رئيس الوزراء اليابانى « كايفو » بدور سياسى اكبر لليابان فى قضية السلام فى الشرق الاوسط . وقال عرفات ان لليابان صوتا فى الولايات المتحدة الامريكية واوربا والصين والدول الاشتراكية وفى بلدان الشرق الاوسط بوجه خاص ورد رئيس الوزراء اليابانى بأن ذلك يتفق مع السياسة اليابانية الرامية الى القيام بدور سياسى فى السياسات الدولية بوجه عام . واضاف انه فيما يتعلق بقضية السلام فى الشرق الاوسط ، فان اليابان مستعدة للقيام بدور سياسى ايجابى .

وحول عملية السلام فى الشرق الاوسط طالب رئيس الوزراء كايفو الرئيس عرفات بالتمسك بالسياسة الواقعية والمعتدلة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائمة على نبذ الارهاب والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود كما اعرب عن تقديره لبيان الرئيس عرفات الذى يحتوى على هذه السياسة فى ديسمبر عام ١٩٨٨ فى جنيف وقال كايفو « اننا نلعب دورا سياسيا . وهذه سياسة صائبة » . ومن ناحية اخرى ، فان منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة لمساندة الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين على النحو الذى اقترحه الرئيس مبارك « وحدد » كايفو الموقف اليابانى تجاه عملية السلام فى الشرق الاوسط من ان حكومته تساند اقتراح الرئيس مبارك . وفى هذا الاطار فقد اقترح الرئيس عرفات هيئة استشارية دائمة او لجنة مشتركة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اليابانية وذلك على ثلاثة مستويات (رؤساء الدول - المستوى الوزارى - المستوى التنفيذى) . وجاء رد « كايفو » أنه من الجوهرى تدعيم الحوار السياسى بغض النظر عن الشكل الذى يمكن ان يتم به واصدر « كايفو » تعليماته الى المستوى التنفيذى لمتابعة ذلك الاقتراح .

ولقد جاء موضوع المساعدات اليابانية للفلسطينيين. من بين الموضوعات الرئيسية فى مباحثات عرفات - كايفو وطلب عرفات من كايفو الدعم الاقتصادى والفنى (العلم والتكنولوجيا) خصوصا بعد تحقيق استقلال

فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية . وجاء رد « كايفو » على نحو يؤكد ان اليابان تقوم بالفعل بتقديم المساعدات للفلسطينيين من خلال وكالة الاغاثة والتشغيل للاجئين التابعة للامم المتحدة وايضا من خلال برنامج التنمية التابع للامم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين وكانت اليابان والتى تعتبر الدولة الثانية فى تقديم العون من خلال وكالة غوث اللاجئين قد قامت بمحاولتين اساسيتين : الاولى وهى انشاء صندوق التنمية اليابانى - الفلسطينى فى برنامج الامم المتحدة الانمائى بقصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية ومنطقة غزة . وقد قدمت الحكومة اليابانية مساعدات لهذا الغرض بلغت مليون دولار امريكى . الثانية هى انشاء مدرسة جيوسن الابتدائية والاعدادية للبنين فى مخيم اللاجئين الفلسطينيين التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين فى الاردن كما تقوم اليابان حاليا بالمساهمة فى انشاء مدرسة للبنات .

وفى اطار المباحثات التى اجراها عرفات فى طوكيو دارت المناقشات مع وزير الخارجية اليابانى « تارونا كاياما » . واوضح تاكاياما خلال الاجتماع ان هناك سببين لدعوة الرئيس عرفات لزيارة اليابان . الاول وهو اثبات رغبة الحكومة اليابانية فى القيام بدور ايجابى فى قضية السلام فى الشرق الاوسط . والثانى هو ان هذه الدعوة تعبير عن تقدير الحكومة اليابانية للسياسة الواقعية والمعتدلة لمنظمة التحرير الفلسطينية وايضا بالنظر الى تصاعد الوزن النسبى للمنظمة دوليا كطرف تفاوضى مسئول واوضح ناكاياما سياسة حكومته فى تأييد السلام الشامل وضرورة تمثيل الفلسطينيين فى كل عملية سلام بما فى ذلك حضور المؤتمر الدولى . ومن ناحية أخرى اعرب ناكاياما انه على الرغم من أهمية فكرة السلام الشامل فى المنطقة الا ان اليابان تؤيد سياسة الخطوة خطوة . وفى هذا الاطار فان الحكومة اليابانية ترى أن الانتخابات هى على الاقل خطوة الى الامام حتى بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية . ودعا وزير الخارجية اليابانى منظمة التحرير الفلسطينية للموافقة على هذه الفكرة . واوضح عرفات أن للمنظمة خبرة سيئة فى الانتخابات حيث انه فى عام ١٩٧٦ جرت انتخابات بلدية فى الاراضى المحتلة . ورغم معارضة المعاونين لعرفات وافق هو شخصيا على تلك الانتخابات . وكانت النتيجة ان ٩٦ شخصا من ١١٦ كانوا على قائمة منظمة التحرير الفلسطينية وهؤلاء الستة والتسعون كان مصيرهم النفى والسجن والقتل والاقالة . واضاف عرفات ان هذا الخطأ لايجب ان يتكرر مرة أخرى . والواضح من وجهة نظر الرئيس عرفات ان خطوة الانتخابات وان كانت خطوة مقبولة الا انها لايمكن ان تتم فى الظروف الحالية بطريقة عادلة .

وجاء رد الفعل اليابانى حول موضوع الحوار الفلسطينى - الاسرائيلى ان الحكومة اليابانية ترى ان النقطة الجوهرية فى الوقت الحاضر هى كيفية التخفيف من عدم الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين . وللتقليل من ازمة الثقة هذه فان الحكومة اليابانية ترى أن هناك ثلاث مسائل اساسية هى :

(١) ان البدء فى الحوار هى مسالة عاجلة .

(٢) ان الجانب الاسرائيلى مدعو للاعتراف بحقيقة ان اى تسوية سلمية بدون منظمة التحرير الفلسطينية هى أمر غير واقعى .

(٣) ان اسرائيل مطالبة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف المفاوض وأن المنظمة بدورها هى خلاصة المباحثات التى اجراها عرفات فى طوكيو خلال اكتوبر ١٩٨٩ . وما افصحت عنه مواقف الحكومة اليابانية بخصوص الاهتمام بضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية والاثار التى تركتها الانتفاضة والتحول فى الموقف الفلسطينى بصفة عامة خلال العامين السابقين .

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة اليابانية هذا قد بدأ فى الافصاح عن نفسه تدريجيا حيث اعلن وزير الخارجية اليابانى « تارونا كاياما » فى خطاب القاه بمناسبة ذكرى اليوم العالمى الثانى عشر للأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطينى والذى عقد فى طوكيو فى السادس من ديسمبر ١٩٨٩ من ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وان حكومته تعزم على أن تقوم بدور اكثر ايجابية من اجل حل القضية الفلسطينية وايضا على مواصلتها لتقديم اكبر مساعدة ممكنة للشعب الفلسطينى ولاتعنى جميع هذه التصريحات ان اليابان قد اعترفت رسميا بالسيد ياسر عرفات كرئيس للدولة الفلسطينية حيث ان دعوته لزيارة اليابان (١ - ٤ اكتوبر ١٩٨٩) قد جاءت بصفته رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية الامر الذى اكدته صيغة توجيه الدعوة وايضا الخطاب الذى القاه وزير الخارجية اليابانى امام اليوم العالمى الثانى عشر للامم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطينى والسابق الاشارة اليه اعلاه .

٤ ـ العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعرب

أ ـ التجارة :

يعد الوطن العربى فى مجموعة ثانى اهم شريك تجارى لليابان بعد الولايات المتحدة مباشرة ، فى حين تعد اليابان اهم شريك تجارى للوطن العربى . وقد بلغت الصادرات العربية لليابان فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٢٧٧١٢ مليون دولار ، ١٧٣٤١ مليون دولار ، ١٨٧٥٦ مليون دولار ، ويعود الانخفاض الكبير فى قيمة الصادرات العربية لليابان الذى بلغت نسبته ٣٧,٤ ٪ عام ١٩٨٦ بالمقارنة بعام ١٩٨٥ الى انخفاض اسعار النفط بشكل كبير عام ١٩٨٦ ، حيث انه يمثل الغالبية الساحقة من الصادرات العربية لليابان . وقد بلغت نسبة الصادرات العربية لليابان من اجمالى الصادرات العربية فى أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ٢٤,٨ ٪ ، ٢٠,٤ ٪ ، ١٩,٦ ٪ ، فى حين بلغت نسبة الصادرات العربية لليابان من اجمالى الواردات اليابانية فى الأعوام المذكورة بالترتيب نحو ٢١,٢ ٪ ، ١٣,٦ ٪ ١٢,٤ ٪ .

وتعد السعودية والامارات والكويت وعمان وقطر والعراق والبحرين بالترتيب اهم الأقطار العربية المصدرة لليابان ، ويعد الوطن العربى فى مجموعه ثانى اهم مصدر لليابان .

أما الواردات العربية من اليابان فقد بلغت فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ١١٠٣٨ مليون دولار ، ٨٥٣٢ مليون دولار ، وقد انخفضت الواردات العربية بدورها بتأثير انخفاض اسعار النفط وحصيلة العرب من تصديره وبالتالى قدرتهم على تمويل الواردات . وقد بلغت نسبة الواردات العربية من اليابان من اجمالى الواردات العربية فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب نحو ١١ ٪ ، ٩,٥ ٪ ، ٨,٤ ٪ ، فى حين بلغت نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالى الصادرات اليابانية فى الأعوام المذكورة بالترتيب نحو ٦,٢ ٪ ، ٤ ٪ ، ٣,٤ ٪ .

وتتكون الوردات العربية من اليابان فى مجموعها من السلع الصناعية وفى مقدمتها السيارات والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية .

وتعد السعودية والامارات والعراق والكويت ومصر وليبيا وعمان اهم الأقطار العربية المستوردة من اليابان . ويعد الوطن العربى فى مجموعه سادس اهم مستورد من اليابان .

ب ـ الميزان التجارى بين العرب واليابان :

سجل الميزان التجارى بين العرب واليابان فى أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ بالترتيب فائضا لصالح العرب بلغ ١٦٦٧٤ مليون دولار ، ٨٨٠٩ مليون دولار ، ١٠٩٠٧ ملايين دولار ، وهذا الفائض التجارى العربى يعد ملمحا ثابتا منذ فترة طويلة للتجارة بين العرب واليابان ، ويعود ذلك للواردات اليابانية الكبيرة من النفط من الأقطار العربية وبخاصة من أقطار الخليج وفى مقدمتها السعودية والامارات .

جـ ـ المساعدات الاقتصادية اليابانية للعرب :

من بين مساعداتها الاقتصادية الخارجية قدمت اليابان مساعدات اقتصادية لعدد من الأقطار العربية ، وقد تلقت مصر خلال الفترة من ٨٣ ـ ١٩٨٧ نحو ٤٧٤,٥ مليون دولار ، وتلقى السودان من اليابان مساعدات قيمتها ٧٧,٧ مليون دور عام ١٩٨٧ ، وتلقت سورية والعراق بالترتيب فى نفس العام مساعدات يابانية بلغت ٤٥,٧ مليون دولار ، ٧٠ مليون دولار . كذلك يحصل الأردن على بعض القروض المحدودة من اليابان . كما تقدم اليابان مساعدات فنية للعراق فى مجال الصناعات الكيمائية والدوائية وأيضا تساعده فى تمويل الصادارات . كذلك فانها تساعد الأردن فى مجال الخدمات .

د ـ علاقات اقتصادية اخرى :

فازت الشركات اليابانية بعقود تنفيذ اعمال ضخمة فى الوطن العربى فى فترة فورة الانشاءات والاستثمارات التى أعقبت ارتفاع أسعار النفط واستمرت حتى منتصف الثمانينات ، وقد تركزت العقود التى حصلت الشركات اليابانية عليها فى العربية السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين ومصر والمغرب وتونس والسودان .

كذلك يبلغ الاستثمار اليابانى المباشر فى الوطن العربى نحو مليارى دولار تمثل نحو ١,٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات اليابانية فى الخارج ، وتتركز الاستثمارات اليابانية فى الوطن العربى فى السعودية والكويت اللتين استقبلتا حتى عام ١٩٨٧ استثمارات يابانية قيمتها نحو ١٣٦٣ مليون دولار تمثل نحو ١ ٪ من اجمالى الاستثمارات اليابانية فى العالم المتراكمة منذ عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٨٧ .

كذلك فان اقطار الفائض العربية بدات فى استثمار جانب من أموالها لدى اليابان فى السنوات الأخيرة بعد أن كانت مجالات الاستثمار وأسواق المال الغربية تستأثر بالأموال العربية فى السابق .

جدول رقم (٨)

التجارة العربية مع اليابان

القيمة بالمليون دولار

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
واردات العرب من اليابان	١٦١٦١	١٦٤٠٢	١٤٦٢٩	١٢٩٣١	١١٠٣٨	٨٥٣٢	٧٨٤٩
نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالى الواردات العربية	٪ ١٢	٪ ١١,٧	٪ ١١,٨	٪ ١١,٢	٪ ١١	٪ ٩,٥	٪ ٨,٤
نسبة واردات العرب من اليابان من اجمالى الصادرات اليابانية	٪ ١٠,٧	٪ ١١,٩	٪ ١٠	٪ ٧,٦	٪ ٦,٢	٪ ٤,٠	٪ ٣,٤
صادرات العرب لليابان	٤١٢٤٧	٣٥٥٧٧	٢٩٨٩٣	٣٠١٨١	٢٧٧١٢	١٧٣٤١	١٨٧٥٦
نسبة صادرات العرب لليابان من اجمالى الصادرات العربية	٪ ١٩	٪ ٢١,٨	٪ ٢٢,٣	٪ ٢٣,٥	٪ ٢٤,٨	٪ ٢٠,٤	٪ ١٩,٦
نسبة صادرات العرب لليابان من اجمالى الواردات اليابانية	٪ ٢٨,٩	٪ ٢٧,٠	٪ ٢٣,٦	٪ ٢٢,٢	٪ ٢١,٢	٪ ١٣,٦	٪ ١٢,٤
الميزان التجارى للوطن العربى مع اليابان	٢٥٠٨٦+	١٩١٧٥+	١٥٢٦٤+	١٧٢٥٠+	١٦٦٧٤+	٨٨٠٩	١٠٩٠٧+

جمعت وحسبت من المصدر: Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

رابعـــا - جمهوريــــة الصيــــن الشـــعبية

كان عام ١٩٨٩ بالنسبة للصين عاما مثقلا بالمشكلات والتحديات سواء فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية أو العلاقات الخارجية . فعلى امتداد مايقرب من شهرين شهدت البلاد واحدة من اكبر المواجهات من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان بين نظام ما بعد « ماو » الذى لم يتوان عن الظهور بمظهر ليبرالى طوال العقد الاخير وبين الشعب الصينى بغالبية فئاته من الطلبة والمثقفين والعمال . ولعبت لعبت المظاهرات دور المفجر للأزمة العقائدية والايديولوجية داخل المجتمع الصينى حول الاسلوب الامثل الذى ينبغى ان تنتهجه الصين فى معركتها من اجل التحديث . وامتد ذلك الصدع الذى احدثته داخل المجتمع والحزب الى صفوف القيادة نفسها . وإذا كانت العناصر المتشددة والمحافظة نجحت فى حسم المواجهة لصالحها باستخدام القمع العسكرى الذى راح ضحيته مئات الآلاف فان حكم هذه الفئة دخل مرحلة جديدة هى مرحلة فقدان الشرعية وانقطاع التعاون مع الجيل الصينى الجديد . فالقضية الرئيسية حاليا إذن ليست فقط مسألة التقهقر السياسى الى البربرية وانما هى مجموعة الضغوط والتحديات التى سوف يتعين على النظام القائم مواجهتها فى السنوات القادمة بما يهدد ليس فقط مصير نهج الاصلاح التحديثى للصين ولكن ايضا قدرة السلطة على الاستمرار فى ادارة شئون البلاد .

١ ـ الصين وتجربة التحديث الاشتراكى :

تنتهج الصين منذ قرابة عشر سنوات ما اصبح يعرف بسياسة التحديث الاشتراكى وتستهدف هذه الحركة التى قادها الزعيم الصينى دنج تشاوبنج الاصلاح السياسى والاقتصادى لمسار الاشتراكية وذلك بهدف تحديث الصين واقتحام تحديات العصر والانفتاح على العالم وقد حققت هذه الحركة انجازات هامة فى المجال الاقتصادى ومجال العلاقات الخارجية والانفتاح على العالم الخارجى وخاصة مع الغرب وابرز هذه الانجازات ماأوضحه التقرير الصادر عن مكتب الاحصائيات الصينية الرسمية فى عام ١٩٨٧ والذى يؤكد ان اجمالى الناتج القومى شهد نموا بنسبة ٩,٤ فى عام ١٩٨٧ ووصل الى حوالى ٢٩٥ بليون دولار امريكى فى السنة ذاتها ـ مما يجعل الاقتصاد الصينى يحتل المرتبة الثامنة فى العالم من حيث الحجم كما ارتفعت نسبة الانتاج الصناعى بزيادة قدرها نحو ١٦,٥ فى حين بلغت نسبة الزيادة فى الناتج الزراعى حوالى ٤,٧ .

وكان التركيز فى الماضى على « الاصلاح الاقتصادى » فمن ناحية كانت هناك حاجة ماسة لتأمين الظروف السياسية لكى يتفرغ الجناح الاكثر تفتحا داخل الحزب لعملية اسقاط عصابة الاربعة ومن ناحية اخرى فإن الاهتمام بالجانب الاقتصادى يجعل الغالبية العظمى من المواطنين مستعدة للالتفاف حول القيادة بسبب المصلحة المادية ومع ذلك فإن الجيل الذى ترعرع فى عهد الانفتاح كبر مع الزمن وصار يطالب بتوسيع « الانفتاح » وسحب نمط الليبرالية التدريجية من الاقتصاد الى السياسة فرأى الطلبة انه بعد مرور ١٣ عاما على اسقاط عصابة الاربعة يجب الشروع فورا فى المطالبة باصلاح الاوضاع السياسية التى بدأت تنعكس سلبيا على برنامج الاصلاح الاقتصادى وطالبوا بسقوط الديكتاتورية وبالديمقراطية وبحق ممارسة الحريات العامة وشهدت الصين فى عام ١٩٨٧ اول حركة شعبية من اجل الديمقراطية قادها شباب الجامعات فى بكين

وهنا بدأ دنج تشاوبنج يشعر بالخطر على نهج التحديثات فهذه لابد وان تاخذ فى نظره بالاعتبار الواقع السلطانى لبلاد تجاوزت المليار نسمة ومن ثم اعتمد اسلوب المطاردة البيروقراطية والعقاب البوليسى ومقاومة كافة الدعوات التى ارتفعت فى المجتمع خاصة فى اوساط

المثقفين والعلماء وحتى فى داخل الحزب نفسه تطالب بالاصلاح السياسى الذى يقوم على اساس القواعد الديمقراطية بما يوفر نهضة شاملة للبلاد فى اطار مناخ صحى .

الى جانب هذه الصعوبات الخاصة بضرورة التحول الى الاخذ باصلاحات سياسية موازية للاصلاحات الاقتصادية ظهرت عدة اشكاليات فى اطار حركة الاصلاح التى اعتمدها دنج واقرها قادة الحزب والدولة تتعلق بالقدر الممنوح من الحرية الاقتصادية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين بدرجة تفوق معدل الزيادة فى الانتاج ومن هنا بدأ المجتمع الصينى يعانى من العديد من التناقضات التى ولدتها حركة الانفتاح الاقتصادى ازاء الجمود الهيكلى للاقتصاد ومؤسساته IM-PERTECTIONS STRUCTURAL فظهرت امراض الفساد والتهريب والسوق السوداء والبطالة .

يتضح اذن ان النظام الصينى رغم كل محاولات الاصلاح التى استحدثها دنج لم يعد قادرا على استيعاب المتغيرات واحتواء التيارات المتناقضة ففشل فى الجمع بين الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى والاجتماعى وعجز عن احتواء الدينامية الاجتماعية التى ولدتها عشر سنوات من الانفتاح . هذه الدينامية تفجرت فى الاوساط الطلابية وسرعان ماامتدت الى غالبية الاوساط الاجتماعية كما ضربت السلطة نفسها فانقسمت على نفسها مابين مؤيد ومعارض لاستمرار تطبيق خطط الاصلاح على ذات النهج وبنفس الايقاع . ورأى دنج ان تطبيق الاصلاحات السياسية التى تطالب بها النخبة الطلابية صعبة التحقيق على ادارة الحزب الشيوعى فاكتفى فى المؤتمرات الحزبية بالاسراع بوصول وجوه جديدة وباقصاء قدامى الرفقاء الحزبيين .

الى جانب هذه المقدمة الموجزة حول الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى تسود الصين فى المرحلة الاخيرة من تاريخ تطورها للاخذ بنهج التحديث الاشتراكى يتضح ان هناك مجموعة من الاسباب والعوامل التى ساهمت بصورة مباشرة فى اندلاع حركة الاحتجاج الطلابية يمكن عرضها فيما يلى :

اسباب اندلاع حركة الاحتجاج الطلابية مقدمات الاحداث :

بدات المظاهرات الطلابية فى اعقاب وفاة هوياوبانج فى ١٥ من ابريل الماضى (٧٣ عاما) سكرتير عام الحزب الشيوعى الصينى السابق الذى طرد من منصبه لعدم وقوفه بحزم فى مواجهة المظاهرات المطالبة بالديمقراطية فى عام ١٩٨٧ واعتبره المتشددون فى الحزب ليبراليا اكثر مما ينبغى اذ سمح للافكار الغربية بالانتشار بين الطلبة بينما رأى فيه المثقفون بطلا وخلق منه الطلبة اسطورة وكان نبأ وفاته الحجة التى تذرع بها الطلبة للقيام بالمظاهرات والفرصة الذهبية للتعبير عن سخطهم ضد النظام .

على صعيد اخر جاء تحرك الطلبة فى وقت تتسع فيه رقعة السخط الشعبى فى مختلف القطاعات فالعمال متذمرون لضآلة اجورهم وللفساد المستشرى على اعلى المستويات بين القيادات الحزبية والاخرى الحاكمة وفى كل المجتمع الصينى . فضلا عن زيادة نسبة التضخم التى وصلت الى ٣٦ ٪ فى بعض المدن والتدهور الاقتصادى وانتشار البطالة . والمثقفون ساخطون لتراجع الزعيم الصينى دنج تشاوبنج فى الشهور الاخيرة عن الاصلاحات الاقتصادية وكانت كفة دنج قد مالت لصالح الجناح المتشدد من الحرس القديم الذى تعاظم بفوزه فى مؤتمر الحزب الشيوعى الذى عقد فى ابريل الماضى - والذى اتخذ قرارا بعدم الاسراع فى خطوات الاصلاح الاقتصادى الداخلى والتخلى عن المرونة تجاه الانفتاح السياسى وعودة المركزية فى الحكم وقمع المناقشات السياسية .

أما الفلاحون فمصدر سخطهم راجع لانخفاض سعر الحبوب ولان الدولة لم تدفع للكثيرين منهم ثمن الحاصلات الزراعية واضطر نحو ٥٠ مليون مزارع للنزوح من القرى الى المدن بحثا عن العمل خالقين ازمة بطالة خطيرة وازمة غذاء وبصفة عامة فإن الشعب باكمله اصبح يقلقه اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء وخاصة بعد ان افرز الانفتاح الاقتصادى طبقة جديدة من « المليونيرات الحمر » .. واصبحت القطاعات الرئيسية فى المجتمع تشعر بخيبة امل تجاه القيادة الحالية للحزب كما افرز الانفتاح صراعا وانقساما واضحين بين العناصر المؤيدة لخطط الاصلاح والعناصر الاخرى المناهضة له هذا فضلا عن الاحساس بالفراغ فى الزعامة السياسية فى مرحلة مابعد وفاة دنج . ولذلك فقد وضع الطلبة على رأس مطالبهم ضرورة ان يكشف قادة الصين واعضاء الصف الاول عن كل المزايا والمخصصات السرية التى يحصلون عليها .

يتضح من ذلك ان العوامل التى فجرت مظاهرات ابريل ليست مجرد العوامل السياسية وحدها وانما تتدخل فيها الضغوط الاجتماعية والضائقة الاقتصادية

كذلك لعب اقتراب موعد زيارة جورباتشوف الرسمية لحضور لقاء القمة الصينى السوفيتى فى بكين (والمقرر عقده فى ١٥ ابريل) دورا هاما فى اطار التعجيل باندلاع الحركة الاحتجاجية الطلابية . وجورباتشوف هو زعيم « الجلاسنوست » و « البريسترويكا » تلك الرموز التى يتابعها الطلبة فى الصين باعجاب واضح كما يتابعون ما

يجرى فى بولندا والمجر من تغيرات فى الفكر الاشتراكى والتحرر السياسى الامر الذى يتضح من لافتات الطلبة وشعاراتهم اثناء المظاهرات بما يؤكد وعى الطلبة بمدى تخلف بلادهم سياسيا عن سائر الكتلة الشرقية . فلم يكن من العجب اذن ان يرفع المتظاهرون فى ساحة « تيان ان مان » صور جورباتشوف وان يطالب هؤلاء بـ « جورباتشوف صينى » يقرن الاصلاحات الاقتصادية بالاصلاحات السياسية ويدخل بعض الديمقراطية الى النظام الصينى . واغلب الظن ان الطلاب الصينيين قد رأوا فى موعد لقاء القمة الصينى السوفيتى فرصة مهيأة لاحراج القيادة الصينية وردئها عن محاولة التدخل لقمع الحركة الاحتجاجية .

اسباب فشل الحركة الطلابية :

بالنظر الى الانتصار السريع الذى حققته السلطة يثور تساؤل رئيسى حول اسباب ذلك . وفى تقديرنا ان الانهيار السريع للحركة الطلابية يجد تفسيره فى الخطوط العامة التالية : ـ

(ا) عدم تبلور واضح ومتكامل للحركة الطلابية يشمل الاهداف والنموذج الامثل للديمقراطية فى اطار رؤية شاملة . فالشعارات التى رفعها الطلبة بلغت درجة من العمومية التى لاتسمح للراى العام الصينى بالالتفاف حولها والدفاع عنها الا على نحو مؤقت . وبالنظر الى الغموض الذى احاط بالرؤية التى تشمل هذه الشعارات وهى الحرية والديمقراطية والاصلاح فانها كانت تعنى تغير واصلاح النظام القائم بكامله دون معرفة الشكل المقابل له بصورة محددة .

وفى المقابل بدت الدولة الصينية ومؤسساتها الرئيسية قابلة للحفاظ على الحد الادنى من التماسك والمصداقية . فهنالك نحو ٤٧ مليون صينى ينتسبون الى الحزب الشيوعى الصينى ويعملون فى خدمة النظام واجهزته حتى وان يكن بعضها غير مفيد اقتصاديا . وهناك مئات الالاف من المجندين والمنتمين الى المنظمات المهنية والشبابية التابعة للحزب .

(ب) عجزت الحركة عن احداث انشقاق كبير فى السلطة واستثماره بصورة مناسبة يؤدى الى تعطيل قوة مؤسسة الجيش والحزب . وهذا مالدى فيما بعد الى ان تنقض المؤسسة المذكورة على الحركة وان تصفيها بسهولة .

(جـ) اخطأ الطلبة فى تقدير فاعلية ودعم التاييد الدولى الخارجى فرغم التأييد الاعلامى الكثيف الذى اظهرته الدول الغربية الا ان ذلك لم يكن مقرونا بخطوات جذرية ضد النظام الحاكم وماان اعلن عن انهاء التمرد حتى اعربت واشنطن وبعض الدول الاوروبية واليابان عن موقف متراجع عبر تصريحها بانها مضطرة للتعامل من الان فصاعدا مع الحكومة القائمة والتى تمسك بزمام الامور . وهكذا فان الضغط الغربى السياسى او الاقتصادى كان دون المستوى الاستراتيجى المتوقع بما يتيح لحركة الطلاب استخدامه فى صراعها مع السلطة الحاكمة .

(د) اعتمدت سياسة السلطة ابان الاحداث وفى اعقاب عملية القمع العسكرى خطابا يؤكد على اهمية الاصلاح الاقتصادى ويشدد على الطابع الوطنى الداخلى لعملية الاصلاح الى ان الحركة كانت خاضعة لمؤتمرات اجنبية . وقد ظهر ان ذلك الخطاب لايزال قادرا على تعبئة الراى العام الصينى ضد « الامبريالية » على الرغم من كافة مظاهر الانفتاح والليبرالية التى عرفتها الصين خلال العقد الاخير .

٢ ـ الصين والعالم الخارجى :

ا ـ السياسة الخارجية الصينية والابعاد الدولية لحركة الديمقراطية : ـ

تاتى الصياغة الجديدة للسياسة الخارجية الصينية ابان الثمانينات على نحو مغاير لما كان يميزها خلال مرحلة السبعينيات والتى قامت على اساس توجهات مختلفة ابرزها كان السعى من اجل ايجاد تقارب وعلاقات متوازنة مع دول الغرب الرأسمالى دون الوصول بالضرورة الى مرتبة الحليف العسكرى . وحدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعى الصينى فى جلسته التى عقدت فى نهاية اكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية الصينية على النحو التالى :

ـ التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة .

ـ اعادة صياغة المبادىء الخمسة للتعايش السلمى كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول (بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى) .

ـ وضع حد للحملة الطويلة المناهضة للهيمنة السوفيتية .

والواضح من خلال الممارسات الصينية على الصعيد السياسى الدولى خلال السنوات الاخيرة الماضية مجموعة من الملامح الاساسية ابرزها موجزة فيما يلى :

ـ انتهاج اسلوب براجماتى على حساب النهج العقائدى الذى ساد الممارسات الصينية خلال عهد ماوتسى تونج والفترة الانتقالية التى تلت وفاة ماو مباشرة . وابرز معالم تلك البراجماتية ان الصين تسعى

من خلال سياستها الخارجية الى الافادة واستغلال كافة الاوراق المتاحة فى علاقاتها الدولية والاقليمية بما يحقق لها اقصى قدر من المنفعة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية . فى الوقت نفسه تؤكد رفضها ان تكون مجرد ورقة يمكن استخدامها فى علاقات القوتين العظميين .

ويتفق مع تلك السمة الجديدة تخلى الصين عن التصنيف المبسط للدول والقوى السياسية والذى يقسم الدول عامة الى دول صديقة واخرى معادية واستحدثت الصين نظرة جديدة مؤداها انه لايوجد اصدقاء بشكل شامل او اعداء بشكل مطلق وبدأت فى التركيز على فتح المجال امام كسب الاصدقاء الجدد والتوسع فى العلاقات الثنائية مع كافة الدول .

- التقليل من حدة التركيز على الايديولوجية فاصبحت الصين تدرك ان الانتماء السياسى لدولة او حزب ما ليس امرا يعتد به اذا كان هذا التحالف لايحقق لها مكاسب محددة او مصالح خاصة .

- التأكيد على شعار جديد بانْ الثورة ليست للتصدير هو ابرز سمات السياسة الخارجية الصينية خاصة ازاء دول العالم الثالث .

وقد تجسدت التغيرات فى السياسة الخارجية الصينية فى العديد من الشواهد والوقائع الاخيرة ابرزها فى المرحلة الراهنة التقارب الصينى السوفيتى وفى مراحل سابقة التعامل مع الاحزاب الشيوعية غير الماوية فى فرنسا والغرب والتقارب فى العلاقات مع دول جنوب شرق اسيا وافريقيا . وتهتم الصين حاليا بفتح كافة الابواب امام تدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا من الدول الاوروبية الغربية والشرقية على حد سواء ومن امريكا واليابان .

ومع اندلاع احداث الحركة الاحتجاجية الطلابية فقدت الصين قسطا وافرا من المصداقية والثقة الدولية التى سعت لاكتسابهما تدريجيا خلال العقد الماضى فخلال دقائق معدودة كانت وكالات الانباء قد تناقلت تقارير مفصلة تشمل وصفا كاملا لمذبحة بكين . والأهم ان سيل رؤوس الاموال والتكنولوجيا وكذلك الاشخاص والزوار المتجهون الى الصين توقف مباشرة مع توالى اجراءات المقاطعة المالية والدبلوماسية ودفع ذلك بالقيادة الصينية لان تختتم الدورة الرابعة للبرلمان بتأكيد رغبتها فى اعطاء الاولوية للتحديث واستمرار السياسات الاصلاحية فى المجال الاقتصادى . كما اكدت القيادة الجديدة اهتمامها الخاص باى بوادر للتوتر فى علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان .

وبصفة عامة اثارت احداث القمع العسكرى حملة واسعة من الاستنكار ومظاهرات الاحتجاج فى كافة عواصم العالم وتغلبت النزعة الانسانية على ردود الفعل الغربية والعالمية على حد سواء . ورغم ان هذه النبرة ظلت مستمرة فى التعامل الغربى مع القيادة الصينية الجديدة ظهرت ايضا بوادر خلال النصف الاخير من العام تشير الى حدوث انشقاق واضح داخل الراى الغربى على المستوى الشعبى او الرسمى بشأن كيفية التعامل مع الصين والاستمرار فى فرض العقوبات الاقتصادية عليها وهو مايكلف الغرب خسائر واضحة . وانحصرت ابعاد ذلك الانقسام فى اطار تبلور موقفين رئيسيين . الرؤية الاولى ترى فى موقف السلطة الصينية من الاضطرابات نوعا من الممارسة للسيادة الوطنية ومن ثم فان فرض العقوبات الاقتصادية يعتبر تدخلا فى شئون الصين الداخلية . وعلى الجانب الثانى كان هناك دعاة النظر الى الواقعة على انها قضية تتعلق بحقوق الانسان وبان الصين قد سحقت بمنتهى القوة والاستعلاء تلك الحقوق العامة والحريات الاساسية لدى المجتمع الدولى والغربى .

وترافق مع تطور ذلك الجدل ظهور بوادر واضحة تؤكد على التراجع فى المواقف الامريكية والغربية ازاء تلك القضية والحرص على رأب الصدع فى العلاقات مع بكين . ويمكن رصد ابعاد التطور الذى طرأ على مواقف القوى الرئيسية فى النظام الدولى ازاء احداث الحركة الطلابية على النحو التالى :

(١) الموقف الامريكى :-

شهدت المرحلة الاولى للاضطرابات التزام الولايات المتحدة موقفا حذرا فاكتفت بتأييد مشروعية الحقوق والمطالب التى نادى بها الطلبة الصينيون غير انه مع تصاعد اعمال القمع العسكرى تجاوزت واشنطن حدود هذا الموقف باعلانها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الصين . ففى ٦/٨ اصدر الرئيس الامريكى جورج بوش قرارا بوقف المبيعات الامريكية من الاسلحة والمعدات العسكرية الى الصين والتى تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار وكذلك وقف الزيارات للمسئولين العسكريين من البلدين والسماح للطلبة الصينيين الدارسين بالولايات المتحدة بمد اقامتهم اذا طلبوا ذلك . والقرار الذى اتخذته واشنطن من شأنه ان يؤثر على اربع صفقات عسكرية للصين وهى :

- صفقة لتقديم المساعدات والتكنولوجيا لبناء مصنع لذخيرة المدفعية عيار ١٥٥ مم تم ابرامها فى اكتوبر عام ١٩٨٥ وقيمتها حوالى ٣٨ مليون دولار .

- صفقة لتوريد ٥٥ طاقم معدات طيران لتحديث الانظمة الالكترونية للطائرات المقاتلة الصينية من طراز ف - ٨ تم ابرامها فى ١٩٨٦ وقيمتها ٥٥٠ مليون دولار .

وكان من المقرر شحن هذه المعدات فى اوائل العام ١٩٩٠ .

ـ صفقة لتوريد ٤ زوارق مضادة للغواصات من طراز « إم كيه ٤٦ » للبحرية تم ابرامها فى فبراير ١٩٨٦ وقيمتها ٨,٥ مليون دولار .

ـ صفقة لتوريد اربعة اجهزة رادار ارضية لرصد مواقع مدفعية الاتحاد السوفيتى تم ابرامها فى يناير ١٩٨٧ وقيمتها ٦٢ مليون دولار تم توريد وحدتين منها .

وعلى الصعيد الاقتصادى اكد بوش انه لم يلجأ الى العقوبات الاقتصادية حرصا منه على عدم الحاق الضرر بالشعب الصينى نفسه . وكانت الصين قد حصلت على اكثر من ١٣ مليون طن قمح امريكى مدعم منذ عام ١٩٨٧ ويجرى حاليا التفاوض حول توريد ٩١٠ الاف طن بقيمة تساوى حوالى ١٠,٧ ملايين دولار .

وفى ٦/٨ وافق مجلس النواب الامريكى بالاجماع على قرار اخر يدين اعمال العنف فى ميدان السلام السماوى ، كما اصدر مجلس الشيوخ قرارا يطالب بوش بالبدء فورا فى فرض عقوبات دولية على الصين وادان المجلس لجوء الحكومة الصينية الى استخدام القوة والعنف الوحشى ضد اشخاص عزل . كما دعا المجلس الشركات الامريكية التى تتعامل مع الصين الى اعادة النظر فى هذا التعامل وطالب بزيادة بث البرامج الاذاعية الامريكية الموجهة الى الصين .

وجدير بالذكر ان الرئيس الامريكى تعمد انتهاج سياسة اقل صرامة واكثر التزاما للحرص على السلوك الذى عبر عنه الكونجرس الامريكى ويعكس هذا حرص الادارة الامريكية على عدم الوصول بالعلاقات الامريكية الصينية الى المستوى الادنى من التدهور بحيث يعجز الرجوع عنه فى مرحلة لاحقة وكانت العلاقات الصينية الامريكية قد شهدت توترا خلال عام ١٩٨٨ وخلافات بشأن مبيعات الاسلحة الصينية الى الشرق الاوسط والذى تعارضه واشنطن وبشأن الكم والنوع من التكنولوجيا المنظورة الذى تطلبه بكين فضلا عن قضايا اخرى اهمها اتهام بكين لواشنطن بالتدخل فى شئونها الدخلية خاصة فيما يتعلق بسياساتها داخل التبت والاخرى الخاصة بسياسات الحد من الانجاب . وحرص الرئيس الامريكى فى بداية هذا العام على زيارة بكين لبحث تلك الخلافات قبيل انعقاد القمة الصينية السوفيتية فى ابريل فى بكين .

ويؤكد واقع الحرص الامريكى على تلافى تدهور العلاقات مع بكين الزيارة السرية التى قام بها مبعوثو الرئيس الامريكى الى بكين بعد شهر واحد من الاحداث . وقام بها برنت سكوكروفت مستشار الامن القومى الامريكى ولورانس ايجلبرجر نائب وزير الخارجية الامريكى . ولم يكشف البيت الابيض عن هذه الزيارة سوى فى نهاية العام مؤكدا على ضرورتها بهدف تسجيل استنكار الولايات المتحدة ازاء ماحدث فى بكين .

وفى ٣٠ يونيو وافق مجلس النواب الامريكى باغلبية ساحقة على فرض سلسلة جديدة من العقوبات الاقتصادية متحديا بذلك « السياسة الحذرة التى يتبعها الرئيس الامريكى . ومن بين هذه العقوبات وقف برامج التعاون التجارى والتنمية بين البلدين وتجميد اية مشروعات اقتصادية جديدة ومنع صادرات الولايات المتحدة من المعدات العسكرية والنووية واعادة النظر فى مشروع قرار باعطاء الصين عدة مليارات من الدولارات كمساعدة على مدى عامين . كما اعلن البنك الدولى تأجيل قرض للصين قيمته ٧٨٠ مليون دولار الى اجل غير مسمى مستجيبا بذلك لضغوط الدول الغربية .

وتصاعدت حدة الأزمة السياسية الى الذروة بين البلدين عندما اتهمت الخارجية الأمريكية فى ١٤ يونيو لأول مرة الزعيم الصينى دنج تشاوبنج بأنه المسئول عن اقتحام الجيش لميدان السلام السماوى ومصرع واصابة الآلاف . ومقابل ذلك وجهت السلطات الصينية حملة واسعة من الانتقاد الحاد والعلنى للولايات المتحدة واتهمتها بانتهاك القواعد الأساسية للعلاقات الدبلوماسية وبالتدخل لاثارة وتحريض الشعب الصينى . كذلك شنت السلطات الصينية هجوما حادا على قيام السفارة الأمريكية فى بكين بإيواء المنشق الصينى فانج ليزهى فى يونيو ووصفته بانه تدخل « سافر » فى شئون الصين الداخلية .

واعقب ذلك التوتر عودة الولايات المتحدة الى البدء فى انتهاج طريق تراجعى . واستمر الموقف الأمريكى خلال النصف الأخير من العام هو موقف الحرص عن خطب ود الصين وتلافى مزيد من التصريحات بالاستنكار والتنديد لأعمال القمع والتراجع عن كافة الخطوات السابقة تدريجيا . ويمكن الاشارة الى عدد من المؤشرات الدالة على هذا الموقف :

ـ تصريح رسمى لأحد المسئولين فى الحكومة الأمريكية فى ٦/٧ بان الولايات المتحدة ستحافظ على علاقاتها مع الصين وانها ستكون مضطرة الى التعامل مع الزعيم الصينى دنج تشاونبج والقادة الجدد .

ـ تراجعت الولايات المتحدة فى ٩/٧ عن قرارها السابق بحظر بيع ثلاث طائرات بوئيج قيمتها ١٥٠ مليون دولار . وفى تبرير لذلك صرحت الخارجية الأمريكية أن قرار تجميد مبيعات الأسلحة العسكرية لم يشمل هذه هذه الطائرات .

ـ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون الى الصين فى اكتوبر تستهدف تحسين العلاقات بين

الدولتين ، حيث قام الزعيم الصينى دنج تشاونج ووزير الخارجية الصينى بتوجيه اتهامات عديدة الى الولايات المتحدة على نحو علنى باعتبارها المسئولة عن تدهور العلاقات بينهما وبالتورط المباشر فى احداث المظاهرات الطلابية .

– أوفدت الادارة الامريكية برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومى الأمريكى الى الصين مرة ثانية فى زيارة خاصة فى ديسمبر حيث ابلغ الزعماء الصينيين حرص الحكومة الأمريكية على انعاش العلاقات وايجاد سبل اتفاق جديدة بينهما . كذلك اهتم الوفد باطلاع الصين على نتائج القمة العائمة بين القوتين العظميين فى البحر المتوسط .

– استمرار تبادل المعلومات السرية بين بكين وواشنطن الواردة من محطات التصنت التى أقامها الأمريكيون فى غرب الصين . ويواصل الباحثون الصينيون تزويد زملائهم الأمريكيين بالمعلومات بشأن التجارب النووية السوفيتية والمحطيات الخاصة بالهزات الارضية التى تسجلها تسع محطات مراقبة أخرى اقامتها الولايات المتحدة .

(٢) الموقف السوفيتى :

فى الوقت الذى ادان فيه العديد من دول العالم اعمال القمع العسكرى فى بكين وتم الغاء العديد من اللقاءات والزيارات مع المسئولين الصينيين التزم الاتحاد السوفيتى بصفة عامة موقفا متراجعا وحرصا شديدا كان أقل من المتوقع خاصة من وجهة نظر الطلبة الصينيين فعرضت وسائل الأعلام السوفيتية وجهة النظر الصينية الرسمية فى المرحلة الأولى للاحتجاجات تحسبا لامكانية توتر العلاقات مع بكين قبيل انعقاد مؤتمر القمة الصينية السوفيتية فى ابريل .

وتعتبر قمة بكين بمثابة عملية التوقيع الرسمى على الانفراج الذى شهدته العلاقات بين البلدين . وتصادف عقد لقاء القمة خلال أوج الحركة الطلابية وعرضت موسكو تأجيل اللقاء الامر الذى رفضته بكين . وعلى الرغم من تغير البرنامج الرسمى للزيارة عدة مرات لتفادى المظاهرات الا أن الزعيم السوفيتى جورباتشوف رفض الادلاء برأى علنى فى هذه المسألة فأكد انه يحترم الشعب الصينى ولن يضع نفسه فى موضع القاضى لكى يحكم بشأن تصرفاته فبعد ثلاثين سنة من القطيعة مع الصين لأسباب اعتبرتها الأخيرة تاريخيا تدخلا سوفيتيا » فى شئونها الداخلية حرص جورباتشوف على توخى الحذر فى تصريحاته حتى فى الوقت الذى أعلن فيه مئات الألوف من الصينيين تفضيلهم لبرنامجه الاصلاحى على سياسات دنج تشاوبنج .

والتزم الاتحاد السوفيتى مبدأ الحرص والتراجع عن أى مظاهر تأييد للحركة الطلابية خلال لقاءاته مع القادة الصينيين فى بكين فاوردت الانباء حرصه على اظهار التعاطف مع السلطة بدعوى ان الأتحاد السوفيتى يواجه صعوبات مماثلة – وفى أول تعليق للزعيم السوفيتى على احداث القمع العسكرى اعرب عن امله فى ان تستمر الاصلاحات والمتغيرات العميقة فى الصين وان لا يكون الفشل هو مصيرها ثم أضاف فى محاولة لاظهار قدر من التفاهم مع الطلاب انه ليست لديه معلومات كافية لكى يقبل وصف حركة المظاهرات بانها حركة « رجعية » و « ثورة مضادة » كما تصفها السلطات الصينية .

وربما يكون الموقف المتقدم الوحيد الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى هو البيان الذى اصدره البرلمان السوفيتى الجديد فى ٧ يونيو الذى وصف الاحداث بانها « صفحة مأساوية » فى تاريخ الصين . وأعقب ذلك مباشرة التزام الزعيم السوفيتى جانب الحرص الشديد مرة أخرى خلال زيارته لالمانيا الغربية خلال الشهر ذاته . فاوضح فى مؤتمر صحفى عقد فى ٦/١٦ عن شعوره بالأسف ازاء بعض جوانب هذه التطورات دون ان يوضح ما اذا كان أسفه ينصب على حركة الديمقراطية ام على اقتحام ميدان السلام السماوى بالجيش لسحقها ورفض الاجابة بشكل مباشر عن سؤال هذا المعنى . وتوالت التصريحات السوفيتية تؤكد فى نبرة توفيقية واضحة واملها فى أن تتمكن الصين حكومة وشعبا من التوصل الى مخرج من الازمة بما يخدم مصالح الشعب الصينى .

ولم يلتزم الموقف السوفيتى حدود هذا القدر من التراجع وانما تخطاه ليشمل استثمار العزلة الأقتصادية والسياسية الدولية التى تعانى منها الصين على نحو تعزيز الانفراج فى العلاقات معها فاتفق كل من وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة ونظيره الصين كيان تشى خلال اجتماع لهما فى باريس فى اغسطس على عقد مباحثات ثنائية على مستوى الخبراء العسكريين والدبلوماسيين فى نوفمبر خلال العام للتفاوض حول نفض الحشود العسكرية على جانبى حدود البلدين ولبحث اجراءات بناء الثقة لخفض التوتر فى المجال العسكرى . كما اوفدت الصين وفدا خاصا على مستوى عال لاجراء اتصالات ومشاورات فى موسكو فى اطار اجتماعات الدورة الرابعة للجنة السوفيتية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى . وتوصل الجانبان الى اتفاق للتعاون المشترك فى المجالات الفنية والعلمية حتى عام ٢٠٠٠ . وشهدت الشهور الأخيرة من العام مزيدا من التقارب على الصعيد الثنائى لم يعترضه بصورة مؤقته سوى الحملة التى

شنتها القيادة الصينية على اصلاحات جورباتشوف فى تعليقها على التطورات فى اوروبا الشرقية واصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى ١٢/٢٣ وثيقة رسمية تتضمن هجوما حادا على الزعيم السوفيتى وتتهمه « بتدمير الاشتراكية » فى أوروبا الشرقية . وتم توزيع الوثيقة على الكوادر الوسطى داخل الحزب .

(٣) الموقف الأوروبى : ـ

بصفة عامة اتسمت ردود الأفعال الأوروبية بالشدة بيد انه ثمة فروق طفيفة بين التصريحات القوية التى ادلى بها الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الذى اكد ان « مثل هذه الحكومة لا مستقبل لها » وبين التعليق المتحفظ الذى ادلت به رئيسة وزراء بريطانيا مرجريت ثاتشر .

وبالتغاضى عن بعض من تلك الاختلافات البسيطة فقد تبلور موقف أوروبى مشترك فى اطار ما عبرت عنه اجتماعات القمة لدول الجماعة الأوروبية ثم الدول السبع الصناعية الكبرى على النحو التالى :

ـ فى مدريد وافقت دول الجماعة الأوروبية على حظر مبيعات الأسلحة الى الصين وتعليق مشروعات التعاون العسكرى معها والحد من التعاون العلمى والفنى ووقف الزيارات على مستوى عال بين الجانبين . وكذلك التوصية بتعليق الضمانات لاية قروض جديدة بها فى ذلك قروض البنك الدولى . كما أوصت الجماعة باثارة قضية حقوق الانسان فى الصين فى كافة المجتمعات الدولية وكذلك مطالبة الصين بالسماح لمراقبين مستقلين بحضور محاكمات الطلاب الذين شاركوا فى الحركة الديمقراطية .

ـ وفى باريس عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى اجتماعها الخامس عشر وصدر عنـه اعلان خاص عن الصين هاجمت من خلاله الأجراءات القمعية التى اتخذتها السلطات الصينية ضد من وصفهم الاعلان « بأنهم لم يفعلوا أكثر من المطالبة بحقوقهم المشروعة فى الديمقراطية والحرية » .

وبناء على هذا البيان قامت كل من هذه الدول باجراءات فردية تعبر عن استيائها من الطريقة العنيفة التى اتبعتها السلطات ضد الطلبة فى بكين . ومن هذه الاجراءات ايقاف الاتصالات المستقبلية التى تتصل بالعلاقات الثنائية بين الصين ودول المجموعة وتأجيل القروض التى كان من المقرر ان يمنحها البنك الدولى للصين والسماح للطلبة الصينيين المتواجدين فى الدول الصناعية السبع بمد اقامتهم فى هذه الدول . كذلك طالب البيان السلطات الصينية بضرورة تهيئة المناخ المحلى لاصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تسمح بمواصلة التعاون الأوروبى الصينى فى المستقبل وانهاء حالة العزلة الدولية التى تحيط بالصين .

على انه لا ينبغى المبالغة فى تقويم تأثير ردود الأفعال الأوروبية على الأوضاع فى الصين . وجميع الدول التى شاركت فى المؤتمرات السابقة فرضت بالفعل شكلا أو آخر من اشكال العقوبة على الصين بغض النظر عن التباين فى احجام هذه العقوبات . ومع ذلك فلم تؤد تلك المواقف على ايجابيتها الى تعديل نسبة القوى الداخلية فى الصراع داخل الصين بالنظر الى التأثير المحدود الذى تمكنه تلك الدول فى الصين فضلا عن رفض بعض الدول الأوروبية مثل المانيا الغربية مقاطعة الصين اقتصاديا . ومع نهاية العام افادت انباء عديدة احتمال تراجع الدول الأوروبية عن العقوبات الاقتصادية فى موعد قريب .

(٤) الموقف اليابانى : ـ

يصعب فهم الموقف الذى اتخذته الحكومة اليابانية ازاء الصين دون الاخذ فى الاعتبار واقع العلاقات الصينية ـ اليابانية البالغة الحساسية فعلى الرغم من ان كلا البلدين ساهما فى بناء وتطوير علاقات ودية فى السنوات الأخيرة الا ان العلاقة بينهما لاتزال هشة للغاية . فمسئولية اليابان عن الضحايا الذين بلغ عددهم حوالى ٢٢ مليون صينى ابان الغزو اليابانى للصين تظل دائما تحتل موقعا رئيسيا « هاما » تحت السطح مباشرة فى العلاقات بين البلدين . وتعى اليابان جيدا ان الادراك الصينى لبلادها على انها الطرف الردىء والمنتهك للعلاقات بينهما لن يتلاشى بسهولة . ويرتبط بذلك آخر هو أن الرأى العام اليابانى دائم الانقسام حول الموقف الذى ينبغى على اليابان ان تتخذه خلال الفترات الحرجة فى تاريخ علاقاتها مع الصين . وهكذا كان على الحكومة اليابانية ان تلتزم الحذر فى مواقفها بصدد الاضطرابات .

وشهدت المرحلة الأولى لاحداث القمع العسكرى اجماعا واضحا داخل اليابان حول اللاانسانية التى اتسمت بها تصرفات الحكومة الصينية الامر الذى شجع الحكومة اليابانية على الاشتراك مع الدول الغربية الأخرى فى فرض العقوبات السياسية والأقتصادية خلال اجتماع القمة الصناعية فى باريس . فقامت الحكومة اليابانية بتأجيل اللقاءات والاجتماعات على المستوى الاعلى بين البلدين وايقاف مشروعات المعونة المقدمة الى الصين واهمها القرار بتجميد برنامج يقضى بمنح قروض للصين تبلغ قيمتها ٥,٥ مليار دولار خلال عام ١٩٩٠ ويمثل حجم المعونة الاقتصادية اليابانية الى الصين حوالى ٤/٣ اجمالى المساعدات الثنائية التى تحصل عليها الصين وهو ما يجعلها تحتل المركز الأول بين هذه الدول .

ومع نهاية العام ظهرت بوادر تدل على التراجع فى الموقف اليابانى مرتبطا بصورة رئيسية بالتغير فى طبيعة الجدل الداخلى والذى اخذت تسيطر عليه بصفة عامة الرغبة فى عدم عزل الصين نهائيا والتشكيك فى جدوى فرض مزيد من العقوبات يتحملها فى النهاية الشعب الصينى وكانت أولى المبادرات فى هذا الاتجاه اعلان وزارة الخارجية اليابانية فى نهاية اكتوبر عن رغبتها فى استئناف العلاقات الثقافية مع الصين وعن استعدادها لارسال وفد خاص لزيارة بكين للاشتراك فى المفاوضات الثقافية الصينية - اليابانية نصف السنوية . وعلى الصعيد الاقتصادى انعكس هذا الاتجاه فى استئناف الرحلات المتبادلة للوفود التجارية بين العاصمتين . فكما كان مقررا افتتحت شركة ماتسوشيتا اليابانية خطها الانتاجي للانابيب فى سبتمبر بالقرب من بكين فى الوقت الذى ضاعفت فيه الخطوط الجوية اليابانية ومجموعة متيسوى جهودهما لاستئناف عملية بناء فندق كبير فى بكين كانت قد توقفت منذ شهر يونيو خلال العام .

كذلك وصل الى بكين خلال الفترة من ٩ الى ١٤ نوفمبر اكبر وفد اقتصادى يتوجه للبلاد منذ احداث القمع فى بكين . ومع ذلك فان معظم رجال الأعمال اليابانيين متحفظون فى تصريحاتهم بصدد الاستثمار فى دولة تعد « خطرة » ويفضلون عليها دول جنوبى آسيا الاكثر استقرارا .

وفيما يتعلق بمسألة استئناف المساعدة اليابانية للصين فانه لم يتخذ بعد اى قرار للتراجع بشأنها حتى نهاية العام ١٩٨٩ . غير ان مصادر رسمية متعددة اكدت ان أثر تجميد المساعدة كان محدودا للغاية نظرا لأنها لا تطبق الا على عقود المساعدة الجديدة وليس على العقود الجارية التى تسير بصورة طبيعية .

٣ - الصين والعالم العربى

أ - السياسة الخارجية الصينية والصراع العربى الاسرائيلى : -

تمثل العلاقات بين الصين ودول العالم الثالث بما فى ذلك اقطار الوطن العربى عنصرا رئيسيا فى السياسة الخارجية الصينية . وبطبيعة الحال شهدت هذه العلاقات تغيرا ملحوظا عبر العقود الثلاثة الماضية تتفق والتحولات الرئيسيةفى سياستها الخارجية منذ نهاية الستينات وحتى نهاية عقد الثمانينات الحالى . وإذا كانت الصين قد اعطت الصراع العربى الاسرائيلى والقضايا المتفرعة منه عناية خاصة منذ احتدام هذا الصراع فى الخمسينات وتصدره لأحداث السياسة الدولية فان دوافعها الى ذلك مجموعة من المصالح المادية الخاصة واعتبارات استراتيجية دولية واقليمية اهمها الترابط الاستراتيجى مع الوطن العربى للاعتراف بها كدولة كبرى آسيوية بالاضافة الى تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع اقطاره بهدف فتح اسواق جديدة امام منتجاتها الصناعية التى تواجه منافسة قوية من اليابان والدول الغربية .

وبصفة عامة أبدت الصين وجهة النظر العربية بشأن القضية الفلسطينية وابدت تفهما للحقوق العربية والفلسطينية ومقدار الظلم الذى لحق بالشعب الفلسطينى . وتطورت مواقف الصين من تاييد الحقوق العربية فى فلسطين الى الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطينى وبمنظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الوحيد له فضلا عن رفضها الاعتراف بدولة إسرائيل وكانت الصين اول دولة غير عربية تعترف بالمنظمة اعترافا كاملا ممثلا فى حينه نقلة استراتيجية كيفية كان لها اثرها الواضح فى تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة ودعم كفاح الشعب الفلسطينى فى سبيل استرداد حقوقه المشروعة بكامل الوسائل بما فى ذلك سبل الكفاح المسلح . واضافت المواقف الصينية بعداً جديداً فى تاييد الحقوق العربية خاصة بعد ان اصبحت عضواً دائما فى الامم المتحدة .

وشهدت نهايةالسبعينات وجود اتجاه تراجعى فى الموقف الصينى إزاء القضية الفلسطينية منذ بدء الصين انتهاج سياسة خارجية تتبنى الاساليب الواقعية وتتجه نحو تقديم المصالح القومية على الأخرى الايديولوجية . وارتبط ذلك التغير بعوامل مثل ضعف التضامن العربى فى الثمانينات والتقارب الامريكى الصينى ثم السوفيتى الامريكى . ويمكن رصد اهم ملامح هذا التغير فيما يلى :

- إختفاء عبارات التاييد القوية الواضحة لكفاح الشعب الفلسطينى فى تصريحات رسمية لمسئولين صينين .
- قلة زيارات المسئولين الفلسطينيين الى بكين فى الاعوام الاخيرة
- تخلى الصين عن إصرارها على ضرورة استمرار الكفاح المسلح ضد « الامبريالية الامريكية » وعن ادانتها لاسرائيل
- فتح قنوات إتصال غير مباشرة وإقامة تعاون اقتصادى وعسكرى وفنى بين الجانب الصينى .

أما عن اهم الملامح للموقف الصينى من المسالة الفلسطينية فى هذه المرحلة الاخيرة فقد انحصرت فى الاتى :

- تأييد المفاوضات السلمية التى تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط .

ـ تأييد اقتراح بعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تنظمه الأمم المتحدة
ـ الدعوة الى حل عادل ومعقول على اساس التزام حقوق كل الدول والشعوب بما فى ذلك اسرائيل
ـ ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع المناطق المحتلة منذ يونيو ١٩٧٦

وهكذا فإن موقف الصين الحالى هو تأييد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى دون الدخول فى تفاصيل كيفية حدوث ذلك وتأييد المطالب العربية فيما يخص المبادىء العامة للعمل وتأييد الحل السلمى والتسوية الشاملة كموقف يضمن لها الأشتراك فى ادارة النزاع والحرص على الحل السياسى خوفا من زعزعة الأستقرار الأقليمى بشكل يحقق استفادة للقوتين العظميين على حسابها .

وقد وجدت بعض الأطراف العربية بما فى ذلك منظمة التحرير هذا الموقف اتجاها تراجعيا ازاء القضية الفلسطينية . فرغم تمسك الصين برؤية مبدئية منسجمة ازاء القضية فأنها اخذت تقترب تدريجيا من المواقف المهادنة لأسرائيل والولايات المتحدة .

وخلال العامين الماضيين تحسن ملحوظ فى العلاقات العربية الصينية فيما يتعلق بالتنسيق والتشاور بشان مسالة الطرح العربى الأسرائيلى والقضية الفلسطينية ووسائل التسوية ويصعب فهم ذلك الأنفراج الواضح بدون الأخذ فى الأعتبار مجموعه الحقائق التالية :
ـ فى اطار التغير الذى طرأ على استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد فى الجزائر عام ١٩٨٨ اصبحت الرؤية العربية والفلسطينية تتفق والرؤية الصينية من الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية واصبح الطريق ممهدا من المنظور الصينى ليس فقط للأفادة من تنشيط العلاقات مع الدول العربية ولكن ايضا مع اسرائيل حيث ان المنظمة نفسها اعترفت رسميا بدولة اسرائيل .
ـ ترى القيادة الفلسطينية والقيادة العربية اليوم ان التطور الذى طرأ فى الموقف الصينى لايزال شكليا ولم يتناول الجوهر وأن الصين لازالت قوة كبرى يمكن الأعتماد عليها فى الحصول على دعم سياسى ودبلوماسى

ـ فى الوقت نفسة تدرك الأقطار العربية خطورة استمرار الأتصالات بين الصين واسرائيل وامكانية تحوله الى اعتراف بإسرائيل ومصالحها خاصة وان الأخيرة لاتزال تبذل الكثير من الجهد الحقيقى والمتواصل فى سبيل تحقيق هذه الغاية ومن ثم نشطت القيادة الفلسطينية الى محاولة وقف هذا التدهور والأفادة من الدعم والتأييد الصينى للقضية ولفكرة المؤتمر الدولى للسلام فى المرحلة الراهنة

ـ ان الصين فى ظروف الأضطرابات الطلابية الأخيرة والعزلة السياسية والأقتصادية الدولية التى تعانى آثارها تستهدف تحسين مظهرها على الساحة الدولية وتطوير علاقاتها الأقتصادية مع البلدان العربية .

وهكذا فأنه فى ظروف تعزيز التنسيق الجماعى العربى الراهن تتجه الصين الى توسيع العلاقات السياسية والأقتصادية مع اكبر عدد ممكن من الأطراف العربية الأمر الذى نتج عنه تحرك دبلوماسى صينى نشيط فى المنطقة خلال عام ١٩٨٩ كانت ابرز سماته زيارة وزير الخارجية الصينى تشيان تشى لاربع دول عربية شملت مصر وسوريا وتونس والأردن فى الفترة ما بين ٦ و٢٦ سبتمبر وتناولت الجولة تبادل الآراء مع القيادات العربية بشأن مسألة الشرق الأوسط وسبل تعزيز العلاقات الثنائية . كذلك قامت الصين فى مستهل العام (٧٨) برفع درجة التمثيل الفلسطينى فى بكين الى مستوى السفارة وذلك استجابة لمطلب من اللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الجانب العربى قام الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى ١٤ اكتوبر بزيارة خاصة الى بكين حيث استقبله الرئيس الصينى يانغ شانجتون رسميا كرئيس دولة . واعلن رئيس الوزراء الصينى لى ينج فى نهاية الزيارة مشروعا من خمس نقاط لحل قضية الشرق الأوسط الحكومية الصينية كما يلى :ـ
ـ تأكيد ضرورة حل قضية الشرق الأوسط بالوسائل السلمية ونبذ جميع الأطراف استخدام القوة .
ـ تأييد عقد مؤتمر دولى للسلام تراس الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن والأطراف المعينة المختلفة
ـ حث جميع الأطراف المعينة على اجراء اشكال مختلفة من الحوار بما فى ذلك الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .
ـ ضرورة وقف اسرائيل جميع عمليات قمع السكان الفلسطينية فى الأراضى المحتلة وانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المختلفة مع ضمان امن اسرائيل .
ـ الأعتراف المتبادل بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل وضرورة التعايش السلمى بين الشعبين العربى واليهودى .

ب التعاون العسكرى الصينى الأسرائيلى :ـ

اذا كان قد طرأ تغير واضح على موقف الصين من الصراع العربى الأسرائيلى خاص بتعيين وسائل التسوية السلمية تضمن الحفاظ على الحقوق الفلسطينية فإن الموقف الصينى لم يتأثر بسياستها تجاه اسرائيل حيث ازدادت العلاقات التجارية والعسكرية والأقتصادية فى المرحلة الأخيرة وهو الأمر

الذى توظفه الصين فى علاقاتها مع الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا .

ففى مجال تطوير العلاقات العسكرية والتسليحية مع الصين اكدت مصادر أمريكية مؤخرا ان الفنيين الأسرائيليين يساهمون فى تطوير انظمة التوجيه والتهديف المستخدمة فى صواريخ ارض ـ ارض البالستيكية المتوسطة المدى الصينية بما فى ذلك صواريخ « د إف م » التى حصلت عليها المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من الضجة التى اثارها المسئولون الأسرائيليون حول الصفقة الصينية السعودية فى الولايات المتحدة فإنه لايزال من الواضح تماما اذا كان الجانب الأسرائيلى قد علم مسبقا بأمكانية بيع الصواريخ الصينية الى المملكة وان كانت هناك بعض التقريرات بأن اسرائيل لم تعترض على امتلاك السعودية الصواريخ الموجهة ضد اطراف ثالثة خاصة ايران .

كذلك هنالك ادلة على قيام اسرائيل بتطوير علاقاتها العسكرية والتسليحية مع الصين على نطاق واسع بالرغم من استمرار المسئولين الاسرائيليين بنفى هذه العلاقات والصمت الرسمى حول هذا الموضوع من الجانب الصينى . فقد اكدت مصادر امريكية تابعة لوزارة الخارجية بأن الصين تقوم بشراء « الخبرة الفنية » من اسرائيل وأن هناك « مجموعة صغيرة » من الخبراء الاسرائيليين يذهبون الى الصين بين الحين والآخر . كما اشارت المصادر الى ان هنالك « ادلة قوية » لقيام الصين بتطوير صاروخ بحرى مشتق من صواريخ « جبرييل » الاسرائيلية بالاشتراك مع اسرائيل .

كما اكد مسئول امريكى سابق على قيام اسرائيل لدور هام فى تحديث دبابات « ت ـ ٥٩ » وغيرها من الدروع الصينية واحتمال قيام الخبراء الأسرائيليين بمساعدة الجانب الصينى فى مجال تطوير وسائل التدريع « التفاعلى » REACTIVE وتحسين الصواريخ التكتيكية والمدفعية والطائرات .

وعلى الرغم انه مازالت من الصعوبة بمكان اثبات صحة الدور الأسرائيلى فى تطوير القدرات السلاحية الصينية او نطاقه ينبغى الأشارة الى ان المصادر الغربية تعتبر منذ مدة بأن الصين تسعى من اجل استخدام الأنظمة الألكترونية الجوية التابعة لطائرة « لاف » الأسرائيلية الملغية فى الجيل الصينى الجديد من المقاتلات الصينية قيد التطوير . وافاد احد المصادر البريطانية مؤخرا ان وزير الدفاع الاسرائيلى رابين وافق على الأستمرار بتطوير النموذج التجريبى الثالث لطائرة « لاف » بغية اثبات جدارة رادار « اى . ل/م ـ ٢٠٣٥ » ومدى وفائه لأحتياجات الجانب الصينى .

٤ ـ العلاقات الأقتصادية بين الصين والوطن العربى

تتركز العلاقات الأقتصادية الصينية مع الوطن العربى فى العلاقات التجارية بين الطرفين وتصدير خدمات العمالة الصينية الى الوطن العربى ، وفى الاستثمارات المشتركة بين الطرفين وايضا فى قيام الصين بتنفيذ بعض المشروعات فى بعض بلدان الوطن العربى .

أ ـ التجارة الصينية مع العرب

(١) الصادرات الصينية للعرب :

بالنظر الى الجدول ـ نجد ان الصادرات الصينية للوطن العربى خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧ قد بلغت القمة عام ١٩٨٢ حين سجلت نحو ٣٠٢٦ مليون دولار بما يوازى ٨ , ١٣ ٪ من اجمالى صادرات الصين خلال ذلك العام ، ثم اخذت فى الانخفاض المتوالى بعد تقليص العرب لوارداتهم عموما بعد انخفاض اسعار النفط ، وقد بلغت الصادرات الصينية للوطن العربى ادنى مستوى لها خلال الفترة المذكورة فى عام ١٩٨٥ الذى لم تتجاوز صادرات الصين للوطن العربى خلاله نحو ١٨٤٥ مليون دولار اى ما يوازى نحو ٧ ,٦ ٪ من صادرات الصين فى ذلك العام ثم تزايدت الصادرات الصينية للوطن العربى مرة اخرى فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد مثلت الصادرات الصينية للوطن العربى خلال الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٧ نحو ١ ,٩ ٪ من اجمالى الصادرات الصينية للعالم الخارجى فى تلك الفترة ، وان كانت لاتمثل سوى ٣ ٪ من اجمالى الاستيرادات العربية خلال آخر عام من هذه الفترة اى عام ١٩٨٧ . ويعد الوطن العربى فى مجموعه رابع اهم سوق للصادرات الصينية بعد هونج كونج واليابان والولايات المتحدة الأمريكية . وتتوزع الصادرات الصينية للوطن العربى على كافة اقطاره ، وان كانت غالبية تلك الصادرات تتوجة الى الأردن التى تتلقى نحو الصادرات الصينية للعرب ويليها سوريا والسعودية ومصر والأمارات العربية المتحدة والكويت وليبيا واليمن الجنوبى والمغرب .

وتصدر الصين للوطن العربى الآلات والمعدات والورق وبعض المنتجات الزراعية مثل السمسم ، وكذلك الكيماويات .

(٢) الواردات الصينية من المغرب :

بالنظر الى الجدول ـ نجد ان واردات الصين من العرب خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧ قد بلغت قمتها عام ١٩٨٤ حين سجلت نحو ٣٨٦ مليون دولار ، ثم انخفضت عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى عام ١٩٨٧ ، وبصفة عامة تعد واردات الصين من العرب هامشية وبالنسبة لوارداتها الاجمالية اذ لم تشكل سوى ١ ٪ من تلك الواردات خلال الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٧ ، كما ان تذبذب الواردات الصينية من العرب ارتفاعا وانخفاضا كان يدور فى مدى محدودد . ولاتمثل الاستيرادات الصينية من العرب سوى نحو ٤ , ٠ ٪ من الصادرات العربية عام ١٩٨٧ ، اى السوق الصينية الهائلة ما تزال مستوردا هامشيا جدا للصادرات العربية .

وتستورد الصين اغلب وارداتها من الوطن العربى من ست دول عربية هى : مصر والسعودية والأردن والكويت وقطر وتونس .

وتستورد الصين من الوطن العربى القطن وغزله ومنتجات الألمنيوم والبوريا وبعض البتروكيماويات وبعض المواد الخام .

(٣) الميزان التجارى بين العرب والصين :

تحقق الصين فائضا كبيرا فى تجارتها مع الوطن العربى ، وقد بلغ هذا الفائض فى السنوات ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٩٨٧ على الترتيب نحو ١٩١٤ ، ٢٧٤٠، ٢١٠٠ ، ١٦٠١، ١٩٩٣، ٢٤٦١ مليون دولار . وهذا الفائض التجارى الصينى فى التعامل مع العرب يعنى عجزا تجاريا عربيا فى ذات الوقت ، واذا كان عجز الميزان التجارى يفتح بابا للاستدانه من الخارج بكل اعبائها السياسية والاقتصادية فانه من الضرورى للدول العربية ان تعمل على تحقيق التوازن فى تجارتها مع الصين ، ودول العجز التجارى العربى مثل مصر وتونس والاردن وسورية والمغرب معنية بذلك اكثر من غيرها .

جدول (٩)

تجارة الصين مع الوطن العربى

القيمة بالمليون دولار

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط السنوى خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧
صادرات الصين للوطن العربى	٢٢١٧	٣٠٢٦	٢٦٩٦	٢٤٨٦	١٨٤٥	٢٢١٨	٢٧٨٨	٢٤٦٨
صدرات الصين للعرب اجمالى صادرات الصين	٪ ١٠,٣	٪ ١٣,٨	٪ ١٢,٢	٪ ١٠	٪ ٦,٧	٪ ٧,١	٪ ٧,١	٪ ٩,١
الصين الوطن العربى	٣٠٣	٢٨٦	٣٨٥	٣٨٦	٢٤٤	٢٢٥	٣٢٧	٣٠٨
واردات الصين من العرب من اجمالى واردات الصين	٪ ١,٤	٪ ١,٥	٪ ١,٨	٪ ١,٥	٪ ٠,٦	٪ ٠,٥	٪ ٠,٨	٪ ١
الميزان التجارى الصينى مع الوطن العربى	+ ١٩١٤	+ ٢٧٤٠	+ ٢٣١١	+ ٢١٠٠	+١٦٠١	+ ١٩٩٣	+ ٢٤٦١	٢١٦٠
واردات العرب من الصين من اجمالى الواردات العربية							٪ ٠,٣	
صادرات العرب للصين من اجمالى الصادرات العربية							٪ ٠,٤	

جمعت وحسبت من المصدر : Directon of Trade Statistics Yearbook 1988

القسم الثانى

التفاعـــــلات العربيـــــة الاقليميـــــة

- التفاعلات العربية الاسرائيلية
- التفاعلات العربية مع دول الجـوار الجغـرافى الافريقيـــة
- التفاعلات العربية ـ الايرانية
- التفاعلات العربية ـ التركية

اولا : التفاعـــــلات العربيــــــة الاسرائيليـــــة

يتضمن هذا الجزء دراسة التفاعلات العربية الاسرائيلية وينقسم الى جزءين فرعيين :

الاول : وهو خاص بـالتفاعـلات الاسرائيليـة الفلسطينية فى اطار الصراع الدبلوماسى والسياسى وطرح الافكار والمبادرات المختلفة الخاصة بعملية التسوية السياسية التى سيطرت على هذه التفاعلات طوال العام ١٩٨٩ .

الثانى : وسيتم فيه التركيز على التفاعلات العربية الاسرائيلية وبصفة خاصة المصرية الاسرائيلية والخاصة ايضا بعملية التسوية السياسية وتقديم الاقتراحات المختلفة بغرض تنشيطها ، اضافة الى اشكال الصراع المسلح العربى ـ الاسرائيلى كما تبلورت خلال العام .

١ ـ الموقف الاسرائيلى :

تميز عام ١٩٨٩ بكثرة وتواصل طرح المبادرات الاسرائيلية للمشكلة الفلسطينية وتحديد مستقبل الاراضى المحتلة وعلاقاتها باسرائيل ، واذا كان عام ١٩٨٨ عكس تبلور حالة الاستقطاب للقوى السياسية فى اسرائيل حول موضوع المؤتمر الدولى ، فان عام ١٩٨٩ عكس حالة الاستقطاب للقوى السياسية والحاكمة فى اسرائيل حول موضوع المفاوضات المباشرة مع فلسطينى الداخل (الاراضى المحتلة) وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية .

أ ـ المبادرات الصادرة عن التجمع العمالى واليسار الاسرائيلى :

ويمكن الاشارة الى اهم هذه الاقتراحات على النحو التالى : ـ

(١) مشروع جاد يعقوبى : بادر يعقوبى وزير الاتصالات فى الحكومة الاسرائيلية ـ وأحد قادة حزب العمل الداعين الى تسوية القضية الفلسطينية بطرح مشروعه للتسوية فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٨ . حيث تضمن جملة من النقاط والشروط التى يجب ان تتمسك اسرائيل بها ، والا تتنازل عنها فى اية مفاوضات مستقبلية وهى : ـ

ـ تتفاوض اسرائيل فقط مع أولئك الذين يلبون بشكل صادق (كما يدعى يعقوبى) جميع الشروط الامريكية . واى فلسطينى يعترف بهذه الشروط يعتبر شريكا فى المفاوضات . والاولوية ستعطى للفلسطينيين الذين سينتخبون من قبل سكان المناطق المحتلة .

ـ اقامة اتحاد كونفدرالى اردنى ـ فلسطينى من خلال عملية التفاوض .

ـ الارض التى ستقام عليها الكونفدرالية ، والتى هى تحت سيطرة اسرائيل ، ستكون منزوعة السلاح .

ـ عدم انسحاب اسرائيل الى حدود ماقبل عام ١٩٦٧ ، والاصرار على الضمانات اللازمة لحماية امنها .

ـ لن تكون القدس موضوعا للحوار مع الفلسطينيين فى الوقت الحالى ، على ان يتم بحث اى ترتيبات ممكنة تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب فى القدس .

ـ يظل الجيش الاسرائيلى منتشرا على طول نهر الاردن ـ على طول الخط الاخضر ، ويتم انشاء مؤسسات ومراكز للانذار المبكر على امتداد المناطق الاستراتيجية .

ـ يجب ان تتخلى القيادة الفلسطينية عن أية نوايا توسعية (كما يشترط يعقوبى) وعن ادعاءاتها بالتحدث باسم السكان العرب فى اسرائيل .

ـ بقاء المستوطنات الاسرائيلية مع تمتعها بحكم ذاتى محلى هذا فى اطار اتخاذ الاجراءات الامنية الضرورية لحماية هذه المستوطنات .

ـ فتح معابر حرة واقامة علاقات طبيعية بين

اسرائيل والسلطة فى المناطق المحتلة .

– كخطوة أولى وفى المستقبل القريب ، يجب أن تسمح اسرائيل بانتخاب مسئولين محليين من المناطق المحتلة . وأن تعمل على تحويل اكبر قدر من السلطة لهؤلاء المسئولين .

(٢) مشروع بنيامين بن اليعازر : دعا بن اليعازر عضو الكنيست وأحد قادة حزب العمل الى اعداد خطة سياسية تستند على مرحلتين واسعتين وهما : –

المرحلة الاولى : وتقضى باعطاء الحكم الذاتى الكامل لسكان المناطق المحتلة كى يديروا شئون حياتهم باستثناء امور ثلاثة ، أمن اسرائيل وحقها فى محاربة اى نشاط أو وجود مسلح ، ضمان امن اسرائيل ضد اى اعتداء خارجى ، حماية المستوطنات اليهودية ، اما مدة الحكم الذاتى فهى خمس سنوات .

المرحلة الثانية وهى مرحلة انتقالية تكون مفتوحة لعدة احتمالات تحدد مسبقا ، وتعرض على سكان المناطق المحتلة وهى : اتحاد فيدرالى مع اسرائيل ، اتحاد كونفدرالى مع اسرائيل ، اتحاد فيدرالى مع الأردن .

وأكد بن اليعازر فى مشروعه على رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية ووصفها بأنها « جنون »

كما أكد على ضرورة احتفاظ اسرائيل بغور الأردن والقدس وضواحيها – واجراء بعض التعديلات الحدودية الاخرى .

(٣) خطة اسحاق رابين :

وتضمنت اربع نقاط : –

★ اجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومخولين لاجراء مفاوضات مع اسرائيل بعد استتباب الهدوء (عودة الهدوء والنظام الى الاراضى المحتلة) لمدة تتراوح بين ثلاثة او ستة أشهر .

★ مرحلة الحكم الذاتى ، فيها يمنح سكان المناطق المحتلة حكما ذاتيا واسعا .

★ تحديد طابع التسوية الدائمة والنهائية بعد حقبة زمنية معينة ، حيث يستطيع سكان المناطق المحتلة حينذاك الاختيار بين اتحاد كونفدرالى مع الأردن ، أو اتحاد فيدرالى مع اسرائيل .

★ تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج حدود اسرائيل من أيام الانتداب فى أطار مؤتمر دولى يخصص لحل مشكلة اللاجئيين من الفلسطينيين واليهود .

وجدد رابين رفض اسرائيل للحوار مع المنظمة ، وأكد أن المستوطنات اليهودية ستظل فى اماكنها ، الا أن رابين سرعان ما أسقط شرطه الخاص بعودة الهدوء والنظام فى الأراضى المحتلة لمدة تتراوح بين ٣ – ٦ أشهر (وقف الانتفاضة) من خطته .

(٤) اقتراح لويس سريد : تقدم سريد عضو الكنيست عن حركة « راتس » حقوق المواطن فى ٧ مارس ١٩٨٩ باقتراح للكنيست ، دعا فيه الى تحقيق اتفاق وطنى اسرائيلى واسع تمهيدا لاجراء مفاوضات سياسية . وتضمن الاقتراح التالى : –

★ ان الليكود لايستطيع السعى الان وفى هذه المرحلة الى تسوية نهائية ، ويبدى سريد هنا استعداده لقبوله تسوية مرحلية تتفق صيغتها مع اتفاقية كامب ديفيد .

★ ان الليكود يرفض المؤتمر الدولى ، ولذلك يقترح سريد اجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين واسرائيل .

★ ضرورة انضمام انصار السلام فى اسرائيل الى المطالبة الشاملة للحكومة الاسرائيلية بان توقف العنف والتميز ضد الفلسطينيين ، وبأن يتوقف الفلسطينيون عن كافة نشاطات العنف والانتفاضة فى آن واحد .

★ يمثل الفلسطينيون فى المرحلة الأولى من المفاوضات من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ، فى مقابل اجراء انتخابات فى المناطق المحتلة .

(٥) مقترحات موشيه شاحال : قدم شاحال وزير الطاقة الاسرائيلى ومن قادة حزب العمل فى اوائل شهر مارس ١٩٨٩ مقترحاته للتسوية حيث طرح اربعة شروط يجب تنفيذها من جانب الفلسطينيين كى توافق اسرائيل على اجراء مفاوضات معهم وهى : –

★ التخلى التام عن الارهاب وشجبه .

★ الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود .

★ قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، دون اى شروط .

★ التخلى التام ايضا عن حق العودة للاجئيين الفلسطينيين .

نشر شاحال فى ١٧ مارس المبادىء الرئيسية لمشروعه على النحو التالى : –

★ يجب أن تتطلع اسرائيل الى التوصل لتسوية دائمة بينها وبين اطار أردنى – فلسطينى .

★ رفض اقامة دولة فلسطينية بين اسرائيل والأردن .

★ التوصل الى اتفاق مرحلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة قيادات محلية واسعة .

★ الاتفاق حول الطابع النهائى للتسوية الدائمة بما فى ذلك تخلى الفلسطينيين التام عن مبدأ حق العودة .

★ اجراء مفاوضات مع كل طرف فلسطينى يوافق على المبادىء المذكورة .

الا ان شاحال ابدى بعض التراجع بخصوص موقفه من الدولة الفلسطينية ، حينما صرح اثناء زيارته لفرنسا فى سبتمبر الماضى بانه لايزعجه اقامة دولة

فلسطينية لها مقعد فى الامم المتحدة ، ولكنه ربط هذه الموافقة بشرطين :

★ ايجاد حل شامل مع الأردن ، مثل اقامة اتحاد كونفدرالى بين الدولة الفلسطينية والأردن .

★ ضمان أمن اسرائيل .

(٦) خطة شيمون بيريز : طرح بيريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مزيدا من الافكار والمقترحات لحل مشكلة الاراضى المحتلة . وتبلورت هذه الافكار حول اسقاطه للخيار الاردنى الذى سعى اليه خلال ١٩٨٨ وتأكيده على الخيار الفلسطينى .

وتتضمن افكار بيريز مايلى : ـ

★ ضرورة التوصل اولا الى اتفاق لوقف اطلاق النار بصورة تامة لمدة سنة كاملة ، على كافة الجبهات بما فى ذلك جبهة الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة والقطاع . يعقبها مرحلتان :

المرحلة الأولى : يحكم فيها الفلسطينيون انفسهم وخاصة فى المناطق العربية الكثيفة السكان .

المرحلة الثانية : يختار فيها الفلسطينيون بين اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن ، أو اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع الأردن واسرائيل ، واقامة تعاون اقتصادى بين الكيانات الثلاثة على نمط « البنيلوكس »

★ بالنسبة لموضوع القدس ، اكد بيريز انها ستكون مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل ، بينما سيسمح بحرية الحركة والعبادة فيها لكل الديانات السماوية .

★ بالنسبة للمستوطنات اليهودية ، اكد بيريز انها ستبقى كما هى ولن تفكك فى حالة التوصل الى تسوية .

بالنسبة لوضع الاراضى المحتلة : فقد أكد بيريز فى شهر مايو ، أنه على استعداد لاعادة ٩٥ ٪ من قطاع غزة ، والمدن الفلسطينية الكبرى للدولة الأردنية ـ الفلسطينية المتحدة فيدراليا وهذه المدن هى نابلس وأريحا والخليل ، والمدن الدينية الاخرى المكتظة بالسكان ، لأن هذه المدن ليست اسرائيل ومن الناحية العسكرية فان الجيش الأردنى يستطيع ان يصل الى نهر الأردن من الشرق والجيش الاسرائيلى من الغرب ، على ان تحتفظ اسرائيل باجزاء من الضفة الغربية لتوفير امنها . كما أيد بيريز بقاء المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية بعد الانسحاب على أن تخضع للحكم العربى .

وبالنسبة لطبيعة الحل النهائى ومسألة الانتخابات ، تعتمد أفكار بيريز على مبدأ تبادل الارض بالسلام ، وان تكون الانتخابات ديمقراطية حرة . وان تبدأ عملية التفاوض من خلال تقدم الفلسطينيين بمقترحات ، يتلوها تقديم اسرائيل لمقترحات مضادة وهكذا .

ب ـ الاقتـراحـات الصـادرة عن اليمين الاسرائيلى :

(١) مقترحات يوسف شابيرا : قدم عضو الكنيست يوسف شابيرا مقترحاته للتسوية السياسية فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٨ والتى تنص على اقامة كانتونات فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتكون تحت السيادة الاسرائيلية . ذلك فى محاولة منه لمنع تطبيق خطة الحكم الذاتى ، وتخفيف حدة التوتر . وفقا لهذا التصور يتم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق نفوذ ، جزء منها عربى واخر يهودى . ويتم تقسيم المنطقة وفقا لطابع التجمعات السكانية الموجودة فيها .

وعارض شابيرا المعروف بتأييده الشديد لفكرة الترانسفير (الترحيل) ولنشاط حركة الاستيطان اليهودى كل مشروع اخر بما فى ذلك اتفاقيات كامب ديفيد ، لانه يعتقد انها تشمل عناصر قد تؤدى الى اقامة دولة فلسطينية .

(٢) اقتراحات موشيه ارينز : وطرحها فى ٧ يناير وتضمنت اربع نقاط وهى :

ـ تطبيق الجزء الاول من اتفاقية الاطار فى كامب ديفيد ، أى منح الفلسطينيين فى المناطق المحتلة حكما ذاتيا .

ـ اجراء انتخابات فى المناطق المحتلة تستهدف انتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يتحملون مسئولية الادارة الذاتية فى هذه المناطق .

ـ تتحمل هذه الادارة مسئولية الشئون المدنية فى الضفة والقطاع ، وتشكل عنوانا يمكن التوجه اليه لاجراء مباحثات حول حكم ذاتى فى هذه المناطق .

ـ بعد استكمال هذه الفترة تجرى مفاوضات من اجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة . ولكن بالتأكيد فى اطار كامب ديفيد نفسه .

ويلاحظ ان أرينز طرح مسألة الانتخابات فى المناطق المحتلة ، الا انه لم يوضح ماهية هذه الانتخابات وكيف يجب أن تتم .

(٣) خطة اسحق شامير : لم تكن الخطة التى اقرها مجلس الوزراء فى الرابع عشر من مايو ١٩٨٩ ، والتى سميت مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام هى أولى مقترحات شامير للتسوية ، بل سبقتها مقترحات اخرى فى اوائل هذا العام حيث اقترح فى السابع من يناير ١٩٨٩ خطة لتحقيق السلام ، وتشتمل على مرحلتين اساسيتين :

المرحلة الاولى : اقامة وضع انتقالى يتضمن حكما ذاتيا كاملا لمدة خمس سنوات ، فيها يتم سحب قوات الجيش الاسرائيلى من مدن التجمعات الفلسطينية فى الضفة والقطاع ، والتمركز فى نقاط محدودة .

المرحلة الثانية : مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة بعد فترة الحكم الذاتى ، بشأن السيادة على الاراضى المحتلة ، على ان تجرى هذه المفاوضات وفقا لشامير مع الفلسطينيين المحليين ، والدول العربية التى ترغب فى الاشتراك فى هذه المفاوضات ، واستبعد شامير اى حديث مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد وافقت الحكومة الاسرائيلية فى مايو على « خطة السلام » التى اقترحها شامير باغلبية ٢٠ صوتا مقابل ٦ . حيث ايدها جميع وزراء حزب العمل ماعدا عيزرا وايزمان وزير العلوم ، الذى رفض فكرة الانتخابات ، وطالب بمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ورافق ايدرى الوزير بلا وزارة . كما عارضها من الليكود ارييل شارون وزير التجارة والصناعة ، واسحق موداعى وزير الاقتصاد ، ودافيد ليفى وزير الاسكان وافنير شاكى عن الحزب الوطنى الدينى « المفدال » وعند عرض الخطة على الكنيست فى ١٧ مايو ، ووفق عليها باغلبية ٤٣ صوتا ، مقابل ١٥ ، وامتناع ١١ عضوا عن التصويت . وفيما يلى نص خطة شامير :

تمثل هذه الوثيقة اسس مبادرة سياسية للحكومة الاسرائيلية ، تتناول عملية السلام ، وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ، وايجاد حل لمشكلة عرب مناطق الضفة والقطاع ، والسلام مع الأردن ، وتسوية لمشكلة سكان المخيمات فى المناطق المحتلة .

تتضمن الوثيقة :

- الاسس التى تقوم عليها المبادرة .
- تفاصيل الاجراءات وتنفيذها .
- اشارة لموضوع الانتخابات محل البحث .

منطلقات اساسية :

أ ـ ان اسرائيل ترغب فى استمرار المسيرة السياسية عن طريق المفاوضات المباشرة المبنية على أسس اتفاقيات كامب دافيد .

ب ـ تعارض اسرائيل اقامة اى دولة فلسطينية اضافية فى منطقة غزة والمنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن (الضفة الغربية) .

جـ ـ لن تجرى اسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

د ـ لن يطرأ اى تغير على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة .

النقاط التى سيتم تناولها خلال عملية السلام :

أ ـ تأكيد اسرائيل على أهمية ان السلام بين اسرائيل ومصر القائم على اتفاقية كامب دافيد سيكون حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام فى المنطقة ، وتدعو الى جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه من خلال المشاورات المستمرة .

ب ـ تدعو اسرائيل الى اقامة علاقات سياسية بينها وبين تلك الدول العربية التى مازالت معلنة حالة الحرب مع اسرائيل ، بغرض تنشيط تسوية شاملة للصراع العربى ـ الاسرائيلى تتضمن الاعتراف والمفاوضات المباشرة وانهاء المقاطعة ، والعلاقات الدبلوماسية ، وتوقف النشاط المعادى فى المؤسسات او المنابر الدولية والتعاون الاقليمى والثنائى .

جـ ـ تدعو اسرائيل لبذل الجهود الدولية لتسوية مشكلة سكان المخيمات فى المناطق المحتلة لتحسين ظروفهم المعيشية ، وإعادة توطينهم . وأن اسرائيل مستعدة لأن تكون شريكة فى هذا الجهد .

د ـ من أجل السير بعملية التفاوض السياسى التى تفضى الى السلام ، تقترح اسرائيل اجراء انتخابات حرة وديمقراطية من الفلسطينيين العرب المقيمين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى مناخ خال من العنف والتهديدات والارهاب . وفى هذه الانتخابات يتم اختيار ممثلين لاجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتى . وسوف تشكل هذه الفترة اختبارا للتعايش السلمى والتعاون ، وفى مرحلة تالية سوف تجرى مفاوضات حول سلام دائم .

هـ ـ كل هذه الخطوات المذكورة آنفا يجب أن تعالج معالجة متزامنة .

و ـ تفصيلات ماذكر فى الفقرة (د) هى :

- مبادىء المبادرة .
- مراحل المبادرة

الأسس التى تؤلف مراحل المبادرة :

- تقوم المبادرة على مرحلتين : ـ

أ ـ المرحلة (أ) مرحلة انتقالية للتوصل لاتفاق مؤقت .

ب ـ المرحلة (ب) مرحلة الحل الدائم .

- يتم الربط بين المرحلتين من خلال جدول زمنى أخذا فى الاعتبار قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وهما القراران اللذان تأسست عليهما اتفاقيات كامب ديفيد .

الجدول الزمنى :

- تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات .
- تبدأ المفاوضات الرامية الى تحقيق حل دائم باسرع مايمكن ، وفى كل الاحوال لن يتأخر بدء هذه المفاوضات الرامية الى تحقيق الحل الدائم عن السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية .

الاطراف التى ستشارك فى المفاوضات فى المرحلتين :

- الاطراف التى ستشارك فى مفاوضات المرحلة الأولى « الاتفاق المؤقت » تتضمن اسرائيل والتمثيل المنتخب للسكان الفلسطينيين العرب فى الضفة الغربية وقطاع

غزة ، سوف تدعى كل من مصر والأردن للمشاركة فى هذه المفاوضات اذا رغبت الدولتان فى ذلك .

ـ الأطراف التى ستشارك فى المفاوضات فى المرحلة الثانية « الحل الدائم » سوف تتضمن اسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وكذلك الأردن . وربما تشارك فيها مصر ، هذا على ان يشارك الممثلون المنتخبون للسكان الفلسطينيين العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى المفاوضات بين اسرائيل والأردن .

جوهر الفترة الانتقالية :

أثناء الفترة الانتقالية يمنح السكان الفلسطينيون الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا داخليا على أن تبقى اسرائيل مسئولة عن الأمن والشئون الخارجية وعن كل الموضوعات المتعلقة بالمواطنين الاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة أما الموضوعات التى تتضمن تنفيذ خطة الحكم الذاتى فسوف تبحث ويبت فيها فى اطار مفاوضات الاتفاق المؤقت .

ـ فى مفاوضات الحل الدائم سيكون لكل طرف الحق فى أن يطرح للمناقشة كل الموضوعات التى يرغب فى اثارتها .

ـ هدف المفاوضات ينبغى أن يكون : ـ

أ ـ تحقيق حل دائم مقبول لأطراف المفاوضات .

ب ـ التوصل الى ترتيبات السلام والحدود بين اسرائيل والأردن .

تفاصيل عملية تنفيذ الخطة :

ـ أولا وقبل أى حوار لابد من موافقة اساسية من جانب السكان الفلسطينيين العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة على المبادىء التى تشكل هذه المبادرة وكذلك عن مصر والأردن اذا رغبتا فى المشاركة .

أ ـ سيعقب ذلك على الفور مرحلة اعداد وتنفيذ عملية الانتخاب التى سيتم فيها انتخاب ممثلين عن السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

ـ هؤلاء الممثلون سيكونون شركاء فى اجراء المفاوضات حول الفترة الانتقالية .

ـ سيشكل هؤلاء سلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية .

ـ هؤلاء الممثلون المنتخبون سيكونون هم العنصر الفلسطينى الرئيسى فى مفاوضات الحل الدائم بعد ثلاث سنوات وتحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الموافقة من جديد عليهم .

ـ ب ـ فى فترة الاعداد والتنفيذ تكون هناك تهدئة للعنف فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

ـ بالنسبة لجوهر الانتخابات فالاقتراح هو الانتخابات الاقليمية على أن تتقرر تفاصيلها فى مناقشات تالية .

ـ كل فلسطينى عربى مقيم فى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . ويتم انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم ، يمكن أن يكون مشاركا وله صفة شرعية فى اجراء المفاوضات مع اسرائيل

وذلك بعد ان يقدم اوراق ترشيحه طبقا للوثائق المفصلة التى ستحدد موضوع الانتخابات .

ـ ستكون الانتخابات حرة وديمقراطية وسرية .

ـ بعد انتخاب الممثلين الفلسطينيين مباشرة ، تجرى مفاوضات معهم حول اتفاق مؤقت لفترة انتقالية سوف تستمر خمس سنوات . وفى هذه المفاوضات سوف تقرر الاطراف كل الموضوعات التى تتعلق بجوهر الحكم الذاتى والترتيبات اللازمة لتنفيذه .

ـ سوف تبدأ مفاوضات الحل النهائى فى اسرع وقت على الا يتأخر عقدها عن السنة الثالثة بعد اقامة الحكم الذاتى وحتى توقيع اتفاق الحل النهائى يستمر الحكم الذاتى ساريا كما تقرر فى مفاوضات الاتفاق المؤقت .

ـ تقرير مركز يافا للدراسات الاستراتيجية* وتضمن التقرير الخيارات التى تواجهها اسرائيل بالنسبة لمستقبل الاراضى المحتلة . وقد صدر التقرير فى مارس ١٩٨٩ . وهذه الخيارات على النحو التالى : ـ

الخيار الأول : الابقاء على الوضع القائم : إن غياب تغيير قانونى وسياسى فى وضع الضفة الغربية وغزة ، يتيح للجيش الاسرائيلى البقاء فى وضع انتشاره الحالى . الامر الذى يتيح لاسرائيل الاستمرار فى تحقيق العمق الاستراتيجى والردع . كما يتيح أيضا انتظار الفرصة التى يظهر فيها شركاء مقبولون للسلام ، فى مقابل تقديم تنازلات بسيطة جدا . ولكن هذه المزايا تتناقص باستمرار بسبب الانخفاض فى مكانة اسرائيل الاستراتيجية وزيادة التطرف الفلسطينى وتصاعد محتمل للانتفاضة بين عرب اسرائيل ، وسعى نشيط من جانب الفلسطينيين لاقامة دولة فلسطينية فى المناطق المحتلة ، وتوتر متزايد فى علاقات اسرائيل الخارجية وخصوصا مع الولايات المتحدة ، وتآكل من قدرة الردع الاسرائيلية ، ونشوب حرب أخرى مع العرب .

(*) اصدر مركز يافا للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب التقرير فى حوالى ٢٠٩ صفحات ، ويحمل عنوان « يهودا والسامرة وغزة : طرق للتسوية السلمية » ، وقد ارفقت به نشرة بعنوان « اسرائيل والمناطق المحتلة على طريق الحل » ، تقع فى ٢٢ صفحة واشترك فى اعداد التقرير فريق عمل من مراكز يافا برئاسة رئيسه اهارون باريف ومشاركون من المركز العام للتحليل والرصد التكنولوجى بجامعة تل ابيب وخبراء من معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط .

الخيار الثانى : اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية ومنطقة غزة :

تم بحث ثلاث صيغ : الاولى : اقامة حكم ذاتى ضيق ، يشبه المشروع الذى طرحته اسرائيل اثناء محادثات كامب دافيد ، وهو يطبق على السكان وليس الأرض . الثانية : حكم ذاتى موسع يسمح بسيطرة فلسطينية على جميع الاراضى التى لايحتفظ بها الجيش وعلى المستوطنات اليهودية ، مع سيطرة مشتركة فى استغلال مصادر المياه وسلطة الجمارك ، واجراءات الهجرة العربية واليهودية على السواء . والثالثة تتمثل فى تطبيق الحكم الذاتى من جانب واحد دون اجراء مفاوضات مع الفلسطينيين . يتوقع ان تحظى الصيغة الاولى بتأييد واسع من الشعب اليهودى والولايات المتحدة وتعتبر المخاطر الامنية المترتبة عليه بسيطة ، ولكن الفلسطينيين سيرفضونه حتى كتسوية مرحلية ، طالما لم يتم الاتفاق سلفا على الاستقلال والسيادة . أما الثانية فستواجه مصاعب جمة داخليا حيث تتناسب قوتها تناسبا طرديا مع مدى الحكم الذاتى الذى ستمنحه للفلسطينيين ولن يؤيدها الفلسطينيون لان العنصر الحاسم من وجهة نظرهم ليس مدى السلطة التى ستمنح لهم ، بل وجود التزام مسبق بان يقود الحكم الذاتى الى قيام دولة فلسطينية . أما الثالثة فان تطبيقها سيعمل على تصعيد الموقف من جديد .

الخيار الثالث : ضم الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل :

على افتراض بقاء اسرائيل دولة يهودية ـ فان هذا الضم سيجبرها على الامتناع عن منح الفلسطينيين اية حقوق سياسية ، أو على طرد غالبيتهم (ترانسفير) الى الدول العربية . ويعتبر هذا الخيار قابلا للتنفيذ وتستطيع اسرائيل تطبيق نظرية أرض اسرائيل الكاملة . ومن شأن الضم أن يدفع فى اتجاه التصعيد نحو العرب ، وأن يشجع واشنطن على توسيع الحوار بينها وبين المنظمة ، ويحفزها على التباحث مع الاتحاد السوفيتى بشأن القيام بعمل مشترك يهدف الى اجبار اسرائيل على العدول عن قرارها ، وربما لفرض حل أيضا للنزاع .

الخيار الرابع : انشاء دولة فلسطينية مستقلة على معظم اراضى الضفة الغربية وغزة :

وفيه توافق اسرائيل والمنظمة على حل مشكلة اللاجئين بتوطين غالبيتهم فى الدول العربية ، بحيث تلغى المنظمة مطالبة الفلسطينيين بحق العودة ، بحيث تشمل ضمانات الامن لاسرائيل على نزع سلاح المناطق المحتلة ، ادخال تعديلات فى حدود عام ١٩٦٧ ووجود حدود للجيش الاسرائيلى فى الضفة لاغراض الدفاع الجوى والردع . وتبقى المستوطنات فقط فى المناطق الامنية للجيش ، وتتعاون الدولتان فى مجال استغلال مصادر المياه اذا كان هذا الخيار مقبولا للفلسطينيين والدول العربية ، ولكنه سيكون فى الظروف الحالية غير مقبول من جانب الاسرائيليين ، وليس من المعقول ان تفكر اية حكومة اسرائيلية فى اجراء مفاوضات من اجل اقامتها ، أو تطبق نتائج هذه المفاوضات .

ـ الخيار الخامس : الانسحاب من جانب واحد من معظم اراضى قطاع غزة :

يعقبه قطع تام للعلاقات ، ، وربما اغلاق محكم للحدود بين اسرائيل والقطاع . من اجل منع التسلل وتعزيز امن اسرائيل ، سيقام سور الكترونى ـ ويتم تلغيم الحدود ، اخلاء مستوطنتين او ثلاث ، واقعة فى جوش قطيف المجاور للحدود المصرية . يكون لسكان القطاع اختيار الاطار السياسى الذى يرغبون فيه ، بما فى ذلك دولة فلسطينية مصغرة بزعامة منظمة التحرير . واذا كان هذا سيتيح لاسرائيل فرصة التخلص من منطقة صغيرة يمثل فيها اللاجئون الفلسطينيون اكثر من نصف السكان الا انه سيقابل بمعارضة داخلية قوية ، بسبب احتمال ان تصبح غزة بؤرة لعدم الاستقرار على غرار لبنان .

ـ الخيار السادس : اقامة فيدرالية أردنية ـ فلسطينية فى معظم اراضى الضفة الغربية وغزة :

ستحظى الأردن فى مثل هذا الاتحاد ، بمركز الصدارة وتصبح مسئولة عن الأمن الخارجى والداخلى والعلاقات الخارجية ، مع تحديد ترتيبات امنية اهمها ، تجريد الضفة الغربية من السلاح ، انتشار قوات من الجيش الاسرائيلى لاغراض الدفاع الجوى والردع . وهذا الخيار يتيح لاسرائيل التخلص من ١,٥ مليون فلسطينى ، كما أنه يبدو اكثر فعالية ، من حيث الاستجابة لمتطلبات امن اسرائيل . ويمكن لهذا الخيار أن يكون مقبولا من الجمهور الاسرائيلى اكثر من خيار الدولة الفلسطينية المستقلة . ولكن على المدى البعيد يكون لهذا الكيان ، الذى يشكل الفلسطينيون اغلبية حاسمة فيه مصدر تهديد استراتيجى لاسرائيل .

ان الاستنتاج الرئيسى الذى يخلص اليه التقرير ، انه فى الظروف القائمة ، فإن كل الخيارات المطروحة اليوم على جدول الاعمال الاسرائيلى، لاتقترح سبيلا معقولا لمعالجة مشكلة المناطق المحتلة . فالمبادرات من جانب واحد (الضم ، اخلاء قطاع غزة) قابلة للتطبيق ، ولكن يحتمل ان تؤدى الى نتائج محملة بالكوارث . وفى المقابل فان الحلول الوسط (الحكم الذاتى ، اتحاد اردنى ـ فلسطينى) يمكن أن تخفف من حدة المواجهة ، ولكنها غير مقبولة على الأقل من ناحية

طرف واحد من الشركاء المحتملين فى التسوية . وفى هذه الظروف فإذا استبعدنا امكانية مبادرة مهمة من جانب احد زعماء المنظمة ، أو تدخلا من جانب الدول الكبرى ، او حدثا ثوريا كبيرا . فان اسرائيل مضطرة ، فى المدى المباشر ، الى تحمل صعوبات الوضع الراهن . وتبحث عن سبيل او آخر لتخفيف العبء .

الخيار السابع : وهو الحل الذى يقدمه مركز يافى ويقوم على اربعة مبادىء ويرى واضعو التقرير انه يجب على اسرائيل تبنيها :

أ ـ استمرار وجودها فى المناطق المحتلة ، سيرغمها على دفع ثمن غال جدا . حيث ان الاحتلال يمكن أن يتحول بالنسبة لاسرائيل الى عقبة استراتيجية

ب ـ انه بالامكان المحافظة على امن اسرائيل بواسطة نشر قوات بصورة مستمرة ولكن بدون سيطرة مادية على جميع المناطق وسكانها الفلسطينيين .

جـ ـ اذا قامت فى نهاية مسار السلام دولة فلسطينية من نمط ما فى معظم اراضى الضفة الغربية وغزة ، فانه فى ضوء ترتيبات الامن التى ستطبق من الممكن الا تشكل تهديدا لاسرائيل .

د ـ لاتوجد امكانية لحل المشكلة بدون مفاوضات مباشرة مع ممثلين مخولين للفلسطينيين

فى المقابل يتعين على الفلسطينيين ان يتبنوا المبادىء الاربعة التالية : ـ

أ ـ التسليم بوجود اسرائيل ، والاعتراف بشرعية وضرورة دوام وجودها ، والتنازل عن المطالبة بمناطق داخل حدود عام ١٩٦٧ أو أية مناطق تعطى لاسرائيل فى اطار حل دائم .

ب ـ الانضمام الى عملية السلام ، على ان تبقى نتيجتها النهائية بالنسبة لاسرائيل مفتوحة .

جـ ـ التسليم بضرورة قيام مرحلة انتقالية طويلة (١٠ ـ ١٥ عاما) لا تقام خلالها دولة فلسطينية تراعى فيها الترتيبات الامنية الاسرائيلية .

د ـ الموافقة على أن الحل النهائى مع اسرائيل ، سيكون مقترنا بتنازلات اقليمية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبتحديد ترتيبات امنية دائمة .

وقد اثار الاعلان عن تقرير يافى فى شهر مارس ١٩٨٩ ، معارضة قوية داخل الاوساط الحاكمة فى اسرائيل .

ـ ردود الافعال الاسرائيلية من مقترحات السلام :

رغم كثرة مقترحات التسوية السياسية الاسرائيلية ، الا أن هناك خطتين كانتا محور النقاش والجدل سواء داخل اسرائيل ، أو من جانب الفلسطينيين والدول العربية ، أو من الدول الكبرى . هما مشروع رابين وخطة شامير . وسنحاول هنا التعرف على اصداء الاتجاهات الاسرائيلية ، ازاءهما .

ج ـ رد الفعل على مشروع رابين :

اثار مشروع رابين العديد من ردود الفعل الاسرائيلية ولكن يبدو ان هناك عاملين دفعا رابين الى ارفاق سياسة القبضة الحديدية ، التى يتبعها فى الاراضى المحتلة ، باقتراح سياسى .

الاول : الرغبة فى ايجاد مخرج من المأزق الذى تجد اسرائيل نفسها فيه بعد اشهر طويلة من الانتفاضة الفلسطينية

الثانى : تفادى الانتقادات العنيفة التى وجهت اليه فى الأونة الاخيرة ، من بعض الاوساط الدولية والاسرائيلية ، والتى حملته شخصيا ووظيفيا مسئولية السياسة المتبعة فى الاراضى المحتلة .

(١) موقف حزب العمل : لقى مشروع رابين تأييدا شبه كامل من حزب العمل ، رغم ان بعض اعضاء الحزب اعربوا عن تحفظهم على الشرط الذى ينص على وقف الانتفاضة لمدة ٣ ـ ٦ اشهر قبل الانتخابات

وقد جاءت مبادرة رابين فى ظل انقسام بين اعضاء الحزب . فقد اخذ اعضاء الكنيست من حزب العمل يتكتلون من اجل العمل على دفع حزب العمل للانسحاب من الحكومة الائتلافية اذا لم تبادر الحكومة بطرح مبادرة سياسية جديدة .

هذا فى مقابل اعلان ستة وزراء من حزب العمل فى الاول من ابريل عن اتفاقهم على احباط اية محاولة تقوم بها الفئات الاخرى فى الحزب للانسحاب من حكومة الائتلاف ، بسبب عدم قيام شامير بطرح مبادرة سياسية . وتوافق هذا الانقسام مع تضاؤل فرص تحول خطة بيريز الى خطة رسمية لحزب العمل او الحكومة الاسرائيلية ويرجع هذا التضاؤل للاسباب التالية : ـ

ـ يجب ان تفوز الخطة بالتأييد اولا من جانب مركز حزب العمل ، والذى يبدو صعب التحقيق بسبب معارضة رابين القوية للخطة ، هو الذى سارع عقب الكشف عن جوانبها خطة بيريز الى رفضها لانها تقود حسب اعتقاده الى اقامة دولة فلسطينية . معارضة تيار المتشددين داخل حزب العمل ، وفى الكنيست للخطة ، ويحظى هذا التيار بثلثى اعضاء مركز حزب العمل . معارضة شامير الشديدة لهذه الخطة .

(٢) موقف الليكود : صرح شامير امام لجنة الشئون الخارجية والامن للكنيست فى اجتماعها ٢٣ يناير ١٩٨٩ ، انه لا جدوى من الدخول فى نقاشات حول خطة لن تنفذ ، فهى لم تناقش من قبل الحكومة ، او

مجلس الوزراء المصغر . وفى ضوء رفضها التام من الخارج ، فانها لم تعد تلزم سوى صاحبها .

(٣) **موقف اليسار الاسرائيلى :**

(أ) اكد مائير تصبان زعيم حزب مبام ان النقطة الوحيدة الايجابية فى مشروع رابين هى انه ادرك اخيرا انه لن ينجح فى وقف الانتفاضة بالقوة ، هذا فضلا عن اعلان مائير فلنر (زعيم الحزب الشيوعى الاسرائيلى (راكاح) من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة « حداش » ان احتجاج الرأى العام فقط هو الذى دفع رابين لطرح خطة سلام . ومع ذلك فان الخطة لن تنجح طالما انها لم تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

(٤) **موقف اليمين الاسرائيلى** : قال عضو الكنيست ضان بورات عن المقدال « أنه يعارض بشدة فكرة الانتخابات فى الأرض المحتلة » . كما رفض حزب هاتيحا وحركة تسوميت الفكرة مؤكدين على أفكارها الخاصة بضم الأراضى المحتلة والترحيل الجماعى للفلسطينيين (الترانسفير) .

رد الفعل على خطة شامير :

لم يكن موضوع الانتخابات وهو العنصر الاساسى فى خطة شامير ، واضح المعالم بالقدر الكافى ، فالفكر اكتنفها الكثير من الغموض ، واكتفى شامير بالقول فى بنود خطته بأنه يجب اجراء انتخابات حرة ، وديمقراطية ، لأختيار ممثلين فلسطينيين يتفاوضون مع اسرائيل دون تحديد ماهية عملية الانتخابات ، ونوع الاشراف عليه ، والمشاركون فيها أو كيفية اجرائها وكانت هذه النقاط محور النقاش الذى دار بين حزب العمل وتكتل الليكود وقد ظهر الخلاف بين العمل والليكود ، أثناء عمل اللجنة الخاصة التى شكلها شامير لاعداد مشروع تفصيلى حول الانتخابات حيث تركزت الخلافات حول طابع الانتخابات فى الاراضى المحتلة ، ومسالة أشراك عرب القدس الشرقية فيها ، ومسألة الاشراف الدولى ، وبصفة عامة حول صيغة الأرض مقابل السلام :

فالاتجاه الأول وتبناه ممثلو الليكود فى اللجنة ، طالب بأن تقتصر مسألة الانتخابات على انتخاب المجالس البلدية فقط على أن تفضى الى الحكم الذاتى الادارى ، كشكل نهائى لحل المسألة الفلسطينية ، وفى الوقت نفسه رأى شامير أن اشتراك عرب القدس فى الانتخابات غير واجب لانهم يعيشون حسب وجهة نظر تل أبيب الرسمية فى العاصمة الموحدة لاسرائيل ، ويقف شامير موقفا رافضا من مسألة الرقابة الدولية على اجراء الانتخابات .

الاتجاه الثانى : وتبناه ممثلو العمل فى اللجنة ، يؤكد على ضرورة اجراء انتخاب سياسية لانتخاب ممثلين فلسطينيين يكونون طرفا فى المفاوضات حول الوضع النهائى للاراضى المحتلة (حسب تصور مشروع رابين) كما يقترح ممثل العمل دعوة مجموعة من المراقبين من الكونجرس الامريكى للرقابة على اجراء الانتخابات ، كما أنهم على استعداد لقبول صيغة الاراضى مقابل السلام ، وهى الصيغة التى يرفضها الليكود بشدة .

وفى النهاية قرر شامير ورابين الا يتضمن مشروع الخطة سوى المبادىء الثلاثة التى هى موضع اجماع الليكود وحزب العمل .

لامفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

لا لدولة فلسطينية مستقلة فى الأراضى المحتلة .

تنظيم واجراء عملية الانتخابات فى الضفة والقطاع .

وبالنسبة لتنظيم عملية الانتخابات ، حدد شامير الخطوط العريضة لاجراء الانتخابات فى الأراضى المحتلة كما يلى :

ضرورة تقييد حرية التعبير والحملات الانتخابية العامة ، أثناء عملية الانتخابات فى الأراضى المحتلة .

عدم سحب الجيش الاسرائيلى من المراكز السكانية الفلسطينية ، حتى فى أوج الحملات الانتخابية .

عدم سماح اسرائيل لمراقبين دوليين بالاشراف على عملية الانتخابات .

ان القوانين التى ستجرى عملية الانتخابات فى ظلها ، ستكون من وضع الادارة العسكرية المسئولة عن شئون الأراضى المحتلة .

٢ ـ الموقف الفلسطينى :

اتسم السلوك الفلسطينى هذا العام فى مجمله بكونه رد فعل على الفكرة الاسرائيلية للانتخابات أو ماسمى « مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام » كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بطرح مبادرة فى البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج سبتمبر ١٩٨٨ وذلك أثناء القاء عرفات خطابه امامه والتى تربط فكرة الانتخابات بخطة سلام متكاملة ، جنبا الى جنب بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولى كأنسب اطار لاحلال السلام فى المنطقة .

(أ) ـ موقف الفلسطينيين من مشروع رابين :

بعد اعلان رابين مشروعه ، أعلنت منظمة التحرير فى

٢١ يناير ، رفضها لهذه الخطة جملة وتفصيلا ، وأكدت على أن الانتخابات التى دعا اليها رابين ، يجب ان تتم تحت اشراف دولى ، وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية . فى حين أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة رفضها لخطة رابين فى البيان رقم « ٣٦ » الذى وزع فى ١٥ يناير ١٩٨٩ . كما رفض عدد من زعماء الأراضى المحتلة المشروع وأكدوا ان الانتخابات ستقود حتما الى الحكم الذاتى ، واصروا على ضرورة عدم تخطى المنظمة باعتبارها الجهة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطينى .

ازاء الكشف عن خطط التسوية الاسرائيلية القائمة على فكرة الانتخابات ، قامت مجموعة من الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، باقتراح افكار جديدة لاجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يهدف الى كسر الجمود بين اسرائيل والمنظمة ، وقدمت هذه الأفكار الى مسئولين فى وزارة الخارجية المصرية ، وتنص على : ـ

المرحلة الأولى : تشرف قوات متعددة الجنسية على انسحاب القوات الاسرائيلية من المراكز السكانية فى الضفة والقطاع ، وان كانت القوات الاسرائيلية ستحتفظ بوجود لها فى الضفة والقطاع .

المرحلة الثانية : (ا) تجرى انتخابات تحت اشراف دولى ، لاختيار أعضاء عن الضفة الغربية وغزة .

يختار عرفات خمسة أعضاء من المنتخبين لمفاوضة اسرائيل ، بشأن مدة انتقالية مدتها عامان وتقضى الى عقد مؤتمر دولى ، وتتناول المفاوضات الأمن الداخلى والتجارة ووسائل أخرى تتصل بالفترة الانتقالية .

(ب) ـ موقف الفلسطينيين من خطة شامير :

قبل الاعلان عن خطة شامير ، أعلنت القيادة الموحدة فى بيانها رقم (٣٩) الصادر فى أبريل ٨٩ ، عن الرفض القاطع لفكرة الانتخابات تحت الاحتلال فى ٢٦ أبريل وقع ٩٢ شخصية وطنية فلسطينية من الأراضى المحتلة ، على وثيقة سياسية أكدوا فيها رفضهم الجماعى والموحد لخطة شامير للانتخابات ، وصفت الخطة بأنها مناورة أعلامية تستهدف اخراج اسرائيل من عزلتها ، وتنطوى على تناقضات كبيرة بتجاهلها جوهر الصراع . أن رفض الخطة نابع من الاتجاهات التالية : ـ

(ا) أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى أرض فلسطينية ، فى حين تتجاهل خطة شامير هذه الحقيقة .

(ب) ان الشعب الفلسطينى فى جميع أماكن تشرده ، وتواجده شعب واحد ، غير قابل للتجزئة وان المنظمة بقيادتها الشرعية ومؤسساتها هى رمز لوحدة هذا الشعب ، وتجسيد لهويته الوطنية ، ونحن نرى أن محاولة انتخاب ممثلين محليين محاولة لتجزئة هذا الشعب الواحد الى خارج وداخل .

(جـ) أن منظمة التحرير هى الاطار الكفاحى ، والرمز الذى يجسد هوية الشعب الفلسطينى بأكمله ، وطموحه بالعودة ، وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة .

وان رفض الانتخابات ، ليس رفضا للفكرة كظاهرة ديمقراطية ، بل بالاساس لانها مشروع انتقائى لايعالج جوهر الأزمة ، ولكونها ليست جزءا من عملية سياسية واضحة الأسس تنتهى بانتهاء الاحتلال الاسرائيلى ، وتحقيق الاستقلال وأكدت الوثيقة أن تحقيق السلام فى المنطقة تطلب : ـ

(ا) ـ اقرار حكومة اسرائيل بأن الفلسطينيين هم شعب له حق العيش فى حياة آمنة ضمن دولته المستقلة .

(ب) اعتراف حكومة اسرائيل بضرورة التفاوض مع المنظمة فى اطار مؤتمر دولى ، وصولا الى انهاء الاحتلال ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

(جـ) تتولى الأمم المتحدة ادارة شئون المناطق المحتلة ، أثناء الفترة الانتقالية .

(د) ـ يحدد المؤتمر الدولى ضمانات أمنية ملائمة ، لجميع دول المنطقة ، وفق أسس تقريرها كافة الأطراف .

وأثارت تلك الوثيقة ، رد فعل عنيف داخل القيادة الاسرائيلية التى كانت تسعى الى خلق قيادات محلية بديلة للمنظمة .

عقب تبنى الحكومة الاسرائيلية والكنيست خطة شامير أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٥ مايو رفضها للخطة وأكدت « أن هذه الخطة لاتعنى الشعب الفلسطينى لانها لاتعترف بوجوده الوطنى ، ولاتتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة ـ كما تتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارات ٢٤٢ ، ٣٣٨ وأكدت ان الحل الواقعى يكمن فى الاعداد الجاد لمؤتمر دولى للسلام وتشترك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وأطراف النزاع بما فى ذلك منظمة التحرير .

أما بخصوص فكرة الانتخابات ذاتها ، أكد ياسر عرفات أنه سيقبل فكرة اجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة ، ولكن بشرط : ـ

انسحاب الجيش الاسرائيلى من الضفة الغربية وقطاع غزة .

اجراء الانتخابات تحت اشراف دولى ، وليس تحت الاشراف الاسرائيلى أن تجرى الانتخابات فى اطار خطة متكاملة ، تنص على حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

وأكد عرفات ، أن فكرة الانتخابات لابد أن تفضى الى دولة فلسطينية ديمقراطية على الطراز الغربى . أما

بشأن حدود تلك الدولة فقال عرفات « يجب أن تكون فى المنطقة التى يترتب على اسرائيل أخلاؤها وهى التى احتلت عام ١٩٦٧ » وقال عرفات « أن وجود دولتين فلسطينية ويهودية ليست فكرة ولكنها قرار المجلس الوطنى الفلسطينى الذى اتخذ على أساس قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين .

أزاء رفض اسرائيل الدائم لاشراك المنظمة ، فى اى مرحلة من مراحل عملية التسوية او قيام المنظمة بتسمية العضو الفلسطينى الذى سيفاوض اسرائيل . أعلن عرفات فى منتصف مايو ، أنه ربما يوافق على تعيين عدد من الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة ، ليشكلوا حكومة مؤقتة . اذا كان ذلك سيساعد على كسر الجمود السياسى الذى تسببه اسرائيل برفضها التفاوض المباشر مع منظمة التحرير .

اتضحت خلال زيارة عرفات لفرنسا فى ٢ مايو بعض الأفكار الهامة للمنظمة عن التسوية وجاء ذلك بخصوص ملاحظات الرئيس ميتران ، ان المنظمة لاتزال تعمل بالميثاق الوطنى الفلسطينى ، وهو امر مغاير لنقاط هامة فى البرنامج السياسى الذى تبناه المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ فصرح عرفات للتليفزيون الفرنسى فى ٢ مايو « لقد انتخبت رئيسا لدولة فلسطين ، على أساس برنامج يتضمن وجود دولتين يهودية - وفلسطينية . اما عن الميثاق الوطنى الفلسطينى ، ما أعتقد أنه يصدق عليه تعبير CADUØUE وصف عرفات فيما بعد (٣ مايو) أن كلمة تقادم هى الترجمة التى يفضلها لهذا التعبير .

أما التصورات التى قدمتها المنظمة خلال مباحثات باريس ، حول التسوية السليمة فقد تركزت على :

١ - القيادة الفلسطينية مستعدة للموافقة على اية خطوات أو اجراءات لاتتعارض مع مبادرتها السلمية ، وتساعد على التمهيد لعقد المؤتمر الدولى ، من ذلك اجراء اتصالات مع مسئولين اسرائيليين .

٢ - قيادة المنظمة ترفض اى حل فلسطينى جزئى ، أو منفصل ويعتبر ان المشكلة الفلسطينية ليست محصورة فقط فى الأرض المحتلة ، بل وتشمل امورا كثيرة وأساسية ، على رأسها مستقبل مدينة القدس ، وحق العودة ، والتعويضات للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة والقطاع .

٣ - أن قيادة المنظمة ملتزمة التزاما فعليا ورسميا بحل النزاع العربى - الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية عن طريق الحوار والمفاوضات ونبذ الأرهاب ، وملتزمة باقامةدولتين على ارض فلسطين تقوم بينها علاقات تعايش سلمى فى المقابل تعتبر المنظمة ان السلام الفعلى ، لن يتحقق بدون تقديم اسرائيل لخطوات سلمية حقيقية موازية للخطورات الفلسطينية ، وتعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتقبل التفاوض مع المنظمة ، وتنبذ الأرهاب والعنف بدورها ضد أبناء الشعب الفلسطينى .

٤ - تعتبر قيادة المنظمة ان مفاوضات السلام الحقيقية يجب أن تجرى فى اطار مؤتمر دولى للسلام وبأشراف ورعاية الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن .

كما أوضح المسئولون الفلسطينيون ، أن قيادة المنظمة مستعدة لقبول فكرة الانتخابات فى الاراضى المحتلة ، ليس على أساس خطة شامير ، ولكن على أساس الشروط والأهداف التالية : -

١ - رفض المنظمة المطلق لوقف الانتفاضة كشرط مسبق لاجراء عملية الانتخابات وتعتبر أن مصير الانتفاضة مرتبط ببدء مفاوضات السلام الحقيقية ، والتى تشارك فيها المنظمة وتهدف الى تأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق تقرير المصير .

٢ - لايمكن اجراء هذه الانتخابات الا بعد انسحاب القوات الاسرائيلية على الأقل من المدن والمناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين .

٣ - يجب أن تجرى هذه الانتخابات بأشراف دولى ملائم . سواء بأشراف مراقبين من الأمم المتحدة ، أو وجود مراقبين من الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن ، أو بأشراف دولى عام .

٤ - يجب أن يسبق اجراء هذه الانتخابات قيام السلطات الاسرائيلية بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين ، خصوصا الذين اعتقلوا بسبب الانتفاضة وكذلك اعادة المبعدين .

٥ - ترفض قيادة المنظمة أن يكون هدف هذه الانتخابات هو فقط تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة والقطاع ، وابقاء هذه الاراضى تحت السيطرة الاسرائيلية . كما ترفض ان يكون هدف هذه الانتخابات هو اختيار قيادة فلسطينية بديلة عن قيادة المنظمة تتولى الاشراف والتفاوض مع الاسرائيليين ، حول كل ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

٦ - تعتبر القيادة الفلسطينية أن اجراء الانتخابات يجب أن يكون جزءا لايتجزأ من خطة سلام متكاملة ومضمونة دوليا ، من الدول الخمس الكبرى .

٧ - حين تبدأ مفاوضات السلام ، سيطرح الوفد الفلسطينى على مائدة المفاوضات مسألة انشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يمكن ان تكون فى مرحلة ما مرتبطة فيدرالية او كونفدرالية مع الأردن .

٨ - يجب أن يشارك فى هذه الانتخابات الفلسطينيون المقيمون فى القدس الشرقية .

أعلن عرفات في ختام مباحثات باريس ٣ مايو ، انه اقترح على فرنسا فكرة تشكيل وفد عربي مشترك برئاسة مصر ، لمحاولة تجاوز التعنت الاسرائيلي بخصوص المفاوضات مع المنظمة . وهذا الوفد المكون من مصر وسوريا والأردن ولبنان ، ودولة فلسطين ، سيأتي الى فرنسا للتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام وقال عرفات أن هذا الاقتراح كان أحدى الصيغ التي طرحت وتمت الموافقة عليها خلال القمة العربية السابقة ، علما بأن فكرة المؤتمر الدولي قد أقرتها مؤتمرات القمة العربية ، السوق الأوروبية المشتركة ، والدول الاشتراكية بالاضافة الى بيانات مجلس الأمن الدولي . وقد ناقش عرفات هذا الاقتراح مع المسئولين المصريين والأردنيين والسوفييت قبل طرحه ، وقد رحب الأردن والاتحاد السوفيتي بفكرة تأليف هذا الوفد ، وأيدت مصر استعدادها لترأس هذا الوفد لدفع عملية السلام .

وكانت العقبة الاساسية أمام تأليف هذا الوفد العربي ، هي موقف سوريا الرافض لرئاسة مصر للوفد ، هذا بالاضافة الى أمور أخرى تتعلق بالعملية نفسها .

وحظى اقتراح عرفات بتأييد ودعم فرنسي قوى اذ أعربت فرنسا عن استعدادها لاستضافة الوفد في باريس ، لمناقشة المشاكل المتعلقة بعملية السلام والمؤتمر الدولي . وبل واستعدادها للدفاع عن هذه الفكرة خلال محادثات المسئولين الفرنسيين مع المسئولين الاسرائيليين والامريكيين والأوروبيين .

طالب عرفات في ٢٦ يوليو خلال القمة الافريقية في أديس أبابا (٢٤ - ٢٦ يوليو) الولايات المتحدة أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني بالنسبة لموضوع الانتخابات في الأرض المحتلة كما تعاملت مع قضية ناميبيا . وقال أنه يمكن حل القضية الفلسطينية على الوجه التالي : -

١ - انسحاب جزئي للاسرائيليين من الارض الفلسطينية المحتلة .

٢ - وضع جدول زمني لانسحاب كامل للقوات الاسرائيلية ، على مدى ٢٧ شهرا على دفعات مثلما حدث في ناميبيا .

٣ - تشرف الأمم المتحدة على عملية اجراء الانتخابات ومع عودة اللاجئين والمطرودين من الضفة والقطاع .

٤ - تحديد موعد الاستقلال .

(جـ) - مقترحات فلسطينيي الأراضي المحتلة : -

أما بخصوص تصورات ومقترحات التسوية الصادرة عن فلسطينيي الأرض المحتلة . فبالاضافة الى وثيقة الرد على خطة شامير هناك مشروع أسعد الصفطاوي ، مدير أحدى المدارس الثانوية بقطاع غزة والتي أعلن عنها في شهر يونيو خطة د/تيسير عروري المحاضر في جامعة بيرزيت . والذي أيدت المحكمة الاسرائيلية العليا قرار أبعاده في ٢٤ أغسطس ١٩٨٩ .

(١) مشروع الصفطاوي :

يأكد مشروع الصفطاوي (الذي وافق عليه مبدئيا رابين خلال لقائه مع الصفطاوي في منتصف شهر يونيو) أن الفلسطينيين بالداخل قادرون على تحمل مسئولية الخطوات الأولى في مشروع السلام ، الا ان الصياغة النهائية للعلاقات الدولية ستكون من أختصاص منظمة التحرير الفلسطينية . ويقوم مشروع الصفطاوي على ثلاث مراحل : -

الأولى : مرحلة تمهيدية تعمل على تهيئة الأجواء ، ويتم فيها انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة التي دخلت اليها بعد الانتفاضة .

الثانية : تستغرق هذه المرحلة ثلاثة أشهر ، يجرى خلالها الاعداد لبناء الحكم المشترك .

الثالثة : مرحلة تنفيذ المشروع حيث يتم أجراء انتخابات لاختيار مجلس تشريعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومجلس تنفيذي ينبثق عن المجلس التشريعي وذلك لتسلم ادارة شئون البلاد .

ان أهم مالفت نظر المسئولين الاسرائيليين في هذا المشروع أنه يقوم على مبدأين : الأول هو سكان المناطق المحتلة ، وليس الفلسطينيين في الخارج . والمبدأ الثاني : أنه لم يذكر دورا لمنظمة التحرير في المراحل التحضيرية والمفاوضات السلمية .

ولكن الصفطاوي يؤكد أن مشروعه يتضمن مشاركة فعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما يتضمن حلا يتم على مراحل متتابعة على أساس سياسة (الخطوة - خطوة) وأنه يجب ان تكون الخطوات واضحة للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني .

بالنسبة للدولة الفلسطينية : يطالب الصفطاوي في مشروعه باقامة الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن ، مع حق اسرائيل في الوجود كدولة ضمن حدود آمنة .

بالنسبة لمشاركة المنظمة : يقول الصفطاوي في مشروعه أن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج جزء لايتجزأ ، وأن من حق الشعب الفلسطيني اختيار قيادة خاصة به ، تتحدث بأسمه وتتفاوض من أجله ، وان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للقيام بأي دور توكله له قيادته الفلسطينية .

بالنسبة لموضوع الانتخابات : يؤكد المشروع على اجراء الانتخابات في الأرض المحتلة وذلك تحت اشراف

دولى يضمن الحرية لها ، وأن تكون الانتخابات جزءا من التسوية الشاملة .

(٢) خطة د . عرورى

طرح د / تيسير عرورى خطته فى شهر أغسطس ١٩٨٩ ويصف الخطة بأنها « اطار عام لتسوية واقعية وحقيقية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، تقوم على قرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرارى الجمعية العامة ١٨١ ، ١٩٤ وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وأن العناصر الرئيسية لاى خطة سلام ، لابد وأن تفى بالمتطلبات الاساسية لكل من الشعبين اليهودى والفلسطينى ، من خلال مؤتمر دولى للسلام تحضره جميع الاطراف المعنية ، بما فى ذلك التحرير الفلسطينية » وتشمل الخطة على خمسة بنود أساسية هى : ـ

١ ـ انهاء الاحتلال وانسحاب الجيش الاسرائيلى من كل الأراضى العربية عقب حرب ١٩٦٧ ، واخلاء المستوطنات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بناؤها خلف الخط الأخضر .

٢ ـ منح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير ، ويتضمن حقه فى تأسيس الدولة الديمقراطية المستقلة فى أراضيه التى سوف تنسحب عنها قوات الجيش الاسرائيلى وهى الضفة الغربية وتشمل مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة .

٣ ـ انجاز كافة الجوانب السياسية والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والعلاقات الاخرى بين الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية ، ومع ضمانات قوية لكلا الدولتين ، بما فى ذلك حقها فى العيش فى سلام امن وداخل حدود دولية معترف بها . ربما يكون من الضرورى فى هذا الاطار ، أصدار تشريع لتجديد وحظر انشطة الاحزاب والجماعات السياسية المؤيدة لتدمير الطرف الآخر ، أو التى تنتهك حرمة أراضية الاقليمية .

٤ ـ أقرار حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

٥ ـ ضمان حق مواطنى الدولتين ، وكافة اليهود والمسلمين والمسيحيين فى كافة انحاء العالم فى المرور الى الأماكن المقدسة فى مدينة القدس .

٣ ـ التفاعلات الاسرائيلية ـ العربية :

تنقسم أنماط التفاعلات الاسرائيلية العربية الى قسمين :

أ ـ انماط السلوك الصراعى .

ب ـ انماط السلوك التعاونى .

ولم تشهد التفاعلات الاسرائيلية ـ العربية ، أى نوع من أنماط السلوك التعاونى على مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية ، باستثناء مصر ، حيث شهد عام ١٩٨٩ بعض أنماط التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى .

أ ـ الصراع الدبلوماسى السياسى :

يمكن ملاحظة انه لم يكن هناك موقف عربى موحد جديد خاص بالتسوية السياسية خلال عام ١٩٨٩ ، حيث استمر التأييد العربى للتسوية كما حددها مشروع فاس . إلا أنه كان هناك تأييد عربى موحد جديد لمقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، والانتفاضة . اتى ذلك فى مؤتمر القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء ٢٣ ـ ٢٦ مايو . أما على مستوى الدول العربى منفردة ، فلم يكن هناك تغيير يذكر بالنسبة للمؤتمر الدولى . أما بشأن الانتفاضة ، فكانت النقاط المصرية العشر فى أغسطس ١٩٨٩ .

(١) قمة الدار البيضاء

عقد قمة الدار البيضاء فى الفترة مابين ٢٣ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حيث تبلورت الرؤيتان الفلسطينية ، والسورية للتسوية السياسية . تميز الطرح الفلسطينى بضرورة الوصول الى آلية عمل عربية تعمل الى جانب آلية العمل الفلسطينى وتدعمها فى المجال الدولى . وتضمن ورقة العمل الفلسطينية :

(أ) دعوة القادة العرب لوضع خطة تحرك عربى موحد على الساحة الدولية لدعم الانتفاضة . حيث شملت مبادرة السلام الفلسطينية على مطلبين وهما :

تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة ، برئاسة الملك الحسن الثانى ، وعدد من القادة العرب ، أو من يمثلهم لتأكيد الالتزام العربى بالقضية والحقوق الفلسطينية . ومتابعة التحرك على الساحة الدولية لعقد المؤتمر الدولى ، وتحقيق مشروع السلام العربى ، ومبادرة السلام الفلسطينية .

تشكيل لجنة خماسية برئاسة مصر ، وتضم الاردن وسوريا ولبنان ، دولة فلسطين . للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولى للسلام ، على اساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

أهميته الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة عقب حرب عام ١٩٦٧ بما فى ذلك مدينة القدس العربية ، ووضع هذه الاراضى تحت اشراف الامم المتحدة ، تمهيدا لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره ، واقامة دولته عليها بما فى ذلك اجراء الانتخابات الحرة .

عقد المؤتمر الدولى للسلام على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

مطالبة القمة العربية بتأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة ، باعلان الدولة الفلسطينية .

ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ التى أقرتها قمة الجزائر فى يونيو ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية .

أما الطرح السورى فى مؤتمر وزارة الخارجية ، فقد اهتم بطرح مبادىء سياسية عامة ، ولم يهتم بكيفية تطبيقها على ارض الواقع ، وتضمنت ورقة العمل السورية .

١ ـ تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ .

٢ ـ استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

٣ ـ حشد الطاقات العربية بغية التوصل الى تحقيق توازن شامل مع اسرائيل .

٤ ـ تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذى يقوده الشعب العربى فى فلسطين والجولان ، وجنوب لبنان .

٥ ـ العمل على عقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الامم المتحدة .

٦ ـ رفض أية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ .

ازاء الاختلاف بين مضمون ورقتى العمل الفلسطينية والسورية ، كذلك الاختلافات الحادة التى برزت خلال المناقشات بين ممثلى البلدين فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيرى تقدم الوفد المصرى ، بورقة عمل لمحاولة التوفيق بينهما ، وتضمنت ورقة العمل المصرية :

١ ـ استمرار العمل من اجل تحقيق الاهداف التى اقرتها مؤتمرات القمة العربية السابقة ولاسيما :

أ ـ تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية عقب حرب ١٩٦٧ ، وفى مقدمتها القدس العربية .

ب ـ استعادة الحقوق الوطنية الثابته للشعب العربى الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى العودة وتقرير المصرى واقامة دولته المستقلة فى فلسطين .

ج ـ حشد الطاقات العربية فى مختلف المجالات ، وتحقيقا للتوازن الاستراتيجى الشامل لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية ولصيانة الحقوق الوطنية العربية .

٢ ـ تقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية للانتفاضة الفلسطينية ، من خلال منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وكذلك النضال العربى فى الجولان وجنوب لبنان .

٣ ـ تأييد عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن وسائر اطراف النزاع بما فيها دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة ، بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة على اساس قرارى مجلس الامن ٢١٢ ، ٣٣٨ . وكافة قرارات الامم الاخرى ذات الصلة بالحقوق الوطنية الفلسطينية ، والاتفاق على ضمانات امنية لجميع دول المنطقة وبما فيها دولة فلسطين ، وفقا لقرارات الجمعية ١٩٤ ، ١٨١ . واعتبار قرار ١٨١ مايزال يوفر شروطا للشرعية الدولية ، تضمن حق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته المستقلة (أبدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب) .

٤ ـ تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة ، وتأكيد دعم المؤتمر لمبادرة السلام الفلسطينى المستندة الى مشروع السلام العربى والشرعية الدولية (أبدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاورات حولها بين القادة العرب)

٥ ـ ان أى تسوية سياسية للنزاع يجب ان تضمن الانسحاب الاسرائيلى الكامل وغير المشروط من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ . تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية ، طبقا لقرارات القمة العربية خصوصا قمة فاس .

٦ ـ تأييد قيام دولة فلسطينية مستقلة فى ارض فلسطين (أبدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاروات حولها بين القادة العرب) .

٧ ـ دعم الموقف الفلسطينى الرافض لمشروع الحكومة الإسرائيلية اجراء انتخابات الاراضى المحتلة فى ظل الأحتلال . وضرورة التمسك بانتهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية العربية المحتلة ، والتمسك بعملية سلام متكاملة ، بما فى ذلك وضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة لفترة لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصير .

٨ ـ تشكيل لجنة عربية عليا برئاسة الملك الحسن الثانى ، لمتابعة التحرك على الساحة الدولية ، واجراء

الاتصالات باسم الجامعة العربية مع الاعضاء الدائمين من مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة فى اعداد لعقد المؤتمر الدولى .

٩ ـ دعوة الدول العربية الخمس المعنية مصر ، والاردن ، وسوريا ، ولبنان ، ودولة فلسطين ، الى تكثيف التنسيق بينها لعقد المؤتمر الدولى (أبدى الوفد السورى تحفظه على هذه الفقرة ، واقترح اجراء مشاروات حولها بين القادة العرب) .

١٠ ـ الوقوف بحزم ضد الجرائم اللاانسانية ، التى ترتكبها السلطات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة والجولان وجنوب لبنان .

١١ ـ دعوة الولايات المتحدة الى تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير والحقوق الفلسطينية ، والاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فى اطار عملية سلام متكاملة .

أما البيان الختامى للمؤتمر فقد تضمن النقاط التالية :

١ ـ الالتزام بالاسس التى قامت عليها خطة السلام العربية ، التى أقرتها مؤتمرات القمة العربية فى فاس ١٩٨٢ ، الجزائر ١٩٨٨ ، وهى الاسس التى تهدف الى تحرير الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ ، تمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشرعى والوحيد .

٢ ـ دعم وتأييد قرارات الدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، ومبادرة السلام الفلسطينية المستندة على خطة السلام العربية والشرعية الدولية .

٣ ـ تأييد قيام الدولة الفلسطينية ، العمل على توفير كل مقومات الدعم والمساندة لها .

٤ ـ تأييد عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الاوسط ، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن ، وجميع اطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، بهدف ايجاد تسوية شاملة للصراع العربى ـ الاسرائيلى على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، كافة قرارات الامم المتحدة الاخرى الخاصة بالقضية الفلسطينية ، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وجميع القرارات المعنية .

٥ ـ اقرار تشكيل لجنة ، عليا برئاسة الملك الحسن الثانى ، للتحرك واجراء الاتصالات الدولية المناسبة باسم جامعة الدول العربية ، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة فى الاعداد للمؤتمر الدولى .

٦ ـ دعم الموقف الفلسطينى من موضوع الانتخابات ، حيث اكد على ضرورة اجرائها بعد الانسحاب الاسرائيلى وباشراف دولى وضمن اطار عملية سلام متكاملة وشاملة تنتهى باقرار حقه فى تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٧ ـ وضع الاراضى المحتلة تحت اشراف دولى من قبل الامم المتحدة لفترة مؤقتة ، لتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير المصرى .

(٢) الاقتراحات والافكار المصرية

قدمت الدبلوماسية المصرية العديد من الأفكار والاقتراحات الهادفة الى تنشيط عملية التسوية السياسية .. فقبيل تبنى الحكومة الاسرائيلية لخطة شامير حول الانتخابات بصفة رسمية طرحت مصر عدة افكار حول الانتخابات * وقد رفضتها اسرائيل فيما بعد ـ وتضمنت تلك الأفكار مايلى :

(١) الغاء فكرة الحكم الذاتى الذى تسعى اسرائيل الى تطبيقه .

(٢) ان تكون الخطوة التالية لعملية الانتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة ، فترة محدودة ، يتم الاتفاق خلالها بين دول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن ، والدول المعنية بالصراع ، هذا على ان تكون هذه الفترة انتقالية تحت اشراف دولى .

(٣) خلال هذه الفترة الانتقالية ، تجرى مفاوضات خاصة حول تسوية الاوضاع النهائية فى الاراضى المحتلة ، وتكون هذه المفاوضات احد الاعمال الاساسية المكملة للمفاوضات الدولية التى ستطرح فيها قضية الصراع العربى الاسرائيلى من جميع النواحى .

(٤) هذا فى ظل التأكيد المصرى على :

أ ـ ضرورة الاتفاق على تفصيلات الانتخابات مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل اجرائها . وفى حال رفض اسرائيل لذلك تتم مناقشة قواعد اجراء الانتخابات خلال جلسة من جلسات الحوار الامريكى ـ الفلسطينى .

ب ـ ضرورة ان تعلن اسرائيل مسبقا وقبل اجراء تلك الانتخابات انها تعد بمثابة مرحلة من مراحل التسوية السلمية النهائية . وان تكون كافة المراحل التالية للانتخابات ، قيد البحث والاتفاق مع الدول العربية المعنية .

---

* كانت مصر قد عرضت هذه الافكار على عدد من المسئولين الفلسطينيين فى المنظمة وابدوا ارتياحهم ازاءها فى اوائل شهر مايو ، قبل عرضها على المسئولين الاسرائيليين .

وخلال زيارة د/ **بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لاسرائيل فى ١١ يونيو ، تقدمت مصر باقتراح ان تكون حلقة وصل او وسيطا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، أو بين وفود تضم ممثلين عن المنظمة وفلسطين من الاراضى المحتلة واسرائيل على ان يكون مبنى السفارة المصرية فى تل أبيب مقر هذه الاجتماعات والحوارات . ولكن اسرائيل رفضت فى الحال العرض المصرى .**

اكد بطرس غالى خلال محادثاته مع شامير ان هناك جوانب ايجابية فى المبادرة الاسرائيلية وان كان ذلك لايعنى ان مصر توافق عليها . وانه يحمل عددا من التساؤلات الهامة والتى يطرحها بشكل رسمى ويطلب من القيادة الاسرائيلية الاجابة عليها بشكل رسمى . وهذه التساؤلات هى التى شكلت فيما بعد النقاط العشر المصرية .

والاسئلة هى :

١ ـ ماهى القواعد والقوانين التى سوف يتم على اساسها اجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

٢ ـ ماهى الاجراءات الامنية المناسبة التى سوف تسبق العملية الانتخابية ؟

٣ ـ ماهو وضع سكان القدس العربية فى هذه الانتخابات ؟

٤ ـ ماهو حدود ودور الاشراف الدولى على عملية الانتخابات ؟

٥ ـ ماهو مدى المساعدة التى ستقدمها السلطات الاسرائيلية للقوى الدولية لضمان أمن هذه الانتخابات ؟

٦ ـ هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن خطوة مرحلية تعقبها خطوات اخرى لاقرار السلام فى المنطقة ؟

٧ ـ هل يمكن ان تعبر هذه الانتخابات عن رأى الشعب الفلسطينى وماهو مدى التزام اسرائيل بهذا الرأى بعد ان تأكد فى مباحثات السلام على مبدأ اقامة الدولة الفلسطينية .

٨ ـ هل يمكن ان تغير اسرائيل من رايها ، اذا ماكان هناك اقرار واضح من ان المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وهل يمكن ان تقبل اسرائيل بالتفاوض من المنظمة فى ضوء ذلك ؟

٩ ـ ماهو مادى اسهام هذه الانتخابات فى الوصول الى حل شامل لابعاد المشكلة الفلسطينية ؟

كما اقترح بطرس غالى على شامير ، خطة مصرية لاجراء حوار ومفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تشمل على ثلاث مراحل :

١ ـ **المرحلة الاولى** : تتم من خلال اشتراك وفد اسرائيلى مع الوفد الامريكى فى جلسات الحوار الامريكى ـ الفلسطينى . على ان تستهدف هذه المرحلة التعرف على الاطار العام لأفكار المنظمة ، سواء تجاه فكرة الانتخابات ، او تجاه فكرةالامن الاسرائيلى ، والحلول المطروحة لتحقيق السلام فى المنظمة ، وتحديد مستقبل العلاقة بين اسرائيل والمنظمة .

٢ ـ **المرحلة الثانية** : أجراء جلسة حوار منفصلة بين الجانبين الاسرائيلى والفلسطينى للاتفاق على الأطر التفصيلية للموضوعات السابقة ، واذا لم يتم التوصل الى حل فى جلسة الحوار هذه فلامانع من ان تكون هناك اكثر من جلسة اخرى .

٣ ـ **المرحلة الثالثة** : تحقيق لقاء مباشر بين الرئيس الفلسطينى عرفات ومسئولين من الحكومة الاسرائيلية ، على المستوى الذى تحدده حكومة اسرائيل ، بشرط الا يقل مستوى التمثيل عن وزير خارجية اسرائيل .

كان الرد الاسرائيلى على هذه الخطوات المصرية ، ان اقترحت اسرائيل على مصر اقتراحين اساسيين :

١ ـ ايجاد شخصيات فلسطينية تقبل المشاركة مع مصر للبحث فى القواعد التى سيتم على اساسها الانتخابات المقترحة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وهددت اسرائيل باجراء الانتخابات على اساس القوانين الاسرائيلية ، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق على القواعد المنظمة لهذه الانتخابات .

٢ ـ تشكيل لجنة مشتركة مصرية ـ اسرائيلية تكون فى حال انعقاد دائم حتى يتم الاتفاق على بدء اجراءات السلام فى المنطقة ، وتحقيق عملية الانتخابات .

ورفضت مصر الاقتراح الاول ، بينما اشترطت لقبول الاقتراح الثانى ان يحدث تغيير ايجابى وجوهرى فى الموقف الاسرائيلى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية .

عقب اقرار مركز الليكود للتعديلات على خطة شامير ، أكد د/عصمت عبد المجيد رفض مصر للشروط الجديدة التى اضيفت على خطة شامير ووصفها بأنها تضع عراقيل جديدة امام عملية السلام ومن شأنها ان تزيد من حدة التوتر فى الاراضى المحتلة وتعرض عملية السلام بأكملها للخطر .

واستدعت مصر فى ١٠ يوليو سفيرها من اسرائيل احتجاجا على الموقف الاسرائيلى . كما زار د . أسامة الباز واشنطن فى ١٠ أغسطس لحث الادارة الامريكية على دعم النقاط المصرية العشر ، حيث أبدت واشنطن مساندتها للنقاط المصرية . ومن خلال المحادثات المصرية ـ الفلسطينية ، والمصرية ـ الاسرائيلية والتى جرت فى القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩ ، وخطاب الرئيس مبارك امام الجمعية العامة فى ٢٩ سبتمبر .

برزت خطة مصرية للتسوية وتتضمن : ـ
أ ـ الحكومة المصرية مستعدة لان تستضيف فى القاهرة محادثات بين وفد فلسطينى ووفد اسرائيلى لمناقشة موضوع الانتخابات وكافة الامور المتعلقة بالتسوية السياسية علما بأن الوفد الفلسطينى يمكن ان يضم شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالاضافة الى شخصية فلسطينية من الخارج ، ويتم تأليفه بالتفاهم بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية أما الوفد الاسرائيلى فيكون وفدا رسميا مفوضا من الحكومة الاسرائيلية .
ب ـ مصر مستعدة للمشاركة بصورة مباشرة فى هذه المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية ، كما ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مستعدان لارسال وفدين لهذه المحادثات للمشاركة فيها بصورة فعلية ، اذا رغب الفلسطينى والاسرائيلى فى ذلك .
ج ـ على ان ان تتناول المحادثات الفلسطينية والاسرائيلية والمصرية قضيتين اساسيتين : ـ
اولا : التفاهم على كيفية اجراء الانتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة والضمانات المختلفة المطلوبة لكى تكون هذه الانتخابات حره وديمقراطية فعلاه وتطرح هنا النقاط المصرية العشر وهى : ـ
١ ـ استعداد اسرائيل التام لقبول نتائج اجراء الانتخابات فى القضية الغربية وقطاع غزة .
٢ ـ وجود مراقبين دوليين لمراقبة عملية اجراء الانتخابات .
٣ ـ انسحاب الجيش الاسرائيلى من مراكز الاقتراع .
٤ ـ توفير الضمانات والحماية الكاملة للمرشحين لخوض المعركة الانتخابية .
٥ ـ البدء فور الاعلان عن نتائج الانتخابات فى مفاوضات سلام ، خلال فترة محددة واضحة وذلك للتوصل الى حل دائم للمشكلة الفلسطينية .
٦ ـ وقف عملية بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة .
٧ ـ اجراء عملية الانتخابات فى جو من الديمقراطية وحرية الرأى والاجتماعات والدعاية الانتخابية .
٨ ـ منع دخول المدنيين الاسرائيليين الى الاراضى المحتلة يوم اجراء الانتخابات .
٩ ـ اشتراك فلسطينيى القدس الشرقية فى عملية الاقتراع .
١٠ ـ قبول اسرائيل بمبدأ الارض مقابل السلام ، وان تقبل اسرائيل ايضا ومسبقا المبادىء الامريكية الخاصة بالتسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية وهى :
ـ تسوية ترتكز على قبول قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ .
ـ حق جميع دول المنطقة فى العيش فى أمان وضمن حدود آمنة .
ـ ضمان الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى .
ثانيا : مناقشة المرحلة التى ستلى هذه الانتخابات مباشرة ، والتى تتعلق اساسا بالتفاوض على فترة انتقالية مؤقته فى الضفة الغربية وقطاع غزة يمارس خلالها الشعب الفلسطينى حكما ذاتيا كاملا ، فى انتظار التسوية النهائية والحل الدائم والشامل للمشكلة الفلسطينية .
د ـ يمكن ان تستمر هذه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية المصرية شهرين أو ثلاثة اشهر ، تجرى بعدها عملية الانتخابات فى الاراضى المحتلة بصورة مقبولة من منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية .
هـ ـ ستقوم الحكومة المصرية بتوجيه الدعوة الى عقد هذه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية ، بعد حصولها على موافقة المنظمة والحكومة الاسرائيلية على هذه الاقتراحات والتصورات .
أثارت الخطة المصرية خلافات داخل اسرائيل . يرجع ذلك الى الاختلاف فى التقييم بين طرفى الحكومة الاسرائيلية . والليكود لم ير ضرورة مناقشة او بحث الخطة المصرية ، لاحتوائها على مبادىء ترفضها فى حين ذهب قادة حزب العمل إلى ضرورة استثمار الخطة ، حيث تشكل برايهم قبولا ضمنيا بالمشروع الاسرائيلى للانتخابات .

(٣) الموقف الاسرائيلى من الافكار المصرية :
عقب الكشف عن الخطة المصرية ، قام شامير برفضها جملة وتفصيلا ، وذلك لأن فكرة الحوار الفلسطينى ـ الاسرائيلى ومبدأ الأرض مقابل السلام معناها اقامة دولة فلسطينية والتفاوض مع منظمة التحرير . كما رفض شامير طلبا من حزب شاس الدينى ، الشريك الأصغر فى الحكومة الاسرائيلية ، اجراء استفتاء عام فى اسرائيل حول مقترحات مبارك .

وقام رفض الليكود للخطة المصرية على :
١ ـ رفض مشاركة فلسطينيى القدس الشرقية فى عملية الأقتراع .
٢ ـ رفض مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام .
٣ ـ معارضة اشراك أعضاء فى الوفد الفلسطينى المفاوض من خارج الأراضى المحتلة مبعدين كانوا ، او حاملى جوازات امريكية . وذلك فى اشارة واضحة لرفض المحاولات المصرية والامريكية ، فى أن يتضمن الوفد الفلسطينى شخصية من الخارج مثل الأستاذ أدوارد سعيد الأستاذ فى جامعة كولومبيا ، والأستاذ ابراهيم أبو اللغد الاستاذ فى جامعة شيكاغو ، وهما أعضاء ايضا فى المجلس الوطنى الفلسطينى .

موقف العمل : بعكس شامير ، اكد بيريز على أن النقاط المصرية يمكن أن تصلح أساسا للمفاوضات . حيث كلف أبا أبيان بزيارة القاهرة فى ٩ سبتمبر وابلاغ مبارك موافقته المبدئية على الخطة المصرية . **خلال محادثات بيريز مع الرئيس مبارك فى نيويورك على هامش اعمال الجمعية العامة فى ٢٨ سبتمبر طرح بيريز عدة نقاط جديدة يرى حزب العمل ضرورة أن تتضمنها الخطة المصرية . يمكن ان تمثل اساسا للحوار الاسرائيلى ـ الفلسطينى وتضم :**

١ ـ أن يحدد الحوار المباشر مع الفلسطينيين كافة الشروط المتعلقة بالعملية الانتخابية ، وكيفية أجرائها ، ولذا فانه ليس هناك ضرورة لشرط مثل الأشراف الدولى ، أو غيره من الشروط الواردة فى النقاط المصرية .

٢ ـ أن يعقب اجراء الانتخابات داخل الأراضى المحتلة ، تولى الوفد الفلسطينى الذى يتم انتخابه بطريقة مباشرة وبصورة علنية ، كافة ترتيبات السلام المطروحة فى الخطة المصرية . ولذا فان هذه الصفة الالزامية للفلسطينيين المنتخبين يمكن أن تتم من خلال الاتفاق على تشكيل وفد الحكومة الذاتية للفلسطينيين ، وبعد ذلك يتم الاتفاق على مواصفات هذا الحكم الذاتى وشروطه .

٣ ـ أن الحكم الذاتى سيظل مقصورا على الفترة الانتقالية ، والتى تمثل مرحلة البحث المستمر عن صيغة السلام بين الدول العربية واسرائيل .

٤ ـ أن الوفد الاسرائيلى الذى سوف يشارك فى المحادثات مع الفلسطينيين ليس ملزما بمناقشة النقاط المصرية . انما يبقى لهذا الوفد الحق فى اختيار الاسس المناسبة والتى تمثل مادة المفاوضات مع الفلسطينيين هذه الأسس سوف يتم ابلاغها لمصر بعد تجاوز مشكلة اختيار الممثلين الفلسطينيين . هذا على أن تقوم مصر بتبليغها الى الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة الذين يتم اختيارهم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية .

٥ ـ فى حالة استمرار الخلاف وعدم التوصل الى نتائج ملموسة فى الحوار الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، فان اسرائيل تقترح أن يكون هناك اجتماع مباشر بين مبارك وشامير .

وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى فى جلسة ١٧ سبتمبر على سفر اسحاق رابين الى القاهرة ، لعرض تكليفات محددة من رئيس الوزراء شامير بشأن بدء مفاوضات اسرائيلية فلسطينية فى القاهرة تمهيدا لاجراء عملية الانتخابات فى الأراضى المحتلة وتتضمن :

١ ـ أن يضم الوفد الفلسطينى الذى سيشارك فى المفاوضات مع الجانب الاسرائيلى ، شخصيات من الأراضى المحتلة تتولى اسرائيل مهمة تحديد اسمائهم . أما بشأن المبعدين من الأراضى المحتلة فيجب أن توافق اسرائيل على تسميتهم قبل الأقرار بالموافقة على بدء المفاوضات .

٢ ـ ترفض اسرائيل مشاركة أى شخصيات فلسطينية شاركت فى تشجيع أعمال الاضطرابات ، وفى تهديد الأمن الاسرائيلى فى هذه المفاوضات المرتقبة .

٣ ـ لا يجوز أن يضم هذا الوفد أى عناصر فلسطينية تنتمى الى منظمة التحرير الفلسطينية .

٤ ـ تتولى مصر الأشراف الكامل على هذه المفاوضات ، ولا يكون للمنظمة اى علاقة او تاثير على هذه المفاوضات .

٥ ـ أن يكون لاسرائيل الحق فى أن تحدد الموضوعات المتعلقة بالبحث فى اطار هذه المفاوضات .

٦ ـ أن يكون هناك التزام فلسطينى مسبق بوقف أعمال الاضطرابات فى الأراضى المحتلة .

٧ ـ أن تكون الشخصيات الفلسطينية المختارة للتفاوض على أستعداد لان تعترف بالمقومات الأمنية لدولة اسرائيل وحدودها ، كذلك التعهد بعدم ممارسة أى أعمال من شأنها الاخلال بهذا الأمن الاسرائيلى .

علما بأنه كانت هناك خلافات شديدة بين شامير وبيريز حول تلك النقاط ، حيث أيد بيريز ، أن تكون محادثات رابين فى القاهرة بدون شروط مسبقة . أما عن رابين ، فرغم الضغط الشديد التى تعرض له من قبل شامير ، الا أنه خرج عن هذه التكليفات اثناء محادثاته فى القاهرة ١٨ سبتمبر ، وأعلن عقب محادثاته مع مبارك ، موافقته وتأييده ، للمقترحات المصرية ، بل وكشف عن أنه اتفق مع القيادة المصرية على أن تتولى القاهرة مهمة تحديد ونشر أسماء الوفد الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بالأنتخابات ، وذلك بعد تنسيقها مع مختلف الجهات .

الا أن شامير رفض موافقة رابين على أختيار مصر لاعضاء الوفد الفلسطينى ، اذ أن ذلك يعنى أن مبارك سيتشاور فى ذلك مع المنظمة . كما طالب أرينز حزب العمل الا يبتعد عن الخطوط العريضة للمبادرة الاسرائيلية .

أما على مستوى الحكومة الاسرائيلية ، فقد فشل القادة الأربعة شامير ، وبيريز ، ورابين ، وارينز على مدار ثلاث جلسات من الفترة من ١٤ ـ ١٦ سبتمبر فى التوصل الى موقف ازاء الخطة المصرية . فى ١٧ سبتمبر قرر الوزراء الأربعة أحالة موضوع الموقف الأسرائيلى من الخطة المصرية الى اجتماع مجلس الوزراء المصغر فى شهر اكتوبر . ازاء هذا الجمود دعا حزب العمل فى ١٩ سبتمبر الى جلسة خاصة للكنيست لمناقشة الموقف

الأسرائيلى من النقاط والمقترحات المصرية . الا أن الحكومة الاسرائيلية استطاعت فى ٢٥ سبتمبر منع الكنيست من مناقشة المقترحات المصرية ، وذلك تجنبا لمزيد من الخلافات والانقسامات ، وبعد يومين من المناقشات أسقط مجلس الوزراء الاسرائيلى المصغر فى ٦ اكتوبر الأقتراح الذى تقدم به شيمون بيريز للموافقة على المقترحات المصرية ، وكانت نتيجة التصويت ستة أصوات مؤيدة للأقتراح (وزراء حزب العمل) ، مقابل معارضة ستة وزراء (هم وزراء الليكود) وهذا يعنى حسب تقاليد مجلس الوزراء رفض الأقتراح .

(٤) ـ الموقف الفلسطينى من الأفكار المصرية :

أما على المستوى الفلسطينى ، فلم يصدر بيان رسمى بين منظمة التحرير الفلسطينية بقبول أو رفض المقترحات المصرية ، بل كان هناك مجرد ترحيب عام . وقد ناقشت اللجنة المركزية لحركة فتح فى اجتماعها بتونس فى ٢٠ سبتمبر برئاسة عرفات المقترحات المصرية ، ولكنها لم تأخذ رأيا قاطعا فيها .

خلال محادثات فى ٢١ سبتمبر ، استعرض مبارك وعرفات قائمة بأسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة لتشكيل الوفد الفلسطينى المفاوض . وكان من أبرز المرشحين الفلسطينيين من الأراضى المحتلة أسعد الصفطاوى ، وفيصل الحسينى ، وحنا سنيورة ، وفايز أبو رحمة ، ومن الفلسطينيين المبعدين ، محمد ملحم ، والصحفى أكرم هينة . أبلغ المسئولون فى المنظمة مصر ، أنهم لا يرفضون الأقتراح المصرى ، ولكن لدى المنظمة مطالب محددة ومهمة قبل اعطاء موافقتهم على عقد مؤتمر القاهرة ، وتمثلت هذه المطالب فى :

١ ـ أن يكون واضحا أن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى تختار بصورة رسمية وفعلية الوفد الفلسطينى الذى سيشارك فى محادثات القاهرة مع الوفد الاسرائيلى .

٢ ـ أن يعقد مؤتمر القاهرة ، على أساس جدول أعمال واضح ومحدد ، بحيث لا يشمل فقط موضوع الأنتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة والمرحلة الأنتقالية المؤقتة ، بل أيضا على كيفية التوصل الى التسوية النهائية والشاملة والدائمة للمشكلة الفلسطينية بشكل يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

٣ ـ أن يعقد مؤتمر القاهرة ، أما بحضور ممثلين عن الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، أو باشراف امريكى ـ سوفيتى .

هذا وقد رفضت قيادة الانتفاضة المقترحات المصرية بأعتبارها غير محددة وظهر ذلك فى ندائها رقم (٤٧) فى ٩ نوفمبر الذى حددت فيه رفضها للمقترحات المصرية مؤكدة أنها لا تعدو سوى صورة محسنة من خطة شامير ، التى رفضتها القيادة الموحدة فى السابق .

أما على مستوى الشخصيات الفلسطينية المحلية ، فقد قال مصطفى النتشة رئيس بلدية الخليل المقال أن النقاط المصرية العشر حول الانتخابات فيها عناصر بناءة مثل مبادلة الأرض مقابل السلام . وضمان نزاهة الانتخابات ، ولكنه اكد على أن المقترحات المصرية تفتقر الى وضع الأنتخابات ضمن خطة متكاملة تنتهى بأقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة كما تفتقر الى تحديد دور منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام والمؤتمر الدولى .

بينما قال رضوان أبو عياش نقيب الصحفيين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة « أن فكرة الوفد الفلسطينى ، والحوار الفلسطينى ـ الاسرائيلى ، ليس المقصود بها الحل النهائى ، لأن المقترحات المصرية ليست مبادرة سلام متكاملة تشمل حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، او اقامة الدولة الفلسطينية ، أو الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة ، ولكنها مجرد بداية للتوصل الى تسوية شاملة . **واكد ابو عياش على ان هنك ثلاثة بنود اساسية يجب ان تكون مضمونة للتوصل الى تسوية سلمية :**

أولا : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كشريك أساسى فى المفاوضات المتنظرة ، لأنه لا حل بدونها وبصفتها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

ثانيا : يجب ان ترتكز اسس التسوية على قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . وأن يكون تفسيره واضحا كل الوضوح بمعنى الأنسحاب الأسرائيلى الشامل من الأراضى التى أحتلت بعد حرب عام ١٩٦٧ .

ثالثا : يجب توافر الضمانات الدولية ، لاستمرار دينامية الحل .

ب ـ أشكال الصراع المسلح العربى الاسرائيلى :

شهد العام بعض التطورات فى أشكال الصراع المسلح العربى الاسرائيلى ، ولا تعنى هذه التطورات أن الصراع المسلح قد اختلف جذريا فى أشكاله عما كان سائدا فى الأعوام الماضية ، فقد ظل الصراع يعكس فى مساره العام صور الصراع المسلح السابقة ، من حيث تضمنه شكلين رئيسيين للصراع المسلح ، وهما الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان وأعمال المقاومة الفدائية العربية ، ومن حيث عدم تصاعده الى مستوى الحرب النظامية .

ويبدو أن القيود العسكرية والسياسية أستمرت فى تقييد حركة الأطراف من القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، ومازال الاطراف أيضا على نحو ما هو

واضح يركزون على محاولات التسوية كبديل متاح للخيار العسكرى ، وان اختلفت دوافعهم وتوقعاتهم .

ويعكس التركيز على محاولات التسوية فى الواقع ارتفاع التكلفة المادية والبشرية لأى حرب مستقبلية فى المنطقة ، فامكانية اسرائيل على الحسم السريع فى ساحة القتال باتت تكتنفها الكثير من المصاعب بالنظر الى التفوق العسكرى الكمى العربى ، والتحسن النوعى المطرد فى انظمة ووسائل القتال لدى الجانب العربى ، وهو ما يؤدى الى ارتفاع خسائر اسرائيل البشرية والمادية ، والتى قدرها بعض الخبراء العسكريين الاسرائيليين بحوالى ١٧ الف قتيل و ٢٥ الف جريح ، وفى مجال آخر ، فقد اصبح العديد من الدول العربية يملك مزيجا من الصواريخ أرض - أرض القادرة على اصابة الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية فى العمق دون توافر سبل اعتراضها فى الوقت الحاضر ، بكلمات أخرى فان الصواريخ العربية المجهزة بالرؤوس سواء الكيماوية والتقليدية أصبحت تشكل وسيلة ردع موازية بقدر ما من حيث المبدأ للرادع النووى الاسرائيلى .

وفى الجانب المقابل فإن توافر القدرة لدى اسرائيل على القيام بأعمال عسكرية فى الأعماق العربية او التهديد بذلك ، وامتلاكها لترسانة نووية تحقق لاسرائيل تفوقا نوعيا يصعب تحديه اضافة الى أن ضعف التنسيق والتعاون العسكرى العربى ، قد قيد بدوره خيارات الحرب لدى الجانب العربى .

ويبدو من حيث المبدأ وكأنه نشأ توازن عسكرى عام فى المنطقة يحول دون لجوء أى من الجانبين الى خياره العسكرى على نطاق واسع ، تحسبا من آثار التصعيد والتكلفة العالية .

ونظرا لانكماش خيارات الحرب التقليدية لدى الجانبين العربى والاسرائيلى فان استجابتهما للتحولات الكبيرة التى شهدها العام أوضحت حرصهما على أحكام السيطرة والضبط على معدلات التصعيد ، وحتى فى أحوال التصعيد العسكرى او التهديد بذلك من خلال ارسال الأشارات ذات المغزى العسكرى ، فان هذا يدرج ضمن سياق التأكيد على مواقف سياسية معينة ، او لتوضيح مصالح أمنية ، أو لوضع خطوط هامش المناورة والحركة المتاحة ، او لابراز خيارات معينة للعمل العسكرى قابلة للتنفيذ .

ويبدو للوهلة الأولى أن أعمال القتال العسكرية المحدودة والمنفذة خلال العام لا تختلف عما كانت عليه فى العام الماضى ، ولكن الأخذ فى الحسبان - خاصة فيما يتعلق بالأعمال الفدائية العربية - مواقع انطلاق هذه العمليات وأهداف القائمين على تنفيذها ، قد يدلل على نشوء تغيرات فى طبيعة الصراع المسلح فى المنطقة .

وأبرز هذه التغيرات ، وان كانت فى طورها الجنينى هو ظهور العمل العسكرى فى بعض أشكاله بصفة المبادرة الفردية كتعبير عن حالة من الاحباط والتذمر . وقد يكون هذا مرده حالة الاسترخاء العسكرى العام السائدة فى معظم الجبهات ، وتوخى الأطراف المحيطة فى السيطرة على معدلات التصعيد ، ولا يعنى هذا أن كافة الأعمال الفردية جاءت كتعبير عن سخط وتذمر فردى ، فمن غير المستبعد أن بعض هذه الأعمال تم تنفيذها لخدمة مصالح وأهداف منظمات أو دول معينة ، وان أخذت شكل الأعمال الفردية .

كذلك ومن التغيرات البارزة فى طبيعة الصراع المسلح ، هو تزايد الرسائل بين الاطراف ذات المغزى العسكرى ، وقد تندرج هذه المسألة ضمن مفهوم ادارة الصراع المسلح . ولكن وعلى أى حال ، وعلى ضوء المستجدات الحادثة خلال العام ، فان هذه الرسائل تكتسب أهمية خاصة فى توضيح مساحات الحركة والمناورة المتاحة ، حتى لا يتصاعد الصراع الى المستوى الذى قد لا يرغب فيه الاطراف ، عاكسة بذلك حالة الميزان العسكرى العام فى المنطقة ، والذى يحول دون لجوء أى من الجانبين الى خياره العسكرى على نطاق واسع . وتناولنا لاشكال الصراع المسلح العربى الاسرائيلى خلال العام سيكون من خلال استعراض النقاط التالية :

(١) تنشيط أعمال القتال المحدودة فى جبهات المواجهة الرئيسية

(٢) الاعمال العسكرية الاسرائيلية المنفذة ضد لبنان .

(٣) اكتساب الانتفاضة الفلسطينية بعض ملامح الكفاح المسلح .

(١) التنشيط العسكرى لجبهات القتال :

عادت الجبهتان الاردنية والسورية لتنشطا مرة أخرى كمواقع انطلاق للأعمال العسكرية ضد اسرائيل ، وذلك بعد فترة من السكون المخيم على الجبهتين ، وكانت الجبهة الأردنية الأوفر حظا من حيث تعدد الأعمال العسكرية المنطلقة منها ، فقد وقعت سبعة حوادث على خط وقف اطلاق النار بين اسرائيل والأردن ، منذ بداية العام وحتى شهر اكتوبر ، ووفقا للمعلومات المنشورة ، فان الحوادث اشتملت على أعمال اطلاق نار من الأراضى الأردنية ، واطلاق قذيفتى كاتيوشا أنفجرت احداهما فى الأراضى الاسرائيلية ، اضافة الى أعمال تسلل فردية ، وأعقب وقوع هذه الحوادث تشديد اسرائيل من تدابير الحراسة على حدودها مع الأردن لمنع وقوع أحداث مماثلة ، وقد تكون

بعض هذه الحوادث مجرد ادعاءات اسرائيلية لتوجيه اذهان الأردن الى أن فك روابطهما القانونية بين الأردن والضفة لا تعفيها من تحمل مسئولية الأعمال الفدائية المنطلقة من أراضيها ، أو للاعراب عن عدم رضائها عن النشاط السياسى لمنظمة التحرير فى الأردن ، بابراز أن هذا النشاط قد يؤدى بالأردن الى تحمل عواقب وخيمة .

وأيا كان الحال ، فإن وقوع هذه الحوادث يدلل على أن الجبهة الأردنية لم تخرج تماما عن كونها مسرحا محتملا للعمليات العسكرية بالرغم من فك الروابط القانونية بين الضفتين ، ويدلل كذلك على أن رغبة الحكومة الأردنية فى تجنب المواجهة العسكرية مع اسرائيل لن تقود بالضرورة الى ايقاف العمليات الفدائية المنطلقة من أراضيها .

عادت ايضا جبهة الجولان لأن تكون موقعا لانطلاق الاعمال الفدائية حيث هاجمت مجموعة فدائية دورية اسرائيلية قرب خطوط وقف اطلاق النار بين سوريا واسرائيل ، وقد أعلنت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية فى بيانين منفصلين مسئوليتهما عن العملية .

وترافق مع هذا الحادث ابداء سوريا على لسان وزير دفاعها الاستعداد لفتح حدودها للمقاتلين الفلسطينيين لشن عمليات عسكرية ضد اسرائيل ، بشرط التنسيق مع سوريا ، اضافة الى تصاعد أعمال المقاومة الشعبية فى منطقة هضبة الجولان المحتلة .

كما أفادت الانباء أن سوريا أطلقت صاروخين من طراز « سام ٧ » على طائرات اسرائيلية كانت تحلق فوق سهل البقاع اللبنانى .

ويمكن أن تدرج هذه الاحداث والانباء ضمن سياق التنافس السياسى والعسكرى بين اسرائيل وسوريا فى التأثير على معطيات الواقع اللبنانى لاجل توضيح حدود هامش المناورة والحركة ، ولاحراز بعض المكاسب عن طريق الزيادة المحسوبة فى معدلات التصعيد العسكرى ، أكثر من كونها تحمل دلالة قوية على أن جبهة الجولان يمكن أن تصبح قاعدة محتملة للنشاط الفدائى ، أو مسرحا لاعمال القتال المحدودة ، بالنظر الى أن هذا المستوى من التصعيد قد لا يرغب فيه الجانبان السورى والاسرائيلى لانه يحمل فى طياته مخاطر تصاعد المواجهة بينهما ، قد يرى الجانبان عدم جدواه وخطورته ، أو أن تكاليفه تفوق مكاسبه المحتملة ، أو أن ظروفه لم تتهيأ بعد .

ولعل الفارق الواضح فى هذا الصدد بين الحالة الأردنية والسورية ، هو أن الأوضاع الديموغرافية والجغرافية والعسكرية الأردنية توفر ظروفا مواتية للعمل الفدائى ، حتى ولو كان هذا لا يحظى بموافقة الحكومة الأردنية ، فى حين تحكم سوريا من سيطرتها على الأوضاع فى الجولان ، ومن ثم فإن أى زيادة فى معدلات التصعيد من المرجح أن تكون محسوبة بدرجة فائقة ، وغالبا ما تكون مصممة فى اطار الادارة السياسية للصراع المسلح السورى الاسرائيلى فى ظل مستويات المواجهة الدنيا بين الجانبين .

أما جبهة سيناء ، فان لها خصوصيتها عن باقى جبهات القتال ، بحكم وجود معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر ، غير أن العالم شهد وقوع بعض أعمال التسلل الفدائى عبر الحدود المصرية الى اسرائيل ، ولعل أبرزها عملية الهجوم على أتوبيس يقل فنيين عاملين فى مفاعل ديمونا ، وقد أدى تكرار وقوع هذه الحوادث بما لها من انعكاسات سلبية على العلاقات المصرية الاسرائيلية الى تكثيف مصر اجراءات الحراسة واصلاح السور الشائك على امتداد الحدود بين الجانبين .

أما الجبهة اللبنانية ، فقد استمرت الاعمال الفدائية المنطلقة منها الى اسرائيل ، وقد باءت معظم محاولات التسلل الفدائى بالفشل ، وهو مايعكس كثافة الاستحكامات الامنية التى أقامتها اسرائيل على حدودها مع لبنان ، وتدل ايضا على فاعلية المنطقة الامنية وميليشيات جيش لبنان الجنوبى فى تقليل العمليات الحكومية الموجهة ضد اسرائيل ، لذلك كان اطلاق قذائف الكاتيوشا على نحو ما أوضح العام هو الشكل الرئيسى للعمليات العسكرية المنفذة ضد اسرائيل من الاراضى اللبنانية ، علاوة عن الاعمال الموجهة ضد جيش لبنان الجنوبى .

(٢) ـ الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان :

استمرت اسرائيل فى اعتداءاتها ضد لبنان ، وشملت الاعمال العسكرية الاسرائيلية الموجهة ضد لبنان غارات جوية وعمليات تمشيط للاراضى اللبنانية واستطلاع جوى ، واستهدفت أعمال القتال الاسرائيلية القواعد العسكرية للمنظمات الفلسطينية وقواعد حزب الله وحركة أمل ، اضافة الى اختطاف أحد قادة الشيعة البارزين وهدفت اسرائيل من أعمالها العسكرية تدمير البنية العسكرية للمنظمات الفلسطينية واللبنانية المعادية لها ، ورفع تكلفة الاعمال الفدائية الموجهة ضدها أو ضد جيش لبنان الجنوبى من خلال القيام بعمليات انتقامية ، اضافة الى التأثير على التطورات السياسية فى لبنان ، وعرقلة محاولات الوصول الى تسوية سياسية للازمة تتجاهل مصالحها ، حيث انه من اللافت تكثيف اسرائيل لغاراتها الجوية وطلعاتها الاستطلاعية مع ظهور بوادر للوفاق السياسى .

(٣) ـ اكتساب الانتفاضة الفلسطينية بعض ملامح الكفاح المسلح :

على الرغم من الاعتقاد الواسع النطاق لدى القيادات الفلسطينية فى الداخل والخارج بأن الانتفاضة الفلسطينية يتعين أن تحصر نشاطها على أعمال العصيان المدنى ، وعلى أعمال المقاومة الشعبية التى تستخدم أساسا الحجارة والزجاجات الحارقة ، الا انه يبدو من سير الاحداث خلال العام ، أن عمليات التصعيد من الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى تمخض عنها اتجاه الانتفاضة لان تدخل مرحلة جديدة من أبرز معالمها ازدياد اللجوء الى أعمال العنف المسلح لدى الجانب الفلسطينى لمقاومة أعمال البطش والقمع الاسرائيلى .

ويتبين هذا الامر من واقع مقارنة حصيلة المقاومة الوطنية الفلسطينية لعام ١٩٨٩ بالعام ١٩٨٨ ، فمن واقع الاحصاءات الفلسطينية ، أسفرت المقاومة الوطنية الفلسطينية فى العام ١٩٨٨ عن مقتل ٣٠ وجرح ٢٧٥٤ جنديا اسرائيليا ، فى حين بلغ عدد المصابين والجرحى من الجنود الاسرائيليين فى العام ١٩٨٩ ، ٧٠ قتيلا و ٣١٦٢ جريحا ، وبلغ عدد الجرحى والقتلى من المستوطنين الاسرائيليين فى العام ١٩٨٨ قتيلا واحدا و ٣٤٢ جريحا ، بينما بلغ عددهم فى العام ١٩٨٩ ٢١ قتيلا و ٤١٧٤ جريحا ، كما سجل العام وفقا للاحصاءات الفلسطينية تنفيذ الفلسطينيين لـ ١١٩ اشتباكا واطلاق رصاص وبلغت حوادث القاء القنابل ٧٧ عملية ، فى حين كان عددها فى العام ١٩٨٨ ، ٣٤٢ ، ٧٥ عملية فقط على التوالى .

ومن الواضح أن تزايد لجوء الفلسطينيين الى اعمال العنف المسلح تأتى كرد فعل طبيعى لتصعيد اسرائيل لاساليبها القمعية ، حيث صعدت اسرائيل من عمليات القتل والمذابح سواء بالتوسع فى استخدام قوات حرس الحدود او قوات الجيش ، كما شجعت المستوطنين على تصعيد عمليات الاستفزاز والاعتداءات ضد العرب ، ووسعت كذلك من دائرة الابعاد الفردى والجماعى للعرب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحتى الان لاتزال السلطات الاسرائيلية تتصور امكانية القضاء على الانتفاضة عن طريق سياسة العصا الغليظة .

■ ■

ثانيا : التفاعلات العربية مع دول الجوار الجغرافى الأفريقية

تمثل دول الجوار الجغرافى الأفريقى همزة الوصل ما بين الوجود العربى سواء فى شمال القارة الافريقية أو باقى ارجاء الوطن العربى وبين الوجود الافريقى كله سواء فى وسط القارة السوداء أو جنوبها . وتاريخيا كانت هذه الدول ـ والتى يصل عددها الى تسع دول افريقية هى اثيوبيا وكينيا واوغندة وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ومالى والسنغال منها الدول الست الاولى التى تشارك السودان فى حدوده والجزائر وموريتانيا ـ بمثابة المعبر الذى سلكته التأثيرات الثقافية والحضارية والدينية ـ الاسلامية التى حملها العرب معهم الى باقى أرجاء افريقيا شرقا وجنوبا ووسطا . الا أن هذه الحالة من التداخل تعرضت بدورها لعوامل تعرية عديدة اما بفعل مؤثرات أجنبية ـ ميراث الحقبة الاستعمارية أو تدخلات اجنبية معاصرة ـ أو بفعل تراكمات غير ايجابية أو نظرا لغياب الرؤية الكلية المبلورة لاطار من العمل العربى النشيط تجاه افريقيا وقضاياها الحيوية ، وبحيث يتحقق من خلالها وعبرها عملية تلاحم عضوى عربى / أفريقى .

وايا كانت الاسباب والمسئوليات وراء غياب حالة التلاحم العضوى هذه ستظل العلاقات العربية / الافريقية احدى الدوائر التى يجب توجيه الكثير من الجهد لتنميتها وتطويرها مستقبلا . والخطوة الاولى فى سبيل هذا التطوير المرجو هى محاولة سبر أغوار واقع العلاقات العربية مع الدول الافريقية الملاصقة للوطن العربى لمعرفة بؤرتوترها وافاق تطورها . ويهتم الجزء التالى بهذه المهمة بالغة الاهمية بالنسبة للعرب والافارقة على السواء .

١ ـ اثيوبيا :

تعد اثيوبيا أهم دولة جوار جغرافى للعرب فى أفريقيا سواء لكونها أكبر دولة أفريقية مجاورة للعرب أو لموقعها على البحر الاحمر الذى تعد الشريكة الوحيدة للعرب فى شواطئه أو لكون نحو ٨٠ ٪ من مياه النيل تاتى منها لتهب الحياة لوادى النيل فى مصر والسودان . وتبعا للاهمية الكبيرة التى تمثلها اثيوبيا بالنسبة للعرب واهمية التطورات التى تجرى فيها ، فسوف نعرض للتطورات السياسية والاقتصادية الداخلية ، اضافة الى تطور علاقات أثيوبيا العربية والاقليمية .

أ ـ التطور السياسى الداخلى :

تعانى أثيوبيا جملة من المشكلات السياسية التى تؤثر سلبا على تطور البلاد الاقتصادى والسياسى معا . خاصة اذا عرفنا أن بعض هذه المشكلات السياسية تقوم فى جوهرها على محاولات فصل واقتطاع أقاليم ضمن خريطة الدولة الاثيوبية بحالتها الراهنة ، وجعلها مشروعات لدول مستقلة مستقبلا . وطوال المرحلة الماضية كان الاسلوب العسكرى هو الاساس الذى تعتمده السلطات الاثيوبية لمواجهة هذه الحركات ذات الطبيعة الانفصالية ، وكان ذلك يؤثر بدوره سلبا على ميزانية البلاد حيث كان يقتطع نسبا عالية وصلت فى بعض السنوات الى حوالى ٦٠ ٪ من جملة الدخل القومى لتمويل الانفاق العسكرى . وبذلك لم يتح سوى نسبة صغيرة أقل من نصف الدخل القومى لكافة المشـروعات الاقتصـادية والتنمـوية والخـدمية والاجتماعية ، وهو ما قاد الى أن تعانى أثيوبيا الكثير

من المصاعب والتى ازدادت سؤا فى سنوات الجفاف فى منتصف الثمانينات والتى ضربت الزراعة الاثيوبية ، وأدت بالسلطات الى طلب المعونات الغذائية من البلدان الغربية والمنظمات الدولية .

ويمكن تصنيف المشكلات السياسية التى تعانى منها أثيوبيا الى ثلاث رئيسية : ـ

(١) ـ مركزية الدولة الشديدة وضعف المشاركة السياسية .

(٢) تصاعد قضية القوميات الى جانب زيادة حدة الانقسامات العرقية .

(٣) انقسام النخبة العسكرية الحاكمة وتعدد المحاولات الانقلابية .

وتتفاعل هذه المشكلات معا لتشكل ضغطا كثيفا على النظام الحاكم ، والذى لوحظ أن حركته فى غضون ١٩٨٩ ، تجاه محاصرة المشكلتين الاولى والثانية على وجه التحديد قد أخذت نمطا جديدا وهو تغليب عنصر الحوار على عنصر المواجهة العسكرية ، وبالطبع فان ضغوط المجتمع الدولى لها النصيب الاكبر فى مثل هذا التطور ، والذى سنشير الى تفصيلاته لاحقا فيما يتعلق بالقضية الاريترية ، والحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجرى وهى احدى الجبهات المعارضة لنظام الحكم العسكرى الحاكم .

المعروف أن الدولة الاثيوبية تتكون من عدة أقاليم كالتيجرى والتوجان والولو واريتريا والأوجادين وغيرها ، وأن قبيلة الامهرا ذات القدرات العسكرية المتميزة تمثل عصب الحياة السياسية هناك ، وهى القبيلة التى يعود اليها الفضل فى سيطرة الامبراطور تيودور الثانى (١٨٥٥ ـ ١٨٦٨) ، على الاقاليم المشار اليها واخضاعها لسيطرته المركزية ، وينتمى معظم كبار القيادات العسكرية والسياسية الى هذه القبيلة والتى ينظر اليها من قبل القوميات الاخرى باعتبارها مغتصبة للسلطة وخاصة من قبل الاريتريين ذوى الاصول العربية والثقافة الاسلامية والذين يقطنون فى شمال شرق أثيوبيا ، وكذلك أهالى الولو وتيجراى بالرغم من اعتناقهم للمسيحية والماركسية معا .

ومنذ سيطرة الرئيس منغستو فى ١٩٧٧ على الاوضاع هناك ، أعتمد على ثلاثة عناصر لتوطيد نظام حكمه ، وهى قوة الايديولوجية الماركسية / اللينينية ، والمؤسسة العسكرية التى سيطر عليها كبار الضباط من الامهرا ، وعمليات تحويل مخططة لاعادة تأسيس المجتمع ، ولاسيما العملية الزراعية التى تمثل جوهر الاقتصاد الاثيوبى وفق مفاهيم المزارع الجماعية ، وذلك تحت شعار خلق اثيوبيا الاشتراكية ، وكان الهدف من الايديولوجيا هو تذويب الفوارق العرقية والقومية ، الا أن تطورات الأمور تجعل من الصعب قبول ولونجاح جزئى فى هذا الصدد ، حيث زادت التنظيمات المقاومة لنظام الحكم ، وصعد البعض من عملياته المسلحة اضافة الى السيطرة على بعض الاقاليم البعيدة عن السيطرة المركزية للدولة .

أما العنصران الآخران ، فكانا يصبان فى واقع الامر فى حالة من تجييش المجتمع الذى يقوم على التعبئة الشديدة وفق المفاهيم العسكرية الصرفة . حيث اعيد تنظيم العملية الزراعية وانشاء المزارع الجماعية باعتبارها امتدادا للتدريب العسكرى المنظم والتأهيل الايديولوجى وهو ما أدى الى خلق عمالة زراعية جماعية وليست فردية ومدربة عسكريا ، وغير مرتبطة بارضها التى نبتت فيها ، بل نثرت فى أماكن مختلفة ، ولاسيما فى القرى العسكرية شبه الجماعية التى انشئت فى الاقاليم الجنوبية والشرقية بحيث تكون قريبة من المناطق التى تسيطر عليها حركات تحرير اريتريا وتيجرى . وهو ما أعطاها الاحساس بأنها تزرع فى غير مواطنها الاصلية مما أثر على الانتاج الزراعى ذاته . ولما كانت هناك حركات معارضة قوية وبعضها يستخدم السلاح ، لم يقتصر تجييش المجتمع على المزارعين وحسب ـ والذين بلغ عدد تعاونياتهم الزراعية أكثر من ١٠٥٠ تعاونية زراعية وعضوية ٧٠٠ الف مزارع ـ بل امتد ذلك الى مؤسسات المجتمع والدولة الاخرى ، وسمح بتكوين الميليشات الشعبية فى المصانع والورش تحت شعار الثورة التى صنعها الشعب يحميها الشعب .

لقد أدت هذه العملية من تجييش المجتمع الاثيوبى الى عكس ما كان يرجى منها . فبدلا من تعبئة الجماهير وتأييدهم العارم زادت مساحة المعارضة بما شكل رصيدا اضافيا الى حركات التحرير التى تعمل فى الاقاليم الاريترية والتيجراى . وازداد الوضع تأزما مع تعرض المؤسسة العسكرية ذاتها الى حالة من الانقسام ، ذلك أن بعض كبار الضباط أخذوا فى التعاون مع حركات التحرير ، كما حدثت حالات هروب جماعية من الجنود والضباط ، مثلما حدث قبيل شهر مايو حين هرب حوالى ٩ الاف جندى تاركين الياتهم واسلحتهم للحركات الثورية الاريترية ووصل الامر الى ذروته فى محاولة الانقلاب التى تمت فى ١٦ / ١٨ مايو وقت قيام الرئيس منغستو بزيارة لعدد من دول أوربا الشرقية . والجدير بالذكر أن هذه المحاولة الانقلابية ليست الاولى ، اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ محاولة انقلاب فاشلة قام بها بعض ضباط من ذوى الرتب الصغيرة الذين حاربوا فى اريتريا .

وقد أمكن للرئيس منغستو بعد عودته السريعة السيطرة على الوضع وافشال المحاولة الانقلابية ، الا أن

الدلالة تظل واضحة وهى أن المؤسسة العسكرية قد وصلت الى نقطة حرجة . ومن هنا كانت الخطوات التالية هى اعادة ترتيب الاوضاع داخل الحكم ، وتطهير الجيش ممن يشك فى ولائهم ايديولوجيا وسياسيا . واعدام الضباط الذين شاركوا فى المحاولة الانقلابية واعادة تنظيم الحزب الحاكم - حزب العمال الاثيوبى - ودفعه لان يكون أكثر نشاطا وقدرة على مواجهة الثغرات فى الحياة السياسية .

ومع ذلك تظل قضية المشاركة السياسية وفق قاعدة التعددية هاجسا حقيقيا ولاسيما فى ضوء التحولات التى حدثت فى بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، ذاته ، وهى التحولات التى تراها القيادة الاثيوبية مناقضة للاشتراكية ، ومن ثم فان اثيوبيا غير مؤهلة للسير على هذا الدرب ، فى حين أن هناك بعض الخطوات المحدودة التى اتخذت فى المجال الاقتصادى واستهدفت تحريره من مركزيته الشديدة مثلما سيرد شرحه .

إلا أن رفض القيام باصلاحات سياسية شاملة لم يمنع من اتخاذ بعض الخطوات السلمية تجاه الحركات المعارضة العسكرية لاسيما الحركات الأريترية وجبهة تحرير التيجراى . وقد أمكن بالفعل اجراء مباحثات أثيوبية مع جبهة تحرير تيجراى فى روما ١١/٤ تحت رعاية الحكومة الايطالية واستمرت اسبوعا وانتهت بالاتفاق على الاجتماع مرة أخرى فى ١٢/١٢ ، وفى الاجتماع الثانى تم الاتفاق على فتح طريق خاص للسماح لمواد الاغاثة الدولية للوصول الى شمال أثيوبيا لانقاذ حوالى ٤ ملايين اثيوبى يعانون من المجاعة .

كما تم الاتفاق على استئناف الجولة الثالثة للمباحثات فى مارس ١٩٩٠ . والاتفاق على هذا النحو يتيح قدرا من الهدوء فى الشمال الاثيوبى .

ب - التطورات الاقتصادية الداخلية فى اثيوبيا :

شهدت اثيوبيا خلال عام ١٩٨٩ تغييرات اقتصادية على المستوى الداخلى وفى علاقاتها الخارجية ورغم أن هذه التغييرات لاتزال فى بداياتها أو فى طور جنينى - اذا جاز التعبير - فانها يمكن أن تشكل مقدمة لتغييرات واسعة النطاق فى السياسات الاقتصادية الداخلية وفى العلاقات الاقتصادية الخارجية لاثيوبيا .

وتتمحور هذه التغييرات حول اضفاء نوع من الليبرالية على السياسات الاقتصادية الداخلية وأيضا على التحول الى توسيع العلاقات مع الدول الرأسمالية المتقدمة وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية فى اثيوبيا . وقد أعلن « اكليلو افيورك » وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية فى اثيوبيا فى اغسطس ٨٩ « أن بلاده بدأت فى اتخاذ خطوات عملية نحو الاصلاح الاقتصادى وفتح مجالات واسعة للاستثمار المحلى والأجنبى فى البلاد ، وذكر « أن هناك اتصالات جرت فى هذا الشأن مع جهات ودول أجنبية عديدة وأن استجابتهم كانت إيجابية للغاية » .

ولم يكد يمضى شهران على هذا التصريح حتى صدر فى أديس أبابا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ مرسوم ينص على أنه فى امكان أى هيئة أو مواطن استيراد متعلقات شخصية وأدوات منزلية وسيارات بشرط أن يكون له فى الخارج قريب أو من يتولى تمويل هذه الواردات وذلك لتجنب خروج العملات الأجنبية من الدولة .

وينطبق هذا القانون على الطلاب الذين أمضوا مالا يقل عن عام فى الخارج وأيضا على الدبلوماسيين الاثيوبيين ، كذلك تم تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات الى ٧٥٪ من قيمتها بعد ان كانت ٣٠٠٪ من قيمتها قبل صدور المرسوم .

ورغم أن هذه الخطوات المحدودة لاتشكل سوى بدايات للتغيير الليبرالى فى داخل اثيوبيا وبدايات لتحسين علاقات أثيوبيا مع الغرب الا انها تفتح الطريق أمام تغييرات واسعة . ومن المفيد للأقطار العربية وبخاصة مصر أن تستعد للتعامل مع هذه التغييرات سواء بدراسة مجالات الاستثمار فى أثيوبيا المتركزة فى الزراعة والتعدين والسياحة ودراسة امكانية المساهمة فيها ودراسة احتياجات السوق الأثيوبية من السلع حيث من المتوقع اذا أخذت التغييرات الليبرالية مداها فى أثيوبيا أن تتزايد العلاقات الخارجية للاقتصاد الأثيوبى وضمنها التجارة بالطبع ، وكذلك دراسة حاجة اثيوبيا الى الخبراء والفنيين ، يفرض على مصر والعرب المحافظة على علاقة طيبة باثيوبيا والاستجابة بصورة ايجابية وفعالة لأى تطورات فى صياغة هذه الدولة لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ، حتى لا تأخذ تلك التطورات اتجاها يضر بالمصالح المصرية والسودانية والعربية عموما .

(١) اثيوبيا واسرائيل :

شهد عام ١٩٨٩ قيام اثيوبيا باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل الذى بررته أثيوبيا بأن مصر التى اقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قد عادت للجامعة العربية واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الأقطار العربية رغم إستمرارها فى اقامة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل .. ورغم المنطلق القوى الذى ينطوى عليه هذا التبرير الأثيوبى الا أنه لايتضمن سوى دفاع اثيوبى أمام العرب عن إعادة العلاقات مع اسرائيل دون أن يتطرق للعوامل الموضوعية التى دفعت أثيوبيا لذلك والتى تتركز فى أن أثيوبيا تحتاج لخبراء عسكريين لتدريب قواتها بعد انسحاب الكوبيين منها هذا العام وبما أن الأقطار

العربية التى يمكنها أن تقوم بذلك غير مستعدة للقيام به فان اسرائيل تطرح نفسها بالنسبة للدول الأفريقية باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية وزراعية كبيرة لا تمانع فى ضخها اليهم . كذلك فان حاجة اثيوبيا لتنمية قطاعها الزراعى لمواجهة المجاعات التى يتعرض لها شعبها بما تتطلبه تلك التنمية من الاستعانة بخبرات زراعية قد شكل أحد العوامل الدافعة لها للتجاوب مع مساعى اسرائيل لاعادة العلاقات بين تل أبيب وأديس أبابا . كذلك فإن انخفاض الدعم الاقتصادى السوفيتى لاثيوبيا واتجاهها نحو فتح مجالات للاستثمار الأجنبى لديها قد مثل دافعا آخر لاستعادة العلاقات مع اسرائيل حيث تطرح الأخيرة نفسها دائما باعتبارها قادرة على القيام بدور الوسيط بين الدول الأفريقية والمؤسسات المالية الكبرى فى الغرب وبخاصة التى يملكها اليهود ، وحتى بين الدول الأفريقية والدول الغربية الكبرى المانحة للمساعدات ... واذا كانت تلك دوافع اثيوبيا الداخلية فإن السلوك العربى تجاه اثيوبيا قد دفعها الى هذه الخطوة وكنا قد حذرنا فى العدد السابق من التقرير الاستراتيجى العربى (١٩٨٨ ص ٢٥٣) من « أن ضعف المساعدات العربية لاثيوبيا فى محنتها فى مواجهة المجاعة يمكن أن يدفعها لتعديل مواقفها من اسرائيل بصورة لايرتضيها العرب ... حيث يمكن أن تتسلل الدولة الصهيونية لاثيوبيا من منفذ مساعدتها فى محنتها بصورة أكثر فعالية مما فعله العرب » ولأن أيا من الأقطار العربية لم يتحرك لقطع الطريق على محاولات الاستقطاب الصهيونية لاثيوبيا فان علاقة اديس أبابا وتل أبيب قد تطورت لحد استعادة الطرفين للعلاقات الدبلوماسية فيما بينهما بما فتح الطريق أمام امكانية تحقيق اسرائيل للعديد من الأهداف التى سعت من أجلها الى استعادة العلاقات مع اثيوبيا مثل تهجير باقى يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل أو الدخول لاثارة متاعب مائية لمصر وخلق مادة للتوتر بين مصر واثيوبيا بما يغرق مصر فى همومها الأفريقية ويبعدها عن ساحة الصراع العربى الاسرائيلى . وأيضا فإن اسرائيل يمكنها من خلال العلاقة مع أثيوبيا أن تجد لها موطىء قدم على السواحل الاثيوبية على البحر الأحمر بدلا من الوضع الذى كان فيه هذا البحر أقرب الى بحيرة عربية لاتطل عليها سوى اثيوبيا التى كانت لا تربطها علاقات باسرائيل .

والسلوك الذى نعتبر أنه من الضرورى على مصر والعرب أن ينهجوه تجاه اثيوبيا يعنى بصورة أو بأخرى تغييرا شاملا لمنطق الاستبعاد والحصار الذى عامل به العرب - باستثناء مصر الى حد ما - اثيوبيا فى الفترة الماضية .. ويكفى أن نعلم أن اجمالى المساعدات التى تلقتها اثيوبيا من العرب خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣ لم تتجاوز ٢٢,٩ مليون دولار فى حين تلقت زائير خلال نفس الفترة ١٦ ضعفا لما تلقته اثيوبيا رغم أن زائير هى صديق تقليدى لاسرائيل حتى فى لحظات القطيعة الشكلية بينهما ، كذلك تلقت كينيا والسنغال وغينيا على الترتيب مساعدات عربية خلال نفس الفترة بلغت نحو ١٧ ضعفا ، ٢٠,٥ ضعف ، ١٦,٥ ضعف للمساعدات التى تلقتها اثيوبيا من العرب وهو وضع يكشف عن أن الأقطار العربية المانحة لتلك المساعدات لم تقدمها تبعا للأهمية الاستراتيجية لكل دولة بالنسبة للوطن العربى وانما قدمتها لدول مرتبطة بالغرب أو لدول بها أغلبية مسلمة حتى لو لم يكن لكليهما أى أهمية استراتيجية بالنسبة للعرب ، واذا كان تقديم العرب لجانب كبير من مساعداتهم الى دول بها أغلبية مسلمة أمرا مفهوما فانه من غير المعقول تماما أن يقدم جانبا كبيرا من تلك المساعدات الى بلدان كل ميزاتها أنها مرتبطة بالغرب وصديقة لاسرائيل مثل كينيا وزائير ولا تقدم مساعدات تذكر الى اثيوبيا التى تعد أهم دول الجوار الجغرافى الأفريقية للعرب .. ولايمكن تفهم ذلك الا على أنه ضغط اقتصادى عربى على اثيوبيا لانها فى التصور الخاطىء للأقطار العربية المانحة للمساعدات لاتشكل أهمية كبيرة بالنسبة لهم ، وكذلك لاعتبارات تضاد المواقف من القضية الارتيرية وبسبب تعارض الايديولوجيات التى يتبناها كل طرف والمعسكر الذى يتحالف معه وان كان الكثير من ذلك قد فقد قيمته حاليا مع توجه اثيوبيا وان بخطوات حثيثة حتى الان لتوطيد علاقاتها مع الغرب واتجاهها ايضا لانتهاج نوع من الليبرالية الاقتصادية فى الداخل .

(٢) التجارة العربية الاثيوبية :

بالرغم من الجوار الجغرافى العربى الاثيوبى بما يوفره من ميزات للتجارة بين الطرفين إلا أن التجارة بينهما تعد هامشية جدا ومتسقة الى حد كبير مع المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية الأخرى بين الطرفين . وقد بلغت الصادرات للوطن العربى نحو ٧٠,٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ بما يوازى نحو ١٧٪ من إجمالى الصادرات الاثيوبية .

وقد توجهت تلك الصادرات بالأساس الى اليمن الجنوبى وجيبوتى والسعودية والسودان واليمن الشمالى - راجع الجدول (١١ - ب) .

أما الواردات الاثيوبية من العرب فانها لم تتجاوز ١٤,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ بنسبة ١,٢٪ فقط من إجمالى الواردات الاثيوبية وقد حصلت اثيوبيا على هذه الواردات من السعودية وجيبوتى واليمن الشمالى وليبيا بالأساس .

وقد شكلت تجارة اثيوبيا - صادرات - وواردات - مع العرب حوالى ٥٪ من إجمالى تجارتها مع العالم .

ويحقق الميزان التجارى لاثيوبيا مع الوطن العربى فائضا فى صالحها بلغ ٣١ مليون دولار عام ١٩٨٧ تحققه بالأساس فى تعاملها التجارى مع اليمن الجنوبى وجيبوتى .

وهذه التجارة العربية الأثيوبية الهزيلة فى قيمتها ووزنها النسبى من تجارة الطرفين تعد مؤشرا لمحدودية العلاقة بين الطرفين وتطرح على الأقطار العربية ومصر بالأساس ـ فى هذا الجانب ـ أن تحاول تطوير علاقات ومصالح تجارية بين الطرفين وهو أمر ممكن نظرا لان مصر وباقى الأقطار العربية يصدرون الكثير من السلع التى تستوردها اثيوبيا .. لكن توسيع التجارة بين الطرفين يحتاج لسياق من تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما بصورة تراعى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لاثيوبيا بالنسبة للوطن العربى وبخاصة مصر والسودان والأقطار المطلة على البحر الأحمر ».

جـ ـ التفاعلات العربية الأثيوبية :

تشتمل العلاقات العربية الأثيوبية على عديد من عوامل الجذب والتنافر التى قد تدفع بهذه العلاقات نحو هذا النمط أو ذاك من التفاعل التعاونى أو التفاعل الصراعى . بعبارة أخرى أنه بقدر ما تحمل العلاقات العربية الأثيوبية من تناقضات تدفعها الى التنافس والصراع ، بقدر ما توجد عوامل تساعد على إمكانية التعاون .

وقد تمثلت عوامل التنافر فى العلاقات العربية الأثيوبية فى :

١ ـ التنافس الحضارى والثقافى من خلال المحاولات العربية الاسلامية لربط الحزام الاسلامى الممتد من السنغال مرورا بتشاد حتى الساحل الشرقى لافريقيا المنحدر من اريتريا حتى كينيا عبر الصومال وذلك من خلال اثيوبيا والمحاولة الأثيوبية المسيحية الأفريقية للامتداد من ساحل المحيط الهندى والبحر الأحمر حتى وسط افريقيا وجنوبها عبر جنوب السودان .

٢ ـ قضية الحدود الصومالية الأثيوبية التى كانت سببا فى الصراع المسلح بين البلدين .

٣ ـ المشاركة العربية الاثيوبية فى مضيق باب المندب وفى توزيع مياه النيل .

٤ ـ الأقليات العربية فى اثيوبيا المتمثلة فى سكان اريتريا وسكان منطقة الأوجادين الذين يعتبرون انفسهم جزءا من الصومال الكبير .

أما عن عوامل الجذب فى العلاقات العربية الاثيوبية فتتمثل فى :

١ ـ النفوذ الاقتصادى للوطن العربى الذى يمثل دافعا لاثيوبيا للتعاون مع الدول العربية من جهة ومنع الدول العربية وخاصة دول البترول الغنية من مساعدة اريتريا من جهة أخرى .

٢ ـ الأوضاع الداخلية غير المواتية فى أثيوبيا حيث لم تستطع الحكومة الاثيوبية حسم المشكلة الاريترية لصالحها باستخدام الحل العسكرى من جهة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية المتمثلة فى الانخفاض الشديد فى الناتج المحلى الاجمالى وضعف الهيكل الانتاجى مما يؤثر بالسلب على امكانية اثيوبيا فى تطوير قدراتها العسكرية والتسليحية سواء فى مواجهة الحركات الانفصالية الداخلية أو فى مواجهة دول الجوار . ورغم أن أثيوبيا تتفوق على الدول العربية الثلاث المجاورة لها وهى الصومال والسودان وجيبوتى الا أن الظروف الداخلية تفرض قيودا شديدة على قدرة اثيوبيا على استخدام تفوقها العسكرى الحالى .

٣ ـ المناخ الدولى غير المواتى لاثيوبيا فى حالة دخولها فى علاقات صراعية مع أى دولة مجاورة . فالقوتان العظميان يؤيدان فى الوقت الحالى تسوية الصراع فى القرن الأفريقى بالطرق السلمية . فقد طالب الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف الرئيس الأثيوبى منجستو هيلاماريام خلال زيارته الأخيرة لموسكو فى يوليو ١٩٨٨ بحل المشكلة الاريترية بطريقة عادلة فى اطار الدولة الأثيوبية متعددة الشعوب ، اى أن الاتحاد السوفيتى ليست لديه مصلحة فى مد فترة معاهدة توريد الأسلحة التى تنتهى عام ١٩٩١ ، كما اعلنت الولايات المتحدة والدول الغربية أنه يجب اجراء مفاوضات للتوصل الى صيغة سلام فى المنطقة وكانت النتيجة المباشرة لذلك اعلان كوبا بسحب قواتها من أثيوبيا والتى أرسلتها هناك عام ١٩٧٧ وتصريح وزير الدفاع الكوبى فى السابع من سبتمبر ١٩٨٩ بأن التهديدات التى كانت تتعرض لها حكومة اثيوبيا لم تعد قائمة اليوم وان القوة الكوبية القليلة العدد فى اثيوبيا يمكن أن تقوم بسحبها الآن .

ويمكن القول أنه بصرف النظر عن كون عوامل التنافر قد فرضتها تناقضات الجغرافيا السياسية والاختلافات القومية وبالتالى فقد كانت أسبق من الناحية التاريخية ومن الممكن استمرارها ، فان عوامل الجذب السابق الاشارة اليها تغلبت فى الوقت الراهن وفرضت على أثيوبيا سعيها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وذلك من خلال :ـ

١ ـ تأييد العرب فى قضيتهم الأم وهى القضية الفلسطينية . فقد سارعت اثيوبيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية اثر اعلانها فى نوفمبر ٨٨ ومساندة فكرة المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وقد تجسد هذا فى الزيارة التى قام بها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لاثيوبيا فى ابريل ١٩٨٩ ورفعه العلم الفلسطينى فوق مقر السفارة الفلسطينية . فقد أعلن كاسا كبيدى سكرتير اللجنة

المركزية لحزب العمال الاثيوبى ١٩٨٩/٤/١٥ اننا لانملك اية علاقة مع اسرائيل وقد كانت لاثيوبيا علاقات مع اسرائيل قبل الثورة ولكنها قطعت تضامنا مع الحق العربى اثر احتلال اسرائيل لبعض الأراضى المصرية والذى رات فيه أثيوبيا مع دول افريقية أخرى أنه احتلال لأرض افريقية . وقد حاول المسئول الاثيوبى ايضا نفى مسئولية تهجير الفلاشا الى اسرائيل عن الحكومة الاثيوبية ونسب هذه المسئولية الى منظمات غير حكومية تعمل فى مجال الاغاثة تواطأت مع دول أخرى منها السودان واسرائيل والولايات المتحدة وبول هارتلى مفوض اللاجئين فى ذلك الوقت . وذكر أن اثيوبيا بعد التحرى طلبت من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز المساعدة فى اعادة هؤلاء المواطنين الى وطنهم لأنه قد تم ترحيلهم بطريق غير مشروع وضد رغبتهم وفى هذا الاطار يمكن القول أن استعادة العلاقات الأثيوبية / الاسرائيلية كما حدث فى نهاية العام من شأنها أن تثير بعض التوتر فى العلاقات العربية / الأثيوبية على وجه العموم .

٢ ـ تحسين علاقاتها بالدول العربية على المستوى الثنائى : وذلك بارسال مبعوثين الى الدول العربية . وفى هذا الاطار قام كاسا كبيدى عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبى بزيارة لكل من العراق وسوريا فى ابريل ١٩٨٩ تبعها جولة لنفس المسئول أواخر شهر أغسطس وأوائل سبتمبر شملت كلا من العراق وسوريا ومصر وهى الزيارات التى سبقها اتفاق اثيوبيا والعراق على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء فى فبراير ١٩٨٩ وابداء سوريا والعراق تأييدها لبحث أديس أبابا عن حل سلمى فى اريتريا .

وبالاضافة الى سوريا والعراق أرسلت اثيوبيا وفودا الى كل من المملكة العربية السعودية واليمن الشمالى ودول الخليج لشرح موقفها من المشكلة الأريترية وصرح يوسف أحمد نائب الرئيس الأثيوبى فى ١١/٦ أن اثيوبيا تأمل فى فتح سفارات لها فى الدول الخليجية .

وكانت العلاقات الاثيوبية بهذه الدول قد شابها التوتر لفترات طويلة حيث كانت سوريا والعراق من أكثر الدول دعما لثوار اريتريا حيث دعمت سوريا الجبهة الشعبية لتحرير الاريترية وايد العراق جبهة التحرير الايترية « الجبهة الأم » ، كما كانت السعودية وبقية دول الخليج من الدول التى ساندت جبهة التحرير الاريترية ـ قوات التحرير الشعبية .

٣ ـ تنقية اجواء العلاقات بينها وبين الدول العربية التى لها خلافات معها وخاصة الصومال والسودان كما سيأتى بالتفصيل .

ومع هذا فقد كانت لعلاقات اثيوبيا ببعض الدول العربية خصوصية معينة نبعت أما من كثافة التفاعلات بين اثيوبيا وهذه الدول أو من طبيعة هذه العلاقات وتأثيرها على الامن والاستقرار فى المنطقة . وهذه الدول هى مصر والسودان والصومال . ولذلك سيتم تناول علاقات اثيوبيا بهذه الدول بشكل أكثر على النحو التالى .

(١)العلاقات المصرية الاثيوبية :

شهدت العلاقات المصرية الاثيوبية تحسنا ملحوظا عقب لقاء الرئيس مبارك بالرئيس الاثيوبى منجستو هيلاماريام على هامش القمة الافريقية فى يوليو ١٩٨٥ بعد أن شاب هذه العلاقات تأزم خلال فترة السبعينات بسبب موقف مصر من النزاع الاثيوبى الصومالى حول الاوجادين وموقفها من قضية اريتريا . وقد قام الرئيس منجستو بزيارة للقاهرة عام ١٩٨٧ واتفق خلال الزيارة على انشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون بين البلدين .

وخلال العام ١٩٨٩ تواصلت الاتصالات والزيارات المتبادلة بعد الزيارة التى قام بها السيد فكرى سلامى رئيس وزراء اثيوبيا لمصر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ واستقبال الرئيس مبارك له حيث بحثا الاستفادة الكاملة بمياه النيل ودعم العلاقات بين اثيوبيا ومصر كما أطلع المسئول الاثيوبى الرئيس مبارك على الحوار الذى جرى مع السودان لتحقيق السلام .

كما سلم المسئول الاثيوبى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس منجستو تتعلق بالوضع فى القرن الافريقى وضرورة ايجاد حل دائم للمشاكل القائمة فى المنطقة وجدد الرئيس الاثيوبى الدعوة للرئيس مبارك لزيارة اثيوبيا .

وقد دارت الاتصالات والزيارات المتبادلة خلال العام حول موضوعات ثلاثة :

الاول : التعاون الثنائى :

حيث عقدت اللجنة الوزارية الاثيوبية المشتركة اجتماعات فى اديس أبابا فى ٢٥ / ٢ / ١٩٨٩ وعلى مدى أربعة أيام كما وقع الدكتور بطرس غالى خلال زيارته لاثيوبيا أوائل مارس ١٩٨٩ ثلاثة بروتوكولات بين مصر واثيوبيا فى المجالات الثقافية والعلمية والتقنية وزيادة التبادل التجارى بين البلدين وسبل التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا والحكومة الاثيوبية .

وقد سبق ذلك موافقة الرئيس منجستو على قيام قطاع الاعمال المصرى الخاص باقامة مشروعات فى اثيوبيا فى قطاعات عديدة وفقا لما صرح السفير روبير اسكندر سفير مصر فى اثيوبيا فى ٢٦/ يناير ١٩٨٩ .

وفى مجال تنمية الموارد المائية جرت دراسة الاتفاق بين اثيوبيا ومصر للتعاون فى المجالات المائية وذلك باقامة

جهاز انذار مبكر للتنبؤ بايراد المياه جرى التفاهم فى اطار لجنة تنمية حوض النيل لمساعدة اللجان الاقتصادية المختلفة للامم المتحدة لاقامة المشروعات اللازمة لدول حوض نهر النيل . وقد تم بالفعل تشكيل سكرتارية دائمة لمجموعة دول حوض نهر النيل بالاضافة الى جهاز خبراء لمتابعة اختيار المشروعات وتنفيذها .

وفى المجال الاعلامى وقعت مصر واثيوبيا فى ١٩٨٩/٥/١٧ بروتوكولا اعلاميا للتعاون الاعلامى بينهما .

الثانى : جهود مصر لحل المشكلة الارترية :

حيث استقبل الدكتور بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية وفدا ارتيريا فى ٨/ ٤/ ١٩٨٩ واستعرض معه جهود السلام فى أثيوبيا والاصلاحات الدستورية المزمع اجراؤها فى اثيوبيا لمنح اقليم ارتيريا الحكم الذاتى وحضر المقابلة سفير اثيوبيا بالقاهرة ، وبعد ذلك بيومين استقبل الدكتور غالى السيد كاسا كبيدى مبعوث الرئيس منجستو فى ١٠/ ٤ حيث شرح المبعوث الاثيوبى أخر تطورات القضية الارتيرية . وكان قد سبق ذلك زيارة السيد كاسا كبيدى لمصر خلال شهر مارس استغرقت عشرة أيام استقبله خلالها الرئيس حسنى مبارك حيث تسلم رسالة شخصية من الرئيس الاثيوبى تتعلق بالوضع فى اثيوبيا والعلاقات الثنائية . كما استقبله الدكتور بطرس غالى حيث عرض المبعوث الاثيوبى الجهود التى قامت بها الحكومة الاثيوبية لاقرار السلام فى اثيوبيا من خلال منحها حكما ذاتيا .

وعقب محادثات اتلانتا بالولايات المتحدة بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ٧/ ٩/ ١٩٨٩ طرح اسم القاهرة لتكون محلا للمباحثات الشاملة التالية . ورحب الرئيس الامريكى الاسبق كارتر وهو الوسيط الامريكى فى هذه المحادثات واشيجرى يجليتو رئيس الوفد الاثيوبى ومدير ادارة الشئون الخارجية باللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبى ومحمد سعيد رئيس وفد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بأن يكون الرئيس مبارك هو الطرف الثالث الوسيط بين الجانبين فى احلال السلام وانهاء الصراع .

ويلاحظ أن حادث تخلف خمسة من الفريق القومى لكرة القدم الاثيوبى الذى زار مصر فى مايو ١٩٨٩ عند عودة بقية الفريق الى اثيوبيا وطلب هؤلاء الخمسة حق اللجوء الى الولايات المتحدة لم يؤثر على العلاقات المصرية الاثيوبية حيث أعلن السفير نبيل رضا مدير ادارة شئون اللاجئين بالخارجية المصرية أن الاثيوبين الخمسة متحفظ عليهم بعد أن رفضت الخارجية المصرية طلبهم بعدم انطباق شروط اللجوء السياسى عليهم وبالتالى تمت معالجة الامر بطريقة طيبة حفاظا على العلاقات الحسنة بين الدولتين .

(٢) العلاقات السودانية الاثيوبية

تكتسب العلاقات الاثيوبية السودانية خصوصيتها من وضعية انغماس كل دولة فى اكثر المشاكل اهمية بالنسبة للاخرى (السودان بالنسبة لمشكلة اريتريا واثيوبيا بالنسبة لمشكلة جنوب السودان) ومن هنا ترتبط معظم التفاعلات بين الدولتين يسعى كل منهما لحل المشكلة الخاصة بها بمساعدة الدولة الاخرى ويزيد من هذه الخصوصية ان كلا من الدولتين ترى فى الاخرى ان لديها وسائل للتأثير والضغط على المجموعات المنشقة فيها ومن الضرورى استخدام هذه الوسائل وعدم الاكتفاء بدور الوسيط اذا كان لديها نية حقيقية لتحسين العلاقات .

فعندما وصل جعفر نميرى الى السلطة فى السودان عام ١٩٦٩ وفى اطار سعيه للتوصل الى حل لمشكلة الجنوب السودانى حسن علاقاته باثيوبيا وتم بالفعل توقيع اتفاق اديس ابابا فى مارس ١٩٧٢ بين الحكومة السودانية وحركة انيانا المتمردة فى الجنوب السودانى الا ان قيام الثورة الاثيوبية فى عام ١٩٧٤ ذات التوجه اليسارى فى الوقت الذى كان نميرى قد بدأ فيه الاتجاه الى الولايات المتحدة والغرب بعد ان كان مناصرا للسوفييت قد مهد للخلاف بين الدولتين حيث ساند السودان الصومال فى الصراع مع اثيوبيا كما ساند ثوار اريتريا ما ادى الى مساعده اثيوبيا للمتمردين فى جنوب السودان وساءت العلاقات الى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى نوفمبر ١٩٨٣ .

وبعد سقوط نميرى فى ابريل ١٩٨٥ وتولى المجلس العسكرى الانتقالى واعلانه لرغبته فى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة ومنها اثيوبيا كان رد الفعل الاثيوبى ايجابيا وتمت اعادة العلاقات الدبلوماسية فى الرابع عشر من اكتوبر ١٩٨٥ فى اطار رغبة الدولتين فى ان تخفف كل دولة دعمها للمنشقين فى الدولة الاخرى .

وفى هذا الاطار يمكن القول ان التفاعلات الاثيوبية السودانية خلال العام ارتبطت الى حد كبير بجهود الدولتين لحل مشكلة الجنوب السودانى وقضية اريتريا . ذلك ان الوساطة الاثيوبية المصرية كانت قد اثمرت الاتفاق بين الحزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة السيد احمد الميرغنى وحركة جون جارانج فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٨ فى الوقت الذى اجرى فيه الصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى أنذاك اتصالات بالجهات الاريترية عبر اللواء فضل الله ناصر وزير الدولة السودانى للنقل والمواصلات وذلك لرأب الصدع بين الجبهات الاريترية وايجاد سبل لحل الأزمة الاريترية مع الحكومة الاثيوبية ثم جاءت زيارة فكرى سلامى رئيس الوزراء الاثيوبى للسودان فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٨ فى

اطار زيارة شملت ايضا مصر وقد نص البيان المشترك الذى صدر عقب الزيارة على العمل سويا لمواجهة العناصر التى تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية والاستقرار السياسى لكلا الدولتين .

وخلال عام ١٩٨٩ جرت عدة اتصالات وتمت زيارات متبادلة بين الدولتين لاستكمال جهودهما بهذا الشأن وكانت هذه الاتصالات لتحقيق هدفين .

الاول : تحقيق رغبة اثيوبيا فى قيام السودان بدور لجمع اطراف النزاع الاريترى (الحكومة الاثيوبية والجماعات الاريترية) من خلال مؤتمر يتيح لهذه الاطراف التفاوض وجها لوجه .

الثانى : احداث تقدم فى المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة جون جارانج بعد وصول اتفاق نوفمبر ١٩٨٨ الى طريق مسدود اثر دعوة حكومة الصادق المهدى الى عقد مؤتمر دستورى بلا شروط وهو ما عنى فى الواقع رفض النقاط التى نص عليها الاتفاق كركائز لعقد المؤتمر الدستورى ، بالاضافة الى دعوة الحكومة السودانية لاجازة دستور جديد الامر الذى خلق مشكلة دستورية جديدة خاصة ان الاتفاق قام على اساس اقرار دستور جديد على ضوء مقرارت المؤتمر الدستورى وقد اثار هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية شكوى حركة جارانج فى جنوب السودان ، والتى صعدت من عملياتهما العسكرية حتى تمكنت من الاستيلاء على مناطق استراتيجية هامة فى الجنوب الشرقى واعلنت فى فبراير ١٩٨٩ الاستيلاء على مدينة ليريا الاستراتيجية التى تقع على منتصف الطريق بين مدينتى توريت وجوبا فى الوقت الذى حاصرت فيه مدينة توريت تماما واتجهت للاستيلاء على مدينة جوبا عاصمة الاقاليم الجنوبية .

ولتحقيق الغرضين المشار اليهما قام وفد حكومى سودانى يرأسه مبارك الفاضل المهدى وزير الطاقة والمناجم والاقتصاد والتجارة الخارجية بزيارة لاثيوبيا فى ١٣/١/١٩٨٩ وقد تردد ان البلدين اتفقا خلال هذه الزيارة على وقف اية مساندة للمعارضين لنظام اى منهما والمقيمين بارض الدولة الاخرى لكن مصدرا رسميا من الدولتين لم يؤكد هذا .

وفى ٢١ فبراير توجه مبارك الفاضل المهدى وزير داخلية السودان الى اثيوبيا لاجراء مباحثات حول اعادة اقرار السلام فى المنطقة وهى المحادثات التى تعد استكمالا للمباحثات التى اجراها من قبل فى اثيوبيا عبد الحامد خليل وزير الدفاع فى اوائل شهر فبرايل ١٩٨٩ حول موضوع اقرار السلام فى جنوب السودان .

وقد حققت هذه الاتصالات نتيجتين هامتين :

الاولى : عقد جولة من المباحثات فى الخرطوم بين ممثلى جبهات التحرير الاريترية (ماعدا الجهة الشعبية لتحرير اريتريا) وبين وفد يمثل الحكومة الاثيوبية فى ١٥ مارس ولكن هذه الجولة فشلت لعدم اتفاق الجانبين على فكرة الاشراف الدولى على المفاوضات ورفض الجبهات الاريترية فكرة الاتحاد الكونفيدرالى . وقد كشف الرئيس منجستو عن هذه المفاوضات لاول مرة فى خطابه امام الجمعية الوطنية الاثيوبية فى عيد العمال فى اول مايو ١٩٨٩ .

الثانية : اجراء مفاوضات بين لجنة السلام السودانية التى شكلها مجلس الوزراء السودانى برئاسة وزير الخارجية حركة جارانج فى جنوب السودان فى العاصمة الاثيوبية اديس ابابا فى اول ابريل ١٩٨٩ وهى المفاوضات التى تركزت على الخطوط التى تم اتخاذها بشأن اتفاق السلام الذى توصل اليه الحزب الاتحادى الديمقراطى وحركة جارانج فى اديس ابابا فى نوفمبر ١٩٨٨ .

وبعد انقلاب ٣٠ يونيو فى السودان ونتيجة لتصريحات الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة فى السودان التى تظهر حسن النوايا تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب واعلانه وقف اطلاق النار من جانب واحد فى ٤/٧ لمدة شهر ، فقد ارسل الرئيس منجستو رسالة الى الفريق عمر البشير فى ٥/٧ اشار فيها الى تطلع بلاده للعمل مع الحكام الجدد فى السودان وفى اليوم الثانى توجه الى اديس أبابا وفد من مجلس قيادة الثورة السودانية لاجراء مباحثات مع الرئيس منجستو وصرح احد اعضاء الوفد ان جون جارانج اتصل هاتفيا باحد اعضاء مجلس قيادة الثورة ليؤكد مساندة حركته للنظام الجديد وان محادثات جرت فى نفس اليوم بين وفد من الحكومة السودانية ووفد من الحركة الشعبية لتحرير السودان .

وفى ١١/٧ طلب مجلس قيادة الثورة السودانية من الرئيس منجستو ان يقوم بدور الوساطة فى مشكلة الجنوب . وقد قبل الرئيس منجستو القيام بهذا الدور .

وبعد لقاء الرئيسين الاثيوبى والسودانى على هامش اجتماعات القمة الافريقية فى ٢٥/٧/١٩٨٩ ، ولقاء البشير فى اديس ابابا مع منصور خالد احد قيادات الحركة الشعبية فى جنوب السودان واجتماع الرئيس مبارك مع جون جارانج على هامش الاجتماعات ايضا ، وتلقى البشير رسالة من الرئيس منجستو فى ١٨/٨ خلال استقباله لوفد اثيوبى على مستوى عال ، بدأت مفاوضات بين وفد سودانى على مستوى عال مع وفدتابع للحركة الشعبية لتحرير السودان فى اديس ابابا فى ١٩/٨ فى اول اتصال علنى جرى من نوعه بين الحكومة السودانية وحركة جارانج فى الجنوب . وقد

اتفق الجانبان فى بيان صحفى صدر إثر الاجتماعات على مواصلة الحوار بينهما فى وقت لاحق يتفق عليه وتكوين قناة اتصال دائمة بينهما .

ويمكن القول ان هذه الجولة من المباحثات بين الحكومة السودانية وحركة جارانج قد عكست مدى التنسيق الاثيوبى السودانى الذى تزايد بعد تولى حركة الانقلاب السلطة فى السودان فى ٣٠ يونيو ويؤكد ذلك ان الفريق البشير اعلن فى ٢٨ / ٩ مد العمل بوقف اطلاق النار فى جنوب السودان لمدة شهر اخر ووجه الشكر الى الرئيس الاثيوبى منجستو والرئيس مبارك لما بذلاه من جهد فى دفع مباحثات السلام .

وفى هذا الاطار أشارت مصادر سودانية الى ان الحكومة الاثيوبية قررت وقف دعمها لحركة جارانج فى جنوب السودان نهائيا اعتبارا من اول اكتوبر بما فى ذلك وقف البث الاذاعى للحركة من الاراضى الاثيوبية كما جرت مفاوضات سرية بين السودان واثيوبيا للتوصل الى اتفاق بشأن وقف المساعدات الاثيوبية لقوات جيش تحرير شعب السودان ووقف السودان تأييده للارتيريين . مما ادى الى تفكير جارانج لنقل عملياته العسكرية من اثيوبيا الى كل من اوغند اوكينيا وذلك وفقا لما ذكرته مصادر صحفية وقد طلب جارانج من الرئيسين الاوغندى موسيفينى والكينى دانيال اراب موى خلال زيارة قام بها للبلدين السماح لقواته بممارسة نشاطها من الحدود الجنوبية المشتركة وان كان الرئيسان لم يعطياه موافقة قاطعة ووعداه بدارسة الطلب .

وبناء على هذا فان تصعيد الجيش الشعبى لتحرير السودان لعملياته العسكرية بقصف مدينة الكرمك السودانية التى تقع على الحدود الاثيوبية السودانية بالمدافع والصواريخ مما ادى الى انسحاب القوات السودانية واستيلاء الجيش الشعبى عليها ـ وذلك وقفا لما ذكره بيان عسكرى صدر فى الخرطوم فى ٢٩ / ٩ ـ يشير الى احد الاحتمالات الاتية :

- ان يكون جارانج قد اراد تعكير العلاقات السودانية الاثيوبية لكى يبدو القصف المكثف من الاراضى الاثيوبية بتواطؤ اثيوبى .

- انه بعد عقد لقاء اتلانتا بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وعرض الرئيس اليمنى على عبدالله صالح للوساطة لدى الجبهات الأريترية الاخرى للدخول فى مفاوضات مع الحكومة الاثيوبية وقبول الجبهات الاريترية لهذه الوساطة أحس جارانج انه سيضطر الى التفاوض مع الحكومة السودانية خاصة بعد تزايد الاهتمام الامريكى بالمنطقة وطرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية اثناء زيارته للخرطوم فى (٦/ ٨) لوجهة نظر امريكية حول حل مشكلة الجنوب ومن هنا فإن التصعيد العسكرى يخدم جارانج ويقوى موقفة فى اية مفاوضات قادمة .

ان تكون اثيوبيا قد اعطت الضوء الاخضر لهذا الهجوم على مدنية الكرمك السودانية وذلك لكى تجبر الخرطوم على استخدام نفوذها لدى الجبهات الاريترية التى تتخذ من السودان مقرا لها وترفض الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الاثيوبية .

وبصفة عامة فقد نجح الهجوم الذى شنته قوات جون جارانج على مدنية الكرمك السودانية فى احداث بعض التوتر فى العلاقات بين البلدين اثر التصريحات الرسمية السودانية حول اشتراك دبابات اثيوبية فى الهجوم وان ذلك تآمر على السودان ، ولكن الجانبين السودانى والاثيوبى حاولا احتواء هذا التوتر اذ نفت الخارجية الاثيوبية اى تلميح بتآمر اثيوبيا فى الهجوم كما نفى مصدر مسئول بالخارجية السودانية ماتردد من ان السودان استدعى سفيره باديس ابابا وان السفير السودانى تم نقله الى رئاسة الوزراء بالخرطوم وسيتم ترشيح اخر . وصرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ان الرئيس اليمنى سيقوم بمساع لاعادة العلاقات الاثيوبية السودانية الى وضعها الطبيعى بعد ان تعرضت للاهتزاز بعد الاعتداء على الكرمك . كما وافق الفريق عمر البشير خلال لقائه بالرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بالخرطوم فى ٢٦ / ١١ على الاشتراك فى محادثات السلام الاريترية الاثيوبية بصفة مراقب بناء على طلب الحكومة الاثيوبية .

ورغم ذلك حدث تطوران يمكن ان يؤثرا بالسلب على العلاقات الاثيوبية السودانية .

الأول : قيام اثيوبيا باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل فى العاشر من نوفمبر الأمر الذى اعتبره السودان تهديدا له وللدول المجاورة

الثانى : فشل المحادثات التى جرت فى العاصمة الكينية نيروبى بين الحكومة السودانية وحركة جارانج خلال الفترة من أول ديسمبر حتى السابع من نفس الشهر بوساطة الرئيس الامريكى الاسبق جيمى كارتر . الأمر الذى يمكن معه للحكومة السودانية ان ترى ان اثيوبيا لم تمارس ضغوطا كافية على حركة جون جارانج وبالتالى مما يجعلها لاتمارس بدورها ضغوطا كافية على الفصائل الاريترية التى لاتريد الدخول فى محادثات سلام مع الحكومة الاثيوبية .

ويرجع فشل محادثات نيروبى الى رفض حركة جارانج لاقتراح الحكومة السودانية بقيام نظام فيدرالى فى السودان يتيح لكل القوميات الفرصة لحكم نفسها واصرارها على الغاء التشريعات الاسلامية بالسودان .

وكانت محادثات نيروبى قد سبقها وتزامن معها تكثيف الحركة لهجمات على بلدة رومبيك بالاقليم الاستوائى فى ١١/٨ ، كما أعلنت فى ١١/١٣ ان قواتها استولت على احدى المدن فى مديرية اعالى النيل . وقد تمكنت الحكومة السودانية من صد الهجوم على مدينة رومبيك وسيطرت عليها فى ١١/١٠ كما شنت القوات الحكومية هجوما على مدينة وال فى ١٢/٦ . كما استردوا مدينة كاكاجى على مسافة ٣٥٠ ميلا الى الجنوب من الخرطوم

وبذلك يكون وقف اطلاق النار الذى اعلنه الحكم الجديد قد انهار وتعود مشكلة الجنوب السودانى الى الوضع الذى كانت عليه قبل قيام ثورة الانقاذ السودانى .

(٣) العلاقات الصومالية الأثيوبية :

اتسمت التفاعلات الأثيوبية الصومالية بعد نشوب حرب الأوجادين بين الدولتين عام ١٩٧٧ وحتى الثالث من ابريل ١٩٨٨ ـ وهو تاريخ توقيع اتفاق يقضى باعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ـ بالطبيعة الصراعية .

ومنذ اتفاق ابريل ١٩٨٨ بين أثيوبيا والصومال بدأت التفاعلات ذات الطابع التعاونى فى الظهور بينهما وان كان معظم هذه التفاعلات حتى الان يتعلق بانهاء رواسب حالة العداء التى كانت سائدة بين الدولتين . وتتداخل الابعاد الأقليمية والعرقية فى حالة الصراع الاثيوبى ـ الصومالى . ويمكن القول أن الاختلافات العرقية كانت سببا رئيسيا للصراع بسبب اختلاف الدولتين على منطقة الأوجادين التى يسكنها افراد لهم اصل صومالى وقد تطور الصراع بين الدولتين ليصبح صراعا اجتماعيا ممتدا ، بمعنى انه اصبح صراع اجيال ومجتمعات وامتد عبر فترة طويلة من الزمن ، كما أنه اتسم بالتذبذب حيث انتقل من فترة تندلع فيها الحرب الى فترة سكون ، صحيح ان النمط الغالب لهذا التفاعل كان نمطا صراعيا لكن ذلك لم يحل دون وجود فترة يسود فيها نمط تعاونى من قبيل تباحث الدولتين او محاولات للتسوية السلمية التى تمت فى فترات عديدة .

وتعود جذور الصراع الأثيوبى الصومالى الى التنازع حول منطقة الأوجادين كما سبق القول ويمكن تفصيله على النحو التالى :ـ

مشكلة الأوجادين :

تعتبر منطقة الأوجادين أحد الاقسام التى كان الصومال تاريخيا يتكون منها وهى الصومال الايطالى ، والصومال البريطانى ، والصومال الفرنسى (جيبوتى حاليا) والصومال الغربى (الأوجادين) على الحدود مع أثيوبيا ، وأخيرا منطقة الحدود الصومالية الكينية شمال شرقى كينيا التى ضمها الاستعمار البريطانى لمستعمراته فى كينيا قبل الاستقلال .

وتعود جذور النزاع الصومالى الأثيوبى الى القرن الرابع عشر وهو النزاع الذى تغلبت فيه الحبشة دائما بفضل معاونه البرتغاليين وغيرهم من الأوربيين حتى عام ١٨٩٨ وهو العام الذى استولت فيه اثيوبيا على منطقة الأوجادين وسيطر امبراطور الحبشة على مدينة « هرر » عاصمة الاقليم . وقد استمر الاقليم تحت سيطرة الحبشة حتى نهاية القرن التاسع عشر حينما استولت ايطاليا على الاقليم من اثيوبيا وظل الاقليم تحت سيطرة ايطاليا ضمن ممتلكاتها فى منطقة القرن الافريقى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اعيد تقسيم الممتلكات الايطالية ووضعت منطقة أوجادين تحت الاشراف البريطانى .

وفى عام ١٩٥٥ سلمت بريطانيا الاقليم الى اثيوبيا ومع استقلال الصومال عام ١٩٦٠ تبنت الدولة الجديدة سياسة السعى لتحقيق وحدة الأراضى الصومالية حيث نصت المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال على « العمل على وحدة كل الأراضى الصومالية بأقسامها الخمسة » ولذلك تحفظ الصومال على قرار مؤتمر القمة الأفريقية الأول عام ١٩٦٣ باحترام حدود الدول الأعضاء القائمة لدى حصولها على الاستقلال . الأمر الذى اعتبره الصومال عدم استجابة لمطالبها فى اقليم الأوجادين وخاض حربا مع اثيوبيا عام ١٩٦٤ وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية وتوصلت إلى وقف القتال بين الدولتين وسحب القوات الى مسافة ١٥كم على جانبى الحدود بين الدولتين .

ورغم ذلك لم تتوقف الحملات الاعلامية بين الدولتين . وكان انقلاب ١٩٦٩ فى الصومال احد الأسباب التى أشعلت الروح القومية وزيادة الاصرار على استعادة الأجزاء الصومالية المقتطعة والعودة الى توحيد الصومال الكبير بأجزائه الخمسة . الا أن هذه الامال قد تبددت بعد قيام الانقلاب فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ واعلان النظام الجديد التمسك بوحدة البلاد الأثيوبية مما زاد من حدة العداء بين الدولتين .

وفى عام ١٩٧٧ نجح سكان الأوجادين (حوالى أربعة ملايين نسمة) فى طرد القوات الاثيوبية بدعم مباشر من الجيش الصومالى ولكن لم يمض عام حتى تمكنت اثيوبيا وبدعم من الاتحاد السوفيتى من استعادة الاوجادين وهزيمة القوات الصومالية .

ومع توقف القتال بين اثيوبيا والصومال كانت هناك عدة محاولات للتسوية أولها المشروع الأمريكى الذى قدمه فانس فى فبراير ١٩٧٨ والذى تضمن انسحاب الخبراء السوفييت والمقاتلين الكوبيين من اثيوبيا مقابل انسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال وأثيوبيا . ولكن الرئيس برى اعلن طلب حق

تقرير المصير لأوجادين مقابل الانسحاب منها .

وفى أبريل ١٩٧٨ تقدمت اثيوبيا مع كينيا بمشروع مشترك تضمن : تخلى الصومال عن مطالبها فى الدول الأخرى وقبوله قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها اثيوبيا .

وفى مؤتمر القمة الأفريقية ١٩٧٨ تم وضع ثلاثة مبادىء لحل النزاع أولها وقف اطلاق النار وانسحاب الجيوش واستمرار لجنة الوساطة . وقد انعقدت لجنة الوساطة فى لاجوس فى الفترة من ١٨ ـ ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ وأصدرت توصياتها بضم اوجادين الى اثيوبيا تمشيا مع وجهة نظر منظمة الوحدة الأفريقية بالحفاظ على الحدود الحالية وتم تأكيد هذا فى مؤتمر القمة الأفريقى بنيروبى ١٩٨١ . وهو ما رفضه الصومال . ومع ذلك استمرت المنظمة فى العمل على تسوية الصراع الأثيوبى الصومالى ، حيث التقى الرئيسان الأثيوبى منجستو هيلا ماريا والصومالى محمد سياد برى على هامش قمة هيئة مكافحة الجفاف والتصحر فى شرق افريقيا والتى عقدت فى جيبوتى فى الفترة من ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٨٦ . واتفق الرئيسان على تشكيل لجنة من كل بلد يراسها وزير الخارجية . واجتمعت اللجنتان فى اجتماع مشترك ثلاث مرات بالتبادل فى كل من اثيوبيا والصومال كان اخرها فى ابريل ١٩٨٧ ، الا انها لم تتوصل الى اتفاق لتعارض مطالب الدولتين . فقد طلب الجانب الأثيوبى اعتراف الصومال بالحدود الحالية والتنازل عن مطالبها فى منطقة أوجادين فيما عدا امكانية استعادتها لقريتين هما جلد جلوب وبلاميلى على الحدود وهما قريتان كانت أثيوبيا قد احتلتهما عام ١٩٨٢ . كما طلبت اثيوبيا أن يوقف الصومال مساعداته للاريتريين والتيجراى ، وتبادل الاسرى . أما الجانب الصومالى فقد طالب بحق تقرير المصير لشعب الأوجادين واستعادة بلدتى جلد جلوب وبلاميلى ووقف اطلاق النار وتبادل الاسرى ، ووقف اثيوبيا مساعداتها لجبهتى المعارضة الصومالية (الجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية) .

وقد ظلت الاتصالات متوقفة لفترة عام كامل حتى كان اجتماع الرئيسين الصومالى والأثيوبى على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتصحر فى جيبوتى ايضا فى ١٢ مارس ١٩٨٨ والاتفاق على استئناف مهمة اللجنة المشتركة الأثيوبية الصومالية واجتمعت اللجنة للمرة الرابعة فى الأول من أبريل ١٩٨٨ وانتهى الاجتماع فى الثالث من ابريل ١٩٨٨ بتوقيع اتفاق نص على النقاط التالية :ـ

ـ اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وانسحاب القوات المرابطة على الحدود بين البلدين .
ـ تبادل الاسرى والمسجونين السياسيين .
ـ وقف النشاطات المخربة المتبادلة بين البلدين ووقف الدعاية المناهضة .
ـ عقد اجتماع وزارى بناء على طلب أحد الجانبين لبحث قضية الحدود المتنازع عليها ونقل توصياتهم المتصلة بعد ذلك الى رئيسى البلدين .

وهكذا يلاحظ من بنود الاتفاق انه حقق بعض مطالب الصومال واثيوبيا ولكنه تجاهل الموضوع الأساسى للنزاع بين الدولتين وهو موضوع حق تقرير المصير لشعب الأوجادين الذى تطالب به الصومال كما لم تعترف الصومال بحدود اثيوبيا الحالية . وهكذا يمكن القول أن الاتفاق لم يكن بهدف الحل الجذرى للنزاع بين الدولتين بقدر ماكان استجابة للظروف الداخلية فى كلا الدولتين والظروف الاقليمية والدولية السائدة .

فكل من اثيوبيا والصومال يعانى من ظروف اقتصادية صعبة بالاضافة الى تصاعد نشاط حركات المعارضة (اريتريا والتيجراى فى أثيوبيا ، والجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال فى الصومال) .

وبالاضافة الى العوامل الداخلية يلاحظ اتفاق ارادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومعظم الدول الفاعلة دوليا واقليميا على تهدئة الوضع فى القرن الأفريقى ، فالولايات المتحدة تسعى الى تهدئة الوضع فى المنطقة ومحاولة كسب ارضية فى اثيوبيا ، ولذلك قامت بتخفيض حجم المساعدات الاقتصادية للصومال فوصلت الى ٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ بدلا من ٢٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ . كما انها اوقفت المساعدات تماما خلال عام ١٩٨٨ بدعوى سوء أوضاع حقوق الانسان فى الصومال وان كان قد أفرج عن جزء منها مع بداية عام ١٩٨٩ .

فى الوقت نفسه فان الاتحاد السوفيتى لايرغب فى ممارسة سياسة توسعية فى افريقيا فى الظروف الحالية . كما أنه فى ظل سياسة جورباتشوف العملية فهو لن يخاطر بمساعدة الصومال حفاظا على علاقاته مع اثيوبيا من جهة ولن يزيد دعمه العسكرى لأثيوبيا بصورة واضحة تؤثر على علاقاته بالولايات المتحدة فى ظل الوفاق الحالى بينهما .

مابعد اتفاق ابريل ١٩٨٨ :

اتسمت التفاعلات بين الدولتين منذ توقيع اتفاق ابريل ١٩٨٨ بالطابع التعاونى وان كان هناك مايشير الى ارتباط حالة السلام القائمة بين الدولتين باستمرار الظروف الداخلية فيها واستمرار الظروف الأقليمية والدولية المحيطة بها دون تغيير .

فقد تبادلت الدولتان العلاقات الدبلوماسية على

مستوى السفراء فى يوليو ١٩٨٨ كما وقع فى ١٩٨٨/٧/٣١ اتفاق لتبادل الأسرى والمحتجزين لدى كلا الدولتين منذ حرب الأوجادين عام ١٩٧٧ .

وبدأت فى اغسطس ١٩٨٨ عملية تبادل الأسرى ، وقد أطلقت اثيوبيا سراح ٢٤٥ اسيرا فى حين أطلقت الصومال سراح (٢٦٩) اسيرا

كما بدأت فى ١٩٨٩/٨/٢ مباحثات بين المسئولين الصوماليين والاثيوبيين فى جنيف لعودة ٨٤٠ الف لاجىء اثيوبى الى الصومال منذ حرب الأوجادين عام ١٩٧٧ .

هذا بالاضافة الى وقف الحملات الاعلامية بين الدولتين الا انه عقب احداث يوليو ١٩٨٩ فى الصومال رددت مصادر دبلوماسية ايطالية فى العاصمة الاثيوبية أديس ابابا ان القوات الكوبية فى اثيوبيا تحركت مؤخرا الى الحدود الصومالية الاثيوبية وهى الأنباء التى نفتها مصادر السفارة الكوبية فى أديس أبابا وأرجعتها الى رغبة الرئيس الصومالى فى استنفار القوى الداخلية حوله بحجة التهديد الخارجي وان يكون ذلك ذريعة للهجوم على مواقع حركات المعارضة الصومالية بحجة ارتباطها بقوى خارجية .

وبصفة عامة استمرت خطوات تحسين العلاقات بين الدولتين حيث شارك نائب وزير الداخلية الأثيوبى فى أعمال الدورة الثانية التى عقدت بمقديشيو لمؤتمر اعادة اللاجئين الأثيوبيين فى الصومال الى بلادهم وذلك بمشاركة هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

وفى الخامس من أكتوبر أعلن رسميا فى عاصمة البلدين قرار تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتطبيع العلاقات التى وقعت بين البلدين فى ابريل ١٩٨٨ . وقد اتخذ هذا القرار خلال لقاء وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٨٩ .

(٤) تطورات القضية الاريترية :

تقع ارتيريا على الشاطىء الغربى للبحر الأحمر على شكل مثلث محصور بين اثيوبيا والسودان وجيبوتى ، وتبلغ مساحة الأقليم حوالى ١١٩ الف كم ، ويمتد ساحله على البحر الأحمر لمسافة ١٠٩٠كم . ويسكن الأقليم حوالى اربعة ملايين من أصول مختلفة لها امتدادات خارج ارتيريا منهم مسلمون ومسيحيون وقليل منهم وثنيون .

وتعود مشكلة ارتيريا فى تاريخها الحديث الى الصراعات الاستعمارية بين بريطانيا وايطاليا من جانب ، وبين ايطاليا وأهالى أرتيريا والاقاليم الأثيوبية الاخرى من جانب اخر . وقبل الحرب العالمية الثانية وتحديدا فى مايو ١٩٣٦ استطاعت ايطاليا دخول اثيوبيا والسيطرة عليها وبذلك استكملت ايطاليا السيطرة على كل من ارتيريا ومملكة الحبشة .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وأعلنت ايطاليا الحرب على بريطانيا قامت قوات الحلفاء بمهاجمة المستعمرات الايطالية فى شرق أفريقيا وتمكنت من الانتصار على القوات الايطالية وقامت إدارة عسكرية بريطانية بالسيطرة على الصومال وارتيريا واثيوبيا . ولم يثر مصير اثيوبيا اية مشاكل بين الحلفاء ، فقد عاد الامبراطور هيلا سلاسى الى بلاده فى ٥ مايو ١٩٤١ وعقد مع بريطانيا اتفاقات تم له بموجبها العودة الى السلطة . وقد استمرت الادارة البريطانية فى ارتيريا حتى سبتمبر ١٩٥٢ حيث انهى الحكم البريطانى فى ارتيريا بعد تدخل الأمم المتحدة وضمت ارتيريا الى اثيوبيا فى شكل اتحاد فيدرالى . وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ ارتيريا وهى مرحلة اتسمت بتدهور الاقتصاد الارتيرى وحروب الارتيريين الى الخارج .

وفى عام ١٩٦٢ قامت اثيوبيا بالغاء الصيغة الفيدرالية وضمت ارتيريا اليها كخطوة لاستعادة أراضيها القديمة وللاستفادة الاستراتيجية الاساسية من الاقليم وذلك بايجاد منفذ للبحر الأحمر . فى ذلك الوقت كان الشعب الارتيرى قد بدأ كفاحه المسلح منذ عام ١٩٦١ بعد تشكيل جبهة تحرير ارتيريا للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال عن اثيوبيا . وقد وجدت ثورة ارتيريا تعاطفا اقليميا ودوليا واسعا أدى الى بروز دورها بوضوح على خريطة القرن الافريقى وكان الاتحاد السوفيتى يعارض التوسع الاثيوبى على حساب الصومال وارتيريا حتى عام ١٩٧٤ ولكن بعد قيام الانقلاب العسكرى ضد الامبراطور هيلا سلاسى عام ١٩٧٤ ورفع الضباط القائمون بالانقلاب شعارات اشتراكية اعلن الاتحاد السوفيتى دعمه للنظام الجديد وتولى مع الدول الاشتراكية (كوبا - المانيا الديمقراطية) مهمة اعادة بناء الجيش الاثيوبى وتحديثه . وقد قامت اثيوبيا بشن هجومين ضد ثوار ارتيريا عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وقد نجح ثوار ارتيريا فى صد الهجومين . بل أن ثوار ارتيريا غزوا المدن الرئيسية بعد أن سيطروا على كل الريف فى الاقليم ولم يبق فى يد الجيش الاثيوبى المحاصر سوى مدينة اسمرة عاصمة الاقليم وأربع مدن اخرى وقد سمح السودان لحركة التحرير الارتيرية باتخاذ نقاط تمركز لنقل الامداد من السودان الى الأرض الارتيرية المحررة .

ولكن اثيوبيا بعد انتصارها على الصومال فى حرب الأوجادين عام ١٩٧٨ اتجهت الى اقليم ارتيريا لانهاء الوضع المتأزم هناك وبدأت حملة فى يونيه ١٩٧٨ لسحق

الثورة الارترية استمرت حتى فبراير ١٩٧٩ تمكن خلالها الجيش الاثيوبى من استعادة سيطرته الفعالة على أهم المناطق التى كان الثوار قد حرروها خاصة المدن الهامة والطرق الرئيسية وفقدت الثورة الارترية زمام المبادرة . ولجأ الثوار الارتيريون الى الاحتماء بالريف والجبال بعد احتلال الجيش الاثيوبى لمدينة كرن على بعد ٩١ كم شمال اسمرة .

وبعد هذه الحملة ارتكزت مخططات الحكم العسكرى فى اثيوبيا على الأساليب الاتية :-

أ - بدء حملات عسكرية لمطاردة قوات الثورة فى الريف والجبال تدريجيا واعادة فتح الطرق . وقد شن النظام الأثيوبى ست حملات كان اخرها حملة قادها الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ماريام بنفسه فى مارس ١٩٨٨ على اقليم ارتيريا ولكن هذه الحملات فشلت نظرا لتورط القوات الأثيوبية فى المناطق الشاسعة والوعرة التى يسيطر عليها الاريتريون ودخولهم فى حرب عصابات ضد القوات الحكومية لم تستطع هذه الأخيرة خلالها التغلب على الثوار .

ب - محاولات الاستقطاب السياسى بين الشعب الارتيرى ، وهى محاولات بدأت بعد انقلاب عام ١٩٧٤ بارسال مسئولين حكوميين لاجراء اتصالات مع عدد من الشيوخ فى اقليم ارتيريا وفى ابريل ١٩٧٦ تم تشكيل هيئة تتألف من كبار المسئولين الحكوميين للاتصال بمجموعات المعارضة ولكنها فشلت فى اجراء حوار مباشر معها وان كان قد تشكل ماسمى بمؤتمر السلام لشعب اقليم ارتيريا من بين أعيان الاقليم .

ويميز الاعلام الاثيوبى عند الاشارة الى سكان ارتيريا بين سكان المنخفضات الشمالية الذى يصورهم على انهم الممثلون الحقيقيون للاقليم تمييزا لهم عن سكان المرتفعات المعارضين لنظام الحكم .

جـ - طرح المبادرات السلمية لحل مشكلة ارتيريا ، فبعد فشل النظام فى الحل العسكرى للمشكلة وفى محاولات الاستقطاب داخل الاقليم لجأ النظام الاثيوبى الى طرح المبادرات السلمية لحل المشكلة فعندما كانت القوات الاثيوبية فى أوج انتصارها على ثوار ارتيريا عام ١٩٧٨ رفض الرئيس منجستو اقتراح احمد ناصر رئيس المجلس الثورى لجبهة تحرير ارتيريا بالدخول فى مفاوضات دون شروط مسبقة من الطرفين للتوصل الى تسوية سلمية للأزمة تتضمن :

- اعطاء الحكم الذاتى لارتيريا واقامة نوع من الاتحاد بينها وبين اثيوبيا .
- اقامة اتحاد فيدرالى تقدمى بين كل من أثيوبيا وارتيريا واليمن الديمقراطية .

إلا أن النظام الحاكم فى أثيوبيا عاد بعد عقد كامل لطرح عدد من المبادرات السلمية ، فقد وجه الرئيس منجستو فى تقرير قدمه إلى الدورة العادية السادسة للجنة المركزية لحزب عمال أثيوبيا التى عقدت فى بداية عام ١٩٨٧ نداء للحركة الارتيرية لحل المشكلة حلا سلميا كما أصدرت الجمعية الوطنية (الشينجو) - البرلمان الاثيوبى - عقب افتتاح الدورة الأولى فى ٩ سبتمبر ١٩٨٧ نداء مشابها وعلى أثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الأثيوبية وعدد من الجماعات الارترية التى صورتها وسائل الاعلام الأثيوبية على انها ممثلة للشعب الارتيرى فى محاولة لضرب الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا التى رفضت الاشتراك فى هذه الاتصالات مطالبة بإستقلال الاقليم . وقد تقدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكما ذاتيا وتسليح المواطنين للدفاع عن البلاد واتخاذ الاجراءات الخاصة باستقبال الارتيريين العائدين إلى الاقليم والبالغ عددهم ٧٥٠ ألف شخص . وقد وافق الرئيس منجستو فى ١٩٨٨/١٢/٢٩ على المطالب التى تقدمت بها هذه الجماعات وأعلن فى فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الدولة الاثيوبى بهدف توفير الظروف الملائمة لتنفيذ الاجراءات الخاصة بتسوية القضية الارتيرية .

وقد عقدت اجتماعات - تعد الأولى من نوعها - بين الحكومة الاثيوبية وخمس فصائل أرتيرية (لا تشمل الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا) بالخرطوم فى مارس ١٩٨٩ . وقد طلبت الفصائل الارتيرية اشراك المنظمات الدولية فى المفاوضات بينها وبين الحكومة الأثيوبية وقد رفضت الاخيرة هذه المطالب ، كما طلبت الحكومة الأثيوبية اقامة اتحاد فيدرالى بين أرتيريا وأثيوبيا وهو ما رفضته الفصائل الأرتيرية وتأجلت المفاوضات بناء على ذلك إلى وقت لاحق .

وفى الخامس من يونيو ١٩٨٩ ومع بداية الدورة الثانية للجمعية الوطنية الأثيوبية (البرلمان) أعلنت الجمعية الوطنية مبادرة سلمية جديدة تضمن : -

- عقد اجتماع واجراء محادثات من أجل السلام مع أى طرف يوافق على ذلك .
- أن تبدأ المحادثات دون أى شروط مسبقة .
- اجراء المحادثات بحضور مراقب يتم اختياره بالاتفاق بين الطرفين .
- بدء المحادثات السلمية علنا .
- بدء المحادثات فى تاريخ ومكان يتفق عليه الجانبان .

وقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا المبادرة الأثيوبية بسبب تصريح الرئيس منجستو عقب اعلان الجمعية الوطنية للمبادرة بأن وحدة أثيوبيا موضوع

غير قابل للتفاوض » وهو ما يتعارض مع مطلب الجبهة بحق تقرير المصير لاقليم أرتيريا .

ولكن الجبهة عادت مرة أخرى لتقبل الدخول فى مفاوضات مع نظام الحكم فى اديس أبابا بفضل جهود الوساطة التى قام بها الرئيس الأمريكى الاسبق جيمى كارتر بعد لقاء تم بينه وبين أسياسى افورقى زعيم الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا فى ولاية اتلانتا بالولايات المتحدة فى مايو ١٩٨٩ . وبعد الزيارة التى قام بها كارتر لاثيوبيا فى أغسطس ١٩٨٩ . هذا بالاضافة الى وساطة الرئيس التنزانى الاسبق جوليوس نيريرى والجهود السلمية المصرية لخدمة مساعى السلام فى أرتيريا وفى الجنوب السودانى . هذا بالاضافة إلى أن الرئيس منجستو تدارك تصريحه الأول واكد الالتزام بنصوص المبادرة ، وتدخل القوتين العظميين ومعهما ايطاليا لحث الطرفين على التفاوض ، كما أن الوضع الجديد بعد انقلاب يونيه فى السودان قد طرح معطيات جديدة فى المنطقة يمكن أن تزيد فرص التوصل لحلول سلمية لمشاكلها . وقد تم الاتفاق على بدء المفاوضات بين الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا وبين الحكومة الأثيوبية فى اتلانتا فى ٨٩/٩/٧ .

الا أنه يلاحظ أن الفصائل الارتيرية الأخرى* والتى كانت قد دخلت فى مفاوضات مع الحكومة الأثيوبية فى مارس ١٩٨٩ بالعاصمة السودانية الخرطوم قد غيرت موقفها ورفضت الدخول فى مفاوضات اتلانتا فى السابع من سبتمبر ١٩٨٩ فقد حذر مسئول فى جبهة التحرير الارتيرية (التنظيم الموحد) من أن هذه المحادثات لن تحل القضية الارتيرية بل ستدخلها فى نفق مجهول وتحولها إلى مواجهة أرتيرية - ارتيرية وصراعات عرقية . وقد بعثت جبهة التحرير الأرتيرية المجلس الثورى ، وقوات التحرير الشعبية ببرقية إلى الادارة الأمريكية عبر السفير الأمريكى فى صنعاء تحتج فيها على لقاء اتلانتا .

وينبع رفض الفصائل الارتيرية السالفة الذكر من انها ترى أن المفاوضات يجب أن تجرى فى الخرطوم وبمشاركة السودان بصفته من الدول المعنية وبمشاركة كل التنظيمات الارتيرية . كذلك فإن أثيوبيا إذا تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا وهى أقوى الفصائل الأرتيرية ، فإن من السهل عليها مواجهة هذه الفصائل وخاصة فى حالة ما اذا تمكنت من مساومة السودان للتخلى عن دعمها لهذه الفصائل مقابل حل مشكلة الجنوب .

وقد حاولت الحكومة الأثيوبية نظرا لأوضاعها العسكرية والاقتصادية المتدهورة (هناك ١٥ الف اسير اثيوبى لدى ثوار اريتريا ، ويسيطر الثوار على ٩٠٪ من الريف فى اقليم أرتيريا) تهدئة كافة الفصائل الأرتيرية ، اذا وافقت على اجراء جولة من المفاوضات مع الحركات الأرتيرية فى الخرطوم فى أعقاب الجلسة التمهيدية التى عقدت فى ولاية اتلانتا الأمريكية مع الجبهة الشعبية وتمهيدا لذلك - فقد أعلنت الفصائل الخمس الوحدة فيما بينها فى ٣١ اغسطس ١٩٨٩ واتفقت على تشكيل وفد أرتيرى واحد يتولى التفاوض مباشرة مع أثيوبيا على أساس تصور موحد بين هذه الفصائل - وفى الرابع من سبتمبر ١٩٨٩ أعلن رئيس جبهة التحرير الأرتيرية أن محمود حسن محمد عضو اللجنة التنفيذية ونائب القائد العام ورئيس هيئة أركان جيش التحرير الارتيرى قد اغتيل يوم ١٩٨٩/٩/٣ فى مدينة كسلا السودانية واتهم جماعة اسياسى افورقى (الجبهة الشعبية) بأنها هى التى قامت بعملية الاغتيال وانها تقوم بعمليات عسكرية واسعة ضد الفصائل الأرتيرية الخمس التى اعلنت الوحدة فيما بينها .

وهكذا يبدو أن الخلاف داخل الفصائل الارتيرية يمكن أن يعرقل التوصل إلى حل للمشكلة الأرتيرية حتى لو أجريت مفاوضات بين الحكومة الأثيوبية وبعض الفصائل دون الأخرى .

وساطة الرئيس كارتر :

تأتى وساطة الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر فى سياق اهتمام إدارة بوش بقضايا القرن الافريقى ولكن بطريق غير مباشر وقد أمكن للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر عقد مباحثات سلام تمهيدية فى مدينة اتلانتا بولاية جورجيا الأمريكية بين وفد حزب العمال الأثيوبى ووفد الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا فى السابع من سبتمبر ١٩٨٩ وقد استمرت المباحثات حتى ١٩ من سبتمبر . ولكنها اقتصرت على الجوانب الاجرائية المتعلقة ببدء مفاوضات تتناول الجوانب الموضوعية الخاصة بلب المشكلة الأرتيرية وجوانب الخلاف بشأنها .

وقد أسفرت المباحثات التى جرت فى اتلانتا عن الاتفاق على عدد من بنود جدول الأعمال الذى ستجرى على أساسه المفاوضات التالية فى نيروبى فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٩ وهى : -

- اشراك رئيسين خلال المراحل المقبلة فى اعداد الاجراءات الخاصة بمباحثات السلام واعطاؤهما صلاحيات معينة تساعدهما على التقريب بين وجهات النظر وإزالة أى خلافات تظهر خلال مراحل التفاوض .
- إنشاء سكرتارية خاصة لمساعدة رئيس المباحثات .

---

* تجدر الاشارة الى ان الفصائل الارتيرية تكونت فى مراحل تاريخية متتالية انقساما من التنظيم الام وهو جبهة تحرير ارتيريا .

- الاتفاق على وسيلة التخاطب وتوثيق أعمال المباحثات .
ويبقى بعد ذلك استكمال المباحثات فى نيروبى حول بعض بنود جدول الأعمال التى لم يتم الاتفاق عليها خلال مباحثات اتلانتا والتى تتمثل فى تحديد الرئيسين المشاركين ومسئولياتهما وتحديد اعضاء السكرتارية الفنية ووظائفها .

ويمكن القول أن عقد مباحثات اتلانتا وان كانت بادرة طيبة من الجانبين نحو ايجاد حل سلمى حيث انها تميزت بالعلنية وتمت تحت اشراف دولى الا ان الحكم على نجاح هذه المباحثات أو فشلها يعد محكوما بعدد من التطورات الاقليمية والدولية التى يمكن أن تؤثر سلبا أو ايجابا على سير هذه المفاوضات .

ومن العوامل التى يمكن أن تؤثر ايجابيا على سير هذه المفاوضات : -

(١) تصعيد الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى لصراعها المسلح مع الجيش الحكومى فى شمال اثيوبيا . حيث شنت وحدات عسكرية تابعة للجبهة هجوما مسلحا على وحدات الجيش الاثيوبى باقليم « ولو » شمال أديس ابابا فى اول سبتمبر ١٩٨٩ . وذلك بعد يوم واحد من اعلان الرئيس منجستو هيلا ماريام أمام البرلمان بأن الحكومة الأثيوبية اتفقت مع رجال حرب العصابات التابعة للجبهة الشعبية لتحرير التيجراى على بدء محادثات سلام بين الطرفين قريبا . وكانت الجبهة قد أعلنت فى ١٩٨٩/٧/١٣ فى بيان لها أذيع فى لندن قبولها لدعوة الرئيس منجستو لاجراء مفاوضات سلام حول حل المشكلات فى شمال أثيوبيا وأن المفاوضات يمكن أن تبدأ خلال شهر .

واذا كان تصعيد الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى للصراع يأتى خوفا من أن يكون حل المشكلة الأرتيرية على حسابها حيث أن الحكومة الأثيوبية ستتفرغ للقضاء على الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى ، فإن هذا التصعيد من جانب الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى يمكن أن يدفع الحكومة الأثيوبية الى الاستمرار فى المفاوضات مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا للاستفادة بوقف إطلاق النار على الأقل ان لم يكن للتوصل إلى حل .

(٢) قرار كوبا بعد يوم من بدء مفاوضات اتلانتا بسحب ما تبقى من قواتها المرابطة فى أثيوبيا (حوالى ثلاثة آلاف جندى) وبذلك فقد قطع الطريق نهائيا أمام منجستو بشأن امكانية استخدام هذه القوات ضد ثوار ارتيريا . وقد أتى هذا القرار الكوبى اتفاقا مع توجهات القوتين العظميين بشأن الصراع فى القرن الأفريقى حيث أبلغ الزعيم السوفيتى جورباتشوف فى الفترة الأخيرة الرئيس الامريكى الأسبق جيمى كارتر بأن موسكو تؤيد مبادرته فى جمع الأثيوبيين والارتيريين إلى مائدة المفاوضات كما أعلن الرئيس الأمريكى بوش ان حكومته ستعمل مافى وسعها لانجاح مبادرة كارتر .

ومع هذا يبقى المحدد الرئيسى لتقدم المفاوضات الأثيوبية - الارتيرية هو التنسيق بين الجماعات الأرتيرية فيما بينها وهو أمر لم يتحقق حتى الان . ذلك أن الجبهات الارتيرية الاخرى وهى جبهة تحرير أرتيريا - قوات التحرير الشعبية بقيادة محمد سعيد نادو وجبهة تحرير ارتيريا - التنظيم الموحد برئاسة عمر برج وجبهة تحرير ارتيريا - اللجنة الثورية بزعامة عبد القادر جيلانى أعلنت فى عشرين اغسطس بعد ثلاثة أيام من الاعلان عن اتفاق الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا لعقد مباحثات اتلانتا ادانتها للمفاوضات التى ستجريها الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا منفردة مع النظام الأثيوبى فى اتلانتا .

كما أعلن رئيس جبهة تحرير أرتيريا - التنظيم الموحد فى جدة فى ٣/٩ ، أن قوات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا شنت فى ٢٩ اغسطس هجوما مسلحا على الفصائل الارتيرية الأخرى عبر الحدود السودانية .

وعلى ضوء هذه الانقسامات طلبت أثيوبيا وساطة دول عربية لجمع الفصائل الأرتيرية ومن هذه الدول اليمن الشمالى حيث اجتمع رئيسها على عبد الله صالح مع الفصائل الأرتيرية لهذا الغرض ولكن الجبهة الشعبية لم تحضر اللقاء .

مفاوضات نيروبى :

استكمالا للمباحثات التمهيدية التى جرت فى اتلانتا ، عقدت فى نيروبى الجولة الثانية من المباحثات يوم ١١/٢١ بين ممثلى الحكومة الأثيوبية وممثلى الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا، تحت اشراف الرئيس الامريكى الأسبق كارتر .

وقد تناولت هذه المباحثات ثلاث نقاط كان قد تم ارجاؤها عند انتهاء جولة اتلانتا ، وتتعلق هذه النقاط باختيار رئيس ثان لحضور مؤتمر السلام ، واختيار سبعة من المراقبين الأجانب لحضور المؤتمر وتحديد دور كل منهم ، واخيرا تعيين سكرتارية للمؤتمر .

وبعد أسبوع من المفاوضات توصل الطرفان الى اختيار الرئيس جوليوس نيريرى الرئيس التنزانى السابق ليكون رئيسا مشاركا فى محادثات السلام ، كما اتفق الطرفان على ان يختار كل منهما اثنين من المراقبين السبعة أما الثلاثة الاخرون فسيقوم باختيارهم الرئيس كارتر ، كما اتفق الطرفان على تعيين سكرتارية لمؤتمر سلام .

وبهذا الاتفاق يكون الطرفان قد انهيا المفاوضات التمهيدية من أجل بدء مفاوضات حقيقية وشاملة من

المتوقع اجراؤها فى بداية عام ١٩٩٠ لحل المشكلة الارترية .

ورغم ذلك تبقى قضية توحيد الفصائل الارترية أحد العقبات أمام حل المشكلة الارترية برمتها ، ذلك أنه بعد انتهاء محادثات اتلانتا حاولت الفصائل الارترية الاخرى وقف مفاوضات نيروبى التى تم الاتفاق عليها وذلك بتكثيف هجماتها على القوات الحكومية يوم وصول الرئيس كارتر الى اديس أبابا يوم ١١/١٨ وأعلنت انها استولت على احدى المدن الشمالية . كما طلبت من كارتر عند لقائه بها فى الخرطوم تأجيل هذه المفاوضات على أساس أن اشتراك فصيلة واحدة من الفصائل الارترية لا يعبر عن اى الجبهات الارترية كلها وطلبت منه ضم مساعيه إلى مساعى السودان والجمهورية العربية اليمنية .

٢ ـ التفاعلات الليبية التشادية :

عبرت السياسة الليبية عن تطور بارز فى مضمونها وفى ادائها طوال هذا العام سواء على الصعيد العربى أو الدولى أو الافريقى . ووصلت ذروة هذا التغيير فى الأول من سبتمبر وهو العيد العشرون للثورة الليبية ، والذى اعتبرته القيادة الليبية كمناسبة للمراجعة الذاتية الشاملة لكل عناصر التجربة الليبية فى العقدين الماضيين ، واعادة تقييم السياسات الليبية داخليا وخارجيا واستكشاف وبدء مرحلة جديدة .

ويمكن تلمس نتائج عملية المراجعة تلك فى عدد من المظاهر التى تضمنت انفتاحا داخليا ورفع القيود عن السفر إلى الخارج واعطاء القطاع الخاص بعض الفرص لتنمية ذاته والتقليل من هيمنة اللجان الشعبية على الحركة السياسية للجماهير والأفراد .

أما خارجيا فهناك ثلاثة تطورات تعكس نتائج المراجعة الذاتية الليبية على نحو واضح ، الأولى اعادة النظر فى سياسة الوحدة الشاملة والفورية مع البلدان العربية والاعتراف بأهمية البدء بخطوات صغيرة ولكنها تصب مع هدف الوحدة على المدى البعيد ، ومن هنا جاءت المشاركة الليبية فى تكوين الاتحاد المغاربى مع الدول العربية المغربية الاربع الأخرى .

التطور الثانى وهو اتخاذ خطوات ملموسة لانهاء حقبة كاملة من القطيعة مع مصر ، والتى تبلورت فى الموافقة الليبية على المشاركة فى قمة الرباط التى حضرتها مصر وجسدت عودتها إلى الصف العربى والجامعة العربية ، وتلى ذلك لقاءات متبادلة بين الرئيسين مبارك والقذافى انتهت بفتح الحدود والسعى الى تطبيع العلاقات ، وايجاد اليات للتعاون الثنائى اقتصاديا وسياسيا .

أما التطور الثالث فهو تنشيط ليبيا لعلاقاتها الافريقية ، والسعى ناحية تطويق المصادر المحتملة لانتقاد السياسة الليبية أفريقيا ، ولاسيما تعثر تسوية النزاع مع تشاد .

وقد تضافرت المساعى الثلاثة ، وأدت الى انفراج حقيقى فى علاقات ليبيا العربية والافريقية ، اضافة الى تهدئة التوتر الذى تصاعد مع نهاية العام الماضى مع إدارة ريجان الامريكية . وبالرغم من أن السنة الأولى لادارة بوش لم تتضمن خطوات كبرى ناحية ليبيا ، إلا أن هناك بعض ملامح للتغير فى علاقات الطرفين ، معا ، وهو ما يستدل عليه من تبادل الآراء الايجابية نوعا ، وعدم لجوء بوش لاساليب الاستفزاز التى كان يتبعها الرئيس ريجان .

وفى اطار الاهتمام بالعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى الافريقية سنلقى بعض الضوء على تطورات العلاقات الليبية التشادية :

بدأ عام ١٩٨٩ ، وهناك حالة من الهدوء النسبى بين ليبيا وتشاد ، وجاء ذلك استمرارا للعلاقات المتبادلة بين الطرفين والتى أعيدت رسميا فى اكتوبر ١٩٨٨ (راجع التقرير الاستراتيجى ١٩٨٨) . وتصاحب مع هذا الهدوء استمرار المحاولات الأفريقية فى الجمع بين البلدين على أسس مقبولة لتسوية شاملة للمشاكل المعلقة بينهما ، ولاسيما الخاصة بشريط أوزو ورسم الحدود ، الا أن هذه الجهود الافريقية ، والتى كانت تاخذ طابعا علنيا أحيانا وسريا فى غالب الأحيان لم تحل دون توجيه اتهامات تشادية لليبيا بالتدخل فى الشئون الداخلية لتشاد ، ومحاولة مناصرة بعض فرق المعارضة العاملة ضد نظام الرئيس حبرى ، وهو ما كانت تنفيه ليبيا رسميا وبقوة .

أ ـ تطور الوساطة الافريقية :

بالرغم من اشراف منظمة الوحدة الأفريقية على عملية التسوية بين البلدين عبر لجنة خاصة يرأسها الرئيس الجابونى عمر بونجو ، فقد كانت هناك أيضا وساطات وتدخلات افريقية وعربية عديدة ، انصبت جميعها على دفع البلدين إلى مواصلة الحوار بينهما .
وقد جرت محادثات ٦/١٨ فى ليبرفيل عاصمة الجابون بين وزيرى خارجية ليبيا وتشاد تحت اشراف المنظمة الافريقية لم تثمر شيئا ، حيث انفضت بعد ساعة من بدايتها نظرا لعدم تمكن المتفاوضين من الاتفاق على جدول الأعمال ، وبعد حوالى شهر تمكنت الجزائر وفق جهود مشتركة مع كل من مالى ـ والجابون من الأعداد للقاء بين الرئيسين القذافى وحبرى فى باماكو عاصمة

مالى فى ٧/٢١ . وكانت الجزائر تقدمت بمشروع اتفاقية بين البلدين تتضمن « أخذ المصالح المشروعة بين البلدين من الناحية الأمنية بعين الاعتبار عبر انسحاب القوات غير الافريقية من تشاد ، « تبادل المعتقلين وارساء أسس حسن الجوار من خلال التزامات متبادلة واعفاء جميع اشكال التدخل فى الشئون الداخلية للبلدين وعدم الاعتداء » . ودعا المشروع الجزائرى ايضا إلى تسوية الخلاف بالطرق السياسية عبر التحكيم ، وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين البلدين .

وبالرغم من أجواء التفاؤل التى احاطت باجتماع باماكو ، الا أنه فشل نظرا لتباين رؤى البلدين حول اربع قضايا أساسية وهى :ـ
(١) تسوية النزاع حول أوزو . (٢) استمرار القوات فى الشريط المتنازع عليه .
(٣) تواجد القوات الفرنسية فى تشاد . (٤) تسوية النزاع الحدودى عبر محكمة العدل الدولية .

وفى المحادثات تبلورت وجهتا النظر على النحو التالى :ـ

وجهة نظر ليبيا وقد طالبت : بانسحاب القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد .
* افراج تشاد عن الأسرى الليبيين .
* استمرار بقاء الجنود الليبيين فى شريط أوزو الى أن تنتهى تسوية المشكلة كلية .
* تفضيل تسوية النزاع الحدودى سياسيا دون اللجوء الى محكمة العدل الدولية .

اما وجهة نظر تشاد فقط طالبت :ـ
* انسحاب القوات الليبية حتى صدور الحكم بشأن شريط أوزو .
* عدم انسحاب القوات الفرنسية من تشاد لأن ذلك من صميم الشئون الداخلية التشادية .
* العرض الفورى لقضية ملكية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية .

وقد أرجعت تشاد فشل قمة باماكو الى عدم الاعداد الجيد لها ، وغموض الخطة الجزائرية بشأن التسوية السياسية ، اضافة الى عدم مرونة الجانب الليبى .

الا أن فشل هذه القمة لم ينه محاولات التوصل الى تسوية سياسية ، ولم يوقف اتصالات الجانبين ببعضهما ـ اذا وصل وفد تشادى الى ليبيا فى ٨/٣ بشأن متابعة عملية التسوية كما نشطت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى وقامت بعملية تقديم أفكار للجانبين وسهلت اتصالات ليبية تشادية سواء فى الجزائر أو فى باريس ، وقد انتهى الأمر بتمكين الطرفين من اقرار اتفاق بالعاصمة الجزائرية فى ٨/٣١ عشية احتفالات الفاتح من سبتمبر وقد نص الاتفاق على :ـ

البند الأول : يتعهد الطرفان بحل خلافهما الترابى اولا بكل الوسائل السياسية بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب الا اذا قرر رؤساء الدول غير ذلك .

البند الثانى : فى غياب حل سياسى لخلافهما يلتزم الفريقان طرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية اتخاذ الاجراءات اللازمة للحل القانونى المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع الموجودة فيها حاليا بتاريخ ٨/٢٥ فى المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف مراقبين افريقيين ، ويمتنعان عن أى وجود جديد على أى صورة كانت ، وتنفيذ هذا الانسحاب الى مسافة يتم الاتفاق عليها ، احترام الاجراءات اللازمة هذه الى أن تصدر محكمة العدل الدولية قرارا نهائيا بخصوص الخلاف الترابى .

البند الثالث : يتابع البلدان العمل بالقرارات الخاصة بوقف اطلاق النار المبرمة بينهما ويتعهدان بالتوقف عن أى من اشكال الاعتداء خاصة :ـ
ـ التوقف عن الحملات الاعلامية المعادية ، والامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأى شكل كان أو بأى حجة كانت أو مناسبة فى الشئون الداخلية والخارجية لكل من البلدين ، والامتناع عن الدعم السياسى والمالى والمادى والعسكرى لكل قوة معادية ضد البلد الآخر .
ـ العمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادى ومالى بين البلدين .

البند الرابع : يقرر الفريقان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق .

البند الخامس : يطلب من اللجنة الأفريقية الخاصة المشكلة لهذا الغرض والمنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية السهر على متابعة وتنفيذ ما جاء فى هذا الاتفاق .

البند الخامس : يتعهد البلدان باخطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهذا الاتفاق .

وبالتوصل الى هذا الاتفاق أنطوت صفحة من العلاقات المأزومة بين ليبيا وتشاد ، وقد تداعت المواقف الدولية المؤيدة لهذا التطور ، حيث اثنت الخارجية الايطالية على الاتفاق وأبدت الاستعداد لفتح حوار مع ليبيا ، أما فرنسا فقد المحت الى رغبتها فى تخفيض عدد قواتها الموجودة فى تشاد بعد زوال مصادر التوتر والتهديد بعد هذا الاتفاق . وفى خطوة لتأكيد حسن النية قررت تشاد بعد يومين من الاتفاق الافراج عن مجموعة من الأسرى الليبيين . ومما يلفت النظر أن الاتفاقية لم تذكر صراحة أو ضمنا القوات الفرنسية الموجودة فى تشاد ـ وهو أحد العوامل التى كانت وراء فشل قمة باماكو مثلما سبق القول . ويلاحظ أيضا أن الاتفاق

المذكور هو اتفاق اطار ومبادىء من ثم فان عملية التطبيق تظل هى المحك النهائى ، وهذه العملية بدورها متروكة للجنة الثنائية التى ستشكل من البلدين وتخضع لاشراف منظمة الوحدة الأفريقية ، وسوف يكون من مهام هذه اللجنة ، البحث عن صيغة توفيقية لوضع النزاع الحدودى ، وكيفية اطلاق سراح الاسرى وبأى واسطة . وبالرغم من تعليق هذه القضايا الحيوية على عمل هذه اللجنة فأن اتفاق ٣١/٨ يظل خطوة بارزة فى تطور العلاقات الليبية/ التشادية والعربية الأفريقية عموما لانه وضع نهاية لاحدى بؤر التوتر ما بين البلدان العربية من جهة ودول الجوار الجغرافى الافريقى من جهة ثانية . وقد وضح تأثير هذا الاتفاق فى المواقف الليبية التى ردت على مزاعم تشادية ترددت قبل نهاية العام حول تدخل ليبى لمساندة فصيل معارض لنظام الرئيس حبرى ، وكانت وجهة النظر التى أبداها الرئيس القذافى أن ما يجرى فى تشاد لا شأن لليبيا به لأنه صراعات داخلية ، وقد كان فى السابق ترديد مثل هذه المزاعم من شأنه أن يثير انعكاسات سلبية كثيرة ، وهو ما لم يحدث بعد ٣١/٨ .

٣ ـ الأزمة السينغالية/ الموريتانية :

شهد عام ١٩٨٩ انفجار صراع بين دولتين متجاورتين احداهما أفريقية وهى السنغال والأخرى افريقية تنتمى الى الحظيرة العربية وهى موريتانيا .

ومن المفارقات التاريخية أن يتفجر هذا الصراع فى ذات الفترة التى تشهد نشاطا مكثفا لدعم واحياء مسيرة التعاون العربى الأفريقى بعد فترة جهود قاربت العشر سنوات شهدت الكثير من الخلافات العربية ـ العربية ، والعربية ـ الافريقية ، والافريقية ـ الأفريقية ـ والتى كانت لها اثارها السالبة على مسيرة التعاون المشتركة .

وقد شهدت العلاقات العربية الافريقية فى الفترة الأخيرة تفاعلات من شأنها أن تسهم فى تنمية العلاقات بين العرب والافارقة ودعم واحياء مسيرة التعاون المشترك بينهم ، فكانت عودة مصر الى الجامعة العربية وسعى الحكومات العربية لحل خلافاتها الداخلية ومحاولة التوفيق بين أطراف النظام العربى فى قمة الدار البيضاء الأخيرة لها آثار ايجابية على وحدة الصف والتضامن العربى ، ومن جهة أخرى فان ايجاد حل لقضية الصحراء ، ومحاولات حل الخلاف الليبى التشادى ، والاتجاه لحل الخلافات الأثيوبية السودانية ، والأثيوبية الصومالية وأخيرا تولى الرئيس المصرى رئاسة القمة الافريقية فى دورتها الخامسة والعشرين ، والسعى لعقد القمة العربية الافريقية الثانية فى مارس ١٩٩٠ يشير الى امكانية أن ينعكس ذلك ايجابيا على دعم مسيرة التعاون العربى الافريقى وتطويرها الى آفاق أوسع .

ومن هنا تبرز خطورة الصراع الموريتانى السنغالى الذى تفجر فى فترة حرجة يسعى فيها كل من العرب والأفارقة الى حل خلافاتهم وتطوير ودعم التعاون المشترك فيما بينهم مما يستوجب بذل كافة الجهود لانهاء هذا الصراع وحصره فى أضيق الحدود حفاظا على التضامن العربى الأفريقى وأيضا الأفريقى الأفريقى .

وسوف نعرض هنا لأسباب تفجر الصراع وجذوره والجهود المختلفة التى بذلت لحصره ومحاولات حل القضايا الخلافية بين الدولتين :ـ

اسباب تفجر الصراع :

أرتبطت أعمال العنف بين موريتانيا والسنغال بالحوادث التى وقعت على الحدود فى التاسع من ابريل الماضى فى المنطقة الحدودية الواقعة على نهر السنغال ، والتى تشهد توترا منذ عدة سنوات . وكانت بداية الخلاف فى اقدام رعاه موريتانيين ينتمون الى احدى الاثنيات الزنجية المقيمة فى المنطقة الحدودية الى قيادة قطيع مواشى للرعى فى احدى الجزر المواجهة لقرية ديوارا السنغالية الحدودية فهاجمهم زنوج سنغاليون وقادوا القطيع الى الأراضى السنغالية مما استدعى تدخل موريتانيا لأستعادة الماشية وأدى هذا التدخل الى أشتباك نتج عنه سقوط بعض الضحايا من الطرفين .

والجدير بالملاحظة هنا أن رد الفعل السنغالى لا يتناسب مع حجم الحدث وخاصة أن تلك الاحداث والمناوشات الحدودية متكررة ، وهى عادة ما تعالج بشكل سريع فى اطار الدولتين المتجاورتين ودون أن تترك آثارا ، ولهذا فان الحادث الحدوى لايبرر رد الفعل الذى أخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين فى السنغال . ونشير هنا الى أن جريدة (سوبى) اليومية التابعة للحزب الديمقراطى السنغالى المعارض هى التى أطلقت شرارة التحريض الأولى بعد حادث ديوارا وذلك فى ١١ أبريل حين صدرت تحمل خبرا فى صدر صفحتها الأولى نصه « الجيش الموريتانى يطلق النار على اهالى ديوارا ، قتيلان و١٢ جريح و١٨ رهينة و٧ مفقودين .

وعلى أثر هذا شهدت داكار وعدد من المدن السنغالية هجوما عفويا عنيفا على الموريتانيين شملت الاعتداء عليهم ونهب متاجرهم وأملاكهم مما أدى الى لجوء الناجين من الاعتداءات الى المساجد وسفارة بلادهم ، ولجأ القسم الأكبر منهم الى الهروب خارج السنغال

واللجوء الى دول أفريقية مجاورة مثل غينيا بيساو وجامبيا .

ويلاحظ أن الحكومة السنغالية لم تتدخل للسيطرة على الموقف الا بعد مضى أكثر من ٤٨ ساعة .

وكرد فعل لأحداث السنغال شهدت أكبر مدينتين فى موريتانيا هما نواكشوط العاصمة ونواديبو اضطرابات واعمال عنف استهدفت مواطنين سنغاليين فى المدينتين وعلى عكس الحكومة السنغالية تمكنت الحكومة الموريتانية من السيطرة على الموقف فى أقل من ٢٤ ساعة وتم فرض حظر للتجول فى المدينتين المذكورتين . وأخذت الأحداث بين البلدين بعد ذلك شكل الترحيل المتبادل المنظم وغير المنظم لرعايا الدولتين ويلاحظ بشأن عمليات الترحيل ما يلى : ـ

اولا : أن عمليات الترحيل المتبادل لم تشمل المواطنين الموريتانيين والسنغاليين المقيمين فى الدولتين فقط بل شملت السنغاليين ذوى الأصول الموريتانية والموريتانيين ذوى الأصول السنغالية ، فكان ضمن المرحلين من الدولتين ضباط وجنود بالجيش فى البلدين وأيضا كوادر فى الدولة وموظفين ومدرسين ورجال دين .

ثانيا : ان عمليات العنف والترحيل والطرد السنغالية للموريتانيين اقتصرت على الموريتانيين المنتمين الى (البيضان) وهم العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة و(الحراطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من مالكيهم . ولم تشمل الاعتداءات والترحيلات الموريتانيين الزنوج المقيمين فى السنغال والمنتمين للأصول العرقية المشابهة لتلك المعروفة فى البلاد (التكارير ـ سرافولى ـ وولف ـ سونينكا) وهنا تكمن خطورة الموقف فى النزاع السنغالى الموريتانى ، اذ أن البلاد المجاورة للدولتين تضم مهاجرين عربا وبربر بأعداد ضخمة وذوى تأثير قوى ، وتصعيد الصراع من شأنه أن يمتد الى البلاد المجاورة ومن ثم تدخل غرب افريقيا بأكملها فى دائرة حرب عرقية لا تحمد عواقبها .

رد الفعل الموريتانى والسنغالى للأحداث :

أنعكس التفكك الداخلى السائد فى السنغال على رد الفعل نحو الأحداث ، ففى حين أن المعارضة السنغالية اتهمت الرئيس السنغالى بأنه غير قادر على التصدى للقضية الوطنية الراهنة ، ووجه زعيم المعارضة السنغالية رسالة الى الرأى العام تضمنت ان يرأس لجنة وطنية تتصدى للأحداث ، وأن يتم تشكيل قوتين أحداهما من منظمة الوحدة الأفريقية تتولى السيطرة على الوضع فى السنغال والثانية مغاربية للسيطرة على الوضع فى موريتانيا . فكان رد فعل الرئيس السنغالى على ذلك هو التشدد بدءا من أرسال خطاب شديد اللهجة الى الحكومة الموريتانية واعلانه عن يوم حداد وطنى على ضحايا الأحداث ، الى زيارة أسر الضحايا والقاء خطاب شديد اللهجة حمل فيه الحكومة الموريتانية مسئولية الأحداث .

ويتلخص الموقف الرسمى السنغالى من الأحداث فى النقاط التالية : ـ

- ان الحكومة السنغالية تقوم بتأمين سلامة المواطنين الموريتانيين ولم يتعرض أحدهم للقتل .
- الاحتجاج على منع السفير السنغالى فى موريتانيا من ممارسة مسئولياته .
- توجية احتجاج شديد اللهجة الى الحكومة الموريتانية .
- ابلاغ منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن وحركة عدم الانحياز بالأحداث .

أما الموقف الموريتانى من الأحداث فقد عبر عنه رئيس الجمهورية فى خطاب معتدل احتوى على النقاط التالية : ـ

- حمل مسئولية تصعيد الأحداث الى خطاب الرئيس السنغالى المشار اليه آنفا ، والى دور الصحافة السنغالية الرسمية والمستقلة والتى حرضت على أعمال العنف والقتل .
- تم التركيز على العلاقات الودية والتاريخية بين الشعبين الموريتانى والسنغالى .
- المطالبة بالتعويض عن أموال الموريتانيين التى قامت الحكومة السنغالية بمصادرتها من المطرودين .
- وجه تحذيرا شديد اللهجة لمواطنيه ، وأعلن عن محاكمة مثيرى الشغب بتهمة الخيانة العظمى .

وبصفة محددة تطالب السنغال بـ : ـ

أ ـ تشكيل لجنة تحقيق دولية تأمل من خلالها ادانة موريتانيا .

ب ـ تعديل الحدود بينها وبين موريتانيا .

وتقتصر مطالب موريتانيا بتعويض الأضرار التى لحقت بمواطنيها ، وتعكس طبيعة المطالب التى تصر عليها الأطراف المتنازعة طبيعة وجذور هذا النزاع الأمر الذى ينقلنا للبحث عن الخلفية السياسية والاقتصادية لتلك الأحداث .

الخلفية السياسية والاقتصادية للأحداث :

تنحصر خلفية الأحداث فى شقين الأول هو طبيعة الأوضاع الداخلية فى كل من السنغال وموريتانيا سواء كانت سياسية أم اقتصادية ، والثانى يتمثل فى توازنات القوى بين موريتانيا والسنغال ، وسوف نعرض لكل من الشقين : ـ

تعانى السنغال من ازمة اقتصادية خانقة اذ تعتمد فى مواردها على انتاج الفوسفات والقطن والمساعدات والقروض الخارجية ، وقد ارتفع اجمالى الدين السنغالى من ٢٥١٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٤٨٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ الأمر الذى أدى الى ارتفاع أقساط خدمة الدين من ٤٦ مليون دولار الى ٢٨٥ مليون دولار

عن نفس الفترة (تقرير البنك الدولى ١٩٨٨) وتعكس هذه الأرقام مدى تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تعيشها السنغال وهو أحد النظم الذى كان يتمتع بأستقرار نسبى خلال حقبة الستينات وحتى منتصف السبعينات اذ لعبت دورا بارزا فى المنطقة خلفا للدور الذى كانت تلعبه فرنسا من قبل فى المنطقة . وانعكست ملامح تلك الازمة فى زيادة حجم البطالة وركود فى الانتاج الزراعى . وساعد على تفاقم تلك الأزمات الاقتصادية سياسة التكيف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد الدولى والتى اثرت على توقف حركة الاستثمارات .

وتتجلى ملامح الأزمة السياسية فى السنغال بوضوح منذ الانتخابات المشكوك فى نتائجها فى فبراير ١٩٨٨ ، الأمر الذى دعم قوة المعارضة السنغالية ، ومحور كل المطالب حول الحزب الديمقراطى السنغالى المعارض الذى يرفع شعار (سوبى) أى التغيير . وبدت حكومة عبده ضيوف عاجزة عن مواجهة قوة المعارضة المتعاظمة . وشهد النظام السنغالى تآكلا فى مشروعيته وتفسخا فى سلطة الدولة ، الأمر الذى يقود الى البحث عن كباش فداء . وقد وجدت الحكومة السنغالية ضالتها المنشودة فى احداث أبريل ، وتحديدا فى الأهالى ذوى الأصول الموريتانية .

وعلى الجانب الآخر نجد موريتانيا منذ قيامها عام ١٩٦٠ ولدت معها واثرت فيها المشكلات الداخلية السائدة فى السنغال اضافة الى المشكلات بين موريتانيا والسنغال ، فكان فرض العربية كلغة رسمية فى عام ١٩٦٦ ، واتباع سياسة التعريب أول المشاكل التى واجهت الدولة الفتية فقد ووجهت تلك السياسات التعريبية بمقاومة من الموريتانيين السود الناطقين بالفرنسية واثارت قلق السنغاليين فى ذات الوقت ، وزاد من تفاقم الوضع الانضمام لجامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ . ومن جهة أخرى أدى جفاف السبعينيات الى هجرة واسعة للعرب والبرر الشماليين نحو الجنوب فى اتجاه الضفة اليمنى لنهر السنغال الأمر الذى آثار قلق وانزعاج الموريتانيين السود فى الضفة اليمنى من سيطرة العرب والبرر على الأراضى المروية الجديدة فى الوادى والتى كانت نتاج بناء سدى دياما ومانوتالى ، اذ وجدوا أنفسهم ضحايا لاستغلال غيرهم للأراضى التى كانت ينبغى أن يكونوا أول المستفدين منها . وكان لاستمرار انتهاج سياسات التعريب فى موريتانيا واتجاهها الى توثيق الروابط مع دول المغرب العربى آثره على زيادة غضبة الموريتانيين السود المنتمين الى القبائل الزنجية ، وكانت محاولة الانقلاب الفاشلة التى قامت بها جبهة « تحرير الأفريقيين بموريتانيا » فى اكتوبر ١٩٨٧ خير دليل على ذلك . واتخذت الحكومة الموريتانية من محاولة الانقلاب الفاشلة ذريعة للقيام بعملية تطهير واسعة للكوادر السود فى الجيش والادارة .

أما الشق الثانى والذى يتعلق بتوازنات القوى الاقليمية بين موريتانيا والسنغال فقد بدأ فى الظهور عندما أخذت موريتانيا فى الاستقلالية والخروج من دائرة السيطرة السنغالية ، ففى فترة ليست ببعيدة كانت موريتانيا تتبع اداريا للسنغال وتشاركها نفس العاصمة ساى لوى ، وكان ميناء داكار هو الميناء الطبيعى لموريتانيا ومالى وغينيا . وبدأ هذا الدور الاقليمى لموريتانيا يرتسم بتوجهها العربى وارتباطها بالدائرة العربية وزيادة حركة التعريب فيها بالاضافة الى انضمامها فى عام ١٩٨٣ لمعاهدة الاخاء والوفاق التونسية الجزائرية وأخيرا اندماجها باتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩ ، وذلك دون أن تنسحب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا . الأمر الذى كثف من نشاط ما يسمى بجبهة التحرير الوطنية الأفريقية التى تتخذ من داكار مقرا لها ، وهى تنظيم من التكارير الذى يهدف الى اقامة جمهورية زنجية فى موريتانيا وغيرها من الدول الأفريقية ، تشير بعض التقارير الى دور هذه الجبهة فى تحريك وتزكية الاحداث بين البلدين .

ويجب أن نشير هنا الى أن كلا من السنغال وموريتانيا يمثلان جزءا من المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (المستعمرات الفرنسية السابقة) كما أنهما بالاضافة الى مالى قد ساهما فى مشروعات تطوير نهر السنغال والذى أمكن من ورائها الحصول على الكهرباء وعدد أكبر من دورات الرى ، وبالتالى مساحات زراعية أكبر ، الا أن مزيدا من الحركة والاستقلالية بدأ يتسم بها المجتمع الموريتانى بعد أن تمكن من بناء ميناء حديث جذب نسبة من حركة التجارة التى كانت توجه الى الميناء السنغالى .

ومجمل القول أن المشاريع البحرية والبرية التى اقامتها موريتانيا بتوجهاتها الافريقية والعربية والدولية قد ساهمت فى تقليل حدة مشاكلها الداخلية وذلك بالحصول على المساعدات والقروض والاستثمارات المختلفة الأمر الذى وفر لها مزيدا من الحركة والاستقلالية النسبية التى اكسبتها عمقا استراتيجيا فى المنطقة ، وأبعدها بالتالى عن احتمالات استمرار السيطرة السنغالية عليها .

الوساطات بين الدولتين :

تكثفت الوساطات بين السنغال وموريتانيا وشملت دولا عربية وافريقية واوروبية اذ شارك كل من المغرب

والكويت والسعودية ومصر وغينيا ومالى وأسبانيا وفرنسا (التى أوفدت الى البلدين نجل الرئيس الفرنسى ومستشاره للشئون الأفريقية) .

وفى اطار الوساطة بين الدولتين قام الرئيس موسى تراورى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ورئيس* جمهورية مالى بزيارة قصيرة لعاصمتى البلدين بهدف تخفيف حدة التوتر بينهما . وقد تم الاتفاق مع رئيس موريتانيا والسنغال على ايفاد وزيرى داخليتهما الى باماكو عاصمة مالى للبحث فى سبل معالجة آثار الأحداث بالاضافة الى الاتفاق على وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين الدولتين واعادة فتح الحدود المشتركة امام تنقل المواطنين . واخيرا عدم اللجوء الى المنظمات الدولية او الاقليمية للبحث فى النزاع المشترك .

وقد عقد اجتماع فى باماكو يوم ٣يونية ١٩٨٩ ضم كلا من وزيرى الخارجية والداخلية فى موريتانيا والسنغال مع نظيرهما المالى للبحث فى كيفية حل النزاع المشترك وقد واجهت المباحثات الكثير من العقبات التى ادت الى فشلها وكان أهم هذه العقبات طرح السنغال لموضوع اعادة تخطيط الحدود بين البلدين . ولم تتوقف الوساطات بين الدولتين بعد فشل اجتماع باماكو فقد قام وزير الخارجية الفرنسى بزيارة نواكشوط على أثر انتهاء أعمال القمة الفرنكوفونية التى عقدت فى داكار والتى قاطعتها موريتانيا . وقد سبق زيارة الوزير الفرنسى تصريح للرئيس فرنسوا ميتران جاء فيه (انه اذا حدثت خلافات بين دولتين فى المجموعة الفرنكوفونية فأن فرنسا تملك وسائل للتوسط وطرقا للحل) والى جانب التحرك الفرنسى كانت هناك تحركات ومبادرات اخرى فقد قام رئيس الوزراء التونسى بزيارة نواكشوط وصرح بضرورة التعاون بين موريتانيا والسنغال . وايضا قام الرئيس الزائيرى موبوتو بزيارة داكار ونواكشوط للوساطة ومحاولة تخفيف حدة النزاع بين البلدين .

وقد قام الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بزيارة عاصمتى الدولتين للوساطة بينهما فى محاولة لدعم الوساطة المالية التى قام بها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية انذاك وأثمرت المساعى الفلسطينية عن بلورة اتفاق بلور ارضية للتفاهم حول القضايا الخلافية اذ أقر الطرفان المتنازعان بما يأتى : ـ

ـ وضع حد للحملات الاعلامية المتبادلة .

ـ التزام كل من الطرفين المتنازعين بمعاهدة ١٩٣٣ التى ترسم الحدود بينهما وبالملاحق المتصلة بالمعاهدة والتى جرى استخلاصها بعد مفاوضات تالية لها .

ـ السماح باعادة تنقل المواشى فى منطقة الحدود المشتركة .

ـ وقف عمليات الترحيل لرعايا البلدين وخاصة المواطنين الذين يحملون الجنسيات الموريتانية والسنغالية ويعودون بأصولهم الى كلا البلدين .

ـ تعويض ذوى الضحايا الذين قتلوا واجراء احصاء للرعايا المتضررين خلال الأحداث الأخيرة والعمل على تعويضهم عن خسائرهم واضرارهم .

ـ اعادة من يرغب من رعايا البلدين الى مقر اقامته السابق .

وبالرغم من هذه المحاولات ، فان الازمة بين البلدين ظلت على حدتها وزاد من ذلك بعض تقارير عن حشود عسكرية سنغالية على الحدود وان موريتانيا بدورها تقوم بعمل اتصالات مع دول عربية من اجل تعزيز قواتها المسلحة ـ واستمر التوتر قائما الى ان عقدت القمة الأفريقية الخامسة والعشرون بأديس ابابا فى يولية ١٩٨٩ ، وانتخاب الرئيس المصرى حسنى مبارك رئيساً للقمة الافريقية حيث قامت القمة بتشكيل لجنة سداسية برياسة الرئيس مبارك تضم الى جانب مصر كلا من توجو ونيجيريا وزيمبابوى والنيجر وتونس بهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع بين موريتانيا والسنغال على أساس مبادىء الوحدة الأفريقية ، ومواصلة جهود الوساطة التى بدأها الرئيس موسى تراورى الرئيس السابق للمنظمة .

وعلى أثر هذا قامت مصر بأرسال لجنة وساطة مصرية الى الدولتين فى الأسبوع الأول من اغسطس ١٩٨٩ للعمل على تهدئة الأوضاع بين الدولتين وتقريب وجهات النظر والتمهيد لزيارة الرئيس مبارك الى كل من الدولتين والتى سبقتها خطوة سنغالية بقطع العلاقات مع موريتانيا رداً على قرار اتخذته موريتانيا باعتبار السفير السنغالى فى نواكشوط شخصاً غير مرغوب فيه . وجاءت زيارة الرئيس مبارك الى كل من السنغال وموريتانيا فى ٦سبتمبر ١٩٨٩ والتى وصفت بأنها زيارة استطلاعية . ولكنها نجحت فى تهدئة التوتر بين الدولتين . وان كان هذا الاحتواء لم يصل بعد الى اتفاق سلام شامل ونهائى ويرجح السبب فى ذلك كما جاء فى تصريح الدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية (ان التسوية النهائية لهذا النزاع ستأخذ وقتا طويلا لأن الوجدان الشعبى فى البلدين اصيب بجرح عميق)

وركزت مباحثات الرئيس مبارك فى الدولتين على ضرورة احتواء النزاع وعدم تصعيده . وتمت موافقة الطرفين من حيث المبدأ على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة ، والتفاوض حول تعويض المتضررين من الأحداث فى كلتا الدولتين . واخيرا قبول الدولتين حضور اجتماعات اللجنة

السداسية الافريقية للمصالحة والتى تجتمع بنيويورك يوم ٥ اكتوبر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على ان تحضر الدولتان اجتماعا بالقاهرة للتفاوض على كيفية تنفيذ القرارات التى سوف يتوصل اليها اجتماع نيويورك .

الا ان اجتماعات نيويورك لم تؤد الى خطوات ملموسة ، وعلى اثرها أرسلت مصر فى مطلع نوفمبر وفدا دبلوماسيا للبلدين لمتابعة جهود الوساطة بينهما .

ومع نهاية العام لم يبد ان هناك اى جديد اللهم استمرار الخلافات بين الدولتين حول هل يكتفى بحل النزاع فى اطار افريقى كما ترغب فى ذلك موريتانيا ومن وراءها غالبية الدول الأفريقية أو أن يتم تصعيده الى الأمم المتحدة واعتباره نزاعا دوليا كما تهدف الى ذلك السنغال ضاربة بذلك عرض الحائط كافة المساعى الافريقية والعربية . مما يلفت النظر الى ان عملية التدويل هذه تدخل فى اطار سياسة التسويف التى تقوم بها السنغال للالتفاف حول المطالب المنطقية التى تطالب بها موريتانيا لتعويض المتضررين من أصل موريتانى عما سلب ونهب منهم فى السنغال ،

ومن المنتظر ان تدخل تفاعلات البلدين مرحلة خطيرة اذا لم يتم احتواء الموقف والضغط على السنغال للتجاوب مع المساعى الافريقية ، خاصة وان مسالة الحشود العسكرية السينغالية على الحدود مع موريتانيا وعمليات التصعيد التى تقوم بها المعارضة السنغالية والتى لم تتوقف تنذر بعواقب وخيمة على الاستقرار الاقليمى فى غرب افريقيا ، وايضا على مسيرة العلاقات العربية الأفريقية .

■ ■

ثالثا : التفاعلات العربية/ الايرانية

١ ـ التطور السياسى الداخلى :

تواترت احداث هامة على ايران فى غضون ١٩٨٩ ، والذى يمثل بدوره ثلاثة معان متداخلة ، حيث اكتمل العقد الاول للثورة الاسلامية فى فبراير ، وفى منتصفه حدثت وفاة اية الله الخومينى زعيم الثورة ومرشدها ، كذلك بدأت فيه الجمهورية الثانية عبر تحالف دينى/ سياسى مابين خامينى من جهة ورافسنجانى من جهة ثانية .

اما الأحداث ذاتها ، فقد اخذت عنوانا كبيرا هو التنافس على السلطة بين ممثلى التيارات المختلفة . ولما كان الخومينى فى الشهور الاولى من العام يعانى ضعفا صحيا عاما ، فقد أتاح ذلك للمتنافسين ان يبرزوا مهاراتهم السياسية المختلفة فى اقصاء بعضهم البعض الى جانب ترسيخ اقدامهم حين تساعدهم الظروف على ذلك ، الى جانب استغلال القضايا الخارجية او افتعالها فى بعض الاحيان ، كقضية الروائى الانجليزى سلمان رشدى واصدار حكم بالاعدام عليه لنشره قصته المسيئة للاسلام بعنوان (آيات شيطانية) ، وقد اخفت هذه القضية وراءها صراعا بين اجنحة ايرانية مختلفة ، حاول كل منها البروز بالتمسك بسياسة الثورة فى العداء للغرب ومن ثم قبول رضاء اية الله الخومينى .

ومن التطورات الهامة على الصعيد الداخلى اقصاء اية الله منتظرى الخليفة المعين ، اثر رسالة بعث بها الى الخومينى عبر فيها عن بعض انتقاداته وعدم رضاه عن بعض السياسات الاقتصادية والامنية ولاسيما عمليات اعتقال واعدام مايسمون بخصوم الثورة ، فيما اعتبره الخومينى بمثابة انشقاق عن مبادىء الثورة ومن ثم تقرر اقصاء اية الله منتظرى عن منصب الخليفة بعد الخومينى . وأعقب ذلك اتخاذ بعض اجراءات فى مواجهة المسئولين المقربين للامام منتظرى مثل محمد جواد لاريجانى نائب وزير الخارجية ، ومحمد جعفر محلابى مندوب ايران فى الامم المتحدة .

وقد ادى اقصاء منتظرى الى حالة من الفراغ الدستورى فيما يتعلق بمنصب المرشد العام للجمهورية الاسلامية ، وأخذت بعض الاجنحة السياسية ، ولاسيما جناح هاشمى رافسنجانى ، تطالب بتعديل الدستور وتحويل النظام الى نظام رئاسى على الطريقة الامريكية عبر اعطاء صلاحيات سياسية ودستورية اوسع .

وفى هذه الاونة تبلور فى الساحة السياسية الايرانية تياران ، اختلفت عناصر كل منهما ، وصار احدهما معروفا اعلاميا بالتيار المتشدد ، والثانى بالتيار المعتدل . التيار الاول كان ابرز رموزه حسين موسوى رئيس الوزراء والى جانبه على اكبر محتشمى وزير الداخلية والى جانبهما احمد نجل الامام الخومينى ، وتركزت دعاوية السياسية حول موقف التوجه نحو الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، ومحاولة انشاء علاقات اقتصادية اكبر مع البلدان الاشتراكية لانها تقبل التعامل مع ايران على قاعدة المقايضة التى يرفضها الغرب ، ويرفض هؤلاء اية افكار خاصة بدمج الحرس الثورى مع الجيش ، ويرى ان فكرة تصدير الثورة الى الخارج ولاسيما البلدان المجاورة هى فكرة صالحة ويجب عدم التخلى عنها .

اما التيار الثانى فابرز رموزه هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان ـ حتى قبل وفاة الخومينى ـ والى جانبه على خامينى رئيس الدولة ، وتركزت دعاويه حول ضرورة الانفتاح على الغرب ـ والحد من فكرة تصدير الثورة ، ودمج الحرس الثورى فى الجيش ويطالب ببعض الحرية الاقتصادية داخليا ، ولذا ينال تاييد بعض قطاعات التجار الايرانيين وكبار ضباط الجيش .

ونقطة الاتفاق بين هذين التيارين هى مواجهة الخصوم بقسوة عبر الاعتقالات الواسعة والاعدامات السريعة . وفيما بعد اقصاء منتظرى برزت قضية تعديل الدستور وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية باعتبارها قضية صراعية بين الطرفين حيث عارض كل

من موسوى ومحتشمى واحمد الخومينى مطالب رافسنجانى الخاصة بتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك بالرغم من موافقتهم على ترشيح وفوز رافسنجانى بمنصب الرئيس الا ان قدرة رافسنجانى على المناورة السياسية وتمكنه من دفع ١٢٠ نائبا فى البرلمان بارسال رسالة الى الخومينى يطالبون فيها بتعديل الدستور ، ساعدته على كسب هذه القضية اذ وافق الخومينى فى نهاية ابريل على تكوين لجنة تضم ٢٥ شخصا منهم ٥ أعضاء من البرلمان الايرانى تكلف باعداد مشروع دستور جديد وادخال اصلاحات دستورية بما فيها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية . وفى نفس هذا الاطار دعا رافسنجانى الى عدم اشتراط ان يكون المرشد العام للثورة من آيات الله العظمى ، لما فى ذلك من تقييد قد لايسهل من أختيار خليفة للخومينى . وهو مانجح فيه ايضا رافسنجانى وتبلور عمليا فى اختيار على خامينى بعد وفاة الخومينى بوقت قصير .

وفى ظل هذا الجو من الشد والجذب أعلن رافسنجانى فى نهاية ابريل عن شبكة للتجسس تعمل لصالح الولايات المتحدة ، وانها قامت بتزويد الاسطول الامريكى بمعلومات عن البحرية الايرانية ، وتلى ذلك اعتقالات عديدة لشخصيات مدنية وعسكرية وفى حين نفت الولايات المتحدة اى ارتباط لها بهذه القضية تراوحت التفسيرات بين امرين اولهما ان الاعلان عن هذه القضية من قبل رافسنجانى جاء كمحاولة لاثبات عدائه للغرب والظهور على عكس مايشيعه عنه الجناح المنافس ، الثانى ان هذه الحملة من الاعتقالات كانت تستهدف العديد من الشخصيات الليبرالية المؤيدة للامام منتظرى ، والذى بالرغم من اقصائه رسميا ظل يتمتع بنفوذ ملحوظ فى العديد من دوائر السلطة الى جانب تأييد قطاعات من الشعب الايرانى .

وايا كان التفسير فان الملاحظ ان هذه الفترة القليلة التى سبقت موت الامام الخومينى ، كانت فترة اشتداد المرض عليه ومن ثم عدم قدرته على حسم الامور بطريقة او بأخرى ، وهو ماأتاح للاجنحة المتنافسة درجة من حرية الحركة للعمل على مواجهة بعضها البعض وتثبيت مواقعها هنا وهناك .

وفى ظل هذا الجو السياسى المشحون بالتوتر جاءت وفاة الامام الخومينى فى الثالث من يونيه لتنهى عهد الجمهورية الاولى وتعلن بداية الجمهورية الثانية .

وبمجرد اعلان الوفاة فرضت مشكلة الخلافة نفسها ، وصار هناك فراغ دستورى وجب حسمه بسرعة ، وكانت كل التكهنات تصب فى خانة واحدة وهى انفراط عقد السلطة الايرانية وزيادة احتمالات المواجهة المفتوحة بين ممثلى الاجنحة المختلفة . الا ان النظام استطاع ان يترك انطباعا واضحا عن تضامن الجميع حيث قام مجلس الاوصياء باختيار على خامينى مرشدا للثورة خلفا للامام الخومينى وذلك على الرغم من انه لايحمل مرتبة اية الله العظمى ، وهى المرتبة التى اعطيت له على عجل حتى يتناسب مع أبعاد ومسئوليات المنصب الروحية . وقد أعتبر هذا الاختيار بمثابة انتصار لجناح رافسنجانى الذى كان من اشد انصار هذا الاختيار ، كما اعتبر ايضا بمثابة فصل بين السلطتين السياسية والروحية فى البلاد مثلما كان الوضع عليه ابان حياة الامام الخومينى . اما السلطة السياسية فقد تنافس عليها كل من احمد نجل الامام الخومينى ورافسنجانى .

وقد حسم هذا التنافس لصالح رافسنجانى الذى انتخب فى ٢٨يوليو ـ بعد ٥٥ يوما من وفاة الخمينى ـ رئيسا للجمهورية وموافقة الجمعية التشريعية الاسلامية (البرلمان) فى ٢٩اغسطس على التشكيل الحكومى الذى اقترحه رافسنجانى والذى ضم ٢٢ وزيرا منهم ١٢ وزيرا يغلب عليهم الطابع التكنوقراطى . وتم استبعاد الوزراء السياسيين من الفريق الحكومى برئاسة موسوى ومحتشمى وذلك بهدف الا تكون الحكومة مسيسة مما يعطيه حرية اكبر فى الحركة واعترف رافسنجانى نفسه بأن العنصر المسيس فى الحكومة سيكون هو شخصيا اما وزراؤه فلن يكونوا الا مجرد منفذين يتولون تطبيق القرارات التى يتخذها رئيس الدولة .

اما احمد الخمينى فقد فقد بعد وفاة والده الكثير من النفوذ وخاصة بعد استبعاد رفاقه موسوى ومحتشمى من الوزارة .

ونظرا لعدم وجود شخصية ذات منزلة دينية عليا ونفوذ سياسى واضح فقد امكن لرافسنجانى ان يتحالف مع على خامينى لاعادة صياغة الاتجاهات الاساسية للجمهورية الثانية ، وقد تبلورت هذه الاتجاهات فيما يلى :

ـ اعادة بناء الاقتصاد الايرانى وزيادة الموارد واحداث انتعاش عن طريق زيادة الاستثمار الاجنبى وزيادة دور القطاع الخاص .

ـ التعاون مع مختلف الفصائل داخل ايران وعدم استبعاد الاكفاء بسبب انتماءاتهم السياسية .

ـ تحسين علاقات ايران بدول المنطقة بشكل لايسمح للقوى الدولية باستغلال الازمات للتدخل بالمنطقة والالتزام بتطبيق القرار ٥٩٨ الخاص بالنزاع العراقى الايرانى .

ـ الانفتاح على الغرب للحصول على المساعدة المالية وللافراج عن ١٤مليار دولار من الاموال الايرانية المجمدة فى الولايات المتحدة .

ـ تحسين علاقات ايران مع الاتحاد السوفيتى والذى انعكس فى زيارة رافسنجانى لموسكو فى يوليو ١٩٨٩ .

وهذه الاتجاهات على النحو المشار اليه تكشف عن رغبة رافسنجانى ومؤيديه القوية فى تحويل الجمهورية الثانية الى دولة والابتعاد عن فكرة الثورة والثورة الدائمة . والفارق بين الامرين كبير ، اذا ان الدولة تهتم اساسا باعادة البناء وصياغة دور اقليمى ودولى مناسب وهو مايستدعى الدخول تدريجيا فى مظلة العلاقات الدولية وقواعدها المعروفة . اما الثورة وتصديرها ، فهى لاتعنى عكس ذلك وحسب ، وانما تسعى الى اعادة بناء النظام داخليا واقليميا بالدرجة الاولى ، وترفض ماهو قائم لانه يقف حجرة عثرة امام محاولات وعمليات ـ تجذير الثورة بالداخل ومدها بالخارج ، والذين يؤمنون بالثورة يعتقدون ان ذلك هو الالتزام الحقيقى بأفكار الامام الخومينى وان ماعدا ذلك هو خروج عنها .

ولقد نجح رافسنجانى فى اتخاذ بعض الخطوات التى تصب فى خانة الدولة . ويبدو ذلك فى مسألة دمج الحرس الثورى ـ وهو احد الرموز البارزة لفكرة الثورة ـ فى اطار الجيش والذى يمثل بدوره الدولة . الا أن عملية الدمج هذه ليست سهلة ولا يمكن ان تتم بقرار ادارى او حتى سياسى ، ومن ثم رئى ان تتم على مراحل لاتبدو معها انها تمت لصالح الجيش على حساب الحرس الثورى ، وهذه المراحل هى :

١ ـ ادخال التنظيم والتراتيبية واللباس الموحد الى الحرس الثورى

٢ ـ تنفيذ برامج توعية سياسية داخل الجيش

٣ ـ تجربة وضع قيادة من الحرس على احدى ادارات الجيش مثلما تم لدى تعيين على شمخانى وزير الحرس السابق قائدا لسلاح البحرية

٤ ـ ان تتم عملية الدمج الكامل فى غضون خمس سنوات .

وتظهر هذه المراحل الى جانب صعوبة عملية التحول ، مسألة اخرى لاتقل اهمية وهى مراعاة مصالح الاطراف المختلفة ، ومحاولة تجنب التعثر مستقبلا فضلا عن خلق مايمكن تسميته بجيش ايرانى جديد فى التركيب وفى عملية التنشئة السياسية العسكرية فى آن واحد .

وبالرغم من هيمنة رافسنجانى السياسية فمن الصعب القول ان له اليد العليا والمطلقة ، ذلك أن سياساته وافكاره بتثبيت الدولة الايرانية تجد معارضة شديدة يقوم بها بعض خصومه ، والذين بالرغم من ابتعادهم عن المناصب الرسمية يقومون بعملية استقطاب للعناصر المعارضة ولمنع رافسنجانى من السير فى طريقه الى النهاية . ومن هؤلاء محتشمى وزير الداخلية السابق والذى استطاع الفوز بأحد مقاعد اربعة بعد جولة من الانتخابات الفرعية فى طهران ، وذلك الى جانب عناصر اخرى كمرتضى وعسكر اولادى واللذين يؤيدان سياسات رافسنجانى على وجه العموم . ويعكس فوز محتشمى حضوره السياسى داخل طهران ، أما النتائج الكلية فهى بدورها تعكس حالة التأرجح بين خطى الثورة والدولة داخل الشارع السياسى الايرانى ذاته وتفتح الباب امام مرحلة من المواجهة فى اطار قواعد اللعبة البرلمانية وليس بعيدا عنها .

٢ ـ العلاقات العربية / الايرانية سياسيا ·

منذ ان توقف القتال مابين ايران والعراق فى اغسطس ١٩٨٨ ، وبدات عملية المفاوضات بينهما ، ثارت تكهنات بقرب انفراج عربى / ايرانى على وجه الاجمال .

واستند مؤيدو الانفراج العربى الايرانى الى عدة اعتبارات منها الحقائق الجغرافية السياسية ـ التى تجعل ايران بلدا اساسيا فى تفاعلات منطقة الشرق الاوسط ، وان ثقلها الاستراتيجى يفترض من العرب طرح الافكار والمبادرات الايجابية لتجسيد حالة من حسن الجوار القائم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وايجاد القواسم المشتركة ازاء القضايا الاقليمية والدولية المختلفة . الا ان عملية الانفراج هذه لم يقدر لها بعد ان تتجسد عمليا لاسباب عديدة ، منها اسباب تعود الى ايران ذاتها واخرى تعود الى الرؤية العربية وأولويات القضايا المثارة .

وإذا نظرنا الى الأسباب الخاصة بايران فسوف نجد تنافسات السلطة التى أستهلكت وما زالت تستهلك طاقة صانع القرار الايرانى وتحد من قدرته على اتخاذ خطوات جادة فى شأن تحسين العلاقات مع العالم العربى ، ولم يختلف الوضع كثيرا حتى بعد وفاة الخومينى فى منتصف العام حيث تتداخل الخطوط الايرانية ازاء العالم العربى بما يصعب معه تحديد رد فعل بذاته . وقد أدى هذا الوضع بالعالم العربى ـ فى معظمه على الأقل ـ الى اتخاذ موقف انتظارى لما تسفر عنه التطورات السياسية الداخلية هناك ، وساعد فى ذلك

ثلاثة أمور أولها أن المفاوضات العراقية / الايرانية لم تشهد أى تقدم مما يجعل هناك امكانية لخطوة عربية ايجابية تجاه ايران ، والثانى أن الدول الخليجية وهى الاقرب الى ايران جغرافيا والاكثر تأثرا بحالة الانفراج ، أو العداء معها ، تشهد بدورها اتجاهات متباينة حول كيفية التعامل مع ايران ولا سيما فى ظل قيادتها الجديدة ، يضاف الى ذلك أن أولويات السياسة العربية مثلما تبلورت فى العام ١٩٨٩ انصبت على تحريك الجهود السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية الى جانب العمل على حل المشكلة اللبنانية بتعقيداتها وذيولها العديدة وبالرغم من أن هناك تدخلات ايرانية - كما سيرد شرحه فى المسألة اللبنانية - فان الاهتمام العربى انصب على مداخل أخرى للحل اللبنانى ليس من بينها المدخل الايرانى الذى يبدو فى سياق الرؤية العربية السياسية أنه مدخل هامشى وغير شرعى ، فى آن واحد .

وفيما يلى استعراض لاهم التطورات والتفاعلات العربية الايرانية السياسية .

١ - المفاوضات العراقية / الايرانية :

منذ قبول ايران لقرار وقف اطلاق النار رقم ٥٩٨ فى يوليو ١٩٨٨ ، تعثرت المفاوضات المباشرة بين العراق وايران من أجل وضع البنود الستة لهذا القرار موضع التنفيذ (راجع التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨) . وفى مطلع ١٩٨٩ قام ممثل الأمين العام للامم المتحدة بجولة استطلاعية الى كل من البلدين لمحاولة الاتفاق على شكل وميعاد ومكان المفاوضات المباشرة بينهما . كما جرت اتصالات فى أوائل شهر فبراير فى نيويورك بين وزيرى خارجية البلدين على هامش المناقشات التى أجراها مجلس الأمن بشأن تجديد وجود قوات المراقبة الدولية على الحدود . ومن الناحية الرسمية لم تكن تلك الاتصالات بمثابة استئناف للمفاوضات المقطوعة بين العراق وايران . وبالرغم من هذه الاتصالات ظلت الاختلافات قائمة حول موعد الجولة الرابعة والتى تمت فيها بعد فى ٤/٢٠ تحت اشراف السكرتير العام للامم المتحدة ، وبدورها لم تسفر هذه المفاوضات عن أى تطورات جوهرية اذ ظل كل طرف متمسكا بوجهة نظره حول كيفية تنفيذ بنود القرار الدولى ٥٩٨ ، وحول الاولويات والخطوات التى يجب أن يلتزم بها الطرف الاخر اولا .

والملاحظ أن هذه الفترة قد شهدت تنافس الاجنحة الايرانية على السلطة ، اضافة الى الاعتلال الشديد لصحة الامام الخومينى - مثلما سبقت الاشارة اليه ، وهو ما لم يكن مناسبا لاتخاذ خطوات بعينها بشأن الموقف من العراق . وفى أعقاب فشل هذه الجولة الرابعة طالب وزير الخارجية الايرانى السكرتير العام بأن يحدد موعدا لانسحاب القوات العراقية من الاراضى الايرانية والتى تبلغ مساحتها ٢٦٠٠ كم^2 ، وباعتبار أن هذه خطوة ضرورية لكسر الجمود فى الموقف ، فى حين رد طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بأنه ليس لايران الحق فى املاء الاولويات فى المفاوضات التى تجب أن تعالج خطة السلام ككل . ولما كانت مشكلة الاسرى ذات طابع انسانى خاص فقد طالب العراق من جهته بأن يتم التعامل مع هذه المشكلة خارج اطار قرار مجلس الأمن ، وأبدى استعداده للتبادل الفورى لجميع الأسرى بشكل مستقل عن تطور مفاوضات السلام بين الطرفين ، أما ايران فقد أصرت على ضرورة معالجة هذه المشكلة فى اطار القرار الدولى . وبعد تدخلات من بيريز ديكويلار ونجاحه جزئيا فى الحصول على موافقة ايران لتبادل الاسرى فى الحالات المرضية فقط ، وبالفعل جرى تبادل ١٥٠ أسيرا ثم أوقفت ايران العملية بحجة أن بقية الأسرى من المرضى قد تم شفاؤهم فى ايران . ولم تفلح محاولات الصليب الأحمر والامانة العامة للامم المتحدة لتأمين استمرار تبادل الاسرى .

وبمناسبة مرور عام على وقف القتال أرسل الأمين العام للامم المتحدة مذكرة بتاريخ ٨/٨ الى قادة البلدين للتذكير بأن سير المفاوضات قد توقف بالرغم من المحاولات لدفعها . ولفت الامين العام نظر الطرفين الى أن اية تسوية للصلح يجب أن تسير بموجب قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذى قبله الطرفان ولا يمكن اجراء أى تعديل عليه ، ودعا الطرفين الى اتخاذ مواقف متوازنة .

وتبع ذلك جولة مكوكية ليان الياسون المبعوث الخاص للامين العام ، أستمرت ١٧ يوما زار خلالها كلا من بغداد وطهران ست مرات ، وأنتهت هذه الجولة فى ١١/٧ .

وكان الهدف الرئيسى من ورائها تقديم اقتراحات عديدة لاستئناف المفاوضات ولتطبيق القرار الدولى ، فضلا عن تدارس آراء البلدين حول كسر الجمود المخيم على الموقف . وأثناء الجولة ابدت ايران موافقتها على تبادل الأسرى فى نفس الوقت الذى يتم فيه الأنسحاب العراقى من المواقع الايرانية ، وهو ما رفضه العراق باعتبار أن هذا الاقتراح يربط بين قضيتين كل منهما لها طبيعتها الخاصة . وأن الانسحاب الى الحدود الدولية هو قضية سياسية فى حين ان تبادل الاسرى هو قضية انسانية وهناك اتفاقية دولية تنظم هذه العملية . ومن جهته قدم العراق اقتراحا يتضمن بالتحديد تشكيل خمس لجان على النحو التالى :

١ ـ لجنة السيادة على شط العرب
٢ ـ لجنة الانسحاب
٣ ـ لجنة الاسرى فى اطار اتفاقيات جنيف وبمشاركة ممثل الصليب الاحمر الدولية .
٤ ـ لجنة الفقرتين ٦ ، ٨ من القرار الدولى ٥٩٨ .
٥ ـ لجنة الفقرة ٤ من القرار الدولى والخاصة بتوقيع معاهدة سلام بين الطرفين .

وتضمن الاقتراح العراقى اجراء محادثات مباشرة ايرانية / عراقية على أن تعقد بالتناوب مرة فى بغداد ومرة فى طهران ، وأن لا تتجاوز هذه اللقاءات زمنا نهائيا لا يزيد على ثلاثة اشهر ، والا تقل عن أربع مرات بين كل لجنة ، ويتلو ذلك اللقاء على مستوى أعلى وربما بين وزيرى الخارجية ، ثم فى مرحلة لاحقة ـ واذا تطلب الامر ـ مستوى أعلى من المستوى الوزارى .

ولم يوافق الايرانيون بدورهم على الاقتراح العراقى ، وتمسكوا بعملية الربط بين الانسحاب وتبادل الاسرى ، وهو ما اعطى انطباعا قويا بفشل جولة الياسون هذه ، ولكنه بدوره أعتبر مهمته لم تفشل تماما ، لان الطرفين عبرا عن اهتمامهما بالاستمرار فى وقف القتال وعدم العودة إليه ، وبالرغبة فى التفاهم وتسوية المشكلات المعلقة بينهما ، وكذلك لأن الطرفين اتفقا على لقاء غير مباشر بين وزيرى الخارجية يتم فى نيويورك تحت اشراف الامم المتحدة ، وقد عقد هذا الاجتماع بالفعل ، ولكنه لم يسفر عن جديد ، وظلت المفاوضات العراقية / الايرانية تراوح مكانها التى بدأت به عام ١٩٨٩ .

ومما تجدر ملاحظته أن ايران قدمت عرضا خاصا بالأسرى المصريين لديها وعبرت عن رغبتها فى الافراج عنهم مقابل فتح ملف العلاقات المصرية / الايرانية . وجاء هذا العرض الايرانى فى وقت كانت تتفاعل فيه قضية العمالة المصرية فى العراق ، وكذلك رفض العراق اقتراح ايران الخاص بتزامن الانسحاب مع تبادل الأسرى ، الا أن الموقف المصرى عبر عن أهمية تسوية مشكلة الاسرى المصريين والعراقيين معا فى اطار التسوية الشاملة للقضايا بين البلدين .

ب ـ العلاقات الايرانية الخليجية :

تمثل العلاقات ما بين ايران وبلدان مجلس التعاون الخليجى حجر الزاوية فى تشكيل عملية الاستقرار الاقليمى فى الخليج ، والمعروف ان بلدان مجلس التعاون الخليجى قد اتخذت موقفا متوازنا من الحرب العراقية / الايرانية فى بدايتها ، ولكن هذا الموقف أخذ فى التطور البطىء من ناحية مساندة اكبر للعراق على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، وقد برزت هذه المساندة الخليجية للعراق فى العامين الاخيرين للحرب واللذين شهدا محاولات ايرانية لتوسيع رقعة القتال ليشمل بلدانا خليجية أخرى كالكويت فضلا عن التأثير على الملاحة فى مضيق هرمز . وفى حقيقة الامر فان الموقف الخليجى عبر تطوره البطىء كان يعكس قدرا من التباين بين البلدان الخليجية وبعضها ، ويمكن القول أنه كان هناك اتجاهان يتنازعان دول المجلس ازاء الحرب وازاء الجهود التى كانت تبذل من أجل ايقافها ، أولهما وكان يدعو الى اتخاذ موقف متشدد من ايران باعتبارها الطرف المعرقل لوقف الحرب ، والافصاح عن المساندة الكاملة للعراق سياسيا وعسكريا . ونادى انصار هذا الاتجاه بالعمل على تجميد ومحاصرة ايران فى المنطقة كنوع من الضغط عليها للاستجابة الى الجهود الدولية ـ ولا سيما المبذولة فى اطار الامم المتحدة لوقف القتال . أما الاتجاه الثانى فكان يرى أن اتخاذ موقف خليجى ضاغط على ايران من شأنه ان يعقد الموقف ، لا أن يسهم فى تحقيق انفراج فيه ، ذلك أن الضغط على ايران من شأنه ان يدفعها الى مزيد من اليأس ، ومن ثم لن تجد ما يردعها عن توسيع رقعة القتال والزج بدول خليجية أخرى فى الحرب ، وهو أمر يجب تجنبه ، ونادى هؤلاء أن الحكمة تقتضى باستمرار ـ ولو الجزئى ـ بالاتصال مع القيادة الايرانية والحوار معها ومحاولة اقناعها بوقف القتال والدخول فى مفاوضات لتسوية القضايا المختلفة مع العراق ، وأن يقدم الخليجيون نوعا من الضمانة السياسية والمعونة لاستقرار الأوضاع فى المنطقة .

وفى واقع الأمر ، كانت القرارات التى تنتهى اليها قمم مجلس التعاون الخليجى ، قرارات وسط راعت انصار كل اتجاه ، ولم يختلف الأمر كثيرا فيما بعد توقف القتال والبدء فى مفاوضات عراقية / ايرانية لم تتح لها الظروف بعد أن تتقدم الى الامام . وكان هذا التعثر مثار مناقشات بين قادة الدول الخليجية العربية فى القمتين التاسعة التى عقدت فى نهاية عام ١٩٨٨ ، والعاشرة التى عقدت فى ١٨ من ديسمبر .

ففى القمة الخليجية التاسعة ، لم يكن قد مضى على المفاوضات العراقية / الايرانية سوى نصف عام فقط ، وكان اهتمام القمة الخليجية هو كيفية المساهمة فى دفع هذه المفاوضات ، واعادة صياغة العلاقات الخليجية / الايرانية فيما بعد وقف القتال . وحول هاتين القضيتين تبلورت المناقشات على نحو يسمح بالقول باستمرار نفس الاتجاهين السابقين ولكن فى ثوب جديد . فقد تقدمت عمان ـ والتى تعبر عن اتجاه يقوم فى مجمله على المبادرة بتنشيط العلاقات مع ايران وبناء الثقة معها ـ بورقة عمل تضمنت مشروعا متكاملا للتعاون الجماعى الخليجى مع ايران باعتبار ان هذا التعاون هو جزء من

المسئولية التى يتحملها المجلس لتثبيت وقف اطلاق النار ، وأن ذلك يساعد دول المنطقة فى التأثير على ايران وحملها على ابداء مرونة فى مفاوضاتها مع العراق ، الا ان غالبية الدول الخليجية الاخرى أبدت تحفظها على هذا الطرح ، وطرحت بالمقابل ان الاولوية هى الوصول الى اتفاق سلام ثابت وشامل فى المنطقة ، وأنه فى هذه الحالة يمكن أن يكون هناك صيغة للتعاون الجماعى يشمل العراق وايران معا ، وبحيث لا يبدو التعاون مع ايران وكانه عزل للعراق ، وهكذا تبلور الاتجاه الثانى فى أن التعاون مع ايران مرهون أولا وأخيرا بالنجاح فى المفاوضات العراقية / الايرانية ، وأن الأولوية أمام دول المجلس هى المساعدة فى دفع هذه المفاوضات والعمل على انجاحها . ويمكن القول أن هذا الاتجاه كانت له الغلبة وحدد كيفية التعامل الخليجى مع ايران فى الفترة اللاحقة .

ان تركيز الدول الخليجية على دفع المفاوضات بين العراق وايران ، لم يحل دون نشوء نقاط خلاف بين ايران والدول الخليجية وخاصة السعودية ، والتى قطعت علاقاتها مع ايران فى ابريل ١٩٨٨ بسبب رفض ايران قرار السعودية الخاص بتحديد حصص معينة من الحجاج لكل بلد يجب عليه الالتزام بها ، فى موسم حج ١٩٨٩ تكررت نفس المشكلة وقاطعت ايران موسم الحج للمرة الثانية . وطوال العام كان موضوع عودة العلاقات السعودية / الايرانية ذا اهتمام خاص . وهو ما وضح أثناء اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية بالرياض فى شهر مارس ، وهو الشهر الذى تفاعلت فيه قضية سلمان رشدى ، وفى حين أرادت ايران من الاجتماع اتخاذ موقف صارم من هذه القضية وتأييد قرارها باعدام سلمان رشدى ، اتخذت السعودية موقفا مضادا ومجمله عدم الانشغال بهذه القضية لانها هامشية ، ولان اعطاءها قدرا اكبر من الاهتمام يؤدى الى الانطباع بأن الاسلام يمكن التطاول عليه . وبالرغم من هذا الأختلاف فقد ترددت تصريحات ايرانية وسعودية ودية ، ولكن موضوع اعادة العلاقات ظل على حالة ، وتتلخص خلافات البلدين حول قضيتين :

١ ـ عدد الحجاج الايرانيين ، وترى ايران أن على السعودية أن تتراجع عن قرارها الخاص بتحديد الحجاج الايرانيين بخمسين الفا فقط ، وأن تسمح بزيادة العدد الى ١٥٠ الف حاج ايرانى . وهو ما ترفضه السعودية لاسباب قانونية وسياسيةوامنية . وباعتبار أن قرار تحديد حصص الحجاج هو قرار صادر عن الدورة السابعة عشرة لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، وأنه لا مجال لاستثناء ايران من هذا القرار .

٢ ـ السماح باستخدام موسم الحج كمنبر اعلامى تطرح من خلاله الشعارات السياسية والدينية ، وهو ما ترفضه السعودية ، لانه من الصعوبة بمكان وضع ضوابط وحدود للحملات الاعلامية فى موسم الحج ، وأن تلك الحملات تتناقض مع قدسية المناسبة وقد تثير النزاعات الطائفية والمذهبية والحزبية . فضلا عن أن ذلك هو من قبيل التدخل فى الشئون الداخلية للمملكة .

وفى اعقاب انتهاء زيارة الملك فهد لعمان ١٢/٢٤ والتى تتولى عملية وساطة بين السعودية وايران ، اكدت السعودية موقفها الداعى الى ربط اعادة العلاقات الدبلوماسية مع ايران شريطة التزامها بقرار حصص الحجاج .

وفى القمة الخليجية العاشرة دارت المناقشات الخاصة بالعلاقات مع ايران فى اتجاهين ، أولهما دعا الى استمرار دول المجلس فى تأييد جهود الامين العام للامم المتحدة ، وعدم اتخاذ اى موقف محدد من المفاوضات يفسر بأنه انحياز لهذا الطرف او ذاك ، أما الاتجاه الثانى فرأى أن دول المجلس معنية بنجاح المفاوضات والوصول بها بأسرع وقت الى تسوية سلمية ، وهو ما يقتضى القيام بدور أبعد من دور المراقب والمؤيد للجهود الدولية ، وأنه يمكن أن تلعب دول المجلس دورا لدفع المفاوضات من خلال اتخاذ موقف اكثر تحديدا من القضايا التى تقف حجر عثرة وخاصة قضية الاسرى .

والجدير بالذكر أن ايران قامت بتحرك دبلوماسى قبل ايام قليلة من القمة الخليجية ، حيث ارسلت مبعوثا خاصة زار قطر والامارات ، اضافة الى توجيه رسائل عبر سفرائها فى البلدان الخليجية ، عبرت فيها عن رغبتها فى تحسين العلاقات مع كل دول المنطقة . ويبدو أن هذا الجهد الدبلوماسى الايرانى قد آتى نتائجه ، اذ أن قرار القمة جاء بمثابة حل وسط بين الاتجاهين المشار اليهما ، اذ اكد اهمية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى المفاوضات العراقية / الايرانية ، وأهمية حل قضية الاسرى باعتبار ان هذه الخطوة تضفى جوا من الثقة والفاعلية للمفاوضات وتؤدى الى تسارع الجهود باتجاه حل سلمى وشامل .

جـ ـ ايران والقضية اللبنانية :

ان مسألة ايران والقضية اللبنانية هى مسألة اكثر من معقدة ، ولا تستقيم معها قراءة الوقائع والاحداث من خلال المنظور الايرانى وحسب . ذلك أن هناك منظورات اخرى لبنانية وسورية واسرائيلية وامريكية ، وكل منها له امتداداته الخاصة التى قد تتقابل أو تتقاطع أو تصطدم مع هذا العنصر أو ذاك . وبصورة

اكثر تحديدا فان علاقة ايران بلبنان هى مزيج من علاقتها بشيعة لبنان ـ وهذا هو الشق الايديولوجى فى الأمر ـ اضافة الى علاقتها بسوريا واسرائيل والغرب كله ممثلة بأزمة الرهائن ، كذلك علاقتها بلبنان الدولة والحرب الاهلية ومساعى التهدئة والحل ، وهنا تبرز التداخلات والتقاطعات المختلفة والمتعددة المستويات فى أن واحد والتى دخل عليها منذ منتصف ١٩٨٨ بعد جديد وهو النتائج الاقليمية لتوقف القتال ما بين العراق وايران .

المعروف أن هناك وجودا شيعيا فى لبنان ، وأن هذا الوجود الشيعى استهدف من قبل ايران سواء فى عهد الشاه أو فى عهد الخومينى ، وكان القاسم المشترك هو ايجاد علاقة ترابط روحية وسياسية بين الشيعة اللبنانيين وبين النظام فى طهران ، ولما كان شيعة لبنان متأثرين بالمناخ القومى العام الذى ساد المنطقة العربية فى الخمسينات والستينات ، وكانت هناك علاقات معلنة ما بين نظام الشاه واسرائيل ، فى وقت كانت مثل هذه الارتباطات مدانة عربيا وقوميا ، فلم تفلح جهود ايران الشاه فى ربط شيعة لبنان بها ، وساعد على ذلك النزعات الاستقلالية التى سادت بين شيوخ الطائفة الشيعية فى لبنان وعبرت عن نفسها فى تكوين مؤسسات شيعية لبنانية مستقلة مثل المجلس الاسلامى الشيعى الأعلى الذى يعود الفضل فى انشائه الى الامام الشيخ موسى الصدر ، والذى أنشأ أيضا حركة أمل تحت شعار حركة المحرومين لمواجهة الاثار السلبية المختلفة للحرب الاهلية اللبنانية . الا أن هذه النزعة الاستقلالية لشيعة لبنان شابها بعض التغير لاسباب هى مزيج من العوامل الاقليمية والعوامل الذاتية والخاصة بتطور حركة الشيعة السياسية ذاتها . فعلى الصعيد الاقليمى وفى نهاية السبعينات تحديدا تغير النظام فى ايران ، وحل محله نظام جديد رفع الشعارات الاسلامية البراقة ومن ضمنها مواجهة اسرائيل والعمل على تحرير القدس وتأييد الكفاح الفلسطينى سياسيا وعسكريا وقد ترافق الصعود الايرانى الجديد مع حالة انقسام عربى شديد ولاسيما فى أعقاب تطور العلاقات المصرية / الاسرائيلية ، والتى تلاها انقسام عربى آخر تعلق باندلاع الحرب العراقية / الايرانية والتى صورت من قبل ايران كحرب تستهدف القضاء على الثورة الاسلامية بها . والمعروف أن الحرب العراقية الايرانية خلقت تحالفات عربية / اقليمية جديدة فى المنطقة أبرزها التحالف السورى / الايرانى والتنسيق الليبى / الايرانى ، فى ذات الوقت الذى اختلطت فيه الحسابات فى الحرب الاهلية اللبنانية ولاسيا بعد غزو اسرائيل للبنان فى ١٩٨٢ وما تبعه من خروج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبنانى وبيروت ومحاصرة المتبقى منه فى أضيق الحدود فى شمال لبنان ولاسيما طرابلس . وقد ادت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز الشيعة كقوة أساسية فى المعادلة اللبنانية ، وساعدها على ذلك أن كلا من سوريا وايران ونظرا لعلاقتهما التى كانت تزداد متانة مع استمرار الحرب العراقية الايرانية قد عملتا على تقديم الدعم السياسى والعسكرى للشيعة تحقيقا لاهداف خاصة بكل منهما ، فسوريا من جانبها لم تكن تستطيع أن تترك الشيعة ولاسيما حركة أمل دون أن تكون لها السيطرة على حركتها ، وهو ما تحقق عبر تقديم الدعم العسكرى المكثف لها وربطها بحركة القوى الوطنية اللبنانية ذات التنسيق السياسى والعسكرى الكامل بسوريا وبحركتها فى لبنان . أما ايران فقد حاولت بدورها ربط الشيعة اللبنانيين بها وبجعلهم امتدادا طبيعيا لنظام الحكم فى طهران ، وبذلك تتمكن من الاتصال بالعالم العربى عبرهم ، بعبارة أخرى جعل الشيعة اللبنانية جسرا لطموحات ايران السياسية والايديولوجية فى المنطقة العربية ، ولذلك حاولت ايران انشاء تنظيمات شيعية لبنانية على غرار التنظيمات السياسية الثورية داخل ايران نفسها ، ومن هنا جاء انشاء حزب الله الشيعى اللبنانى كامتداد للحرس الثورى الايرانى ، وثمة تقديرات بأن المساهمة الايرانية فى تكاليف انشاء هذا التنظيم تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار هى تكلفة التدريب وتجهيز المقار وخلق العناصر المرتبطة بايران ، اضافة إلى تكلفة أخرى لا تقل عن الرقم السابق وتعلقت بالتجهيزات العسكرية للحزب . وقد أصبح هذا الحزب قوة أساسية فى الحياة اللبنانية فيما بعد ١٩٨٢ ، وارتبط بعملية احتجاز الرهائن الغربيين والقيام بعدد من عمليات المقاومة فى الجنوب المحتل ضد القوات الاسرائيلية هناك ، والنظرة الدولية الغالبة لهذا الحزب أنه مجرد قوة سياسية / عسكرية لبنانية خاضعة تماما للهيمنة الايرانية . وتزداد قوة هذا الحزب فى بعض مناطق الجنوب اللبنانى ومناطق من سهل البقاع .

وطوال استمرار الحرب العراقية / الايرانية كان هناك تنسيق سورى ايرانى حول العديد من القضايا الاقليمية ، وقد مس هذا التنسيق بدورة علاقات الشيعة اللبنانية ببعضها البعض وتحديدا علاقات حزب الله بحركة أمل ، وهى العلاقات التى لم تخل من تناقضات أساسية حول من يملك حق التحدث باسم شيعة لبنان ، وبعملية الامن فى المناطق الجنوبية للبنان ، وكذلك برؤية عملية الاصلاح السياسى فى لبنان ككل . فضلا عن بعض تناقضات ايديولوجية حول مدى الالتزام بولاية الفقيه تبعا للنموذج الايرانى . وما أن توقفت الحرب العراقية / الايرانية ، بدا أن ضرورات التنسيق السورى / الايرانى الكامل ليست ضاغطة ، بعبارة أخرى بدا الامر بالنسبة للاطراف المحلية الشيعية أكثر

ملاءمة للدخول فى مواجهة متبادلة لحسم الخلافات المشار اليها من خلال حسم المعركة العسكرية فى أرض الواقع ، وبالفعل دخل التنظيمان الشيعيان فى مواجهة حامية فى الشهر الاخير من عام ١٩٨٨ فى اقليم التفاح بجنوب لبنان وفى الضاحية الجنوبية لبيروت ، وترافق ذلك مع تعثر عملية الاستحقاق الدستورى فى لبنان كما كان مقررا لها فى ٩/٢٣ ، وكذلك فشل الاتفاق السورى ـ الامريكى حول انتخاب النائب ميخائيل الضاهر رئيسا للبنان خلفا للرئيس السابق أمين الجميل .

وفى أثناء هذه المعارك الشرسة برزت اختلافات ايرانية حول كيفية التعامل معها ، ولاسيما وأن طرفيها من الشيعة ، وفى داخل الخارجية الايرانية وضح اتجاهان أحدهما دعا إلى القيام بدور وسيط بين المتقاتلين والاتصال بسوريا من أجل السيطرة على الموقف ودفع حركة أمل لوقف اطلاق النار ، أما الاتجاه الثانى فنادى بعدم اضاعة الوقت والوقوف بحزم وراء حزب الله والذى هو فى حقيقته امتداد للحرس الثورى الايرانى ـ وفى المرحلة الاولى من القتال كان الموقف الايرانى هو امتداد للاتجاه الثانى ، إلى أن تحولت كفة المعارك كلية لصالح حركة أمل ، وهنا بدأ التحرك الايرانى يسير فى مسارين فى آن واحد : الضغط على سوريا ومحاولة انقاذ حزب الله ذاته من الانهيار الكلى ، وبالفعل أنتهت الاتصالات الايرانية/ السورية المشتركة ، وبعد تدخل حاسم من الرئيس الاسد أمكن تهدئة القتال فى اقليم التفاح وفى الضاحية الجنوبية لبيروت ، كما تم التوصل بين وزيرى الخارجية السورى والايرانى وقادة التنظيمين الشيعيين إلى اتفاقية تنظم العلاقات بينهما . وتحدد دور كل منهما فى المسائل الامنية وشمل هذا الاتفاق عددا من البنود أهمها :

استمرار العمل المقاوم ضد العدو الصهيونى وعملائه حتى التحرير الكامل من الاحتلال الاسرائيلى وتشكيل غرفة عمليات مشتركة فى الجنوب لتنسيق وتصعيد اعمال المقاومة ضد اسرائيل مع تأكيد حق الطرفين فى القيام بعمليات منفردة .

- اعتبار حركة أمل مسئولة عن أمن الجنوب إلى أن تتمكن السلطة الشرعية من مد سلطتها على الاراضى اللبنانية كافة مع حق كل طرف فى القيام بالنشاط السياسى والاعلامى والثقافى .
- عدم العودة إلى الوضع الذى كان سائدا قبل عام ١٩٨٢ فى جنوب لبنان .
- اعتبار أمن الضاحية من أمن بيروت .

وفى المحصلة النهائية جاء الاتفاق لصالح حركة أمل ، فهى التى أعتبرت مسئولة عن أمن الجنوب ، وأعيد ترتيب مواقع حزب الله فى الجنوب اللبنانى وفى الضاحية الجنوبية لبيروت ، كما نزعت سلطة الامن من حزب الله فى جنوب بيروت واعترف بها كمهمة من مهام الوجود السورى المكلف بأمن بيروت ككل . ثم فيما بعد اتخذت اجراءات لتخفيف الوجود الايرانى ذاته فى الجنوب ، حيث كان هناك بعض عناصر من الحرس الثورى قد وصلت فى مرحلة سابقة إلى الجنوب بإعتبارها عناصر من حزب الله اللبنانى الشيعى .

الا أن هذا الوضع المثالى لحركة أمل ، لم يخل من بعض مشكلات ولكن تجاه اسرائيل هذه المرة ، والتى اعتبرت الاتفاق بمثابة استعداد أو خطوة لتسخين الجنوب اللبنانى ، وأن حركة أمل هى المسئولة عن ذلك ، الا أن واقع الامر لم يكن كذلك ،لأن بنود الاتفاق نصت ايضا على عدم السماح بالعودة إلى أوضاع ماقبل ١٩٨٢ ، والمقصود بها عدم السماح بعودة مناخ الكفاح المسلح المفتوح مرة أخرى ، كذلك التضييق على حركة المقاومة الفلسطينية أيا كانت.بعبارة أخرى فإن قيام حركة أمل بمسئولية الامن فى الجنوب كان هدفه هو ضبط الاوضاع الامنية فى الجنوب اللبنانى من خلال أحكام السيطرة عليها ، وهو ما يعنى فى التحليل الاخير أن قبضة الامن فى الجنوب اللبنانى هذه قبضة سورية بما لذلك من انعكاسات ايجابية على الدور السورى ازاء عملية التسوية الشاملة فى المنطقة .

ان الوصول إلى هذا الاتفاق لم يكن خاتمة المطاف ، وقد حملت احداث ١٩٨٩ تطورات عديدة أثرت على هذا الاتفاق ، وكذلك على الدور الايرانى فى لبنان عبر حزب الله . كان احد اهم هذه التطورات هو قيام اسرائيل فى ٧/٢٨ باختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد والذى وصفته بانه « زعيم حزب الله فى جنوب لبنان » ، وأدت هذه العملية إلى تداعيات كثيرة أبرزها عودة قضية الرهائن الغربيين بإعتبارها قضية ساخنة . وكانت اسرائيل قد أدعت أن هدف العملية هو تحرير الرهائن الغربيين والعمل على الافراج عن ثلاثة جنود اسرائيليين اختطفوا من قبل حزب الله . ولم يلبث أن أعدم الكولونيل الامريكى وليام هيجنز والذى أختطفته جماعة لبنانية شيعية فى فبراير ١٩٨٨ وكان يعمل مع منظمة مراقبة الهدنة التابعة للامم المتحدة . وأثار ذلك موضوع التدخل العسكرى الامريكى للافراج عن باقى الرهائن ، الا أن تطورات الاحداث صبت فى مسارين مختلفين الاول وهو هدوء التهديدات الغربية والامريكية بالتدخل العسكرى فى الجنوب اللبنانى وهو ما كانت تحبذه اسرائيل وتعمل على تغذيته ، والثانى هو لجوء الولايات المتحدة وايران إلى الاتصال غير المباشر حول قضية الرهائن وتحريرهم وفى مرحلة تالية تطور هذا الاتصال الامريكى/الايرانى إلى اعادة فتح ملف العلاقات بين البلدين وطرحت اقتراحات ايرانية بأن تقوم الولايات

المتحدة بفك الحظر عن الودائع الايرانية المجمدة فى البنوك الامريكية ، مقابل أن تسعى ايران للضغط على حزب الله من أجل الافراج عن الرهائن ، وأن يتلو ذلك تنشيط العلاقات بين البلدين وهو ما رفضه الامريكيون على الاقل علنا . والجدير بالملاحظة أن الخلافات بين أجنحة السلطة الايرانية ، وغياب الخومينى ، ووجود محتشمى أحد كبار المسئولين الايرانيين المساندين لحزب الله فى ايران على رأس وزارة الداخلية فى ذلك الوقت كل ذلك أدى إلى تقييد رافسنجانى وعدم تمكنه من دفع هذا الملف قدما إلى الامام ولاسيما مع الولايات المتحدة .

ومن أبرز التطورات التى عاشها لبنان فى غضون ١٩٨٩ عملية الحل تحت الاشراف العربى والتى تجسدت فى اجتماعات الطائف وما تمخض عنه من اتفاق يضمن تدريجيا محاصرة الحرب الاهلية واعادة الروح للدولة اللبنانية ، وقد كان لايران موقف مضاد لهذه العملية ، فمن ناحية كانت هناك خلافات ايرانية / سورية حول طبيعة الحل العربى ومداه ، ومن ناحية أخرى حاولت ايران استغلال معارضة بعض الأطراف اللبنانية للحل العربى كما تبلور فى اجتماعات الطائف ، ومن ثم حاولت تغذية هذه المعارضة واستقطابها ، ولاسيما معارضة قادة الميليشيات الاسلامية كنبيه برى ووليد جنبلاط إلى جانب الموقف الرافض والطبيعى الذى أبداه قادة حزب الله اللبنانى الشيعى .

وقد بنت ايران موقفها الرافض لاتفاقية الطائف على أساس أن الاتفاقية المذكورة لم تعالج موضوع الطائفية ولم تشتمل على الغائها ، بل كرست هيمنة « الاقلية المسيحية المارونية » على الاغلبية المسلمة . وفى محاولة للتاثير على الموقف السورى المؤيد للحل العربى ولاتفاقية الطائف وصل وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولا ياتى إلى دمشق ١٠/٢٨ بعد ٤ أيام من اعلان اتفاق الطائف حاملا معه رسالة من الرئيس رافسنجانى إلى نظيره حافظ الاسد ، كما تباحث ولا ياتى مع قادة ميليشيات لبنانيين منهم برى وجنبلاط والنائب اللبنانى زاهر الخطيب ، وبعض قادة حزب الله اللبنانى منهم ابراهيم الامين وحسين الخليل وحسين موسوى وصبحى طفيلى وعباس موسوى .

الا أن جهود ايران لم تفلح فى تغيير الموقف السورى ، وهكذا اضيف بند آخر إلى بنود الخلافات ما بين سوريا وايران ، وقد زادت شقة الخلاف بين البلدين مع اقتراب عام ٨٩ من نهايته ، ذلك أن السياسة السورية فى محاولة للتكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية العديدة والمتسارعة ، كالانفراج الدولى وبروز أزمة المياه بحدة مع تركيا وغير ذلك من العوامل الضاغطة ، اتخذت سوريا خطوات ايجابية تجاه مصر ، وانتهت تلك الخطوات باستعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ١٢/٢٧ ، وترافق مع تلك التطورات تكهنات عن دور مصرى قادم لتحسين العلاقات السورية ـ العراقية ، وهو مالا تقبله طهران على الاقل فى المرحلة التى تشهد تعثرا فى المفاوضات مع العراق .

ويمكن القول أن اندلاع القتال فيما بين حركة أمل وحزب الله فى اقليم التفاح بجنوب لبنان فى الاسبوع الاخير من ديسمبر لم يكن بعيدا عن تلك التوترات الكامنة فى العلاقات السورية / الايرانية إضافة إلى العوامل التقليدية للصراع بين هذين التنظيمين الشيعيين ، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بعدم التقيد بالاتفاقات المعقودة بينهما بشأن الوضع الامنى فى الجنوب .

وقد انحصر التحرك الايرانى لمواجهة هذا القتال فى رسالة حملها محمد على بشارتى النائب الاول لوزير الخارجية الايرانى من الرئيس رافسنجانى إلى نظيره الاسد ، وفى مجرد الالتقاء بنبيه برى والشيخ محمد مهدى شمس الدين نائب رئيس المجلس الشيعى الاعلى وعدد من قادة حزب الله ، ولم يقدم بشارتى أى مشروع لوضع حد للاقتتال ، اللهم إلا بعض النصائح بوقف المعارك ، فيما اعتبر أن الموقف الايرانى غير راغب فى هذه المرحلة المبكرة من القتال بالتدخل الجاد ، وهكذا انتهى العام والاحتمالات بتطور الاحداث فى الجنوب مفتوحة على مصراعيها ، فى حين تبلور موقف المجلس الشيعى الاعلى بالعمل ـ من خلال الاتصالات مع كل الفرقاء ـ لبلورة موقف ضاغط على قاعدة خروج المقاتلين من القرى ، وعدم وجود أى قواعد عسكرية لاى طرف لان هذا الوضع يعيد الجنوب إلى ما كان عليه قبل ١٩٨٢ اى تحويله إلى أرض محروقة وهذا ما يرفضه المجلس ، كما اجرى المجلس الشيعى الاعلى اتصالات مع أمين عام « حزب الله » الشيخ صبحى الطفيلى ، والمفتى الجعفرى الممتاز عبد الامير قبلان من أجل تطويق القتال الذى أستمر مع الايام الاولى من العام الجديد .

٣ ـ العلاقات العربية الايرانية اقتصاديا :

أ ـ الاوضاع الاقتصادية الداخلية لايران وعلاقاتها الاقتصادية مع العرب:

دخلت ايران عام ١٩٨٩ وهى مثقلة بتركة من الخسائر الهائلة التى تكبدتها فى سنوات الحرب الثمانى ، تلك الخسائر التى قدرتها بعض المصادر بما يوازى ٣٧٩ مليار جنيه استرلينى . وقد شكلت تلك الخسائر وآثار الحرب بصفة عامة العوامل الرئيسية المؤثرة فى مستوى أداء الاقتصاد الايرانى وفى توجهات السياسة الاقتصادية الداخلية والسياسة الخارجية الايرانية فيما يخص العلاقات الاقتصادية .

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن أوضاع الاقتصاد الايرانى بلغ معدل التضخم فى العام ١٩٨٩/٨٨ ما يتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ ووصل الارتفاع فى أسعار بعض السلع الغذائية والاستهلاكية فى مطلع عام ١٩٨٩ إلى نحو ١٥ ضعف أسعارها قبل ابريل ١٩٨٨ . وهو ما يعود إلى تحول الرغبات الاستهلاكية التى كبتها الايرانيون أثناء الحرب إلى طلب فعلى فى السوق الايرانية بعد انتهاء الحرب ، ومع عدم توافر زيادة فى العرض تقابل الزيادة فى الطلب فإن ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة كان أمرا متوقعا ، كذلك فإن الرقابة الصارمة على الاسعار والسوق السوداء فى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والتى كانت ضرورية لضمان الاستقرار الاجتماعى فى سنوات الحرب ... تلك الرقابة ضعفت إلى حد كبير بعد توقف الحرب حيث أشارت التقارير الواردة من طهران إلى أنه لا يمكن الحصول على عدد كبير من السلع إلا من السوق « الحرة » بأضعاف الاسعار الرسمية . ولمواجهة الارتفاع الحاد فى الاسعار رفعت الحكومة الايرانية مخصصات دعم السلع الاستهلاكية الاساسية عام ١٩٨٩ بنسبة ٣٨ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ بحيث بلغت هذه المخصصات ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ فى محاولة تبدو غير كافية حتى الان للسيطرة على الاسعار التى أدى ارتفاعها إلى التردى النسبى للاحوال المعيشية لاصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة وبخاصة العمال والموظفين وفقراء الفلاحين .

كذلك تزايدت البطالة وبخاصة بين الشباب بصورة كبيرة فى عام ١٩٨٩ ، وهو ما يعود الى ما تلى انتهاء حالة الحرب مع العراق من تخفيض مستوى التعبئة وتسريح عدد كبير من الجنود الذين هم فى سن العمل والذين بقى معظمهم فى حالة بطالة نظرا لان استثمارات اعادة البناء الكبرى التى كان من الممكن ان تستوعبهم لم تبدأ بعد نظرا لعجز ايران حتى الآن عن تدبير التمويل اللازم لها .

كذلك فان الاقتصاد الايرانى يعانى من نقص قطع الغيار والمواد الاولية بسبب العجز عن تمويل استيرادها بما ادى لتباطؤ الانتاج فى الصناعة الثقيلة بالذات . وفى شهر اغسطس ١٩٨٨ لم يزد انتاج نحو ١٢٠ مصنعا للصناعات الثقيلة المسجلين بوزارة الصناعة عن ٢٠٪ من طاقتهم القصوى ، كذلك فان الاقتصاد الايرانى مازال يعانى من آثار تدمير محطات الطاقة فى « رامين » و « تبريز » الذى حدث فى الفترة الاخيرة من الحرب مع العراق .

وفضلا عما سبق فان الدخل القومى الايرانى يتوزع بصورة سيئة حيث يحصل نحو ٢٠٪ من السكان على ٧٥٪ من الدخل بينما يتقاسم الـ٨٠٪ الباقون من السكان نحو ربع الدخل القومى الايرانى فقط ، وتشير بعض المصادر الى انه مع الحكم الثيوقراطى السائد فى ايران ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء من كبار رجال الدولة وخاصة رجال الدين أو ما يمكن تسميتهم بالبيروقراطية المعممة الذين يستغل البعض منهم موقعة فى هرم التنظيم الدينى المسك بالسلطة فى طهران فى ابرام صفقات تجارية فى منتجات محظور تصديرها وفى اصدار اذونات تصدير وفى استخدام مواقعهم السلطوية فى الاثراء غير المشروع بصفة عامة ، وان كان من الضرورى الاشارة الى أنه ليس هناك أى وجود علنى حتى الان لقضايا تتناول فساد رجال الدين .

وبناء على أوضاع الاقتصاد الايرانى المشار اليها آنفا شهد الريال الايرانى تذبذبا فى قيمته تجاه العملات الحرة . فقد سجل صعود كبيرا فور انتهاء الحرب نتيجة التفاؤل الزائد عن الحد بتحسن الاحوال الاقتصادية حيث كان كل ٦٠٠ ريال تساوى دولارا واحدا فى السوق الحرة ، لكن مع اصطدام التفاؤل المفرط بالواقع المر للدمار الهائل الذى خلفته الحرب انهار الريال الايرانى مرة أخرى ووصل قبل وفاة الخمينى الى أن كل ١٤١٠ ريالات ايرانية كانت تعادل دولار واحدا فى السوق « الحرة » وعندما توفى الامام الخمينى ارتفعت قيمة الريال الايرانى تجاه العملات الحرة واصبح كل ١٢٥٠ ريال تساوى دولارا واحدا بسبب التوقعات المتفائلة بتحسن علاقات ايران الاقتصادية بالعالم الخارجى والغرب بالأساس بعد وفاة الخمينى بما من شانه المساعدة فى انعاش الاقتصاد الايرانى وقد واصل الريال تحسنه بالفعل حتى أصبح الـ ١٠٨٠ ريالا

ايرانيا تساوى دولارا واحدا فى السوق الحرة فى اكتوبر ١٩٨٩ بعد تدخل البنك المركزى الايرانى بصورة جادة للقضاء على السوق « الحرة » أو « السوداء » فى النقد الاجنبى ، وقد تدخل البنك المركزى عن طريق شراء العملات الأجنبية بأسعار تنافسية من حائزيها مما دعم موقف الريال الايرانى . وتجدر الاشارة الى أن السعر الرسمى للريال الايرانى مازال ٧٠ ريالا لكل دولار وهو سعر صرف مبالغ فيه الى حد بعيد اذا قورن بالسعر الواقعى للريال وهو يمثل الى حد كبير نوعا من الحماية التجارية وأسلوبا لتقليل الواردات الايرانية الى أقصى مدى ممكن .

ورغم كل مظاهر تردى الأوضاع الاقتصادية فى ايران فقد كانت هناك بعض الانجازات الكبيرة وعلى رأسها اعادة تشغيل مصفاة التكرير فى عبادان بعد اصلاح وتجديد الاجزاء التى تعرضت للدمار منها أثناء الحرب مع العراق . ومن المنتظر أن تتحسن الأحوال الاقتصادية الايرانية كثيرا اذا نجحت ايران فى تمويل مشروعات اعادة الاعمار فى السنوات القادمة ، وقد صرح محسن نوريخشى وزير المالية الايرانى فى سبتمبر ١٩٨٩ أن بلاده تعتزم تخصيص اكثر من نصف عائداتها من النقد الاجنبى التى يتوقع ان تبلغ ٩٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة لاستثمارات اعادة الاعمار ، اى أن التمويل المحلى لمشروعات اعادة الاعمار سيبلغ على الأقل ٤٥ مليار دولار استثمارات حكومية فضلا عن استثمارات القطاع الخاص المحتملة ، واذا نجحت ايران فى توظيف هذه الاموال بفاعلية فى الاستثمارات الحيوية لنمو الاقتصاد الايرانى فيمكن توقع نهضة طيبة لهذا الاقتصاد .

وجدير بالذكر أن الدولة الايرانية بدأت فى تخفيف سيطرتها على الاقتصاد منذ سيطرة « المعتدلين » على أهم مواقع السلطة فى ايران وتحديدا منصب رئيس الجمهورية الذى زيدت صلاحياته كثيرا ، ومنذ أبعد المتشددون عن أهم المناصب التى كانوا يشغلونها أو خفضت صلاحياتهم مثلما حدث مع محتشمى الذى اعفى من وزارة الداخلية التى كان يحمل حقيبتها ، وكذلك مع مير حسين موسوى الذى فقد أهم صلاحياته كرئيس وزراء لصالح رئيس الجمهورية ، ويذكر أن مير حسين موسوى هو أبرز مؤيدى تدخل الدولة فى الاقتصاد بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية فى ايران وهو الذى تزعم - بتأييد من الامام الخومينى - تأميم التجارة الخارجية ومصادرة جانب من أراضى كبار الملاك وتوزيعها على متوسطى وفقراء الفلاحين .. المهم أنه منذ ابعاد المتشددين عن أهم مراكز السلطة فى ايران وسيطرة المعتدلين عليها بدأت الدولة الايرانية فى تخفيف قبضتها على الاقتصاد الايرانى وقد توج ذلك باعلان الرئيس الايرانى رافسنجانى فى اول مؤتمر صحفى يعقده بعد توليه السلطة فى اغسطس ١٩٨٩ عن نيته فى تعزيز دور القطاع الخاص وبيع بعض المشروعات الحكومية له ، وعن نيته فى العمل بسياسة اقتصادية أكثر ليبرالية .

ب - تطورات فى توجهات السياسة الاقتصادية الخارجية لايران :

شهد عام ١٩٨٩ تطورات هامة فى توجيهات السياسة الاقتصادية الخارجية لايران قد يكون لها آثار كبيرة على علاقاتها الاقتصادية الخارجية فى السنوات القادمة وبالذات علاقتها بالغرب وكان أول هذه التطورات هو توجه ايران للاقتراض الخارجى ، حيث تسمح ميزانية عام ١٩٨٩ باقتراض ٢,٥ مليار دولار لتمويل بعض مشروعات البنية الاساسية منها مليار دولار لتمويل انشاء محطات للطاقة ، ورغم المصاعب التى قد تواجهها ايران فى الحصول على القروض فى ظل علاقاتها الدولية المتوترة بخاصة بعد تداعيات قضية سلمان رشدى خلال عام ١٩٨٩ - الا أن اليابان ذات العلاقات الطيبة تبقى دائما محتملا لايران خاصة أن تقديمها القروض لايران سوف يعنى أن تفوز بنصيب الاسد فى السوق الايرانية وفى تنفيذ استثمارات اعادة الاعمار على حساب الدول الغربية الأخرى التى قد تضطر لتقديم قروض الى ايران حتى تحافظ على حصة لها فى السوق الايرانى الكبير وفى تنفيذ مشروعات اعادة الاعمار التى تنوى ايران تنفيذها . ويذكر أن ايران بلد خفيف الديون ولا تتجاوز ديونها حتى الآن بعد كل سنوات الحرب والدمار نحو ٤ مليارات دولار معظمها ديون قصيرة الاجل وهى ديون محدودة جدا وتعكس قدرة عالية جدا لايران على تحمل الاعباء الاقتصادية للحرب من خلال قدراتها الذاتية أو بمعنى آخر مدخراتها المحلية بعكس العراق الذى خرج من الحرب مثقلا بديون تصل الى حوالى ٧٠ مليار دولار .

وثانى التطورات فى السياسة الاقتصادية الخارجية لايران هو ما أعلنه وزير المالية الايرانى محسن نور بخشى من تأييد بلاده لسياسة صندوق النقد الدولى ونيتها فى زيادة مشاركتها فيه والقيام باصلاحات هيكلية واعتزامها توسيع روابطها الاقتصادية مع سائر دول العالم وترحيبها بالتعاون الفنى والمشاريع المشتركة مع دول العالم .

وعلى ارضية هذين التطورين يمكن توقع الكثير من التطور فى العلاقات الاقتصادية بين ايران ودول العالم

وبخاصة اليابان والمانيا وايطاليا اللاتى احتفظن بعلاقات طيبة مع ايران .

ومن الجدير بالذكر ان عام ١٩٨٩ شهد استعادة ايران لجانب من أموالها المجمدة فى الخارج حيث اعلنت الحكومة الأمريكية أنها ستعيد مبلغ ٥٦٧ مليون دولار من الارصدة الايرانية المجمدة لدى البنوك الأمريكية تنفيذا لحكم اصدرته احدى محاكم لاهاى . وربما يفتح التوجه الليبرالى للحكومة الايرانية فى الداخل واتجاهها لتعزيز علاقتها بالغرب والمؤسسات الدولية التى يسيطر عليها ـ صندوق النقد الدولى ـ .. ربما يفتح الباب امام الافراج عن باقى الاموال الايرانية المجمدة فى بنوك الغرب وهو ما قد يساهم فى تمويل اعادة الاعمار وتقليل حاجة ايران للاقتراض من الخارج .

جـ ـ العلاقات الاقتصادية بين العرب وايران :

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين العرب وايران بصورة كبيرة منذ نجاح الثورة الاسلامية الايرانية وما تلاها من تهديد بتصدير الثورة الاسلامية ، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية ثم احداث الحج التى وقعت فى مكة المكرمة فى عام ١٩٨٧ وتسببت فى القطيعة بين طهران والرياض .

وتكاد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تكون محصورة فى صادرات ايرانية للعرب لم تجاوز ٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ وواردات ايرانية بلغت نحو ١٩٠ مليون دولار فى ذات العام ، وقد تمت تلك التجارة الايرانية فى معظمها مع الامارات العربية المتحدة والكويت وسورية ـ راجع الجدول (١١ ـ ج) . ولاتزيد تجارة ايران مع الوطن العربى عن ١,٢٪ من اجمالى تجارتها الخارجية عام ١٩٨٧ ، وفى نفس الوقت لا تشكل التجارة العربية مع ايران سوى نحو ٠,١٪ من اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى .

ويعكس هذا المستوى المحدود من العلاقات الاقتصادية بين الطرفين توتر العلاقات بينهما منذ الثورة الاسلامية فى ايران والحرب مع العراق واحداث الحج كما اشرنا آنفا . وفى الحقيقة فان العلاقات الاقتصادية العربية مع ايران تحتاج الى مراجعة شاملة .. فاذا كان تعرض الأراضى العربية العراقية فى سنوات الحرب للهجومات الايرانية المتتالية قد برر الوقوف مع العراق وضد ايران فان توقف الحرب يقدم فرصة للعرب لاعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية مع ايران على اساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والتعاون الاقتصادى فى المجالات التى يمكن للطرفين التعاون فيها وهى كثيرة بحيث تنتهى حالة المقاطعة أو شبه المقاطعة الاقتصادية العربية لايران . فوراء أسوار المقاطعة الاقتصادية سوف تنمو على الجانبين العربى والايرانى مواقف واتجاهات متعادية قد تؤدى لاشعال الصراع بين الطرفين حتى فى صورته العسكرية وهو أمر لن يكون صعبا فى ظل استدعاء تجربة الحرب مع العراق والصراعات التاريخية بين العرب والفرس ، ونحن وايران احوج ما نكون الى تفادى العودة الى منزلق الحرب الشرير .

■ ■

رابعـا : التفاعـلات العربية / التركيـة

ثمة علاقة خاصة بين تركيا والعالم العربى تعود الى عدة قرون مضت حين كانت نسبة كبرى من الاقاليم العربية بمثابة ولايات عثمانية ، ثم ما لبثت أن تصدعت هذه العلاقة الخاصة بين العرب والدولة التركية بعد الاحتلال البريطانى والفرنسى ونهاية الامبراطورية العثمانية ، وتكون الجمهورية التركية ١٩٢٣ ذات النمط العلمانى والتوجه الغربى .

ويلعب الجانب التاريخى دورا هاما فى تشكيل النظرة المتبادلة بين العرب من جانب وتركيا المعاصرة من جانب آخر . وهذه النظرة تختلط فيها عناصر عديدة بعضها ذات تأثير سلبى يستند الى أن حقبة الاستعمار التركى والدولة العثمانية قد أدت الى قطع حلقات التطور الطبيعى فى المنطقة العربية بما نتج عنها من تخلف وجمود شديدين ليس فقط على الصعد المادية وانما على الصعد الفكرية والعقيدية معا . اما الذين يبرزون العناصر الايجابية فيستندون بدورهم الى اعتبارات وحدة العالم الاسلامى ودولة الخلافة . ومن الملاحظ أن كلا من تركيا والعالم العربى يموجان بنفس هذه التقييمات ولكن بدرجات مختلفة .

وبعيدا عن الاعتبارات التاريخية والتى لا يمكن تجاهلها تماما ـ خاصة وأن لها صدى مازال يتردد هنا وهناك ـ فان المحددات الاخرى السياسية والجغرافية والاقتصادية والعقيدية تمارس أدوارا شتى ، ولكنها تصب فى قناة ايجاد تفاعلات عربية / تركية ذات مسار خاص .

وقد بدت هذه الخصوصية منذ مطلع الثمانينات حين عرفت منطقة الشرق الأوسط عدة تطورات هزت معا معادلات التوازن الاستراتيجى التى سادت من قبل لمدة تزيد عن ثلاثة عقود ، وهذه التطورات هى : ـ

١ ـ التدخل السوفيتى فى افغانستان ديسمبر ١٩٧٩ .

٢ ـ الثورة الاسلامية فى ايران وسقوط نظام الشاه ، وفقدان الولايات المتحدة أحد أعمدة سياستها العسكرية والاستراتيجية فى منطقة الخليج .

٣ ـ أزمة النفط .

٤ ـ أندلاع الحرب العراقية / الايرانية وهز الاستقرار السياسى الاجتماعى فى منطقة بلدان الخليج بعنف بالغ .

٥ ـ تطور عملية التسوية السياسية بين مصر واسرائيل ، وما أدت اليه من نتيجة مزدوجة أولها اعتبار مصر احدى القواعد الهامة فى الاستراتيجية الغربية فى المنطقة جنبا الى جنب مقاطعة عربية جزئية لمصر سياسيا واقتصاديا .

وقد حفزت هذه التطورات كلا من الغرب وبلدان الشرق الأوسط ـ وقبلها البلدان العربية الى صياغة دور استراتيجى جديد لتركيا وانما فى ظل ضوابط وربما شروط معينة .

١ ـ التطورات الداخلية السياسية :

الا أن التوجهات الخارجية والخاصة بصياغة دور استراتيجى جديد لتركيا لم تكن ميسورة التحقيق ، ليس لصعوبة المطلوب ، وانما لتعقيدات الوضع السياسى التركى ذاته والذى اخذ عنوانا عريضا وهو عدم الاستقرار السياسى وتحفز الجيش للاستيلاء على السلطة جنبا الى جنب مشاكل اقتصادية حادة . وقد أمكن للجيش التركى بقيادة الجنرال كنعان ايفرين فى سبتمبر ١٩٨٠ الاستيلاء على السلطة منهيا الحكم المدنى فيها ، وبعدها تم حل الاحزاب السياسية والقيام بعمليات اعتقال واسعة للقيادات السياسية ، وافساح المجال امام التيار الكمالى القديم المعارض للاحزاب السياسية . وتوالت عمليات التطهير فى الوظائف العامة . وتم التركيز على تحرير الاقتصاد التركى مما نتج عنه هبوط ملموس للتضخم من ١٢٠٪ الى ٣٠٪ خلال العام التالى ١٩٨١ .

اما على الصعيد الخارجي وبالرغم من انشاء مجلس تركي ـ أمريكي للدفاع الوطني واتخاذ بعض التدابير الأمريكية وكذلك في ظل الحلف الاطلسي لتحديث البنية العسكرية التركية فان صورة تركيا في مجال حقوق الانسان والديمقراطية لم تكن ايجابية قط حيث اقر في اكتوبر ١٩٨٢ دستورا نص على تركيز شديد للسلطة في أيدي رئيس الجمهورية ، وتبعه انتخاب الجنرال ايفرين رئيسا للبلاد ، ثم عمليات اقصاء واسعة النطاق في هيئات التدريس الجامعية ، ومن هنا زادت الضغوط الاوربية على النظام التركي لتعديل مساراته الداخلية ، وقد نتج عن تلك الضغوط السماح في مايو ١٩٨٣ بتنظيم احزاب سياسية حيث تشكلت ثلاثة احزاب جديدة لم تكن موجودة قبل الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ . وهي حزب الديمقراطية الوطنية (حزب اليساريين) ، وحزب الوطن الام ذي الاتجاه الليبرالي برئاسة تورجوت أوزال ، والحزب الشعبي وثيق الصلة بالقيادة العسكرية وكان يعتبر نفسه حزب يسار الوسط ، وفي أول انتخابات حزبية تمكن حزب أوزال من الفوز بنسبة ٤٥٪ ، تلاه الحزب الشعبي ٣٠٪ ، وأخيرا حزب الديمقراطية الوطنية بنسبة ٢٣٪ .

وفي ظل قيادة أوزال لرئاسة الوزراء ، بدأت عمليات تحرير مكثفة للاقتصاد التركي وانشاء مناطق اقتصادية حرة ذات وضع دولي ، كما دعيت الاستثمارات الخارجية الامريكية والأوربية والتي استجاب بعضها . اما على الصعيد السياسي الداخلي ونظرا لرغبة القيادة التركية الانضمام الى السوق الأوربية المشتركة ، فقد اتخذت مجموعة من التدابير لاشاعة مزيد من الليبرالية السياسية في البلاد حيث سمح بتشكيل ثلاثة احزاب جديدة وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إيردال اينونو، وحزب الصراط المستقيم والذي يتزعمه ديميريل ويعد الحزب امتدادا لحزب العدالة القديم ، ثم حزب الرخاء ـ أو الرفاه ـ ذو الاتجاه الاسلامي ويتزعمه ارباكان ، وقد شاركت هذه الاحزاب في الانتخابات المحلية التي جرت في مارس ١٩٨٤ ، وفاز حزب الوطن الام بنسبة ٤١٪ من جملة الاصوات .

وطوال فترة رئاسة اوزال لمجلس الوزراء ـ والتي انتهت في ديسمبر ١٩٨٧ ثم اعيد التجديد له حتى نوفمبر ١٩٨٩ حين انتخب رئيسا للبلاد خلفا للجنرال ايفرين ، أمكن لاوزال كرئيس للوزراء ان يعطي للسياسة التركية شكلا جديدا قوامه الاستقرار النسبي والسماح بالتعددية الليبرالية ، ومعارضة تدخل العسكريين في الشئون السياسية والتنفيذية .

كما حاول احداث مصالحة داخلية بين تيارات حزبه المتناقضة والتي تتراوح نظرتها لتركيا بين العلمانية المفرطة وكعضو كامل العضوية في الجماعة الاوربية ، وتركيا الشرقية ذات الصلات القوية مع الدول العربية والاسلامية والتي تعطي ظهرها للجماعة الاوربية لاعتبارات دينية وتراثية وتاريخية .

وقد ترافقت هذه التطورات ذات الطبيعة الايجابية نسبيا في المجال السياسي مع صعوبات وتحديات جمة في المجال الاقتصادي تبلورت في زيادة معدلات التضخم وعودة العمالة التركية من الخارج وقلة فرص العمل بالداخل مما اثر سلبا على شعبية اوزال وحزبه في السنيتين الاخيرتين ، وهو ما بدا في الانتخابات المحلية التي جرت في مارس ١٩٨٩ حيث حصلت احزاب المعارضة على نسبة عالية من الأصوات ، ومع ذلك تقدم اوزال وحزبه صوب انتخابات الرئاسة التي تمت في اكتوبر ١٩٨٩ ، والتي تعد علامة فارقة بين التحول من حكم على قمته احد الرموز العسكرية الى اخر مدني بصفة كاملة ، واستطاع اوزال الفوز بمنصب الرئاسة ولكن في دورة الاقتراع الثالثة ، حيث حصل على ٢٦٣ صوتا من اصل ٤٥٠ هم اعضاء الجمعية الوطنية التركية ، في حين قاطع نواب المعارضة هذه الانتخابات موجهين اتهامات بالغش والخداع تمت في العملية الانتخابية .

أن هذه الاتهامات من قبل المعارضة لاتلغي حقيقة ان انتخاب اوزال كرئيس للجمهورية ـ وهو الثامن في عداد رؤساء الجمهورية التركية منذ نشأتها الحديثة في ١٩٢٣ ـ يعد تطورا هاما في تاريخ تركيا السياسي لانه يضع نهاية لما يقرب من عقد كامل ساد فيه الحكم العسكري ، فضلا عن ان اوزال وهو ذو الخبرة العريضة سياسيا واقتصاديا ومن خلال منصب الرئيس سيمكنه الاستمرار في برامجه الخاصة بتطوير تركيا سياسيا واقتصاديا ، ومن الانصاف الاشارة الى عدة تحديات على اوزال مواجهتها مستقبلا : ـ

١ ـ حسم قضية هوية تركيا في العقد القادم ، وبما ينتج عنه من تحديد أبعاد الدور الاقليمي الذي ترغب ان تقوم به تركيا مستقبلا . وتعد هذه القضية ذات حساسية خاصة وان الرؤية الاسلامية المتصاعدة في تركيا ، والتي يمثلها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربا كان تنادي بتركيز الجهود على تطوير العلاقات مع البلدان الاسلامية والشرقية عموما مقابل تقليص التفاعلات السياسية والاقتصادية مع اوربا الغربية ، وتعتقد ان الانضمام الى عضوية الجماعة الاوربية هو جزء من مؤامرة لضرب الاسلام في تركيا ، وتبدو قوة تلك الرؤية في ضوء ماحدث في الانتخابات المحلية في ربيع ٨٩ حيث

بلغت نسبة مؤيدى حزب الرفاة ٢٠ ٪ فى المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا وسيطرة الحزب على عدد من البلديات يصل الى خمس بلديات كبرى من بينها مدينتا قونية واورفة . كما حصل على نسبة ١٥ ٪ من الاصوات فى اكبر مدن تركيا وهى اسطنبول . وقد جاءت التطورات اللاحقة لتدعم من دعاوى حزب الرفاه حيث رفضت الجماعة الاوربية فى ١٨ / ١٢ طلب تركيا المقدم فى ١٩٨٧ بالحصول على العضوية الكاملة فى الجماعة الاوربية باعتبار ان هناك فوارق ضخمة بين البلدان الاوربية وتركيا .

٢ ـ تحد قانونى وهو خاص بمنصب رئيس الجمهورية كما ينص عليه الدستور ، حيث هى طبيعة رمزية ـ شرفية . ومن هنا على اوزال السعى الى احداث بعض التعديلات الدستورية التى تجعل من منصب الرئيس التركى اداة فعالة لتوجيه الحكومة ورسم السياسات فى البلاد . وهو امر يحتاج الى مساندة شعبية وبرلمانية اكبر لحزب الوطن الام ، وتلك بدورها قضية ليست هينة خاصة وان احزاب المعارضة ترفض تحول البلاد الى النظام الرئاسى ، وكذلك لانها تعتبر ان فوز اوزال بمنصب الرئيس هو امر غير شرعى .

ويطرح اوزال رؤية مضادة لهذه التحديات باعتباره صار رمزا للشعب التركى كله وانه لم يعد محسوبا على طرف دون آخر ، ويرى ان دور تركيا الاقليمى هو دور شامل ، وفى ظل رئاسته سيسعى الى تعزيز التقارب مع العالم العربى خاصة والعالم الاسلامى عامة ، وان تركيا ستعلب دور الجسر الذى يربط بين الغرب والعالم الاسلامى ، ومن هنا سيكون هناك سعى الى تحسين العلاقات مع ايران والعمل على مساعدتها على اعادة البناء . ولكن لم يمض سوى أيام قلائل واذا بتركيا تتخذ قرارا خاصا بقطع المياه عن سوريا والعراق فيما يتناقض مع اطروحات السعى الى تحسين العلاقات التركية العربية .

٢ ـ العلاقات العربية / التركية سياسيا : ـ

ا ـ رؤية عامة :

تأثرت العلاقات العربية / التركية فى غضون السبعينات والثمانينات بعدة عوامل ، ابرزها التحديات الاقتصادية الداخلية التركية ، وحرب الخليج ، وقد تضافر هذان العاملان معا بصفة خاصة فى عقد الثمانينات ونتج عنهما نوع من التقارب العربى التركى . فالتحديات الاقتصادية التى عانت منها تركيا وتمثلت فى ضغوط اوربية ادت الى اعادة العمالة التركية الموجودة فى اوربا الى وطنها ، وقدرت الاعداد بمئات الالاف من العمال الاتراك ، اضافة الى تقلص فرص تصدير المنتجات التركية الى اوربا ولاسيما الزراعية . وتزامن مع هذه التطورات السلبية تطورات اخرى ذات طابع ايجابى حيث تزايد استخدام الاراضى التركية لعبور الزخم الهائل من بضائع الترانزيت الى العراق ومنطقة الخليج العربى لسد الحاجات ومتطلبات التنمية فى تلك المنطقة ، وهكذا وجدت تركيا نفسها مدفوعة الى احداث تقارب مع البلدان العربية المشرقية والخليجية .

ولم يكن هذا التقارب مدفوعا برغبة تركية وحسب ، بل وجدت دوافع عربية اختلطت فيها العناصر الاقتصادية بأخرى استراتيجية وامنية مباشرة . ويبدو ذلك التداخل فى عدد من الاتفاقات التى تمت بين تركيا وبعض البلدان الخليجية فى المجالين الاقتصادى والامنى ، اذ حصلت اتفاقيات امنية حدودية بين العراق وتركيا ، وتم الاتفاق على توسيع انبوب النفط العراقى / التركى ليكون بطاقة ١,٥ مليون برميل يوميا ، وصارت العراق منذ منتصف الثمانينات الدولة الثانية فى قائمة الدول المستوردة من تركيا ، بينما يؤلف الدولة الثالثة فى قائمة الدول المصدرة اليها . وبالنسبة للدول الخليجية الاخرى فقد تطورت علاقاتها مع تركيا بصورة مستمرة ، وفى خلال عامى ٨٤ ، ٨٥ قام الرئيس التركى ايفرين بزيارات الى كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونتج عنها توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية . وفى نفس التوقيت تطورت علاقات تركيا بكل من مصر وبلدان المغرب العربى ولاسيما تونس والمغرب . ومما تجدر ملاحظته ان الاعتراف التركى باسرائيل منذ مارس ١٩٤٩ ووجود علاقات دبلوماسية بين البلدين ، فان هذا الامر لم يؤثر على نمو العلاقات السياسية والاقتصادية بين العرب وتركيا فى سنوات الثمانينات ، ويرجع ذلك الى سببين احدهما عربى وهو خاص بنمو التوجهات السياسية العربية القابلة للتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى ، والسبب الثانى وهو تركى ويرجع الى مراعاة تركيا للدول العربية وتقليل مساحة العلاقات مع اسرائيل فضلا عن تأييد الحقوق الفلسطينية والحل العادل للصراع العربى ـ الاسرائيلى .

ولكى تكتمل عناصر الصورة فلابد من الاشارة الى تأثير حرب الخليج على دور تركيا فى المشرق العربى ، فقد اتخذت تركيا موقفا محايدا من الحرب حرصا منها على علاقاتها مع الدولتين المتحاربتين المجاورتين لها فى نفس الوقت ، وساعد هذا الموقف الحيادى على نمو هذه العلاقات اقتصاديا وسياسيا ، بل ان الطرفين

المتحاربين طلبا من تركيا ان تقوم برعاية مصالحهما لدى الطرف الاخر .

ويمكن تفسير الموقف الحيادى لتركيا ازاء حرب الخليج بعدة عوامل : ـ

١ ـ الموقع الجغرافى حيث أن الطرفين المتحاربين متلاصقان مع تركيا فى حدود طويلة ومتصلة .

٢ ـ باعث اقتصادى وهو ان الموقف الحيادى يساعد تركيا فى الحصول على مزايا نسبية فى علاقاتها التجارية والاقتصادية مع هذين البلدين ، ووضح ذلك فى عدد من الامور منها انشاء انبوب ثان للنفط العراقى فى ١٩٨٧ بطاقة نصف مليون برميل يوميا والاقدام على توسعات له فى ١٩٨٩ بحيث يصل الى مليون برميل يوميا ، وهو ماجلب لتركيا دخلا يفوق ٢٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ ، والى جانب النفط هناك اتفاقيات خاصة بربط شبكتى الكهرباء العراقية والتركية معا ، حيث اكتملت فى مارس ١٩٨٧ المرحلة الاولى للمشروع ، وهناك دراسات فنية اخرى لتنفيذ مرحلة ثانية .

٣ ـ باعث استراتيجى وهو خاص بتحسين وضعية تركيا فى سياسات الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية على وجه التحديد . ولما كانت الحرب الخليجية عنصر اختلاف بين البلدان العربية وبعضها البعض ، فان حياد تركيا جعلها لاتفقد ارتباطاتها السياسية او الاقتصادية مع اى بلد عربى ، بل شهدت علاقاتها العربية تطورا ملموسا مع غالبية البلدان العربية مثلما سبق القول .

وفى اطار حرص تركيا على ممارسة الحياد لم تستجب تركيا لطلبات خليجية فى منتصف ١٩٨٧ ـ واثناء تصاعد حرب المدن والناقلات ـ بارسال وحدات بحرية للمساعدة فى تأمين الملاحة فى الخليج . وبررت تركيا هذا الموقف بعدم قدرة البحرية التركية خاصة وان هناك حالة عداء مع اليونان ، اضافة ان ذلك العمل يتناقض مع مبدأ الحياد كما تراه تركيا .

الا ان الموقف الحيادى التركى لم يمنع فى بعض مراحل تصاعد القتال من التعرض لبعض التوترات الجزئية مع هذا البلد او ذاك ، مثلما حدث فى مارس ١٩٨٧ عندما حاولت ايران قصف الطريق البرى بين تركيا والعراق وتدمير جسوره داخل الاراضى التركية ، مما ادى بتركيا الى تحذير الطرفين المتحاربين ثم اغلاق المجال الجوى التركى فوق المناطق الجنوبية الشرقية على امتداد الحدود التركية مع البلدين معا .

ان حياد تركيا وان كان له جوانب ايجابية على الصعيد الاقتصادى ، لكنه لم يساعدها على لعب اى دور ايجابى وحقيقى لايقاف القتال ، والمرة الوحيدة التى نجحت فيها تركيا عبر وساطة شخصية لاوزال كانت فى مارس ١٩٨٨ وتعلقت بمحاولة ايقاف القصف المتبادل للمدن ، ولم يدم النجاح التركى سوى ايام قليلة عادت بعدها مظاهر التصعيد العسكرى الى ذروته .

والملاحظ ان تركيا لم تلجأ ابدا الى التلويح بممارسة اى نوع من الضغوط الاقتصادية على اى من المتحاربين ـ ومع وقف القتال فى اغسطس ١٩٨٨ ، وتعثر المفاوضات بينهما ، لم تتغير عناصر الموقف التركى ازاء البلدين ، بل ان عمليات الاعمار الجزئية تعد من وجهة النظر التركية عاملا ايجابيا وتفتح المجال أمام الشركات التركية فى المساهمة فى هذه العمليات سواء فى ايران او العراق .

ان واقع العلاقات التركية العربية وان يكن ايجابيا بعض الشىء فهو ليس مثاليا تماما ، اذ أن هناك عدة مشاكل مابين تركيا وكل من العراق وسوريا ، وهما الدولتان العربيتان اللتان تشتركان مع تركيا فى حدود تصل الى اكثر من ١٢٠٠كم ، منها ٣١٠ مع العراق ، و ٩٠٠كم مع سوريا . ومع الاخذ فى الاعتبار أن واقع هذه المشكلات يختلف بين دولة واخرى ، ويمكن الاشارة الى أهم هذه المشكلات على النحو التالى : ـ

(١) مشكلة الاقليات وابرزها مشكلة الاقلية الكردية الانفصالية والتى تعيش فى مناطق الحدود المشتركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا اضافة الى ايران ، وتتركز بصفة خاصة فى المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا حيث يعيش مايقارب ١٠ ملايين كردى ، ويقوم حزب العمال الشيوعى الكردى بالعمل على فصل هذه الاجزاء من جنوب شرق تركيا وتكوين دولة كردية فيها ، وقد تصاعدت العمليات العسكرية لهذا الحزب الكردى فى الفترة مابين اغسطس ١٩٨٤ وحتى نوفمبر ١٩٨٧ . اعقبها اتهامات تركية بقيام سوريا بمساعدة هذا الحزب عسكريا وماليا ، الى جانب مساعدة الحركة الارمنية ذات المطالب الانفصالية فى تركيا .

وقد اختلطت فى بعض الاحيان هذه الاتهامات ذات الطابع السياسى بقضية المياه التى تنبع من تركيا وتصب فى سوريا ، والتى شهدت تفاعلات متسارعة فى نهاية العام ١٩٨٩ مثلما سيرد شرحه .

وعلى عكس الوضع المتوتر بين سوريا وتركيا ، فان التفاهم وحسن العلاقات بين تركيا والعراق قد ساعدا على ابرام اتفاقية امنية فى عام ١٩٨٥ بشأن حق كل منهما فى المطاردة الحثيثة للانفصاليين الاكراد على عمق يصل الى ١٠كم داخل المنطقة الامنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين . ومع قيام العراق باتخاذ اجراءات امنية معينة لمنع تسلل الاكراد عبر الحدود الى تركيا . وبالرغم من هذه الاتفاقية فان تعقد الوضع فى منطقة الحدود المشتركة ، فضلا عن قيام ايران بتمويل بعض التنظيمات الكردية الانفصالية العاملة فى شمال العراق ،

لم يؤد الى استقرار تام فى المنطقة مثلما طمح موقعو الاتفاقية الامنية فى عام ١٩٨٥ ، اذ حدثت معارك بالفعل فى مارس وابريل ١٩٨٨ بين جماعة مسلحة من حزب العمال الكردى وقوات أمنية تركية فى مناطق جنوب شرق ديار بكر وقرية سيرت بجنوب شرق تركيا شمال الحدود مع العراق ، لكن الموقف التركى كان متفهما لاعتبارات الحرب الخليجية والدور الايرانى فى تمويل وحث التنظيمات الكردية بالقيام بعمليات عسكرية ليبدو الوضع اقل استقرارا مما تأمله بغداد .

والى جانب مشكلة الاقلية الكردية هناك اقلية تركمانية فى العراق ، وثمة ادعاءات من بعض القوى التركية السياسية بأن هذه الاقلية التركمانية تتعرض لاضطهادات عديدة وهو ماينفيه العراق تماما .

(٢) مشكلة لواء الاسكندرونة السورى ، وهذا اللواء هو ارض عربية ، وتعود المشكلة الى منتصف الثلاثينات ، وهى من ذيول حقبة الاستعمار الفرنسى لاجزاء من المشرق العربى . وفى محاولة فرنسية لاستمالة الموقف التركى انذاك ضد المانيا النازية ورغبة فى اغراء الدولة التركية فى عدم مجابهة الدول الاوربية المتصارعة مع النازية الالمانية وافقت فرنسا على استقطاع لواء الاسكندرونة السورى والذى يضم مدينتى اسكندرونة وانطاكية الى تركيا ، بما فيه من مواطنين سوريين كان تعدادهم حوالى ٢٥٠ الف نسمة . ويتميز هذا الاقليم بميزتين احداهما الموقع الاستراتيجى الهام على المدخل الشرقى للبحر المتوسط والثانية هى الغنى الطبيعى بالمياه والاراضى الخصبة . ومن الناحية الواقعية يقبل السوريون على مضض بانسلاخ هذا الجزء من اراضيهم ، ولكن مع اعتباره جزءا محتلا ومع الامل فى استعادته مستقبلا خاصة وانه حتى اللحظة الراهنة لم تسو هذه المشكلة نهائيا بين البلدين . اما الموقف التركى فيرى ان هناك اتفاقا سوريا ـ تركيا وقع فى ١٣ يولية ١٩٨٧ تضمن بنودا عديدة من بينها حذف منطقة لواء اسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيا ووقف كل أشكال الادعاء بأنها سورية محتلة ، وذلك مقابل تسوية مشكلة معدلات تدفق المياه فى نهر الفرات من المنابع التركية .

واثناء تفاعل ازمة المياه التى اخذت فى الظهور منذ سبتمبر ٨٩ ، وتصاعدت فى ديسمبر اشار وزير الاعلام السورى الى ان هذه المنطقة يجب ان تكون تابعة لسوريا ، وان دمشق كانت تعتبر دوما هذه المنطقة ارضا عربية ، وهو ماادى الى طلب تركى بتقديم سوريا ايضاحات رسمية حول هذه التصريحات .

(٣) مشكلة المياه :

تعد قضية المياه اهم القضايا المعلقة بين العرب وتركيا . حيث ينبع نهر دجلة من جبال ارضروم التركية ثم يدخل الحدود العراقية بايراد مائى يبلغ نحو ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا ، ثم يلتقى نهر دجلة عند مدينة « بلد » العراقية بنهر الذاب الكبير الذى يعد أهم روافده والذى ينبع بدوره من الاراضى التركية وبصرف النظر عن التفاصيل فان القضية تكمن فى انه لاتوجد اتفاقية لتوزيع مياه النهر بين العراق وتركيا بما يجعل ترتيب العراق بالذات لاوضاعه الزراعية بناء على كل الايرادات المائية القادمة من تركيا امرا محفوفا بالمخاطر ويطرح ضرورة التوصل لمعاهدة دولية بين الطرفين لتوزيع مياه نهر دجلة بصورة مستقرة تغلق الباب امام اى محاولات تركية لاستخدام مياه هذا النهر فى الضغط على العراق ، وتتيح للعراق الاستفادة المستقرة من مشاريع السدود والرى التى اقامها على نهر دجلة مثل سد الموصل ، وعلى رافده الذاب الكبير مثل سد « فتحة » وسد « نجمة » . وان كان من الضرورى الاشارة الى ان الايراد السنوى لنهر دجلة وروافده تبلغ نحو ٥٠,٧٥ مليار متر مكعب فى المتوسط ولايستخدم سوى جانب منها فقط حيث لاتزيد الاراضى المزروعة بالرى فى العراق كله عن ٤ملايين فدان سواء كان الرى بمياه دجلة او بمياه الفرات وهى مساحة اقل كثيرا عن المساحة التى يمكن ان ترويها مياه دجلة وحده .

واذا كان التوصل لمعاهدة دولية حول مياه دجلة بين العراق وتركيا امرا سهلا الى حد مانتيجة وجود عدد كبير من الروافد العراقية لهذا النهر وانخفاض نسبة المياه التى تساهم بها منابعه التركية الى حوالى نصف ايراده السنوى وعدم وجود مشاريع تركية هامة لاحتجاز جانب من مياهه التى تتدفق الى العراق فان الأمر يختلف بالنسبة لنهر الفرات .. حيث ينبع الفرات من جبل دملو وجبل اصاقى فى جبال ارضروم وكذلك توجد منابع اخرى له فى جبال طوروس ، وكل منابع الفرات الرئيسية تركية ويبلغ الايراد السنوى للنهر فى اعاليه نحو ٢٩,٢ مليار متر مكعب يبلغ مايصل منها الى العراق عند بلدة « هيت » على الحدود السورية العراقية نحو ٢٦,٢ مليار متر مكعب ، وتعتمد سورية على مياه الفرات فى رى منطقة الجزيرة السورية ، كما يتوقف اى تطوير للزراعة السورية بتحويل جانب من الزراعة المطرية الى زراعة مروية على مياه نهر الفرات بالاساس ، ومعلوم ان الزراعة المروية فى سوريا محدودة بنحو ١,٦ مليون فدان من اصل ١٥,٥ مليون فدان تزرع فى سوريا . كذلك فان العراق يحاول تحقيق المزيد من الاستفادة من مياه الفرات من خلال سد حديثه الذى

اوشك العراق ان ينتهى من اقامته بسعة تخزينية ٧,٥ مليار متر مكعب .

وفى ضوء هذه الحقائق تتضح اهمية نهرى دجلة والفرات بالنسبة للعراق وسوريا وتبدو المشكلة هى غياب اتفاق دولى يحدد طريقة استغلال مياه النهرين ويحدد حصة كل منهما . وقد بدأت تركيا فى انشاء عدد من السدود تبلغ ٢١ سدا - تحت مسمى مشروع جنوب شرق الاناضول - انجز منها تسعة سدود ابرزها سد اتاتورك الذى سيخلف وراءه بحيرة كبيرة يبلغ مقدار مخزونها حوالى ٤٨ مليار متر مكعب من المياه ، وهى كمية هائلة تحتاج الى الوصول اليها حوالى ٤٨ شهرا من الاحتجاز الكلى لمياه نهر الفرات . وتشير بعض التقديرات العلمية الى ان امتلاء بحيرة سد اتاتورك كلية سيؤدى الى احداث تغيرات مناخية فى المنطقة اضافة الى تزايد احتمالات جفاف المجرى الطبيعى للنهر ذاته فى سوريا والعراق بصورة تدريجية . وسوف تستكمل تركيا فى بداية عقد التسعينات انشاء السدود الباقية مما سيمكنها من التحكم تماما فى كميات المياه المتدفقة فى النهرين وروافدهما الى العراق وسوريا . وهنا تبدو فى الافق عناصر اخرى للصراع العراقى - السورى الى جانب عناصره التقليدية المعروفة من قبل . هذا العنصر هو المياه واقتسام المتدفق منه الذى تسمح به تركيا فى المستقبل . فضلا عن كون المياه كورقة ضغط عالية التأثير فى يد تركيا بمواجهة سوريا ، وبدا ذلك عمليا فيما صرح به اوزال قبل تولية رئاسة البلاد فى سبتمبر بأن « مياه الفرات ستصل الى سوريا اذا كانت هناك وفرة فى هذه المياه ، واذا التزمت دمشق بشروط معينة » مضيفا ان لدى تركيا شكوكا حول التزام سوريا بهذه الشروط خاصة بروتوكول وقف وضع حركة الانفصاليين الاكراد عبر سوريا . وتشير المصادر التركية الى ان هناك اتفاقا كان قد وقع فى دمشق اثناء زيارة اوزال لها فى يولية ١٩٨٧ ، وتضمن الاتفاق مطالب امنية تركية مقابل الموافقة على امداد سوريا بتدفق مائى مقداره ١٥,٧٥ مليار متر مكعب سنويا . اما المطالب الامنية التى تضمنها الاتفاق التركى / السورى فهى :

* * تسليم المطلوبين من الطرفين اذا ثبت قيامهم بما يضر الامن .

* * اغلاق مكاتب حزب العمال الكردى ، وطرد زعيمه عبد الله اوجلان من سوريا ، وكذلك اغلاق مكاتب الحزب الشيوعى التركى وطرد أمينه العام حيدر مع كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب فى منطقة البقاع بلبنان .

* * طرد عناصر الجيش الارمنى السرى فى سوريا والحد من نشاطه فى لبنان .

* * حذف منطقة لواء الاسكندرون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيا ووقف كل اشكال الادعاء بأنها اراض سورية محتلة .

وبصفة عامة يثير الموقف التركى ، والذى تحدد بوقف تدفق المياه الى سوريا لمدة شهر كامل ابتداء من ١٩٩٠/٨/١٣ اكثر من تساؤل ، فهناك محاولات التفسير وهناك الاثار المترتبة على هذا القرار .

فبالنسبة للاثار فان سوريا هى الاكثر تضررا ، وبالرغم من رفع تركيا معدل التدفق من ٥٠٠ م مكعب فى الثانية الى ٧٥٠ م مكعب فى الثانية منذ موعد صدور القرار حتى موعد تنفيذه ، فان كمية المياه التى ستتجمع وراء سد الفرات بسوريا لن تكون كافية سواء لتوليد الكهرباء والتى تصل الى ذروتها فى هذه الفترة من العام ، او للزراعة التى تبدأ دورة الرى فى شمال سوريا فى الفترة من منتصف يناير وحتى منتصف فبراير من كل عام . ومن هنا تتضح خطورة القرار التركى على الطاقة والزراعة السورية خاصة فى ضوء تزايد العجز المائى السورى والمنتظر أن يصل الى حوالى بليون متر مكعب بحلول العام ٢٠٠٠ ، وهذه النتائج الخطيرة تفسر عدم انفعال الرد السورى ، ومحاولته دفع العراق الى النظر الى هذه القضية برؤية جديدة تتعدى الميراث السلبى من العلاقات الثنائية العراقية / السورية ، والسعى معا الى اقناع تركيا بتوقيع اتفاقية ثلاثية تحدد اسس استخدام وأنصبة المياه فى نهر الفرات ، الا أن التفضيل العراقى هو عدم مشاركة سوريا هذا المسعى ، والاكتفاء باتفاقية ثنائية مع تركيا حول هذا الموضوع . اضافة الى ذلك حاولت سوريا حث تركيا على عدم تنفيذ القرار بالطرق الدبلوماسية ، ويبدو أنها لم تؤد بعد الى اية نتيجة ايجابية .

وفيما يتعلق بالتفسير فيمكن القول أن هناك أكثر من عنصر يجب وضعه فى الاعتبار ، فهناك مثلا العنصر الخاص بقضية الاكراد ، واتهامات تركيا لسوريا بتقديم الدعم والسلاح للحركة الانفصالية الكردية ، وهو ما ينفيه السوريون تماما .

ويبدو هذا النفى صحيحا فى ضوء ادراك القيادة السورية بأن هذه القضية التى يسعى اليها الحزب الكردى هى قضية تركية بالاساس ، وأن سوريا عليها عدم فتح جبهات جديدة للمواجهة الخاسرة فى وقت يجب فيه تجميع الطاقات السورية لمعارك مصيرية اخرى أن فى لبنان أو فى فلسطين المحتلة . ومن جهة ثانية فان اوراق القضية الكردية تكمن بدرجة اكبر مع العراق وليس سوريا .

أما على الصعيد الاستراتيجى ، فان القرار التركى يرتبط بعنصرين اخرين يدخلان فى صميم اعادة صياغة

الدور الاستراتيجى لتركيا فى الشرق الاوسط ، أولهما وهو ممارسة بعض الضغوط على سوريا لحساب التحركات الامريكية بهدف تليين المواقف السورية ازاء مشروعات التسوية الامريكية لقضايا المنطقة العربية ، والثانى وهو تجميع اوراق ضغط كافية فى يد السياسة التركية سواء على الصعيد المالى أو الامنى أو الغذائى لتصبح عنصرا فاعلا فى المنطقة ازاء الدول العربية جميعا . ويبرز ذلك من فحوى مشروع جنوب شرق الاناضول والذى يهدف الى تحويل تركيا الى دولة مصدرة للغذاء للدول العربية والتى تعانى نقصا متزايدا منه ، الى جانب التحكم المطلق فى تدفق المياه وربما فى مرحلة تالية السعى الى بيع حصص معينة من المياه الى معظم دول المشرق العربى أن لم يكن كلها ، وهناك احاديث عن مشروع انابيب السلام للمياه النابعة من تركيا الى دول الخليج والسعودية وسوريا والعراق اضافة الى اسرائيل والضفة الغربية المحتلة . ومن الواضح أن هذه الطموحات التركية تمس فى القلب الامن القومى العربى مما يستدعى دراستها بجدية واتخاذ موقف عربى جماعى منها يستند الى الفهم الواعى بخطورة الاعتماد كلية أو بدرجة كبيرة على دولة واحدة فى عنصرى المياه والغذاء ، وبما يتيحه ذلك من هيمنة هذه الدولة على السياسات العربية . وللوهلة الاولى يبدو من الضرورى أن تعمل القيادتان العراقية والسورية على نبذ أوجه صراعهما الذى لا معنى له جانبا واتخاذ خطوات عملية من شأنها توحيد مواقفهما من قضية تدفق المياه من تركيا اليهما معا ، واقناع تركيا بتوقيع اتفاق ثلاثى يحدد أنصبة كل طرف بوضوح ، ويتيح لهما حق توجيه أو تقديم الرأى فى المشروعات التركية التى تستهدف السيطرة على الماء فى نهر الفرات ، وكذلك التمسك بحقوقهما التاريخية فى كميات المياه التى اعتادا الحصول عليها على مر التاريخ أما العالم العربى فمطالب بدوره بتقديم المساندة الكاملة للمفاوضين السوريين ، والعراقيين والتدخل لدى تركيا بمراعاة حقوق هذين البلدين العربيين .

٣ ـ العلاقات العربية / التركية اقتصاديا :

ا ـ الاوضاع الاقتصادية الداخلية :

من المتوقع أن يكون الاقتصاد التركى قد حقق فى عام ١٩٨٩ اسوأ أداء له منذ عام ١٩٨٠ حيث يتوقع الا يتجاوز معدل نمو الناتج القومى التركى نحو ٠,٢ ٪ فقط مقارنة بمعدلات النمو المرتفعة التى سجلها فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ والتى بلغت على الترتيب ٨,١ ٪ ، ٧,٤ ٪ ، ٦,٢ ٪ ، ومقارنة بمعدلات النمو التى حققها الاقتصاد التركى منذ صعود تورجوت أوزال لرئاسة الوزارة فى سبتمبر ١٩٨٠ وتبنيه فلسفة تقوم على اطلاق حرية قوى السوق وتحرير الصرف الاجنبى واتباع استراتيجية النمو على أساس حفز الصادرات والاندماج فى الاقتصاد الدولى بصفة عامة والاوربى بصفة خاصة والذى حاولت تركيا تحقيق مستوى أعلى من الاندماج فيه بطلب الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوربية وذلك كبديل لسياسة الاحلال محل الواردات التى كانت متبعة قبل ذلك .

ويعود الانخفاض المتوقع فى معدل نمو الناتج القومى التركى فى عام ١٩٨٩ بالاساس الى تعرض تركيا لاسوأ موجة جفاف تتعرض لها منذ ٦٠ عاما والتى يتوقع على اساسها أن يكون الناتج الزراعى التركى عام ١٩٨٩ أقل بنحو ١٠ ٪ من ناتجها الزراعى عام ١٩٨٨ بما سيضطر تركيا وهى مصدر للحبوب فى الاحوال العادية الى استيراد نحو ٥ ملايين طن من القمح . ويسهم قطاع الزراعة بنحو ١٧ ٪ من الناتج القومى التركى أى أن الانخفاض فى ناتج هذا القطاع عام ١٩٨٩ بنسبة ١٠ ٪ سيتسبب فى انخفاض الناتج القومى بنحو ٢ ٪ فضلا عن الآثار السلبية لانخفاض الناتج الزراعى التى ستمتد الى قطاعى الصناعة والتجارة .

ومن ناحية اخرى من المتوقع أن تستمر معدلات التضخم عند مستوى مرتفع وتتجاوز ٥٠ ٪ عام ١٩٨٩ ورغم انه معدل مرتفع للتضخم الا أنه يعكس نجاحا نسبيا للسلطات الاقتصادية التركية فى تخفيض التضخم الذى تجاوز معدله نحو ٧٥ ٪ عام ١٩٨٨ ، وتستهدف الحكومة الى نحو ٢٠ ٪ عام ١٩٩٢ حتى لايمثل عقبة أمام قبول الطلب التركى للانضمام للجماعة الاقتصادية الاوربية . وتجدر الاشارة الى أن معدل التضخم المرتفع وارتفاع نسبة البطالة فى تركيا هو ثمن اتباعها للسياسات الليبرالية الاقتصادية التى حققت من خلالها نموا سريعا خلال الثمانينات على حساب الفقراء الاتراك بالاساس حيث من المعروف أن اكثر المضارين فى حالات ارتفاع معدلات التضخم هم أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من عمال وموظفين وفقراء الفلاحين .

أما بالنسبة للديون الخارجية التركية فقد بلغت فى عام ١٩٨٧ نحو ٤٠,٨١٨ مليار دولار منها ٣٠,٤٩ مليار دولار ديون عامة ونحو ٨٦٦ مليون دولار ديون القطاع الخاص التركى ، وقد استهلكت خدمة هذه الديون نحو ٧,٥ ٪ من الدخل القومى التركى ونحو ٣٤ ٪ من

حصيلة الصادرات التركية مع السلع والخدمات عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية التركية فان تركيا نجحت فى زيادة صادراتها بشكل كبير فى ظل سياستها الخاصة بحفز الصادرات وقد ارتفعت صادراتها من ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ الى نحو ١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ بزيادة نسبتها ١١٧ ٪ ، وفى نفس الفترة لم تزد الواردات سوى بنسبة ٤٤ ٪ فارتفعت من حوالى ٨,٩ مليار دولار عام ١٩٨١ الى نحو ١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، وتبعا لهذه التطورات انخفض العجز فى الميزان التجارى التركى من ٤٢٣٥ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٢٦٧٢,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ . وان كان من المرجح أن يزيد العجز التجارى التركى فى عام ١٩٨٩ عن الاعوام السابقة نتيجة زيادة الواردات التركية من الحبوب بعد الجفاف الذى اصابها فى هذا العام .

ب ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية :

تحتفظ تركيا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الاقطار العربية وتتنوع تلك العلاقات بين التجارة ، وهجرة العمالة التركية للعمل فى الوطن العربى ، وقيام شركات تركية بأعمال مقاولة فى الوطن العربى ، وتوجه استثمارات عربية الى تركيا ...

العقود التى فازت الشركات التركية بها فى الوطن العربى :

مع زيادة اسعار النفط فى نهاية ١٩٧٣ شرعت الاقطار العربية النفطية فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات وبخاصة مشروعات البنية الاساسية من خلال الشركات الاجنبية بالاساس ، وقد دخلت الشركات التركية فى المنافسات على الفوز بعقود تنفيذ المشروعات فى الوطن العربى بدءا من عام ١٩٧٦ ، وفازت بالفعل بعدد كبير من تلك العقود . وقد بلغت قيمة العقود التى فازت بها الشركات فى الوطن العربى نحو ٣,٥ بليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، ثم حققت تلك الشركات الطفرة الكبرى فى قيمة العقود التى فازت بها اعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ التى فازت فيها على الترتيب بنحو ٥,٥٣٥ مليار دولار ، ٣,٥٢٤ مليار دولار ، ١,٤٥٢ مليار دولار ، وقد انخفضت قيمة العقود التى فازت بها الشركات التركية فى الوطن العربى فى السنوات التالية بسبب انخفاض العوائد العربية من تصدير النفط بعد انخفاض اسعاره وانخفاض حجم صادراتهم منه . وقد بلغت القيمة الاجمالية للعقود التى فازت بها الشركات التركية فى الوطن العربى من عام ٩٧٦ حتى يونيو ١٩٨٨ نحو ١٦٨٩٧ مليون دولار تمثل نحو ٩٧,٨ ٪ من اجمالى العقود التى فازت بها الشركات التركية خارج بلادها ـ راجع الجدول ١٠ ـ وهو مايعنى على وجه التقريب أن تلك الشركات لم تفز بعقود تذكر خارج الوطن العربى .

وتركزت أغلب العقود التركية فى ليبيا والسعودية والعراق وكان ترتيبها على النحو التالى ٥٤,٥ ٪ ، ٢٨,٧ ٪ ، ١٢,١ ٪ .

ونظرا لان غالبية الشركات التركية لا تمتلك خبرات أو قدرات أعلى من تلك التى تمتلكها شركات بعض الاقطار العربية وبخاصة مصر فان فوزها بهذه العقود الضخمة فى الوطن العربى يحتاج لتفسير .. وربما كان غياب الشركات المصرية عن المنافسات للفوز بعقود تنفيذ الاعمال فى الوطن العربى بخاصة ليبيا فى ظل القطيعة المصرية العربية هو أحد العوامل التى أتاحت الفرصة للشركات التركية التى هى فى نفس مستواها للفوز بتلك العقود الضخمة ، كذلك فان حاجة العراق لمد خطوط أنابيب لنقل نفطه الى البحر المتوسط عبر تركيا ـ اثناء حرب الخليج قد جعلت للشركات التركية اولوية فى تنفيذ مشروعات مد خطوط الانابيب من العراق الى سيحان فى لواء الاسكندرونه السورى الذى اغتصبته تركيا منذ عهد الاستعمار التركى للوطن العربى .

ج ـ الاستثمارات العربية المباشرة فى تركيا :

حتى عام ١٩٧٠ لم يكن هناك استثمارات عربية مباشرة فى تركيا سوى استثمارات كويتية محدودة فى شركة « اكدينايز Akdeniz للأسمدة ، ومع بدء تركيا فى انتاج سياسة اقتصادية ليبرالية بما تضمنته من تشجيع الاستثمارات الاجنبية فى تركيا بدات الاستثمارات العربية فى تركيا فى التزايد واصبحت تشكل نحو ١٣,٧ ٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى تركيا عام ١٩٨٦ .

وتاتى ليبيا والمملكة العربية السعودية والبحرين فى مقدمة الاقطار العربية التى لها استثمارات مباشرة فى تركيا . وتتركز الاستثمارات العربية فى تركيا فى مجالات التجارة والمصارف والنقل والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والصناعة حسب ترتيب الاهمية .

د ـ العمالة التركية فى الوطن العربى :

بالرغم من أن العمالة التركية العادية والفنية يوجد نظائر لها على نفس المستوى ان لم يكن افضل كثيرا فى الاقطار العربية المصدرة لخدمات العمالة وعلى رأسها مصر الا ان الاقطار العربية المستوردة لخدمات العمالة استقدمت عددا كبيرا من العمال الاتراك العاديين والمهرة مثلما تستقدم من الدول الأسيوية اعدادا

ضخمة من العمال فى ظل عدم انتهاج تلك الاقطار المستقبلة لخدمات العمالة سياسة قومية فى هذا المجال لجعل الاولوية فى الحصول على فرص العمل فى الوطن العربى للعمالة العربية .

وقد بلغ عدد العاملين الاتراك فى الوطن العربى فى عام ١٩٨٠ نحو ٣١ الف عامل منهم ٢٦ الف عامل فى ليبيا ، الفا عامل فى المملكة السعودية ، الفا عامل فى العراق ، والف عامل فى الكويت . وبالرغم من انخفاض طلب الاقطار النفطية العربية على خدمات العمالة الاجنبية فى النصف الثانى من الثمانينات فان العمالة التركية التى توجهت للعمل فى الوطن العربى عام ١٩٨٨ بلغت ٥٠ الف عامل بما يوازى ثلث العمالة التى خرجت من تركيا للعمل فى الخارج فى ذلك العام ، وقد كانت المملكة العربية السعودية وليبيا فى مقدمة الاقطار العربية المستقبلة لاولئك الـ ٥٠ ألفا من العمال الاتراك فى عام ١٩٨٨ .

هـ - التجارة العربية التركية :

يعد الوطن العربى فى مجموعه شريكا تجاريا هاما لتركيا بحكم الميزات النسبية التى من المفترض أن تتمتع بها التجارة بين الطرفين نتاج الجوار الجعرافى ونتاج العلاقات القوية التى تربط تركيا ببعض الاقطار العربية ووجود بعض التوافق فى قوائم الصادرات والواردات لدى الطرفين .

الصادرات التركية للوطن العربى :

بلغت الصادرات التركية للوطن العربى نحو ٢٤٧٩,٨ مليون دولار تمثل حوالى ٢٤,٣ ٪ من اجمالى الصادرات التركية بما يجعل الوطن العربى فى مجموعه أهم سوق للصادرات التركية ويليه المانيا الغربية وايطاليا ، ويعد العراق وحده ثانى اهم سوق فى العالم للصادرات التركية بعد المانيا الغربية - راجع الجدول (١١ - ١) وهو ما يعود للميزات التى يوفرها تلاصقهما الجغرافى ، وربما يكون جانب من الصادرات التركية للعراق هى سلعا معادا تصديرها من تركيا بعد استيرادها من الخارج .

و - الواردات التركية من الوطن العربى :

بلغت الواردات التركية من الوطن العربى نحو ١٣٧٥,٤ مليون دولار بما يوازى نحو ١٠,٧ ٪ من اجمالى وارداتها من العالم وبما يضع الوطن العربى فى المركز الثالث بين أهم المصدرين لتركيا بعد المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . ويعد العراق اهم قطر عربى مصدر لتركيا - راجع الجدول (١١ - ١) كما يأتى فى المركز الخامس بين دول العالم المصدره لتركيا ، ويعد النفط أهم الصادرات العربية لتركيا .

ز - الميزان التجارى التركى مع العرب :

ظلت تركيا تحقق عجزا تجاريا فى معاملاتها التجارية مع الوطن العربى خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ، وبدءا من عام ١٩٨٦ بدأت تحقق فائضا تجاريا مع الوطن العربى بلغ ١٣١,٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ وتزايد الى ١١٠٤,٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وقد جاء ذلك الفائض نتاج انخفاض اسعار الصادرات النفطية العربية الى تركيا منذ عام ١٩٨٦ من ناحية وايضا الى الزيادة الكبيرة فى صادرات تركيا للوطن العربى فى عام ١٩٨٧ مقارنة بقيمة تلك الصادرات عام ١٩٨٦ .

جدول رقم، ١١ ـ ١، تجارة الوطن العربي مع تركيا
القيمة بالمليون دولار

	تركيا				
	صادراتها للعرب	صادراتها للعرب من اجمالي صادراتها	وارداتها من العرب	وارداتها من العرب من اجمالي وارداتها	الميزان التجاري التركي مع العرب
الجزائر	١٤١,٩	٪١,٤	٨٤,١	٪,٧	٥٧,٨
موريتانيا	—	—	٠,٣	٠٠٠	٠,٣-
المغرب	—	—	٩,٠	٪٠,١	٩ -
تونس	١١,٥	٪٠,١	٤٠,٣	٪٠,٣	٢٨,٨ -
ليبيا	١٤٠,٧	٪١,٤	٢٥٩,٣	٪٢,٠	١١٨,٦ -
الاتحاد المغاربي	٢٩٤,١	٪٢,٩	٣٩٣	٪٣,١	٩٨,٩ -
مصر	١٣٨,٨	٪١,٤	٨,٨	٪٠,١	١٣٠
العراق	٩٤٦,٢	٪٩,٣	٧٤٨,٨	٪٥,٨	١٩٧,٤
الأردن	١٧١,٧	٪١,٧	١٢,٠	٪٠,١	١٥٩,٧
اليمن الشمالي	٢,٨	٠٠٠	—	—	٢,٨
مجلس التعاون العربي	١٢٥٩,٥	٪١٢,٤	٧٦٩,٦	٪٦	٤٨٩,٩
البحرين	١,٤	٠٠	١,٦	٠٠	٠,٢
الكويت	٢٤٧,٥	٪٢,٤	٥٠,٥	٪٠,٤	١٩٧
عمان	٢,٥	٠٠	—	—	٢,٥
قطر	١٣,٤	٪٠,١	٠,٥	٠٠	١٢,٩
السعودية	٤٠٨,٤	٪٤,٠	١١٦,٩	٪٠,٩	٢٩١,٥
الامارات	٣٥,٢	٪٠,٤	١٦,٤	٪٠,١	١٨,٨
مجلس التعاون الخليجي	—	—	—	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—
الصومال	٢,٧	٠٠	—	—	٢,٧
السودان	٤,٨	٪٠,١	١٤,٤	٪٠,١	٩,٦-
لبنان	١٤٩,٨	٪١,٥	٥	٠٠	١٤٤,٨
سوريا	٦٠,٦	٪٠,٦	٤,٧	٠٠	٥٥,٩
اليمن الجنوبي	—	—	—	—	—
إجمالي الوطن العربي	٢٤٨٠	٪٢٤,٣	١٣٧٢,٦	٪١٠,٧	١١٠٧,٥

المصدر : جمعت وحسبت من : Direction of Trade Statistics Yearbook 1988

جدول رقم (١٠)

القيمة المتراكمة للعقود التى فازت بها تركيا فى الوطن العربى والعالم حتى يونيو ١٩٨٨

	قيمة العقود التى فازت بها تركيا (مليون دولار)	الوزن النسبى من اجمالى العقود التى فازت بها فى الخارج	قيمة الاعمال المتبقية للشركات التركية حتى تكمل تنفيذ تعاقداتهابالخارج (مليون دولار)
الجزائر	٣٧	٪ ٠,٢	٢
البحرين	١	٠٠	—
مصر	١٦	٪ ٠,١	—
العراق	٢٠٩٨	٪ ١٢,١	١١٠٠
ليبيا	٩٤٢٢	٪ ٥٤,٥	٢٦٥٦
الاردن	١٨٥	٪ ١,١	١٠٠
الكويت	١٧	٪ ٠,١	٥٠
السعودية	٤٩٥٩	٪ ٢٨,٧	١١٠٠
الامارات	٥١	٪ ٠,٣	—
اليمن الشمالى	١١١	٪ ٠,٦	—
اجمالى الوطن العربى	١٦٨٩٧	٪ ٩٧,٨	٥٠٠٨
اجمالى العالم	١٧٢٧٦	٪ ١٠٠	٥٣١٦

المصدر: Information Report (Special Issue : Turkey' April 1989 - Vol. 5 No . 18 . P . 13 . 14

جدول رقم (١١ - ب) تجارة الوطن العربى مع اثيوبيا عام ١٩٨٧

القيمة بالمليون دولار

	إثيوبيا				
	صادراتها للعرب	صادراتها للعرب من اجمالى صادراتها	وارداتها من العرب	وارداتها من العرب من اجمالى وارداتها	الميزان التجارى الاثيوبى مع العرب
الجزائر	—	—	—	—	—
موريتانيا	—	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	—	—
تونس	—	—	—	—	—
ليبيا	—	—	١,٨	٠,١٪	- ١,٨
الاتحاد المغاربى	—	—	١,٨	٠,١٪	- ١,٨
مصر	١,٦٢	٠,٤٪	—	—	١,٦٢
العراق	—	—	—	—	—
الأردن	٠,١	٠٠	—	—	٠,١
اليمن الشمالى	٥	١,٢٪	٢	٠,٢٪	٣
مجلس التعاون العربى	٦,٧	١,٦٪	٢	٠,٢٪	٤,٧
البحرين	—	—	—	—	—
الكويت	—	—	٠,٦	٠,١٪	- ٠,٦
عمان	—	—	—	—	—
قطر	—	—	—	—	—
السعودية	١٠,٩	٢,٦٪	٧,١	٠,٦٪	٣,٨
الامارات	—	—	—	—	—
مجلس التعاون الخليجى	١٠,٩	٢,٦٪	٧,٦	٠,٧٪	٣,٢
جيبوتى	١٤,١	٣,٤٪	٢,١	٠,٢٪	١٢
الصومال	—	—	—	—	—
السودان	٧,١	١,٧٪	٠,٤	٠٠	٦,٧
لبنان	—	—	—	—	—
سوريا	—	—	—	—	—
اليمن الجنوبى	٣١,٧	٧,٦٪	٠,٧	٠,١٪	٣١
إجمالى الوطن العربى	٧٠,٥	١٧,٠٪	١٤,٦	١,٢٪	٥٥,٩

المصدر: جمعت وحسبت من : **Direction of Trade Statistics Yearbook 1988**

جدول رقم (١١ - جـ) تجارة الوطن العربى مع ايران عام ١٩٨٧

القيمة بالمليون دولار

	ايـــــران				
	صادراتها للعرب	صادراتها للعرب من إجمالى صادراتها	وارداتها من العرب	وارداتها من العرب من اجمالى والاداتها	الميزان التجارى ايرانى مع العرب
الجزائر	—	—	٥	٠,١٪	ـ ٥
موريتانيا	—	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	—	—
تونس	٦	٠٠	١٦	٠,٢٪	ـ ١٠
ليبيا	—	—	—	—	—
الاتحاد المغاربى	٦	٠٠	٢١	٠,٢٪	ـ ١٥
مصر	—	—	—	—	—
العراق	—	—	—	—	—
الأردن	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢
اليمن الشمالى	—	—	—	—	٢
مجلس التعاون العربى	٢	—	—	—	٢
البحرين	٢	٠٠	—	—	٢
الكويت	١٠	٠,١	٥٢	٠,٦٪	ـ ٤٢
عمان	—	—	١	٠٠	ـ ١
قطر	—	—	٥	٠,١٪	ـ ٥
السعودية	١٦	٠,٢٪	٤	٠٠	١٢
الامارات	١٤	٠,١٪	٥٤	٠,٦٪	ـ ٤٠
مجلس التعاون الخليجى	٤٢	٠,٤٪	١١٦	١,٣٪	ـ ٧٤
جيبوتى	—	—	—	—	—
الصومال	—	—	—	—	—
السودان	—	—	—	—	—
لبنان	٥	٠٠	—	—	٥
سوريا	٢	٠٠	٥٣	٠,٦٪	ـ ٥١
اليمن الجنوبى	—	—	—	—	—
اجمالى الوطن العربى	٥٧	٠,٥٪	١٩٠	٢,١٪	ـ ١٣٣

المصدر : جمعت وحسبت من : Direction of Trade Statistics Yeardook 1988

خامسا : الموازين العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى

تميز العام بعدم وقوع اعمال قتال هامة فى محاور الصراع العسكرى مع دول الجوار الجغرافى ، فبإستثناء ادعاءات هذا الطرف أو ذاك بإنتهاك وقف إطلاق النار المتفق عليه فى العام المنصرم على جبهتى القتال الليبية التشادية والعراقية الايرانية ، حرصت الدول المعنية العربية وغير العربية على عدم القيام بأى عمل عسكرى يؤول على انه بادرة بتجدد أعمال القتال ، ولكن لم يصاحب إذعان الاطراف لسريان وقف إطلاق النار توقيع اتفاقيات سياسية تحل المسائل المتنازع عليها وتحسم مواطن الخلاف وتنهى حالة الحرب ، بما يعنيه ذلك من أن تجدد القتال مرة اخرى يعد أمرا واردا ، وإن كانت الظروف المهيئة له غير متوافرة على الأقل فى الوقت الراهن ، وبهذا تظل الجبهتان وبدرجات متفاوته بؤرتين ساخنتين لاحتمالات نشوب حروب اخرى ، وذلك إذا لم تصل الأطراف المعنية الى اتفاقيات تلبى الحد الأدنى من أهدافها السياسية .

كما أن تصاعد الخلافات السياسية بين بعض الدول العربية ودول الجوار ـ كما هو الحال فى الخلاف بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة اخرى حول مياه نهر الفرات والخلاف بين موريتانيا والسنغال لم تصل الى مستوى المواجهة العسكرية ، وإن كانت عمليات التصعيد فى حالة الخلاف الموريتانى السنغالى تشير الى أن الدولتين كانتا على وشك الدخول فى صدام عسكرى ، إلا انه فى كلتا الحالتين راهنت الاطراف المعنية على الأداة الدبلوماسية فى حل خلافاتها ، ولعل هذا مردة ، ضعف القدرات العسكرية فى حالة الخلاف الموريتانى السنغالى ، وعدم حيوية المسائل المتنازع عليها فى حالة الخلاف التركى السورى .

وتعد التوازنات العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار أحد الأسباب المسؤولة عن التزام دول الجوار خلال العام بعلاقات مع الدول العربية إن لم تكن تعاونية ، فانها على الاقل لا تتردى الى مستوى الانخراط فى مواجهات عسكرية ، فبصفة عامة تتمتع الدول العربية ـ كما يبين الميزان العسكرى ـ بتفوق عسكرى فى مواجهة دول الجوار ، تتنوع درجاته من دولة جوار لاخرى ، ويمكن تلمس هذا الأمر بتصنيف الميزان العسكرى العام للدول العربية الى موازين فرعية ، على أن يدرج فى حساب كل ميزان القدرات العسكرية للدول العربية فى مواجهة دولة الجوار القريبة منها جغرافيا .

فيما يتعلق بالميزان العسكرى بين الدول العربية الخليجية وإيران :

تحتفظ هذه الدول بتفوق عسكرى واضح فى عناصر القوة العسكرية على ايران ، ويصل هذا التفوق اقصاه فى دبابات القتال ، التى يبلغ مالديها منها ثلاثة عشر اضعاف مالدى ايران ، تليها طائرات القتال بما نسبته ٧,٣ : ١ ، ثم المدفعية بما يناهز خمسة اضعاف قطع المدفعية الايرانية ، ولكن تنخفض معدلات تفوق دول الخليج على ايران فى عناصر القوات البحرية ، ويصل هذا التفوق أدناه فى سفن القتال بواقع ١,٨ : ١ ، وهكذا فان رجحان كفة التوازن العسكرى لصالح الدول العربية الخليجية مجتمعة فى مواجهة ايران ورجحانها لصالح العراق بمفرده سيظل يمثل قيدا رئيسيا على ايران اذا ما أرادت تنشيط عملياتها العسكرية ، وغير متوقع أن تتمكن ايران فى غضون السنوات المقبلة من تغطية الفارق الكمى بينها وبين الدول العربية الخليجية لاتساع حجم الفجوة من ناحية ، وضعف قدرتها الاقتصادية على تمويل برامج طموحة تصل بها الى مستوى التعادل مع الدول الخليجية من ناحية اخرى .

كما يبين الميزان العسكرى بين تركيا وكل من العراق وسوريا تفوق الدولتين الأخيرتين على الأولى تفوقا كبيرا فى عناصر السلاحين البرى والجوى ، ماعدا تفوق تركيا فى أعداد طائرات الهيليكوبتر المسلح ، فكلتا الدولتين تحتفظان بأعداد من طائرات القتال والمدفعية والدبابات تعادل مايقرب من ثلاثة اضعاف مالدى تركيا ، فيما تتفوق تركيا عليهما فى أعداد الغواصات وسفن القتال ، وفى حالة حساب القدرات العسكرية لكل من العراق وسوريا على حدة ، فان معدلات التفوق

العربى فى مواجهة تركيا تنخفض بنسبة أكبر فى حالة سوريا بالمقارنة مع العراق ، ولكن مع ذلك يبقى لدى كل من الدولتين هامش من التفوق فى مواجهة تركيا فى معظم عناصر تسليح القوات البرية والجوية .

وفى حالة الميزان العسكرى الليبى التشادى : فانه يبرز حجم الفارق الكبير فى القدرات العسكرية بين الدولتين لصالح الأولى ، حيث تتمتع ليبيا بتفوق مطلق فى الدبابات والصواريخ سطح سطح وسفن القتال وزوارق الصواريخ والهيليوكوبتر المسلح ، علاوة على تمتعها بتفوق كبير فى المدفعية وطائرات القتال .

ويعكس الميزان العسكرى لكل من السنغال وموريتانيا ضعف القدرة العسكرية لكلتا الدولتين ، فمن بين عناصر الميزان العسكرى ، يقتصر مالدى الدولتين على المدفعية وطائرات القتال بأعداد محدودة ، تتناوب فيهما الدولتان التفوق ، فعلى حين تتفوق السنغال فى أعداد طائرات القتال ، تتفوق موريتانيا فى أعداد المدفعية .

وبوضح كذلك الميزان العسكرى بين دول القرن الافريقى العربية واثيوبيا
تفوق دول القرن الافريقى العربية على اثيوبيا فى السلاحين البرى والجوى ، وتصل معدلات هذا التفوق فى الدبابات بواقع ٢,١ : ١ وفى المدفعية ١,٤ : ١ وفى طائرات القتال بما نسبته ٢,١ : ١ ، فى حين تتفوق اثيوبيا تفوقا مطلقا فى سفن القتال ، وتحقق التعادل فى أعداد زوارق الصواريخ .

جدول رقم (١٢) الموازين العسكرية بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى

الدولة	التعداد	القوات المسلحة	الناتج القومى	الانفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	غواصات	هيليكوبتر مسلح
	مليون	الف جندى	بليون (د)	بليون (د)	دبابة	قطعة	صاروخ	طائرة				
عمان	١,٥	٢٥,٥	٦,٤	١,٣	٣٩	٦٣	-	٦٣	-	٤	-	-
الامارات المتحدة	١,٧	٤٣	٢٢,٩	١,٥	١٣١	٩٧	-	٦١	-	٦	-	١٩
قطر	,٤	٧	٤,٧	,٢	٢٤	١٤	-	١٣	-	٣	-	٢٠
البحرين	,٥	٢,٤	٣,٢	,٢	٥٤	٢٠	-	١٢	٢	٤	-	١٢
السعودية	١٣,٥	٦٥,٧	٧٣,٤	١٤,٧	٥٥٠	٤٤٣	٩	١٧٩	٨	٩	-	٢٤
الكويت	٢	٢٠,٣	٢٠,٠٧	١,٦	٢٧٥	٩٢	-	٣٦	-	٨	-	١٨
العراق	١٧,٨	١٠٠٠	٤٥	١٢,٩	٥٥٠٠	٣٥٠٠	٦٦	٥١٣	٤	٨	-	١٦٠
مجموع دول الخليج	٣٧,٤	١١٦٣,٩	١٧٥,٦٧	٣٢,٤	٦٨٧٣	٤٢٢٩	٧٥	٨٧٧	١٤	٤٢	-	٢٥٣
إيران	٥٤,٤	٦٠٤,٥	٣٦٢,٢	٥,٨	٥٠٠	٨٠٠	٥٠	١٢١	٨	١٠	-	١٠٠
نسبة دول الخليج الى ايران	,٧	١,٩	,٥	٥,٦	١٣,٧	٥,٣	١,٥	٧,٣	١,٨	٤,٢	-	٢,٥
سوريا	١١,٧	٤٠٤	١٨,١٢	٢,٥	٤٠٥٠	٢١٥٠	٥٤	٤٩٩	٢	١٢	٣	١١٠
العراق	١٧,٨	١٠٠٠	٤٥	١٢,٩	٥٥٠٠	٣٥٠٠	٦٦	٥١٣	٤	٨	-	١٦٠
مجموع كلا من العراق وسوريا	٢٩,٥	١٤٠٤	٦٣,١٢	١٥,٤	٩٥٥٠	٥٦٥٠	١٢٠	١٠١٢	٦	٢٠	٣	٢٧٠
تركيا	٥٥,٥	٦٥٠,٩	٦٢,٢٣	٢,٧	٣٧٢٧	٢١٦٧	-	٣٦٦	٢٢	١٦	١٥	٣٠٣
نسبة سوريا والعراق الى تركيا	,٥	٢,٢	١,٠١	٥,٧	٢,٥	٢,٦	مطلق	٢,٨	,٢	١,٣	,٢	,٩
ليبيا	٤,٣	٨٥	٢١,٠٤	١,٤	١٨٠٠	١١٨٢	١٠٥	٥١٥	١٠	٢٤	٦	١٦
تشاد	٥,٤	١٧	,٨	,٠٧	-	٥	-	٤	-	-	-	-

تابع جدول رقم (١٢)

الدولة	التعداد	القوات المسلحة	الناتج القومي	الانفاق الدفاعي	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	غواصات	هيليكوبتر
نسبة ليبيا الى تشاد	,٨	٥	٢٦,٣	٢٠	مطلق	٢٣٦,٠٤	مطلق	١٢٨,٨	مطلق	مطلق	مطلق	مطلق
موريتانيا	٢,١	١١	,٨	,٤٨	-	٥٨	-	٥	-	-	-	-
السنغال	٧,١	٩,٧	٣,٨	,٩٦	-	١٨	-	٩	-	-	-	-
نسبة موريتانيا الى تشاد	,٣	١,١	,٢	,٥	-	٣,٢	-	,٥	-	-	-	-
السودان	٢٤,٣	٧٢,٨	٣١,٦	,٥	١٧٥	١٥٩	-	٤٥	-	-	-	-
اليمن الشمالى	٧,٦	٣٦,٥	٤,٢	,٥	٦٦٤	٣٣٢	-	٨٣	-	-	-	-
اليمن الجنوبى	٢,٤	٢٧,٥	١,٤	,٢	٤٨٠	٢٦١	١٨	١١٤	-	٦	-	١٢
الصومال	٥,٢	٦٥	,٨	,٠٠٣	٢٩٣	٢١٠	-	٦٣	-	٢	-	-
جيبوتى	,٤	٤,٢	,٣	,٠٣	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع دول القرن الافريقى العربية	٣٩,٩	٢٠٦	٣٨,٣	١,٢	١٦١٢	٩٦٢	١٨	٣٠٥	-	٨	-	١٢
اثيوبيا	٤٧,٩	٣١٥,٨	٥,٤	,٥	٧٥٠	٧٠٦	-	١٤٣	٢	٨	-	٢٢
نسبة دول القرن الافريقى العربية إلى اثيوبيا	,٨	,٧	٧,٠٩	٢,٥	٢,١	١,٤	مطلق	٢,١	صفر	١	-	,٥

القسم الثالث :

التطـــورات الاقتصاديـــة العالميـــة وتحديـــــات التســـــعينات

- مؤشرات اداء الاقتصاد العالمى .
- مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى
- ازمة اكتوبر فى اسواق المال العالمية .
- التحديات الاقتصادية العالمية فى التسعينات .

اولا : مؤشـــــرات اداء الاقتصـــــاد العالمـــــى

اتسمت مؤشرات اداء الاقتصاد العالمى خلال العام ١٩٨٩ بخليط من التطورات الايجابية والسلبية التى ترافقت مع خلافات واضحة فى المصالح بين اقطاب الدول الصناعية الى جانب بروز التحولات الاقتصادية والسياسية فى دول اوروبا الشرقية كعامل رئيسى لاعادة النظر فى اتجاه معونات التنمية على المستوى العالمى وتحوّل هذه المعونات تدريجيا عن دول العالم الثالث الى أوروبا الشرقية .

وعلى صعيد التطورات الايجابية يمثل انخفاض العجز التجارى للولايات المتحدة وتخفيض عجز الميزانية فى الوقت نفسه والاسراع بخطوات الوحدة النقدية الأوروبية وزيادة امكانيات التعاون بين الشرق والغرب ورصد موارد اضافية والنظر فى تطبيق سياسات جديدة لحماية البيئة اهم المؤشرات التى ظهرت خلال العام ١٩٨٩ .

أما على صعيد التطورات السلبية فان ارتفاع اسعار الفائدة ومعدل التضخم العالمى وزيادة الاحتكاكات والنزاعات التجارية وتراجع معدلات النمو الاقتصادى وتباطؤ حركة التجارة الدولية واتساع ظاهرة التحول السلبى للموارد من الدول الفقيرة الى الدول الغنية كانت تمثل جميعها اهم مظاهر عدم عدالة النظام الاقتصادى العالمى الراهن والخلل الذى يعانى منه هذا النظام .

ويظهر عرض وتحليل مؤشرات ومتغيرات النمو الاقتصادى فى العالم أن اليابان استمرت فى تحسين موقعها كاكبر قوة مالية فى العالم فى الوقت الذى استمر فيه النفوذ المالى الأمريكى فى الانحسار . كذلك ادت التطورات الأخيرة فى أوروبا الشرقية الى توسيع افاق النمو والتوسع الاقتصادى فى المانيا الغربية التى احتلت فى العام الماضى (١٩٨٨) موقع أكبر دولة مصدرة فى العالم كله ، وانعكس ذلك فى ارتفاع قيمة المارك الالمانى وزيادة سريعة فى قيمة اصول الشركات الألمانية التى يتم تداولها فى صورة اسهم وسندات فى سوق الأوراق المالية فى فرانكفورت وغيرها من أسواق المال العالمية الأخرى .

١ ـ مؤشرات النمو الاقتصادى :

تشير التقديرات الأولية التى اجراها صندوق النقد الدولى ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرها من منظمات التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ان معدلات نمو الانتاج والدخل ستتدهور على المستوى العالمى فى العام ١٩٨٩ . وتقول التقديرات المعدلة لصندوق النقد الدولى أن معدل النمو الحقيقى فى الدول الصناعية الغربية سينخفض فى نهاية العام ١٩٨٩ الى ٣,٥٪ ثم الى ٢,٩٪ فى العام التالى ١٩٩٠ وذلك بالمقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٤٪ فى العام ١٩٨٨ .

وتشير تقديرات منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى ان معدل النمو العالمى سينخفض فى العام ١٩٨٩ الى ٣,٤٪ فقط بالمقارنة مع ٤,٤٪ فى العام السابق ، غير أن هذا الانخفاض فى النمو سيعكس تفاوتا فى مؤشرات الاداء من اقتصاد مجموعة دولية الى اقتصاد مجموعة اخرى . وعلى سبيل المثال فان معدل النمو فى الدول الصناعية الغربية سينخفض ـ طبقا لتلك التقديرات ـ من ٤,١٪ فى العام ١٩٨٨ الى ٣,١٪ فقط فى العام ١٩٨٩ ثم الى ٢,٩ فى العام ١٩٩٠ . وعلى العكس من ذلك فان الدول النامية ـ باستثناء الصين ـ ستتمكن من زيادة معدل نموها من ٣,٦٪ فى العام ١٩٨٩ الى ٤,١٪ فى العام ١٩٩٠ . وعلى اساس نفس التقديرات فان عدل نمو الانتاج الصناعى فى الدول النامية سيرتفع فى العام ١٩٩٠ الى ٦,١٪ بزيادة ٠,٣٪ عن المعدل الذى من المتوقع ان يحققه فى العام ١٩٨٩ . وفى المقابل فانه من المتوقع ان يتراجع معدل النمو الصناعى فى الدول الصناعية الغربية الى ٣,٣٪ فى العام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٤,٤٪ فى العام ١٩٨٩ .

وتمثل السياسات النقدية المتشددة أهم اسباب التراجع فى معدل النمو فى الدول الصناعية التى يفضل واضعو السياسة فيها أبطاء النمو بصورة متعمدة على ترك الفرصة سانحة لارتفاع معدل التضخم . اما فى الدول النامية فان أهم عوامل زيادة الانتاج بصورة عامة

فيها وزيادة معدل نمو القطاع الصناعى بشكل خاص تتمثل فى إعادة التركيب الهيكلى للصناعة على المستوى العالمى من خلال نقل عمليات صناعية أو صناعات بالكامل من الدول المتقدمة الى الدول النامية (من المتوقع على سبيل المثال أن تنتج اليابان نسبة تبلغ ٧٪ من مجمل انتاجها الصناعى فى العام ١٩٩١ فى الخارج على أن ترتفع هذه النسبة الى ١٥,٣٪ فى العام ٢٠٠٠) ومن المتوقع ان يعزز عملية إعادة التركيب الهيكلى هذه على صعيد الصناعة العالمية ذلك التوجه الجديد السائد فى الاقتصاد العالمى حاليا الى خلق اتحادات وتجمعات صناعية عالمية (كونسيرتيوم) والتوسع فى نقل ملكية القطاعات والشركات الصناعية المؤممة الى القطاع الخاص . كما سيساعد على زيادة معدل النمو الصناعى فى الدول النامية الاتجاه الى تحويل النفط الى منتجات صناعية بدلا من مجرد حرقه أضافة الى انتعاش صناعات حديثة مثل الأجهزة الكهربائية والاليكترونية وصناعة وسائل النقل .

وسيتوقف اتجاه ومعدلات النمو الاقتصادى فى العالم على درجة النجاح فى تنفيذ سياسات اعادة التكيف الهيكلى فى الدول الصناعية الغربية ، بالاضافة الى تخفيض عجز الميزانية فى الولايات المتحدة . واذا تحققت هذه الشروط فان معدل النمو فى الدول النامية يمكن ان يرتفع فى المتوسط الى ٤,٦٪ سنويا خلال السنوات المقبلة وحتى منتصف التسعينات مقارنة بمعدل يبلغ نحو ٤٪ منذ بداية عقد الثمانينات طبقا لتقديرات البنك الدولى . ويحذر البنك الدولى من أن عدم السعى الى تكريس سياسات اعادة التكيف الهيكلى بواسطة الدول الصناعية الغربية سيؤدى الى نتائج ضارة بالتنمية فى العالم وعلى وجه الخصوص فى الدول النامية التى تعانى بالفعل من نقص فى موارد التنمية . وتضمنت الآثار السلبية التى ذكرها خبراء البنك لعدم تطبيق سياسات اعادة التكيف الهيكلى :

- تذبذب معدلات النمو على المستوى العالمى وزيادة النزعة الحمائية فى التجارة الدولية .
- هبوط معدل النمو السنوى فى الدول النامية الى ٣,٧٪ فى النصف الأول من عقد التسعينات .
- تدهور احتمالات نمو التجارة الدولية .
- انخفاض معدل نمو الدخل الفردى فى الدول النامية الى ١,٨ فى السنوات الخمس الأولى من التسعينات مقابل ٢٪ فى عقد الثمانينات .

ويظهر من تحليل توقعات النمو فى الدول الصناعية الغربية أن اليابان تحتل المرتبة الأولى فى قائمة النمو على الرغم من تراجع المعدل - بين الدول الصناعية الرئيسية . وطبقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (تضم ٢٤ من الدول الصناعية) فان معدل نمو اجمالى الناتج القومى فى الولايات المتحدة سينخفض من ٣,٩٪ فى العام ١٩٨٨ الى ٣٪ فقط فى العام ١٩٨٩ ثم يهبط إلى ٢,٢٥٪ فى العام ١٩٩٠ . وفى المانيا الغربية سيكون معدل النمو خلال السنوات المذكورة هو ٣,٤٪ و٣٪ و٢,٧٥٪ على التوالى . وبينما سينخفض أيضا معدل نمو الناتج القومى فى اليابان الا أنه سيظل أعلى منه فى بقية الدول الصناعية الأخرى اذ سينخفض من ٥,٧٪ الى ٤,٧٥٪ ليبلغ ٤,٢٥٪ فى العام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للدول النامية فان صندوق النقد الدولى يقدر - فى توقعاته المعدلة عن حالة النمو فى العالم فى اكتوبر ١٩٨٩ - ان معدل نمو الناتج سينخفض فى العام ١٩٨٩ الى ٣,٢٪ مقابل ٤,٢ فى العام ١٩٨٨ لكنه سيرتفع فى العام التالى ١٩٩٠ الى ٤٪ وذلك بفضل الزيادة فى الناتج القومى للدول المصدرة للنفط والدول النامية الأخرى ، وتشير التقديرات المعدلة الى أن معدل النمو فى الدول المصدرة للنفط سيرتفع الى ٣,٣٪ فى العام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ٢,٦ فى العام ١٩٨٨ . أما الدول النامية غير المصدرة للنفط فانها ستشهد ارتفاعا فى معدل نمو الناتج القومى الى ٤,٢٪ فى العام ١٩٩٠ وذلك بعد انخفاض متواصل فى معدل نمو الناتج من ٥,٣٪ الى ٤,٩٪ ثم الى ٣,٣٪ وذلك خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى نهاية ١٩٨٩ .

٢ - اسعار الفائدة والتضخم والبطالة :

شهد العام ١٩٨٩ استمرارا فى ارتفاع اسعار الفائدة على المستوى العالمى وذلك فى اطار سياسات الدول الصناعية الغربية لكبح التضخم وابطاء النمو الاقتصادى والاتجاه الى قدر كبير من التنسيق على صعيد السياسات النقدية . وكان اتجاه أسعار الفائدة الى الارتفاع قد ظهر بوضوح فى العام ١٩٨٨ عقب موجة التخفيضات المتوالية فى اسعار الفائدة التى ترافقت مع جهود السلطات النقدية فى الدول الصناعية الغربيةللحد من الاثار السلبية للانهيار الذى تعرضت له الاسواق المالية فى العالم فى خريف العام ١٩٨٧ . وترافقت موجة ارتفاع اسعار الفائدة فى العام ١٩٨٩ بقفزات سريعة فى معدل التضخم ناهيك عن الآثر الذى تركته على معدلات خدمة المديونية فى الدول النامية المدينة حيث تتكلف تلك الدول ما يقرب من ١٥ بليون دولار مقابل زيادة بنسبة ١٪ فى اسعار الفائدة .

وبلغ متوسط سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك فى العام ١٩٨٩ ٩,٥٪ بالمقارنة مع ٨,١٪ فقط فى العام ١٩٨٨ و٧,٣٪ فى العام ١٩٨٧ . وبينما بلغ سعر الفائدة على الودائع الدولارية ١٠,٥٪ فى ديسمبر ١٩٨٩ فان اسعار الفائدة على عملات اخرى كانت اكثر ارتفاعا ففى حالة الجنيه الاسترلينى على سبيل المثال ارتفع سعر الفائدة الى ١٦٪ وفى ايطاليا بلغ ١٤٪ وكان اقل بكثير فى كل من المانيا الغربية واليابان اذ بلغ فى الأولى ٩,٥٪ وهبط فى الثانية الى ٤,٨٨٪ الأمر الذى كان يعكس حقيقة ان معدل التضخم فى اليابان هو الاقل على المستوى العالمى .

وتشير الارقام الفعلية عن التضخم فى الدول الصناعية الغربية الى ان معدل التضخم السنوى فى اليابان بلغ ٢,٦٪ فى شهر سبتمبر مقابل ٤,٩٪ فى الولايات المتحدة و٣,٣٪ فى المانيا الغربية . وقدر صندوق النقد الدولى ان متوسط معدل التضخم فى الدول الصناعية الغربية سيواصل الارتفاع فى العام ١٩٨٩ ليبلغ ٤,٥٪ بالمقارنة مع ٣٪ و٣,٣٪ فى العامين السابقين ٨٧و١٩٨٨ ، غير ان السياسات النقدية المتشددة التى تم الاعتماد عليها فى العام ١٩٨٩ ستؤدى فى نهاية الأمر الى تخفيض معدل التضخم فى الدول الصناعية الغربية فى العام ١٩٩٠ من ٤,٥٪ الى ٣,٩٪ .

وفى الدول النامية حيث يتم تغذية التخضم من خلال التجارة والتخفيضات المستمرة فى قيمة العملات المحلية فى إطار سياسات الاصلاح الاقتصادى وارتفاع الأجور المحلية بمعدل يفوق الزيادة فى الانتاجية الحقيقية للفرد فان صندوق النقد الدولى يتوقع أيضا ارتفاع المعدل السنوى للتضخم فى الدول النامية الى ٨٥,٥٪ فى العام ١٩٨٩ ـ أى نحو عشرين مثلا ما هو متوقع فى الدول الصناعية الغربية ـ على أن يميل الى الانخفاض فى العام ١٩٩٠ الى ٣٦,٣٪ أى نحو عشرة أمثال ما سيكون عليه فى الدول الصناعية الغربية ـ فى حال نجاح سياسات إعادة توجيه النمو .

ولن تترك السياسات النقدية الانكماشية اثرا كبيرا على اسواق العمل فى الدول الصناعية الغربية فى العام ١٩٨٩ لكنها ستقود بالضرورة الى تخفيض اعداد الوظائف الجديدة وفرص العمل المتاحة فى العام ١٩٩٠ . وتقدر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن المعدل السنوى للبطالة فى الدول الصناعية الغربية سينخفض فى العام ١٩٨٩ الى ٧٪ بالمقارنة مع ٧,٣٪ فى العام ١٩٨٨ غير أن معدل البطالة سيرتفع فى العام ١٩٩٠ الى ٧,٢٥٪ . وكان المعدل السنوى للبطالة فى الدول الصناعية الغربية قد انخفض فى الربع الأول من العام ١٩٨٩ لكنه اتجه بعد ذلك الى الارتفاع خصوصا فى قطاعات الصناعة التحويلية التى تأثرت كثيرا بالسياسات النقدية المتشددة .

وكما كانت اليابان هى صاحبة أقل معدل لاسعار الفائدة وأقل معدل للتضخم فى العالم فانها ستكون أيضا صاحبة اقل معدل للبطالة بين الدول الصناعية الغربية اذ انه من المتوقع ان تحافظ اليابان على معدل بطالة سنوى يبلغ ٢,٢٥٪ فى العامين ٨٩و١٩٩٠ بالمقارنة مع ٢,٥ فى العام ١٩٨٨ . ومن المتوقع ان يبلغ معدل البطالة السنوى فى العام ٥,٢٥٪ للولايات المتحدة و٧,٥٪ لالمانيا الغربية ، وستتمكن الأخيرة من تخفيض المعدل السنوى للبطالة فى العام ١٩٩٠ الى ٧٪ فقط فى حين من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة فى الولايات المتحدة الى ٥,٥٪ . وقد اظهرت أرقام البطالة الفعلية فى الدول الصناعية الغربية خلال شهرى سبتمبر واكتوبر من العام ١٩٨٩ ان المعدل السنوى فى اليابان بلغ ٢,٢٪ ـ أدنى المعدلات بين الدول الصناعية ـ مقابل ٧,٨٪ فى ألمانيا الغربية و٥,٣٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية و٩,٥٪ فى فرنسا و١٦,٦٪ فى ايطاليا التى تحتل قمة جدول البطالة بين الدول الصناعية السبع الرئيسية فى العالم .

٣ ـ الاستقرار النقدى والسيولة الدولية :

تميز العام ١٩٨٩ باتساع نطاق التنسيق على صعيد السياسات النقدية الدولية بعد موجة ارتفاع اسعار الدولار خلال النصف الأول من العام ، وحذر المسئولون فى صندوق النقد الدولى من أن الارتفاع فى قيمة الدولار سيؤدى فى نهاية المطاف الى افساد جهود تخفيض العجز التجارى الأمريكى لأن البضائع الامريكية ستصبح اقل قدرة على المنافسة السعرية . كذلك ارتفعت أصوات من داخل الادارة الامريكية نفسها تدعو الى ضرورة اتخاذ اجراءات للسماح بانخفاض قيمة الدولار خصوصا بعد ان تباطأ نمو الصادرات فى بداية النصف الثانى من العام . ونتيجة لتلك المخاوف من الآثار السلبية المحتملة على الصادرات الامريكية تم تخفيض اسعار الفائدة مرة واحدة من ١١٪ الى ١٠,٥٪ غير أن هذا التخفيض لم يكن كافيا مما دعا مسئولى السلطات النقدية فى الدول الصناعية السبع الرئيسية الى تبنى استراتيجية التدخل فى معاملات الاسواق ببيع

الدولار بكميات ضخمة لوقف عمليات المضاربة عليه من جانب المستثمرين . ونجحت هذه الاستراتيجية فى تخفيض قيمة الدولار بنسبة تصل الى ١٢٪ فى مقابل المارك الالمانى خلال الفترة منذ سبتمبر وحتى أواسط ديسمبر من العام ١٩٨٩ . وأدت عمليات التدخل فى الاسواق المالية من جانب بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى والبنوك المركزية الأخرى فى الدول الصناعية الرئيسية الى احداث تغير جوهرى فى قيمة احتياطات الولايات المتحدة من العملات الأجنبية ، ذلك ان بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى كان يتدخل ببيع الدولارات وشراء العملات الأجنبية الأخرى مما أدى الى ارتفاع حصيلته من هذه العملات بنسبة بلغت ٥٦,٣٪ حتى نهاية شهر سبتمبر من العام ١٩٨٩ مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق . وعلى العكس من ذلك فان الدول الصناعية الأخرى التى تدخلت ببيع الدولار فى الاسواق وشراء عملتها المحلية سجلت حسابات الاحتياط النقدى لديها انخفاضا فى النقد الأجنبى خصوصا الدولار .

وتظهر ارقام احتياط النقد الأجنبى فى الدول الصناعية الغربية حتى نهاية سبتمبر ١٩٨٩ ان اليابان ما تزال تحتل المركز الأول اذ بلغت قيمة الاحتياط من النقد الأجنبى لديها ٨٥,١ بليون دولار مقابل ٩٠,٣ بليون دولار فى الشهر المقابل من العام السابق ، أى بنسبة انخفاض تبلغ حوالى ٥,٨٪ وجاءت المانيا الغربية فى المركز الثانى بفارق طفيف عن الولايات المتحدة اذ بلغت قيمة احتياطاتها من النقد الأجنبى حوالى ٥٧,٧ بليون دولار مقارنة بنحو ٥٧,٤ بليون دولار للولايات المتحدة . غير ان مقارنة تلك الارقام بما كانت عليه فى العام السابق تظهر أنه بينما قفز الرقم فى الولايات المتحدة بنسبة ٥٦,٣٪ خلال تلك الفترة فان قيمة الاحتياطى من النقد الاجنبى فى المانيا الغربية ظلت كما هى تقريبا (بانخفاض حوالى ١٠٠ مليون دولار) . ويوضح ذلك التغير الضخم فى قيمة احتياطات النقد الأجنبى لدى الولايات المتحدة اتساع مدى عمليات التدخل فى اسواق العملات العالمية من اجل فرض مستوى منخفض لاسعار الدولار .

وكان من أبرز التحولات فى اسواق العملات العالمية فى العام ١٩٨٩ تحول المارك الالمانى لكى يصبح عملة المضاربة الأولى على الصعيد العالمى فى النصف الثانى من العام ، مستفيدا فى ذلك من المستوى المرتفع نسبيا لاسعار الفائدة (٩,٥٪) وتوقعات النمو الايجابية الناتجة عن احتمالات التوسع الاقتصادى والاستثمارى فى المانيا الشرقية مع تضاؤل نفوذ الشيوعيين وتحول مسألة الوحدة الالمانية من مجرد قضية نظرية الى سؤال عملى . واستطاع المارك خلال الفترة من سبتمبر الى ديسمبر الارتفاع بنسبة تصل الى ١٢٪ فى مواجهة العملة المنافسة الرئيسية على المستوى العالمى ـ الدولار ـ وبنسبة تصل الى ١٩٪ فى مواجهة العملة المنافسة الأولى على الصعيد الأوروبى ـ الاسترلينى ـ وشهدت اسواق النقد العالمية تدفقا هائلا على المارك بغرض تمويل صفقات استثمار ضخمة لبناء مواقع استثمارية فى المانيا الغربية استباقا لحدثين تاريخيين احدهما ـ توحيد اسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ أصبح مقررا مع نهاية العام ١٩٩٢ والآخر ـ توحيد المانيا نفسها ـ لم يعد سوى قضية وقت تنتظر فقط نضوج بعض العوامل الموضوعية التى قد تعترضه فى المستقبل .

ويعتبر المارك الالمانى حاليا ثانى اكبر عملات الاحتياط النقدى الدولى على الصعيد العالمى . وطبقا لاحصاءات بنك التسويات الدولية فان المارك كان يشكل نسبة وصلت الى ١٤,٩٪ من اجمالى الاحتياط النقدى على المستوى العالمى فى العام ١٩٨٠ ، وتراجعت هذه النسبة هامشيا فى العام ١٩٨٧ لتصل الى ١٤,٧٪ .

ويلاحظ ان التراجع فى نصيب المارك من تكوين الاحتياط النقدى الدولى كان لمصلحة الين اليابانى فى الاساس الذى تضاعف نصيبه تقريبا خلال الفترة المذكورة .

وتشير الاحصاءات الى ان نصيب الدولار انخفض خلال الفترة المذكورة من ٦٨,١٪ الى ٦٧,١٪ كما انخفض نصيب الاسترلينى من ٢,٩٪ الى ٢,٦٪ وعلى العكس من ذلك ارتفعت نسبة الين اليابانى فى تركيب هيكل احتياط النقد الدولى خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ من ٤,٣٪ الى ٧٪ مما يعكس الأهمية المتزايدة لدور العملة اليابانية فى نظام الاحتياط النقدى الدولى خلال السنوات الأخيرة .

كذلك يحتل المارك الالمانى المركز الثانى على صعيد اصدارات السندات الدولية ، وهذا يعكس درجة الثقة المرتفعة فى المارك كعملة وفى السلطات النقدية الالمانية كادارة وفى الاقتصاد الالمانى كطاقة انتاجية ضخمة . وتشير احصاءات اصدارات السندات الدولية حسب العملات المطروحة بها الى ان نصيب المارك فى العام ١٩٨٨ بلغ ١٣,٤٪ وذلك بعد الدولار الذى وصل نصيبه الى ٤٢,٦٪ وتلاه الاسترلينى بنسبة ١٢,٢ ٪ ثم الين اليابانى بنسبة ٨,٩٪ . ويلاحظ من مقارنة ارقام العام ١٩٨٨ بتلك المسجلة فى العام ١٩٨٠ ان نصيب السندات المصدرة بالدولار الأمريكى انخفض من ٦٦,٣٪ الى ٤٢,٦٪ وان نصيب السندات المصدرة بالمارك الالمانى انخفض من ١٧,٢٪ الى ١٣,٤٪ وعلى

العكس من ذلك فان السندات الدولية المصدرة بالاسترليني ارتفع نصيبها من ٤,٩ الى ١٢,٢٪ كما ارتفع نصيب السندات الدولية المصدرة بالين اليابانى من ١,٦٪ الى ٨,٩٪ اى ان اهمية الين اليابانى كاحدى عملات اصدار السندات الدولية قد زادت خلال الفترة المذكورة بحوالى ست مرات .

٤ ـ حركة رؤوس الأموال والاستثمار :

تلعب الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا الغربية دورا جوهريا فى سوق رأس المال وحركة الاستثمارات المالية والاستثمارات المباشرة على الصعيد العالمى . وتشير احصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD إلى ان الدول الـ ٢٤ الاعضاء فيها استحوذت وحدها على نسبة بلغت ٩١,١ ٪ من اجمالى الاقتراض العالمى فى العام ١٩٨٨ وارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٩٤,٣ ٪ فى الربع الاول من العام ١٩٨٩ بالمقارنة بنسبة بلغت ٧٠,٨ ٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤ . واظهرت نفس الاحصاءات ان ثلاث دول فقط هى الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان حصلت وحدها على أكثر من ٥٠ ٪ من اجمالى الطلب العالمى فى اسواق رأس المال العالمية فى الربع الاول من العام ١٩٨٩ مقارنة بنسبة بلغت ٤٤ ٪ فى العام ١٩٨٨ ومتوسط اقتراض يبلغ نحو ٢٤ ٪ من اجمالى الطلب العالمى فى اسواق رأس المال العالمية فى السنوات الخمس الاولى من عقد الثمانينات .

وقد ارتفع الطلب على الاقتراض من اسواق رأس المال العالمية بواسطة الدول الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان) منذ العام ١٩٨٨ الى معدل يتجاوز ٢٠٠ بليون دولار سنويا ، وهو مايفوق اجمالى قيمة الطلب العالمى فى اسواق رأس المال العالمية حتى العام ١٩٨٥ . وكان تمويل عمليات الشراء والاندماجات بين المؤسسات bids and takearess فى الدول الصناعية الغربية منذ العام ١٩٨٧ عاملا رئيسيا من عوامل القفزة فى الطلب على الاقتراض بواسطة الدول الصناعية الغربية .

وعلى العكس من ذلك فان نصيب الدول النامية على رأس المال على الصعيد العالمى انخفض بصورة حادة خلال السنوات الخمس الماضية . ومنذ العام ١٩٨٥ حصلت الدول النامية على نصيب متناقص من سوق رأس المال العالمى اذ بلغ نصيبها فى العام ١٩٨٨ نحو ٥ ٪ فقط من اجمالى الطلب العالمى ثم هبطت هذه النسبة الى اقل من النصف فى الربع الاول من العام ١٩٨٩ لتصل الى ٢ ٪ فقط . وكان متوسط ماحصلت عليه الدول النامية من سوق رأس المال العالمى خلال النصف الاول من الثمانينات يبلغ ٢٢,٩ ٪ من اجمالى الطلب العالى على الاقتراض . ويعكس هذا الانخفاض فى الاموال التى تحصل عليها الدول النامية من سوق رأس المال العالمى تراجع المصارف والمؤسسات المالية الدولية عن تقديم تعهدات كبيرة بالاقراض الى الدول النامية منذ ان تفاقمت أزمة الديون العالمية فى النصف الثانى من الثمانينات .

وعلى الرغم من ذلك فان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى دول العالم الثالث اتخذت اتجاها معاكسا لتدفقات رأس المال من خلال قنوات الاقتراض . وأظهر التقرير السنوى لمؤسسة التمويل الدولية IFC ان قيمة الاستثمار الاجنبى المباشر فى دول العالم الثالث ارتفعت من ١٣ بليون دولار فى السنة المالية حتى يونيو ١٩٨٨ الى ١٧ بليون دولار فى السنة المالية حتى نهاية يونيو ١٩٨٩ . ويلاحظ ان الزيـادة المهمة فى الاستثمارات الاجنبية فى العالم الثالث خلال السنة المالية ١٩٨٩ . تركزت معظمها فى أمريكا اللاتينية نتيجة عمليات مبادلة الديون بحصص استثمارية أو اصول محلية وهى احد اساليب تخفيف عبء الديون وتعرف مصرفيا بـ Debt - equity swaps ولم تزد الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى افريقيا بصورة ملموسة فى حين ان الاستثمارات الاجنبية فى الدول الاسيوية سجلت زيادة كبيرة نتيجة للتشجيع الحكومى من ناحية ورغبة الشركات المتعددة الجنسيات فى زيادة استثماراتها هناك .

وعلى صعيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الدول الصناعية الغربية كانت الولايات المتحدة هى اهم الدول جذبا لرأس المال الاجنبى ، وبرزت بريطانيا واليابان والمانيا الغربية فى مقدمة الدول التى تدفقت منها رؤوس الاموال الى الولايات المتحدة . وذكرت احصاءات وزارة المالية اليابانية عن السنة المالية المنتهية فى مارس ١٩٨٩ ان اجمالى الاستثمارات اليابانية المباشرة فى الخارج قفزت بنسبة ٤١ ٪ فى تلك السنة لتصل الى ٤٧ بليون دولار ، واستحوذت الولايات المتحدة وحدها على نسبة ٤٦,٢ ٪ من هذه الاستثمارات مقابل ٤٤,١ ٪ فقط فى العام السابق . وطبقا لتقديرات الوزارة فان قيمة الاستثمارات المباشرة فى الخارج من المتوقع ان تتجاوز ٥٠ بليون دولار فى السنة المالية التى تنتهى فى مارس ١٩٩٠ . وبذلك تكون الاستثمارات الخارجية المباشرة لليابان قد زادت اكثر من عشر مرات خلال الفترة من ١٩٨٠ اذ كانت قيمتها فى ذلك الوقت تبلغ ٤,٦ بليون

دولار فقط . والى جانب الاستثمارات المباشرة هناك ايضا الاستثمارات المالية لليابانيين من اسهم وسندات وغيرها من الاوراق المالية وطبقا لتقديرات وزارة المالية اليابانية فان صافى قيمة الاستثمارات المالية فى الخارج بلغ ٥٣,٢٣ بليون دولار فى نهاية السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ .

كذلك تعتبر الولايات المتحدة اهم سوق استثمار خارجية لالمانيا الغربية اذحصلت فى النصف الاول من العام ١٩٨٩ على ١٧,٨ ٪ من اجمالى الاستثمارات الالمانية المباشرة فى الخارج بقيمة ١,٣٩٢ بليون مارك وذلك على الرغم من التراجع الذى يعكسه الرقم الاخير مقارنة بقيمة التدفق فى الفترة المقابلة من العام ١٩٨٨ والتى كانت ٢,٤٤٦ بليون مارك . وتمثل الولايات المتحدة اهم اسواق الاستثمار الخارجى لبريطانيا ايضا وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات البريطانية فى الولايات المتحدة من ٧٩,٦٧ بليون دولار فى العام ١٩٨٧ الى ١٠١,٩ بليون دولار فى العام ١٩٨٨ . وفى الوقت الذى زادت فيه قيمة الاستثمارات الاجنبية لديها فان الولايات المتحدة كانت مدينة استثماريا فى العام ١٩٨٨ حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات الاجنبية فى الولايات المتحدة (استثمارات مباشرة + أوراق المالية) مجموع ما استثمرته الولايات المتحدة فى الخارج بقيمة ٥٣٢ بليون دولار بالمقارنة مع ٣٧٨,٣ بليون دولار فى نهاية العام ١٩٨٧ .

٥ ـ حركة التجارة والمبادلات الدولية :

شهد العام ١٩٨٩ الكثير من الاحتكاكات التجارية سواء بين الدول النامية والدول الصناعية او بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، وتعثرت نتيجة لهذه الاحتكاكات المفاوضات التجارية الدائرة فى اطار جولة أورجواى وكذلك مفاوضات تجديد اتفاقية لومى التى تنظم التجارة بين أول المجموعة الاوروبية والدول النامية الفقيرة (٦٦ دولة) فى افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية وحوض الكاريبى .

ونشب نزاع تجارى واسع النطاق بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسبب الحظر الاوروبى على دخول اللحوم الامريكية المحتوية على هرمونات النمو مما ادى الى اتخاذ اجراءات انتقامية على الجانبين . كما نشب نزاع اخر بين الولايات المتحدة واليابان بسبب القانون التجارى الامريكى المعروف باسم (سوبر ـ ٣٠١) والذى تفرض الولايات المتحدة بمقتضاه عقوبات تجارية على الدول التى لاتتبع اساليب التجارة العادلة ، وتشمل هذه الاساليب فى اتباع سياسات الاغراق التجارى او تقديم دعم الى صناعات التصدير او عدم حماية حقوق الملكية التجارية والادبية الامر الذى تنتج عنه حالات غش أوسطو تجارى . ولم تخل المفاوضات التجارية بين الدول النامية والدول الصناعية ايضا من النزاعات خصوصا فيما يتعلق باجراءات الحماية التجارية التى تتبعها الدول الصناعية ضد صادرات الدول النامية . وامتدت هذه الخلافات والنزاعات بصورة جلية الى مفاوضات جولة أورجواى التى تتم فى اطار الجات وتستهدف تحرير تجارة السلع الزراعية والخدمات وايضا الى مفاوضات التجديد الرابع لاتفاقية لومى ، اضافة الى المفاوضات التجارية الثنائية بين الاطراف المختلفة .

أ ـ تطور التجارة :

تشير التقديرات الاولية لهيئة مكتب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية « الجات » الى ان معدل نمو التجارة الدولية فى العام ١٩٨٩ تراجع من ٨,٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط . ومع ذلك فان الجات ترى ان نمو التجارة الدولية بنسب ٧ ٪ سيكون كافيا لضمان استمرار النمو القوى فى المبادلات التجارية على المستوى العالمى خلال السنوات القليلة المقبلة . وتقترب تقديرات الجات من التقديرات المعدلة لصندوق النقد الدولى ، ويشير الصندوق الى ان معدل نمو التجارة الدولية فى العام ١٩٨٩ يبلغ ٦,٩ ٪ لكنه سينخفض فى العام ١٩٩٠ الى ٥,٧ ٪ فقط .

وبأخذ تقديرات الهيئتين فى الاعتبار فان معدل نمو التجارة الدولية يفوق بكثير معدل نمو اجمالى الناتج العالمى (٦,٩ ٪ فى مقابل ٣,١ للعام ١٩٨٩ و ٥,٧ ٪ فى مقابل ٢,٩ ٪ فى العام ١٩٩٠) الامر الدى يعكس قوة روابط التشابك الاقتصادى والمنافع المتبادلة من خلال التجارة الدولية . وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى فان معدل نمو التجارة الدولية يعادل حوالى ٢,٢ مثل معدل نمو الناتج العالمى او بمعنى اخر فان معدل نمو الناتج يبلغ فقط نسبة ٤٥ ٪ تقريبا من معدل نمو التجارة الدولية وذلك فى العام ١٩٨٩ . وعلى الرغم من توقع انخفاض معدل نمو التجارة الدولية فى العام ١٩٩٠ فانه يظل اكثر بحوالى مرتين عن معدل نمو الناتج الذى سيبلغ فقط ٥٠ ٪ من معدل نمو التجارة .

وقد لعبت عوامل كثيرة خلال العام ١٩٨٩ دورا مهما فى تنشيط حركة التجارة الدولية . وذكر التقرير السنوى للجات ان الاختراعات التكنولوجية الحديثة وزيادة نصيب البضائع المصنعة فى اجمالى التجارة الدولية

وزيادة عمليات الاندماج الصناعى بين الشركات عابرة الحدود القومية وزيادة الاستثمارات الخاصة كانت من بين اهم العوامل التى ساعدت على استمرار قوة نمو التجارة الدولية . ففى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وحدها ارتفع الاستثمار المباشر بواسطة الرأسمالية . وخلال العام ١٩٨٩ زادت صادرات البضائع المصنعة بنسبة ١,٥ ٪ بينما بلغ معدل الزيادة فى صادرات السلع الزراعية ٤ ٪ فقط .

والى جانب هذه العوامل فان سياسات تحرير رؤوس الاموال ، والاصلاحات الاقتصادية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين ، وسياسات تشجيع القطاع الخاص فى الدول الراسمالية والدول النامية وفرت جميعها مناخا جيدا لاستمرار التوسع التجارى على المستوى العالمى بما يعنى ان الاقتصاد العالمى يشهد فى الوقت الحاضر فترة من نمو المبادلات التجارية ازهى وافضل كثيرا عما كان عليه الحال فى أواخر الستينات واوائل السبعينات .

وقد برز خلال العام الماضى الدور المهم الذى تلعبه تجارة الخدمات والمعاملات غير المنظورة ، وفى مقدمتها السياحة على المستوى العالمى . وتنمو حاليا تجارة الخدمات بمعدل اسرع بكثير من معدل نمو التجارة السلعية . وتشير التقديرات النهائية للتجارة غير المنظورة فى العام ١٩٨٨ ان قيمة هذه التجارة بلغت ٥٦٠ بليون دولار . وفى العام نفسه بلغت قيمة الصادرات السلعية على المستوى العالمى ٢٨٨٠ بليون دولار .

وسجل تقرير الجات ان دول غرب المحيط الهادى سجلت اسرع نسبة نمو تجارى على المستوى العالمى اذ حققت التجارة فيما بين هذه الدول نموا بنسبة ٣٠ ٪ العام ١٩٨٨ تليها التجارة بين دول امريكا الشمالية ودول غرب المحيط الهادى التى زادت بنسبة ٢٠ ٪ فى حين نمت التجارة عبر المحيط الاطلنطى بنسبة ١٥ ٪ فقط .

ب ـ تحرير التجارة :

كانت سياسات واجراءات تحرير التجارة خصوصا فى دول العالم الثالث احد الدوافع القوية لتنمية التجارة على المستوى العالمى . ولعبت تلك السياسات والاجراءات دورا حيويا بالتفاعل مع قوتين اخريين فى توسيع نطاق التجارة الدولية خلال السنوات الاخيرة . وهاتان القوتان هما اولا ديون العالم الثالث التى كانت دافعا قويا لزيادة وتشجيع الصادرات وثانيا طاقة الصناعة وسياسات التصنيع فى الدول الصناعية الاسيوية الجديدة مثل كوريا الجنوبية .

وعلى صعيد تحرير التجارة فى دول العالم الثالث فقد لجأت كثير من الدول ـ خصوصا تلك التى تنفذ برامج للاصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ـ الى تبنى سياسات اكثر ليبرالية فى مجالات الاستيراد وتمويل التجارة واسعار الصرف وعلى سبيل المثال فان المكسيك نجحت من خلال سياسات الاصلاح التجارى منذ العام ١٩٨٥ فى تخفيض الحد الاقصى للتعريفة الجمركية من ١٠٠ ٪ الى ٢٠ ٪ فقط ، كما انخفض نتيجة لذلك متوسط الرسوم الجمركية من ٢٣ ٪ الى ١٠ ٪ فقط . وفى كوريا الجنوبية يتم تخفيض متوسط التعريفة الجمركية على الواردات غير الزراعية تدريجيا ، ومن المقرر ان يبلغ ذلك المتوسط ٦ ٪ فى العام ١٩٩٣ أى أقل من متوسط التعريفة الجمركية لدى بعض الدول الصناعية الغربية .

ومع ذلك فان الدول النامية التى تتخذ خطوات جدية واحيانا مؤلمة لتحرير تجارتها الخارجية تجد نفسها فى مواجهة سياسات تجارية حمائية تمييزية وغير عادلة من جانب الدول الصناعية الغربية ومن أبرز السياسات الحمائية او المنطوية على اجراءات حمائية ضد دول العالم الثالث تشير الدول النامية دائما الى السياسة الزراعية الاوروبية التى تقوم اساسا على دعم وحماية المزارعين الاوروبيين فى مواجهة المنافسة الاجنبية وايضا اتفاقية المنسوجات بين الدول الصناعية التى تضع قيودا كمية على صادرات المنسوجات من الدول النامية . واضافة الى ذلك هناك ايضا ممارسات واجراءات وقوانين تسنها الدول الصناعية الغربية تسير فى عكس اتجاه تحرير التجارة الدولية ومن اهم مايمكن الاشارة اليه فى هذا الصدد هو القانون التجارى الامريكى « سوبر ـ ٣٠١ » الذى فرضت الولايات المتحدة بمقتضاه اجراءات عقابية تجاريا ضد كل من البرازيل والهند .

جـ ـ تجديد معاهدة لومى :

من المقرر ان ينتهى اجل اتفاقية لومى الثالثة فى فبراير ١٩٩٠ ، وقد بدأت المفاوضات بتجديد المعاهدة منذ اكتوبر من العام ٨٨ . وكان من المفترض ان تختتم هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية لومى الرابعة فى ديسمبر ٨٩ لكن خلافا بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية و ٦٦ دولة افريقية وكاريبية وباسفيكية أدى الى تأجيل توقيع المعاهدة . وتطالب مجموعة الدول الـ ٦٦ النامية بالحصول على مساعدات تصل قيمتها الى ١٧ بليون دولار فى اطار الاتفاق المستهدف توقيعه فى حين ان دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تقترح فقط تقديم مساعدات تصل الى حوالى ١٤ بليون دولار . وكانت قيمة

المساعدات التى حصلت عليها الدول النامية فى اطار اتفاقية لومى الثالثة فقد بلغت حوالى ٨,٢٥ بليون دولار . وهناك خلافات بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية نفسها حول رقم المساعدات المستهدف تقديمها الى الدول النامية وبينما تتمنى فرنسا رقما للمساعدات يصل الى ١٢,٨ بليون وحدة نقدية اوروبية (١٤ بليون دولار) فان بريطانيا وهولندا تطالبان بتخفيض المساعدات الى ١٠ بلايين وحدة نقدية (١١ بليون دولار) .

واضافة الى الخلاف بين طرفى معاهدة لومى بشأن قيمة المساعدات فان هناك خلافا اخر يتعلق بالنسبة المسموح بها من التصنيع المحلى لاعتبار المنتج وطنيا ومن ثم تمتعه بمزايا تجارية . ويطالب ممثلو الدول الـ ٦٦ النامية بتعديل النسبة المسموح بها من القيمة المضافة لاعتبار المنتج وطنيا الى ٣٠ ٪ فقط بدلا من ٦٠ ٪ فى الاتفاق الثالث ، وخلافا لذلك اقترحت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تخفيض النسبة الى ٤٥ ٪ فقط .

وتتضمن المقترحات الجديدة للاتفاق الرابع تعديل احكام صندوق حماية عائدات الصادرات (ستابيكس) بحيث لاتكون الدول النامية مضطرة الى اعادة دفع الاموال الممنوحة للصندوق والتى حصلت عليها فى اطار تثبيت الاسعار وحماية العائدات .

د ـ النزاع التجارى بين الولايات المتحدة واليابان :

تصاعد الخلاف التجارى بين الولايات المتحدة واليابان خلال العام ١٩٨٩ على الرغم من انخفاض الفائض التجارى لليابان فى مواجهة الولايات المتحدة وقد عقدت خلال النصف الثانى من العام الحالى عدة جولات من المفاوضات التجارية بين الطرفين للتوصل الى حلول للمشاكل التى ثارت بينهما . وتطالب الولايات المتحدة :

(١) : تحرير وتسهيل عمليات بيع الاراضى للشركات الاجنبية الراغبة فى الحصول على مواقع لاقامة منشآت فى اليابان .

(٢) : تشجيع الاستهلاك بخلق فرص للانفاق مثل تخفيض اسعار المساكن لان ارتفاع الاسعار لايشجع على الانفاق . وتشير الولايات المتحدة فى هذا الصدد الى انه من الضرورى تخفيض معدل الادخار العائلى فى اليابان الذى بلغ ١٥,١ ٪ من الدخل القابل للتصرف فى العام ٨٧ بالمقارنة مع معدل بلغ ٦,٣ ٪ فى الولايات المتحدة فى العام نفسه .

(٣) : تحرير عمليات التوزيع ، حيث توجد دوائر مغلقة بين قطاعى الانتاج والتوزيع المحلى فى اليابان ومن ثم فان شبكات التوزيع لاتقوم بقبول عرض منتجات اجنبية وذلك بسبب ارتباطها بتوزيع المنتج المحلى .

(٤) : الغاء المعاملة التمييزية ضد المشاريع الاجنبية خصوصا فى قطاع المقاولات والانشاءات الذى تحتكره شركات يابانية كبيرة .

(٥) : تخفيض هامش الربح على المنتجات المحلية .

وتقوم وجهة النظر الامريكية على اساس انه نتيجة لعمليات الاحتكار ودوائر التوزيع المغلقة فان المنتجين اليابانيين تمكنوا من المحافظة على اسعار مرتفعة محليا لمنتجاتهم ومن ثم على هامش ربح مرتفع يمكنهم من بيع بضائعهم بأسعار منخفضة فى الخارج .

وقد تعهدت اليابان بالعمل على فتح اسواقها للمنتجات والشركات الاجنبية ومنحت امتيازات ضريبية الشركات اليابانية التى تستورد منتجات وسيطة او نهائية من الخارج او التى تتعاقد على تنفيذ أعمال بواسطة شركات اجنبية . غير ان الحكومة اليابانية لم تتوقف عن توجيه اتهامات الى الولايات المتحدة بانها تستهلك اكثر مما تنتج ولاتدخر بالقدر اللازم .

وطالب المفاوضون اليابانيون اثناء جولة المفاوضات التجارية الاولى التى عقدت بين الطرفين الامريكى واليابانى فى طوكيو فى سبتمبر ٨٩ بأن يتم تعديل السياسة النقدية والمالية والاقتصادية لكى توفر مجموعة الشروط التالية التى يعقد اليابانيون انها ضرورية للتوازن الاقتصادى الامريكى :

(١) : زيادة معدل الادخار القومى لتمويل الاستثمار .

(٢) : تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الولايات المتحدة ، بسبب عدم كفاية الاستثمار المحلى .

(٣) : ضرورة القضاء على النزعة قصيرة الاجل فى ادارة الصناعة الامريكية ، التى تهدف الى تحقيق ارباح سريعة وزيادة عائدات الارباح الموزعة دون الاهتمام باعتبارات المستقبل .

(٤) : اعادة النظر فى التشريعات الامريكية المعرقلة للتصدير . وقد أشار اليابانيون بشكل خاص الى التشريعات الموجهة ضد الصادرات الى الـدول الشيوعية .

(٥) : ضرورة ان تواصل الحكومة الامريكية تقديم مساعدات لبرامج الابحاث والتطوير التكنولوجى للصناعة والا يتم اقتطاع هذه المساعدات بحجة تخفيض العجز فى الميزانية .

(٦) : ضرورة تحسين نظام التعليم الاساسى فى الولايات المتحدة وتطوير التدريب مع ايجاد قناة مواصلة بين دور الحكومة ودور المؤسسات الخاصة فى مجالات التعليم والتديب .

ثانيا : مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى

شهدت مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى عددا من التطورات المهمة والمتنوعة على مدار عام ١٩٨٩ تصدرت مشكلات تجارة المخدرات والديون واختلال التجارة وعدم الاستقرار النقدى والتضخم وتحديات التحول فى دول أوروبا الشرقية والمحافظة على البيئة جداول أعمال مكونات النظام الاقتصادى الدولى خلال ذلك العام . شهدت مؤسسات الدول الصناعية الغربية فى نهاية الأمر حدود أولويات معالجة كل مشكلة من هذه المشكلات . وفشلت دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية فى دفع حركة النظام الاقتصادى الدولى الى الاستجابة للمطالب الملحة والاولويات التى ترتبط بمصالحها هى ـ وكانت قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية فى باريس مناسبة لتأكيد هذا الفشل حيث عجزت الدول النامية عن الحصول على تعهد من الدول الصناعية بعقد مؤتمر دولى للدول الدائنة والمدينة . وتلقى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ردا صامتا على رسالته التى وجهها الى القمة الصناعية طالبا فيها الانضمام الى مؤسسات النظام الاقتصادى الدولى والمساهمة مع الدول الصناعية الغربية فى ايجاد حلول للمشكلات العالمية .

وفيما يلى أهم التطورات التى طرأت على حركة مكونات النظام الاقتصادى العالمى خلال العام ١٩٨٩ :

١ ـ قمة الدول الصناعية السبع الرئيسية فى باريس :

انعقدت القمة الـ ١٥ للدول الصناعية الغربية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وكندا) فى باريس خلال الفترة من ١٤ الى ١٦ يوليو . وجرت على هامش تلك القمة وفى اطار احتفالات فرنسا بالذكرى الـ ٢٠٠ للثورة الفرنسية اتصالات بين زعماء الدول السبع والثلاثين من قيادات دول العالم الثالث دعاهم الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران للمشاركة فى احتفالات الثورة الفرنسية . غير أن القمة رغم هذا الحشد من زعماء دول العالم الثالث كانت أكثر اهتماما بقضايا المحافظة على البيئة وخفضت من اهتمامها بقضايا تخفيض أعباء الديون أو تقديم المزيد من المساعدات المالية الى دول العالم الثالث .

وقد اتفقت الدول السبع على خطورة استمرار العجز المالى المرتفع ودعت الى ضرورة تخفيض عجز الميزانيات الحكومية فى كل من الولايات المتحدة وكندا وايطاليا . وتمثل الديون الحكومية فى الدول الثلاث مشكلة حقيقية للنظام النقدى الدولى ككل نظرا للدور الذى تلعبه تلك الدول فى التجارة الدولية على الصعيدين السلعى والنقدى . وترتفع نسبة الدين الصافى للحكومة المركزية الى ٣٨ ٪ من اجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة والى ٣٩ ٪ فى كندا والى ٨١ ٪ فى ايطاليا وذلك بالمقارنة مع نسبة ٨ ٪ لليابان و ١٣ ٪ لبريطانيا و ١٤ ٪ لفرنسا و ٢١ ٪ لالمانيا الغربية .

وتبنت القمة سياسات النمو غير التضخمى لمواجهة خطر الانكماش والحيلولة دون تسارع معدلات التضخم وخروجه من نطاق السيطرة ، ويعنى هذا الاتفاق ضمنا على تأييد سياسة الولايات المتحدة فى ابطاء النمو . ودعت الدول السبع الى تشجيع الطلب المحلى فى كل من اليابان والمانيا الغربية وان تساهم الدولتان بمجهود اكبر فى تنشيط الطلب العالمى وتشجيع النمو فى بقية انحاء العالم .

وأيد زعماء الدول السبع استمرار وتعزيز سبل التنسيق الاقتصادى وعلى وجه الخصوص تنسيق السياسات المالية والنقدية لضمان أكبر قدر ممكن من الاستقرار فى أداء النظام الاقتصادى العالمى . ورغم أن القمة لم تصدر صيغة معينة بخصوص توفير الاستقرار لاسعار صرف الدولار الامريكى فان وزراء المالية

ورؤساء البنوك المركزية فى الدول السبع أعلنوا ان هناك اتفاقا كاملا فى هذا الصدد ، وظهر هذا واضحا بعد اسابيع قليلة عندما شهدت أسواق العملات العالمية حملة تدخل منسقة من جانب البنوك المركزية فى الدول السبع لتخفيض قيمة الدولار التى كانت قد ارتفعت الى معدلات غير مقبولة من جانب السلطات النقدية .

وتعهدت الدول الصناعية السبع الرئيسية بمحاربة نزعة الحماية التجارية والتصدى للسياسات التى تهدف الى تضييق الأسواق المحلية فى مواجهة بضائع الدول الأخرى . وطلبت الولايات المتحدة من اليابان تحرير اسواقها المحلية وعدم التمييز ضد البضائع المستوردة من الخارج . وابدت اليابان والولايات المتحدة مخاوف مشتركة من أن تتحول أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى سوق واحدة مغلقة فى العام ١٩٩٣ . وكانت العلاقات التجارية بين الدول السبع الصناعية الرئيسية قد توترت بشدة على مدار العام الماضى الى درجة اتخاذ اجراءات انتقامية متبادلة بين كل من السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة بسبب حظر استيراد اللحوم الامريكية المحتوية على هرمونات النمو من جانب السوق . كما فرضت الولايات المتحدة اجراءات انتقامية ضد اليابان بسبب ما أسمته بسياسة الأغراق التى تتبعها الشركات اليابانية فى أسواق المنتجات الاليكترونية والرقائق واشباه الموصلات .

واتفقت قمة الدول الصناعية على دعوة البنوك التجارية فى العالم الى تحمل جزء من التضحيات المطلوبة لحل أزمة ديون دول العالم الثالث . واكدت على أهمية انجاح خطة وزير الخزانة الامريكى نيكولاس برادى (مارس ١٩٨٩) من أجل تخفيض ديون المكسيك وهى الخطة التى دعمتها الولايات المتحدة . وطالبت القمة الصناعية الغربية البنوك التى حققت أرباحا كثيرة من عمليات اقراض الدول النامية فى السبعينات بأن تسلك طرقا واقعية وبناءة فى مفاوضاتها مع الدول المدينة وان تتضمن اتفاقيات التمويل الجديدة العناصر الثلاثة الرئيسية لخطة برادى وهى تخفيض قيمة الديون الاصلية وثانيا تخفيض معدلات خدمة الديون القائمة واخيرا تقديم أموال جديدة من أجل التنمية .

وتجاهلت القمة الصناعية الطلب الذى تقدمت به كل من مصر والسنغال والهند وفنزويلا لعقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب ، وكان هناك قدر واضح من الانقسام بين الدول السبع حول كيفية التعامل مع دول العالم الثالث وكان طرفا الانقسام فرانسوا ميتران الذى قدم رؤية فرنسية تؤيد عقد قمة للدول الدائنة والدول المدينة والاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب تكون بمثابة اطار اكثر فعالية للحوار بين الطرفين وعلى النقيض من ميتران وقفت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت ثاتشر التى وصفت طلب عقد الاجتماعات الدولية بين الشمال والجنوب بأنه « مصيدة » تحاول الدول النامية ايقاع الدول الصناعية فيها وان الأخيرة يجب الا تنساق الى الفخ بنفسها .

كذلك تجاهلت القمة الرسالة المقترحة التى وجهها الزعيم الافريقى والرئيس السابق لتنزانيا جوليوس نيريرى والتى طالب فيها الدول السبع الصناعية أن « تنهى الظاهرة اللا أخلاقية المتمثلة فى قيام الدولة الفقيرة بدفع فوائد لديونها تفوق قيمة ما حصلت عليه بالفعل من مساعدات واستثمارات . »

واتفق زعماء الدول الصناعية السبع على ضرورة تقديم مساعدات لدعم الاصلاحات الاقتصادية والسياسية فى دول أوروبا الشرقية . وتم الاتفاق على تكليف سكرتارية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (اللجنة الأوروبية) بالقيام بأعمال تنسيق هذه المساعدات من الولايات المتحدة والدول الأوروبية غير الأعضاء فى المجموعة الأقتصادية الأوروبية مثل سويسرا او السويد اضافة الى المساعدات من دول المجموعة الأقتصادية الأوروبية نفسها . وتم اعلان برنامج لتقديم مساعدات غذائية عاجلة الى كل من بولندا والمجر . كذلك تمت الموافقة على اعادة جدولة ديون بولندا التى تبلغ ٣٩ بليون دولار ، وكانت الحكومة البولندية قد تقدمت بطلب للحصول على مساعدات بقيمة ٢ بليون دولار غير أن بيان القمة اشار الى ان الدول الصناعية الغربية لا تستطيع أن تقدم « المن والسلوى » وان البولنديين يجب عليهم أيضا أن يشاركوا فى تحمل أعباء الأصلاح الأقتصادى .

وعلى صعيد العلاقات مع الاتحاد السوفيتى تجاهلت القمة الصناعية رسالة جوربا تشوف وكلفت الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بالرد شخصيا على الرسالة . ونفى الرئيس الأمريكى جورج بوش ان تكون الدول السبع قد ناقشت امكانية دعوة جوربا تشوف للمشاركة فى قمة الدول السبع وقال ان على الاتحاد السوفيتى ان ينجز الكثير قبل طرح مثل هذه الفكرة للمناقشة .

وكانت رسالة جورباتشوف الى قمة الدول السبع قد تضمنت أن البريسترويكا تعنى بالنسبة للاتحاد السوفييتى « مساهمة كاملة وشاملة فى النظام الاقتصادى العالمى » وقال ان بقية دول العالم ستربح ايضا من الانفتاح على السوق السوفييتية . وطرحت الرسالة استعداد الاتحاد السوفييتى لمناقشة عدد من الموضوعات مع الدول الصناعية الغربية تتضمن :

- تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمى .
- البحث عن أفضل الطرق لمساعدة الدول المدينة .
- دراسة كيفية تنظيم المعاملات التجارية فى العالم على

ضوء الاتجاه الى بناء تكتلات تجارية فى أمريكا الشمالية وأوروبا واسيا .

وقد أهتم زعماء الدول السبع بالأوضاع فى كل من بولندا والمجر باكثر مما أهتموا بالأتحاد السوفييتى وان كان الموقف النهائى لمجموعة الدول السبع هو ضرورة تقديم الدعم المالى اللازم لمساندة الاصلاحات الجارية فى دول أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفييتى .

وكانت موضوعات المحافظة على البيئة والجو من التلوث أهم الموضوعات التى بحثتها القمة الـ ١٥ للدول الصناعية السبع فى باريس . واحتلت قرارات القمة بشأن هذه الموضوعات نحو ثلث البيان الختامى الذى احتوى على ٢٢ صفحة . وابدى الزعماء الغربيون قلقا على تدهور الغلاف الجوى وطبقة الأوزون بسبب الافراط فى استخدام مصادر الطاقة الجافة والسائلة التى تحتوى على نسبة عالية من الكربون وكذلك بسبب عمليات القضاء على الغابات الاستوائية وتدميرها مما يحرم البيئة واحدا من اهم عناصر توازنها فيما يتعلق بامتصاص ثانى اوكسيد الكربون وتوليد الاوكسيجين .

واتفق الزعماء الغربيون على مجموعة من المعايير على الصعيدين المحلى والعالمى للمحافظة على البيئة والغلاف الجوى من التلوث تتضمن اتباع سياسات طاقة انظف من خلال سن تشريعات ضريبية لمصلحة استهلاك البنزين الخالى من الرصاص والحد من انتاج الغازات الصناعية الملوثة للبيئة تمهيدا لتحريمها تماما ووضع مواصفات قياسية جديدة لصناعات السيارات واجهزة التبريد وصناعات توليد الطاقة وغيرها لضمان المحافظة على البيئة .

وتضمنت قرارات القمة كذلك تقديم مساعدات ميسرة أو منح لا تسترد الى الدول النامية الفقيرة التى يتسبب فقر سكانها فى تقطيع أشجار الغابات إهمال نظافة البيئة . وحثت القمة البنوك ومؤسسات التمويل الدولية على مقايضة جزء من ديون الدول النامية بمنح بالعملات المحلية تخصص لعمليات المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر .

ورات قمة الدول الصناعية الغربية أن افضل طريق لمواجهة مشكلة انتشار المخدرات على المستوى العالمى هو ملاحقة أموال تجارة المخدرات التى يتم تمريرها بطرق مختلفة من خلال قنوات النظام المصرفى العالمى . واتفق زعماء الدول السبع على أن مواجهة وملاحقة أموال تجارة المخدرات ينبغى أن يتم من خلال التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين كل دول العالم .

وتضمنت مناقشات القمة الصناعية الـ ١٥ فى باريس مناقشة عدد من القضايا الدولية الاخرى مثل حقوق الانسان وأمن الطائرات ومكافحة الارهاب والأوضاع فى الصين الشعبية بعد أحداث بكين التى وقعت قبل شهر تقريبا من انعقاد القمة وتضمن البيان الختامى اشارة الى عدد من التوصيات فى هذه المجالات كان من أبرزها استبعاد اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الصين بناء على طلب اليابان التى عارضت بشدة توسيع نطاق العقوبات الاقتصادية ضد الصين بدعوى ان ذلك من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا ويعرض النظام العالمى لخطر عدم الاستقرار بسبب الوزن الاقتصادى والاستراتيجى والعسكرى للصين فى جنوب شرق أسيا .

٢ ـ القمة الأوروبية فى مدريد :

ركزت قمة مدريد على التمهيد لاعداد اطار جديد للتنسيق الأقتصادى والسياسى بين الدول الأعضاء تمهيدا لازالة الحدود الاقتصادية فيما بينهما فى نهاية العام ١٩٩٢ . وتم خلال القمة التى ضمت زعماء الدول الـ ١٢ الاعضاء فى السوق فى يونيو عام ١٩٨٩ الاتفاق على اسس ومبادىء الأتحاد النقدى الأوروبى SME واقرار الجدول الزمنى الذى أعده وزراء مالية دول السوق فى ١٠ يونيو لتنفيذ هذا الأتحاد وذلك على أساس تقرير لجنة ديلور ـ نسبة الى جاك ديلور رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ورئيس لجنة التقرير التى ضمت ١٧ عضوا من بينهم محافظو البنوك المركزية فى الدول الاعضاء فى المجموعة ـ الذى حدد معالم ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق الاتحاد النقدى الأوروبى .

وقد أنتهت لجنة ديلور من مناقشة مشروع الخطة ووافقت عليها نهـــائيا فى ابريل من العام ١٩٨٩ ثم رفعتها الى وزراء مالية دول المجموعة لاقرارها قبل التصديق عليها نهائيا من قبل قمة زعماء دول المجموعة فى مدريد . وعلى الرغم من الموافقة الجماعية على خطة ديلور فقد كان واضحا منذ البداية ان هناك ثلاثة مواقف رئيسية بين الدول الأعضاء : فرنسا واسبانيا وايطاليا ، تؤيد الدول الثلاث الاسراع بتنفيذ اتفاق الاتحاد النقدى الأوروبى مع استكمال اجراءات التنسيق الضرورية ، اما المانيا الغربية وهولندا والدانمرك ولوكسمبورج ، تعارض العجلة فى تنفيذ الاتفاق وترى أن خلق بنك مركزى أوروبى وعملة أوروبية واحدة يجب أن يكونا هدفا نهائيا بعيد المدى يتحقق من خلال عمليات متدرجة للتنسيق الأقتصادى والضريبى والنقدى . واخيرا بريطانيا التى كانت تعارض من حيث

الاساس انشاء سلطة نقدية فيدرالية فى أوروبا وتجريد البلدان الاعضاء من عملاتها لصالح خلق عملة أوروبية واحدة . وأعلنت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا معارضتها الشديدة لتقرير ديلور عقب أعلانه فى ابريل ١٩٨٩ لكنها سرعان ما اسقطت أعتراضاته واحلت محلها مجموعة من التحفظات خلال اجتماع القمة الأوروبية فى مدريد .

وطبقا للاتفاق الجماعى بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإنه يتحتم بحلول أول يوليو من العام ١٩٩٠ ازالة كل القيود المتبقية على حركة رؤوس الأموال بين الدول الثمانى الأغنى الأعضاء فى المجموعة وهى المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا والدانمرك ولوكسمبرج . وفى الوقت الحالى تتمتع أسواق هذه الدول فيما عدا ايطاليا وفرنسا بحرية انتقال رؤوس الأموال ومن ثم فان السوق لن تجد صعوبة فى تطبيق المعايير الضرورية للوصول الى بداية المرحلة الأولى من الاتحاد النقدى قبل حلول الأول من يوليو ١٩٩٠ .

وفى اطار الاستعداد للمرحلة الأولى من الاتحاد النقدى تقرر أيضا الأتفاق على توسيع دور لجنة محافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء وان تلعب هذه اللجنة دورا أكبر فى تنسيق السياسات النقدية وزيادة اجراءات التنسيق الأقتصادى فى المسائل الضريبية والمالية وان تبدأ الدول الأعضاء من الآن فى وضع تصوراتها لتطوير قواعد وهيكل التعاون الاقتصادى فى اطار السوق الأوروبية الموحدة على أن تتم مناقشة هذه التصورات فى مؤتمر لحكومات الدول الأعضاء يعقد فى العام ١٩٩٠ ويخصص لمراجعة قواعد اتفاق اقامة السوق الأوروبية الموحدة الذى كان قد تم اقراره فى العام ١٩٧٤ .

وطبقا للخطة التى أقرتها قمة الدول الـ ١٢ الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فان المرحلة الأولى من الاتحاد النقدى الأوروبى ستتضمن بالضرورة أن تصبح كل الدول الأعضاء ذات عضوية كاملة فى النظام النقدى الأوروبى أى أن بريطانيا التى لا تتمتع بعضوية كاملة حاليا فى النظام وتعارض الانضمام اليه بالكامل ستكون ملزمة بالأنضمام فى موعد لا تتجاوز أول يوليو ١٩٩٠ بما أنها قد وقعت فعليا على اتفاق مدريد الذى رسم المرحلة الأولى من الأتحاد النقدى الأوروبى .

وستقرر حكومات الدول الأعضاء فى مؤتمر يعقد لمراجعة معاهدة انشاء السوق وتطوير قواعد التعاون الاقتصادى فى اطار السوق الأوروبية الموحدة ما اذا كانت ستمضى الى المرحلتين الثانية والثالثة من خطة ديلور أم لا . وهناك عدد من الافتراضات والسيناريوهات البديلة فيما يتعلق بمستقبل مشروع الاتحاد النقدى . السيناريو الأول هو الموافقة بالاجماع على تنفيذ خطة ديلور ومن ثم فتح الطريق الى المرحلتين الثانية والثالثة . والسيناريو الثانى هو تنفيذ خطة ديلور بواسطة بعض وليس كل الدول الاعضاء نتيجة لعدم الاتفاق بالاجماع ، وفى هذه الحالة من المرجح أن تتقدم فرنسا وايطاليا واسبانيا هذا « البعض » فى اتجاه الوحدة النقدية والسيناريو الثالث هو تأجيل موضوع الاتحاد النقدى الأوروبى حتى تنضج الظروف الملائمة له وسيكون ذلك انتصارا لبريطانيا على وجه الخصوص التى حاولت منذ البداية عرقلة مشروع الاتحاد النقدى الأوروبى . وفى حال عدم الاتفاق فان المانيا الغربية وهولندا والدانمرك ولوكسمبورج ستكون الوزن المرجح لمسار الاتحاد النقدى الذى يمكن أن يصب فى اتجاه السيناريو الثانى ومعنى ذلك توجيه ضربة قوية الى بريطانيا اذا قررت هذه الدول الانضمام الى المعسكر الفرنسى الايطالى الاسبانى أو على العكس من ذلك توجيه ضربة الى المشروع نفسه بالتحالف مع الموقف البريطانى .

وكانت العلاقات مع دول اوروبا الشرقية والموقف من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية هناك واحدة من أهم المسائل التى سيطرت على نشاط ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال العام ١٩٨٩ . وزادت أهمية تلك المسألة بعد تكليف المجموعة بتنسيق أعمال المساعدات الاقتصادية الى دول أوروبا الشرقية من جانب مجموعة الدول السبع الصناعية الرئيسية خلال قمة الأخيرة فى باريس . ثم كان انفتاح المانيا الشرقية على المانيا الغربية حدثا تاريخيا وضع مسألة الوحدة الالمانية على موائد النقاش بجدية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ومن حيث المبدأ تؤيد دول المجموعة الاوروبية دعم ومساندة الاصلاحات فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية . وفى اطار هذا التأييد تعهدت بتقديم مساعدات عاجلة فى اطار الدور الغربى العام ولم تقم الدول الاعضاء فى المجموعة بتبنى مبادرة خاصة لتقديم مساعدات حيوية الى دول أوروبا الشرقية على اعتبار أن العلاقات بين الغرب والشرق لا تتقرر داخل مجلس المجموعة الاقتصادية الاوروبية وانما داخل مجموعة الدول السبع الصناعية الغربية الرئيسية .

غير أن التحولات السريعة فى كل من بولندا والمجر ثم الاعلان الدرامى عن فتح الحدود بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية جعلت المسؤولين فى دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية يتخوفون من الموقف الالمانى الغربى الذى نظر اليه باعتباره متحمسا أكثر مما ينبغى

لمناقشة مسألة الوحدة الالمانية . وخلال القمة الالمانية الفرنسية فى شهر اكتوبر ١٩٨٩ أكد المستشار الالمانى هيلموت كول أن بلاده لن تتصرف منفردة فى مسألة الوحدة وان أى عمل من هذا القبيل يجب أن يتم فى اطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية . ومع ذلك فانه أكد فى الوقت نفسه أن المانيا أمة واحدة وانها يجب أن تتوحد فى ظل ظروف ملائمة وأبدى استعداد بلاده لتقديم المزيد من المساعدات الى المانيا الشرقية من أجل تشجيع السكان على البقاء هناك .

منطقة التجارة الحرة الألمانية : تمتعت المانيا الشرقية بعلاقات تجارية خاصة مع المانيا الغربية طبقا لمعاهدة روما التى تأسست عليها السوق الاوروبية المشتركة . وتشكل كل من المانيا الشرقية والغربية منطقة تجارة حرة غير معلنة اذ تم تبادل البضائع على الجانبين بدون رسوم جمركية تقريبا ، مع عدم وجود قيود كمية (حصص) أو ادارية الا فى حدود ضيقة جدا تتعلق اساسا بالمنتجات العسكرية وذات الطابع الاستراتيجى .

ويخشى المسئولون فى المانيا الشرقية أن يؤدى توحيد أسواق المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى العام ١٩٩٢ الى انهاء الوضع المتميز الذى تحظى به بلادهم فى معاملاتها مع المانيا الغربية ، ومن ثم الوضع المتميز ـ بصورة غير مباشرة ـ فى المعاملات مع بقية دول المجموعة التى تنساب اليها البضائع ، والمنتجات الالمانية الشرقية عبر أراضى المانيا الغربية .

ويطلق المسؤولون فى اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية فى بروكسل على المانيا الشرقية وصف « العضو السرى » فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية . وطبقا للاحصاءات الالمانية الغربية فان اجمالى التجارة المتبادلة بين الدولتين الالمانيتين فى العام ١٩٨٨ بلغ ١٤ بليون مارك المانى (أى ما يعادل) نحو ٧,٤ بليون دولار أمريكى . وسجلت المانيا الغربية فى ذلك العام فائضا تجاريا من معاملاتها مع المانيا الشرقية بلغت قيمته ٤٠٠ مليون مارك (أى ما يقرب من ٢١٠ ملايين دولار امريكى) وكانت قيمة الصادرات الالمانية الغربية ٧,٢ بليون مارك فى مقابل ٦,٨ بليون مارك واردات من المانيا الغربية وفى مواجهة محاولات التقارب بين دولتى المانيا بدأ شركاء المانيا الغربية داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى اثارة تساؤلات حول مستقبل تدفق البضائع عبر « منطقة التجارة الحرة الالمانية » الى السوق الاوروبية الموحدة . وطالبت بريطانيا بوضع مجموعة من القواعد والاجراءات للحيلولة دون أن تصبح العلاقة الخاصة بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية منفذا لبضائع الكتلة الشرقية ليس الى المانيا الغربية وحدها وانما الى بقية أسواق المجموعة بعد اكتمال اجراءات توحيد الاسواق فى نهاية العام ١٩٩٢ . ويرد المسؤولون الالمان الغربيون عادة بأن العلاقة الخاصة مع المانيا الشرقية موجودة على اساس معاهدة روما ، وان هذه العلاقة الخاصة ينبغى أن تستمر على أساس تلك المعاهدة مهما كانت التطورات فى العلاقات بين دول المجموعة الاوروبية .

٣ ـ البنك الدولى وصندوق النقد :

سيطرت الموضوعات المتعلقة بخطة تخفيض الديون التى اقترحها وزير الخزانة الامريكى نيكولاس برادى فى مارس ١٩٨٩ وسياسات اصلاح الخلل فى هيكل التجارة الدولية والعجز فى ميزانيات عدد من الدول الصناعية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية على أعمال وأنشطة كل من البنك الدولى وصندوق النقد على مدار العام . وفى دورة الربيع التى عقدها صندوق النقد أو فى المؤتمر السنوى لكل من البنك والصندوق فى واشنطن ـ ابريل وسبتمبر على التوالى ـ فان وزراء المالية ومسؤولى السلطات النقدية فى العالم كرسوا جهودهم الرئيسية من أجل التصدى لهذه القضايا والموضوعات المتعلقة بها . غير أن التطور المهم فيما بين دورة الربيع والمؤتمر السنوى فى الخريف كان الانتقال من مجرد محاولة الاتفاق على صياغات الى اتخاذ اجراءات عملية لتنفيذ تلك الصياغات .

خطة برادى : برزت خلال دورة الربيع لصندوق النقد الدولى خلافات فيما بين الدول الصناعية بشأن تأييد الخطة كما ابدت الدول النامية المعنية بمسألة تخفيض الديون بعض التحفظات عليها . وكان موقف فرنسا يمثل الاتجاه الراديكالى بين الدول الصناعية الغربية ، وكانت التهمة الرئيسية التى وجهتها فرنسا الى الخطة هى « عدم الكفاية » . وفى المقابل كانت الولايات المتحدة التى دافعت عن الخطة بوصفها الطريق العملى الوحيد لتخفيف عبء الدول النامية فى الوقت الحاضر . أما الدول النامية فقد أظهرت موقفا متماسكا حول تأييد الخطة وان كانت قد طالبت فى الوقت نفسه بتخصيص قدر أكبر من الموارد يسمح بتخفيض حقيقى لديونها . وركز بيان مجموعة الـ ٢٤ التى تمثل الدول النامية فى صندوق النقد الدولى والمتفرعة عن مجموعة الـ ٧٧ فى ابريل ٨٩ على مطالبة الدول الصناعية الغربية بتقديم المزيد من المعونات اللازمة للتنمية ، واعتبرت الدول النامية أن خطة برادى هى « مبادرة مهمة » لانها تأخذ للمرة الاولى بمبدأ تخفيض الديون وذلك على خلاف النهج السابق والذى كان يقوم

على مجرد ترحيل المشكلة الى الامام بواسطة اعادة الجدولة . ودعت مجموعة الـ ٢٤ كذلك كلا من صندوق النقد والبنك الدولى الى تقديم مزيد من الموارد الاضافية لمساعدات التنمية وعملية تخفيض الديون .

وأسفرت دورة الربيع عن اتفاق عام على دعم خطة برادى لكن الفترة من أبريل الى سبتمبر شهدت عددا من التطورات المهمة التى ترافقت مع عملية تنفيذ خطة برادى على حالة ديون المكسيك ، اذ تبين من خلال التطبيق العملى أن هناك بعض الثغرات التى يجب التحرك لملئها والا تسربت من خلالها معظم فوائد الخطة التى تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هى تخفيض الديون الاصلية وتخفيض أسعار الفائدة المستحقة عليها وتقديم أموال جديدة من أجل التنمية .

وكان من أبرز الثغرات التى تم اكتشافها أن كلا من صندوق النقد والبنك الدولى لا يمتلكان الموارد المالية الكافية للالتزام بهذه العناصر الثلاثة وان البنوك التجارية الدائنة مترددة فى الالتزام بالخطة لعدم وجود ضمانات دولية لاستمرارها كعملية متصلة واخيرا أن بعض الدول الدائنة ذاتها مثل بريطانيا غير متحمسة كثيرا لتنفيذ الخطة .

وعندما انعقد المؤتمر السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد فى واشنطن فى سبتمبر ٨٩ دعا ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولى الى مضاعفة موارد الصندوق الى ١٨٠ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٤٠ بليون دولار) بدلا من ٩٠ بليون وحدة حقوق سحب خاصة فى الوقت الحاضر وذلك حتى يصبح الصندوق قادرا على مواجهة أعباء التمويل الاضافية فى التسعينات .

واحتلت قضية مضاعفة حصص التمويل لدى صندوق النقد الدولى الحيز الاكبر من مناقشات المؤتمر السنوى والفترة اللاحقة اذ لم يتسن للدول الاعضاء حسم القضية خلال مناقشات المؤتمر السنوى نفسه وطبقا لتقديرات مجلس ادارة الصندوق الذى يضم ٢٢ عضوا فان المناقشات حول مضاعفة الحصص اظهرت أن هناك ١٥ دولة تؤيد الاقتراح مقابل ٣ دول ضده و٤ دول مع زيادة بنسبة كبيرة فى الموارد وليس مضاعفتها . وتتصدر فرنسا الدول المؤيدة للاقتراح بمضاعفة الحصص فى حين تعارض الاقتراح كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية .

ويريد صندوق النقد مضاعفة امكانياته التمويلية فى الوقت الحاضر ليتمكن من انشاء صندوق لضمان عمليات تخفيض الديون وتخصيص نسبة ٣٠ ٪ من القروض الجديدة لتخفيض قيمة الديون السابقة وتقديم تسهيلات اضافية الى الدول المدينة لمساعدتها على تنفيذ برامج التنمية .

وأثار اقتراح ميشيل كامديسو رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الامريكية التى لم تكتف فقط بمعارضة مضاعفة الحصص - وبمقدور الولايات المتحدة وحدها تجميد الاقتراح لانها تملك عمليا حق الفيتو على قرارات مجلس الادارة بقوتها التصويتية التى تعادل حوالى ٢٠ ٪ من القوة التصويتية فى الصندوق - وانما اثارت اقتراحا مضادا يدعو الى ضرورة اعادة النظر فى دور الصندوق مفضلة أن يعود الى ممارسة دوره التقليدى كممول مؤقت للتغيرات الطارئة فى موازين المدفوعات وابعاده عن مجالات رسم سياسات النمو واعادة التكيف والتوازن الاقتصادى التى من المفترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولى .

وأدى الاقتراح الامريكى ومطالبة اليابان بتعديل قوتها التصويتية لتحتل المركز الثانى فى الصندوق محل بريطانيا فضلا عن معارضة كل من بريطانيا والسعودية الى تعطيل الاتفاق على زيادة موارد صندوق النقد الدولى ومن ثم الى تخفيض نسبة زيادة الموارد المستهدفة من ١٠٠ ٪ الى ما يتراوح بين ٥٠ الى ٦٥ ٪ فقط وذلك على أمل أن تخفف الدول المعارضة من تشددها فى مواجهة زيادة موارد الصندوق .

وفى الوقت نفسه أعلن كل من البنك الدولى وصندوق النقد برنامجا طموحا للمساهمة فى تخفيض ديون الدول النامية بقيمة ١٠ ملايين دولار لكل منهما على مدار ثلاث سنوات يتضمن تقديم ضمانات للبنوك التجارية لحثها على المشاركة فى تخفيض ديون الدول النامية مع تقديم موارد اضافية الى هذه الدول ، غير أن تنفيذ مثل هذا البرنامج يتوقف على قدرة كل من المؤسستين على زيادة مواردهما ، وبينما أعلن البنك الدولى انه سيلجأ الى السوق المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم باصدار سندات تكتتب فيها المؤسسات المصرفية الدولية فان صندوق النقد سيظل فى انتظار موافقة الدول الاعضاء على اقتراح زيادة الموارد .

٤ - منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) :

لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) دورا مهما فى توفير قدر كبير من الاستقرار فى سوق الطاقة العالمى من خلال زيادة امداداتها لتعويض النقص فى

انتاج الدول الصناعية الغربية الذى ترافق مع زيادة ملموسة فى الاستهلاك خصوصا خلال الربعين الثانى والثالث من العام ١٩٨٩ . ونتيجة للدور الذى لعبته أوبيك فان نصيبها من اجمالى الامدادات العالمية للنفط ارتفع الى ٣٦٤ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى ـ بما فى ذلك انتاج الدول الاشتراكية ـ خلال الربع الثانى من العام مقارنة بنسبة بلغت ٣٤,٣ ٪ فى العام ١٩٨٨ و٣٣ فقط فى العام ١٩٨٧ بالمقارنة مع ٥٠ ٪ فى العام ١٩٧١ .

وكانت الزيادة فى نصيب أوبيك من اجمالى الانتاج العالمى انعكاسا لمجموعة من التغيرات على صعيد ظروف العرض والطلب ونتيجة لحدوث تحولات ملموسة فى السياسات النفطية لدول أوبيك اضافة الى حدوث تحولات فى السياسة النفطية لمنظمة أوبيك ككل .

وقد انخفض انتاج الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء فى أوبيك ومن ضمنها الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج خلال الربعين الأول والثانى من العام ١٩٨٩ الى أقل من ٢٩،٠مليون برميل يوميا ـ وهو متوسط الانتاج اليومى فى العام ١٩٨٨ نتيجة مجموعة من العوامل ذات الطابع الطارىء ـ مثل حوادث التسرب النفطى والانفجارات فى بعض منصات الانتاج ـ او ذات الطابع الاقتصادى المرتبط بانتهاء العمر الافتراضى للابار أو انخفاض أعمال الاستكشاف الجديدة . وبلغ متوسط الامدادات اليومية من الدول غير الاعضاء فى أوبيك خلال النصف الأول من العام حوالى ٢٨,٦ مليون برميل يوميا اى بنقص يبلغ حوالى ٦٠٠ الف برميل يوميا بنسبة ٢,١ ٪ تقريبا من الامدادات بالمقارنة بما كانت عليه فى العام ١٩٨٨ .

وفى الوقت الذى انخفضت فيه الامدادات من خارج أوبيك فان استهلاك النفط فى الدول الصناعية كان يرتفع بمعدل يرتفع بمعدل يتجاوز ٢ ٪ . وهكذا وجدت أوبيك نفسها فى مواجهة مسؤولية تعويض الانخفاض فى الانتاج العالمى وتوفير امدادات اضافية لمقابلة الزيادة فى الاستهلاك فى الدول الصناعية . وعلى مدار الفترة من نوفمبر ١٩٨٨ وحتى نوفمبر ١٩٨٩ ارتفع الانتاج الرسمى لدول أوبيك من حوالى ١٧,٥ مليون برميل يوميا الى ٢٠,٥ مليون برميل يوميا أى بنسبة زيادة تصل الى أكثر من ١٧ ٪ غير أن أرقام الانتاج الفعلية كانت تزيد عن سقف الانتاج الرسمى بكثير ، وقدرت وكالة الطاقة الدولية انتاج أوبيك لشهر اكتوبر بحوالى ٢٣ مليون برميل يوميا أى ما يعادل نحو ٤٤ ٪ من اجمالى المعروض النفطى فى السوق العالمية .

وطبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فان اجمالى الطلب العالمى على النفط الخام فى العالم غير الشيوعى خلال العام ١٩٨٩ يبلغ حوالى ٥٢,١ مليون برميل يوميا اى بزيادة نسبتها ٢,٥ ٪ عما كان عليه فى العام السابق . وعلى أساس هذه التقديرات ايضا فان متوسط الطلب على نفط أوبيك يصل الى ما يقرب من ٢٠,٩ مليون برميل يوميا بنسبة ٤٠,٢ ٪ من اجمالى الطلب العالمى على النفط ـ باستثناء الدول الشيوعية ـ بالمقارنة مع ١٩,٦ مليون برميل يوميا فى العام ١٩٨٨ .

وقد اتجهت أسعار النفط الى الارتفاع فى العام ١٩٨٩ مقارنة بما كانت عليه فى العام السابق ، وبلغ متوسط أسعار نفوط أوبيك خلال الربع الاول من العام ١٥,٥ دولار للبرميل مقابل ١٣,٧ دولار للبرميل فى المتوسط خلال العام السابق . وخلال الربع الثانى من العام وبسبب مجموعة من الحوادث التى أدت الى تخفيض الانتاج فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة بنحو مليون برميل يوميا قفزت أسعار النفط الخام الى اعلى مستوى منذ عامين فقفز سعر خام القياس الامريكى « ويست تكساس انترميديت » الى ٢٥ دولار للبرميل وارتفع سعر مزيج برنت المستخرج من حقول بحر الشمال الى ٢١,٥ دولار للبرميل وبلغ متوسط أسعار نفوط أوبيك ١٧,١ دولار للبرميل أى بزيادة نسبتها ٢٤ ٪ بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ .

وفى الربع الثالث أخذت أسعار النفط فى الانخفاض لتعكس الزيادة المطردة فى المعروض العالمى . وكانت دول أوبيك هى المسؤول الأول عن الفائض فى العرض الذى أدى الى انحدار الاسعار عن المستويات المرتفعة التى كانت قد وصلت اليها خلال شهرى ابريل ومايو . وترجع متوسط أسعار نفوط أوبيك خلال الربع الثالث من العام الى ١٦,١ دولار للبرميل أى بنسبة انخفاض تصل الى ٥,٨ ٪ عما كانت عليه فى الربع الثانى . وترافق ذلك الانخفاض فى الاسعار مع رفع الحد الاقصى للانتاج فى أوبيك الى ١٨,٥ مليون برميل يوميا بزيادة مليون برميل عما كان عليه خلال النصف الاول من العام . غير أن السبب الحقيقى لانخفاض الاسعار لم يكن هو زيادة حصص الانتاج الرسمية لدول أوبيك وانما كان تجاوز هذه الحصص من جانب بعض الدول الاعضاء وعلى وجه الخصوص الكويت والامارات اللتان رفضتا الحصتين المقرتين لهما واعلنتا انهما ستنتجان طبقا لقواعد طوعية بما يكفل لكل منهما حصة عادلة فى السوق العالمى . وكان قد تم تحديد حصة الكويت بحوالى ١,١ مليون برميل يوميا وحصة الامارات بأقل من مليون برميل لكنهما انتجتا فعليا كمية تزيد عن الحصة الرسمية لكل منهما بما يتراوح بين ٥٠ الى ٦٠ ٪ . ومثلما كانت مشكلة مساواة حصة العراق النفطية بحصة ايران هى مشكلة أوبيك الشائكة فى العام ١٩٨٨ فان مشكلة نصيب كل من الكويت والامارات كانت أبرز مظاهر انقسام أوبيك فى العام ١٩٨٩ .

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام فان هذه الاسعار تظل افضل من تلك التى باعت بها أوبيك نفوطها فى العام ١٩٨٨ ولكنها أسوأ من تلك التى حصلت عليها فى العام ١٩٨٧ . ويلاحظ أن أسعار النفط الخام اخذت اتجاها نزوليا خلال النصف الثانى من الثمانينات اذ هبط سعر البرميل من نفط أوبيك من ٢٦,٦ دولار فى العام ١٩٨٥ الى ١٣,٨٨ دولار للبرميل فى العام التالى ليرتفع مؤقتا فى العام ١٩٨٧ الى ١٧,٢٤ دولار للبرميل ثم ينخفض من جديد الى ١٦,٢ دولار للبرميل فى الشهور التسعة الأولى من العام ١٩٨٩ .

وتعرضت أوبيك خلال الفترة ما بين المؤتمر الوزارى السنوى للعام ١٩٨٨ وحتى المؤتمر الوزارى السنوى للعام ١٩٨٩ فى نوفمبر من ذلك العام لعدد من التغيرات والتحولات الكبيرة فى السياسة النفطية ضربت أساس السياسة التقليدية التى أتبعتها أوبيك فى النصف الثانى من الثمانينات . وكانت السياسة التقليدية لاوبيك تقوم على أساس الحصول على نصيب عادل من السوق والدفاع عن السعر المستهدف ، ومع أن أوبيك لم تحدد ماذا تعنى على وجه التحديد بـ « النصيب العادل » فانها حددت السعر المستهدف بـ ١٨ دولارا للبرميل .

واستمرت أوبيك لاكثر من ثلاث سنوات تعمل كل جهدها للوصول الى هذه المعادلة ، لكن كثيرا من المحللين ورجال الصناعة النفطية نصحوا أوبيك بالتركيز على جانب واحد فقط هو جانب الانتاج وترك الأسعار للسوق لتتولى هى تحديدها . وفى هذا السياق جاءت المحاولة السعودية فى المؤتمر الوزارى السنوى فى العام ١٩٨٨ لحث أوبيك على التخلى عن السعر المستهدف مع تحديد حد أدنى للاسعار بدلا من ذلك اقترح هشام ناظر وزير البترول السعودى - الجديد فى ذلك الوقت - تحديده بـ ١٥ دولارا للبرميل . لكن اغلبية دول أوبيك رفضت الأقتراح على الرغم من تعديل صيغته ليصبح نطاقا لحركة الاسعار من ١٥ الى ١٨ دولار للبرميل .

وفى المؤتمر النصف سنوى لاوبيك الذى عقد فى يونيو ١٩٨٩ قال وزير النفط السعودى أن بلاده تخلت نهائيا عن نظرية السعر المستهدف فى سياستها النفطية وانها لا تعتبر نفسها ملزمة به منذ ذلك الوقت . وردد كثير من وزراء أوبيك أن المنظمة ليست مسئولة عن تحديد اسعار النفط الخام وانها تترك هذه الوظيفة للسوق . غير انه لم يصدر عن أوبيك رسميا ما يؤكد أو ينفى تمسك المنظمة بالسعر المستهدف وانما تركز الحديث على ضرورة توفير فترة استقرار طويلة نسبيا للأسعار فى سوق النفط . وتظهر قرارات الزيادة فى حصص الانتاج ورفع سقف انتاج أوبيك مذ نوفمبر ١٩٨٨ وحتى سبتمبر ١٩٨٩ على الرغم من أن أسعار النفط الخام الذى تنتجه أوبيك لم تصل قط الى معدل السعر المستهدف « ١٨ دولارا » الى أن أوبيك كانت تعمل فعليا على توفير العرض الكافى للسوق فى اطار الاسعار السائدة وتجنب حدوث خلل فى الامدادات يؤدى الى زيادات حادة فى الاسعار . ولم تكن أوبيك بحال من الأحوال مسئولة عن ارتفاع الأسعار خلال الربع الثانى من العام وانما كانت الدول الصناعية الغربية أو شركات النفط العاملة فيها هى المسئولة عن ذلك . وعلى العكس كانت مهمة أوبيك هى أن تقدم الامدادات الكافية لمنع أن تتسبب حوادث نفطية متفرقة فى اشعال كارثة ارتفاع حاد فى أسعار النفط الخام .

كذلك اتجهت أوبيك خلال العام ١٩٨٩ الى فتح قناة للتعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى مجال المحافظة على البيئة وتطوير تكنولوجيا لاستخلاص المشتقات النفطية تسهم فى تقليل التلوث الناتج عن احراق الوقود .

ومن المتوقع أن تترك سياسات المحافظة على البيئة فى الدول الصناعية الغربية أثرا ملموسا على أوبيك التى سيكون عليها اتخاذ اجراءات واتباع اساليب أكثر تقدما من أجل أن تتوافق منتجاتها مع المعايير والمواصفات القياسية الجديدة للمحافظة على البيئة .

وشهد العام ١٩٨٩ زيادة فى التعاون بين الدول النفطية الاعضاء فى أوبيك والدول المنتجة للنفط غير الاعضاء فيها . وبينما فتحت الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء فى أوبيك صفحة جديدة للتعاون مع أوبيك عندما تعهدت بتخفيض انتاجها بنسبة ٥٪ خلال الربع الثانى من العام تضامنا مع جهود اوبيك لتقليل فائض المعروض النفطى فى السوق (بحوالى ٣٠٠ الف برميل يوميا تعادل نحو ٥٪ من الانتاج العالمى خارج العالم الشيوعى) فان أوبيك كانت حريصة على تدعيم علاقاتها واتصالاتها بالدول العشر الاعضاء فى مجموعة الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء فيها .

٥ - مجموعة ال ٧٧ :

احتفلت مجموعة الـ ٧٧ خلال العام ١٩٨٩ بالذكرى الـ ٢٥ لتأسيسها (كانت المجموعة قد تأسست فى العام ١٩٦٤ من ٧٧ دولة نامية وهى تضم الان ١٢٨ دولة) . غير ان الأوضاع الاقتصادية فى الدول النامية والدول الصناعية لم تكن قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه عند تأسيس المجموعة أن لم تكن قد ساءت بالفعل فى بعض المناطق مثل افريقيا . وكانت أزمات المديونية وسياسات

التمييز التجارى ضد صادرات الدول النامية وتفاقم الفقر وتدهور البيئة هى القضايا الرئيسية التى سيطرت على نشاط مجموعة الـ ٧٧ خلال العام ١٩٨٩ .

وقد شاركت المجموعة فى اجتماعات دورة الربيع (ابريل ٨٩) والجمعية العمومية السنوية للبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى (سبتمبر ٨٩) .

كذلك شاركت المجموعة بصورة غير مباشرة فى المناقشات المتعلقة بأزمة الديون العالمية والتى عقدت على هامش القمة الصناعية فى باريس وطرحت اقتراحا محددا بعقد مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب يخصص لوضع استراتيجية عالمية لحل مشكلة الديون . وفى قمة دول عدم الانحياز التى سبقت القمة الصناعية حاول زعماء المجموعة مراجعة رؤيتهم للعالم على ضوء التغيرات الأخيرة فى العلاقات بين الشرق والغرب وتبنت القيادة اليوغوسلافية هذا الاتجاه لكن دولا اخرى مثل زامبيا فى افريقيا وبيرو فى امريكا اللاتينية ابدت مواقف متحفظة على اعادة النظر فى بعض السياسات القديمة المطروحة لاعادة النظر مثل سياسة العداء للامبريالية .

ولعبت مجموعة الـ ٢٤ التى تمثل الدول النامية خلال الاجتماعات التحضيرية لدورة الربيع دورا مهما فى صياغة رؤية الدول النامية بالنسبة للقضايا المثارة والتى كان على راسها موضوع مبادرة وزير الخزانة الامريكى نيكولاس برادى والتى كان قد أعلنها فى شهر مارس من العام نفسه . وتمثل موقف الدول النامية فى ذلك الوقت فى الترحيب بخطة برادى واعتبارها مبادرة مهمة مع العمل فى الوقت نفسه على مطالبة البنك الدولى وصندوق النقد بتقديم المزيد من الموارد الاضافية لمساعدات التنمية وخطط تخفيض الديون . غير أن موقف مجموعة الـ ٧٧ بالنسبة لأزمة الديون تطور كثيرا فيما بعد خصوصا من خلال مناقشات المؤتمر الوزارى الذى عقدته المجموعة فى العاصمة الفنزويلية كاراكاس (١٩ ـ ٢٣ يونيو ١٩٨٩) فقد انتهى ذلك المؤتمر الى أن الثمانينات كانت عقدا ضائعا للتنمية بسبب التدفق السلبى للموارد من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة وبسبب سياسات الحماية التجارية المفروضة ضد صادرات العالم الثالث .

وتبنى المؤتمر الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ فى كاراكاس عددا من التوصيات لحل أزمة الديون تنطلق من مقدمات تختلف جوهريا عن تلك التى تنطلق منها خطة برادى ، وأكدت التوصيات أن مدخل تنمية التجارة الدولية وازالة القيود الحمائية التى تواجهها بضائع الدول النامية المصدرة الى اسواق الدول الصناعية هو المدخل الصحيح للتصدى لازمة الديون العالمية . وقال البيان الختامى للمؤتمر أن الغاء سياسات الحماية التجارية المفروضة فى الدول الصناعية الغربية سيكون ذا أهمية حيوية لنمو اقتصادات الدول النامية ، وان التجارة الدولية على اساس الاتفاقيات القائمة حاليا ليست سوى اداة رئيسية لتعزيز النمو فى الدول الصناعية الغربية على حساب الدول الفقيرة . ودعا المؤتمر الى زيادة صادرات الدول النامية والعمل على تدفق قدر أكبر من موارد التنمية الى دول العالم الثالث بالاضافة الى ضرورة تخفيض أسعار الفائدة على الديون .

وخلال قمة دول عدم الانحياز (بلغراد من ٤ الى ٧ يوليو ١٩٨٩) اتفق زعماء مجموعة الـ ٧٧ على دعوة الدول الصناعية الى اتخاذ عمل عاجل من أجل تخفيف مشكلة ديون الدول النامية وذلك من خلال مجموعة من العناصر تتفق فى جوهرها مع خطة برادى ، اذ دعت القمة الى :

* اسعار فائدة اكثر انخفاضا على الديون القائمة .
* شروط اقراض اسهل وزيادة القروض الميسرة .
* اسقاط أو مقايضة جزء من ديون الدول الفقيرة .

وجاءت هذه التوصيات المعتدلة لتعكس المناخ الجديد داخل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ اذ يتضمن البيان الختامى للقمة نغمة أكثر اعتدالا تجاه الغرب على الرغم من الاستمرار فى انتقاد الدول الغربية لفشلها فى المساهمة فى حل أزمة الديون .

وقد حاولت مصر والسنغال والهند وفنزويلا حث زعماء الدول الصناعية الغربية اثناء قمة باريس على تبنى اقتراح بعقد اجتماعات دورية بين الشمال والجنوب لبحث قضايا الديون والبيئة لكن هذا الاقتراح لم يحظ سوى بتعاطف الرئيس الفرنسى ميتران . ومع أن الدول النامية رفعت شعار « الفقر أخطر من التلوث » لتنبيه زعماء الدول الصناعية الغربية الى فداحة خطر الفقر وتفاقم الديون فان الدول الصناعية الغربية ردت على ذلك الشعار بأنه « على الفقراء أن يساعدوا أنفسهم أولا » .

■ ■

ثالثا : أزمة « أكتوبر » فى اسواق المال العالمية

فى مساء الجمعة ١٣ أكتوبر ١٩٨٩ جرى تسجيل ثانى أكبر انهيار فى تاريخ البورصة ، عندما انخفض مؤشر داوجونز ـ الذى يقيس اداء أكبر ٣٠ شركة صناعية امريكية مسجلة فى السوق ـ للاوراق المالية بنحو ١٩٠ نقطة .

وسرعان ما شهدت أسعار الأسهم والسندات انخفاضا شديدا وسريعا فى كل بورصات وأسواق الأوراق المالية العالمية الكبرى فى العالم وقد تزامن ذلك مع اتجاه سعر الدولار الى الانخفاض فى معظم هذه الاسواق . وذلك نتيجة لاندفاع المستثمرين للبيع فى الساعات الاولى من التعامل اثر الهزة التى شهدتها بورصة وول ستريت فى نيويورك . وقد تراوحت حدة الأزمة وشدتها فى الأسواق المختلفة .

فبينما كان انعكاس الأزمة ضئيلا على اليابان حيث سجلت طوكيو انخفاضا يوم الاثنين قدره ١,٨٪ فان انعكاس الأزمة كان اكثر حدة على الأسواق الأوروبية ففى باريس أدت زيادة اوامر البيع الى انخفاض يقدر فى المتوسط بـ ٩٪ ، وفى لندن افتتحت البورصة بانخفاض قدر بـ٧٪ وهنا سادت موجة من القلق والرعب من تكرار ما حدث يوم الاثنين الاسود ١٩٨٧ والذى زلزل أركان البورصات الدولية ، وتراءى للجميع شبح الاثنين الاسود فى ذلك اليوم ولذلك قام المسئولون فى البلاد الصناعية الكبرى بمضاعفة تصريحاتهم الهادفة الى تهدئة الجو قبل افتتاح البورصات فاعلنت المصادر الأمريكية أن بنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى يقف على أهبة الاستعداد للتدخل بطرح سيولة نقدية كبيرة حيث بلغت حصيلة خسائر التقلبات السعرية فى بورصة نيويورك فى نهاية الاسبوع ١٠٠ مليار دولار .

وسارع نيكولاس برادى « وزير الخزانة الامريكية الى تأكيد أن الهبوط لا يعكس تغييرا فى أساسيات الاقتصاد الامريكى الذى يحقق نموا معتدلا مستقرا .

وفسر الهبوط بانه تصحيح للاتفاع الحاد فى أسعار الأوراق المالية فى يناير الماضى . وقد اكد الخبراء أن المخاوف من تكرار الانهيار فى نفس الشهر كان عاملا قويا وراء هبوط مؤشر داوجونز للأوراق المالية بنحو ١٩٠,٥٨ نقطة أى بنسبة ٦,٩١٪ ووصل سعر الاقفال الى ٢٥٦٩ نقطة .

كما شدد وزير المالية اليابانى « يوتادوهاشيموتو » على أنه من غير المحتمل حصول هبوط حاد فى أسعار الاسهم اليابانية نظرا لان الاقتصاد اليابانى يحافظ على نمو مستقر بفضل الوضع الجيد للاعمال اليابانية ، وفى اختلاف ملحوظ عن التشوش الذى أصاب قاعات التعامل فى بورصات الأوراق المالية ١٩٨٧ فان الهدوء ساد معظم شركات السمسرة ، بل أن بعض المتعاملين رحبوا بهبوط مؤشر « نيكى » باعتباره فرصة لشراء أسهم بأسعار بخسة وعلل وزير المالية اليابانى ذلك الوضع بانه وفى ضوء الخبرة ، السابقة ينظر الافراد الى هبوط الاسعار الى انها فرصة للشراء ، اذ سرعان ما عادت أسهم طوكيو للارتفاع .

وقد توافق بدء الأزمة مع العديد من الاحداث مما حمل على الاعتقاد بانها هى السبب فى تفجير تلك الأزمة فقد جاءت الأزمة فى أعقاب الاعلان عن ارتفاع الرقم القياسى لاسعار السلع المصنعة بالولايات المتحدة بنسبة ٩, ٪ خلال سبتمبر الماضى . وانخفاض أرباح عدد من الشركات الامريكية الكبرى والبنوك التى اضطرت الى تخصيص جانب من احتياطياتها لمواجهة الديون المعدومة للدول النامية الأمر الذى أثر على معدلات الربحية .

كذلك تشدد بنك الاحتياطى الفيدرالى فى الاحتفاظ بأسعار فائدة مرتفعة ، الأمر الذى نتج عنه انخفاض فى السيولة ، مما اثار مخاوف الركود الاقتصادى . وارتفاع أسعار الجملة فى السوق الأمريكية ، وهذا أدى

لشعور بالخوف من انكماش حجم التجارة ، وبالتالى انكماش ارباح الشركات وهذا أثر بدوره على انخفاض الاستثمار فى شراء أسهم بالبورصة .

الا أن السبب المباشر وراء الهبوط كان الاعلان عن صعوبات مالية تواجه اتمام صفقة شراء وانقاذ مؤسسة ، يو . أى . ال كوربوريشن « المالكة لثانى أكبر شركة خطوط جوية أمريكية وهى « يونيتد ايرلينز » وذلك عندما أعلن المسئولون فى مجموعة « بيلوت الادارية » التى عرضت الشراء أنهم عاجزون عن تسويق أسهم قيمتها سبعة مليارات من الدولارات لاتمام الصفقة فى سوق السندات مرتفعة الفائدة (أو سوق السندات الرديئة Junh Bonds وهى سوق يتم فيها طرح سندات ذات سعر فائدة مرتفع للغاية لتجميع التمويل اللازم لانقاذ بعض الشركات المتعثرة فى سداد مديونيتها ولتمويل شرائها بالكامل او ادماجها فى شركات قوية وهى تحمل سعر فائدة مرتفعا نظرا لعدم وجود ضمانات قوية) . بسبب عدم الثقة المالية فى الجهات المصدرة لها وقد أدى ذلك الى اثارة المخاوف بين المتعاملين بشأن تعثر عمليات الاندماج والشراء للشركات التى تواجه مشكلات فى اداء التزاماتها المالية . ومع تسليمنا الكامل بهشاشة الحدث الذى ترتبت عليه الأزمة ، اذ ليس من الصعب تدبير جزء من صفقة قيمتها سبعة مليارات من الدولارات لاتمام عملية ، الا انها تشير الى أمر خطير وهام وهو مدى حساسية هذه الاسواق تجاه تعثر أى من المشروعات أو الصفقات بحيث اصبحت الثقة ضعيفة للغاية ، ومعروف لدى الجميع أن هذه الأسواق تعتمد بشكل اساسى على الثقة والقدرة على التنبؤ الصحيح والسليم فى الفترات القصيرة .

وهنا يصبح التساؤل عن مستقبل هذه السوق ؟ أو بمعنى أخر ما هى الاليات الجديدة التى ستتعامل بها الاسواق المالية والنظام المالى الدولى ككل ، بغية العودة للاستقرار وترتيب الأوضاع من جديد ؟

هنا يحتاج الأمر الى وقفة تحليلية لدراسة مدى التشابه والاختلاف فيما بين الأزمتين المعاصرتين ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ بغية استخلاص عناصر الاستمرارية فى الازمة ومحاولة استشراف مستقبلها ؟

فمن جهة يمكننا مقارنة ما حدث اليوم بما حدث فى الامس من حيث أبعاد وحدة الأزمة .

فالانخفاض الحالى أقل من نصف الانخفاض الذى حدث فى ١٩٨٧ حيث انخفض مؤشر « داوجونز » فى ذلك الوقت بحوالى ٥٠٨ نقط بينما لم يتجاوز الانخفاض الاخير أكثر من ١٩٠ نقطة .

وبينما بلغت خسائر المتعاملين ببورصة وول ستريت الف مليار دولار فى أزمة ١٩٨٧ فقد بلغت مائة مليار دولار فقط فى الهزة الاخيرة .

وقد يكون ذلك بسبب أن الأوضاع الاقتصادية لم تكن بنفس درجة التدهور التى كانت عليه فى أكتوبر عام ١٩٨٧ بشكل عام . بالاضافة الى تفاعل عاملين رئيسيين فى هذه المره أولهما أن البنوك المركزية الرئيسية تحركت بسرعة ، هذه المرة ، للاستجابة لنبض الاحداث واستعدت بتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة أى اختناقات مستوعبة بذلك الكثير من الدروس المستفادة من يوم الاثنين الاسود وثانيهما تعديل برامج الكومبيوتر التى كانت أحد الاسباب التى أدت الى تفاقم الأزمة فى ١٩٨٧ فقد كان الكومبيوتر يدخل فى عمليات البيع والشراء بصورة اتوماتيكية كنتيجة لاستمرارية العمل فى البورصات العالمية ، من الناحية الفعلية ، طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا . فبمجرد أن تقفل بورصة نيويورك ابوابها تكون بورصة طوكيو على وشك بدء العمل .

وبالتالى فان أوامر البيع والشراء كانت تتم اتوماتيكيا طبقا لبرنامج خاص مما أدى فى النهاية الى حدوث ما يعرف بالسلسلة التلقائية من ردود الأفعال .

وكان تعديل هذا البرنامج بالاضافة الى ادخال العنصر البشرى مرة أخرى احد العوامل التى أدت الى تلافى حدوث المأساة مرة أخرى أو على الأقل التقليل من حدتها .

ومن جهة أخرى اذا عدنا للوراء قليلا لنستعرض الأسباب التى أدت الى تفجير أزمة ١٩٨٧ لنرى هل أمكن احتواؤها أم لا ؟ وبمعنى أخر هل هناك عوامل طارئة وجديدة أدت الى أزمة ١٩٨٩ أم ان العوامل السابقة مازالت تحدث اثارها دون أى تغير يذكر ؟ هنا تجدر بنا الاشارة الى أنه وعقب أزمة ١٩٨٧ عكف الخبراء والمحللون على دراسة اسباب الأزمة وتحليلها واتخذوا كافة الاحتياطات لضمان عدم تكرارها ومع هذا جاءت أزمة ١٩٨٩ مخيبة لامالهم وبرهانا اكيدا على واحد من اثنين : اما قصور طرق العلاج التى اقترحت فى الحالة السابقة ، واما خللا فى النظام الراسمالى نفسه .

ومما لاشك فيه أن أزمة ١٩٨٧ ، كأى أزمة دولية ، لا تأتى من فراغ وليست مفاجأة للباحث المدقق ، بل أن كل الظروف التى كانت سائدة قبلها ، كانت تشير الى احتمالية تفجر الأوضاع فى أى وقت .

فبالنسبة للاسباب والظروف التى مهدت لتفجير أزمة ٨٧ فهناك العديد من الاحداث التى سبقت الأزمة وظهرت كما لو كانت هى السبب المباشر لتفجيرها بينما كانت هناك أسباب أخرى كامنة لها دور كبير فى أحداث الزلزال المروع بالاسواق المالية ١٩٨٧ .

أما عن الظروف التى سبقت الانهيار فقد جاء فى أعقاب قيام « جيمس بيكر » وزير المالية الامريكى انذاك بشن هجوم على « البنك المركزى الالمانى الغربى لقيامه برفع أسعار الفائدة وبعدم التدخل لدعم قيمة الدولار وبأنهم سيتركون قيمته تهبط .

وكان لهذا التصريح أثره فى نفوس الكثير من المستثمرين الذين تصوروا أن هذا بداية صدام اقتصادى بين الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الاتحادية مبررا لاضطراب اسواق الاوراق المالية .

كذلك تزامن ذلك الانهيار مع توتر العلاقات بين ايران والولايات المتحدة عقب قرار ريجان بضرب مصافى النفط فى الخليج وما ينتج عن احتمال المواجهة بينها من استمرار تدفق النفط من الخليج بما يعنيه ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد العالمى .

الا أن الاسباب العميقة للازمة تتمثل فى أوضاع الاقتصاد الامريكى والتى برزت فى صورة عجز الموازنة العامة للدولة ، والذى بلغ ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٨٧ .

وهذا العجز يتم تمويله من اموال المستثمرين الاجانب وذلك يستتبع دفع فوائد الدين بما يشكله ذلك من عبء على الاقتصاد الامريكى فى ظل سباقه مع الدول ذات الفائض وبخاصة اليابان والمانيا الغربية .

وكان لتزامن هذا العجز مع تصريح جيمس بيكر وزير الخزانة وقتئذ أكبر اثر فى تغذية شعور الهلع والذعر فى سوق الاوراق المالية وخشى الاف المستثمرين من فقدان استثماراتهم .

ويعود جانب من العجز فى الميزانية الامريكية إلى السياسة الريجانية التى ركزت على تخفيض الضرائب مما أدى إلى خفض الايرادات العامة بينما فى المقابل تضخم الانفاق العام بسبب الارتفاع الكبير فى ميزانية الدفاع الامريكية وفقا لسياسة ريجان .

وبالاضافة إلى عجز الميزانية الامريكية ، يعانى الميزان التجارى الامريكى من عجز مزمن وتحت وطأة العجز التجارى انخفض الدولار وتكالب المستثمرون على سحب استثماراتهم خوفا من أن تتعرض قيمتها المقاسة بالدولار الى التأكل .

ويمكن القول أن أزمة ديون الدول النامية واعلان بعض الدول التوقف عن سداد أقساط وفوائد الديون (مثل البرازيل) أدت إلى جعل عملية تحصيل هذه الديون تصبح أمرا مشكوكا فيه مما أثر على البنوك والمؤسسات المالية الدائنة التى سعت إلى التخلص من مديونياتها ببيعها بأسعار تقل عن قيمتها لمؤسسات اخرى تقبل المخاطرة . وبهذه العوامل مجتمعة بالاضافة إلى اتجاه معظم الدول الغربية واليابان لرفع أسعار الفائدة على عملاتها فى اطار مكافحة التضخم تم التمهيد لسيناريو الاثنين الاسود الذى ما كادت ذكراه الثانية تقترب حتى ـ منيت الاسواق المالية بهزة أخرى وان كانت اخف من سابقتها .

وبالنظر إلى ظروف هذه الازمة نجد أن أكثر من ٩٠ ٪ من الاسباب التى أدت إلى وقوع الانهيار العظيم فى البورصات العالمية يوم الاثنين الاسود مازالت قائمة لم تختف بعد .

إذ مازالت الميزانية الامريكية تعانى من وجود عجز ضخم بسبب ضخامة مصروفاتها مقارنة بالايرادات .

وتأتى خطورة استمرار العجز فى الميزانية الامريكية فى الطريقة التى تتم بها مجابهتها حيث تتم عن طريق اصدار سندات على الخزانة الامريكية ، تطرح فى أسواق المال .

وهنا تشير البيانات إلى أن ما يقرب من ٤٠ ٪ من حملة هذه السندات يملكها مستثمرون أجانب . واستمرار العجز يثير المخاوف من حيث قدرة الاقتصاد الامريكى على الوفاء بالتزاماته (من حيث سعر الفائدة ومعدلات التضخم) .

فكلما استمر العجز لعدة سنوات ، ادى ذلك إلى رفع سعر الفائدة اجتذابا للمساهمين وتشجيعا على شراء اذونات الخزانة وهو ما يؤثر على اسعار السندات السابقة مما يثير قلق الدوائر المالية العالمية . خاصة وان ارتفاع أسعار الفائدة داخل السوق الامريكية سوف يجذب رؤوس الاموال والمدخرات الاوروبية إلى ما وراء الاطلنطى وهو ما يخلق نقصا فى الاستثمارات داخل هذه الدول وينعكس بدوره فى زيادة معدلات البطالة وخلافه .

ولذا كان من الطبيعى أن تشير الايكونومست البريطانية إلى أن سد العجز الامريكى عن طريق سقوط الدولار ، عبارة عن حرب ذرية اقتصادية . ومن ناحية أخرى فإن هذا السقوط سيؤثر على قيمة الاحتياطيات فى كل من اليابان والمانيا الغربية . ولهذا ترى أن البنوك المركزية فى الدولتين تتدخل دوما من أجل تخفيف الضغط على الدولار عن طريق التدخل فى السوق وشراء كميات هائلة منه .

وكذلك مازال هذا العجز يمول بالاقتراض من المؤسسات المالية والافراد فى صورة سندات خزانة مضمونة من الحكومة الامريكية ويقدر المحللون أن ترتفع قيمة المديونية الامريكية الى ٢٠٠ مليار دولار فى بداية التسعينات وبذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية هى أكبر دولة مدينة فى العالم .

وعلى الرغم من أن حجم الدين الامريكى لا يزال تحت السيطرة فى اطار الاقتصاد الامريكى الذى يصل حجم أصول إلى خمسة تريليون دولار فإن العديد من الاقتصاديين يشعرون بقلق بالغ إزاء هذا الاتجاه بعد

أن كانت الولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٤ دائنه لباقى دول العالم .

أيضا مازال الميزان التجارى الامريكى يعانى من عجز كبير رغم جهود الحكومة الامريكية لخفض هذا العجز والتى كان اخرها اتفاق الحكومة الامريكية مع دول الصناعية السبع أثناء الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير على التدخل فى الاسواق من أجل الحد من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى والعمل على تخفيض الدولار وذلك فى إطار محاولة تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية فى مواجهة منتجات الدول الاخرى .

وهنا تجدر الاشارة إلى هبوط القدرة التنافسية للصادرات الامريكية الامر الذى ترتب عليه هبوط متوسط معدل النمو السنوى للصادرات من ٦,٤ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ إلى ٠,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ . هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه متوسط معدل نمو الواردات الامريكية من ٥,٥ ٪ إلى ٩,٧ ٪ خلال الفترتين ٦٥/٨٠ ، ١٩٨٧/٨٠ على التوالى .

وكذلك فإنه بامعان البحث فى هذا الانهيار الأخير لا نستطيع تجاهل الدور اليابانى فى خلق هذه الازمة وذلك تمثل فى البداية حين انسحبت البنوك اليابانية بتعليمات واضحة من حكومتها من عرض شراء سندات مرتفعة القائدة لانقاذ شركة الطيران الامريكية ثم ساهمت بعد ذلك فى تلافى تكرار أحداث يوم الاثنين الاسود عندما امتنعت المؤسسات المالية الكبيرة فى اليابان عن البيع .

وربما ارادت اليابان بذلك « أن تقول أن بإمكانها اذا أرادت اثارة المشكلات للحكومة الامريكية بل وتأكيدا على سعى اليابان الى إبراز دورها القيادى فى النظام الاقتصادى العالمى

وان كانت مصادر يابانية قد ذكرت أن بنك اليابان يواجه معضلة فى انتهاج سياسة اقراضية فى أعقاب هبوط أسعار الاسهم فى وول ستريت أكتوبر ١٩٨٩ الماضى وقالت المصادر أن المعضلة تكمن فى تشديد القبضة على الاقراض لمحاربة قوة الدولار الاخيرة أو الاستجابة لدعوة امريكية من أجل أسعار فائدة أقل لمنع انهيار أسعار الاسهم على نطاق عالمى .

وكان البنك المركزى اليابانى قد رفع سعر خصمه الرسمى يوم الاربعاء التالى للازمة الى ٣,٧٥ ٪ ولكن هذا التحرك فشل فى منع تقدم الدولار الذى ارتفع إلى ١٤٤ ينا بعد عدة أيام .

وأشار مسئول فى بنك اليابان إلى أن البنك المركزى يستعد لتقديم أموال كافية للنظام المصرفى بشراء كمبيالات الخصم وتخفيض احتياطى البنك .

ولكن يرى المحللون أن الافراط فى تقديم الاموال من شأنه أن يؤدى إلى تقدم أخر للدولار مقابل « الين » لان الاستثمار بالدولار يصبح مغريا .

وبإنهيار الاسعار فى وول ستريت يوم الجمعة سيزيد الضغط على اليابان لتخفيف شروط اقراضها وربما يكون ذلك جزءا من الصراع بين العملاقين الامريكى واليابانى وفى تفسير لماذا لم يكن الانهيار الاخير بنفس حدة الانهيار الاسبق تبرز عدة أسباب منها :

١ ـ أن معظم مؤشرات الاسهم والسندات لم تبلغ المستوى المرتفع المبالغ فيه الذى كانت قد وصلت إليه فى أكتوبر ٨٧ وذلك بإستثناء وول ستريت التى شهدت نشاطا محموما خلال هذه الفترة بسبب عمليات الاندماج وشراء الشركات والتى أدت إلى ارتفاع كبير فى أسعار الاوراق المالية وهو يفسر جزئيا حدوث الهبوط بشكل حاد فيها .

٢ ـ اتجاه الولايات المتحدة الامريكية نحو خفض العجز الكبير فى الميزانية الحكومية والعجز التجارى ـ بغض النظر عن الارقام السلبية لاغسطس الماضى ـ وارتفاع قيمة الدولار لا يقارن بما كان الوضع عليه قبل عامين عندما بدت واشنطن فى حالة عجز وتدهور وكان الصدام والخلاف بين الحلفاء الغربيين علنيا حول معظم القضايا الرئيسية وفى مقدمتها اضطرابات أسعار العملات .

٣ ـ ادخال الكثير من الضوابط وادوات الرقابة على نظام العمل فى البورصات العالمية لاحتواء التقلبات الحادة أو الحد من أثرها مثل وقف التعامل لعدة ساعات عندما يتأكد ضرورة ذلك والحد من عمليات البيع والشراء عن طريق الكومبيوتر والزام العملاء السماسرة بالاحتفاظ بقدر من السيولة النقدية حتى يسمح لهم بدخول البورصة .

ونأتى الان ، بعد استعراض أسباب الازمتين وأوجه الخلاف والاتفاق بينهما ، إلى الاجابة عن السؤال الهام الذى يطرح نفسه وهو هل يمكن تكرار حدوث مثل هذه الازمات أم لا ؟ ولمعرفة ذلك يجب البحث فى طبيعة الاسباب التى ادت إلى خلق هذه الازمات وما إذا كانت عارضة ووقتية أم هى دائمة ومستمرة ؟

أن العالم بأسرة يعيش الان فى ظل ازمة نقدية مستمرة وفى نظام نقدى دولى اصطلح على تسميته « اللانظام » ، حيث تم تعويم العملات ، واستقرت المضاربات على الذهب واشتعلت حركات رؤوس الاموال الساخنة (خصوصا من سوق الدولار الاوروبية) واضطربت المعاملات النقدية الدولية . وذلك أثر على موازين المدفوعات الدولية . ولعل مثال البنوك الدولية النشاط وما تحويه من تغذية مستمرة للمضاربات على الدولار والعملات الاخرى من خلال تحريكه للاموال

الساخنة عبر شبكة بنوكها المنشرة فى مختلف انحاء العالم يوضح خطورة الظاهرة .

كذلك تميزت تلك الفترة بتحرير واسع النطاق للانتقالات الراسمالية حيث ازالت البلدان الصناعية الكبرى معظم قيود الرقابة على الصرف ، كما فتحت أسواقها المالية للاقراض الاجنبى واتساع نظام بنوك الاوفشور off shore التى تتمتع بحرية كاملة فى معاملاتها المصرفية وبدون رقابة من السلطات النقدية الوطنية .

ومن هنا بدأ اندماج الاسواق المالية على النطاق الدولى كسوق مالية واحدة وذلك مع إزالة الانظمة والاجراءات المقيدة لحركة تدفق الاموال والاستثمارات على أنواعها .

ومما سبق نجد أن الاسواق المالية قد أرسلت اشارتين على خطورة الوضع الاقتصادى الدولى :ـ أولاهما كانت فى ١٩٨٧ ، والثانية ١٩٨٩ وسبب المشكلة الرئيسى هو الاختلالات العديدة التى تتخذ عدة أشكال مثل عجز الميزانية وتزايد المدفوعات الجارية فى الولايات المتحدة الامريكية ، والفائض التجارى المرتفع فى اليابان والدول الصناعية الحديثة فى أسيا ، البطالة فى أوروبا ، الديون والكساد فى الدول النامية ، والاختلال الدولى الصارخ : وهو المديونية المتزايدة للولايات المتحدة فى مواجهة المناطق الثلاث الرئيسية للفائض التجارى وهى اليابان ـ أوروبا وبخاصة المانيا الاتحادية ـ والدول الصناعية الحديثة بأسيا وخاصة تايوان .

وفى الواقع فإن السياسات النقدية للدول المتقدمة كان لها دور فى اثارة الازمة لان الاعتماد على تحريك أسعار الفائدة للحفاظ على مراكز العملات الرئيسية ومواجهة التضخم سبب ركودا وهبوطا فى الاستثمارات كان يمكن تجنبه باتباع سياسات مالية تقلل من حالة التوتر السائدة بسبب اختلال التوازنات بين دول الفائض (اليابان والمانيا الغربية) ودول العجز (امريكا وبريطانيا وغيرها) .

وإذا فإن الفوضى المالية الدولية هى السبب الاساسى لهذا الوضع كذلك سيادة السلوك المضاربى فى ظل ظروف الاقتصاد الرأسمالى العالمى المعاصر حيث عدت المضاربة وظيفة طاغية لاسواق الاوراق المالية (بورصات الاسهم والسندات) وأصبحت تقلبات أسعار الاسهم والقيم السوقية لغيرها من الصكوك المالية غير مرتبطة بمؤشرات الربحية والاداء الحقيقى للشركات والوحدات المصدرة لتلك الاسهم والصكوك كما أصبحت النظرة إلى السهم والورقة المالية كأصل مالى اعتيادى يدر عائدا سنويا مجزيا نظرة ثانوية ولم تعد هى الأصل الذى يعتد به فى المعاملات .

وهكذا فقد جذبت الاسواق المالية الانتباه إلى ضرورة تصحيح الاختلالات الاساسية الموجودة اليوم فى العالم وكلما تباطأنا فى اتخاذ الاجراءات لتصحيح هذا الوضع كلما أصبحت الاجراءات الواجب اتباعها لتهدئة الاسواق مجاوزة للحدود .

■ ■

رابعا : التحديات الاقتصادية العالمية فى التسعينات

بين أهم التحديات ـ الأهداف الاقتصادية التى تجابه الاطراف الرئيسية فى النظام الاقتصادى العالمى فى عقد التسعينات ، والتى يتعين عليهم أن يتغلبوا عليها تبرز تحديات ثلاثة : الأول قدرة الاشتراكية على تجاوز أزمة المصير التى تمر بها وبالذات نجاح (جورباتشوف) فى اتمام عملية اعادة البناء والتحديث :

والثانى ـ قدرة البلدان الرأسمالية الصناعية على حل تناقضاتها ، وخاصة نجاح الولايات المتحدة فى وقف التدهور النسبى لوقتها الاقتصادية ، وأوروبا الغربية فى اتمام وحدتها الاقتصادية والسياسية ، واليابان فى المحافظة على تقدمها الصناعى والتكنولوجى والمالى المتعاظم . والثالث هو قدرة بلدان العالم الثالث على مواجهة تحديات التنمية والتصنيع ، وتصفية تفاقم أزمة الديون الخارجية ، ونجاح العمل الاقتصادى المشترك بين هذه البلدان فى مواجهة التغيرات العالمية الجديدة .

والواقع أن أساس جميع التحديات فى التسعينات هو التفاوت الهائل فى توزيع الانتاج ومستوى الانتاجية فى العالم وعلى أساس البيانات المتاحة فى منتصف الثمانينات ، فإن انتاج مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية مثل حوالى ٥٧,٠ ٪ من اجمالى الانتاج السلعى العالمى .. وفى المقابل نالت مجموعة البلدان الاشتراكية نحو ٢٠,٦ ٪ . واما البلدان النامية فقدمت مالا يزيد عن ١٤,٤ ٪ من ذات الاجمالى .

ويبدو التفاوت فى توزيع الانتاج أكثر وضوحا إذا لاحظنا على سبيل المثال ، ان حصة الولايات المتحدة من الانتاج السلعى العالمى تبلغ نحو ١,٥ مرة حصة جميع البلدان النامية من ذات الانتاج ، وتفوق نصيب جميع البلدان الاشتراكية شاملة الاتحاد السوفيتى والصين .

ووفق البيانات المتاحة فى ذات الفترة ، فإن انتاجية العمل فى البلدان الرأسمالية الصناعية مجتمعة بلغت حوالى ثمانية أمثال هذه الانتاجية فى البلدان الاشتراكية مجتمعة ، وثمانية عشر ذات الانتاجية فى مجموعة البلدان النامية .

وأما انتاجية العمل فى الولايات المتحدة فقد بلغت أكثر من ستة أمثال ذات الانتاجية فى البلدان النامية ، وحوالى تسعة أمثال انتاجية العمل فى الصين الاشتراكية ، فى نفس الفترة .

وأخيرا ، فإن المقارنة بين الانتاج والانتاجية فى قطاع الصناعة تبين بجلاء فجوة القدرة والتقدم بين هذه المجموعات من البلدان . ويكفى أن نشير إلى أن البلدان الصناعية الرأسمالية قد نالت فى ذات الفترة نحو مرة ونصف حجم الانتاج الصناعى العالمى . ونالت الولايات المتحدة وحدها حوالى مرة ونصف ما تناله البلدان النامية من ذات الانتاج ، وذلك دون إضافة انتاج الشركات الصناعية الأمريكية عابرة القومية ومتعددة الجنسية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيرا ، تلاحظ أن انتاجية العمل فى الصناعة الأمريكية بلغت نحو سبعة أمثال ما يقابلها فى الدول النامية ، ونحو ستة عشر مثل ذات الانتاج فى الصين الاشتراكية .

ومن الهام هنا أن نوضح أن هذه المؤشرات لتفاوت التطور والتقدم تستند الى أرقام سوفيتية تتسم بمصداقية ، اذ تبرز الفجوة الهائلة لصالح البلدان الرأسمالية ، وتتيح من جهة ثابتة تغطية النقص فى المؤشرات الاقتصادية التى تغطى مجموعة البلدان الاشتراكية فى المصادر الدولية المتاحة .

وينعكس هذا التفاوت فى مستويات الانتاجية ، والتباين فى توزيع الانتاج الصناعى والزراعى العالمى فى تعاظم الاستقطاب بين التقدم والثراء ومجمل مؤشرات الرفاهية ، من جانب ، والتخلف والفقر وجميع مؤشرات البؤس من جانب آخر . وهكذا على سبيل المثال ، فان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى البلدان الرأسمالية الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلغ حوالى خمسين ضعف مثيله للبلدان الاقل دخلا فى العالم ، وأما متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ حوالى ستين ضعفا مثل الصين الاشتراكية والهند النامية .

١ ـ والواقع أن أول تحديات العقد القادم يتمثل فى قدرة ثورة جورباتشوف على تجاوز فجوة التقدم فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان « الاشتراكية » ، بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية الصناعية أى القدرة على تجاوز أزمة الاشتراكية .

ولقد اشرنا الى فجوة مستويات الانتاجية فى البلدان الرأسمالية الصناعية بالمقارنة مع البلدان الاشتراكية . وسوف نوضح أدناه التفاعل المتبادل بين تقدم الرأسمالية ومأزق الاشتراكية ، بانعكاساته على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، الامر الذى مثل المقدمة الموضوعية لثورة « جورباتشوف » . ولكن من الهام أن نشير هنا الى أن انتاجية العمل فى الولايات المتحدة فى منتصف الثمانينات بلغت حوالى ثلاثة ونصف مقابلها فى قطاعات الانتاج السلعى السوفيتى ، وقدرت .. طبقا للبيانات السوفيتية ذاتها ـ فجوة الانتاجية فى الصناعة بنحو ٢,٢ مرة ، وفى الزراعة حوالى عشر مرات لصالح الولايات المتحدة فى ذات الفترة .

وهكذا ، فان اعلان ثورة « البريسترويكا » كان امتدادا منطقيا لدعوة « جورباتشوف » الى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحقيقة الامر أن الاقتصاد السوفيتى قد عانى من ضعف مستويات التحديث التكنولوجى فى الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، وارتبط هذا بضعف تطوير وتطبيق انجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى طورها الاحدث ، كما ارتبط ايضا بالحصار الغربى المضروب على صادرات منتجات ومعارف التكنولوجيا الى الاتحاد السوفيتى . وساهم هذا بدرجة اساسية فى انخفاض معدلات نمو الدخل القومى السوفيتى أكثر من مرتين فى الخطط الخمسية الثلاث حتى منتصف الثمانينات ، حين تولى جورباتشوف مقاليد السلطة فى الكرملين . ونلاحظ أن تسارع وتيرة وتعاظم تطبيق الثورة العلمية التكنولوجية ، والثورة الصناعية فى حلقتها الاخيرة ، وثورة المعلومات والاتصالات ، وثورة النقل والمواصلات .... الخ أن هذا كله قد ابرز خطورة فجوة التقدم بين البلدان الرأسمالية الصناعية وبين الاتحاد السوفيتى وغيره من بلدان الاشتراكية .. وازاء هذه الفجوة أصبح الامن القومى السوفيتى تحت التهديد .. ورغم الانجازات الاقتصادية الصناعية الكبرى ، والقدرات العسكرية والفضائية الجبارة والارصدة الضخمة من الثروات الطبيعية ، نقول أنه رغم هذا كله ، فان الايدى التى تحمل أفتك الاسلحة وتخترق الفضاء بدت مهددة بالخوار اذا استمر ضعف الاقدام الاقتصادية والتكنولوجية .

ولقد كشف التحليل العميق لاسباب أزمة تباطؤ التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، عن أن تصلب الشرايين التى تنقل دماء الحيوية والنمو والحياة فى الاقتصاد السوفيتى هو السبب الرئيسى .. وقاد التعمق فى التحليل الى كشف أن تصلب الشرايين ، بما فى ذلك تلك الموصلة لدماء القدرة والتجدد بين الاقدام الاقتصادية والايدى العسكرية ، يعنى الترهل والوهن والتصدع فى مجمل جوانب الحياة فى الدولة العظمى .. واما مصدر هذا التصلب فانه يتلخص فى أزمة الاشتراكية الستالينية .

ولقد تجسدت الازمة فى القيود الخانقة للنظام السياسى الشمولى ، وانتشار الفساد والتسيب ، والتمسك بنصوص ماتت وشاخت للماركسية اللينينية ، وتصفية حوافز العمل وانتهاك مبادىء العدالة الاجتماعية ، وجمود وتحجر آليات التخطيط والادارة على المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات .. الخ .

وجوهر التحدى الذى يواجه الاشتراكية فى التسعينات هو تجاوز أو وضع أسس تجاوز هذه الازمة المصيرية ، وبوجه خاص نجاح جورباتشوف فى تحديث الاقتصاد السوفيتى .

٢ ـ واما ثانى تحديات العقد القادم ، فانه يتجسد فى تفاقم التناقضات بين الدول الرأسمالية الصناعية ذاتها . وبوجه خاص ، تفاقم أزمة العجز المالى والتجارى للولايات المتحدة وانجاز الوحدة الاقتصادية الاوروبية الغربية ، وقدرة اليابان على الصمود ازاء الضغوط التى تهدف الى تقليص جبروتها الاقتصادى المتعاظم .

والواقع أن الولايات المتحدة تواجه أخطار تراجع نسبى عن المكانة التى تشغلها فى النظام العالمى باعتبارها القوة العظمى الاولى ، سواء بمفهوم القوة الشامل ، وخصوصا بمفهوم القوة الاقتصادية ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فان القدرة الانتاجية لاوروبا الغربية التى تدنو من وحدتها تفوق القدرة الانتاجية للولايات المتحدة للنصف الثانى من الثمانيات ، وتزيد الفجوة لصالح أوروبا الغربية فى حجم الانتاج الصناعى ونلاحظ أن تراجع الفجوة الاخيرة باضافة انتاج الشركات الصناعية الامريكية خارج الولايات المتحدة تتعاظم بدورها فى الصناعة الامريكية . وفى هذا السياق نفهم مغزى للجدال الدائر فى الولايات المتحدة حول أخطار تراجع التصنيع وهجرة الصناعة وتراجع المباهاة السابقة حول ما سمى « المجتمع ما بعد الصناعى » .

الا أن المؤشر الاهم هنا هو تراجع معدلات نمو انتاجية العمل فى الولايات المتحدة الامريكية بالمقارنة مع اليابان ، وحتى بالمقارنة مع عدد من الفروع الصناعية

والاقتصادية فى البلدان الصناعية الجديدة سواء فى جنوب شرق آسيا أو فى أمريكا اللاتينية . ونكتفى هنا بالاشارة الى أن انتاجية العمل فى قطاعات الانتاج السلعى فى الولايات المتحدة زادت الى الضعف ، مقابل زيادة بلغت حوالى عشر مرات فى اليابان بين أول الخمسينات ومنتصف الثمانينات . وبلغت زيادة الانتاجية فى الصناعة حوالى ١,٩ مرة فى الولايات المتحدة ، مقابل ١١,٢ مرة فى اليابان فى نفس الفترة .

وطبقا للبيانات الامريكية ـ كما سنعرض بالتفصيل فيما بعد ـ تقترض الولايات المتحدة حوالى ١٠٠ مليار دولار سنويا لتغطية جانب من العجز المحلى الامريكى ، واما الميزان التجارى الامريكى فقد تحول من فائض الى عجز بلغ ذروته فى عام ١٩٨٧ حيث وصل الى نحو ١٤٤ مليار دولار ، وزادت الاستثمارات الاجنبية فى الولايات المتحدة ، سواء استثمارات مباشرة أو مالية عن الاستثمارات الامريكية فى الخارج بنحو ٥٣٢ مليار دولار تمثل قيمة « المديونية الخارجية » للولايات المتحدة الامريكية . وهبط سعر الصرف الامريكى الى أقل من نصف قيمته الى الين اليابانى بين منتصف الثمانينات وأوائل عام ١٩٨٨ . هذا فضلا عن الحجم الهائل للدين الحكومى الصافى الذى يمثل حوالى ٣٨ ٪ من الناتج القومى الاجمالى فى الولايات المتحدة فى العام الاخير من الثمانينات . وأما العجز الخارجى للولايات المتحدة ، فانه يقدر أن يصل الى حوالى ألف مليار دولار فى أوائل التسعينات . وتتضح دلالة هذه التحديات الخطيرة التى تهز قوة ومركز الاقتصاد الامريكى ، اذا قارنا بين بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة فى الولايات المتحدة من جهة ، واليابان من جهة ثانية . وهكذا ، الى جانب ما أوردناه حول تراجع الانتاجية فى الولايات المتحدة بالمقارنة مع اليابان ، نشير الى بعض مظاهر تراجع القدرة المالية ، وتفاقم المشكلات الاقتصادية فى البلد الاول مقارنة بالبلد الثانى ، ونلاحظ ، فى هذا الصدد ، أن اليابان تتقدم على الولايات المتحدة من حيث حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبى فى حوزة البلدين . ويبلغ متوسط معدل نمو الادخار العائلى فى اليابان حوالى ٣,٥ مرة مثيله فى الولايات المتحدة فى الثمانينات . وتقل معدلات التضخم والبطالة فى اليابان عن نصف المعدلات المقابلة فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ . ومقابل العجز فى الميزان التجارى الامريكى حقق الاقتصاد اليابانى فائضا زاد حوالى « سبع عشرة مرة بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧ » وزادت حصة الين فى تكوين الاحتياطيات الدولية ، كما تعاظمت الاستثمارات اليابانية فى الخارج وخاصة فى الولايات المتحدة وحلفائها من البلدان الرأسمالية الصناعية ، كما برزت خطورة التناقضات التى تجابه المراكز الرسمالية الصناعية .

ونكتفى هنا بملاحظة اتهام اليابان للولايات المتحدة بالانفاق الاستهلاكى غير الرشيد ، وضعف برامج التطوير التكنولوجى والصناعى ، وتضييق السوق أمام الصادرات الامريكية (والغربية اجمالا) . وفى المقابل تتهم الولايات المتحدة اليابان بوضع القيود أمام الصادرات الامريكية ، وباتباع سياسة الاغراق فى السوق الامريكية ، وبعدم تشجيع الاستهلاك وخاصة للمنتجات الامريكية (والاجنبية عموما) فى السوق اليابانية .

ومن جهة ثانية ، أبدت كل من الولايات المتحدة واليابان مخاوف مشتركة من تحول اسواق الدول الأوروبية الغربية كاعضاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، الى سوق مغلقة مع انجاز الوحدة الاقتصادية الاوروبية فى عام ١٩٩٢ ، وأخذت « الحرب التجارية » شكلا سافرا بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية بسبب حظر الاخيرة الواردات من اللحوم التى تحتوى على هرمونات النمو ، كما فرضت الولايات المتحدة اجراءات انتقامية ضد اليابان فى مواجهة ما أسمته بسياسة « الاغراق » من قبل بعض الشركات اليابانية الصناعية .

ولعل مثل هذه التناقضات تبدو مألوفة مهما احتدم التنافس بين الدول الرأسمالية الصناعية . لكن الجديد الذى تعكسه أوضاع الاقتصاد الغربى هو المدى المحرج الذى بلغته أزمة الاقتصاد الامريكى ، الهيكلية والمالية ، وفى الانقلاب المتوقع للموازين فى المعسكر الغربى مع ظهور الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، والتعاظم المتواصل للقوة الصناعية والتكنولوجية والمالية لليابان ، وأما جوهر التحدى الذى يواجه البلدان الصناعية الرأسمالية فانه يتمثل فى احتمال انفراط عقد التحالف مع تراجع القوة الاقتصادية الامريكية ، والاهم عدم مراعاة المصالح المتبادلة بين القوى الاقتصادية الغربية العظمى .

٣ ـ اما ثالث تحديات التسعينات ، فانه يتمثل فى احتدام مشكلات المديونية الخارجية وتدهور شروط التجارة والتمويل وأزمة العمل الاقتصادى المشترك وغير ذلك من مشكلات « العالم الثالث » وفى قلبه العالم العربى .

لقد عانت البلدان النامية فى الثمانينات من تدهور شروط التبادل التجارى للسلع الاولية ، وتزايد النزعة الحمائية فى البلدان الرأسمالية الصناعية التى تمثل المصدر الاهم لواردات البلدان النامية مما فاقم من مشكلات عجز ميزان التجارة وميزان المدفوعات ، واشتداد الضغوط على البلدان النامية من أجل نزع سلاح الحماية لصناعتها الناشئة . اضف الى هذا تزايد حجم وعبء المديونية الخارجية ازاء الدائنين من الدول الصناعية الرأسمالية الغنية ، وانخفاض التمويل الميسر

المتاح للتنمية فى العالم الثالث نتيجة تراجع الوزن النسبى للمساعدات الحكومية من البلدان الغنية فى اجمالى التمويل الخارجى للبلدان الفقيرة . واتسعت أبعاد هروب رؤوس الاموال من الجنوب الى الشمال ، وتعثرت القدرة على المساومة الجماعية بين الجنوب والشمال ، سواء بتجاهل الشمال لمطالب الجنوب ، أو نتيجة تفكك وضعف جبهة البلدان النامية فى الجنوب .

وهكذا ، فقد بلغت ديون العالم الثالث ١٢٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ ، مقارنة بنحو ٥٥٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، وانعكس عبء الدين الخارجى للبلدان النامية فى ارتفاع نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى ، وارتفاع نسبة مدفوعاته الى حصيلة الصادرات للبلدان المدينة ، وارتبط هذا بتدهور شروط التمويل الخارجى وبالذات مع تزايد عجز العديد من البلدان عن السداد . ومع أواخر الثمانينات فان حجم الديون التى تأخر سدادها قدر بنحو ٥٢ مليار دولار ، وارتفع عدد البلدان التى تأخرت عن السداد الى ٤٩ دولة . وبينما تعثرت « خطة بيكر » لمواجهة مشكلات ديون العالم الثالث بتقديم تمويل اضافى ، فقد اخفقت محاولات صندوق النقد الدولى فى حل المشكلة عن طريق برامج الاصلاح القاسية واعادة جدولة الديون ، كما تعثرت « خطة برادى » بسبب قصور التمويل اللازم لتخفيض حجم وعبء الديون وتقديم تمويل اضافى للتنمية . اضف الى هذا ما اوضحناه فى التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ من ان تدهور شروط التبادل التجارى للبلدان النامية أخذ معدلا ونطاقا غير مسبوقين ، الامر الذى دفع البنك الدولى الى اعلان انه لاول مرة فى التاريخ الحديث عانت كل مجموعات السلع الاولية تقريبا من انخفاض الاسعار بين عامى ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ، حيث هبط الرقم القياسى الخاص باسعار ٣٣ سلعة أولية مقومة بالاسعار الجارية للدولار الى أدنى مستوى له فى عام ١٩٨٥ مقارنة بتسع سنوات سابقة له . وقدرت خسائر البلدان النامية بنحو ٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ أو بنحو ١٦ ٪ من اجمالى حصيلة صادراتها فى ذات العام .

وبوجه خاص ، نلاحظ هبوط السعر الرسمى لبرميل النفط بنحو ٦٠,٦ ٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ ، وهبط السعر الحقيقى له بنحو ٧١,٣ ٪ فى السوق اليابانية ، ٦٧,٥ فى الولايات المتحدة و ٦٦,٥ ٪ فى المانيا الغربية .

وعانت شعوب العالم الثالث من ارتفاع معدلات التضخم ، ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى وخاصة الانتاجى ، وانما ايضا نتيجة تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادى تضمنت خفض أسعار العملات المحلية .

ومع تزايد عجز البلدان النامية عن السداد تراجعت قدرتها حتى على الاقتراض من البنوك التجارية رغم قسوة شروطها ، وهبط نصيبها فى الطلب العالمى الاجمالى على الاقتراض الى ٢ ٪ فى عام ١٩٨٩ مقابل نحو ٢٣ ٪ فى النصف الاول من الثمانينات .

وفى العام الاخير من عقد الثمانينات المنتهى ، فان المؤتمر الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ التى تضم الان ١٢٨ دولة نامية ، سادت فى مداولاته مناقشة قضايا الديون والتمييز فى الصادرات وتفاقم الفقر وتلوث البيئة فى العالم الثالث . وأعلن المؤتمرون فى العاصمة الفنزويلية كاراكاس ان « الثمانينات كانت عقدا ضائعا للتنمية فى العالم الثالث ، بسبب التدفق السلبى للموارد من الدول النامية ، والحماية التجارية من قبل الصناعة الرأسمالية ضد صادراتها » .

وفى تقديرنا أن جوهر التحدى الذى يواجه العالم الثالث ، وفى قلبه العالم العربى ، هو القدرة على العمل الجماعى لتجاوز مأزق التصنيع والديون والتجارة ، فضلا عن التصدى للتحدى الجديد الذى يأتى مع نهاية الحرب الباردة الثانية ، وذلك فى ظل النظام العالمى ، الاقتصادى ، وغير الاقتصادى ، الجديد الذى تدفع اليه ثورة « البيرسترويكا » وأوروبا الموحدة ، « البيت الاوروبى المشترك » ، وفض الاشتباك بين القوتين العظميين ، واخيرا ، استمرار صعود العملاق اليابانى ووراءه مجموعة البلدان الصناعية الجديدة التى توشك على وداع انتمائها الى العالم الثالث .

أن التحليل العميق للمعطيات الراهنة ، والتحولات المنشودة ، والمتغيرات المتوقعة ، يدفعنا الى « مخاطرة فكرية » ، تسمح لنا بالقول بان التسعينات سوف تشهد تغيرات هامة تدفع نحو اقامة نظام عالمى جديد توضع اساساته بسرعة لا سابق لها ، تحول الحاضر ماضيا وتجعل المستقبل حاضرا . وفى مقدمة القوى الفاعلة فى هذا النظام العالمى الجديد ، ثورة « جورباتشوف » بتداعياتها المنظورة والمتوقعة ، والثورة العلمية التكنولوجية التى للغرب قصب السبق فيها .

ونكتفى هنا بالاشارة الى الجديد الخطير حقا فى هذا التحولات هو احداث أوروبا الاشتراكية التى تهز العالم من حولنا وهو يدخل العقد الاخير من القرن العشرين ويطرق أبواب العقد الاول من القرن الواحد والعشرين . ونقول بايجاز أن أوروبا الاشتراكية ، حيث تهاوت النظم الشمولية فى أوروبا الشرقية ويتداعى أساس النظام الشمولى فى الاتحاد السوفيتى ، تتجه ، اما الى « اشتراكية جديدة » ، أو العودة الى الرأسمالية وذلك على اساس الخيار الحر للشعوب .

وعلى اساس « الاشتراكية الجديدة » و « الراسمالية المعاصرة » تتوافر امكانية بناء « بيت أوروبى مشترك » وتتعاظم فرص تعاون الشمال ـ الشمال بما فى ذلك على حساب الجنوب .

وبوجه خاص ، يتطلع الاتحاد السوفيتى الى تحقيق هدف الانتقال الكامل الى مصاف الدول الصناعية الاكثر تطورا من حيث تطبيق انجازات الثورة العلمية التكنولوجية مع استعداد لتنازلات غير متوقعة وغير مألوفة فى مجال « توازن القوى » لصالح « توازن للمصالح » يراعى فيه الحد الأدنى من أمنه القومى ومصالحه الاستراتيجية . كما تتطلع الولايات المتحدة الى استثمار التحويلات الليبرالية فى البلدان الاشتراكية من أجل توسيع سوق الاستثمار والتجارة أمامها والتخفيف من أعباء ديونها الخارجية وعجزها التجارى ، فضلا عن مواجهة التحدى الاوروبى والتحدى اليابانى اللذين يحملان لنفوذها ومكانتها أخطر التهديدات .

■ ■

القسم الرابع :

الأمن العربى :

الميزان العسكرى العربى ـ الاسرائيلى

- الميزان البرى
- الميزان الجوى
- الميزان البحرى
- الصواريخ
- الاسلحة الكيمائية
- الاسلحة النووية

اولا ـ الميزان البرى :

تبلور خلال العام الاتجاهات العامة المتوقعة لتطوير القوات البرية للدول الرئيسية أطراف الصراع العربى الاسرائيلى خلال عقد التسعينات ، وتكشف هذه الاتجاهات عن ان السلاح البرى اكثر من اى سلاح اخر يعكس التفاعل بين برامج التصنيع الحربى المحلية وخطط استيراد السلاح من الخارج ، فعلى حين تعتمد بعض الدول فى سياستها التسليحية على صناعاتها المحلية للوفاء باحتياجات القوات البرية من الاسلحة والمعدات ، تعتمد دول أخرى اعتمادا شبه كامل على الخارج ، وتظهر مجموعة ثالثة من الدول تطورت لديها القدرة المحلية على تصنيع بعض الاسلحة والمعدات ، وهى بصدد استكمال برامجها التصنيعية المحلية عبر الحصول على تراخيص انتاج أنظمة التسلح الرئيسية من الخارج . وهكذا فأن النسب بين التصنيع المحلى والاستيراد من الخارج فى تطوير وتحديث القوات البرية تتفاوت بين الدول وفقا لتطور صناعتها المحلية .

ويبين الميزان العسكرى ان هناك تغيرات طرأت على القوات البرية لبعض الدول الرئيسية ، وقد شملت هذه التغيرات الهيكل التنظيمى للقوات البرية والتسليح ، وذلك حرصا من هذه الدول ـ على مايبدو ـ على احلال الكيف محل الكم ، واكساب القوات البرية المزيد من خفة الحركة ، وتعزيز قوتها النارية .

وعلى اية حال فقد بقيت الدول العربية الرئيسية فى مجموعها تحتفظ بتفوق كبير فى مواجهة اسرائيل فيما يتعلق بأنظمة التسلح الرئيسية للقوات البرية ، كما أن بعض الدول العربية قد فاقت اسرائيل فى اعداد ماتملكه من اسلحة ومعدات ، واذا كان من المعتقد وجود فجوة نوعية فى تسليح القوات البرية بين الدول العربية واسرائيل ، فأنه من المتصور أن هذه الفجوة ـ وان وجدت ـ فانها تقتصر على الاجهزة والمعدات المساعدة كالحاسبات الاليكترونية والذخائر وأنظمة ادارة النيران ... وغيرها من المعدات المصممة بغرض التحديد الدقيق للأهداف واصابتها بدرجة عالية من الدقة . فيما عدا ذلك توجد درجة من التشابه فى نوعية تسليح القوات البرية لدى الجانبين ، والمتوقع ان تخدم برامج التحديث والتطوير العربية الموضوعة لحقبة التسعينات فى تغطية الفارق النوعى على صعيد أنظمة التسلح الرئيسية بين الدول العربية أطراف الصراع واسرائيل ، أما فى مجال الانظمة المساعدة ، فقد تظل اسرائيل محتفظة بتفوقها ، الا أن الاهتمام العربى المتنامى بها قد يؤدى الى تقليل حجم الفجوة النوعية . استعراض الملامح السابقة سيكون من خلال تناول موضوعين رئيسين :

١ ـ الاتجاهات العامة لتطوير القوات البرية .

٢ ـ التحليل الكمى للميزان البرى العربى الاسرائيلى .

١ ـ اتجاهات التطوير

كما سبق وان أوضحنا فأن اتجاهات التطوير للقوات البرية من زاوية التسليح يتفاعل فيها عنصرا الاعتماد على الذات والاستيراد من الخارج وذلك بنسب تتفاوت وفقا لدرجة تقدم الصناعة الحربية المحلية ، ومن الصعب الحكم على ماسوف تؤول اليه القوات البرية خلال حقبة التسعينات ، الا أنه من المتصور ان قدراتها ستختلف عما عليه فى الوقت الراهن . وان كان ذلك سيظل مرهونا بمدى تقدم الصناعة المحلية الحربية ، وتحسن العلاقات بين الدول المانحة لتراخيص الانتاج والمتلقية له ، والمتوقع فى الفترة المقبلة ان لايترتب على برامج التحديث حدوث تغير كمى كبير فى معدلات القوى الحالية بين الدول العربية واسرائيل ، وان كان من المرجح ان تسهم هذه البرامج فى تقليص الفارق النوعى فى التسليح بين طرفى معادلة الصراع العربى الاسرائيلى .

أ ـ **السعودية** : واجهت جهود المملكة السعودية فى السنوات القليلة الماضية العديد من القيود فى تطوير وتحديث قوتها البرية :

(١) ـ اعتبارات الحرب الايرانية العراقية : كانت تلك الاعتبارات تملى على المملكة ضرورة الاهتمام فى برامجها التسليحية بالقوات البحرية والجوية ، باعتبارها الاسلحة الاكثر توقعا فى الاستخدام فى حالة اتساع نطاق الحرب الايرانية العراقية لتشملها أو لتشمل الدول العربية الاعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ، وذلك بالنظر الى انخفاض قوتها البشرية .

(٢) ـ القيود المالية : وهى قيود منشؤها انخفاض أسعار النفط مما أملى ضرورة توجيه المخصصات المالية الى برامج التسليح الأكثر أولوية والتى تعكس الاحتياجات الدفاعية السعودية الملحة ، وكانت بالطبع القوات الجوية والبحرية هى اكثر افرع القوات السعودية نصيبا من حيث المخصصات المالية .

(٣) ـ القيود الموضوعة على السياسة الامريكية فى توريد السلاح الى السعودية ، وهذه القيود منشؤها الضغوط الاسرائيلية والجماعات الموالية لها فى الكونجرس والتى عرقلت بصفة عامة برامج السعودية فى تحديث قواتها المسلحة ، وهو ما دفعها الى الاعتماد على فرنسا فى تطوير قوتها البحرية ، وبريطانيا فى تطوير قوتها الجوية . وعكفت السعودية خلال السنوات القليلة الماضية على الاختيار بين أنظمة التسلح الرئيسية للقوات البرية من بين الطرازات العالمية ، وتنافست على البرنامج السعودى ـ على سبيل المثال ـ فى مجال الدبابات كل من الدبابة البريطانية تشالينجر ـ ٢ ، والدبابة الفرنسية ايه أم اكس ـ ٣٠ ، والدبابة الالمانية ليوبارد ، والدبابة البرازيلية او سوريو ، ولكن كان من الواضح ان السعودية تفضل الاعتماد على الولايات المتحدة فى تحديث قوتها البرية . وربما يكون مرجع هذا ان تسليح الجيش السعودى يشتمل فى غالبه على المعدات والاسلحة الامريكية ، غير ان هذه الرغبة السعودية واجهت رفضا امريكيا ، فعلى سبيل المثال ابدت واشنطن فى اكثر من مناسبة خلال السنوات القليلة الماضية تمنعها عن تقديم اى تعهد بالموافقة على بيع الدبابة أم ـ ١ ابرامز للسعودية فى حالة طلب السعودية الحصول عليها .

عرقلت القيود المشار اليها آنفا برنامج تحديث القوات البرية السعودية والذى تفيد التقديرات بأنه يتضمن حصول السعودية على ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ مركبة قتال وعلى نحو ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ دبابة .

*** الملامح العامة للقوات البرية السعودية خلال العام :**

ظل حجم الجيش السعودى وتشكيلاته القتالية ثابتا نسبيا خلال العامين الماضيين ، بل أن حجم الجيش السعودى ـ وفقا للبيانات المنشورة والتى قد تكون مجرد تصحيح لبيانات سابقة ـ قد تقلص بواقع الف شخص خلال العام ١٩٨٨ عن العام السابق عليه ، والتغير الوحيد الملحوظ فى هذا السياق هو ادخال كتيبة دفاع جوى اضافية فى العام ١٩٨٩ .

كذلك لم تحدث تطورات كبيرة فى تسليح القوات البرية السعودية خلال الفترة المذكورة (٨٦ ـ ٨٩) ، واقتصرت هذه التغيرات فى مجموعها على مركبات القتال والدبابات ومدافع م/ط ، وتركزت جهود التطوير فى مجال مركبات الجند المدرعة على زيادة أعداد حاملات الجند طراز أم ـ ١١٣ بمتوسط زيادة ٢٥٠ حاملة سنويا فى الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ ، وتزايدت كذلك اعداد حاملات الجند من طراز « بنهارد » بواقع ٤٠ حاملة خلال العام ١٩٨٩ . اضافة الى زيادة مركبات قتال المشاة « إيه أم اكس ـ بى » بواقع ١٥٠ مركبة خلال العام ١٩٨٩ ليصبح عددها الاجمالى ٥٠٠ مركبة ، وهو مايعنى استكمال تزويد وحدات المشاة الميكانيكية السعودية بمركبات قتال المشاة .

أما فيما يتعلق بالدبابات : فقد اقتصرت جهود التطوير والتحديث على تحويل الدبابة « أم ٦٠ ـ أ ـ ١ » الى النسخة الاكثر تطورا وهى الدبابة « أم ـ ٦٠أ ٣ » ، وتم خلال العامين الماضيين تحويل ١٠٠ دبابة من الطراز المذكور بمعدل ٥٠ دبابة سنويا ، والمتوقع خلال العام المقبل ان يستكمل تحويل الاعداد المتبقية منها والبالغ عددها ٥٠ دبابة ، لتصبح كل قوة الدبابات السعودية من هذا الطراز من النوع المتطور أم ـ ٦٠أ ٣ .

وفى مجال المدفعية : يبدو أن السعودية بصدد اخراج قطع مدفعيتها من طراز م ـ ١٠١/ ـ ١٠٢ من الخدمة ، غير أنها لم تستبدلها بأنواع أخرى ، حيث ظلت اعداد وطرازات قطع مدفعيتها ثابتة خلال الثلاث السنوات الماضية ، مما يعنى تحول المدفعية السعودية تدريجيا من المدفعية المتطورة الى المدفعية ذاتية الحركة ، والاستغناء التدريجى عن المدافع ذات العيار اقل من ١٥٥مم .

واضافة الى هذه التطورات المحدودة طرأت ايضا تغيرات طفيفة فى الاسلحة المضادة للدبابات وذلك باضافة ٦ صواريخ من طراز « استروس » ، وتم كذلك ادخال المدفع م ـ ١١٧ ٩٠مم المضاد للطائرات ضمن منظومة المدافع المضادة للطائرات .

ويمكن أن نخلص مما سبق الى ان الثلاث السنوات الماضية لم تشهد تغيرات كبيرة فى انظمة تسليح القوات البرية السعودية ، عاكسة بذلك القيود الانفة التى عرقلت برنامجها التحديثى .

ولكن العام السابق شهد بعض التغيرات التى ساهمت فى التخفيف من حدة هذه القيود ومن بينها :

أ ـ توقف الحرب الايرانية العراقية : وهو ما ساهم على مايبدو فى اعادة المملكة توجيه اهتمامها الى القوات البرية التى ادت الحرب الى حصولها على أسبقية منخفضة .

ب ـ استكمال معالم خطط التحديث البحرى والجوى : وذلك على ضوء توقيع صفقة اليمامة مع بريطانيا والتى بموجبها تحصل السعودية على اعداد من الطائرات «التورنادو» واضافة الى معدات وتسهيلات أخرى ، والتوقيع على صفقة مع فرنسا لتحديث قوة الغواصات السعودية . ولذلك فمن الطبيعى ان يعاد الاهتمام مرة أخرى بالقوات البرية على أعتبار انها الفرع المتبقى من القوات المسلحة السعودية الذى لم يتم تنفيذ برنامجه التحديثى .

جـ ـ تخفيف الولايات المتحدة من قيودها فى توريد السلاح للمملكة السعودية : ويبدو ان المرونة الامريكية مرجعها الضغوط التى تمارسها شركات السلاح الامريكية ، وحرص الحكومة الامريكية على استمرار عجلة انتاج هذه الشركات ، اضافة الى اعتبارات المنافسة العالمية على تصدير السلاح ، حيث تعددت الدول الراغبة فى تصدير بعض أنظمة التسلح المتقدمة ، بغض النظر عن التوجهات السياسية والايديولوجية للدول المتلقية ، فالمهم فى هذا الصدد المصالح الاقتصادية .

ويتضح تأثير هذه العوامل فى الصفقات التى عقدتها المملكة خلال العام والتى تنم عن ان السعودية قد تهيأت لها الظروف للمضى قدما فى برنامج تحديث قوتها البرية . ويدخل ضمن هذا السياق توقيع المملكة السعودية خلال العام على اتفاقية مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها على ٢٠٠ عربة قتال من طراز « برادلى » ، بقيمة تبلغ ٥٥٠ مليون دولار ، كما اعلنت الولايات المتحدة عن عزمها لبيع الجيش السعودى ٣١٥ دبابة من طراز « أم ـ ١ إبرامز » وهو مايشكل تحولا فى الموقف الامريكى حيال تزويد السعودية بهذه الدبابات ، اذ ان الولايات المتحدة قد ابدت رفضها فى اكثر من مناسبة خلال السنوات القليلة الماضية عن تقديم اى تعهد بالموافقة على بيع الدبابة أم ـ ١ ابرامز فى حالة طلب السعودية الحصول عليها .

ولكن تلك الصفقات المبرمة مع الولايات المتحدة لاتغطى خطط المملكة الخاصة بتحديث قوتها البرية بالكامل ، وفى حالة صحة التقديرات الخاصة بالتحديث المشار اليها ، فأن المجال مازال مفتوحا اما لتعاقد السعودية على شراء المزيد من الدبابات والمدرعات الامريكية او لاستكمال حاجاتها من الطرازات الأخرى .

وعلى أية حال يصعب تفسير حاجة المملكة السعودية لمثل هذه الاعداد المدرجة من الاسلحة والمعدات ضمن برنامج تحديث قوتها البرية ، خاصة وأن الحجم الحالى للجيش السعودى قد وصل الى مستوى التشبع من حيث قدرته على استيعاب أعداد الاسلحة والمعدات ، وهو مايفتح المجال للتكهن بأن السعودية تنوى زيادة حجم قوتها البرية ، وهو أمر مرهون بتغيير نظام التجنيد القائم على التطوع لان يشتمل مثلا على تطبيق نظام الخدمة الالزامية ، اضافة الى دعم البنية التحتية لتخريج أعداد اضافية من الضباط والجنود ، أو أن القوات السعودية ستستغنى عن اعداد مقابلة من الاسلحة الاقدم طرازا .

ب ـ مصر : يبين الميزان العسكرى للعام ١٩٨٩ انه لم تحدث تغيرات كبيرة فى حجم القوات البرية او تسليحها ، حيث ظلت عند معدلاتها السابقة ، ولكن البيانات المنشورة فى العام تدل على أن مصر بصدد مواصلة جهودها لتطوير وتحديث قوتها البريـة استعدادا للدخول فى حقبة التسعينات ، وهى تواجه فى ذلك العديد من القيود ، أبرزها الازمة الاقتصادية ، واحتمالات انخفاض الطلب على الاسلحة المصرية نتيجة لتوقف بعض الصراعات المحلية كالحرب الايرانية العراقية ، وهو مايضعف بصفة عامة من قدرتها على تمويل برامجها التسليحية ، اضافة الى القيود المفروضة على الحصول على بعض الاسلحة والمعدات المتقدمة ، والشروط التى تمليها الدول الرئيسية الموردة للسلح أو المانحة لتراخيص انتاجه .

ولكن بالرغم من القيود الانفة الذكر ، الا أنه من الواضح على ضوء البيانات المنشورة ان مواصلة برنامج تحديث القوات البرية المصرية له أولوية كبيرة فى سياسة التسليح المصرية ، وربما مرجع هذا أن الاسلحة السوفيتية التى حصلت عليها مصر فى فترات سابقة لاتزال تشغل نسبة غير يسيرة من اجمالى تسليح القوات البرية ، فى الوقت الذى تتسارع فيه خطى تطوير وتحديث قوات الدول التى يتوقع منها أن تكون مصدرا لاحتمالات العدوان .

وتوضح بيانات العام أن مصر تسعى من وراء تحديث قوتها البرية الى تحقيق عدد من الاهداف ، تعد امتدادا للأهداف المتبناة فى الاعوام الماضية ، وهو مايلقى بعض

الضوء على الوجهات المستقبلية للقوات البرية خلال العقد المقبل . ونوجز هذه الاهداف فى التالى :
(١) تحديث الاسلحة والمعدات المتقادمة بأسلحة غربية .
(٢) تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتى فى تصنيع احتياجات القوات البرية .
(٣) اكساب القوات البرية المصرية المزيد من الميكنة وخفة الحركة .

وفيما يتعلق بالاعتماد على الاسلحة والمعدات الغربية : فقد تابعت مصر خطتها الرامية الى تصنيع الدبابة « أم ـ ١ ابرامز » ، حيث أعلن خلال العام أن أعمال الانشاءات الاساسية لبناء المصنع المنوط به انتاج الدبابة أم ـ ١ ابرامز ستنتهى فى أوائل عام ١٩٩٠ ، وأن المصنع المذكور سيبدأ فى انتاج نسبة محدودة من الدبابة « أم ـ ١ » محليا وصولا الى تصنيع نحو ٩٠ ٪ منها تدريجيا ، وخلال فترة العشر السنوات القادمة ، والتى بانتهائها سيكون لدى مصر منها ٥٥٥ دبابة ، والمرجح ان تركز مصر خلال الفترة المقبلة على البرنامج المذكور فى تحديث قوة دباباتها ، وهو مايعنى فى حالة استمرار العلاقات المصرية الامريكية على ماهى عليه ، انه بمطلع عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة الدبابة المذكورة من اجمالى قوة الدبابات قيد الخدمة حاليا ٢٣ ٪ ، وباضافة اعداد الدبابة « أم ـ ٦٠ ايه ٣ » ، فان اجمالى الدبابات الامريكية الصنع من الطرازين المذكورين فى الخدمة المصرية سيبلغ مانسبته ٦٠ ٪ من اجمالى قوة الدبابات ، وفى حالة الابقاء على العدد الحالى لقوة الدبابات ، فأن الطرازات السوفيتية الصنع ستظل تشكل حوالى نصف قوة الدبابات المصرية ، أى أنه من المرجح أن تدخل مصر العقد الحادى والعشرين ولديها تشكيل من الدبابات السوفيتية الصنع المطورة محليا ، والدبابات الامريكية الصنع بنسب شبه متساوية .

وفيما يتعلق ببقية افرع القوات البرية ، فأنه من الواضح ان الاعتماد قد تزايد على الصناعة المحلية فى الوفاء باحتياجاتها ، حيث تفيد التقارير بأن مصر تعتزم الاستفادة من مصنع الدبابات قيد الانشاء والمخصص لانتاج الدبابة أم ـ ١ ابرامز لتصنيع طراز جديد من ناقلات الجنود المدرعة محليا ، وقد ينم هذا عن أن مصر قد استكملت برنامجها الخاص بشراء ناقلات الجنود المدرعة م ـ ١١٣ ، بعد ان حصلت على دفعات متلاحقة منها ، كان أخرها فى العام ١٩٨٧ . ويدل أيضا على تنامى الاعتماد على الصناعات المحلية فى انتاج مركبات القتال ، حيث أن بات الطرازان « فهد » و « وليد » من الصناعة المحلية يشغل مانسبته حوالى ٢٩ ٪ من اجمالى ناقلات الجنود قيد الخدمة حاليا ، ولكن الاعتبارات الخاصة بتصدير هذه الناقلات الى الخارج تقلل من احتمالات احلالها بالكامل محل ناقلات الجند السوفيتية الصنع من طرازى « بى تى آر ـ ٥٠ » و « أو تى ـ ٦٢ » التى ظلت اعدادها ثابتة فى العامين السابقين .

والواضح أيضا على ضوء عدم وجود مؤشرات تنم عن تغيرات متوقعة فى مركبات قتال المشاة ومركبات الاستطلاع ، حيث أن اعدادها وطرازاتها ظلت ثابتة خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ ، أن مصر قد رأت ان تكتفى بمالديها من مركبات قتال المشاة ومركبات الاستطلاع .

وإذا كان التطوير المحلى لتسليح القوات الجوية المصرية عبر الحصول على تراخيص الانتاج من الدول الغربية أو عن طريق الانتاج قد اتضحت آثاره مؤخرا فى الدبابات ومركبات القتال ، فإن الأفرع الأخرى للقوات البرية شهدت هى الاخرى وفى فترات سابقة نفس اتجاهات التطوير ، بل تواصلت هذه الاتجاهات خلال العام ، وذلك اما بادخال التعديلات على الاسلحة لاكسابها المزيد من الفاعلية والحداثة ، حيث أعلن عن زيادة مدى الصاروخ « صقر ـ ٣٠ » من ٣٠ كم الى ٣٦ كم ، وتزايد أيضا مدى الصاروخ « صقر ـ ٨٠ » ، أو عن طريق الانتاج من خلال التراخيص ، فقد افادت الانباء بأن مصر والولايات المتحدة تقومان ببحث امكانية تطوير نموذج جديد من صواريخ م/د مضادة للدبابات طراز « دراجون » يعرف بـ « دراجون ـ ٢ » على أن يتم انتاجه فى مصر بترخيص من الولايات المتحدة .

والواضح على ضوء ما سبق أن برنامج تحديث القوات البرية المصرية يعتمد أكثر من أى فرع آخر على الصناعة المحلية ، وذلك بغرض استبدال المعدات الشرقية بمعدات أخرى ، أو إطالة العمر الافتراضى لهذه المعدات ، وإدخال التعديلات عليها لاكسابها المزيد من الحداثة والفاعلية ، ولكن من غير المتصور أن تغطى الصناعة المحلية احتياجات القوات البرية من التسليح كليا ، وان كان يمكن لها ان تؤمن قدرا كبيرا من الاحتياجات ، ولكن سيظل ذلك بدوره مرهونا باستمرار تراخيص الانتاج وتوافر التمويل .

وفيما يتعلق بميكنة القوات : فإن بيانات هذا العام اوضحت أن مصر قد أضافت فرقة مشاة ميكانيكية الى تشيكلاتها القتالية من المشاة الميكانيكية لتصبح ٦ فرق ، وترجح المراجع أن تشكيل الفرقة الجديدة جاء عن طريق تحويل فرقة مشاة من فرق المشاة الثلاث إلى فرقة مشاة ميكانيكية ، وإدماج لواء مدرع ولواء آخر مشاة مستقلين كانا قيد الخدمة فيها لتنخفض عدد

الوية المشاة المستقلة من ٥ الى ٤ الوية والالوية المدرعة من ٢ الى ١ ، وبهذا يصبح لدى مصر تجمع قتالى يضم فى معظمه فرقا والوية ميكانيكية ومدرعة وذلك بواقع ١٠ فرق ميكانيكية ومدرعة و ٤ ألوية مدرعة وميكانيكية ، فى مقابل ٢ فرقة مشاة و ٤ الوية مشاة مستقل .

ج ـ العراق :

حدث خلال العام بعض التغيرات فى القوة البرية العراقية وذلك كنتيجة لتوقف الحرب الايرانية العراقية ، وأوضح العام ايضا استمرار العراق فى تحديث قوته البرية ، وذلك من خلال دعم القدرة المحلية على التصنيع الحربى للوفاء بالمتطلبات العسكرية لقواته البرية ، ويمكن أن نوجز هذه التغيرات فى الاتى :

(أ) خفض القوات البرية العراقية .

(د) التحديث النوعى للقوة البرية العراقية .

فقد أعلن العراق خلال العام خفض قواته المسلحة بما يوازى ٥ فرق ، وذلك على ضوء استقرار الاوضاع فى جبهات القتال بينه وبين ايران ، وعدم وجود مؤشرات تدل على احتمالات تجدد القتال على نطاق واسع مرة أخرى فى الامد القريب ، على الاقل والمرجح أن الخفض قد تركز أساسا فى اعادة قوة الاحتياطى البالغ قوامها ٤٨٠ ألف شخص إلى الحياة المدنية ، مع وضعها فى حالة تأهب لاستدعائها فى حالة الضرورة ، ويبين الميزان العسكرية أنه بعد اجراء الخفض وصل عدد فرق المشاة العراقية الى ٤٢ فرقة ، ويعد ذلك تصحيحا لبيانات الميزان العسكرى والتى سبق وأن حددت عدد فرق المشاة العراقية فى عام ١٩٨٧بـ ١٠ فرق ثم عادت فى العام ١٩٨٨ لتحددها بـ ٣٩ فرقة ، وكان العراق قد أعلن انه كان يملك أثناء الحرب مائة فرقة .

واصل العراق ايضا خلال العام تحديثه لقواته البرية باحلال الاسلحة الاكثر تقدما محل الاسلحة المتقادمة ، وهو إتجاه من المتوقع أن يستمر فى السنوات القادمة على ضوء أن القوة البرية العراقية قد وصلت إلى سقفها مع توقف الحرب الايرانية العراقية ، وأصبح المجال متاحا لهدوء الاوضاع على الجبهة للاهتمام بالتطوير النوعى للقوات البرية . وتوجد مؤشرات تدل على هذا التوجه الجديد ، ففى مجال الدبابات ، يبين الميزان العسكرى أن اعداد الدبابة « تشيفتين » م ك ٣/٥ قد انخفضت من ١٥٠ الى ٣٠٠ دبابة، والمرجح أن هذه الاعداد قد سلمت الى الاردن ضمن هدية الاسلحة التى منحها العراق الى الاردن ، الا أنه وعلى الرغم من انخفاض أعداد الدبابة « تشيفتين » ، إلا أن قوة الدبابات العراقية قد تزايدت خلال العام بواقع ١٠٠٠ دبابة ، وتلك الزيادة قد تكون نتيجة لتحديد أعداد الدبابة « ت ـ ٧٢ » والبالغة ٥٠٠ دبابة ، والاغلب أنها نتيجة لاستعادة العراق لدبابات كانت القوات الايرانية قد استولت عليها فى معارك سابقة .

والواضح أن جهود العراق فى تطوير قواته البرية وان كانت أعتمدت على الخارج فى فترات سابقة ، الا انه فى الوقت الراهن يتجه إلى دعم صناعاته المحلية لتأمين احتياجات قواته البرية من الأسلحة ، فقد أعلن خلال العام عن تطويره لمدفع ذاتى الحركة عيار ٢١ مم ، ومدفع أخر عيار ٥٥ مم ، وصواريخ موجهة متطورة ، وحسب المصادر العراقية ، فإن العراق أصبح مكتفيا ذاتيا فى انتاج الذخائر والاسلحة ، الخفيفة ، كما أنه قام فى السنوات الاخيرة بانتاج بعض الاسلحة الجديدة مثل المدفع عديم الارتداد « القادسية » والرشاش « القدس » وأجهزة اللاسلكى الميدانية وقنابل موجهة . كذلك أعلن العراق خلال العام أنه سيتولى تصنيع الدبابة السوفيتية « ت ـ ٧٢ » تحت اسم « اسد بابل » وأن الاتحاد السوفيتى قد منحه حق ترخيص انتاج الدبابة المذكورة ، وهو ما يشكل تغيرا فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخاصة بتصدير السلاح الى دول العالم الثالث ، حيث أنه من المعروف عنه أنه أقل ميلا لمنح تراخيص انتاج معدات سوفيتية الصنع إلى هذه الدول وعموما فإن انتاج العراق للدبابة المذكورة سيؤدى إلى زيادة الاعداد العاملة منها فى الخدمة العراقية ، والمرجح أن تعمل العراق على تحديث الدبابات المتقادمة منها فى الخدمة العراقية ، والمرجح أن تعمل العراق على تحديث الدبابات المتقادمة ، لديها والتى تتجاوز أعدادها نصف اجمالى قوة الدبابات العراقية بإستبدال الدبابة السوفيتية « ت ـ ٧٢ » بها .

د ـ اسرائيل :

تظهر خلال العام بعض التغيرات الطفيفة فى القوات البرية الاسرائيلية وتركزت هذه التغيرات فى زيادة أعداد الدبابات من طراز « ماركافا » بواقع ٥٠ دبابة ، وزيادة أعداد حاملات الجنود المدرعة ، وذلك بادخال ٨٠ حاملة من طراز « نجماشوت » الى الخدمة .

بيد أن التقارير المنشورة خلال العام تبين أن اسرائيل بصدد تطوير تسليح قوتها البرية ، وذلك استعدادا لدخول فترة التسعينات ، وتنفرد اسرائيل فى هذا الصدد بميزة الاعتماد شبه الكامل على صناعتها المحلية ، وتغطى اتجاهات التحديث هنا التشكيلات الرئيسية للقوات البرية وهى المدفعية ومركبات القتال والدبابات .

ويبدو أن اسرائيل فى تطويرها هذا ، تعمل على تحديث قوتها البرية بما يتسق مع تصورها لطبيعة

الحرب فى حالة نشوبها ، وذلك على ضوء التفوق العربى الكمى فى المعدات والاسلحة لذلك فمن الواضح أنها تولى اهمية كبيرة لاكساب قوتها البرية القدرة على البقاء والعمل فى ظل ظروف قتالية مشبعة بوسائل القتال .

فى مجال الدبابات :

نجد دلالات هذا التوجه فيما كشفت عنه الأنباء من أن اسرائيل قد طورت نوعا جديدا من الدبابات غير المأهوله والتى تعمل فى ميدان المعركة دون انسان وذلك عن طريق التوجيه من بعد ، والمتصور أن دبابة من هذا النوع بالرغم من أنها تجسد درجة التقدم الاسرائيلى فى مجال الانظمة المسيرة عن بعد ، وبالرغم ايضا أن اسرائيل قد ترى فيها حلا لمشكلة نقص تعدادها البشرى ، والتى قد يجمح بها الخيال إلى تصور امكانية إحلال الآلة محل الانسان فى ميدان المعركة إلا انه من المرجح أن تصبح الدبابة كالطائرة لافى الملغاة رمزا للتقدم التكنولوجى الاسرائيلى أكثر من كونها وسيلة قتال يمكن الاعتماد عليها فى ميدان المعركة ، وذلك بالنظر إلى التكلفة العالية لانتاج هذه الدبابات بشكل كبير ، اضافة إلى أن هذه الدبابات ذاتها لا تشكل حلا لمشكلة اسرائيل البشرية لانها هى الاخرى ستتطلب طواقم لتوجيه الدبابة ، علاوة على امكانية ابتكار وسائل مضادة لها تعيقها عن القيام بعملها . وقد تكون تلك الوسائل أقل تكلفة ، وهو ما قد يجعل من مشروع الدبابة برمته مجرد تسجيل لسبق علمى ، أو عمل دعائى .

كذلك فإن التقديرات الاسرائيلية المنشورة عن الدبابة « مركفا ـ ٣ » والتى تعتزم اسرائيل انتاجها كدبابة قتال رئيسية ضمن منظومة تسليح قوتها البرية فى العقد المقبل تفيد بأن الدبابة المذكورة تتمتع بخفة حركة عن النموذجين السابقين مركافا ـ ١/ـ ٢ ، بالنظر إلى تجهيزها بمحرك قوته ١٢٠٠ حصان ، وهو ما يوفر سرعة أكبر من الطرازين السابقين تصل إلى ٦٠ كم فى الساعة ، كما أنها تتمتع بقوة نارية أكبر حيث أن المدفع المركب فى النموذجين الأول والثانى هو من عيار ١٠٥ مم ، أما فى النموذج الثالث فهو من عيار ١٢٠ مم ، اضافة الى ٣ رشاشات وهاون عيار ٦٠ مم ، كما أنها تتمتع بدرجة أعلى من الحماية يوفرها لها تدريعها المتعدد الطبقات ، علاوة على تجهيز الدبابة المذكورة بآلة تقدير مرمى بالليزر تتيح لها دقة عالية فى اصابة الاهداف . وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الاسرائيلية لم تكشف عن تفاصيل خططها المقبلة لانتاج الدبابة « مركافا ـ ٣ » ، الا أنه من المرجح أن تدخل الدبابة المعنية الخدمة فى القوات البرية الاسرائيلية فى أوائل التسعينات جنبا إلى جنب مع دباباتها من الطرازين السابقين للدبابة « مركافا ـ ١/ـ ٢ » والدبابة الامريكية « إم ـ ٦٠ إيه ٣/١ » .

وفى مجال مركبات القتال : أدخلت اسرائيل خلال العام فى الخدمة المركبة « نجماشوت » والتى سبق تطويرها خلال العام ١٩٨٨ وهى نسخة معدلة من الدبابة « سينتوريون » ازيل منها البرج والمدفع لتجمع بين المزايا الوقائية للدبابة وخفة حركة مركبة القتال ، ويبين الميزان العسكرى أنه خلال عام ١٩٨٩ دخل الى الخدمة ٨٠ مركبة من النوع المذكور ، وهو ما يدل على أن اسرائيل بصدد انتاج اعداد كبيرة من المركبة نجماشوت لتصبح احدى مركبات القتال الرئيسية العاملة فى القوات المدرعة الاسرائيلية فى أوائل التسعينات .

٢ ـ التحليل الكمى للميزان البرى العربى الاسرائيلى :

يبين الميزان العسكرى للعام ١٩٨٩ ، وجود ثمة تغيرات فى الاسلحة البرية للدول الرئيسية أطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، وأن هذه التغيرات لم تقتصر على التسليح فحسب ، وانما امتد أيضا الى تعداد القوات وهيكلها التنظيمى ، وبصفة عامة فإن هذه التغيرات تصب فى اتجاهات ثلاثة :

ا ـ تخفيض أعداد القوات المسلحة .

ب ـ مواصلة الاهتمام بميكنة القوات وخفة حركتها .

ح ـ تزايد أعداد الدبابات الحديثة .

يشير الميزان إلى أن بعض الدول قد خفضت من تعداد قواتها المسلحة ، فقد انخفض تعداد القوات المسلحة المصرية بواقع ٣ آلاف شخص ، كما انخفضت القوات المسلحة الجزائرية بواقع الف شخص . وارتفع لدى سوريا عدد جنود الاحتياط بواقع ١٣٣ ألف شخص ، كما خفض العراق قواته المسلحة بواقع ٥ فرق ، كذلك خفضت السعودية تعداد قواتها بواقع الف شخص ، والتغيرات المذكورة اما أن تكون نتيجة لتصحيح فى بيانات سابقة للميزان لبعض الحالات ، ولكن فى حالات معينة كمصر وسوريا فقد تكون للظروف الاقتصادية واتباع سياسة احلال الكيف محل الكم ، اضافة الى ضعف احتمالات تجدد القتال من العوامل التى ادت إلى تخفيضات فى اعداد قواتها المسلحة . ولكن على أى حال فان التغيرات فى أعداد القوات المسلحة للدول الرئيسية أطراف الصراع العربى الاسرائيلى لم تؤثر على اعداد القوات البحرية حيث ظلت على نفس معدلاتها السابقة وبقيت كذلك معدلات التفوق العربى على اسرائيل على ماهى عليه ، وذلك بما نسبته ٢, : ١ ، كما

أن بعض الدول العربية وعلى وجه التحديد مصر والعراق وسوريا تتفوق على اسرائيل فى اعداد قواتها المسلحة ، ولكن قد تختلف النسب بدرجة كبيرة اذا ما أخذ فى الحسبان نسبة القوات المسلحة الى اجمالى السكان ، حيث ترتفع معدلات التعبئة لدى اسرائيل بصورة أكبر من مثيلاتها لدى الدول العربية .

وواكب الخفض فى تعداد القوات المسلحة لدى بعض الدول تتابع الاهتمام بميكنة القوات البرية على نحو ماتعكسه زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والحالة الوحيدة هنا مصر ، حيث أضيفت فرقة مشاة ميكانيكية جديدة إلى فرقها الخمس لتصبح ست فرق ، وتظل الدول العربية فى مجموعها محتفظة بتفوق كبير على اسرائيل فى أعداد تشكيلات قواتها البرية خصوصا تشكيلات المشاة والالوية المستقلة وفرق وكتائب الدبابات والتى لا يوجد ما يناظرها لدى اسرائيل ، وحتى فى التشكيلات الميكانيكية والمدرعة التى يقوم عليها الهيكل التنظيمى للقوات البرية الاسرائيلية ، فإن الدول العربية تحتفظ بتفوق كبير على اسرائيل تصل نسبته فى الفرق المدرعة إلى ٣,٠ : ١ ، وفرق المشاة الميكانيكية ٣,٠ : ١ .

والمؤشر الاخر الدال على تتابع الاهتمام بميكنة القوات هو الزيادة فى أعداد مركبات القتال لدى بعض الدول الرئيسية أطراف الصراع ، فقد دخل فى خدمة القوات الاسرائيلية ٨٠ مركبة قتال من طراز نجماشوت ليتزايد عدد مركبات القتال العاملة لديها إلى ١٠٣٨٠ مركبة ، وتزايدت أيضا أعداد حاملات الجنود فى الخدمة فى القوات البرية السعودية وذلك بواقع ٣٠٠ مركبة « م ـ ١١٣ » ، و ٣٥٠ مركبة « ايه ام . اكس ـ ١٠ بى » ، و ٤٠ مركبة « بنهارد » ليصل بذلك أعداد مركبات القتال لدى السعودية إلى ١٨٠٠ مركبة ، وكذلك الحال بالنسبة لسوريا التى تزايدت لديها أعداد مركبات القتال من ٣٦٥٠ مركبة عام ١٩٨٨ إلى ٣٨٠٠ مركبة ، وتركزت فى تزايد أعداد حاملة الجند المدرعة من طراز ب ت ٤٠/٥٠/٦٠/١٥٢ من ١٣٠٠ الى ١٤٥٠ مركبة

وهكذا تظل الدول العربية الرئيسية فى مجموعها متفوقة على اسرائيل فى مركبات القتال بما نسبته ٥,٠ : ١ ، ولكن مع ذلك تحقق اسرائيل تفوقا على كل دولة عربية على حدة يصل بالنسبة لمصر إلى ٣ : ١ ، وسوريا ٢,٧ : ١ ، وإذا اخذ فى الحسبان أعداد القوات المسلحة ، فإن الكفة ترجح إلى جانب اسرائيل نظرا لصغر حجم جيشها بالمقارنة مع الجيوش العربية .

والمؤشر الثالث الدال على ميكنة القوات وخفة حركتها هو المدفعية الذاتية الحركة ، والتى لم يشهد العام زيادة كبيرة فى اعدادها ، وجاءت الزيادة فى مجملها لدى الاردن التى تزايدت لديها المدافع الذاتية الحركة من ١٣٢ إلى ١٥٢ قطعة بفارق ٩٥ قطعة مدفع ، ربما حصلت عليها من العراق ضمن الهدية التى قدمتها العراق لها فى العام ١٩٨٨ ، وهكذا وعلى الرغم من التفوق العربى العام فى قطع المدفعية والذى يصل الى تسعة أضعاف مالدى اسرائيل ، الا أن المدفعية الاسرائيلية تتميز بأن الشطر الاعظم منها ذاتى الحركة . حيث تمثل ما نسبته ٦٠ ٪ من اجمالى قطع مدفعيته ، وتعتبر الاردن والسعودية الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تكادان تقتربان من المعدل الاسرائيلى ، فيما عدا ذلك ، تنخفض اعداد المدفعية الذاتية الحركة منسوبة الى اجمالى قطع المدفعية لدى الدول العربية الرئيسية ، ولكن مع ذلك تبقى الدول العربية سواء فى مجموعها أو فرادى باستثناء الاردن والجزائر والسعودية متفوقة على اسرائيل فى قوة النيران التى توفرها المدفعية المتطورة اضافة بالطبع الى المدفعية ذاتية الحركة .

الاتجاه الثالث : ويتعلق بتزايد أعداد الدبابات الحديثة ، فالدبابة « ت ـ ٧٢ » أصبحت تعمل بأعداد متزايدة فى خدمة القوات السورية والعراقية تصل نسبتها إلى ٢٠ ٪ بالنسبة للاولى و ٩,٠ ٪ بالنسبة للثانية من اجمالى قوة الدبابات ، كما تزايدت أعداد الدبابة « تشيفتين » العاملة فى الخدمة الاردنية من ٢٧٠ عام ١٩٨٨ إلى ٣٦٠ دبابة ١٩٨٩ لتصل بذلك نسبة الدبابات الحديثة الى ٣٠ ٪ من اجمالى قوة الدبابات ، كذلك وعلى الرغم من التفوق العربى الواضح على اسرائيل فى اعداد الدبابات ، حيث يصل مالدى الدول العربية الرئيسية من الدبابات ما يعادل مرتين ونصف مالدى اسرائيل ، الا أن قوة الدبات الاسرائيلية تتميز فى الشطر الاعظم منها بأنها من الطرازات الحديثة والتى تشغل حوالى نصف قوة الدبابات الاسرائيلية ، وتعتبر السعودية الدولة العربية الوحيدة التى تكاد تقترب من هذه المعدل الاسرائيلى مع ذلك فإن الدول العربية الرئيسية فى مجموعها تحقق تفوقا على اسرائيل فى اعداد الدبابات الحديثة بما نسبته ٠,٦ : ١ ، والمتوقع على ضوء البرامج العربية بتصنيع الدبابة « ام ـ ١ ابرامز » لدى مصر ، وحصول السعودية على اعداد من الدبابة المذكورة . وتصنيع العراق للدبابة « ت ـ ٧٢ » ، اضافة الى اجتمال حصول سوريا على اعداد اضافية من الدبابة « ت ـ ٧٢ » ، واحتمال حصولها على الدبابة « ت ـ ٨٠ » ، من المتوقع على ضوء هذه البرامج أن يتعزز التفوق العربى فى أعداد الدبابات الحديثة نوعيا وكميا .

جدول رقم (١٤)

ميزان القوات البرية

بيانات عامة	القوات المسلحة			تشكيلات القوات المسلحة						
الدول	احتياط	عاملين	الاجمالى	فرقة مدرعة	لواء مدرع	فرقة مشاة ميكانيكى	لواء مشاه ميكانيكى	فرقة مشاه	لواء مشاه	كتيبة دبابات
	الف جندى	الف جندى	الف جندى	فرقة	لواء	فرقة	لواء	فرقة	لواء	كتيبة
سوريا	٤٠٠	٤٠٤	٨٠٤	٥	—	٣	٢	—	—	—
الأردن	٣٥	٨٥,٣	١٢٠,٣	٢	—	٢	-	—	—	—
العراق	٨٥٠	١٠٠٠	١٨٥٠	—	—	٧	-	٤٢	—	—
السعودية	—	٦٥,٧	٦٥,٧	—	٢	—	٤	—	١	—
مجموع الدول الجبهة الشرقية	١٢٨٥	١٥٥٥	٢٨٤٠	٧	٢	١٢	٦	٤٢	١	—
مصر	٦٠٤	٤٤٨	١٠٢٥	٤	١	٦	٣	٢	٤	—
ليبيا	٤٠	٨٥	١٢٥	—	٢	—	١٨	—	—	الف+٣٨ك
الجزائر	١٥٠	١٣٨	٢٨٨	—	٣	—	٥	—	٤٣	—
مجموع دول الجبهة الغربية	٧٩٤	٦٧١	١٤٦٥	٤	٦	٦	٢٦	٢	٤٧	الف+٣٨ك
اسرائيل	٥٠٤	١٤١	٦٤٥	٣	—	٥	—	—	—	—
نسبة سوريا الى اسرائيل	١,٣	,٣	,٨	,٦	—	١,٦	صفر	—	—	—
نسبة اسرائيل الى مصر	,٨	,٣	,٦	,٨	صفر	,٨	صفر	صفر	صفر	—
نسبة اسرائيل الى دول الجبهة الشرقية	,٤	,٩	,٢	,٤	صفر	,٤	صفر	صفر	صفر	—
نسبة اسرائيل لدول الجبهة الشرقية والغربية	,٢	,٠٦	,١	,٣	صفر	,٣	صفر	صفر	صفر	صفر

تابع جدول رقم (١٤)

ميزان القوات البحرية

بيانات عامة	دبابات القتال رئيسية			المدفعية				مركبات قتال
الدول	دبابات قتال	دبابات رفيعة النوعية	نسبة الدبابات رفيعة النوعية لاجمالى الدبابات	مدفعية مقطورة	مدفعية ذاتية الحركة	إجمالى قطع المدفعية	نسبة المدفعية ذاتية الحركة لاجمال المدفعية	
	دبابة	دبابة	دبابة	قطعة	قطعة	قطعة		مركبة
سوريا	٤٠٥٠	٩٥٠	,٢	٢٠٠٠	١٥٠	٢١٥٠	,٠٨	٣٨٠٠
الأردن	١١٣١	٣٦٠	,٣	٩٥	١٥٢	٢٤٧	,٦	١٢٦٩
العراق	٥٥٠٠	٥٠٠	,٠٩	٣٠٠٠	٥٠٠	٣٥٠٠	,١	٨١٠٠
السعودية	٥٥٠	٢٠٠	,٤	٢٣٠	٢٧٥	٥٠٥	,٥	١٨٠٠
مجموعة دول الجبهة الشرقية	٨٨٢٣١	٢٠١٠	,٢	٥٣٢٥	١٠٧٧	٦٤٠٢	,٢	١٤٩٦٩
مصر	٢٤٢٥	٧٨٥	,٣	١١٢٠	١٤٠	١٢٦٠	,١	٣٣٩٥
ليبيا	١٩٠٠	١٨٠	,٠٩	٨٠٠	٣٨٢	١١٨٢	,٣	١٣١٠
الجزائر	٩٠٠	١٠٠	,١	٤٤٠	٥٠	٤٩٠	,١	١٤٦٠
مجموع دول الجبهة الغربية	٥٢٢٥	١٠٦٥	,٢	٢٣٦٠	٢٩٣٢	٥٢٩٢	,٦	٦١٦٥
اسرائيل	٣٧٩٤	١٩٠٠	,٥	٥٧٩	٧٨١	١٣٦٠	,٦	١٠٣٨
نسبة سوريا الى اسرائيل	,٩	٢	٢,٥	,٣	٥,٢	,٦	٧,٥	٢,٧
نسبة اسرائيل الى مصر	١,٦	٢,٤	١,٦	,٥	٥,٦	١,٠٧	٦	٣,٠٥
نسبة اسرائيل الى دول الجبهة الشرقية	,٣	,٩	٢,٥	,١	,٧	,٢	٣	,٧
نسبة اسرائيل لدول الجبهة الشرقية والغربية	,٢	,٦	٢,٥	,٠٧	,٢	,١	٢	,٥

ثانيا : الميزان الجوى

انخفض خلال العام ماحصلت عليه الدول أطراف الميزان من طائرات القتال بالمقارنة مع العام ١٩٨٨ ، فبخلاف صفقة طائرات « سوخوى ـ ٢٤ » السوفيتية الصنع التى زود الاتحاد السوفيتى ليبيا بأعداد منها ، لم يشهد العام فى الغالب توقيع عقود تسلح جديدة رئيسية يحتمل ان يكون لها تأثير كبير على ميزان القوى الجوية فى المنطقة ، وربما يرجع هذا الى توقف الحرب الايرانية العراقية بالتالى انخفاض الاحساس بالتهديد لدى الدول العربية الخليجية ، وهى تعتبر من دول المنطقة الاكثر اهتماما ببناء قوتها الجوية ، لتلافى العجز فى قوتها البشرية . هذا فى الوقت الذى تبدى فيه الدول الرئيسية الموردة للسلاح استعدادا أكبر لتوريد الطائرات الحديثة والمتطورة ، ولايمكن فى هذا السياق إغفال تأثير المصاعب الاقتصادية التى تمر بها دول المنطقة فى انخفاض طلباتها على طائرات القتال .

ولكن لايعنى هذا ، انخفاض معدل بناء القوة الجوية لدى دول المنطقة ، اذ لاتزال القوات الجوية تحظى بالاولوية الرئيسية ضمن برامج تسليح دول المنطقة ، غير ان هذا الاهتمام انصرف على نحو ماهو واضح الى الاهتمام بنواح اخرى للقوة الجوية لم تحظ فى السابق باهتمام كبير على الاقل بالنسبة للطرف العربى . وبصفة عامة يتركز الاهتمام الجديد على الانظمة المساعدة « للقوة الجوية ، او مايطلق عليها احيانا اسم مضاعفات القوة ، وذلك بغرض اعطاء اسلحة القتال الجوية المزيد من الفاعلية والتأثير . والمتصور ان اعطاء الاولوية للأنظمة المساعدة على الحصول على طائرات جديدة يرجع الى ان أغلب الدول العربية وربما ايضا اسرائيل قد وصلت الى السقف الكمى من حيث طاقتها على استيعاب طائرات جديدة ضمن تشكيلها القتالى . ويبين الميزان العسكرى لعام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ والصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن ان اسرائيل تخزن حوالى ١٠٢ طائرة قتال من تشكيلها القتالى البالغ قوامه ٥٧٤ طائرة قتال ، كما تخزن ليبيا وسوريا اعدادا لم يحددها . لذلك تولى أغلب دول المنطقة اهمية كبيرة لتطوير مالديها من طائرات قتال ، وخاصة المتقادمة منها ، بتجهيزها بأنظمة مساعدة متطورة تقربها من مستوى اداء الطائرات الحديثة ، وهو مايغنيها مؤقتا عن شراء طائرات جديدة بتكلفة اكبر ، اضافة الى ان مبتكرات الانظمة المساعدة للقوة الجوية تضيف الكثير الى القدرات الجوية فى مجالات تحديد الاهداف وتحليل معلومات الموقف القتالى ، والاعاقة الاليكترونية ، والاجراءات الاليكترونية المضادة ، والسيطرة والقيادة والتحكم والانذار المبكر .. الخ . بحيث صار تطوير اية قوة جوية مرهونا بمدى استيعابها للتطورات الجديدة فى تكنولوجيا الطيران ، بل يمكن القول بأن الانظمة المساعدة ستكون لها أهمية قصوى فى اية حسابات عملية للميزان الجوى ، وهو مايجعل حسابات الميزان اكثر تعقيدا ، الا انه يجب عدم اغفال هذا الجانب من حسابات القدرة الجوية .

كذلك يبين الميزان العسكرى على نحو ماهو وارد فى الجدول ، عدم وجود تغير فى نسب الميزان الجوى بين الدول العربية واسرائيل ، وذلك لان عقود التسليح المبرمة فى وقت سابق غالبا مايتم الوفاء بها على فترات زمنية طويلة . واستعراضنا للنقاط السابقة سيكون من خلال تناول الموضوعات التالية :

١ ـ التطورات فى مجال القوة الجوية وانعكاساتها المحتملة .

٢ ـ التحليل الكمى للميزان الجوى العربى الاسرائيلى

٣ ـ التحليل النوعى للقدرات الجوية

٤ ـ اتجاهات تطوير القوة الجوية .

١ ـ التطورات فى القوة الجوية :

كان حصول ليبيا على طائرات سوخوى ـ ٢٤ من ابرز التطورات التى شهدها العام ، وتفيد التقديرات ان ليبيا تسلمت منها ٦طائرات ضمن صفقة عقدت بين الجانبين ، ويعتبر حصول ليبيا على الطائرات المذكورة الحالة الاولى التى يصدر فيها الاتحاد السوفيتى مثل هذا النوع من الطائرات خارج اراضيه ، بالرغم من ان دخولها الخدمة فى القوات السوفيتية يرجع الى العام ١٩٧٤ ، والطائرة المذكورة مقاتلة هجومية متعددة المهام مخصصة للقيام بالمهام المضـاد للقوة الجـوية (الاعتراض والمطاردة والاشتباك الجوى) ومهام الدعم الجوى والذى يعبر عنه بتعبير عزل الميدان المعركة اى منع الامدادات والتعزيزات من التوجه الى الخطوط الامامية المباشرة ، اضافة الى امكانية استخدامها كوسيلة ايصال نووية ، وتتميز هذه الطائرات بسرعة قصوى تصل الى ٢,٣ ماخ ، غير ان أهم مواصفاتها فى مداها الذى يقدر بـ ١١٣٠كم على ارتفاع عال و٣٢٠كم على ارتفاع منخفض وذلك دون اعادة تزويدها بالوقود جوا ، وهذا معناه ان الطائرة بمقدورها الوصول الى اهداف داخل اسرائيل مباشرة اذا ما انطلقت من قاعدة فى شرق ليبيا ، وكذا فى حالة توافر قدرة التزود بالوقود جوا ، ومن ثم زيادة المدى القتالى لـ « سوخوى ـ ٢٤ » سيكون بمقدورها الوصول الى أهداف فى داخل العمق الاسرائيلى ، اضافة الى أن حمولتها الكبيرة والتى تصل ٨٠٠٠ كيلو جرام من قنابل عنقودية وصواريخ موجهة جو ـ ارض يوفر لها قوة نيران عالية فى مهام القصف والاختراق والعزل والاعتراض الجوى . ولايمثل تسلم ليبيا الطائرات المذكورة طفرة نوعية فى قدرات القوة الجوية الليبية بقدر مايمثل زيادة فى هذه القدرة ، حيث ان طائرات القتال من طراز « ميج ـ ٢٥ » العاملة فى القوات الجوية الليبية بمقدورها الوصول الى الاراضى الاسرائيلية اذا ما زودت بالوقود اثناء التحليق .

ودخلت خلال العام ايضا الطائرات « فانتوم ـ ٢٠٠٠ » الى الخدمة الفعلية لسلاح الجو الاسرائيلى ، وهى نموذج معدل من الطائرة « ف ـ ٤ » ادخلت عليها العديد من التعديلات والتى شملت ادخال حاسبات اليكترونية جديدة وانظمة اتصالات ومعدات اعاقة اليكترونية مضادة وانظمة انذار مبكر . والمتصور ان الغرض من هذه التعديلات هو اكساب الطائرات « ف ـ ٤ » القدرة على البقاء والعمل فى بيئة قتالية مشبعة بوسائل الحرب الاليكترونية بما يزيد من فاعليتها فى القيام بمهام الاعتراض والمطاردة والقصف الجوى الارضى .

٢ ـ التحليل الكمى للميزان الجوى

يظهر عند تحليل ميزان القوى الجوى ثلاثة احتمالات :

ا ـ الحالة الأولى :

وهى الحالة التى تقوم فيها دول العمق الاستراتيجى بتقديم مايطلب منها من دعم ومساندة لدول الطوق (اى دول المواجهة) ، ومن المؤكد ان هذا هو الوضع الامثل بالنسبة للقوة العسكرية العربية التى ستحشد فى المعركة مجمل القوات الجوية فى مصر وسوريا والاردن ، ونسبة كبيرة من أسلحة الجو فى ليبيا والعراق والاردن ، ونسبة لابأس بها من الطيران السعودى والجزائرى . وستكون نسب القوى فى مثل هذا الاحتمال راجحا لغير صالح اسرائيل ، فاذا ماافترضت المشاركة الكاملة من قبل اسلحة الجو المشار اليها ، فان مستوى التفوق العربى فى طائرات القتال بالنسبة لاسرائيل سيتجاوز اربعة امثال مالدى اسرائيل غير ان هذا التفوق ينخفض بدوره فى حالة اقتصار المشاركة على الطائرات الاكثر حداثة ، وان كانت اسرائيل ستجد نفسها فى وضع غير مواتى نتيجة ضرورة التعامل مع نسب قوى ١,٨ : ١ لصالح العرب .

ب ـ الاحتمال الثانى :

اسرائيل فى مواجهة دول الجبهة الشرقية : وبافتراض المشاركة الكاملة من اسلحة الجو السورية والعراقية والاردنية والسعودية (١١٣٤ طائرة قتال منها ١٩٤ طائرة اكثر حداثة علاوة على ٢٩٣ طائرة عمودية مسلحة) فأن فى مثل هذا الوضع ستحقق الدول العربية المشاركة تفوقا كميا على اسرائيل يصل الى مانسبته ٢,٢ : ١ من طائرات القتال و ٣ : ١ فى طائرات الهيليكوبتر المسلح ، ولكن تختلف هذه الحسابات فى مجال الطائرات الاكثر حداثة والتى تتعادل فيها نسب القوى بين الجانبين .

ج ـ الاحتمال الثالث :

اسرائيل فى مواجهة سوريا : ستكون نسب القوى فى مثل هذا الاحتمال متوازية على العموم من حيث عدد الطائرات القتال ، اما فى مجال الطائرات الهيليكوبتر المسلح ، فأن الكفة ترجح لصالح سوريا بما نسبته ١,٤ : ١ ولكن عند الأخذ فى الحسبان الطائرات الأكثر حداثة فأن اسرائيل تحقق تفوقا بنسبة ١ : ٣ فى كمية الطائرات المعنية .

٣ ـ التحليل النوعى للقدرات الجوية :

أثرت التطورات العلمية المتلاحقة فى مجال تكنولوجيا الطيران تأثيرا كبيرا على حسابات القوة الجوية ، حيث لم تعد مرتبطة بصورة اساسية بعدد ونوعية الطائرات العاملة ، بقدر ما باتت مرهونة بمدى استيعابها للتطورات التكنولوجية .

وتشير مثل هذه التكنولوجيات الموجودة فى المنطقة الى الاعتماد المتزايد على الوسائل التقنية فى مجال الرصد ، والتوجيه والقذف ، وعلى وسائل الاعاقة والاعاقة المضادة الاليكترونية ، والسيطرة والقيادة القائمة على الانظمة الارضية والجوية ، اضافة الى التقنيات المصممة بغرض اطالة المدى التكتيكى للطائرة ، وزيادة قوتها النارية .

ويمكن القول بأن الآثار الاستراتيجية للتكنولوجيات الجديدة تصب فى اعطاء الطائرة المزيد من القدرة على البقاء فى بيئة « قتالية مشبعة » ، والمزيد من القدرة على الاختراق ، ودعم القدرة على مد القوة عبر مسافات بعيدة ، ونظرا لعدم إمكان القيام ببحث كامل لاثر هذه العوامل على الميزان الجوى العام ، فأن التركيز سينصب على الجوانب التى اظهر العام اولويتها فى بنـاء القوة الجوية لدى اطراف الميزان . ونحددها بالتالى :

أ ـ الطائرات دون طيار
ب ـ طائرات التموين بالوقود جوا
ج ـ الاستطلاع والانذار المبكر

ا ـ الطائرات بدون طيار :

يعود الاهتمام العربى بالطائرات بدون طيار الى السنوات القليلة الماضية ، فقد دخلت طائرات « تليداين ٣٢٤ سـكاراب » الى الخدمة مع القوات المصرية عام ١٩٨٧ ، كما ادخلت طائرات « ديفلوبمنتيل ساينسيز سكاى آى » الى الخدمة العملياتية فى مطلع هذا العام ، وتستخدم الطائرات بدون طيار المصرية على مايبدو لمهام جمع المعلومات والملاحظة والاستطلاع . كذلك توجد لدى المملكة السعودية اعداد غير معروفة من الطائرات بدون طيار من طرازى « فايربى » « تشوكار » يرجع تاريخ وجودها الى عام ١٩٨٨ ، وتفيد البيانات المتوافرة ايضا ان العراق بصدد تصنيع عائلات من الطائرات بدون طيار منها « اليمامة » و « المركب ١٠٠٠ » و « سحر ب ١ ـ ٢ » ولاتتوافر الكثير من المعلومات حول هذه الطائرات غير انه يمكن التكهن بأنها مخصصة لاغراض الملاحظة والاستطـلاع الميدانى .

فى الوجه المقابل ، فأن اهتمام اسرائيل بالطائرات دون طيار يعود الى السبعينات ، فبحلول نهاية السبعينات ، كانت لديها اعداد غير معروفة من الطائرات بدون طيار من طرازى « فايربى » و « تشوكار » ولكن تزايدت اعدادها وانواعها فى الاعوام الاخيـرة تزايـدا كبيرا ، كمـا تنوعت وظـائفها واستخداماتها ، حيث يعمل فى سلاح الجوى الاسرائيلى الأنواع الآتية من الطائرات دون طيار : « ماستيف وسكوت » وهما يستخدمان فى الاستطلاع والتصوير الاليكترونى ، كا طورت شركة « مازلات » عائلة من طائرات دون طيار مصغرة من نوع « بايونير » والنموذج المحسن من هذه الطائرات يعرف بـ « بايونير ١ » ومن التحسينات التى أدخلت على هذه الطائرات : استخدام المواد المركبة فى صنع هيكلها مما يخفف من وزنها ويزيد من ثباتها إثناء التحليق ، علاوة على تجهيزها بالانظمة الاليكترونية ، كذلك طورت اسرائيل نوعا آخر من طائرات دون طيار تعرف باسم « سامسون » والتى استخدمت فى معارك ١٩٨٢ مع القوات السورية ، وتستخدم فى تحديد الذبذبات الرادارية المعادية ، كما طورت طائرة تعرف باسم « هاربى » والتى تستخدم كطائرة خداعية وتطلق ـ الأرض وتعمل بمحرك مروحى .

وكشف العام ايضا عن تطوير الصناعات الجوية الاسرائيلية لنوعين من الطائرات دون طيار . الاولى تعرف باسم « امباكت » وهى تطوير مباشر للطائرة « بايونير » ومخصصة للاستطلاع ويمكن ان تحمل مايقرب من ٧٥ كيلو جراما من اجهزة التصوير ، كما يمكنها نقل المعلومات الهامة الى مراكز قيادة الوحدات فى زمن وجيز والطائرة الثانية تعرف باسم « موسكيتو » وهى طائرة صغيرة تزن ٥ كيلو جرامات وتستطيع الطيران لمدة ٢٥دقيقة ، ومخصصة لتلبية احتياجات الجيش الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وتفيد البيانات بأن اسرائيل بصدد استحداث نموذج من الطائرات دون طيار يمكن استخدامها على متن عربات القتال وغيرها من الاليات والسفن الصغيرة ، اضافة الى مشروع آخر لتطوير شاشات الاستقبال المصغرة التى يمكن توزيعها على التشكيلات الميدانية لنقل المعلومات والبيانات التى تلقتها من الطائرات بشكل فورى ، علاوة على مشروع آخر لتطوير الطائرات بدون طيار ذات القدرات على الاقلاع والهبوط العمودى .

ويتضح من العرض السابق ان اسرائيل معنية حاليا ببحث طاقات وقدرات الانظمة المسيرة بدون طيار بغرض استخدامها فى مهام اوسع بكثير من مهام المراقبة

والاستطلاع التى قامت بها الطائرات بدون طيار التقليدية حتى الان ، وخصوصا فى مجالات الحرب الاليكترونية واسكات الدفاعات الجوية ، اضافة الى استحداث طرازات يمكن استخدامها من على منصات اطلاق مختلفة (طائرة ، سفينه ، عربة قتال) ، وفى الافرع المختلفة للقوات المسلحة الاسرائيلية ، وهو مايتيح لاسرائيل امكانية اكبر على العمل فى الزمن الحقيقى للمعركة ، وذلك على المستوى التعبوى ، اى ان الفرق الزمنى بين الحصول على المعلومات وانتاج رد الفعل صغير جدا ، بدرجة تجعل رد الفعل يتم فى نفس وقت الفعل تقريبا .

من الجهة الاخرى ، لاتزال الدول العربية فى طورها الاول فى مجال الاستفادة من المزايا العملية التى تتيحها الانظمة المسيرة دون طيار .

ب ـ التزود بالوقود جوا :

تشير البيانات المنشورة خلال العام ان بعض دول المنطقة باتت معنية بالحصول على طائرات صهريج لتموين طائراتها المقاتلة بالوقود اثناء الطيران وهو لأجل إطالة مداها التكتيكى لأن تصل الى مسافة ابعد لم تكن توفرها خزانات الوقود المركبة فى الطائرة ، دون ان يؤثر ذلك على قوتها النارية ، فقد ترددت خلال العام انباء عن ان شركات المانية غربية قدمت المساعدة الفنية لليبيا لتحويل طائرة النقل سى ـ ١٣٠ الى طائرة صهريج ، وان ليبيا اوقفت العمل فى هذا المشروع بسبب انخفاض سرعة الطائرات المذكورة بشكل كبير عن سرعة طائرات القتال الليبية ، مما دفعها الى الاتجاه نحو تحويل عدد من طائرات النقل بوينج ٧٠٧ العاملة لديها الى طائرات صهريج .

وترددت ايضا انباء عن ان الاتحاد السوفيتى يساعد ليبيا فى تحويل طائرات النقل السوفيتية من طراز « ايليوشن ٧٦ » لان تصبح طائرة صهريج ، ومن شأن حصول ليبيا على قدرة التموين الجوى بالوقود ـ فى حالة صحة هذه التقارير ـ ان يدعم من قدرة الطيران الليبى على الوصول الى الاجواء الاسرائيلية ، خصوصا وان بعض الطائرات من الطائرات العاملة لديها كالطائرة « ميج ـ ٢٥ » والطائرة « ميراج ـ ٥ » مصممة اصلا لان تتزود بالوقود اثناء التحليق ، ولكن مداها التكتيكى استنادا الى خزانات الوقود المجهزة بها ، لايتيح لها القدرة على الوصول الى أهداف فى اسرائيل ، لذا فان حصول ليبيا على طائرات الصهريج توفر لها الامكانية لان تشارك بطائرتها المقاتلة فى اى حرب مقبلة مع اسرائيل دون الحاجة الى استخدام القواعد الجوية فى دول الطوق الجغرافى ، ويمكن ان يصل حجم المشاركة الليبية المتوقعة الى ١١٣ طائرة ، بالاضافة الى طائراتها من طراز « سوخوى ـ ٢٤ » التى تسلمت اعدادا منها خلال العام والتى يتيح مداها التكتيكى امكانية الوصول الى أهداف فى اسرائيل دون التزود بالوقود .

أعلنت ايضا وزارة الدفاع الامريكية خلال العام انها ستزود مصر بثلاث طائرات من طراز « بوينج ٧٠٧» معدلة حسب مواصفات طائرات الصهريج الامريكية من طراز « ك . س ـ ١٣٥ » ، وقد تشكل الطائرات المذكورة إضافة نوعية فى قدرات القوات الجوية المصرية على مد القوة الى مسافات بعيدة لمعالجة مصادر للتهديد تبعد عن مداها التكتيكى ، ولكن اهميتها قد تكون محدودة فى مسرح الصراع العربى الاسرائيلى وذلك لان الطائرات المقاتلة المصرية كالطائرة « ف ـ ١٦ » والتى يصل مداها التكتيكى وفقا لبعض المصادر ٧٤٠كم يمكن ان تصل الى أهداف فى قلب اسرائيل دون الحاجة لاعادة تزويدها بالوقود اثناء رحلة الطيران .

اضافة الى ماسبق ، فقد استطاع العراق فى الفترة السابقة تطوير عمليات التزود بالوقود جوا ، حيث كان العديد من الاهداف الايرانية الاقتصادية والعسكرية المهمة يقع خارج مدى الطائرات العراقية ، الا ان العراق استطاع الوصول الى داخل العمق الايرانى وذلك من خلال اجراء عمليات التزود بالوقود لطائراته المقاتلة جوا .

كذلك يعمل حاليا فى خدمة سلاح الجو السعودى عدد من طائرات الصهريج من طراز « ك سى ـ ١٣٠ » وذلك بواقع ٩ طائرات .

كذلك ، كشفت الصناعات الجوية الاسرائيلية خلال العام تطوير طائرة صهريج جديدة تم تطويرها فى شركة « بيدك » للطائرات . وكانت الصناعات الجوية الاسرائيلية قد قامت فى الماضى بتعديل طائرات « بوينج ٧٠٧ » وطائرات « هيركيوليز » لجعلها ملائمة للقيام بمهام التزويد بالوقود .

والمتصور أن الاثر الاستراتيجى لعمليات التزود ، بالوقود جوا سينعكس فى تعزيز مقدرة الدول أطراف الميزان على القوة عبر مسافات بعيدة وربما يكون لهذا الاثر اهمية خاصة بالنسبة لدول العمق الاستراتيجى العربى ، حيث أن اطالة المدى التكتيكى لطائرتها المقاتلة حتى تصل الى أهداف فى الاراضى الاسرائيلية ، اضافة الى مالديها من صواريخ أرض ـ أرض ، يعزز من قدرة الردع لهذه الدول القائمة اساسا على امكانية تهديد العمق الاسرائيلى ، وهوما سينعكس بدوره على طبيعة الحرب فى حالة نشوبها ، حيث قد لاتقتصر اعمال القتال على دول الطوق العربى ، فقد صار فى الامكان الحديث عن شكل جديد من اعمال القتال المسلح بين اسرائيل

ودول العمق الاستراتيجي ، دون أن يتطلب بالضرورة مشاركة دول الطوق العربي ، وعلى الرغم من محدودية وقوع مثل هذا السيناريو ، الا أن استمرار الجهود لتعزيز القدرة على مد القوة عبر مسافات بعيدة ، يجعل مثل هذا السيناريو في المستقبل امرا غير مستبعد .

جـ القيادة والسيطرة والاتصال :

تعتمد الاستفادة من وسائل القتال المتوفرة على مدى الترابط بينها وبين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال ، فالمهمة الموكول تنفيذها لهذه الانظمة هي المساعدة في اتخاذ القرار من خلال جمع ومعالجة ونشر المعلومات ، وهو مايجعل منها بصفة عامة عنصرا رئيسيا في ادارة المعركة الحديثة ، والنوع الجديد في المنطقة هو من الانظمة المحمولة جوا ، والتي تعرف بطائرات الانذار المبكر .

وضمت الاسلحة الجوية في المنطقة حتى نهاية عام ١٩٨٨ نوعين من انظمة الانذار المبكر المحمولة جوا ، النوع الاول : الطائرة الاواكس E-3 A العاملة في سلاح الجو السعودي باعداد تبلغ ٥ طائرات ، والنوع الثاني : الطائرة E-2C « هوك آي قيد الخدمة خاليا في مصر واسرائيل ، وكلا النوعين صناعة امريكية ، ولكن الطائرة الأواكس تتمتع بقدرات ادائية تفوق الطائرة « هوك آي »

واذا كانت أنظمة الانذار المبكر المحمولة جوا العاملة في المنطقة حتى العام ١٩٨٨ هي في الأصل صناعة امريكية ، فأن العام كشف عن تطوير بعض الدول محليا أنظمة انذار مبكر حيث أعلنت اسرائيل خلال العام عن تطوير نظام انذار مبكر جديد يعرف بـ « فالكون » قامت بتطويره شركة « التا » الاسرائيلية ، وتفيد التقديرات الاسرائيلية أن النظام الجديد هو جهاز محمول جوا على غرار الاواكس ومثبت على هيكل طائرة النقل بوينج ٧٠٧ وأن الطائرة الواحدة تحمل ٦ هوائيات من فئة رادارات « فيسد آري » ، أربعة منها على جنبات الطائرة وواحد في المقدمة ، وواحد في المؤخرة ، وتكفل تلك المجموعة من الرادارات القدرة على اكتشاف وتتبع الاهداف الصغيرة التي تتحرك على الارض ، ويتيح توزيع الهوائيات القدرة للطائرة لرؤية ٣٦٠° حولها ، كما تفيد البيانات الاسرائيلية أن بمقدور هذه الطائرة تغطية دائرة تصل الى ٤٠٠كم ، وهو مايعني في حالة صحة هذه التقديرات أن بمقدورها تغطية الاهداف الواقعة في المجال السوري والاردني كله ، باستثناءات محدودة ، علاوة على المجال المصري في اجزائه الشمالية والوسطى ، اضافة الى المناطق الشمالية من المملكة السعودية ، اي أن الطائرة الجديدة تتيح لاسرائيل إمكانية تغطية دائرة عمل لم تكن توفرها طائرتها من طراز آي توسى .

كذلك أعلن العراق خلال العام عن انتاجه المحلي لطائرة إنذار مبكر اسماها « عدنان ـ ١ » أعتمد في تصنيعها على هيكل الطائرة النقل السوفيتية « ايليوشن ٧٦ » وتفيد البيانات أن الطائرة تم تزويدها بمختلف المعدات وانظمة الحسابات الاليكترونية التي تجعل منها طائرة انذار مبكر مثل الرادار المثبت على ظهرها على شكل طبق ، وكذلك الرادار الموجود بجسم الطائرة الخلفي ومنطقة الذيل ، وقد تكون الطائرة العراقية اقل في قدراتها الادائية من الطائرة الاسرائيلية ، ولكنها تشكل اضافة نوعية سواء في مجال التصنيع ، حيث أنها تعد الحالة الاولى من نوعها لانتاج طائرة انذار مبكر محليا ، أو في مجال الاستخدام القتالي ، بالنظر الى انها تتيح للعراق امكانية كشف الاهداف الجوية المعادية القادمة من جهة الشرق اثناء تحليقها في الاجواء الاردنية والسعودية والسورية ، وهو مايوفر فترة من الانذار والوقت اللازم لاتخاذ اجراءات للتصدى لتلك الاهداف .

٤ ـ اتجاهات تطوير القوة الجوية :

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى أن الدول اطراف الصراع العربي الاسرائيلي معنية بوضع خطط مصممة بغرض تطوير قوتها الجوية بما يتمشى مع اتجاهات التسليح في العقد المقبل ، ويبدو أن التطوير المرجو بقدر ماينصرف الى الحصول على أعداد إضافية من طائرات القتال المتطورة ، الا أنه وبالقدر نفسه ينصرف نحو تطوير التجمع القتالي الجوى لان يصبح اكثر حداثة وتكاملا وفاعلية والواضح من واقع البيانات أن عملية تطوير القوة الجوية في المنطقة تسير وفقا لثلاثة .

خطوط رئيسية :

(ا) الحصول على الطائرات الاكثر حداثة . (ب) تطوير الطائرات المتقادمة لان تصبح أكثر فاعلية وحداثة . (جـ) تطوير القدرة على التصنيع المحلي للطائرات .

ففيما يتعلق بالحصول على الطائرات الاكثر حداثة : أفادت الأنباء أن اسرائيل ستتسلم الصفقة الثالثة من الطائرات « ف ـ ١٦ » بدءا من منتصف العام ١٩٩١ ، حيث ستحصل على ٦٠ من النوع المذكور ليصل اجمالى ماالديها منها ٢١٠ طائرات .

كذلك أعلنت مصر أنها ستحصل على اعداد من الطائرات « ف ـ ١٦ » بدءا من عام ١٩٩١ فى اطار تنفيذ الاتفاق القديم الموقع بين مصر والولايات المتحدة ، وذلك بخلاف العقد الجديد الذى سيوقع خلال العام القادم على هذا النوع من الطائرات بحيث يصبح لدى مصر اربعة أولوية من هذا الطراز .

وترددت كذلك أنباء عن أن السعودية مهتمة باستبدال طائراتها من طراز « ف ـ ٥ » بطائرات أخرى متقدمة ، وتفيد الانباء بأن السعودية تتطلع الحصول على ٣٨ طائرة من طراز « ف ـ ١٥ » تضاف الى ٦٠ طائرة « ف ـ ١٥سى/ دى فى الخدمة السعودية الراهنة . وافادت أنباء أن العراق طلب من فرنسا شراء (٥٠) طائرة ميراج ٢٠٠٠ ، وأن الطلب العراقى يواجه مشاكل فى تلبيته بسبب عدم وفاء العراق بالتزاماته المالية تجاه فرنسا .

وتكهنت تقارير بأن سوريا سوف تحصل من الاتحاد السوفيتى على المقاتلات « ميج ـ ٣١ » ، والطائرات الرصد والانذار المبكر المشتقة من طائرات « ايليوشن ٧٦ » والمعروفة باسم « مينستليى » اضافة الى أنه سوف يزود اياها بحوالى (١٠) طائرات مقاتلة من طراز (سوخوى ـ ٢٤ »

أوضح العام أيضا تزايد الاهتمام بالطائرة الهيليكوبتر المقاتلة الامريكية من طراز « أباتش » ، حيث طلبت كل من مصر واسرائيل من الولايات المتحدة الحصول على أعداد غير معروفة من الطائرة المذكورة ، وقد جاء اختيار هذه الطائرة على حساب الطائرة الهيليكوبتر الامريكية « بلاك هوك سيكورسكى » التى افادت البيانات بأن كلتا الدولتين كانتا ترغبان فى الحصول عليها .

وفى مجال تطوير الطائرات المتقادمة : يبرز فى هذا الخصوص وضع اسرائيل برنامج تطوير لطائرتها الفرنسية الصنع من طراز « ميراج ـ ٥ » على غرار برنامجها الخاص بتطوير طائرتها من طراز « ف ـ ٤ » والمعروف بـ « ف ـ ٢٠٠٠ » .

كما واصلت مصر خلال العام ايضا جهودها لتطوير مقاتلاتها من طراز « ميج ـ ٢١ » بتجهيزها بخزانات وقود اضافية لزيادة مداها ، وتجهيزها بأجهزة تنشين وادارة نيران متطورة .

وفى مجال تصنيع الطائرات محليا : أوضح العام أن بعض دول المنطقة وان لم تكن لديها القدرة على التصنيع المحلى للطائرات ، فأنها تسعى للوصول الى هذا المستوى ، فقد أعلن العراق أنه بصدد انتاج طائرة قتال محلية الصنع بحلول العام القادم .

كما أعلنت ليبيا عن انتاجها المحلى لطائرة أطلقت عليها « عين ذار » ، وغير معروف ما اذا كانت الطائرة المذكورة طائرة قتال أم مدينة ، والبيانات المنشورة عنها تفيد بأن طولها ٧,٥٢ متر وتصل سرعتها القصوى الى ٢٠٠كم/ ساعة ، ويمكن أن تحلق على ارتفاع عشرة الاف قدم .

يضاف الى ذلك توقيع مصر خلال العام لاتفاق انتاج اجزاء من الطائرات الامريكية « ف ـ ١٦ » ، علاوة عن مشاريعها المماثلة والسابقة فى التجميع المحلى لطائرات التدريب الفاجيت والتوكانو .

كذلك وقعت الاردن فى العام على اتفاقية انشاء شركة الايروسبيس الاردنية تتقاسم أسهمها كل من مؤسسة شوايتزر الجوية الامريكية وشركة الخدمات التسويقية الجوية الامريكية والمجموعة الاردنية للتكنولوجيا ، وبموجب الاتفاقية ستقوم شركة ايروسبيس الاردنية بانتاج طائرة الهيليكوبتر الامريكية من طراز شوايتزر ٣٣٠ فى الوجه المقابل ، استمرت اسرائيل فى تطوير نماذج من الطائرة « لافى » الملغاة ، حيث أعلنت اختبارها للنموذج الثالث من الطائرة المذكورة ، والواضح أن مواصلة اسرائيل اهتمامها بهذا المشروع له أغراض دعائية لأن تصبح الطائرة واجهة عرض لالكترونيات الطيران الاسرائيلى ، اضافة الى مواصلة تطوير الاجهزة الاليكترونية الخاصة بالطائرة اما لتسويقها فى الخارج ، أو لاستخدامها فى برامج تطوير طائرتها المتقادمة أو لتجهيز الطائرات التى تحصل عليها من الخارج .

والمتصور على ضوء اتجاهات التطوير السالفة أنه لن تحدث طفرة كبيرة فى اعداد طائرات القتال العاملة فى المنطقة ، وأن التغير الحقيقى المحتمل سينصب على تطوى التجمع القتالى الجوى بأن يصبح اكثر فاعلية وحداثة ، وذلك عبر إدخال طرازات جديدة من الطائرات المتقدمة أو زيادة حصة الطائرات الأكثر حداثة الموجودة اصلا فى المنطقة ، أو تطوير الطائرات المتقادمة لأن تصبح أكثر حداثة . والمتصور كذلك أنه فى الفترة القادمة ستحظى طائرات الهيليكوبتر المسلح بأولوية

عالية ضمن برامج تسليح دول المنطقة ، خاصة على ضوء تقادم نسبة كبيرة من الطائرات المذكورة فى الترسانات الجوية ، ومحدودية الاعداد الموجودة منها حاليا ، والمتصور ايضا أن الدول العربية اطراف الميزان ستولى أهمية أكبر الى الانظمة الجوية المساعدة للقوة الجوية ، خاصة وأن الفجوة النوعية بين الدول العربية واسرائيل ترتبط على نحو ما هو متصور ليس بنوعية الطائرات العاملة لدى الجانبين ، بقدر ماترتبط بالتقدم الاسرائيلى فى مجال تكنولوجيا الانظمة المساعدة ، وأن مجال التنافس الحقيقى لتغطية الفارق النوعى قد يكون من خلال دعم البنية العلمية والتكنولوجية لانتاج هذه الانظمة محلية ، وليس فقط من خلال التصنيع المحلى للطائرات ، خصوصا وأن سوق السلاح تؤمن لدرجة كبيرة امكانية الحصول على الطائرات المتقدمة دون صعوبة كبيرة ، بل وتتنافس الدول الرئيسية الموردة للسلاح على تسويق منتجاتها بما فى ذلك طائرتها المتقدمة .

جدول رقم (١٥)

ميزان القوى الجوى العربى ـ الاسرائيلى (عام)

طائرات القتال / الدول	طائرات* القتال	طائرات** القتال رفيعة النوعية	نسبة طائرات القتال الرفيعة النوعية للطائرات الاخرى
سوريا	٤٥٩	٥٩	,١
الأردن	٩٣	-	-
العراق	٤٥٧	٧٣	,٢
السعودية	١٢٥	٦٢	,٥
مصر	٤٥١	٨٣	,٢
ليبيا	٤٨٥	٦٤	,٢
الجزائر	١٤٦	١٨	,١
مجموع طائرات القتال لدى الدول العربية	٢٢١٦	٣٥٩	,٢
إسرائيل	٥٢٦	١٩٨	,٤
نسبة الدول العربية لاسرائيل	١ : ٤,٢	١ : ١,٨	١ : ,٥
نسبة سوريا لاسرائيل	١ : ,٩	١ : ,٣	١ : ,٣
نسبة سوريا والعراق والأردن والسعودية لاسرائيل	١ : ٢,٢	١ : ١	١ : ١
نسبة مصر لاسرائيل	١ : ,٩	١ : ,٤	١ : ,٤

ملاحظات :

* طائرات القتال الرئيسية فى هذا الجدول هى طائرات الهجومى الأرضى وطائرات القتال الاعتراضية وطائرات القاذفة.

** الطائرات الرفيعة النوعية هى « ف ـ ١٥ » و « ف ـ ١٦ » و « ميج ٢٥ » و « ميج ٢٩ » و « تورنادو » و « ميراج ٢٠٠٠ » و « سو ـ ٢٤ » و« سو ـ ٢٥ »

جدول رقم (١٦)

طائرات الهجوم الارضى

نوعية الطائرات / الدول	ميج - ٧	سو - ٧	سو - ٢٠	سو - ٢٤ + سو - ٢٥	ف - ٤	ف - ٥	ميراج ف١	ميراج ٥	كفير	تورنادو	الفاجيت	جى ٦	إيه٤ إتش	الاجمالى
سوريا	٣٨	١٥	٣٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٨
الأردن	—	—	—	—	—	٥٩	٣٤	—	—	—	—	—	—	٩٣
العراق	—	٣٠	٥٠	٣٠ سو ٢٥	—	-	٩٤	—	—	—	—	٤٠	—	٢٤٤
السعودية	—	—	—	—	—	٦٣	—	—	—	٢٠	—	—	—	٨٣
مصر	٣٠	—	—	—	٣٣	—	—	٧٠	—	—	١٥	٧٦	—	٢٢٤
ليبيا	—	—	٩٠	٦ سو ٢٤	—	—	٣٠	٥٥	—	—	—	—	—	١٨١
الجزائر	—	١٨	١٢	—	—	—	-	—	—	—	—	—	—	٣٠
مجموع طائرات الهجوم الارضى لدى الدول العربية	٦٨	٦٣	١٨٧	٣٦	٣٣	١٢٢	١٥٨	١٢٥	—	٢٠	١٥	١١٦	—	٩٤٣
اسرائيل	—	—	—	—	١١٢	—	—	—	٩٥	—	—	—	١٢١	٣٢٨
نسبة الدول العربية لاسرائيل														١ : ٢,٩
نسبة سوريا والاردن والعراق لاسرائيل														١ : ١,٥
نسبة مصر لاسرائيل														١ : ,٧
نسبة سوريا لاسرائيل														١ : ,٣

جدول رقم (١٧)

الطائرات الاعتراضية

نوعية الطائرات / الدول	ميج ٢١	ميج ٢٣	ميج ٢٥	ميج ٢٩	ف - ١٥	ف - ١٦	ميراج ٢٠٠٠	جى - ٧	الاجمالى
سوريا	١٧٢	١٤٠	٣٥	٢٤	—	—	—	—	٣٧١
الأردن	—	—	-	—	—	—	—	—	—
العراق	٧٠	—	٢٥	١٨	—	—	—	٨٠	١٩٣
السعودية	—	—	—	—	٤٢	—	—	-	٤٢
مصر	٨٣	—	—	—	—	٦٧	١٦	٥٢	٢١٨
ليبيا	٧٥	١٦٧	٥٨	—	—	—	—	—	٣٠٠
الجزائر	٩٨	—	١٨	—	—	—	—	—	١١٦
مجموع الطائرات المقاتلة الاعتراضية لدى الدول العربية	٤٩٨	٣٠٧	١٣٦	٤٢	٤٢	٦٧	١٦	١٣٢	١٢٤٠
اسرائيل	—	—	—	—	٥٣	١٤٥	—	—	١٩٨
نسبة الدول العربية لاسرائيل									١ : ٦,٣
نسبة سوريا لاسرائيل									١ : ١,٩
نسبة سوريا والأردن والعراق والسعودية لاسرائيل									١ : ٣
نسبة مصر لاسرائيل									١ : ١,١

جدول رقم (١٨)

الطائرات الهيليكوبتر المسلح

نوعية الطائرات	طائرات الهيليكوبتر المسلح									طائرات القاذفة			
الدول	اس ايه/٣١٦	اس إيه/٣٤٢	اس ايه/٣٢١	مى ٢٤	مى ٢٥	بو ١٠٥	هيوز ٥٠٠	ايه اتش ـ ١	الاجمالى	تيو ١٦	تيو ٢٢	اتش ـ ٦ دى	الاجمالى
سوريا	—	—	٥٠	٢٥	٣٥	—	—	—	١١٠	—	—	—	—
الاردن	—	—	—	—	—	—	—	٢٤	٢٤	—	—	—	—
العراق	٣٠	١٣	٢٠	٤٠	—	٥٦	—	—	١٥٩	٨	٨	٤	٢٠
السعودية	-	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصر	—	—	٧٢	—	—	—		—	٧٢	٩	—	—	٩
ليبيا	—	—	—	١٦	—	—	—	—	١٦	—	٤	—	٤
الجزائر	—	—	—	٤٨	—	—	—	—	٤٨	—	—	—	—
مجموع طائرات الهيليكوبتر المسلح والقاذف لدى الدول العربية	٣٠	١٣	١٤٢	١٢٩	٣٥	٥٦	—	٢٤	٤٢٩	١٧	١٢	٤	٣٣
نسب اسرائيل ،	—	—	—	—	—	—	٣٥	٤٢	٧٧				
نسبة الدول العربية لاسرائيل	—	—	—	—	—	—	—	—	١ : ٥,٦				مطلق
نسبة سوريا لاسرائيل									١ : ١,٤				
نسبة سوريا والعراق والأردن والسعودية لاسرائيل									١ : ٣,٨				مطلق
نسبة مصر لاسرائيل									١ : ,٩				مطلق

ثالثا ـ الميزان البحرى

أوضح العام بعض ملامح التطوير والتحديث للأسلحة البحرية لبعض الدول الرئيسية أطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، فعلى الرغم من انه لم تضف قطع بحرية جديدة خلال العام الى الترسانات البحرية للدول المعنية ، الا انه من الواضح على ضوء البيانات المنشورة أن بعض هذه الدول بصدد إعادة مراجعة قوتها البحرية على ضوء احتياجاتها ومصالحها البحرية خلال الفترة الحالية ، وفى الأمد المنظور ، وقد تجسدت عملية المراجعة فى وضع خطط وبرامج للتطوير والتحديث البحرى ، وهو كما يدل من ناحية على ازدياد اهمية القوة البحرية فى التوازن الاستراتيجى لدول المنطقة ، خاصة وأن العمليات البحرية كانت طيلة الحروب العربية الاسرائيلية السابقة ذات اهمية منخفضة ، ويدلل من ناحية أخرى على تنمى الاهتمام لدى بعض دول المنطقة بالتغلب على أوجه بعض القصور فى تشكيلاتها البحرية وهى الحاجة التى ولدتها حقيقة التقادم النسبى للجزء الأكبر من الوحدات البحرية لدى بعض الدول ، مما أوجب ضرورة استبدال هذه الوحدات بوحدات أخرى أكثر حداثة أو تحديث الوحدات البحرية المتقادمة من خلال إعادة تعميرها وتجهيزها لتصبح وحدات حديثة نسبيا .

اضاف الى أن بعض الدول قد ترى أن وحداتها البحرية العاملة لديها غير قادرة على الوفاء بنوعية معينة من المهام البحرية ، مما دفعها الى وضع برامج للتطوير البحرى مصممة بغرض الوصول الى درجة اقرب الى الكمال فى تجميعها القتالى البحرى ، وذلك بما يتمشى مع استراتيجيتها العسكرية العامة ، وقد تشكل هذه العوامل فى بعض جزئياتها الدوافع الكامنة وراء برامج التطوير والتحديث البحرى ، والمتصور فى حالة استكمال تنفيذ برامج التطوير ان تختلف القدرات البحرية لبعض دول المنطقة بشكل كبير عما هو عليه الآن .

ولكن لن يغير هذا من وضع القوات البحرية كفرع من القوات المسلحة يلعب دورا أقل اهمية بالنسبة للقوات البرية والجوية . وفى تناولنا للميزان سنركز على الجوانب التالية : ـ

(١) برامج التطوير البحرى الجارية فى المنطة .
(٢) التحليل الكمى للميزان البحرى .

١ ـ برامج التطوير البحرى الجارية فى المنطقة

ا ـ مصر :

تعتبر مصر من المنظور الكمى اكبر قوة بحرية عربية . ولايتفوق عليها فى هذا المجال سوى ليبيا التى يصل مالديها من القطع البحرية حوالى ٩٣ قطعة ، فى حين تمتلك مصر حوالى ٧٦ قطعة ، متعادلة فى ذلك مع اسرائيل ، ولكن تتسم البحرية المصرية بتقادم وحداتها البحرية خاصة فيما يتعلق بالغواصات والمدمرات وسفن حرب الالغام ، حيث سبق لمصر وأن قامت بعملية تطوير لقوتها من الفرقاطات وذلك باستبدال اثنين من الفرقاطات البريطانية الصنع قديمة وتحمل اسماء « رشيد » و « بورسعيد » بفرقاطتين ايطاليتين من طراز ديسكوبيرتا مسلحة بصواريخ هاربون تحمل اسم « السويس » ، علاوة عن اضافة فرقاطتين صينيتين من فئة جيانج هوالى قوة الفرقاطات المصرية ، كما سبق لمصر أيضا وأن أدخلت تعديلات على زوارقها الصاروخية لتطويرها ، حيث قامت ببناء (١٢) زورق من فئة « كومار » فى أحواض الاسكندرية تحمل اسماء « اكتوبر » و « رمضان » ومواصفات زوارق كومار المصرية شبيهه بمواصفات كومار السوفيتية ، غير أن الزوارق المصرية مسلحة بصواريخ « أوتومات » الفرنسية والايطالية الصنع ، بالاضافة الى أن مصر ادخلت زوارق صواريخ صينية الى الخدمة البحرية .

وادخلت تطويرات موازية فى زوارق المرور عبر ادخال زوارق المرور الصينية من فئتى « هاينان » و « تشانج هاى » الى خدمة القوات البحرية .

وهكذا بقى سلاح الغواصات وحرب الألغام هما الفرعان الوحيدان اللذان لم تدخل عليهما تغييرات كبيرة خلال الفترة السابقة والتالية على حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث أن الغواصات العاملة هى من طراز « روميو » الصينية والسوفيتية الصنع والتى يرجع تاريخ انتاجها الى اوائل الستينات ، كذلك الحال بالنسبة لكاسحات الالغام من فئتى « بوركا » و « ت ـ ١٧٠١ » والتى يرجع تاريخ انتاجها الى فترة مماثلة .

ولذلك يبدو أن مصر تعطى الأولوية فى برامج التحديث البحرية لقوتها من الغواصات وحرب الألغام ، ومن الخطوات الجارية على هذا الصعيد اعادة تعمير قوة الغواصات ، فقد رسى عطاء على شركة « تاكوما بوت » الامريكية لتحديث وتجديد الغواصات الصينية والسوفيتية الأصل المتقادمة العاملة فى الخدمة المصرية ، كما تقدمت وزارة الدفاع المصرية بطلب للحصول على دعم مالى أمريكى للحصول على غواصتين جديدتين يتم بناؤهما فى أحواض السفن الألمانية الغربية ، ومن غير المستبعد أن تكون مصر واجهت فى طلبها هذا الصعوبات والقيود التى تضعها الولايات المتحدة على مساعدتها العسكرية ، مما دفعها الى توقف الطلب على الحصول على غواصات جديدة ، واقتصار برامجها فى هذا الشأن على تحديث مالديها من الغواصات المتقادمة واشارت تقارير ايضا إلى أن مصر ترغب فى مقايضة اثنتين من غواصاتها السوفيتية الصنع من فئة « روميو » اضافة الى فرقاطتها البريطانية الصنع القديمة ، باثنتين من الغواصات البريطانية اللتين خرجتا من الخدمة واشترتهما شركة سيفورث البريطانية ، وتوضح الانباء أنه تم وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق بين الشركة البريطانية المذكورة ومصر فى مايو ١٩٨٩ ، وان الغواصتين يعاد تسليحهما وتعميرهما باعادة تركيب المعدات المنزوعة منهما لانظمة ادارة النيران وأجهزة الاتصالات . ومن المشاريع الأخرى المماثلة والتى رددتها أنباء العام تجهيز الغواصتين البريطانيتين المذكورتين والغواصات الأربع الصينية بصواريخ هاربون سطح ـ سطح .

وفى مجال حرب الألغام : وقعت مصر خلال العام اتفاق مع الولايات المتحدة ، تحصل بموجبه على صائدات الغام بالاضــافة الى تطوير كاسحات الألغام الموجودة بالخدمة ، وغير معروف موعد وصول السفن الجديدة أو نوعيتها .

وهكذا نجد أنه بوضع مصر برنامج لتحديث غواصاتها وسفنها المخصصة لحرب الألغام تكون قد استكملت برنامج تطوير تجميعها القتالى البحرى المتعدد الحلقات . لذلك فمن المتوقع أن تدخل مصر حقبة التسعينات ولديها تشكيل بحرى يضم القطع البحرية المجددة الى جانب القطع البحرية المتقادمة .

والواضح من برنامج التحديث المشار اليه آنفا أنه يعكس نوعين من المصالح البحرية المصرية :

أولها : حماية وتأمين خطوط المواصلات البحرية المصرية ، وهى مصلحة تزايدت أهميتها على ضوء تزايد حجم التبادل التجارى المصرى مع الدول الأخرى وعلى وجه الخصوص مع أوروبا والولايات المتحدة ، ولذلك ينسجم تحقيق هذه المصلحة مع تطوير الغواصات المصرية ، بما يعزز من القدرة البحرية المصرية على العمل عبر المسافات البعيدة .

ثانيها : تأمين الملاحة البحرية فى البحر الأحمر من الألغام ، فمن بين النتائج التى تمخضت عن الحرب الايرانية العراقية تزايد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر كممر مائى لنقل الامدادات النفطية ، كما أوضحت الحرب الخطر الذى تشكله الألغام البحرية على الملاحة البحرية ، وهو الأمر الذى يجعل من الحصول على سفن حرب الغام امرا حيويا بالنسبة لمصر ، لأنه من ناحية بات محتملا بصورة كبيرة ان يصبح البحر الأحمر مسرحا لأعمال قتال بحرية من هذا القبيل فى حالة تجدد الحرب الايرانية العراقية أو نشوب حرب أخرى فى المنطقة ، ومن ناحية أخرى فأن الخطر الماثل والمتوقع فى حالة نشوب حرب فى المنطقة ، والتى قد لا تكون مصر طرفا فيها هو تلغيم البحر الأحمر وقناة السويس ، من ثم اهتمام مصر بسفن حرب الألغام يدرج ضمن مصلحتها الحيوية فى الابقاء على موانيها وممراتها البحرية (قناة السويس) مفتوحة فى حالة نشوب حرب فى المنطقة ، سواء اكانت مشاركة فيها أو غير مشاركة .

ب ـ السعودية :

تفيد البيانات المنشورة خلال العام ان السعودية على وشك شراء أربع غواصات من طراز « دافنيه » من فرنسا ، ويبدو أن الضغوط الاقتصادية التى تواجهها المملكة وتوقف الحرب الايرانية العراقية أدت الى تخلى المملكة عن شراء (٨) غواصات ، رددت الأنباء أن السعودية تنوى شراءها ، مكتفية فى هذا الشأن بأربع فقط ، ومن الصعب تفسير رغبة المملكة فى الحصول على الغواصات ـ خاصة وأن مياه الخليج ليست مثالية لعمل الغواصات ـ الا فى اطار خطط السعودية الطموحة

والهادفة الى تطوير قوة للعمل خارج المياه الاقليمية مباشرة ، وعلى وجه التحديد فى المحيط الهندى .

ومن شأن حصول السعودية على الغواصات الجديدة أن يحول قوة البحرية السعودية من قوة بحرية محلية الى قوة بحرية اقليمية رئيسية ، خاصة وأن المملكة باتت تمتلك أسلحة بحرية من أحدث ما هو موجود بالمنطقة العربية واكثرها فاعلية ، وذلك استنادا بالاساس الى برنامج الصوارى الذى تم تنفيذه مع فرنسا .

ج ـ العراق :

لاتزال عملية تطوير القوة البحرية العراقية رهينة بتسليم صفقة السفن الرئيسية مع ايطاليا التى تم التعاقد عليها عام ١٩٨١ ، دون أن تصل أى من السفن الحربية المعنية الى العراق بسبب الحرب الايرانية العراقية ، وتضم السفن الحربية أربع فرقاطات ايطالية من طراز « لبيو » مسلحة بصواريخ سطح ـ سطح من طراز أوتومات ، وعلى ظهر كل منها طائرة هيلكوبتر من طراز أ ب ـ ٢١٢ مضادة للغواصات ، اضافة الى اربعة زوارق كورفيت مسلحة بصواريخ سطح سطح اوتومات ، ومن المتوقع أن ترجىء العراق تسلم السفن الحربية المذكورة الى حين التوصل الى معاهدة سلام مع ايران ، تحسبا من أن تتعرض لاعتداءات ايرانية بالرغم من سريان وقف اطلاق النار ، وقد يشكل تسلم العراق للسفن المذكورة ركيزة لتحول العراق من قوة بحرية ثانوية مهتمة بالدفاع عن المياه الاقليمية الى قوة بحرية اقليمية رئيسية ، ولكن ضيق منافذه البحرية على الخليج ستظل تشكل قيدا على توسعة البحرى ، وربما يصبح من الملائم للعراق أن ينسق من تعاونه البحرى مع مصر والسعودية فى البحر الأحمر ، وذلك على ضوء توجه العراق الجديد لتصدير نفطه عبر موانى البحر الأحمر ، لتلافى تعرض امداداته النفطية لضغوط فى المستقبل مماثلة لتلك التى تعرض لها أثناء الحرب مع ايران .

د ـ سوريا :

تشير المراجع العالمية الى أن سوريا بدأت تنظر أكثر فأكثر الى الحصول على القطع البحرية القادرة على مد القوة عبر البحار وليس فقط الدفاع الساحلى ضد الهجمات الاسرائيلية المرتقبة ، ويأتى ضمن هذا السياق حصول سوريا مؤخرا على ثلاث غواصات من طراز « كيلو » من الاتحاد السوفيتى وذلك وفقا للأنباء المنشورة ، وهذه الفئة من الغواصات لم يبدأ انتاجها ودخولها فى خدمة الأسطول السوفيتى نفسه سوى فى مطلع الثمانينات ، ويشكل ذلك خطوة نوعية فى مجال تحسين تجميع الأسطول السورى ، والارتقاء بمستوى فاعليته القتالية ولا تعمل هذه الغواصات فى الوقت الحاضر سوى لدى البحرية السوفيتية والبحرية الهندية والبحرية الجزائرية التى حصلت على غواصتين فى ذات الوقت الذى حصلت فيه سوريا على غواصاتها الثلاث المذكورة .

هـ ـ اسرائيل :

تمر القوات البحرية الاسرائيلية بفترة جديدة من التوسع والتطوير اثر الموافقة الحكومية الأخيرة على برنامج التحديث البحرى الذى كان مدار نقاش واسع طوال السنوات الماضية ، غير أن القرار النهائى بشأن هذا البرنامج تضمن الحصول على ٣ زوارق صواريخ فئة « سعر ـ ٥ » المزودة بصواريخ باراك ، وغواصتين من فئة « طراز ـ ٢٠٩ دولفين » بدلا من ٤ زوارق و ٣ غواصات كما كانت قد طالبت بذلك القيادة البحرية الاسرائيلية ، ومن المتوقع أن يتم تصنيع الزوارق الجديدة فى الولايات المتحدة ، بينما ستتقاسم احواض السفن الالمانية والاحواض الاسرائيلية فى حيفا عملية بناء الغواصتين المعنيتين ، وذلك بتمويل مباشر من برنامج المعونة الخارجية العسكرية الأمريكية .

ومن شأن برنامج تحديث القوات البحرية الاسرائيلية أن يمتد ميدان العمليات البحرية الاسرائيلية غربا باتجاه شمال افريقيا ولربما الساحل الافريقى الغربى ، وجنوبا باتجاه البحر الأحمر ومنطقة الخليج .

٢ ـ التحليل الكمى للميزان البحرى

يبين الميزان العسكرى للعام ١٩٨٩ انه لم تطرأ تغيرات تذكر على البحريات الرئيسية للدول أطراف الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك باستثناء خروج غواصتين سوفيتيين من الخدمة المصرية ، احلال زورقين صواريخ صناعة صينية من فئة كومار محلهما وربما يكون ذلك تصحيحا لبيانات سابقة ، أو تنفيذا لتعاقدات سابقة بين مصر والصين ، وباضافة الزورقين المذكورين تكون لدى مصر من زوارق كومار الصينية ٦ زوارق .

كذلك يبين الميزان أن الدول العربية الرئيسية تتمتع بتفوق كمى كبير فى عدد الوحدات البحرية وذلك بما نسبته ٤ر٤ : ١ ، غير أن نسبة التفوق هذه ، تتفاوت من سلاح بحرى لآخر . فعلى حين تحقق الدول العربية تفوقا مطلقا فى زوارق الكورفيت والفرقاطات والمدمرات وكاسحات الألغام وسفن الانزال تحقق تفوقا اقل فى مجال زوارق الصواريخ ، ومرد هذا اعتماد اسرائيل

شبه الكامل على زوارق الصواريخ كمنظومة سلاح متكاملة فى البحار الصغيرة ، ولكن حتى فى هذا المجال تحقق الدول العربية من الزاوية الكمية تفوقا على اسرائيل بواقع ١ : ٣,، ولكن تتمتع زوارق الصواريخ الاسرائيلية بمزايا كيفية : فمن حيث قوة النيران ، نجد أن مجموع القوة النارية للصواريخ العربية تتفوق على مثيلتها الاسرائيلية بمعدل يزيد عن الضعف ، ولكن تبقى مع ذلك اسرائيل متفوقة على كل دولة عربية على حدة من جانب ، وتتعادل مع دول الجبهة الشرقية مجتمعة .

كما تتميز بعض زوارق الصواريخ الاسرائيلية بالتنوع فى التسليح لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى فى مقاومة التهديدات المختلفة فالزوارق الصاروخية الاسرائيلية من فئة « سعر - ٤,٥ » تحمل على ظهرها طائرة هيليكوبتر مضادة للغواصات من طراز « بيل كيوا » و ٤ صواريخ سطح - سطح ، و ٤ صواريخ جبرابيل سطح سطح ، و ٤ مدافعم/ط عيار ١٢,٧مم. وتسعى اسرائيل لتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى فى تسليح زوارقها الجديدة من فئة « سعر - ٥ » لمقاومة انواع أخرى من التهديدات ، فعلاوة على تسليحها بالصواريخ سطح - سطح من طراز هاربون وجبرابيل - ٣ وأنابيب طوربيد مضادة للغواصات ومدافع م/ط فأن تسليحها سيشتمل ايضا على صواريخ باراك التى ستستخدم ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات منخفضة مثل طائرات الهيليكوبتر ، وكذلك ضد صواريخ سطح - سطح وصواريخ جو سطح ، ويبلغ المدى الأقصى للصاروخ ١٠ كم ، والمدى الأدنى ٥٠٠ متر - يوجه فى جميع الاتجاهات . وقد طورت اسرائيل نموذج آخر لنظام « باراك » ويعرف باسم « باراك - ٢ » المنطلق عموديا .

فى الوجه المقابل ، نجد أن تسليح الزوارق الصاروخية العربية فى أغلب الأحوال يقتصر على صواريخ سطح - سطح ، وان كانت بعض البحريات العربية وعلى وجه التحديد العراق قد جهزت زوارقها الصاروخية بطائرات هيليكوبتر البحرية ، اضافة الى تجهيز السعودية لفرقاطاتها من فئة « ف - ٢٠٠٠ » بطائرات هليكوبتر من طراز أيه اس - ٣٦٥ (دوفين) .

كما تتميز الزوارق الصاروخية الاسرائيلية بتمتعها بدرجة « حماية » عالية ، امنتها لها وسائل الحرب الاليكترونية الحديثة ، التى تتمتع فيها اسرائيل أصلا بتفوق كبير على الدول العربية ، الا أنه فى المقابل تفتقر هذه الزوارق الى امكانية العمل على مسافات بعيدة ، ولعل هذا ما دفع اسرائيل الى وضع خطه للتحديث البحرى تتضمن الحصول على غواصات وكورفيتات جديدة تكفل لها قدرة أكبر على مد القوة عبر المسافات البعيدة ، خاصة وان البحريات العربية بما لديها من غواصات ومدمرات وفرقاطات لديها امكانية اكبر فى حالة التنسيق فيما بينها على حماية خطوطها البحرية من جانب ، واعتراض الخطوط البحرية للخصم من جانب آخر ، بل وفرض حصار بحرى على موانية .

جدول رقم (١٩)

الميزان البحرى

القطع البحرية / الدول	غواصات	مدمرات	فرقاطات	زوارق كورفيت	زوارق صواريخ	زوارق طوربيد	زوارق دورية	طائرات هيليكوبتر بحرية	كاسحات الغام	سفن بث الغام	سفن انزال	زوارق إنزال	الاجمالى
سوريا	٣	—	٢	—	١٢	—	٦	١٧	٩	—	٣	—	٥٢
لبنان	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	٢	٦
العراق	—	—	٥	٤	٨	٦	٢٠	—	٨	—	٦	—	٥٧
السعودية	—	—	٨	—	٩	٣	١٠	٢٤	٤	—	—	١٦	٧٤
مصر	١٠	١	٥	—	٢٥	—	١٨	٥	٩	٣	٣	—	٧٦
ليبيا	٦	—	٣	٧	٢٤	—	٢٤	٣٧	٨	—	٥	١٦	١٣٠
الجزائر	٤	—	—	٣	١١	—	١١	—	٢	—	٣	—	٣٤
مجموع القطع البحرية لدى الدول العربية	٢٣	١	٢٣	١٤	٨٩	٩	٩٣	٨٣	٣٧	٣	٢٠	٣٤	٤٢٩
اسرائيل	٣	—	—	—	٣٦	—	٣٥	٢	—	—	—	٩	٧٥
نسبة اسرائيل الى الدول العربية	,١٣	صفر	صفر	صفر	,٣	صفر	,٤	,٠٢	صفر	صفر	صفر	,٣	,٢
نسبة اسرائيل الى سوريا والعراق والسعودية ولبنان	١	صفر	صفر	صفر	,٩	صفر	,٩	,٠٤	صفر	صفر	صفر	,٥	,٤

جدول رقم (٢٠)

القوة النارية للصواريخ البحرية (سطح ـ سطح)

الدول صواريخ سطح . سطح	سوريا	العراق	السعودية	مصر	ليبيا	الجزائر	مجموع القوة النارية للصوارخ العربية	اسرائيل	نسبة اسرائيل الى الدول العربية
اس اس . ن . ٢ استيكس	٤٨	٢٨	—	٢٨	٤٨	٥٦	٢٠٨	—	
اوتومات	—	٤٨	٣٢	٣٦	٥٦	—	١٧٢	—	
هاربون	—	—	١٢	٨	—	—	٢٠	٦٠	
اتش واى ـ ٢	—	—	—	١٦	—	—	١٦	—	
اس اس ـ ١٢ م	—	—	—	—	٢٤	—	٢٤	—	
جابرييل	—	—	—	—	—	—	—	١١٢	
مجموع القوة النارية	٤٨	٧٦	٤٤	٨٨	١٢٨	٥٦	٤٤٠	١٧٢	,٤

رابعا ـ الصواريخ أرض ـ أرض

أوضح العام أن الصواريخ أرض ـ أرض لاتزال تحظى بأولوية كبيرة فى برامج تسليح دول المنطقة ، وأن الاهتمام يتركز فى الحصول على الصواريخ ذات المدى الأطول . كما بين العام بجلاء أن انتشار الصواريخ أرض ـ أرض تتجاذبه قوتان متعارضتان ، كل منهما تسعى للتغلب على الأخرى مع الاختلاف فى الأهداف والدوافع فعلى حين تسعى بعض دول المنطقة الى اقتناء الصواريخ أرض ـ أرض ، أو تطوير ما فى حوزتها منها ، سواء بالاعتماد على الذات أو عن طريق استيراد تكنولوجيا الصواريخ من الخارج ، وذلك ادراكا منها ، من واقع الخبرة المستقاة من الحرب الايرانية العراقية ـ للمزايا المتحققة من هذه الصواريخ حيث توفر للقيادات قدرات استراتيجية متميزة بين الخيارات الأخرى ، فى المقابل تسعى قوى جاهدة للحد من انتشار الصواريخ أرض ـ أرض لدى دول العالم الثالث ، ومن بينها بالطبع الدول العربية ، وذلك عن طريق اتخاذ خطوات جماعية أو فردية مصممة بغرض السيطرة على نقل تكنولوجيا الصواريخ الى هذه الدول . ومن شأن التفاعل بين هاتين القوتين المتعارضتين أن يؤثر على مدى وطبيعة انتشار الصواريخ أرض ـ أرض فى منطقة الشرق الأوسط .

وتشير البيانات المنشورة الى أن هناك تطورات وتطورات مضادة فى مجال الصواريخ أرض ـ أرض ، من شأنها أن تؤثر على الوضع الاستراتيجى القائم فى المنطقة ، سيكون تناولنا للتطورات المستجدة خلال العام وانعكاساتها المحتملة من خلال التعرض للمواضيع التالية :

(١) التطورات الجديدة فى مجال الصواريخ أرض ـ أرض .

(٢) انعكاسات الصواريخ أرض ـ أرض على التوازن العسكرى العربى ـ الاسرائيلى .

(٣) القيود والكوابح الدولية فى مجال الحد من انتشار الصواريخ أرض ـ أرض .

١ ـ التطورات الجديدة

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى حدوث بعض التطورات فى مجال الصواريخ أرض ـ أرض ، وهى تطورات ان لم تنفيها الدول المعنية ، وهى الحالة الغالبة ، فانها على الاقل لم تؤكدها ، باستثناء العراق التى اكدت رسميا تطويرها لانواع جديدة من الصواريخ ، ونوجز هذه التطورات فى الاتى : ـ

أ ـ اعلان وزارة الدفاع السوفيتية عن اطلاق اسرائيل صاروخ باليستيكيا يبلغ مداه ١٣٠٠ كم من منطقة تقع بالقرب من مدينة القدس باتجاه البحر المتوسط ، وأن الصاروخ قد سقط على بعد ٤٠٠ كيلو متر شمال مدينة بنغازى الليبية ، ولم تؤكد اسرائيل أو تنفى صحة هذا الاعلان مكتفية بالقول بانه ليس لديها اية معلومات بشأن اطلاق الصاروخ ، كما قال ناطق باسم الجيش الاسرائيلى بانه لا علم للجيش بمثل هذا الحدث . والتعليق الاسرائيلى المذكور يتفق مع المواقف الاسرائيلية المعلنة ازاء الحوادث المماثلة فقد سبق لاسرائيل ان اجرت تجربة سرية للصاروخ من طراز اريحا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، واكتفت بترديد نفس موقفها المعلن ازاء الحادث المذكور ، وبغض النظر عن موقف اسرائيل المعلن ، فقد سبقت اكتشاف تجربة الاطلاق انباء عن أن اسرائيل بصدد تطوير صاروخ باليستيكى يصل مداه ١٥٠٠ كيلو متر ، اضافه الى تواتر انباء عن أن جنوب افريقيا بصدد اجراء تجربة على صاروخ متوسط المدى تم تطويره بمساعدة اسرائيل ، وأن الصاروخ المذكور هو نموذج معدل للصاروخ الاسرائيلى أريحا ، لذا فمن الواجب فى حسابات الوضع الاستراتيجى اخذ هذا التطور على أنه يحمل قدرا عاليا من الصحة ، خاصة وأن الدولة المعلنة وهى الاتحاد السوفيتى لديها منظومة من انظمة الرصد الفضائية والجوية البالغة التطور ، اضافة الى أن مصادر وزارة الخارجية الأمريكية اكدت تجربة الاطلاق مشيرة فى هذا الصدد الى أن الصاروخ المذكور من طراز اريحا٢ب

ب ـ تواصل خلال العام الاهتمام بمشروع كوندور ـ ٢ أوبدر ٢٠٠٠ والتى تفيد التقارير المنشورة بأن العراق ومصر تتعاونان فى تطويره مع الأرجنتين ، والذى يصل مداه وفقا للتقديرات الغربية نحو ألف كيلو متر بحمولة تصل الى ٥٠٠ كيلو جرام ، مما يضعه فى مرتبة الصواريخ المتوسطة المدى ، غير أن الأرجنتين نفت المساهمة فى مثل هذا المشروع مؤكدة فى هذا الصدد بأن الغرض من الصاروخ الجديد هو ايجاد وسيلة لاطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات ومراقبة الأحوال الجوية وليس للأغراض العسكرية ، كما نفت مصر اشتراكها فى المشروع المذكور

ج ـ ترددت أنباء عن أن العراق يستخدم تكنولوجيا أمريكية لتطوير صاروخ حديث متوسط المدى يبلغ مداه ١٦٠٠ كيلو متر ، مشيرة الى أن العراق استكمل انشاء مصنع لانتاج هذا الصاروخ أطلق عليه اسم مشروع ومجمع البحوث الصاروخية ، ويمكن التكهن بأن تعثر مشروع كوندور ٢ أوبدر ٢٠٠٠ اذا ما صحت التقارير الواردة عنه ، ربما دفع العراق الى متابعة تطويره لصواريخ أرض ـ أرض اعتمادا على جهودة الذاتية ، بدون الدخول فى مشاريع مشتركة ، قد تتعرض الدول المشاركة فيها الى ضغوط خارجية من شانها أن تعرقل تنفيذ هذه المشاريع .

د ـ وتلى البيانات السابقة ، اعلان العراق رسميا فى أواخر العام عن اجرائه لتجربة اطلاق صاروخ قادر على وضع أقمار صناعية فى مدارها ، وأفادت البيانات العراقية أن الصاروخ المذكور يبلغ ارتفاعه ٢٥ مترا ووزنه الاجمالى ٤٨ طنا ، وتبلغ قدرة الدفع الكلية ٧٠ طنا ، وقد أكدت الولايات المتحدة نبأ الاطلاق ، وبنجاح العراق فى تجربته هذه ، تكون الدولة الثانية فى المنطقة بعد اسرائيل التى تطور صواريخ تستطيع الوصول الى الفضاء ، وبهذا تنضم العراق الى مجموعة الدول القادرة على اطلاق الأقمار الصناعية ، وهذه الدول هى الارجنتين والبرازيل والهند واسرائيل اضافة طبعا الى الدول الكبرى .

هـ ـ وتزامن مع اطلاق صاروخ الدفع للفضاء العراقى ، كشف العراق عن تطويره لنوعين من الصواريخ أرض ـ أرض مداهما الى الفى طيلو متر ، ولم تحدد العراق الخصائص الفنية والتقنية لكلا الصاروخين ، مكتفية فى هذا الصدد بتحديد مداهما ، وترجع بعض التقديرات استخدام العراق لتكنولوجيا الصواريخ السوفيتية سكود ، واستعانته بخبراء مصريين وأرجنتيين فى تطويرة لهذه الصواريخ وعلى اية حال فان انتاج العراق لصاروخ يصل مداه الى ٢٠٠٠ كم يضعها فى مرتبة الدولة الثالثة فى المنطقة بعد السعودية واسرائيل التى تمتلك الصواريخ المتوسطة المدى ، ويعطيها القدرة على مد القوة عبر مسافات تتجاوز دائرة الصراع العربى الاسرائيلى لتصل الى المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتى وأجزاء من افغانستان وباكستان وكل ايران .

و ـ أفادت أنباء بأن سوريا وقعت فى ٨ مايو من العام اتفاقية مع الصين تحصل بموجبها على عدد من الصواريخ الباليستكية أرض ـ أرض من طراز أم ـ ٩ الصينية الصنع والتى يقدر مداها بـ ٦٠٠ كم ، وأوعزت الأنباء اهتمام سوريا بالصواريخ الصينية الى عدم تمكنها من الحصول على الصواريخ أس أس ـ ٢٣ من الاتحاد السوفيتى ، وذلك لكون بنود معاهدة ازالة الأسلحة النووية متوسطة المدى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تنص على تدمير هذه الصواريخ .

٢ ـ الصواريخ أرض ـ أرض وانعكاساتها على التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى

اطلاق اسرائيل خلال العام للصاروخ اريحا ٢ ب على حد تسمية المصادر الأمريكية له ، يمثل نقطة تطور فى السباق على الصواريخ أرض ـ أرض الباليستيكية فى المنطقة ، ذات التاثير على الوضع الاستراتيجى ، وذلك لأن الصاروخ ذا المدى ١٣٠٠ كيلو متر يضع اسرائيل فى مرتبة الدولة الثانية فى منطقة الشرق الأوسط التى تقتنى الصواريخ أرض ـ أرض المتوسطة المدى ، والتى سبق وأن حصلت عليها السعودية فى العام ١٩٨٢ من الصين ، ولكن تتمتع اسرائيل فى هذا المجال بأفضلية على السعودية ، وذلك بالنظر الى أن الصاروخ الاسرائيلى يعتبر فى المحصلة النهائية وبغض النظر عن مصدر التكنولوجيا الداخلة فى تصنيعه صاروخا محلى الصنع ، ولهذا الاختلاف أهميته الكامنة فى القيود المفروض على الاستخدام ، فعلى حين يتصور أن امكانية السعودية فى تجهيز صواريخها المتوسطة المدى بالرؤوس غير التقليدية تحدها الكثير من القيود ، فى المقابل نجد أن قيودا من هذا القبيل غير واردة بالنسبة لاسرائيل اضافة الى هذا ، فان توافر القدرة لدى الدولة على تصنيع السلاح محليا ، يوفر لها امكانية تصنيع الأعداد الكافية من هذا السلاح بما يلبى احتياجاتها العسكرية ، على عكس الحال بالنسبة للدولة التى تعتمد على الخارج فى الحصول على العتاد والأسلحة ، واذا كانت هذه القاعدة تنطبق بصفة عامة على سياسات

التسليح ، فانها تنطبق بصفة خاصة على الصواريخ أرض ـ ارض من حيث أن اعتبارات الحصول عليها تمليها شروط الدولة الموردة ، بالنظر الى كونها الآن من أنظمة التسلح النادرة التى قد يتعين على الدول الحصول عليها بامكاناتها الذاتية بحكم الصعوبات التى باتت تكتنف تصديرها .

وهكذا وباطلاق اسرائيل الصاروخ أريحا ٢ ب تكون قد ادخلت نوعا جديدا من الصواريخ ارض ـ ارض البالستيكية ضمن منظومة الصواريخ الارضية العاملة فى المنطقة ، يضاف الى مالديها من الصواريخ التى سبق وأن طورتها وهى أريحا وأريحا ٢ ، والتى يقدر مداها من ٤٥٠ ـ ٤٨٠ كم بالنسبة للنوع الاول ، وأكثر من ٥٠٠ كم بالنسبة للنوع الثانى ، علاوة على صواريخ لانس ذات المدى ١٢٠ كم والتى حصلت عليها من الولايات المتحدة فى السبعينات .

كذلك فان اعلان العراق تطويره لنوعين من الصواريخ أرض ـ أرض يصل مداهما الى ٢٠٠٠ كم ، يعد مؤشرا على التطور فى القدرة العربية على انتاج الصواريخ المتوسطة المدى بالاعتماد على الذات ، ويشكل فى ذاته دليلا اضافيا على أن تكنولوجيا الصواريخ المتوسطة المدى لم تعد حكرا على مجموعة من الدول ، وأنه من الممكن نشرها بالرغم من القواعد الصارمة للحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ ، وعلى الرغم من ان انتشار الصواريخ المتوسطة المدى يشكل مصدرا للقلق بالنسبة للقوى الكبرى ، خاصة وانه قد سبق وان ابرمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقية لتصفية هذا النوع من الصواريخ ، الا انه ينبغى النظر الى هذه المسألة فى سياق موازين القوى الاقليمية ، أو مايمكن ان نسميه بمعضلة الأمن الاقليمية ، فمن شأن امتلاك اسرائيل لصواريخ يصل مداها ١٣٠٠ كم ، وبتخطيطها لانتاج صواريخ اطول مدى ، ان تشعر بقية الدول بانتقاص امنها ، وان تسعى للحصول على قدرة موازية ، بالرغم وأن امتلاك بعضها وعلى وجه التحديد العراق اضافة الى دول الطوق العربى لصواريخ متوسطة المدى قد يتجاوز احتياجاتها الدفاعية فى مسرح الصراع العربى الاسرائيلى ، الا انه يصبح الحصول على هذه القدرة الموازية فى حد ذاتها قيمة للخروج من المعضلة الامنية الناشئة عن انفراد دولة او مجموعة من الدول بميزة عسكرية عن سواها من الدول ، لذلك فأن التطوير العراقى لصواريخ متوسطة المدى ينبغى أخذه فى سياق امتلاك بعض دول المنطقة لهذه الصواريخ ، وينبغى ان نأخذه فى سياق تغير خريطة القوى فى النظام الدولى ، وبروز قوى عسكرية جديدة لها مواصفاتها وخصائصها التى بدأت تتحدد على ضوء التطورات العالمية الراهنة فى انتشار تكنولوجيا الفضاء والصواريخ الارضية .

وهكذا اضافت العراق بتطويرها للصاروخين المذكورين طرازات اخرى من الصواريخ الارضية ، فبالاضافة الى صاروخ الحسين وسيدى العباس اللذان طورتهما العراق خلال العام ١٩٨٨ ، يعمل الصاروخ سكود بى وفروج ٧ السوفيتى الصنع فى خدمة القوات المسلحة لكل من العراق ومصر وسوريا والجزائر واليمن الجنوبى وليبيا ، على حين تنفرد سوريا بامتلاك الصاروخ اس ـ اس ـ ٢١ السوفيتى الصنع كما تنفرد المملكة العربية بامتلاك صواريخ متوسطة صينية الصنع من طراز سى أس أس ـ ٢ ذا المدى ٢٧٠٠ كم ، واضافة الى الانباء المترددة عن تطوير لكل من مصر والعراق بالاشتراك مع الارجنتين للصاروخ بدر ٢٠٠٠ وهو النسخة المشتقة من الصاروخ كوندور ٢ الارجنتينى الصنع ذى المدى المقدر بـ ١٠٠٠ كيلو متر ، وهى انباء لم يتأكد من صحتها بعد .

ولتقييم وقع الصواريخ ارض ـ ارض الباليستيكية بطرازاتها المختلفة على الأوضـاع الاستراتيجيـة العسكرية فى المنطقة ، هناك عدة اعتبارات فنية يجب اخذها فى الاعتبار ، ومن الواضح ان احد العناصر المركزية فى هذا المجال هى مسألة مدى الصواريخ المعنية : فاطلاق اسرائيل لصاروخ يصل مداه الى ١٣٠٠ كم يعطى لاسرائيل امكانية الوصول الى اهداف عربية لم تكن تستطيع البلوغ اليها باستخدام صاروخيها من طراز اريحا وأريحا ٢ ، فبالاضافة الى دول الطوق العربى والتى كانت فى متناول الصاروخين المذكورين ، اصبح لدى اسرائيل امكانية استهداف اجزاء اخرى من العالم العربى ، وتشمل على وجه التحديد المنطقة الشرقية من ليبيا وشمال السودان ووسط المملكة السعودية والمنطقة الغربية من ايران علاوة على الاجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتى ، وهذه المناطق من العالم العربى تدخل ضمن دائرة دول العمق الاستراتيجى والتى يتوقع منها ان تقدم الدعم العسكرى لدول الطوق فى حالة نشوب مواجهة عربية اسرائيلية ، خاصة وان بعض هذه الدول ـ ناهيك عن دول الطرق الجغراف (سوريا ومصر) ـ وعلى وجه التحديد السعودية والعراق تمتلك بدورها انواعا من الصواريخ القادرة على بلوغ المؤخرة الاستراتيجية الاسرائيلية ، وذلك بتطوير العراق الصاروخ الحسين ذى المدى ٦٥٠ كم والصاروخ سيدى العباس ذى المدى ٩٠٠ كم ، وكلاهما قادر على تهديد العمق الاسرائيلى اذا مانشر الصاروخ الحسين فى المنطقة الغربية من العراق او فى حالة نشر الصاروخ سيدى العباس فى وسط

العراق علاوة عن نوعين من الصواريخ ذى المدى .. ٢٠٠٠ كم ، واهميتهما قد تكون كبيرة اذا مانشر فى اطراف العالم العربى . اضافة الى حصول السعودية على صواريخ سى أس أس ـ ٢ الصينية الصنع ذات المدى ٢٧٠٠ كم ، وهى بدورها قادرة على بلوغ العمق الاسرائيلى اذا مانشرت فى الاجزاء الجنوبية او الشرقية من المملكة ، وتوفر القدرة لدى بعض دول العمق الاستراتيجى العربى على تهديد العمق الاسرائيلى يتيح لها امكانية المشاركة فى العمليات الحربية فى حالة نشوبها ، دون ان يتطلب منها نقل قوات الى مسرح القتال ، متلافيه بذلك المشاكل التى يمكن ان تنجم عن سوء التخطيط والتنسيق . لذا فأن تطوير اسرائيل لصاروخ اريحا ٢ ب ذى المدى ١٢٠٠ كم ، وتخطيطها لانتاج صاروخ اطول مدى ١٥٠٠ كم يدرج فى سياق الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية التى تهدف الى ردع الدول العربية التى تمتلك وسائل قتال تهدد الامن الاسرائيلى بان تمتنع عن استخدام هذه الوسائل الا اذا تعرضت اراضيها لهجوم اسرائيلى .

عامل الحمولة :

الواقع ان صواريخ أرض ـ أرض ـ من الفئات العاملة فى الشرق الاوسط لا تحمل فى العادة رأسا متفجرا كبيرا بالمقارنة مع الطائرات الحربية العادية ، هكذا فان حمولة صواريخ « سكود بى » السوفيتية اكثر الصواريخ انتشارا فى المنطقة لاتتجاوز الف كيلو جرام ، ولكن بالمقارنة تستطيع طائرات ف ـ ١٦ فى الخدمة المصرية والاسرائيلية نقل حمولة تصل الى ٥٤٠٠ كيلو جرام ، كذلك تستطيع الطائرة ميراج ٣ أى العاملة مع السلاح الجو العراقى والليبى حمل نحو الف كيلو جرام من الاسلحة ، بينما تستطيع الطائرة تورنادو فى الخدمة فى المملكة السعودية ايصال ٦٨٠٠ كيلو جرام من الاسلحة عبر مسافة ١٣٩٠ كيلو مترا

والواقع ان الطائرات الحربية قد تشكل وسيلة فعالة للقيام بالعمليات الهجومية ، فمن جهة يمكنها ايصال كمية اكبر من الاسلحة ، كما وان الطائرات بطبيعة الحال قادرة على القيام بالغارات المتكررة لانه لا يتم استنفاذها بعد ضربها للهدف كما فى حال الصواريخ ، كما ان لها الافضلية على الصواريخ ارض ـ ارض بعدة مزايا رئيسية من حيث ان قدرتها على الوصول الى الهدف شبه مضمونة لغياب السبل الكفيلة باعتراضها لحظة انطلاقها من قواعدها ، وفى مواجهة خصم كاسرائيل له قوة جوية فعالة ومؤثرة ، تصبح الصواريخ المعنية لها اهمية فعالة لقدرتها على اختراق دفاعاتها الجوية وبلوغ الاهداف الموضوعة لها بصورة شبه مؤكدة .

علاوة على هذه الاعتبارات فان كافة الصواريخ أرض ـ أرض الباليستيكية العاملة فى المنطقة قد صممت بالاساس لاجل استخدامات غير تقليدية ، بعبارة اخرى ، بالرغم من وجود الرؤوس التقليدية غير النووية مع الصواريخ المعنية (الطرف العربى) ، قد يكون من اهداف تطويرها ضرب الاهداف بالرؤوس غير التقليدية وذلك للتعويض عن حمولتها المحدودة ، وتبرز هنا اهمية القدرة الكيماوية المتوافرة لدى بعض الدول العربية المالكة للصواريخ أرض ـ أرض فى تجهيز الصواريخ المعنية بالرؤوس الكيماوية الامر الذى يتيح لها القدرة على مد القوة التدميرية الى مسافات بعيدة وهو مايزيد من مصداقية الصواريخ أرض ـ أرض كوسائط قتال رادعة او فعالة فى حالة استخدامها ، اضافة الى تطوير اسرائيل لقدرتها فوق التقليدية بشقيها النووى والكيماوى كوسائل رد أو فعل تفوق فى قوتها التدميرية القدرة الكيماوية التى قد تجهز بها الصواريخ الارضية العربية .

عامل الدقة فى الاصابة :

اذا كانت مسألة المدى ونوعية الحمولة تشكل جانبا من عملية تقييم فعالية صواريخ أرض ـ أرض الباليستيكية ، فأن عنصر الدقة فى الاصابة ينطوى هو الاخر على انعكاسات قتالية وعسكرية هامة . ومن هذه الزاوية يمكن تصنيف الصواريخ العاملة فى المنطقة على النحو التالى : ـ

أ ـ صواريخ الدقيقة الاصابة : وتضم صواريخ اس أس ـ ٢١ السوفيتية فى الخدمة السورية ولانس الامريكية فى الخدمة الاسرائيلية ، وتذهب التقديرات الى ان دائرة الخطأ المحتمل لصواريخ اس أس ـ ٢١ تصل الى نحو ٣٠٠ متر ، بينما تتراوح دائرة الخطأ المحتمل لصواريخ لانس مابين ١٥٠ ـ ٤٠٠ متر ، ومن المرجح ان صواريخ أريحا ١ / ٢ / ٢ ب تملك دقة اصابة كبيرة ، غير ان ذلك لم يتاكد حتى الان .

ب ـ الصواريخ المحدودة الدقة : وتضم بالاساس صواريخ سكود بى التى تملك دائرة خطأ محتمل يبلغ نحو ٩٠٠ متر وفقا للمراجع الغربية والصواريخ الصينية سى أس أس ـ ٢ التى من المرجح انها لاتتمتع بدقة عالية لكونها تعتمد على التكنولوجيا المتقادمة بعض الشىء (ويرجع تاريخ تطويرها الى مطلع السبعينات) وتجهيز هذه الفئة من الصواريخ فى الخدمة الصينية نفسها بالرؤوس النووية .

والدقة فى الاصابة تساعد على تطوير مقدرة على القيام بضربة مضادة للقوة حيث ان التوجيه الدقيق يسمح باصابة عناصر القوة العسكرية لدى الطرف الاخر بدرجة عالية من الدقة (المطارات ، القواعد

البحرية ، مراكز الحشد) وفى حالة الافتقار الى الدقة العالية فى الاصابة تصبح صواريخ أرض ـ أرض ادوات صالحة لاستراتيجية « مضادة للقيمة » أى اصابة المنشآت والمدن الكبيرة ، غير انه فى مسرح الصراع العربى الاسرائيلى تتداخل الاعتبارات الاستراتيجية « المضادة للقوة » و « المضادة للقيمة » فمن جهة يمكن اعتبار الصواريخ أرض ـ أرض السورية من طراز أس ـ أس ـ ٢١ مضادة للقوة ، وفى الوقت نفسه مضادة للقيمة اذا ماجهزت برؤوس كيماوية ، وينطبق الوضع نفسه على الصواريخ الاسرائيلية فى حالة تزويدها بالرؤوس غير التقليدية واطلاقها على عناصر القوة العسكرية العربية ، أما فى ظل الاستخدام التقليدى ، فأن فاعلية الصواريخ محدودة سواء على مستوى الاستراتيجية المضادة للقوة أو للقيمة بالنظر الى حمولتها المحدودة ، الا ان حساسية اسرائيل الشديدة للخسائر تجعل لها قيمة محدودة مضادة للقيمة

ويمكن تلخيص معالم الوضع الاستراتيجى فى المنطقة الناجم عن تواجد الصواريخ أرض ـ أرض والناتج من تفاعل العوامل المشار اليها انفا فى الاتى : ـ

أ ـ أن الطرف العربى يمتلك الامكانية على مد القدرة التدميرية لمسافة بعيدة فى الاعماق الاسرائيلية ، ويزيد امتلاك بعض الدول العربية لقدرة كيماوية من حجم الدمار الناتج عن استخدام الصواريخ أرض ـ أرض ، وهو مايعزز من مصداقية الردع الصاروخى العربى .

ب ـ ان اسرائيل تسعى على الأقل الى تحييد القدرة الصاروخية العربية أو تدميرها فى افضل الاحوال عن طريق اتخاذ اجراءات مضادة تتمثل فى امتلاك صواريخ ارضية مقابلة قادرة على اصابة عناصر القوة العسكرية العربية بما فى ذلك الصواريخ أرض ـ أرض لتحييدها كوسيلة قتال عن طريق التهديد بالاستخدام المقابل او تدميرها بانزال ضربة مسبقة تستهدف منصات اطلاقها ، والوسيلة الثالثة تتمثل فى تطوير وسائل اعتراضها لتدميرها فور انطلاقها من قواعدها وهو ماسنتعرض اليه فى موضع آخر من التقرير .

جـ ـ ان هذا بدوره يثير مدى قدرة الطرف العربى على حماية صواريخه المعنية من التدابير الاسرائيلية المضادة ، ويكون ذلك عبر الاجراءات السلبية مثل التحصين والتمويه والخداع وتحريكها المستمر بما يقلل من قدرة الجانب الاسرائيلى على رصدها وتهديفها ، او يكون ذلك عبر الاجراءات الايجابية بتطوير انظمة مضادة للصواريخ او استباق العمل الاسرائيلى نفسه ، ويمكن القول ان نجاح الدول العربية فى حماية صواريخها من الاجراءات الاسرائيلية المضادة سيعزز بالضرورة قدرة الردع العربية ، ومن شأن نجاح اسرائيل الفعلى فى هذا المجال ان يساهم فى اضعاف اسس الاستراتيجية العربية القائمة على الردع من خلال القدرة على الوصول الى الاعماق الاسرائيلية .

٣ ـ القيود الدولية

اذا كان العام ١٩٨٨ قد ابرز الثغرات الموجودة فى الاتفاقية الموقعة بين الدول الصناعية السبع فى ١٦ ابريل ١٩٨٧ والمتعلقة بوضع نظام للسيطرة على تكنولوجيا الصواريخ بغرض وضع حد لانتقالات التكنولوجيا ذات الصلة بهذا الشأن الى الاطراف الخارجية فى العالم الثالث . ومن هذه الثغرات عدم وجود آليات كافية لضمان التزام الاطراف المعنية ببنودها ، حيث ان الدول الموقعة على الاتفاقية هى التى تلزم نفسها بالقيود الواردة فى الاتفاق دون وجود اجراءات عقابية فى حالة خرقها لبنود الاتفاقية ، وهو مايعنى ان النظام يفتقر الى الاداة الملائمة للحيلولة دون تسرب المعلومات الفنية والتقنية اللازمة الى الخارج اما عبر الفنيين المحليين المدربين فى الدول الموقعة أو الفنيين من هذه الدول المستعدين لتقديم خدماتهم الى الاطراف الخارجية لقاء مقابل معين ـ وضمن هذا السياق تجوز الاشارة الى بعض الانباء المترددة خلال العام حول معاونة نحو مائة مهندس من المانيا الغربية ليبيا فى انتاج صواريخ متوسطة المدى (٤٨٠ الى ٧٢٠ كم) يمكنها ان تحمل اسلحة كيماوية . علاوة على ان الاتفاقية كما برهن الواقع العملى لاتأخذ فى حسابها ان هناك قوى عسكرية جديدة ناشئة لديها القدرة التكنولوجية على تصنيع الصواريخ أرض ـ أرض كالهند وباكستان والبرازيل والارجنتين اضافة الى بروز الصين كمزود رئيسى محتمل لدول العالم الثالث بعد الكشف عن صفقة الصواريخ سى أس أس ـ ٢ للسعودية ، وهو مايعنى ان الاتفاقية تفتقر الى الاداة الملائمة للتأثير على الاطراف الثالثة المستعدة لبيع التكنولوجيا الرفيعة وتصديرها للخارج على نطاق واسع .

فاذا كان هو الحال فى العام ١٩٨٨ ، فان العام ١٩٨٩ شهد تطبيق اساليب اخرى بغية تلافى مواطن الضعف فى الاتفاقية المذكورة . وتتميز هذه الاساليب بالطبيعة الشاملة بالنظر الى ان تطبيقها لايشمل الدول الصناعية السبع فحسب ، وانما يشمل أيضا الشركات والدول الاخرى المستعدة لبيع تكنولوجيا الصواريخ وتصديرها للخارج . اضافة الى ان هذه الاساليب فى احدى جزئياتها تدخل ضمن دائرة ادوات الضغط

والاكراه ، وذلك بوضع عقوبات على الدول والشركات المتورطة فى نقل تكنولوجيا الصواريخ الى الاطراف الاخرى وتتلخص هذه الاساليب فى الاتى : -

أ - التوصل الى اتفاقيات مع الدول غير الاعضاء فى اتفاقية السيطرة على تكنولوجيَا الصواريخ الغرض منها الحصول على تعهدات من هذه الدول بالامتناع عن تقديم المساعدة الى الاطراف الاخرى فى الحصول على تكنولوجيا تصنيع الصواريخ أو تزويدها باعداد منها ، ففى البيان المشترك لوزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الصادر فى ٢٤ سبتمبر من العام جاء فيه التاكيد على اهمية الجهود المشتركة لكلتا الدولتين لمنع انتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ .

ب - وضع عقوبات على الدول والشركات المصدرة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستيكية الى دول العالم الثالث ، ويتضح هذا فى القانون المعروض على مجلس الشيوخ الامريكى خلال العام الذى تنص بنوده على حظر الواردات ، ومنع منح تراخيص التصدير ، ووقف المساعدات الامريكية الى الشركات او الدول التى تصدر تكنولوجيا الصواريخ الى الدول النامية المعادية للولايات المتحدة وحلفائها .

جـ - الضغط غير المباشر على الدول والشركات المستعدة لتوريد تكنولوجيا الصواريخ عبر التهديد بان مصالحها قد تضار اذا ماتورطت فى اعمال من هذا القبيل ، وضمن هذا السياق تجدر الاشارة الى بعض الانباء المترددة خلال العام عن الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على شركة « ايروسباسيال » الفرنسية لمنعها من بيع تكنولوجيا الصواريخ الى العراق عن طريق التهديد بان اعمالها فى الولايات المتحدة قد تتعرض للضرر .

د - اجراء التحقيقات مع الشركات التى تحوم حولها شبهة التورط فى توريد تكنولوجيا الصواريخ .

فقد ذكر خلال العام ان الولايات المتحدة طلبت من المانيا الغربية التحقيق فى واقعة تورط احدى الشركات الالمانية الغربية فى بيع تكنولوجيا انتاج صواريخ الى كل من الارجنتين وبعض الدول العربية .

والمتصور ان هذه القيود المفروضة على انتقالات تكنولوجيا الصواريخ - والتى ربما تصبح فى الاعوام القليلة القادمة اكثر صرامة وشدة - سيتفاوت تاثيرها على الدول العربية وفقا لدرجة تقدمها التكنولوجى والعلمى فى هذا المجال ، فالدول العربية التى لها خبرة تكنولوجية فى مجال تطوير الصواريخ لن تتضرر بشدة من جراء هذه القيود ، خاصة وان دولة كمصر لها خبرة قديمة تعود الى فترة الخمسينات فى محاولات تصنيع الصواريخ أرض - أرض ، بل وانتجت بعض النماذج منها ، والتى وان كانت تعانى من بعض العيوب خصوصا فى مجال تكنولوجيا التوجيه ، الا ان الخبرة المصرية المكتسبة فى هذا المجال ، قد توفر لها الحصانة ازاء القيود الدولية المعرقلة لنقل تكنولوجيا الصواريخ اضافة الى مصر ، توجد الخبرة العراقية التى نجحت فى تطوير نماذج من الصواريخ المعنية ، لذا فأنه من المتصور الان ، ان الطرف العربى له الان قدر من الحصانة العلمية التى تتيح له تامين بعض احتياجاته من الصواريخ الارضية بمعزل عن الضغوط التى قد تمارسها الدول الرئيسية الموردة للسلاح الا ان هذا مشروط بان تتعاون الدول العربية فيما بينها فى مجال تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة لاجل تعزيز قدرتها الذاتية على تطوير الصواريخ الارضية .

■ ■

خامسا ـ الاسلحة الكيمائية :

تشير البيانات المنشورة خلال العام الى عدم وجود تغير كبير فى القدرة الكيماوية للدول اطراف الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى، وذلك على الاصعدة المختلفة، سواء فيما يتعلق بالدول المالكة للاسلحة الكيمائية، او حجم الترسانة الكيماوية، او وسائل اطلاقها. والبيانات الواردة فى هذا الشأن غير مؤكدة، ومرد هذا حرص غالبية الدول على احاطة برامجها الخاصة بتحديث وتطوير الاسلحة الكيماوية بدرجة عالية من السرية والكتمان، نظرا لما تثيره برامج على هذه الشاكلة من تنديد واستنكار دولى، خاصة وان المجتمع الدولى بصدد وضع اللبنات الاولى على طريق نزع السلاح الكيماوى.

ولعل ابرز مانشر فى هذا الصدد خلال العام ماذكرته صحيفة « نيويورك تايمز » بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٩ من ان شركات هندية قد امدت ايران والعراق ومصر بمئات من الاطنان من المواد الكيماوية التى يمكن ان تستخدم فى صناعة الغازات السامة، كذلك ماأوردته مجلة « ديفنس اند فورين افيرز ويكلى » بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٩ من أن الاردن يتطلع لشراء انظمة إيصال ارضية او جوية لاطلاق الغازات الحربية، علاوة على الانباء والتقارير الغربية والاسرائيلية المتدفقة حول اقامة ليبيا مصنع « رابطة » لاجل انتاج الغازات الحربية، وهو مانفته ليبيا مؤكدة فى هذا الصدد ان المشروع مخصص لانتاج المستحضرات الطبية، واضافة الى هذا ماذكرته صحيفة نيويورك تايمز » فى مارس من العام نفسه، من ان مصر قد تسلمت من شركة « كرييس السويسرية العناصر الاساسية لمصنع يقام فى أبو زعبل مخصص لانتاج الغازات الحربية، وهو مانفته ايضا مصر، منوهة فى هذا الصدد بأن السياسة المصرية المعلنة لم تقتصر فحسب على رفض استخدام المنتجات الكيماوية فى اغراض عسكرية، بل ايضا رفض انتاجها وتخزينها وانتشارها. واضافة الى الدول العربية المذكورة، فقد ترددت انباء غربية واسرائيلية عن تطوير العراق وسوريا لاسلحتهما الكيماوية. غير أن الدولتين لم تنفيا او تؤكدا صحة هذه البيانات

وأيا كان الحال، فقد كشف العام عن تبلور اتجاهات عالمية واقليمية خاصة بالاسلحة الكيمائية، من المقدر لها ان تؤثر على التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى، بحكم ان الاسلحة الكيماوية احد عناصر السباق على التسلح فى منطقة الشرق الاوسط ذات التأثير الكبير على التخطيط الاستراتيجى لكلا طرفى التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى. والمتصور ان هذه الاتجاهات لاتسير لصالح الجانب العربى، سواء فيما يتعلق بقدرته على تطوير اسلحته الكيماوية، او فيما يتعلق بامكانياته فى توظيف القدرة الكيماوية التى بحوزته فى خدمة استراتيجية الردع وهو ماقد يكون له تداعياته السلبية على استقرار الميزان غير التقليدى الذى تتمتع فيه اسرائيل اصلا بميزة احتكار الاسلحة النووية علاوة وعلى قدرتها الكيماوية. فمن شأن الانعكاسات السلبية لهذه الاتجاهات ان تضخم من حجم الفجوة الموجودة اصلا فى التوازن غير التقلدى بين الدول العربية واسرائيل.

ولتبين الحجم الحقيقى لتأثير هذه الاتجاهات، يتعين فى البداية استنادا الى ما نشر خلال العام، التنويه الى أن الدول العربية تمتعت فى الأعوام الماضية بامكانية عالية نسبيا فى الحصول على تكنولوجيا انتاج الأسلحة الكيمياوية حتى فى حالة عدم توافر البنية العلمية لديها، ويظهر فى هذا الصدد مساهمة الشركات الغربية فى توريد التكنولوجيا الكيماوية لاعتبارات اقتصادية محضة، وأبرز الأمثلة على ذلك، ما جاء على

لسان جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية فى صحيفة « دى فيلت » الالمانية الغربية بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩ من أن (٢٤) شركة المانية غربية قد ساعدت ليبيا فى تصنيع وانتاج الأسلحة الكيماوية ، وما جاء أيضا على لسان لامبسدروف رئيس حزب الأحرار الالمانى الغربى فى صحيفة « الفرانكفورتر الجمانية » بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩ من أن مئات الشركات الالمانية الغربية والأجنبية قد ساهمت بأنصبة متفاوتة فى اقامة مصنع « رابطة » الليبى ، وأيا كانت صحة هذه البيانات التى لا تخلو بالطبع من أغراض سياسية لمروجيها ، فمن المؤكد توافر سهولة نسبية فى الوصول الى التكنولوجيا الكيماوية .

ولكن الاتجاهات الجديدة المستقراة من طبيعة وسير الأحداث خلال العام لا تنم فحسب عن تزايد القيود الدولية على امكانية الدول العربية فى تطوير وتحديث الأسلحة الكيماوية ، وانما تدل أيضا على تحجيم الدور العسكرى لهذه الأسلحة فى الصراعات المسلحة التى قد تنشب فى المنطقة . وتحدد هذه الاتجاهات فى الاتى : -

١ - اتباع أسلوب الضغط والاكراه العسكرى المباشر وغير المباشر ضد الدول المشتبه فى امتلاكها أو تطويرها للأسلحة الكيماوية .

٢ - انقسام المجتمع الدولى حول نزع السلاح الكيماوى .

٣ - استمرار تكثيف اسرائيل لجهودها فى مكافحة الحرب الكيماوية .

١ - الضغط والاكراه العسكرى المباشر وغير المباشر

اوضح العام حجم التكلفة التى قد تتكبدها الدولة فى حالة اعلانها امتلاك الأسلحة الكيماوية ، أو أن يتردد حولها شبهة النية فى الامتلاك أو التطوير ، فبالرغم من أن المعاهدة الرئيسية التى تعالج مسالة الأسلحة الكيماوية وهى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ هى فى الواقع اتفاقية بعدم الاستخدام الاول ، فهى لا تحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية ١ والانتقام بالسلاح نفسه فى حالة التعرض لهجوم كيماوى ، حتى التوصيات الصادرة عن مؤتمر باريس الذى انعقد فى الفترة من ٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩ ليس فيها ما يحرم الامتلاك أو التخزين او الانتقام بالسلاح نفسه باستثناء ما ورد حول ضرورة مواصلة الجهود للتوصل الى نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية مؤثرة من أجل ضمان حقوق جميع الدول فى السلام والأمن ، وضرورة اعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية .

هكذا وعلى الرغم من عدم وجود قيد دولى يحرم انتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية ، الا أن الدول العربية تعرضت خلال العام وعلى غرار العام السابق عليه لحملة اعلامية غربية اسرائيلية مصممة بغرض الاساءة الى الدول العربية ، واظهارها على أنها تمتلك أو تسعى لامتلاك الأسلحة الكيماوية ، كما لو كان هذا الأمر ما لهذه الدول عليها أن تقدم ما يثبت براءتها منه والا تعرضت لمختلف أنواع العقاب . ويبرز فى هذا الخصوص اتهامات الولايات المتحدة خلال العام الموجهة ضد ليبيا باقامة مصنع لانتاج الأسلحة الكيماوية ، وتصاعد حدة الاتهامات الى درجة تهديد الادارة الامريكية باستخدام القوة العسكرية لتدمير مصنع « رابطة » الليبى الذى تزعم بانه مخصص لانتاج الأسلحة الكيماوية بل ودخول الدولتين فى مواجهة عسكرية أسفرت عن اسقاط طائرتى استطلاع ليبيتين . والى جانب التهديدات الأمريكية وجهت اسرائيل خلال العام ايضا تهديداتها لكل من سوريا والعراق ، مشيرة الى إنها تعد خطة عسكرية لتدمير مستودعات الأسلحة الكيماوية لدى البلدين . والمتصور ان تهديدات من هذا القبيل تنطوى فى ثناياها على دلالتين لهما تأثير سلبى كبير على القدرة الكيماوية العربية :

اولاهما : أن التهديدات المنفذة أو غير المنفذة لا تستهدف ردع العراق أو ليبيا أو سوريا فقط ، وانما ردع أى دولة عربية تعتزم امتلاك الأسلحة الكيماوية أيضا ، وخطورة هذا الأمر فى أن دولا بعينها قد نصبت من نفسها حكما يحدد الدول التى يجوز لها امتلاك الأسلحة الكيماوية والتى لا يجوز لها ، ومنفذا بانزال العقوبة على الدولة التى لا يجوز لها امتلاك السلاح الكيماوى ، ولهذا الأمر تداعياته السلبية على برامج التطوير الكيماوى العربية ، والمثال البارز على ذلك القرار الذى صدر عن الكونجرس الامريكى خلال العام والقاضى بحظر بيع أسلحة الى الدول التى أشترت صواريخ صينية متوسطة المدى ، ما لم يشهد الرئيس الامريكى بأن تلك الدول لم تحز على رؤوس نووية أو كيماوية لتلك الصواريخ .

ثانيتهما : أن الضغط والاكراه العسكرى المباشر وغير المباشر يجعل الدول العربية المالكة أصلا للأسلحة الكيماوية قد تنفى امتلاكها من ناحية ، أو تلتزم من ناحية أخرى بالصمت حيالها وكلتا الحالتين لهما تاثير

سلبى على قدرة الردع الكيماوية العربية لانها تصبح مفتقرة الى عنصر العلنية ، حيث أن أحد شروط الردع أن يكون الخصم على يقين كامل بأن الطرف الاخر يمتلك القدرة العسكرية على تكبيده خسائر غير محتملة فى حالة شروعه بعمل معين يضر بهذا الطرف ، لذا فمن الاهمية بمكان لتوفير المصداقية للرادع الكيماوى العربى ، ان تكون اسرائيل على يقين بأن الدول العربية لديها أسلحة كيماوية ، وأنها تعتزم استخدامها بما يكبد اسرائيل خسائر غير محتملة لا توازى حجم المكاسب المحققة .

٢ ـ انقسام المجتمع الدولى :

ألقى مؤتمر باريس المنعقد فى الفترة من ٧ ـ ١١ يناير ١٩٨٩ الضوء على نوعية وطبيعة الانقسام داخل المجتمع الدولى حول مسالة الأسلحة الكيماوية ، حيث برز الانقسام بين الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى ، والدول الرافضة لذلك ، وتميزت كل مجموعة بوجود خصائص مشتركة تجمع دولها ، فعلى حين انتمت مجموعة الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى الى دائرة دول العالم الثالث التى لم تحز دولها بعد على السلاح النووى ، والتى تنظر الى السلاح الكيماوى على أنه يوفر لها قدرة ردع رخيصة التكلفة نسبيا فى مواجهة السلاح النووى ، ومن شأن اتخاذ خطوات لنزع السلاح الكيماوى دون أن يواكبها خطوات مماثلة فى مجال نزع السلاح النووى أن يعمق من تأثير الدول النووية على غيرها من الدول غير النووية ، ويسلب الدول غير النووية القدرة العملية على ردع عدو مجهز بالأسلحة النووية . أما الدول الرافضة لعملية الربط فهى بالأساس الدول الكبرى والدول المالكة للسلاح النووى من دائرة العالم الثالث كالهند واسرائيل . وقد تزعمت الدول العربية وعلى رأسها مصر مجموعة الدول المنادية بربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى .

ودلالة هذا الانقسام على التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى كامنة فى الاتفاق المعلن بين القوى الكبرى على ضرورة نزع السلاح الكيماوى ووقف انتشاره فى بلدان العالم الثالث .

ومن بينها بالطبع الدول العربية ، عن طريق اتخاذ خطوات وتدابير جماعية لكبح امكانية هذه الدول فى الحصول على التكنولوجيا الكيمائية ، وبغض النظر عن اختلاف الدوافع بين القوى الكبرى ، الا أن الاتفاق يعكس على الأقل مخاوف القوى الغربية من أن تفقد قدرتها على السيطرة على النزاعات المسلحة فى حالة نشوبها ، أو أن تصبح هى نفسها عرضة للتهديد الكيماوى . ويعتبر هذا الاتفاق أحد مظاهر تطور العلاقات بين القوتين العظميين ، وقد تجلت نتائجه خلال العام فى اعلان وزارة التجارة الأمريكية فرض قيود جديدة على صادراتها من المواد الكيميائية والبيولوجية ، وتشمل القيود نحو (٢٣) نوعا من المواد الكيماوية كذلك ما قررته المجموعة الأوروبية من فرض قيود مشددة على تصدير ثمانى مواد كيماوية يمكن استخدامها فى صنع الأسلحة الكيماوية .

والمتصور أن جهود القوى الكبرى فى مجال نزع السلاح الكيماوى أو الحد من انتشاره يمكن أن تصب فى أحد الاتجاهين : فاما أن تنجح هذه القوى فى تحرير اتفاق دولى يحظر فيه انتشار الأسلحة الكيماوية ، وهو احتمال لا يمكن استبعاده ، لأن العديد من دول العالم الثالث المؤيدة لعملية ربط نزع السلاح الكيماوى بنزع السلاح النووى قد لا ترى فى مصلحتها الاستمرار فى موقفها هذا ، خاصة اذا ما مارست القوى الكبرى ضدها ضغوطا سياسية اقتصادية فى شكل الوعد بمكافأة أو التعرض للعقاب .

والاتجاه الثانى : هو ألا تنجح القوى الكبرى فى تمرير اتفاق دولى على هذه الشاكلة وأن تقتصر جهودها على اتخاذ التدابير من جانبها لعرقلة نقل التكنولوجيا الكيميائية الى دول العالم الثالث .

والمتصور أن كلا الاحتمالين لا يختلف تأثيرهما كثيرا على التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى لأن فى كلا الحالتين سيصبح من الصعب على الدول العربية الحصول على التكنولوجيا الكيماوية وان كانت هذه الصعوبات ستكون أقوى فى الحالة الأولى . وبهذا تصبح امكانية الدول العربية فى تطوير ترسانتها الكيماوية مرهونة بدرجة كبيرة على قدرتها الذاتية فى تطوير بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية وقدرتها على اختراق النظام المحاصر لامكانياتها ، وهى فى هذا لا تقف موقف الندية مع اسرائيل التى لا يتوافر لديها القدرة العلمية والتكنولوجية فحسب ، وانما يتوافر لديها أيضا شبكة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية تيسر لها امكانية الوصول الى التكنولوجيات المحظورة على الدول الأخرى .

٣ ـ اسرائيل والتدابير الوقائية ضد الأسلحة الكيماوية

كثفت اسرائيل خلال العام على غرار الأعوام الماضية من جهودها فى مجال الوقاية من الحرب الكيماوية . وتضمنت التدابير المتخذه : اجراء التدريبات والمناورات فى ظروف استخدام الاسلحة الكيماوية ، كالتدريب الذى أجرى فى ٣ أبريل ١٩٨٩ ، والذى كان الغرض منه هو الوقوف على امكانية استدعاء وحدات الاحتياط فى ظل الحرب التى تستخدم فيها الاسلحة الكيماوية ، هذا اضافة الى التمرينات التى يجريها سلاح الجو الاسرائيلى عدة مرات فى العام . وتتضمن التدريب على تشغيل القواعد والطائرات فى ظروف استخدام الأسلحة الكيميائية كما أن اسرائيل حريصة على تجهيز أنظمة تسليحها بأنظمة الوقاية التى تكفل لها القدرة على خوض الحرب فى ظل ظروف استخدام الأسلحة الكيماوية . ومثال ذلك الدبابة مركافا ٣ التى اعلن خلال العام عن شروع اسرائيل فى انتاجها ، وتفيد التقييمات الاسرائيلية أن الدبابة المذكورة قادرة على الصمود فى ظروف الحرب الكيماوية دون أن يصاب طاقمها بسوء ، لأن أجهزتها ـ وفقا لتلك التقييمات ـ تمنع دخول الغازات الى داخل الدبابة ، اضافة الى أن نظام التهوية والتبريد فيها من الداخل وليس من الخارج .

وتهدف اسرائيل من هذه التدابير الوقائية توفير الحماية للسكان المدنيين والجيش وتأمين قدرة الجيش على مواصلة ومتابعة أعماله القتالية فى ظل ظروف استخدام الاسلحة الكيماوية ، وذلك بما يوفر لها القدرة على امتصاص الهجوم الكيماوى والحد من فاعليته وتأثيره فى أضيق نطاق ممكن .

والمتصور أن هذه الاجراءات والتدابير قد تسهم فى الحد من فاعلية الاستخدام العربى للأسلحة الكيماوية ، حيث أن الخبرة المستقاة من الحروب توضح أن فاعلية السلاح الكيماوى تتضاءل ازاء خصم مدرب ومجهز بالاجراءات الوقائية . ولكن من المتصور أيضا أنه فى ظل توافر عامل المفاجأة ، وتعدد مصادر الهجوم ، واستخدام صنوف مختلفة من أنظمة الاطلاق ذات المدى المتفاوت لقذف أنواع مختلفة التأثير من العوامل الكيماوية ، بما تغطى مسرح القتال فى ابعاده التكتيكية والتعبودية والاستراتيجية ، هنا يمكن أن تكون للأسلحة الكيماوية فاعلية كبيرة فى حالة استخدامها ، خاصة اذا أخذنا فى الحسبان حساسية اسرائيل الكبيرة لخسائرها البشرية .

وهكذا نخلص على ضوء الاتجاهات السابقة الى ان قدرة الردع الكيماوية العربية يمكن أن تتآكل اذا لم تتخذ الدول العربية الخطوات العلمية المضادة خاصة فى مجال تطوير الترسانة الكيماوية بصنوفها المختلفة ، وتطوير أنظمة متعددة للاطلاق ، وتحقيق ذلك سيبقى مرهونا بقدرة الدول العربية على البناء الذاتى لقاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة تصلح كاساس لقيام صناعة كيماوية متقدمة ، كما أنه مرهون بمدى كفاءة وفاعلية التنسيق بين القوى العسكرية العربية الرئيسية على صعيد التخطيط الاستراتيجى لأحتمالات وظروف استخدام الأسلحة الكيماوية .

■ ■

سادسا ـ الأسلحة النووية

لم يحدث خلال العام وعلى نحو ما هو متوقع ما ينم عن وجود تغير فى طبيعة الانتشار النووى فى الشرق الأوسط ؛ حيث ظلت اسرائيل الدولة الوحيدة التى تتفق حولها الاراء بانها تمتلك الأسلحة النووية ، مع الاختلاف فى التقديرات حول الحجم الحقيقى لترسانتها النووية ، كما بقيت سياسة اسرائيل النووية القائمة على الردع الضمنى كما هى ، فلم تعلن اسرائيل عن امتلاكها للسلاح النووى او تبنيها الخيار النووى فى اطار استراتيجيتها العسكرية ولعل مرد هذا عدم حدوث تغير مؤثر فى التوازن غير التقليدى لغير صالح اسرائيل ، اضافة الى عدم حدوث طفرة نوعية او كمية كبيرة فى التوازن التقليدى لصالح العرب ، بما يشكل دافعا لاسرائيل لأن تعلن تبنيها الخيار النووى .

وتفيد البيانات المنشورة خلال العام بوجود تغير له دلالاته وانعكاساته فى المستقبل على الانتشار النووى فى الشرق الأوسط ، وذلك فى حالة صحة هذه البيانات ، وتطرقت البيانات المنشورة الى عدة مواضيع فى مجال التسلح النووى ، نوجزها فى الاتى : ـ

١ ـ اقامة مفاعلات نووية جديدة .
٢ ـ تطوير رؤوس نووية .
٣ ـ التعاون المشترك فى البرامج النووية .

١ ـ فى مجال اقامة مفاعلات نووية جديدة

أعلنت الجزائر خلال العام عن اقامة مفاعل نووى فى بلدة « الدرازية » يسمى « نور » ، وذلك بغرض تدريب عمال تقنيين وعلميين فى ميادين الفيزياء والهندسة النووية وانتاج النظائر المشعة ، وهذا التطور وان كان فى بداياته الاولى ، فمن المتوقع ان تقتصر آفاقه المستقبلية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، كمجال توليد الكهرباء لأن المفاعل المذكور هو فى الأصل ـ وعلى نحو ما هو مذكور ـ مفاعل للأبحاث النووية ، لذا فمن المتصور أن مهمته الاساسية تنحصر فى اقامة البنية التحتية العلمية والتكنولوجية الضرورية للتطور فى مجال الاستفادة من الطاقة النووية .

كذلك ذكرت تقارير أن اسرائيل شيدت خلال العامين الماضيين مفاعلا نوويا جديدا الى جانب مفاعلها القديم « ديمونه » الموجود فى صحراء النقب ، وأن المفاعل الجديد يضم تكنولوجيا نووية فرنسية وكندية وأمريكية ، ولم تبين التقارير ما اذا كان هذا المفاعل مخصصا للأغراض السلمية أم للأغراض العسكرية ، كما لم توضح طاقة المفاعل ، وهذه البيانات وعلى نحو ما هو معتاد لم تؤكدها اسرائيل أو تنفيها . وفى حالة صحة هذه التقارير ، فمن المتصور أن الأهداف العربية التى قد تستهدفها اسرائيل من الضخامة فى العدد والحجم بما يستوجب انتاج كميات اكبر من الأسلحة النووية ، قد لا تكون سعة مفاعل ديمونه كافية للوفاء بها لذا فمن شأن اقامة اسرائيل لمفاعلات نووية جديدة أن تتيح لها امكانية أكبر لانتاج كميات أكبر من البلوتنيوم ، وذلك بغرض انتاج المزيد من الأسلحة النووية .

كما افادت تقارير اسرائيلية بأن سوريا تبذل جهودا ضخمة فى مجال البحوث والتطوير النووى ، وانها تتفاوض مع بلجيكا وكوريا حول تخطيط واقامة مفاعل نووى فى سوريا ، وأن سوريا تعمل على اقامة مفاعلات للبحوث النووية بمساعدة الاتحاد السوفيتى وايطاليا ، ولم تنف سوريا أو تؤكد صحة هذه البيانات ، الا أن الأغلب أن تخصص هذه المفاعلات للأغراض السلمية ، وان كانت تؤدى الى التقدم فى مجال التكنولوجيا النووية .

٢ ـ تطوير الرؤوس النووية

تشير بيانات نشرت خلال العام الى أن العراق يعمل على انتاج رؤوس نووية ، مستخدما فى هذا المجال كمية البلوتنيوم المتبقية لديه بعد ضرب المفاعل النووى العراقى فى العام ١٩٨١ ، وأن العراق من المقدر له الوصول الى هذا الأمر خلال العامين القادمين . ولم تؤكد العراق او تنف صحة هذه الأنباء .

اضافة الى هذا افادت أنباء بأن قمرا صناعيا تابعة للاتحاد السوفيتى قد التقط صورا حول تجربة صاروخ يحمل رأسا نوويا متفجرا طورته جنوب افريقيا بالتعاون مع اسرائيل ، وهى أنباء تحتمل الصحة على ضوء حجم التعاون العسكرى الكبير بين البلدين ، خاصة وأن البلدين قد سبق لهما وأن أجريا تفجيرا نوويا على مقربة من سواحل جنوب افريقيا ، الا أنه لم ترد أنباء عن اجراء هذه التجربة ، لا يستبعد أن يكون اهتمام كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بالرؤوس النووية منشؤه نشاط كل منهما فى برامج طموحة لانتاج وتطوير صواريخ ارض ـ ارض ، ورغبتهما فى تجهيز الصواريخ المعنية بالرؤوس النووية . وهو ما سنتعرض اليه بالتفصيل فى موضع آخر من التقرير الخاص بموضوع الصواريخ ارض ـ ارض .

٣ ـ التعاون المشترك فى البرامج النووية :

. نشرت تقارير خلال العام أن العراق يتعاون مع السعودية وباكستان لانتاج رؤوس نووية ، وأن السعودية تقوم بتمويل هذا المشروع ، وتتولى باكستان تقديم قدر من الخبرة التكنولوجية . ولكن السعودية نفت تقديمها مساعدات مالية اضافة الى هذا تواترت انباء عن عرض تقدمت به اسرائيل لبريطانيا لأجل التعاون فيما بينها فى المجالات النووية ، وتتضمن العرض المقترح تشكيل هيئة استراتيجية من خبراء الطاقة النووية فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة واسرائيل تكون مهمتها تكوين نواه للتعاون النووى المشترك لعدة سنوات قادمة ، لكن العرض وفقا لهذه البيانات لم يحظ بقبول بريطانيا وعلى الرغم من عدم وجود ما يثبت صحة هذه الانباء ، الا أنها تنسجم مع الخط العام لسياسة التسليح الاسرائيلية فى اقامة شبكات من العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع الدول المتقدمة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة بأمل الوصول الى المعارف التقنية التكنولوجية المحظور أو المقيد نقلها الى الدول الأخرى .

والواضح على ضوء التقارير المنشورة حول البرامج النووية للدول العربية ، وبغض النظر عن مدى صحة هذه التقارير ، أنها تستهدف اغراضا عدة ، من بينها معرفة حقيقة النشاط النووى العربى ومدى وجود تعاون عربى ـ عربى او عربى ـ أجنبى فى هذا المجال ، وهذا الأمر يخدم صانع القرار الاسرائيلى فى مجالين : فمن ناحية يستخدم المواقف المعلنة من قبل الدول المعنية كسابقة لاحراجها فى حالة ظهور قرائن تخالف مواقفها الرسمية المعلنة ، ومن ناحية ثانية تتيح له امكانية تطويق واحتواء المشاريع النووية العربية حتى ولو لم تتجاوز دائرة التفكير ، وذلك بأن يلفت انظار القوى الكبرى لهذه المشاريع لوأدها فى المهد ، وذلك باستخدام مختلف أنواع الضغوط والتأثير . اضافة الى هذا ، فأن حملة من هذا القبيل تخدم اسرائيل فى ايجاد ذريعة لتنفيذ أعمال عدوانية ضد وسائل القوة العسكرية العربية بزعم القضاء على المصادر المهددة لأمنها ، علاوة على أن هذه التقارير والتى قد تغذيها اسرائيل توفر مناخا مواتيا لاسرائيل لأن تحصل على المزيد من المساعدات العسكرية ، فمن اللافت أن الحملة الاعلامية التى أستهدفت العراق تزامنت مع زيارة اسحاق شامير للولايات المتحدة .

وعلى هذا النحو يمكن القول أن اسرائيل مازالت تحتكر السلاح النووى ، وأن امكانية الدول العربية فى كسر هذا الاحتكار أصبحت فى غاية الصعوبة ، بالنظر الى العراقيل التى تضعها الدول الكبرى أمام دول العالم الثالث ـ ومن بينها بالطبع الدول العربية ـ التى قد تسعى للحصول على السلاح النووى ، والمتوقع أن هذه العراقيل ستتزايد فى ظل ظروف المناخ الدولى الجديد ، واتجاه القوتين العظميين نحو تخفيض ترساناتهما النووية ، ومنع ظهور قوى نووية جديد تكون سببا لهز دعائم النظام الدولى ، وتغيير علاقات القوى فى عالمنا الراهن ، لذا فأن تطوير وانتاج السلاح النووى العربى صار مرهونا أكثر من أى وقت مضى بالقدرة العلمية والتكنولوجية العربية الذاتية ، وبمدى فاعلية التعاون العربى فى هذا المجال .

وهكذا سيظل الخلل قائما فى الميزان غير التقليدى بين الدول العربية واسرائيل ، طالما ظلت اسرائيل منفردة بالسلاح النووى دون بقية الدول العربية ، وقد يقلل امتلاك الدول العربية لاسلحة كيماوية من حجم هذا الخلل ، ولكن مع ذلك فانها لا توفر ردا كافيا وموازيا على القوة النووية الاسرائيلية ، فى حالة اذا ما أرادت الدول العربية الوصول مع اسرائيل الى مستوى القدرة على التدمير الشامل المتبادل ، بما يحيد القدرة النووية والكيماوية لدى الجانبين ، وبما يجعل من الاسلحة التقليدية المجال المطروق للجانبين على صعيدى التنافس او الاستخدام ، وهو مجال قد يتمتع فيه الجانب العربى بحكم امكانياته الاقتصادية والبشرية بافضلية على اسرائيل .

جدول رقم « ٢١ »

الصواريخ ارض ـ ارض لدى اطراف الصراع العربي الاسرائيلي

الطراز	دولة المنشا	الدولة المالكة	الطول متر	الوزن كجم	القطر سم	المدى كم
سي اس اس ٢	الصين	السعودية	٢١	٢٦,٠٠٠	١٦٠	١٢٠٠
اريحا٢ ب	اسرائيل	اسرائيل	غ . م	غ . م	غ . م	١٣٠٠
اريحا ٢	اسرائيل	اسرائيل	٦,٢٤	٦١٨ ـ ٦٨٠	غ . م	٥٠٠٢
اريحا	اسرائيل	اسرائيل	غ . م	غ . م	غ . م	٤٥٠ ـ ٤٨٠
ام جي ام ٢٥سي لانس	الولايات المتحدة	اسرائيل	٦,٢٤	١٣١٨ ـ ١١٥٧	٥٦	١٢٠
اس ـ اس٢١	الاتحاد السوفيتي	سوريا	٩,٤٤	غ . م	٤٦	١٢٠
سكود بي	الاتحاد السوفيتي	مصر والعراق وسوريا وليبيا	١١,٢٥	٦٣٠٠	٨٥	١٦٠ ـ ٢٧٠
فروج ـ ٧	الاتحاد السوفيتي	مصر والعراق وسوريا والجزائر	٩,١	٢٣٠٠	غ . م	٧٠
الحسين	العراق/نسخة متطورة من سكودبي	العراق	غ . م	غ . م	غ . م	٦٥٠
سيدى العباس	العراق/ نسخة متطورة من الحسين	العراق	غ . م	غ . م	غ . م	٩٠٠

تابع جدول رقم « ٢١ »

الطراز	التوجيه	الطاقة التدميرية للراس الحربي	دائرة الخطا المحتمل متر	الحمولة رطل	نوع الطائرات	المدى العملياتي كم	الحمولة القصوى
س٢ اس اس٢	قصور ذاتي	١٥ كيلوطن	غ . م	٤٤٠٠	ميج ٢٩	٨٠٠ ـ ١١٠٠	٤
اريحا ٢ ب	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م	ميج ٢٥ م ف	٩٥٠ ـ ١٢٠٠	٣٠٠٠
اريحا ٢	قصور ذاتي	غ . م	غ . م	غ . م	ف ـ ١٦	٥٥٠ ـ ٩٣٠	٥٤٠٠
اريحا	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م	ف ٤	٤٨٠	٥٩٠٠
ام جي ام ٢٥ سي لانس	قصور ذاتي	١ ـ ١٠٠ كيلوطن	١٥٠ ـ ٤٠٣	٥٠٠	ميراج ٣ اى	٩٦٠	٦٩٠٠
اس اس ٢١	غ . م	١٠٠ كيلو طن	٣٠٠	غ . م	تورنادو	١٣٩٠	٦٨٠٠
سكود بي	قصور ذاتي	اقل من ميجاطن	٩٠٠	٢٢٥٠	ميج ٢٣ فلوجي	٣٩٠ ـ ٦٠٠	٤٤٠٠
فروج ـ ٧	غير موجه	غ . م	٥٠٠ ـ ٧٠٠	غ . م	سو ـ ٢٢	٤٣٠ ـ ٦٨٠	٤٠٠٠
الحسين	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م	سو ـ ٢٤	٢٤٤٥	٨٠٠٠
سيدى العباس	غ . م	غ . م	غ . م	غ . م	سو ـ ١٧	٩٠٠	٥٠٠٠

النظام الاقليمى العربى

القسم الأول

الهيكل السياسى للنظام العربى

- ١ ـ ملخص
- ٢ ـ اداء مؤسسات النظام العربى

اولا : ملخص عام والملامح الرئيسية للتفاعلات العربية عام ١٩٨٩

١ ـ تلكؤ التكيف مع التطورات العالمية

إتسمت تفاعلات النظام العربى هـذا العام بالايجابية . على أنه يجب ان ننسب مستوى التطور الايجابى لهذه التفاعلات الى مايجرى فى النظام الدولى من تحولات عميقة . عندئذ سوف نخرج بنتيجة فالتطور الايجابى للنظام العربى قد ظل من حيث المستوى بعيداً عن مواكبة الايقاع السريع والتطور الاكثر عمقا فى النظام الدولى والذى يتوقع ان تكون له نتائج سلبية شديدة على المكانة الدولية للعرب . ومن هذا المنظور ، فأن السمة المركزية للتفاعلات العربية هذا العام يمكن تلخيصها فى تلكؤ التكيف الايجابى العربى مع التحويلات الهيكلية فى النظام الدولى . وقد اسفرت هذه السمة عن تعاظم حيرة العرب ـ حكاما ومحكومين ـ نحو إدراكهم للذات وللغير ونحو المفهوم المركزى والاطار الحركى (البرنامجى) اللذين يؤسس عليهما التطور المستقبلى للنظام العربى

٢ ـ تضخم فجوة الارادة السياسية بين العرب والعالم

إن العلة الرئيسية وراء حيرة النظام العربى والشعور العام لدى الرأى العام العربى بضياع الاتجاه هى ان التطورات الهيكلية فى النظام الدولى قد ظهرت بتاثيرات شديدة السلبية من حيث الاتجاه وقوية من حيث العمق بدرجة فاقت النتائج الايجابية لتطور التفاعلات العربية فى مجملها ، الأمر الذى أنتهى الى مزيد من تآكل القدرات النسبية والقوة النسبية للعرب فى النظام الدولى . وبتعبير آخر ، فإن التطور الايجابى للنظام العربى كان محدوداً ومقيداً بدرجة جعلته اقل من المطلوب للتعويض عن النتائج السلبية لتطورات النظام الدولى على المكانة النسبية للعرب . وحتى فى الحالات التى لم تكن للتطورات فى النظام الدولى آثار سلبية كبيرة على مصالح العرب لم يتمكن العرب من إعادة هيكلة وصياغة الواقع السياسى لصالحهم . ففى حالة لبنان مثلا تمكن العرب لأول مرة من صياغة إطار حركى ومبدئى لتسوية الأزمة اللبنانية بعد مجهودات مضنية تبلورت فى النهاية فى إتفاقية الطائف . وقد حظت هذه الاتفاقية بتأييد عالمى إجمالى تقريبا . ومع ذلك فقد امكن لضابط مغامر مثل العماد ميشيل عون لايستند الى أية شرعية كانت من التلاعب بالموازنات الدولية الجديدة بصورة منع معها التنفيذ الفعلى لهذه الاتفاقية ، ولم يستطع العرب بالمقابل ان يتابعوا النجاح الذى حققوه بعقد إتفاقية الطائف اكثر من إنتظار القضاء والقدر حتى يصبح من الممكن تطبيقها .

والواقع ان التوصل الى إتفاقية الطائف قد اقتضى عملا سياسيا عربيا جماعيا ، واستثمارا سياسيا لمكانة ثلاث دول عربية رئيسية استندت الى مايشبه إجماعا عربيا جماعيا تحقق فى مؤتمر الدار البيضاء الذى أنصرف أساسا الى معالجة القضية اللبنانية ، وكان الأداء الدبلوماسى الذى أثمر هذه الاتفاقية على ارقى مستوى ممكن ، ومع ذلك ، فأن مجرد التوصل إلى هذه الاتفاقية لم يكفل إنهاء المقاومة الشرسة التى أبداها الجيش اللبنانى (المارونى أساسا) وكان من شأن هذه المقاومة ان تنجح فى منع تنفيذ الاتفاقية بسبب إعتمادها على موازنات دولية دقيقة لم يشأ العرب ان يقدموا على الاخلال بها ، وتحمل التكاليف والاعباء السياسية الدولية للتغلب عليها بالوسائل المناسبة . وهكذا انتهى عام ١٩٨٩ دون ان تلوح تباشير حل الأزمة اللبنانية فعليا

٣ ـ الاتجاه النزولى للدبلوماسية العربية للتسوية .

وتبرز الملاحظة السابقة أهمية التوصل الى حد ادنى حرج معين للعمل السياسى الجماعى لمجرد المحافظة على مكانتهم الدولية وقدراتهم النسبية فى النظام الدولى المتغير بعجلة شديدة . وإذا كان النظام العربى قد فشل فى حل الازمة اللبنانية فعليا لصالحه بالرغم من تمتعه بإمتياز الاجماع شبه الكامل عربيا وعالميا على منهجية هذا الحل (إتفاقية الطائف) ، فإن فشله فى حل القضية الفلسطينية حلا يتفق مع مصالحه كان اكثر وطأة . فالاستثمار السياسى العربى الجماعى الموضوع فى خدمة الكفاح الفلسطينى وبالمنهجية التى طرحتها الانتفاضة والقيادة المشروعة والوحيدة اى منظمة التحرير الفلسطينية كان مما وضع فى خدمة حل القضية اللبنانية . وعلى النقيض من المواقف العالمية الرئيسية نحو المسألة اللبنانية ، فان هذه المواقف كانت إجمالا وتفصيلا لغير صالح تسوية القضية الفلسطينية . كما أن التحولات البنائية فى النظام الدولى قد عظمت من إختلال موازين القوى الفعلية المحيطة بالصراع العربى الاسرائيلى ، وقد ادت هذه الموازين الى عودة جهود التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية الى مواقع اسوأ مما كانت عليه قبل الانتفاضة الفلسطينية الباسلة .

وقد تبلورت جهود التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية هذا العام فى مبادرتى مبارك وبيكر وقد عكست هاتان المبادرتان إستقرار صيغة دبلوماسية التسوية على منطق الحكم الذاتى مع إيحاء مبهم بإعادة السيادة العربية على الجزء الاكبر من الضفة والقطاع بعد فترة طويلة نسبيا مما يدعى ببناء الثقة ، وذلك بعد أن كانت هذه الدبلوماسية تدور حول الانسحاب الاسرائيلى من ، واعادة السيادة العربية على الضفة والقطاع . وتمثل تلك الصيغة تعبيرا عن الاتجاه النزولى لدبلوماسية التسوية ، فالبرغم من الاداء العظيم للانتفاضة الفلسطينية ، فإن حاصل التطورات فى النظامين العربى والعالمى كان يقود خلال العام ١٩٨٩ الى تاكيد هذا الطابع النزولى من وجهة النظر العربية لدبلوماسية التسوية والى اصابتها بالشلل فى النهاية . وبسبب الموقف المتأزم الذى وصلت اليه الثورة الوطنية الفلسطينية بين التضحيات الهائلة التى يبذلها شعب الأرض المحتلة وشلل دبلوماسية التسوية ، فقد خسرت الانتفاضة جزءاً من قوة الدفع التى زخرت بها فى العام الماضى .

٤ ـ إستكمال حركة المصالحات العربية وظهور عدم كفايتها

وتبدو المحصلة الايجابية للتفاعلات العربية محصورة هذا العام ايضا فى النطاق الضيق الذى فرضته الفلسفة التى دفعت اليه . وهذه الفلسفة تتلخص ببساطة فى تنقية الاجواء العربية ، وقد حققت هذه الفلسفة انجازا هاما يتمثل فى حركة المصالحات العربية وماترتب عليها من ضبط او تسوية بعض المنازعات الهامة التى اهدرت كثيرا من موارد الوطن العربى المادية والمعنوية . وقد قطعت حركة المصالحات العربية اشواطا ابعد كثيرا هذا العام فى سياق المفاوضات الجانبية بمؤتمر القمة العربى فامكن عقد اللقاء بين الرئيس مبارك ، وكل من الرئيسين الأسد والقذافى وإزالة الجفاء الطويل الذى طبع العلاقات المصرية السورية والمصرية الليبية . وكان ذلك مقدمة هامة لعقد المصالحة بين مصر وكل من سوريا وليبيا ، وهى المصالحة التى تطورت سريعاً فى الشهور التالية لمؤتمر القمة . وفى مؤتمر القمة ذاته ، عادت مصر الى الجامعة العربية بكامل صلاحيتها ، وأعيد إدماج مصر بيسر تام فى مؤسسات النظام العربى منتئذ .

وفى المقابل ، فشلت كافة محاولات عقد المصالحة بين سوريا والعراق فى مؤتمر قمة الدار البيضاء . وظل التنافس السورى ـ العراقى يلقى ظلالا عميقة على واقع التفاعلات العربية هذا العام . وقد تمكن النظام العربى ـ مع ذلك ـ من إدخال قدر من الضبط على هذا التنافس فى سياق الجهود المبذولة لحل الأزمة اللبنانية ، وبسبب هذا الضبط نجحت اللجنة الثلاثية التى شكلها مؤتمر قمة الدار البيضاء فى التوصل فى النهاية لعقد مؤتمر الطائف والخروج منه بالاتفاقية المعروفة بإسمه .

غير انه حتى لو تصورنا إكتمال حركة المصالحات العربية ، فأنها قد لاتقود مباشرة الى نهوض عام للنظام العربى يمكنه ان يواكب عمقا واتساعا التطورات السلبية فى هيكل النظام الدولى . إذ قد يظل الانجاز الايجابى لهذه الحركة مقصوراً على تحقيق الاستقرار فى الساحة العربية وتأمين علاقات من حسن الجوار بين الدول العربية دون ان يتجاوز ذلك الى جمع شتات القوة العربية عبر عملية إعادة صياغة نهضوية وعميقة للعمل العربى المشترك . والواقع ان عام ١٩٨٩ قد شهد نكسة كبيرة لمحاولات إعادة صياغة اسس النظام العربى ، عندما قرر مجلس الجامعة فى دورته الطارئة فى نوفمبر إعادة النظر فى مشروع تعديل ميثاق الجامعة . ويبدو ان التفاهم الضمنى الذى ساد بين وزراء الخارجية العرب هو تجميد مشروع تعديل الميثاق ، وربما الانصراف الى اضافة ملاحق معينة على الميثاق الحالى .

وكذا فقد استمرت الأزمة المالية للجامعة العربية وقادت عملية إعادة هيكلة مؤسسات الجامعة الى الغاء بعض المنظمات وادماج بعضها الآخر وتقييد نشاط بعضها الثالث . وقد ارتبط بذلك كله توزع اهتمام الدول العربية بين نظام الجامعة والمجالس العربية الاقليمية الناشئة .

ولاشك ان ذلك قد تم على حساب نظام الجامعة فى الوقت الذى لم تقدم فيه المجالس الاقليمية بديلا عنه ، ولم يتطور العمل المشترك داخل هذه المجالس بعيداً عما تم تحقيقه فى أعقاب اتفاقيات التأسيس . والأهم من ذلك كله ان احداً من اطراف النظام العربى سواء من يقودونه فعلا او من يتنافسون على قيادته لم يطرح تصوراً متكاملا وايجابيا لكيفية النهوض به بما هو ابعد من تنقية الاجواء .

٥ ـ قوة دفع جديدة للتعددية السياسية .

وعلى الصعيد الداخلى استمر التحول الى التعددية السياسية واكتسبت قوة جديدة بإنطلاق الجزائر بقوة دفع كبيرة نحو النظام التعددى ، وتجميد احكام قانون الطوارىء وعقد إنتخابات حرة ونزيهة فى الأردن حيث يتطلع المجتمع الى تشريع الأحزاب السياسية . غير انه فى المقابل انتكست الديموقراطية والغيت التعددية الحزبية بعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى السودان ، كما واظبت السلطات فى مصر وتونس على اتباع استراتيجية تثبيت التعددية واحتوى التطور السياسى فى كل منهما على قدر من التأزم .

وفى المجال الداخلى ايضا يمكن القول بأن موجة الاصلاح السياسى والاقتصادى لم تصل فى الوطن العربى الى قوة الدفع اللازمة لتخطى الحد الأدنى الحرج الذى يكفل لها الانطلاق .

■ ■

ثانياً : أداء مؤسســـات النظـــام العربـــى

حكم اداء مؤسسات النظام العربى وخاصة جامعة الدول العربية عاملان هامان . الأول هو التفاعلات العربية حول القضايا الرئيسية التى تعين على الجامعة اتخاذ قرارات مصيرية بشأنها ، والثانى هو الأوضاع المتدهورة للجامعة تنظيميا واداريا وماليا التى باتت تهدد اداءها عموما ، مع تعمق الغموض بتعريف هذا الدور بسبب بدء حركة التجمعات الاقليمية . وارتبط بذلك احياء المناقشات حول مشروع تعديل ميثاق الجامعة .

وقد كشف اداء مؤسسات الجامعة العربية هذا العام عن عدة سمات رئيسية يمكن رصدها كمايلى :

١ ـ استمرار الاعتماد على دبلوماسية القمة الطارئة بدلا من القمة العادية ، وذلك لمعالجة القضايا المتفجرة فلم يعقد مؤتمر القمة العربى دورته العادية فى الرياض والتى كان مقررا لها ان تعقد منذ خريف ١٩٨٣ . وانعقدت قمة الدار البيضاء غير العادية هذا العام لعلاج الازمة اللبنانية بصورة خاصة ، وهى القمة غير الاعتيادية الثالثةعلى التوالى بعد قمة عمان ١٩٨٧ والجزائر ١٩٨٨ .

٢ ـ بروز الروح التجمعية فى تفاعلات الجامعة العربية ، ويلاحظ ان صعود التجمعات الاقليمية العربية قد انعكس الى درجة كبيرة على اداء مؤسسات الجامعة العربية ، واتضح فى عدة مناسبات ، وخاصة اثناء مناقشة جدول اعمال مجلس الجامعة فى دورته الثانية والتسعين ، حيث اصدر هذا المجلس قرارا لاول مرة بالتنسيق بين الامانة العامة للجامعة ، والامانة العامة لمجلس التعاون العربى . كما انعكس ذلك ايضا عندما طلبت احدى الدول المنضمة الى التجمعات العربية عدم اجراء الانتخاب لاختيار اعضاء المحكمة الادارية العليا وتوزيع مقاعد اعضائها بواقع مقعد واحد لكل من التجمعات العربية الثلاثة . وقد كان هذا الاقتراح وراء استنفار الدول غير المنضمة للتجمعات واصرارها على رفض ذلك ، وتم اجراء عملية الانتخاب ، وجاءت نتيجتها على عكس ماتوقع انصار التجمعات العربية .

ومن وجهة نظر مصير نظام الجامعة،فان انتصار خط « الحد الادنى » فى العمل العربى المشترك قد اصبح مضاعفا باضافة ظلال التجمعات الاقليمية على عمل مؤسسات الجامعة .

٣ ـ استمرار انحسار دور الراديكاليين العرب فى مؤسسات الجامعة . فقد كانت الحكومات الراديكالية العربية قادرة فى الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ على موازنة تاثير الحكومات المحافظة فى كثير من الحالات ، وبالذات فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى . على انه منذ إنعقاد مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ أصبح خط المحافظين العرب هو المهيمن على اداء الجامعة ، واكتفى الراديكاليون بتسجيل تحفظاتهم على قرارات القمة او المجلس المتخذة تحت نفوذ المحافظين . اما عام ١٩٨٩ فقد اصبح الراديكاليون عاجزين حتى عن تسجيل تحفظات وذلك باستثناء ليبيا التى ظلت « تتحفظ على فكرة المؤتمر الدولى » .

٤ ـ توسع الفجوة بين القرارات المتخذة فى اطار الجامعة من ناحية وتنفيذها بواسطة الدول الاعضاء من ناحية اخرى ، وظهرت فجوة جديدة بين المنهج المستقر عليه فى العمل العربى المشترك من ناحية والمواقف المتخذة من الجامعة من ناحية اخرى . فقد استقر هذا المنهج على الوظيفية . ومع ذلك فقد اخذت الشكوى من تكاثر مؤسسات العمل العربى المشترك فى التصاعد ، كما ان العلاج الذى تم تبنيه لمشكلات الاداء فى المنظمات العربية المتخصصة قد ادى الى مزيد من اضعافها .

٥ ـ ضعف الاداء الجماعى لمؤسسات الجامعة فى

المجال الفلسطيني . لقد كانت قمة الجزائر قد بلورت دبلوماسية سلام عربية تقوم على قرارات قمة فاس . ولكن النصف الاول من عام ١٩٨٩ لم يشهد اداء مواكبا من جانب مؤسسات ولجان الجامعة . فقد انفردت منظمة التحرير بشن هجوم السلام الفلسطيني على الساحة الدولية . ولم تقم اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الانتفاضة بدورها المتوقع ، مما دفع مجلس الجامعة بطلب من دولة فلسطين الى تقديم نقد لهذه اللجنة والمطالبة برفع مستوى ممثلى الدول المختارة فى اجتماعاتها وطلب المجلس ايضا سرعة انجاز الزيارات العربية والدولية المقررة لها من قبل . وفيما يبدو ان اهتمام الجامعة بالازمة اللبنانية قد غطى على الاهتمام بمتابعة مهمات الجامعة فى المجال الفلسطيني . ولم تبرهن الجامعة على قدرتها على تحقيق اداء مرتفع فى قضيتين عربيتين فى نفس الوقت .

٦ ـ وامتدادا للملاحظة السابقة كشف اداء اللجان الوزارية التى شكلها مجلس الجامعة عن ضعف واضح وبينها اللجنة السباعية المشكلة لمتابعة الوضع بين العراق وايران ، وهكذا امتد الغموض الى دور اداة اساسية من ادوات عمل مجلس الجامعة ومؤتمر القمة وهى اللجان الوزارية التى تنشط احداها فى تنفيذ مافوضت لعمله فى لحظة معينة ثم يختفى عملها لفترات طويلة تالية دون قرار واضح .

٧ ـ استمرار غموض النتائج التى قد تسفر عنها عودة مصر الكاملة لمؤسسات الجامعة . فمن ناحية اولى ، يلاحظ ان العودة الكاملة لمصر الى الجامعة العربية مع دعوة الرئيس مبارك للمشاركة فى مؤتمر قمة الدار البيضاء الاخيرة ، لم تجد سوى معارضة محدودة للغاية . ومن ناحية ثانية ، فان مصر قد تصرفت كما يلاحظ من خطاب الرئيس مبارك فى مؤتمر القمة المذكور على اعتبار انها قد تحررت تماما من الضغوط العربية التى استهدفت تعديل موقفها من اتفاقية كامب دافيد ١٩٧٨ ومن الصراع العربى ـ الاسرائيلى عموما . وينشأ الغموض اولا عن عدم وجود اسس محددة لربط الموقف المصرى من الصراع العربى ـ الاسرائيلى ودبلوماسية تسويته من ناحية ، وبين الموقف العربى العام الممثل فى قرارات قمة فاس ١٩٨٢ وقرارات القمم العربية غير العادية فى عمان ١٩٨٧ والجزائر ١٩٨٨ ، اضافة لقرارات مجلس الجامعة . كما ينشأ الغموض ثانيا من عدم استقرار الدول الاعضاء فى الجامعة على اسلوب محدد للافادة من عودة مصر فى تحقيق انطلاق للعمل العربى المشترك من خلال الجامعة ، وعدم استقرار الدبلوماسية المصرية ذاتها على اسلوب ما لتحقيق نفس الهدف .

٨ ـ استمرار تحسن الأداء العربى فى المجال الخارجى . وقد ظهر ذلك واضحا هذا العام من خلال عمل اللجنة الثلاثية المشكلة من مؤتمر القمة لحل المسألة اللبنانية ، وقدرتها على الأفادة من المتغيرات الدولية لتحقيق تعاطف عالمى مع صيغة اتفاقية الطائف واعتبارها ايضا كأسس للمشروعية الدولية فى لبنان . كما ان الامانه العامة قد قامت بنشاط دؤوب للغاية لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالحوار العربى الأوروبى ، والتعاون العربى ـ الافريقى ، وبدء ارساء اسس لاقامة حوار مع المجموعه الاشتراكية ، وذلك بالرغم من الأزمة المالية الطاحنه التى كان يمكن ان تشل تماما جهاز الأمانه العامة .

وسوف نستعرض بإيجاز شديد اداء مؤتمر القمة ، ومجلس الجامعه ، والمجالس النوعيه للجامعه العربية . ثم نعقب ذلك بأستعراض النزعه نحو التجمعات الفرعية العربية ، واخيرا نعرض لأحدى المؤسسات غير الرسمية للنظام العربى ، الا وهى مؤسسة الصحافة العربية .

١ ـ المؤسسات الرسمية للنظام العربى :

سوف نعرض فى هذا القسم لأداء جامعة الدول العربية ، ثم لخصائص النزعة نحو انشاء تجمعات فرعية عربية ونتائج وتوقعات هذه النزعه .

أ ـ اداء الجامعة العربية :

(١) قمة الدار البيضاء :

كان التنافس (الصراع) العراقى ـ السورى وراء التأجيل المستمر لعقد مؤتمر القمة العربى العادى فى الرياض ، لكن السبب نفسة كان وراء انعقاد القمة العربية غير العادية هذا العام فى الدار البيضاء . فقد وقع النظام العربى اسير الخوف من انفلات هذا الصراع وتفجيره بشكل صدامى على الساحه اللبنانية وجاء هذا الأنعقاد فى غمرة السعى الجاد لجامعه الدول العربية ، وللمرة الاولى عمليا منذ اكثر من عشر سنوات لممارسة دور سياسى فاعل ، مباشر فى الجهود الهادفه الى اخراج لبنان من ازمته . فكان تشكيل اللجنه السداسية برئاسة وزير خارجية الكويت ومحاولتها السابق الأشارة اليها ، وانجازها لمشروع وثيقة الوفاق الوطنى اللبنانى التى اعتمدت عليها لاحقا اللجنه الثلاثية العربية فى مساعيها لحل الأزمة

وشهدت الفترة الفاصلة بين قمة الجزائر يونيو ١٩٨٨ وقمة الدار البيضاء تطورات بالغه الأهمية اعادت من جديد رسم ملامح السياسة العربية وتفاعلاتها تمثلت فلسطينيا بأعادة الأمساك بزمام المبادرة بفضل الأنتفاضة وما اتاحته لمنظمة التحرير الفلسطينية من اعتماد استراتيجية جديدة تركز فيها على التحرك الدبلوماسى من خلال قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وما اعقبها من اعلان الدولة الفلسطينية ثم بدء الحوار السياسى بين المنظمة والولايات المتحدة وهو الحوار الذى تحول الى دبلوماسية فلسطينية على الصعيد الدولى تطرح بقوة الحاجة الى الدعم والمساندة العربية .

وعلى صعيد الوضع بين ايران والعراق فعلى الرغم من ان مباحثات السلام بين الدولتين ظلت مجمدة ، ولم تفلح فى التوصل الى صيغة تكفل تطبيق القرار ٥٩٨ وصولا الى توقيع اتفاقية سلام دائمة وشاملة بينهما ، الا ان توقف الحرب اتاح للعراق العودة الى لعب دور متزايد على الصعيد العربى . وشهدت تلك الفترة ايضا عودة مصر الى اطار العمل العربى المشترك بعد ما استعادت علاقاتها الدبلوماسية مع اغلب الدول العربية ، حتى ان عودتها الرسمية قد تم حسمها قبل انعقاد القمة بدعوة مبارك للمشاركة فى اشغالها دون معارضة تذكر من قبل الأطراف العربية المختلفة . ثم كان قيام مجلس التعاون العربى ، وتأسيس الاتحاد المغاربى ليلحقا بمجلس التعاون لدول الخليج وما يمكن ان يعكسة ذلك على مؤسسات النظام العربى .

وكان انعقاد القمة دليلا على تأكيد الأنفراج فى النظام العربى ، وربما كانت القمة الوحيدة التى وجه اليها ذلك القدر من رسائل الزعماء الكبار ، فوجه لها بوش رسالة تتضمن دعوة لقبول المقترح الأسرائيلى بأجراء المفاوضات (مخطط شامير) « وفى حالة عدم توصلها لذلك فيمكن للقمة تجنب اتخاذ تدابير يكون من شأنها ان تضيف صعابا أخرى .. وتلقت القمة كذلك رسالة من جورباتشوف تضمنت دعوة للسير فى طريق التسوية جميعا بجهودنا المشتركة ، وبسلوك سبيل الحوار وتوسيع دائرة التفاهم » . ووجه ميتران رسالة يعرب فيها عن تمنياته بوصول القمة لعلاج للأزمه اللبنانية . هذا الى جانب رسالتين من البابا يوحنا بولس الثانى والسكرتير العام للأمم المتحدة .

لكن ما يلفت الأنتباه هو اسلوب ادارة الملك الحسن الثانى لمداولات المؤتمر والذى كان عنصرا حاسما فى نجاح القمة وفى قدرتها على انجاز اعمالها ، فقد كشف عن معرفة دقيقة بالخلافات العربية ، ومدى حساسيتها ، وكان اسلوبه فى ادارة جلسات القمة سواء العلنية او المغلقة ناجعا فى تجنب احتمالات الأنفجار فى اية لحظة . وقد اختار رئيس القمة الملك الحسن ان يؤخر قدر استطاعته الأفتتاح الرسمى للقمة حتى يجرى عدة لقاءات بين القادة المختلفين ليصلوا الى درجة من الأتفاق او ان يمتص اللقاء الأول حمية الخلافات . فكان لقاء مبارك ـ القذافى ، ثم لقاء مبارك ـ الأسد ـ صدام قبل افتتاح الجلسة العلنية الأولى .

وقد ناقش المؤتمر اربعه موضوعات رئيسية وهى لبنان ، خطة التحرك لتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية ، الحرب العراقية ـ الأيرانية ، وقضية التجمعات الأقليمية .

(أ) الأزمة اللبنانية :

كانت الأزمة اللبنانية اكثر الموضوعات احتداما ، وجرى حولها صراع حاد بين سوريا والعراق حول لبنان الغائب عن جلسات القمة . واذا كان التنافس (الصراع) السورى ـ العراقى يمتد ليشمل العديد من القضايا والمسائل السياسية والعقائدية والأمنية على مختلف المستويات فقد تحولت الأزمة اللبنانية الى اطار مركز ومحدد لهذا الخلاف الشامل الذى بدأ بمواجهة عسكرية غير مباشرة بين البلدين فى لبنان .

ويمكن القول ان الموضوع الرئيسى كان المطالبة بخروج سوريا من لبنان بشكل نهائى ـ وذلك للمرة الأولى منذ قمة الرياض المصغرة فى ١٩٧٦ وكان الرئيس مبارك اول من اشار الى ذلك صراحة فى الجلسة العلنية الأولى حين طالب بخروج القوات الأجنبية كافة من لبنان ، وكرر ذلك بشكل حاسم وقاطع الرئيس صدام حسين فى جلسة العمل المغلقة الأولى وتلاه فى المطالبة كل من الملك حسين والرئيس على عبد الله صالح فى نفس الجلسة ودارت احاديث عاصفة بين صدام والأسد الذى قال أنه « دخل لبنان بدعوة من حكومة شرعية ولن يخرج منه الا بطلب من حكومته الشرعية ولم يوقف الحديث العاصف الذى امتد هو الآخر ليشمل شرعية كل رئيس منهما فى بلده الا بتدخل الملك فهد الذى طلب احالة الموضوع الى وزراء الخارجية والخبراء لوضع صيغة تكون اساسا للنقاش .

وبأنتقال المسألة الى لجان الصياغة بأشراف وزراء الخارجية استمر الجدل الصاخب حول ضرورة خروج القوات السورية وقدمت الى لجنه الصياغه اوراق عمل متعددة عراقية ، يمنية ، اردنية واخرى جزائرية .

ورقة العمل العراقية : وتتضمن ما يلى :

ـ تشكيل قوة عسكرية (قوة عربية) تتولى توفير الظروف التى تمكن اللبنانيين من اقامة حوار وطنى .

ـ تحل القوة العربية محل القوات السورية فى الأراضى اللبنانية كافة وفق جدول زمنى تقره القمة العربية

بالتنسيق والتعاون مع الجيش اللبنانى والسلطات اللبنانية المسؤولة . ويبدأ كخطوة اولى حلول القوات العربية محل القوات السورية فى منطقة بيروت الكبرى والمرتفعات المطلة عليها .

- انسحاب كافة الوحدات الأيرانية المسلحة .
- العمل لأخراج قوات الأحتلال الأسرائيلى .

ورقة العمل اليمنية : وتدعو الى ما يلى

- تشكيل قوة سلام عربية تقوم بتسلم منطقة بيروت الكبرى .
- تتعاون بعد ذلك قوة السلام العربية مع السلطة الشرعية اللبنانية لأعادة توحيد قوات الجيش والأمن ، والبدء فى بسط نفوذ السلطة اللبنانية فى المناطق التى توجد فيها القوات السورية حتى تتمكن هذه القوات من العودة الى الاراضى السورية .
- تركز الدول العربية من خلال جامعتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضى بأنسحاب القوات الأسرائيلية .
- فأذا اقرت هذه المبادىء يمكن ان توصى بتشكيل لجنه للمتابعة ..

ورقة العمل الأردنية : ويمكن استخلاصها من خطاب الملك حسين فى القمة على النحو التالى :

- « التقيد بالحل العربى ، والوقوف ضد اى طرف لبنانى يشذ عن الاجماع العربى » .
- « تشكيل قوات عربية بشكل مؤقت ولزمن محدد ومعلوم ليتحمل العرب مسئوليتهم بدلا عن الشقيقة سوريا وقواتها . وبذلك تكون سوريا قد ادت واجبها نحو لبنان » .
- معالجة الوضع فى لبنان والعمل على تركيز الجهد لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية ، وخروج القوات الوافدة (الأيرانية) من الأراضى اللبنانية

الورقة الجزائرية :كمثال للأوراق التى لم تعرض للأنسحاب السورى :

- التزام كل الدول بدون استثناء بالمقررات التى تصدر عن القمه .
- دعم اللجنه المنبثقة عن القمة
- العمل فى ظل الوضوح حتى تمكن المشاركة الفعالة فى فريق المراقبين
- ضرورة ان تكون القرارات التى تصدر عن القمة قابلة للتنفيذ
- اعادة الحياة السياسية الى لبنان
- اقرار مبدأ التزامن بين الأنتخابات الرئاسية والأصلاحات .
- العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأنسحاب الأسرائيلى .

وصاغت اللجنه المكلفة مشروعا للعرض على القمة تناسب مع المداولات ووزع هذا المشروع على رؤساء الوفود مساء اليوم الأخير للقمة وكان ينص على ما يلى :

* تشكيل لجنه برئاسة الملك الحسن الثانى مع ثلاثة رؤساء دول .. تركت تسميتها لجلسة القمة .
* تقوم اللجنه بالأتصالات اللازمة لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبنانى (حتى خارج لبنان) لمناقشة وثيقة الأصلاحات السياسية .
* الاشراف على اخلاء بيروت الكبرى من جميع القوات العسكرية او اية تشكيلات او ميليشيات غير شرعيه وتمكين الجيش اللبنانى من السيطرة عليها .
* دعوة مجلس النواب اللبنانى للتصديق على وثيقة الأصلاحات . ثم يجرى انتخاب رئيس جمهورية يشكل حكومة وفاق وطنى تلتزم بوثيقة الأصلاحات .
* يقرر المؤتمر تنفيذ الأجراءات السابقة فى فترة ثلاثة اشهر .

ويمكن ملاحظة ان هذا المشروع يعتبر حلا وسطا فى ضوء الفيتو السورى وعدم الحماس السعودى لانسحاب القوات السورية ، فمشروع القرار يدعو الى اخلاء بيروت الكبرى دون ان يدعوا الى انسحاب سوريا بشكل كامل من لبنان . ورغم ذلك فأن هذا المشروع لم يمر فى تاريخ مؤتمرات القمة ، وهو المشروع الذى اقر بعد ذلك متجاهلا النص صراحة ومواربة على مسألة انسحاب سوريا من لبنان . وربما يكون قد تكشف للقادة العرب من خبرة عمل اللجنة السداسية الذى قدم رئيسها تقريرا مطولا عن عملها على الساحة اللبنانية انه يمكن الوصول عبر الفاعليات اللبنانية والمجلس النيابى الى توقيع وثيقة وفاق وطنى ، وانتخاب الرئيس وتشكيل حكومة وطنية ، وحينها يمكن الضغط ومطالبة سوريا بالأنسحاب من لبنان الذى تعهد رئيسها بذلك امام زملائة فى جلسات القمة .. لكن الأنسحاب السورى قبل تشكيل حكومة الوفاق وانتخاب الرئيس يمكن ان يقلب موازين القوى لصالح الطرف المقابل (العراق - عون) وهو الأمر الذى يمكن ان يدخل الأزمة اللبنانية فى مأزق جديد .

(ب) القضية الفلسطينية والصراع العربى- الأسرائيلى :

كلف وزراء الخارجية لجنة تتكون من مصر والاردن وتونس والمغرب وسوريا وفلسطين اضافة للجامعة العربية وقد بحثت هذه اللجنة ورقة عمل تقدمت بها فلسطين اضافة الى ورقة تضمنت خطوطا عامة تحليلية تقدمت بها سوريا . لكن الورقة السورية تجاهلت المطلب

الفلسطيني الذى يريد آلية عمل عربية تدعم آلية العمل الفلسطيني وقد جرت نتيجة لهذا الخلاف مشادات حادة بين الوفدين الفلسطيني والسورى ثم جرى التوفيق عن طريق الوفد المصرى باقتراح ورقة جديدة هى فى الواقع دمج للورقتين السورية والفلسطينية وجرى اعتمادها على انها الورقة العربية التى ستطرح رسميا على القمة ، وكانت فى الواقع تشكل انتصارا واضحا للمطلب الفاسطيني مما حدا بالوفد السورى ان يسجل تحفظة على النقاط التى تشكل آلية للعمل الفلسطيني ويلاحظ انه عند اعتماد الورقة على مستوى القمة لم يسجل الوفد السورى تحفظه وقد طلبت تلك الورقة :

- تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطيني فى دورته التاسعة عشرة (دورة الأنتفاضة) وتأكيد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى مشروع السلام العربى والشرعيه الدولية (فاس) - مباركة اعلان الدولة الفلسطينية - تأييد عقد المؤتمر الدولى على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وقرار الجمعيه العامة للأمم المتحدة (١٨١) - تشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى لمتابعه التحرك على الساحة الدولية - دعوة الدول الخمس : الأردن - مصر - سوريا - لبنان - فلسطين للتنسيق والتشاور من اجل عقد المؤتمر الدولى

وجرت الموافقة الأجماعية على كل المطالب الفلسطينية فيما عدا نقطة التنسيق على ان يتم التشاور ثنائيا بناء على طلب من سوريا والأردن . بذلك تكون فلسطين قد حصلت على كل مطالبها السياسية وتم الأقرار بأن خطة التحرك الفلسطيني هى انبثاق عن خطة التحرك العربى وليست عملا مستقلا او منفردا على حساب سوريا .

(ج) العراق وايران :

اعتمدت الورقة العراقية على مستوى وزراء الخارجية منذ اليوم اليوم الأول كمشروع قرار للقمة بتحفظ سورى على الفقرة التى تقول « التصدى لكل المحاولات الرامية لعرقلة تنفيذ او تأخير القرار ٥٩٨ على ان هذه الفقرة قد ادرجت بالكامل فى القرارارت النهائية دون اى حديث عن التحفظ السورى . ولاشك ان ذلك يعكس ثقلا متزايداً للدور العراقى السياسى بعد خروجه من الحرب منتصرا .

(د) التجمعات الأقليمية الجهوية

ازاء التساؤل حول مدى التعارض بين التجمعات الاقليمية ودور جامعة الدول العزبية . سجلت القمة ثقتها « بان المؤسسة القومية » وهذه التجمعات سوف يكمل بعضها بعضا .

وهنا سجل المؤتمر « ضرورة تطوير التنظيم الأدارى والهيكلى للجامعه واعادة النظر فى مشروع ميثاقها » ولاشك ان هذه التجمعات ستطرح بقوة خلال الفترة المقبلة ضرورة تعديل الميثاق خاصة وانه لا الميثاق ولا مواثيق التجمعات الاقليمية قد ناقشت بعد آليات التنسيق هذه .

(٢) مجلس الجامعة :

عقد مجلس الجامعة هذا العام عشرة اجتماعات : ثلاثة تناولت الأزمة اللبنانية ، واثنين خصصا لبحث التهديدات الامريكية الموجهة ضد ليبيا ، وثلاثة لبحث ودعم القضية الفلسطينية : (الاول تركز على الانتفاضة ، والثانى للضغط على قمة بوش - جورباتشوف فى البحر المتوسط من أجل اقرار مبادىء لتسوية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره وخصص الثالث لتحية الأنتفاضة هذا اضافة الى الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة فى مارس وسبتمبر على التوالى كما ينص ميثاق الجامعة . وسوف نعرض للمواقف التى تكونت عبر هذه الأجتماعات العشرة نحو القضايا الرئيسية التى تشغل النظام العربى :

(أ) القضية الفلسطينية :

اتسم أداء الجامعة العربية نحو المسألة الفلسطينية فى النصف الأول من العام كما لاحظنا من قبل بقدر من الضعف . وأكد مجلس الجامعة فى دورته العادية الواحدة والتسعين فى مارس على ضرورة « مشاركة أكبر عدد ممكن من الوزراء أعضاء اللجنة السباعية المكلفة بمتابعة تطورات الانتفاضة بمن فيهم ممثل دولة فلسطين » وطالبها « بالاسراع بتنفيذ برنامج زياراتها » « العربية والدولية » . ولم تحقق هذه المناشدة أغراضها . ويعود ضعف الاداء خلال النصف الأول من العام الى قصر الفترة الزمنية الفاصلة بين مؤتمر قمة الجزائر ودورة اجتماع مجلس الجامعة فى مارس والتى انشغلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولى ، مكتفية بقرارات قمة الجزائر ، على ما يبدو . وكذا ، فان احتدام الأزمة اللبنانية وانصراف الجهود العربية لمحاولة تهدئتها وعلاجها ، على اثر تشكيل اللجنة السداسية العربية الخاصة بمسألة لبنان . قد ساهم فى نفس النتيجة ومن المعروف أن الكثير من اعضاء هذه اللجنة هم ايضا اعضاء فى لجنة الانتفاضة .

وقد بدأ تحسن واضح فى الاداء مع عقد مجلس الجامعة لدورة طارئة على مستوى المندوبين الدائمين فى ١٢ يوليو بناء على طلب دولة فلسطين ، لدراسة الاوضاع الخطيرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ،

والناجمة عن تصعيد قوات الاحتلال الاسرائيلى لممارساتها القمعية والارهابية ضد الانتفاضة والشعب الفلسطينى . وقد أصدر المجلس فى ختام أعماله قرارا دعا فيه كافة دول وشعوب العالم الى تحمل مسئولياتها فى فضح الجرائم الاسرائيلية وادانة الارهاب الاسرائيلى المنظم .

وفى دورة المجلس الاعتيادية الثانية والتسعين ، تقدمت دولة فلسطين بمذكرة ضمن جدول الاعمال استعرضت فيها تطورات الانتفاضة وطالبت باستنفار الجهود والطاقات .. لدعم صمود الانتفاضة ، ومتابعة تنفيذ قرارات قمة الانتفاضة فى شهر يونيو ١٩٨٨ والتى أكدتها قمة الدار البيضاء فى مايو من دعم مادى ومعنوى وتحرك سياسى واسع وفعال ووافق المجلس على ما طالبت به دولة فلسطين ، مع اضافة فقرة بناء على طلب سوريا تدعو لتقديم الدعم والمساندة للشعب السورى فى الجولان وللمقاومة الوطنية اللبنانية فى جنوب لبنان .

وضمن هذه الدورة قدم مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين فى دورته الثالثة والأربعين توصياته الى المجلس فطالب بعقد اجتماع مشترك فى احدى الدول العربية بين ممثلين عن وزارات الاعلام فى الدول العربية المضيفة للفلسطينيين واتحاد الاذاعات العربية والمشرفين على شئون الفلسطينيين والأمانة العامة للجامعة لدراسة الوضع الاعلامى للانتفاضة الفلسطينية ، واعداد خطة اعلامية بشأنها تتضمن برامج اذاعية وتلفازية موجهة الى الارض المحتلة الى جانب البرامج الاخبارية المتعلقة بالانتفاضة . كما طلب المجلس من المفوض العام لوكالة الاغاثة العمل على توزيع مخصصات على جميع اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، ودعا الدول العربية الى تنفيذ قرار مجلس الجامعة القاضى برفع نسبة تبرعاتها لموازنة وكالة الغوث الى ما كانت عليه عام ١٩٨١ ، اى الى نسبة ٧,٧٣ ٪ من موازنة الوكالة . كما حث الدول العربية على التبرع بسخاء لبرنامج الوكالة الطارىء فى الأراضى العربية المحتلة .

وقرر مجلس الجامعة فى هذه الدورة تكثيف اتصال الدول العربية بالدول التى لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية من أجل حثها على الاعتراف واقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين . كما طالب بتنسيق مواقف الدول العربية فى المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية من أجل انجاح المشروع الفلسطينى المقدم للوكالة ويطالب باستعمال كلمة فلسطين بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية وتمكين المنظمة من المشاركة كمراقب فى الاجتماعات العلمية والفنية التى تعقد تحت اشراف الوكالة .

وعقد مجلس الجامعة دورة استثنائية خصصت لدعم القضية الفلسطينية على مستوى الوزراء فى ٢٩ نوفمبر قبيل عقد القمة العائمة بين جورباتشوف وبوش . وانتهت هذه الدورة بتوجيه نداء الى الزعيمين الأمريكى والسوفيتى لبذل جهودهما لحل القضية الفلسطينية على أساس من الشرعية الدولية المتمثلة فى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، اضافة الى القرار ١٨١ وغيره من القرارات الخاصة بتسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وقرر المجلس احياء جهود لجنة متابعة تطورات الانتفاضة وضم مصر اليها .

وقد مثل عقد هذه الدورة فرصة لاعادة تأكيد المصالحة المصرية - الفلسطينية بعد التوترات التى شهدتها العلاقات بسبب الضغوط التى مارستها مصر على منظمة التحرير حتى توافق على الاقتراحات التى قدمها وزير الخارجية الأمريكى بيكر لعقد إجتماع ثلاثى بين وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة لبحث تشكيل وفد فلسطين للتفاوض مع اسرائيل حول شروط الانتخابات فى الضفة والقطاع . وكانت المنظمة قد رفضت تلك المقترحات بإعتبار أن ذلك يقوض الوضع المعترف به للمنظمة بإعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وكان صدور النداء الموجه لقمة بوش - جورباتشوف إعادة للتأكيد على إستحالة تجاهل منظمة التحرير أو تجاوزها فى دبلوماسية التسوية .

وفى الثامن من ديسمبر عقد مجلس الجامعة دورة غير عادية على مستوى المندوبين ، بطلب من فلسطين لاصدار بيان بمناسبة الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة الفلسطينية وقد عبر المجلس فى هذا البيان عن دعمه ومساندته المطلقة لنضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته والتزامه بمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم المادية والمعنوية . ودعا البيان المجتمع الدولى وخاصة مجلس الأمن الى تحمل مسئولياته بشكل عاجل وحاسم لالزام إسرائيل بتنفيذ اتفاقيات جنيف والى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطينى وتمكينه من نيل حريته وممارسة حقه فى تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أن إجتماع مجلس الجامعة فى نهاية شهر نوفمبر يعد من أهم دورات إنعقاده الطارئة فيما يتصل بالقضية الفلسطينية . وقد حضر الرئيس ياسر عرفات هذا الاجتماع للايماء بالأهمية التى توليها المنظمة لهذا الاجتماع وضرورة إصداره لبيان موجة للرئيسين بوش وجورباتشوف . وقد ناشد هذا البيان كلا من الرئيسين « نقل توجههما المشترك فى عملية بناء السلام العالمى الى منطقتنا ، وذلك بالسعى لحل قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وكافة قرارات الشرعية الدولية التى تضمنت تحقيق ما يلى :

ـ إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .
ـ تمكين الشعب الفلسطينى من نيل حكوقه الوطنية ، بما فيها حق تقرير المصير
ـ حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام وامن
ـ عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وكافة الأطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وأشار البيان الى أن نموذج حل مشكلة ناميبيا بإشراف الأمم المتحدة يعد مثالا صالحا للعمل بمقتضاه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة على طريق التسوية الشاملة والعادلة .

(ب) القضية اللبنانية :

ظلت القضية اللبنانية ، بعد خمسة عشر عاما من الجهود الدولية والعربية بلا حل ناجز . وما لبثت هذه القضية أن دلفت الى مرحلة تأزم شديدة مع نهاية مدة الولاية القانونية للرئيس السابق أمين الجميل فى ١٩٨٨/٩/٢٣ . وتعذر عقد اجتماع لمجلس النواب لانتخاب رئيس جديد ، بل ان الأمر ازداد سوءا بنهاية مدة رئاسة حسين الحسينى للمجلس فى ١٩٨٨/١٠/١٨ . وقد مكن هذا الوضع من تكريس ازدواجية السلطة التنفيذية بوجود حكومتين للبنان الاولى فى بيروت الغربية برئاسة سليم الحص ، والثانية برئاسة قائد الجيش العماد عون فى بيروت الشرقية . وهكذا تصاحب الشلل التشريعى مع الفراغ الرئاسى والفوضى التنفيذية بالدرجة التى تعنى فعليا تفسخ المجتمع السياسى تماما واحتمال استقرار واقع تقسيم لبنان . وأمام هذا الوضع دعت السودان فى ١٥/١٠/١٩٨٨ لعقد دورة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لبحث حل القضية اللبنانية ، ودعت دولة الامارات العربية لعقد مؤتمر طارىء للقمة العربية للغرض نفسه . وقام الأمين العام بمشاورات واسعة فى شهر اكتوبر وشملت سوريا والعراق والأردن ودول الخليج . وأمكن عقد دورة طارئة لمجلس الجامعة فقط فى ١٢ يناير عام ١٩٨٩ . وانتهت الدورة بصدور القرار ٤٨٦٣ الذى نص على تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية وزراء خارجية الأردن والامارات والجزائر وتونس والسودان اضافة الى الامين العام للجامعة . وحددت مهمة هذه اللجنة السياسية فى الاتصال بجميع الأطراف اللبنانية وبذل المساعى الحميدة مع تلك الأطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطنى . ودعا القرار اللجنة أن تقدم تقريرها فى أسرع وقت ممكن على أن تبقى دورة مجلس الجامعة مفتوحة لهذه الغاية .

وقد سارعت اللجنة بمباشرة أعمالها وعقدت خلال الفترة بين ١٢ يناير و ٢٩ مارس ١٩٨٩ ثلاث جولات من الاتصالات مع الاطراف اللبنانية . وشملت أولى هذه الجولات الدكتور سليم الحص والعماد ميشيل عون والسيد حسين الحسينى . وقد ركز الأخير على جعل مجلس النواب اساسا لعملية استتباب السلام وحل الأزمة اللبنانية بحيث يتم انتخاب رئيس لمجلس النواب ثم انتخاب حكومة جديدة موسعة تطالب بالانسحاب الاسرائيلى ثم الانسحاب السورى . وأعطى سليم الحص الأولوية للاصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وجعل انسحاب اسرائيل مقدمة لانسحاب سوريا . اما العماد عون فقد أعطى الأولوية للانسحاب السورى ، يتلوه الاصلاحات الدستورية وتشكيل حكومة جديدة . أما الجولة الثانية فقد شملت استطلاع رأى زعماء الطوائف الروحية فى لبنان . وخصصت الجولة الثالثة لاستطلاع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء ورؤساء مجلس النواب السابقين . كما أجرت اللجنة لقاءات عديدة مع جهات عربية ودولية . وفى ختام الجولة الثالثة وضعت اللجنة ورقة عمل تحمل تصورا اوليا لحل الازمة اللبنانية وتضمنت هذه الورقة ما يلى :

أ ـ وضع مبادىء واجراءات تتفق عليها جميع الأطراف فيما يتعلق بتطوير النظام السياسى والمشاركة فى الحكم .

ب ـ تحديد بقعة امنية محايدة فى بيروت تخضع للشرعية اللبنانية وتكون خالية من المسلحين فى حضور مراقبين عسكريين من الدول العربية الست الاعضاء فى اللجنة .

ج ـ اجتماع مجلس النواب اللبنانى لانتخاب رئيس له ثم يتم انتخاب رئيس للجمهورية .

د ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم بوضع برامج الاصلاح الدستورى .

هـ ـ تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس النواب وتتكون من جميع الاطراف لتنفيذ برنامج الاصلاح .

و ـ العمل على انسحاب القوات الاسرائيلية فورا من لبنان .

ز ـ انسحاب جميع القوات غير اللبنانية الموجودة بصورة غير شرعية من الأراضى اللبنانية .

ح ـ برمجة الانسحاب العسكرى السورى من لبنان بالاتفاق بين حكومتى البلدين .

وفى الوقت الذى كانت اللجنة تزمع فيه الأقدام على الجولة الثالثة من اتصالاتها ، تفجر الوضع السياسى والأمنى فى بيروت . وفى البداية اشتبك العماد ميشيل عون مع القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع بسبب

النزاع حول رغبة الاول فى فرض سيادته (على زعم أنه يمثل الدولة اللبنانية) على ميناء بيروت بالكامل ، وانتهى هذا القتال بتوجيه ضربة حاسمة للقوات اللبنانية قامت على أثرها بسحب قواتها الثقيلة من بيروت . وقد كان ذلك اجراء مقبولا على الجانب الاسلامى بدرجة جعلت من الممكن أن يرشح العماد عون لتفاوض جاد حول حل الأزمة اللبنانية ، ولكن العماد عون سريعا ، ما تورط فى أكثر أخطائه السياسية جسامة بالأقدام على اصدار قرار بانهاء عمل المرافىء غير الحكومية على طول الشواطىء اللبنانية ، وهو الأمر الذى رفضته القيادة الاسلامية بسبب عدم اعترافها بحكومة عون اصلا . وجاء تحريك عون لخافرات سواحل تابعة لألوية الجيش لمنع وصول البواخر الى المرافىء الاسلامية كاجراء هجومى على الميليشيات الاسلامية دفعها الى اطلاق النار على مرفأ بيروت الذى يسيطر عليه عون ، وبذلك تفجر الوضع الأمنى والسياسى بتأزم لا مثيل له .

وحاولت اللجنة السداسية تطويق التدهور المفاجىء للوضع الأمنى واصدرت فى ختام جلستى عمل عقدتهما فى الرياض فى ١٥ مارس على هامش المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الاسلامية نداء ناشدت فيه الأطراف وقف القتال فورا ، كما أجرت اتصالات مباشرة لهذا الغرض مع الأطراف اللبنانية والدول العربية المعنية (سوريا ، والعراق) ثم عقد مجلس الجامعة جلسة مستأنفة من دورته غير العادية المفتوحة المخصصة لهذا الغرض فى ٢٩ مارس ، وقدم رئيس اللجنة تقريرا مرحليا عن اعمالها متضمنا عرضا شاملا للاتصالات التى أجرتها اللجنة فى الجولات الثلاث من الاتصالات التى عقدتها مع الأطراف اللبنانية . وقرر المجلس أيضا ان تستمر الدورة مفتوحة حتى تكمل اللجنة السداسية مهمتها وتقدم تقريرها النهائى فى أسرع وقت ممكن .

وعقدت اللجنة اثر هذا الاجتماع جولتين اضافيتين من الاتصالات فى دمشق فى ١٩٨٩/٤/٥ بين رئيس اللجنة والامين العام للجامعة ووفد القوى والأحزاب الوطنية اللبنانية . ثم جرت الجولة الخامسة من الاتصالات فى الكويت بتاريخ ١٣ و ١٤/٤/١٩٨٩ مع وفد الجبهة اللبنانية بحضور رئيس اللجنة ووزيرى خارجية كل من الأردن والامارات ، اضافة الى الأمين العام وسفراء كل من الجزائر وتونس والسودان والكويت وطوال هذه الفترة لم تتوقف مساعى اللجنة لتطويق انفجار الوضع الأمنى وضمان وقف القتال .

وعقد مجلس الجامعة جلسة مستأنفة من نفس الدورة بتاريخ ٢٦ و ٢٧/ ٤/ ٨٩ بناء على طلب اللبنانيين وتدارس سبل مواجهة تصاعد حدة الأزمة السياسية والأمنية . وانجز المجلس قراره رقم ٤٩٢٦ الذى نص على « وقف اطلاق النار وقفا نهائيا ، ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق البحرية والبرية والجوية وفتح كافة المعابر وتشكيل فريق من الدول الأعضاء لمراقبة وقف اطلاق النار فى لبنان يرتبط مباشرة بالأمين العام .. مهمته التمركز لمدة ثلاثة أشهر على طول خطوط التماس ومراقبة وقف اطلاق النار ورفع الحصار على المرافق وعلى المعابر بين شطرى العاصمة لمنع اقفالها وتحديد الجهة المسئولة عن أى خرق لذلك . وكذا دعا القرار مجلس الأمن ، والدول دائمة العضوية فيه لتحمل المسئولية فى تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية » . وتنفيذا لذلك أجرت الأمانة العامة العديد من الاتصالات مع الدول الاعضاء لتشكيل فريق المراقبة العربية وتم الاتفاق على ان تشارك فى الفريق الأردن وتونس والجزائر والسودان والكويت وموريتانيا . وقام فعلا الممثلان الشخصيان لرئيس اللجنة الوزارية والأمين العام وقائد فريق المراقبة ومعاونوه بزيارات ميدانية الى لبنان وسوريا سعيا لتثبيت وقف اطلاق النار وتهيئة الظروف السياسية والعملية اللازمة لوصول فريق المراقبة العربية الى لبنان . وقررت اللجنة على ضوء عدم توصلها الى حل ناجح للأزمة اللبنانية أن تعقد جلسة عمل فى الدار البيضاء لاعداد تقريرها وتقديمه للمجلس الوزارى السابق على القمة العربية الطارئة فى الفترة من ٢٢ حتى ٢٦ مايو ١٩٨٩ .

وقد وضعت اللجنة السداسية الخبرات التالية أمام مؤتمر القمة :

أ - ان المسافة بين مواقف كل من ميشيل عون ود . الحص والحسينى واسعة ، ولكن المسافة اقل بين الزعماء الروحيين اللبنانيين ، الأمر الذى يوجب الاعتماد بدرجة أكبر على الأخيرين .

ب - ان أحدى العقد الرئيسية فى المسألة اللبنانية هى المنافسة بين سوريا والعراق على أرض لبنان . وهناك صعوبة وحساسية فى التعامل مع سوريا . فهناك قناعة لدى عديد من الأطراف بأنه ينبغى على سوريا أن تسحب قواتها من لبنان ، غير أن ذلك لا يبدو ممكنا طالما أن اسرائيل تستمر فى احتلال جزء من التراب الوطنى اللبنانى ، وهناك بكل تاكيد اطراف عربية لا ترغب فى تجريد سوريا من مكانتها وقوتها فى لبنان حرصا على استقرار متغيرات الصراع العربى الاسرائيلى وعلى المسار العام للتفاعلات السياسية العربية .

كما ثبت للجنة ان سوريا قادرة على صد أى تحريك دبلوماسى عربى لايحظى بموافقتها فيما يتصل بالمسألة اللبنانية . وربما لم تكن خبرة منظمة التحرير الفلسطينية غائبة عن هذا الاستنتاج . هذا

فوق أن دول الخليج العربى غير متقبلة لدعم ميشيل عون من جانب العراق لأسباب مبدئية ومصلحية فى وقت واحد .

جـ ـ ان غالبية الدول العربية مازالت حذرة للغاية ازاء احتمالات التورط فى الساحة اللبنانية وهو مايظهر من ترددها فى المشاركة فى فريق المراقبة العربية .

د ـ انه فى تقدير رئيس اللجنة « بات واضحا أن الاطراف المتصارعة فى لبنان تتأثر بما يجرى من صراع خارج لبنان وأن مواقفها تختلف عند الاقتراب من مصالح القوى الخارجية المتضاربة فى لبنان . ومع ذلك ، فانه ليس من الواضح أن نفوذ الدولتين العظميين يكفى أو يتجه للضغط على القوى المحلية بالشكل المطلوب فالصراع فى لبنان يظل فى تقديرهما هامشيا ومرتبطا بالصراع الأكبر فى الشرق الاوسط ، واستنتجت اللجنة فى النهاية أنه لن يكون من المستعصى على الارادة العربية لو اجمعت أن تحقق حلا سياسيا لن يكون بقدرة الاطراف المباشرين على التوصل له من تلقاء انفسهم .

كانت اللجنة الثلاثية قد أنجزت عملا كبيرا بأى مقياس بأن اضطلعت بصياغة الجوانب الجوهرية فى وثيقة للوفاق الوطنى فى لبنان . غير انه لم يكن بوسعها او فى حدود قدراتها أن تتغلب على موازين القوى الصعبة والمتقلبة فى لبنان ، وبالتالى كان لابد ان تفسح المجال لمستوى أعلى من التمثيل العربى المكلف بحل الازمة اللبنانية .

وقد صدر قرار بتشكيل لجنة ثلاثية من مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء . وتكونت اللجنة من الملك فهد عاهل السعودية والملك الحسن الثانى عاهل المغرب والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد . وفوضت هذه اللجنة سلطة ايجاد حل للازمة اللبنانية . وكان تشكيل هذه اللجنة هو القاسم المشترك بين مواقف جميع القادة العرب الذين حضروا مؤتمر القمة ، على حين أن طبيعة مهمتها وفلسفة عملها قد تحددت كمحصلة للمواقف المتضاربة فى المؤتمر . اذ تفرقت هذه المواقف بين اتجاهين رئيسيين . الاول تقوده العراق ويرى الاولوية فى حل الازمة للانسحاب السورى ، الذى يعطى فرصة للفرقاء فى لبنان لتولى تقرير مصيرهم بأنفسهم وبدون تدخل خارجى . أما الثانى فتقوده سوريا وتتعاطف معه السعودية ويرى أن الوجود السورى فى لبنان مازال يتمتع بشرعية عربية ، وأنه ليس ثمة داع لاستبدال القوات السورية بقوات عربية أخرى حتى يمكن موازنة النفوذ الصهيونى فى لبنان . ويعطى هذا الاتجاه الأولوية لاحياء المؤسسات الدستورية واستكمالها فى وقت واحد مع تحقيق الاصلاح السياسى المنشود . ومن الواضح أن هذا الاتجاه الاخير قد نجح فى اقناع بقية القادة العرب الى الحد الذى وقفت فيه العراق وحيدة تقريبا ، فى موقفها من المسألة اللبنانية ، وجاء قرار القمة خاليا من أية اشارة الى القوات السورية ، أو الى النية فى استبدالها بقوات عربية أخرى . ومع ذلك ، فقد ساد المؤتمر نوع من التفاهم الضمنى بأن على سوريا أن تبدى مرونة كافية فى التعامل مع القضية اللبنانية ، وأنه يتعين عليها أن تتماشى مع الرغبة العربية العامة فى تسهيل ايجاد حل سريع للازمة السياسية فى لبنان حتى لو تطلب ذلك تنازلات اجرائية وتكتيكية هامة .

ومنذ البداية حرصت اللجنة فى أول اجتماع لها فور انتهاء مؤتمر القمة على أن تعرف مهمتها بأنها ليست مجرد وساطة ولامتابعة ، وانما العمل على اعادة احياء الدولة اللبنانية بكافة مؤسساتها الدستورية والأمنية للحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة اراضيه وعروبته » وقامت اللجنة الثلاثية بتشكيل هيئة من وزراء خارجية السعودية والمغرب والجزائر بدأت اجتماعاتها مباشرة فى جدة . وكان من الواضح أن اللجنة لن تقبل أن تعامل من الفرقاء المباشرين فى الازمة اللبنانية بالمستوى نفسه الذى عوملت به اللجنة السداسية ، وأن مصير النظام العربى برمته قد يكون معلقا على نجاح مهمتها . وسريعا ما توصلت الهيئة المكونة من وزراء الخارجية الى برنامج للعمل يتضمن ثلاث مراحل لانهاء الازمة السياسية فى لبنان : مرحلة تثبيت وقف اطلاق النار واقامة هدنة شاملة وفتح المعابر وفك الحصار عن الموانى وفتح مطار بيروت تتلوها مرحلة ثانية لعقد صلح وتحقيق الاصلاح يتم فى سياقها انتخاب رئيس الجمهورية وتاليف حكومة وحدة وطنية وانهاء ازدواجية السلطة ، وأخيرا تأتى المرحلة الثالثة التى تقوم على دبلوماسية اقليمية ودولية تخصص لتأمين بسط السيادة اللبنانية على كامل التراب اللبنانى وانسحاب القوات غير اللبنانية من أرض لبنان .

وعلى هذا الاساس بدأت اللجنة الثلاثية فى مباشرة عملها من خلال هيئة وزراء الدول الممثلة فيها ، كما عقدت اللجنة ذاتها جلسة قمة فى وهران فى أواخر يونيو دعت فيه البرلمان اللبنانى للانعقاد خارج لبنان كخطوة اولى قد يعقبها انعقاد للبرلمان داخل لبنان ، وذلك لتبنى الاصلاحات الدستورية الضرورية لانهاء الحرب الاهلية وانتخاب الرئيس

الجديد وتأليف حكومة للوحدة الوطنية . وقد كانت اللجنة على وعى كامل بتعذر انعقاد البرلمان بدون تثبيت وقف اطلاق النار وفتح المعابر ورفع الحصار عن الموانى . وقد كانت هذه الاجراءات هى ما اصطدمت به اللجنة ، فبعد ان قام مبعوثها السيد الاخضر الابراهيمى الامين العام المساعد للجامعة العربية بعدة زيارات الى لبنان أجرى خلالها مباحثات مع ميشيل عون وسليم الحص وحسين الحسينى وعدد من أعضاء مجلس النواب وقادة التنظيمات السياسية والعسكرية لاحظت اللجنة انه لم يتم فتح المعابر بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية من بيروت ولم يتم فى المقابل فك الحصار البحرى المضروب على موانى بيروت الشرقية وأصرت الميليشيات الاسلامية على ايجاد وسيلة لتفتيش البواخر والسفن وعدم السماح بدخول السفن التى تحمل السلاح والذخيرة الى بيروت الشرقية . كما رفض عون السماح بفتح مطار بيروت فى المنطقة الغربية قبل فك الحصار المضروب على المنطقة الشرقية دون قيد أو شرط .

ان محصلة المفاوضات الاولى للجنة وممثلها فى لبنان قد حددت العلامات الجوهرية لقواعد اللعبة فى لبنان . فقد كان من الواضح أن مقترحات اللجنة الثلاثية بصدد الاصلاح السياسى وانهاء الحرب الاهلية تحظى بقبول واسع بين السياسيين فى لبنان وخاصة القيادات الروحية وأعضاء مجلس النواب ، ولكن القوى العسكرية والميليشيات يمكنها أن تقطع الطريق على الاتفاق كما يمكنها التلاعب بظروف تنفيذه الى حد المنع .

وفى هذا السياق برزت عدة أزمات كادت تودى بجهود اللجنة الثلاثية وخاصة أزمة الصواريخ فروج ـ ٧ وأزمة الرهائن .

فقد أكدت التقارير أن العراق قد ارسل شحنة صواريخ سوفيتية الصنع من طراز فروج ـ ٧ الى جانب امدادات أخرى من الدبابات ومدافع الميدان عبر الاردن الى قوات العماد ميشيل عون . وقد كان ذلك مبرر دمشق فى فرض الحصار البحرى على الموانى الخاضعة لعون وأعلنت دمشق أن سحب عون لصواريخ فروج هو شرطها الاساسى للموافقة على رفع الحصار البحرى . وأعلنت بغداد من جانبها أنها قد تقرر وقف شحنات الاسلحة « للحكومة اللبنانية » لو أوقفت دمشق امدادات الاسلحة للميليشيات الحليفة لها ، وأن تتعهد بوقف حصارها البحرى وعدم الاعتداء على أية فئة لبنانية . وقد أدى هذا النزاع الى مزيد من الارباك للخطة الامنية للجنة الثلاثية . وفى نفس الوقت أدى اقدام اسرائيل على اختطاف الشيخ عبيد أحد قيادات حزب الله الى اقدام جماعات شيعية على اعدام الكولونيل وليم هيجنز المختطف بمنطقة جنوب لبنان منذ فبراير ١٩٨٨ . واعتبرت حركة أمل وحزب الله مسئولتين عن ذلك ، كما أدت تلك الازمة الى توترات دولية وتهديدات مستترة بالتدخل العسكرى الاجنبى وبالتالى الى تدويل الازمة اللبنانية واشعالها .

واما ما سببته هذه الازمات من تعثر لخطة اللجنة الثلاثية اقدمت اللجنة على احداث تغيير هام فى مدخلها لحل الازمة اللبنانية ، وبمقتضاه أخذت اللجنة فى وضع تصور سياسى وامنى متكامل يحظى بموافقة دولية . فأجرت اللجنة اتصالات مكثفة مع كل من سوريا والعراق على الصعيد الاقليمى ، ومع الدول الخمس دائمة العضوية لمجلس الامن ، والمجموعة الاوربية ، الى جانب الفاتيكان والامم المتحدة .

وقد عبرت جميع هذه الاطراف عن تأييدها ودعمها لعمل اللجنة الثلاثية مع تباين فى قدرات كل منها على التأثير على الاطراف المباشرة للنزاع فى لبنان ، وموقفها التفصيلى من قضايا نوعية محددة ، وأعرب العراق عن استعداده لمساندة عمل اللجنة والاستجابة لطلبها بوقف شحنات الاسلحة الى لبنان . وبذلك بات من الممكن للجنة الثلاثية أن تتخذ موقفا قويا فى التفاوض مع سوريا ومع الاطراف اللبنانية .

وقد تناولت الاتصالات مع سوريا الجانبين السياسى والامنى ، وأوضحت اللجنة ضرورة فتح المعابر وفك الحصار البحرى المفروض على المنطقة الشرقية . غير أن سوريا اشترطت تكوين هيئة أمنية مهمتها تفتيش البواخر لمنع وصول السلاح الى القطاع الشرقى . وعلى الجانب السياسى طرحت اللجنة تصورا يقضى بأهمية وضع جدول زمنى يتم بمقتضاه تولى حكومة الوفاق الوطنى بسط سلطتها فوق التراب اللبنانى بقوات لبنانية . واعترضت سوريا على هذا التصور مؤكدة أنه لايمكن حسم هذه القضية مسبقا وانما يجب أن تترك لما بعد قيام حكومة للوفاق دون أى برمجة لانسحاب القوات السورية . وكذا رفضت سوريا المنظور الذى قدمته اللجنة للعلاقات المستقبلة بين لبنان وسوريا .

ان هذا الموقف السورى كان فى واقع الامر يهدم أهم ركن من أركان خطة حل الازمة اللبنانية كما تصورته اللجنة الثلاثية . فقد قام هذا التصور على صفقة شاملة يجد فيها كل طرف من أطراف الازمة اللبنانية بعض مصالحه ولايستطيع أن يفرض كامل

مطالبه كما قام هذا التصور ايضا على تسخير العوامل الخارجية لصالح اطار ملائم للوفاق الوطنى اللبنانى او يخرج بترتيبات أمنية تمكنه من فرض ارادته على الآخرين .

فعلى الصعيد الامنى كانت خطة اللجنة الثلاثية تقوم على الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها للدولة خلال مدة محددة ، وتعزيز قوى الامن الداخلى والقوات المسلحة اللبنانية من خلال فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء وتدريبهم وتوزيعهم مركزيا وحل مشكلات المهجرين بالسماح بعودتهم الى مواطنهم الاصلية . وعلى الصعيد السياسى قام مشروع اللجنة الثلاثية على احداث اصلاح سياسى يضمن مشاركة عادلة بين المسلمين والمسيحيين فى اطار من التوازن ، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبنانى ، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ .

ومن الواضح أن اى مشروع للاصلاح السياسى لم يكن من المتصور قبوله من جانب الاطراف المسيحية بدون اشارة واضحة الى انسحاب القوات السورية من لبنان فى نهاية المطاف وتمكين الدولة من بسط سيادتها على نحو صريح وواضح على كامل التراب اللبنانى . وعلى حين أن اللجنة لم تكن تستطيع تجاهل قوة الحجة السورية بانه لايجب أن توضع قضية الانسحاب السورى بمعزل عن ضمانات فعلية لانسحاب اسرائيل ، فان اللجنة لم تكن تستطيع ايضا أن تسلم بعجزها أمام منطق الحلقات المفرغة حيث تعتبر كل من سوريا واسرائيل أن انسحاب قواتهما مشروط بانسحاب قوات الآخر ، وخاصة اذا كانت القضية هى اعادة الامر الى نصابه بتمكين الدولة المعنية من فرض سيادتها بعد استكمال هياكلها الدستورية أصلا .

وازاء وصول المفاوضات مع سوريا الى هذا الطريق المسدود أعلنت اللجنة الثلاثية على الملأ هذه النتيجة وفشلها فى أداء وظيفتها على اكمل وجه . ومع ذلك الاعلان ، اندلع القتال فى بيروت على نحو مدمر ، حتى وصل الى ذروته فى منتصف شهر اغسطس فى معركة سوق الغرب التى نبهت كافة القوى الاقليمية والدولية الى المدى الذى قد تصل آلية الأزمة اللبنانية اذا لم يمكن الوصول الى حل سريع لها.

كان توقف اللجنة الثلاثية العربية عن متابعة ما كلفه بها مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء نذيرا بتدويل قضية لبنان . على أنه كان من الواضح أن هذا التدويل لن يكون مصحوبا باحتمالات نجاح كبيرة بدون تكثيف وتوسيع رقعة العنف فى لبنان ، وبالتالى لم يكن ثمة من بد غير اعادة تأكيد أكثر وأهم الاطراف الدولية على عودة اللجنة الثلاثية لمباشرة عملها . فاجتمع مجلس الامن فى جلسة طارئة ودعا لوقف اطلاق النار فورا ورفع الحصار عن الموانى واعادة فتح الطرق والمعابر وتأييد مجلس الامن الكامل لجهود اللجنة الثلاثية . وكذا عبر مؤتمر قمة عدم الانحياز عن دعمه المطلق للجنة الثلاثية ومناشدتها استئناف عملها . وكان الموقف السوفيتى عاملا هاما فى الدفع نحو استئناف عمل اللجنة ، اذ قدم توارسوف المبعوث السوفيتى الى المنطقة مشروعا ينص على تطبيق مقررات قمة الدار البيضاء ومنع دخول السلاح الاجنبى الى لبنان وذلك فى اطار من فك كل الحصارات البرية والبحرية ونشر مراقبين دوليين على الحدود والمرافىء ووقف نهائى للاعمال الحربية واعادة تكليف اللجنة الثلاثية العربية بمتابعة جهودها لحل الازمة . وجاء المشروع السوفيتى بأثر سريع من حيث استجابة فرنسا بتخفيض حجم اسطولها الذى كانت قد ارسلته الى البحر المتوسط أمام الشواطىء اللبنانية بغرض التهديد بالتدخل فى حالة اقدام سوريا والميليشيات الاسلامية على مهاجمة مناطق مسيحية على النحو الذى حدث فى موقعة سوق الغرب .

وفى هذا السياق اتفق الرئيسان الشاذلى بن جديد وحافظ الاسد على عودة اللجنة الثلاثية لممارسة عملها وذلك فى لقائهما بمناسبة الاحتفالات بذكرى الثورة الليبية . وتمكنت اللجنة من خلال مباحثاتها التى تمت على هامش مؤتمر قمة عدم الانحياز فى بلجراد من التوصل الى اتفاق مبدئى بشأن تنفيذ وقف اطلاق النار وفى ١٦/ ٩/ ١٩٨٩ أعلنت اللجنة عن دخولها مباشرة فى تنفيذ خطتها لحل الازمة اللبنانية وذلك بعد أن حصلت على ضمانات من الاطراف الدولية والاقليمية بالدعم وبوقف تزويد الاطراف اللبنانية بالسلاح والذخيرة . ويبدو أن أهم ما حصلت عليه اللجنة هو تعهد سورى بالانسحاب فى غضون عامين بعد انجاز وثيقة الوفاق الوطنى اللبنانى وتشكيل حكومة الوفاق وصياغة العلاقات اللبنانية السورية وفق ما نصت عليه الوثيقة المقترحة للوفاق الوطنى . وعلى ذلك لم يلق ممثل اللجنة الثلاثية السيد الأخضر الابراهيمى صعوبة كبيرة فى الدعوة لاجتماع مجلس النواب اللبنانى فى مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٨٩ . وبدأت اللجنة الثلاثية فى التفاوض على تطبيق خطة أمنية جديدة تشرف عليها لجنة أمنية برئاسة الابراهيمى وتقضى الخطة بفك

الحصار المفروض على الموانى واعادة فتح المطار الدولى ، وضمان منع دخول الاسلحة الى الأطراف اللبنانية . وأعلن الابراهيمى بدء تنفيذ وقف اطلاق النار فى ٢٣/٦/١٩٨٩ وتطبيق الخطة . وفى الوقت الذى التزمت فيه الاطراف اللبنانية بقرار وقف اطلاق النار ، فان بعضها لم يرحب بورقة الوفاق الوطنى الذى قدمتة اللجنة الثلاثية ، وأعلن العماد ميشيل عون ، وليد جنبلاط ونبيه برى معارضتهم لهذه الوثيقة لاسباب مختلفة ، غير أن هذه المعارضة لم تنجح فى منع انعقاد مؤتمر الطائف وتوصله فى النهاية الى اقرار مشروع الوفاق .

مؤتمر الطائف :

بدأت جلسات مجلس النواب فى الطائف على ضوء عاملين اساسيين :

اولهما : ان ورقة الوفاق الوطنى التى تقدمت بها اللجنة الثلاثية سبق مناقشتها مع كل الاطراف اللبنانية بلا استثناء .

ثانيهما : ان على مجلس النواب انجاز الوفاق الوطنى بما يجسده من وفاق لبنانى ـ لبنانى للتسوية ، وان مسألة السيادة اللبنانية ، وانسحاب القوات الاجنبية من لبنان انما هو عامل اقليمى ودولى منفصل عن اتفاق اللبنانيين على التسوية اللبنانية الداخلية ومتروك لضمانات وتعهدات اللجنة الثلاثية التى تمثل اثنتين وعشرين دولة عربية فى قمة الدار البيضاء فعلى الرغم من تضمين البندين فى الوثيقة فلم تسمح بتغيرات جوهرية فيهما حرصا على الضمانات والتعهدات التى حصلت عليها اقليميا ودوليا . ويؤكد ذلك مقارنة اولية لهذين البندين من مشروع الوثيقة والمصادقة عليها فى اجتماع الطائف والتى جرى المصادقة عليها رسميا فى اجتماع مجلس النواب فى لبنان .

ويمكن ملاحضة ما يلى على مداولات الطائف :

محاولة نواب « الشرقية » ربط موافقتهم على الاصلاحات السياسية بربط الموافقة على الاصلاحات السيادية ، فالبت المسبق بمبدأ السيادة يجعل الوثيقة وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة ، وهو ما يتناقض مع نصيحة اللجنة الثلاثية ، بتجزئة الوثيقة بالموافقة على الاصلاحات السياسية اولا ثم مناقشة بند السيادة ثانيا بلا تعديلات على النص لان اى تعديلات عليه كما قال الوزير السعودى « من شأنه ان يعرضنا لبذل محاولات جديدة لايجاد ضمانات عربية ودولية » لايمكن توفيرها بحكم وصول اللجنة الى سقف محاولاتها فى هذا المجال ، ويعنى ذلك وصول اللجنة والنواب معا الى طريق مسدود .

على ضوء ما سبق طلب نواب « الشرقية » اصدار تعهد سورى خطى أو رسمى بالانسحاب ، الامر الذى قوبل برفض من قبل اللجنة ونواب « الغربية » معا تخللت اجتماعات الطائف وبغرض تسهيل جلسات النواب اتصالات على اعلى مستوى بين الملك فهد و الاطراف الاقليمية والدولية بخصوص العراق ، سوريا، فرنسا اضافة الى رسالتين لكل من د . الحص ومشيل عون ـ لحمل النواب على اقرار الاصلاحات السياسية وترك مسألة الانسحابات الى اللجنة الثلاثية واتصالاتها .

جرت موافقة المجلس النيابى على مشروع الوثيقة وبمقارنة اولية بين المشروع والنص النهائى لها يمكن ملاحظة .

١ ـ تضمنت الوثيقة النهائية مبادىء عامة اكثر تفصيلا من تلك التى وردت فى المشروع فقد أضافت ان الشعب مصدر السلطات ، وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات ، النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها ـ النظام الاقتصادى يقوم على المبادرة الخاصة والملكية الفردية ـ الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن اساسى من وحدة الدولة واستقرار النظام ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالى والاقتصادى والاجتماعى ـ أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبنانى الحق فى الاقامة والتمتع فى ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على اساس اى انتماء كان ، ولا تجزئة ولا تقييم ولا توطين . ـ لا شرعية تناقض ميثاق العيش المشترك .

٢ ـ فيما يتعلق بالسلطة التشريعية جاء النص النهائى مصححا لخطا دستورى بروتوكولى كان يقدم اصلاحات السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وأصبح مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها ـ مدة ولاية رئيس مجلس النواب أصبحت أربع سنوات على حين كانت فى مشروع الوثيقة سنتين ، والنص النهائى أعطى المجلس حق سحب الثقة من رئيسه باكثرية الثلثين وبعد عامين من انتخابه وهى مدة مقاربة لولاية رئيس الجمهورية الذى ينتخب لمدة ٦ سنوات وأصبح رئيس مجلس النواب ندا لرئيس مجلس الوزراء الذى انيطت به السلطة التنفيذية من حيث حاجته لعرض مشاريع القوانين على المجلس النيابى واقرارها . وأصبحت الدائرة الانتخابية هى المحافظة ويضع مجلس النواب قانونا انتخابيا جديدا خارج القيد الطائفى توزع المقاعد فيه بالتساوى بين المسيحيين والمسلمين ونسبيا بين جميع طوائف كل من الفئتين ونسبيا بين المناطق . وحددت الوثيقة النهائية

عدد اعضاء المجلس بـ ١٥٨ وكان مشروع الوثيقة بطلب الزيادة الى ١١٨ أو ١٢٨ فى حين ان قانون الانتخاب الحالى قد حدد العدد بـ ٩٩ منها ٥٤ مقعدا للمسحيين و٤٥ مقعدا للمسلمين . كما حددت الوثيقة النهائية ان المراكز المستحدثة والشاغرة فى المجلس النيابى تملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطنى المزمع تشكيلها .

٣ ـ يتشابه النص المتعلق برئيس الجمهورية فى كل من مشروع الوثيقة وصيغتها النهائية ، فقد أصبحت السلطة التنفيذية الاجرائية تناط بمجلس الوزراء وقد كانت تناط من قبل برئيس الجمهورية الذى يمارسها بمعاونة الوزراء . وقد جعل النص من رئيس الجمهورية القائد الأعلى للدفاع مع اخضاع سلطة مجلس الدفاع الى مجلس الوزراء . وقد ألزم النص رئيس الجمهورية فى اختياره لرئيس الوزراء باستشارات نيابية ملزمة .

٤ ـ استحدثت الوثيقة النهائية مجلسا للشيوخ لا يقوم الا مع انتخاب اول مجلس نيابى على اساس وطنى لا طائفى تمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحصر صلاحياته فى القضايا المصيرية .

٥ ـ وبالمحصلة النهائية جاءت الوثيقة بجملة من الصلاحيات تعزز مركز رئيس الحكومة (رئيس مجلس الوزراء) الذى أصبح وضعه فى يد مجلس النواب بالدرجة الأولى فلم يعد لرئيس الجمهورية الصلاحية والنفوذ اللذان كان يمنحهما إياه الدستور .

وبذلك أصبح رئيس الوزراء الرأس السياسى والادارى لمؤسسات الدولة ويوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته للحكومة ومرسوم قبول استقالة حكومته أو اعتبارها مستقيلة .

٦ ـ صار مجلس الوزراء هو السلطة المسئولة عن وضع السياسة العامة للدولة ، وقيادة كل اجهزة الدولة وأصبح السلطة التى تخضع لها القوات المسلحة . وصار له مقر خاص به (غير قصر الرئاسة) يجتمع فيه دوريا متى يشاء .

٧ ـ وفى بند الغاء الطائفية السياسية فان مشروع الوثيقة قد تركه للمجلس النيابى المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين فى حين ان النص النهائى قد اسنده الى المجلس النيابى والزمه بتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهوريةوعضوية رئيس مجلس الوزراء والنواب وشخصيات سياسية وفكرية واجتماعية وتكون مهمة تلك الهيئة دراسة الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية واقرارها من مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذها فى المرحلة الانتقالية .

٨ ـ لا يختلف النص النهائى مع مشروع الوثيقة فى البنود الخاصة ـ بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبنانى وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلى والعلاقات اللبنانية السورية ، باستثناء وصف هذه العلاقات بأنها أخوية بدلا من استراتيجية .

وباقرار وثيقة الوفاق الوطنى اللبنانى فتح الطريق امام اجتماع المجلس النيابى فى لبنان وانتخاب رئيس الجمهورية على الأرض اللبنانية . وبذلك قطعت اللجنة الثلاثية شوطا ضخما من مهمتها . ولكن تظل العقبات كبيرة أيضا خاصة فيما يتعلق باقرار جانب ميشيل عون لعقد اجتماعات النواب وانتخاب رئيس الجمهورية وبالوعود التى حصلت عليها اللجنة على الصعيد العربى والدولى فيما يتعلق بموضوع الانسحابات الأجنبية .

(جـ) الحوار العربى ـ الأوربى :

فى إطار تنفيذ قرار مجلس الجامعة فى دورته العادية فى سبتمبر ١٩٨٨ والمتعلق بمتابعة الاتصالات مع الرئاسة الأوربية بشأن تنشيط الحوار العربى ـ الأوربى أبلغت الجامعة العربية الرئاسة الأوروبية (اليونان) بالرغبة فى عقد دورة جديدة للجنة العامة للحوار . وتنشيطا للحوار جددت الجامعة الطلب العربى برفع الاجراءات العقابية التى فرضتها مجموعة السوق الأوربية ضد بعض الدول العربية . وردا على ذلك أشارت اليونان الى اهتمام الدول الاثنتى عشرة بدفع الحوار العربى الأوروبى وتنشيط اجهزته وذلك بعقد اللجنة العامة للحوار « بدون شروط مسبقة » وعند تولى أسبانيا للرئاسة الأوروبية طالبت الجامعة العربية بالسعى لازالة المصاعب أمام تنشيط الحوار بما فى ذلك الغاء الاجراءات الأوربية ضد بعض الدول العربية (سوريا وليبيا خاصة) . وكان الرد الاسبانى ان الرئاسة الأوروبية تقدر تغير المناخ العام المحبذ للحوار بفضل المبادرة الفلسطينية ، وأنها تأمل كثيرا فى إعادة تنشيط اجهزة الحوار ، وأن اسبانيا مهتمة بانهاء التجميد وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين المجموعتين والسعى من أجل رفع الاجراءات العقابية الأوربية وخاصة مع الدول التى مازالت تتحفظ حول هذا الموضوع (بريطانيا وهولندا) وناقش مجلس الجامعة الموضوع فى دورة انعقاده الواحدة والتسعين فى مارس ١٩٨٩ وأصدر قراره بضرورة عقد اللجنة العامة للحوار ، على أن يدرج موضوع الاجراءات العقابية ضد بلدين عربيين فى جدول اعمال اللجنة الثلاثية واللجنة العامة .

وفى اطار الحوار مع الرئاسة الأوربية من اجل الاتفاق على مشروع البيان السياسى حدث نزاع بين اللجنة العربية للحوار والرئاسة الأوربية . حيث رفضت

المجموعة الأوربية مشروع البيان العربى كما رفضت التعديلات التى اقترحها الجانب العربى على مشروع البيان الأوربى وخاصة فيما يتعلق بمبادىء تسوية النزاع العربى الاسرائيلى والاشارة الى موضوع « الاجراءات الأوربية المضادة لعدد من الدول العربية » . وحين عرض الموضوع على مجلس الجامعة فى دور انعقاده الثانى والتسعين فى سبتمبر ١٩٨٩ كلف المجلس الأمين العام باجراء الاتصالات الكفيلة بضمان استئناف الحوار وإعداد خطة عملية تضبط التصور العام لمضمون الحوار ومسالكه .. وكان التدخل المصرى فى مداولات المجلس فى دورته الأخيرة ذا اثر حاسم فى صدور القرار دون أن ينص على ضرورة رفع الأجراءات الأوربية المضادة كشرط لاستئناف الحوار . واكد على أن تصبح تلك الشروط اهدافا لعملية الحوار بحد ذاته ، وذلك نظرا لتوقعات الوفد المصرى بازدياد أهمية ودور أوربا فى النظام الدولى الجديد . هذا ولم يصر الوفد السورى على مطالبته السابقة برفع الاجراءات العقابية كشرط لاستئناف الحوار . ولكن الوفد الليبى أصر على أن يشكل موضوع الاجراءات الأوربية عنصرا اساسيا فى اتصالات الأمين العام مع المجموعةالأوربية .

وقد تحققت دفعة كبيرة للحوار العربى الأوربى عبر مبادرة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران امام البرلمان الأوبى فى ١٩٨٩/١٠/٢٥ والتى دعا فيها الى عقد لقاء بين الجانبين العربى والأوربى فى ديسمبر على مستوى وزارى يضم كل اعضاء المجموعتين . وقام وزراء خارجية المجموعة الأوربية (اللجنة الثلاثية) باجراء حوار مع الامانة العامة للجامعة العربية لهذا الغرض تمهيدا لعقد لقاء بينهما وبين اللجنة الثلاثية العربية . وعقدت اللجنة الثلاثية الأوربية لقاءين ، الأول مع الجانب الفلسطينى للتعرف على موقف منظمة التحرير من خطة بيكر لتسوية صراع الشرق الأوسط ، والثانى مع الجانب التونسى لبحث العلاقات بين تونس والجماعة الأوربية وآفاق تطور اتحاد المغرب العربى . كما قامت اللجنة الثلاثية الأوربية بزيارة مصر واسرائيل بهدف تحريك جهود التسوية الدبلوماسية لأزمة الشرق الأوسط . وكان أحد اهداف هذه الجولة العربية للجنة الثلاثية الأوربية أيضا الترتيب لعقد اللقاء الذى دعا له الرئيس ميتران .

أما على الجانب العربى فقد ناقش مجلس الجامعة فى دورته الطارئة بنهاية نوفمبر موضوع المؤتمر الوزارى للحوار الذى دعا اليه الرئيس ميتران وقرر الترحيب بانعقاد هذا المؤتمر . وعقدت اللجنة العربية العامة للحوار على مستوى المندوبين فى الجامعة بتونس فى سلسلة من الاجتماعات خلال الاسبوع السابق على مؤتمر الحوار الذى دعا اليه الرئيس ميتران . وكشفت تلك الاجتماعات عن أن الجانب العربى يطالب الجانب الأوربى بدور اكثر فاعلية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وكسر سيطرة القوى العظمى على عملية التسوية . كما تقرر مطالبة الجانب الأوربى بتجاوز اعلان البندقية واعلان مدريد حول القضية الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين . كما أن صيغة وهيكلية الحوار قد حصلت على نصيب وافر من النقاش لطرحها على الجانب الأوربى . وناقش الجانب العربى كذلك الملف الاقتصادى فى الحوار من منظور جديد يأخذ فى الاعتبار المتغيرات الجارية على الساحة الأوربية وخاصة فى الجناح الشرقى للقارة الأوربية ومشروع اوربا ١٩٩٢ والشعار السوفيتى المرتكز على مفهوم « البيت الأوربى الموحد » .

وفى المقابل اعد الجانب الأوربى ورقة عمل تطالب بتحديد التوجهات التى يعمل بها فى المستقبل من اجل إحياء الحوار العربى الأوربى . وتقترح الورقة إبراز نقطتين :

اولا : يكون الجانب السياسى فى الحوار من اختصاص لجنة وزارية ثلاثية (ترويكا) تجتمع مرة واحدة فى السنة وتنظر فى جميع القضايا المطروحة امامها مرة واحدة .

ثانيا : يكون الجانب الاقتصادى والفنى والثقافى من اختصاص اللجنة العامة وهى الجهاز المركزى للحوار ووظيفتها توجيه ومراقبة لجان العمل الثلاث ويكون اجتماعها السنوى قبل اجتماع اللجنة السداسية . وحددت اللجان الثلاث باللجنة الاقتصادية واللجنة الفنية واللجنة الثقافية .

ويوضح الجدول رقم (١) أهم قضايا الخلاف فى الحوار العربى الأوربى ، وكذا اهم المواقف العربية والأوربية نحو القضايا المحورية للحوار .

وباستعراض جملة الاتصالات التى دارت حول الحوار العربى - الاوربى هذا العام نستطيع ان نخرج باستنتاج رئيسى فلايزال دور الدول الاوربية المعروفة بتعاطفها مع القضايا العربية محدود التأثير فى القرار الاوربى الجماعى مما نتج عنه أن الموقف العام للمجموعة الأوربية قد توقف عند الحدود الدنيا التى تفرضها الدول الأقل تعاطفا مع العرب وأهداف الحوار (بريطانيا ، المانيا ، هولندا ، بلجيكا) وبالرغم من أن الرئاسة الاسبانية قد بذلت جهدا متميزا لتنشيط الحوار الا انها لم تتمكن من تغليب وجهة نظر الدول الاوربية التى مازالت متحمسة لاحياء الحوار وتعزيزه . وبالتالى ، فان فرنسا بحكم مكانتها كدولة كبرى داخل المجموعة الاوربية تستمر باعتبارها معقد الأمل فى

الجدول رقم (١)

مواقف طرفي الحوار العربي الأوروبي من القضايا المختلفة

ابرز عناصر الموقف العربي من	ابرز عناصر الموقف الاوربي من
١ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي ا - الاسس : تضمنت قرارات القمة العربية ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية واستعادة الحقوق الوطنية الثابته للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة ، وحق تقرير المصير باقامة دولته المستقلة .	١ - القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي ا - الاسس : قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق اسرائيل في الوجود والأمن . ويبقى مفهوم تقرير المصير عائما دون تخصيص لمبدأ إقامة دولة فلسطينية . كما ان المفهوم الأوربي للقرار ٢٤٢ لا يعني الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة .
ب - الاطار : المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وكافة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . - الاتفاق على ضمانات أمنية لجميع الدول في المنطقة بما في ذلك دولة فلسطين .	ب - الاطار : مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية . وكذا تأييد مشروع الانتخابات بشرط ضمان حرية اجرائها ومبدأ الأرض مقابل السلام ولكن الانتخابات لا تعني ضرورة الانسحاب الاسرائيلي المسبق من الارض . كما لا يأخذ الموقف الأوربي بجميع قرارات الأمم المتحدة وخاصة منها ما يتعلق بحق العودة
٢ - الأزمة اللبنانية - تأكيد مبدأ استقلال لبنان وسيادته ووحدة وحرمة اراضيه ووحدته الوطنية . - تفويض اللجنة الثلاثية العليا باتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني . - تأييد اتفاق الطائف . - دعوة المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل من اجل الانسحاب من الجنوب دون قيد أو شرط تنفيذا لقرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و٥٠٨و٥٠٩ . - العمل على إعادة اعمار لبنان ومساعدته على استئناف دوره العربي الدولي .	٢ - الأزمة اللبنانية - تأكيد مبدأ استقلال لبنان وسيادته ووحدة وحرمة اراضية . - دعم جهود اللجنة الثلاثية العربية العليا وتأييد انتخاب الرئيس اللبناني الجديد في إطار استكمال وضع المؤسسات المجددة . - الدعوة لانسحاب جميع القوات غير اللبنانية باستثناء قوات الامم المتحدة . - المساهمة بتقديم العون الى جميع اللبنانيين . - الدعوة الى الافراج الفوري عن كافة الرهائن المحتجزين في لبنان .
٣ - الوضع بين العراق وايران - الدعوة لتنشيط المفاوضات بين العراق وايران على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على اساس التفاوض المباشر . - الاسراع باطلاق سراح اسرى الحرب دون أي شرط . - تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب . - تأكيد أهمية جهود الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة دفع تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع تؤدي الى استتباب السلم والأمن الدوليين في منطقة الخليج العربي .	٣ - الوضع بين العراق وايران - نفس الموقف العربي . - نفس الموقف العربي - ضرورة احترام القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة وبالخصوص منع استعمال الاسلحة الكيماوية . - موقف مشابه مع التأكيد على ضرورة الاحترام المتبادل لحقوق الانسان وخاصة الاقليات القومية وبصفة خاصة الأكراد في العراق .
٤ - الاجراءات الاوربية ضد ليبيا وسوريا - الدعوة الى احلال مناخ من الثقة المتبادلة من خلال رفع الاجراءات الأوربية . - ابراز الانعكاسات السلبية الناتجة عن الخلافات الثنائية بين دول عربية ودول اوربية على العلاقات الجماعية بين كتلتي الدول وآفاق الحوار والتعاون فيما بينهما .	٤ - الاجراءات الاوربية ضد ليبيا وسوريا - اعتبار الاجراءات المضادة ذات طبيعة جماعية وضرورية لحماية امن وسلامة المواطن الأوربي في إطار مواجهة ظاهرة الارهاب الدولي - الاجراءات المتخذة جماعيا في مؤسسات الجماعة لا يمكن رفعها الا بقرار جماعي

تابع الجدول رقم (١)

ابرز عناصر الموقف العربى من	ابرز عناصر الموقف الأوربى من
٥ ـ منح بعثات الجامعة الصفة والحصانات الدبلوماسية ـ لجنة المجموعة الاوربية لها مندوبيات دائمة فى ١١ دولة عربية وتتمتع بالحصانات الدبلوماسية ـ للامانة العامة للجامعة بعثات موزعة فى العالم يوجد اغلبها (٧) فى اوربا الغربية غير معترف لها الا بصفة مكاتب اعلامية ـ دعوة دول الجماعة لاحترام مبدأ المعاملة بالمثل .	**٥ ـ منح بعثات الجامعة الصفة والحصانات الدبلوماسية** ـ يحتاج الاعتراف الدبلوماسى لقرار جماعى اوربى . ـ وقعت اليونان واسبانيا على اتفاقية مع الأمانة العامة للاعتراف ببعثتى الجامعة . ـ وقعت الحكومة البلجيكية اتفاقية اعتراف مماثلة ولكنها لم تطبقها حتى نهاية العام .
٦ ـ اعادة هيكلة اجهزة الحوار ـ اهمية تطوير الهياكل لمناقشة كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك فى كافة المجالات . ـ تقسيم الهياكل الى جهازين : اقتصادى وسياسى لا يجب ان يمنع اصدار بيانات سياسية مشتركة فى حالة توافر الاتفاق بين الجانبين . ـ يكون الجهاز السياسى ممثلا فى المجلس الوزارى المشترك ، لجنة سياسية وزارية دائمة . ـ تكون القضايا الاقتصادية والاجتماعية والفنية من اختصاص اللجنة العامة تشرف على عمل اربع لجان .	**٦ ـ اعادة هيكلة اجهزة الحوار** ـ يفضل ترويكا مفتوحة . ـ بحث القضايا غير السياسية فى اطار اللجنة العامة . ـ العمل من خلال ثلاث لجان : اقتصادية ومالية وتجارية ، فنية وتقنية ، ثقافية واجتماعية .

استئناف الحوار وتطوره وتوفير أسباب نجاحه . وتكشف المبادرة الفرنسية وتمكنها من عقد الاجتماع على المستوى الوزارى بين الجماعتين وبرئاسة ميتران من ناحية والملك الحسن العاهل المغربى من ناحية اخرى عن مركزية الدور الفرنسى فى هذا الصدد .

(د) اقامة حوار عربى مع دول المجموعة الاشتراكية :

بناء على طلب مقدم من سوريا ناقش المجلس فى دوراته السابقة خلال العامين المنصرمين بند « اقامة حوار جماعى بين دول جامعة الدول العربية ودول المجموعة الاشتراكية » وكانت دول الخليج خصوصا السعودية وراء التأجيل المستمر لهذا الحوار وتحديد آليات مؤسسية له بحجة طلب المزيد من الدراسة والتمحيص . وقد قامت الجامعة العربية باعداد دراسات تناولت ، التنظيم الاقتصادى لدول المجموعة الاقتصادية الاشتراكية ، ومستشرفة آفاق ومستقبل الحوار دون التعرض او اقتراح اشكال مؤسسية وبجانب ذلك التقى الامين العام للجامعة مع عدد كبير من المسئولين فى تلك المجموعة الذين عبروا عن رغبة فى توثيق وتأسيس حوار عربى معهم ، وفى دورة مارس من هذا العام اعطى المجلس موافقته المبدئية على اقامة حوار جماعى بين المجموعتين فى اطار جامعة الدول العربية ومنظمة الكوميكون ، وكلف الامانة العامة باجراء الاتصالات اللازمة مع دول هذه المجموعة ومع منظمتها الاقتصادية من اجل ارساء الاسس الكفيلة باقامة هذا الحوار ، فأكد على ضرورة تكثيف الاتصالات بدول المجموعة الاشتراكية على الصعيدين الثنائى والجماعى من أجل « تأمين استمرار تأييد دول المجموعة للقضية الفلسطينية بغية ايجاد حل عادل ودائم للصراع العربى الاسرائيلى » و « الحد من هجرة اليهود من دول المجموعة الى فلسطين المحتلة لما لهذا الموضوع من انعكاسات سلبية خاصة فى ظل سياسة اسرائيل القائمة على التوسع والاستيطان » .

وعاد المجلس فى دورة سبتمبر بعد أن استعرض جهود الامانة العامة وفقا لقراره السابق وكلفها باعداد تصور محدد للحوار ومتابعة اتصالها مع دول المجموعة الاشتراكية ومنظمة الكوميكون من اجل ارساء الاسس الكفيلة باقامة ذلك الحوار . وقد دارت الاتصالات للاتفاق على البناء المؤسسى لهذا الحوار خلال شهرى سبتمبر واكتوبر . على أن التطورات الثورية فى بلدان اوربا الشرقية قد ادت الى انقطاع هذه الاتصالات مع نشوء حكومات ، بل ونظم سياسية جديدة فى اوربا الشرقية على انقاض الانظمة الشمولية السابقة .

وتظهر احداث اوربا الشرقية والسرعة التى اخذت

بها الحكومات الجديدة فى التخلى عن الموقف التقليدى نحو الصراع العربى الاسرائيلى امرين :

الأول : ان تأخر الحوار لفترة طويلة مع جماعة دولية هامة مثل الجماعة الاشتراكية يترتب عليه نتائج سلبية شديدة على المصالح العربية .

والثانى : أن مفهوم الحوار نفسه يجب ان يتغير لكى يشمل لا فقط الحكومات القائمة ، وانما أيضا قوى المعارضة والقوى الرئيسية غير الرسمية فى تلك المجموعة وغيرها من المجموعات الدولية .

(هـ) العلاقات العربية ـ الافريقية :

تحتل العلاقات مع الدول الافريقية مكانة هامة فى نشاط جامعة الدول العربية . وقامت الجامعة باتصالات واسعة اسفرت عن عقد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى فى الفترة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٨٨ بواجادوجو (بوركينافاسو) . وقد حضر هذه الدورة عدد هام من الوزراء العرب والافارقة . وتم الاتفاق فى هذه الدورة على ضرورة عقد المؤتمر الوزارى العربى الافريقى فى أقرب وقت .

وانعقدت هذا العام الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربى ـ الافريقى فى يونيو بالكويت واصدرت فى ختامها توصيات هامة . فعلى الصعيد السياسى اعربت اللجنة عن تأييدها التام لنضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته وطالبت بقيام مجلس الامن الدولى بالنظر فى التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولى ودعوة لجنة تحضيرية له وأدانت استمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان ، وطالبت بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ ، كما دعت لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ بخصوص وقف اطلاق النار بين العراق وايران وضرورة الانتقال الى مرحلة السلم بينهما وأبدت تضامنها مع العراق فى سعيه للحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه وحقوقه التاريخية فى شط العرب . كما أدانت اللجنة التحالف العضوى بين النظامين العنصريين فى الجنوب الافريقى وفلسطين المحتلة واحكام مقاطعتها ، وأيدت الكفاح البطولى للأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا والدعوة لعزل النظام العنصرى عزلا تاما . كما رحبت ببروتوكول برازافيل (فى ١٣/ ١٢/ ١٩٨٨) واتفاق نيويورك (فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٨) بشأن استقلال ناميبيا . وشملت توصيات اللجنة فى المجال الاقتصادى الموافقة الاجماعية على اقتراح الكويت بانشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية افريقية ودعوة وزراء المالية العرب والافارقة للاجتماع اثناء انعقاد الدورة القادمة للبنك الدولى لاتخاذ الاجراءات العملية لبناء هذه المؤسسة ، وكذا الاسراع باستكمال الجهود لبعث مشروع الاتفاقية الخاصة باقامة منطقة للتجارة التفضيلية العربية الافريقية . وفى المجال الثقافى صادقت اللجنة على الميزانية والخطوط التنفيذية الخاصة ببعث المعهد الثقافى العربى الافريقى بدءا من عام ١٩٩١ وأوصت بانشاء اطار مؤسسى خاص بالاعلام والاتصالات ، وتكثيف تبادل الاخبار وتوثيق التعاون فى مجال الاتصالات الفضائية .. واعتمد مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى فى سبتمبر هذه التوصيات . وقد ركز المجلس على المؤسسة المالية الاستثمارية لادراكه ان أسلوب العون الفنى والمالى العربى يفتقر ـ رغم ضخامته ـ للحضور على الساحة الانمائية الافريقية . ذلك ان العون العربى يقدم فى اطار تمويل مشترك تساهم فيه أطراف اقليمية ودولية اخرى بالقدر الاكبر مما يجعله غير واضح المعالم باعتباره عونا عربيا لافريقيا .

كما أهتم المجلس بالظروف السياسية المتعلقة بالتعاون العربى الافريقى . وبسبب اتجاه بعض النزاعات العربية او العربية الافريقية للحل (الصحراء الغربية ، تشاد ، عودة مصر للجامعة) فان من المتوقع ان يشهد العام القادم دفعة كبيرة للتعاون العربى ـ الافريقى .

ومع ذلك ، فان المجلس قد شغل بتلاحق عمليات اعادة العلاقات بين بعض الدول الافريقية واسرائيل . ولكن يلاحظ ان المجلس قد عالج هذه القضية بأسلوب جديد . ففى قرارات سابقة كان المجلس قد اتجه لقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الافريقية التى أعادت علاقاتها مع اسرائيل (زائير ، ليبيريا) وحظر التعامل مع مؤسسات الدولتين وقطع اى مساعدة مادية او فنية عنها . ولكن بعد ان اقدمت الكاميرون وساحل العاج على نفس الاجراء فان المجلس قد قرر استنكار موقف الدولتين وطرح القضية على المؤتمر الوزارى العربى الافريقى وعلى منظمة الوحدة الافريقية . وتعرض المجلس فى دورته الواحدة والتسعين لقضية اعادة كينيا لعلاقاتها مع اسرائيل ، وتوقف عند مجرد تكليف الامانة العامة بالمتابعة وتقديم تقارير . وناقش المجلس فى دورته الثانية والتسعين قيام افريقيا الوسطى باعادة علاقاتها الدبلوماسية ، مع اسرائيل واحتمال اقدام نيجيريا على نفس الاجراء وقرر فقط مجرد تكليف الامانة العامة بوضع تقرير عن الموضوع واطلاع بقية الأعضاء على التطورات .

(و) الوضع بين العراق وايران :

صار بند « الوضع بين العراق وايران موضوعا دائما على مجلس الجامعة فى كل دورة يعقدها منذ اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ، وفى دورة مارس ١٩٨٩ اطلع المجلس على تقرير اعدته الامانة العامة عن سير

المفاوضات بين البلدين واقر مشروع القرار الذى قدمه الوفد العراقى دون مناقشة وفيه دعا الى بذل الجهود الحثيثة فى المباحثات المباشرة برعاية الامين العام للامم المتحدة استنادا الى اتفاق ٨ اغسطس ١٩٨٨ من اجل تحقيق التسوية الشاملة العادلة التى ينشدها قرار مجلس الامن ٥٩٨ ، والى اطلاق سراح اسرى الحرب واعادتهم الى اوطانهم بدون ابطاء .

وفى دورة المجلس فى سبتمبر اكد المجلس على ضرورة تحريك المفاوضات المباشرة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه وخصوصا حقه التاريخى فى شط العرب وعدم التدخل فى شئونه الداخلية وضمان امن الخليج العربى وحرية الملاحة فى مياهه الدولية ، كما دعا المجلس فى كل من دورتيه العاديتين هذا العام ، الدول الاعضاء التى لها علاقات دبلوماسية مع ايران بالسعى لاقناع الحكومة الايرانية بوقف عملية هجرة الايرانيين اليهود الى فلسطين المحتلة ، وطالب الدول التى تمر عبرها هذه الهجرة بعدم السماح باستخدام اراضيها لهذا الغرض .

(ز) النزاع العراقى ـ السورى فى مجلس الجامعة :

انهت قمة الدار البيضاء (١٩٨٩) اعمالها دون التوصل الى تحقيق انفراج فى العلاقات السورية ـ العراقية ، أو على الاقل التخفيف من حدة هذا النزاع الذى امتد بأشكال مختلفة على الساحة اللبنانية . ومثلما هدد هذا النزاع مناخ الوفاق الذى ساد قمة الدار البيضاء فانه كاد ان يفجر دورة مجلس الجامعة العادية (سبتمبر ١٩٨٩) ، فقد اصر العراق ان يدرج على جدول اعمال المجلس بندا بعنوان « موقف سوريا وايران فى لبنان » مما حدا بسوريا هى الاخرى الى ادراج بند بعنوان « موقف العراق واسرائيل فى لبنان » وتضمن الطلب العراقى برقية لوزير خارجيته يشير فيها الى اجتماع رعاه وزيرا خارجية سوريا وايران فى ١٥ / ٨ / ١٩٨٩ لمجموعة من التنظيمات السياسية اللبنانية واطراف فلسطينية منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، اسفر عن اعلان تشكيل جبهة من الاطراف المذكورة تدعو الى اسقاط حكومة السيد ميشيل عون بالقوة المسلحة برغم من الحكومتين السورية والايرانية « واكد طارق عزيز على ان « بيان دمشق الصادر عن هذا الاجتماع يشكل اعلانا رسميا عن قيام تحالف بين النظامين السورى والايرانى على الساحة اللبنانية يستهدف القضاء على حكومة اقيمت على اساس دستورى » . « كما ان هذا السلوك للنظام السورى ينطوى على انتهاك خطير وفاضح لميثاق الجامعة وقيم واسس العلاقات بين الامة العربية ودولها » . وهو « امر لايمكن السكوت عليه اذا انه يهدد وجود الجامعة العربية ومصيرها كما يهدد الامن القومى » .

فى المقابل تضمنت المذكرة السورية برقية لوزير خارجيتها ردا على برقية الوزير العراقى ـ دافع فيها عن موقف النظام الايرانى من قضية الصراع العربى الاسرائيلى باعتباره موقعا يناهض الصهيونية « على حين يقف النظام العراقى مع زمرة الميشال عون المتعاونة مع اسرائيل والمرفوضة من الشعب اللبنانى » . « وهى ليست حكومة شرعية » بل « زمرة انعزالية وما كان بوسعها الاستمرار فى رفض الوفاق الوطنى والمساواة مع الاغلبية الساحقة للشعب اللبنانى لولا دعم وحماية اسرائيل لها وكذلك الدعم السخى الذى قدمه النظام العراقى لها والذى قد يشجعها على مواصلة التعنت والرفض . وتلك السياسة « تتعدى تهديد وحدة لبنان وامنه وتمهد الطريق لقيام اسرائيل فى لبنان » .

وقد اصر الوفد العراقى على مناقشة الموضوع الا ان غالبية الدول الاعضاء قد قررت فى مناقشاتها الجانبية عدم مناقشة البندين السورى والعراقى ، وعدم اصدار قرار يتضمن ايا من البندين ، وقد تم اقناع الوفد السورى بعدم جدوى المناقشة وتأثيرها السلبى على مناخ الوئام المتحقق بعد قمة الدار البيضاء وخاصة ان اللجنة الثلاثية المكلفة ببحث الازمة اللبنانية عادت لممارسة دورها فى نفس يوم انعقاد المجلس باجتماعها فى الرياض . لكن الوفد العراقى اصر فى مداخلاته على مناقشة موضوعه وكانت رئاسة الجلسة من الحزم بحيث امكنها وفقا لارادة المجلس الاصرار على عدم مناقشة البندين والاكتفاء بالاشارة الى ان المجلس قد اخذ علما بكلا المذكرتين دون الاشارة الى عناوينهما ، وحدا ذلك بالوفد العراقى الى الانسحاب ومغادرة قاعة الاجتماع ولولا حصافة الوفد المصرى الذى طلب فى الحين رفع الاجتماع ربع ساعة ريثما يعود الوفد العراقى ، وكان للوفد المصرى ان أقنع العراق وعاد المجلس للانعقاد دون مناقشة كلا البندين او اتخاذ قرار محدد بشأنهما وكأنهما رفعا من جدول الاعمال .

(ح) التهديدات الامريكية الموجهة الى ليبيا :

اجتمع مجلس الجامعة فى دورة طارئة بناء على طلب ليبيا ـ اثناء اجتماعه لبحث الازمة اللبنانية ـ لبحث وضع طارىء تمثل فى التهديدات الامريكية وقيام البحرية الامريكية بعملية عسكرية ضد ليبيا بذريعة انشائها مصنعا للاسلحة الكيماوية ، وقيام الاسطول السادس الامريكى باسقاط طائرتى استطلاع ليبيتين فى الرابع من يناير . واصدر المجلس بيانا ادان فيه

العدوان الامريكى ، واعتبر ان تدمير الطائرتين الليبيتين يشكل عدوانا على امن وسلامة عضو فى الجامعة العربية ، وتهديدا للامن العربى ، ولأمن منطقة البحر المتوسط ، وحذر من اى عدوان جديد من هذا النوع لما يمكن ان تكون له من انعكاسات سلبية على العلاقات العربية ـ الامريكية .

وفى دورته فى مارس ١٩٨٩ جدد مجلس الجامعة التضامن مع ليبيا فى مواجهة الحصار الاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة الامريكية ، وطالب باحترام المواثيق الدولية ، ورفع الحصار الاقتصادى عن ليبيا والافراج عن الأموال الليبية المجمدة فى امريكا .

وفى دورة سبتمبر اصدر المجلس قرارا طالب فيه الدول الأعضاء بتنسيق الجهود السياسية والاعلامية على الساحة الامريكية لشرح الموقف العربى من موضوع حظر الاسلحة الكيماوية ومن منطلق الموافقة العربية على تأييد الحظر الشامل لهذه الاسلحة . وفقا لما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر باريس ١٩٨٩ مع التنبيه الى مخاطر الاتهامات الانتقائية ضد دول بالاسم ، ودولة معينة دون غيرها . كما قرر اجراء الاتصالات اللازمة مع الادارة الامريكية والكونجرس الامريكى وجماعات الضغط المعنية لتوضيح وجهة النظر العربية والتنبيه الى الانعكاسات السلبية الخطيرة على العلاقات العربية ـ الامريكية فى حال اقرار اللوائح المعادية للعرب . وطالب بوقف تزويد اسرائيل بالاسلحة الكيماوية او المواد التى تستخدم فى صناعتها ، وتحميل الولايات المتحدة مسئولية امتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة واستخدامها ضد الشعب الفلسطينى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ودعا الدول العربية الى ان تتولى من خلال اتصالاتها مع مختلف الدول ومع المؤسسات الهيئات الدولية ذات العلاقة ، تأكيد الموقف العربى الموحد من موضوع الاسلحة الكيماوية .

كما اكد المجلس قرارا آخر بضرورة تنسيق الموقف العربى فى مؤتمر « كانبرا » لحظر الاسلحة الكيماوية (سبتمبر ١٩٨٩) وفق الحظر الشامل للاسلحة مع اجراءات تحقيق مناسبة تضمن المساواة بين جميع الدول ، دون تفرقة ، وبما لاينعكس سلبا بتطبيق اجراءات ولو مؤقتة لتقييد صادرات المواد الكيماوية تجنبا لعدم الاضرار بخطط التنمية فى الدول النامية .

(ط) التعاون بين الامانة العامة للجامعة والامانة العامة لمجلس التعاون العربى :

لعلها للمرة الاولى فى تاريخه ان يقوم مجلس الجامعة بمناقشة مشروع للتعاون بين تجمع اقليمى (جبهوى) وبين الامانة العامة لجامعة الدول العربية على الرغم من اسبقية نشأة تجمعات مماثلة مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقيامه بالتنسيق مع الامانة العامة للجامعة ولكن دون قرار محدد سواء من القمة او من مجلس الجامعة . للمرة الأولى ايضا ان تتقدم اربع دول مجتمعة (مصر ، العراق ، الاردن ـ اليمن) بمذكرة عرض مشتركة وبمشروع قرار مشترك ويناقشهما مجلس الجامعة ، وشهد جدول اعمال دورة سبتمبر الماضية لأول مرة أداء تجمع اقليمى موثق للمرة الاولى ، فدول مجلس التعاون الخليجى كانت تناقش جدول اعمال المجلس وتتفق وتختلف وتنسق الادوار قبل إنعقاد المجلس ولكن لم يتعد ذلك الى الشكل الرسمى والموثق فى الاداء فى مؤسسات العمل العربى المشترك . ومذكرة مجلس التعاون العربى ومشروع قراره الذى اقر لاحقا الزام الامانة العامة للجامعة بالتعاون والتنسيق مع الامانة العامة لمجلس التعاون الذى يهدف الى تدعيم المواقف التفاوضية للدول العربية فى سائر المحافل الدولية وتنسيق تحركات التجمعات العربية وتعزيز العلاقات العربية الجماعية مما يساعد على تجنب الازدواجية وتفادى التعارض واطلاع الجامعة العربية على التوجهات والانشطة التى يقوم بها مجلس التعاون مع تأكيد اهمية تبادل المعلومات والتجارب والخبرات ووضع آلية للتعاون الدائم بين الامانة العامة للجامعة وامانة المجلس تتضمن الرأى والمشورة وعقد لقاءات دورية بين كلا الامانتين .

ويلاحظ ان القرار قد وضع الامانتين على قدم المساواة فى العمل العربى المشترك وآلياته مما يطرح علامة استفهام بالخصوص فى تجنب الازدواجية وتفادى التعارض ، فاى من الامانتين تجب الأخرى فى الاداء العام المشترك .

وعلى الرغم من أن الوفد السورى قد رحب بقيام التجمع الرباعى (فى الملاحظة المكتوبة على نص القرار) ولكن باعتباره مؤسسا على قاعدة الميثاق وشرط ذلك الترحيب « بنبذ سياسة المحاور » وتسريع مسيرة الوحدة ، وتحصين الأمن القومى فى مواجهة اعداء الأمة وفى مقدمتهم العدو الاسرائيلى » .

وقد عبرت مداولات المجلس فى هذا الشأن عن رأى عدد من الدول التى اكدت فى المناقشات على ان المجلس عليه أن يرحب فقط وليس عليه أو مطلوبا منه استصدار قرار ينص على آلية ما للتنسيق ، ولكنها عند اقرار مشروع القرار سرعان ما سحبت تحفظاتها .

(ى) تعديل الميثاق :

تنفيذا للبيان الختامى لقمة الدار البيضاء ١٩٨٩ دعا الأمين العام للجامعة فريق الخبراء الخاص بمراجعة صياغة تعديل ميثاق الجامعة للانعقاد ومناقشة ما يمكن ادخاله من تعديلات على مشاريع الأحكام

الخاصة ببعض فصول ومواد الميثاق . ومبادرة الأمين العام تلك تهدف الى الوصول الى « صيغة » تعالج وضع التجمعات الاقليمية (الجهوية) بالاساس وعلاقاتها بجامعة الدول العربية . فعلى الرغم من أن الميثاق الحالى وفقا لمادته رقم ٩١ قد سمح بقيام تعاون اوثق وروابط أقوى بين دولتين عربيتين أو اكثر ، وعقد اتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض ، الا انه لا ميثاق الجامعة ولا أيا من مواثيق تلك التجمعات قد ناقش علاقة اى طرف بالاخر ، ولم ينص ميثاق اى منهما على آلية ما للتنسيق مع الآخر ، حتى جاءت قمة الدار البيضاء فى بيانها الختامى وردت « ضرورة تطوير التنظيم الادارى والهيكلى للجامعة واعادة النظر فى مشروع تعديل ميثاقها حتى يأتى التعديل مستشرفا آفاقا جديدة ومرسخا شمولية دور الجامعة فى العمل العربى المشترك ودفع مسيرته » . لذلك فقد تميز عمل الفريق بوضع مشاريع الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقة التكاملية بين الجامعة من جهة والتجمعات الاقليمية من جهة أخرى وتقدم تلك الأحكام على اعتبار « الجامعة الجهاز المؤسسى الشامل للعمل العربى المشترك وان التجمعات الاقليمية قامت وانتظمت فى اتفاقات بهدف انجاح معركة النمو ، وأن أى تجمع يجب أن يكون حافزا على الاتصال والترابط وتعزيز العمل العربى المشترك » .

ومحاولة تعديل الميثاق الأخيرة مرت بمراحل متعددة منذ ١٩٧٩ عندما دعا مجلس الجامعة دوله الى الاسراع فى تقديم مقترحاتها وآرائها حول تعديل الميثاق والنظم الداخلية ، ثم اصدر مؤتمر القمة العربى العاشر فى نوفمبر ١٩٧٩ قرارا يدعو للاسراع بعملية التعديل مما دعا مجلس الجامعة فى دورته (مارس) ١٩٨٠ الى تشكيل لجنة من متخصصين يمثلون الدول الاعضاء لدراسة مشاريع تعديل الميثاق وعقدت هذه اللجنة اجتماعات مطولة اعتمدت على أثرها النصوص النهائية لتعديل الميثاق . وتواصلت بعد ذلك عملية النظر فى تعديل الميثاق حيث قرر مؤتمر القمة الثانى عشر (بفاس) عام ١٩٨٤ تشكيل لجنة مؤلفة من وزراء خارجية ست دول عربية لتتولى ايجاد الصيغ التوفيقية الملائمة للأحكام التى تتطلب ذلك . وبقرار من مجلس الجامعة اجتمعت هذه اللجنة ثم اضيف اليها لاحقا بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٨٤ أربع دول أخرى وسميت تلك اللجنة « لجنة تعديل ميثاق الجامعة والعمل العربى المشترك » وقد توصلت هذه اللجنة الى الصيغ التوفيقية الملائمة فيما عدا مسألتين قررتا رفعهما الى مؤتمر القمة هما :

- قواعد التصويت ، وقضية الأجماع
- الولاية الالزامية لمحكمة العدل العربية

الا ان عددا من الدول التى سبق لها أن اقرت مشروع التعديل عادت وطلبت اعادة النظر فيما سبق اقراره من قبل لجنة ممثلى الدول مثل ليبيا ، وقطر . ولما كانت مصر قد استأنفت عضويتها فى عمل الجامعة خلال مؤتمر قمة الدار البيضاء فانه ينتظر ان تدرس هذه التعديلات وتبلغ الامانة العامة بها . لكن المشكلة التى تواجه سواء الدول الاعضاء أو الخبراء وخاصة بعد عودة مصر هى هل اعتبار تلك العملية تعديلا للميثاق ام ميثاقا جديدا ، والفرق كبير اذ ان التعديل يحتاج لاقراره ثلثى الدول الاعضاء بينما الميثاق الجديد يتطلب الاجماع

ويبدو أن الامانة العامة قد اعتبرت الامر « تعديلا للميثاق » فهى تنتظر ملاحظات مصر كى تقوم بخطوات عملية لأجل عرض المشروع على قمة الرياض بعد ان تكون قد ناقشته اللجنة العامة لتعديل الميثاق التى تضم كافة الدول . وبالنظر الى اعتبار الامانة العامة فان عدد الدول التى تقيد تلك العملية هى صياغة لميثاق جديد فى تزايد ومبررها فى ذلك ان مشروع التعديل قد تناول مختلف الاحكام ، واضيفت اليه أحكام أخرى كثيرة والأهم من ذلك فان بعض الدول ترى أن الفلسفة الكامنة وراء الميثاق لم تعد ملائمة للواقع العربى فالميثاق القديم ومشروع التعديل يقومان على فلسفة تحرير فلسطين ، والوحدة . ومن ثم فان اى تعديل لابد أن يستجيب لمتغيرات الواقع العربى خاصة وأن هناك دولة عضو ترتبط بمعاهدة سلام مع اسرائيل . وتخشى فى نفس الوقت من أى تعديل يمكن ان يفقدها المقر الدائم للجامعة .

(ك) اوضاع المنظمات العربية المتخصصة :

أصيب العمل العربى المشترك بضربة شديدة بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالجامعة العربية رقم ١٠٥٦ عام ١٩٨٨ وقراره رقم ١٠٨٦ عام ١٩٨٩ والذى قلص بشدة من الهيكل المؤسسى للتعاون الوظيفى بين الدول العربية .

وينص هذا القرار على حل وتوزيع اختصاصات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، والمنظمة العربية للسياحة . كما نص على دمج كل من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للثروة المعدنية فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية . كما تقرر توحيد الاشراف على المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع تخفيض عدد مكاتبها وفروعها الى اربعة فقط والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ويتولى مجلس وزراء الزراعة مهمة الاشراف هذه . وكذا تقرر أن تقوم الأكاديمية العربية للنقل البحرى على قاعدة التمويل الذاتى .

وفقا لهذا القرار أيضا اقر المجلس أنه « عند انقضاء سنتين على عدم قيام اية دولة عضو بسداد مساهمتها المالية فى موازنة المنظمة المعنية يحجب حق التصويت عن الدولة المتأخرة فى السداد وتحرم من الخدمات التى تقوم بها تلك المنظمة بدون مقابل ...» .

وعادة ما يتم تفسير هذا التقليص الشديد للتعاون الوظيفى العربى بالصعوبات المالية والاقتصادية التى تمر بها أغلبية الدول العربية . على أن هذا التفسير قاصر بشدة . اذ لم تمتنع الدول العربية عن تسديد كامل التزاماتها المالية تجاه المنظمات الدولية الأخرى مثل الامم المتحدة أو حتى المؤتمر الاسلامى . وانما يمكن تفسير هذا القرار بما يلى .

١ ـ الافتقار الى روحية جديدة للعمل العربى المشترك . اذ أن الصحوة القومية التى شهدها النظام العربى منذ نهاية ١٩٨٧ تكاد تقتصر حتى الان على انتشار علاقات حسن الجوار دون النية فى أن يقطع النظام شوطا أبعد فى العمل التنموى المشترك .

٢ ـ تدهور الثقة فى فعالية المنهج الوظيفى للتكامل العربى وخاصة فى اطار الجامعة العربية ، وانتقال الاهتمام الى التجمعات الجهوية الأصغر .

٣ ـ استمرار فجوة التنفيذ أى الفجوة بين اصدار قرار وتنفيذه من قبل الجهات القطرية بسبب عدم وجود آلية قطرية منتظمة لوضع القرارات التى التزمت بها الدول موضع التنفيذ فى الداخل .

ب ـ المنظمات الاقليمية العربية :

شهد عام ١٩٨٩ ولادة تجمعين عربيين جديدين هما مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى يومى ١٦ و ١٧ فبراير على التوالى . وبذلك أصبح النظام العربى متضمنا لثلاث منظمات « اقليمية » عربية حيث كان مجلس التعاون الخليجى قد نشأ عام ١٩٨١ .

وتضم هذه التجمعات الثلاثة خمسة عشرة دولة من جملة اثنتين وعشرين دولة عربية . ويعيش فيها أكثر من ثلثى سكان الوطن العربى . كما تتحكم هذه التجمعات على نحو ٩٠٪ من موارد الطاقة التقليدية و ٧٥٪ من الوارد الزراعية والمائية ، فضلا عن معظم الموارد المعدنية . كما تستأثر بأوفر نصيب من عدد الجامعات الكبرى ومراكز البحث العلمى وبأعلى نسبة من القدرات البشرية فى الوطن العربى .

لقد استند انشاء هذه المنظمات العربية الثلاث على مبررين رئيسيين : المبرر الأول هو ما نصت عليه المادة ٩ من ميثاق جامعة الدول العربية من أنه « لدول الجامعة الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » . وبالاشارة الى هذا الأساس القانونى فان المتحدثين باسم المنظمات الاقليمية العربية يبرهنون على ضرورة هذه المنظمات على اعتبار أن النظام الاقليمى العربى الشامل قد فشل فى تمتين أواصر العمل العربى المشترك على مختلف الأصعدة .

والواقع انه يصعب ان نقبل تماما هذه الأسانيد بدون مناقشة نقدية . فمن الناحية الفعلية لم تسفر تجربة المنظمات الاقليمية العربية ، بما فى ذلك اكثرها قوة وخبرة : أى مجلس التعاون الخليجى عن بروز اطار من الروابط والتعهدات القانونية أقوى مما تطور عن عمل الجامعة العربية . وعلى المستوى التنفيذى ، فان اكثر هذه الروابط لازال معرضا للتعثر ذاته الذى يواجه تنفيذ التعهدات القانونية فى نطاق الجامعة . ومن ناحية ثانية : فان التجمعين الجديدين على الساحة العربية : أى مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى قد تم الاعلان عنهما فى ظروف اتسمت بتفاؤل شديد بانبعاث العمل العربى المشترك فى نطاق الجامعة العربية ، ويفضى هذا الاعتبار الى الاعتقاد بأن ثمه قدر من التنافس ـ أو على الأقل توزع وتفتت الجهود ـ بين الاطار الشامل للجامعة والأطر الاقليمية الأضيق .

وقد يكون من الصعب طرح تفسير شامل وموحد لنشأة المنظمات الاقليمية العربية الثلاث ، لأن لكل منها دوافع متباينة . ومع ذلك يظل بالامكان التشديد على دافعين رئيسيين .

الدافع الأول يتعلق بموازين القوى داخل النظام العربى الشامل . فقد كان قيام مجلس التعاون الخليجى سعيا لاستثمار لحظة اتسمت بغياب مؤقت لاثنتين من أهم القوى العربية وهما مصر والعراق ، وذلك من أجل فرض توازن جديد داخل النظام يقوم على الهيمنة الخليجية على مؤسسات النظام العربى . كما جاء قيام مجلس التعاون العربى بعد اكثر من سبع سنوات من قيام المجلس الخليجى تعبيرا عن الحاجة لاعادة صياغة توازن القوى الذى اختل لغير صالح العراق ومصر .

أما الداقع الثانى فيرتبط بتهديدات خارجية لمصالح مجموعات متميزة من الدول العربية وخاصة على الصعيدين الأمنى والاقتصادى . فكان قيام مجلس التعاون الخليجى مرتبطا بالتهديد العسكرى والايديولوجى الايرانى لمنطقة الخليج . كما أن اتحاد المغرب العربى قد ارتبط بالتهديد الاقتصادى الذى تواجهه دول هذا الاتحاد مع تطبيق القانون الأوربى الموحد والانتقال الى السوق الأوربية الواحدة عام ١٩٩٢ ، وهو تهديد يواجه دول المغرب العربى اكثر من اية منطقة عربية أخرى .

وبذلك يمكن اعتبار نشأة المنظمات الاقليمية العربية

نوعا من رد الفعل الجماعى لفئات مميزة من الدول العربية للتحولات المتوقعة فى النظام الدولى والأقليمى . ويقف وراء هذه النزعة نحو التكيف الجماعى الاقتناع بعدم كفاية الجهود القطرية الاقتصادية والأمنية والسياسية ، وتزايد الايمان بعدم امكان تحقيق تنمية فى اطار كيانات صغيرة . وقد حظى العامل الاقتصادى باهتمام خاص فى تجربة مجلس التعاون العربى سواء فى وثيقة تأسيسه أو فى الاتفاقيات الفعلية التى تم التوصل اليها خلال عام ١٩٨٩ . فمن بين ١٦ اتفاقية عقدت بين دول المجلس خلال عام ١٩٨٩ كانت هناك ١٣ اتفاقية تتعلق بالتعاون والتنسيق الاقتصادى*

وسوف تتناول ظاهرة المنظمات الاقليمية العربية من اربعة جوانب رئيسية وهى :

(١) المقارنة بين الهياكل المؤسسية .
(٢) انماط العلاقة المتوقعة بين هذه المنظمات
(٣) أنماط العلاقة بين هذه المنظمات ككل من ناحية وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى .
(٤) تقييم ظاهرة المنظمات الاقليمية العربية واستشراف مستقبلها .

(١) نظرة مقارنة للهياكل المؤسسية :

تشمل هذه النظرة الموقف من العضوية والمستويات المؤسسية وطريقة اتخاذ القرارات فى كل من المنظمات العربية الثلاثة .

فبالنسبة لمجلس التعاون الخليجى نصت المادة الخامسة من النظام الأساسى على أن المجلس يتكون من الدول الست التى اشتركت فى اجتماع وزراء الخارجية بالرياض فى ٤ فبراير عام ١٩٨١ وهى السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وعمان . ومعنى ذلك ان المجلس يعتبر تجمعا مغلقا لايجوز لدولة أخرى أن تنضم اليه (الا اذا تغير النظام الأساسى) .

ويضم مجلس التعاون الخليجى ثلاثة مستويات رئيسية وهى :

★ المجلس الأعلى :وهو السلطة العليا للتجمع ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتتبعه هيئة تسوية المنازعات
★ المجلس الوزارى : الذى يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء .
★ الأمانة العامة : وهى المستوى التنفيذى الادارى فى المجلس .

وتضمن النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى طريقة التصويت فى المادتين التاسعة والثالثة عشرة . ومفاد هاتين المادتين أن التصويت فى المجلسين الأعلى والوزارى يتم بالاجماع فى المسائل المضمونية وبالأغلبية فى المسائل الاجرائية . وتحصر أصوات الدول المشاركة فى الأجتماع فقط .. وبالطبع يكون لكل دولة صوت واحد فى كل من المجلسين .

ومثل هذا النظام يحفل بالتعقيدات وأهمها تمتع كل دولة بحق الاعتراض (الفيتو) على أى قرار فى المسائل المضمونية ، وصعوبة التمييز احيانا بين المسائل المضمونية وتلك الاجرائية . هذا ناهيك عن الصمت عن مدى التزام الدول غير المشاركة فى الاجتماعات بالقرارات المتخذة باجماع الحاضرين لهذه الاجتماعات .

أما الاتحاد المغربى فانه قد جاء بقاعدة جديدة لعضوية مثل هذه المجالس . فقد نصت المادة السابعة عشرة من ميثاق الاتحاد على أنه « للدول الأخرى المنتمية الى الأمة العربية أو المجموعة الافريقية أن تنضم الى هذه المعاهدة اذا قبلت الدول الأعضاء ذلك» . ومعنى ذلك هو أن الاتحاد تجمع مفتوح لعضويات جديدة ، وأنه قد أجاز عضوية دول غير عربية بشرط اجماع اعضائه المؤسسين على قبول الأعضاء الجدد .

ويتألف اتحاد المغرب العربى من المستويات التالية .

★ **مجلس رئاسة الاتحاد** : وهو أعلى جهاز فى الاتحاد اذ يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب كل ستة أشهر بين رؤساء الدول الاعضاء
★ **مجلس وزراء خارجية الاتحاد** : وهو مفوض فى النظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال . ويحضر دورات مجلس الرئاسة .
★ **اللجان الوزارية المتخصصة** : وينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها
★ **مجلس الشورى** : ويتألف من عشرة اعضاء عن كل دولة تختارهم الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .
★ **الهيئة القضائية** : وتتألف من قاضيين تعينهما كل دولة عضو لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات . وتنتخب الهيئة رئيسا لها من بين اعضائها لمدة سنة واحدة .
★ **الأمانة العامة** : وتقوم باداء المهام الادارية للاتحاد .

أما بخصوص قاعدة التصويت فهى تقوم على الاجماع داخل رئاسة الاتحاد وهى الهيئة المفوضة باتخاذ القرارات (المادة ١٨ من الاتفاقية) .

---

* تم التوصل الى ١١ اتفاقية اخرى فى بداية عام ١٩٩٠ اعلن عنها فى اجتماع قمة دول مجلس التعاون بعمان فى فبراير ١٩٩٠ .

وأخيرا فان مجلس التعاون العربى قد جاء بقواعد تختلف عن المجموعتين السابقتين . فمن حيث العضوية نصت المادة الرابعة من إتفاقية التأسيس على أن العضوية مفتوحة لكل دول عربية ترغب فى الانضمام إليه بشرط موافقة كل الدول الاعضاء المؤسسين . ويتضمن هذا المجلس ثلاثة مستويات تنظيمية ، وهى :
* **الهيئة العليا** : وتتألف من رؤساء الدول الاعضاء ، وهى أعلى سلطة فى المجلس .
* **الهيئة الوزارية** : وهى تتألف من رؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم .
* **الأمانة العامة** : وهى تقوم بالعمل الادارى واقتراح مشروعات التعاون ودراستها ويكون مقرها فى عمان عاصمة الأردن .

كما تم لاحقا انشاء لجنة برلمانية تتكون من ممثلين لبرلمانات الدول الأربع الاعضاء بالمجلس . وتقوم قاعدة التصويت فى مجلس التعاون العربى على تفضيل الاجماع مع السماح بالأخذ بالأغلبية . فنصت المادة الثانية عشرة من إتفاقية التأسيس على أن تسعى الدول الاعضاء فى جميع تشكيلات المجلس عند إتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق .. وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع .

أما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتتكون بالاجماع ويتسم هذا النظام التصويتى ايضا بمشكلات عديدة . وحتى من الناحية الفنية فان وجود اربعة أعضاء فقط قد يعطل قاعدة الاغلبية فى المواقف التى ينقسم فيها الراى بالتساوى ، وهى حالة تبدو واردة بدرجة كبيرة بسبب صغر عدد الاعضاء .

وتظهر من هذه المقارنة مسألتان رئيسيتان :

المسألة الأولى هى ان المجالس العربية لم تأت بقواعد تصويت جديدة عما هو قائم فى الميثاق الحالى لجامعة الدول العربية . والاستثناء الوحيد لذلك هو سماح إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بقاعدة الأغلبية التى يبدو أن إجازتها فعليا (فى غير المسائل المتعلقة بالعضوية وتعديل الاتفاقية المنشاة) تفوقها اعتبارات فعلية عديدة .

والمسألة الثاية هى إستمرار الغموض والمرونة فى التكليفات المفوضة بها مختلف مستويات المنظمات الاقليمية العربية . وباستثناء ما جاء باتفاقية إعلان اتحاد المغرب العربى من تشكيلات مؤسسية جديدة (مجلس الشورى والهيئة القضائية) فان هذه المجالس لم تواكب التحديثات التشريعية فى مشروعات التكامل الاقليمى ، وهى عند نفس درجة الجمود التشريعى الذى استمر به ميثاق جامعة الدول العربية من حيث تعذر التحويل التدريجى للوظائف والادوار من الدول الاعضاء المكونة الى المؤسسة أو المنظمة الاقليمية .

(٢) الانماط المحتملة للعلاقات بين المنظمات العربية الثلاث :

ينصرف الخطاب الرسمى فى المنظمات العربية الثلاث على تأكيد الطابع المتكافل والتعاونى بين هذه المنظمات . وفى الوقت ذاته ، فان قطاعا كبيرا من المثقفين العرب يخشى أن يكون هذه المنظمات بديلا للمحاور السياسية العربية ، وأن تنشغل هذه المنظمات بالتالى بالتنافس فيما بينهما . والأرجح والأقرب الى الواقع ان العلاقات بين التجمعات الثلاثة لن تكون تنافسية خالصة ولا تعاونية خالصة ، وإنما مزيج من التنافس والتعاون .

والمتوقع أن تتركز المنافسة بين المنظمات العربية الثلاث فى المجالات المتعلقة بالعلاقات والروابط مع النظام العالمى ، وخاصة الجماعة الأوربية ، الى جانب التنافس حول قيادة النظام العربى الجامع . فالملاحظ ان مجلس التعاون الخليجى قد دأب منذ نشأته على ان ينهج نهجا مستقلا فى إدارة العلاقة مع الجماعة الأوربية ، وأن يظهر حماسا أقل لاحياء الحوار العربى الاوربى . ومن المرجح أيضا أن يتسم مستقبل الاتحاد المغاربى بالتركيز على إدارة العلاقة مع الجماعة الأوربية . وغالبا ما سيتوقف التوجه العربى العام لهذا الاتحاد على مصير هذه العلاقة فى مجالات التجارة والعمالة والاستثمارات والتكنولوجيا والمعونة المالية .

وينفرد مجلس التعاون الخليجى ـ من بين المنظمات العربية الثلاث ـ بأن البلاد الاعضاء فيه تتفق الى حد بعيد حول استراتيجية السعى للاندماج فى النظام الاقتصادى والدفاعى الغربى ، والاعتماد بصورة خاصة على الدعم السياسى والمساندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . ولم تشهد هذه الاستراتيجية أى إنقطاع هام لفترة طويلة من الزمن .

وباستثناء توترات محدودة ، فان العلاقة التاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية والغرب ، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من ناحية اخرى قد صمدت أمام تناقضات عديدة دارت أساسا فى مجال السياسة النفطية والموقف الغربى من القضية الفلسطينية .

وفى هذا السياق ، لعبت أهم دول مجلس التعاون الخليجى أحيانا دور الوسيط بين النظام الاقتصادى الدولى ومؤسساته الرسمية وخاصة صندوق النقد الدولى من ناحية والعالم العربى ، من ناحية اخرى . ويرجح ان يستمد مجلس التعاون الخليجى فى اداء هذا

الدور . وفى المقابل ، فان الدول الاعضاء فى مجلس التعاون العربى والاتحاد المغربى لا تنسجم من حيث مواقفها من الكتل السياسية والاقتصادية الكبرى فى العالم وإتسم تاريخ علاقاتها مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة بالتباين ـ الجذرى أحيانا .

وإذا حكمنا بمنطق القصور الذاتى للميراث التاريخى ، فان مجلس التعاون الخليجى سيظل منطقة تركيز خاص للنفوذ الامريكى ، على حين أن الاتحاد المغربى سيظل مرتبطا بشدة بأوربا الغربية . أما مجلس التعاون العربى فسوف يظل مجالا حيويا لتنافس امريكى ـ أوربى حول النفوذ الأعلى . غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة ان ظاهرة التكتلات الاقليمية العربية ترتبط بصورة قوية بمحاولة تقسيم الوطن العربى الى مناطق نفوذ مميزة بين الولايات المتحدة واوربا . وفى جميع هذه المنظمات ، سوف تظل هناك مجالات للتداخل ومجالات اخرى للتناقض بين النفوذ الأمريكى والاوربى ، غير ان الواضح ان نشوء هذه المجالس سوق يفضى بحد ذاته الى التصفية شبه الكاملة لمواقع النفوذ السوفيتى فى بعض الاقطار العربية .

وإذا كان نشوء المنظمات الاقليمية العربية فى احد جوانبه تعبيرا عن محاولة إعادة صياغة موازين القوى فى النظام العربى الجامع ، فهل ينطوى ذلك بالضرورة على إحتمالات هامة لاشتعال التنافس حول القيادة فى هذا النظام فيما بينها ؟ . الواقع أن هناك قليلا من الشواهد التى تؤكد هذا التخوف . ففى المغرب العربى الكبير هناك شكوى دائمة من هيمنة المشرق على النظام العربى ومؤسساته . كما أن هناك شكوى من تصدير المشرق لتناقضاته وتوتراته الى المغرب وشغل المنظمات العربية الجامعة بقضايا المشرق على حساب قضايا المغرب .

وفى نفس الوقت ، فمن الملاحظ ان جزءا هاما من الموارد الثقافية العربية قد أخذ ينتقل من المشرق الى المغرب ، وخاصة فى مجال الانتاج الثقافى المبدع . وكذا ، فان الحماس العروبى والاسلامى قد خفت فى المشرق فى الوقت الذى يتقد فيه فى المغرب الكبير ، بكافة بلدانه . ومن الملاحظ أيضا ان اقطار المغرب العربى قد لعبت ادوارا جوهرية فى المحافظة على الحد الأدنى من الرباط الجامع بين العرب طوال فترة انكسار وأزمة النظام العربى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ ، وفى جهود بعث وإحياء هذا النظام . ولاشك ان إرتباط اقطار المغرب العربى بجامعة خاصة فيما بينها سوف ينعكس على مؤسسات النظام العربى بقدر أكبر من النفوذ والمكانه .

وكذا ، فان تشكيل مجلس التعاون العربى يعكس فى أحد جوانبه سعى كل من مصر والعراق للمنافسة على القيادة فى النظام العربى . فلاشك انه سيكون لدى مصر نزعة طبيعية لاعادة تأكيد مكانتها كأهم وأقوى الدول العربية ، الأمر الذى سيتعزز بعودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، تبعا للميثاق . كما ان العراق سوف يسعى من جانبه لأن يعكس زهوه بالانتصار فى حربه مع ايران فى الساحة العربية وتعويض ما أصابه من جروح بسبب توتر علاقاته مع عدد من الدول العربية فى فترة الحرب هذه . ومن الناحية النظرية البحتة ، فان التحالف بين مصر والعراق ـ فى إطار مجلس التعاون العربى ـ هو ضرورة موضوعية لضمان تعزيز مركز كل منهما فى النظام العربى ، فعلى حين أن مصر تستطيع أن تنتزع بسهولة الاعتراف بمكانتها باعتبارها الأخ الأكبر فى النظام العربى من الناحية الرسمية ، فانها ستظل تعانى ـ ربما لفترة طويلة مقبلة ـ من الاختلال بين مكانتها السياسية من ناحية ومكانتها الاقتصادية والمعنوية من ناحية اخرى . أما العراق فانها ستظل تواجه ميراثا من فتور العلاقات مع كثير من الدول العربية ، أو الخصومة مع بعضها الآخر . ولاشك ان وجود رابطة خاصة بين مصر والعراق يشكل رصيدا كبيرا لكل منهما فى سعيهما للقيادة فى النظام العربى .

ومع ذلك ، فان هناك شواهد اكثر تؤكد ضعف احتمال اشتعال التنافس بين المنظمات الاقليمية الثلاث حول القيادة فى النظام العربى . فلاسباب عديدة من الصعب تصور انتقال القيادة فى النظام العربى من مجلس التعاون الخليجى الى الاتحاد المغاربى أو من منطقة المشرق الى منطقة المغرب الكبير . وبرغم تشكيل الاتحاد المغربى وما يفرضه من سعى للظهور بمظهر التجانس ، فان الاهتمامات العروبية والسياسات المحددة نحو القضايا العربية تتباين بشدة بين دول الاتحاد المغاربى . كما ان تشكيل هذا الاتحاد لن يزيل ـ فجأة ـ المنافسات الشديدة بين دول هذا الاتحاد لا فى الساحة العربية ككل ولا فى الساحة المغاربية ذاتها .

وإذا كان تشكيل مجلس التعاون العربى يسمح بتقنين علاقة التحالف التى برزت بين مصر والعراق اثناء اشتعال حرب الخليج ، فان الممارسات والمواقف الفعلية من القضايا العربية الرئيسية قد أظهرت تباينات ملموسة بينهما . وتهتم مصر ـ بصورة خاصة ـ بابراز أن تشكيل هذا المجلس لا ينطوى على أى إحتمال لتأسيس محور سياسى جديد فى الساحة العربية ، وعلى جعل هذا المجلس يبدو وكأنه متسق مع مساعى مصر للنهوض بالروابط العربية العامة والجامعة . كما أن العراق بدورها قد لا تبدى إستعدادا للتسليم باخلاء مجلس التعاون العربى عن مضمونه ككتلة أو محور

سياسى ، مع بقاء إهتمامها بهذا المجلس بالقوة والحماس نفسه الذى أظهرته عند بداية التأسيس .

وإذا فحصنا السلوك والاداء السياسى لمجموعات الدول الثلاث فى مجلس الجامعة العربية ومؤتمر قمة الدار البيضاء فسوف نلاحظ إتجاها لا ينكر للتنافس فيما بينها على اساس كتلى . ولعل أخطر ما كان يمكن ان يؤدى اليه هذا التنافس هو بروز نوع من التصويت الكتلى داخل مؤسسات الجامعة . وقد ظهر هذه النزعة مثلا عند التفاوض حول ترشيح وانتخاب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى أواخر عام ١٩٨٩ . ومع ذلك ، فانه يبدو أن النصر قد إنعقد للاتجاه الذى ينبذ التنافس والتصويت الكتلى ، الأمر الذى تبعد معه المخاوف ـ إلى حد ما ـ من إنجراف النظام العربى الى تنافس مفتوح بين المنظمات العربية الثلاث .

وفى مقابل هذه الاحتمالات للتنافس بين المنظمات الاقليمية العربية ، فان هناك الكثير من مجالات التعاون المفتوحة فيما بينها . وقد يبدو فى البديهى القول بأن التعاون بين هذه المنظمات يتوقف على مدى ما ينجز من تعاون داخل كل منها . والواضح أن ثمة تفاوتا شديدا فى هذا المجال من منظمة الى أخرى . فاذا كان مجلس التعاون الخليجى قد قطع أشواطا واسعة فى تمتين التعاون بين اعضائه ، فان اتحاد المغرب العربى لم يبدأ بعد اية خطوة كبيرة منذ الاعلان عن إنشائه . وإتسم اداء الاتجاه المغاربى بالبطء الشديد وشيوع الخلاف حول الكثير من المسائل الاجرائية والمضمونية الى الحد الذى عجز معه الاعضاء عن الاتفاق على مقر للامانة العامة وجدول التناوب على رئاسة الاتحاد .

أما مجلس التعاون العربى فقد سبق الاتحاد المغاربى فى إستكمال الهيكل التنظيمى ووضع اساسا برنامجيا يقوم على تحقيق التكامل الانتاجى كمقدمة لانشاء سوق مشتركة . كما عقد فى إطاره العديد من الاتفاقيات التى يبدو أنها قابلة للتنفيذ بسرعة مناسبة .

وعلى نقيض ما يبدو بديهيا من ضرورة أن يقوم التعاون داخل المنظمات العربية الثلاث حتى ينهض فيما بينها فان واقع الحال يشير الى إمكانية أن تعمل هذه المنظمات كأطر للتفاوض الجماعى أو على الأقل كمرتكزات هامة للتفاوض الثنائى حول اشكال مختلفة من التعاون فيما بين الدول العربية الاعضاء بها . ومن هذا المنظور ، فانه لابد من الاشارة إلى أن كل تجمع من التجمعات العربية الثلاثة يتمتع بمزية نسبية بالمقارنة بالآخرين . فمجلس التعاون الخليجى لديه أرصدة مالية كبيرة قابلة للاستثمار فى بقية البلاد العربية . أما مجلس التعاون العربى فانه يحتوى على أكبر القدرات الصناعية العربية وأكثرها كفاءة . كما ان هياكله الاقتصادية أكثر تنوعا عن غيرها . وفى المقابل فان دول إتحاد المغرب العربى تحفل بامكانيات الزراعة التخصصية . كما أن لديها منافذ تجارية أفضل للأسواق الأوربية . وفى المغرب والجزائر على الأقل هناك إمكانية واسعة للنهوض بالصناعات الكلاسيكية القائمة على المدخلات المعدنية .

ومن الناحية النظرية ، هناك فرصة كبيرة للتكامل الاقتصادى فيما بين التجمعات الثلاثة بشرط أن يكون هذا التكامل مؤسسا على التخصص الصناعى واستكمال وتنمية المواصلات والشحن بسرعة وعلى التنسيق المخطط للسياسات التجارية والنقدية . وقد لا يكون ذلك ممكنا فى الأمد القصير . ولذلك من المرجح أن تستمر التفاعلات الاقتصادية العربية قائمة على أسس ثنائية أكثر منها كتلية أو جماعية .

(٣) الانماط المحتملة للعلاقات بين المنظمات العربية الثلاث والجامعة العربية :

ربما كانت القضية الأولى المثارة بصدد المنظمات الاقليمية العربية هى ما إذا كان نشوؤها اداة قوة أم اداة ضعف للنظام العربى الجامع . وينقسم الرأى حول هذه القضية الى اتجاهين . الاتجاه الأول يرى أن هذه المنظمات ستؤدى الى إضعاف الجامعة العربية وخاصة أنها تعانى اصلامن أزمة فاعلية . ويفترض هذا الاتجاه ضمنا إن اهتمام الاقطار العربية سوف ينصرف بالتدريج بعيدا عن الجامعة العربية ونحو تحقيق الروابط داخل هذه المنظمات الفرعية .

أما الاتجاه الثانى فينطلق من تصور أن المنظمات العربية البازغة قد تعمل على تقوية الجامعة العربية على المدى الطويل . ويفترض هذا الاتجاه أنه قد لا يكون من الممكن تحقيق نهوض سريع للجامعة العربية قبل الدخول فى مرحلة وسيطة تتسم بالتعاون الأمكن على نطاق اضيق يتمثل فى المنظمات الاقليمية أو شبه الاقليمية فى الساحة العربية . فاذا تمكنت هذه المنظمات من تطوير صياغات أفضل للتعاون والعمل العربى المشترك فانها قد تولد مناخا مواتيا وخبرات مناسبة للنهوض بنظام الجامعة العربية باعتبارها الرابطة الأوسع .

وواقع الأمر أنه لا يمكن الخروج باستنتاجات حاسمة بناء على شواهد فترة قصيرة من الزمن منذ نشأة مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى . وإذا كانت هذه الشواهد تدل على شىء ، فانها تؤكد على أن غالبية الدول العربية قد عملت على خطين متوازيين اكثر منهما متقاطعين . فمن ناحية ، انخرطت اكثرية الدول العربية فى بناء منظمات اقليمية فرعية ، غير أنها

لم تقلل من روابطها الأوسع مع المحيط العربى العام ، بما فى ذلك جامعة الدول العربية . ويبدو ان الاتجاه السائد حاليا هو السعى لتقنين وجود المنظمات العربية الفرعية فى الاطار التنظيمى الشامل للجامعة العربية . وقد طالبت اكثر من دولة عربية بتقنين هذه المنظمات فى ميثاق الجامعة أو فى ملاحق له ، غير مكتفية بنص المادة (٩) من الميثاق الحالى . ومع ذلك ، فان أيا منها لم يطرح تصورا متكاملا وقويا حول طبيعة العلاقة بين هذه المنظمات والجامعة .

وعلى الصعيد القطرى ، فان هناك ثلاثة انماط رئيسية محتملة للعلاقة بين الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية العربية الفرعية .

النمط الأول : يقوم على نوع من تقسيم العمل بين الجامعة العربية من ناحية والمنظمات الاقليمية الفرعية من ناحية اخرى . والاكثر ترجيحا أن تخصص الجامعة للمجالات السياسية على حين تخصص المنظمات الفرعية للمجالات الاقتصادية والثقافية .

اما النمط الثانى : فيقوم على تحويل الجامعة العربية الى رابطة بين التجمعات العربية وفى هذه الحالة من المرجح أن تصبح الجامعة نوعا من المنبر الدعائى أو منتدى للدول العربية أكثر منها فيدرالية بين التجمعات أو المنظمات العربية الفرعية .

واخيرا فان **النمط الثالث** يقوم على نوع من التعايش غير المستقر بين الجامعة والمنظمات العربية الفرعية . ونعنى بالتعايش هنا مجرد توازى الهياكل المؤسسية دون إلتقاء نشط أو تمايز دقيق للمهام . ومن الطبيعى ان يكون مثل هذا النمط متسما بعدم الاستقرار لأنه يقوم على فلسفة تجريبية . فالدول العربية الاكثر قوة منها على الاقل ـ قد تخفض اهتمامها بالجامعة العربية الى حد معين دون أن تسقطها من حساباتها قصيرة الأجل . ولكنها فى نفس الوقت لا ترغب فى جعل إلتزامها بالمنظمات الاقليمية الفرعية نهائيا أو كاملا ، ولا ترغب فى أن تقدم هذه المنظمات كبديل للجامعة العربية فى نفس الوقت . ويقود هذا الافتراض الى إهتمام الدول العربية ـ فى أوقات متباينة ـ باستخدام إطار الجامعة فى مواقف معينه ، واستخدام إطار المنظمة الاقليمية الفرعية التى هى أعضاء بها فى مواقف اخرى دون تقسيم واضح ونهائى للعمل ، ودون إلتزام طويل المدى بأى منهما . ومن شأن هذه الفلسفة أن تقود فى النهاية الى استنتاج ما بصدد الوظيفية والفعالية المقارنة للجامعة والمنظمات الفرعية لتحقيق أهداف السياسة العربية والخارجية للدول العربية القوية ، بالصورة التى تفضى على المدى المتوسط والبعيد الى اسقاط احداهما (وربما كلتاهما) من الحساب الفعلى .

(٤) تقييم المنظمات العربية الفرعية وإحتمالاتها المستقبلية :

يتضح من العرض السابق أننا إزاء ظاهرة تختلط فيها عناصر تأزم فى الموقف العربى مع عناصر تعكس السعى للخروج من الأزمة العميقة للنظام الاقليمى العربى . وقد إنقسم الفكر العربى فى تقييمه لهذه الظاهرة الى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول يذهب الى أن المنظمات أو التجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية العربية هى ظاهرة محدودة الاهمية لن تحدث تحويلا جذريا فى النظام العربى ، وهى مرشحة لافراز نتائج سلبية إذا تطورت فى إتجاه أقرب الى المحاور السياسية وإستمرت على طابعها المغلق الحالى إما بسبب الجغرافيا أو الموقف السياسى . وهى أيضا غير فعالة فى مواجهة القضايا الرئيسية للنظام العربى وخاصة قضية الأمن القومى .

والاتجاه الثانى يرى بالمقابل أن هذه المنظمات تعكس تطورا إيجابيا فى النظام العربى إقترن بصحوة دبت فيه منذ ما بعد منتصف الثمانينات بقليل . وهى من منظور هذا الاتجاه ظاهرة تكاملية تعبر عن مرحلة وسيطه بين الدول القطرية والوحدة الكاملة وينتظر لها أن تلعب دورا فى تعبيد الطريق أمام هذه الوحدة فى المستقبل . وفى كل الأحوال تمثل تلك الظاهرة مرحلة أكثر رقيا من سابقاتها حيث تشير الى نضج العمل العربى المشترك وإتجاهه الى الواقعية والوظيفية وتجاوز العاطفية والاندفاع الحماسى والاكتفاء بالشعارات دون العمل الجاد .

أما الاتجاه الثالث فانه يرى أن الظاهرة فى إطارها الحالى تحمل عناصر خطر على النظام العربى وأهدافه الأساسية وتحمل فى نفس الوقت عناصر قوة لهذا النظام . ويطالب هذا الاتجاه بالتعامل مع الظاهرة بصورة واقعية كمحاولة مخلصة من جانب القيادات العربية للخروج من الأزمة فى حدود مصالح وتوجهات النظم العربية الحاكمة . وفى نفس الوقت فان هذا الاتجاه يطالب بأن تعطى التجمعات العربية بعدا شعبيا وإصلاحيا بالسعى لسد الثغرات فى مواثيق هذه المنظمات مع الحرص على إيجاد صلات فيما بينها مع بذل الجهود حتى لا تنكفىء على نفسها . وخلاصة هذا الاتجاه هى العمل على استحداث الآليات التى تحد من مخاطر هذه الظاهرة على النظام العربى وتدعم العناصر الايجابية فيها .

وهناك انطباع عام بين أكثرية الكتاب العرب بأن التجمعات الاقليمية الجديدة هى ظاهرة مؤقتة أو إنتقالية مع تباين فى تصور المرحلة التالية لها . فلدى المتفائلين إعتقاد بانها يمكن أن تكون مرحلة نمو تجمع

عربى واسع يرتبط بأسس واقعية وجادة للعمل العربى المشترك . ولدى غير المتفائلين إعتقاد مقابل بأنها قد تقود إلى تفكك عربى عام .

والواقع ان هناك ثلاثة أسباب على الأقل ترجح الطابع المؤقت لهذه المنظمات العربية الاقليمية وشبه الاقليمية .

السبب الأول يتمثل فى أن جانبا كبيرا من المنافسات والمخاوف بين الدول العربية يرتبط على نحو مباشر بالقرب الجغرافى . ومن هذا المنطلق فانه إذا كان القرب أو التجاور الجغرافى يمثل رصيدا إيجابيا لمحاولات التكامل فانه يشكل أيضا أحد الأسباب الهامة لمشاعر عدم الأمن أو التهديد أو التنافس أو الخوف من الهيمنة بين الاقطار العربية .

ولهذا فان التجمعات أو المنظمات الاقليمية العربية لم تأت بالتزامات متبادلة تتجاوز القطرية باكثر مما تجاوزته جامعة الدول العربية .

والسبب الثانى هو أن الاحتمالات الأكبر للتكامل الاقتصادى تكمن فى روابط بين بلدان عربية تنتمى الى تجمعات مختلفة ، وليس فيما بين البلدان التى تنتمى لنفس التجمع . وتعبير آخر ، فان الحاجات المتبادلة والاساس الاقتصادى الأمتن للروابط بين الاقطار العربية يمكن ان يتحققا على نحو أفضل كثيرا بين الاقطار العربية بغض النظر عن التجمعات الراهنة . وفى داخل هذه التجمعات نجد هياكل اقتصادية تعانى من مشكلات مشابهة ومن انشطة اقتصادية مشابهة أو حتى متنافسة .

أما السبب الثالث فهو أن إدارة التناقضات العربية يمكن ان تتم على نحو أفضل كثيرا فى الاطار الواسع والفضفاض لجامعة الدول العربية بالمقارنة بالاطار الأضيق للمنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية العربية . وقد تمكنت دول عربية منشقة عن الاجماع العربى العام من ممارسة كامل مزايا ومسئوليات عضويتها فى الجامعة العربية . وتعايشت داخل مؤسسات الجامعة دول عربية كانت خصوماتها قد وصلت الى أعلى مستويات التهديد المتبادل ، ولم يفقد أى منها عضويته أو يرى من مصلحته ان يغادر ساحة الجامعة . وعلى النقيض ، فان أى خصومه قد تنشأ بين دولتين عضوتين فى أى من المنظمات العربية الفرعية القائمة حاليا غالبا ما يكون كفيلا بتجميد هذه المنظمة أو ربما انهيارها الكامل . ونظرا لأن العلاقات بين الدول العربية دائمة التنقل من المخاصمة الى التحالف فان الاطار الجامع للجامعة العربية يمثل ساحة افضل لادارة التناقضات بين هذه الدول دون خسارة كبيرة لأى منها .

جـدول رقم (٢)

اداء المنظمات العربية الفرعية عام ١٩٨٩

١ - إجتماعات مجلس التعاون العربى*

تاريخ	مكان الاجتماع	الاجتـــماع	اهم القضايا موضوع الاجتماع
١٤ - ٢/١٥	عمان	إجتماع رؤساء حكومات الدول الاربع	- بحث النظام الاساسى والهيكل التنظيمى للمجلس وإقراره
٢/١٦	بغداد	إجتماع قمة رؤساء دول المجلس (الهيئـــة العليـــا)	- التوقيع على إتفاقية تاسيس مجلس التعاون العربى
١٠ - ٤/١١	بغداد	إجتماع رؤساء حكومات دول المجلس	- مناقشة النظام الداخلى ولوائح (الهيئة العليا) والامانة العامة - التمهيد لاجتماع القمة . - إقرار خطة التكامل بين دول المجلس فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة .
٦/١٤	القاهرة	إجتماع رؤساء حكومات دول المجلس	- الاعداد لمؤتمر القمة الأول لدول المجلس وإعداد جدول اعمال الهيئة العليا وإصدار اربع اتفاقيات للتعاون .

تابع جدول رقم (٢) أ

١٥ - ٦/١٦	الاسكندرية	إجتماع قمة رؤساء دول المجلس و (الهيئـة العليـا)	- مناقشة النزاع العراقى - الايرانى ، القضية الفلسطينية ، ازمة لبنان ، دعم التجمعات العربية وصولا الى اقامة سوق عربية مشتركة . - التوصل الى عدة قرارات خاصة بالنقل البحرى والجوى ودراسات الجدوى الخاصة بها ، وتبادل المعلومات بشانها ، وبحث توحيد القرارات الخاصـة بسياسـات الاستيراد والجوازات والجمارك والخدمات الأخرى . - بحث عدة قرارات خاصة بإجراءات عمل المجلس .
٦ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء زراعة دول المجلس	- مناقشة وسائل ايجاد تكامل زراعى بين دول المجلس ، والتعاون من اجل توفير الغذاء .
٢٠ - ٧	عمان	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- إقرار الورقة المشتركة حول مجالات التنسيق بين وزارات الخارجية ، وحول موضوع التمثيل القنصلى والعمل المشترك على الساحتين العربية والدولية .
٢٦ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء المالية والاقتصاد والصناعة والتموين لدول المجلس	- التوقيع على محضر التعاون الصناعى المشترك ويتضمن تعزيز التبادل التجارى للمواد المصنعة من خلال الصفقات المتكافئة ، وإقامة بنك للمعلومات الصناعية . - إقرار التنسيق فى مجالات السياسة المالية والنقدية . - مناقشة تطوير التجارة والتنسيق بين سياسات الاستيراد والتصدير
٣٠ - ٧	بغداد	إجتماع وزراء العمل ورؤساء الاتحادات العمالية لدول المجلس	- مناقشة حرية تنقل القوى العاملة وتوفير ضمانات حمايتها وإعداد ورقة عمل حول هذا الموضوع
١ - ٨	بغداد	إجتماع وزراء التعليم لدول المجلس	- إصدار توصيات بشان التنسيق والتكامل فى مجالات التربية والتعليم العالى .
٥ - ٨/٦	بغداد	إجتماع وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول المجلس	- التوقيع على محضر تشكيل اربع لجان : لدراسة قوانين العمل تمهيدا لقانون عمل موحد ، ولدراسة توحيد قوانين الضمان الاجتماعى ومنع الازدواج فى تطبيق تشريعاته ، لجنة للتدريب والتنسيق المهنى ، ولجنة لدراسة انشاء بنك للمعلومات .
٧ - ٨/٨	بغداد	إجتماع وزراء الصحة والنقل بدول المجلس	- إقرار توحيد معاملة مواطنى دول المجلس فى مجال الرعاية الصحية وتبادل الكوادر الطبية والفنية المتخصصة والخبرات والمهارات فى كافة المجالات الصحية . - دراسة توحيد الاجراءات الصحية بالنسبة للوافدين لدول المجلس . - دراسة المواصفات القياسية الخاصة بدخول سلع الصناعات الغذائية لدول المجلس .
١٢ - ٨/١٤	القاهرة	إجتماع وزراء التعمير والاسكان والأشغال العامة بدول المجلس	- وضع برنامج عمل لتحرير السوق العربى من شركات المقاولات الاجنبية . - تشكيل اربع لجان فنية للتنسيق والاعداد والمتابعة ، وللتخطيط العمرانى والمدن الجديدة ، وللاسكان والمرافق ، ومواد البناء .
١٢ - ٨	بغداد	إجتماع وزراء إعلام دول المجلس	- إقرار ورقة خاصة بإتفاقية للتعاون الاعلامى والثقافى بين دول المجلس فى مجالات الاذاعة والتليفزيون ووكالات الانباء .

تابع جدول رقم (٢) ١

١٥ ـ ٨/١٦	بغداد	إجتماع وزراء الأوقاف لدول المجلس	توصيات مناهج إعداد الدعاة ودعم المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ومواجهة الأفكار المتطرفة ، وتوحيد المواقف فى المؤتمرات الاسلامية ، والتنسيق فى مجال تاليف الكتب والمطبوعات الاسلامية .. إلخ . والتعاون فى المحافظة على المخطوطات العربية والاسلامية ووضع خطة مشتركة لعقد الندوات والمحاضرات الدينية .
٢٣ ـ ٨/٢٤	بغداد	إجتماع وزراء العدل بدول المجلس	ـ بحث توحيد التشريعات والنظم القانونية فى مجالات القانون المدنى والعقوبات والأحوال الشخصية والمرافعات ، وتوحيد المصطلحات القانونية .
١ ـ ٩	عمان	إجتماع وزراء البحث العلمى	ـ التعاون فى مجال البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا المتطورة . ـ التوقيع على اتفاق للتعاون العلمى بين دول المجلس فى المجالات السابقة .
١ ـ ٩	عمان	إجتماع محافظى وامناء عواصم دول المجلس	ـ التعاون فى مجال المعلومات وحماية البيئة والحفاظ على التراث الاسلامى للمدن .
١٢ ـ ٩	بغداد	اجتماع وزراء داخلية دول المجلس	ـ مناقشة سريان رخص القيادة فى جميع دول المجلس . ـ مناقشة التعاون فى مجالات الاقامة والجوازات ومكافحة الجريمة والمخدرات والتهريب ، وتوحيد نظم المعلومات .. الخ .
١٦ ـ ٩/١٧	بغداد	إجتماع الهيئة الوزارية للمجلس	ـ مناقشة ١٥ إتفاقية فى كافة المجالات وفى مقدمتها المجالات الاقتصادية ، وتنظيم التعاون فى مجالات السياسة الخارجية والثقافة والتحضير لقمة صنعاء .
٢٥ ـ ٩/٢٩	صنعاء	قمة المجلس (الهيئة العليا)	ـ إقرار ١٦ إتفاقية للتعاون فى المجالات الاقتصادية ومكافحة المخدرات وتنظيم تشغيل وإنتقال القوى العاملة . ـ مناقشة قضايا لبنان وفلسطين وحرب الخليج ـ الاتفاق على تشكيل لجنة برلمانية دائمة
١٠/٣	عمان	إجتماع وزراء العمل بدول المجلس	ـ بحث وسائل التعاون فى مجالات انتقال القوى العاملة وتبادل الخبرات والتدريب والتاهيل المهنى وتيسير الضمان الاجتماعى .
٧ ـ ١٠	بغداد	إجتماع وزراء البترول بدول الخليج	ـ وضع خطة لاقامة المشروعات البترولية المشتركة وتبادل الخبرات بين الشركات الوطنية ـ التنسيق فى مجال إنتاج النفط والطاقة وتوحيد مواصفات المنتجات البترولية . ـ التوقيع على اتفاقية تعاون فى مجال البترول والغاز .
٧ ـ ١٠/٩	بغداد	إجتماع وزراء شباب دول المجلس	ـ مناقشة وضع إتفاقية للتعاون فى مجالات الشباب والرياضة
٢٢ ـ ١٠	القاهرة	إجتماع وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول المجلس	ـ الاتفاق على الاجراءات اللازمة لوضع اتفاقية تنظيم وتشغيل وانتقال العمالة موضع التنفيذ .

تابع جدول رقم (٢) ١

٢٥ - ١٠/٢٦	بغداد	قمة بغداد لرؤساء دول المجلس (الهيئة العليا)	- مناقشة القضايا الرئيسية في الساحة العربية بمشاركة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات . - المشاركة في إحتفالات اعادة تعمير الفاو
١١/٢١	صنعاء	إجتماع وزراء الاسكان والتعمير لدول المجلس	- مناقشة تنفيذ اتفاقية الاسكان والتشييد التي جرى التوقيع عليها في قمة صنعاء .

* كانت هناك عدة إجتماعات على مستويات اقل لبحث التنسيق في مجالات مختلفة للبنية الاساسية وخاصة النقل والطيران والاسكان .

ب - أهم إجتماعات إتحاد المغرب العربي*

التاريخ	مكان الاجتماع	الاجتــــماع	اهم القضايا موضوع الاجتماع
١٦ - ٢/١٧	الرباط	مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربي	- التوقيع على معاهدة تاسيس اتحاد المغرب العربي
٨/٢٦	تونس	إجتماع وزراء الاعلام والثقافة بدول الاتحاد	- بحث سبل تحقيق التكامل الاعلامي والثقافي بين دول الاتحاد
٩/١	طرابلس	مؤتمر قمة رؤساء دول المغرب العربي	- بحث سبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والسياسات الخارجية بدول الاتحاد - المشاركة في احتفالات الذكرى العشرين لثورة الفاتح من سبتمبر
١١/٣١	الرباط	إجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد	- الموافقة على تشكيل اربع لجان وزارية متخصصة ، وتعزيز التعاون بين دول الاتحاد المغاربي والتجمعات الاقتصادية الدولية وخاصة المجموعة الاقتصادية الاوربية .

* تم تعيين اسماء وإختصاصات المجلس الاستشارية وامناء لاتحاد والوزراء المكلفين بالمتابعة .
- عقدت إجتماعات عديدة على مستوى اللجان الوزارية المتخصصة لعرض توصيات على المجلس الرئاسي .
- عقدت عدة إجتماعات على مستوى لجان متخصصة في المجالات المالية والاقتصاد والثقافة .

ج - أهم إجتماعات مجلس التعاون الخليجى*

التاريخ	مكان الانعقاد	الاجتماع	اهم القضايا موضوع الاجتماع
٢/٨	الرياض	إجتماع وزراء مالية واقتصاد دول المجلس	- بحث موضوع التعريفة الجمركية الموحدة - موضوع تملك مواطنى دول المجلس للعقارات فى البلاد الاعضاء - مناقشة ممارسة مواطنى المجلس لتجارة التجزئة فى البلاد الاعضاء - مناقشة الاستثناءات من الاعفاءات الجمركية المتبادلة .
٣/٦	الرياض	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- تطورات المفاوضات بين العراق وايران - تطورات الانتفاضة والقضية الفلسطينية - القضية اللبنانية - الترحيب بقيام مجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى .
٣/٢٠	المنامة	إجتماع وزراء التربية والمعارف	- بحث التقدم فى مجال التعاون المتبادل والاخذ بالأساليب الجديدة وتطورات المعلوماتية
٣/٢١	الرياض	إجتماع وزراء العدل	- مناقشة توحيد التشريعات فى مجال العدالة والقضاء - التوافق على الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع
٤/٢٧	جدة	إجتماع وزراء البترول	- مناقشة توصيات اللجان الفنية المتخصصة وتوصيات شركات البترول الوطنية فى مجال التدريب وتبادل المعلومات والخبرات . - مناقشة التعاون فى مجال النقل وتوزيع الغاز الطبيعى - الاتفاق على ابقاء سعر البترول عند ١٨ دولارا للبرميل
٥/٠٠		إجتماع وزراء الصناعة	- الاتفاق على الخطوط التوجيهية لحماية المنتجات الصناعية المنتجة محليا . - مناقشة اخر تطورات المفاوضات مع الجماعة الأوربية .
٧/٧ ٦/١٠	الرياض الرياض	. إجتماع وزراء المالية إجتماع وزراء التجارة	- مناقشة التعريفة الجمركية الموحدة . - إحالة عدد من الموضوعات الى لجان فنية ، وخاصة ضوابط نشاط الوكالات التجارية بواسطة مواطنى المجلس وفتح مكاتب للمؤسسات الانتاجية فى دول المجلس غير الدولة الأم لها . - تشكيل لجنة لدراسة امكانية الانضمام الى المفاوضات التجارية مع الدول الاسلامية .
٨/٢٨	الرياض	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- تطورات المفاوضات بين العراق وايران - لبنان - القضية الفلسطينية - مسائل التعاون بين دول المجلس
٦ - ١٠/٨	مسقط	إجتماع وزراء خارجية دول المجلس	- مناقشة القرارات السياسية والاقتصادية التى ترفع لقادة دول المجلس فى قمة مسقط - القضية الفلسطينية - الأزمة اللبنانية - بحث نتائج اجتماعات اللجان الوزارية المتخصصة .
١٩ - ١١/٢٠	ابو ظبى	إجتماع وزراء بترول دول المجلس	- السياسة المشتركة تجاه منظمة الأوبك - السياسة الانتاجية والسعرية للبترول - تشكيل لجنة خبراء لبحث انشاء شبكة موحدة للغاز الطبيعى فى دول المجلس - إقرار إتفاق الاقراض البترولى

* عقدت عدة إجتماعات على مستوى أقل لبحث أوجه التعاون فى مجال الصناعة والتجارة والبيئة والبترول والزراعة والاعلام والتعليم والنقل وغيرها .

٢ ـ المؤسسات اللارسمية للنظام العربى : الصحافة العربية كأحد الفاعلين فوق القطريين فى السياسة العربية

ا ـ مقدمة :

يقوم هذا المبحث من التقرير على افتراض مفاده أن المؤسسات اللارسمية يمكن أن تلعب دورا كبيرا فى تطوير النظام العربى ، بل ويمكن أن تلعب دورا فاعلا مستقلا فى الساحة السياسية العربية . وهناك نظرية لها قدر من المصداقية تقول أن الوحدة العربية قد أصبحت مرهونة الى حد بعيد بامكانيات ارتباط المؤسسات اللارسمية معا ارتباطا فوق قطرى ، واندماجها وصراعها فى نطاق فوق قطرى .

ونعنى بالمؤسسات اللارسمية هنا هذا المجال الواسع من المنظمات أو القوى أو الفاعلية التى تنشأ من داخل المجتمعات العربية ولا تعد فرعا أو جزءا من جهاز الدولة فى الاقطار العربية . والمؤسسات اللارسمية ليست هى بالضرورة المؤسسات والمنظمات الشعبية . فكثير من هذه الأولى لا تعبر عن قوى شعبية بقدر ما تعبر عن ارادة حكوماتها أو أنظمة الحكم القائمة فى الاقطار التى نشأت فيها أو تعمل داخلها . فحيث أن هذه المؤسسات تختلف اختلافا كبيرا من حيث اصولها وأغراضها وطبيعتها وتكوينها وميادين عملها ، فان ثمة تفاوت واسع فى درجة اللارسمية الفعلية التى تتمتع بها . فهناك مؤسسات نشأت ولا تزال تعمل كامتداد فعلى لحكوماتها ، وهناك مؤسسات اخرى تعمل باستقلال تام عن الحكومات .

وهناك عدد قليل للغاية من هذه المؤسسات تعمل لاحداث تغيُّر جذرى للحكومات العربية وتعارضها وتستهدف بين ما تستهدفه تغيير النظام الاقليمى العربى . وربما يكون على رأس قائمة هذا النوع الأخير حركة مثل حركة الاخوان المسلمين ، والى حد اقل حركة الجهاد الاسلامى ، وبعض التنظيمات السياسية ذات الاسناد الدينى الاقل أهمية .

وعلى هذا فانه يمكن ترتيب المؤسسات اللارسمية العربية على خط يبدأ من نقطة انعدام اللارسمية فعليا وينتهى بنقطة انعدام الرسمية الفعلية . والغالبية الساحقة من تلك المؤسسات اقرب الى نقطة انعدام اللارسمية عنها الى نقطة انعدام الرسمية ، بسبب التكون التاريخى واستمرار سيادة نظم سياسية سلطوية لا تقبل باستقلال مؤسسات المجتمع عن الدولة فى الاقطار العربية .

وتختلف المؤسسات اللارسمية العربية ايضا من حيث نطاق عملها فالغالبية الساحقة من هذه المؤسسات هى بطبيعة الحال قطرية بحتة . وهناك عدد قليل من المؤسسات التى نشأت اصلا بهدف العمل على النطاق العربى . وبعض هذه الأخيرة نشأت بتفويض ـ او كاتحاد أو فدرالية ـ من مؤسسات قطرية (مثل الاتحادات النقابية الغربية) ، كما أن بعضها الاخر وان كان اقل عددا قد نشأ بصورة مستقلة عن أية مؤسسات قطرية مناظرة ، بل ويطرح امكانية اضطلاعه بتأسيس أو المساعدة على تأسيس منظمات قطرية كامتداد له فى ميدان نوعى معين فى مختلف الاقطار (مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان) .

وفيما لو اتبعنا تصنيفا شكليا وجامدا يمكننا أن نستنبط أربعة أنواع من المؤسسـات العربيـة اللارسمية : مؤسسات قطرية غير مستقلة ، مؤسسات قطرية مستقلة ، مؤسسات فوق قطرية مستقلة ومؤسسات فوق قطرية غير مستقلة عن حكوماتها وعن النظام الرسمى العربى عموما .

ومن هذه الزاوية ، فان ما يهم المراقبين والدارسين للساحة السياسية العربية والنظام العربى هـو المؤسسات فوق القطرية المستقلة . فهذه فقط تشكل فاعلا مستقلا فى الساحة العربية ، ويمكن اعتبارها مؤسسات لارسمية للنظام العربى .

غير أن هذه الزاوية تذهب بنا الى فهم السياسة العربية الداخلية والاقليمية فهما جامدا (استاتيكيا) وشكليا الى حد بعيد . فمؤسسات المجتمع أو المجتمعات العربية فى حالة صيرورة وتغير مستمر . وعبر السنوات الخمس والأربعين التى انقضت منذ تأسيس جامعة الدول العربية انهارت مؤسسات فوق قطرية الى وضع القطرية ، كما تطورت منظمات قطرية بحتة الى العمل على نطاق فوق قطرى . وكذا الامر بالنسبة لعلاقة مؤسسات المجتمع المدنى بالدولة داخل العديد من الاقطار العربية . وهكذا تحتم علينا النظرة العلمية أن نسعى لفهم عملية الصيرورة الدائمة لمؤسسات المجتمع أو المجتمعات العربية فى علاقاتها بالدولة القطرية . **ووفقا لهذا المدخل نستطيع ان نتبين اتجاها عاما بدأ منذ نحو منتصف الثمانينات نحو درجة اكبر من استقلالية مؤسسات المجتمع المدنى كجزء من تطور عام نحو اضمحلال قدرة الدولة العربية على السيطرة الشاملة على المجتمع ونحو الاعتراف بالتعددية السياسية وتقنين هذه التعددية بصورة مقيدة .** وكذا نستطيع أن نتبين حركة نحو تجاوز القطرية عند عدد من مؤسسات المجتمع أو المؤسسات اللارسمية فى الاقطار العربية . ولا تزال تلك الحركة

ضعيفة نسبيا ، ولا يزال الاتجاه نحو استقلالية المجتمع المدنى واهنا وهشا . كما أن هناك تباينا واسعا بين مؤسسات المجتمعات العربية من حيث تأثرها بالنزعة الاستقلالية وبالاتجاه فوق القطرى . ولكن يمكن القول بأن الاتجاه فوق القطرى والحركة نحو قدر أكبر من الاستقلالية تكتسب سرعة وقوة مع الزمن ، كما انها قد تتقوى بفعل عوامل عديدةخلال السنوات القليلة المقبلة .

وعلينا الآن ان نتلمس ما يمكن ان تسفر عنه النزعة نحو استقلالية مؤسسات المجتمع المدنى ، والحركة نحو الامتداد فوق القطرى لهذه المؤسسات .

ان النتيجة المباشرة لبزوغ منظمات فوق قطرية لا رسمية هى فض احتكار الحكومات العربية للعمل السياسى على الساحة العربية ، الأمر الذى يحد من سيادتها على وضع جدول أعمال النظام العربى وعلى وضع سياسة هذا النظام وتكييف مؤسساته الرسمية وتحديد مساره العام . ويصبح بالتالى من الممكن للقوى الشعبية أو المجتمعية والسياسية المنظمة على صعيد قومى ان تشارك فى هذه الأمور . وتلتقى هذه النتيجة مع التحول التدريجى بعيد المدى للسياسة الدولية نحو بروز فاعلين مشاركين فى النظام من غير الحكومات .

ويتعاظم تأثير هذه المؤسسات اللارسمية على وضع سياسة النظام العربى كلما تزايد عددها وميادين عملها واتسعت قدرتها على استيعاب النشاط المجتمعى فى المجالات المختلفة : السياسية ، والاقتصادية والثقافية . وعند مستوى معين من تعاظم القدرة الاستيعابية فوق القطرية لهذه المؤسسات يصبح من الممكن لها ان تخاطب المجتمعات العربية وأنها تنتمى لها جميعا دون تفرقة . كما تنظر لها هذه المجتمعات وكأنها جزء منها وغير غريبة عنها حتى لو كانت قد نشأت فى قطر واحد أو حتى اذا كان المسئولون الكبار عنها من قطر واحد أو عدد قليل من الاقطار . هذا الاندماج لا ينفى احتمالات الصراع السلمى ، ولكنه يوحد نطاق هذا الصراع بحيث يمكن لقسم من المجتمع فى تونس مثلا أن يدعم تيارا سياسيا أو ثقافيا نشأ فى مصر فى مواجهة تيار سياسى آخر فى تونس ذاتها . وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الاقطار أو عدد منها . وبتعبير آخر ، فانه عند مستوى معين من تطور النزعة فوق القطرية للمؤسسات اللارسمية العربية ان تمارس الصراع أو التحالف فى الاطار السلمى لا على أساس من الانتماء القطرى ، وانما على أساس من الانتماء لمدارس معينة فى السياسة أو الثقافة أو غيرها من المجالات ، وان يتم ذلك على نطاق عربى ـ عندئذ نستطيع ان نؤكد بكل اطمئنان ان المجتمعات العربية قد قطعت شوطا بعيدا واستوفت الشروط الاساسية للوحدة القومية .

هذا من الناحية النظرية البحتة . أما من الناحية العملية ، فان بروز المؤسسات اللارسمية العربية على الصعيد العربى العام كقواعد فوق قطرية ينطوى على عمليات معقدة يجب أن تحل فى سياقها مشكلات هيكلية وظرفية عديدة . وربما نستطيع ان نستوضح بعضا من هذه العمليات بدراسة مؤسسة محددة ، مثل الصحافة العربية .

وتشكل الصحافة العربية أخطر المؤسسات اللارسمية العربية وأبعدها تأثيرا على صياغة الرأى العام ، والعقل العربى عموما . وهى لهذا السبب تمثل ميدانا شديد الاهمية للنزاع الكامن حول السيطرة والولاء بين منظومة القيم القطرية والحكومية العربية ومنظومة القيم فوق القطرية والقائمة على حرية واستقلالية العمل الفكرى العربى فى مقابل الحكومات وأجهزة الدول العربية . ويمكن القول بأن قسما هاما من النخبة المثقفة العربية تتطلع لدور حراسة وتعميق ونشر هذه القيم الأخيرة . ولكن الحكومات العربية مازالت تملك أكثر وأهم وسائل السيطرة على مؤسسات الصحافة العربية وتشغيلها لصالحها داخل أقطارها وخارجها . وبالتالى فان من المفيد أن نلقى نظرة سريعة على التطورات الأخيرة لهذا النزاع ، بحيث يمكننا أن نقدر المدى الذى يمكن ان تتحول فيه هذه المؤسسات الى العمل فوق القطرى بصورة مستقلة فعلا عن الحكومات العربية خلال السنوات القليلة المقبلة . وسوف نجرى هذا التقدير بصورة تقريبية للغاية من خلال عرض لمحددات « فوق القطرية » وتقييم اداء هذه المؤسسة الهامة من حيث استقلالها عن الحكومات العربية . غير أن علينا ان نبدأ باطلالة سريعة على حجم هذه المؤسسة .

ب ـ حجم المؤسسة الصحفية العربية :

تضم الصحافة العربية ثلاثة أنواع من الصحف ، كالآتى :

(١) الصحافة القطرية : وهى الصحف التى تصدر داخل البلدان العربية ولا تسعى للنفاذ الى اسواق الصحف فى باقى البلاد العربية . وهذه الصحف أيضا قطرية بمعنى أن محرريها وملكيتها والموضوعات التى تهتم بها بين أنواع الخدمة الصحفية تنتمى جميعها الى البلد العربى الذى تصدر فيه دون أن تتعداه الا على نحو ثانوى الى بقية البلاد أو أى عدد منها .

(٢) الصحف عابرة القطرية : وهى صحف قطرية أساسا ، ولكنها تسعى للنفاذ الى الاقطار العربية الأخرى ، وخاصة من حيث التسويق والتوزيع ، وان كان عبور القطرية قد يشمل أيضا تشغيل أعداد كبيرة

من المحررين من اقطار عربية غير التى تصدر فيها ، وتنويع التغطية أو الخدمة الصحفية لكى تشمل اكثرية من البلاد العربية او أهمها . وقد كانت الصحافة اللبنانية هى النموذج شبه الوحيد لهذا النوع من الصحافة العربية . غير أن الصحافة الكويتية قد لحقت بركب الصحف عابرة القطرية . وكذا فان الصحف المصرية تسعى للنفاذ على نطاق أوسع مما سبق الى اسواق بقية البلاد العربية .

(٣) صحافة الخارج او الصحافة العربية فوق القطرية : وهى تلك الصحف التى تصدر خارج اقطار الوطن العربى باللغة العربية وتنتمى ملكية وتحريرا وتوزيعا الى الامة العربية . وغالبية هذه الصحف تصدر من عواصم اوربية مختلفة وخاصة لندن ويتلوها باريس ، وكذا ، يضم هذا النوع الطبعات الدولية من الصحف القطرية العربية كالأهرام والقبس بهدف اساسى وهو تسويق الصحف بين العرب المقيمين فى أوربا ، والى حد أقل بين مواطنيها أو المواطنين العرب المقيمين فى دول عربية اخرى اقرب اتصالا مع أوروبا عن القطر الذى تصدر فيه الصحف المعنية . وتشمل هذه الفئة ايضا الصحف التى تنتوى اصدار طبعات عربية فى واحدة أو أكثر من العواصم العربية بقصد التسويق فى أقطار هذه العواصم أو الاقطار العربية عموما . وبهذا المعنى ، فقد اصبحت الصحافة العربية فوق القطرية تضم طائفة كبيرة نسبيا من الصحف اليومية أهمها « الشرق الأوسط » و« الأهرام الدولى » و« العرب » و« القبس الدولى » و« الحياة » و« القدس » . كما تضم عددا من المجلات الأسبوعية مثل « كل العرب » و« الحوادث » و« الدستور » و« المجلة » و« اليوم السابع » . ان الغالبية الساحقة من الصحف تنتمى الى النوع الأول . وتكاد كافة الدول العربية أن تملك صحيفة يومية واحدة على الأقل . ويمتلك بعضها عددا كبيرا من الصحف اليومية بلغت ١٢ صحيفة فى مصر ، والسعودية و١٣ فى لبنان و١٠ صحف فى المغرب و٨ صحف فى الكويت و٧ صحف فى الامارات وذلك عام ١٩٨٤ وفقا للكتاب السنوى لليونسكو عام ١٩٨٧ .

وبمقارنة العدد الاجمالى للصحف القطرية فى البلاد العربية نلاحظ زيادة مطردة من نحو ٧٢ صحيفة معروفة عام ١٩٧٠ إلى ٨٤ صحيفة عام ١٩٧٥ إلى ٩٤ صحيفة عام ١٩٧٩ إلى ١١٠ صحف عام ١٩٨٤ . ويتوقع أن يكون العدد الاجمالى قد قفز كثيرا بنهاية عام ١٩٨٩ . ويلاحظ أيضا أن هذه الزيادة قد تحققت بالرغم من الهبوط الحاد فى عدد الصحف اليومية الصادرة فى لبنان من نحو ٢٥ صحيفة عام عام ١٩٧٩ إلى ١٣ فقط عام ١٩٨٤ . وهناك أيضا ظاهرة ركود الاصدارات الصحفية اليومية فى عدد من الاقطار العربية وخاصة مصر والعراق والاردن . وبذلك تكون معظم الزيادة بسبب التعاظم السريع لعدد الصحف اليومية فى البلدان العربية الخليجية وإصدار صحف جديدة فى عدد أخر من البلدان العربية الصغيرة التى لم تكن تمتلك صحفا يومية أو تملك منها مالا يكفى حاجات المواطنين المتزايدة لها . ومن المتوقع كذلك أن يكون عدد الصحف قد تعاظم بسرعة فى كل من الجزائر وتونس نتيجة للتحول نحو تقنين التعددية الحزبية والسياسية عموما خلال عام ١٩٨٩ .

وبالرغم من التكاثر السريع لاعداد الصحف المصدرة فى البلدان العربية فإن « سوق الصحافة » يميل عموما نحو التمركز داخل كل دولة ، فى الوقت نفسه الذى يميل للانتشار فيما بين البلدان العربية . فالصحف الرئيسية فى أية دولة عربية بما فيها مصر والجزائر والعراق والسعودية ... الخ لا تزيد عن ثلاث تحتكر ما يصل إلى ٩٠ ٪ من السوق المحلى للصحف اليومية . ومن ناحية أخرى ، فإن نصيب المواطن من الصحف اليومية لا يزال منخفضا بشدة فى الوطن العربى فى مجموعه بالمقارنة بالمتوسط العالمى ويصح الامر نفسه بالنسبة لنصيب المواطن العربى من استهلاك ورق الصحافة عموما بما فى ذلك المستخدم فى الدوريات والمجلات الصحفية . ومن الصعب تماما أن نتيقن من ارقام توزيع الصحف العربية بما فى ذلك الصحف اليومية الرئيسية ، والتى تعتبر « سرية » . ويبلغ نصيب الوطن العربى من إجمالى توزيع الصحف اليومية فى العالم اقل قليلا من ٤ ٪ وكان توزيع هذه الصحف يقترب من ٥ ملايين نسخة مقابل ١٢٧ مليون نسخة فى العالم عام ١٩٨٤ . ويتوزع تسويق الصحف العربية توزيعا غير متكافىء فيما بين البلاد العربية سواء بسبب حجم السكان المتعلمين ، أو مستوى الدخل والرفاهية أو دوافع الاهتمام السياسى والثقافى بين السكان فى مختلف الدول العربية . وتصدر بعض الصحف عدة الاف من النسخ يوميا ، على حين يصل عدد النسخ التى تصدرها صحيفة أخبار اليوم القاهرية إلى اكثر من مليون نسخة يوم السبت . ولا يزيد متوسط اصدارات الصحف الكويتية عن ٦٠ الف نسخة . على أن هذا الرقم الاخير يمثل مستوى مرتفعا للتوزيع بالمقارنة بعدد المواطنين وعدد السكان المتعلمين بالكويت . كما انه يمكن أن يكون قد إرتفع حديثا إلى نحو ٨٥ الف نسخة يوميا بالنسبة للصحف الرئيسية منها .

ج - محددات تجاوز القطرية :

وما يهمنا تحديده وتقديره فى ظاهرة الصحافة

العربية هو الدرجة التى تتحرك فيها فعلا نحو تجاوز القطرية . ويمكن أن يتحقق هذا التجاوز نظريا فى أى من أو بعض أو كل من الابعاد التالية : التوزيع (التسويق) ، هيكل التمويل والعمالة ، والعلاقة مع (من حيث التوحد مع أو الغربة عن) المواطن العربى . وسوف نتناول كل من هذه الابعاد بإيجاز وفى حدود المعلومات المتاحة .

(١) التوزيع (التسويق) :

ان التوزيع أو تسويق الصحف والمجلات العربية خارج حدود القطر الذى تصدر فيه لا يزال هو الاستثناء من القاعدة العامة ، وذلك بإستثناء الصحف التى تصدر خارج الوطن العربى . ولا تتمتع بمزايا الانتقال خارج حدود القطر الام سوى الصحافة اللبنانية والمصرية والخليجية وبدرجة أقل الاردنية ، على حين ان صحف بقية الاقطار العربية تكاد تكون مقصورة عليها فرادى . وداخل تلك الفئة الاولى من الدول ، فإنه لا يمكن القول بأن كل الصحف والمجلات ذات اهتمام أو قدرة على النفاذ إلى بقية الاقطار العربية .

ففى مصر تصدر ثلاث صحف يومية صباحية هى « الأهرام » و« الاخبار » و« الجمهورية » وصحيفة يومية مسائية هى « المساء » من مؤسسات صحفية كبيرة مملوكة ملكية عامة . ويصدر حزب الوفد جريدة « الوفد » اليومية . على حين أن بقية الاحزاب تصدر صحفا أسبوعية . وهناك مؤسسات أخرى غالبيتها الكاسحة مملوكه ملكية عامة لها اصدارات صحفية أخرى . ويبلغ اجمالى عدد الاصدارات عام ١٩٨٩ نحو ٤٠٠ صحيفة وفقا لبيانات المجلس الاعلى للصحافة . على أنه من بين كل هذه الاصدارات الصحفية لا يمثل التوزيع الخارجى فى البلدان العربية حجما هاما الا بالنسبة لجريدة الاهرام . ويشكل التوزيع العربى خارج مصر نسبة هامة من حجم اصدارات العديد من المجلات والدوريات . وفى الكويت هناك خمس صحف رئيسية باللغة العربية وهى « القبس » و « الوطن » و « الانباء » و « الرأى » العام و « السياسة » . وكافة هذه الصحف تستطيع النفاذ بسهولة إلى اقطار الخليج الاخرى وإلى حد اقل بقية الأقطار العربية . وفى قطر تصدر ثلاث صحف يومية وهى « الراية » ، و « العرب » و « الشرق » وجميعها ينفذ إلى أسواق الخليج الاخرى . وفى الامارات العربية المتحدة هناك اربع صحف يومية سياسية وهى : « الاتحاد » ، و « الوحدة » و « الخليج » و « البيان » وهى ايضا وخاصة « الاتحاد » و « الخليج » تنفذ إلى أسواق الخليج الاخرى . وفى لبنان هناك نحو ثلاثة عشر صحيفة يومية اهمها هى النهار ، السفير ، العمل ، الانوار ، اللواء ، الاحرار ، البيرق ، الشرق ، النداء ، الجمهورية . ومن بين هذه الصحف تتمتع النهار والانوار والسفير بمركز قوى فى الصحافة العربية وتستطيع النفاذ إلى عدد من الدول العربية الاخرى ، وخاصة من خلال اصداراتها الدولية مثل النهار العربى والدولى ، والمجلات التى تصدر بالارتباط المؤسسى بها مثل الاسبوع العربى والشراع والكفاح العربى ، إلى جانب المجلات المستقلة ذات النفوذ القوى فى أسواق المجلات الدورية العربية مثل الصياد . وفى الاردن تصدر ثلاث صحف يومية وهى الدستور والرأى وصوت الشعب ، والاولتان لهما بعض النفاذ فى الاسواق العربية الاخرى . وفى عمان تصدر صحيفتان يوميتان وهما عمان والوطن وليس لهما توزيع خارجى ذو شأن وفى البحرين ثمة جريدة يومية واحدة وهى أخبار الخليج ولها بعض منافذ التوزيع فى اقطار خليجية أخرى . كما صدرت جريدة « الايام » خلال عام ١٩٨٩ . هذا إلى جانب عدد من الصحف والمجلات الاسبوعية الصغيرة .

اما بقية البلدان فلا تتمتع بمنافذ ذات شأن لتوزيع صحفها خارجها ، الا من خلال ما يصدر عن مواطنين لها فى أوروبا من صحف أو مجلات ودوريات أخرى تتمتع بقبول فى بلدان عربية أخرى . ونعنى بالتحديد المملكة السعودية (جريدة الشرق الاوسط) ليبيا (جريدة العرب) ، والعراق وسوريا ودولة فلسطين .

وتواجه المؤسسات الصحفية القطرية والعربية (المصدرة فى الخارج) مشكلات اقتصادية وفنية خطيرة تعوق نفاذها إلى الاقطار العربية الاخرى خارج القطر الام .

فتكاليف نقل الصحيفة ورسوم الشحن والتوزيع وانتظام عمليات النقل تجعل السعر الاقتصادى للصحيفة خارج القطر الام عدة اضعاف سعر الصحف المحلية ، وعادة مالا تستطيع المؤسسات الصحفية القطرية اتاحة صحفها فى الاقطار العربية الاخرى فى نفس يوم الاصدار وفى وقت مناسب ويجعل ذلك من غير الممكن فى معظم الاحوال منافسة الصحف المحلية الا فى حدود ضيقة ، وعندما تكون ثمة جالية كبيرة من أبناء القطر الام للصحيفة فى أقطار عربية أخرى . أن ضعف شبكات النقل والاتصالات داخل كل من الاقطار العربية وما يمثله ذلك من صعوبات أمام توزيع الصحف داخل اقطارها ذاتها يمتد مضاعفا عدة مرات إلى صعوبة توزيع أية صحيفة عربية خارج قطرها الام .

ومع ذلك ، فإن تطور تكنولوجيا الاتصال يتيح امكانيات متعددة للتغلب على الصعوبات الفنية ، وأهم هذه الامكانيات هى الانتاج أى الطباعة المباشرة فى الاقطار ذات الفرص التسويقية الكبيرة . وقد بادرت صحيفة « الشرق الاوسط » بإستغلال هذه الامكانيات من خلال اصدار طبعة لها فى مصر وأخرى فى المغرب

اضافة إلى جدة ولندن وبعض العواصم الاوربية الاخرى . كما تصدر صحيفة « الحياة » طبعة فى مصر . وتخطط جريدة الاهرام لاصدار طبعة أو طبعات عربية فى اقطار الخليج ـ كما أن اصدار المجلة الدورية يصبح صيغة افضل للتسويق العربى خارج القطر الام . وبطبيعة الحال تتطلب كافة الحلول المكنة تكنيكيا للمشكلات الاقتصادية والفنية للتسويق خارج البلد الام قدرات مالية وفنية وتحريرية وشبكات للنقل والتوزيع كبيرة للغاية .

على أن المشكلات الاقتصادية ليست هى المشكلات الوحيدة التى تعوق انسياب الصحف العربية فيما بين الاقطار العربية ، بل وليس اهمها . وربما تكون أهم مشكلات الانسياب هى مشكلة الرقابة السياسية المفروضة من الحكومات العربية على توزيع وتسويق صحف الاقطار الاخرى داخل اقطارها .

فالغالبية الساحقة من الحكومات العربية تسعى للسيطرة تماما على الاعلام ، وخاصة الصحف والمجلات السياسية باعتبار أن الاعلام هو احدى أهم وسائل السيطرة . وعلى حين أن هذه الحكومات تستطيع فى العادة أن تسيطر على جزء هام من مضمون الرسالة الاعلامية والصحفية داخل بلادها ، ولا تملك وسيلة مباشرة لذلك خارج بلادها ، فإنها قد اعتادت على ضمان احتكار الصحف اليومية والمجلات الدورية المصدرة لسوقها المحلى . ويتم ذلك من خلال فرض قيود عديدة على دخول الصحف الاخرى وتوزيعها داخل الاقطار المعنية .

وفى كل وزارة اعلام عربية ثمة ادارة أو قسم للرقابة على المطبوعات الخارجية . والمهمة الرئيسية لهذه الادارات هى منع تداول الصحف العربية (أو الاجنبية) التى تحتوى على موضوعات أو اخبار لا تتفق مع سياسة الدولة المعنية أو تنتقد سلطاتها . وتتمتع أجهزة الرقابة هذه بسلطة تقديرية واسعة فى تحديد ما يناسب ومالا يناسب سياسة الدولة المعنية ، وبالتالى فى السماح أو عدم السماح بتسويق الصحف والمجلات . وتتفاوت الدول العربية فى مدى جسامة وأحكام القيود المفروضة على دخول الصحف الاخرى . وتتضمن قوانين الصحافة فى اكثرية البلدان العربية حصرا بموضوعات معينة يحظر على الصحافة الاجنبية (بما فى ذلك العربية) تناولها حتى يمكن توزيعها داخل الدولة . وعادة ما يكون هذا الحظر امتدادا لحظر مفروض على الصحافة الوطنية لهذا الاقطار ، مع حساسية مضاعفة فى مواجهة الصحافة القادمة من اقطار عربية أخرى . وتعد الاجهزة الرقابية تقارير دورية عن « اتجاهات » الصحف العربية لتحديد ما يدخل منها ومالا يدخل إلى اقليم القطر المعنى . وقد يمتد الحظر المفروض على دخول صحافة أو صحف معينة بأقطار أخرى إلى عدة سنوات ، وقد يكون السبب لذلك نشر مجرد تلميح يفهم المسئولون الرقابيون منه مجرد احتمالات تعريض بمسئولين كبار فى دولهم . وفى حالات أخرى لا يصدر حظر رسمى مكتوب ولكن الصحف تعطل عدة أيام قبل الافراج عنها والسماح بتوزيعها ، مما يعنى اجهاض احتمالات التوزيع ومبرراته . وفى حالات أخرى قد يكون تدهور العلاقات بين حكومتين عربيتين سببا كافيا لصدور قرارات رسمية أو غير مكتوبة فى كل منهما يحظر دخول الصحف التابعة لاى منهما فى البلد الاخر . وكذا قد تحظر حكومات معينة دخول صحف المعارضة فى قطر معين لاراضيها ، بل قد يمتد الحظر إلى صحيفة بسبب كاتب فيها . وهناك أقلية من الدول العربية تحظر دخول المطبوعات والصحف الصادرة من اقطار عربية أخرى لها أصـلا الا على وجه الاستثناء .

وتشترك فى تلك الموانع السياسية الصحف والمجلات الصادرة فى اقطار عربية ، وتلك التى تصدر باللغة العربية خارج الوطن العربى . وحيث أن غالبية الصحف تحرص بشدة على استمرار فرص التوزيع والتسويق فى الاقطار العربية ، فإنها تحاول جاهدة تجنب نشر مواد قد تثير اللبس أو سوء الفهم أو سوء النية لدى حكومات هذه الاقطار ، الامر الذى يحد كثيرا من استقلاليتها ، ويثير التعارض بين الاستقلالية من ناحية والرغبة فى العمل فى نطاق فوق قطرى أو قوى من ناحية أخرى .

(٢) هياكل التمويل والعمالة :

توجد فى المنطقة العربية ثلاثة أنماط لملكية الصحف : نظام الملكية الخاصة (سواء كان المالك فردا أو شركة) . ونظام الملكية العامة وبه شكلان : ملكية الحكومة ، وملكية هيئات أو مؤسسات عامة ذات وضع خاص ، ونظام الملكية المختلط .

وقد أجرى د . فاروق ابوزيد دراسة هامة عن النظم الصحفية فى البلاد العربية شملت ستة عشر قطرا عربيا . وفيما يتعلق بالملكية استنتجت الدراسة أن هناك دولة وحيدة تأخذ بنظام الملكية الخاصة فقط وهى لبنان . وهناك خمس دول عربية تقوم على مبدأ الملكية العامة فقط وهى العراق وسوريا وليبيا واليمن الديموقراطى والجزائر (حتى قرب نهاية عام ١٩٨٨) ، وتأخذ الملكية العامة اشكالا متعددة منها ملكية الحزب أو الجبهة الحاكمة ، وملكية الدولة ، والملكية المنسوبة إلى هيئات عامة . أما بقية الدول موضوع الدراسة فتأخذ بنظام الملكية المختلط بقيود معينة وهى مصر والسودان والسعودية والكويت والبحرين وقطر والامارت وعمان وتونس والمغرب .

وتسمح مصر بالملكية الخاصة للصحف اذا كانت لاحزاب أو شخصيات اعتبارية عامة أو خاصة . وتشترط السعودية قيام شركات مساهمة بتملك الصحف . وفى المغرب يسمح بالاضافة لذلك بتملك الافراد للصحف . وكذا الامر بالنسبة للكويت ودول الخليج .

وعامة ، فإن قوانين الصحافة القطرية تمنع ملكية الاجانب للصحف المصدرة مباشرة فى اقطار أو تسكت ، عن ذلك ولكنها تمنعه عمليا . ولا توجد حالات هامة تنوعت فيها الملكية بين مساهمين كبار من أصول قطرية مختلفة . والاستثناء البارز لذلك هو قيام هيئات لارسمية عربية ذات عضوية متعددة الاقطار بإصدار مجلات أو دوريات أو مطبوعات أخرى . وفى هذه الحالة فإن الملكية تظل منسوبة لهذه الهيئات ولكن التمويل الفعلى لهذه الهيئات يأتى من شخصيات عامة أو مواطنين عرب لهم جنسيات قطرية مختلفة . وعلى رأس هذه الهيئات يأتى مركز دراسات الوحدة العربية (ومركزه الرئيسى فى بيروت) ، ومنتدى الفكر العربى . وتقوم المؤسسات الرسمية للنظام العربى بإصدار مطبوعات مختلفة ، وتسرى عليها نفس القاعدة .

ان جنسية المالكين أو المساهمين الكبار لمؤسسة صحفية يعتبر معيارا حاسما لمدى تجاوز القطرية بالنسبة للصحف التى تصدر داخل الاقطار العربية ، وخاصة اذا كانت الملكية كامنة فى الدولة وهيئاتها العامة . ولكن هذا المعيار ليس بالاهمية ذاتها فى حالة الصحف أو المؤسسات الصحفية العربية فى الخارج وفى كل الاحوال يعتبر التمويل الجارى للصحيفة اكثر أهمية من ملكيتها ابتداء .

وعادة ما تقوم الحكومة بدعم الصحف التى تصدر فى أقطارها بأشكال مختلفة . وقد يأخذ هذا الدعم شكل تحمل خزانة الدولة لفائض الانفاق الجارى للصحيفة اذا كانت مملوكة مباشرة للحكومة . كما قد يأخذ هذا الدعم شكل مدفوعات مالية سنوية للصحف فى حدود معينة . ففى مصر مثلا يمارس مجلس الشورى حقوق الملكية للصحف العامة ، ويقدم دعما من خلال صندوق تابع للمجلس الاعلى للصحافة الذى يتبع مجلس الشورى لبعض الصحف التى تحقق خسائر ، كما يدفع الزيادة السنوية فى الرواتب المقررة من قبل الدولة عندما تعجز المؤسسات الصحفية عن تحمل أعباء هذه الزيادة . ورغم الملكية الخاصة لصحف الكويت فإن الدولة تقدم دعما ماليا سنويا فى شكل اشتراكات سنوية تبلغ مقدارا معينا للصحيفة اليومية ومقدارا أخر للمجلات الاسبوعية ـ وتمثل الاعلانات من جهات حكومية أحد المصادر الكبرى للدعم المالى للصحف فى غالبية الاقطار العربية . ويعنى ذلك كله أن الحكومات العربية تدعم وتتلاعب بدعمها المالى للصحف التى تصدر فى أقطارها .

غير أن دعم الانفاق الجارى للصحف يشتمل على أبعاد فوق قطرية أو عابرة للقطرية ، وخاصة فى حالة الصحف العربية الصادرة خارج الوطن العربى . فالحكومات العربية والهيئات العامة الخاضعة لها لا تدعم الصحف والمؤسسات الصحفية التى تتمتع بجنسية اقطارها ، فحسب ، بل انها قد تدعم أيضا صحفا تصدر خارج أقطارها ، وخارج الوطن العربى عموما . وقد يتخذ هذا الدعم أشكالا متعددة تبدأ من دفع مبالغ مالية للمؤسسة الصحفية أو الافراد القائمين على ادارة صحف عربية معينة لتمويل هذه الصحف (سواء كانوا مالكين لها أو غير مالكين وسواء كانوا من جنسية هذه الحكومات أو من جنسية أقطار عربية اخرى) ، مرورا بالمساهمة المالية من خلال ضمان سداد مقابل توزيع أعداد معينة من نسخ الصحيفة ، وحتى دفع مقابل اعلانات مباشرة أو مستترة فى هذه الصحف . وبعض هذه الصحف تتلقى دعما ماليا من حكومات غير تلك التى تصدر الصحيفة فى ظل سيادتها وعلى اقليمها . فمثلا اشتهر عن الصحف والمؤسسات الصحفية اللبنانية اعتمادها بالاساس على أشكال الدعم المختلفة التى تتلقاها من الخارج (دول أو هيئات أجنبية أو عربية) . وقد تشترك اكثر من حكومة أو هيئة عربية فى دعم صحف لبنانية معينة . غير أنه اذا كانت لبنان هى الحالة النموذجية لهذه الاشكال من الدعم المالى ، فإن صحفا عديدة تصدر فى دول عربية أخرى تعتمد بدرجات متفاوته على دعم حكومات عربية غير تلك التى تصدر فى إقليمها .

وعلى الجانب الآخر ، فان الصحافة العربية التى تصدر خارج الوطن العربى تقوم جزئيا أو كليا على الدعم المباشر والمستتر لحكومات عربية ، وتصبح فى أغلب الأحوال لسان حال هذه الحكومات . وفى الدراسة الهامة للدكتور فاروق أبو زيد تبين أن أربع مجلات قد حظت بمصادر تمويل اعلانية كافية لتمويل انفاقها الجارى ، وأربع مجلات اخرى لا تستوفى هذا الغرض ، وكانت ثمة ثلاث مجلات وصحيفة تخلو تماما من الاعلانات ، واعتمدت هذه الأخيرة كليا على الدعم المالى من حكومات عربية ، على حين أن ثمة أدلة على أن جميعها بما فى ذلك تلك المجلات الأربع الأولى قد حصلت على دعم مستتر من حكومات عربية حتى تستمر فى الصدور خارج الوطن العربى .

وأهم الدول العربية التى تواظب على دعم مجلات وصحف تصدر خارج الوطن العربى هى العراق والسعودية وليبيا ودولة فلسطين وسوريا . ولكن يمكن القول ان غالبية الحكومات العربية تخصص مبالغ معينه

لدعم صحف أو مؤسسات صحفية عربية تصدر خارج الوطن العربى ، واحيانا فى أحد الاقطار العربية الأخرى ، حسب الحالة . ومن وجهة نظر هذه الصحف أو المؤسسات الصحفية فان تلقى الدعم من احدى الحكومات العربية قد أصبح الى حد كبير ممارسة عادية . وتحرص بعض المؤسسات « الذكية » على تنويع مصادر الدعم الحكومى العربى لكى يشمل أكثر من حكومة عربية . ومهما كان الرأى فى اخلاقية أو عدم اخلاقية هذه الممارسة ، فانها تشكل نوعا من تجاوز القطرية ، الى حد معين .

ويشكل تشغيل الصحفيين والكتاب العرب مصدرا اقل تأثيرا وحافزا بدرجة معينة لتجاوز قطرية الصحف العربية . فاذا كانت اقطارا عربية معينة تعانى من اختلالات تمويلية هامة تدفع بعض أو كل صحفها لتلقى العون المالى من حكومات عربية اخرى ، فان اختلال هيكل العمالة الصحفية فى اقطار اخرى تشكل دافعا لتنويع المحررين القائمين على العمل من حيث اصولهم القطرية وجنسياتهم العربية . وبينما تعانى المؤسسات الصحفية المصرية واللبنانية والاردنية من الاكتظاظ بالمحررين ، فان دول الخليج العربى تعانى من نقص واضح فى المهارات الصحفية والمفكرين . وقد أدى ذلك الى انتقال محررين من مصر ولبنان وفلسطين والاردن وبلدان عربية أخرى للعمل فى المؤسسات الصحفية باقطار أخرى وخاصة اقطار الخليج ، الى جانب الانتقال للعمل فى الصحف العربية المصدرة خارج الوطن العربى ، وحتى حيثما لا يتم هذا الانتقال فان اعدادا كبيرة من العاملين بالصحافة المصرية واللبنانية يزودون على نحو منتظم صحف الخليج والصحف العربية المصدرة بالخارج بالمواد التحريرية . وكذا ، فان اعدادا كبيرة من الكتاب والمفكرين المصريين واللبنانيين والمغاربة تتعامل مع هذه الصحف التى تنشر لهم مقالاتهم وابحاثهم وأرائهم فى شتى القضايا .

واضافة لذلك ، فقد تمكنت بعض المؤسسات الصحفية العربية القوية من خلق شبكة من المراسلين لها فى عدد من العواصم العربية الهامة . بل وأسس العديد منها مكاتب صحفية متكاملة حيثما توجد المهارات الصحفية والكتاب والمفكرون . وتحظى مصر على وجه الخصوص بعدد كبير من هذه المكاتب التى يتوظف بها ويتعامل معها بصورة دائمة عدد لا بأس به من الصحفيين والكتاب المصريين ، بدرجة خلقت مشاكل حقيقية لنقابة الصحفيين المصريين التى لم تتمكن بعد من صياغة عقود عمل موحدة لهؤلاء .

وفوق ذلك ، فان الصحافة العربية المصدرة خارج الوطن العربى كثيرا ما تعتمد على الخدمات التحريرية التى يقدمها طلاب يدرسون للماجستير والدكتوراه ، ومثقفون ، بل وحتى منفيون سياسيون من أقطار عربية مختلفة ، سواء كانوا مؤهلين أو نصف مؤهلين للعمل الصحفى ، وتمتلىء المراكز الرئيسية لهذه الصحف فى عواصم اوربا بعناصر عربية متعددة الجنسيات والاقطار .

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات أو تقديرات دقيقة ، فانه يمكن القول بأن هيكل العمالة فى بعض المؤسسات الصحفية العربية المقيمة والمهاجرة هى اكثر جوانب الصحافة العربية عبورا للقطرية . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن هذا الهيكل المتنوع قطريا لهيئات التحرير الثابتة والمؤقتة هو ظاهرة ايجابية صافية لصالح تجاوز قطرية الصحافة العربية .

فالصحافة العربية تواجه مشكلات عديدة ليس اقلها اهمية التدهور النسبى لعلاقات العمل فى نطاقها . وأهم شواهد هذا التدهور هو الصراعات التى تحفل بها المؤسسات الصحفية والتى يمكن أن تتفاقم الى اثارة الحزازات القطرية . وتعود جذور هذه الصراعات الى المناخ السياسى الذى يسود الصحافة العربية . فالمؤسسات الصحفية العربية لا تقوم على التجانس الفكرى والايديولوجى ، ولا حتى التجانس فى المدارس المهنية ، وانما هى تجمعات من المحررين ذوى الانتماءات الفكرية والفنية المختلفة والتى يحكمها فى نهاية المطاف نخبة محددة تملك السيطرة المالية والادارية ، وتستند فى ملكيتها وادارتها للمؤسسات الصحفية على روابط قوية مع مسئولين عرب كبار . وحيث تشكل القنوات السياسية احد المصادر الرئيسية للترقى المهنى فان صراعات فردية عديدة تثور حول الترقى الى المناصب العليا فى المؤسسات الصحفية . وفى سياق هذه الصراعات يتم تعبئة التأييد باشكال وبشعارات مختلفة ، من بينها الهوية القطرية حيثما تكون ثمة تعددية حقيقية فى الانتماء القطرى لهيئات التحرير .

غير أنه حتى حيثما تتجانس الاصول القطرية ، فان الارتباط السياسى والشخصى بالمسئولين الكبار فى المؤسسات الصحفية ، وروابط هؤلاء بدورهم بالمسئولين فى قمة جهاز الدولة قد يسبب تدهورا شديدا فى علاقات العمل داخل مهنة الصحافة العربية . اذ يصبح المعيار الاساسى للحصول على المناصب العليا وفرص الترقى داخل المهنة هو الاستناد الى سلطة اصحاب النفوذ وليس الكفاءة والاداء المهنى ، الأمر الذى يسبب تزاحما على أرضاء أصحاب السلطة بدلا من تناول آدائهم بالنقد . ويلاحظ من ناحية اخرى ان العلاقات فوق القطرية بين الممارسين لمهنة الصحافة قد لا تحمل معنى تجاوز القطرية ، بل انها قد تحمل نقيض هذا المعنى . ومن بين القنوات التى يتم عبرها نوع من الافساد

المنظم للروابط فوق القطرية المكاتب الصحفية التابعة لمؤسسات صحفية خليجية أو لمؤسسات صحفية تعمل خارج الوطن العربى وتتوطن فى القاهرة أو عواصم عربية أخرى . فليس من الشائع أن يكون المسئولون عن هذه المكاتب صحفيين أو محررين لهم باع وخبرة فى هذه المهنة ، بل ان الارتباط الشخصى كثيرا ما يلعب الدور الاساسى فى اختيارهم لهذا الدور . وفى أحوال عديدة لوحظ ان هؤلاء يتبعون أساليب فى العمل تؤدى الى افساد واضح لعلاقات العمل فى الميدان الصحفى . ومن الاشكال الأكثر قسوة لذلك استغلال المبتدئين بواسطة المسئولين فى هذا المكاتب ، أو مقاولين صحفيين بعضهم يتمتع بشهرة وخبرة فى الأعمال التحريرية ولكنهم لا يتورعون عن أن ينسبوا لأنفسهم ناتج عمل آخرين لقاء أجور زهيدة . وتنتهى هذه الممارسات الى جعل ما كان يجب ان يكون وسيلة لاعادة توجيه المبتدئين فى المهنة توجيها عروبيا وقوميا أداة لتوجيه سلبى معاكس .

(٣) العلاقة مع المواطن العربى ومضمون الرسالة الصحفية :

يمثل مضمون الرسالة الصحفية بعدا ثالثا لعملية تجاوز قطرية الصحافة فى الاقطار العربية وخارجها . ويقصد بمضمون الرسالة الصحفية محتوى ما تناقشه واسلوب هذه المناقشة ، بغض النظر عن شكل المادة الصحفية : أى سواء كانت خبرا أو تحقيقا صحفيا أو مقالة رأى . وحيث أنه من الضرورى أن يتكيف هذا المضمون تبعا لتحديد الصحيفة أو المجلة أو الدورية للقارىء الذى ترغب فى انشاء علاقة منتظمة معه ، فان مضمون الرسالة الصحفية يرتبط على نحو وثيق بدرجة تجاوز القطرية التى تستهدف الصحيفة أو المجلة تحقيقها .

ومن حيث هذا البعد ، فان من الملاحظ ان الصحافة التى تصدر فى الاقطار العربية هى فى الغالب قطرية بالمعنى الضيق : أى أنها تركز على الاهتمامات التى تعتقد أنها تسيطر على القارىء المقيم فى القطر المعنى . فاكثرية الاخبار محلية قطرية ، واكثرية التعليقات الصحفية ومقالات الرأى والقضايا التى تتناولها التحقيقات مقصورة فى الاغلب الأعم على القطر الذى تصدر فيه الصحيفة أو الدورية ذات الطابع السياسى . وعندما يتم تناول قضايا ذات طابع عربى ، فان اسلوب التناول غالبا ما يتسم بغلبة المنظور القطرى ـ أو على وجه التحديد المنظور الذى تتبناه النخبة السياسية الحاكمة فى القطر المعنى ـ للقضايا العربية .

وفى الجانب المقابل ، فان الصحافة المهاجرة أى تلك التى تصدر فى عواصم بلدان اجنبية ، تهتم بتوجيه رسالتها الى القارىء العربى العام بغض النظر الى حد ما عن التجزئة القطرية ، وبالتالى فانها تتسم بتركيز واضح على القضايا العربية العامة غير المحصورة بقطر معين الا بالقدر الذى تحتمه طبيعة الموضوع . غير أن ذلك لا يمتد بالضرورة الى اسلوب التناول ومضمون التحليل . ففى أغلب الأحوال ، تتناول الصحيفة أو الدورية السياسية موضوعاتها انطلاقا من ، أو بالمحافظة على الخطوط العريضة لايديولوجية أو سياسة احد النظم السياسية العربية ، أو لعدد منها ، وهى غالبا النظم التى تدعم الصحيفة أو الدورية بالمال أو بالتوزيع والخدمات الصحفية واللوجستيكية أو بأى وجه أخر من وجوه الدعم .

والتحليل الشائع للحقيقة السابقة يركز على ما تفضى اليه ظاهرة الولاء لنظام او بضعة نظم عربية من ارتباط قطرى للصحافة العربية المهاجرة ـ وقد يكون هذا التحليل صحيحا جزئيا ، ولكن الظاهرة تحمل فى طياتها أيضا بعض عوامل تجاوز القطرية . فمجرد حاجة النظم العربية لايجاد وسيلة تخاطب بها الرأى العربى العام ، وتحاول بها اقناعه أو اجتذابه الى وجهات نظرها فى السياسات والقضايا العربية هو نوع من تجاوز القطرية . وقد يكون لهذه الظاهرة دلالة اكثر عمقا تتناول مصداقية الصحافة العربية ـ بما فيها الصحافة العربية المهاجرة ـ من حيث عجزها عن الاستقلال عن النظم العربية ، واقترابها من وجهات نظر النظم العربية أو محافظتها على حد أدنى ملموس من الاقتراب مع وجهة نظر رسمية لنظام بعينه . غير أنه من الملاحظ أن الصحافة العربية المهاجرة تحاول أن تحتفظ شكلا بحد ادنى من مظهر الاستقلال ، وأن مظاهر معينة للاستقلال النسبى تعتبر مقبولة من جانب النظم العربية بالنسبة للصحافة العربية المهاجرة ، بالرغم من أنه غالبا ما يكون غير مسموح بها بالنسبة للصحف التى تصدر فى الاقطار العربية .

ومن هذا المنظور ، فان الصحافة العربية المهاجرة لا تنخرط فى نفس المعارك الدعائية التى قد تنشب بين النظم العربية ، أو على الاقل لا تنخرط بنفس الدرجة من الحدة وروح العداء والخصومة . بل أنها قد تحرص على عدم تناول أى نظام عربى بالنقد الصريح ، الا فى حالات استثنائية . وفوق ذلك ، فقد تكون الصحف المهاجرة اكثر حذرا واحتراما للقوانين القطرية المصادرة لحريات النقد بالمقارنة ببعض الصحف المحلية/ القطرية . فالقوانين القطرية الخاصة بالصحافة حافلة بقيود متعسفة على حريات التعبير والنقد . فقانون الصحافة العراقى مثلا يحظر تماما تناول اثنى عشر موضوعا بالمعالجة الصحفية ويطلب الحصول على اذن مسبق لتناول ستة مجالات أو موضوعات اخرى . وتمنع قوانين الصحافة فى أكثر من قطر عربى أى نقد لنظام الحكم ولرئيس الدولة . ويوجد نص لذلك فى كل الاقطار

الخليجية باستثناء الكويت . ويوجد نص مانع لذلك حتى في لبنان . **اما في الجزائر فان حظر النقد كان يمتد الى اعضاء الحكومة والقيادة السياسية ولمؤسسات الحزب والدولة .**

ولا تزيد الدول التى لا يوجد في قوانينها نصوص تمنع نقد نظام الحكم عن ست دول عربية . بل أن هناك اكثر من اثنتى عشر دولة عربية يحظر فيها قانون الصحافة نقد رؤساء الدول العربية او الأجنبية الأخرى . ويمنع قانون المطبوعات السعودى (المادة ٧) نشر او تداول مطبوعات تحتوى على كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في المملكة ، أو ما يسيء الى العلاقات مع تلك الدول . والمادة ٤٦ من قانون المطبوعات في قطر تحظر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو يعكر العلاقات بين الدولة والدول العربية والصديقة . وتحظر المادة ٧٦ من قانون المطبوعات في الأمارات العربية نشر ما يتضمن عيبا في حق رئيس دولة عربية او إسلامية . وفى البحرين يرتب القانون عقوبة الحبس على من يفعل ذلك . وفى الجزائر ، يعاقب بالحبس والغرامة من يفعل ذلك . والقانون اللبنانى يصل بالعقوبة على تلك الجريمة المزعومة الى تعطيل الصحيفة وحبس المسئول عنها . بل ان السفارات العربية والاجنبية قد اعتادت الاعتراض على بعض ما تنشره الصحف القطرية العربية بخطابات موجهة الى حكومات أو وزارات الاعلام في بعض الدول العربية وخاصة الدول الخليجية .

واذا كانت الصحف القطرية ملزمة باحترام هذه القواعد والقوانين ، الا اذا تلقت تعليمات واضحة بغير ذلك من حكوماتها ، فان الصحف العربية المهاجرة عادة ما تلزم نفسها ابتداء بذلك ، الأمر الذى يقيد من حرية الكتاب والصحفيين الممارسين في تناول أوضاع محلية أو سياسات قطرية موجهة نحو الساحة العربية بالنقد ، الا في حدود الرمز والتلميح .

ومع ذلك ، فان الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة ، لا تخلو من نقد للأوضاع والسياسات العربية بل ونقد شديد اللهجة . فبالرغم من الارتباط والولاء لنظم عربية بعينها ، فان غالبية الصحف لها توجهها الايديولوجى الواضح . **فهناك صحف عربية مهاجرة ذات توجه سياسى اسلامى (الشرق الأوسط) ، او توجه علمانى محافظ (الحياة ، والأهرام الدولى) ، او توجه قومى معتدل (العرب وكل العرب) او توجه قومى تقدمى (الطبعات الدولية للقبس) .** وكل من هذه الصحف تتناول السياسات العربية ، بما في ذلك سياسات اقطار معينة بتحليل نقدى واضح ، وفوق ذلك ، فان اهتمام هذه الصحف باجتذاب الاقلام العربية الكبيرة والتى تتمتع غالبا بافق قومى للكتابة فيها يفسح المجال لتناول الأوضاع والسياسات العربية باسلوب متجاوز للقطرية .

ان غالبية الصحف العربية المهاجرة تعتمد اعتمادا كبيرا على التوزيع بين العرب المقيمين في الخارج وفى أوربا على وجه الخصوص . الأمر الذى يحتم عليها تنويع موضوعاتها لتحقيق الاستجابة المطلوبة لتنوع الاصول القطرية لقرائها . ويعمق من هذا الواقع ان ثمة نوع من تقسيم العمل الضمنى بين الصحافة القطرية والصحافة العربية المهاجرة . فحيث أن الأخيرة تتوجه للقارىء كنوع من الصحيفة الثانية فانها تركز جل اهتمامها على الموضوعات ذات الأفق العربى العام ، اى تلك التى تتجاوز القطرية .

وبهذا المعنى : فان الرسالة الصحفية التى تعمد غالبية الصحف العربية المهاجرة الى بثها هى الى حد كبير متجاوزة للقطرية ، حتى لو كانت قريبة بدرجات متفاوتة من توجهات نظر نظم عربية بعينها أو لايديولوجية محددة .

د ـ ادوار الصحافة العربية :

وقد يكون من المفيد عند تقدير مدى تجاوز قطرية الصحف العربية أن نوضح تعددية ادوارها . فالواقع ان الصحافة العربية قد أصبحت من زوايا عديدة أحدى مؤسسات النظام العربى . وفى هذا السياق ، فانها تلعب ادوارا تمتزج فيها القطرية وتجاوز القطرية ، والرسمية والاستقلال عن الخط الرسمى لدولها ويمكن ايجاز هذه الادوار في أربعة محاور رئيسية : تعبئة التأييد لخط النظم العربية في الساحة العربية ، المشاركة في ادارة العلاقات بين الدول العربية ، والقيام بادوار خاصة في السياسة العربية ، واخيرا التعبير عن القضايا « القومية » أو العربية العامة باعتبارها منبرا هاما للمثقفين القوميين .

(١) تعبئة التأييد لخط النظم العربية :

ومن الواضح ان غالبية الدول العربية مازالت محكومة بانظمة سلطوية حيث تلعب مؤسسة الصحافة دورا هاما في التبرير والدفاع عن وتعبئة التأييد الشعبى لصالح النظم السياسية الحاكمة ، وهنا يمكننا ان نلحظ فارقا كميا بين الانظمة العربية ذات الرسالات الايديولوجية ، وتلك التى تقوم على سلطوية براجماتية .

ففى الحالة الاولى يتم السيطرة تماما على الصحف القطرية وتشكيلها من المنبع ، وغالبا ما يشارك الحزب مع السلطة التنفيذية في عملية تشكيل المؤسسة الصحفية باختيار المسئولين الكبار بل وحتى صغار المحررين والمبتدئين ، وتوجيههم والرقابة المباشرة على

اداتهم وضمان استخدام الصحف والدوريات للدعاية المباشرة للنظام والتحريض ضد خصومه . وغالبا ما يتم ذلك بأساليب بدائية من الناحية المهنية وفجة من الناحية الاسلوبية وتبشيرية من ناحية الفحوى والمضمون . أما فى النظم السلطوية الذرائعية ، فان الدولة لا تقوم على أيديولوجية واضحة المعالم ، وتتم السيطرة على المؤسسات الصحفية بأساليب إدارية وعلوية . ولكن هذه السيطرة لا تشمل جميع أوجه الممارسة الصحفية ولا كافة مراحلها . بل تكتفى الدولة بالمحافظة على الخطوط العريضة لسياساتها فى الصحف . وكذا ثمة خطوط حمراء يصعب تجاوزها الا بواسطة شخصيات صحفية وسياسية كبيرة فيما يقترب من « المغامرات السياسية والمهنية » .

ويمتد هذا الدور ايضا ليشمل الصحف العربية المهاجرة . اذ تسعى هذه الصحف ايضا الى تعبئة التأييد العربى خارج قطر معين لصالح النظام الحاكم فى هذا القطر ، سواء كانت هذه الصحف مدعومة مباشرة من الحكومة أو من عائلات قوية لها صلات بالحكومة ورجالاتها . ومع ذلك ، فان الدعاية هنا تأخذ أشكالا أكثر تعقيدا واقل مباشرة وفجاجة . وهناك صحف معينة تعمد الى تنويع مصادر دعمها بما يضمن الا تكون تحت رحمة نظام سياسى بعينه . وعلى حين ان هذه الصحف لا تتحرج من القيام بادوار معينة لصالح نظام ما ، فانها عادة ما تفعل ذلك فى نطاق محدد ، وتحاول فيما وراء هذا النطاق ان تظهر درجة أكبر من الحيادية والاستقلال لا تصل بطبيعة الحال الى حد تناول هذا النظام بالنقد .

ومع ذلك ، فان القيام بهذا الدور يمثل احد المرتكزات الرئيسية للوجود الفعلى للصحف العربية سواء كانت مقيمة أو مهاجرة . ومن وجهة نظر النظام أو الدولة أو النخب السياسية والعائلات الحاكمة فى الاقطار العربية أصبح امتلاكها لمقترب مباشر من أحدى الصحف الكبرى والتى تستطيع التحرك عبر الحدود القطرية ولو إلى حد معين أحدى العلامات الكبرى لشخصيتها المستقلة فى السياسة العربية أو الاقليمية . ويظهر ذلك بوضوح فى الصحافة الخليجية . ففى الخليج ، تستند الصحف على العائلات القوية ، سواء كانت فى مواقع الحكم أو فى مواقع النفوذ والسيطرة المالية أو الدينية أو العشائرية .

(٢) المشاركة فى ادارة العلاقات بين الدول العربية :

وتشارك الصحافة العربية ـ سواء المقيمة أو المهاجرة ـ فى ادارة العلاقات الثنائية ومتعددة الاطراف بين الدول العربية . غير انه يغلب على هذه المشاركة طابع التبعية للخط الرسمى للدول والموسمية من حيث درجة الاهتمام والتغطية ، وإن كنا لا نعدم حالات تظهر فيها الصحف والمجلات نزعة قوية نحو القيام بدور ايجابى مستقل نسبيا .

وتظهر درجة التبعية للخط الرسمى للدولة من حقيقة ان وقف الحروب الاعلامية بين الدول العربية قد أصبح احد أهم شروط « تنقية الاجواء العربية » أو المصالحات بين الدول العربية خلال السنوات الاربع الماضية . فالخصومات السياسية والدبلوماسية عادة ماتترافق مع هجوم متبادل صاخب فى الصحف التابعة لكل من الدول المتخاصمة . وفى المقابل ، فان المصالحة السياسية والدبلوماسية تتطلب وقف هذا الهجوم وربما احداث انقلاب مفاجىء فى اتجاهات الصحافة القطرية نحو النظام السياسى فى الاتجاهين .

والواقع ان تبعية الصحافة القطرية للمواقف الرسمية العربية فى ادارة العلاقات الثنائية او متعددة الاطراف هو أمر ضار فى حالتى الخصومة والمصالحة . اذ تعطى الحملات الاعلامية المتبادلة لأية خصومة سياسية او دبلوماسية حجما مضاعفا عدة مرات ، الامر الذى ينقل الخصومات الدبلوماسية من المستوى الرسمى الى المستوى الشعبى . وفى حالة وجود مشكلات سياسية معلقة بين دولتين عربيتين ، فان تناول الصحافة القطرية لهذه المشكلات يتسم بالطابع الدعائى البحت ، وفى حالات قليلة باثارة النعرات القطرية ، بل وحتى حملات الكراهة القطرية ، ويبتعد فى معظم الاحوال عن الرصانة والموضوعية .

أما فى حالة المصالحة ، فان مناقشة المشكلات المعلقة يختفى تماما أو الى حد بعيد ـ ويؤدى ذلك لا لمجرد تغييب الوعى بهذه المشكلات ، بل والى إضعاف مناعة النخب المثقفة والشعوب العربية إزاء الاثارة والتهييج عندما يتحتم تناول هذه المشكلات . كما يترتب على عدم تناول المشكلات المعلقة بأسلوب رصين فشل المجتمعات العربية فى البحث عن حلول واقعية لها . ومن ناحية اخرى ، فان تسييد روح المجاملة بين النظم العربية يفضى الى عدم مناقشة المشكلات الداخلية فى اى قطر عربى بواسطة صحافة قطر آخر . بل ان مشكلات المواطنين التابعين لقطر عربى معين ويتوطنون مؤقتا فى قطر آخر لاتناقش الا حالما تنفجر هذه المشكلات بصورة حادة ، بحيث تظهر وكأنها قد تولدت فجاة . ويفضى ذلك كله الى تسطيح الوعى الشعبى المتبادل بالظروف السائدة فى الاقطار العربية .

وبسبب هذا الطابع التابع ، أو بالارتباط به تتسم تغطية الصحافة القطرية العربية لاخبار وأوضاع الاقطار العربية الاخرى بالطابع الموسمى ، حتى

بالنسبة لاقطار شديدة التقارب جغرافيا وتاريخيا وحضاريا . فقد ثبت فى دراسة علمية عن التكامل المصرى السودانى فى صحافة القطرين العربيين ان حجم الاهتمام بالاوضاع فى السودان يتقلب بشدة فى الصحافة المصرية ، ويثور فقط فى حالة وقوع احداث حسام . أما تغطية الاحداث والاوضاع المصرية فى الصحافة السودانية فهو يتسم بانتظام اكبر ، ولكنه يستمر خاضعا لقاعدة الموسمية . وفى الحالتين فان التركيز الحاسم يقع فى دائرة التطورات السياسية والرسمية (أكثر من نصف حجم المواد الصحفية فى حالة مصر واكثر من ٦٥ ٪ فى حالة الصحافة السودانية ، وبرهنت د . عواطف عبد الرحمن على ان الاهتمام بالدول العربية فى الخليج فى الصحافة المصرية ضئيل اجمالا خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٧٧ وقد اتسم بالتجانس والتركيز على الدائرة الاقتصادية والتحيز للحكومات فى مقابل المجتمعات وقوى المعارضة فيها ، وهو الامر الذى برز مع اتخاذ الحكومة الكويتية لقرار الغاء المجلس النيابى فى يوليو ١٩٨٦ . كما يكثر فى الصحافة المصرية نشر مواد اعلانية فى قالب تحريرى ، وخاصة فيما يخص دول الخليج .

ويرد على التحليلات السابقة لدور الصحافة العربية فى ادارة العلاقات العربية استثناءات بالغة الاهمية واهم هذه الاستثناءات هو نصيب مصر الكبير من التغطية الصحفية فى الصحف العربية القطرية والمهاجرة . وبصفة خاصة فى صحف الكويت ودول الخليج عامة والصحافة اللبنانية ، وكذا اتسام هذه التغطية بالطابع النقدى بل واحيانا المغالى فى النقد . ويعود ذلك الى وزن مصر الكبير فى الوطن العربى من ناحية ، والى الدور المتميز الذى يلعبه الصحفيون والمفكرون المصريون فى تغذية الصحف العربية الاخرى وخاصة الخليجية واللبنانية والمهاجرة بالمواد التحريرية والفكرية ، وقد تميز موقف الصحفيين المصريين الذين يداومون على الكتابة فى الصحافة العربية المهاجرة أو الصحافة الخليجية بالطابع النقدى فى مواجهة النظام السياسى والأمان النسبى الذى يتمتعون به بالرغم من هذا الموقف النقدى ، بالمقارنة بالصحفيين والمفكرين الموهوبين من الاقطار العربية الاخرى ، والذين يصعب عليهم ايجاد منفذ منتظم للصحافة العربية اذا قاموا بتبنى موقف نقدى من النظم السياسية فى أقطارهم . كما ان السياسة الليبرالية الى حد كبير والتى تتبعها السلطات المصرية نحو فتح مكاتب للصحف العربية الاخرى فى مصر قد أدى الى وجود عدد كبير من المراسلين الصحفيين العرب فى مصر ، وقيامهم بتغطية التطورات فى مصر بانتظام ملحوظ . وفوق ذلك ، فان اعتماد الصحف العربية على وكالات الانباء الاجنبية (بنسبة ٥٠ ٪ من مجموع الاخبار) وعلى الوكالات العربية (بنسبة ٢٢ ٪ من الاخبار) يؤدى بدوره الى تكثيف الاهتمام بتغطية التطورات المصرية بسبب كثافة الاهتمام بمصر فى هذه المصادر بالمقارنة بالبلاد العربية الاخرى . وقد ظهرت هذه النتائج فى دراسة هامة لسبع صحف قطرية عربية قامت بها السيدة الدكتور جيهان رشتى .

ومن ناحية ثانية ، فان الصحافة العربية المهاجرة فى مجموعها تخرج عموما عن قاعدة التبعية (المباشرة) للمواقف الرسمية للاقطار العربية فى ادارة علاقاتها المتبادلة ، بالاشكال المتطرفة التى تشيع فى الصحافة القطرية . والواقع انه لايمكن تبرئة الصحافة العربية المهاجرة من التبعية للنظم السياسية العربية ، اذ ان من المعروف ان أغلبها تابع ايديولوجيا واقتصاديا لاقطار او نظم عربية بعينها . كما ان مواقف هذه الصحف المهاجرة لاتخلو من تحيزات عميقة لصالح نظام عربى أو أخر ، تظهر بصورة خاصة فى فترات الخصومة والجفاء . غير ان مايمكن تأكيده فى الاتجاه المقابل هو ان الصحف العربية فى أوروبا لم تتورط فى « الحرب الاعلامية الاهلية العربية » بدرجة ملحوظة من الضراوة ، وان تحيزاتها تظهر فى التوجهات الاعمق والاقل بروزا والاكثر رصانة . وفى المقابل ، فان تغطيتها للأوضاع القطرية العربية تتسم بدرجة أكبر من الانتظام والعدالة (من حيث توزيع المواد الصحفية بين الاقطار) ، كما ان هذه التغطية تعطى فرصة اكبر للميدان الثقافى والاجتماعى بالمقارنة بالصحف العربية القطرية ، الامر الذى يفسح المجال امام قدر أكبر من التعارف المتبادل بين القراء من اقطار عربية مختلفة . كما ان مواقف هذه الصحف من العلاقات الثنائية قد مال الى الاعتدال والتوازن والجنوح الى المصالحة فى مقابل الاثارة واحادية النظرة والمغالاة فى الخصومة التى طبعت الصحف القطرية فى تناولها لميادين العلاقات الثنائية بين اقطار عربية متخاصمة .

ومن ناحية ثالثة ، فان هناك تطورا ملموسا فى العامين الاخيرين تشهده الصحف القطرية والصحف العربية المهاجرة نحو التوازن والاعتدال والعودة الى قواعد المجاملة الدبلوماسية بين الاقطار والنظم العربية . كما تشهد هذه الصحف تكثيفا ملحوظا أيضا فى تغطية التطورات العربية الداخلية وتطورات العلاقات الثنائية ومتعددة الاطراف بين الدول العربية . وقد تلت هذا التحول فى الصحافة العربية حركة المصالحات الناجحة والقوية بين العديد من الاقطار العربية التى اتسمت علاقاتها بالخصومة والجفاء طوال السنوات

السبع الاولى من عقد الثمانينات . وربما يكون أبرز هذه التحولات ماحدث من قفزة مفاجئة فى الاهتمام بالاقطار العربية الاخرى فى الصحافة المصرية ومن تحسين جذرى لمنظور التناول الصحفى لاوضاع هذه الاقطار ، وخاصة فى صحيفة الأهرام ، أكبر الصحف العربية وأكثرها نفوذا وانتشارا .

(٣) الادوار « الخاصة » للصحافة العربية :

تلعب الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة وصحافة لبنان والى حد اقل صحافة دول الخليج طائفة من الادوار « غير الصحفية » بالمعنى المهنى الضيق .

فهناك قبل كل شىء الدور السياسى لكبار الصحفيين العرب ولاصحاب ورؤساء ومديرى تحرير الصحف العربية المقيمة والمهاجرة - إن دور المستشار السياسى والصحفى لرؤساء الدول وللوكها وكبار السياسيين بها هو دور شائع ولايحتاج لمزيد من ايضاح والتعليق . وتكاد تكون جميع الشخصيات العامة والمسئولة فى البلدان العربية على ارتباط وثيق بدائرة ضيقة من الصحفيين الكبار أو رؤساء المؤسسات الصحفية ، الامر الذى يبرز اهتمامهم بالصحافة كأداة دعائية هامة ، وبالخبرات التى يكونها كبار الصحفيين فى ميدان السياسة العربية . ولايقتصر الامر على الروابط بين السياسيين والصحفيين من نفس اقطارهم ، بل يمتد ذلك الى اصطفاء صحفيين كبار من اقطار عربية اخرى . وكإمتداد لظاهرة الارتباط هذه قد يقوم رؤساء وملوك وسياسيو الاقطار العربية بدعم او حتى تأسيس مؤسسات صحفية يقوم على ادارتها شخصيات لها ارتباطات عميقة بهم . وحتى عندما لاتكون هناك هذه العلاقة الخاصة والوطيدة ، يمكن لكبار الصحفيين فى سياق أدائهم لوظائفهم ان يلعبوا أدوارا سياسية تؤثر احيانا تأثيرا شديدا على العلاقات السياسية الثنائية العربية . وقد كان لعدد من الصحفيين المصريين الكبار مثلا دور فى التعجيل بمصالحة مصر على عدد من الاقطار العربية عبر احاديث ولقاءات صحفية اجروها مع رؤساء هذه الاقطار الأخيرة . كما ان لعدد من الصحفيين العرب وخاصة من الكويت دورا هاما فى عملية المصالحة هذه بين مصر وعدد اخر من الاقطار العربية - بل وقد يتسع دور الصحفيين العرب لعقد صفقات سياسية واقتصادية لصالح مؤسسات وشخصيات تحت مستوى الرئاسة فى اقطارهم او اقطار عربية اخرى .

وبسبب الاهمية البالغة التى احتلتها الصحافة العربية فى ادارة العلاقات العربية سلبا وايجابا فان الصراع حول السيطرة على أو ضبط اتجاهات الصحف العربية ، بما فى ذلك الصحف العربية المهاجرة واللبنانية منها على وجه الخصوص قد شكل أحد الاشكال الثانوية الهامة للصراع السياسى بين النظم العربية ، وخاصة الراديكالية منهما : سوريا ، العراق ، ليبيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وفى سياق ذلك تم اغتيال او تهديد حياة عدد من اهم الصحفيين والمفكرين العرب ومداهمة وتفجير او محاولة تدمير مؤسسات صحفية عربية . وهناك قائمة طويلة من مثل هذه الاحداث ضمتها وثائق المؤتمر العام السابع - الدورة السادسة لاتحاد الصحفيين العرب .

والى جانب هذا الدور السياسى تقوم الصحافة العربية بخدمة مصالح اجتماعية هامه ، وذلك باعتبارها جزءا من التشكيلة الاجتماعية ، وتعبيرا وانعكاسا عن تفاعل المصالح السائدة فى مختلف الاقطار العربية . وتعبر الصحافة الخليجية عن هذا الدور بصورة نموذجية . اذ تستند المؤسسات الصحفية على الأسر الكبيرة والعشائر وكبار التجار ورجال الاعمال ذوى المصالح الاستثمارية الكبيرة فى عدد من الاقطار العربية ، هذا الى جانب تمثيلها للعائلات الحاكمة او المشاركة على نحو او اخر فى الحكم فى اقطار الخليج . وفى نفس الوقت ، فان هناك تحالفات بين هذه المصالح الاقتصادية - الاجتماعية الكبيرة من ناحية والتيارات السياسية والثقافية التى يموج بها المجتمع الخليجى من ناحية اخرى . فهناك مصالح عشائرية واقتصادية تربط نفسها بالتيارات الدينية والسلفية ، واخرى تربط نفسها بالتيارات الديموقراطية والسياسية القومية ، وثالثة تقوم على ارتباط وتحالف مع التيارات البراجماتية والمحافظة . وتجد كل هذه التحالفات تعبيراتها المؤسسية فى المؤسسات الصحفية المتنافسة فى دول الخليج المختلفة . وتختلف الصورة اختلافا واضحا فى المجتمعات العربية الاكثر تطورا وتعقيدا . غير ان البحث الدقيق يكشف ايضا فى هذه الحالات عن تعبير المؤسسات الصحفية عن تحيزات اجتماعية وايديولوجية تعكس تحالفات اجتماعية وانماط من التفاعل والصراع اكثر تعقيدا .

وفى سياق ادائها لأدوارها الأصلية ، يمثل مناخ الصحافة العربية ، خاصة المهاجرة منها ، ظرفا مثاليا لأداء طائفة ثانوية من الأدوار الخاصة التى يتم الوفاء بها على مستوى شخصى ، لامؤسسى وبعض هذه الأدوار شديد الضرر والسلبية مثل اعمال المخابرات ، وبعضها الاخر هام وايجابى مثل تنمية مراكز البحوث والمعلومات .

(٤) التعبير عن القضايا القومية :

يعتبر الفكر وامتداده ، فى الصحافة العربية اكثر قطاعات النشاط الاجتماعى العربى تعبيرا عن النزعة

القومية العربية ، لايحكم اعتماده على اللغة العربية فحسب ، بل ويحكم الاتجاهات السائدة وسط جماعة الصحفيين والمفكرين العرب ايضا . وتؤكد دراسة علمية أشرف عليها د . سعد الدين ابراهيم حول اتجاهات الرأى العام العربى نحو الوحدة فى عشر دول عربية ان الصحفيين هم أكثر الفئات المهنية العربية نزوعا للقومية ، والغالبية بينهم تقر بوجود كيان حضارى متميز وأمة عربية واحدة . وكانت ثمة اغلبية بينهم ممن عبر عن نزعة معتدلة بالمقارنة بفئات مهنية اخرى اظهرت قدرا كبيرا من التشدد وهو مايمكن تفسيره بادراك الصحفيين للطابع المعقد للسياسات العربية ، ومع ذلك ، فان الصحفيين العرب لم يكونوا اكثر الفئات المهنية موافقة على الوحدة السياسية . ومالوا عامة لفكرة التدرج فى الممارسة الوحدوية .

وقد ساهمت الصحافة العربية عموما وصحافة الكويت والخليج والصحافة العربية المهاجرة على وجه خاص فى ازدهار الفكر السياسى العربى بدرجة كبيرة . فليست هناك قضية لم تطرح على صفحات الصحف العربية . وهناك تركيز واضح فى معظم هذه الصحف على القضايا القومية ، وخاصة قضية فلسطين . ففى صحيفة الوطن الكويتية مثلا تنشر القضايا بنسبة ٣٥ ٪ من مساحة الصفحة الاولى ، و ٥٣ ٪ من الصفحة السياسية ، وكذا فان اخبار فلسطين تحتل ٣٥ ٪ من مساحة الصفحة الاولى فى جريدة الانباء الكويتية ، وهناك نسب مشابهة فى صحف الخليج الاخرى .

وبطبيعة الحال ، فان اتجاهات الصحف العربية نحو القضايا القومية تتباين الى حد كبير ، ربما الى درجة التناقض ، وقد يعود ذلك جزئيا الى ميل الصحف القطرية الى تبنى وجهات نظر حكوماتها نحو هذه القضايا ، بما فى ذلك القضية الفلسطينية . وقد برهنت دراسة قامت بها د . عواطف عبد الرحمن على ان مواقف الصحف العربية القطرية من قضية القدس تتفق مع درجة الاقتراب الجغرافى للقطر الذى تصدر فيه الصحيفة مع فلسطين ، ومع الاتجاه الرسمى للدولة ، وذلك باستثناء جرائد معينة بالكويت وهى الجرائد التى تعبر عن الاتجاه القومى مثل الوطن . والقبس .

وتتمتع الصحافة العربية ، وخاصة الصحافة المهاجرة ، بقدر اكبر من الحرية وعمق التناول كلما ابتعدت القضايا المطروحة عن الميدان السياسى المباشر ، وعن دائرة الخلافات بين الدول العربية . ومع ذلك فقد مثلت الصحافة المهاجرة الى جانب صحافة دول الخليج وخاصة الكويتية منتدى قائم ودائم للمناظرات الكبرى بين الاتجاهات المختلفة فى تناول القضايا القومية . كما ان الاهتمام بنشر مقالات كتاب عرب كبار مثل أحمد بهاء الدين فى أكثر من صحيفة عربية فى وقت واحد قد ساهم فى توطيد الطابع القومى لتناول هذه القضايا .

٥ ـ خاتمة :

يوضح العرض السابق ان الصحافة العربية قد عبرت من خلال عمليات معقدة للغاية عن عملية نشطة للتحول الى فاعل فوق قطرى فى الساحة العربية . ولايمكننا ان نخلع عليها الفاعل فوق القطرى فعلا ، غير انه يمكن التأكيد بأن هذه العملية تجرى على قدم وساق ، وان كانت غير متوازنة . فمن حيث ابعاد القطرية وتجاوز القطرية فى هياكل المؤسسات الصحفية العربية نجد ان هناك تطورات تشير الى حركة فى اتجاه تجاوز القطرية . ومن حيث المضمون هناك اتجاهين متناقضين لتأكيد المواقف القطرية والرسمية ولتجاوزهما فى اتجاه قومى ومستقل فى نفس الوقت .

وعلى الارجح فان هذا الطابع المختلط سوف يستمر لفترة طويلة مقبلة ، كما انه سوف يتكيف ويتحدد تبعا لعوامل كثيرة . ولكن عملية تجاوز القطرية قد مضت بالفعل شوطا بعيدا لايتوقع ان ينكسر او يتراجع بسهولة . ومن هذا المنظور ، يمكننا القول بأن الصحافة العربية قد أصبحت الى حد معين أحدى مؤسسات النظام العربى ، وهى فى الوقت الذى تحمل تناقضاته ، تمثل احدى قواه المتقدمة .

جدول رقم (٣)

اهم الصحف والمجلات العربية التى تصدر فى عواصم غربية

رقم مسلسل	الاسم	الصفة وطبيعة الاصدار وتاريخ التاسيس.	مكان الاصدار	المسئول الاول وجنسيته	الدول التسع العربية المساندة
١)	الحوادث	مجلة اسبوعية إخبارية تصدرها دار الحوادث انترناشيونال تاسست عام ١٩١١	لندن	صاحبها ورئيس التحرير الحالى محمد كرم بعد إغتيال سليم اللوزى / (لبنان)	(السعودية ودول الخليج) (الاعلانات)
٢)	الصياد	مجلة اسبوعية سياسية اجتماعية تصدرها دار الصياد وانترناشيونال مع شركة كونتاكت . تاسست عام ١٩٥٤	لندن	سعيد فريحة / لبنان	(السعودية ودول الخليج) (الاعلانات)
٣)	الوطن العربى	مجلة اسبوعية تصدرها مؤسسة الوطن العربى كشركة فرنسية محدودة - تاسست عام ١٩٧٦	باريس	وليد ابو ظهر/ المشرف العام (لبنانى)	العراق (الاعلانات)
٤)	المستقبل	مجلة اسبوعية سياسية تصدر عن دار الصحافة بالمشاركة مع الشركة العربية الفرنسية للطباعة والنشر - عام ١٩٧٨	باريس	نبيل خورى (مدير عام ورئيس التحرير (لبنان)	سوريا بالاضافة الى السعودية وبعض دول الخليج
٥)	التضامن	مجلة اسبوعية سياسية تصدرها مؤسسة هاى لايف للنشر والاعلان تاسست عام ١٩٨٨	لندن	فؤاد مطر رئيس التحرير (لبنان)	السعودية (الاعلانات)
٦)	المجلة	مجلة اسبوعية سياسية تصدرها الشركة السعودية الابحاث والتسويق الدولية - تاسست عام ١٩٧٩	لندن	عبد الرحمن الراشد رئيس التحرير - هشام ومحمد على حافظ (ناشران) السعودية	السعودية
٧)	اليوم السابع	مجلة اسبوعية سياسية تصدر عن مؤسسة الأندلس الجديدة للطباعة والنشر والاعلام شركة فرنسية محدودة - تاسست عام ١٩٨٤	باريس	بلال الحسن المدير العام ورئيس التحرير (فلسطين)	منظمة التحرير الفلسطينية
٨)	كل العرب	مجلة سياسية اسبوعية تصدر عن شركة المنشورات الشرقية تاسست عام ١٩٨٢	باريس	د. سمير خيرى رئيس التحرير (لبنان)	العراق
٩)	الشرق الأوسط	صحيفة يومية تصدر عن الشركة السعودية للابحاث والتسويق تاسست عام ١٩٧٩	لندن وتطبع فى عدة عواصم عربية واجنبية	عثمان العمير رئيس التحرير - هشام ومحمد على حافظ ناشران (السعودية)	السعودية
١٠)	الحياة	صحيفة يومية تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر تاسست عام ١٩٤٦ واعيد إصدارها فى لندن	لندن وتطبع فى القاهرة وباريس ومدن اخرى	جميل كامل مروة الناشر/ جهاد الخازن رئيس التحرير - (لبنان)	دول الخليج (والسعودية)

تابع جدول رقم (٣)

١١)	صوت العرب	صحيفة اسبوعية تصدر بترخيص خاص عن دار الموقف العربي وأعيد إصدارها في لندن عام ١٩٨٩ بلندن	القاهرة ثم (لندن)	عبد العظيم مناف (مصر)	ليبيا
١٢)	القدس العربية	صحيفة يومية سياسية تاسست عام ١٩٨٩	لندن	وليد ابو الزاف (ناشر) عبد البارى عطوان (رئيس التحرير) / فلسطين	منظمة التحرير الفلسطينية
١٣)	جريدة العرب الدولية	صحيفة يومية سياسية	لندن	احمد الهونى	ليبيا

جدول رقم (٤)

الصحف العربية التى تصدرها طبعات خاصة فى الخارج

١)	الأهرام الدولى	صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة الأهرام	لندن	ابراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير	مصر
٢)	القبس الدولية	شركة دار القبس للصحافة والنشر	لندن	محمد جاسم الصقر رئيس التحرير / الكويت	الكويت
٣)	السياسة الدولية	دار السياسة للصحافة والطباعة والنشر	لندن	احمد الجار الله رئيس التحرير / الكويت	الكويت

جدول رقم (٥)

أهم الصحف العربية التى توزع فى اكثر من دولة عربية عام ١٩٨٩

١) الأهرام	مؤسسة الاهرام تاسست عام ١٩٧٦ ـ القاهرة
٢) الأخبار	دار الأخبار ـ القاهرة
٣) السياسة	دار السياسة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت
٤) القبس	دار القبس للصحافة والطباعة والنشر
٥) الانباء	دار الكويت للصحافة
٦) الرأى العام	دار الرأى العام للصحافة
٧) الوطن	دار الوطنى للصحافة
٨) الاتحاد	مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر
٩) النهار	دار النهار التعاونية للصحافة
١٠) السفير	دار العروة الوثقى للصحافة والنشر

القسم الثانى

نخبة الدولة وادارة التعددية السياسية فى الوطن العربى

- مدخل التعددية
- ادارة التعددية
- استراتيجيات إدارة التعددية

● مقدمة

يمثل تحول عدد من النظم السياسية العربية للأخذ بأشكال من التعدد الحزبى بدلا من نظم الحزب الواحد التى سادت فى فترة سابقة واحدا من التحولات المهمة التى تشهدها النظم السياسية العربية ، وهى ظاهرة تشمل عددا متزايدا من النظم السياسية العربية ، مما يجعلها بالفعل جديرة بالاهتمام .

ويبدو نطاق ظاهرة التعددية السياسية اكثر اتساعا من القدر الذى تحقق منها فى الواقع حتى الآن والذى أخذ شكل اتاحة بعض النظم السياسية الفرصة لتكوين احزاب سياسية متعددة بشكل شرعى ورسمى . فعلى المستويين البرنامجى والسياسى تبدو الدعوة لاقامة نظم سياسية تعددية وقد اصبحت مطلبا عاما للقوى السياسية والايديولوجية المختلفة فى البلاد العربية ، باستثناء جيوب محدودة تتكون أساسا من الجماعات المتشددة داخل تيار الاسلام السياسى وفى هذا السياق فإنه حتى القوى السياسية التى عرف عنها عداؤها للنظام السياسى التعددى سواء بالاستناد الى تبريرات اشتراكية أو قومية أو اسلامية قد أظهرت فى الفترة الأخيرة حماسا واضحا للتعددية السياسية ، حتى وان كان بعضها قد فشل حتى الآن فى تطوير صياغات نظرية لهذا المطلب تنسجم مع الاطار المرجعى الايديولوجى الذى تنتسب اليه . وقد جاء هذا التطور على حساب الخطاب الايديولوجى والسياسى الذى كان سائدا فى أغلب الأقطار العربية فى عقدى الخمسينيات والستينيات والذى كان يركز على أعطاء الأولوية للوحدة السياسية والقومية ، ويطابق بين التعدد الحزبى وانقسام الأمة وبالتالى ضعفها ، ويعتبره ظرفا مواتيا لتسلل نفوذ القوى الأجنبية والطبقات الرجعية التى كانت النظم السلطوية الراديكالية التى قامت فى اقطار مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر وليبيا والسودان تسعى لاضعاف نفوذها . ومن الثابت تاريخيا أن هذه الحجج نفسها مع اختلاف المواقع الطبقية والايديولوجية والسياسية قد استخدمت من جانب النظم المحافظة التى عارضت الدعوة للتعدد الحزبى باعتبارها توفر أسباب تفكك وضعف الدولة ، وتتيح الفرصة لتسلل النفوذ الأجنبى والايديولوجيات التى وصفت بأنها مستوردة والتى كان يقصد بها الافكار ذات الميول القومية والاشتراكية .

ففى الحقبة الراهنة تبدو النظم الواحدية السلطوية بغض النظر عن محتواها الايديولوجى والطبقى ـ فى تراجع حتى أن ممثليها أصبحوا مضطرين للالتزام بموقف الدفاع والدعوة لعدم استعجال التحول نحو التعددية التى أصبحوا مضطرين للتسليم بأهميتها ولكن بعد أن يجرى إعداد المجتمع للأخذ بها .

وبالطبع فانه لا يمكن فصل الدعوة المتنامية فى العالم العربى للأخذ بالتعددية السياسية عن التحول الايديولوجى الجارى على الصعيد العالمى ، حيث أخذت النظم السياسية الواحدية فى دول شرق أوروبا الاشتراكية فى التحول التدريجى نحو التعددية السياسية . ولم يعد الخطاب السياسى والايديولوجى التقليدى فى هذه الدول والذى تميز بخصومة وعداء شديدين للتعددية السياسية من الأسلحة المستخدمة فى خضم الصراع الدائر بين أنصار التعددية وخصومها فى هذه البلدان . ويأتى هذا التحول فى سياق موجة عاتية من ازدهار الأفكار والقيم الديمقراطية ، ومبادىء الدفاع عن حقوق الانسان التى كادت تصبح أحد الملامح الايديولوجية للثقافة العالمية فى الربع الأخير من القرن العشرين .

غير أن الملاحظة المهمة التى يجب التاكيد عليها هنا هى أنه برغم القوة الايديولوجية المتزايدة والوضع الهجومى الذى تتمتع به الدعوة للديمقراطية والتعددية السياسية فى أوساط الطلائع السياسية والفئات المستنيرة فى الشعوب العربية ، فان هذه القوة لا تعكس نفسها فى الواقع السياسى للنظم السياسية العربية الا بشكل محدود فى أغلب الأحوال ، ففى أغلب النظم السياسية العربية التى أخذت بقدر من التعددية يبدو هذا القدر محدودا أو مقيدا بأكثر من معنى . فمن حيث نطاق التعددية المتحققة يبدو هذا النطاق فى أغلب الأحوال ضيقا بما لا يتيح له استيعاب كافة التيارات الايديولوجية والسياسية . بحيث أن مصطلح « القوى المحجوبة عن الشرعية » يحمل معان وتجسيدات محددة فى كل حالة من حالات النظم السياسية العربية . ففى الحالات المختلفة فى العالم العربى تبنت الدولة العربية قانونا لتنظيم الحياة الحزبية يتميز بالصرامة سواء فيما يتعلق بالمبادىء التى تنظم هذه المسالة ، أو فيما يتعلق بتركيز الجانب الاكبر من سلطة اتخاذ القرار بشأن

اعطاء حق الوجود والعمل الشرعى للأحزاب فى يد الدولة التى تسيطر عليها فى اغلب الأحوال نخبة سياسية لا تظهر حماسا وجدية كافيين لدفع وتدعيم التعددية السياسية ، وهى النخب التى تكون خاضعة غالبا لهواجس التهديدات التى تتعرض لها الدولة ، كما تكون محكومة بأولويات الصراع من أجل السيطرة على السلطة السياسية .

على مستوى آخر فان التعددية السياسية القائمة فى بعض البلاد العربية تبدو ضعيفة الجذور بالنظر الى حداثة التجربة والى حجم النفوذ والتأييد السياسيين اللذين تتمتع بهما النخبة السياسية المطالبة بالتعددية فى أوساط الجماهير . بالأضافة الى ذلك فان الثقافة السياسية السائدة فى الأقطار العربية قد لا تمثل رصيدا ايجابيا لصالح التعددية ، فلقرون طويلة جرت قراءة وفهم الثقافة العربية الاسلامية بطريقة استبدادية ، ولم يجر تطويرها حتى من جانب فرق وجماعات المعارضة المختلفة لتصبح أكثر انفتاحا وقدرة على كشف ملامح وخصائص ملائمة للتعددية السياسية والتسامح الفكرى والسياسى . أما فى العصر الحديث الذى عرفت فيه الايديولوجيا والقيم الديمقراطية طريقها الى الحياة الثقافية والسياسية فى العالم العربى فان جهدا ناجحا لدمج القيم الديمقراطية فى الثقافة العربية لم يتم الا على نطاق محدود ، بحيث أنه فى الوقت الذى أظهرت فيه النخبة قدرا ملحوظا من التأثر بالقيم الديمقراطية ، فان تطورا مماثلا لم يحدث على مستوى الجماهير . وقد كان لهذه الأزدواجية أثرها فى توفير المناخ المواتى لارتداد قطاعات من النخبة نفسها عن الأخذ بالأفكار الديمقراطية ، وقد اعتبر ذلك الارتداد فى بعض الأحيان عودة للتمسك بالثقافة القومية الأصيلة ، واستكمالا لحلقات التحرر من الاستعمار الذى نقل لنا ضمن ما نقل هذه الأفكار والقيم الديمقراطية .

غير أن ضعف جذور التعددية السياسية فى الواقع العربى بالأضافة الى ضيق نطاقها لا يجب ان يخفى وجود المبررات والضغوط التى تمارس تأثيرها فى سبيل فرض التعددية وتوسيع نطاقها . وقد أشرنا قبل ذلك الى الضغوط الايديولوجية والسياسية التى يمارسها قسم كبير من النخبة السياسية غير المشاركة فى الحكم من أجل اقامة التعددية وتوسيع نطاقها . فى نفس الوقت فان الاتجاه لتعميق التفاوت الاجتماعى داخل المجتمعات العربية بأثر من عملية التحديث واسعة النطاق التى تتعرض لها أغلب المجتمعات العربية وأيضا اتجاه الفئات الأولية المختلفة دينية وقومية وعرقية وثقافية للتعبير عن نفسها فى منظمات مستقلة لها طابعها حزبيا بهذا القدر أو ذاك ـ هذه المتغيرات تؤدى الى خلق قوى اجتماعية لها وجود موضوعى ولها مصلحة فى الفوز بفرصة تنظيم نفسها بشكل مستقل والتعبير عن تميزها بشكل ايديولوجى وسياسى . ويؤدى هذا التفاوت الاجتماعى المتزايد الى عدم تمكن الدولة العربية من الاستمرار فى حكم المجتمع بنفس الأساليب السلطوية التى جرى اتباعها فى حقبة سابقة ، بحيث أن الحفاظ على الدولة وضمان حد مناسب من الاستقرار السياسى والفاعلية الوظيفية يستلزمان فى حالات عديدة الأخذ بالتعددية السياسية بهذا القدر أو ذاك .

فالنظم السياسية العربية اذن تتعرض لضغوط متعارضة من أجل ترسيخ التعددية السياسية وتوسيع نطاقها من ناحية ، ومن أجل مقاومة هذه الضغوط وتضييق نطاق التعددية واضعاف القوى المطالبة بها ما أمكن من ناحية أخرى . وبالنظر الى هذين النوعين من الضغوط المتعارضة من ناحية ، والى المدى المتحقق من التعددية السياسية من ناحية أخرى فانه يمكن القول أن عملية تطوير الحركة من أجل التعددية ، ووصولها الى مستوى بناء نظام سياسى ديمقراطى كامل هى عملية طويلة الأمد سوف تستغرق مدى زمنيا طويلا وأن التقدم باتجاه الديمقراطية لن يكون عملية بسيطة تجرى فى اتجاه واحد صاعد ، ولكن مسار هذه العملية سوف يكون رهنا باستمرار بميزان القوى بين الأطراف المطالبة بترسيخ التعددية وتوسيع نطاقها ، وبين القوى المضادة لها ، وهو الميزان الذى سوف يكون باستمرار عرضه للتأثر بمجمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصاديةوالسياسية والثقافية والعوامل الداخلية والخارجية التى تتعرض لها المجتمعات العربية . وبناء على هذا أيضا فانه ليس من المستبعد أن نتصور امكانية حدوث انتكاسات ـ قد تكون شديدة فى مسار التقدم نحو الديمقراطية .

أولا : مداخل التعددية :

يعكس هذا المسار المتعرج الظروف التى بدأت فيها النظم السياسية العربية المختلفة الأخذ بالتعددية السياسية ، اذ يبدو أن مسيرة الديمقراطية صعودا أو هبوطا سوف تكون محكومة بهذه الظروف لفترة طويلة قادمة . وتبين الخبرة العربية وجود ثلاثة مداخل أساسية للتقدم نحو الأخذ بالتعددية السياسية .

ـ مدخل ثورى : حيث يتم اقامة نظام سياسى تعددى على انقاض نظام سياسى سابق شديد التسلط والاستبداد . وفى هذه الحالة يكون النظام الجديد متمتعا بخصائص النظام الديمقراطى المتطور على المستويين القانونى والتشريعى على الأقل . ويحدث هذا بالذات حينما يكون اسقاط النظام السابق قد تم على يد تحالف قوى سياسية عديدة ، وتحت شعارات ديمقراطية بحيث لا تتوفر لأى قوة سياسية منفردة شرعية احتكار السلطة او الحد من نطاق الديمقراطية التى تعاونت أغلب القوى السياسية للفوز بها . ويعتبر السودان هو الحالة الوحيدة فى العالم العربى التى تم فيها بناء الديمقراطية عبر هذا المدخل الثورى ، وقد نجح السودان فى بناء الديمقراطية عبر هذا المدخل مرتين الأولى عام ١٩٦٤ عندما تمكنت القوى السياسية المختلفة من اسقاط النظام العسكرى الذى أسسه ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ ، والثانية فى عام ١٩٨٥ عندما نجحت نفس القوى تقريبا فى اسقاط نظام جعفر نميرى الذى حكم السودان منذ عام ١٩٦٩ . وفى المرتين كانت تجربة الحكم الديمقراطى قصيرة العمر اذ لم تتجاوز فى أى من الفترتين خمس سنوات عاد بعدها السودان للوقوع تحت الحكم العسكرى .

وتتميز الخبرة السودانية بخصوصية شديدة تجعل من الصعب تعميمها على اقطار عربية أخرى ، فالدرجة العالية من التسييس التى يتميز بها الشعب السودانى يصعب أن نجد لها مثيلا فى اقطار عربية أخرى ، وهى ترجع فى جانب كبير منها الى أن الفئات الأولية المتنوعة التى ينقسم اليها الشعب السودانى تقوم بدور الروافع للوعى والتنظيم السياسيين حتى فى ظروف الدكتاتوريات العسكرية شديدة الاستبداد بما يتيح للقوى السياسية السودانية التى تعتمد غالبا على تأييد فئات أولية راسخة ـ أن تتخلص من النظام السلطوى عند لحظة معينة من ضعف النظام الحاكم واستجماع القوى السياسية لعناصر قواها التنظيمية والسياسية ، والوصول الى حد مناسب من الاتفاق فيما بينها يتيح لها العمل المشترك لاسقاط الحكم الاستبدادى . وأن كانت هذه الانقسامات الأولية الشديدة نفسها تؤدى الى اضعاف النظام الديمقراطى الجديد بما يجعله هدفا سهلا للانقلاب العسكرى .

الديمقراطية فى السودان اذن هى مرحلة مختلفة تماما عن النظام السابق ، وهذا « القطع » مع النظام السابق هو من أهم ما يميز التعددية فى السودان عنها فى الأقطار العربية الأخرى التى تنمو فيها التعددية تحت سيطرة الدولة والنظام السياسى القائم وربما بمبادرة منها حيث يكون استمرار النظام السياسى واستمرار حكم النخبة المسيطرة أحد الأهداف التى يرجى تحقيقها من وراء القبول بالتعددية . وسوف لا يهتم هذا القسم من التقرير الاستراتيجى العربى كثيرا بدراسة التعددية فى السودان لأنها تقع خارج نطاق هذه الدراسة التى تركز على عملية ادارة التعددية التى تجرى فى نظم تتطور فيها التعددية تدريجيا وتحت سيطرة أو على الأقل بمشاركة النظام القائم وليس عبر انهياره ، واقامة نظام بديل . فادارة التعددية فى السودان هى نفسها دينامية الحكم هناك حيث تتصارع القوى السياسية أو تتحالف من موقع المساواة القانونية وبدون أن تكون التعددية فى حد ذاتها موضوعا للتلاعب من جانب القوى السياسية المختلفة بما فيها الدولة الا بشكل هامشى . أما فى الحالات الأخرى فى العالم العربى فان الفجوة فى القوة بين الدولة والاحزاب الحاكمة من ناحية والاحزاب الناشئة من ناحية أخرى تكون واسعة بحيث تتمتع الدولة وأحزابها بمصادر للقوة قد لاتعبر عن ميزان القوى الفعلى بين القوى السياسية والأهم من كل ذلك ان نطاق التعددية السياسية نفسها وكذلك عمق هذه التعددية يكون موضوعا للصراع بين الفريقين ، حيث تسعى الاحزاب السياسية الناشئة

لتوسيع نطاق التعددية وتعميقها ، بينما تعمل الدولة وأحزابها على التلاعب بالتعددية أو ادارتها فى سياق الصراع السياسى للسيطرة على السلطة السياسية . ويركز هذا القسم على دراسة الطريقة التى تتولى بها الدولة ادارة التعددية ـ تضييقا وتوسيعا ـ فى سياق ظروف التطور الاجتماعى وموازين القوى الاجتماعية والسياسية المتغيرة .

ـ مدخل دعائى إختيارى حيث تختار نخبة الحاكمة التحول نحو التعددية السياسية دون أن يكون ذلك الأختيار مرتبطا بتعاظم مستوى الضغوط الاجتماعية السياسية المطالبة بالتعددية الى درجة لا يستطيع النظام السياسى القائم احتمالها ، وهنا لا تتوقع النخبة الحاكمة ان تتعاظم الضغوط الناتجة عن التفاوت الاجتماعى الى درجة يتعذر معها الضبط عند السماح للقوى الاجتماعية المختلفة بالتعبير عن نفسها فى تنظيمات سياسية مستقلة ، وتقع أغلب التجارب التعددية فى الوطن العربى فى هذه الفئة . فمصر عند بداية تجربة التعددية السياسية عام ١٩٧٦ ، والعراق فى أعقاب وقف الحرب مع ايران ، وايضا تونس فى مرحلة بداية تجربة التعددية السياسية فى عام ١٩٨١ يمكن وضعها فى هذه الفئة .

ويعكس التحول نحو التعددية فى هذا النموذج ـ غالبا ـ اختيار الشخص القائم على رأس الدولة ـ رئيس الجمهورية ـ أو اختيار احدى الشخصيات أو الأجنحة النافذة فى الحزب الحاكم والدولة فى تلك المرحلة . ويرتبط هذا الأختيار غالبا بالحاجة لاجراء تغيير رمزى تستقبله القوى الاجتماعية والاقليمية والدولية المعنية باعتباره قطعا مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الأقتصادى والاجتماعى والخطاب الايديولوجى « ففى حالتى مصر والعراق جاء اتخاذ هذا القرار ضمن جملة من القرارات التى تستهدف احداث تغيير جذرى تنتقل بمقتضاه الدولة من نموذج النظم الشعبوية الذى تتركز فيه السلطة فى يد الفئة البيروقراطية المؤيدة بتحالف شعبى عريض يضم الطبقات الوسطى والدنيا ، الى نموذج النظم الرأسمالية العالم ثالثية الذى تتركز فيه السلطة فى يد الفئة البيروقراطية المتحالفة مع الطبقة الراسمالية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى . ويترتب على هذا النموذج الأخير تسريع معدلات الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، ويكون التحول نحو التعددية السياسية فى هذا السياق محاولة للتشبه بالنظم السياسية الليبرالية فى الغرب كأسلوب لتسهيل عملية الاندماج هذه ، ولجعل هذه النظم المتحولة اكثر قبولا لدى الرأى العام والحكومات فى الغرب .

ان النخبة الحاكمة فى هذا النموذج لا تبدو مضطرة للأخذ بالتعددية السياسية وانما يكون ذلك بمثابة اختيار يتم اتخاذه بدرجة كبيرة من الحرية ، وهو اختيار له طابع دعائى فى المقام الأول وبشكل أساسى لأن النخبة الحاكمة فى هذا النموذج لا تكون مستعدة لاتخاذ الاجراءات وقبول الترتيبات المترتبة على السماح بقدر ولو محدود من التعددية الحزبية ، فالنظم السياسية الواقعة ضمن هذه الفئة لم تتحول عن طبيعتها السلطوية على أثر الأخذ بالتعددية الحزبية ، واذا كان هناك قدر من الحد من الطابع السلطوى لهذه النظم فانه قد جرى أما فى وجه مقاومة عنيفة من جانب الدولة ، او فى سياق ظروف سياسية متغيرة جعلت من مصلحة النخبة الحاكمة أن تقبل ـ ولو مؤقتا ـ بهذا التطور .

فالشكل الدعائى لعملية الانتقال للتعددية السياسية لا يترتب عليه إفتقاد هذه العملية لاى محتوى ، أو أنه لا يصح أن يكون مبررا لتجاهل التطور الذى حدث فى هذه النظم السياسية ، فهذا التحول فى حد ذاته هو حدث له اهميته ، وهو بالاضافة الى ذلك يعبر عن متغيرات واقعية . غير أن الأهم من ذلك أن اختيار التعددية ولو لاغراض دعائية لا ينتهى باتخاذ القرار ، ولكن على العكس من ذلك يكون بداية لعملية ممتدة تحاول فيها القوى السياسية التى حازت على الشرعية أن تستند الى هذا الرصيد لتثبيت التعددية وتوسيع نطاقها وتعميقها ، وهو الجهد الذى قد تنجح فيه أحيانا بحيث أن الطابع الدعائى لعملية الانتقال للتعددية قد يتعرض للانحسار لصالح تحول حقيقى تدريجى وبطىء نحو تعددية أكثر جدية . وهذا هو ما جرى بدرجة ملموسة فى كل من مصر وتونس .

ـ مدخل تفاوضى : ووفقا لهذا المدخل تكون النخبة الحاكمة مضطرة لانتهاج سبيل التعددية السياسية لتحقيق الاستقرار للنظام الحاكم ولحمايته من الانهيار بعد أن أصبح معرضا لضغوط عنيفة تؤثر سلبا على الاستقرار السياسى بدرجة يصعب احتمالها ، كما تصعب مواجهتها بالأساليب التقليدية التى تتسم بدرجة عالية من اللجوء الى العنف والتى قد يترتب على اتباعها توسيع نطاق عدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد والتضحية بقيم جوهرية خاصة فيما يتعلق بشرعية الدولة والنظام السياسى والنخبة الحاكمة ، وأيضا التعرض لضغوط شديدة من جانب الرأى العام والحكومات الغربية اللذين يظهران حماسا متزايد للديمقراطية وحقوق الانسان . وتقع حالة الجزائر ضمن هذه الفئة حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية فى أعقاب أعمال الاحتجاج السياسى العنيف واسعة النطاق التى جرت هناك فى أكتوبر عام ١٩٨٨ .

ان المحتوى الرئيسى لعملية الانتقال نحو التعددية فى

هذا النموذج هو الاعتراف بوجود قوى سياسية مؤثرة وذات نفوذ تقف خارج الحزب الحاكم والنظام السياسى ، وأن هذه القوى قد باتت قادرة على تعريض النظام السياسى والنخبة الحاكمة لضغوط شديدة يمكن تجنبها او الحد منها فقط عبر تنظيمها فى قنوات شرعية هى الأحزاب السياسية التى يجرى دمجها فى النظام السياسى ، وبحيث يمكن تحقيق الاستقرار السياسى عبر التفاوض وتبادل تقديم التنازلات بين النخبة الحاكمة والنخبة السياسية الموزعة بين تنظيمات سياسية مختلفة .

ويستلزم نجاح هذا المدخل للتعددية قيام النخبة الحاكمة باظهار قدر كبير من الجدية فى الالتزام بهذا الاختيار عبر توفير مستلزماته من توسيع نطاق الحريات العامة وتقليص القيود على حرية تشكيل الأحزاب السياسية ، وعلى حرية قيام هذه الأحزاب بنشاطاتها السياسية المختلفة وذلك للوصول الى إقناع النخبة السياسية المعارضة بجدوى التعاون مع النظام والاندماج فيه من أجل تحقيق الاستقرار . فالمطلوب هو توفير مصلحة للقوى السياسية المعارضة فى الحفاظ على النظام السياسى القائم والقبول بالعمل من أجل ادخال اصلاحات تدريجية عليه من داخله وتوفير القدر الملائم من الاستقرار لتحقيق ذلك بدلا من العمل من خارج النظام السياسى بقصد تدميره واحلاله بنظام بديل .

ويركز هذا القسم من التقرير على تجارب التعدد الحزبى التى تطورت عبر المدخلين الاختيارى والتفاوضى . ففى نماذج التعددية التى جرى تطويرها وفقا للمدخل الثورى تتفاعل قوى سياسية مستقلة عن بعضها البعض وعن الدولة ، وتتمتع بالمساواة وان تفاوتت فى مقدار ما تتمتع به من نفوذ سياسى . ففى هذا النموذج لا تتولى الدولة أو غيرها من الأطراف القيام بمهمة ادارة التعددية ، بسبب واقع المساواة الذى أشرنا اليه ، ولأن التعددية لا تكون موضوعا للصراع ، وانما هى معطى مقبول من الجميع ويجرى التفاعل فى اطاره ووفقا لقواعده المستقرة التى لا يستطيع اى من الأطراف فى داخل هذا الاطار تجاهلها أو تغييرها . ففى هذا النموذج لا تشتمل عملية ادارة الحكم على عملية ادارة التعددية . على العكس من ذلك فى النموذجين الأخرين فان أدارة التعددية هى جزء من عملية ادارة الحكم حيث يمكن للنخبة الحاكمة التلاعب بالاطار التعددى والقواعد المنظمة له وفقا لما تراه منسجما مع تصوراتها للوضع السياسى الأفضل سواء بالنسبة للوطن الذى تحكمه أو بالنسبة لمصالح النخبة الحاكمة نفسها .

ففى النموذجين الأختيارى والتفاوضى . فان ما تسميه ادارة التعددية يمثل العملية الجوهرية فى تطور تجربة التعدد الحزبى فبرغم تعرض النخبة الحاكمة فى هذين النموذجين لضغوط تدفع فى اتجاه الأخذ بالتعددية ، فان القرار بالانتقال الى التعددية قد تم اتخاذه اراديا من جانب النخبة الحاكمة المنظمة فى جهاز الدولة . وفى كل الحالات فان اتخاذ هذا القرار كان يتضمن تصورا معينا لادارة التغيير السياسى المقترح بما يضمن تحقيق الأهداف التى تم اتخاذه من أجلها ، او الأهداف الأخرى التى قد تظهر فى سياق التطور السياسى .

ففى مصر بادر الرئيس السادات عندما قدم ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى أغسطس ١٩٧٤ بفتح النقاش حول التعددية السياسية فى وقت كان فيه النظام السياسى المصرى يتمتع بدرجة مناسبة من الاستقرار السياسى والشرعية فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وقد بينت المناقشات التي جرت فى ذلك الوقت أن اغلب المشاركين يفضلون الاستمرار فى الالتزام بنظام الحزب الواحد ، بينما لم يكن للاتجاهات المطالبة بالتعددية تأييد جماهيرى كاف لتحويل مطالبها بالتعددية الى مصدر للضغط على النظام .

ومع هذا فقد تمت الموافقة فى مارس ١٩٧٦ على تشكيل ما عرف بالمنابر او التنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى ، وقد خاضت هذه التنظيمات انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى سبتمبر عام ١٩٧٦ ، والتى اعلن الرئيس السادات فى اعقابها تحويل التنظيمات الثلاثة التى تم تاسيسها الى احزاب سياسية وهكذا نجد ان التحول نحو التعددية السياسية فى مصر جرى على غير رغبة اغلبية المجتمع السياسى ، وخاصة على غير رغبة الاغلبية الساحقة من اعضاء الحزب الحاكم بمستوياته المختلفة . فبأستثناء التيار الليبرالى المرتبط بتراث حزب الوفد ، والجماعات الماركسية الصغيرة وبعض فئات الطبقة الوسطى من المهنيين واساتذة الجامعات لم يكن الرأى الغالب يتعاطف مع الانتقال الى التعددية .

وقد جرت عملية الانتقال نحو التعددية فى وقت كان يعاد فيه تشكيل الساحة السياسية والمجتمع المصرى لاعادة توجيههما بعيدا عن الصيغ والاختيارات التى جرى الالتزام بها فى حقبة الستينات . فقد جرى هذا الانتقال متزامنا مع البدء فى الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ ، ويبدو ان الرئيس السادات كان يريد ان يحدث قدرا من التوازن بين اتجاهات التطور الاقتصادى / الاجتماعى وشكل النظام السياسى بحيث يأخذ كل منهما من الليبرالية بنصيب ، فالتحول نحو الليبرالية الاقتصادية كان عميقا وكان يمثل الاساس لجملة من التحولات فى جملة السياسات العامة

وتوجهات السياسة الخارجية ، ويبدو ان الرئيس السادات كان يريد ان يؤكد هذا العمق بأعلان القطيعه مع المرحلة السابقة التى كان الحزب الواحد ذو الأيديولوجية الأشتراكية من اهم رموزها . فالتحول نحو التعددية كان يتضمن رسالة للقوى الاجتماعية المحلية ولأطراف اقليمية ودولية بأهمية وجدية التغيير الذى تنوى النخبة الحاكمة ادخالة على البلاد .

كذلك انطوت عملية التحول نحو التعددية السياسية على قرار بالتخلص من التيارات السياسية التى كانت تعارض التحولات الجارية ، وكانت هذه التيارات تتمتع بنفوذ مهم داخل الأتحاد الأشتراكى ، وتستمد جانبا مهما من شرعيه معارضتها للتحولات الليبرالية من حرصها على التمسك بالأيديولوجية الأصلية التى قام عليها الاتحاد الاشتراكى ، سواء عبر ضرب بعض رموزها كما حدث فى مايو ١٩٧١ او محاولة اعادة صياغة ايديولوجيا التنظيم من خلال ورقة اكتوبر التى قدمها الرئيس السادات فى ابريل ١٩٧٤ . ومع هذا فان المعارضة اليسارية ظلت تتمتع بالنفوذ داخل الأتحاد الأشتراكى . وكان اجبارها على التجمع فى حزب مستقل يحقق هدفين فى وقت واحد : تخليص نخبة الحكم من الجيوب اليسارية الموجودة داخلها ، والتخلص من ميراث الأيديولوجية الأشتراكية الموروثة عن المرحلة السابقة . اما فى تونس فأن التحول نحو التعددية جرى عبر اكثر من مرحلة ، كما انه جرى بعد حوالى عشر سنوات من الأخذ بالليبرالية الأقتصادية ، والذى ترتب عليه توسيع نطاق التفاوت الأجتماعى الذى انعكس فى شكل ظهور او تنامى قوة تيارات سياسية معارضة كان بعضها انشقاقا عن الحزب الأشتراكى الدستورى الحاكم ، وكذلك فى شكل تعاظم حركة النضال المطلبى التى اخذت احيانا شكل انتفاضات جماهيرية عنيفه كان اهمها انتفاضة الخبز التى وقعت فى يناير ١٩٧٨ ، وما ارتبط بها من توتر العلاقة بين الدولة واتحاد الشغل .

وكان القرار الذى اتخذته الجمعيه الوطنية - البرلمان فى يوليو ١٩٧٩ بتعديل قانون الأنتخابات بما يتيح لعدد من المرشحين يبلغ ضعف عدد مقاعد الجمعيه الوطنية الترشيح فى الأنتخابات ، هو الخطوة الأولى بأتجاه الأنفتاح السياسى . وعندما تولى محمد مزالى منصب الوزير الأول فى ابريل ١٩٨٠ عمل على تخفيف حالة التوتر السياسى السائد فى البلاد . فصدرت قرارات للافراج عن بعض المسجونين السياسيين ، وجرى ضم بعض الشخصيات المحسوبة على المعارضة الى التشكيل الوزارى . كما صدر قرار بالعفو عن قادة اتحاد الشغل المسجونيين منذ انتفاضة ١٩٧٨ . وفى عام ١٩٨١ صدر قانون يسمح بالتعددية السياسية ، وتم وفقا له الموافقه على قيام عدد من الأحزاب المعارضة بلغ عددها ثلاثة احزاب فى الفترة ٨١ - ١٩٨٣ هى الحزب الشيوعى ، وحركة الأشتراكيين الديمقراطيين وحزب الوحدة الشعبية .

ويقدم اليمن الجنوبى خبرة اضافية فى هذا المجال ، فقد اتخذت اللجنه المركزية للحزب الأشتراكى الحاكم فى ديسمبر ١٩٨٩ قرارا بالأخذ بنظام التعدد الحزبى . وقد تم اتخاذ هذا القرار بعد جدل طويل داخل الحزب الحاكم بدأ فى إعقاب الأحداث الدامية التى جرت فى يناير ١٩٨٦ حيث ظهر ان هناك اجماعا داخل النخبة الحاكمة على ضرورة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية ، وبينما ظهر ان ادخال قدر من الأصلاحات الليبرالية على نظام التخطيط المركزى شديد الجمود يلقى تأييد الغالبية من النخبة الحاكمة ، وهو ما ظهر فى السياسات الأقتصادية التى جرى اتباعها منذ ذلك الحين . فان النخبة الحاكمة انقسمت فيما بينها بشأن الأصلاح السياسى المطلوب والذى تراوحت الأتجاهات بشأنه بين مطالبين بأصلاح الحزب الحاكم وادخال قدر اكبر من الديمقراطية على اليات العمل الداخلى به ، وبين المطالبين بالأخذ بمبدأ الدمج المتساوى للفئات اليسارية المختلفة المكونة للحزب الحاكم والموجودة خارجة كأسلوب لتجنب عوامل الجمود والفساد التى ثبت انها تجد فى النظم الأستبدادية فرصة اكبر للنمو .

ويبدو ان الأتجاه الأخير قد اكتسب قوة دفع اضافية مع موجة الأصلاح السياسى فى البلاد الأشتراكية فى اوروبا الشرقية . فبالرغم من اختلاف الظروف فى اليمن الجنوبى عنها فى اوروبا الأشتراكية وايضا بالرغم من ان مستوى الضغوط المطالبة بالأصلاح فى اليمن لايبدو انه قد وصل الى مستوى لايمكن مقاومته . بالرغم من هذا فان التطورات فى اوروبا الشرقية قد اعطت شرعية اضافية لمطالب الأصلاح والتعددية ، كما ان المستوى المنخفض للضغوط المباشرة التى يتعرض لها النظام قد سهلت الحد من تشدد المتصلبين او اقناعهم بان اجراء الأصلاحات فى هذا الوقت قد يكون اكثر ملاءمة من انتظار لحظة تالية قد تصل فيها الضغوط الى مستوى التهديد بتغييرات اكثر جذرية ربما تصل الى حد ازاحة النخبة الحاكمة .

وحتى الآن فأن القانون المنظم للإنتقال نحو التعددية لم يصدر ، وبالتالى فأن حدود التعددية المقترحة لا تزال غير واضحة ، والارجح ان يكون هذا الأمر موضوعا للصراع بين اجنحة النخبة الحاكمة التى يمكن القول ان موقفها النهائى سيتحدد وفقا للتطورات فى اوروبا الشرقية وايضا بتطورات مسالة الوحدة بين دولتى اليمن التى يتزامن تحقيق تقدم مهم بشأنها مع اتخاذ القرار بالتعددية

السياسية . وفى كل الحالات فان الطابع الأختيارى لعملية اتخاذ القرار بالتعددية يتيح مجالا واسعا لحركة النخبة الحاكمة تجاه تحديد شكل/هذه التعددية ومداها وحدودها .

اما المملكة المغربية فتقدم نوعا آخر من الخبرة . فمنذ الأستقلال فى عام ١٩٥٦ قام فى المغرب نظام التعددية الحزبية ، وبينما لم يصدر طوال هذه الفترة اى قرار رسمى بالغاء التعددية السياسية ، فان القيود الشديدة التى فرضت عليها احيانا كانت تقترب بها بشدة من التطابق مع النظم السلطوية التقليدية . حتى ان الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧ شهدت الغاء البرلمان ، واحتكار الملك للسلطات التنفيذية والتشريعيه فى ظل احكام قانون الطوارىء .

وقد تمكنت المؤسسة الملكية فى هذه الفترة من تثبيت قواعد جديدة للعبه السياسية تم بمقتضاها الاعتراف للملك بسلطات واسعه النطاق تتجاوز حتى ذلك القدر المتاح له فى الدستور ، كما ارغمت الأحزاب على احترام الخطوط الحمراء التى اصبحت مفهومة ضمنا من سياق الممارسات العنيفة من جانب الدولة طوال المرحلة السابقة ، وايضا من القدرة التى اكتسبها الملك على اختراق صفوف النخبة السياسية الى الدرجة التى اتاحت له بأستمرار ضمان تأييد اغلبها .

وقد بدات عملية تنشيط التعددية السياسية فى المغرب فى سياق تطورات النزاع حول الصحراء والذى نجح الملك الحسن من خلاله فى كسب اجماع النخبة السياسية والجماهير لتأييد موقفه وهو ما ساهم فى تدعيم شرعيه النظام ، بحيث كانت هذه هى اللحظة المناسبة لتنشيط التعددية دون ان يترتب على ذلك افلات خيوط اللعبة السياسية من بين يدى الملك . وقد استمرت المعادلة قائمة حتى الآن .

وفى مقابل النماذج الأربعه السابقة يقدم الأردن والجزائر نموذجين لتطوير التعددية السياسية وفقا للنموذج التفاوضى . ففى الجزائر كانت احداث العنف واسع النطاق التى شهدتها المدن الجزائرية فى اكتوبر ١٩٨٨ هى المدخل للأنتقال نحو التعددية . فقد كانت النخبة الحاكمة مضطرة لأستخدام العنف على نطاق غير مسبوق منذ الأستقلال لقمع اعمال الأحتجاج . ويبدو أن النخبة الجزائرية الحاكمة ـ او قسما منها على الأقل ـ قد ادركت ان استمرار النظام السياسى بشكله القائم لابد وان يتضمن تسريع معدلات تآكل شرعية النخبة الحاكمة والنظام السياسى ، بسبب الأعتماد على العنف بشكل مستمر ومتزايد لضمان استمرار النظام بكل ما لذلك من اثار ، وان البديل لذلك هو ادخال اصلاحات سياسية عميقة على النظام السياسى يكون جوهرها تطوير آليات للتفاوض مع القوى السياسية المعارضة التى بينت احداث اكتوبر انها تتمتع بتأييد لايستهان به بين الجماهير . ومنذ الخطاب الذى القاه الرئيس شاذلى بن جديد فى نهاية الأسبوع الأول من الأضطرابات ، والذى وعد فيه بأدخال اصلاحات سياسية جذرية على النظام السياسى ، اندفعت عملية الأصلاح السياسى فى الجزائر بسرعة ، واتسع نطاقها ليشمل آفاقا كان من الصعب تصورها فى بداية عملية الأصلاح .

وقد تكرر مشهد مشابه للتطورات التى جرت فى الجزائر فى الأردن عندما اجتاحت اعمال العنف والاحتجاجات بعض المدن الكبيرة خاصة فى جنوب البلاد وكانت هذه الأحداث هى الأولى من نوعها منذ اكثر من ثلاثة عقود ـ بأستثناء وقائع الصدام بين السلطات الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فى عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

لقد امكن تحقيق الأستقرار فى الأردن طوال الفترة الطويلة السابقة بالارتكاز على صيغة تجمع بين ضمان ولاء العشائر للنظام ، وتحقيق قدر من الرفاه الاقتصادى يضمن استيعاب الجانب الأكبر من الطبقة الوسطى الحديثة ، وعدم التسامح مع نشاط الجماعات السياسية المنظمة ، ومنعها من التحول الى حركات سياسية جماهيرية . وقد طرأت على الأوضاع فى الأردن عدة متغيرات جعلت من الصعب استمرار هذه الصيغة بنفس الدرجه من الفاعلية ، فقد تقلصت مصادر الدعم المالى العربى ، وانخفضت التحويلات المالية من الأردنيين العاملين فى الخارج بحيث تعذر استمرار المستوى السابق من الرفاه الأقتصادى . اما العشائر فان آثار التحديث قد طالتها بحيث لم يعد من الممكن استيعاب الأجيال الجديدة من ابنائها بنفس الآليات القديمة . كذلك بينت اضطرابات ابريل ان التنظيمات السياسية المحظورة نجحت فى كسب بعض التأييد الجماهيرى ، بحيث بات الاستمرار فى قمعها يستلزم توسيع نطاق العنف ليشمل فئات اوسع من المواطنين بما يهدد بتآكل شرعية النخبة الحاكمة التى نجحت حتى الآن فى الأحتفاظ بمكانتها فوق مستوى النقد الذى تركز على الحكومة والنخبة السياسية المحيطة بالمؤسسة الملكية . يضاف الى هذا ان الوضع الاقليمى الحرج للاردن فى علاقتها بالصراع العربى الاسرائيلى يجعل من الصعب على النخبة الأردنية الحاكمه المخاطرة بالدخول فى مواجهة مع قوى إجتماعية وسياسية داخليه وبالتالى فإنها تكون مدفوعة للدخول فى عملية الاصلاح السياسية الا انها اعترفت بها من الناحية الواقعية .

ثانيا : ادارة التعددية

يتيح الموقع المتميز الذى تحتله النخبة الحاكمة فى النموذجين الأختيارى والتفاوضى للتحول نحو التعددية ، يتيح لها فرصة التلاعب بالقواعد المنظمة للنظام السياسى التعددى ، ويتم هذا عبر التأثير على ثلاثة مستويات : نطاق التعددية وعمقها ، وعملية تعيين حدودها . وعبر توظيف خليط من أساليب العنف والمناورة السياسية والأساليب القانونية .

١ ـ نطاق التعددية

المقصود بنطاق التعددية المدى الذى تذهب اليه النخبة الحاكمة فى اتاحة الفرصة للقوى السياسية للتعبير والتنظيم . وتضم فرص التعبير والتنظيم مجموعة متنوعة من الأشكال يعتبر التنظيم الحزبى ارقاها . وقد سنت الدولة فى الأقطار العربية التى طورت نظما تعددية وفقا للمدخلين الأختيارى والتفاوضى قوانين لتنظيم النشاط الحزبى وتتضمن هذه القوانين المعايير الواجب توافرها فى المنظمات التى يحق لها بمقتضى القانون التمتع بمكانة الأحزاب الشرعية .

وتتفاوت مساحة حرية التنظيم التى تتيحها هذه القوانين من حالة الى اخرى . ففى مصر يمنع القانون قيام الأحزاب التى تستند الى اسس طبقية او دينية او جهوية . ويتجاوز الحظر نطاق المبادىء ليشمل عضوية الأحزاب ذاتها إذ يلزم لها ان تكون هيئة المؤسسين للحزب متنوعة طبقيا ودينيا وجهويا كضمانة لالتزامها بالمعايير التى يحددها القانون .

ويتسع نطاق القيود التى يفرضها قانون الأحزاب المصرى ليتضمن قيودا تنتمى الى البرامج السياسية وليس فقط الى المبادىء الأيديولوجية والامور التى يمكن اعتبارها جوهرية فى علاقتها بالأستقرار السياسى والأمن . فقد نص القانون على حرمان الأحزاب المعارضة لاتفاقية السلام المصرية الأسرائيلية من حق الوجود الشرعى ، كذلك نص القانون على حرمان الأشخاص الذين تولوا مناصب وزارية فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذين ادينوا فى القضية المعروفة بقضية مراكز القوى فى مايو ١٩٧١ ، من حق النشاط العام بما فيه برامج الأحزاب ، كذلك يستلزم قانون الأحزاب ضرورة تمايز برامج الأحزاب السياسية الجديدة عن برامج الأحزاب القائمة وهو حكم قيمى يصعب إصداره بشكل موضوعى بالاضافة الى أن الاحزاب السياسية قد لاتتمايز بالضرورة فى مجال البرامج وانما فى مجالات اخرى مثل الأطر التنظيمية واساليب العمل السياسى ، وايضا الفئات الأجتماعية التى يجرى التعبير عنها فى هذه الأحزاب .

وسوف نجد قيودا شبيهة وان كانت بدرجات متفاوته فى القوانين المنظمة للنشاط الحزبى فى الاقطار الاخرى ففى تونس يمنع القانون قيام الإحـزاب على اسس دينية او لغوية او جهوية . وهو تقريبا نفس ما ينص عليه قانون الأحزاب فى الجزائر حيث يمنع قيام الأحزاب على اساس دينى فقط أو على أساس لغوى أو جهوى أو على أساس الأنتماء الى جنس أو عرق واحد أو وضع مهنى معين أو على أساس اقامة علاقات الأستغلال والتبعية او على أساس سلوك مخالف للخلق الأسلامى وقيم ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ .

وبرغم تشابه القيود المفروضة الا أن الممارسة تكشف عن تفاوت ملحوظ فى مدى اتساع نطاق التعددية القائمة ، بحيث أن ماتبدو نصوصا متشابهة تحمل فى كل سياق سياسى معين معنى مختلفا . وتقدم الجزائر اكثر تجارب التعددية اتساعا وتنوعا حيث بلغ عدد الأحزاب المسموح لها بحرية العمل الشرعى هناك ١٨ حزبا ، وينسجم هذا مع خبرة الجزائر كبلد انتقل الى

التعددية وفقا لما وصفناه بالمدخل التفاوضى . ولا يظهر اثر هذا النموذج فقط فى شكل العدد الكبير من الاحزاب المتمتعة بحق الوجود الشرعى ، وانما ايضا فى الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية لهذه الاحزاب التى تضم احزابا تنتمى لاتجاهات الاسلام السياسى مثال حزب جبهة الانقاذ الاسلامى وأحزاب ماركسية مثل حزب الطليعة الاشتراكية ، وأحزاب ماركسية مثل حزب الطليعة الاشتراكية ، وأحزاب تعتمد على قاعدة تأييد من الاقلية الأمازيغية مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية ـ بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الاحزاب الليبرالية والأصلاحية .

ومن الواضح أن أعطاء الشرعية لبعض هذه الاحزاب قد يحمل قدرا من التناقض مع النصوص الواردة فى القانون ، بما يعنى أنه فى الوقت الذى يحمل فيه قانون الأحزاب الجزائرى السمات نفسها التى يحملها قانون الأحزاب فى مصر وتونس التى تطورت التعددية فيها وفقا لاسلوب مختلف ، فان الممارسة فى الجزائر تعكس واقع التجربة بدرجة أكبر من تلك التى يعكسها بها القانون المنظم للحياة الحزبية .

ففى تونس ومصر تتطابق الممارسة مع النص القانونى الى حد كبير فبينما لم تشهد التجربة الجزائرية اى قرار يمنع تكوين احد الأحزاب فان مصر وتونس تعرفان كثيرا من الحالات . ففى الأخيرة تتمسك السلطات بالنص القانونى على حظر قيام الأحزاب على اسس دينية وترفض التصريح لحركة الأتجاه الاسلامى بتكوين حزب شرعى تحت اسم « حزب النهضة » وقد تقدمت الحركة بأوراق تأسيس الحزب مرتين . الأولى قبل الأنتخابات العامة فى فبراير ، والثانية فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ورفض الطلب فى المرتين ، كذلك رفضت السلطات التونسية الترخيص لحركة الوحدة الشعبية بتأسيس حزب سياسى بسبب الأتجاهات القومية الراديكالية لها ، ولكنها بالمقابل اتاحت الفرصة لمجموعه أخرى من القوميين الاقل راديكالية لتأسيس حزب يحمل اسما مشابها هو حزب الوحدة الشعبية . اما فى مصر فان نطاق الحظر يبدو واسعا جدا بحيث شمل احزابا دينية اسلامية ومسيحية واحزابا قومية واشتراكية وحزبا للدفاع عن البيئة ، وحزبا يركز على قضية العلاقات المصرية السودانية ويحمل نفس اسم الحزب السودانى الشهير « الاتحادى الديمقراطى » غير ان الممارسة العملية تبين ان للتجربتين المصرية والتونسية بعض المرونه ، ففى مصر امكن الألتفاف حول المواقف المتشددة للسلطات ضد توسيع نطاق التعددية باللجوء الى القضاء الذى يجوز الاحتكام له للاحتجاج على قرارات لجنة الأحزاب ، وقد تمكن حزبا الوفد والامة من اكتساب الشرعية عبر احكام القضاء ، وان كانت احزاب اخرى لم تستطيع احراز مثل هذا المكسب حتى الآن .

وفى هذا السياق تجب الأشارة الى ان النظام القضائى المصرى الذى يتمتع بتقاليد عريقة وبدرجة عالية من الأستقلال يلعب دورا مهما فى صياغه شكل ومدى التعددية السياسية . فبالاضافة الى دوره فى تمكين حزبى الوفد والأمة من الفوز بالشرعيه ، فقد اصدر احكاما هامة تم بمقتضاها اسقاط النص القانونى على ضرورة قبول اتفاقية السلام المصرية الأسرائيلية كشرط لحصول الحزب على الشرعية بأعتبارة نصا مخالفا للدستور ، كما قام بأسقاط القانون الذى تم بمقتضاه حجب الحق فى العمل العام عن بعض الشخصيات من السياسيين . ويختلف الوضع عن ذلك فى تونس حيث لايتمتع القضاء بالأستقلال الكافى عن الدولة ، كما ان قانون الأحزاب لايمكن القضاء من مراجعة قرارات السلطة بشأن قيام او حظر الأحزاب السياسية .

وعلى مستوى آخر فان النخبة الحاكمة فى مصر وتونس تبدى درجة لا بأس بهامن التسامح تجاه انشطة القوى السياسية المحظورة بحكم القانون ، بحيث تبدو هذه القوى كما لو كانت طرفا فى التعددية القائمة فعليا ولكن بشكل غير رسمى فقيادات حزب النهضة فى تونس تتحرك بشكل علنى ، وتشكيلات الحزب تكاد تكون علنية ، كما شارك الحزب فى الانتخابات العامة التى جرت فى أبريل ١٩٨٩ وأحتل المركز الثانى فى الترتيب بعد الحزب الحاكم وان لم تكن الأصوات التى حصل عليها كافية للوصول بمرشحية الى مقاعد الجمعية الوطنية . ونجد وضعا شبيها بهذا فى مصر حيث تشارك حركة الاخوان المسلمين فى الأنتخابات سواء على قوائم الأحزاب الشرعية المعارضة او من خلال التنافس على المقاعد التى تم تخصيصها للمرشحين المستقلين فى الأنتخابات البرلمانية التى جرت فى ١٩٨٧ ، وقد شارك فى هذه الأنتخابات ـ كما فى سابقتها ـ ممثلون لقوى سياسية محظورة أخرى مثل الشيوعيين والناصريين .

وتهدف أشكال الحظر والقيود المختلفة الواردة فى قوانين الأحزاب فى الاقطار الثلاثة الى تمكين الدولة من التحكم فى نطاق التعددية بما يضمن لها عدم فقدان السيطرة على الساحة السياسية وتوفير اداة قانونية قد تكون مفيدة فى مواجهة تصعيد التحدى من جانب اى من القوى السياسية خاصة جماعات الاسلام السياسى التى تتعامل مع السلطات بحذر واضح . فحزب النهضة فى تونس وجماعة الاخوان المسلمين فى مصر ينتميان للقوى السياسية المتضررة من القيود المفروضة على

التعددية السياسية ، ويرجع الحذر الشديد الذى تتعامل به النخبة الحاكمة فى البلدين مع الحركة الاسلامية الى درجة التباعد الكبيرة بين النموذج الذى تتبناه النخب الحاكمة للدولة والمجتمع ، والقائم على أسس علمانية ، وبين النموذج الذى تتبناه الحركة الاسلامية والداعى الى اقامة دولة مشدودة برباط وثيق الى الدين ، أيضا فأن النفوذ السياسى الكبير للحركة الاسلامية فى البلدين يجعل منها أهم مصادر تحدى النخبة الحاكمة ، بالأضافة الى أن ماتتصوره النخب الحاكمة من قدرة عالية على التعبئة الجماهيرية الذى لدى الحركة الاسلامية يجعلها تتخوف من مزايا حرية الحركة التى تتاح لها اذا تم الاعتراف لها بالشرعية .

وبالاضافة الى ذلك فان النخبة التونسية الحاكمة أظهرت حذرا واضحا تجاه الاتجاهات القومية العربية ، بسبب سعيها لربط الانتماء الثقافى والحضارى لتونس بالثقافة الأوروبية وحرصها على التميز عن الثقافة العربية . وقد انعكس هذا فى عدم التسامح مع ظهور أحزاب قومية متشددة . غير أن هذا الوضع قد تغير بعد تولى الرئيس بن على السلطة فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ . قد أظهر الرئيس بن على ميلا لاعادة تشكيل الخيار الثقافى والحضارى لتونس بتدعيم الارتباط بالثقافة العربية والاسلام ، وعكس التوجه الجديد نفسه فى الترخيص لاحزاب قومية بحق العمل الشرعى ففى فبراير ١٩٨٩ حصل الاتحاد الديمقراطى الوحدوى الذى يضم جماعات ناصرية وبعثية وقومية وماركسية على ترخيص بالعمل الشرعى .

وفى الأردن تبدو حالة نطاق التعددية استثنائية الى حد ما ، فبينما اتيح للقوى السياسية المختلفة بدون تمييز التقدم بمرشحيها واعلان برامجها والدعاية لها بحرية فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والتى ربما تكون أكثر الانتخابات التى جرت فى العالم لعربى نزاهة وحيدة فى العقدين الاخرين . فان القوى السياسية التى شاركت فى هذه الانتخابات والتى تمكنت من الوصول الى مقاعد البرلمان لم تتح لها الفرصة حتى الان لتشكيل احزاب سياسية شرعية لأن القانون الأردنى مازال يجرم تشكيل الأحزاب السياسية . وبقدر ما يوجد من مظاهر ايجابية فى الوضع الراهن فان غياب الأساس القانونى والتنظيمى للتعددية يجعل من الوضع الراهن هشا الى حد كبير بدرجة قد تجعل احتمالات التراجع عنه غير مستبعدة طالما كان هذا التراجع لايحمل سوى تكلفة محدودة .

أما فى المملكة المغربية فإنه من الزاوية القانونية يوجد قدر كبير من المرونة اذ لايوجد نص قانونى يمنع تيارات سياسية وايديولوجية معينة من حق تكوين احزاب سياسية تتمتع بالشرعية . فأى جماعة سياسية يحق لها تكوين تنظيمها الخاص ، وعليها فقط أن تخطر الجهات المختصة - سلطات الأمن - بهذا التشكيل ، غير أن للجهات المعنية حق رفض التصريح للجماعة بممارسة نشاطها كحزب شرعى ، وفقا لاعتبارات أمنية وسياسية تقدرها ، وليس وفقا لنصوص قانونية معينة . وقد تعمدت السلطات المغربية اقصاء مااعتبرته تيارات سياسية متطرفة عن ساحة العمل الحزبى الشرعى ، فلاحقت الجماعات الماركسية الراديكالية مثل ٢٣ مارس والى الأمام ، بينما تسامحت مع الحزب الشيوعى المغربى الذى جرى استيعابه داخل النظام السياسى وتجريده من الميول والنوازع المتشددة . كذلك تتعرض جماعات الاسلام السياسى للملاحقة وتحرم من النشاط السياسى الشرعى بما فيه حق تكوين الأحزاب ، ويرجع ذلك الى حرص المؤسسة الملكية على احتكار تمثيل الاسلام الذى يمثل أحد المصادر الرئيسية لشرعية الملكية والنظام السياسى المغربى ، وبالتالى فانها لاتتسامح مع محاولة اى جماعة سياسية منافستها او الاستقلال عنها فى هذا المجال .

٢ - عمق التعددية :

المقصود بعمق التعددية هو الى أى حد يتيح النظام السياسى الفرصة لتوسع التعددية بحيث تتجاوز حدود التنظيم الحزبى فى حد ذاته الى مجالات أخرى من الممارسة الاجتماعية والسياسية ، بحيث تنعكس التعددية الموجودة على المستوى السياسى فى مجالات اضافية للممارسة الاجتماعية والسياسية ، وبحيث تتاح الفرصة لتعديل هيكل توزيع القوة السياسية فى المجتمع ، والابتعاد بشكل جدى عن الوضع السابق الذى تمتعت فيه الدولة بنصيب من القوة السياسية لاتوازنه القوة السياسية المتاحة لأطراف أخرى .

ويجرى التحكم فى عمق التعددية عبر التلاعب بالاليات التى تسمح للأحزاب السياسية بالاتصال بالجمهور وممارسة أنشطة الدعاية والتنظيم فى أوساطه . وأيضا عبر محاولة التحكم فيما يمكن اعتباره درجة كفاحية الفئات الاجتماعية وخاصة تلك المنظمة فى النقابات وغيرها من اشكال التنظيم الجماهيرى ، حيث يمكن اعتبار كفاحية الجمهور دالة فى درجتى تنظيمه وتسيسه .

وتتعدد أدوات التحكم فى عمق التعددية لتشمل مجموعة متنوعة من الأساليب مثل تقييد حريات النشر والتعبير الذى يتفاوت من بلد لاخر ومن مرحلة لأخرى .

ففى مصر تمتلك الدولة - من خلال مجلس الشورى - الصحف اليومية الأربع الرئيسية فى البلاد ، وتتولى جهات الدولة بالتالى تعيين رؤساء تحرير ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية . وبينما يتاح للأحزاب السياسية الشرعية حق اصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ، فان حزبا واحدا منها فقط - حزب الوفد - أمكنه اصدار صحيفة يومية ، منذ عام ١٩٨٧ ، بينما يكتفى الباقون باصدار صحف أسبوعية . وتصدر أحزاب المعارضة بالاضافة الى ذلك مجموعة من الصحف والمجلات والدوريات الأخرى المتخصصة أو الاقليمية . غير أن مشكلة اصدار الصحف فى مصر تواجه بدرجة أكثر حدة التيارات السياسية المحرومة من الشرعية وأيضا من يمكن اعتبارهم صحفيين مستقلين ، حيث يفرض القانون المنظم لاصدار المطبوعات الصحفية قيودا مالية وتنظيمية شديدة تكاد تمنع ممارسة هذا الحق ، بالاضافة الى الاعتراضات الأمنية الخفية التى تمثل عقبة شديدة أمام من يمكنه تجاوز العقبات السابقة . ومنذ صدور قانون الصحافة المصرى عام ١٩٨٠ فان دارا صحفية مستقلة - واحدة قد نشأت - دار الحرية - وهى دار يساهم فيها عدد كبير من النخبة السياسية والثقافية المستقلة والقريبة من الدولة ، وان كانت هذه الدار لم تنجح حتى الان فى تنفيذ مشروعها الأساسى المتمثل فى اصدار مجلة أسبوعية . وبالمقابل فقد حالت القيود المفروضة دون تأسيس مؤسستين صحفيتين احداهما ناصرية والأخرى اسلامية .

وفى تونس يستلزم اصدار الصحف الحصول على ترخيص من الدولة . ولايبين القانون التونسى بوضوح ماهية القواعد التى يتخذ القرار وفقا لها . فبينما يتاح حق اصدار الصحف للأحزاب السياسية المعترف بها ، فان الترخيص للجهات الأخرى يعتمد على تقدير السلطات السياسية وفقا لأولوياتها . وقد كانت مطالبة حزب النهضة - غير المعترف به كحزب شرعى - بمنحه ترخيصا باصدار صحيفة هى أهم القضايا التى ثارت بشأن قانون الصحافة فى تونس فى عام ١٩٨٩ . فقد تقدم حزب النهضة بطلبين للترخيص له بالعمل كحزب شرعى ولاصدار صحيفة ، وقد دعم الاسلاميون طلباتهم بموجة تظاهرات واضرابات طلابية احتجاجا على التعديلات المقترحة من جانب وزير التربية لاضفاء طابع الحداثة والعلمانية على المقررات الدراسية . وبينما رفضت السلطات للمرة الثانية الترخيص لحزب النهضة بالعمل كحزب شرعى ، فانها رخصت للاسلاميين باصدار صحيفة - الفجر - ويبدو أن هذه المساومة كانت مقبولة من جانب الاسلاميين للحد من استعراض القوة الذى شرعوا فيه ، كما كانت مرضية للسلطة التى ماتزال تتمسك بالحذر تجاه تمكين الحركة الاسلامية من العمل كحزب كامل الشرعية ، بينما تسعى فى الوقت نفسه لتجنب الدخول فى صدام مكشوف معها يمكن ان يكون له اثار خطيرة على الديمقراطية الوليدة فى تونس ، بما يؤدى اليه من احياء ذكرى الأزمة السياسية العميقة التى سيطرت على البلاد فى الفترة الأخيرة من حكم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة .

ومما يذكر فى هذا السياق أن قوانين النشر والصحافة فى تونس لم يطرأ عليها تعديل فى مرحلة الانفراج الديمقراطى التى أعقبت تولى الرئيس زين العابدين بن على رئاسة البلاد وبينما استخدمت هذه القوانين فى المرحلة الأولى من التعددية ٨١ - ١٩٨٧ بأسلوب برز فيه جانب القيود وخاصة فى مجال تعطيل ومصادرة الصحف ، فان الأسلوب الذى تطبق به الدولة هذه القوانين منذ الحركة الاصلاحية فى نوفمبر ١٩٨٧ يتميز بدرجة عالية من التسامح حيث لم تعطل أى من الصحف التونسية منذ ذلك الحين .

وتنطبق نفس هذه الملاحظة بشأن اختلاف أسلوب تطبيق قوانين النشر والصحافة من فترة لأخرى على مصر . فقد تميزت الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ فى مصر بمصادرة صحف المعارضة على نطاق واسع ، وفى الشهرين الأخيرين من حكم الرئيس أنور السادات تم ايقاف جميع صحف المعارضة ، وسحب تراخيص عدد من المجلات المستقلة المحسوبة على المعارضة . أما بعد تولى الرئيس مبارك السلطة فقد تمتعت الجرائد الحزبية بحريات واسعة . وطوال الفترة ٨٢ - ١٩٨٩ لم تجر مصادرة صحف المعارضة سوى مرتين ، احداهما لجريدة الوفد - أبريل ١٩٨٤ - والثانية لجريدة الأهالى - سبتمبر ٨٧ - غير أن التشدد ظل هو الأسلوب السائد فى تقييد حرية اصدار الصحف المستقلة .

أما فى الجزائر والأردن فان الانفتاح الديمقراطى الذى جرى هناك انعكس بسرعة فى مجالات حريات الصحافة . ففى الأردن اصدرت حكومة السيد مضر بدران فى ديسمبر ١٩٨٩ قرارا بالغاء القرارات التى كانت لجنة الأمن الاقتصادى قد اصدرتها فى أغسطس ١٩٨٨ والتى قضت بحل مجالس ادارات الصحف اليومية وعينت بموجبها رؤساء تحرير جددا لهذه الصحف . وقضى القرار الجديد باعادة رؤساء التحرير السابقين لمناصبهم واعادة الأوضاع والتنظيمات الادارية الى ماكانت عليه قبل ذلك . أما فى الجزائر فقد نص قانون الاحزاب المسمى قانون الجمعيات ذات الطابع السياسى على حق الاحزاب السياسية فى اصدار نشرات دورية وان كان قد اشترط ان تكون النشر

الرئيسية التى يصدرها الحزب باللغة العربية . وقد قامت بعض الأحزاب الجزائرية بالفعل باصدار صحفها الخاصة . غير أن خلافا مهما قد نشأ بين النخبة الحاكمة والمعارضة ، بل وداخل النخبة الحاكمة نفسها حول قانون المطبوعات الذى أصدرته الجمعية الوطنية فى اغسطس ١٩٨٩ ، والذى لم يحز رضاء الرئيس شاذلى بن جديد بسبب القيود التى اشتمل عليها القانون ، فرفض الرئيس التصديق عليه ، وأمر باعادته للجمعية الوطنية لمناقشته مرة أخرى ، وقد انتهى العام دون الاتفاق على النص النهائى للقانون مما يعكس عمق الخلاف داخل النخبة الحاكمة حول معدلات وحدود الاصلاح الديمقراطى .

ويرتبط بمجال حريات النشر والتعبير مسألة أخرى تتعلق بالاذاعة والتليفزيون باعتبارهما أهم وسائل أدوات الاتصال الجماهيرى . فالدولة فى البلاد العربية المتجهة نحو التعددية السياسية كما فى غيرها من البلاد العربية تحتكر حق امتلاك وادارة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية . ويمثل هذا الواقع أحد أسباب الشكوى المستمرة من جانب أحزاب المعارضة التى وجهت فى مرات عديدة الانتقاد للحكومة والحزب الحاكم باستغلال سيطرتهما على الاذاعة والتليفزيون لاغراض الدعاية الحزبية والانتخابية . ويبدو هذا الانتقاد صحيحا فى أغلب الاحوال . ففى مصر نادرا ماتبث وسائل الاعلام المسموعة والمرئية الأخبار عن أحزاب المعارضة . غير أنه منذ انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ انتزعت أحزاب المعارضة حكما قضائيا يقضى بتمكينها من بث برامجها الانتخابية عبر الاذاعة والتليفزيون . وقد تمتعت أحزاب المعارضة فعلا بهذا الحق فى انتخابات عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، وان كان التنظيم الأدارى لممارسة هذا الحق قد أضعف من أثره إذ لم يخصص سوى وقت ضيق لاحزاب المعارضة ، كما جرى اختيار مواعيد البث بشكل لايحقق لها الانتشار الكافى .

وفى تونس نجد وضعا مشابها اذ حرمت أحزاب المعارضة من استخدام الاذاعة والتليفزيون طوال العهد البورقيبى . غير أن الفترة التالية شهدت انفراجا نسبيا فى هذا المجال بالرغم من أن الحزب الحاكم مازال هو المستفيد الأكبر من هذين الجهازين . أما فى الجزائر فان الانفتاح على التعددية ارتبط بتمكين أحزاب المعارضة الناشئة من بث دعايتها عبر الاذاعة والتليفزيون وأن كان الوصول الى وضع التوازن بين قدرة الحزب الحاكم وقدرة أحزاب المعارضة على الوصول الى الجمهور عبر الاذاعة والتليفزيون لم يتحقق بعد . ويختلف الوضع فى الأردن عنه فى البلاد السابق الاشارة اليها بسبب أن الأحزاب السياسية لم تعرف طريقها بعد الى الأردن . غير أن أهم ماتجب الاشارة اليه فى هذا السياق هو أن تغطية وسائل الاعلام الاردنية للانتخابات البرلمانية التى جرت هناك فى الثامن من نوفمبر ١٩٨٩ قد تميزت بدرجة عالية من الحياد بين المرشحين الذى كان كل منهم - رسميا على الأقل - يمثل نفسه بينما كانت الحكومة الأردنية برياسة الشريف زين بن شاكر والمكلفة بالاشراف على الانتخابات غير مشاركة فى المنافسة الانتخابية سواء بصفتها كحكومة أو عبر أعضائها من الوزراء ، فقد كان على الوزراء الراغبين فى الترشيح فى الانتخابات الاستقال من الحكومة ، وهو ماضمن للأخيرة درجة عالية من الحياد بين المرشحين .

ويمثل التحكم فى تأسيس ونشاط المنظمات الوسيطة خاصة النقابات والجمعيات أحد الأساليب المهمة التحكم فى درجة كفاحية الفئات الاجتماعية المختلفة . ففى مصر يخول القانون لوزارة الشئون الاجتماعية الحق فى الترخيص والاشراف على نشاط الجمعيات الاهلية بأشكالها المختلفة ، ويتضمن القانون قيودا مهمة تحد من ممارسة هذا الحق ، وبالاضافة الى ذلك فان الجهة الادارية - اى وزارة الشئون الاجتماعية - لها الحق فى الامتناع عن الترخيص للجمعية أو اصدار قرار بحلها طبقا لتقدير الجهات المسئولة لمدى التزام الجمعية بالقانون . وغالبا تتحكم الاعتبارات الأمنية فى اصدار هذه القرارات .

أما بالنسبة للنقابات فان وضعها مختلف الى حد كبير ، فالنقابات المهنية تعتبر منظمات مستقلة لا سلطان للجهات الادارية عليها . ويتولى مجلس الشعب اصدار القوانين المؤسسة والمنظمة لعمل هذه النقابات . أما بالنسبة للنقابات العمالية فان الدولة تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى شئونها من خلال خضوعها لاشراف وزير القوى العاملة الذى يتيح له القانون التدخل فى شئون النقابات بما فى ذلك الحق فى حل المؤسسات النقابية .

وينعكس ذلك الوضع على كفاحية المؤسسات الوسيطة بشكل واضح فالنقابات المهنية - خاصة المحامين والأطباء والصحفيين والمهندسين - تلعب دورا مهما فى الدفاع عن مصالح اعضائها بل وكثيرا ماتتجاوز الحدود الضيقة للاهتمامات المهنية الى قضايا سياسية عامة خاصة فى مجال الحريات . على العكس من ذلك فان النقابات العمالية بمستوياتها المختلفة لاتظهر سوى قدرة محدودة على تنظيم وتطوير كفاحية أعضائها ، أكثر من ذلك أن أساليب السيطرة المختلفة التى تمارس فى مواجهتها بدءا من التلاعب بعمليات الترشيح والانتخابات للنقابات القاعدية ، انتهاء بالاطار القانونى العام الذى ينظم الحركة النقابية تجعل التنظيم النقابى

اداة لضبط حركة العمال وكبحها . وتبين متابعة الحركات المطلبية الهامة التى وقعت فى مصر خلال العام الأخير ١٩٨٩ وقبله أن التنظيم النقابى كان غالبا بعيدا عن هذه التحركات أو معاديا لها وحتى فى الحالات التى أظهرت فيها المنظمات القاعدية او الوسيطة الحماس لتاييد المطالب العمالية وتبنيها فان المستويات الأعلى فى التنظيم النقابى حاولت اجهاض هذا التوجه .

وفى تونس يبدو واقع المنظمات الوسيطة أكثر رحابة من قرينه فى مصر . وقد أعطى قانون الجمعيات ـ الصادر عام ١٩٥٩ ـ للدولة الحق فى الترخيص أو حجب الترخيص عن الجمعيات وقد جرى تطبيق هذا القانون فى أغلب الأحيان تطبيقا سلبيا ، ومع ذلك فان نشاط الجمعيات الأهلية شهد ازدهارا واضحا حتى بلغ عدد الجمعيات الأهلية المعترف بها فى تونس عام ١٩٨٩ ، حوالى ٩ الاف جمعية . غير ان الدولة تمكنت بأساليب مختلفة من التدخل للحد من الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات فى تنظيم ورفع كفاحية الجمهور ، وقد جرى فى اغسطس عام ١٩٨٨ ، تعديل قانون الجمعيات بحيث اكتسب طابعا اكثر انفتاحا يتطابق مع اتجاه النظام السياسى التونسى منذ نوفمبر ١٩٨٧ للتاكيد على طابعه الديمقراطى . وكان من اثار هذا التعديل حصول منظمة الدفاع عن المستهلك فى اواخر سنة ١٩٨٩ على الترخيص القانونى بعد ان جرى رفض اعطائها هذا الترخيص منذ عام ١٩٧٨ .

ولقد انعكست الرحابة التى تميز بها قانون الجمعيات التونسى ـ حتى قبل التعديل الأخير ـ انعكست فى ظهور عدد كبير من المنظمات التى لعبت دورا مهما فى الدفاع عن الديمقراطية وتكريس التعددية مثل رابطة حقوق الانسان وجمعية النساء الديمقراطيات وهيئات الاطباء والصيادلة والمحامين واتحادات الطلاب .

أما بالنسبة للنقابات العمالية فان اتحاد الشغل فى تونس قد اكتسب مكانة رئيسية على الساحة السياسية فى البلاد بسبب دوره التاريخى فى مرحلة الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال حيث مثل الاتحاد جنبا الى جنب مع الحزب الدستورى ساقى الحركة الوطنية وذراعيها القويتين . وقد ظل اتحاد الشغل بعد الاستقلال يمثل أحد أهم مصادر التاييد المنظم للنظام السياسى التونسى . ومع ذلك فان الاتحاد كمصدر مستقل للقوة السياسية كان يعتبر مصدرا للتهديد والمنافسة خاصة فى سياق الصراعات داخل النخبة الحاكمة ، حيث كانت الشخصيات السياسية فى قمة جهاز الدولة لاتنظر بارتياح لتزايد نفوذ زعماء اتحاد الشغل ، ولكن طالما كان هذا الصراع يجرى تحت مظلة النظام السياسى ، وخاصة تحت مظلة الرئيس بورقيبة ، فان الصراع بين قيادات اتحاد الشغل وقيادات الجهاز التنفيذى والحزب الحاكم لم تمنع الاتحاد من أداء دوره كمصدر لتاييد النظام السياسى . وقد توقفت هذه الصيغة عن العمل فى الوقت الذى بدأ فيه اتحاد الشغل فى تحدى ارادة الرئيس بورقيبة نفسه ، وكان انفجار أحداث الاضراب العام فى يناير ١٩٧٨ هو العلامة الفارقة فى تاريخ العلاقة بين اتحاد الشغل والدولة التونسية ، ومع بداية الاتجاه نحو التعددية عام ١٩٨٠ ، عقدت الدولة مصالحة مع الاتحاد لكسب تاييده فى بيئة سياسية أصبحت المنافسة السياسية فيها أمرا مشروعا . وقد ظهرت آثار هذه المصالحة فى مشاركة الحزب الدستورى واتحاد الشغل فى الانتخابات العامة عام ١٩٨١ ضمن قوائم مشتركة فازت بكل مقاعد البرلمان . غير أن هذه المصالحة لم تستمر طويلا وعاد اتحاد الشغل لاداء دور سياسى مستقل عن الدولة بل وفى مواجهتها ، وأصبح الاتحاد أهم مرتكزات المعارضة المصرح لها رسميا بل ان المعارضة غير الرسمية أيضا ـ حركة الاتجاه الاسلامى واتجاهات يسارية مختلفة ـ أمكنها الاستفادة من الاتحاد لاظهار وتطوير قوتها . وعادت العلاقات بين الدولة والاتحاد مرة أخرى للتدهور فى الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ عندما انشقت الفئات المؤيدة للحزب الحاكم عن الاتحاد وكونت الاتحاد الوطنى للشغل ، وعندما تبين ان هذه الخطة غير كافية لاضعاف الاتحاد ، لجأت الدولة الى العنف حينما ساعدت العناصر المؤيدة لها داخل الاتحاد على اقتحام مقراته بالقوة والسيطرة عليها ، فى الوقت الذى تعرضت فيه قيادات الاتحاد للملاحقة القضائية والسجن بتهم مختلفة .

وكان انهاء الأزمة فى اتحاد الشغل هو أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية الاصلاح السياسى التى بداها الرئيس زين العابدين بن على . وقد أعلن النظام الحاكم فى المرحلة الجديدة توقفه عن التدخل فى شئون الاتحاد ، وتم اطلاق سراح قيادات اتحاد الشغل المسجونين وساعدت الدولة على اعادة الوحدة لاتحاد الشغل بالمساعدة على التوصل لاتفاق يقضى بانسحاب القيادات التاريخية لاتحاد الشغل وكذلك القيادات الموالية للدولة من ساحة العمل النقابى ، وانهاء انشقاق الاتحاد الوطنى للشغل ، وتنظيم عملية اجراء الانتخابات فى المستويات النقابية المختلفة ، وانعقد مؤتمر عام للاتحاد فى مارس ١٩٨٩ أسفر عن انتخاب قيادة جديدة .

وقد عاد الاتحاد يلعب دوره فى تنظيم العمال والدفاع عنهم ، وان كان غياب قيادة الحبيب عاشور صاحب الشرعية الوطنية والنقابية قد ادت الى اضعاف دور الاتحاد فى قلب الساحة السياسية التونسية . ولكن يبدو أن هذه التسوية كانت ضرورية على الاقل فى مرحلة

الانتقال الأولى نحو تعميق التعددية . فمقابل الحد من الدور السياسي للاتحاد ، كان على الدولة التونسية ان تعتمد على أدواتها الخاصة ـ خاصة التجمع الديمقراطي الدستوري في بناء قاعدة تأييدها .

وفي الجزائر كان الانتقال الى التعددية مفاجئا وسريعا . وشهد وضع المنظمات الوسيطة هناك نقلة كبرى بين المرحلة السابقة على اصلاحات مابعد انتفاضة أكتوبر ، والمرحلة التالية لها ، فمنذ الاستقلال وحتى الخامس من أكتوبر سيطرت الدولة الجزائرية على المؤسسات الوسيطة ، خاصة النقابات ، وجرى ادماجها جميعا في اطار حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم . أما في مرحلة مابعد أكتوبر فقد تم تخفيف قبضة الدولة على النقابات ، وأطلق حق تكوين الجمعيات ، وجرى الاعتراف بعدد من المنظمات التي تمت ملاحقتها قبل ذلك خاصة رابطة الدفاع عن حقوق الانسان . ويمثل واقع المنظمات الوسيطة الان في الجزائر الأوسع افاقا بالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى .

أما في المغرب فان الاطار القانوني المنظم لتاسيس ونشاط المنظمات الوسيطة يتسم بدرجة عالية من المرونة حتى أن قانون الجمعيات المعمول به هناك منذ عام ١٩٧٢ ـ يجيز تأسيس الجمعيات « بدون سابق اذن » غير أن الممارسة السياسية في المغرب منذ الاستقلال قد بينت الخطوط الحمراء التي لن تتسامح الدولة مع تجاوزها ، وقد تم الدخول في مرحلة التعددية السياسية الحالية منذ منتصف السبعينيات على أساس ادراك أطراف العملية السياسية لتلك الحدود ، وهو ربما الذي ساعد تجربة التعددية في المغرب منذ ذلك الحين على الاستمرار دون هزات كبرى .

أما في الأردن فان الدخول في مرحلة الاصلاح السياسي لم يترتب عليه تعديل في الاطار التنظيمي الحاكم لنشاط المنظمات الوسيطة ويتسم هذا الاطار بالضيق فبالاضافة الى اشتراط القانون الأردني ضرورة حصول الجمعيات والنقابات على ترخيص من الدولة ، ووضع عديد من الضوابط التي تنظم اعطاء الترخيصات ، فان الحدود الضيقة للتسامح السياسي وادراك الفئات المنظمة في الجمعيات والنقابات للمدى الذي يمكنها الذهاب اليه قد حدا من الدور الذي لعبته الجمعيات والنقابات في تنظيم ورفع كفاحية اعضائها ، وربما ينسجم ذلك مع انعدام دور النقابات والهيئات في اضطرابات أبريل ١٩٨٩ . ومع هذا فان الانفراج السياسي الذي أسفرت عنه هذه الاحداث سيكون له اثار ايجابية على فعالية المؤسسات الوسيطة بسبب الاتجاه لتخفيف قبضة الدولة عن الانشطة السياسية والثقافية والاجتماعية ، والاعتراف بالتعددية السياسية والايديولوجية ، وأيضا تجميد العمل بأحكام قانون الطوارىء ، وهو القرار الذي اتخذته حكومة السيد مضر بدران بعد الانتخابات العامة . وقد اتخذت حكومة السيد مضر بدران كذلك قرارا بالغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين والسماح بمعاودة الرابطة لنشاطها . ويعتبر هذا القرار أوضح مظاهر الانفراج السياسي في الأردن في مجال نشاط الهيئات الوسيطة .

٣ ـ آليات ادارة التعددية :

تقوم النخبة الحاكمة بادارة العلاقة بين مكونات المجتمع السياسي في عملية تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة من جانب النخبة الحاكمة . وتشمل آليات ادارة التعددية مجموعة من السياسات والاجراءات التي تتركز حول مسالة تعيين حدود التعددية السياسية بمعنى تعيين الحد الذي يمكن الذهاب اليه في السماح بانعكاس التعددية السياسية على هياكل القوة السياسية . ويمثل السماح بتبادل السلطة السياسية سلميا باتباع الأساليب المتفق عليها والمستقرة جوهر النظام الديمقراطي ، كما يمثل أيضا أبعد مدى يمكن للنخبة الحاكمة أن تذهب اليه في سياق ادارتها للتعددية ، وان كان يظل واجبا الاشارة الى أنه حتى في حالة الوصول الى درجة السماح بتبادل السلطة السياسية ، فانه يظل لدى النخبة الحاكمة الامكانية لتضييق نطاق هذه العملية بحيث تضيق دائرة الأحزاب السياسية التي يمكن تداول السلطة فيما بينها عبر إستبعاد بعض الأحزاب السياسية من هذه الدائرة .

وبالاضافة الى السماح بتبادل السلطة فان هناك مستويات متعددة لاعادة صياغة هياكل القوة السياسية عبر إتاحة الفرصة لاحزاب المعارضة للمشاركة في الهياكل الرسمية للسلطة في المستويات المختلفة . بحيث تتعين حدود التعددية طبقا للنصيب من القوة السياسية الذي يتاح لأحزاب المعارضة الحصول عليه . ولعملية تعيين حدود التعددية صفة الحركية ، حيث يجري توسيع هذه الحدود أو تضييقها تبعا لتغير موازين القوى السياسية والاجتماعية ، وتبعا أيضا للتغيرات التي تطرأ على النخبة السياسية بما فيها النخبة الحاكمة .

وبرغم أن انتقال نظم سياسية عربية الى مرحلة التعددية السياسية قد جرى منذ منتصف السبعينات ، فان أيا من نظم التعددية السياسية في العالم العربي لم يصل الى مستوى السماح بتبادل السلطة السياسية .

ومع أن النخب الحاكمة فى نظم التعددية السياسية تدعى أن عدم حدوث تبادل للسلطة يعكس الواقع الفعلى لنصيب الاحزاب السياسية ـ حاكمة ومعارضة ـ من التأييد السياسى . فان المعارضة تدعى غير ذلك وبغض النظر عن الادعاءات المتبادلة فان نمط توزيع السلطة السياسية فى النظم التعددية لايبدو ـ فى أغلب الأحوال ـ أنه يعكس بدقة نصيب الاحزاب السياسية المختلفة من التأييد .

والملاحظة الأولى التى يجب اثباتها هنا هى أن هناك شكوى دائمة من جانب أحزاب المعارضة بشأن ماتدعيه من تلاعب فى نتائج الانتخابات البرلمانية التى من المفترض أن تكون الأداة الأهم لاظهار درجات التأييد السياسى التى تتمتع بها الأحزاب السياسية المختلفة ، باعتبار البرلمان هو أهم المؤسسات التى ينبغى أن تمثل داخلها القوى السياسية المهمة فى المجتمع .

فمنذ بدات تجربة التعددية السياسية فى مصر عام ١٩٧٦ وحتى الآن كانت الانتخابات العامة لعام ١٩٧٦ هى الاقل تعرضا لانتقادات المعارضة / بينما ادعت المعارضة أن تلاعبا قد حدث فى كافة الانتخابات البرلمانية التالية فى أعوام ٧٩ ، ٨٤ ، ١٩٨٧ . أما فى تونس فقد أدعت المعارضة التلاعب فى نتائج الانتخابات البرلمانية الثلاثة التى جرت منذ اتاحة التعددية السياسية فى أعوام ٨١ ، ٨٦ ، ١٩٨٩ . كذلك اتهمت أحزاب المعارضة المغربية السلطات بالتلاعب فى نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت فى عامى ٧٧ ، ٨٤ ، أما فى الجزائر فانه لم تجر هناك بعد أى انتخابات منذ بداية عملية الاصلاح السياسى والانفتاح على التعددية . وان كان من المفيد الاشارة الى أن قانون الانتخابات الذى وافقت عليه الجمعية الوطنية فى يوليو عام ١٩٨٩ قد قوبل برفض أحزاب المعارضة ، وقد استجاب الرئيس شاذلى بن جديد لانتقادات المعارضة وأعاد القانون مرة أخرى الى الجمعية الوطنية لدراسته وتعديله بما يحقق تمثيل افضل للمعارضة . وفى الأردن فان الوضع يبدو شاذا بعض الشيء اذ تم اجراء الانتخابات النيابية بمشاركة كافة التيارات السياسية فى البلاد ، ولكن دون أن يكون لهذه التيارات حق الانتظام فى أحزاب سياسية شرعية ، اذ مازال النظام القانونى فى الأردن يقوم على حظر الحزبية . ومع هذا فقد تميزت الانتخابات التى جرت هناك فى الثامن من نوفمبر ١٩٨٩ بدرجة عالية من النزاهة حتى أنه لم يسجل اى شكوى بشأن حيدة الانتخابات ونزاهتها .

وعلى هذا فانه باستثناء الجزائر التى لم تختبر تجربة التعددية السياسية فيها انتظارا للانتخابات المحلية المقبلة المقرر لها يونيو ١٩٩٠ ، فان الأحزاب السياسية المتعددة فى النظم المختلفة اتيحت لها فرصة مقيدة للتمثيل فى البرلمان الذى يتولى السلطة التشريعية فى هذه البلاد . وقد أسفرت القيود المفروضة على امكانية فوز المعارضة بمقاعد برلمانية عن حرمان احزاب المعارضة التونسية من الدخول الى البرلمان ، اذ فاز التجمع الديمقراطى الدستورى بكافة مقاعد البرلمان الـ ١٤١ فى الانتخابات التى جرت فى ابريل ١٩٨٩ ، وهى نفس النتيجة التى تحققت فى الانتخابات البرلمانية لعامى ٨١ ، ١٩٨٦ . أما فى مصر فان مسار التجربة التعددية يسير فى مسارات تبدو متعرجة فقد تمكن حزبا المعارضة المصرح لهما من الوصول الى مقاعد البرلمان فى انتخابات عام ١٩٧٦ ، بالاضافة الى عدد كبير من المعارضين المستقلين . غير أن هذا البرلمان لم تتح له الفرصة لاستكمال مدته القانونية ، وتم حله فى ابريل ١٩٧٩ ، وجرى انتخابات برلمان جديد فشلت احزاب المعارضة فى الفوز بأى من مقاعده وأن كان عدد محدود جدا من المعارضين المستقلين قد فازوا بمقاعد فيه . وبينما كان الضغط البوليسى المكثف هو السبب الرئيسى لاخفاق المعارضة فى انتخابات ١٩٧٩ فان تغيير قانون الانتخابات ـ من الانتخاب الفردى الى نظام القائمة النسبية المشروطة الذى يقصر المشاركة فى الانتخابات على الأحزاب المصرح بها ـ هو السبب الرئيسى فى اخفاق أحزاب المعارضة فى الفوز فى انتخابات برلمان ١٩٨٤ فقد أخفقت احزاب التجمع الوطنى والعمل الاشتراكى والأحرار فى الوصول بأى من مرشحيها الى مقاعد البرلمان ، بينما تمكن حزب الوفد المتحالف مع الاخوان المسلمين من احتلال مقاعد المعارضة فى البرلمان .

اما فى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧ فقد تمكن حزبا العمل والأحرار المتحالفان مع الأخوان المسلمين ، وكذلك حزب الوفد التالية عام ١٩٨٧ فقد تمكن حزبا العمل والأحرار المتحالفان مع الأخوان المسلمين ، وكذلك حزب الوفد الذى خاض الانتخابات منفردا فى ايصال ممثليهم الى مقاعد البرلمان بينما اخفق حزب التجمع الوطنى للمرة الثالثة فى الفوز بأى مقعد . ولايعكس هذا التقلب فى مسالة تمثيل احزاب المعارضة فى البرلمان تغير اتجاهات الرأى العام بقدر مايعكس مدى تدخل الدولة فى التأثير على نتائج الانتخابات ، ونجاح ـ أو فشل ـ أحزاب المعارضة فى بناء التحالفات الانتخابية . ويمكن القول انه باستثناء انتخابات ١٩٧٩ الذى وصل تدخل الدولة فيها للتاثير على نتيجة الانتخابات الى درجة استثنائية ، فان الاتجاه العام يعكس اتجاها من جانب الدولة للتأثير على نتيجة الانتخابات لغير صالح أحزاب المعارضة ولكن بدون استبعادها نهائيا . ويمثل الأخذ بنظام القوائم النسبية المشروطة عقبة أساسية تزيد من صعوبة مهمة أحزاب

المعارضة فى الوصول الى البرلمان . وقد اضطرت احزاب المعارضة لمواجهة هذا القيد الى بناء التحالفات الانتخابية خاصة مع جماعة الاخوان المسلمين التى تتمتع بتأييد سياسى كبير . وقد أصدرت الدولة قبل انتخابات عام ١٩٨٧ نصا قانونيا يزيد صعوبة بناء التحالفات عندما اشترطت ضرورة أن يكون المرشحون على قوائم الحزب من بين اعضائه ، غير أن احزاب المعارضة امكنها الالتفاف حول هذا القيد بالمشاركة فى الانتخابات على قوائم حزب العمل وبعد الحصول على عضويته . ومن الغريب أن قانون الانتخابات الذى كان مصمما لمنع وصول مرشحى الأحزاب غير المعترف بها من الوصول الى البرلمان قد أدى بالعكس الى تمكين جماعة الأخوان المسلمين غير الرسمية من الفوز بنصيب الأسد فى المقاعد التى فازت بها المعارضة ، وتحولت الجماعة الى العنصر المرجح فى الانتخابات البرلمانية . أما فى المغرب فان النخبة الحاكمة تتلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية بحيث يتاح لأحزاب المعارضة خاصة الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية وحزب الاستقلال التمثيل فى البرلمان بقدر اقترابها من مواقف النخبة الحاكمة ففى الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى جرت فى سبتمبر ١٩٨٤ فاز كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية بواحد واربعين مقعدا للأول و ٣٦ مقعدا للثانى بينما كان عدد مقاعد الاتحاد الاشتراكى فى البرلمان السابق ١٦ مقعدا ، وحزب الاستقلال ٤٩ مقعدا

غير أن عملية تعيين حدود التعددية تتجاوز عملية تمثيل الأحزاب السياسية فى البرلمان خاصة فى ظل الوضع الذى تتمتع فيه السلطة التنفيذية بوضع متميز وسلطات واسعة لاتعادلها سلطات البرلمان أكثر من هذا أن رأس الدولة ـ ملك او رئيس ـ يتمتع بالسلطات الأكبر على قمة السطة التنفيذية فى الوقت الذى لايوضع فيه الرئيس أو الملك فى موضع المساءلة والمنافسة . ففى النظم الملكية لا يوضع الملك فى موقف المنافسة ولو الشكلية . أما فى النظم الجمهورية فانه لم يحدث ان جرت اى منافسة على منصب الرئاسة ولا تتضمن دساتير هذه الدول اى اجراءات جدية لمساءلة رأس الدولة او استبداله بطرق سلمية راسخة . ويمثل هذا الوضع السقف الأكثر صلابة للتعددية السياسية ، اذ لايبقى امام المعارضة سوى المنافسة على المواقع الأقل اهمية فى هيكل السلطة فى الدولة . وقد تعدل هذا الوضع بشكل نظرى فى تجربة الاصلاح الديمقراطى فى تونس ففى التعديل الدستورى الذى أعقب تولى الرئيس بن على السلطة تم التخلى عن أساليب الخلافة شبه التلقائية لصالح التنافس الحر بين عدد من المرشحين ، ولكن فى اول اختبار لهذا التعديل فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى نفس الوقت الذى جرت فيه الانتخابات العامة لم يتعرض الرئيس بن على للمنافسة حيث اجمعت أحزاب المعارضة على تأييده ، وربما تكون قد اجمعت على ادراك ضعف قدرتها على المنافسة على هذا المنصب الهام .

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن سياسات الاصلاح الديمقراطى فى الحالات المشار اليها قد جرى تصميمها بحيث تضمن تحقيق قدر أكبر من استقرار وتأمين سلطة رأس الدولة ـ ملك أو رئيس ـ فالاصلاح الديمقراطى فى مصر فى عهد الرئيس مبارك جاء بعد وصول العلاقة بين الرئيس السادات والقوى السياسية المختلفة الى نقطة اللاعودة ، وهو الموقف الذى انتهى باغتيال الرئيس السادات . وكان العودة بمؤسسة الرئاسة الى مكانتها السابقة يستلزم اجراء اصلاح ديمقراطى يوسع قاعدة النظام ، ويضع رئيس الجمهورية فى موقف الضامن للانفتاح الديمقراطى الجارى . ويقترب الموقف فى تونس منه فى مصر الى حد كبير ، فبينما كان اسقاط حكم الرئيس بورقيبة ضروريا لحماية النظام السياسى فى تونس ، فان اجراء اصلاحات ديمقراطية على يد الرئيس الجديد كان ضروريا لتوفير متطلبات تحقيق هذا الهدف . وكان الاجماع الذى لاقاه الرئيس بن على فى الانتخابات الرئاسية انعكاسا لاجماع المعارضة عليه كضامن للتحولات الديمقراطية فى البلاد . ايضا فان الصراع الذى يخوضه الرئيس الجزائرى شاذلى بن جديد ضد الأجنحة المتشددة فى الحزب الحاكم والدولة من اجل تأسيس نظام تعددى منفتح جعلت من بقاء الرئيس شاذلى وعدم تحدى سلطته من جانب احزاب المعارضة هدفا من أهداف المعارضة لتمكينه من أداء دور الضامن للتحولات الديمقراطية بنجاح .

أما فى المغرب فان الاصلاح الديمقراطى الذى بدأ فى منتصف السبعينيات جاء فى لحظة تمتعت فيها المؤسسة الملكية باجماع شعبى كبير بسبب موقفها من قضية الصحراء وهو الموقف الذى اجمعت الاغلبية الساحقة من القوى الفاعلة فى المجتمع السياسى المغربى على تبنيه . فى نفس الوقت فان اتاحة هامش ديمقراطى لأحزاب المعارضة التى اصبحت مدركة لحدود العملية السياسية فى المملكة بسبب خبرتها الطويلة منذ الاستقلال ـ كان ضروريا لتجنب تسرب الأجيال الجديدة الى اتجاهات سياسية خبرتها الطويلة منذ الاستقلال ـ كان ضروريا لتجنب تسرب الأجيال الجديدة الى اتجاهات سياسية يصعب على النظام التعامل معها . وربما لايكون من قبيل المصادفة أن يأتى الاصلاح الديمقراطى فى المغرب بعد وقت قليل من ظهور

البدايات الأولى لتيار الاسلام السياسى هناك . ففى سنة ١٩٧٤ أعلن الشيخ عبد السلام ياسين احد شيوخ الصوفية المرموقين انشقاقه عن الصوفية وتبنيه لأفكار مستمدة من تراث الاخوان المسلمين فى المشرق العربى ، وأرسل الشيخ ياسين الى الملك الحسن رسالة يطالبه فيها بالتوبة الى الله . تم ايداعه بعدها فى السجن حتى عام ١٩٨٦ . وأيضا فقد شهدت الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينات صعودا فى دور المنظمات اليسارية الراديكالية - ٢٣ مارس والى الأمام - وقد استطاعت هذه المنظمات الاستحواذ على تأييد واسع واسع النطاق فى المؤسسات التعليمية ، وكان لابد من اتاحة الفرصة لتنظيمات سياسية مقبولة من وجهة نظر النظام لمنافسة القوى الراديكالية الإسلامية واليسارية .

وفى الأردن كان الاصلاح السياسى ضروريا لاستعادة الاجماع الشعبى على تأييد المؤسسة الملكية . فقد تعرضت المؤسسات التنفيذية ، الادارية والاقتصادية والأمنية لنقد جماهيرى واسع النطاق عبرت عنه تظاهرات ابريل ١٩٨٩ ، وكان لابد على الملك حسين المبادرة بالاصلاح باعتباره رأس السلطة التنفيذية والمسئول عن أداء مؤسساتها المختلفة ، وأيضا عن اختيار اشخاص القائمين عليها ، والا كان عليه أن يواجه موقفا قد تتوجه فيه أصوات النقاد الى المؤسسة الملكية نفسها ، وقد تمثلت استجابة الملك حسين فى الاسراع بتشكيل مجلس وزراء جديد لابعاد الشخصيات التى ارتبطت بسياسات مستفزة للجمهور ، ثم اجراء قدر من الاصلاحات الديمقراطية كفيل باعادة الالتفاف حول المؤسسة الملكية باعتبارها صاحبة المبادرة بالتحول نحو الديمقراطية ، فى نفس الوقت الذى تؤدى فيه هذه الاصلاحات الى تمكين ممثلى الشعب المنتخبين الى البرلمان من ممارسة الرقابة على الحكومة بما يخفف مسئولية الملك عن مايمكن ان تقع فيه الحكومة من اخطاء .

يمكن القول اذن ان المنافسة السياسية الجارية فى النظم التعددية مازالت بعيدة عن أن تصل الى منافسة رأس الدولة ، بل أن هذه الاصلاحات نفسها قد ادت - غالبا - الى تدعيم مركز رأس الدولة باعتباره الضامن لاستمرار الاصلاحات الديمقراطية .

اكثر من هذا فإن الاصلاح الديمقراطى الجارى فى الاقطار العربية لم يترتب عليه السماح للأحزاب المعارضة بالمشاركة فى تولى مسئولية السلطة فى مستويات أدنى . ففى التجارب المختلفة مازال الحزب الحاكم يحتكر تشكيل الحكومات معتمدا على أغلبيته البرلمانية الكبيرة - مصر وتونس - اوعلى عدم تمثيل المعارضة فى البرلمان برغم نفوذها الواضح فى أوساط جماهيرية واسعة النطاق - الجزائر - أما فى الأردن فانه برغم عدم وجود احزاب سياسية جاء تشكيل حكومة السيد مضر بدران ديسمبر ١٩٨٩ - معتمدا على شخصيات سياسية وتكنوقراطية من داخل المؤسسات الحاكمة ، وقد استطاعت هذه الحكومة الفوز بثقة البرلمان باغلبية كبيرة - ٦١ صوتا من أصل ٨٠ - معتمدة على تأييد النواب المستقلين الممثلين للعشائر التى كانت باستمرار قاعدة تأييد الدولة والنظام الحاكم . وفى المغرب يبدو الوضع شبيها بمثيله فى الأردن فالمؤسسة الملكية - رسميا - ليست منحازة الى أى حزب من الأحزاب ولكنها تعتمد على التأييد القوى الذى توفره لها القطاعات التقليدية فى الريف المغربى بالاضافة الى فئات البرجوازية الكبيرة التجارية والصناعية والبيروقراطية فى المدينة . وقد ساعدت المؤسسة الملكية الفئات المؤيدة لها فى النخبة السياسية على تأسيس احزاب سياسية تحصل على تأييد الفئات الاجتماعية التى تمثل قاعدة التأييد السياسى للمؤسسة الملكية ، وفى هذا السياق تأسست احزاب الاتحاد الدستورى - ١٩٨٢ - والتجمع الوطنى للأحرار - ١٩٧٨ - والحزب الوطنى الديمقراطى - ١٩٨١ . بالاضافة الى الحركة الشعبية - ١٩٥٨ - التى تعتمد على تأييد الأقلية الامازيغية خاصة فى الريف . وتحتكر هذه الأحزاب الأغلبية فى البرلمانات المغربية المتتالية ، وتتكون منها حكومات ائتلافية موالية للملك .

أما الأحزاب المستقلة عن المؤسسة الملكية : حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية فبعد أن جرى تطويعها طوال الفترة ٥٦ - ١٩٧٦ للقبول بالعمل ضمن حدود الاختيارات السياسية والاقتصادية التى تنفرد المؤسسة الملكية بتعيينها ، فانها توظف لصالح النظام الحاكم بأساليب مختلفة وفقا للتطورات التى تشهدها الساحة السياسية ، ففى مارس ١٩٧٧ اتيح لاحزاب المعارضة الرئيسية : الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكى والاتحاد الوطنى والتقدم والاشتراكية المشاركة فى حكومة جديدة تتولى الاشراف على اجراء الانتخابات البرلمانية التالية - يونيو ١٩٧٧ - وقد حصل زعماء الاحزاب الاربعة على منصب وزير الدولة - بدون وزارة فى هذه الحكومة . وفى اكتوبر من العام نفسه تشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطنى للأحرار وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال بمن فيهم محمد بوسته رئيس الحزب ، بينما إستبعدت منها احزاب المعارضة الأخرى . ومنذ عام ١٩٧٩ استبعدت أحزاب المعارضة المختلفة - بما فيها حزب الاستقلال -

من المشاركة فى الحكومة ، ووقفوا جنبا الى جنب فى صفوف المعارضة ، بعد ان لم يعد النظام الملكى فى حاجة لمشاركة هذه الأحزاب فى الحكم بسبب التأييد واسع النطاق الذى حصل عليه الملك بسبب موقفه من قضية الصحراء ، وبعد أن أكد الملك شرعيته كملك دستورى مؤيد للتحول الديمقراطى فى البلاد .

وحتى بعد تثبيت التعددية لم يكف الملك عن قمع الأحزاب السياسية التى تحاول تجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها . ففى سبتمبر ١٩٨٠ توترت العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية والملك بسبب انتقاد الحزب لسياسات الحكومة تجاه الصحراء ، وجرى اعتقال عبد الرحيم بو عبيد زعيم الحزب ، واغلقت صحيفته . وفى يونيو التالى اتهمت الحكومة الإتحاد الاشتراكى واتحاد النقابات التابع له بالمسئولية عن الاضطرابات العنيفة التى جرت فى الدار البيضاء وراح ضحيتها حوالى ٧٠ قتيلا ، فجرى اغلاق مقار الاتحاد النقابى واعتقال اعضائه النشيطين لكن واستمرارا لسياسة عدم قطع الجسور مع المعارضة وتجنب دفعها للاندفاع خارج النظام تكونت فى نوفمبر ١٩٨٣ حكومة وحدة وطنية ضمت ممثلين للاحزاب السياسية الرئيسية الستة برئاسة كريم العمرانى ، لتتولى الاشراف على الانتخابات البرلمانية التالية - سبتمبر ١٩٨٤ - وفى عهد هذه الحكومة وقعت اضطرابات عنيفة واسعة النطاق ، فيما عرف بانتفاضة الخبز - يناير ١٩٨٤ - بسبب اقدام رئيس الوزراء على رفع اسعار السلع الأساسية استجابة لمطالب صندوق النقد الدولى ، وبحيث بدت احزاب المعارضة وكانها مشاركة فى اتخاذ هذه القرارات التى عاد الملك واصدر قراراته بالتراجع عنها ففاز برضا قطاعات جماهيرية واسعة . وبعد اجراء الانتخابات عادت احزاب المعارضة للوقوف فى موقع المعارضة مرة اخرى .

وقد نجح الملك الحسن فى توظيف قضية الصحراء كأداة لترتيب الساحة السياسية المغربية وفقا لتصوراته ، فى نفس الوقت الذى استثمر فيه نجاحاته الداخلية لانجاح سياسته الصحراوية فالتأييد السياسى الكبير الذى حازته سياسة الملك الحسن تجاه الصحراء اكسبه شرعية وقوة اضافيين مكناه من قيادة التحول نحو التعددية السياسية وهو مطمئن الى قدرة الاحزاب الموالية له على الاحتفاظ بالاغلبية فى نفس الوقت الذى ستكون فيه الاحزاب المعارضة مضطرة للحد من تشددها فى معارضته .

ومن الوجهة المقابلة فان الاخذ بالتعددية السياسية فى المغرب اتاح للمملكة المغربية فرصة اكبر للتحرك على جبهة مشكلة الصحراء فالحد من الطابع الاستبدادى للنظام المغربى والذى كان سببا فى تاييد كثير من الأطراف الاقليمية والدولية لحق سكان الصحراء فى تقرير المصير ، مكن المغرب من الفوز بتاييد أطراف اقليمية ودولية مهمة . ايضا فان التعددية السياسية فى المملكة المغربية اتاحت لها اقتراح استيعاب جبهة البوليساريو ضمن الاحزاب السياسية المغربية المتعددة فى ظل واقع تتوحد فيه الصحراء مع المغرب . وقد نجح الملك الحسن فى أكثر من مرة فى اتخاذ خطوات حققت أهدافا مزدوجة على جبهة مشكلة الصحراء والجبهة السياسية الداخلية فى نفس الوقت ، ففى عام ١٩٨٣ قرر الملك حسن تأجيل اجراء الانتخابات البرلمانية - التى كان مقررا تنظيمها فى ذلك العام - لمدة عام انتظارا لما ستسفر عنه جهود تسوية مشكلة الصحراء ، وقد عاد الملك الحسن فى عام ١٩٨٩ واصدر قرارا بتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين انتظارا لنتائج الاستفتاء المزمع اجرائه فى الصحراء . وفى المناسبتين كانت أحزاب المعارضة مضطرة لاعلان تأييدها لقرار الملك برغم اعلانها عن استمرارها فى اعتبار البرلمان القائم غير ممثل للارادة الشعبية بسبب ما شاب عملية التصويت من تدخلات تخل بنزاهة وحيدة العملية الانتخابية .

وفى الاردن فى ظل الإصلاحات السياسية التى شهدها عام ١٩٨٩ ، تميز سلوك النخبة الأردنية بالأنفتاح على مبدأ مشاركة قوى سياسية محسوبة على المعارضة فى السلطة التنفيذية وتمكينها من ممارسة فعالية سياسية غير شكلية من خلالها . ففى المشاورات التى أجراها السيد مضر بدران لتشكيل حكومته فى اعقاب الانتخابات البرلمانية اقترح رئيس الوزراء المكلف على جماعة الأخوان المسلمين تمثيلها بثلاثة وزراء داخل الحكومة . غير أن هذه المحاولة قد تعثرت بسبب اصرار الاخوان على الحصول على حقيبة التربية والتعليم وهو ما رفضه رئيس الوزراء . والتف حول ذلك باختيار وزيرين محسوبين على التيار الاسلامى ولكن من غير اعضاء الاخوان المسلمين أيضا ومن غير أعضاء البرلمان .

ولايقتصر حرص النخب الحاكمة على ابعاد المعارضة السياسية عن المشاركة فى السلطة التنفيذية فى مستوى الحكومة المركزية ، وانما أيضا فى المستويات المحلية ، ففى مصر تجرى انتخابات المجالس المحلية منذ عام ١٩٨٠ وفقا لنظام القوائم المطلقة الذى يتيح للحزب الذى يفوز باكثر من نصف أصوات الناخبين الفوز بكل المقاعد المتنافس عليها . وباستثناء نجاح قوائم معارضة فى الفوز باثنتين من الدوائر فى القاهرة فى انتخابات عام ١٩٨٣ ، لم تنجح المعارضة فى تحقيق أى فوز فى الدوائر

الأخرى ، ولا فى الانتخابات المحلية التى جرى تنظيمها عام ١٩٨٨ ، وبالتالى فان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم نجح فى احتكار السيطرة على المجالس المحلية التى تتمتع بنفوذ فعلى واسع النطاق خاصة خارج المراكز الحضرية الكبرى . ويمثل التخلى عن نظام الانتخابات الفردية لصالح نظام الانتخابات بالقوائم المطلقة تضييقا كبيرا ـ يصل الى درجة الحظر ـ للحدود الفعلية للتعددية السياسية .

أما فى الجزائر فان الأحزاب السياسية المتعددة لم تتح لها بعد فرصة المنافسة على شغل مقاعد فى المجالس المحلية بعد ان تم تأجيل الانتخابات المحلية التى كان مقررا اجراؤها فى ديسمبر ١٩٨٩ نزولا على رغبة بعض فصائل المعارضة بمراجعة قانون الانتخابات الصادر فى يوليو السابق ، ولتمكين الأحزاب السياسية المختلفة من الاستعداد ، للمنافسة الانتخابية الأولى التى تخوضها فى ظل التعددية .

وفى المغرب يوجد نظام للانتخابات المحلية يتيح المنافسة على اكثر من ١٥ الف مقعد موزعة على ٨٥٩ مجلس محلى ، ويؤدى العدد الكبير من الأحزاب السياسية المتنافسة فى المغرب ، والتى يأخذ بعضها طابعا جهويا واضحا ، الى اقتسام المقاعد بين الأحزاب بحيث لاتظهر الأحزاب التى تفوز بنسب كبيرة من مقاعد البرلمان على نفس القدر من القوة على المستوى المحلى . ففى الانتخابات المحلية التى جرت فى يونيو ١٩٨٣ فاز حزب الاتحاد الدستورى أكبر الأحزاب البرلمانية بـ ١٧٪ فقط من المقاعد على المستوى المحلى وان كانت مجموعة الأحزاب المؤيدة للحكومة فازت بأغلبية صغيرة بلغت ٥٨٪ من مجموع المقاعد . وبرغم عدم رضاء أحزاب المعارضة الرئيسية عن نتائج هذه الانتخابات الا انها تعكس توزيعا افضل للقوى السياسية على المستوى المحلى .

■ ■

ثالثا : استراتيجيات ادارة التعددية :

كما أشرنا فى القسم السابق فان النخبة الحاكمة تتلاعب بالابعاد الثلاثة للنظام السياسى التعددى ـ النطاق ، العمق ، وحدود التعددية ـ فى سياق ادارتها للتعددية « غير أن ما يجمع أداءها على المستويات الثلاثة هو تصورها لاستراتيجية محددة تعين الهدف المطلوب انجازه فى مراحل تطور النظام السياسى المختلفة .

وتبين مراجعة خبرة ، النظم التعددية فى الوطن العربى أن هناك اربع استراتيجيات أساسية جرى اتباعها فى الحالات المختلفة ، وعبر فترات زمنية متباينة .

١ ـ الحد من التعددية :

ووفقا لهذه الاستراتيجية يجرى اتباع مجموعة من السياسات التى تؤدى الى الحد من التعددية على المستويات الثلاثة ، ولكن دون اتخاذ قرار بانهائها ، ويجرى اتباع هذه الاستراتيجية لمواجهة وضع يكون فيه النظام السياسى قد ورث نظاما للتعددية الحزبية المتطورة عن مرحلة تاريخية سابقة ، أو لمواجهة تجربة تعددية بادئة ولكنها خرجت بسرعة عما تتصوره النخبة الحاكمة « نطاق السيطرة » .

وقد اتبعت النخبة الحاكمة الملتفة حول المؤسسة الملكية فى المغرب هذه الاستراتيجية فى الفترة منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٦٥ . فقد تسلم النظام السياسى المغربى بعد الاستقلال وضعا جرى فيه اقتسام الشرعية السياسية بين المؤسسة الملكية ذات الشرعية التقليدية العريقة والتى اكتسبت شرعية اضافية بالدور الذى لعبه الملك محمد الخامس فى الكفاح من أجل الاستقلال وبين حزب الاستقلال الذى جمع تحت مظلته اجنحة الحركة الوطنية المغربية والذى تركزت قواعد تأييده فى المدن الكبرى ، وبينما تركزت السلطة التشريعية فى العرش بمقتضى إعلان الاستقلال الفرنسى المغربى فى ٢ مارس ١٩٥٦ ، كان لحزب الاستقلال الاغلبية فى الحكومة ، وبينما كان الملك يسعى لتقوية المؤسسة الملكية ، كان حزب الاستقلال يسعى لاضعافها . غير أن محاولة حزب الاستقلال قد تعرضت للاخفاق خاصة بسبب الانشقاق الذى وقع فى صفوفه منذ أواخر عام ١٩٥٨ ، والتى أسفرت عن تأسيس حزب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى سبتمبر ١٩٥٩ ، والتقط الملك هذه الفرصة واختار عبدالله ابراهيم زعيم الاتحاد الوطنى لرئاسة الوزراء محققا بذلك عدة أهداف : اضعاف حزب الاستقلال ، وتعميق الخلاف بين الحزبين ، وتهدئة مظاهر الاحتجاج الاجتماعى المتاثرة بالشعارات اليسارية . غير أن تعاون الملك مع الاتحاد الوطنى لم يجعله يغفل عن مراقبة حركته وضبطها فكان مناضلو الحزب يتعرضون لملاحقة قوات الأمن التى يسيطر عليها رجال الملك فى الحكومة فى الوقت الذى تحكم فيه الحكومة باسم الحزب .

وفى مايو ١٩٦٠ تم حل حكومة عبدالله ابراهيم ، وقام الملك محمد الخامس بتشكيل الحكومة بنفسه وكان نائبه فيها هو ولى العهد ـ الملك الحسن الثانى فيما بعد ـ وضمت الحكومة وزراء من حزب الاستقلال ولكن تم اخراجهم مرة أخرى من الحكم فى يناير ١٩٦٣ ، وفى

الانتخابات البرلمانية التالية ـ مايو ١٩٦٣ ـ فاز حزب « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » حديث التكوين والمؤيد للملك بـ ٦٩ مقعدا ولكنه لم يستطع الاستحواذ على الأغلبية فقد فاز حزب الاستقلال بـ ٤١ مقعدا ، و٢٨ مقعدا للاتحاد الوطنى ، و٦ مقاعد للمستقلين وتشكلت حكومة ضعيفة من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وكانت الحكومة مضطرة لمواجهة هذا الضعف بقمع احزاب المعارضة بمن فيهم نوابها فى البرلمان . غير أن الحكومة ازدادت ضعفا بسبب انشقاق الحزب الديمقراطى الاشتراكى عن الحزب الحاكم فى اغسطس ١٩٦٤ . وفى مواجهة أعمال الاحتجاج العنيفة التى اجتاحت المدن المغربية فى النصف الأول من عام ١٩٦٥ أعلن الملك فى يونيو حالة الطوارىء مركزا السلطات التشريعية والتنفيذية فى يده . واستمرت ملاحقة أحزاب المعارضة التى وصلت الى ذروتها بأعتيال المهدى بن بركة زعيم الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية فى اكتوبر ١٩٦٥ فى فرنسا .

لقد شهدت المرحلة منذ الاستقلال وحتى اعلان حالة الطوارىء زيادة فى عدد الأحزاب السياسية التى بدأت بحزب واحد هو حزب الاستقلال وأصبحت خمسة أحزاب هى الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، والحركة الشعبية ، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والحزب الديمقراطى الاشتراكى بالاضافة الى حزب الاستقلال . غير أن زيادة عدد الأحزاب السياسية لم يرتبط بتطوير الديمقراطية ، على العكس فان نطاق الحريات السياسية أصبح أكثر ضيقا ، وتركزت السلطات فى يد الملك ، وان كانت الأحزاب السياسية ظلت تتمتع بحق الوجود الشرعى ، ولكن بدون فاعلية تقريبا . أيضا فان ديناميات الحياة الحزبية فى المغرب تميزت بميل شديد الى الانقسام والتفتت وهو ما ساعد على انجاح مناورات العرش وتبديل تحالفاته السياسية بسهولة نسبية .

وفى يوليو ١٩٧٠ تم اعلان دستور جديد للبلاد ، وجرت فى الشهر التالى انتخابات نيابية ولكن باسلوب يجنب النظام السياسى حالة عدم وجود اغلبية برلمانية التى ميزت المرحلة السابقة ، فمن بين ٢٤٠ مقعدا هى مجموع مقاعد البرلمان ، جرى اختيار ٩٠ منها فقط بالانتخاب المباشر و٩٠ آخرين بالانتخاب عن طريق المجالس المحلية ، والـ ٦٠ مقعدا الباقية يتم شغلها عن طريق الانتخاب غير المباشر بواسطة مجمع انتخابى ، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز المستقلين المؤيدين للملك بـ ١٥٨ مقعدا بالاضافة الى ٦٠ مقعدا للحركة الشعبية الموالية للعرش . ولم تفز المعارضة سوى بـ ٢٢ مقعدا فقط .

وقد تحسن أسلوب الانتخابات نسبيا بعد ذلك بمقتضى الدستور الذى تم اقراره فى مارس ١٩٧٢ فتم رفع نسبة المقاعد التى يجرى شغلها بالانتخاب المباشر الى ثلثى مقاعد المجلس غير أن الانتخابات وفقا لهذا النظام لم تجر الا فى عام ١٩٧٧ فى سياق استراتيجية جديدة للنخبة الحاكمة تجاه التعددية السياسية .

وتقدم مصر خبرة مختلفة فى الحد من التعددية . فقد بدأت التجربة التعددية فى عام ١٩٧٦ فى وقت كان النظام السياسى للرئيس السادات يتمتع بدرجة مناسبة من التأييد بعد حرب أكتوبر . وتم التصريح لأحزاب ثلاثة شاركت فى انتخابات برلمانية نزيهة الى درجة كبيرة ـ سبتمبر ١٩٧٦ ـ وتم تمثيل الأحزاب الثلاثة فى البرلمان بينما احتفظ الرئيس السادات بحياده ـ الرسمى ـ بين الأحزاب مفضلا عدم الانضمام لأى منها ، وتمتعت أحزاب المعارضة : التجمع الوطنى والأحرار بحرية الاجتماع والتنظيم واصدار الصحف ، بل وأتيحت لهم فرصة الظهور على شاشة التليفزيون المملوك للدولة من خلال برنامج تليفزيونى كانت له شعبية كبيرة فى الفترة ديسمبر ١٩٧٦ ـ يناير ١٩٧٧ .

غير أن الأحداث السياسية تطورت بسرعة كبيرة فوقعت فى ١٨ ، ١٩ يناير احتجاجات جماهيرية كبرى فى أغلب مدن مصر احتجاجا على رفع الأسعار ، واضطرت الدولة للاستعانة بالجيش لاعادة الهدوء والاستقرار ، وأعقب ذلك حملة اعتقالات فى صفوف حزب التجمع الوطنى اليسارى ، وتعرض أعضاء الحزب لضغوط أسفرت عن استقالة اعداد كبيرة منهم من عضوية الحزب وصدرت سلسلة من التشريعات المقيدة للحريات حدت من حريات التعبير والتنظيم والاجتماع ، وفى هذه الظروف صرحت السلطات لحزب الوفد اليمنى بالعمل الشرعى ـ فبراير ١٩٧٨ ـ غير أن زيادة حدة التضييق على المعارضة خاصة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، قد أجبرت حزب التجمع الوطنى على وقف اصدار جريدته الأسبوعية بعد أن تعذر عليه احتمال الخسائر المالية الناتجة عن المصادرة المستمرة لها ، كما اضطر حزب الوفد لتجميد نشاطه احتجاجا على القمع المتزايد الذى أصبح من المستحيل على الحزب العمل فى اطاره .

وفى محاولة من الرئيس السادات لمواجهة المعارضة المتزايدة قام بتشكيل حزب سياسى جديد هو الحزب الوطنى الديمقراطى ونصب نفسه رئيسا للحزب الجديد محاولا انهاء التمييز بين الحكومة والرئاسة ، وهو التمييز الذى استفادت منه المعارضة لتشديد نقدها للحكومة فى الوقت الذى حاولت فيه تجنب مؤسسة الرئاسة ذات الوضع السياسى والدستورى المتميز ، كما

ساعد الرئيس السادات حزبا جديدا ـ حزب العمل الاشتراكى ـ على الظهور وقدمه باعتباره يسارا وطنيا بديلا عن حزب التجمع الوطنى الذى أصبح متهما بالعمالة لقوى أجنبية وبالشيوعية ، وتم تمكين حزب العمل من الدخول الى البرلمان المنتخب فى مايو ١٩٧٩ ـ برغم عدم مشاركته فى الانتخابات ـ عبر انتقال نواب من الحزب الحاكم الى الحزب الجديد ، وأصبح لحزب العمل اكبر كتلة برلمانية معارضة داخل البرلمان الذى لم يتمكن سوى عدد محدود من المعارضين المستقلين الدخول اليه .

وفى مواجهة التضييق على الأحزاب السياسية المعارضة تحولت الأخيرة لتركيز نشاطها فى النقابات المهنية خاصة نقابات الصحفيين والمحامين ، وردت النخبة الحاكمة على ذلك بتقييد حريات العمل النقابى ، والضغط على النقابات النشيطة خاصة نقابة المحامين التى قام بعض المحامين الموالين للسلطة باقتحام مقرها بالقوة فى يونيو ١٩٨١ ثم أصدرت الدولة قرارا بحل مجلس النقابة المكون من غالبية من المعارضين واستبدلته بمجلس آخر مؤيد لها . وقد وصلت حملة القمع ضد المعارضة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١ عندما تم اعتقال قيادات ورموز كافة الإتجاهات السياسية ، والمئات من مؤيديها . وقد انتهت هذه المرحلة باغتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ .

فالتعددية السياسية التى جرى ارساء قواعدها فى عام ١٩٧٦ ظلت قائمة منذ ذلك الحين بل ان عدد الأحزاب الشرعية قد ارتفع من ثلاثة أحزاب فى بداية الفترة الى خمسة فى نهايتها ـ بما فيهم حزب الوفد الذى أعلن تجميد نشاطه ـ ومع هذا فان القيود الشديدة التى تم فرضها على نشاط الأحزاب السياسية قد خلص الساحة السياسية من أى مظاهر مهمة للتعددية السياسية المشروعة . ولم يقتصر الأمر فقط على تحييد النشاط الحزبى وانما امتد التقييد ليشمل مجالات كانت تتمتع ـ حتى منذ قبل الأخذ بالتعددية ـ بقدر لا بأس به من الحرية ، مثل النقابات والاتحادات الطلابية ، والتى كانت تعكس بعض مظاهر التعددية السياسية ولو فى شكل غير حزبى .

وعلى هذا ، وكما تبين التجربتان المغربية والمصرية ، فان الحد من التعددية لا ينصرف الى عدد الأحزاب المسموح لها بالوجود الشرعى ، بل ان عدد هذه الأحزاب قد تزايد فى الحالتين ، وان لم يتضمن الانفتاح على تيارات أيديولوجية اضافية . وانما انعكس الحد من التعددية فى مجال الحد من الحريات السياسية والعامة سواء باصدار القوانين المقيدة للحريات ، أو بانتهاك القوانين التى تضمنها استنادا الى آلة القمع المتفوقة التى تسيطر عليها النخبة الحاكمة . ومن الملاحظ فى الخبرتين المصرية والمغربية أن الجانب الأكبر من الأحزاب السياسية التى تمت اضافتها للساحة السياسية جاء غالبا نتيجة الانشقاق فى صفوف الأحزاب القائمة وهو الانشقاق الذى غذته النخبة الحاكمة ، وليس نتيجة تسييس فئات اجتماعية جديدة ودمجها فى النظام السياسى التعددى .

٢ ـ تثبيت التعددية :

وفقا لهذه الاستراتيجية تسعى النخبة الحاكمة لتثبيت نطاق وعمق حدود التعددية عند مستوى معين لا تبدو مستعدة لترقيته الا بشكل هامشى لا يكاد يذكر . ويكون هذا المستوى المسموح به من التعددية ـ غالبا ـ قادرا على تحقيق التوازن بين اعتبارات استمرار سيطرة النخبة الحاكمة دون اجبارها على ادخال تعديلات مهمة على تركيبها أو على الأساليب التى تتبعها فى الحكم من ناحية ، وبين اعتبارات السماح لتيارات سياسية لم يعد من الممكن تجاهلها بالتعبير عن نفسها بشكل يحول دون تراكم مبررات رفض النظام الاجتماعى والسياسى القائم الى مستوى يصعب مواجهته من ناحية أخرى، ويؤدى هذا الاختيار الى تحسين صورة النظام الحاكم فى المجتمع الدولى باعتبار ما يوفره من حد أدنى من احترام الحريات العامة .

ويعتبر الاستقرار السياسى ، وليس الاصلاح السياسى هو الهدف الرئيسى للنخبة الحاكمة عند اتباع هذه الاستراتيجية لذلك فانها تكون مصحوبة عادة بتزايد دور أجهزة الأمن التى توكل اليها مهام قمع محاولات توسيع هامش التعددية المسموح به .

وتقدم مصر فى الفترة التالية لوصول الرئيس مبارك الى الحكم ، وتونس فى الفترة منذ بداية الثمانينات وحتى سقوط بورقيبة أمثلة لهذه الاستراتيجية . ففى مصر لم تطرأ اى تعديلات مهمة على هياكل التعددية السياسية طوال تلك الفترة ، ربما باستثناء انهاء تجميد حزب الوفد لنشاطه ، والترخيص لحزب الأمة معدوم الفاعلية . وقد أمكن تحقيق هذا التوسع المحدود فى نطاق التعددية بأحكام من القضاء الذى يتمتع بدرجة مناسبة من الاستقلال والحصانة ، ولكن فى نفس الوقت ـ الذى يظل محكوما بالاطار القانونى المتشدد السائد ، بما لا يتيح له احداث تغييرات كبرى فى النظام السياسى .

وتميزت التعددية السياسية فى مصر فى هذه المرحلة بالانفتاح على قوى سياسية لم تكن لها فرصة المشاركة السياسية فى المرحلة السابقة . فقد أتيح لجماعة الاخوان المسلمين قدر من حريات التنظيم والدعاية والمشاركة فى مؤسسات النظام السياسى ، وهو توسع مهم بسبب الاختيار الايديولوجى المتميز للاخوان المسلمين . غير أن القيود المفروضة على التعددية حالت دون تمكن الأخوان من الفوز بحق الوجود الشرعى كحزب سياسى . ويمكن فهم هذا التناقض بادراكه فى علاقته بها جس الاستقرار السياسى المسيطر على النخبة الحاكمة . فتحقيق قدر من استيعاب الاخوان المسلمين فى النظام السياسى يمكنه أن يساهم فى اضعاف التيارات الاسلامية المتشددة خارج الاخوان ، والتى تمثل ـ من وجهة نظر النخبة الحاكمة ـ المصدر الرئيسى لتهديد الاستقرار . غير أن النخبة الحاكمة فى نفس الوقت لا تريد التورط فى الاعتراف النهائى بشرعية أى من جماعات الاسلام السياسى بما قد يقيد يدها فى مواجهتها فى مرحلة لاحقة .

أما فى تونس فقد جرى تثبيت مستوى التعددية السياسية فى فترة حكم الرئيس بورقيبة وان كانت حملة القمع التى تعرض لها اتحاد الشغل فى الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ قد ميزت هذه المرحلة ببعض ملامح استراتيجية الحد من التعددية . ويرجع هذا التداخل بين الاستراتيجيين الى تحول موقف اتحاد الشغل من التحالف مع الحزب الحاكم إلى معارضته ، وهو الذى مثل تعديلا كبيرا فى ميزان القوى معه لتعارضه مع استراتيجية التثبيت التى جوهرها تثبيت ميزان القوى السياسية فى المجتمع لصالح النخبة الحاكمة .

وتلفت الخبرة التونسية فى هذا المجال النظر الى القصور الرئيسى فى استراتيجية التثبيت هذه . فالتعددية كأحد مكونات النظام السياسى هى محصلة لمتغيرات عديدة اجتماعية وسياسية وثقافية وايديولوجية ، وكلها أمور فى حالة حراك وتطور مستمرين فى أى مجتمع من المجتمعات . وبالتالى فانه من الصعب تصور امكانية تثبيت شكل النظام السياسى فى ظروف تغير اجتماعى سريع مثل ذلك الجارى فى الاقطار العربية وخاصة اذا كانت التعددية السياسية هى المبدأ الذى تم وفقا له صياغة شكل النظام السياسى . فالتعددية من الناحية المبدأية تقوم على قبول فكرة تغير موازين القوى السياسية بما يتناقض مع اختيار التثبيت كاستراتيجية حاكمة لعملية ادارة التعددية ، وهى بهذا المعنى نوع من الوضع الانتقالى الذى سوف تكون النخبة الحاكمة مضطرة لتجاوزه بعد وقت ما بتعديل استراتيجيتها باتجاه الحد من التعددية أو توسيعها . ويبدو أن النخبة الحاكمة تكون ميالة غالبا للاختيار الأول بسبب التقاليد المستقرة للاحادية والاستبداد السياسى فى هذه الاقطار ، وايضا بسبب ضعف القيم الليبرالية فى أوساط النخبة الحاكمة .

ويمثل انخفاض مستوى تسييس الفئات الاجتماعية المختلفة المحدد الرئيسى لاستراتيجية تثبيت مستوى التعددية . فانخفاض مستوى المشاركة السياسية ، وكذلك انخفاض مستوى كفاحية الفئات الاجتماعية والتنظيمات النقابية والسياسية ، بما يعنيه ذلك من انحصار الاهتمام السياسى فى قطاع محدود هو العامل الأهم الذى يتيح للنخبة الحاكمة قصر التعددية على تيارات سياسية نخبوية الطابع ، ولهذا فان الحد من تسييس وكفاحية الفئات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية يمثل الشرط اللازم المصاحب لاستراتيجية تثبيت التعددية ، وهى المهمة التى يوكل الى أجهزة الأمن انجاز الجانب الأكبر منها .

ويمكن فهم ظاهرة اخفاق النظم التعددية التى تتبع استراتيجية تثبيت مستوى التعددية فى استيعاب جماعات الاسلام السياسى ضمن النظام التعددى بالنظر الى صعوبة التوفيق بين هدف الحد من التسييس المرتبط بهذه الاستراتيجية من ناحية ، والقدرات التعبوية العالية التى تتمتع بها الجماعات الاسلامية من ناحية أخرى . فالطابع الجماهيرى لتنظيمات الاسلام السياسى يبدو غريبا عن الطبيعة النخبوية للأحزاب المرخص لها بالعمل السياسى الشرعى ، وهو كفيل بالتالى بافساد الصيغة المتبعة كلية .

لقد نجحت النخبة الحاكمة فى مصر فى متابعة التزامها باستراتيجية التثبيت طوال ما يقرب من عقد من الزمان بسبب نجاحها فى مهمة الحد من التسييس ، وأيضا بسبب ما أظهرته من مرونة أتاحت لها استيعابا جزئيا لجماعة الأخوان المسلمين ، بحيث أمكن تجنب تحول الأخوان المسلمين الى قوة ضغط قد يكون لها القدرة على اجبار النخبة الحاكمة على تغيير استراتيجياتها . أما من تونس فان التصلب الذى أظهرته النخبة الحاكمة تجاه حركة الاتجاه الاسلامى والذى أوشك على الوصول بالبلاد الى مرحلة الصدام الدموى المكشوف كان هو العامل المباشر الذى دفع قطاع من النخبة الحاكمة لقيادة حركة التغيير فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ ، والتى ترتب عليها الانتقال الى استراتيجية جديدة فى ادارة التعددية كما ترتب عليها تجديد النخبة الحاكمة ذاتها .

٣ - التوسع التدريجى المحسوب :

تبعا لهذه الاستراتيجية تقوم النخبة الحاكمة بقيادة عملية توسيع تدرجى للتعددية السياسية فى محاولة لرفع قدرة النظام السياسى على استيعاب تيارات مختلفة ولكن بشكل تدريجى يسمح للنخبة باختبار أثر الخطوات المتخذة فى مراحل سابقة وتجنب موقف تفقد فيه النخبة الحاكمة هيمنتها على الدولة والساحة السياسية .

ويتميز الموقف الذى تأخذ فيه النخبة الحاكمة بهذه الاستراتيجية بوجود مستوى مرتفع من الضغوط كفيل باقناع النخبة الحاكمة بالتحلى بالمرونة والجدية تجاه التعددية السياسية ، وتجاوز الموقف الذى يجرى فيه ادخال التعددية باعتبارها عملية يغلب عليها الطابع الدعائى الموجه للخارج - غالبا - .

ويمثل تمتع النخبة الحاكمة بقدر عال من المرونة وسعة الافق شرطا ضروريا لهذه الاستراتيجية فعلى النخبة الحاكمة فى هذه الحالة أن تكون قادرة على اقتراح وتطوير أشكال وأساليب جديدة للهيمنة السياسية ، وأن تكون مستعدة بالتالى لتجاوز الاشكال والأساليب القديمة التى تغلب عليها مظاهر الاستبداد ، والتى يكون الافراط فى الاستناد اليها قد أدى الى تهديد استمرار النخبة الحاكمة ذاتها .

وتقدم تونس منذ حركة الاصلاح فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ ، والأردن منذ أعمال الاحتجاج العنيفة فى أبريل ١٩٨٩ نموذجين لهذه الاستراتيجية . وقد أشرنا فى قسم سابق الى الخطوات التى جرى اتخاذها فى الحالتين والتى يظهر فيها الطابع التدريجى لعملية توسيع التعددية . والمهم هنا هو ابراز المداخل المختلفة التى جرى اتباعها فى الحالتين . فقد كانت الانتخابات البرلمانية هى المدخل الذى فضلت النخبة الأردنية الحاكمة اتباعه للدخول الى التعددية . وكانت هذه الانتخابات فرصة لاختبار دقيق لمدى التأييد الذى تتمتع به التيارات السياسية المختلفة ، وكذلك مدى التأييد الذى تتمتع به التيارات التى يمكن اعتبارها مؤيدة للنخبة الحاكمة . وقد كشفت الانتخابات عن تمتع ما يمكن اعتبارها قوى سياسية معارضة بقدر لا يمكن تجاهله من التأييد السياسى ولكنها كشفت أيضا عن وجود قاعدة تأييد قوية للتيارات التى يمكن للنخبة الحاكمة الاستناد الى تأييدها . بالاضافة الى ذلك فان الاخوان المسلمين الذين أسفرت الانتخابات عن احتلالهم مكانة أهم قوة سياسية معارضة لهم تراث طويل فى التعاون مع النخبة الحاكمة التى تجمعت لديها خبرات مهمة فى ادارة العلاقة معهم .

وقد شجعت نتيجة الانتخابات ، وروح المسئولية والحذر التى اظهرتها التيارات السياسية المختلفة أثناء المعركة الانتخابية وبعدها ، شجعت النخبة الحاكمة على اتخاذ عدد من الخطوات الجوهرية لتوسيع التعددية خاصة فى المجالات المتعلقة بالحريات العامة مثل حريات التعبير والصحافة والانتقال وضمان حق المواطنين فى تقلد الوظائف العامة بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية ، ومراجعة أوضاع المعتقلين السياسيين ، وكان اتخاذ القرار الخاص بتجميد العمل بأحكام قانون الطوارىء تمهيدا لالغائه هو ذروة هذه الخطوات ، فى نفس الوقت الذى يبدو فيه تأجيل الالغاء النهائى لقانون الطوارىء مرهونا بالنتائج التى ستسفر عنها المرحلة التى تم قطعها على طريق التعددية . ويبدو أن اتاحة حق تكوين الاحزاب السياسية سوف يكون هو القرار الاخير الذى سيجرى اتخاذه فى هذه العملية .

وينسجم تأخير اتخاذ القرار بالاخذ بالتعددية الحزبية مع السياق الأردنى الذى جرى فيه حظر نشاط الاحزاب السياسية منذ عام ١٩٥٧ ، ويختلف هذا بالطبع عن السياق التونسى الذى جرى فيه الانتقال الى استراتيجية التوسع التدريجى المحسوب بعد مرحلة من التعددية الحزبية ، والذى استلزم بالتالى البحث عن مدخل مختلف للدخول الى المرحلة الجديدة ففى السياق التونسى لم تكن النخبة التونسية تحبذ الدخول الى المرحلة الجديدة عبر بوابة الانتخابات البرلمانية ربما بسبب توافر صورة على درجة من الوضوح لدى النخبة الحاكمة عن كيفية توزع التأييد السياسى بين التيارات السياسية المختلفة . لهذا فضلت النخبة التونسية الحاكمة الدخول الى المرحلة الجديدة عبر مجموعة من الاصلاحات الدستورية والقانونية وتوسيع نطاق الحريات العامة ، ربما كاجراء لتحسين صورة النخبة الحاكمة مستفيدة فى ذلك من التأييد الواسع النطاق الذى حازه الرئيس زين العابدين بن على منذ وصوله الى الحكم . ولاعادة الحيوية للحزب الدستورى الحاكم الذى تم ادخال اصلاحات عميقة عليه والذى تغير اسمه الى التجمع الديمقراطى الدستورى لتمييز المرحلة الجديدة عن سابقتها ويبدو ان هذا الأسلوب كان يستهدف ايضا تمكين أحزاب المعارضة المرخص لها من اعادة بناء تنظيماتها وتوسيع نطاق تأييدها وذلك للاستفادة بها كبديل مقبول لحركة الاتجاه الاسلامى التى تمكنت من تثبيت نفسها كأهم قوة سياسية معارضة فى البلاد .

غير أن أحزاب المعارضة مارست ضغوطا من أجل اجراء انتخابات مبكرة ربما تحت تأثير تصور خاطىء لحجم التأييد السياسى الذى تتمتع به . وقد حاول الرئيس بن على اقناع قادة أحزاب المعارضة بالقبول بخوض الانتخابات ضمن قائمة موحدة مع الحزب الحاكم ، بما يضمن لهذه الأحزاب فرصة التمثيل فى البرلمان ، كما يؤدى الى بناء جبهة متماسكة فى مواجهة حركة الاتجاه الاسلامى التى سعت ـ دون جدوى ـ للحصول على الترخيص بالعمل كحزب شرعى تحت اسم حزب النهضة . وقد باءت جهود الرئيس بن على بالفشل ، وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية فى أبريل ١٩٨٩ محبطة لآمال المعارضة فى التمثيل فى البرلمان ، ومحبطة لآمال النخبة الحاكمة فى التقدم خطوة اضافية نحو تثبيت التعددية فى المجال البرلمانى ، غير أن حركة الاتجاه الاسلامى وبرغم عدم نجاحها فى الوصول الى البرلمان كانت الرابح الأكبر الذى أثبتت نتائج الانتخابات تفوقه وبفارق كبير على باقى أحزاب المعارضة . وقد حاولت النخبة الحاكمة استيعاب نتائج الانتخابات عبر التقدم خطوات اضافية على طريق التوسيع التدريجى للتعددية فتم توسيع المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ وهو هيئة استشارية نص عليها الدستور تتولى المشاركة فى وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ بحيث أتيحت فرصة أكبر لتمثيل الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة بداخلها ، وبحيث أصبحت جميع الأحزاب الشرعية ممثلة فيها . كما تم بث الدفء فى الحوار بين الحكم والمعارضة بعد البرودة التى سيطرت عليه فى أعقاب الانتخابات العامة وتم تقديم اقتراح بانشاء هيئة عليا للميثاق الوطنى تضم جميع المنظمات والاحزاب الموقعة على الميثاق وتكون اطارا للحوار طالما أن مجلس النواب لا يوفر الاطار المطلوب . كذلك وعد الوزير الأول السيد حامد القروى بتعديل قانون الانتخابات لاتاحة الاخذ بقاعدة النسبية فى توزيع المقاعد ، وذلك طبقا لمطالب المعارضة .

وقد جرى اتخاذ هذه الخطوات بينما كانت النخبة الحاكمة ما تزال تقاوم ضغوط حزب النهضة للحصول على ترخيص بالعمل الشرعى لاستمرار تشككها فى مدى جدية التغييرات التى يدعى الاسلاميون أنهم أدخلوها على مبادئهم وأهدافهم ، وجرى إخضاع الحزب الاسلامى ـ الذى يتمتع بحرية الحركة والدعاية ـ لمزيد من الاختبارات التى كان آخرها التصريح لحزب النهضة باصدار صحيفة ناطقة باسمه . وهو وضع غريب يتمتع فيه حزب غير شرعى بحق اصدار صحيفة شرعية ، ولكنه وضع منسجم مع استراتيجية التوسع التدريجى المحسوب كما يجرى اتباعها فى تونس .

وتحاول النخبة الحاكمة فى التجربتين التونسية والأردنية الاستمرار فى الهيمنة على الساحة السياسية عبر بناء اجماع وطنى بين التيارات السياسية المختلفة حول عدد من المبادىء والاهداف الحاكمة للحياة السياسية ، وبحيث يصبح الالتزام بهذه المبادىء والأهداف شرطا لتمتع الحزب بالشرعية . وقد تم تحقيق هذا الاجماع فى تونس عبر صيغة الميثاق الوطنى الذى تم اقراره من جانب ممثلين لكافة القوى السياسية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، أما فى الأردن فان النخبة الحاكمة تتجه لصياغة ميثاق وطنى مشابه واقراره أولا ، بحيث يجرى بناء على ذلك التصريح للأحزاب السياسية الملتزمة بنصوص الميثاق بالعمل كأحزاب شرعية .

٤ ـ التوسع السريع :

وتقدم الجزائر منذ أحداث أكتوبر ١٩٨٨ النموذج الوحيد بين الأقطار العربية لهذه الاستراتيجية ، وتبدو النخبة الحاكمة وفقا لهذه الاستراتيجية منفتحة على احتمالات توسيع سريع لمجالات التعددية السياسية ، ولكن فى نفس الوقت دون أن يبدو أنه توجد لديها خطة أو تصور محدد لما يجب عمله بالضبط فى كل مرحلة ، فحركة النخبة الحاكمة وفقا لهذه الاستراتيجية تبدو شديدة المرونة تجاه التغيرات السياسية السريعة ، بل انها تكون مستعدة أحيانا لاستباق الضغوط باقتراح مزيد من خطوات توسيع التعددية .

فقد كان رد الفعل الأول لدى النخبة الجزائرية الحاكمة تجاه أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ـ بعد الفراغ من مهمة قمع أعمال العنف واعادة الهدوء الى الشارع ـ هو اصلاح أجهزة الدولة والحزب الحاكم ، وقد تم اقرار هذه التوجهات فى المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٨٨ والذى أقر اعطاء الحكومة قدرا كبيرا من الاستقلالية تجاه الحزب الحاكم ، واعادة الديمقراطية للحياة الداخلية للحزب ، وتخليصه من العناصر الفاسدة وتلك المعارضة للاصلاحات . ولكن الحزب استمر فى رفض السماح بالتعددية السياسية .

غير أن الدستور الجديد الذى تم الاستفتاء عليه فى فبراير ١٩٨٩ تضمن اتاحة حق التعدد الحزبى ، وتم اقرار قانون للجمعيات السياسية ـ الأحزاب ـ يتميز بدرجة عالية من المرونة ، وجرى متزامنا مع ذلك اتخاذ

عدد من الاجراءات التى تحقق مناخا عاما يضمن الحريات العامة مثل حريات التعبير والتظاهر والاضراب .

وتبين الخبرة الجزائرية أن التطور السريع فى مواقف النخبة الحاكمة تجاه التعددية السياسية كان شديد الارتباط بدرجة التسييس والكفاحية العالية التى تميزت بها الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية ، بحيث أن النخبة الحاكمة كانت تواجه باستمرار بحالة عجزت فيها الخطوات الاصلاحية المتخذة عن ارضاء المشاعر الجماهيرية المتأججة والتى تدفع باستمرار باتجاه الحد الأقصى من الاصلاح السياسى والتعددية ، وقد كانت استجابة النخبة الحاكمة لهذه الضغوط سريعة ومرنة الى درجة كبيرة . غير ان هذه الطريقة فى الاداء كانت مرتبطة بانقسام النخبة الحاكمة ذاتها وبالصراع بين أجنحتها . فالرئيس الشاذلى بن جديد والتيار الاصلاحى الذى يؤيده داخل الحزب الحاكم كانا يتعرضان فى نفس الوقت لضغوط الشارع المطالبة بمزيد من الاصلاح والتعددية وضغوط والأجنحة المعارضة للاصلاح داخل الحزب الحاكم والتى حاولت عرقلة التغييرات الجارية وفى مواجهة هذا الموقف كانت اتاحة الفرصة للتيارات السياسية خارج الجبهة للتنظيم والتعبير هو الشرط الضرورى لتمكين الرئيس بن جديد من مواجهة ضغوط رفاقه المتشددين . وكان التحدى الذى على الرئيس بن جديد مواجهته هو النجاح فى تطويع الحزب الحاكم دون المخاطرة باضعافه الى درجة وقوف الرئيس وحيدا فى مواجهة ساحة سياسية متغيرة . وقد نجح الرئيس فى انجاز تلك المهمة باتاحة الفرصة لمعارضيه داخل الحزب الحاكم للاستمرار داخل الحزب والوصول الى بعض المناصب القادية - ولكن محدودة التاثير - فيه كاسلوب لتحقيق قدر مناسب من وحدة الحزب الحاكم ، وفى نفس الوقت للتلويح بمعارضيه المتشددين فى وجه المعارضة الناشئة خارج الجبهة لاقناعها بخطورة العمل على اضعاف الرئيس الذى أصبح استمراره رمزا وشرطا الاصلاح السياسى .

■ ■

القسم الثالث :

الشعب والنضال الفلسطينى

- أداء الانتفاضة فى عامها الثانى
- التحرك السياسى الفلسطينى

اقترن دخول الانتفاضة الفلسطينية عامها الثانى بتداعيات سياسية لم تزل تتفاعل مع بدء العام الثالث لهذه الانتفاضة عند اعداد التقرير للنشر . ولذلك يهدف هذا الجزء من التقرير الى بحث المسار العام لهذه التداعيات فى علاقتها بأداء الانتفاضة خلال عامها الثانى وبالأداء السياسى الفلسطينى بصفة عامة والسؤال الذى يهتم به التقرير هو مدى اقتراب أو ابتعاد التداعيات السياسية للانتفاضة عن الهدف الجوهرى الراهن للنضال الفلسطينى وهو تحقيق الاستقلال فى صورة اقامة دولة مستقلة الى جوار اسرائيل . ومن ثم يمكن صياغة هذا السؤال بشكل محدد على النحو التالى :

الى اى مدى يمكن ان يتيح اداء الانتفاضة والاداء السياسى الفلسطينى خلال عام ١٩٨٩ توجيه التداعيات السياسية لهذه الانتفاضة صوب انجاز هذا الهدف .

وفى هذا الاطار يقدم التقرير تحليلا لاداء الانتفاضة بالتركيز على الجوانب الحركية التى تشمل البناء التنظيمى وآليات المواجهة المباشرة وعمليات بناء الاستقلال الاقتصادى وآفاق العصيان المدنى بهدف التصرف على مدى التقدم فى هذا الأداء . كما يقدم التقرير تحليلا للاداء السياسى الفلسطينى والمشكلات التى يواجهها ومدى قدرته على تجنب الانحراف فى المشروع الاسرائيلى للسلام . ويخلص التقرير الى تقويم المسار العام للتداعيات السياسية للانتفاضة فى ظل المستوى الراهن لأداء الانتفاضة والاداء السياسى الفلسطينى .

أولا : أداء الانتفاضة فى عامها الثانى :

حدد التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ منهجه فى دراسة أداء الانتفاضة الفلسطينية بأن يستهدف فهم آلياتها ومدى ما تحققه من تقدم على صعيد خلق بنية سلطة وطنية بديلة لسلطة الاحتلال بما يفرض على الدولة المحتلة التراجع من خلال التأثير عليها ماديا ومعنويا .

ويتوقف مدى التقدم فى انجاز هذا الهدف على كيفية ادارة الصراع على ثلاثة مستويات رئيسية هى : البناء التنظيمى للانتفاضة ، وآليات المواجهة المباشرة ضد قوات الاحتلال ، وعمليات الاستقلال الاقتصادى .

١ ـ البناء التنظيمى :

ظل هذا البناء محتفظا بمكونيه الرئيسيين اللذين تبلورا فى الايام الاولى للانتفاضة ، وهما اللجان الشعبية ذات الطابع النوعى ، والفرق الضاربة .

ولم يحدث تغير جوهرى فى طبيعة تنظيم أو ادوار ووظائف هذه اللجان والفرق خلال العام الثانى للانتفاضة . فالتطور المهم الذى لحق بهما ذو شقين : احدهما اتساع نطاق الانتشار الجغرافى وخاصة للجان النوعية التى امست تغطى كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . وثانيها تزايد دور التنظيم التابع لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) فى قطاع غزة رغم الضربات التى تعرضت لها هذه الحركة واعتقال الصف الاول من قياداتها ، وهو أمر يفترض انه عميق التأثير على أى تنظيم حديث النشأة .

والملاحظ أنه برغم استمرار التنافس بين اللجان التابعة لكل من القيادة الموحدة وحركة « حماس » ، فلم تكن له تأثيرات سلبية حادة ، بل وعلى العكس ظهر فى كثير من الحالات أن ثمة تكاملا بين انشطتهما عندما يتعلق الأمر بدعم صمود الاهالى فى الأراضى المحتلة . ورغم ظهور منشورات فى حالات محدودة بتوقيع جماعات غير معروفة ، فلم تكن هذه ظاهرة . واقتصر الامر على منشورات وزعت مرة باسم « حزب الله » ، وعدة مرات باسم « حزب الوحدة الوطنية الفلسطينية » وهو يدعو الى تعزيز العلاقات مع الاردن .

وقد شهد عام ١٩٨٩ تصاعد دور مجموعات المثقفين الوطنيين فى الضفة وغزة وخاصة فى القدس الشرقية ، بحيث باتوا المعبرين عن الانتفاضة فى اكثر الاحوال . ويمكن تفسير ذلك بأن الطابع السرى للقيادة الموحدة ، فرض ضرورة ظهور شخصيات محددة بشكل علنى تتولى مهمة التعبير الاعلامى بالذات عن الانتفاضة ويستطيع الصحفيون معرفتهم والتوجه اليهم . وكان هؤلاء المثقفون هم المؤهلون لذلك بسبب حصانتهم النسبية التى توفرها لهم اتصالاتهم الدولية وعلاقاتهم بالقنصليات الغربية فى القدس وبالصحفيين الاجانب واختلاطهم بالدبلوماسيين فى الفنادق . كما أن قيام سلطة الاحتلال بقطع خطوط التليفونات الدولية التى تصل الكثير من مناطق الضفة وغزة بالعالم الخارجى جعل الاتصال مع منظمة التحرير يتم من القدس التى لم تتعرض لمثل هذا الاجراء حيث تعتبرها سلطة الاحتلال جزءا من عاصمة الدولة .

وفيما عدا ذلك لم تكن هناك مظاهر تغير بارزة فى البناء التنظيمى للانتفاضة فقد واصلت اللجان الشعبية النوعية ادارة شئون الناس اليومية وفقا لما استقر عليه الامر منذ نشأتها . واثبتت هذه اللجان قدرة عالية على الاستمرار والفاعلية ، وخاصة على صعيد تلبية الحاجات الانسانية المتزايدة التى يفرضها تواصل الانتفاضة ومن ثم تزايد اعداد الشهداء والمصابين والمعتقلين فضلا عن الاجراءات التى تتخذها سلطة الاحتلال فى مجال الحصار الاقتصادى والتى اخذت شكلا يقترب من « حرب تجويع » فى كثير من الاحوال .

وفى هذا الاطار قامت اللجان الشعبية المعنية بهذا الجانب بوظيفة حيوية لاستمرار الانتفاضة ، وخاصة اللجان التموينية ولجان الدعم التى ترسم تقارير المراسلين الاجانب صورا بطولية وانسانية غير عادية لاعضائها . وقد عملت هذه اللجان بتنسيق مع ودعم من لجان التجار واللجان الزراعية التى أخذت على عاتقها توفير الحاجات الضرورية للعائلات التى فقدت عائلها وللمناطق المحاصرة ، حيث تم ابتكار وتخليق أساليب فاعلة لنقل وتخزين المواد الغذائية وتوزيعها ، وخاصة فى المناطق الخاضعة للحصار أو حظر التجول .

كما أظهرت لجان الحراسة الشعبية بالتعاون مع القوى الضاربة نجاحا ملموسا فى الحفاظ على الامن فى المجتمع الفلسطينى ، بعد أن أدت استقالات الفلسطينيين العاملين فى جهاز الشرطة الاسرائيلى الى اغلاق الكثير من مراكز الشرطة بالاراضى المحتلة . والمؤشر الواضح لذلك هو انخفاض الجريمة فى الضفة والقطاع بنسبة ٣٥ ٪ وفقا للمصادر الاسرائيلية . كما قامت بقية اللجان الشعبية النوعية بالوظائف المنوطة بها ، واهمها لجان الاعلام والاستطلاع والاغاثة والاسعاف الطبى والعمل التطوعى والتعليم والتضامن مع المعتقلين واللجان النسائية .

ومن التطورات المهمة التى شهدها العام الثانى للانتفاضة ظهور لجان تحكيم شعبية لها هيكل يتسم بالثبات فى كثير من المناطق ، بعد أن كانت هذه اللجان فى العام الاول مرتبطة بكل نزاع على حدة . فبعد قليل من تفجر الانتفاضة اصبح هناك رأى عام واسع يرفض اللجوء للمحاكم الاسرائيلية فى النزاعات المدنية التى تنشب بين الأفراد . وقد تقلصت هذه النزاعات نفسها بعد أن انخفضت معدلات الحوادث واصبح الناس اكثر حرصا وصبرا فى التعامل مع بعضهم البعض . لكن لايوجد مجتمع لاتقع به حوادث مهما كانت اقل من المعدلات الطبيعية . واقتضى ذلك تشكيل لجنة للحكم فى كل نزاع ينشأ من ممثلين للعائلات واحيانا ممثل للقيادة الموحدة او لحركة « حماس » فى قطاع غزة . ومع تواتر هذه التجربة ، اصبح هناك بعض الاشخاص الذين اكتسبوا ثقة اهالى مناطقهم لعدالة تحكيمهم فى اكثر من نزاع مما جعلهم بمثابة لجنة دائمة للتحكيم الشعبى . لكن المرجح ان هذا التطور لم يحدث فى كل المناطق بالشكل نفسه . ففى قطاع غزة حيث يوجد نفوذ كبير لحركة « حماس » ، ظهر مايسمى « المجمع الاسلامى » لاداء هذه الوظيفة ، ولقى قبولا واسعا فى كثير من انحاء القطاع . ولكن اعتقال زعماء الصف الأول من « حماس » فى منتصف ١٩٨٩ أثر على نشاط هذا المجمع . والملاحظ ان لجان التحكيم التى انتشرت فى الضفة ايضا تعتمد فى احكامها على الشريعة الاسلامية فى الغالب باستثناء بعض المناطق ذات الاغلبية المسيحية .

وعلى هذا النحو يمكن القول فى ايجاز بأن اللجان الشعبية استكملت فى العام الثانى للانتفاضة انتشارها الجغرافى وشمولها النوعى ، على نحو يجعلها بمثابة النواة للادارة الفلسطينية البديلة لسلطة الاحتلال .

اما الفرق الضاربة التى تقود عمليات المواجهة المدنية العنيفة ضد قوات الاحتلال فقد ظلت تؤدى هذه المهمة ، وان عانت من قدر من التشرذم لم يكن ملحوظا خلال عام ١٩٨٨ . وقد بدأت اولى مظاهر ذلك باعلان ولادة مايسمى « الجيش الشعبى الفلسطينى » لأول مرة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ عبر بيان لحركة « فتح » فى الداخل . وجاء الاعلان عن ذلك « الجيش » مقتضبا ويقصر تشكيله على « الشباب الملاحقين من سلطات العدو والمنتشرين خارج بيوتهم وأماكن اقامتهم » . وحدد الاعلان مهمة ذلك الجيش فى « حماية الديار وحفظ الامن والنظام واقامة العدل والقانون وتجسيد

سلطة الشعب » مع ايضاح انه ليس بديلا عن القيادة الوطنية الموحدة بل وسيلة لاستمرار الانتفاضة . ولذلك بدا الأمر وقتها غامضا ، خاصة وان الاعلان عن هذا « الجيش » لم يصدر عن القيادة الموحدة ولا باسم منظمة التحرير ، وانما فى بيان لحركة « فتح » . كما اعلن متحدث باسم هذا الجيش انه يتكون من آلاف الشباب الذين يتلقون اوامرهم من « القوة ١٧ » لمنظمة التحرير ، وانه ليس بديلا عن القيادة الموحدة وانما يمثل اسلوبا آخر للنضال ضد الاحتلال ، دون تحديد ماهية هذا الاسلوب .

ولذلك كان من الطبيعى ان يثير ذلك التطور فى حينه مخاوف شملت بعض قيادات حركة « فتح » نفسها . وتركزت تلك المخاوف على ثلاثة جوانب : اولها ماقد يؤدى اليه وجود هذا الجيش ، الذى بدا انه قوة خاصة لاول وهلة ، من تقسيم للشعب الذى يفترض ان جميع ابنائه هم جنود الانتفاضة سواء الملاحقون منهم او غير الملاحقين . وثانيها انه قد يمثل ارباكا للجماهير التى ستتوزع ولاءاتها بين قوى متعددة . وثالثها انه قد يؤدى الى ارتباك فى صفوف القوى الضاربة التى اكتسبت خبرات ميدانية وتنظيمية عالية خلال العام الاول للانتفاضة واثبتت قدرات لا بأس بها على ادارة عملية المجابهة .

لكن هذه المخاوف تراجعت نسبيا على ضوء تأكيد بأن هذا الجيش ليس بديلا ولا موازيا للقوى الضاربة ، وانما هو تشكيل لهذه القوى بالاساس وجاء هذا الايضاح فى النداء رقم ٣٢ الصادر عن القيادة الموحدة للانتفاضة فى ٧يناير ١٩٨٩ الذى رحب بانشاء الجيش الشعبى الفلسطينى ، واكد انه جيش منظمة التحرير وجيش الانتفاضة الذى يتشكل من القوى الضاربة ، ودعا الشباب الفلسطينى للانضمام الى صفوفه من اجل حفظ الامن والنظام . والواضح ان الخطاب الذى تضمنه النداء رقم ٣٢ فى شأن قضية تشكيل الجيش جاء مختلفا عما ورد فى بيان حركة « فتح » . فقد جعله نداء الانتفاضة بمثابة جيشها المفتوح لجميع الشباب على عكس بيان « فتح » الذى لم يقل صراحة انه مغلق لكنه اعطى هذا الانطباع عبر الدعوة الى تشكيله من الشباب الملاحقين .

ومع ذلك فقد لوحظ قبل منتصف ١٩٨٩ بقليل وجود نوع من التشرذم ليس فقط بسبب تكوين فرق خاصة تابعة للجيش الشعبى بمعزل عن الفرق الضاربة الأصلية ، ولكن ايضا لما بدا من ضعف التنسيق احيانا بين هذه الفرق نفسها فضلا عن توزيع بيانات بتوقيعات مختلفة . وقد صدر اول بيان للجيش الشعبى فى ١١ مايو ١٩٨٩ متضمنا الاعلان عن تشكيل ماأسماه فرق الانطلاقة ، وقال (ان فرق الانطلاقة لتحرير فلسطين وهى تخوض حرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية فانها تعلن ان لامهادنة ولاتوقف للانتفاضة الا بجلاء القوات الصهيونية عن ارض فلسطين) . كما ظهرت ممارسات منفردة للجيش الشعبى من نوع فرض ضريبة ثورية مقدارها ٢٥ دولارا شهريا على التجار فى بعض المناطق لحمايتهم من موظفى الضرائب الاسرائيليين ، وهى ضريبة لم ترد اشارة لها فى نداءات القيادة الموحدة .

وقد رصدت قيادة الانتفاضة هذه الظاهرة وحذرت منها فى النداء رقم ٤٥ الصادر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ ، حيث دعت الى (توحيد كافة كوادر الكتائب والنضال وفصائل الجيش الشعبى المختلفة فى مسلك القوى الضاربة الوحدوية تفويتا للفرصة امام العدو الذى يستغل الفرقة والتشرذم لتمرير اهدافه . كما تدعوهم الى التوقف نهائيا عن اصدار بيانات تحمل توقيعات مختلفة غير توقيع القيادة الوطنية الموحدة لسد الطريق امام العدو فى اصدار بيانات تحمل توقيعات مزيفة تستهدف شق الصف الوطنى واثارة البلبلة وتشكيك المواطنين ببعضهم البعض .

٢ - آليات المواجهة المباشرة :

لم يحدث تطور جوهرى فى الآليات التى استخدمت عام ١٩٨٨ . فظلت الاداتان الرئيسيتان للعنف المدنى اى الاضراب ، والتظاهر والاشتباك هما أهم آليات المجابهة . وبقى الاضراب العام ينظم بشكل مركزى تحدده القيادة الموحدة من خلال نداءاتها . كما استمر التظاهر بطابعه غير المركزى خلال العام الثانى للانتفاضة وان اتسم بتراجع نسبى وخاصة فى حجم المظاهرات .

ورغم ان الانتفاضة ظلت تعتمد على اسلوب العنف المدنى بالاساس ، فقد شهد العام الثانى للانتفاضة تزايدا محدودا فى العمل المسلح سواء داخل الاراضى المحتلة ، او عبر الحدود الاردنية واللبنانية ، الأمر الذى اثار جدلا حول دور السلاح فى الانتفاضة . كما ان من الظواهر المهمة فى عملية المواجهة عام ١٩٨٩ التصعيد الذى حدث فى تصفية العملاء والمتعاونين مع الاحتلال .

أ - ادوات العنف المدنى :

ظل الطابع العام للاضراب بنوعية العام والجزئى مستمرا فى عام ١٩٨٩ . ويمكن حصر اهم التطورات

التفصيلية التى جرت عليه فيما يلى :
* انخفاض عدد أيام الاضراب العام فى الشهور السبعة الأولى من ١٩٨٩ لتعود الى الارتفاع الطفيف فى الشهور التالية وفقا لما يوضحه الجدول رقم (٦) .
* ظل الالتزام الجماهيرى الشامل بالاضرابات العامة واضحا ، بما فى ذلك معظم العاملين فى اسرائيل الذين يمتنعون عن التوجه الى اعمالهم فى أيام الاضراب العام . وقد سجلت بعض المصادر الاسرائيلية ان عددا من هؤلاء العاملين يتحايلون على هذا الالتزام بأن يبقوا طوال الاسبوع داخل اسرائيل دون أن يعودوا للضفة والقطاع الا فى العطلة ، وان لم يتأكد هذا من مصادر اخرى . كما بدأت الفرق الضاربة منذ بداية ١٩٨٩ فى فرض غرامات على اية مخالفات للاضراب العام ، وخاصة على السيارات الخاصة او الأجرة التى تنتهك هذا الاضراب ، بحيث يتم جمع هذه الغرامات فى كل منطقة وتحويلها لاقامة مشاريع بها .

جدول رقم (٦)
ايام الاضراب العام خلال سنة ١٩٨٩

الشهر	عدد ايام الاضراب العام
يناير	٦
فبراير	٥
مارس	٥
ابريل	٦
مايو	٧
يونيو	٦
يوليو	٦
اغسطس	٧
سبتمبر	٨
اكتوبر	٨
نوفمبر	٩
ديسمبر	٩
إجمالى	٨٢يوما

* شهدت الشهور الاربعة الاخيرة من عام ١٩٨٩ تطويرا لممارسة الاضراب العام فى بعض الاحيان ، وذلك بأن ينتهى يوم الاضراب بخروج جماعى للسكان الى الشوارع فى المساء لخلق ماأسمته القيادة الموحدة « حالة من العصيان » .
* انخفاض ملحوظ فى اعداد الاضرابات الجزئية المكانية ، اى التى يتم تنظيمها فى مدينة او منطقة معينة لسبب يتعلق بأهالى هذه المنطقة بالاساس . لكن ظل الاضراب التجارى الجزئى اليومى مستمرا كمظهر لارادة قيادة الانتفاضة وقدرتها على مواجهة ارادة الاحتلال .

أما المظاهرات التى تعتبر محور المواجهات الجماعية العنيفة لقوات الاحتلال فقد تراجعت بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ سواء من حيث التكرار او الحجم ، وان كان من العسير التدليل على تقلص اعداد المظاهرات بالارقام لعدم امكانية حصرها . فتتميز هذه المظاهرات باللامركزية حيث يشهد اليوم الواحد العشرات منها فى المدن والبلدان واحيانا بعض القرى . واحيانا تشهد المدينة الواحدة عدة مظاهرات فى نفس اليوم فى احياء مختلفة . ولذلك لايوجد مصدر يستطيع ان يزعم قدرته على حصر هذه المظاهرات ، واذا وجد فلا يمكن الاطمئنان اليه . لكن الاعتقاد الذى يولده تتبع انباء هذه المظاهرات على مدار عام ١٩٨٩ انها اقل مما كانت عليه فى عام ١٩٨٨ . والاهم من ذلك ان اعداد المشاركين فى كثير من هذه المظاهرات اصبح محدودا باستثناء المناسبات الوطنية الكبرى فى التاريخ الفلسطينى او المناسبات المتعلقة بالانتفاضة نفسها مثل بدء شهر جديد بصفة خاصة . ولذلك بدا فى عام ١٩٨٩ ان الانتفاضة تنتقل جزئيا فيما يتعلق بالمظاهرات والاشتباكات مع العدو من النضال المدنى الواسع النطاق الى النضال المدنى المرتكز على نشاط المجموعات الصغيرة . فأصبح الاسلوب الاكثر انتشارا هو قيام مجموعة تضم ١٥ ـ ٢٠ من الصبية والشباب بالتجمع فى مكان معين حيث يلتف حولهم عدد آخر من الاهالى والاتجاه الى احد المواقع الاسرائيلية لاطلاق الحجارة تمهيدا للاشتباك مع القوة الموجودة بالموقع . ورغم ان هذا الاشتباك يؤدى الى اصابة اعداد منهم وفى احيان كثيرة استشهاد احدهم او اكثر الا ان هذه العمليات منتشرة بجرأة وعلى نطاق واسع خلال عام ١٩٨٩ .

لكن من المهم ان نتوقف هنا لنلاحظ ان تناقص المجابهات اليومية العنيفة خلال ١٩٨٩ مع تصاعد حدتها ادى الى انطباع اعلامى بأن اعداد الشهداء فى زيادة مطردة لان معظم هذه المجابهات تنتهى بسقوط شهيد على الأقل . وساعد على اعطاء هذا الانطباع ايضا تولى اسحق مردخاى المعروف باتجاهاته الاكثر حدة فى مجال القمع للقيادة العسكرية فى الضفة الغربية . لكن البيانات المتوافرة من اكثر من مصدر قمنا بمقارنتها تشير الى عدم وجود زيادة كبيرة فى اعداد الشهداء خلال عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع ١٩٨٨ . والملاحظ ايضا ان ايام الشهداء الكبيرة فى ١٩٨٨ لم تتكرر فى ١٩٨٩ ، مثل ١٦ابريل ١٩٨٨ (١٨شهيدا) ، و١٠ يناير ١٩٨٨ (١٧شهيدا) ، و١٣يناير ١٩٨٨ (١٣شهيدا) . كما ان معدلات الاستشهاد من حيث الشهر كانت فى ١٩٨٨ : مارس (١٠٠شهيد) ، ابريل (٨٩ شهيدا) ، يناير (٧٥شهيدا) . اما بخصوص شهور

الاصابات فكان شهر يوليو ١٩٨٩ فى المرتبة الثانية (٣١٥٠ مصابا) بعد شهر نوفمبر ١٩٨٨ (٣٣٠٠ مصاب) ويليهما اكتوبر ١٩٨٨ (٢١٠٠ مصاب) .

والملاحظ ان غالبية المشاركين فى عمليات المجابهة العنيفة خلال ١٩٨٩ من الصبية (١٠ ـ ١٨ عاما) الى جانب اعداد اقل من الشباب . ولذلك يمكن القول بأن الانتفاضة اتجهت فى عامها الثانى لتكون مهمة يومية لهؤلاء الصبية الذين فرغهم اغلاق المدارس معظم الوقت لهذه المهمة ، فيما يخرج الآباء والاخوة الاكبر للعمل .

وقد ادى هذا الطابع الجديد للانتفاضة الى تزايد عمليات الهجوم ضد القوات الاسرائيلية باستخدام الاسلحة البدائية المصنعة محليا واهمها « المولوتوف » والتى تعتبر جزءا لايتجزأ من عمليات العنف المدنى وليس مظهراً للكفاح المسلح*.

وتشمل هذه العمليات الهجوم على السيارات العسكرية من فرق الدورية وسيارات المستوطنين ومراكز الشرطة الباقية واحيانا عربات الاتوبيس الاسرائيلية ، بالاضافة الى وضع المتاريس واعاقة حركة الدوريات العسكرية الاسرائيلية وهذه العمليات فى مجموعها هى مايطلق عليه فى المصادر الرسمية الاسرائيلية (حوادث الاخلال بالامن) التى حصرتها دراسة هامة للعميد احتياط اريب شيلو القائد العسكرى الاسبق للضفة والباحث الان فى مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب . وخلصت الدراسة الى ان المتوسط اليومى لهذه الحوادث مابين ٥٠ ـ ٧٠ منذ تفجر الانتفاضة بالمقارنة بمتوسط ٥ حوادث خلال ١٩٨٦ و ٦حوادث فى ١٩٨٧ . والمرجح ان هذا التقدير يقل عن الواقع ، وانه يعتمد فقط على ماحصرته سلطات الاحتلال .

ومن أنواع العمليات الجديدة التى شهدها عام ١٩٨٩ اختطاف أحد الجنود الذين يرجح أن لديهم قوائم بأرقام هويات الشباب المطلوبين لاخذها منه وتوزيعها على الاهالى . كما شهد عام ١٩٨٩ انتشارا ملحوظا لعمليات الطعن بالالات الحادة ، حيث بلغ عدد هذه العمليات التى نقلتها وكالات الانباء وأمكن رصدها حتى منتصف اكتوبر ١٩٨٦ عملية ضد الجنود والمستوطنين بالمقارنة مع عدد لا يتجاوز ٣٠ عملية خلال عام ١٩٨٨ .

والملاحظ انه منذ أن تولى الجنرال اسحق مردخاى قيادة المنطقة الوسطى (الضفة الغربية) خلفا للجنرال (امرام متيزنا) ، تزايدت الاشتباكات التى تتم بمبادرة من القوات الاسرائيلية ، وذلك فى اطار تصعيد اجراءات القمع . فمن أبرز الاساليب القمعية التى تم تكثيفها عمليات الهجوم على المناطق المختلفة بهدف انتزاع زمام المبادرة من أيدى القوى الضاربة ودفعها الى مواقع دفاعية حتى يتركز جهدها على تجنب الهجمات الاسرائيلية بدلا من المبادرة بهجمات مخططة . ومع ذلك ظل بمقدور القوى الضاربة القيام بعمليات هجومية رغم ما فرضه عليها تكثيف الهجمات الاسرائيلية من أعباء اضافية .

ب ـ العمل المسلح :

كان من الطبيعى فى انتفاضة يسودها منهج العنف المدنى أن يتوارى العمل المسلح المعتمد على الاسلحة النارية . وقد قررت قيادة الانتفاضة بالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير منذ وقت مبكر تجنب اللجوء الى العمل المسلح بهدف تجريد قوات الاحتلال من ذريعة استخدام الذخيرة الحية فى قمع الانتفاضة وتعريضه لأوسع ادانة عالمية فى حالة استخدامها .

وشهد عام ١٩٨٨ التزاما واضحا بذلك رغم تنفيذ عدد من العمليات المسلحة لكن خارج سياق الانتفاضة . فلم تكن تلك العمليات بتعليمات من قيادة الانتفاضة ولا تم تنفيذها من خلال أى من أجهزتها التنظيمية ، وانما تمت عن طريق بعض الخلايا الفدائية المسلحة التى لم تزل موجودة داخل الاراضى المحتلة بطبيعة الحال .

لكن شهد الربع لثانى من عام ١٩٨٩ تصاعدا ملموسا فى العمليات المسلحة بالمقارنة مع الفترة السابقة منذ تفجر الانتفاضة ، الامر الذى اثار جدلا فلسطينيا حول مدى الحاجة الى التصعيد فى هذا المجال . وقد تمثلت أهم هذه العمليات فى انفجار سيارة ملغومة باسطوانات غاز ومواد قابلة للاشتعال فى القدس الغربية قرب مقر قيادة الشرطة فى ٢٨ ابريل ، لكنها لم تسفر عن خسائر ملموسة بسبب تفجرها قبل الموقع الذى كانت تستهدفه . فكانت هذه أول مرة يستخدم فيها أسلوب السيارات الملغومة ضد السلطات الاسرائيلية فى القدس بعد أن شاع استخدامه فى الجنوب اللبنانى عقب حرب ١٩٨٢ .

ولذلك كانت واضحا افتقاد تلك العملية للخبرة ،

---

* عمد التقرير الاستراتيجى العربى منذ عدده الخاص بعام ١٩٨٧ الى تصنيف لاساليب المقاومة الفلسطينية يجمع بين خبرات تجارب التحرير الوطنى العالمية وبين خصوصية الواقع الفلسطينى المعين . وبمقتضى هذا التصنيف تعتبر العمليات التى لاتستخدم فيها الاسلحة النارية والقنابل من عمليات العنف المدنى لا العنف المسلح .

الامر الذى يفسر عدم تحقيقها لاهدافها . وبعدها بأيام فى ٧ مايو تم العثور على جثة جندى اسرائيلى مضروب بالرصاص فى رأسه بعد فترة من اختفائه .

وفى ١٢ مايو خاض شاب من قرية بورين معركة مع قوة اسرائيلية قتل خلالها ٣ جنود ومستوطن قبل ان يصاب بطلقة قاتلة فى رأسه . وفى ١٩ مايو حدثت معركة أوسع نطاقا فى قرية بيت أولا بقضاء الخليل استشهد فيها ٣ فلسطينيين وقتل جندى اسرائيلى واصيب ٧ جنود آخرون فضلا عن قائد الدورية التى هوجمت . وكان الفلسطينيون الذين هاجموها مسلحين برشاشات من طراز « عوزى » الاسرائيلية الصنع وقنابل يدوية . وكانت هذه العملية الاخيرة بالذات هى التى فجرت الجدل حول لجوء الانتفاضة الى العمل المسلح ، بسبب ما أعلنته السلطات الاسرائيلية من أن منفذيها هم من نشطاء الانتفاضة المطلوبين للاعتقال . وكان معنى ذلك ان هذه العملية تمت بمعرفة عناصر مشاركة فى الانتفاضة وليس من قبل خلية فدائية قديمة . لكن جاء التصريح الرسمى الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية ليؤكد ان الحظر الذى فرضته على استخدام السلاح داخل الاراضى المحتلة لم يزل ساريا ، وانها لم تطلب من الشعب الفلسطينى البدء باستخدام تلك الاسلحة .

لكن التساؤل حول مسألة العمل المسلح ظل مستمرا لتواصل العمليات التى تدخل فى نطاقه . فلم يمض يوم على التصريح الصادر عن منظمة التحرير حتى تعرض ثلاثة جنود اسرائيليين فى ٢٢ مايو لاطلاق نار من شاحنة توقفت بالقرب منهم .

وفى اليوم نفسه صدر النداء رقم ٤٠ للقيادة الموحدة ليدعم هذا التساؤل لما دعا اليه من قتل جندى أو مستوطن مقابل كل شهيد فلسطينى . وقال النداء : (من منطلق الدفاع عن النفس وضرورة أن يدفع العدو ثمنا باهظا لجرائمه ، فإن القيادة الوطنية الموحدة تدعو القوى الضاربة للتعرض لحياة المستوطنين والجنود الصهاينة وتصفية واحد منهم مقابل كل شهيد يسقط من أبناء شعبنا) . وكان هذا أول نداء قاطع يدعو الى الثأر توجهه قيادة الانتفاضة منذ أن صدر نداؤها الاول فى ٤ يناير ١٩٨٨ . ورغم أن منطوق النداء على هذا النحو لا يتضمن ضرورة ان يستخدم الفلسطينيون اسلحة نارية من اجل الثأر ، الا انه صدر فى وقت كان التساؤل فيه ملحا عما اذا كانت الانتفاضة فى مفترق طرق من حيث أسلوب النضال ، وبالتالى أدى إلى تدعيم الانطباع بأن هناك مراجعة لاسلوب العنف المدنى كأسلوب رئيسى لهذه الانتفاضة .

وقد سارعت القيادة الوطنية الموحدة الى توزيع نص آخر للنداء خال من هذه الفقرة التى أشرنا اليها . وفسر المتحدث الرسمى باسم منظمة التحرير هذا التغيير بأن (النص الذى وزع فى البداية قد يكون مسودة أولى للنداء رقم ٤٠) . لكن هذا التفسير لم يحل دون ظهور تفسيرات تركز على وجود خلاف داخل القيادة الموحدة وربما داخل منظمة التحرير حول مدى الحاجة للتحول الى أسلوب الكفاح المسلح ، أو على ان قيادة الانتفاضة تختبر امكانية الانتقال إلى هذا الاسلوب من خلال استكشاف ردود فعل بعينها . كما ذهب أحد التفسيرات إلى ان القيادة الموحدة تحاول ممارسة نوع من الضغط سواء على السلطة المحتلة أو على القوى الدولية من خلال تقديم رسالة تنطوى على تحذير من مزيد من التدهور فى الموقف مالم يحدث تقدم ملموس فى عملية التسوية . وذهب تفسير آخر إلى أن تنفيذ بعض العمليات من حين لاخر يعكس الغضب الشعبى بسبب اشتداد القمع وكثرة ضحاياه ، فيكون من الوارد ان يفقد بعض الافراد السيطرة على سلوكهم .

لكن تراجع العمليات المسلحة داخل الاراضى المحتلة بعد ذلك أدى إلى الحد من التساؤلات المثارة حول تغير الاسلوب الرئيسى للانتفاضة وكذلك الجدل الذى ترتب عليها . كما أن تنفيذ عدة عمليات مسلحة متتالية عبر الحدود الاردنية فى شهرى أغسطس وسبتمبر لم يؤد إلى اعادة طرح هذه القضية بسبب صعوبة ربطها بالانتفاضة أو منظمة التحرير . فقد كان واضحا ان العمليات التى قام بها فدائيون فلسطينيون تمت بمعرفة الفصائل الخارجة على المنظمة وخاصة الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وحركة فتح والانتفاضة ، وان كانت هناك عملية واحدة أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئوليتها عنها ، وهى عملية اطلاق قذائف صاروخية على مستوطنة ماعوز حاييم فى بيان بشمال اسرائيل من الاراضى الاردنية فى ٨ أغسطس .

والملاحظ أن هذه العمليات كمثيلاتها التى تتم باستمرار عبر الحدود اللبنانية لا ترتبط بالانتفاضة ولا تعنى تحولها إلى أسلوب الكفاح المسلح ، وان كان لها تأثير ايجابى عليها فى النهاية .

ولذلك فالمتاح الان هو القيام بعمليات مسلحة محدودة لا تمثل أسلوبا بديلا للمقاومة المدنية وانما كأسلوب مكمل لها فى افضل الاحوال . وثمة خبرات نضالية اقترن فيها الاسلوبان معا . وأقربها الينا خبرة النضال الوطنى فى جنوب لبنان الذى تزاوجت فيه ولم تزل المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية التى أخذت شكلا اقرب للمقاومة السلبية منه إلى العنف المدنى . لكن يظل السؤال المحورى هو : هل يحقق ادخال الكفاح المسلح كأسلوب مكمل للعنف المدنى الذى تقوم عليه الانتفاضة

الان اضافة ملموسة لها ؟ المؤكد ان الاجابة على هذا السؤال تحتمل اجتهادات متباينة . لكن الذى يبدو لنا هو أن الظرف المحدد للانتفاضة الان يقتضى استمرار المنهج الذى اخذت به قيادة منظمة التحرير منذ بداية هذه الانتفاضة ، وهو العنف المدنى الذى يستبعد العمل المسلح بهدف السعى إلى شل الالة العسكرية الاسرائيلية طالما أنه ليس بالامكان تدميرها فقد أدى اسلوب العنف المدنى إلى وضع القوات الاسرائيلية فى موقف حرج من جراء امتلاكها آلة عسكرية هائلة لكنها غير قادرة على استخدامها بسبب التعاطف الدولى الواسع مع انتفاضة لا تحمل السلاح مما يجعل من الصعب على القيادة العسكرية الاسرائيلية ان تتجاوز حدودا معينة فى القمع أو أن تنفذ اشكالا من المذابح الجماعية . فالمشكلة التى تواجهها هذه القيادة ليست نابعة من ضعف قدراتها بأى حال وانما هى مرتبطة بطبيعة المعركة التى تخوضها ضد انتفاضة مدنية . وترتب على ذلك ظهور اتجاه وان لم يزل محدودا لرفض اداء الخدمة فى الاراضى المحتلة والشكوى من عدم اخلاقية مواجهة العزل بالقوة . واعترفت القيادة الاسرائيلية بهذه المشكلة بأشكال مختلفة من أهمها ما عبر عنه رابين من أن اسلوب المواجهة المدنية الذى يتبعه الفلسطينيون هو أصعب ما يمكن لاسرائيل تحمله من حيث الاحساس بالعبء المادى . والملاحظ ان رابين يركز فى خطابه الموجه للجنود المتبرمين من استخدام القوة ضد العزل على فكرة الخطر الذى يهدد مستقبل اسرائيل ، ومن عباراته المأثورة فى هذا الصدد : (ان اية مواجهة عنيفة لابد ان تصاحبها مشاعر قاسية لكننى اعتقد وكان هذا اعتقادى طوال فترة خدمتى العسكرية والعامة أن الحبل الشوكى الاخلاقى لشعب اسرائيل وجيشها هو الاحساس بأنه لا خيار وذلك كحافز رئيسى للقتال بكل صوره) .

كما نلاحظ أن الخسائر الاسرائيلية المترتبة على المقاومة المدنية مؤثرة ويمكن جعلها اكثر تأثيرا بنفس هذا الاسلوب النضالى اذا أمكن تطويره وتحضيره . ففى الشهور السبعة الاولى من ١٩٨٩ اصيب ٢٧٧ جنديا من جراء ضرب الدوريات الاسرائيلية بالزجاجات الحارقة وفقا لتقدير العميد شولم عميت قائد حرس الحدود . كما أصيبت ٣ آلاف سيارة اسرائيلية خلال ١٩٨٨ وحتى أغسطس ١٩٨٩ ، وفى هذا السياق فإن تصعيد العمليات المسلحة سيتيح للقوات الاسرائيلية تصعيد القمع باستخدام آلتها العسكرية ، فضلا عن حل المشكلة الاخلاقية التى بدأ بعض الجنود فى مواجهتها لاضطرارهم إلى ضرب العزل ، وهو انجاز طيب للانتفاضة مهما كانت اعداد هؤلاء محدودة .

ج - تصفية العملاء :

تعتبر قضية العملاء من القضايا التقليدية التى تواجهها اية حركة تحرير . فوجود عملاء للسلطة المحتلة ظاهرة طبيعية عرفتها كل الشعوب التى وقعت تحت الاحتلال . وكان اداء الانتفاضة تجاه هذه الظاهرة فى ١٩٨٨ ، كما سجله التقرير الاستراتيجى فى عدده السابق ، يعكس درجة معقولة من الوعى بتعقيدات هذه القضية والمشكلات التى يمكن ان تترتب على اطلاق عملية تصفية العملاء دون قيود .

لكن الانتفاضة لم تحافظ على هذا الاداء خلال ١٩٨٩ ، وخاصة خلال الفترة من ابريل إلى سبتمبر التى شهدت تصعيدا لعمليات التصفية دون ضوابط . فخلال هذه الشهور الستة تم تصفية حوالى ٥٥ شخصا مقابل ٣٠ فقط قتلوا طوال ١٦ شهرا قبلها . وأدى ذلك الانفلات إلى تدخل القيادة الموحدة عبر النداء ٤٤ الصادر فى ١٧ أغسطس بدعوة صريحة إلى عدم قتل أى عميل الا بموجب قرار منها أو عند توفر اجماع وطنى ، وبعد اعطائه فرصة للتوبة . وتابعت القيادة الموحدة هذا التحذير فى النداء ٤٥ الصادر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ بشكل اكثر تحديدا : (اننا نعيد التاكيد على كافة كوادر القوى الضاربة واللجان الشعبية على ضرورة الانضباط خوفا من التسيب الذى يتيح للعدو استغلال هذه الظاهرة ميدانيا واعلاميا) . لكن الملاحظ ان هذه الدعوة لم تلق استجابة كافية ، حيث استمر التصعيد ضد العملاء وتواصلت عمليات القتل التى تتم فى الغالب عن طريق الطعن أو الضرب حتى الموت أو الشنق .

والخطر هنا أن الانفلات فى مجال تصفية العملاء قد يقود إلى حزازات اجتماعية تهدد استمرار الانتفاضة نفسها اذا قررت بعض العائلات الانتصار لابنائها وخاصة عندما لا تكون ثمة أدلة كافية على عمالتهم . وقد حذر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ من هذا الخطر ، واعاد التذكير بالخبرات السلبية لثورة ١٩٣٦ فى هذال المجال .

والملاحظ ان القيادة الموحدة للانتفاضة قامت فى أواخر ١٩٨٩ بالاعتماد على العقلاء من أجل استعادة زمام السيطرة على عملية تصفية العملاء والحد من الانفلات التى حدث فيها بما يحمله من مخاطر جدية على الانتفاضة . وقد تحقق قدر من التقدم فى هذا الاتجاه قرب نهاية العام . لكن لم يزل الامر فى حاجة الى متابعة ليس فقط لضمان توافر الانضباط فى هذا المجال ، ولكن ايضا لوضع ضمانات تكفل لاى منهم بالتعاون أن يدافع عن نفسه وأن يتوب اذا كان راغبا فى ذلك حتى لا يصبح التهور هو سيد الموقف .

٣ ـ عمليات بناء الاستقلال :

يمكن القول اجمالا بأن الانتفاضة غدت فى عامها الثانى أعمق تجربة وأرسخ فى وجدان أبناء الاراضى المحتلة من حيث انها تحولت إلى أسلوب حياة . لكن شابها انها ليست أكثر قدرة على التجدد الذاتى الذى كفل عدم تحولها الى « روتين » يومى على نحو يتيح للسلطة المحتلة التعايش معها وتطوير أدوات مناسبة لها . وتنبع أهمية التجدد الذاتى من أن الانتفاضة تخوض معركة طويلة تقتضى طول النفس وتجنب الانهاك لان أحد أهم عوامل الحسم فى هذه المعركة القدرة على الاستمرار . كما ترتبط أهمية هذا التجدد بالافاق التى تطمح اليها الانتفاضة ، والتى لا تنحصر فى التأثير على الرأى العام العالمى ، وانما تسعى لارهاق سلطة الاحتلال وهو مالا يمكن المضى فيه دون جهد من أجل بناء قدر من الاستقلال الاقتصادى . وقد أبدت الانتفاضة منذ تفجرها وعيا بأن نجاحها فى تحقيق أهدافها يقتضى الاهتمام بالعمل من أجل اقامة البنية الاقتصادية الاجتماعية للاستقلال بما يعنيه ذلك من فلك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلى قدر الامكان . ومن هنا كان الوعى بضرورة التوازن بين مهام المواجهة العنيفة للاحتلال وبين المهام الهادفة لخلق هذه البنية .

وقد استمرت القيادة الموحدة خلال ١٩٨٩ فى التأكيد على ضرورة الاستمرار فى تنفيذ هذه المهام التى تشمل مقاطعة السلع والامتناع عن دفع الضرائب وزيادة الانتاج الوطنى سواء الزراعى أو الصناعى ، وان تراجعت الدعوة الى مقاطعة العمل فى هذا العام بالمقارنة مع ١٩٨٨ .

فالملاحظ أن نداءات القيادة الموحدة أعطت الاهتمام الأول لمقاطعة السلع ودعت الى شن حرب ضد البضائع الصهيونية واهابت بالوكلاء التوقف التام عن التعاطى مع هذه البضائع التى توجد بدائل محلية لها أو التى لا حاجة للشعب بها . كما طالبت الفرق الضاربة واللجان الشعبية بملاحقة مروجى المنتجات الاسرائيلية . وواكب ذلك التوجه للجماهير لمطالبتها بمقاطعة هذه المنتجات .

كما أعطت نداءات القيادة الموحدة أولوية للحض على عدم دفع الضرائب للعدو ، واهابت بالفرق الضاربة ان تكثف عملها فى المدن والقرى فى مجال التصدى لرجال الضريبة الذين وصفتهم فى النداء ٣٢ بأنهم (مصاصو دماء شعبنا) . وحذرت المحاسبين الذين يقدمون كشوف الضرائب وطالبتهم بالتوقف عن هذا العمل . واتخذت من معركة بلدة بيت ساحور فى آخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ١٩٨٩ مناسبة لشن حملة واسعة من التحريض الاقتداء بالنموذج الذى قدمته هذه البلدة فى صمودها فى معركة الضرائب واصرارها على عدم التراجع رغم قيام سلطة الاحتلال بمصادرة الممتلكات .

وفى الوقت نفسه حثت نداءات القيادة الموحدة على زيادة الانتاج ادراكا لعدم امكانية تحقيق أى تقدم فى مجال مقاطعة الاحتلال بدون انجاز ذلك . وفى هذا الاطار أبدت الاهتمام بتوفير الظروف المناسبة لزيادة انتاجية العمال بما يقتضيه ذلك من زيادة أجورهم بنسب تتلاءم مع ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار الاردنى فى أوائل ١٩٨٩ . ولذلك توجهت الى أصحاب المصانع والمشاغل والمؤسسات الوطنية عدة مرات خلال ١٩٨٩ لمطالبتهم بزيادة أجور العمال وعدم خصم أيام الاضراب العام من أجورهم . كما طالبتهم بعدم استخدام سلع وسيطة اسرائيلية قدر الامكان .

واهتمت نداءات القيادة الموحدة كذلك بضرورة تطوير التعاونيات الانتاجية فى كل مكان وتوفير سبل الدعم لها ، مع توسيع نطاق الاقتصاد البيتى .

لكن السؤال المحورى الذى يثيره جانب أساسى من الخطاب السياسى لقيادة منظمة التحرير هو ما اذا كان تحقيق فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلى يعتبر هدفا أساسيا للنضال الفلسطينى . فهناك مقولات وأفكار واضحة لقيادات فلسطينية سواء فى الهيكل الرسمى لمنظمة التحرير أو من انصارها فى الداخل تتضمن معنى التأكيد على هذا الارتباط وليس فكه . فعلى سبيل المثال يمكن الاشارة الى الأفكار الداعية لاقامة اتحاد اقتصادى بين الدولة الفلسطينية واسرائيل يضم الاردن ولبنان أيضا . وهناك كذلك الافكار المتعلقة بأن الدولة الفلسطينية لن يفصلها حائط عن الدولة الاسرائيلية ، بل سيكون هناك تعاون اقتصادى جوهرى بينهما .

ومن هنا فالملاحظ ان جانبا من الخطاب السياسى الفلسطينى لا يتسق مع الاتجاه الواضح فى نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة نحو فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلى . ويتميز هذا الخطاب بأنه يفصل بين هدف الاستقلال السياسى وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل . فالاستقلال لديه لا يشمل الاقتصاد بالضرورة وليس موقفا عليه . وليس ثمة شك فى أن الاساس الذى يقوم عليه هذا الخطاب صحيح ، ويعكس خبرة عالمية سائدة فى عصر التحرر من الاستعمار ، وهى خبرة عدم التلازم بين الاستقلال

السياسى والاقتصادى . فكثير من الدول التى استقلت سياسيا ظلت مرتبطة اقتصاديا بالدولة المستعمرة ، بل وكان هذا هو النمط الغالب . كما لم يكن ضعف امكاناتها الاقتصادية الذاتية عائقا دون حصولها على الاستقلال السياسى .

لكن المشكلة فيما يتعلق بالظرف الفلسطينى المحدد الان أن هدف فك الارتباط مطروح أيضا كأداة رئيسية لتحقيق الاستقلال السياسى . فإذا كان المغزى الجوهرى للانتفاضة هو اثبات عدم امكانية استمرار الاحتلال الاسرائيلى للضفة والقطاع فإن هذا يقتضى النجاح فى تحويل هذا الاحتلال من مغنم الى مغرم أو على الاقل تقليص ذلك المغنم . والمعروف أن دمج اقتصاد الضفة والقطاع فى الاقتصاد الاسرائيلى هو أحد أهم مغانم الاحتلال التى يقتضى تقليصها الحد من هذا الدمج عن طريق درجة من درجات فك الارتباط . كما ان انجاز ذلك يعتبر ضروريا فى كل الحالات من أجل اعادة صياغة العلاقات بين أى كيان فلسطينى قد ينشأ وبين اسرائيل على أسس أفضل من الاسس الراهنة التى تناسب المصالح الاسرائيلية وحدها .

وفى هذا الاطار ينبغى علينا متابعة مدى التقدم الذى أحرزته الانتفاضة فى عدد من المجالات الاساسية لفك الارتباط .

١ ـ مقاطعة السلع :

يجدر بنا التذكير بداية بأن سلطة الاحتلال عملت على توحيد سوق الاراضى المحتلة مع السوق الاسرائيلية ، وفرضت اجراءات لحماية المنتجين الاسرائيليين مما أدى لارغام الاقتصاد الفلسطينى على التبادل بشروط مجحفة وأتاح غزو سوق الاراضى المحتلة والهيمنة على الجزء الاكبر منها عبر الاغراق والتأثير على انماط الاستهلاك والانتاج الوطنى وربطهما بظروف العرض والطلب فى اسرائيل . ومن هنا أصبحت مقاطعة السلع الاسرائيلية بقدر الامكان من أهم العمليات الضرورية لفك هذا الارتباط القسرى للاراضى المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلى ، وهو الارتباط الذى أضعف الاقتصاد الفلسطينى وكرس تشويهه .

وقد حققت الانتفاضة انجازا فى مجال السلع الاسرائيلية يمكن تبينه مما قدره التقرير السنوى لبنك اسرائيل الصادر فى منتصف ١٩٨٩ من ان حصيلة الصادرات الاسرائيلية السلعية للاراضى المحتلة انخفضت بنسبة ٤٠ ٪ ، بينما قلت واردات اسرائيل منها بنسبة ٤٨ ٪ .

وتتركز أعلى مستويات المقاطعة فى السلع التى تتوفر بدائل محلية لها مثل الالبان والسجائر والادوية والمنتجات الزراعية والمشروبات الغازية ، بينما لوحظ انعدام مقاطعة الملابس والادوات الكهربائية والمنزلية والمواد الخام والمواد نصف المصنعة وفقا لاحد التقديرات الفلسطينية . ووفقا لهذا التقرير فإن واردات الاراضى المحتلة من السلع الاسرائيلية انخفضت بحوالى ٢٥ ٪ . ويعتبر هذا انجازا طيبا فى مجال مقاطعة السلع بشرط استمراره والبناء عليه . وهو يتيح احراز تقدم فى تصحيح جانب أساسى من تشوه الاقتصاد الفلسطينى ومحاصرة نمط الاستهلاك الترفى الذى امتد للاراضى المحتلة خلال الحقبة النفطية . والثابت أنه كلما كانت هذه المحاصرة شاملة كلما أمكن نجاح عملية مقاطعة السلع الاسرائيلية . لكن من غير المتصور الوصول الى مثل هذه المحاصرة الشاملة حيث ستظل عناصر من الفئات الاجتماعية العليا لديها امكانات مالية وقناعات نفسية بالاستهلاك الترفى ، وان كانت مثل هذه العناصر تفضل فى العادة استهلاك السلع المستوردة أكثر من الاسرائيلية . وقد أوضحت دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية أن حجم الاستهلاك فى الضفة انخفض بنسبة ١٦ ٪ وفى القطاع بنسبة ٣ ٪

وتجدر الاشارة هنا الى ان استمرار وتطوير الانتاج الصناعى الوطنى يمكن ان يتأثر بالمقاطعة الشاملة للسلع الاسرائيلية ، لان هذا الانتاج يحتاج الى مواد خام وسلع وسيطة غير متوافرة بالاراضى المحتلة ولابد من استيرادها . وفى ظل القيود التى تفرضها سلطات الاحتلال على الاستيراد من الخارج ، لا يبقى أمام المنتجين سوى الحصول عليها من اسرائيل . وقد حدث بالفعل تراجع فى الناتج القومى للاراضى المحتلة قدرت نشرة دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية بحوالى ١٣ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٧ لكن يظل من الصعب تقدير التراجع فى الانتاج الصناعى الوطنى دون دراسة ميدانية لكنه يتركز فى المصانع التى تعتمد على مواد مستوردة من السوق الاسرائيلية وخاصة النسيج والبلاستيك والجلود . كما يواجه بعض المنتجين مشكلة فى حالة عدم تصدير انتاجهم لاسرائيل ، وخاصة الذين يعتمدون على تصدير طلبيات محددة لجهات اسرائيلية مثل معامل التريكو والانسجة والاحذية . ولذلك ينبغى بحث ما اذا كانت زيادة التوجه للاستهلاك المحلى يمكن ان تمثل تعويضا عن التصدير لاسرائيل .

ومع ذلك تظل هناك امكانية للتوسع فى مقاطعة السلع الاستهلاكية بالتوسع فى تجربة الاقتصاد المنزلى التى بدأتها الانتفاضة ، مع تصعيد النضال من أجل مطلب حرية الاستيراد بهدف توفير امكانية للحصول على السلع اللازمة للصناعة من الخارج . ويعتبر الاقتصاد المنزلى نمطا اقتصاديا فاعلا فى مجال المقاطعة والصمود ، فضلا عن مغزاه المعنوى والتربوى الهام

حيث يعمق الارتباط بالارض ويطور المهارات ويزيد من امكانات التكافل .

ب ـ مقاطعة العمل :

أشرنا فيما سبق الى ان القيادة الموحدة لم تعط أولوية عام ١٩٨٩ لمقاطعة العمل فى اسرائيل ادراكا منها للصعوبات الضخمة التى تحول دون الزام العاملين بهذه المقاطعة التى لم تحقق تقدما فى العام السابق . فرغم أن ذلك العام (١٩٨٨) بدأ باتجاه حماسى لمقاطعة العمل فى اسرائيل الا ان ضرورات الواقع أخذت تتغلب بسرعة ليعود معظم الذين قاطعوا العمل الى أعمالهم . ووفقا لما أورده تقرير بنك اسرائيل ، فإن اعداد الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل ارتفع عام ١٩٨٨ ولم ينخفض ، حيث وصل الى ١٠٩ آلاف بالمقارنة مع ١٠٣ آلاف فى العام السابق عليه (١٩٨٧) . لكن يبدو أن هذا التقرير ينطوى على خطأ لانه وفقا للكتاب الاحصائى السنوى لاسرائيل عام ١٩٨٧ ، كان عدد العرب العاملين فى اسرائيل هو ١٠٩ آلاف (١٠٨٩٠٠ على وجه التحديد) ، منهم ٦٢٩٠٠ فى الضفة و٤٦ ألفا فى غزة ووفقا لهذا التقدير يكون عدد العرب العاملين باسرائيل قد بقى على حاله عام ١٩٨٨ .

وتعتبر مقاطعة العمل فى اسرائيل من أهم العمليات النضالية التى تقتضى دعما عربيا جديا يأخذ شكل تمويل مشروعات تستوعب العائدين الذين لا يوجد لديهم مصدر آخر للرزق . وقد بلغ مجموع أجور العاملين فى اسرائيل عام ١٩٨٧ ما يقرب من ٣٤٠ مليون دولار (الكتاب الاحصائى الاسرائيلى) وهو ما يعادل ثلث الناتج القومى الاجمالى للاراضى المحتلة . كما أن هؤلاء العمال يمثلون أكثر من ثلث القوة العاملة فى الاراضى المحتلة ، وان كان الكتاب الاحصائى السنوى لاسرائيل يجعل النسبة ٤٠ ٪ وهى تزيد على ٥٠ ٪ اذا كانت المقارنة مع قوة العمل المشتغله . ومن هنا أهمية استيعابهم فى مشروعات تساهم فى دعم اقتصاد الاراضى المحتلة وتطوير عملية مقاطعة السلع . ولذلك يعتبر توفير التمويل أمرا حاسما خاصة وأن بعض هؤلاء العمال حصلوا على خبرات فنية من خلال عملهم فى اسرائيل مما يتيح لهم تشغيل مشروعات منتجة من نوع الصناعات الغذائية بانواعها المختلفة ومشاغل الخياطة وما الى ذلك .

لكن اذا كانت المقاطعة الشاملة للعمل فى اسرائيل لم تحقق تقدما ، فالثابت وفقا لتقرير بنك اسرائيل ان معدلات المقاطعة الجزئية أى الغياب عن العمل زادت بشكل واضح . ويرجع ذلك الى التزام العاملين فى اسرائيل بالاضرابات العامة التى تدعو اليها القيادة الموحدة ، حيث يمتنعون عن الخروج للعمل فى الايام المحددة للاضراب . وقد أدى تزايد الغياب عن العمل الى مشكلات لارباب العمل بدرجات متفاوتة حسب مستوى اعتمادهم على العمال العرب . ولذلك سعوا الى مواجهتها بثلاث وسائل :

- تقديم مزيد من الحوافز المالية لزيادة انتاجية العاملين فى أيام العمل وتعويض ايام الغياب .
- بحث امكانية جلب عمال من الخارج . وتم بالفعل استقدام اعداد من لبنان والبرتغال . لكن ظل القيد الاساسى على هذا الحل هو ارتفاع تكاليف جلبهم واسكانهم وأجورهم بالمقارنة مع العرب .
- السعى لتدريب بعض الشباب اليهود بهدف احلالهم محل العمال العرب ، وخاصة فى الاعمال التى يؤدى تزايد معدلات الغياب فيها الى مشكلات جسيمة . وقد تمكن القطاع الزراعى الذى تأثر عام ١٩٨٨ من التكيف مع الاوضاع الجديدة عام ١٩٨٩ عن طريق استخدام طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس وفى هذا الاطار اشتدت الدعوة الى احداث تغيير جذرى فى انماط العمل التى يقبل عليها اليهود . وبدأ بالفعل اعداد عمال اسرائيليين للقيام بالاعمال الشاقة وذات المستوى المهنى المتدنى التى يقوم بها العمال العرب ، مع التركيز على اجتذاب العاملين وتقديم اغراءات مالية اضافية لهم للعمل فى مجالات مثل قطف الحمضيات وأعمال البناء وحمل الاسمنت والتنظيف ودوريات العمل الليلية . لكن يظل من غير المتصور أن يقدم ذلك حلا أو بديلا للعمالة العربية فى المستقبل المنظور ، إلا بمد هجرات جديدة . كبيرة من يهود العالم الثالث .

وفى الوقت نفسه قدم تقرير بنك اسرائيل عدة توصيات فى مجال مواجهة مشكلات تغيب العمال العرب عن العمل ، وأهمها الاتجاه الى ميكنة الصناعة والغاء خطوط الانتاج التى تعتمد أساسا على عمالة غير ماهرة ، مع استيراد محدود للعمالة غير الماهرة من الخارج لحين تحقيق هذه الميكنة .

والملاحظ انه على عكس الاعتقاد الذى كان قد شاع حول اتمام مقاطعة العمل فى المستوطنات بالاراضى المحتلة ، توفر مؤشر يدل على ان هذه المقاطعة لم تكتمل . فقد أصرت قيادة مستوطنة اربيل بالضفة فى مايو ٨٩ على ان يضع العمال العرب بها شارة بيضاء على صدورهم مكتوب عليها « عامل اجنبى » ، الامر الذى اثار رد فعل رافض لهذا الاجراء العنصرى داخل اسرائيل وخارجها . ومع ذلك فثمة ما يدل على ان هناك جهودا تبذل من أجل ايجاد بدائل للعمل فى اسرائيل . وتقوم اللجان الزراعية بدور بارز فى هذا المجال من خلال العمل على استصلاح الاراضى التى يمكن زراعتها ووضع خطط لتوفير الاشتال والبذور والادوية الزراعية

والاسمدة . لكن هذه مهمة تقتضى وقتا أطول حتى تظهر نتائجها ، وعندئذ يمكن أن تبدأ عملية تحول فى مقاطعة العمل . فالثابت الان أن الصعوبات التى تواجه هذه المقاطعة هى صعوبات اقتصادية بالاساس ، ولا تتعلق بالارادة التى تتوافر مؤشرات على وجودها . ولعل أبرز مؤشر على ذلك خلال ١٩٨٩ هو معركة البطاقات الممغنطة لابناء قطاع غزة ، والتى خاضتها القيادة الموحدة للانتفاضة بكفاءة الى حد كبير . ففى أغسطس ١٩٨٩ أصدرت سلطات الاحتلال بطاقات هوية جديدة ممغنطة للذكور من سن ١٦ إلى ٦٠ من أبناء غزة ، على أمل أن تتيح امكانية افضل لاحكام الاشراف الامنى والادارى على القطاع ولارغام الناس على سداد الضرائب عند الحصول على البطاقات الجديدة . وجعلت السلطة المحتلة الحصول على هذه البطاقات الجديدة شرطا لازما للدخول الى اسرائيل من أجل العمل . وقد قامت القيادة الموحدة بمقاومة هذه البطاقات ، وخاضت معركة ضدها ودعت الى اضراب عن العمل فى اسرائيل لمدة أسبوعين خلال النصف الثانى من أغسطس . وحقق ذلك الاضراب استجابة شبه شاملة . وقامت الفرق الضاربة خلاله بمصادرة اعداد كبيرة من البطاقات الممغنطة . وكشفت تلك المعركة على توفر الارادة الوطنية اللازمة لمقاطعة العمل فى اسرائيل على نحو يؤكد أن المشكلة الجوهرية لهذه المقاطعة تكمن فى الظروف الاقتصادية .

ج ـ الامتناع عن دفع الضرائب :

واصل أهالى الاراضى المحتلة معركة الضرائب التى بدأتها قطاعات منهم عام ١٩٨٨ ، وذلك رغم قسوة ردود الفعل الاسرائيلية تجاه الامتناع عن سداد الضرائب ، وكانت سلطات الاحتلال قد وضعت نظاما للضرائب والرسوم يخدم مصالحها ويناسب قدرة الاقتصاد الاسرائيلى لا اقتصاد الاراضى المحتلة ، حيث متوسط الدخل الفردى بإسرائيل يزيد على أربعة اضعاف متوسط دخل الفرد فى هذه المناطق . كما تستخدم السلطات الحصيلة الضريبية فى غير موضعها المفترض وهو الانفاق العام داخل الضفة والقطاع ، حيث تنفق منها لتمويل الاحتلال وعمليات القمع والاستيطان . ورغم صعوبة تقدير مجموع الايرادات التى تحصلها اسرائيل من خلال النظام الضريبى ، فقد توصلت احدى المحاولات فى هذا المجال الى التقدير التالى عشية تفجر الانتفاضة .

- ٨٣ مليون دينار : حصيلة ضريبة الدخل
- ١١٢ مليون دينار : حصيلة ضريبة القيمة المضافة على الواردات والمعاملات الاقتصادية الداخلية .
- ١٢,٦ مليون دينار : حصيلة رسوم تصاريح الجسور
- ٧ ملايين دينار : رسوم جمركية على الجسور
- ١٠ ملايين دينار : رسوم تجديد رخص السيارات
- ١,٤ مليون دينار : رسوم بطاقات الهوية .

وقد استمرت معركة الضرائب عام ١٩٨٩ رغم تكلفتها العالية التى تتمثل فى قيام سلطة الاحتلال بمصادرة كل ما تصل اليه أيديها من ممتلكات على نحو يتجاوز قيمة الضرائب المطلوبة . ومعنى ذلك ان هذه المعركة لا تحقق دائما هدفها المادى المتمثل فى حرمان السلطة المحتلة من أحد المغانم المهمة للاحتلال . لكن الاصرار عليها والاستمرار فيها يعكسان المغزى المعنوى البالغ الاهمية لهذه المعركة ، وهو رفض الخضوع لقوانين السلطة المحتلة وعدم الانصياع لها والقدرة على تحديها بما يعنيه ذلك من وجود مقدمات سلطة وطنية بديلة . لكن هذا لا يعنى أنها معركة منعدمة التأثير المادى . فالثابت ان الحصيلة الضريبية لسلطة الاحتلال انخفضت بدرجات متفاوتة من ضريبة لاخرى بسبب نوعها ومدى تأثرها بأحداث الانتفاضة . فمثلا انخفضت حصيلة ضريبة الدخل بسبب الظروف التى ادت إلى تدنى الناتج المحلى الاجمالى . كما انخفضت حصيلة الضريبة المضافة لانخفاض واردات الاراضى المحتلة من اسرائيل وتقلص نطاق التبادل التجارى الداخلى . وانخفضت كذلك الرسوم الجمركية لتقلص الواردات من الاردن ومن الخارج . وانخفضت ايرادات تصاريح الجسور نتيجة تقلص الحركة عليها فى ظل تردى الاوضاع الامنية وفرض حظر التجول لفترات طويلة .

وقد شهد عام ١٩٨٩ معارك مستمرة متفاوتة الاتساع والحدة . وكانت أهمها على الاطلاق معركة بلدة بيت ساحور التى قدمت منذ عام ١٩٨٨ مثالا طيبا فى الاقدام والشجاعة والاصرار الجماعى على رفض الامتثال للسلطة المحتلة ، مما دفع هذه السلطة الى توجيه ضربة مركزة اليها فى أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ١٩٨٩ بهدف محاولة كسر النموذج العصيانى الذى تقدمه .

فقد صعدت سلطة الاحتلال حملتها من أجل جمع الضرائب ، ففرضت حظر التجول فى البلدة وأغلقت مداخلها وقطعت الاتصالات التليفونية عنها فى بعض الفترات ، ودخل الجنود المنازل واحدا وراء الاخر لمصادرة الممتلكات . كما قاموا بمصادرة محتويات المحلات وحتى الصيدليات . واستمرت هذه العملية حوالى ١٠ أيام قامت القيادة الموحدة خلالها بابراز التضامن الجماعى لاهالى الاراضى المحتلة مع سكان بيت ساحور ، وكذلك مع سكان قطاع غزة الذين شددت السلطات اجراءاتها معهم فى شأن البطاقات الممغنطة . فدعت القيادة الموحدة الى اضراب شامل بدأ فى ٥

اكتوبر لمدة خمسة أيام يفصل بينها يوم عمل واحد . وفى الوقت نفسه لجأت القيادة الموحدة فى ١٩٨٩ الى اجراء جديد للحد من الضرائب التى تحصل عليها سلطة الاحتلال ، وهو مطالبة الجماهير بالامتناع عن احضار الهدايا الخاضعة للجمارك عن طريق الجسور لما يشكله ذلك من فرصة للاحتلال لتحصيل اموال تدعم اقتصاده .

د - الاتجاه الى التعاونيات :

ربما لا يكون هناك خلاف كبير على ان البنية الانتاجية المناسبة للاراضى المحتلة فى هذه المرحلة لا تتطلب تكنولوجيا متطورة ، لأنها بنية غير موجهة باستراتيجية التصدير فى الاساس . فالهدف الرئيسى المتبقى الان هو اعادة الحياة للسوق المحلية وانعاشها قدر الامكان للحفاظ على الفائض المتحقق أو المحتمل فى الداخل وحرمان الاقتصاد الاسرائيلى من الحصول عليه . ولعل أفضل ما يمكن ان يناسب هذا النمط من تحويل البنية الانتاجية هو التعاونيات التى تتيح اشراك قوة العمل فى العملية الانتاجية بفاعلية لا يوفرها المشروع الرأسمالى الفردى الذى تظل له وظيفته الضرورية أيضا فى اطار هذه العملية .

وقد أتاحت الظروف التى خلقتها الانتفاضة امكانية البدء فى اقامة تعاونيات زراعية تستصلح الاراضى وتقيم مزارع الدواجن ، وتقوم بتسويق منتجاتها بأسعار مناسبة . لكن لا تتوفر سوى بيانات محدودة عن هذه التجربة لا تساعد على تقويم مدى التقدم الذى أحرزته . لكن هذه البيانات تشير الى نجاح التجربة فى بعض المناطق . وتقدم بعض وسائل وكالات الانباء وتقارير المراسلين من الاراضى المحتلة نماذج ناجحة لهذه التعاونيات . ومنها على سبيل المثال مزارع الدواجن التعاونية التى يبدو أنها الاكثر انتشارا . فتقوم المزرعة بسد حاجات القرية التى تقام بها الى جانب مجموعة من القرى المجاورة من الدواجن والبيض . كما توجد تعاونيات تربية الابقار الحلوب التى تبدو اقل انتشارا لحاجتها الى تمويل ضخم . ومع ذلك تواجه بعض التعاونيات مشكلات تقودها الى الفشل لاسباب منها :

أ - ارتفاع اسعار الاعلاف بفعل سياسة كبار التجار الذين تعتمد عليهم بعض التعاونيات لامدادها بهذه الاعلاف بالتقسيط أو بنظام البيع الاجل .

ب - عدم صبر بعض كبار التجار على التعاونيات فى سداد ديونها واصرارهم على التحصيل فى موعد مهما كان الامر ونقدا رغم عدم توافر المال .

ج - محدودية الخبرة للعاملين فى التعاونيات ، وهى مسألة حاسمة فى المرحلة الاولى .

د - عدم الانسجام بين الشركاء . وهو أمر بالغ الخطورة فى العمل التعاونى الذى يعتمد على التفاهم بين المتعاونين .

ولم تتوافر لدينا بيانات حول ما اذا كانت قد اقيمت تعاونيات زراعية والى أى مدى .

والثابت من التجارب المقارنة ان افضل نمط للتعاونيات هى التى يكون العضو فيها مالكا ومنتجا فى الوقت نفسه ، فضلا عن كونه مستهلكا . لكن التقدم صوب هذا النمط المتقدم لا يمكن أن يتم دفعة واحدة ، حيث يمكن البدء بتعاونيات محدودة الطموح فى قرية واحدة تأخذ شكل لجنة تعاونية حيث يحتفظ كل متعاون بأرضه ويبقى هو المستفيد الاساسى من نتاج العمل التعاونى .

هـ - التقدم نحو العصيان المدنى :

قدمنا فى التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ تصورا محددا حول التقدم فى اتجاه العصيان المدنى يتضمن حزمة من العمليات المستهدفة التى ينبغى النضال من أجل تحقيقها وتحمل التضحيات التى تنطوى عليها ، وهى تشمل*

- العودة التدريجية للعمال العرب للعمل بالقرى التى يعيشون بها فى اعمال زراعية بالاساس ، على أن يحاول القطاع الصناعى استيعاب أعداد من هؤلاء العمال .
- أيقاف الاستهلاك الترفى ليس فقط من المنتجات الاسرائيلية وانما بشكل عام .
- حل مشكلات الفئات الاجتماعية التى تتعاظم تضحياتها الى الحد الذى لا يمكن احتماله .
- اشراك قوة العمل فى العملية الانتاجية وعدم تهميشها .

ويتضح من تطورات عام ١٩٨٩ وجود صعوبات ضخمة أمام مقاطعة العمل فى اسرائيل ، فى الوقت الذى تحقق تقدم ملموس فى اتجاه ايقاف الاستهلاك الترفى . أما مشكلات الفئات التى يضر استمرار الانتفاضة أكثر من غيرها وخاصة المستوردين وقطاعات من التجار فلم يزل من الصعب الوصول الى حلول كافية لها . ولم تتوافر بيانات حول مدى اشراك القوة العاملة فى صنع القرار الاقتصادى . وتجدر الاشارة هنا الى ان مسألة التقدم صوب العصيان لا تعتمد فحسب على الحسابات الاقتصادية رغم أهميتها البالغة . فهناك أيضا قضية العمق الوجدانى والقوة المعنوية والدافع الوطنى لدى السكان . والمؤكد ان هناك مخزونا من كل ذلك أغنته التجارب والخبرات النضالية الفاشلة قبل الناجحة ،

---

* راجع التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ص ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

وكان تفجر الانتفاضة نفسه دليلا على ذلك . لكن هذا لا يعنى امكانية القفز فوق العامل الاقتصادى فى مسألة العصيان المدنى . وهناك على وجه التحديد مشكلتان رئيسيتان تحتاجان الى معالجة سريعة ، وهما :

أ ـ فقدان العاملين فى اسرائيل لمصدر رزقهم عند مقاطعتهم العمل الذى يعتبر مصدر دخلهم الوحيد . وينطبق ذلك على بعض الموظفين الذين لم يحصلوا على معاش من الحكومة الاردنية بعد فك الارتباط .

ب ـ تكدس فوائض الانتاج الزراعى والصناعى فى الاراضى المحتلة وتفاقم أزمة تصريفها بسبب ضيق السوق المحلية واغلاق منافذ التسويق الخارجى . ورغم اضطرار سلطة الاحتلال مؤخرا للقبول بقرار الجماعة الاوربية باستيراد منتجات الضفة والقطاع مباشرة ، الا انها وضعت عراقيل وقيود فى محاولة لافشال عملية التصدير ومنع المنتجين الفلسطينيين من الافادة من المزايا التفصيلية الممنوحة لهم . كما أن الكميات والانواع المسموح بتسويقها وفقا للقرار الاوربى مازالت ضئيلة مقارنة بالفوائض الفعلية من الانتاج الفلسطينى .

والجدير بالذكر ان الاسواق العربية ـ باستثناء الاردن ـ تعتبر شبه مغلقة أمام منتجات الاراضى المحتلة على عكس ماهو مفترض . ويرجع ذلك لعوامل أهمها غياب أسلوب التعامل المباشر بين المنتجين الفلسطينيين والجهات المستوردة فى الدول العربية ، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام المنتجات الاجنبية المستوردة الموجودة فى الاسواق العربية ، وعدم تمتع الصادرات الفلسطينية فى هذه الاسواق بالخدمات والتسهيلات التمويلية والائتمانية والضمانات التى يمكن أن تقدمها مؤسسات التمويل العربية . ويوضح الجدول رقم ٢ قائمة بأهم فوائض الانتاج الزراعى بالاراضى المحتلة . ولذلك كانت مواجهة مشكلة فوائض انتاج الاراضى المحتلة احد أهم المتطلبات التى اعتبرتها منظمة التحرير ضرورية لاستمرار الانتفاضة فى المذكرة التى قدمتها إلى الدورة ٤٦ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للجامعة العربية والتى انعقدت بالرباط ٢٢ ـ ٢٥ فبراير ١٩٨٩ . وتضمنت هذه المذكرة .

ـ ضرورة اتخاذ اجراءات فورية لمواجهة أزمة تراكم فوائض الانتاج الزراعى والصناعى داخل الاراضى المحتلة والمساعدة على تسويق هذه الفوائض كنوع من الدعم الفعال للانتفاضة لانه يتيح امكانية تشغيل طاقات معطلة وينعكس ايجابيا على مجمل عملية الصمود . واقترحت المذكرة عددا من الاجراءات أهمها :

* توزيع هذه الفوائض وخاصة الزراعية منها على الدول العربية على أساس حصص تتناسب كميا مع قدراتها وامكانات أسواقها فى الاستيعاب .

* ابرام اتفاقات تجارية ثنائية بين الدول العربية المستوردة ودولة فلسطين لتحديد الأسس والاجراءات التنفيذية لاستيعاب هذه المنتجات .

* اعتماد شهادة المنشأ التى أعلنت دولة فلسطين التزامها بها فى اطار اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية بإعتبارها شهادة منشأ فلسطينية تصدرها اطر رسمية فلسطينية مخولة من منظمة التحرير .

* تطبيق اتفاقية النقل العابر على المنتجات الفلسطينية المصدرة الى الدول العربية .

* دعم جهود منظمة التحرير لتجديد الشاحنات الفلسطينية وترخيص أعداد اضافية منها لتحسين ظروف الشحن .

* تكليف المؤسسات المالية العربية باعتماد مخصصات لتقديم التسهيلات التحويلية والائتمانية والضمانات الضرورية للصادرات الفلسطينية الى الدول العربية .

* توفير الدعم المالى الفورى للمتضررين من أبناء الاراضى المحتلة والاسراع فى تنفيذ قرارات دعم الانتفاضة الصادرة عن قمة الجزائر فى يونيو ١٩٨٨ .

* تبنى استراتيجية عربية لتطويق مخاطر الارتفاع الكبير فى اعداد العاطلين عن العمل من خلال اعتماد خطة مبرمجة زمنيا للعمل على استيعاب هذه الاعداد الكبيرة داخل اطار الاقتصاد الوطنى الفلسطينى واعطاء الاولوية لخلق فرص عمل فى كافة القطاعات .

* تكثيف الجهود العربية لدى المجموعة الاوربية من أجل زيادة وتوسيع اطار الافضليات للمنتجات الفلسطينية ليشمل زيت الزيتون بصفة خاصة .

* دعم قطاعات الانتاج فى الاراضى المحتلة ، وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة بهدف زيادة الانتاج وتنويعه بما يعزز امكانية مقاطعة السلع الاسرائيلية .

* دعم الجهود الفلسطينية لاستكمال بناء الاطار المؤسسى الوطنى البديل والمستقل .

* توفير الدعم الغذائى والطبى العاجل وخاصة لسكان المخيمات والقرى الفلسطينية .

* دعم التعليم الشعبى وتأمين الاعتراف الرسمى بالشهادات الصادرة عنه .

* زيادة عدد المقاعد المخصصة للطلبة الفلسطينيين فى الجامعات العربية ، وخاصة فى المجالات التى تحتاجها الاراضى المحتلة .

جدول رقم (٧)
فوائض الانتاج الزراعى الفلسطينى الممكن تصديره

النوع	متوسط كمية الفائض سنويا بالالف طن
الحمضيات	٢٥٠
زيتون	٢٥
عنب	٦٠
طماطم	٤٥
باذنجان	٤٥
بصل	٢٥
بطاطا	١٣,٥
بطيخ	٨١
شمام	٢٤
برقوق	٢٠

المصدر : مذكرة دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط فى منظمة التحرير الى الدورة ٤٦ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بالرباط ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٨٩ .

وهكذا يظل التقدم نحو العصيان المدنى رهنا بعدد من الشروط المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية ، والتى يتوقف جانب مهم منها على الدعم العربى ومن التطورات الايجابية المهمة ماشرعت فيه القيادة الموحدة للانتفاضة فى اواخر ١٩٨٩ من اجراء تقويم شامل للتجربة تحت شعار تعزيز المكتسبات الميدانية التى حققتها ومواجهة العثرات التى كشفت عنها . والمؤكد ان هذه عملية بالغة الاهمية لتجنب مراوحة الانتفاضة فى مكانها وتوقفها عند مستوى بعينه ، وهو مايمكن ان نسميه « خطر الروتين » الذى قد يحرم الانتفاضة من الاستمرار فى امتلاك زمام المبادرة . واهم ماينطوى عليه هذا الخطر انه يتيح للسلطة المحتلة والرأى العام الاسرائيلى امكانية التعايش مع الانتفاضة ، وهو ماعبر عنه صحفى اسرائيلى فى صحيفة « عل همشمار » فى ٧ اغسطس ١٩٨٩ بقوله : « لقد اعتادت الجماهير الاسرائيلية على الانتفاضة ، ولم تعد انباؤها تثير الاهتمام حتى لو كان القتلى من الأطفال . فالتغطية الاعلامية أصبحت جافة وروتينية ، وكانها تغطية للنشرة الجوية . وكمن تعودوا على العيش فى الحر الشديد والرطوبة العالية ، هكذا يعيشون مع احداث الانتفاضة » . فلكى تحقق الانتفاضة تاثيرها الفاعل على اسرائيل ، لابد أن يصل هذا التأثير الى الشارع نفسه من حيفا الى اشدود وينعكس على الحياة اليومية للاسرائيليين ، مما يدفع الى تزايد الاقتناع بعدم امكانية تحمل استمرار الوضع فى الأراضى المحتلة دون تسوية ، وعندئذ يمكن للتشدد الذى يسود السياسة الاسرائيلية ان ينكسر .

■ ■

ثانيا : التحرك السياسى الفلسطينى

■ ترتبت على الانتفاضة مجموعة من التداعيات ،

نقصد بهذه التداعيات تلك العملية السياسية التى أطلقتها الانتفاضة من خلال الضغوط التى فرضتها على المستويين الدولى والاقليمى ، ومايمكن ان تقود اليه هذه العملية فى المدى المنظور الان . وتجدر الاشارة بداية الى أن هذا التصور الذى نقدمه لتداعيات الانتفاضة يرتبط بافتراضين : أولهما استمرار مشروع السلام الاسرائيلى - الذى أصبح محور العملية السياسية فى ١٩٨٩ - . وثانيهما استمرار الخط العام للسياسة الليكودية الاسرائيلية التى تتسم بالتشدد مع امكانية ان يطرأ عليها تغيرات تفصيلية لكن لاتصل الى الحد الذى يتيح انكسار التشدد جوهريا ، ويتمثل المعيار الجوهرى لانكسار التشدد هنا فى عملية طويلة تبدأ بحسم الصراع داخل حزب العمل لصالح التيار الحمائمى وانتقال الحزب للمعارضة والتوجه الى الرأى العام بموقف متكامل تجاه مستقبل اسرائيل والتأثير عليه لدعم هذا الموقف . ومعنى ذلك أن الامر يتوقف فى النهاية على حدوث تغير فى اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى ، وهو مايقتضى توافر شعور شعبى متزايد باستحالة القضاء على الانتفاضة واخضاع اهل الاراضى المحتلة بالقوة ، ومن ثم فهو يقترن بمستوى أداء الانتفاضة وقدرتها على التجدد الذاتى الذى يحول دون تحولها الى « روتين » يألفه الرأى العام ويتعايش معه . كما يرتبط مثل هذا التطور بقدرة السياسة الفلسطينية على التحرك الفعال وتحسين ادائها والاستفادة من الخبرات والدروس . ولذلك فقبل أن نبحث فى التداعيات السياسية للانتفاضة ، لابد أن نستكمل الصورة التى قدمناها لاداء الانتفاضة بالقاء نظرة على طبيعة الاداء السياسى الفلسطينى خلال ١٩٨٩ . وننتقل بعد ذلك الى التداعيات السياسية للانتفاضة عبر مستويين من التحليل : أولهما المستوى الاجرائى الذى يتعلق بأسلوب عملية التسوية ، وثانيهما المستوى المضمونى الخاص بطبيعة هذه التسوية .

١ - الأداء السياسى الفلسطينى :

لعل احدى اهم منجزات الانتفاضة أنها دعمت موقف منظمة التحرير وأمدتها بمعين للقوة السياسية ظلت تفتقده لفترة طويلة ، مما أتاح لها امكانية غير مسبوقة للانخراط فى عملية التسوية وتقديم مبادرات لم يكن بمقدورها الاقدام عليها من قبل .

وكانت الدورة التاسعة عشرة لمجلسها الوطنى فى نوفمبر ١٩٨٨ قد شهدت طرح مبادرة سلام فلسطينية محورها تاكيد القبول بتقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين كحل نهائى للصراع ، مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة . وخلال الايام التالية ، تم توسيع نطاق المبادرة لتشمل الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود والقبول بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . وواكب هذه التنازلات المضمونية اخرى اجرائية محورها القبول بصيغة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وبفكرة اجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة من اجل تسوية مرحلية تسبق الحل النهائى . وفى هذا الاطار اتجهت منظمة التحرير الى تخفيض سقف مطالبها ليصبح السقف الجديد هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جوار اسرائيل ، مع القبول بمرحلية عملية التسوية على امل ان تقود الى اقامة هذه الدولة فى النهاية . لكن الواضح ان السقف الفلسطينى الجديد اصطدم بالموقف الاسرائيلى الذى يسعى الى مزيد من الخفض لهذا السقف .

وفى هذا الاطار يمكن معالجة الاداء السياسى الفلسطينى فى ثلاثة جوانب اساسية هى : الموقف الاسرائيلى من السقف الفلسطينى الجديد ، ومحاور التحرك الفلسطينى فى مواجهة هذا الموقف ، والمشكلات التى واجهت هذا التحرك .

١ ـ الموقف الاسرائيلى من البرنامج الفلسطينى الجديد :

واجهت مبادرة السلام الفلسطينية مأزقا فوريا عقب اعلانها نتيجة توافر توافق عام فى اسرائيل على رفضها . فبعد أيام من اعلان هذه المبادرة ، تشكل الائتلاف الحكومى الاسرائيلى الجديد فى ظل هيمنة تكتل ليكود عليه . وتضمن الاتفاق الائتلافى مايمكن اعتباره موقف الاجماع الاسرائيلى ، وهو رفض قيام دولة فلسطينية ورفض اعادة تقسيم القدس ورفض التفاوض مع منظمة التحرير .

وفى اطار هذا الاجماع ، تمكنت الحكومة الاسرائيلية الجديدة من التحرك بسرعة فى ظل تحالف بين رئيس الوزراء وزعيم التكتل إسحق شامير ووزير الدفاع والرجل الثانى فى حزب العمل اسحق رابين ، بهدف انتزاع زمام المبادرة من منظمة التحرير . وأسفر ذلك التحرك عن بلورة الافكار التى طرحها رابين فى بداية العام وتبناها شامير فى خطة دبلوماسية حظيت بدعم امريكى فورى وبقبول غربى عام مع عدم رفضها من جانب الاتحاد السوفيتى . وقد اعتمدت تلك الخطة فى جوهرها على صيغة كامب ديفيد ، مع اضافة شروط لم تكن واردة بشكل صريح فى تلك الصيغة واهمها عدم قيام دولة فلسطينية وعدم التعامل مع منظمة التحرير . ويتمثل محور هذه الخطة فى اجراء انتخابات بين السكان الفلسطينيين فى الضفة والقطاع فى جو خال من العنف أو التهديد لاختيار ممثلين يدخلون فى مفاوضات مع اسرائيل حول فترة انتقالية من الحكم الذاتى تستمر ٥ سنوات ، وتبدأ خلالها فيما لايتجاوز العام الثالث مفاوضات حول الحل الدائم او الوضع النهائى للضفة والقطاع .

وقد أتاحت هذه الخطة للدبلوماسية الاسرائيلية أن تبدو وكأنها تستجيب لنداء السلام ، الأمر الذى ساعد على تصعيد القمع اليومى للانتفاضة ، فحصلت قوات الاحتلال على صلاحيات أوسع نطاقا فى اعمال المجابهة العنيفة ، وتم الحد من بعض القيود على اطلاق الرصاص الحى ، وغدا بمقدور الجنود اطلاقه على أى ملثم مهما كان الموقف . كما جرى التوسع فى عمليات الابعاد من الأراضى المحتلة ، حيث صدر قانون يمكن السلطات من طرد نشطاء الانتفاضة فور ادانتهم حتى اذا كان الالتماس المقدم منهم الى المحكمة العليا لايزال مطروحا ، الأمر الذى يحل مشكلة طول اجراءات الطرد التى كانت تستغرق نحو تسعة شهور . لكن اذا كانت ارقام المبعدين لادانتهم فى « جرائم امنية » تعتبر محدودة حيث لاتتجاوز ٨٠ خلال عامين ، الا ان هناك اعدادا ضخمة لم يمكن تقديرها يتم ابعادهم بشكل مستمر بحجة اخرى هى عدم تجديد تصريح الاقامة وهو ماينطبق على كثير من العائلات التى تم جمع شملها بعد حرب ١٩٦٧ أو التى تنتظر التصريح لها بجمع الشمل . وفضلاعن ذلك استمرت اعمال القمع التقليدية من اعتقالات وتعذيب واغلاق مناطق ومحاصرتها وفرض حظر التجول .

وهكذا تعاملت الحكومة الاسرائيلية مع الانتفاضة وما أدت اليه من مبادرة سلام فلسطينية بمنهج يجمع بين ادارة معركة حربية فى الميدان شحذت فيها كل خبراتها وخبرات الانظمة القمعية فى العالم المعاصر ، وبين التحرك الهادف الى فرض سيناريو بعينه للتسوية السلمية يقوم على تطويع النضال الفلسطينى والوضع العربى العام من خلال اغراقه فى تفاصيل صغيرة حول كيفية التحرك نحو بدء عملية تسوية مرحلية تبدأ بترتيبات مؤقتة قوامها الحكم الذاتى مع ارجاء بحث الوضع النهائى للأراضى المحتلة سعيا الى استكمال عملية التطويع خلال مرحلة التسوية المؤقتة ، وذلك بهدف تحديد مسار محدد للحل النهائى يقود الى كيان فلسطينى ناقص السيادة يكون معبرا لاسرائيل الى العالم العربى ، ويكون هذا الكيان مرتبطا ارتباطا وثيقا باسرائيل منفصما عن انتمائه القومى للأمة العربية .

ونجح التحرك الاسرائيلى بالفعل فى تسويق الخطة التى تمثل مدخلا الى هذا المشروع اعتمادا على محورية فكرة الانتخابات ذات الجاذبية الخاصة فى الغرب ، الأمر الذى وضع منظمة التحرير والموقف العربى اجمالا فى مأزق عدم القدرة على رفض هذه الفكرة ذات الطابع الديمقراطى ومن ثم الاضطرار للتعامل مع الخطة الاسرائيلية . وظهر ذلك فى الارتباك الذى اصاب الموقف الفلسطينى تجاه فكرة الانتخابات فى البداية . فعلى سبيل المثال اكد عبدالحميد السايح رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى رفض اجراء الانتخابات قبل انهاء الاحتلال الاسرائيلى (تصريحه لرويتر فى عمان ٩ ابريل) ، لكن عاد عرفات وابو اياد لقبول الفكرة بشرط ان تكون جزءا من حل شامل (عرفات لصحيفة الاندبندنت ـ ١١ مايو) أو اذا تمت فى اطار خطة يحصل الشعب الفلسطينى من خلالها على حقوقه (أبو اياد لصحيفة الاتحاد ـ ١١ مايو) .

ودلالة ذلك أن التحرك الاسرائيلى فى ذلك الوقت أراد فرض اطار محدد للبحث فى عملية التسوية يصعب على منظمة التحرير تجاوزه فى ظل مستوى اداء الانتفاضة ومع استبعاد الخيار العسكرى العربى . وفى هذا السياق لا يصبح أمام التحرك العربى والفلسطينى اساسا سوى العمل من اجل ادخال تعديلات تفصيلية على هذا الاطار العام ، وهو ماشغل كل الاهتمام العربى خلال ١٩٨٩ .

وقد اعتمد المنهج الاسرائيلي على سند قوى يتمثل فى السياسة الامريكية التى وقف وراء هذا المنهج . فرغم الخلافات المهمة بين الموقفين الامريكي والاسرائيلي الا ان هذه الخلافات تتركز حول مبادىء التسوية اكثر مما تشمل اجراءاتها . ولان التحرك الاسرائيلي سعى الى اغراق مختلف الاطراف بما فيها الولايات المتحدة فى تفاصيل دقيقة ذات طابع اجرائى كان من الطبيعى ان تظل هذه الخلافات محصورة فى نطاق محدود يتمثل فى الاهتمام الامريكى بتوفير بعض الضمانات للعملية الانتخابية فى الأراضى المحتلة وبتسهيل اجراء لقاء فلسطينى اسرائيلى فى القاهرة .

ب ـ محاور التحرك السياسى الفلسطينى :

وازاء هذا الموقف الاسرائيلي الصلب الذى واجه مبادرة السلام الفلسطينية ، اتجه التحرك السياسى لمنظمة التحرير الى ثلاثة محاور رئيسية :

(١) الحوار الامريكى الفلسطينى :

سعى التحرك الفلسطينى الى محاولة استثمار هذا الحوار من اجل تحريك الموقف الامريكى بدرجة أو بأخرى فى اتجاه مبادرة السلام الفلسطينية . لكن خبرة الجلسات الأربع الرسمية التى عقدت بين الوفدين اللذين اعتمدا لاجراء هذا الحوار الى جانب الاتصالات المستمرة بين السفيرين الامريكى والفلسطينى بتونس اكدت صعوبة تحقيق هذا الهدف . فقد أظهر الحوار أن الموقف الامريكى يسعى الى تحقيق هدفين : اولهما التاكيد المتكرر على التزام منظمة التحرير بالشروط الامريكية لهذا الحوار ، مع اعطاء اهمية خاصة لقضية الارهاب فى هذا الاطار . وتركز قدر كبير من الجهد الامريكى فى هذا المجال على ضرورة ان تقوم قيادة منظمة التحرير بضبط سلوك ماتسميه واشنطن « الفئات التابعة لها » . وثانيهما تحريك الموقف الفلسطينى فى اتجاه سيناريو السلام الاسرائيلى . ولذلك اصبح جوهر الحوار بعد اعلان الخطة الاسرائيلية للتسوية يدور حول جهد أمريكى مكثف لاقناع منظمة التحرير بالتعامل مع هذه الخطة دون شروط مسبقة ، مع رفض التدخل لاقناع اسرائيل بالتعامل مع منظمة التحرير مباشرة تحت شعار أن (لاسرائيل تجربة طويلة ومريرة مع منظمة التحرير ، ولايمكن للولايات المتحدة ان تملى على اسرائيل رايها فى صدد الفلسطينيين الذين يجب عليها ان تتحدث اليهم) كما ورد فى خطاب لورنس ايجلبرجر امام قادة جمعية « أجودات اسرائيل الامريكية » بالبيت الابيض فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٩ .

وفى هذا الاطار أدركت منظمة التحرير صعوبة تحقيق المهمة التى تسعى اليها عبر هذا الحوار . وسجل تقرير فلسطينى اعده قسم الدراسات والبحوث الاستراتيجية بمكتب رئيس المنظمة فى وقت مبكر (٢٩ ابريل ١٩٨٩) هذا المعنى عندما اكد أن (الموقف الامريكى ليس نابعا من رغبة حقيقية فى حل القضية الفلسطينية ، وانما هى محاولة التخفيف من الضغط الدولى والعزلة السياسية على اسرائيل) . ويمكن تلخيص الافكار الرئيسية التى حواها ذلك التقرير المعنون (الموقف الامريكى من التسوية فى الشرق الأوسط) على النحو التالى :

ـ ان الادارة الامريكية تشعر بأنها ليست فى حاجة للعجلة فى ظل الوضع الاستراتيجي والاقتصادى فى المنطقة لعدم وجود ضغط عربى عليها ولتراجع فرص الصدام مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة .

ـ ان هذه الادارة تنظر الى حوارها مع منظمة التحرير كخطوة فى اتجاه المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية ، وتعتقد انه عبر هذا الحوار يمكنها ان تحصل على تنازلات فلسطينية .

ـ انها تعارض فكرة عقد المؤتمر الدولى الكامل الصلاحيات ، ولاتحبذ مؤتمرا ذا مهمات محدودة فى الموقف الراهن .

وفى هذا الاطار اوصى التقرير بأنه على منظمة التحرير التشبث بمواقفها بعدم القبول بالطروحات الامريكية كأرضية للحل ، والاصرار على ضرورة عقد المؤتمر الدولى الكامل الصلاحيات باشتراك جميع الاطراف وعلى رأسها منظمة التحرير . وحذر التقرير من أن الدخول فى متاهات وتفاصيل الارضية الامريكية للحل انما يساهم فى اضعاف فرص المؤتمر الدولى ، ومن أن السياسة الامريكية تراهن بسياسة المماطلة والتسويف على انها قد تؤدى الى شرخ الوحدة الوطنية الفلسطينية وبالتالى اضعاف الانتفاضة .

وتدل متابعة التحرك الفلسطينى فى الفترة التالية لصدور هذا التقرير على انه لم يأخذ فى الاعتبار تلك التوصيات فقد اضطرته تطورات الاحداث الى القبول ليس فقط بالطروحات الامريكية ولكن ايضا بأسس المشروع الاسرائيلى للتسوية والدخول فى المتاهات الاجرائية لهذا المشروع . وقد حدث ذلك رغم تأكيد القيادات الفلسطينية على ان الحوار مع امريكا لا يحرز أى تقدم نحو مناقشة القضايا الجوهرية للصراع والتسوية واتفقت على ذلك قيادات الداخل والخارج على حد سواء . وقد تأكد هذا الادراك الفلسطينى لحدود الحوار مع الولايات المتحدة عقب الجولة الرابعة والاخيرة عام ١٩٨٩ التى عقدت فى ١٤ أغسطس ، والتى اتسم سلوك المحاور الامريكى فيها بفظاظة غير

مسبوقة . وكان ثمة اتفاق فلسطيني شامل على أنها الجولة الاكثر سلبية فى الحوار . وفى الوقت نفسه لم يتمكن التحرك الفلسطيني من الحد من الرفض الامريكى لانضمام منظمة التحرير الى المنظمات الدولية . فخاضت الولايات المتحدة معركة فى منظمة الصحة العالمية فى مايو ١٩٨٩ ضد طلب الدولة الفلسطينية الانضمام اليها ، ومارست ضغوطا على الدول الاعضاء بالمنظمة وهددت بوقف مساهمتها التى تبلغ نسبتها ٢٥ ٪ من التكاليف الجارية للمنظمة . وخاضت منظمة التحرير معركة غير متكافئة يصعب اعتبارها ضرورية لتحركها السياسى ، خاصة وانها ابدت ثقة مفرطة طوال الوقت فى ان طلبها سيلقى القبول ، وهو ما أكدت نتائج التصويت انه لم يكن قائما على أساس جدى .

لكن رغم ذلك لا يمكن القول بأن الحوار الامريكى الفلسطيني مجرد من أية فائدة لمنظمة التحرير . ومن ثم كان من حسن الأداء ان تضبط قيادة المنظمة سلوكها رغم ما بدا فى بعض الاحيان من تجاوزات امريكية ، وان تحرص على استمرار الحوار . فوجود قناة فلسطينية منتظمة للاتصال مع الادارة الامريكية امر ضرورى فى المعركة السياسية التى تخوضها منظمة التحرير . ويصعب القول بأن هذا الحوار هو المسئول اساسا عن الانحراف فى التفاصيل الصغيرة للمشروع الاسرائيلى للتسوية . ومن هنا اتخذت اسرائيل موقفا عدائيا تجاه هذا الحوار . وتعددت مطالباتها للولايات المتحدة لانهائه . كما تحرك أنصارها فى الكونجرس فى محاولة لفرض قيود مشددة على حركة الادارة فى هذا الحوار . لكن الادارة تمكنت من الاحباط الجزئى لتلك المحاولة حيث تم التوصل الى صيغة مخففة تقتصر على حظر اجتماع أى مسئول امريكى مع اى مسئول من منظمة التحرير كان على علم مسبق بأى هجوم ارهابى أسفر عن مقتل أو اصابة أو خطف أى مواطن امريكى . والواضح ان القيمة العملية لهذا التقييد محدودة للغاية ، وتقتصر على عدد محدود من القيادات الفلسطينية التى اكدت بعض التحقيقات التى جرت فى شأن عمليات ارهابية علاقتهم بها .

(٢) التنسيق المصرى الفلسطيني :

عندما اضطر التحرك السياسى الفلسطيني للتعامل مع فكرة الانتخابات ووضع نفسه على ارضية المشروع الاسرائيلى للتسوية ، أصبح الخيار الافضل بالنسبة لمنظمة التحرير هو التنسيق المنتظم مع مصر التى ركزت تحركها خلال ١٩٨٩ على ادخال تعديلات على الخطة الاسرائيلية تركز على انتزاع ضمانات للعملية الانتخابية وربط الانتخابات بآلية محددة للانتقال الى التسوية النهائية على اساس مبدأ الارض مقابل السلام . وكان هذا هو جوهر ما اصطلح على تسميته « النقاط العشر المصرية » ، التى حاولت منظمة التحرير الاعتماد عليها لتحسين شروط المشروع الاسرائيلى للسلام ولاحداث شرخ داخل الائتلاف الاسرائيلى الحاكم بسبب الخلاف بين ليكود والعمل حول بعض هذه النقاط . وأدى التنسيق المصرى الفلسطيني فى هذا المجال الى احداث ازمتين بالفعل داخل هذا الائتلاف خلال ثلاثة شهور . كانت الازمة الاولى فى يوليو ١٩٨٩ عندما سعت الاغلبية فى مركز التكتل بقيادة الجناح الاكثر تشددا من شامير (شارون - ليفى - موداعى) الى اضافة شروط جديدة للخطة الاسرائيلية كرد على التحرك العربى الهادف لتعديلها . وكانت اهم تلك الشروط تأكيد رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع المنظمة ، ورفض مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب فى الانتخابات ، ورفض اجراء الانتخابات قبل توقف الانتفاضة نهائيا ، وضرورة استمرار وتطوير الاستيطان . وقد تفجرت هذه الازمة التى عرفت « بازمة الشروط » عندما اتخذ مكتب حزب العمل قرارا بالانسحاب من الائتلاف فى ١٠ يوليو ، واحاله الى اجتماع مركز الحزب الذى كان مقررا عقده فى ٨ اغسطس للتصويت عليه . لكن ساهمت الاتصالات التى جرت والنفوذ الذى مارسه شامير والدور الامريكى فى التوصل الى حل اقره مجلس الوزراء الاسرائيلى فى ٢٣ يوليو ينص على ان (مبادرة السلام كما تبنتها الحكومة فى ١٤ مايو الماضى والتى أحيلت الى الكنيست المصادقة عليها مازالت قائمة دون تعديل او تغيير)

لكن احتواء هذه الازمة لم ينه الخلاف داخل الائتلاف الاسرائيلى ، حيث اصدر حزب العمل اعلان مبادىء للسلام فى ٨ أغسطس من ١٢ نقطة يدور حول مبدأ الارض مقابل السلام . وأدى استمرار التنسيق المصرى الفلسطيني الى تجدد الازمة داخل الائتلاف مع تصاعد الخلاف حول الاقتراح المصرى بعقد لقاء فلسطيني اسرائيلى فى القاهرة . واقترن بهذه الازمة فض التحالف الضمنى الذى قام بين شامير ورابين منذ تشكيل الائتلاف الذى انتجته انتخابات الكنيست الثانية عشرة .

لكن الائتلاف الاسرائيلى تمكن من استيعاب الازمتين والاستمرار فى سياسة الاغراق فى التفاصيل الصغيرة المرتبطة بالمشروع الليكودى للتسوية ، خاصة وأن أوضاع حزب العمل من الضعف* الى الحد الذى لا يتيح أية امكانية للرهان العربى عليه فضلا عن أنه لا يختلف جوهريا فيما يتعلق بمضمون التسوية مع تكتل ليكود . لكن الانهماك فى تفاصيل الجوانب الاجرائية للتسوية يظهر حزب العمل فى تعارض مع ليكود بسبب المرونة التى يبديها فى شأن بعض هذه الجوانب .

ورغم الاهمية الخاصة للتنسيق الفلسطينى مع مصر فى هذا الاطار ، فقد شاب اداء منظمة التحرير خلال ١٩٨٩ محدودية الجهد المبذول من أجل تطوير موقف عربى واسع يدعم النضال الفلسطينى ويمكن ان يشكل نواة لضغط عربى على الولايات المتحدة . وربما ساهم فى ذلك الابتعاد النسبى للاردن عقب قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية ، فى الوقت الذى اقتصر دور معظم الدول العربية على المراقبة عن بعد واعلان التأييد احيانا للتحرك الفلسطينى - المصرى لكن دون مشاركة جدية على الاقل من الدول التى تملك امكانات اقتصادية وعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة .

(٣) الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية :

رغم حقيقة ان اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية سواء داخل الاراضى المحتلة أو فى الخارج ليست وليدة اليوم ولا الأمس القريب حيث تعود بداياتها الى عام ١٩٦٨ الا انها اكتسبت ابعادا جديدة فى اطار التحرك السياسى الفلسطينى فى ظل الانتفاضة . ولا يرجع ذلك لمجرد مشاركة قيادات من التكتل وعلى راسهم شامير نفسه فيها . فأهم ما تميزت به هذه الاتصالات ان منظمة التحرير اعتمدت عليها كأحد محاور تحركها السياسى ، مع ملاحظة أنها تمت كلها داخل الاراضى المحتلة باستثناء لقاء واحد بفينا خلال ندوة برلمانية فى أواخر يوليو ١٩٨٩ .

وقد نشطت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية منذ أواخر ١٩٨٨ بشكل سرى وعلنى فى آن واحد . فعلى صعيد الاتصالات السرية قام رابين باجراء اتصالات مكثفة مع عدد كبير من الشخصيات الوطنية فى الضفة والقطاع منذ ان بدأ فى طرح افكاره الاولية حول مشروع الانتخابات فى ديسمبر ١٩٨٨ .

اما الاتصالات العلنية فقد تركزت مع حمائم حزب العمل وقيادات احزاب يسارية وخاصة ما بام . ومن أهمها لقاءا فندق نوتردام عند الحد الفاصل بين شرق القدس وغربها فى فبراير ١٩٨٩ .

كما كان هناك نوع آخر من الاتصالات يتم باستدعاء ادارى من رئيس الادارة المدنية فى الضفة شايكى ايديز . وهذا النوع هو الذى حظرته القيادة الموحدة فى النداء ٣٣ . كما حظرت اللقاءات السرية ، لكنها أجازت اللقاءات العلنية مع المؤيدين للحقوق الفلسطينية (النداء ٣٥) . فقد حذرت القيادة من حضور الاجتماعات التى تدعو اليها الادارة المدنية ومن الاتصالات السرية التى تستغلها سلطة الاحتلال لتحسين صورتها واعطاء الانطباع بأن هناك بديلا عن الحديث مع منظمة التحرير .

واوضحت القيادة أن اللقاءات مع بعض الاوساط الاسرائيلية يجب ان تستند الى اساس سياسى واضح يقوم على رفض ممارسات الاحتلال والاقرار بالتفاوض مع منظمة التحرير وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

والملاحظ أنه عقب اعلان الخطة الاسرائيلية للتسوية ، اصبحت لهذه الاتصالات مهمة محددة من وجهة النظر الاسرائيلية ، وهى السعى الى كسب تأييد لهذه الخطة والايحاء بأن هناك تقدما ممكنا من خلال الحوار مع فلسطينيين فى الداخل دون منظمة التحرير . ولذلك اتخذت القيادة الموحدة فى النداء ٤٣ موقفا اكثر صرامة ، حيث حظرت أى اجتماع او اجراء اى اتصال الا بموافقتها . لكن هذا الحظر لم يضع حدا للاتصالات التى استمرت بل وتصاعدت لتشمل لقاء لبعض الشخصيات الوطنية مع شامير كشفت عنه مصادر اسرائيلية فى اول سبتمبر ، الى جانب ١٠ لقاءات عقدها ارينز مع شخصيات أخرى . وسارعت قيادة منظمة التحرير لاعلان ان هذه الاتصالات تمت بموافقتها رغم أنها جرت فى وقت كانت القيادة الموحدة قد حظرت مثل هذه اللقاءات ، الى حد أن ٣ من الشخصيات الاربع الذين اعلنت المنظمة انهم التقوا بشامير سارعوا الى انكار الواقعة التى لم يعترف بها سوى جميل الطريفى نائب رئيس بلدية المقال . وليس معروفا على وجه التحديد ما اذا كانت قيادة المنظمة قد وافقت مسبقا بالفعل على هذه اللقاءات ام قدرت اعلان هذه الموافقة لاحقا لتبديد الانطباع الذى يمكن ان يتركه الكشف عنها من أنها مستبعدة من العملية الجارية فى الداخل . وفى كل الاحوال حدث التقاء فى المواقف بين منظمة التحرير وقيادات الداخل التى شاركت فى الاتصالات مع الادارة الاسرائيلية . وكان ذلك التحرك من جانب منظمة التحرير مفيدا من الناحية التكتيكية حيث اظهر

---

* لا يقلل من هذا الضعف التفوق الذى حققه الحزب فى انتخابات الهستدروت يوم ١٣ نوفمبر لان لهذه الانتخابات طابعها الخاص وظروفها المتميزة المرتبطة بالسيطرة التاريخية للتيار العمالى على هذه المؤسسة .

شامير وكأنه يتفاوض مع رجال المنظمة ، ودعم الاعتقاد بأنه لا بديل امام الحكومية الاسرائيلية عن التفاوض معها رسميا فى نهاية الامر . وفى نفس الوقت ادى تدعيم العلاقات بين منظمة التحرير وقيادات الداخل من الاتجاهات المختلفة الى ازالة الخطر الذى كانت المنظمة تخشاه فيما مضى ، وهو أن تؤدى مثل هذه الاتصالات الى بروز قيادة بديلة لها فى الداخل اما وقد اصبح المشاركون فى هذه الاتصالات يرفعون راية المنظمة ، فقد غدا سلوكهم مقبولا منها فى اطار السعى لتوظيف اى تطور لدعم التحرك السياسى الفلسطينى .

ومع ذلك فالمثير للانتباه أن القيادة الموحدة عادت بعد ذلك الى حظر الاتصالات مع الرسميين الاسرائيليين فى النداء ٤٥ الصادر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ ، مع اباحة النشاط فى الشارع الاسرائيلى بهدف توسيع دائرة المؤيدين للنضال الفلسطينى وحق تقرير المصير .

والمرجح ان ذلك الحظر للقاءات مع الشخصيات الرسمية الاسرائيلية هدف الى وضع هذه العملية تحت السيطرة حتى لا يتسع نطاقها فيصعب ضبطها . وفى هذا الاطار لا تجرى الا الاتصالات التى يتم اقرارها من القيادة الموحدة أو منظمة التحرير . كما هدف ذلك الموقف الى الحد من الخلافات التى برزت داخل القيادة الموحدة او منظمة التحرير . كما هدف ذلك الموقف الى الحد من الخلافات التى برزت داخل القيادة الموحدة حول هذه الاتصالات التى انفردت الجهة الشعبية بمعارضتها . وبدا احيانا ان هناك تيارا إعرض من هذه الجبهة يتحفظ على الاتصالات مع الحكومة الاسرائيلية ، كما ظهر من استبعاد جميل الطريفى من وفد الشخصيات الوطنية الذى التقى مع جون كيلى خلال زيارته للقدس فى اغسطس ١٩٨٩ ، بسبب مطالبة عدد من المشاركين بعدم حضوره .

ج ـ مشكلات الاداء السياسى الفلسطينى :

الواضح مما سبق عرضه أن منظمة التحرير سعت الى استخدام اهم الاوراق المتاحة لديها للتحرك السياسى فى ظل المستوى الذى بلغه اداء الانتفاضة والذى لا يتيح ممارسة تأثير جوهرى فى اتجاه كسر التشدد الاسرائيلى . لكنها لم تتمكن من تجنب التعامل مع المشروع الاسرائيلى للتسوية ، واضطرت للدخول فى تفاصيله الدقيقة . ولذلك يثير المسار العام للاداء السياسى الفلسطينى على هذا النحو تساؤلات حول ما اذا كان بمقدوره ان يساعد على الحصول على السقف الجديد الذى حددته منظمة التحرير فى اطار مبادرتها السلامية وهو اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جوار دولة اسرائيل .

والملاحظ ان اقتصار هذه المبادرة نفسها على خطوط عامة عريضة كان احدى أهم مشكلات الاداء السياسى الفلسطينى ، الذى افتقد لهذا السبب القدرة على طرح أليات محددة للتحرك من البداية ، مما اعطى الفرصة للحكومة الاسرائيلية لطرح خطة تركز على هذه الاليات لكن على ارضية مشروعها الاستراتيجى للسلام . وقد حاولت المنظمة تلافى هذا القصور لكن فى وقت متأخر بعد أن أصبح من الصعب الخروج من دائرة المشروع الاسرائيلى للتسوية . فقد نزع المجلس المركزى للمنظمة فى ١٦ ـ ١٧ اكتوبر ١٩٨٩ الى تحديد خمس نقاط للتحرك تقوم على تأكيد حق المنظمة فى تشكيل وفدها لاى لقاء مع اسرائيل ، واعتبار هذا اللقاء تمهيديا للمؤتمر الدولى ، ويكون جدول أعماله مفتوحا او تحضره وفود من الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن .

ومن المشكلات التى اقترنت بالتحرك الفلسطينى ايضا عدم القدرة على وضع الحوار مع امريكا فى نطاقه المناسب كما سبقت الاشارة ، حيث كانت هناك مبالغات فى البداية حول المدى الذى يمكن ان يبلغه هذا الحوار . ولذلك بدا احيانا ان كل خطوط السياسة الفلسطينية تتجه الى واشنطن ، وهو ما يؤدى الى نتائج معاكسة لما تسعى اليه المنظمة عبر هذا الحوار . فكلما وجدت امريكا أن الخطوط المتقاطعة فى التحركات المختلفة المتعلقة بالتسوية تلتقى عندها زاد شعورها بعدم العجلة طالما انها تمسك بالازمة بين يديها . ولا يعنى ذلك بالمقابل التهوين من اهمية هذا الحوار او التفكير فى انهائه من الجانب الفلسطينى . فمثل هذا التوجه لا يقل ضررا ليس فقط لان للحوار اهمية بالفعل ولكن ايضا لان الثمن الذى دفع فيه لا يمكن استرداده . لكن ينبغى أن يكون واضحا ان الحفاظ على هذا الحوار لا يعنى امكانية ان يأتى بمسار افضل بمجرد الاستمرار فيه . فالشرط الضرورى لذلك هو تطوير الانتفاضة فى اتجاه يؤثر على الموقف الامريكى وعلى السياسة الاسرائيلية ايضا . فكما سبقت الاشارة فان اداء الانتفاضة فى ١٩٨٩ لا يتيح تأثيرا جوهريا على الهيكل السياسى الاسرائيلى الراهن الذى يتسم بهيمنة اليمين القومى ، ولا على اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى التى تتسم اجمالا بالتطرف تجاه حقوق الشعب الفلسطينى وبتفضيل الحسم العسكرى للانتفاضة .

فهذا الواقع الاسرائيلى يعتبر مصدر أهم مشكلة تواجه التحرك السياسى الفلسطينى ، وهو واقع لا تبدو فى الافق ملامح لتجاوزه ما لم تحدث الانتفاضة تغييرا جوهريا به من خلال زخم جديد يؤكد استحالة القضاء عليها او اضعافها بالقوة . فاذا وصلت هذه الرسالة الى قطاعات اوسع من الرأى العام الاسرائيلى يمكن عندئذ

توقع انكسار التشدد . لكن حتى الان لا يمكن القول بان هذا الانكسار وارد بالفعل الامر الذى يفرض تجنب بعض المبالغات التى تروج فى وسائل الاعلام العربية احيانا من نوع المشابهة مع التجربة الجزائرية وتصور ان الانتفاضة ادت بالفعل الى مناخ يشبه ما شهدته فرنسا عند وصول ديجول الى السلطة ، أى مرحلة اعادة التقويم ومحاولة التفاهم والوصول الى حل مع الطرف الاخر .

وفى هذا الاطار ينبغى ايضا التحلى بالحذر الشديد فى معالجة قضية الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية وخاصة داخل الاراضى المحتلة . فما لم تكن هذه الاتصالات موظفة جيدا ، فانها قد تقود الى تنازلات غير مرغوب فيها . وهذا الحذر واجب ايضا فى التعامل مع انصار السلام الاسرائيليين الذين يتحركون فى العادة بمنهج اقناع الفلسطينيين بتقديم تنازلات من اجل تشجيع اليمين الاسرائيلى على التقدم .

والملاحظ ان جانبا اساسيا من الخطاب السياسى الفلسطينى يركز كثيرا على ضرورة استمرار وتصاعد الانتفاضة وانها السبيل الاساسى لدحر الاحتلال .

٢ ـ التداعيات السياسية للأنتفاضة :

الى حين التوصل الى امكانية لتطوير الانتفاضة ومن ثم التطلع الى ممارسة تأثير أكثر قوة على الموقف الاسرائيلى ، تظل التداعيات السياسية قاصرة عن التجاوز الجذرى للمشروع الاسرائيلى للتسوية الذى يقوم على المرحلية والتمييز بين ترتيبات مؤقتة وأخرى دائمة . ولان العملية التى بدأت فى ١٩٨٩ على أساس خطة الأنتخابات الاسرائيلية تمثل مقدمة للمرحلة المؤقتة ، سيركز تحليلنا للتداعيات السياسية للانتفاضة على هذه المرحلة بمستوييها الاجرائى والمضمونى .

أ ـ المستوى الاجرائى :

منذ أن بدأت محاولات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، كان هناك سيناريوهان رئيسيان مطروحان عادة فى شأن وسيلة تحقيق التسوية ، وهما المفاوضات المباشرة والمؤتمر الدولى . وبشكل عام يمكن القول بأن الطرف الاسرائيلى سعى لدفع العملية فى اتجاه المفاوضات المباشرة ، فى الوقت الذى كان المؤتمر الدولى مطلبا عربيا بالأساس مع بعض الأستثناءات اهمها حالة كامب ديفيد .

وعندما اخذت الانتفاضة تفرز تداعياتها السياسية ، كان السيناريوهان مطروحين ايضا . وسعى التحرك الامريكى خلال النصف الأول من ١٩٨٨ الى محاولة التوفيق بينهما من خلال مبادرة شولتز التى وصلت الى طريق مسدود . لكن التداعيات التالية التى اعقبت اعلان مبادرة السلام الفلسطينية وطرح الخطة الاسرائيلية للتسوية قادت الى تهميش سيناريو المؤتمر الدولى واعلاء سيناريو المفاوضات المباشرة . ونناقش هنا الاسس التى يقوم عليها كل من السيناريوهين .

(١) سيناريو المفاوضات المباشرة الثنائية :

الفكرة المحورية التى يقوم عليها هذا السيناريو ، لدى دعاته ، هى أنه لا يمكن الوصول الى حل قابل للتحقيق الا برضاء اسرائيل والفلسطينيين معا ، ومن ثم فان الدور الدولى يمكن ان يكون عائقا أمام التوصل الى هذا الرضاء المتبادل .

وكانت اتفاقية كامب ديفيد الثانية هى أول تعبير متكامل عن هذا السيناريو . ولم تزل هذه الأتفاقية هى المصدر الرئيسى لجميع الخطط والافكار الخاصة بالمفاوضات المباشرة . فالفكرة الجوهرية التى جاءت بها **تلك الاتفاقية هى اجراء انتخابات فى الأراضى** المحتلة لانتخاب مجلس ادارى فلسطينى يقوم بمهام حكم ذاتى كامل لفترة مؤقتة بحيث يكون بمثابة ترتيب انتقالى يستمر خمس سنوات يتم خلالها التفاوض حول الوضع النهائى لهذه الأراضى . وقد اعتمدت الخطة الاسرائيلية للتسوية التى تم اعلانها فى ١٤ مايو ١٩٨٩ على صيغة كامب ديفيد اعتمادا اساسيا . وحددت هذه الخطة الاجراءات الخاصة بالتحرك نحو التسوية على النحو التالى :

ـ حوار تمهيدى للحصول على موافقة الفلسطينيين العرب الذين تسميهم الخطة سكان « يهودا والسامرة » وغزة بالأضافة الى مصر والأردن اذا رغبتا فى ذلك على خطة الانتخابات . واثناء فترة التحضير للانتخابات ، يجب ان تكون هناك تهدئة للعنف .

ـ اجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب فى مناخ خال من العنف والتهديدات والأرهاب .

ـ تسفر هذه الانتخابات عن اختيار تمثيل لاجراء مفاوضات من اجل فترة انتقالية من الحكم الذاتى تكون اختبارا للتعايش والتعاون .

وفور اعلان هذه الخطة ، اصبحت هى محور التحرك السياسى الهادف الى بدء عملية التسوية . ففضلا عن الدعم الامريكى لها والقبول الأوربى العام بها رغم استمرار تفضيل صيغة المؤتمر الدولى وعدم معارضة الاتحاد السوفيتى لها ، كان العامل الحاسم فى تحولها الى محور العملية السياسية هو عدم الرفض العربى

القاطع لها . فقد قررت قمة الدار البيضاء غير العادية التى انعقدت بعد أيام قليلة من اعلان تلك الخطة اتخاذ موقف يتمثل فى تأمين الموقف الفلسطينى تجاهها .

وقد اضطرت منظمة التحرير كما سبقت الاشارة الى عدم رفضها لعوامل تتعلق بتدهور الوضع العربى العام .

ولذلك كان اعلان المنظمة عن عدم رفضها لفكرة الانتخابات دافعا الى تركيز جانب مهم من التحركات السياسية على السعى لتوفير ضمانات للعملية الانتخابية ، الى جانب محاولة وضع مبادىء لتشكيل الوفد الفلسطينى الذى يبحث مع اسرائيل الاعداد للانتخابات .

وحول هاتين المسألتين الفرعيتين تركز القدر الاكبر من الجهود التى بذلت خلال عام ١٩٨٩ بهدف التوصل الى اتفاق حول الخطوة الأولى فى العملية الاجرائية فى اطار سيناريو المفاوضات المباشرة ، وهو ما يمكن ان نطلق عليه « معركة النقاط » . فقد تميزت هذه التحركات باتجاه كل طرف الى طرح مجموعة من النقاط التى تدور كلها حول تفاصيل دقيقة تتعلق بعملية الانتخابات وتشكيل الوفد الفلسطينى وجدول اعمال اللقاء التمهيدى السابق للانتخابات . فكانت هناك النقاط العشر المصرية التى طرحت بداية فى صيغة تساؤلات موجهة الى الحكومة الاسرائيلية فى منتصف يونيو ، مما دفع اللجنة المركزية لتكتل ليكود الاسرائيلى الى طرح اربع نقاط فى ٥ يوليو اعتبرتها شروطا للموافقة على خطة الحكومة من اجل قطع الطريق على أى اتجاه للاستجابة للنقاط المصرية . وفى مواجهة هذه النقاط الليكودية ، طرح حزب العمل ١٢ نقطة فى ٨ أغسطس اعتبرها دعائم ضرورية لخطة التسوية وتقوم فى الجوهر على مبدأ الأرض مقابل السلام ورفض الاستقلال الفلسطينى . واتجهت منظمة التحرير الى طرح اكثر من مجموعة نقاط ايضا . فطرح مجلسها المركزى فى منتصف اكتوبر خمس نقاط ، ثم طرحت اللجنة التنفيذية سبع نقاط . وعندما تدخلت الولايات المتحدة عبر وزير خارجيتها بيكر بطرح خمس نقاط كمقترحات بهدف التوفيق بين الموقفين الفلسطينى والاسرائيلى ، طلبت اسرائيل ست ضمانات مقابل الموافقة على هذه النقاط ، فى حين تقدمت منظمة التحرير بسبعة استفسارات أو ايضاحات للادارة الامريكية عن طريق مصر .

لكن رغم نجاح الحكومة الاسرائيلية فى توجيه التداعيات السياسية للانتفاضة صوب مشروعها الخاص باجراءات عملية التسوية والقائم على صيغة المفاوضات المباشرة ، الا انها واصلت اتخاذ موقف متشدد تجاه اسلوب تشكيل الوفد الفلسطينى ودور منظمة التحرير وجدول اعمال اللقاء التمهيدى ، وذلك بغية اعتصار الطرف الفلسطينى واستخلاص أقصى تنازلات ممكنة منه .

وتدلنا مقارنة النقاط التى قدمتها الاطراف المختلفة على أنه لم يكن هناك خلاف أساسى حول أسلوب التسوية وهو المفاوضات المباشرة التى تقترن باجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة لتحديد الممثلين الفلسطينيين ، وانما تركزت الخلافات حول بعض تفاصيل هذا الاسلوب ، وأهمها :

١ ـ الخلاف حول تشكيل الوفد الفلسطينى الذى يدخل فى حوار تمهيدى مع الحكومة الاسرائيلية من اجل الاتفاق على اجراءات عملية الانتخابات فى الأراضى المحتلة . فقد أصر تكتل ليكود الذى يهيمن على الحكومة الاسرائيلية على استبعاد أى دور لمنظمة التحرير فى تشكيل هذا الوفد ، وعلى رفض مشاركة اى فلسطينى من خارج الأراضى المحتلة فى هذا الوفد ، بينما وافق حزب العمل فى النقطة ١١ من النقاط التى طرحها على (اشتراك فلسطينيين من الخارج توافق عليهم اسرائيل ومصر وسكان المناطق فى المفاوضات حول الحل الدائم) . وبالمقابل أصرت منظمة التحرير على حقها فى تشكيل الوفد الفلسطينى وحاولت الولايات المتحدة التوصل الى توفيق بين الموقفين الفلسطينى والاسرائيلى من خلال طرح اكثر من صيغة ، لكنها لم تحقق تقدما فى هذا المجال حتى نهاية ١٩٨٩ .

٢ ـ الخلاف حول جدول اعمال اللقاء الفلسطينى الاسرائيلى التمهيدى حيث أصرت الحكومة الاسرائيلية على عدم بحث أى موضوع خارج نطاق خطتها السلمية بينما طالبت منظمة التحرير بأن يكون الحوار مفتوحا وغير مشروط . وتركزت محاولة التوفيق الامريكية على أن الموضوع الرئيسى فى هذا اللقاء هو خطة ١٤ مايو الاسرائيلية مع امكانية ان يثير الوفد الفلسطينى فى الخطاب الافتتاحى قضايا تتعلق باجراءات الانتخابات وبالمستقبل فى حدود ما تضمنته النقاط العشر المصرية .

٣ ـ الخلاف حول مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب (١٤٠ الفا) فى الانتخابات . والملاحظ ان الخطة الاسرائيلية الرسمية سكتت عن هذا الموضوع فلم تشر اليه ايجابا او سلبا ، حيث تحدثت عن (انتخابات بين السكان العرب فى يهودا والسامرة وقطاع غزة) . ومع ذلك فهذه الصياغة تعنى ضمنيا استبعاد سكان القدس الشرقية التى لا تعتبرها اسرائيل جزءا مما تسميه يهودا والسامرة منذ أن قررت ضمها وتوحيدها مع القدس الغربية لتكون القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل . وعندما وضعت مركزية

ليكود شروطها للموافقة على هذه الخطة ، كان هناك شرط خاص بعدم مشاركة عرب القدس الشرقية فى الانتخابات ، بينما دعا حزب العمل الى ضرورة مشاركتهم ضمن نقاطه الأثنتى عشرة (بشرط الا تجرى الانتخابات فى القدس التى ستظل موحدة وغير مقسمة وتحت سيادة اسرائيلية) . وقد تضمنت النقاط العشر المصرية اشارة واضحة الى حق عرب القدس الشرقية فى المشاركة فى الأنتخابات بالأراضى المحتلة .

٤ ـ الخلاف حول الاستيطان فى الأراضى المحتلة حتى بدء الفترة الأنتقالية . فقد سكتت الخطة الاسرائيلية عن هذه القضية ايضا فلم تتطرق اليها . لكن النقاط العشر المصرية تضمنت تجميد الأنشطة الاستيطانية فى الأراضى المحتلة ، بينما اكدت مركزية الليكود فى شروطها على ضرورة استمرار الاستيطان . أما حزب العمل فقد دعا الى انه مع بدء المفاوضات لا تقام مستوطنات جديدة حتى تأسيس الفترة الانتقالية ، وبعد ذلك يتم تحديد موضوع الاستيطان فى مفاوضات بين اسرائيل وهيئة الحكم الذاتى للفلسطينيين .

٥ ـ الخلاف حول طبيعة المناخ العام للانتخابات . فكما سبقت الاشارة تضمنت الخطة الاسرائيلية اشارة الى ضرورة تهدئة العنف فى الأراضى المحتلة اثناء فترة التحضير للانتخابات حتى تجرى هذه الانتخابات فى مناخ خال من (العنف والتهديدات والأرهاب) . ومع ذلك أصرت مركزية التكتل على وضع شرط خاص بعدم اجراء الانتخابات قبل وقف الانتفاضة نهائيا . ورغم ان حزب العمل كان قد وافق على خطة الحكومة الاسرائيلية بما تضمنته من ضرورة اجراء الانتخابات فى مناخ خال من العنف ، فقد عاد فى نقاطه الاثنتى عشرة للتأكيد على هذا المعنى بصياغة اخرى وهى أن تجرى المفاوضات مع الفلسطينيين حول اجراء الانتخابات بالتوازى مع الجهود المبذولة لتهدئة الأنتفاضة . أما النقاط العشر المصرية فقد اهتمت بمناخ الانتخابات من زاوية مختلفة تعنى أساسا بالضمانات الضرورية لحرية هذه الأنتخابات ، وهى الرقابة الدولية عليها ، والحرية الكاملة فى الدعاية الأنتخابية ، وتوفير الحصانة للممثلين المنتخبين ، وحظر دخول الاسرائيليين غير المقيمين بالأراضى المحتلة اليها فى يوم الأنتخاب ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع فى ذلك اليوم ، فضلا عن تعهد اسرائيل بقبول اية نتيجة تسفر عنها الانتخابات .

وعلى هذا النحو ، واذا تجاوزنا هذه الخلافات الفرعية التى تسعى اسرائيل الى اطالة أمدها بهدف اغراق الطرف العربى فى تفاصيل صغيرة وارهاقه بها واعتصاره ، فالملاحظ ان هناك قبولا عاما بالمشاهد الرئيسية التى يتضمنها هذا السيناريو فى حالة سريانه ، وهى :

١ ـ مشهد اللقاء الفلسطينين الاسرائيلى فى القاهرة غالبا للاتفاق على الترتيبات الخاصة بعملية الانتخابات والمرجح ان تكون الخطة الاسرائيلية والنقاط العشر المصرية هما الوثيقتين المطروحتين فى هذا اللقاء .

٢ ـ مشهد الانتخابات فى الأراضى المحتلة . وهو يعتمد على ما يمكن ان يتم الاتفاق عليه فى اللقاء الفلسطينى الاسرائيلى من ترتيبات للعملية الانتخابية ، وربما ايضا وظائف التمثيل المنتخب والتى يرجح ان تتركز فى ثلاث وظائف : التفاوض بشأن الاتفاقية المؤقتة ، وقيادة الأدارة المستقلة ذاتيا ، والمشاركة فى المفاوضات التى ستحدد الوضع النهائى للأراضى المحتلة .

٣ ـ مشهد المفاوضات حول المرحلة الانتقالية او الترتيب المؤقت الذى يقوم على صيغة الحكم الذاتى .

واذا امكن التوصل الى هذا المشهد ، تكون العملية قد تجاوزت المستوى الأجرائى وانتقلت الى المستوى المضمونى الذى يتعلق بطبيعة هذه المرحلة فى نطاق الحكم الذاتى .

غير أنه ينبغى التأكيد على أن هذه المشاهد ليست هى الوحيدة المحتملة فى اطار سيناريو المفاوضات المباشرة ، كما أنها قد لا تتم بهذا الشكل نفسه . فالمعروف فى دراسات المستقبل أن لكل مشهد محتمل قوى وعناصر تدفع من اجل تحقيقه ، واخرى تسعى الى عرقلته . ويتوقف تحقق المشهد على ناتج هذه العملية . وعلى ذلك فالواضح وفقا للمعطيات التى ظهرت خلال ١٩٨٩ ، وهى معطيات قابلة للتغير والتطور ، أنه لا يوجد خلاف جوهرى بين الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى ـ العربى على هذه المشاهد فى حد ذاتها ، وانما يتركز الخلاف كما اشرنا فى بعض التفاصيل . ومن ثم يصبح تحقق هذه المشاهد رهنا بامكانية التوصل الى تسوية لهذه الخلافات التفصيلية .

(٢) سيناريو المؤتمر الدولى :

رغم كثرة الجدل حول المؤتمر الدولى كاطار لعملية التسوية فقد أدى الرفض الاسرائيلى لهذه الصيغة الى عدم احراز أى تقدم على صعيد تحقيقها . والمعروف ان هناك اكثر من تصور لسيناريو المؤتمر الدولى . فهناك التصور الأمريكى (المؤتمر المظلة) الذى يقصر دور المؤتمر على الاعداد والتمهيد للمفاوضات المباشرة وتلقى تقارير عنها ثم توفير الضمانات الدولية فى حالة نجاح هذه المفاوضات . وبذلك يقتصر المؤتمر على جلسة افتتاحية تسبق المفاوضات المباشرة وأخرى ختامية لهذه

المفاوضات لاقرار ما يتم التوصل اليه من اتفاقات . وهناك التصور السوفيتي السابق الذى كان يرى ضرورة ان يكون للمؤتمر دور محدد يقوم به فى مسار المفاوضات وتحديد نتائجها . لكن هذا التصور أخذ فى التغير بغية عدم الاصطدام بالموقف الامريكى . وبذلك لم يعد الاتحاد السوفيتى ينظر الى صلاحيات المؤتمر بمعنى المشاركة المباشرة والفاعلة فى صياغة الاتفاقات ووضع الأسس التى تقوم عليها ، وانما بمعنى المشاركة فى الحوار والتقدم بأفكار ومقترحات أو توصيات سواء فردية او جماعية ، مع الاقرار بأن المؤتمر لا يفرض تسويات محددة على الأطراف ، لكن ينبغى ان يكون به مجال لعرض مقترحات من جميع الدول التى تشارك فيه .

والملاحظ ان هذا التباين فى تصور دور المؤتمر الدولى قائم ايضا بين الاطراف العربية المرشحة للمشاركة فيه . فنجد أن التصور المصرى اقرب الى التصور الامريكى لطبيعة المؤتمر ، بينما تعتبر سوريا اقرب الى التصور السوفيتى القديم الذى يطالب بمؤتمر ذى صلاحيات وربما تتجاوز ذلك التصور ايضا من خلال مطالبتها بمؤتمر اقرب الى « محكمة دولية » تتوصل الى اتفاقات بمقتضى الحق والعدل والقانون الدولى ، وهو ما يسمى فى الخطاب السياسى السورى (مؤتمر دولى يمتلك سلطة اتخاذ قرار كامل) . ورغم أن منظمة التحرير شاركت بالفعل خلال ١٩٨٩ فى العملية التى تقود الى سيناريو المفاوضات المباشرة ، الا انها حافظت فى خطابها السياسى على الدعوة لعقد المؤتمر الدولى فى ظل تصور هو اقرب الى التصور السوفيتى الحالى . أما وجهة النظر الاردنية فى مجال طبيعة المؤتمر الدولى فترى أنه لا يمكن أن يكون اجتماعا احتفاليا تمهيديا للمفاوضات المباشرة ، وانما ينبغى ان يعكس الوزن المعنوى للأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن لمساعدة كل أطراف النزاع على التوصل الى السلام .

وفى هذا الاطار يمكن القول بأنه اذا حدث تطور فى اتجاه اعمال سيناريو المؤتمر الدولى فى المستقبل وهو مايقتضى تغير الموقف الاسرائيلى ، فان مشهد مؤتمر دولى ذى صلاحيات تتجاوز التمهيد للمفاوضات المباشرة والتصديق على نتائجها يبدو مستبعدا . فالمشهد الذى يمكن ان يكون واردا هو مشهد المؤتمر المظلة للمفاوضات المباشرة ، او مشهد مؤتمر تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فحسب ، او مشهد المؤتمر الختامى للمفاوضات المباشرة .

(٣) مشهد مؤتمر دولى بلا صلاحيات :

من المرجح ان يأخذ هذا المشهد شكل رعاية عن بعد للمفاوضات المباشرة وفقا لما ورد فى مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ . وبذلك يصبح من المتصور ان يقتصر المؤتمر على جلسة افتتاحية واخرى ختامية . وفى هذه الحالة لن تكون هناك حاجة فى الغالب لعقد اللجنة التحضيرية التى وردت اول اشارة لها خلال زيارة بيريز عندما كان رئيسا لوزراء اسرائيل الى مصر فى سبتمبر ١٩٨٨ . كما وردت الاشارة اليها فى قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢ ديسمبر ١٩٨٦ الذى دعا لعقد مؤتمر دولى تسبقه لجنة تحضيرية . فقد ظل مفهوم هذه اللجنة غامضا وموضع خلاف بين مختلف الاطراف المعنية . فالمرجح ان يخلو مشهد المؤتمر الدولى المجرد من الصلاحيات من اللجنة التحضيرية ، على اساس ان هذا النوع من المؤتمر يعتبر هو نفسه تحضيريا للمفاوضات المباشرة من ناحية وختاما لها من ناحية اخرى . والارجح ان يكون هذا المشهد اقرب الى التصور الامريكى لطبيعة المؤتمر الدولى كما ورد فى مبادرة شولتز وافكار امريكية اخرى طرحت خلال العامين الماضيين . ويقوم هذا التصور على عقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولى التى يقتصر دورها على تشكيل لجان ثنائية على اساس جغرافى ، ثم تنفض هذه الجلسة لتتيح الفرصة لنشاط اللجان اى للمفاوضات المباشرة ، وذلك فى اطار عدد من المبادىء الاساسية اهمها :

- الا تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول او معارضة اى اتفاق يتم التوصل اليه فى اطار المفاوضات الثنائية .
- تجرى المفاوضات فى كل لجنة ثنائية من لجان المؤتمر بطريقة مستقلة ، ولاترتبط مفاوضات اية لجنة بمدى التقدم فى مفاوضات اللجان الاخرى .
- حق اى طرف فى الانسحاب من المفاوضات دون ان يكون فى هذا اخلال بأى التزامات مسبقة .
- يمكن عقد المؤتمر من جديد اذا تعرضت مفاوضات اللجان الثنائية للجمود ويكون تجديد انعقادها بناء على دعوة طرفيها .

وفى هذا الاطار يمكن لاطراف المؤتمر الدولى ان تتلقى تقارير حول المفاوضات الجارية فى اللجان الثنائية . والمرجح ان يطالب الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الاوربية بأن يكون لاطراف المؤتمر حق التعليق على هذه التقارير بابداء الرأى فى بعض القضايا او التقدم باقتراحات محددة دون الزام الطرفين المتفاوضين فى كل من هذه اللجان بشىء . وفى الغالب ستواجه الولايات المتحدة هذا المطلب بتحفظ لكن ليس من المستبعد اقراره مع التأكيد على أن كل مايصدر عن اطراف المؤتمر الدولى لايحمل أية صفة الزامية . وعلى هذا الاساس ربما لايعود المؤتمر بكامل هيئته للانعقاد بعد الافتتاح الا فى نهاية اعمال اللجان الثنائية ، لكن دون استبعاد ان تجتمع الدول الخمس الدائمة فى

مجلس الامن مرة او بضع مرات خلال فترة عمل هذه اللجان للتشاور حول بعض التقارير التى تتلقاها . اما الاجتماع الرسمى الكامل للمؤتمر فالمرجح ان ينعقد فى نهاية مفاوضات اللجان الثنائية وخاصة فى حالة التوصل الى انجاز محدد جزئى او كلى . وتظل المشكلة الاساسية التى ستواجه هذا المشهد هى مشاركة منظمة التحرير بشكل رسمى . فالملاحظ انه لم يصدر عن الادارة الامريكية اى شىء يفيد موقفها من هذه المشاركة بعد بدء الحوار معها ، لان هذا الحوار جاء مواكبا لتراجع واشنطن من الاعتماد على صيغة المؤتمر الدولى . لكن رغم ان بدء الحوار مع المنظمة يعنى الاعتراف الامريكى بها ، الا ان موقف الولايات المتحدة من مشاركتها فى المؤتمر الدولى سيتجه فى الغالب الى البحث عن حل وسط اذا ظل الموقف الاسرائيلى على حالة رافضا لاى نوع من التعامل معها . وربما يؤدى ذلك الى اعادة طرح فكرة الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك ، او وفد من داخل الاراضى المحتلة . اما مشكلة المشاركة السوفيتية فى المؤتمر والتى كانت مثارة فيما مضى فلم تعد تمثل عقدة نتيجة المرونة التى اتجه اليها الموقف السوفيتى وبعد التطورات الواسعة النطاق فى العلاقات الامريكية السوفيتية والتحسن المتزايد فى العلاقات الاسرائيلية السوفيتية . ومع ذلك يظل من الوارد ان يقترن مشهد المؤتمر الدولى هذا بتقديم تنازلات سوفيتية جديدة لاسرائيل على صعيد قضية العلاقات الدبلوماسية خاصة ان موسكو كانت قد خفضت شروطها لاعادة هذه العلاقات من الانسحاب من الاراضى المحتلة الى مجرد موافقة اسرائيل على عقد المؤتمر الدولى وابداء استعدادها للانسحاب .

والمرجح ان اسرائيل لن تقبل مشاركة الصين فى المؤتمر الدولى الا بعد ان تعترف بها وتقيم علاقات دبلوماسية معها .

(٤) مشهد مؤتمر برعاية امريكية سوفيتية :

هناك قدر من الغموض حول اصل هذه الفكرة التى طرحت فى اوائل ١٩٨٩ فى صيغة مؤتمر رباعى : فلسطينى اسرائيلى امريكى سوفيتى . لكن ثمة مايدل على انها فكرة سوفيتية طرحت خلال لقاء شيفرنادزه بيكر فى أول مارس ١٩٨٩ باعتبارها سبيلا لتيسير الاتصال بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، ولمساعدة القيادة الاسرائيلية على تجاوز مشاعر الصراع ضد المنظمة ، وبالتالى تخفيف حدة التوتر بين الطرفين ومحاولة التوفيق بين مواقفيهما فى جملة من المسائل الاجرائية المتعلقة بعملية التسوية .

ولم يصدر اى ايضاح لهذه الفكرة من مسئول سوفيتى باستثناء اوليج سرجيف الخبير فى ادارة الولايات المتحدة وكندا بالخارجية السوفيتية . فقد اشار الى ان هذا الفكرة تعبر عن استعداد الاتحاد السوفيتى للقيام بدور الوساطة الرسمية بين اسرائيل ومنظمة التحرير . ولم يتضح من حديثه ان هذه الفكرة يمكن ان تكون بديلا للمؤتمر الدولى ، وانما الارجح انها تساعد على التمهيد لهذا المؤتمر . وقد اعتبرها البعض بديلا لفكرة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى وليست بديلا للمؤتمر نفسه .

ولم يصدر رد فعل امريكى واضح تجاه هذه الفكرة ، وان كانت بعض المصادر الاسرائيلية قد اشارت الى انها لم تلق حماسا فى واشنطن . ومع ذلك فالملاحظ ان بيكر لجأ الى فكرة مشابهة لكن فى اطار سيناريو المفاوضات المباشرة وكبديل للمؤتمر الدولى ، وذلك فى رده على الايضاحات التى طلبتها منظمة التحرير . فقد اشار الى امكانية وجود رعاية امريكية سوفيتية للقاء الفلسطينى الاسرائيلى ردا على استفسار ميرفى حول امكانية حضور الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الامن هذا اللقاء .

والملاحظ ان اسرائيل لاترفض هذا المشهد اذا جاء فى اطار المفاوضات المباشرة وليس التمهيد للمؤتمر الدولى ، وانما ترفض مشاركة منظمة التحرير كممثلة للفلسطينيين فيه . بل وكان هذا المشهد احد الخيارات التى بحثها شامير قبل تقديم الخطة الخاصة بالانتخابات ، وكان جوهر ذلك الخيار ان تستضيف القوتان العظميان لقاء للسلام يضم اسرائيل وفلسطينيين منتخبين فى الداخل للتفاوض حول فترة انتقالية يمنح فيها الفلسطينيون حكم ذاتى .

(٥) مشهد المؤتمر الدولى كختام للمفاوضات المباشرة :

يقصد بذلك انه اذا حقق سيناريو المفاوضات المباشرة نجاحا معينا وتم التوصل الى تقدم فى هذه المفاوضات ، قد تظهر الحاجة الى عقد مؤتمر دولى لاضفاء الشرعية على مايتم التوصل اليه من اتفاق واشتراك القوى الدولية الرئيسية فى الضمانات التى لابد ان ينطوى عليها .

وفى هذه الحالة فالمرجح الا تكون هناك معارضة اسرائيلية لعقد هذا المؤتمر طالما ان العملية وصلت الى نهايتها . كما سيكون عقد مثل هذا المؤتمر ضروريا من اجل استكمال عملية التسوية ببحث قضيتى الجولان وجنوب لبنان اللتين قد يتوقف الامر فيهما على نمط التسوية الذى سيتم التوصل اليه فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

والملاحظ ان هذا المشهد هو الاكثر اقترابا من موقف الادارة الامريكية الحالية الذى لايرفض المؤتمر الدولى من حيث المبدأ ، وانما يعطى الاولوية للمفاوضات المباشرة ، ويرجأ ذلك المؤتمر الى مايسمى فى الخطاب

السياسى الحالى التوقيت المناسب .

وعلى هذا النحو يبدو ان التميز بين سيناريوهى المفاوضات المباشرة الثنائية والمؤتمر الدولى هو تمييز شكلى فى معظم الاحوال ، وعلى وجه التحديد فيما هو متاح من مشاهد للمؤتمر الدولى . ففى كل هذه المشاهد تظل المفاوضات المباشرة الثنائية هى حجر الزاوية ، ويقتصر الاطار الدولى على مجرد شكل كما ظهر من العرض السابق . أما مشهد المؤتمر الدولى ذى الصلاحيات الذى يتسم بالجهد الجماعى والمشاركة الفاعلة للقوى الدولية فليس واردا فى الافق المنظور بعد ان قبل الطرف العربى أن يعمل على ارضية المشروع الاسرائيلى للسلام الذى يقوم فى جانبه الاجرائى على استبعاد اية مشاركة دولية فى عملية السلام . ومع ذلك يظل من الضرورى مراجعة هذا التوجه العربى والعودة للاصرار على سيناريو المؤتمر الدولى ذى الصلاحيات المحددة . وينبغى ان يكون واضحا انه ليس بمقدور العرب انتزاع تسوية تتضمن حدا أدنى من العدالة فى ظل موازين القوى الراهنة اعتمادا على قواهم الذاتية طالما انهم لايعملون من اجل تدعيم هذه القوى ، وبالتالى فهم فى حاجة الى دعم دولى لمطالبهم وهو ماتدركه اسرائيل وتسعى الى تجنبه من خلال استبعاد سيناريو المؤتمر الدولى .

ب ـ المستوى المضمونى :

ادى المسار العام لتطورات عملية التسوية عام ١٩٨٩ الى قبول عام بمنهج مرحلية التسوية الذى يميز بين مرحلتين : احداهما مؤقتة محورها الحكم الذاتى ، والاخرى دائمة يتم الاتفاق عليها خلال المرحلة المؤقتة . وفى هذا الاطار تصبح التسوية النهائية محصلة لعملية تنطوى على تفاعلات معقدة منذ بدء الاعداد للمرحلة المؤقتة او الانتقالية . وهى تتوقف بهذا المعنى على قدرة اسرائيل على استخدام ترتيبات المرحلة الانتقالية من اجل تطويع الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة واعادة ربطهم بها فى اطار علاقة جديدة ، وهى مهمة بالغة الصعوبة فى ظل الاوضاع التى أفرزتها الانتفاضة الكبرى . ولذلك فان ثمة ضرورة الان لمحاولة تبين احتمالات الملامح العامة للمرحلة الانتقالية من خلال البحث فى اهم قضايا التفاوض التى نتوقع ان تشغل جدول اعمال المفاوضات حول هذه المرحلة .

ويجدر التنويه هنا بأن اجراء مفاوضات حول المرحلة الانتقالية ليس مرتبطا بشكل حتمى بسيناريو المفاوضات الثنائية ، وان كان يظل هو السيناريو الاكثر انسجاما مع هذا النوع من المفاوضات . فمن المتصور ايضا ان تجرى هذه المفاوضات فى اطار سيناريو المؤتمر الدولى بأى من مشاهده التى سبق عرضها ، وفى ظل شرط اسرائيلى ـ امريكى بالالتزام بالاسلوب المرحلى لعملية التسوية .

ومن المرجح ان تتركز قضايا التفاوض حول المرحلة الانتقالية وترتيباتها على صلاحيات سلطة الحكم الذاتى . ولذلك فقبل ان نتعرض لهذه القضايا المتوقع بحثها فى المفاوضات ، ينبغى ان نشير فى عجالة الى اهم خصائص المفهوم الاسرائيلى (الليكودى) للحكم الذاتى . وتنبع هذه الضرورة مما تتصف به ألسياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية من درجة عالية من الاستمرارية جعلت الافكار الاساسية التى تبناها تكتل ليكود فى مجال الحكم الذاتى منذ اواخر السبعينيات مستمرة حتى الان . بل ويمكن القول بأن هذه الافكار تعتبر امتدادا للمشروع الذى طرحه بن جوريون بشكل غير رسمى فور انتهاء حرب ١٩٦٧ فى شأن منح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا ليديروا شئون حياتهم وتوطين اللاجئين المقيمين فيه وانتخاب ممثلين للسكان مع اخراج القدس من اطار هذا المشروع وضمها لاسرائيل . كما يمكن اعتبارها ايضا بمثابة امتداد معدل لافكار ديان الخاصة بالتقسيم الوظيفى . وهى تتلخص فى اعتبار الارض جزءا من اسرائيل فيما يترك للسكان المقيمين عليها التمتع بالجنسية الاردنية ، أى تقسيم السيادة الى سيادة على الارض تختص بها اسرائيل واخرى على السكان تكون من نصيب الاردن . ويمكن القول بأن افكار ديان هذه كانت اقرب الى الفكر الليكودى منها الى مشروع آلون . فاذا كان آلون قد تصور الحصول على اكبر قدر ممكن من الارض مع اقل قدر من السكان ، فان ديان اراد كل الارض لكن بدون كل السكان .

أما المفهوم الليكودى الاساسى للحكم الذاتى فلم يزل يعتمد على المشروع الذى طرحه بيجين امام الكنيست فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ ، الذى يقوم على النقاط التالية :

- الغاء الحكم العسكرى فى الضفة والقطاع
- اقامة حكم ذاتى ادارى للسكان العرب
- ينتخب السكان مجلسا ادرايا من ١١ عضوا
- تكون مدة ولاية هذا المجلس ٤ سنوات من يوم انتخابه
- يكون مقر المجلس فى بيت لحم
- تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب ضمن صلاحيات هذا المجلس : التعليم ـ الشئون الدينية ـ المالية ـ المواصلات ـ البناء والاسكان التجارة والصناعة والسياحة ـ الزراعة ـ الصحة ـ العمل ـ تأهيل اللاجئين الادارة القضائية ـ الاشراف على قوة شرطة محلية .
- يعهد بشئون الامن والنظام العام فى الضفة والقطاع للسلطات الاسرائيلية .
- يمنح السكان حق الاختيار الحربين الجنسية

الاردنية أو الاسرائيلية

● تشكل لجنة من ممثلى اسرائيل والاردن والمجلس الادارى للنظر فى القوانين المعمول بها فى الضفة والقطاع ، ولتحديد صلاحيات المجلس فى مجال اصدار القوانين ، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالاجماع .

● ضمان حرية التنقل والنشاط الاقتصادى لسكان اسرائيل وسكان الضفة والقطاع .

● تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها فى السيادة على الضفة والقطاع . ولكن ادراكا منها لوجود مطالب اخرى ، فانها تقترح بقاء مسألة السيادة مفتوحة .

وقد تم تطوير ذلك المشروع فى مايو ١٩٧٩ استعدادا لمفاوضات الحكم الذاتى بين اسرائيل ومصر . وقامت لجنة وزارية من ١١ عضوا باجراء ذلك التطوير . ويمكن الاشارة الى اهم ملامح التعديل الذى تم ادخاله على النحو التالى :

- ان المجلس الادارى اصبح يشار اليه ايضا على انه سلطة الادارة الذاتية .

- ان عدد اعضائه لم يعد محددا وانما اصبح خاضعا للتفاوض .

- اضيف نص على خضوع المستوطنات والسكان اليهود للقانون والقضاء الاسرائيلى ، مع الحفاظ على حق الاستيطان فى منطقة الحكم الذاتى .

- اضيف نص على مسئولية الدولة الاسرائيلية عن تخطيط المياه بالتشاور مع المجلس الادارى ، وملكيتها للاراضى العامة والاراضى الصخرية .

- اضيف نص على حق مواطنى اسرائيل فى امتلاك الاراضى فى منطقة الحكم الذاتى . اما سكان هذه المنطقة فيكون بمقدورهم امتلاك الاراضى فى اسرائيل اذا حصلوا على الجنسية الاسرائيلية فحسب .

- اضيف نص على ان اسرائيل لن تسمح ابدا باقامة دولة فلسطينية فى منطقة الحكم الذاتى (لانها ستشكل خطرا على أمنها ووجودها) .

وتدل متابعة الخطاب السياسى الليكودى خلال الفترة الماضية على ان المعالم الرئيسية لهذا المشروع لم تزل مستمرة مع الاصرار على اعتباره مشروعا واقعيا . ويؤكد هذا الخطاب ان فكرة الحكم الذاتى تحقق اهدافا اهمها اختيار الشخصيات الفلسطينية التى يحق لها ان تبحث فى مرحلة لاحقة مستقبل العلاقات مع اسرائيل ، وتحقيق مايتطلع اليه الفلسطينيون من تحديد شكل حياتهم بالطريقة التى يريدونها ، واتاحة الفرصة للاتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين على تحديد الابعاد الامنية بأنفسهم دون تدخل خارجى .

والواضح ان هذا التصور لايلبى الحد الادنى الذى يمكن قبوله فلسطينيا وعربيا فى حالة اجراء المفاوضات حول المرحلة الانتقالية . ولذلك فالمتوقع انه اذا جرت هذه المفاوضات فانها ستشهد خلافات اساسية حول مجموعة من القضايا على نحو يعكس التعارض بين غايتين : احداهما ترمى الى صيغة للحكم الذاتى اقرب ماتكون الى الاستقلال وتكون مقدمة له ، والاخرى تهدف الى صيغة اقرب ماتكون الى استمرار الاحتلال .

ويمكن الاشارة الى اهم هذه القضايا كالتالى :

ا - قضية مدى شمول الحكم الذاتى ، بمعنى ما اذا كان سيقتصر على السكان فقط أم يشمل الأرض ايضا . فالتصور الاسرائيلى يقصر الحكم الذاتى على السكان فحسب ، وبالتالى لا تكون هناك حدود أقليمية جديدة مختلفة عن الوضع الراهن . أما الموقف الفلسطينى فسيصر بالطبع على حكم ذاتى كامل للسكان والأرض معا اى حكم ذاتى اقليمى .

ب - قضية مصدر سلطة الحكم الذاتى ، اى مصدر السيادة فى منطقة الحكم الذاتى . والمرجح أن يسود المفاوضات حول هذه القضية صراع حاد ، حيث تصر اسرائيل على ان يكون الحكم العسكرى هو مصدر السلطة الأمر الذى لا يمكن قبوله من المفاوض الفلسطينى الذى ينبغى أن يصر على أن يكون المجلس المنتخب هو مصدر السلطة . ويقترن ذلك بخلاف متوقع ايضا حول وجود الحاكم العسكرى الاسرائيلى فى المرحلة الانتقالية . فقد تصر اسرائيل على ذلك رغم ان اتفاقية كامب ديفيد نفسها كانت واضحة فى ضرورة انسحابه عند بدء هذه المرحلة . والجدير بالذكر ان مصر كانت قد طالبت فى مفاوضات الحكم الذاتى مع اسرائيل (١٩٨٠ - ١٩٨٢) بأن تكون لسلطة الحكم الذاتى صلاحيات تشريعية تشمل تشريع وسن القوانين واللوائح وفرض الضرائب وتقدير اللوائح المالية ولذلك فربما يكون المخرج هنا هو ان يكون الاتفاق الموقع حول قيام الحكم الذاتى هو نفسه مصدر السلطة كما حدث فى سوابق تاريخية أهمها اتفاقات تحديد مصير شعوب البلقان تحت الحكم العثمانى .

وتجدر الاشارة الى ان هذه القضية ترتبط بما سبق ان اثير فى مفاوضات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل حول صلاحيات سلطة الحكم الذاتى ، الامر الذى يفرض على المفاوض الفلسطينى العودة الى محاضر تلك المفاوضات والافادة من هذه الخبرة .

ج - قضية الأمن سواء الداخلى أو الخارجى . ويقصد بالأمن الخارجى أمن حدود منطقة الحكم الذاتى . أما الامن الداخلى فيقصد به أمن اسرائيل نفسها مما تسميه « النشاط الارهابى العربى » عبر منطقة الحكم الذاتى .

ولا يبدو ان التفاوض حول الامن الخارجى سيكون اقل تعقيدا اذ يظل متضمنا مشكلة اساسية بشأن المطالب الاسرائيلية فى هذا المجال . وتدل متابعة

الخطاب الاسرائيلى على ان هذه المطالب ستتركز فى النقاط التالية :

ـ الاحتفاظ بنظام انذار على عدد من النقاط المرتفعة فى منطقة الحكم الذاتى .

ـ الاحتفاظ بقوات اسرائيلية فى حالة انتشار دائم فى وادى الأردن .

ـ الاستخدام المستمر لمستودعات الطوارىء العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وادماجها ضمن المناطق الأمنية .

ـ انشاء مناطق أمنية ومنح القوات الاسرائيلية سيطرة كاملة فيها ، بالأضافة الى حق التحرك من والى هذه المناطق .

ـ تقنين حصول القوات الاسرائيلية على الماء والكهرباء فى الضفة الغربية على النحو القائم الآن .

ـ حرية الحركة للقوات الاسرائيلية على طول نهر الاردن لمنع أى أختراق ارهابى من الأردن الى الضفة .

ـ حصول القوات الاسرائيلية على مساحات كافية للتدريب .

وكانت « لجنة بن اليسار » التى بحثت كيفية تنفيذ بنود مشروع بيجين للحكم الذاتى عام ١٩٧٩ قد توصلت الى توصيات فى هذا المجال اهمها ضرورة اغلاق مساحة من الأرض تبلغ حوالى ٢٤٥ الف دونم لاغراض الرماية ، و ٤٨٠ الف دونم لاغراض التدريبات العادية . وقالت انه لغرض السيطرة الامنية وامكان التحرك الى الحدود يجب تعبيد اكثر من عشرة طرق طويلة فى الضفة اضافة الى الطرق الحالية بحيث تكون للجيش الاسرائيلى السيطرة الكاملة على محاور هذه الطرق . أما بالنسبة للامن الداخلى فالمرجح ان يدور التفاوض حول المسئولية عنه . والمتوقع أن تركز اسرائيل فى هذا المجال على « مشكلة الأرهاب » ، وتطالب بايجاد ترتيبات لمواجهتها متذرعة بأن وجود نشاطات ارهابية سيضر بعملية السلام فى مجملها وليس فقط بأمنها . وكانت « لجنة بن اليسار » السابق الاشارة اليها قد أوصت فى هذا المجال بضرورة أن تكون لسلطة الأمن الاسرائيلية صلاحية كاملة لاتخاذ القرارات فى شأن القيام بعمليات الاعتقال والتفتيش ، وان تكون لها حرية الدخول الى المؤسسات المحلية ، وان تلتزم الشرطة المحلية التابعة لسلطة الحكم الذاتى بأن تسلم المعتقلين اليها اذا طلبت ذلك . كما يكون من حق سلطة الأمن الاسرائيلية ان تحدد تسليح وعتاد أفراد هذه الشرطة المحلية .

والواضح ان هذه مطالب متعسفة ويصعب قبولها . والمؤكد ان المفاوض الفلسطينى سيقدم تصورا بديلا واذا عدنا الى خبرة مفاوضات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل ، نجد أن التصور الذى تبنته مصر خلالها يقوم على مسئولية سلطة الحكم الذاتى عن كل موضوعات الامن سواء الداخلى او الخارجى من خلال شرطة جنائية وحرس حدود تابعين لها . ويقوم حرس الحدود بانشاء نقاط له على طول الخط الأخضر ، وتعمل الشرطة بالتعاون مع الأمن الأردنى فى الضفة والأمن المصرى فى قطاع غزة . كما دعت مصر الى ايجاد خط حدود يفصل كمنطقة عازلة بين منطقة الحكم الذاتى واسرائيل مع انشاء نقاط مراقبة على طول هذا الخط . وتتولى الشرطة المحلية فى منطقة الحكم الذاتى كل العمليات الخاصة بمكافحة الأرهاب وفيما يتعلق بالأمن الخارجى ، طالبت مصر خلال تلك المفاوضات بأن يكون من حق سلطة الحكم الذاتى التصديق على اعادة توزيع قوات الجيش الاسرائيلى فى الضفة والقطاع ، وأن توافق على حجم هذه القوات وعلى تحركات وحدات الجيش فى المنطقة وعلى كمية الاسلحة التى ستحتفظ بها هذه القوات . كما اقترحت الا يقتصر تشغيل محطات الأنذار المبكر على الأسرائيليين وحدهم .

د ـ قضية المستوطنات الاسرائيلية فى منطقة الحكم الذاتى ، وهى احدى أهم القضايا الخلافية ليس فقط بين العرب واسرائيل ولكن فيما بين القوى السياسية الاسرائيلية أيضا . والملاحظ أن هذه احدى النقاط القليلة التى يميل فيها الموقف الامريكى للانحياز الى جانب العرب وليس اسرائيل . وقد رأينا الجدل الذى اثير حول هذه القضية داخل اسرائيل عندما لم تتضمن خطة شامير حسما لها ، فى الوقت الذى أصر الجناح الاكثر تشددا داخل ليكود على ان يتعهد شامير بعدم ايقاف الاستيطان . فالقضية اذن متفجرة ، وخاصة فى ظل الدور المتزايد الذى تقوم به جماعات الاستيطان فى الضفة والتى باتت تمثل اداة ضغط قوية على الحكومة الاسرائيلية . ومع ذلك فالمرجح أن يتعرض المفاوض الاسرائيلى لضغوط شديدة وخاصة فى ظل سيناريو المؤتمر الدولى ، لتقديم تنازل محدد يتمثل فى ايقاف الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية . لكن تجدر ملاحظة ان المشكلة هنا لا تقتصر على استمرار الاستيطان او ايقافه ، وانما تشمل ايضا وضع المستوطنات القائمة بالفعل . فحتى فى حالة التوصل الى حل لمشكلة الاستيطان الجديد ، ستظل مشكلة المستوطنات الحالية قائمة . فلمن ستكون السلطة على هذه المستوطنات خلال فترة الحكم الذاتى ؟ ربما تحاول اسرائيل فى النهاية ادخال اغلبية هذه المستوطنات ضمن مناطق الأمن مع استمرار تطبيق ترتيبات الامن الاسرائيلى عليها . لكن المرجح ايضا ان يصر المفاوض الفلسطينى العربى على ازالة جزء على الاقل من هذه المستوطنات .

هـ ـ قضية اراضى الدولة وأراضى الغائبين والأراضى الصخرية . والمتوقع ان تكون هذه القضية موضع خلاف حاد فى المفاوضات لانها من القضايا التى

يصعب التوصل الى حل وسط معقول شكليا على الاقل فيها . فالحل الوسط الوحيد المتصور غير منطقى ويتمثل فى تقسيم هذه الأراضى بين سلطة الحكم الذاتى واسرائيل ، وهو امر يصعب قبوله فلسطينيا واسرائيليا فى آن واحد ، فضلا عن صعوباته العملية الشديدة .

و ـ قضية القدس التى تعتبر احدى القضايا الجوهرية المتنازع عليها فى كل مراحل عملية التسوية بدءا بمشاركة سكانها فى انتخابات الحكم الذاتى ، وحتى وضعها فى المرحلة الانتقالية ووصولا الى موقعها من التسوية النهائية . ويمكن توقع ان تشهد هذه القضية أقل درجة من التشدد الاسرائيلى وعدم الاستعداد لقبول أى حل وسط . فهناك اجماع اسرائيلى تقريبا ، باستثناءات هامشية لا وزن لها ، على عدم امكانية تقسيم القدس الموحدة . وتضمنت وثيقة الخطوط الاساسية للحكومة الاسرائيلية الحالية التى تم التوصل اليها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ان (القدس الكاملة عاصمة اسرائيل الابدية مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيلية غير قابلة للتقسيم ، ويتم تأمين التوجه الحر للاماكن المقدسة وحرية العبادة لجميع معتنقى الديانات) .

والمتوقع الا تقدم اسرائيل أى تنازل بشأن القدس فى المفاوضات حول الحكم الذاتى مهما كانت الظروف التى ستجرى فيها هذه المفاوضات الا اذا حدث تغير ملموس فى موازين القوى .وفى هذه الحالة قد يؤدى هذا التغير الى استبعاد هذا النوع من المفاوضات الذى تفرضه الموازين الحالية . ومع ذلك فاذا جرت المفاوضات واضطر المفاوض الفلسطينى الى استبعاد قضية القدس منها ، فعليه ان يتركها مفتوحة لاعادة التفاوض حولها فى المفاوضات حول التسوية النهائية مع تعبئة اقصى قدر من الضغوط الدولية ومحاولة استثمار الموقف الامريكى غير المحدد حتى الآن تجاهها . كما ينبغى اظهار الواقع الجديد الذى فرضته الانتفاضة أمام العالم ، حيث اكدت عدم صحة المقولة الاسرائيلية عن وحدة القدس واستقرارها فى ظل هذه الوحدة ، وابرزت بالمقابل التطلعات الوطنية المشروعة لسكانها ورغبتهم فى الاستقلال الوطنى . وتعزز ذلك ايضا نتائج انتخابات المجالس البلدية التى جرت فى اسلائيل آخر فبراير ١٩٨٩ ، والتى اثبتت ان القدس تعيش حالة انقسام حقيقى وانها مدينة غير متجانسة او منسجمة او هادئة كما تقول سلطات الاحتلال . فوفقا للبيانات الاسرائيلية ، لم يشارك فى تلك الانتخابات سوى الفين من السكان العرب من أصل حوالى ٨٠ الفا لهم حق التصويت .

ز ـ قضية العودة الفلسطينية ، أى مدى امكانية عودة الفلسطينيين سواء الذين هاجروا من الضفة وغزة بعد ١٩٦٧ او المقيمين فى الخارج عموما ، وما اذا كانت سلطة الحكم الذاتى ستملك تقرير ذلك . والمتوقع ان يرفض المفاوض الاسرائيلى هذه العودة بشكل مطلق متذرعا بمحدودية القدرة الاستيعابية لمنطقة الحكم الذاتى ، ومن ثم بالتأثيرات السلبية لهذه العودة على عملية السلام . والملاحظ ان هذه القضية تثير مخاوف اسرائيلية عبر عنها احد الكتاب (عاموس جلبوع) بقوله ان حق عودة للفلسطينيين يعنى نهاية الدولة اليهودية . كما وصف عضو الكنيست آمنون لين هذه العودة بأنها (روح الفكرة السياسية لمنظمة التحرير والتى يكمن مغزاها فى التطلع للقضاء على دولة اسرائيل) .

وبالمقابل سيصر المفاوض الفلسطينى على حق العودة على أساس وجود قانون اسرائيلى يمنح اى يهودى حق القدوم اليها فى اى وقت يشاء . ويبدو أن هذه القضية من القضايا التى يحتاج التوصل الى نوع من الحل الوسط لها ربما يتمثل فى تحديد أعداد الذين يمكن السماح لهم بالعودة وفقا لجدول زمنى . وان كان من المرجح حتى فى هذه الحالة أن يصر المفاوض الاسرائيلى على ان يكون له دور فى مراجعة أسماء راغبى العودة لمنع عودة من يسميهم « الارهابيين » . ومع ذلك لا ينبغى تصور ان يكون القبول الاسرائيلى بحل وسط من هذا النوع أمرا سهلا . فهذا الموضوع من الموضوعات التى تعتبرها اسرائيل مصيرية بالنسبة لها . ويمكن القول بأن جانبا مهما من حرصها على استبعاد منظمة التحرير من عملية التسوية يرتبط بالسعى الى وضع حد لقضية عودة فلسطينيى الخارج . والمعروف ان الاسرائيليين عملوا دائما على استبعاد فكرة عودة الفلسطينيين من الخارج وحصرها فى أضيق نطاق فى اطار عملية جمع شتات العائلات الممزقة بين الداخل والخارج . كما رفضوا اية مسئولية منفردة فى حل مشكلة اللاجئين ، وأصروا على ان يتم هذا الحل فى اطار الدول العربية . فهم لا يتحدثون الا عن اعادة توطين لاجئى ١٩٤٨ الذين يعيشون فى مخيمات الضفة والقطاع فى محاولة لتصفية مشكلتهم . وفى هذا الاطار اقترح شامير فى فبراير ١٩٨٩ عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة هؤلاء اللاجئين وايجاد شروط مسكن افضل لهم . كما دعا وزير الطاقة موشى شاحال فى مارس الى مشاركة الدول الكبرى والامم المتحدة فى عملية توطين اللاجئين بدءا بقطاع غزة . لكن الواضح ان الاسرائيليين يحرصون على فصل هذه العملية عن قضية التسوية فصلا تاما .

ح ـ قضية الرموز الوطنية مثل العلم والنشيد وبطاقة الهوية وطوابع البريد والعملة . فالمتوقع ان تصر اسرائيل على رفض منح سلطة الحكم الذاتى حق تقرير هذه الرموز لما تعكسه من طابع وطنى ، وباعتبارها من

الامور التى تمهد لقيام دولة مستقلة ، بينما سيسعى المفاوض الفلسطينى للحصول على هذا الحق .

والى جانب هذه القضايا الأساسية المرتبطة مباشرة بالمرحلة الانتقالية القائمة على الحكم الذاتى ، فمن المحتمل ان تثار قضايا اخرى ترتبط أساسا بالتسوية النهائية لكنها ستطرح غالبا فى مفاوضات المرحلة الانتقالية ايضا ، وهى القضايا المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة المياه والكهرباء والصحة والعمالة .

فالمؤكد انه سيكون هناك صراع بين مصالح وحاجات اسرائيل وبين مصالح وحاجات منطقة الحكم الذاتى من المياه . ولذلك ستكون قضية السيطرة على موارد المياه أحدى المشكلات الحيوية فى المفاوضات سواء الانتقالية او النهائية . فالمفترض ان اسرائيل ستصر على أن يظل تخطيط المياه من مسئوليتها وخاصة بالنسبة للضفة الغربية . أما بالنسبة لقطاع غزة فلا توجد مشكلة حيوية بالنسبة لاسرائيل فى حصوله على احتياجاته من المياه . لكن زيادة سحب القطاع للمياه هى التى تثير مشكلة لاسرائيل . ولذلك فقد تصر على ضرورة الاتفاق على تحديد كمية المياه التى يمكن للقطاع أن يسحبها . وبالمقابل يفترض ان يسعى المفاوض الفلسطينى الى الحصول على حق السيطرة على المياه العربية . وربما يكون بالامكان التوصل الى حل وسط فى المرحلة الانتقالية من نوع ان تكون السيطرة على مصادر المياه للجنة مشتركة من السلطات الاسرائيلية وسلطة الحكم الذاتى . ومع ذلك فالمرجح الا يكون مثل هذا الحل مناسبا للتسوية النهائية فيما بعد .

وهناك ايضا قضية الكهرباء . فالمعروف ان الوضع الراهن يتسم بحصول معظم اجزاء الضفة والقطاع على الكهرباء من اسرائيل . وربما تفضل اسرائيل استمرار هذا الوضع بغرض الحفاظ على تبعية الأراضى المحتلة . لكن من الضرورى ان يطالب المفاوض الفلسطينى بحق بناء محطة كهرباء وطنية تأخذ فى الاعتبار تجربة شركة كهرباء القدس الشرقية .

وهناك كذلك قضية الصحة حيث تعتمد الضفة وغزة فى الخدمات الصحية على اسرائيل ، وان كانت الانتفاضة قد أتاحت بدء تجربة مفيدة للحد من هذا الاعتماد نسبيا .

وربما يدور الخلاف فى المفاوضات الانتقالية حول ما اذا كان هذا الوضع سيستمر أم سيسمح لسلطة الحكم الذاتى بالاعتماد على دول عربية فى الحصول على هذه الخدمات . والمتوقع من الخطاب السياسى الاسرائيلى ان تثير اسرائيل قضية تتعلق بالأمن ، وهى استيراد سلطة الحكم الذاتى لادوية معبأة واحتمال ان يتيح ذلك امكانية لتهريب مواد يمكن استخدامها فى عمليات عنف . وقد سبق ان اصر المفاوض الاسرائيلى فى مفاوضات الحكم الذاتى مع مصر على ضرورة فصل دائرة الصحة العامة عن سلطة الحكم الذاتى بحيث تبقى تحت الاشراف الاسرائيلى بدعوى ان أى مرض ينتشر فى الضفة والقطاع سينتقل الى اسرائيل . وفى هذا السياق نتوقع ان تستمر هذه المفاوضات اذا بدأت لفترة طويلة بحكم الاسلوب الاسرائيلى فى التفاوض ، والذى يقوم على التمسك بالتفاصيل الدقيقة للغاية الى حد الاستغراق فى بحث بعض الكلمات والالفاظ والعبارات ، وهو ما يؤدى للابتعاد عن صلب الموضوع وجوهر القضايا محل التفاوض . وفى النهاية ينبغى ان يكون واضحا ان القبول العربى للاسلوب المرحلى للتسوية ومن ثم الدخول فى مفاوضات حول صيغة الحكم الذاتى كمرحلة انتقالية يعنى اعمال المشروع الاسرائيلى للسلام الذى يسعى الى جعل هذه المرحلة مدخلا لاستيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية وتطويعها فى اطار علاقة جديدة تربط الأراضى المحتلة باسرائيل وتفصمها عن انتمائها العربى بحيث تكون ترتيبات التسوية النهائية فيما بعد تعبيرا عن هذا الواقع الجديد بغض النظر عن مضمون هذه الترتيبات . ولذلك فاذا انتهى التحرك السياسى الفلسطينى الى الانخراط فى هذه العملية ، ينبغى ان يقوم اداؤه خلالها على الوعى بهذا الهدف الاسرائيلى وأن يسعى الى الحد من فرض تحقيق هذا الهدف من خلال الاصرار على صيغة الحكم الذاتى الكامل التى تشمل الحقوق الفلسطينية فى مختلف قضايا التفاوض التى عرضنا لها ، خاصة وان ثمة مؤشرات تؤكد ان التمثيل الفلسطينى المنتخب سيضم ممثلين للقوى الوطنية الرئيسية فى الضفة والقطاع التى تعتبر امتدادا لأبرز فصائل منظمة التحرير ، الى جانب ممثلى التيار الاسلامى . فخلال السنوات العشر التى سبقت الانتفاضة ، جرت انتخابات للعديد من لجان الطلاب والجمعيات والنوادى . وتدل دراسة نتائج تلك الانتخابات على ان حوالى ٦٠ ٪ من الاصوات فى المتوسط تذهب لحركة « فتح » ، و ٢٠ ٪ للقوى الاسلامية ، ١٥ ٪ لليسار سواء الجبهتين الشعبية والديمقراطية او الحزب الشيوعى . والنسبة الباقية تتوزع على فصائل اخرى او انصار الأردن .

لكن الأهم من ذلك هو بذل أقصى جهد ممكن من أجل استمرار الانتفاضة فى صورة أسلوب الحياة الجديد الذى بلورته ، وفى القلب منه المقاطعة الشعبية للسلطة المحتلة ، مع الحفاظ على مستوى معين من العنف المدنى كعامل ضغط أساسى خلال المفاوضات وفقا لما تؤكده خبرات التفاوض الناجحة .

القسم الرابع

الاقتصادات العربية

- سياسات التخصيص العربية .
- السياسات المالية العربية

تمهيد :

فى متابعة أداء الاقتصادات العربية خلال عام ١٩٨٩ ، نحاول فى هذا القسم تقديم قراءة موضوعية نقدية لاتجاهات التخصيص Privatization ، والسياسات المالية فى الوطن العربى . وتتسم هذه القضايا المترابطة والمتفاعلة بأهمية حاسمة ، اذ تتصل بخيارات استراتيجية حول مستقبل الدور الاقتصادى للدولة العربية . ونقصد هنا ذلك الدور الذى هيمن على الحياة الاقتصادية فى الوطن العربى منذ نشأة الدولة الحديثة المستقلة ، وامتد من نشاطها فى قطاع الاعمال الى وظيفتها فى ادارة المالية العامة وحتى دورها فى محاولات التكامل العربى .

والواقع ان عام ١٩٨٩ قد مثل نهاية عقد تفاقمت فيه ازمة الاقتصادات العربية ، واحتدم فيه مازق الدور الاقتصادى للدولة العربية . وفى سياق المحاولات الرسمية والمناظرات الفكرية ، وعلى أساس التحولات العالمية والتوجهات المحلية ، تبلورت سيناريوهات متعارضة لتجاوز الأزمة والمازق ، وصار مستقبل الدور الاقتصادى للدولة موضوعا للصراع .. ويمكن ان نوضح فنقول ، أن تبرير التخصيص وتحديد مسئولية قطاع الاعمال العام عن ازمة الاقتصادات العربية ، ومصير هذا القطاع فى ضوء اتجاهات التخصيص والتحولات الليبرالية LIBERALIZATION ، مثلت اهم مجالات الهجوم على ، او الدفاع عن الدور الاقتصادى للدولة العربية . وعلى حين ضاقت مبررات الخلاف بصدد تحديد نتائج واسباب عجز الموازنات العامة ، فقد احتدم الجدال حول اساليب تقليص وتصفية هذا العجز وخاصة فيما يتعلق بعواقب برامج الاستقرار ADJUSTMENT PROGRAMS والتكيف الهيكلى STRUCTURAL ADJUSTMENT .

ونحاول فى تحليل القضايا فى هذا القسم أن نقرأ دلالة البيانات المتاحة ونرصد اتجاهات التطور ومتابعة الاحداث الجارية خلال عام التقرير لكن التحليل يستند أيضا الى المعطيات ، والمتغيرات والتوجهات التاريخية ـ والمقارنة وبالذات خلال الثمانينات ، لضرورات منطقية ومنهجية وعملية . أو من حيث بنية التحليل نحاول بدرجات متفاوتة من التركيز ـ ان نلقى ضوءا على فعالية وقدرة وجدارة الدولة العربية فى نهوضها بدورها الاقتصادى ببحث اشكالتين وهما **الاولى : اشكالية المفاضلة بين استمرار نشاط الدولة فى قطاع الاعمال باعتبارها مالكا للمشروعات العامة ، وبين تصفية هذا النشاط بتخصيص هذه الملكية .**

والثانية : اشكالية المواءمة بين اعباء الانفاق العام للدولة وبين قصور وحتى تناقص الايرادات العامة .

ورغم الموقع المركزى لمصر فى تناول هذه الاشكاليات ، فاننا لانعرض لها فى بحث بعض قضايا الاشكاليتين الاولى والثانية هنا ، ونحيل القارىء الى قسم « جمهورية مصر العربية » . وأما بالنسبة للبلدان العربية الاخرى فقد حاولنا فى تحليل عدد من جوانب الاشكاليتين الاولى والثانية ان نغطى نماذج متباينة من حيث وضع قطاع الاعمال العام والموازنات العامة للدولة ..

فيما يتعلق بأوضاع القطاع العام ، يشمل التحليل هنا دولا ارتبطت نشأة قطاع الاعمال العام الواسع فيها بعمليات التأميم ، واخرى نهض هذا القطاع على اساس ملكية الدولة للنفط وغيره من مصادر الثروة الطبيعية ، ودولا توسع الدور الاقتصادى للدولة فيها فى اطار توجهات ليبرالية ـ اقتصادية ثابتة ، واخرى ارتبط هذا الدور فيها بسيطرة الادارة المركزية البيروقراطية على الحياة الاقتصادية ، ودولا كان قيامها ذاته مشروطا بالدور الاقتصادى للدولة منذ النشأة أو بعد الاستقلال ، وأخرى توسع فيها هذا الدور امتدادا وارتقاء لما نهضت به الرأسماليات المحلية ـ اجنبية ووطنية ـ قبل الاستقلال .. الخ .. وأما فيما يتعلق بالموازنات العامة ، يشمل التحليل هنا دولا اتجه فيها عجز الموازنات العامة الى التزايد ، واخرى شهدت انخفاضا فى هذا العجز ، ودولا مدينة ، يجرى الاصلاح المالى فيها تحت ضغوط المنظمات المالية الدولية للاخذ ببرامج الاستقرار والتكيف واخرى لاتعانى وطأة المديونية الخارجية ، وان سعت للاصلاح المالى نتيجة تزايد فجوة الموارد العامة ، ودولا تبنت سياسات تقشف صارمة لمواجهة عجز الموازنة واخرى اتجهت للتوسع فى الانفاق العام أو عجزت عن خفضه بحدة تحت ضغوط داخلية ، ودولا كانت العوامل والمصادر الخارجية اساس تزايد العجز ومصدر تغطيته واخرى كانت العوامل والمصادر الداخلية هى الاكثر تأثيرا .. الخ .

أولا : سيـاســات التخصيص والليبرالية

استمرت فى عام ١٩٨٩ سياسات التخصيص ، ومايرتبط بها من تحولات ليبرالية فى الاقتصادات العربية ، باعتبارها انعطافا حاسم الاهمية فى هذه الاقتصادات التى تميزت بوزن مرتفع للقطاع العام وتدخل واسع للدولة . وفى تقديرنا انه رغم الانتقال من القول الى الفعل فى سياسات التخصيص ، فاننا لسنا ازاء انقلاب يجعل وزن القطاع العام ثانويا فى نشاط الاعمال ، ويتراجع دور وتدخل الدولة فى الاقتصاد بحيث يضحى هامشيا فى الحياة الاقتصادية . وفى ذات الوقت ، فان قراءة تطورات النصف الثانى من الثمانينات حتى عام ١٩٨٩ ، تدفعنا الى توقع تزايد الميول الموضوعية والذاتية نحو التخصيص والليبرالية فى الوطن العربى . ويرجع هذا التوقع الى تفاقم ازمة تمويل التنمية واعباء المديونية الخارجية واحتدام الازمات الاقتصادية ، وغير ذلك من الاسباب التى تجعل « الضرورة » وليست « المؤامرة » وراء سياسات التخصيص والليبرالية فى الاقتصادات المعاصرة ، فى الوطن العربى كما فى كل مكان . ولايعنى هذا ، نفى الضغوط الخارجية والبواعث الايديولوجية والمصالح الضيقة التى تدفع الى فرض سياسات التخصيص والليبرالية الى ابعد مما تسمح به الاوضاع الاقتصادية والمصالح القومية ، من حيث المدى والسرعة والشروط .

ولقد عرض التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، لقضايا التحول فى الاطار التنظيمى لعدد من الاقتصادات العربية (الجزائر والعراق وتونس والمغرب والبحـرين والسعوديـة) . واشار الى اتجـاهات التخصيص والتحولات الليبرالية فى تلك الاقتصادات . وفى هذا العام يتابع التقرير تلك التطورات فى الجزائر والعراق وتونس والسعودية ، كما يعرض ايضا لهذه التطورات فى سوريا والاردن والكويت . ونسعى هنا الى الاحاطة بالجديد فى هذه التطورات على اساس تصنيف يحاول أن يغطى النماذج المختلفة للدور الاقتصادى للدولة العربية ، ويسعى الى تحليل اعمق للاشكاليات التى تتصل بهذا الدور ، ويستفيد من زخم الادبيات والندوات والدراسات التى ازدحمت بها الساحة العربية والعالمية حول قضايا « التخصيص » ، ويركز على بحث سياسات تخصيص قطاع الاعمال العام باعتباره بيت القصيد فى اللحظة الراهنة للتحولات الاقتصادية الليبرالية فى البلدان العربية وغيرها من البلدان حيث تأكد التخصيص باعتباره ظاهرة عالمية .

● ● ●

● ● وفى متابعة وتقييم واستشراف سياسات التخصيص فى الوطن العربى نعرض لسياسات التخصيص بمعناها الواسع . أى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى ملكية وادارة المشروعات والنشاطات الاقتصادية التى تملكها او تسيطر عليها الدولة . وبهذا المعنى يشمل التخصيص عمليات تأجير وابرام حقوق استغلال الاصول والمشروعات والخدمات والموارد من الدولة الى الافراد . لكننا نركز بوجه خاص على التخصيص بمعناه الضيق ، الذى نقصد به نقل ملكية قطاع الاعمال العام من الدولة الى الافراد .

وبادىء ذى بدء يبدو منطقيا ان نحاول تحديد موضوع التخصيص بمعناه الضيق اى التعريف بقطاع الاعمال العام . ثم بيان دوره ووضعه فى الاقتصادات العربية المدروسة . ثم نواصل التحليل على اساس ثلاثة محاور اساسية :

الاول : دوافع واهداف التخصيص ، فى ضوء مشكلات اداء القطاع العام وتفاقم الازمات الاقتصادية وازدياد الاعباء الاقتصادية للدولة العربية . ويشمل التحليل هنا عرضا نقديا لحاجات المؤيدين والمعارضين للتخصيص والتحرير فى الوطن العربى ، ونشير فى هذا السياق لدلالات عمليات التخصيص والتحولات

الليبرالية باعتبارها اتجاهات عالمية تبدو تعبيرا عن ميول موضوعية وقوانين اقتصادية يستحيل للاقتصادات العربية أن تكون بمنأى عن تأثيرها الحتمى وان تنوعت الاشكال الملموسة لفعل هذه الميول والقوانين حسب المستويات المتباينة للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .. الخ .

والثانى : سياسات وبرامج التخصيص، ومايرتبط بها من سياسات وبرامج التحرير التى تبنتها عمليا - وان بدرجات واشكال مختلفة - الدولة العربية فى تسيير الاقتصادات العربية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية . وهى سياسات وبرامج جرى تبنيها بدوافع عملية او تحت ضغوط خارجية ، اكثر مما جرى تبنيها على اساس خيارات ايديولوجية ، مهما كان تأثير الاخيرة واسعا فى التبرير لتشريع هذه السياسات والبرامج . ونعرض هنا للاجراءات التنفيذية والخطوات العملية التى قامت بها الدولة العربية فى اتجاه التخصيص والتحرير .

والثالث : آفاق عمليات التخصيص، ونحاول هنا تلخيص توقعات وخيارات المستقبل للقطاع العام ، وخاصة قطاع الاعمال العام فى ضوء المحددات الاهم لهذا المستقبل ، ونركز بوجه خاص على بيان قيود وعوائق التخصيص والتحرير ، وبينها قدرات القطاع الخاص والتأثيرات الاجتماعية المتوقعة ، من جهة ، وتقدير دور ووضع القطاع العام فى ضوء تحديات التنمية والتصنيع والامن ، وضرورات المزج بين الكفاءة والعدالة ، من جهة ثانية .

١ - قطاع الاعمال العام - موضوع التخصيص :

.. موضوع التخصيص هو القطاع العام . ولانقصد بهذا القطاع - كما يجرى الخلط احيانا - مجمل النشاط او الوظيفة او الدور الاقتصادى للدولة العربية . وبعبارة اخرى ، فان تناول قضايا التخصيص فى هذا التقرير يركز على المشروعات المملوكة للدولة فى قطاع الاعمال العام ، لكنه يراعى الترابط بين التخصيص فى هذا النطاق الضيق ، وان كان الاساسى ، وبين القضايا الاخرى المتصلة بالتخصيص .

أ - تعريف قطاع الاعمال العام :

والواقع ان قطاع الاعمال العام فى الوطن العربى ، وان كان اهم اشكال ملكية الدولة ، فانه لايستنفد كافة هذه الاشكال التى تضم ملكية الثروات الطبيعية مثل النفط والمعادن والغابات وموارد المياه .. الخ . ورغم ان قطاع الاعمال العام هو مجموعة من المشروعات المملوكة للدولة فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، لكن هذا القطاع ايضا لايشمل جميع تلك المشروعات التى تضم ايضا مشروعات المرافق العامة مثل الصرف الصحى والطاقة للاستهلاك غير التجارى ومياه الشرب .. الخ

ومشروعات البنية الاساسية الانتاجية مثل انتاج الكهرباء لاغراض الاستخدام الانتاجى والطرق والموانىء والمواصلات والاتصالات .. الخ الى جانب مشروعات البنية الاساسية الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحة والثقافة .. الخ .

ورغم هذا ، فان قطاع الاعمال العام ، باعتباره قطاعا لانتاج السلع والخدمات ، يمكن ان يضم ما استبعدناه من اشكال ملكية الدولة والمشروعات العامة ، اذا اقيمت الاخيرة او مارست نشاطها على اساس الانتاج للسوق وبهدف تحقيق الربح . ويحدث هذا على سبيل المثال اذا اضحت المشروعات المستبعدة مجالا لممارسة النشاط بهدف الربح عن طريق تحديد الاسعار والرسوم حسب العرض والطلب او بما يؤمن زيادة العائد على التكلفة وتحقيق الربح . وفى هذه الحالة فان نطاق قطاع الاعمال العام يتسع ، وهو مانراه فى ظروف الانتقال الى اقتصاد السوق والتحولات الليبرالية وتوجهات التخصيص حيث تكف العديد من المشروعات الخدمية المملوكة للدولة عن كونها مشروعات تهدف الى مجرد تقديم الخدمات لنشاط الاعمال الانتاجى - العام والخاص باسعار رخيصة ، والسلع والخدمات للمستهلكين باسعار اجتماعية ، وتكف المشروعات العامة الرابحة والموازنات العامة للدولة عن تحمل فرق الاسعار الاقتصادية فى صورة دعم مستتر أو مباشر . ويتسع نطاق قطاع الاعمال العام اذا اضحى التسويق المحلى لمنتجات استغلال الثروات والموارد المملوكة للمجتمع يهدف الى تحقيق او مضاعفة الربح كما هو الحال مثلا بالنسبة للنفط ومنتجاته او الكهرباء المولدة من المصادر المائية .. الخ .

.. لكنه سواء شمل هذا التحليل لسياسات التخصيص فى الوطن العربى قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق او بمعناه الواسع كما اوضحنا ، فان حديثنا هنا عن توسيع او تضييق نشاط القطاع العام لايقصد به السياسة الاقتصادية او الانفاق العام ، رغم الترابط الوثيق بين هذا كله .

ونوضح فنقول ان اهم موضوعات التخصيص فى البلدان العربية كما فى كل مكان هو قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق ، اى المؤسسات والشركات والمشروعات المملوكة للدولة والتى تمارس نشاطا اقتصاديا او انتاجيا يحقق الربح او يسمح بامكانية تحقيق الربح او يضيق فرص اقامة مشروعات خاصة مربحة . وقطاع الاعمال العام بهذا المعنى هدف للتملك او السيطرة الخاصة أو

الفردية ، سواء من قبل المستثمرين والمدخرين فى القطاع الخاص ، الوطنى او الاجنبى ، اى هدف للتخصيص .

ب ـ اهمية قطاع الاعمال العام :

قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق أهم موضوعات التخصيص بسبب ثلاث حقائق على الاقل :

(١) ان هذا القطاع فى البلدان العربية النامية قد نشا وتوسع لضرورات اقتصادية واجتماعية وسيادية . وبين هذه الضرورات تعبئة الموارد اللازمة لتسريع التنمية والتصنيع وخاصة باقامة البنية الاساسية وتطوير الصناعة التحويلية ، وادارة المشروعات الاجنبية التى جرى تعريبها او تأميمها لدعم الاستقلال الوطنى ، فضلا عن ادارة المشروعات الخاصة الاجنبية التى جرى تأميمها فى مجرى التحولات الاجتماعية او نتيجة فشلها ، وتقليص البطالة واعادة توزيع الدخل واشباع الحاجات الاساسية ، واستثمار عوائد الثروات الطبيعية مثل النفط والتمويل الخارجى المتاح للحكومات ، وعدم قدرة او عدم رغبة او عدم ملاءمة القطاع الخاص من منظور النهوض بالمهام السابقة .. الخ

وفى ضوء هذه الحقيقة تواجه سياسات التخصيص بضرورة ان تبرهن نظريا وعمليا على تراجع مبررات نشأة وتوسع القطاع العام ، او عجز هذا القطاع عن مواصلة تحقيقها ، أو ـ وهو الاهم ـ توافر قدرة ورغبة القطاع الخاص فى تحقيق المهام القومية وخاصة الاقتصادية التى انيط بالقطاع العام تحقيقها . ويزداد التحدى بوجه سياسات التخصيص اذا سلمنا باتساع هذه المهام فى ضوء ضرورات اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية وبناء التكامل الاقتصادى العربى ، والجمع بين حقوق الانسان السياسية والاجتماعية وثورة التطلعات الجماهيرية المشروعة وتعاظم المصاعب الاقتصادية الخارجية والداخلية ونزعة هروب الاموال من الجنوب العربى وغير العربى الى الشمال وتفضيل الاستثمار الخاص المباشر للدول الصناعية التدفق فيما بين هذه الدول ذاتها او نحو اوروبا الشرقية فى اعقاب الانقلاب الذى اطاح بنظمها الخ .

(٢) ان هذا القطاع ، رغم تباين ظروف نشاته ، يمثل احدى ركائز الاستقرار او الهيمنة او المشروعية للنظم السياسية والاجتماعية العربية ، وتتضح هذه الحقيقة اذا اوضحنا اهم اسباب قيام وتوسع هذا القطاع فى النماذج المختلفة للدولة العربية . وهكذا ، فان دور نشاط ووظيفة الدولة فى الاقتصاد ، بما فى ذلك اقامة وتوسع قطاع الاعمال العام بمعناه الضيق ، مثلا اولا ، اساس الهيمنة السياسية والاقتصادية والايديولوجية للبيروقراطية المدنية ـ العسكرية فى الدولة العربية « السلطوية » ، حيث ارتبط قيام النظم واساسها الاقتصادى بعمليات تأميم و « تعريب » ممتلكات الرأسمالية الوطنية والاجنبية وحصار نشاطها ، وبتحولات اجتماعية داخلية ذات توجهات « اشتراكية » ، الى جانب الاجراءات المعادية « للبلدان الامبريالية » وتوسيع العلاقات مع « البلدان الاشتراكية » . وكان **ثانيا** ، نتاج ملكية الدولة للنفط الذى مثل اهم مصادر الثروة والدخل والادخار والاستثمار ، ووظف جانبا هاما من عوائده المتعاظمة فى اقامة المشروعات العامة ، وأضحى اساسا لثروة وهيمنة النخب الاجتماعية السياسية الحاكمة فى الدولة العربية « الريعية » . وبدا ، **ثالثا** ، الشرط الذى لا بديل له لاقامة وارتقاء الدولة المستقلة والاقتصاد المعاصر والمجتمع الحديث فضلا عن كونه إحدى ركائز الاستقرار والامتيازات للنخب الحاكمة سواء فى الدولة العربية « الأبوية » او الدولة العربية « البدائية » . وغاب **رابعا** ، فى الدولة العربية « الليبرالية » .

وفى ضوء هذه الحقيقة تواجه سياسات التخصيص صعوبات ذاتية وموضوعية جدية ، منها : الصدام مع المصالح الفئوية للنخب البيروقراطية فى الاقتصاد والسياسة (وبالذات فى الدولة السلطوية) ، والتعارض مع واقع الملكية المجتمعية الحتمية للثروات الطبيعية (وخاصة فى الدولة الريعية) ، وغياب أو ضعف البديل الوطنى الخاص (وبالذات فى الدولة الأبوية) ، والتدنى الهائل لقوى الانتاج والبنية الاساسية (وخاصة فى الدولة الناشئة) . وتزداد الصعوبات تعقيدا نتيجة تداخل هذه النماذج والمصاعب التى لا يخلو تصنيفها من تقدير تحكمى .

(٣) ان هذا القطاع ينهض بدور اساسى فى جميع الاقتصادات العربية رغم تباين نماذج الدولة المالكة لهذا القطاع . ويظهر هذا الدور فى أهم المؤشرات الاقتصادية ، حول الناتج والاستثمار والعمالة والصادرات وغيرها . ونكتفى هنا بالاشارة الى مساهمة القطاع العام فى الاستثمار القومى باعتباره اهم مؤشر يبين حجم العبء الذى تنهض به الدولة فى عملية التنمية ، وحصة القطاع العام فى الصناعة التحويلية باعتباره اهم مؤشر لبيان وزن قطاع الاعمال العام فى قطاعات الانتاج ، الى جانب حصة القطاع الحكومى والعام فى الناتج المحلى الاجمالى باعتباره أهم مؤشر غير مباشر لتقدير الدور الاقتصادى للدولة . وهكذا ، مثلا ، فإن حصة القطاع العام فى اجمالى التكوين الراسمالى الثابت بلغت ٧٦ ٪ وارتفعت الى ٨٩ ٪ فى الصناعة التحويلية فى

العراق (١٩٨٧) . وبلغت النسبتان ٨٣ ٪ و ٨٨ ٪ فى **الجزائر** (١٩٨١) وبلغت حصة القطاع العام ٧٠ ٪ من اجمالى التكوين الراسمالى الثابت فى قطاعات الانتاج ، وارتفعت الى اكثر من ٩٠ ٪ فى الصناعة فى **السعودية** (فى بداية الثمانينات) وبلغت النسبة الاولى اكثر من ٩٢ ٪ فى **الكويت** (١٩٨٥) واما النسبة الثانية فقد بلغت ٧٦ ٪ فى **سوريا** (١٩٨٧ . وفى **تونس** غطى الاستثمار العام حوالى ٥٢ ٪ من الاستثمار القومى الاجمالى (١٩٨٩) وقدم القطاع العام حوالى ٥٥ ٪ من استثمارات الصناعة التحويلية فى الخطة العشرية الثانية (٨٠ ٪ فى الخطة العشرية الاولى) . وفى **الاردن** قدرت رؤوس الاموال المستثمرة فى القطاع العام بنحو ٦٥ ٪ من اجمالى التكوين الراسمالى الثابت (١٩٨٩) .

وبينما بلغت حصة القطاع العام ٨٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، و ٨١ ٪ من ناتج الصناعة التحويلية فى **العراق** (١٩٨٧) ، فقد بلغت النسبة الاولى ٧١ ٪ والثانية ٧٨ ٪ فى **الجزائر** (١٩٨٤) . وبلغت حصة القطاع العام ٧٠ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى الصناعة التحويلية فى سوريا (١٩٨٧) . وعلى حين قدرت مساهمة هذا القطاع العام بنحو ٣٧ ٪ من الناتج القومى **للسعودية** (فى بداية الثمانينات) بلغت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى ٦٧ ٪ و٥٦ ٪ من رؤوس اموال شركات الصناعة التحويلية فى **الاردن** (١٩٨٩) ، بينما قدرت حصة القطاع العام بنحو ٦٤ ٪ من الناتج القومى الاجمالى (١٩٨١) ، وامتلك القطاع العام حوالى ٦٠ ٪ من رؤوس اموال المشروعات العاملة فى **تونس** (١٩٨٦) .

وفى ضوء هذه الحقيقة يتضح من جهة ان سياسات التخصيص فى الوطن العربى تتعلق بقطاع عام يشغل مكانة اساسية وقيادية فى الاقتصادات العربية ومن ثم فان تخصيصه وتحريره يؤثر بشدة على المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الكلية ، وتتاكد من جهة ثانية العوائق الهائلة امام تطبيق تلك السياسات ، وليس اقل تلك العقبات شأنا ضعف او تراخى القطاع الخاص المنوط به تحمل عبء الاحلال محل القطاع العام .

٢ ـ دوافع واهداف التخصيص :

.. يتلخص تبرير التخصيص فى ابراز مشكلات القطاع العام ، بوجه عام ، وفى قلبه قطاع الاعمال العام ، بوجه خاص ، باعتبارها مشكلات ملازمة للمشروعات المملوكة للدولة ، ويجرى التاكيد على أن الصعوبات والمشكلات والازمات الاقتصادية الكلية ، وخاصة فى الاقتصادات التى تتميز بدور ووزن هام لهذه المشروعات وبينها الاقتصادات العربية ، هى نتاج لهذا الدور والوزن . واخيرا ، يؤكد المدافعون عن التخصيص انه يقود الى الخلاص من مشكلات القطاع العام ، والأهم انه يقود الى تصفية اسباب المشكلات والأزمات الاقتصادية باعتباره احد مكونات برامج الاستقرار والتكيف .

١ ـ مشكلات القطاع العام :

فى تبرير سياسات التخصيص تتمثل اقوى اسانيد دعاته فى ابراز المشكلات الحادة والمتفاقمة التى تقود الى انخفاض الكفاءة والانتاجية فى قطاع الاعمال العام .

وتزداد قوة هذه الاسانيد اذا لاحظنا من جهة ، ان العديد من هذه المشكلات تكاد ترتبط بفلسفة دور وطبيعة نشاط هذا القطاع ، ومن جهة ثانية ، ان اعباء هذه المشكلات يتحملها المجتمع مباشرة او عبر الدولة .

(١) والواقع ان الدراسات الموضوعية الرصينة فى تقييم وضع واداء قطاع الاعمال العام فى الوطن العربى تبرز العديد من مظاهر واسباب المشاكل التى يعانيها والمتاعب والمثالب التى يتسم بها والمصاعب التى يواجهها والسلبيات التى يولدها هذا القطاع . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، انخفاض مستوى الريعية والربحية ، وارتفاع تكاليف الانتاج والمصاريف الادارية ، وزيادة اعباء الديون والخسائر المالية ، وقصور هياكل التمويل الراسمالى والجارى ، وضعف المحاسبة والانضباط المالى والادارى ، وضعف كفاءة وتقييد مبادرة الادارة واختيارها على اساس الولاء السياسى او الشخصى ، وترهل الحجم والافراط فى التوسع وثانوية بعض الانشطة ، وعدم تناسب الاجور مع الانتاجية ، وضعف حوافز الاداء ، وضعف الحساسية لطلب المستهلكين وانخفاض جودة السلع وكفاءة الخدمة ، والوضع الاحتكارى وضعف المنافسة وقصور التحديث التكنولوجى واهمال التصدير ، والارتكاز للحماية ودعم الدولة ، وعدم وضوح الاهداف وضعف الاهتمام بالنتائج ، وقصور دراسات الجدوى والتخطيط للمشروعات ، وجمود الهياكل التنظيمية والادارية ، وفائض العمالة ونقص وهروب الكفاءات الفنية والادارية ، وسياسة الاسعار الرخيصة والاجتماعية ، واهمال المعايير الاقتصادية للنشاط وعدم الشفافية المالية وخاصة فى حسابات التكلفة والعائد ، واضعاف المبادرة الفردية ، وتجاهل ضوابط المؤشرات وحالة الاسواق ، وزيادة الطاقات العاطلة والمخزون الراكد من المنتجات والمستلزمات .. الخ

.. وعلى حين يلخص ماسبق مشاكل ومثالب قصور اداء قطاع الاعمال العام فى عدد من البلدان

العربية (العراق والجزائر وسوريا والكويت والسعودية وتونس والاردن) فان هذه المشاكل والمثالب تكاد تسم اداء هذا القطاع فى غيرها من البلدان العربية

(٢) وقد تتفاوت درجات واشكال وعواقب مشكلات قطاع الاعمال العام بين بلد واخر وتتجه الى التفاقم فى حال احتدام المشاكل الاقتصادية القومية وعدم كفاءة ادوات السياسة الاقتصادية للدولة ، وغلبة تسيير الاقتصاد باساليب غير اقتصادية . لكننا نسلم هنا بأن **فساد الادارة العليا واعباء الموازنة العامة يبدو ان عاقبتين لا فكاك منهما ، مالم يحط بنشاط ذلك القطاع احترام « قواعد اللعبة » اى احترام سيادة القانون وقاعدة الاقتصاد** . ونكتفى هنا بالاشارة الى عواقب فساد الادارة فى سوريا ، واعباء الموازنة فى تونس ، على سبيل المثال ، وفق دراستين تتسمان بدرجة عالية من الموضوعية والدقة والرصانة سواء فى « الدفاع » عن القطاع العام او « الدفاع » عن القطاع الخاص . وهكذا ، فيما يتعلق بالفساد واساءة استخدام المال العام وموالاة المصالح الخاصة للنخبة البيروقراطية الادارية وتعاظم قنوات زيادة الدخول الريعية ـ الطفيلية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام .. الخ فيظهر فى حالة **سوريا** اذ قدرت الحصيلة الاجمالية لانتقال القيمة من القطاع العام والدولة الى القطاع الخاص فى الصناعة والتجارة وغيرها بلغت حوالى ٦٧,٥ مليار ليرة سورية بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، او مايزيد على المجموع التراكمى لرأس المال الموظف فى قطاع الاعمال العام الصناعى المقدر بـ ٦٦,٤ مليار ليرة سورية حتى عام ١٩٨٧ . واما ضعف الانضباط فى التدفقات المالية بين الموازنة العامة والقطاع العام ، والعبء المالى الذى تتحمله الموازنة العامة لدعم قطاع الاعمال العام ، وقصور هياكل التمويل والهياكل الراسمالية للمشروعات العامة .. الخ فيظهر فى حالة **تونس** حيث قدرت التحويلات من موازنة الدولة الى المؤسسات العامة حوالى ١٢,٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٤ ، على حين لم تتعد استثمارات القطاع العام بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ نحو ٩ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى . ويلاحظ ان التحويلات المذكورة لا تتضمن تمويلا للاستثمارات ، كما لا تشمل حساب التحويلات غير المباشرة مثل تأجيل سداد اقساط وفوائد القروض من الخزانة العامة او متأخرات الضرائب او القروض المصرفية .

.. والامر باختصار ، كما سنوضح فيما بعد ، ان **تحليل مشكلات قطاع الاعمال العام ، يبين ان العديد من مشاكل ومثالب ادائه لاتكمن فى كونه قطاعا مملوكا للدولة ، اى الى طابع الملكية لكن هذه الحقيقة لاتنفى ان ثمة مشاكل ومثالب تبدو ملازمة للقطاع العام ، تماما كما ان ثمة مشاكل ومثالب ملازمة للقطاع الخاص .**

ب ـ مشكلات الاقتصاد القومى :

وبين اهم اسانيد الدعوة الى التخصيص تلك التى تلقى تبعة تفاقم المشكلات الاقتصادية القومية على كاهل قطاع الاعمال العام ، وتنسبها لتدخل الدولة فى الاقتصاد وخاصة بأدوات التخطيط ، وبرامج الاستثمار ، بالاستناد الى حقائق وزن ذلك القطاع واتساع هذا التدخل .

(١) والواقع ان الاقتصادات العربية قد عانت من : زيادة المديونية الخارجية واعبائها مع زيادة العجز فى موازين التجارة والمدفوعات (العراق والجزائر وسوريا وتونس والاردن) وتراجع الصادرات والواردات وتحول فائض المدفوعات الى عجز واللجوء الى السحب من الاحتياطيات الدولية (السعودية والكويت) واحتدام مشكلة البطالة (الجزائر وتونس والاردن) وارتفاع معدلات التضخم (سوريا والدول الثلاث الاخيرة) والركود الاقتصادى وتراجع الادخار والاستثمار والنمو (جميع الدول) فضلا عن عجز الموازنة العامة للدولة (الاردن وتونس والجزائر والسعودية) ... الخ

ومن الطبيعى أن ضعف اداء القطاع العام قد اسهم بغير شك فى هذه وغيرها من المشكلات الاقتصادية . الا أنه لاينبغى الخلط هنا بين قصور السياسة الاقتصادية للدولة التى تتحمل مسئولية اكبر فى تولد وتفاقم المشكلات وبين قصور اداء قطاع الاعمال العام . وبغير استطراد فى مجمل اسباب تلك المشكلات ، نكتفى بالاشارة الى التدهور الحاد فى اسعار وعوائد النفط (فى السعودية والكويت وغيرهما من البلدان العربية النفطية) باعتباره سببا رئيسيا . ولايخفى ان هذا العامل يرتبط باوضاع السوق العالمية للنفط ، اى لا يتصل باداء القطاع العام . ويتمثل سبب رئيسى اخر فى قصور سياسات الاستثمار العام . ذلك ان هذه السياسات قد تحيزت فى حالات لتطوير البنية الاساسية الانتاجية بغير تناسب مع تنمية قطاعات الانتاج . وفى حالات اخرى ، لم تنجح تلك السياسات فى تعديل بنية الاقتصاد بما يحد من الاعتماد الرئيسى على عوائد النفط . وفى كل الاحوال ساهمت هذه السياسات فى تفاقم اسباب البطالة والتضخم والديون وعجز موازين المدفوعات والموازنات العامة .. الخ نتيجة انخفاض معدلات تنمية الانتاج وتزايد الاعتماد على الخارج

وضعف نمو فرص العمل ، وتدنى عائد الاستثمار .. الخ . وبالنسبة للبلدان المذكورة تبرز اسباب اضافية منها عوامل طبيعية اثرت سلبا على الزراعة (**الجزائر وتونس وسوريا**) ، وتناقص المنح والمساعدات والتحويلات الخارجية وهروب رؤوس الاموال (**الاردن وسوريا**) واعباء الانفاق الدفاعى (**العراق**) وتفضيل التوظيفات المالية الخارجية وجزئيا الداخلية (**السعودية والكويت**) . **والاهم ، ان عدم رغبة او عدم قدرة القطاع الخاص ، والقيود البيروقراطية التى تدفع الى نموه المشوه ، عوامل دفعت الى ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية العربية ، طالما ان هذه العوامل لم تسمح باستنفاد قدرات التمويل والاستثمار التى تضاعفت لدى هذا القطاع فى حقبة النفط .**

(٢) ويرى دعاة التخصيص انه يؤدى الى الخلاص من مشاكل ومثالب قطاع الاعمال العام ، وذلك بالتحرر من اعباء دعم المشروعات الخاسرة والكف عن تمويل استثمارات منخفضة العائد ومن ثم خفض عجز الموازنة العامة وتقليل عبء المديونية الخارجية .. وأنه يساعد على توفير سيولة لسداد الديون او مقايضتها بأصول القطاع العام . وفضلا عن توفير الموارد المخطط استثمارها فى مشروعات جديدة للانفاق على الحاجات القومية الاخرى ، فانه يخفف الضغط على الموارد المحدودة والمتناقصة لتوفير المدخلات ، كما يوسع أسواق المال والائتمان . وبهذا وغيره ، فان التخصيص يحمى استقلال القرار السياسى نتيجة التحرر من ضغوط مقدمى المعونات والمساعدات والقروض الاجنبية . كما يؤكدون ان سياسات التخصيص والتحرير وآليات السوق تؤدى الى تحسين كفاءة تخصيص وتوظيف الموارد وتحسن مستوى المنتجات والخدمات وزيادة الحساسية لطلب المستهلك ، وتحرر دافعى الضرائب من اعباء اوجه انفاق ورواتب متضخمة وغير مبررة وتصفية اساءة استخدام المال العام والكسب غير المشروع . وتصفى الاوضاع الاحتكارية وترفع قيود العرض ، وتخفض التكاليف ، وتزيد الحوافز والانتاجية والربحية بالتحول الى المشروع الخاص والمنافسة السوقية وحوافز الانتاج . وتقود الى تحسين مناخ الاستثمار وتقليص السلطوية الاقتصادية وخلق طبقة من المنظمين المبادرين الراسماليين ، وتوسيع الملكية الراسمالية بما فى ذلك للمشتغلين وصغار رجال الاعمال ، ويوسع فرص العمل ويحسن توزيع الدخل .. الخ

.. ونلاحظ ان المدافعين عن التخصيص يؤكدون انه جزء من برنامج اصلاح اقتصادى ليبرالى شامل جوهره سيادة قوانين السوق وتحرير التجارة الخارجية ، وأساسه تطبيق برامج الاستقرار والتكيف . وبهذا ، فان من شأنه ان يقود الى علاج المشكلات قصيرة الاجل مثل : التضخم ونقص النقد الاجنبى وهروب رؤوس الاموال وعجز ميزان المدفوعات .. الخ وذلك بتطبيق برامج الاستقرار . كما من شأنه ان يقود الى تصفية المشكلات طويلة الاجل عن طريق الخلاص من : تشوهات حوافز الانتاج ، والرقابة على الاسعار ، والمغالاة فى اسعار الصرف ، وجمود اسعار الفائدة ، والضرائب الباهظة ، والقيود على الواردات ، والدعم .. الخ وذلك بتحقيق التكيف الهيكلى . ويجرى التدليل على نجاحات التخصيص والتحرير بالاشارة الى اجراءات التخصيص فى المملكة المتحدة ، وعلى ضروراته بالاشارة الى التحولات الليبرالية فى الاتحاد السوفيتى .

.. لكن المدافعين عن التخصيص يخلطون بين الزعم بانتصار المثال الراسمالى وضرورة اقتصاد السوق ، ويتجاهلون تباين الاوضاع الاقتصادية ومستويات التطور بين المملكة المتحدة والدول الصناعية والبلدان العربية النامية فى عرضهم لنتائج التخصيص التى اوردناها ، كما يقدمون قراءة خاطئة لدلالات واتجاهات التطور فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية . والى جانب التهوين من شأن عوائق وقيود التخصيص والتحرير ومن الآثار السلبية الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لهذه السياسات ، نلاحظ تجاهل الاثار السلبية لاستراتيجية التوجه الخارجى المرتبطة ببرامج الاستقرار والتكيف على التنمية والتصنيع والتكامل والأمن فى الوطن العربى . واخيرا ، يتراجع الاهتمام بالتطوير الممكن والمنشود لقطاع الاعمال العام الذى من شأنه علاج العديد من مشاكله والخلاص من العديد من مثالبه ، رغم الضرورات التى تفرض استمرار دوره لمواجهة التحديات السابقة على اساس المزج الضرورى بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين السوق والتخطيط وبين الحماية والانفتاح .. الخ اى على اساس ماتجهت اليه الراسمالية المعاصرة وتنزع اليه الاشتراكية الجديدة ، كما سنوضح فيما بعد .

٣ - سياسات وبرامج التخصيص :

● ● بدأت عمليات التخصيص وتسارعت التحولات الليبرالية مع الأزمات الاقتصادية التى تفاقمت فى الاقتصادات العربية فى سنوات الكساد النفطى منذ منتصف الثمانينات ، وتحت ضغط ضرورة توقيع اتفاقات اعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد

الدولى وتوسيع فرص التمويل الجديد . ورغم تباين الدوافع المباشرة والاجراءات العملية فان تلك العمليات والتحولات - فى الاقتصادات العربية كما فى غيرها من الاقتصادات النامية وغير النامية - استجابت لضغوط اقتصادية موضوعية مهما يكن شأن العوامل السياسية المؤثرة ، وجرت ضمن اطار عالمى .

أ - الاطار العالمى للتخصيص :

● ● ان ضرورات التمويل الخارجى واعباء سداد الديون ، ومشكلات الاقتصاد القومى ومشاكل القطاع العام - حيث يبدو هذا وذاك سببا ونتيجة فى ذات الوقت - وافضليات آليات السوق فى ادارة الاقتصاد والخ قدمت قوة الدفع الرئيسية لمد تيار التخصيص والليبرالية وجزر تيار التأميم والتخطيط فى البلدان النامية أضف الى هذا ، أن الرأسمالية الصناعية المهيمنة فى الاقتصاد العالمى دفعت الى التعجيل بانضاج الاوضاع فى الاقتصادات التابعة والمتخلفة والمريضة بحيث ترفع رايات التسليم امام آليات السوق والفلسفة الرأسمالية التى بدت ظافرة فى معارك التحديث والتقدم والرفاهة .

(١) ونلاحظ هنا انه بين ٦٠٠ عملية لتحول الملكية العامة الى ملكية خاصة تمت فى جميع انحاء العالم بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، تم مايقرب من ٤٠٠ عملية فى البلدان النامية . ولايشمل العدد-الاخير عمليات الغاء التأميم فى بلدان مثل شيلى واوغندا وبنجلاديش . ويزيد مغذى انتشار هذه العمليات وضوحا ، اذا لاحظنا انه بين ٦٧ بلدا شملها ٩٤ برنامجا للاستقرار جرى التفاوض بشأنها مع الصندوق بين عامى ١٩٨٠ ١٩٨٤ ، تضمنت برامج ٢٣ بلدا بيع اصول القطاع العام الى القطاع الخاص . وفى ضوء هذه الوقائع يبدو جليا ان التخصيص فى الاقتصادات العربية لايعدو رافدا لتيار التخصيص فى الاقتصادات النامية ، فضلا عن الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية .

.. وفى الوطن العربى كما فى كل مكان ارتبطت سياسات التخصيص بحملة دعائية وفكرية استهدفت « اعداد العقل للثورة » وبالاستناد الى حقيقة الازمات الاقتصادية وقوة المثل الرأسمالى قدمت الوعود للشعوب العربية بالخلاص مرة والى الأبد من اوضاعها المتازمة عن طريق التخصيص ومايرتبط به من سياسات كما اسلفنا . وفى هذا السياق جرى تركيز خاص على النخبة العربية ، حيث شهدت البلدان العربية ثلاث ندوات كبرى كانت قضية التخصيص محورها خلال الشهور الثمانية بين مطلع ومنتصف عام ١٩٨٩ (ندوة اتحاد البورصات العربية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، بالرباط ، وندوة صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٨٨ ، بأبى ظبى ، وندوة المعهد العربى للتخطيط فى مايو ١٩٨٩ بالكويت) ولانذكر هنا المشاركة الواسعة للنخبة العربية فى الندوات والحلقات التى عرضت فى الخارج .

● ● و « ثورة التخصيص » فى الوطن العربى ليست بمعزل عن « مركز الثورة » فى واشنطن العاصمة ، حيث القيادة الامريكية للرأسمالية وصندوق النقد الدولى وجماعة البنك الدولى . وحتى لا نسقط فى الأوهام حول « تصدير الثورة » ، كما كان حال الذين استغرقوا فى اوهام تصدير الثورة من موسكو ، تؤكد ان الثورة لن يكتب لها النجاح فى الحالة الأحدث ، كما هو فى الحالة الاقدم ، مالم « تنضج » الظروف الموضوعية والذاتية . أى مالم يصل الشعب الى وضع يستحيل معه ان يواصل الحياة « بالطريقة القديمة » ، ومالم يعجز النظام عن الاستمرار بالاستناد الى ركائزه القائمة ، ومالم تتوافر القيادة التى تنظم خيوط السخط لاسقاط النظام الذى تصدعت اركانه ، والا تحولت الثورة الى مغامرة او مؤامرة مصيرها الفشل والردة .

(٢) ويقدم « السيمينار » عن استراتيجيات وتقنيات التخصيص من اجل التنمية الذى عقد بين ٢٧ فبراير - ١٠ مارس ١٩٨٩ بواشنطن العاصمة نموذجا بالغ الاهمية للاعداد النظرى والتسليح بالخبرة الضرورى لقيادة التخصيص وتنفيذ برنامجه وبيان عقباته . وبوجه خاص تبرز ورقة « الجوانب السياسية للتخصيص » التى لخصت اهم التساؤلات وحاولت تقديم الاجابات المتصلة بحقائق ان التخصيص عملية سياسية تجرى فى حقل الاقتصاد وليس العكس ، وإنه فى ذات الوقت عملية اقتصادية وفنية تتطلب مهارات ومعارف .

وهكذا ، فى ضوء خبرة ٤٧ دولة من العالم الثالث تؤكد الورقة أن المشكلات السياسية هى الاهم على طريق التخصيص . وانه ليس حلا لكل الامراض لكنه ادارة قوية ضمن سلة ادوات متزامنة منها الاصلاح السياسى . وانه يشترط الارادة السياسية وفى مقدمة مؤشراتها الاعلان الواضح الرسمى الموثق لبرنامج التخصيص بواسطة « رأس الدولة أو الحكومة » ، واتخاذ خطوات عملية تشريعية وتنظيمية ، ووجود « بطل » قوى ونشيط للتخصيص يستطيع التغلب على المقاومة السياسية للتخصيص . والتخصيص لابد وان يكون مبرمجا واضحا وتدريجيا مرنا ، بحيث تحدد أولوياته وخسائره ، ويبدأ بخطوات مترددة لأنه لا رجعة فيه ، ويمثل الملجأ الاخير بعد اخفاق بدائل تطوير القطاع العام لانه وحده الذى يقود الى اقتصاد السوق .

ولابد من توضيح هدف التخصيص : زيادة الموارد أم الرأسمالية الشعبية أم زيادة التنافسية للتغلب على مخاوف الرأى العام وجذب المستثمرين . ولابد من تحييد أو كسب أو دحر معارضى التخصيص من جماعات المصالح ، التى تخسر او تتصور أنها تخسر أكثر مما تكسب من جراء التخصيص . وبين المعارضين : البيروقراطيون الذين ينبغى الضغط عليهم وتأكيد العزم على التخصيص ، والعمال والنقابيون الذين ينبغى تحييدهم أو كسبهم بالحوار والمشاركة فى الملكية والتوعية وابراز قصص النجاح ، الى جانب المستفيدين من النخبة الثرية للقطاع الخاص المستفيدة من الوضع القائم . وفى تنفيذ برنامج التخصيص من الأفضل البدء بتخصيص « سهل » بعرض عدد محدود من المشروعات المربحة للبيع بأسعار مغرية مقارنة بالاستثمارات البديلة ، وبتجنب الخطأ وتقديم نجاح مبكر للحيلولة دون تقوية المعارضة وتأليب الرأى العام . لكن الخطر يكمن فى عدم تقدم الحكومة نحو ما تستطيعه ، أى المزج بين السهل والصعب . ولابد من اليقين بأن التخصيص برنامج قابل للتوسع والقبول من النجاح ، وما يرفض اليوم قد يقبل غدا « بقطع صغيرة » بما فى ذلك ما يسمى « القطاعات الاستراتيجية » . كما ينبغى مراعاة ان تصفية بعض المشروعات وان بدت منطقية اقتصاديا فانها غير مقبولة سياسيا من الرأى العام . كما يبدو التأجير عمليا ومفضلا لبدء التخصيص وأسهل فى حالة « الفنادق » . ولا توجد قاعدة ثابتة للبيع : فقد يفضل العاملون لاهداف سياسية ، أو تعطى مزايا لجذب الأموال الهاربة ، أو تحدد حصص لكل مشترى .. الخ . وقد تفرض قيودا على المشترين مثل : سداد ديون المشروع أو دفع الثمن نقدا او تقديم منتج محدد .. الخ . ولابد من استمرار الرقابة الحكومية على المشروعات الاستراتيجية ، وانهاء الحماية والدعم للمشروعات المباعة . ولابد من تطوير المؤسسات المالية وتوسيع اعداد المشترين وتلقى المساعدة الخارجية . والى جانب تخصيص مشروعات بعينها لابد من تصور شامل بعيد المدى لبرنامج التخصيص لتجنب التباطؤ أو الاخفاق .

ب ـ المجرى العربى للتخصيص :

.. مازالت الاقتصادات العربية فى بدايات مرحلة التخصيص ، بمعناه الضيق ، أى نقل ملكية قطاع الأعمال العام من الدولة الى الافراد . وتبدو عمليات التخصيص ، بمعناه الواسع ، أكثر تقدما وبالذات بزيادة مشاركة القطاع الخاص فى النشاطات الاقتصادية التى سيطرت عليها الدولة العربية . لكن الاهم هو ما نلاحظه فى عام ١٩٨٩ والاعوام السابقة ، من تحولات اقتصادية ليبرالية واجراءات لتطوير القطاع العام تمثل مقدمات منطقية وتاريخية للتخصيص ، من جهة . والتقدم التدريجى ـ منطقيا وتاريخيا أيضا ـ لعمليات التخصيص . وفى البلدان العربية ، ينتقل خطاب التخصيص من التبشير والدعاية الى المبادرة والتنفيذ ، ويحاول التعلم من الخبرة العالمية التى أوجزنا قراءة عميقة للتخصيص باعتباره « سياسة » .

.. وفى محاولة للتعرف على المجرى العربى للتحرير والتخصيص نعرض ، من جهة ، حالة **الجزائر** للتعرف على مقدمات واتجاهات واجراءات التحولات الاقتصادية الليبرالية شاملة تطوير القطاع العام . ومن جهة ثانية ، نتناول حالة **تونس** للتعرف على سياسات وخطوات ونتائج عملية التخصيص . أى نعرض للحالتين الأهم للتخصيص والتحرير فى الوطن العربى . كما نشير الى حالة **سوريا** لكشف ضرورات تطوير قطاع الاعمال العام ، وعواقب **توسع** القطاع الخاص مع استمرار السلطوية الاقتصادية والسياسية . وفى فقرة موجزة نشير للملامح البارزة لحركة التخصيص فى الاقتصادات العربية الأخرى المدروسة « **الأردن والسعودية والعراق**) خلال عام ١٩٨٩ .

(١) التحولات الليبرالية فى الجزائر :

.. فى خطاب وزير المالية الجزائرى للمدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى مارس ١٩٨٩ أكدت حكومة الجزائر على « المضى فى عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، وخلق البيئة التى تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسئولية المالية والربحية » . واعلنت الحكومة أنها وضعت برنامجا للاصلاح الاقتصادى والمالى لعام ١٩٨٩ لتحقيق الاهداف السابقة تتلخص ملامحه الاساسية فى « تقييد محكم للنقد والائتمان ، وتحسين الوضع المالى ، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الاسعار ، بما فى ذلك سياسة سعر الصرف » .

وسوف نوضح أدناه اتجاهات واجراءات الاصلاح الاقتصادى والمالى أو برامج التكيف والاستقرار التى تعهدت الجزائر بتنفيذها تطبيقا للاتفاقات التى ابرمتها لاول مرة مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٨٩ ثم مع البنك الدولى فى سبتمبر ١٩٨٩ ، وذلك بهدف الحصول على قروض المؤسستين لدعم ميزان المدفوعات وتعويض انخفاض اسعار النفط وارتفاع اسعار واردات الحبوب ، والأهم من أجل نيل دعم صندوق النقد الدولى لاعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر . لكننا نشدد منذ البداية على أن **التحولات الاقتصادية الليبرالية** ، وعمليات **تطوير وتخصيص القطاع العام** فى

الجزائر ، بدات قبل التوجه الى صندوق النقد الدولى ، وذلك بعد انحسار اسباب الازدهار النفطى الذى حفز التوسع فى قطاع الاعمال العام وخاصة الصناعى ودفع الى الاستغراق فى المديونية الخارجية على اساس توقع استمرار ارتفاع اسعار النفط . وكانت اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨ حافزا داخليا اضافيا للتوسع فى تلك السياسات والعمليات بغية تخفيف العبء الاقتصادى عن الدولة ورفع كفاءة اداء المؤسسات العامة ، وتنشيط دور القطاع الخاص والاعتماد عليه للتغلب على ازمة البطالة . وبهذا كله يتبدل دور الدولة فى الاقتصاد على نقيض فلسفة ومسيرة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال واختيارها سبيل « التوجه الاشتراكى » .

.. وهكذا ، خلال عام ١٩٨٩ بدأت اولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بالغاء التخصيص المركزى للنقد الأجنبى ، وانهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية . كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب فى تحديد الاسعار شاملة أسعار الفائدة واسعار الصرف وتقليص اعداد السلع الاستراتيجية والضرورية التى تحدد الدولة سقوفا سعرية لها . وبوجه خاص ، فان **برنامج التحويلات الاقتصادية الليبرالية شمل تطوير قطاع الاعمال العام** . وهكذا ، بدأت فى عام ١٩٨٩ المرحلة الاولى على طريق منح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية . اذا انشئت « شركات قابضة » تحوز أسهم « الشركات العامة » ، وتملك حق انشاء أو توسيع أو اعادة هيكلة أو اغلاق هذه الشركات ، ويسمح لها باقامة مشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبى . واما الشركات العامة التابعة فقد منحت حق اتخاذ قرارات الادارة اليومية ، وجرى تقسيمها الى شركات اصغر تسهل ادارتها . وبينما نالت ٦١ شركة ذات مراكز مالية قوية نسبيا استقلاليتها ، وضعت ترتيبات لتقوية المركز المالية الضعيفة فى ٢٥٠ شركة قبل منحها الاستقلالية . وبهذا وغيره استهدف تطوير قطاع الاعمال العام زيادة الكفاءة والانتاجية والربحية . واما منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية الخمسة فقد استهدف دفعها الى ممارسة نشاطها على اساس المعايير التجارية بدلا من التمويل « الآلى » للمشروعات العامة حسب الخطة ، فضلا عن دفعها الى التنافس فى جذب مدخرات القطاع الخاص ، والاقدام على تحمل مخاطر الاقراض .

واستهدفت الخطة الخمسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ اكمال اصلاح المؤسسات العامة ، التى سوف يسمح لها بالاستقلال الكامل فى اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق والربحية الاقتصادية والمالية ، وحرية وضع الاسعار وتخفيض التكلفة ، وعلى أساس انسحاب الخزانة تدريجيا من النهوض بدور الممول لاستثمارات تلك المؤسسات باستثناء مشروعات استراتيجية مختارة . ودعت الخطة الى اعطاء المؤسسات مرونة اكبر فى استخدام موارد النقد الأجنبى ، والى اصلاحات فى نظم الأجور والاعانات والدعم . والى جانب عدم تقييد المؤسسات بقنوات محددة سلفا لتسويق المنتجات ، تقر الاصلاحات لها حق الحصول على حاجاتها من المدخلات بغير موافقة حكومية مسبقة ، بما فى ذلك باطلاق حرية المعاملات والتعاقدات المباشرة بين المؤسسات العامة .

.. **وقد بدات الجزائر اولى خطوات التخصيص فى عام ١٩٨٦** وذلك بتقسيم مزارع الدولة وتحويلها الى مزارع تعاونية خاصة صغيرة ، ومع نهاية عام ١٩٨٨ تم نقل جميع مزارع الدولة الى القطاع الخاص ومنحه حق الاستغلال لفترات طويلة . ومن الهام أن نلاحظ ، أنه رغم احتكار القطاع العام الزراعى أخصب الأراضى و ٧٥ ٪ من وسائل الانتاج فان حصته كانت لا تزيد عن ٢٥ ٪ من الانتاج الزراعى فى عام ١٩٧٨ ، وهبطت هذه الحصة الى ١٦ ٪ فى عام ١٩٨٤ .

وقد أكدت مذكرة الحكومة الجزائرية الى صندوق النقد الدولى فى مارس ١٩٨٩ ان **العنصر الرئيسى فى الاصلاح الاقتصادى هو توسيع دور القطاع الخاص** . وهكذا ، حددت خطة التنمية لنفس العام اولويات نشاط القطاع الخاص ، ونال الأخير حق التعامل على قدم المساواة مع القطاع العام فيما يختص بموازنة النقد الأجنبى . وكانت القيود على حجم الاستثمار والسقوف الأئتمانية للقطاع الخاص قد الغيت فى عام ١٩٨٨ ، فضلا عن الغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص فيما يختص بشروط القروض وأسعار الفائدة ، وتوقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكنى ودعت القطاع الخاص لتمويل هذا النشاط الذى يتسم بأولوية وطنية . اضف الى هذا اقرار مشاركة القطاع الخاص فى نشاط التجارة الخارجية باعطائه حق استيراد مستلزمات نشاطه الأنتاجى .

(٢) القطاع الخاص فى سوريا :

وفى حالة سوريا نشير الى حقيقتين أوردتهما دراسة أكاديمية هامة .

الحقيقة الأولى ، تتعلق بتدنى عائد الاستثمار لقطاع الاعمال العام . حيث تلاحظ الدراسة أن بعض الاقتصاديين يبرزون الأهمية النسبية لمساهمة القطاع العام فى مجالات الاستثمار والانتاج من أجل « تكريم » دوره القيادى ، ويغفلون عن عمد الأهمية النسبية

لنصيب هذا القطاع فى العائد الصافى الذى يقع فى يد القطاع الخاص . حيث يجنى الأخير ثمرات مشكلات الادارة والتمويل والتسعير فى القطاع العام . وعلى أساس الارقام الرسمية فان الليرة السورية الواحدة من قيمة الانتاج فى القطاع الخاص تتضمن تقريبا ثمانية امثال مقابلها فى القطاع العام من القيمة المضافة الاجمالية . ويقدم المشتغل الواحد فى القطاع الخاص قيمة مضافة اجمالية تعادل تقريبا خمسة اضعاف ما يعطيه المشتغل الواحد فى القطاع العام . وتعطى الليرة الواحدة من اجمالى رأس المال المستثمر فى القطاع الخاص قيمة مُضافة اجمالية تبلغ ٢٦ ضعفا ما تعطيه مثيلتها فى القطاع العام . وتقول الدراسة انه ليس ثمة مبالغة فى الأرقام السالفة لأن ارقام القطاع الخاص تكون عادة أقل من الواقع ، ولأن حساب اهلاك رأس المال الاساسى يتم بأسعار صرف رسمية تعنى تخفيضا مصطنعا فى التكلفة ومن ثم زيادة مصطنعة فى القيمة المضافة فى القطاع العام . ثم تؤكد الدراسة ان هذه النتائج لا ترجع الى الطبيعة الاجتماعية للقطاعين وانما لاسباب ادارية وتنظيمية وسعرية .. الخ .

واما الزيادة الرسمية لأسعار منتجات القطاع العام عدة مرات خلال النصف الثانى من الثمانينات ، فقد كانت مبررة لتصحيح الانخفاض غير المبرر للأسعار ، لكنها فى ذات الوقت كانت مفروضة لتغطية ضعف الادارة والهدر واللا عقلانية بدءا من تخطيط الاستثمار حتى بناء المشروع ثم تشغيله . وبالأسعار الثابتة ، فان الرقم القياسى لانتاج قطاع الأعمال العام فى الصناعة التحويلية فى عام ١٩٨٨ يعادل ٨٠ ٪ من انتاج عام ١٩٨٤ ، حيث تعرضت معظم فروع الصناعة التحويلية الى انخفاض الانتاج .

والحقيقة الثانية ، تتصل بنزيف الموارد من قطاع الاعمال العام الى القطاع الخاص . اذ تشير الدراسة الى توسع كبير للقطاع الخاص فى الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية الى جانب استمرار انفراده تقريبا بالنشاط الزراعى مستفيدا من الانفاق الحكومى الواسع على البنية الاساسية والدعم الحكومى للمستلزمات . كما يقوم بالدور الرئيسى فى البناء السكنى ومقاولات الباطن لشركات التشييد العامة ، وبدور أساسى فى التجارة الداخلية بما فى ذلك فى الحلقات الوسيطة بيد القطاع العام والمستهلك النهائى .. الخ . وبوجه خاص ، نلاحظ أن حصة القطاع الخاص فى التجارة الخارجية تكاد تعادل حصة القطاع العام طبقا لتوقعات ١٩٨٩ مقابل سيطرة الأخير على أكثر من ٩٠ ٪ من هذه التجارة فى عام ١٩٨٤ . وارتباط هذا بتوالى اجراءات تشجيع المصدرين فى القطاع الخاص عن طريق رفع أسعار الصرف لمتحصلات التصدير ، والسماح لهم باستخدام نسب وصلت احيانا الى ٧٥ ٪ من هذه المتحصلات لتمويل استيراد مستلزمات الانتاج او غيرها من السلع او حتى للبيع بأسعار « الأسواق المجاورة » . كما ارتبط بتعدد نظم الاستيراد الجديدة للقطاع الخاص الى جانب استخدام حصيلة الصادرات ، مثل حسابات المغتربين والتسهيلات الائتمانية . كما زادت حصة القطاع الخاص فى الناتج الصافى للصناعة التحويلية من ٣٩,٤ ٪ الى ٥٢,٨ ٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وارتبط هذا بدوره بتشجيع هذا القطاع فى عدد من النشاطات الصناعية ، وتزايد عدد التراخيص الممنوحة لمشروعاته . وهكذا ، مثلا ، فان عدد المشروعات الصناعية الخاصة التى نالت ترخيصا خلال عام ١٩٨٩ بلغ ٣٦٥٤ مشروعا على حين لم يزد اجمالى المشروعات الصناعية الخاصة المماثلة حجما ورأسمالا تقريبا والقائمة فى عام ١٩٧٩ عن ٣٠٠ مشروع .

لكن الأهم هنا هو حقيقة تكيف هذا القطاع مع ظروف سيطرة الدولة فى الاقتصاد ، اذ استقر فى الانشطة السلعية والخدمية الاقرب الى المستهلك النهائى ، واستفاد من الفرص التى اتاحها له نقص النقد الأجنبى والطابع الاحتكارى للعرض فى السوق المحلى والفرق بين الاسعار الادارية واسعار المستهلك لمبيعات القطاع العام . وتجسد التكامل المشوه بين القطاعين العام والخاص فى حركة القيمة بين القطاعين وعلى حساب الموازنة العامة . والمستهلك النهائى فى نهاية المطاف ، ويتجسد فى تعاظم الكسب غير المشروع للبيروقراطية الفاسدة والدخول الطفلية لوسطاء القطاع الخاص .

والواقع ان ثمة تماثلا فى نمط العلاقات المتبادلة وتقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص فى الحالتين السورية والجزائرية . وربما يكمن الفارق الجوهرى بينهما ، كما تشير تطورات عام ١٩٨٩ وما سبقها ، فى إلتفاف سوريا على ضرورات التحولات الاقتصادية الليبرالية وتطوير القطاع العام واقدام الجزائر على تقنين هذه التحولات . والأهم ان رفع اسعار منتجات القطاع العام فى سوريا ليس من شانه ان يرفع الكفاءة والانتاجية الذى يتطلع اليه اصلاح ادارة هذا القطاع فى الجزائر . ونمو القطاع الخاص تحت سطوة السلطوية الاقتصادية والسياسية فى سوريا ليس من شانه دفع هذا القطاع نحو الاستثمار الانتاجى الذى يتناسب مع قدراته الانتاجية وهو ما يتوافر مناخ افضل له فى اطار التوجه الليبرالى اقتصاديا وسياسيا فى الجزائر .

والأهم ، كما تخلص « الدراسة السورية » المذكورة ، فان القطاع العام بغير تحولات ليبرالية منسجمة ، تحترم قواعد اللعبة اقتصاديا وسياسيا وتشريعيا ، يكون « عاما » فى شكله الحقوقى فقط ، ولكنه « خاص جدا » فى مضمونه الاجتماعى . وانه لابد من « فك الاشتباك » بين القطاعين واعادة بناء العلاقات المتبادلة على اساس « التبادل المتكافىء » . وينبغى التعامل مع القطاع الخاص على اساس التشجيع والتوجيه ، وانه لا ينبغى تجاهل ان الدفاع اللفظى عن القطاع العام لا يندر ان يأتى على لسان خصوم القطاع العام الألداء . وان الحلقة الرئيسية فى تطوير قطاع الاعمال العام تكمن فى اصلاح الادارة على مستوى المشروع والاقتصاد .

(٣) . سياسة التخصيص فى تونس :

.. لقد اشار التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة فى عام ١٩٨٦ بالتعاون مع البنك الدولى لدراسة اجراءات التخصيص ، وانتهت اللجنة الى اصدار قانون اغسطس ١٩٨٦ الذى سمح بتأهيل وبيع ٣٠٠ شركة فى قطاع الاعمال العام التونسى . وعلى حين سعت البنوك الدائنة الى تحويل ديونها المستحقة على المشروعات العامة الى حقوق ملكية ، استهدفت الحكومة جذب مشترين من فرنسا وبريطانيا بالدرجة الأولى ، وابدت هيئة التمويل الدولية - من مجموعة البنك الدولى ، فضلا عن عدد من المؤسسات والشركات الاوروبية اهتماما بشراء شركات المنسوجات . وبدأت الحكومة برنامج التخصيص ببيع الفنادق ، بينما اغلقت الشركة التونسية لصناعة السيارات فى مطلع عام ١٩٨٨ كمقدمة لاغلاق الشركات « غير الاقتصادية » .

وفى متابعة مجرى التخصيص فى تونس حتى عام ١٩٨٩ ، نلاحظ :

اولا : ان قضية التخصيص لم تطرح فى تونس على الاطلاق قبل منتصف الثمانينات رغم تنامى القطاع الخاص منذ بداية السبعينيات . وكما تؤكد دراسة اكاديمية تونسية هامة ، فان القضية التى كان ينبغى طرحها ولم تطرح هى تطوير القطاع العام . واما خلال النصف الثانى من الثمانينات فقد صدرت عدة قوانين بشأن تخصيص اسهم واصول المنشآت والمؤسسات العامة فى اطار ما سمى « اعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية . وبرزت سياسة التخصيص ضمن برنامج التكيف الهيكلى الذى اتفق عليه بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٦ وتضمن التوجه نحو بيع جزء من المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص . وكان التخصيص الى جانب التدويل (اى انفتاح الانتاج والتجارة التونسية بدرجة أكبر على الخارج ، أو تبنى استراتيجية التوجه الخارجى) والتحررية (أى تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية المركزية ، او الانتقال الى اقتصاد السوق) هما اضلاع مثلث برنامج التكيف الهيكلى . ونص القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ على عدد من المزايا التى تمنح للمشترين من القطاع الخاص ، وانشاء لجان لتقييم المؤسسات المطلوب بيعها . كما نلاحظ ان برنامج التخصيص قد ارتبط باعادة تعريف المنشأة العامة ، اذ بدلا من تعريفها بأنها المنشأة التى تمتلك الحكومة فيها ، بشكل مباشر او غير مباشر ، ١٠ ٪ واكثر من رأس المال المدفوع حتى عام ١٩٨٥ ، جرى رفع النسبة فى ذلك العام الى ٣٤ ٪ او اكثر بصورة مباشرة و ٥٠ ٪ أو أكثر فى صورة غير مباشرة . وفى عام ١٩٨٩ اعطت الحكومة زخما جديدا للتخصيص بتوحيد هذه النسبة بحيث تصبح المنشأة العامة هى تلك التى تملك الحكومة فيها ٥٠ ٪ او اكثر من رأس المال المدفوع ، سواء كانت الملكية مباشرة او غير مباشرة . وبذلك تخرج المشروعات الاخرى من دائرة الاشراف والسيطرة الحكومية بما فى ذلك تسمية الادارة ، وجرى تقليص قطاع الاعمال العام الى نحو ثلث حجمه السابق . وفى ذات الوقت اتجهت السياسات الاقتصادية الليبرالية الى السماح بحرية أكبر ومشاركة اوسع فى الانتاج والاستثمار .

وهكذا ، انيط بالقطاع الخاص تنفيذ نحو ثلثى الزيادة المخططة للاستثمارات القومية فى عام ١٩٨٩ ، لتصل حصته الى ٤٨ ٪ من الاجمالى . وتمت مراجعة قوانين الاستثمار فى الصناعة والزراعة بحيث يصبح للقطاع الخاص الدور الاساسى ، واقرت امتيازات اضافية ضريبية وجمركية للنشاطات الاقتصادية الخاصة ذات الأولوية ، وتنامى التخصيص عن طريق اعادة التنظيم الاقتصادى بحيث تركز الدولة بصورة متزايدة على وظائفها التقليدية واقامة البنية الأساسية .

ومن الهام أن نلاحظ هنا أن التخصيص فى تونس - كما فى كل مكان - كانت له تبريراته الاقتصادية ومقدماته السياسية . ونلاحظ ، من جهة ، انه بدأ عمليا فى عام ١٩٨٦ مع الكساد النفطى بآثاره المباشرة وغير المباشرة ، فضلا عن العوامل الاقتصادية الأخرى وبينها ضعف اداء القطاع العام ذاته ، التى ادت الى تزايد عبء الديون وعجز الموازنة وزيادة البطالة وتراجع النمو .. الخ . وسواء المؤسسات المالية الدولية التى قامت بالدور الاكبر فى صياغة برنامج التخصيص ، أو القوى الاقتصادية والسياسية الليبرالية فى تونس ، نسبت تلك المشكلات الى وزن ودور قطاع الاعمال العام

وتدخل الدولة فى الاقتصاد . ومن جهة ثانية ، ارتبط التخصيص بتحولات سياسية تمثلت فى اضعاف عناصر القيادة السياسية والحزبية ذات « التوجه التعاونى » وصعود الجناح الليبرالى اقتصاديا وسياسيا ، فضلا عن التوجه نحو التعددية السياسية . وقد تدعمت المقدمات السياسية للتخصيص فى اعقاب « التصحيح » السياسى فى السلطة فى نوفمبر ١٩٨٧ ، وتاكيد النظام الجديد على انه لا يمكن تامين الليبرالية السياسية بدون ليبرالية اقتصادية تستند الى القطاع الخاص . وتاكيدا لهذا الالتزام جرى تغيير اسم الحزب الحاكم من الحزب « الاشتراكى » الدستورى الى الحزب « الديموقراطى » الدستورى .

وثانيا : فى عملية التخصيص حتى نهاية عام ١٩٨٩ اتخذ قرار ببيع كلى أو جزئى شمل ١٧ مؤسسة من بين ٥٠ مؤسسة تمت دراسة اعادة هيكلتها . وتمت ٢٦ عملية بيع شملت مشروعات انتاجية ، فى قطاعات السياحة وصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية والتجارة والصيد تتبع ١١ مؤسسة . ومازالت ٦ مؤسسات فى طريقها للبيع الكلى . وقد تم بيع ١٠ فنادق (منها ٣ لمجموعة سويسرية) وتأجير ٤ فنادق لفترات طويلة ، أى كل فنادق الشركة التونسية للنزل والسياحة . وفى الصناعة التحويلية تم بيع حصص من الأسهم لاحدى الشركات الاجنبية ، واشترت هيئة التمويل الدولية ٢٥ ٪ من الاسهم فى شركة Siter التونسية العامة . كما تم تحويل شركة Sitex الى فرع لاحدى الشركات الكندية . والشركتان اللتان جرى بيعهما تمثلان كبرى الشركات التابعة لشركة Sogitex التى انشئت عام ١٩٦٠ برأسمال عام بعد شراء المصانع التى كانت قائمة وقت الاستقلال ، ثم تطورت وتوسعت فى اطار قطاع الاعمال العام . وقد شارك رأس المال الخاص العربى والتونسى مع الأجنبى فى شراء الفنادق الى جانب صناعة مواد البناء وصناعة التعدين وقطاع النقل . وعلى اساس عينة من الشركات والمشروعات العامة التى جرى بيعها ، تخلص الدراسة التى أشرنا اليها قبلا ، الى ان كل عمليات التخصيص كانت بمساهمات غير تونسية ، وبذلك فتح التخصيص نافذة اخرى لرأس المال الأجنبى فى الاقتصاد التونسى . واقتصر التخصيص على أطراف محدودة ذات امكانات مالية أو انتاجية او تجارية تؤهلها للشراء ، وطغى البيع على تلك الأليات الملائمة لتونس مثل عقود الايجاروالادارة .. الخ . وتلاحظ الدراسة ان الدولة إقترضت ١٣٠ مليون دولار من البنك الدولى الى جانب اعتمادات الموازنة العامة لاعادة هيكلة المشروعات . وتحملت الدولة تكاليف التنازل عن ديونها المستحقة على تلك المشروعات ، واعادة جدولة مستحقات الجهاز المصرفى عليها ، الى جانب صناديق الضمان الجماعى . بينما تقدر المبيعات بنحو ١٨٠ مليون دولار . وتتساءل الدراسة عن مدى سلامة الأسس المالية والاقتصادية والاجتماعية للتخصيص فى ضوء تكاليف اعادة الهيكلة ، والربحية المرتفعة لبعض المشروعات مثل السياحة والنسيج ، فضلا عن ضرورات تنمية المشروعات المباعة والحفاظ على التشغيل فيها . وتتشابك الدراسة فى توافر شروط الشفافية المثلى فى عملية البيع ، وأهمها تكافؤ فرص الشراء لصغار وكبار المدخرين .

(٤) واما فيما يتعلق بالبلدان العربية الأخرى التى تعرضنا لها ، فنكتفى بالاشارة الى انه فى السعودية تم بيع اسهم عدة شركات اهمها « سابيك » للصناعات المعدنية . وقدمت مذكرة للمؤتمر الرابع لرجال الاعمال السعوديين فى مايو ١٩٨٩ تقترح بيع مشروعات اخرى منها « بترومين » القابضة ، والسعودية للاتصالات وعشر شركات أخرى . وكان مشروع الخطة الخمسية التى تبدأ عام ١٩٩٠ قد تضمنت هدف بيع « بترومين » . وفى العراق تم قطع شوط هام فى برنامج التخصيص العراقى ، وبوجه خاص ، تم بيع جميع المشروعات الزراعية المملوكة للدولة فضلا عن تأجير مساحات هامة من المسطحات المائية للانتاج السمكى . الا ان برنامج التخصيص تعرض للمراجعة فى عام ١٩٨٩ ، ومن ذلك التراجع عن بيع شركة الطيران العراقية ، بهدف احتواء عدم شعبية البرنامج بسبب ارتفاع الاسعار الذى ترافق معه . وفى الأردن رغم تصاعد الدعوة الى التخصيص منذ منتصف الثمانينات ، لم تتم عمليات جدية ، اذا استثنينا ان عام ١٩٨٩ شهد اعادة تقييم شركة الطيران الأردنية تمهيدا لبيعها .

٤ ـ آفاق عمليات التخصيص :

.. يتوقف مستقبل سياسات التخصيص العربية على قدرتها على تخطى العقبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية التى تعترض طريقها . وأما الموقف من هذه السياسات فينبغى أن يتحدد فى ضوء العواقب الفعلية والمتوقعة لعمليات التخصيص سواء من زاوية الأهداف والوسائل التى تفترضها وتعتمدها ، أو من منظور استجابة وقدرة تلك السياسات والتحولات للغايات واولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واللحاق بالثورة الصناعية والتكنولوجية ، وبناء التكامل الاقتصادى العربى ، وخلق أسس تكافؤ الاعتماد الدولى المتبادل فى الاقتصادات العربية ، وحماية الأمن الاقتصادى القومى العربى .. الخ . ونستدرك لنؤكد

اننا نقصد سياسات التخصيص بمعناها الواسع .

.. وأما مستقبل القطاع العام ، وخاصة قطاع الاعمال العام ، فانه يتوقف على امكانية تصفية مشكلاته فى اطار اقتصاد السوق الاجتماعى الموجه . وينبغى للموقف من سياسات تحرير هذا القطاع أن ينطلق من مبادىء الواقعية والعملية ، بأن يراعى من جهة ، قدرة وكفاءة قطاع الاعمال العام من زاوية تحقيق الغايات والأولويات القومية فضلا عن تجاوز المشكلات الاقتصادية القومية الملحة من بطالة وتضخم ، ومديونية خارجية ، وعجز موازنة .. الخ . ومن جهة ثانية نقصد بالانطلاق من مبادىء الواقعية والعملية ، ادراك المثالب الموضوعية التى تولدها وتعيد توليدها الملكية العامة مهما كان تميزها عن تلك المثالب المميزة للملكية الخاصة ، وهى النواقص التى لن يخلو منها اى نشاط انسانى ، والتصدى العملى الايجابى لتلك النواقص المتنوعة والمتجددة بغية تقليصها .

.. ولا يجب تجاهل الضرورات الموضوعية التى أملت التحولات الاقتصادية والسياسية الليبرالية ، وما تعنيه من اعادة النظر فى « كمية ونوعية » الدور الاقتصادى للدولة بما فى ذلك نشاطها الانتاجى والاقتصادى عبر قطاع الاعمال العام . وبوجه خاص ، ينبغى البحث فى كل بلد معين وزمن معين عن المزيج الملائم المتغير للسوق والتخطيط ، والمشروع العام والمشروع الخاص ، بحيث يدار الاقتصاد انطلاقا من قواعد الكفاءة والعدالة ، ويتطور المجتمع فى اطار الحرية والعدل ، وينهض النظام السياسى على اساس مراعاة الجمع بين الحقوق الاقتصادية والسياسية للانسان . اى باختصار لابد من مراعاة نظام القيم الانسانية الجديدة .

.. ومن الطبيعى ان تنطلق المواقف الفكرية والسياسية المتعارضة والمتباينة بصدد سياسات التخصيص والليبرالية من المصالح الاجتماعية المتناقضة والمتنوعة . بيد أنه فى حال الانطلاق من الغاية لتحديد الوسيلة تتقلص جرعة المواقف الايديولوجية المسبقة والنظرية الجامدة من مصير قطاع الاعمال العام ، الذى يجمع انصاره وخصومه على أنه يكاد يكون مرادفا لمصير الوطن والأمة .

وفى ضوء ما سبق ، وعلى أساس مجمل العرض السابق ، نكتفى هنا بايجاز مجموعة من الملاحظات تتصل بعوائق وعواقب ومشاكل تخصيص قطاع الاعمال العام واحلال القطاع الخاص محله للنهوض بالمهام المباشرة والبعيدة التى عرضناها .

(١) تتمثل اهم عوائق سياسات التخصيص فى البلدان العربية فى الشكوك فى قدرة القطاع الخاص العربى المالية والتنظيمية والادارية والفنية .. الخ على القيام بالمهام التى انيط بقطاع الاعمال العام ان ينهض بها فى الماضى ، وقدرته على انجاز الاهداف القومية فى التنمية والتصنيع والتكامل والأمن والعدل والحرية .. الخ فى المستقبل ، بل والشكوك فى قدرته على قيادة الاقتصادات العربية لتجاوز المشكلات الاقتصادية الملحة وبلوغ النتائج التى يستهدفها التخصيص بغض النظر عن مدى مراعاتها للظروف الملموسة خاصة الاقتصادية فى البلدان العربية النامية وبغض النظر عن مدى استجابة تلك الأهداف للأولويات العربية المباشرة والبعيدة .

.. والأهم ان الشكوك تحيط باستعداد القطاع الخاص العربى - بافتراض توافر او امكانية توافر القدرات الاساسية لديه لتحقيق ما سبق - لان يتحمل مخاطر واعباء تطوير القدرات الانتاجية والتكنولوجية القومية ، وأن يخضع لقواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية الضرورية لاعادة البناء العربية على صورة المجتمعات الانسانية المتقدمة . وتستند هذه الشكوك الى اسباب من بينها نزعة هروب رؤوس الأموال العربية الخاصة الى الخارج رغم توافر فرص وضمانات الاستثمار بما فى ذلك فى بلدان النفط والانفتاح التى تخلو من اشباح الماضى المؤرقة للراسماليات العربية او التى انصرفت سنوات طويلة على خروجها من الدائرة الزمنية المحدودة تاريخيا حين كانت للمخاوف مبرراتها . ومازالت نزعة هروب ثروة الامة التى يحوزها الافراد تتواصل حتى بعد انحسار اشباح الثورة بعد الانقلاب فى اوروبا الاشتراكية . واما مخاوف عدم الاستقرار فلا ينبغى نسيان انها نتاج هروب الراسمالية بالذات ، ومراكز الأمان لم تصبح كذلك الا بفضل توطن رؤوس الاموال فيها بما فى ذلك الأموال العربية .

.. وتدل نشاطات القطاع الخاص الفعلية على تفضيله فى حالات كثيرة (سوريا والاردن والجزائر والكويت وغيرها) وضع التربح من نشاطات القطاع العام بدلا من التنافس معه ، وحالة الرعاية من قبل الدولة بدلا من مخاطر المبادرة الفردية ، والبحث عن الريع السهل الاعلى بدلا من الربح الصعب الأقل . وتكاد تكون العقلية الريعية الاستهلاكية الاتكالية للقطاع الخاص العربى احد اهم اسباب تفاقم المشكلات الاقتصادية العربية بل ومشكلات قطاع الأعمال العام ذاته . واذا كانت العقلية الراسمالية الاستثمارية المبادرة موجودة بلا شك لدى اعداد هامة من بين صفوف الرأسماليين العرب ، فإنها تبدو اعدادا مبعثرة يصعب الرهان عليها حتى ترسخ اقدامها والا بدا الخلاص من قطاع الأعمال العام قفزا الى المجهول .. واما النخبة المالية التى تسيطر على القسم الأعظم من رأس المال النقدى العربى المودع فى الخارج وجزئيا المكتنز فى الداخل ، فمازالت تطغى

على صورة ووضع الرأسماليات العربية ، وتمثل غالبا حليفا للبيروقراطيات الفاسدة فى الوطن العربى ، ربما تجنى من النشاط الاقتصادى للقطاع العام اكثر مما تكسب من انسحابه من هذا النشاط .

.. وتزداد اسباب الشكوك وضوحا اذا ادركنا ان مستويات الأداء فى قطاع الأعمال الخاص الكبير لاتتمايز كثيرا فى الاقتصادات العربية بالمقارنة بقطاع الأعمال العام ، ولا يتعارض هذا مع ما اشرنا اليه من تفوق مستويات الأداء فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى سوريا مثلا ، كما لا يعنى التهوين من شأن تدنى مستويات الأداء فى قطاع الأعمال العام بوجه عام كما عرضنا . والأمر ان الكثير من الأسباب الأهم لانخفاض مستويات الأداء تؤثر على كل من القطاعين مثل قصور الكوادر الادارية والفنية عالية الكفاءة ، وقصور العمالة الفنية المدربة عالية المهارة ، وارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية والوسيطة المستوردة ، وضيق الأسواق القطرية التى يتجه اليها انتاج ونشاط المشروعات ، وضعف تطور اسواق المال ، والاعتماد على استيراد المعارف والمواد التكنولوجية ، وضعف الأشكال التنظيمية الأحدث للنشاط الاقتصادى ، واحتدام المشكلات الاقتصادية القومية الناتجة عن عوامل خارجية (أسعار النفط مثلا) او عوامل داخلية (أوضاع التخلف مثلا) .. الخ .

(٢) اضف الى هذا ، ان دعوة التخصيص تواجه بالمخاوف والشكوك نتيجة واقع قيادة المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة الصناعية لهذه الدعوة ، والأمر ، ان الدعوة بهذا الشكل تنطلق من مصالح المراكز الصناعية المتقدمة التى تتعارض مع مصالح الأطراف العربية المتخلفة . وبين اسباب التعارض ذلك الربط بين برنامج التخصيص واستراتيجية التنمية ، حيث يحل الاندماج فى الاقتصاد العالمى فى اطار الغاء الحماية القردية لاعادة بناء الاقتصاد والصناعة بما يخلق اسس الاعتماد الدولى المتبادل المتكافىء ويخلق اسس تعظيم مكاسب التخصص الانتاجى والصناعى العالمى . ولاشك فى جدية الشكوك التى تحيط بالرهان على الاستثمار الاجنبى والخبرة الأجنبية من حيث الكم والنوع اللازمين لقيادة التنمية والتصنيع فى الوطن العربى نتيجة التفضيل الفعلى للتدفق بين دول الشمال الصناعى ، وهو ما يظهر مثلا فى ان نصيب الوطن العربى والشرق الأوسط من الاستثمار المباشر اليابانى لم يتعد ٢,٠٪ من اجمالى هذا الاستثمار المتعاظم خارج اليابان . وتتأكد هذه الشكوك فى ضوء التفضيل المتوقع لتدفق هذا الاستثمار ، ومعه المساعدة والتجارة والتكنولوجيا .. الخ ، من الغرب الى الشرق وعلى حساب الجنوب فى اعقاب الانقلاب فى اوروبا الشرقية .

.. ولا يعنى ما سبق ان الاستثمار المباشر الأجنبى لا يتطلع الى المشاركة فى عمليات تخصيص قطاع الأعمال العام . ان الخبرة العربية (تونس مثلا) والتحليل المنطقى ، يؤكدان هذا التطلع الذى يهدف الى اعادة تشكيل العالم وفق مصالح ورؤى الرأسمالية الصناعية فى مراكزها المتقدمة ، لكن هذا الاستثمار لايقدم وعدا بموارد اضافية للاقتصادات العربية حين يتم على اساس المقايضة بالديون التى تبدو شبه معدومة من قبل الدائنين ـ المشترين الأجانب ، او لايعد بموارد اضافية هامة تتناسب مع القيم السوقية للأصول المباعة ومع تكاليف اعادة الهيكلة وحتى مع الأرباح المتوقعة والفعلية للمشروعات التى تطرح للبيع . والأهم ، ان بيع قطاع الأعمال العام لرأس المال الأجنبى يعنى اعادة تسليم المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادى العربى له ، بما يهدر استقلال القرار فى السياسة الاقتصادية وغير الاقتصادية نتيجة الاختراق الاقتصادى الأجنبى فى اقتصادات تعانى الاختلال الحاد فى ميزان القوى الاقتصادية بالمقارنة مع الاقتصادات الأم لرأس المال الأجنبى الوافد . واخيرا ، لاتخفى سلبيات اعادة تصدير الأرباح الى الخارج .

.. وبرنامج التخصيص فى سياق برامج « التدويل » و « التحرير » يقود الى اضعاف الاستقلال الاقتصادى ، بمعنى توافر القدرات الاقتصادية العربية للمشاركة المتكافئة فى تقسيم العمل الدولى . كما يضعف امكانات بناء التكامل الاقتصادى العربى . ونكتفى هنا بالاشارة الى اضعاف القدرات الصناعية العربية نتيجة ما تتضمنه سياسات التحرير من الغاء الحماية للصناعات العربية ، فى ذات الوقت الذى تتعاظم فيه نزعات الحماية فى الدول الصناعية وتكتلاتها ، وبغير مراعاة التدرج الضرورى لتخفيف جرعات الحماية مع ارتقاء القدرات التنافسية للصناعات العربية عبر المنافسة الواجبة فى الأسواق القطرية والعربية فى البداية .

ويبقى بغير اجابة التساؤل حول الفرص المتاحة للمشاركة فى التخصص الصناعى العالمى ، وخاصة فى فروع الصناعة التحويلية عند المستوى والبنية الراهنة لتطورها . ونتذكر هنا تلك العوائق التى تواجه الصادرات البتروكيماوية العربية فى اسواق الدول الصناعية ، رغم اقامتها بواسطة الشركات عابرة القومية مقابل ارباح طائلة وفق عقود « تسليم المفتاح » ، وعلى اساس الميزة النسبية للنفط العربى . كما نتذكر القيود على صادرات المنسوجات القطنية المصرية التى اقيمت على اساس الميزة النسبية للقطن المصرى . ثم نتساءل هل توجد بلد لا تحمى شيئا مما

تصنع او تزرع ؟ .

ومن منظور التكامل العربى فإنه يستبدل بالتكامل غير المتكافىء بين كل قطر عربى منفرد واحد او مجموع المراكز الصناعية المتقدمة ، وذلك فى اطار برامج تدعو الى استراتيجية التوجه الخارجي للتنمية والتصنيع .

.. والواقع ان الدعوة العربية للتكامل ، من قبل دعاة الليبرالية « المنسجمة » . تنظر الى تحرير تبادل السلع وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان العربية باعتباره جزءا لا يتجزأ من هذا التحرير والانتقال فى اطار السوق العالمية الأوسع ، وذلك رغم حقائق النزعات الحمائية والحواجز فى التكتلات الاقتصادية الرأسمالية ذاتها . والأهم ، ان التطورات الأساسية للعلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية ، رغم اسهامها المحدود فى بناء تكامل اقتصادى عربى ، قد استندت الى حركة رؤوس الأموال العامة العربية ، على حين لا يذكر وزن التدفقات العربية ـ العربية لرؤوس الأموال الخاصة ، وتبدو هذه المساعدات ودور القطاع العام اساسا لدفع عملية التكامل العربى لا بديل له اذا راعينا الحجم الكبير والعائد البطىء للعديد من المشروعات الأساسية للتكامل ، مثل مشروعات البنية الأساسية الانتاجية والتكنولوجية والاجتماعية ، ومشروعات التصنيع العسكرى العربية ، ومشروعات اقامة صناعة آلات ومعدات عربية ، ومشروعات اقامة قاعدة زراعية غذائية عربية (فى السودان مثلا) .. الخ .

(٣) ولا تقتصر عوائق وعواقب التخصيص على ما سبق وانما تشمل ايضا مشاكل عمليات التخصيص ذاتها . ونقصد بوجه خاص المعارضة السياسية والاجتماعية للتخصيص ، وعدم وضوح اهداف التخصيص فضلا عن عدم شفافية عملياته . وقد انعكست الشكوك والمخاوف المشاكل على تباطؤ عمليات التخصيص فى البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية ، وخاصة تلك التى يلعب قطاع الاعمال العام دورا اساسيا فى حياتها الاقتصادية ، او تتسم بدرجة هائلة من تخلف قوى الانتاج بحيث يستحيل التخلى عن التراكم البيروقراطى لرأس المال باعتباره الوسيلة الأساسية للتراكم الرأسمالى ، او تتعارض تصفية قطاع الأعمال العام مع واقع الملكية المجتمعية لأهم مصادر الثروة والدخل كما هو حال الدول المصدرة للنفط .

لكن تباطؤ عمليات التخصيص قد ارتبط ايضا بمعارضة عمالية وشعبية لما يرتبط بها من ارتفاع للأسعار وفقدان لفرص العمل ، ومعارضة من قبل البيروقراطية فى دفاعها اللفظى عن القطاع العام حماية لامتيازاتها الخاصة او من قبل التكنوقراط انطلاقا من اقتناع بأنه لا بديل لدوره لتسريع التنمية وتحقيق التصنيع وغير ذلك من الأهداف القومية ، بل ان شرائح هامة من القطاع الخاص تعارض التخصيص او لا تتحمس له ، سواء للحفاظ على اهم مصادر دخولها الريعية والطفيلية ، او لاقتناعها بعدم قدرة القطاع الخاص على انجاز ما يحتاج اليه ويوفره القطاع العام . اضف الى هذا معارضة المثقفين الذين يبدون اكثر ادراكا للتحديات التى تواجه الاقتصادات العربى ويتشككون فى قدرة القطاع الخاص العربى على التصدى لها ، او يرفضون افساح المجال لدور مسيطر للقطاع الخاص الأجنبى من منطلقات وطنية تدرك ضرورات حماية الأمن القومى العربى ، فضلا عن قوة الأيديولوجية اليسارية بين المثقفين فى الوطن العربى وغيره من اوطان العالم الثالث التى تعانى الفقر والتخلف والتبعية بما فى ذلك القوة النسبية المذهبية العقائدية الجامدة التى ترفض مجمل التحولات الليبرالية . وقد نضيف اخيرا معارضة العسكريين المنطقية فى الدولة العربية السلطوية للتخصيص بما يفيد من اضعاف للنخبة البيروقراطية المدنية ـ العسكرية ذات السطوة والحظوة .

.. والواقع ان مجرى عمليات التخصيص العربية يوضح تباطؤ هذه العمليات رغم انتشار الدعوة لها ، ورغم الخطوات الفعلية المحدودة فى كل نماذج الدولة العربية . ونلاحظ ذات التباطؤ فى الدول الأفريقية ، وحتى فى الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية باستثناءات محدودة . ونشير على سبيل المثال الى فشل المشروعات المباعة فى شيلى ، والتركيز على تطوير القطاع العام فى الارجنتين ، والتراجع عن برامج التخصيص فى المكسيك وخاصة للقطاعات الاستراتيجية .. الخ .

والأمر ان اهداف التخصيص لا تبدو محدودة بوضوح فى البلدان العربية . هل الهدف زيادة الموارد ام رفع الكفاءة ام توسيع الملكية .. الخ ؟

ولأن دور الدولة فى الاقتصاد ضرورة فى الاقتصادات العربية كما فى غيرها من الاقتصادات العربية ، ولأن قيام الدولة العربية الحديثة ذاته قد ارتبط بتوسع هذا الدور ، فإن المدافعين عن التخصيص كثيرا ما يؤكدون اهمية هذا الدور ويتجاهلون اضعاف اسبابه فى حال تقليص او تصفية قطاع الأعمال العام ، او يتجاهلون حقيقة ان هذا الدور يفترض بالذات وجود هذا القطاع عند المستوى الراهن لتطور الاقتصادات العربية ، حيث لا تؤمن ادوات السياسة الاقتصادية وحدها توجيه الاستثمار والانتاج وفق الأولويات القومية . واما النظم السياسية التى تدعو الى التخصيص فإن تأثيرها على الرأى العام لا يبدو كافيا ليس فقط بسبب النتائج المنطقية السلبية اجتماعيا للتخصيص ، وانما لأنها

كثيرا مالا تملك الجرأة على مصارحة الرأى العام بمسئوليتها عن تردى الأوضاع الاقتصادية واخفاق محاولات التنمية التى قادتها ، والأهم عن نوع الادارة التى فرضتها على القطاع العام .

.. وحتى فى الحالات التى يبدو التخصيص فيها مبررا لدوافع عملية مثل الخسائر غير المبررة ، والعبء الضخم على الموازنة ، فأن مشاكل التخصيص تراكمت حول التساؤلات عن : ماذا يخصص ؟ ولماذا ؟ وبكم ؟ وكيف ؟ ولمن ؟ ومن يدفع ثمن اعادة الهيكلة ؟ والى اى مدى تتوافر شروط شفافية البيع ؟ وما هى قدرة العاملين على الشراء ؟ وما هى ضمانات مراعاة اصحاب المشروعات المباعة لتشكيلة السلع الضرورية وتعويض العمالة الفائضة ؟ وما هى حدود وحوافز جذب الأموال الهاربة ؟ . واذا كان قطاع الأعمال العام مملوكا للأمة ، وتقرير مصيره يكاد يكون مرادفا لتقرير مصير الوطن والأمة ، فإلى اى مدى تتوافر شروط الاستفتاء والحوار الوطنى الشامل لممارسة حق تقرير المصير؟ ومن يقرر البيع ؟ .

.. ولأن فترة الانتقال من نظام السلطوية الاقتصادية والسياسية الى نظام الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، كما فى كل فترات الانتقال فى جميع المجتمعات ، وبافتراض ان التخصيص هو السبيل الوحيد لهذا التحول ؛ فإن المعطيات الاجتماعية السياسية العربية الراهنة تثير تساؤلا خطيرا حول الآثار السياسية لمتاعب فترة الانتقال بما يرافقها من ازدياد حدة المصاعب الاقتصادية . ويمكن لنا ان نتوقع فى الاجابة على هذا السؤال ان قوة الجماعات الاسلامية السياسية تنذر بسلطوية من نوع جديد ، يهدر امكانات التطور السلمى الديمقراطى باضعاف تدريجى للسلطوية البيروقراطية التى تفتقد بأس « الدعوة الدينية » . ويبدو لنا ان التحول الى « جمهوريات اسلامية » على طراز « ايران الخومينى » او على طراز « باكستان ضياء الحق » هو الخطر المحدق فى حال الاقدام بنزعة ارادية الى « مغامرة التخصيص » بغير تبصر بالعواقب .

لكن السؤال الأهم : هل استنفدت امكانات التحولات الليبرالية بتطوير القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص فى الاقتصادات العربية ؟ .

■ ■

ثانيا : السياسات المالية العربية

وقع على عاتق السياسات المالية فى البلدان العربية مهمة حل المعضلات الكامنة فى إدارة الانكماش النفطى بصورة تحقق أهدافا متعارضة .

الهدف الأول : هو إعادة قدر من التوازن الى الموازانات العامة . إذ أن البديل لذلك التوازن هو إستمرار السحب من الاحتياطيات الخارجية للدول النفطية ، وإستمرار التخبط فى السلسلة الحلزونية من المديونية الخارجية وإعادة جدولتها والرضوخ لمطالب المؤسسات المالية الدولية .. الخ فى الدول غير النفطية . وبسبب السحب المكثف من الاحتياطيات الدولية للدول النفطية أخذت هذه الاحتياطيات فى التآكل بسرعة . وشكل تهديد نفاد هذه الاحتياطيات أحد العوامل الضاغطة الكبرى لاعادة تخطيط السياسة المالية فى الدول النفطية هذا العام . أما بالنسبة للدول ذات العجز المالى الكبير ، فأصبحت البدائل المصطنعة مثل الاصدارات النقدية الجديدة ، والبدائل الخارجية ، أى الاقتراض من الخارج ، والانخراط فى مفاوضات إعادة الجدولة ، شديدة التكلفة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا . فالاصدار النقدى يلهب مستويات التضخم العالية أصلا فى معظم الدول ذات العجز المالى . ومفتاح إعادة الجدولة ـ وهو الحل الذى كان يبدو هروبا سهلا من المشكلة فى الماضى ـ قد أصبح مستعصيا بسبب جمود وتشدد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة ذاتها فيما يتعلق بتطبيق سياسات إقتصادية تقشفية صارمة ، لا تكاد المجتمعات العربية التى تعانى اصلا من إتجاهات إنكماشية شديدة ومستويات مرتفعة للبطالة تتحمل المزيد منها .

أما الهدف الثانى : فهو الضغوط الداخلية القوية لاعادة النمو إلى الاقتصاديات العربية التى لازمها الانكماش النفطى ، لا فقط منذ « صدمة النفط » العكسية عام ١٩٨٦ ، وإنما قبل ذلك بكثير . ولا شك أن ذلك الهدف يبدو أكثر تعذرا وصعوبة بسبب ما يستلزمه من سياسات مالية توسعية فى سياق وجود عجز كبير أصلا فى الميزانيات العامة لكافة الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية .

وبالرغم من تعارض هذين الهدفين ، إلا أنه ليس من المستحيل التوفيق بينهما إلى حد معين . ويتوقف هذا التوفيق جزئيا على الادارة العقلانية وما يمكن أن نسميه « أثر التعلم بالتجربة والخطأ » . وسوف نلاحظ أن الاتجاه نحو الادارة العقلانية للاقتصاد عموما وللسياسة المالية خاصة قد أصبح أشد قوة فى أكثر البلدان العربية التى نتعرض لها هنا : سواء النفطية أو غير النفطية .

ويقودنا تحليل الميزانيات العامة للدول العربية عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ أو عام ١٩٨٩ (تبعا للتقاليد المالية المختلفة بين البلدان العربية) الى إكتشاف تفاوت هام فى مدى كفاءة الادارة المالية وفى طبيعة السياسة المالية المتبعة سواء بين مجموعتى الدول النفطية ودول العجز المالى ، أو داخل كل مجموعة .

وتشير الملاحظات الخمس التالية لبعض أوجه التفاوت فيما بين البلاد العربية من حيث السياسة المالية كما تبدو من ميزانيات هذا العام .

أولا : أن هناك بعض البلدان التى استمرت فيها السياسة التقشفية ، لا سيما فى جانب الانفاق الاستثمارى ، بتخفيض هذا الانفاق أو زيادته زيادة محدودة جدا عن العام السابق وتضم هذه البلدان السعودية والاردن والمغرب وتونس . بينما كانت هناك بعض البلدان التى مثلت موازنة هذا العام بداية لعكس الاتجاه ، والسعى نحو زيادة الانفاق لا سيما الاستثمارى منه ، استجابة لضغوط داخلية اساسا وتضم هذه البلدان قطر والكويت وعمان والجزائر .

ثانيا : أن هناك تمايزا كبيرا فى الأوضاع التوازنية للموازنات العامة بين البلدان العربية . فبينما اتجه عدد من البلدان الى تقليص العجز الكلى فى الموازنة بشدة

(كالسعودية والمغرب) فان هناك بلدا عربيا واحدا من بين البلدان التى نعرض لها ربما يكون قد نجح فى القضاء على عجز الموازنة كليا وهو الجزائر ، وسعى بلد آخر الى اقرار خفض محدود فى عجز الموازنة وهو الاردن . وعلى الجانب الآخر ، فان ثمة عددا من البلدان العربية كعمان ينتظر أن يزيد عجز الموازنة فيها زيادة كبيرة عن العام الماضى ، بينما كانت زيادة العجز فى الموازنة التونسية محدودة .

ثالثا : ان ثمة تأثيرا كبيرا للتطورات الخارجية سواء فى تحديد الايرادات العامة أو فى تغطية عجز الموازنة . فالبلدان النفطية يشكل فيها الايراد النفطى أهم الايرادات الحكومية . ويعتمد الأردن الى حد كبير على الخارج فى حساب المنح الخارجية كايراد ، أو فى تغطية عجز الموازنة استنادا الى الاقتراض الخارجى ، إضافة الى إعتمادها على الضرائب على الواردات باعتبارها أهم الايرادات الضريبية . وهكذا فان أغلب الدول العربية تعانى من الانكشاف الخارجى نتيجة عدم قدرة الايرادات المولدة محليا على تغطية الانفاق المحلى وتصل الحالة الى اقصاها فى الاردن .

رابعا : أن هناك بعض التطورات الملموسة فى السياسات المالية لبعض الدول العربية فى السنوات الأخيرة . ويأتى على رأس هذه البلدان السعودية والكويت وذلك بالتجائهما الى المصادر المحلية غير الجهاز المصرفى فى تغطية عجز الموازنة . ويتم ذلك باصدار سندات واذون خزانة للمؤسسات والافراد ، بهدف وقف استنزاف الاحتياطى الخارجى ، وجذب السيولة المحلية التى لا تجد مجالا للاستثمار فى ظروف الكساد . وعلى الجانب الآخر نجد أن التطورات فى الاردن قد أخذت شكل الاعتماد على الجهاز المصرفى فى تغطية عجز الموازنة ، بعد وصول المديونية الخارجية الى مستويات باتت تشكل أعباء هائلة على الاقتصاد الاردنى والموازنة العامة . ومن جهة أخرى فقد استمرت بعض البلدان النفطية فى الاعتماد على احتياطيها الخارجى فى تغطية عجز الموازنة كليا كقطر وجزئيا مثل عمان .

خامسا : أن هناك فروقا واضحة بين البلدان التى مازالت قادرة على تمويل العجز استنادا الى قدراتها المحلية (سواء باصدار الأوراق المالية أو استخدام الاحتياطى الخارجى) وبين البلدان العربية المأزومة ماليا التى اضطرتها أوضاعها الاقتصادية لا سيما المديونية الخارجية الى اللجوء لصندوق النقد الدولى واقرار برنامج للتكييف الهيكلى . ويتضمن البرنامج ضرورة القضاء على عجز الموازنة أو تخفيضه بنسبة كبيرة فى عدد محدود من السنوات ، حيث تظهر بعض المشكلات ما بين اقرار سياسة اقتصادية ليبرالية ينطوى عليها البرنامج لا سيما فى مجال الاعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص وبين هدف تقليص عجز الموازنة . كما أن هناك عدم قدرة على التوفيق بين تحرير كامل للاسعار لا سيما للسلع الاساسية المدعومة حكوميا وضغط الأجور ، وبين ظروف الكساد والتضخم والبطالة التى تسود فى هذه البلدان بما يجعل من الاضطرابات الجماهيرية التى تترافق مع الموازنات العامة التى يجرى وضعها بالاتفاق مع الصندوق أمرا شبه مؤكد ، وهو ما حدث فى الاردن هذا العام . وبشكل عام فان تفويت فرصة الانتعاش الاقتصادى دون اقرار سياسة مالية « محلية » تضع فى اعتبارها فترات عدم الاستقرار فى الأوضاع الخارجية ، قد أضاع فرصة تأسيس النمو الاقتصادى على قواعد مالية واقتصادية سليمة ومتحررة من الأزمات . ويصبح التراجع عن مشروع الموازنة الساعى الى خفض العجز وتمويله من مصادر غير تضخمية أمرا محتوما وهى حالة أكثر من واضحة فى الموازنة التونسية والاردنية . فقد اضطرت الحكومة التونسية فى ظروف انخفاض اسعار النفط والجفاف وغزو الجراد الى اقرار زيادة فى دعم المواد الاستهلاكية الاساسية لا سيما مع ارتفاع اسعار الحبوب فى السوق العالمية . واضطرت الاردن الى اقرار زيادة كبيرة فى دعم المواد الغذائية ، بعد تعديل سعر الصرف الاردنى لتثبت السعر المحلى لهذه المواد لكى لا تتأثر بها المجموعات الفقيرة من السكان .

وفيما وراء هذه الملامح العامة للسياسات المالية العربية نلاحظ تفاوتا هاما فى مستوى الاداء المالى والاقتصادى . كما نلاحظ بروز ظواهر جديدة ميزت عام ١٩٨٩ بالنسبة لبعض هذه البلاد . ويقتضى فهم هذا التفاوت وجذور بعض الظواهر الجديدة أن نعرض بقدر من التفصيل المقارنة بين الدول الرئيسية فى كل من مجموعتى الدول العربية من زاوية الأداء المالى .

١ ـ البلدان النفطية : أداء مالى أفضل ومصادر جديدة لتغطية العجز :

توضح الموازنات العامة لدول الخليج العربى إتجاهات جديدة بالمقارنة بالأعوام القليلة السابقة . ولعل أبرز هذه الاتجاهات هو التحسن الواضح فى كفاءة الادارة المالية والنزعة نحو تقلص العجز ، والاتجاه نحو

المصادر المالية المحلية لتغطية العجز كبديل للسحب من الاحتياطيات الخارجية . كما نلاحظ أيضا وجود أتجاه - ولو ضعيف نسبيا - لاعادة انعاش الاقتصاديات الخليجية . وقد يعود التحسن الكبير فى الاداء الى الانتعاش المعتدل لأسعار النفط خلال عام ١٩٨٩ . غير ان أثر التعلم وبروز خبرة أفضل فى التعامل مع ظروف الانكماش لهما دور كبير أيضا فى هذه النتيجة .

ويوضح إستعراض أوضاع السياسة المالية فى كل من دول الخليج بعض أجزاء الصورة السابقة ، كالآتى :

١) تكشف الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية عن تحقيق إنخفاض مؤثر للعجز الى ٢٥ بليون ريال (بالمقارنة بـ ٣٥,٩ بليون فى العام السابق) . وقد إعتمد ذلك على تحسن ملموس لجانب الايرادات مع بقاء الانفاق الكلى ثابتا تقريبا . وربما يكون أهم انجازات هذه الموازنة هو التوقف التام للسحب من الاحتياطى العام ، بعد أن بلغ هذا السحب خلال السنوات الخمس السابقة الى نحو ٤٤ بليون دولار تقريبا . وتقوم تقديرات الموازنة أيضا على تغطية العجز بالكامل عن طريق سندات خزانة (سندات التنمية) التى تصدرها مؤسسة النقد السعودية . وتقدم هذه الاداة مزيجا من المزايا الاقتصاديا والسياسية منها تقديم أوعية ادخارية جديدة للمواطنين عوضا عن ركود الادخارات أو الاستثمار فى الأوراق المالية الأجنبية وخصوصا إذونات الخزانة الأمريكية ، كما أن هذه الأداة تستخدم لمكافحة التضخم بسحب جزء من السيولة النقدية من الاقتصاد .

على أن الملاحظة السلبية فى الأداء المالى السعودى هى أنه قد استند على خفض الانفاق الاستثمارى بنسبة ٦,٥ ٪ بالمقارنة بالانخفاض الأقل ٣,٢ ٪ للانفاق الجارى ، وهو مايعنى تعميق الانكماش .

٢) أدى تحسن ايرادات النفط التى تشكل ٨٦ ٪ من إجمالى ايرادات الموازنة فى الكويت الى تحسن بارز للوضع المالى بالرغم من ارتفاع الانفاق الكلى بنسبة ١٣ ٪ هذا العام . وعلى نقيض السعودية ، فقد تعاظم العجز فى الموازنة الكويتية هذا العام بنسبة ١١,٩ ٪ . غير ان هذا العجز المحقق فى موازنة ١٩٨٩/٨٨ لم يزد كثيرا عن نصف حجمه المقدر أصلا فى الموازنة . وكانت الكويت رائدة بين دول الخليج فى الاستعانة بإصدارات السندات وإذونات الخزانة فى تمويل العجز ، ويتوقع أن يكون العجز هذا العام قد تمت تغطيته بهذه الوسيلة .

وبذلك تكون التكلفة الاقتصادية للعجز أقل كثيرا مما يبدو شكلا . ويؤكد على هذا المعنى أن الكويت قد صممت عجز الموازنة هذا العام لتحقق هدف انعاش الاقتصاد من خلال كل من الانفاق الجارى (الذى زاد بنسبة ١٠,٤ ٪) والانفاق الاستثمارى (الذى زاد بنسبة ٨,٨) ، فى نفس الوقت الذى تحقق فيه هدف مكافحة التضخم وتسرب المدخرات الى خارج البلاد ، واعادة تنشيط سوق المال بعد الأزمة العظمى التى تعرض لها عام ١٩٨٢ (والمعروفة بأزمة المناخ) ...

٣) وتقدم سلطنة عمان نموذجا آخر للادارة المالية بالمقارنة بالكويت والسعودية . وقد تم تصميم موازنة عام ١٩٨٩ بحيث تشمل عجزا مقدرا قدره نحو ٤٠ ٪ من الايرادات ، وهو عجز أكبر بنسبة ٦٢,٣ ٪ من المحقق فى العام الماضى . على أن هذا العجز قد صمم بحيث يمول الاستثمارات الجديدة . فزاد الانفاق الاستثمارى بنسبة ٧,٧ ٪ عن العام الماضى ، على حين لم يرتفع الانفاق الجارى سوى بنسبة ٢,٨ ٪ فقط . والأمر المثير فى النموذج العمانى هو الزيادة الكبيرة فى الانفاق فى الوقت الذى قلت فيه الايرادات بنسبة ٨ ٪ عن مستواها عام ١٩٨٨ . ويعود ذلك الى إستجابة الحكومة لضغوط دوائر الأعمال الخاصة بتنشيط الاقتصاد والعودة الى النمو .

وأهم الظواهر الجديدة فى الادارة المالية العمانية هذا العام بالاضافة لما سبق هو الاهتمام الأكبر بالايرادات الداخلية بالمقارنة بعائدات صادرات النفط . وقد تم ذلك من خلال رفع الرسوم والضرائب لتبلغ ربع الايرادات . كما أن هناك محاولات كبيرة لجعل الانفاق أكثر عائدا من الناحية الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الانفاق الجارى بحيث ينفق أقل على الدفاع والأمن ، وينفق أكثر نسبيا على الخدمات العامة ذات العائد الاقتصادى .

٤) وتقدم قطر نموذجا يأخذ من كل النماذج السابقة للادارة المالية . فمن ناحية أولى يظهر من الموازنة العامة لعام ٨٨/ ١٩٨٩ إتجاه للمحافظة على نفس مستوى العجز فى العام السابق (فى حدود بليون دولار) . ومع ذلك فإن هذا العجز الكبير يعكس نوعا من التحسن فى الاداء ، إذ انه أقل بنسبة ٣٥ ٪ من العجز المتوقع . ومن ناحية ثانية ، فإنه بالرغم من زيادة الانفاق إلا أن نحو ثلثيه يتجه للاستثمار وخاصة فى مجالات الاسكان والصناعة . ويعكس ذلك نفس الرغبة فى إستئناف النمو من خلال إعادة هيكلة الانفاق لصالح الاستثمار . ومن ناحية ثالثة ، فإن قطر تتفق مع النموذج العمانى فى إستمرار الاعتماد على السحب من الاحتياطى عوضا عن اللجوء لاصدار السندات وإذونات الخزانة .

٢ ـ بلدان الأزمة المالية : الاختيار الصعب بين الضغـوط الدوليـة والضرورات الوطنية :

الأمر المميز لهذه المجموعة من الدول هو وقوعها بسبب الحلقات الشريرة للمديونية الخارجية تحت ضغط صندوق النقد الدولى ، وبالتالى لجوؤها إلى إستجابات متغيرة ، وان كانت متاقلمة ، اجمالا ، لبرامج التكيف والاصلاح الهيكلى التى يقترحها الصندوق . وفى الوقت نفسه ، فإن صعوبة تحرير هذه البرامج وتعميق الضغط الانكماشى بين الجماهير ، يضيف تعقيدات كبيرة للوضع المالى والسياسات المالية لهذه الدول . وتقدم تقارير بعثات الصندوق الى كل من الجزائر وتونس والاردن منظورا مناسبا لمدى الاستجابة من قبل هذه الدول لهذه الضغوط المتعارضة . وسوف نعرض لهذه الاستجابات فى الآتى :

١) تعتبر الجزائر اكثر الدول التى قطعت شوطا طويلا هذا العام للتأقلم مع أوضاع الانكماش النفطى من خلال الادارة المالية . وتضطر الجزائر إلى الالتجاء لصندوق النقد الدولى هذا العام لأول مرة منذ فترة طويلة . وخلال النصف الأول من الثمانينات كانت الجزائر تحقق فوائض فى موازناتها العامة بفضل الايرادات البترولية . على أن النصف الثانى من العقد قد شهد إتجاها معاكسا بسبب إنكماش عائدات النفط ، وتعاظم التزامات الانفاق العام وخاصة مع تمويل خسائر مشروعات الدولة . وهو الأمر الذى أفضى إلى عجز كبير فى ميزانية الدولة خلال هذه الأعوام . ومع إستمرار التدهور المالى عام ١٩٨٨ تعاظم عجز الموازنة من ٧,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٧ الى ١٠,٤ ٪ منذ عام ١٩٨٨ . وإعتمدت الحكومة على التمويل المصرفى بنسبة ٦,٥ ٪ من الناتج المحلى لسد هذا العجز ، وهو الأمر الذى أسفر عن ضغوط تضخمية شديدة .

وتكشف تقديرات الموازنة العامة فى الجزائر لعام ١٩٨٩ عن رد فعل صارم لتدهور الأوضاع المالية للدولة . إذ تقوم هذه التقديرات على تصفية العجز وتحقيق التوازن . ويقوم هذا التقدير على عدد من الافتراضات منها الأثر الايجابى لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائرى ، وزيادة الضرائب على صادرات النفط مع تحسن سعره فى الأسواق الدولية ، وزيادة الرسوم على التجارة الخارجية ، وزيادة الايرادات من القطاعات غير النفطية . وبالتالى ، إنه مع زيادة الانفاق العام بنسبة ٩,٢ ٪ ، وزيادة الايرادات العامة بنسبة ٢٢,٠ ٪ عن العام السابق يتوقع أن يتحقق التوازن فى الموازنة بدون اللجوء للتمويل المصرفى . ويلاحظ من هذا العرض أن الجزائر قد إتبعت هذا العام ادارة مالية صارمة . وكانت أبرز الظواهر الجديدة هى تحلل الدولة من الأعباء المالية الهائلة لبعض أوجه الانفاق الاجتماعى وخاصة على الاسكان وإجبارها للشركات العامة على تمويل عجوزاتها ذاتيا بدلا من الاعتماد على الموازنة العامة للدولة .

٢) وتقدم تونس نموذجا مثاليا للصعوبات الهائلة التى تكتنف برامج التثبيت والتكيف التى تم الانفاق عليها مع صندوق النقد بسبب الاعتبارات السياسية والاقتصادية / البيئية . فعلى المستوى السياسى ، ثارت الجماهير التونسية اكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية ضد ارتفاعات الأسعار . وأدى الخوف من امتداد اضطرابات الجزائر فى اكتوبر ١٩٨٨ إلى تونس إلى لجوء الدولة لاقرار زيادة عامة فى متوسط الأجور بالقطاع العام بنسبة ٥ ٪ منهية بذلك سياسة القيود على زيادات الأجور التى طبقتها طوال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ . كما أن معدل البطالة العالى والذى يصل الى ١٤ ٪ من قوة العمل يضيف ضغوطا جديدة على الحكومة مجبرا إياها على التوسع فى خلق فرص العمل من خلال الانفاق العام جزئيا . وعلى المستوى الاقتصادى والبيئى ، فإن إستفحال الجفاف وغزو الجراد خلال عام ١٩٨٨ قد أدى إلى زيادة الأعباء المالية لواردات الحبوب بسبب زيادة الواردات والارتفاع البالغ فى أسعارها . هذا إضافة الى إضطرار الحكومة لمد يد المعونة للمناطق المنكوبة (بإصدار موازنة مكملة بنحو ٣٠ مليون دينار) ، وتأجيل التعديلات فى أسعار الاستهلاك (والتى كان من المتوقع أن تضيف ٨٠ مليونا الى ايرادات الحكومة) .

وبرغم هذه العوامل الاستثنائية ، فإن العجز الحقيقى فى الموازنة التونسية لم يزد سوى بنحو ٢,٠ ٪ فقط فوق ما كان مقدرا عام ١٩٨٨ . ويعود الفضل فى ذلك الى عوامل إستثنائية ايضا . وأهم هذه العوامل هى الزيادة الكبيرة فى العائد السياحى بسبب تدفق أعداد كبيرة من ابناء الشعب الليبى لتونس بعد عودة العلاقات السياسية بين الدولتين مباشرة . ويرتبط بذلك تحقق زيادة كبيرة فى الضرائب غير المباشرة والرسوم على الواردات وتحويلات البنك المركزى للخزانة بعد تصفية حيازاته من الاسهم استجابة للتعديلات التشريعية .

ويلاحظ أيضا على الادارة المالية فى تونس عام ١٩٨٨ تقلص اللجوء الى التمويل الخارجى بالمقارنة بتقديرات

الموازنة ، والالتزام بالحجم المقدر للاقتراض الصافى من الجهاز المصرفى بالرغم من الظروف الاستثنائية الضاغطة . أما فى موازنة عام ١٩٨٩ فمن المقدر زيادة الانفاق العام بنسبة ٩,٤ ٪ عن العام السابق ، وهو ما يعزى اساسا لزيادة الانفاق الجارى بنسبة ١١,١ ٪ ، بسبب الزيادة الكبيرة فى مدفوعات الأجور ، وزيادة دعم المستهلكين . وفى مقابل ذلك لن يزيد الانفاق الاستثمارى سوى بنسبة ١,١ ٪ فقط . غير أن ذلك لا يعنى توقع الحكومة أو رغبتها فى تعميق التقشف والانكماش . فالحكومة تفترض تحسن الاداء فى القطاع العام بالرغم من الانخفاض الشديد فى التحويلات الرأسمالية لهذا القطاع . كما أن الحكومة تتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار . وقد اتخذت اجراءات متعددة من بينها الاعفاءات الضريبية وتخفيض معدلات الضريبة لتشجيع الاستثمار فى مقابل توسيع الوعاء الضريبى من خلال مد ضريبة القيمة المضافة لتشمل التجار (وأن كانت قد اجلت تطبيق ذلك الى عام ١٩٩٠) . وبالرغم من كل ذلك تتوقع الحكومة انخفاض نسبة العجز للناتج المحلى من ٤,٣ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ٣,٩ ٪ فقط عام ١٩٨٩ . وقد وعدت الحكومة سلطات صندوق النقد الدولى بالعودة فى غضون عام إلى البرنامج الأصلى المتفق عليه مع الصندوق بحيث تصل بالعجز إلى ٣ ٪ فقط من الناتج المحلى وتتضح صعوبة هذا الهدف مع التزام الحكومة بالتقليل من اللجوء الى الاقتراض المصرفى ، والاقتراض الخارجى .

٣) أما فى المغرب ، فإن إفتراضات موزانة عام ١٩٨٩ تقوم على تخفيض كبير وبنسبة تزيد عن ١٣ ٪ للانفاق الاستثمارى ، مع زيادة كبيرة فى الانفاق الجارى بما يصل إلى ١٥ ٪ . ويعود الارتفاع الكبير فى الانفاق الجارى المتوقع إلى أعباء خدمة الدين العام بالرغم من إتفاقيات اعادة الجدولة . ومع ذلك ، فإن الحكومة المغربية تتوقع انخفاض العجز بنسبة كبيرة للغاية تصل الى ٢٧,٢ ٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ . ويقوم هذا التوقع على إفتراض تحقيق زيادة كبيرة فى الايرادات بنسبة ١٤,٥ ٪ . ويتوقع أن تتحقق هذه الزيادة الكبيرة الأخيرة بفضل زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة والضرائب الجمركية . وهذا الافتراض يبدو متعذر الحدوث الى حد كبير .

٤) وتعد الاردن نموذجا مثاليا لأوضاع الدول ذات الأزمة المالية ، ولتعاظم تكلفة الاختيارات البديلة المتاحة وصعوبة التأقلم بعد فترة طويلة من إعتياد ظروف مالية إستثنائية .

فقد إعتمدت الاردن تقليديا على المنح الخارجية ـ العربية بصورة أساسية طوال السبعينات والثمانينات .

غير أن عنصر المنح الخارجية قد بدأ يهبط بشدة منذ عام ١٩٨٤ . وفى نفس الوقت تخلت الحكومة عن سياسة تقييد الانفاق وبدأت فى إتباع سياسة توسعية بالرغم من ركود الايرادات المحلية . وترتب على ذلك ان وصل العجز الكلى إلى ٢٢ ٪ من الناتج المحلى (بدون حساب المنح) عام ١٩٨٥ . وبالتالى أجبرت الحكومة على اللجوء الى القروض الخارجية . ومع عام ١٩٨٦ فقط بدأت الحكومة جهدا جادا لزيادة الموارد . ففرضت رسوما جديدة وإحتجزت الوفورات الناشئة عن انخفاض تكلفة واردات النفط . وبالتالى انخفض العجز الكلى الى نحو ١٥ ٪ فقط من الناتج المحلى . على أن إنخفاض المنح عام ١٩٨٦ تغلب على هذا الانجاز ، مما إضطر الحكومة لتمويل العجز بالاقتراض الخارجى .

وقد إستمرت الحكومة عام ١٩٨٧ فى التوسع فى الانفاق الاستثمارى لموازنة الميول الانكماشية القوية فى الاقتصاد ، مما أدى إلى زيادة العجز الكلى الى ما يزيد عن ٢٥ ٪ من الناتج المحلى ذلك أن الايرادات لم تسفر سوى عن تحسن ضئيل بسبب أوضاع الانكماش ، . وتعاظمت صعوبة تغطية العجز بسبب انخفاض المنح الخارجية بنحو ٣٦ ٪ عما كان مقدرا فى مشروع موازنة ذلك العام . وحيث أن الأردن لم تستطع الحصول على قروض خارجية كافية ، فقد لجأت منذ ذلك العام إلى التمويل المصرفى لتمويل كل العجز تقريبا . ولم تأت ميزانية عام ١٩٨٨ بتحسن كبير . فقد تعاظمت مدفوعات خدمة الدين العام الأمر الذى أدى لزيادة الانفاق العام . وتقلصت أكثر المنح الخارجية . ولم تستطع الحكومة تخفيض العجز إلا بنسبة ضئيلة ليصل إلى ١٦ ٪ من الناتج المحلى عام ١٩٨٨ .

ومع اضطرار الأردن الى اللجوء لصندوق النقد الدولى ، فإن موازنة عام ١٩٨٩ تقوم على إفتراض تخفيض العجز من ١٦ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٢ ٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ . وينطوى ذلك على مجموعة اجراءات تستهدف تخفيض الانفاق أو تحجيمه مع زيادة الموارد فى نفس الوقت . فتم تجميد الأجور والانفاق على الأمن والدفاع ، والاقتطاع بشدة من مخصصات الاستثمار . كما تم فرض رسوم وضرائب جديدة على الاستهلاك الترفى وتصاريح عمل الأجانب . غير أن هناك شكوكا حقيقية فى تمكن الحكومة من زيادة الموارد المالية بسبب شيوع التهرب الضريبى ، وتقليص الواردات . وفى الوقت نفسه فإن دعم السلع الغذائية الضرورى لموازنة أثر تخفيض سعر الصرف سوف يجبر الدولة على زيادة الانفاق . وبالتالى فمن المشكوك فيه أن تتمكن الدولة من تحقيق هدفها فى تخفيض العجز بالدرجة المقدرة . كما أن استمرار انخفاض عنصر المنح

سيفضى الى وقوع الحكومة بين اختيار الاقتراض المصرفى ، وزيادة اللجوء للقروض الخارجية ذات الأعباء الكبيرة .

وتبدو المشكلة الهيكلية فى الموازنة الاردنية ـ والاقتصاد الأردنى عموما ـ صعبة الحل وهى الاعتماد المبالغ فيه على المنح الخارجية . ويبدو أنه يستحيل الاستمرار فى الاعتماد على هذا المصدر لتغطية عجز الموازنة العامة . وإذا ما قدر للحكومة أن تلتزم بعدم المبالغة فى اللجوء للافتراض المصرفى ، فإنه لا يبدو من حل سوى الاصلاح الضريبى وخاصة فرض ضريبة استهلاك عامة وتنويع ضريبة القيمة المضافة ، وتقييد القروض المقدمة للقطاع العام والخاص . وهذه كلها إجراءات لا تتمتع بالطبع بالشعبية بسبب طبيعتها الانكماشية .

جدول (٧)

الموازنات الحكومية لبعض البلدان العربية فى العام المالى ٨٨/ ٨٩ ـ او العام المالى ١٩٨٩

بليون وحدة نقد محلية

	الايرادات			الايرادات النفطية			الانفاق الجارى		
	١٩٨٩	١٩٨٨	التغير	١٩٨٩	١٩٨٨	التغير ٪	١٩٨٩	١٩٨٨	التغير ٪
الكويت	٢,٤٥	٢,٢٥٢	٪٨,٨	٢,١١٥	١,٩٩١	٪٦,٢	١,٨٥٠	١,٦٧٦	٪١٠,٤
السعودية	١١٦	١٠٥,٣	٪١٠,٢	٧٩,٢٦	٦٨,٩٣٥	٪١٣	٩٣	٩٠,٠٦٨	٪٣,٢
عمان	١,٢٠٩	١,٣١٥	٪٨	,٩٥٣			١,٢٥٤	١,٢٢٠	٪٢,٨
الأردن**	,٥٧٤	,٥٤١	٪٥,٧				,٧٤٥	,٦٦١	٪١١,٣
المغرب	٦٧,٦٦٣	٥٩,٠٩٨	٪١٤,٥				٢٨,٨٣	٢٥,١٣٤	٪١٤,٧
تونس	٣,٠٧٩٧	٢,٧٨٤	٪١٠,٣	,٣٩١	,٣٨٦	٪١,٣	٢,٥٩٨٤	٢,٣١٠٥	٪١١,١
الجزائر	١٢٣,٣	٩٦	٪٢٨,٤	٣٨,٧	٢٤	٪٣٨	٧٦,٤	٦٩	٪٩,٧

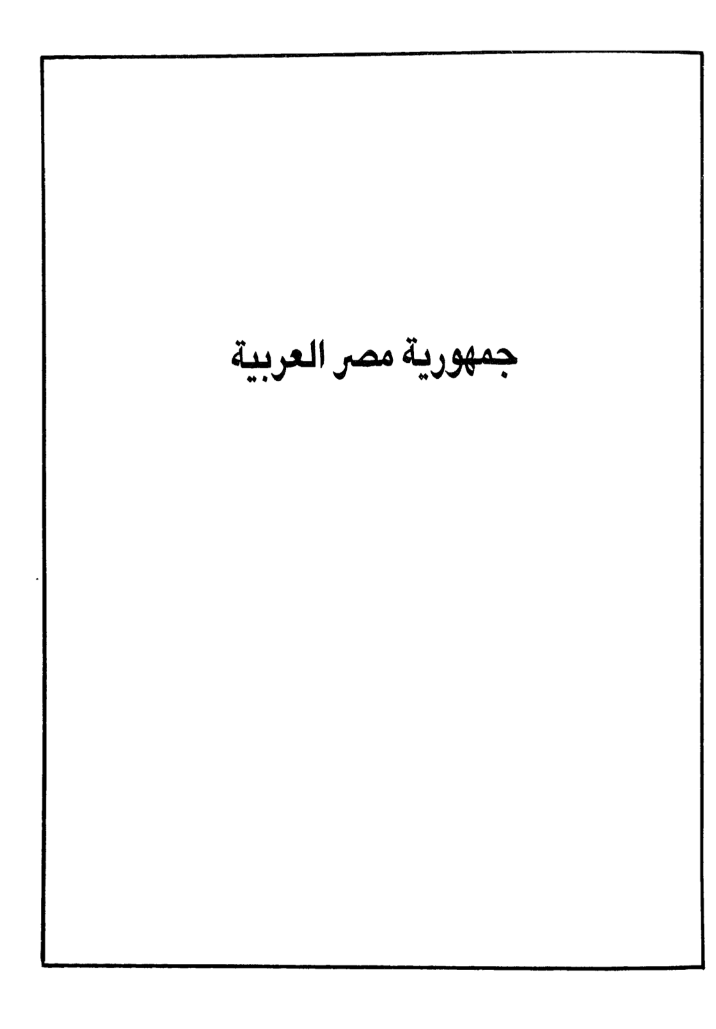
تابع جدول (٧) الموازنة الحكومية

« بليون وحدة نقد محلية »

الانفاق الراسمالى			اجمالى الانفاق والاقراض الصافى			العجز الكلى		
١٩٨٩	١٩٨٨	التغير	١٩٨٩	١٩٨٨	التغير ٪	١٩٨٩	١٩٨٨	٪ للتغير
,٦٢	,٥٧٤	٪ ٨	٣,١٧٠	٢,٨٠٦	٪ ١٣	,٧٢	,٥٥٤٣	٪ ١٢,٩
٤٨	٥١,١٣٢	٪ ٦,٥	١٤١	١٤١,٢	—	٢٥	٣٥,٩	٪ ٤٣,٦
,٣٦٣	,٣٣٧	٪ ٧,٧	١,٦١١٧٦	١,٥٦٧	٪ ٣,٩	,٤٠٨٦	,٢٥٢	٪ ٦٢,١
,٢٠٢	,٢٢٨٥٨	٪ ١٣,ـ	,٩٥٥	,٩٥١١	٪ ,٤	,٣٨١	,٤٠٣١	٪ ٨,١
١٣,٩٣٢	١٦,٠٥١	٪ ١٣,٢	٧٤,٦٢٧	٦٧,٩٥٧	٪ ٩,٨	٦,٩٦٤	٨,٨٥٩	٪ ٢٧,٢
,٨٥١٣	,٨٤١٨	٪ ١,١	٣,٤٤٩٧	٣,١٥٢٣	٪ ٩,٤	,٣٨٠	,٣٦٨٣	٣,٢
٤٧	٤٣	٪ ٨,٥	١٢٣,٤	١١٢	٪ ١٠,٢	,١	١٦	٪ ٩٩,٤
١,٩٨٨٥	١,٥٦٨١	٪ ٢١,١	١٤,٥٢٥٦	٩,٥٦٧٩	٪ ٣٤,١	٨,٥٥٩٦	٥,٥٥١	٪ ٥٤,٢

* الموازنة الكويتية لعام ٨٨/١٩٨٩ وهى موازنة فعلية لاحدى عشر شهرا ، وتتضمن تقديرات جملة MEES للشهر الباقى من السنة المالية .

* * الموازنة بدون المنح الخارجية حيث لايتضمن جانب الايراد ما يقدر بنحو ١٦٠ مليون دينار فى ١٩٨٩ ، كما لايتضمن ١٢٣,٨ مليون دينار تلقتها الأردن فعلا كمنح خارجية فى علم ١٩٨٨ .



جمهورية مصر العربية

القسم الأول

النظام السياسى

- نظام الحكم
- الاحزاب والقوى السياسية
- جماعات المصالح
- الصحافة المصرية
- العنف السياسى

أولا : نظام الحكم

١ ـ السلطة التنفيذية

فى تقرير العام الماضى ١٩٨٨ تم الانتهاء بالقول بأن نظام الحكم فى مصر يتصف بعدد من الصفات الجوهرية ، وهى :

ـ هيمنة رئيس الدولة على سلطات جهاز الدولة سواء بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية او رئيسا للجمهورية .

ـ نسبية استقلال السلطتين التشريعية والقضائية فى مواجهة السلطة التنفيذية ، مع الاعتراف بأن هناك صراعا صامتا بين السلطتين التشريعية والقضائية لتوسيع مجالات الاستقلال والحركة فى مواجهة السلطة التنفيذية .

ـ أن نظام الحكم المصرى يضم الى جانب السلطات الثلاث المتعارف عليها دستوريا أجهزة وهيئات اخرى مثل الشرطة والقوات المسلحة والمدعى العام الاشتراكى . وهذه الاجهزة والهيئات تتمتع باستقلال مؤسسى كبير فى مواجهة هذه السلطات ، رغم اندماجها وظيفيا فى نظام الحكم . وتتميز هذه الاجهزة والهيئات بسيطرة رئيس الدولة شبه الاحتكارية عليها .

ـ ان هذا النظام قد قرر لنفسه وظائف معينة حددها فى الدستور وصاغها فى أشكال ايديولوجية مختلفة . هذه الوظائف والمسئوليات تسمح للنظام بمد نفوذه للسيطرة او للتأثير على المجتمع وهيئاته .

فى اطار هذا النظام يهتم هذا الجزء بتوضيح كيف تفاعلت السلطة التنفيذية ، باعتبارها العمود الفقرى لنظام الحكم المصرى ، مع بعض جوانب علاقة الدولة بالمجتمع خلال عام ١٩٨٩ . فى هذا السياق يتم التركيز بالاضافة الى رئيس الجمهورية على وزارات الصناعة والداخلية والمالية من حيث القرارات (الجمهورية والوزارية) التى تم اتخاذها فى مواجهة بعض الجوانب الانتاجية والمالية والامنية لازمة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومايتصل بهذه الجوانب من موضوعات وقضايا . والسؤال هو الى أى مدى شكلت هذه القرارات منهجا فى التعامل مع الازمة ؟

أ ـ رئيس الجمهورية :

فى هذا العام تم اتخاذ ٢٠٨ قرارا جمهوريا خلال الفترة من أول يناير ١٩٨٩ حتى الخامس عشر من ديسمبر . من هذه القرارات هناك ثلاثة قرارات جمهورية بقانون . ويعتبر شهر سبتمبر من أكثر الاشهر التى تم اتخاذ قرارات جمهورية فيها حيث وصل عدد القرارات الى ٣٨ قرارا . وتلا شهر سبتمبر كل من ابريل ٢٨ قرارا ويوليو ٢٧ قرارا واكتوبر ٢٦ ومايو ٢٠ قرارا . وكان متوسط القرارات فى الشهر تقريبا ١٧,٥ قرارا .

ولدراسة هذه القرارات فقد تم توزيعها وفقا لسلطات ووظائف رئيس الدولة كالتالى :

(١) السلطة التنفيذية :

حيث تم تقسيم القرارات الى تلك المتعلقة : ١ ـ بالوزارات ٢ ـ الهيئات المستقلة ٣ ـ اللوائح التنفيذية للقوانين ٤ ـ الممارسات الدينية ٥ ـ الادارة المحلية والخدمات العامة . خلال هذا العام بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالوزارات ٢٦ قرارا وبالهيئات المستقلة ٣٢ وباللوائح التنفيذية ١٤ وبالممارسات الدينية ٩ وبالادارة المحلية والخدمات العامة ٦ . بعبارة اخرى بلغ مجموع القرارات الجمهورية الخاصة بالسلطة التنفيذية عدد ٨٧ قرارا من بين ٢٠٨ قرارا جمهوريا ، بنسبة ٢٤ فى المائة تقريبا .

وهذه النسبة هى فى الواقع نسبة ضعيفة بالنسبة الى حجم التحديات التى تواجهها السلطة التنفيذية والتى تتطلب تدخل رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية وبالنسبة الى حجم السلطات التى يتمتع بها رئيس السلطة التنفيذية .

من ناحية اخرى اذا نظرنا الى موضوع القرارات فنجد بالنسبة الى تلك المتعلقة بالوزارات انها تنقسم الى قرارات متصلة بتخصيص الأراضى لبعض المؤسسات الحكومية أو الوزارات مثل القرار ٦٢/ مارس بتخصيص بعض الأراضى لوزارة السياحة بمنطقة طابا والقرار ٦٦ مارس بتخصيص اراض لنفس الوزارة بجنوب سيناء . والمرجح ان هذين القرارين بالاضافة الى قرار ١٩٤/ مايو الخاص بتخصيص منطقة المنتزه لاغراض السياحة وادارتها بواسطة وزارة السياحة يأتيان فى اطار مجهود السلطة التنفيذية لتعظيم الدخل القومى من السياحة . كما توجد مجموعة من القرارات مرتبطة بانشاء صناديق خاصة بالوزارات مثل القرار ١٣٣ ابريل بانشاء صندوق العلاج الاقتصادى البيطرى وقرار ٢٦٣/ سبتمبر بتحديد اختصاصات صندوق وزارة الداخلية لبيع الأراضى وبناء المبانى وقرار ٤٣ نوفمبر بانشاء صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة . وتأتى هذه القرارات استمرارا لسياسة السلطة التنفيذية فى انشاء صناديق خاصة لتمويل انشطة حكومية معينة . والمرجح انه يتم اللجوء الى هذا الاسلوب تجنبا للقيود المتعاظمة على الانفاق الحكومى من خلال الميزانية العامة . والمرجح ايضا أن هذه الصناديق يقصد بها تعظيم القدرة المالية لبعض اجهزة الحكومة اما للاستمرار فى اشباع بعض خدمات الرفاهية الاجتماعية او لتأكيد وحماية بعض أوجه المكانة الاجتماعية لبعض فئات الطبقة الوسطى الحكومية .

أما بالنسبة الى القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة فنجد ان هناك ١٧ قرارا خاصا بالاحالة الى المعاش للعاملين فى جهاز المخابرات العامة او بنقلهم الى وظائف اخرى . اى أن هذه القرارات بلغت تقريبا نصف عدد القرارات الجمهورية الخاصة بالهيئات المستقلة .

كما نجد هناك قرارين خاصين باعادة تشكيل رئاسة الجمهورية ، قرار ٧٣/ ابريل وبتعيين رئيس ديوان رئيس الجمهورية قرار ٧٤/ ابريل . واهمية هذين القرارين تنبع من أن مؤسسة رئاسة الجمهورية هى المؤسسة التى يمارس رئيس الجمهورية من خلالها سلطاته الدستورية المتعلقة بوضع السياسة العامة . وقد تعرض هذا الجهاز الى تعديلات مستمرة منذ ١٩٥٥ ، تاريخ اتخاذ اول شكل تنظيمى له بعد ١٩٥٢ ، حتى الان ، وقد تراوح الشكل التنظيمى لهذا الجهاز بين ثلاثة اشكال محددة وهى : السكرتارية العامة ، الامانة العامة ، وديوان رئيس الجمهورية . وبصفة عامة ومن منظور تاريخى فإن الالتجاء الى شكل ديوان رئيس الجمهورية عبر عن نمو بيروقراطية رئاسة الجمهورية ورغبتها فى الاستقلال المؤسسى عن السلطة التنفيذية ، من ناحية ، وعن اتجاه النظام السياسى إلى عدم الاندماج الكامل لرئيس الجمهورية فى السلطة التنفيذية . والمرجح ان التردد بين الشكلين كان مصدره الاساسى مدى سرعة وسهولة عمل رئيس الجمهورية التنفيذى . ويأتى هذان القراران لاعادة بيروقراطية رئاسة الجمهورية لتأخذ شكل ديوان الرئيس ، وهو الشكل الذى استحدث لأول مرة منذ ١٩٥٢ فى ابريل ١٩٧٣ وتولى منصب رئيس الديوان انذاك السيد حافظ اسماعيل ، واعقبه فى مارس ١٩٧٤ السيد حسن احمد كامل الذى استمر فى المنصب حتى الغاء المنصب فى ابريل ١٩٨٠ واستبدال الشكل التنظيمى للرئاسة بشكل الامانة العامة . ويعتبر الرجوع الى شكل الديوان مرة أخرى فى ١٩٨٩ تأكيدا لمدى نمو بيروقراطية الرئاسة ومدى اتجاه النظام لوقاية رئيس الجمهورية من المشاكل المتزايدة التى تواجهها السلطة التنفيذية .

ايضا من ضمن القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة نجد قرارات متعلقة بتحسين قدرات النظام فى مجالى الرفاهية الاجتماعية والتنمية . فهناك القرار ٦٣/مارس بانشاء الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وقرار ١٤٢/يونيه بانشاء هيئة المؤسسة العلاجية لمحافظة كفر الشيخ ، وقرار ٢٨٦ والخاص بتقديرات موزانة اتحاد الاذاعة والتليفزيون والذى بمقتضاه منعت من حق السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام الا بموافقة وزارة المالية . وقرار ٢٧٣/يوليو الخاص بالمجلس القومى للطفولة والامومة بتدعيم الاستقلال المؤسسى للمجلس حيث اصبح للمجلس الحق فى التمثيل المستقل امام القضاء واصبح تعيينه من اختصاص رئيس الوزراء ، وقرار ٣٨٧/سبتمبر الخاص باعادة تنظيم هيئة ميناء القاهرة الدولى ، والقرار ٣١٠/اغسطس والخاص باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار . ويلاحظ على هذه القرارات انها متعلقة بمشاكل حالة ومزمنة ولا تتعلق بالتخطيط بعيد المدى فى المجالين المشار اليهما . ويلاحظ أيضا اتجاه النظام الى انشاء هيئات مستقلة فى سبيل تحسين ادائه بصفة عامة . وربما كان هذا المنهج متوافقا مع اتجاه اخر للنظام بتحجيم النشاط الحكومى بالمعنى الضيق للكلمة .

أما بالنسبة الى اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين فنجد ثلاثة قرارات خاصة بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وهى قرارات ٤١ فبراير ، ١٠٤/ابريل ، و ٣٧٠/سبتمبر . والقراران فى فبراير وابريل الخاصان بتنظيم المكافئات عن التدريس فى الجامعة . ففى قرار ابريل تم اقرار أن تحسب ساعة

التدريس فى الدراسات العليا بما قيمته ساعتان . أما قرار سبتمبر فخاص بتحديد نظام النجاح والتفوق فى الجامعة . والمرجح ان قرارى فبراير وسبتمبر قد اتيا لحل بعض المشاكل القانونية الحالة . أما قرار ابريل فيمكن فهمه فى اطار العمل من جانب النظام وهيئاته على تعظيم الدخل الشهرى لاحدى الفئات الهامة لاستقرار النظام وهى اساتذة الجامعة . كما يوجد قرار خاص بتعديل النظام الاساسى للبنك المركزى المصرى . قرار ٣٩٤/اكتوبر والذى بمقتضاه تم رفع رأس مال البنك الى مائة مليون جنيه مصرى . والملاحظ فى هذا العام أن رئيس الجمهورية قد نشط فى اصدار لوائح تنفيذية لقوانين قد صدرت منذ عدة سنوات وخاصة تلك المتعلقة بمراكز ومعاهد البحث .

أما بخصوص الممارسات الدينية فنجد أن كل القرارات متصلة بغير المسلمين من الطوائف المسيحية المختلفة بشأن السماح لهم بتجديد أو انشاء أبنية لممارسة شعائرهم الدينية . وفى هذا العام نجد استجابة اكبر من جانب النظام فى هذا الشأن ، حيث بلغت القرارات ٩ قرارات ، وهو مايبلغ اكثر من نصف القرارات الخاصة باللوائح ويتعدى مجموع القرارات الخاصة بالحكم المحلى والخدمات العامة ومايقرب من ٧٥ فى المائة من القرارات الخاصة بالهيئات المستقلة هذا مع استبعاد القرارات المتصلة بالمخابرات العامة ورئاسة الجمهورية .

واخيرا هناك القرارات الخاصة بالحكم المحلى والخدمات العامة وقد بلغ عدد القرارات ٦ قرارات منها قراران بتعيين محافظين وقرار باعطاء مدينة الأقصر وضعا اداريا متميزا . والمرجح ان قرار الاقصر اتى نتيجة لضغط اعضاء مجلس الشعب بالأقصر وتشجيعا للسياحة ثم هناك القرار الخاص بفتح حساب خاص بنسبة ١٥ فى المائة المحصلة من تعريفة نقل الركاب والبضائع بالسكة الحديد لتحسين الخدمة بالمرفق ، قرار ١٩٢/ مايو . ويأتى هذا القرار فى سياق مجهودات النظام فى تخفيف العبء المالى عن الحكومة وفى اطار سياسته بأن تقوم هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة بالتمويل الذاتى الجزئى لاداء الخدمة العامة . وهناك ايضا قرار خاص بفتح حساب خاص لعلاج مرضى الفشل الكلوى وعلاج المواطنين ، قرار ٤١٦ نوفمبر . ويعبر هذا القرار عن مدى استجابة الحكومة لحاجات المواطنين العلاجية وخاصة مع تفشى مرض الفشل الكلوى نتيجة لسوء الاحوال الصحية بالبلاد .

مما سبق يمكن الانتهاء الى ثلاث نتائج كبرى عن سلوك رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية كما عكسته القرارات الجمهورية خلال عام :

(أ) أن معظم القرارات الجمهورية جاء حلا لمشاكل حالة ومشاكل مزمنة .
(ب) أن نسبة القرارات المتعلقة بالسلطة التنفيذية الى مجموع القرارات الجمهورية خلال عام نسبة ضعيفة .
(ج) أن هناك نموا ومأسسة لبيروقراطية رئاسة الجمهورية .

(٢) السلطة التشريعية :

تم تقسيم قرارات رئيس الجمهورية الى تلك المتعلقة بممارسات تشريعية عامة وتلك المتعلقة بالموافقة على الاتفاقات والمنح والقروض والبروتوكولات . ونلاحظ أن مجموع القرارات الجمهورية التشريعية بلغ ٧٥ قرارا منها ٦٩ قرارا خاصا بالاتفاقات والمنح والقروض . بعبارة محددة فرغم أن عدد هذه القرارات أقل من عدد القرارات الخاصة بالسلطة التنفيذية الا أن عدد القرارات الخاصة بالموافقة على المنح وغيرها من معاملات قانونية دولية يفوق بكثير عدد القرارات الخاصة بأى مجال من مجالات السلطتين التنفيذية والقضائية . الامر الذى يعطى الانطباع أن رئيس الجمهورية ظل فى معظم الوقت خلال السنة مشغولا باصدار قرارات متعلقة بسلطاته التشريعية رغم ما يفترض من وزن لهذه السلطات للرئيس بالنسبة لسلطاته التنفيذية الكبيرة بحكم الدستور والواقع . كما يعكس ذلك مدى انهماك مصر خلال هذا العام فى المضى فى منهجها المتبع منذ سنوات عدة مضت فى الاعتماد على المعونات والمنح الخارجية للتنمية بمختلف أوجهها . كما يعكس هذا الكم من الاتفاقات الدولية خلال عام مدى حجم شبكة التعاون الدولى التى نسجتها مصر .

أما بالنسبة للممارسات التشريعية العامة فان القرارات انصبت على حل مجلس الشورى ودعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء جدد وتعيين اعضاء بالمجلس ، كما انصرفت الى دعوة اعضاء مجلس الشورى والشعب الى الاجتماع المشترك . كما نصت على فض دور الانعقاد الثانى العادى وعلى دعوة مجلس الشعب للانعقاد لبدء دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعى الخامس . والملاحظ أن هناك قرارين لعقد اجتماع مشترك بين مجلسى الشعب والشورى وهما قرارا ٧٠/مارس و٤٢٢/نوفمبر للاستماع الى خطاب لرئيس الجمهورية . وهذا يعكس مدى حرص النظام على الشكل المؤسسى للنظام وعلى مدى رغبته فى اثبات وجود اجماع لمؤسسات النظام فى التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية .

(٣) السلطة القضائية :

بلغ عدد القرارات الجمهورية الخاصة بأعمال وسير السلطة القضائية ٤٢ قرارا منها ٢٩ قرارا خاصا

بتعيينات وثلاثة قرارات خاصة بالعفو عن المسجونين وفى هذا المقام مارس الرئيس سلطاته كما حددها الدستور والقانون .

(٤) الجيش :

بلغ عدد القرارات ٦ قرارات منها اربعة خاصة بالتنظيم الداخلى بالجيش واثنان متعلقان بتعيين السيد يوسف صبرى أبو طالب وزيرا للدفاع والانتاج الحربى وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة . أما بشأن التنظيم الداخلى فهناك أربعة قرارات منها قرار بشأن اعلام افرع القوات المسلحة ، رقم ٦٧/مارس ، وقرار خاص بزيادة بدلات الاقامة لافراد القوات المسلحة الذين يعملون بأسوان ، رقم ٣٨٢/ أكتوبر . أما القراران الآخران فهما قرارا ٣٦٢/ سبتمبر و٤١٥/ أكتوبر . قرار سبتمبر ينشىء بوزارة الدفاع جهازا باسم « جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة » يختص ببيع الأراضى والعقارات المملوكة للدولة التى تخليها القوات المسلحة كما يقوم باعداد وتجهيز مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التى يتم اخلاؤها ، على أن يتم بيع هذه الاراضى بالمزاد العلنى بعد الاتفاق بين وزير الدفاع ووزير المالية وتوضع حصيلة المزاد فى حساب خاص فى بنك الاستثمار القومى ويتم التصرف فى هذا الحساب وفق قواعد يضعها مجلس ادارة الجهاز . وهذا القرار يأتى فى اطار سياسة الدولة بتعظيم القدرات المالية للقوات المسلحة من خلال موارد من خارج الميزانية العامة . كما ان هذا القرار يعمق فى بعض أوجهه الاستقلال المؤسسى للقوات المسلحة فى اطار الدولة . أما قرار أكتوبر فهو خاص بتحديد مهام القوات المسلحة فى تأمين المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية . حيث اصبح بمقتضى هذا القرار من مسئولية اجهزة الحكم المحلى القيام بمسئوليات الأمن داخل المناطق السكانية فى المنطقة العسكرية الغربية . وهذا القرار يأتى ليبعد القوات المسلحة عن الاحتكاك بالمدنيين فى هذه المناطق وليخفض بالتالى درجة الشعور بالخطر . ويمكن النظر الى هذا القرار فى اطار سياسة النظام « بمدينة » الحياة الاجتماعية وهى السياسة التى بدأت فى ظل الرئيس السادات .

فى خاتمة هذا الجزء يمكن القول بأن سلوك رئيس الجمهورية كان وفق منهج التعامل مع بعض الازمات الحالة والمزمنة مع الاهتمام بالمساعدات الدولية فى مجال التنمية والاستثمار . هذا مع الانتباه الى تلك التغيرات المؤسسية التى بدأ ينشط بشأنها النظام بغرض منح درجات أوسع من الاستقلال المالى والادارى للاجهزة الحكومية سعيا وراء تفادى بعض جوانب التضييق فى انفاق الدولة من خلال الميزانية العامة .

ب ـ الحكومة :

فى هذا العام احتلت السياسة العامة لثلاث وزارات بؤرة الاهتمام فى الصحافة والرأى العام بل واصبحت من المصادر الاساسية للخلافات بين أعضاء الحكومة . والوزارات الثلاث هى : الصناعة والمالية والداخلية . وقد أوضحت هذه الخلافات مدى عمق عدم التضامن الوزارى ، كما عكست صعوبة الاتفاق بين النخبة الحاكمة على توجهات السياسة العامة للدولة .

بالنسبة لوزارة الصناعة :

برزت قضية اصلاح القطاع العام كمحور للسياسة العامة للوزارة وكمصدر للخلافات داخل مجلس الوزراء .

لهذا لم يكن من الغريب أن تحتل القرارات الوزارية لوزير الصناعة والمتعلقة بهذه القضية نسبة عالية ضمن قراراته خلال العام . فمن ضمن ٢٨ قرارا وزاريا بتاريخ ١٩٨٩ ومنشورة فى الوقائع المصرية هناك ٢٥ قرارا متعلقا بجوانب اصلاح القطاع العام . وانقسمت هذه القرارات الخمسة والعشرون الى مجموعتين من القرارات : أولاهما وهى المتعلقة بالتسعيرة ومدة صلاحية السلعة ، وتضم ١٠ قرارات ، وثانيهما وهى المتصلة بالسياسة التصنيعية وتضم ١٥ قرارا ..وبصفة عامة غلب على قرارات المجموعة الأولى اتجاه رفع أسعار السلعة أو اخراجها من نطاق التسعير الجبرى . فمثلا جاء قرار ١٩٢/ فبراير لزيادة تسعيرة سماد نترات النشادر « ٤ جم » ، وجاء قرار ٥٠٧/ يونيو لاخراج اصناف دخان الغليون والسيجار والتوسكانى من نطاق التسعير الجبرى . الا أنه يلاحظ بصفة عامة أن وزارة الصناعة كانت متحفظة فى الاغلب الأعم فى اصدار قرارات تمس تسعيرة السلع الاساسية للمواطنين . أما بالنسبة للسياسة التصنيعية فقد عكست القرارات اتجاه الوزارة نحو اصلاح القطاع العام فى اطار الاحتفاظ بسيطرة الدولة عليه . فمن ضمن ١٥ قرارا بالسياسة التصنيعية ، نجد ١٢ قرارا بخصوص اصلاح النظام الادارى والمالى لشركات وزارة الصناعة . ويلاحظ على هذه الشركات أن كلها مختصة بانتاج سلع استهلاكية للجمهور ، كشركات بسكو مصر على سبيل المثال ، وقها ، والنشا والخميرة والمنظفات ، والاسكندرية للحلويات والشيكولاته ، والقاهرة للزيوت والصابون ، والملح والصودا . وهكذا يمكن القول بأن الوزارة خلال عام ١٩٨٩ اهتمت اكثر بمحاولات الاصلاح لشركات الصناعات الغذائية أكثر من تلك التابعة للصناعات الهندسية .

ومحددات سياسة وزارة الصناعة تجاه اصلاح القطاع العام يمكن تحديدها فى أربعة كبرى ، وهى :

أولا ، التاريخ المهنى لوزير الصناعة ، فمن المعتاد أن يكون وزير الصناعة من المهندسين الذين قضوا كل حياتهم المهنية داخل مصانع القطاع العام الصناعى . فجزء اساسى وربما الرئيسى فى عمل وزارة الصناعة هو ادارة شركات القطاع العام التابعة له ، هذا باختلاف ما يحدث لوزارتى التموين والزراعة على سبيل المثال حيث نجد أن حجم القطاع العام الذى يتبعهما لا تشكل ادارته الهم الرئيسى للوزارتين . **ثانيا** ، أنه وان كانت شركات القطاع العام الصناعى تابعة اداريا لوزير الصناعة الا أنه نتيجة لتعقد العملية الانتاجية والاجراءات البيروقراطية والاشكال التنظيمية يخضع القطاع العام الصناعى للنفوذ الحاسم للعديد من الوزارات الأخرى كوزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والعمل وغيرها . **ثالثا** ، أن القطاع العام الصناعى وان كان يشكل حوالى ثلث الحجم الكلى للقطاع العام من حيث عدد الشركات ، الا أن حجم الأموال المستثمرة وحجم العمالة والقيمة السوقية للانتاج يفوق بمراحل كبيرة ما لدى القطاع العام فى قطاعات الخدمات وغيرها . **رابعا** ، أن القطاع العام الصناعى هو محور أساسى لسياسات الرفاهة الاجتماعية ومصدر رئيسى لقدرات الدولة على السيطرة والتعبئة والاختراق .

فى ضوء هذه المحددات الأربعة الكبرى يمكن فهم صعوبة صنع سياسة متسقة فى اطار وزارة الصناعة لاصلاح القطاع العام . وايضا يمكن فهم لماذا تقف وزارة الصناعة باعتبارها المدافع الأول عن عدم اصلاح القطاع العام من خلال بيعه . ويتمثل موقف وزارة الصناعة فى توصيف أزمة القطاع العام وخاصة الصناعى منه فى أنها أزمة ادارة وليست كما يذهب المدافعون عن الاقتصاد الحر أزمة عدم ملاءمة بين الشكل التنظيمى ، ويقصد هنا ملكية الدولة وسيطرتها ، ومبادىء الكفاءة الاقتصادية للاستثمار والانتاج .

وفى سياق مفهوم أزمة الادارة باعتباره المصدر الأول لازمة القطاع العام ، نجد خلال هذا العام طلبات من جانب وزير الصناعة للبنوك والبنك المركزى بخصوص حل مشكلة مديونيات شركات القطاع العام الخاسرة ، ولوزارة المالية بوقف استيراد بعض السلع لتنشيط تسويق بعض منتجات القطاع العام رغم ارتفاع اسعارها ، ولوزارة الكهرباء بايجاد وسائل لتقسيط المبالغ الضخمة على مصانع القطاع العام قيمة استهلاكها للكهرباء . وايضا فى سياق هذا المفهوم نجد تغييرات فى قيادات الادارة العليا لكثير من شركات وزارة الصناعة .

وبرزت خلال هذا العام قضية خسائر شركة مصر للالبان كمثال ونموذج لازمة القطاع العام الصناعى من حيث ادراك وزارة الصناعة لتوصيف الازمة واسبابها .

وقد حدد تقرير وزارة الصناعة المقدم لمجلس الشعب فى مايو من العام أسباب خسائر الشركة فى ثلاثة أسباب كبرى ، وهى : ١- انخفاض نسبة استغلال الطاقات داخل الشركة حيث لا تزيد على ٤١ فى المائة ، ٢ ـ انخفاض النسبة المقررة من الالبان الجافة والتى تحصل عليها الشركة عبر وزارة التموين ، ٣ ـ وجود منافسة غير متكافئة من القطاع الاستثمارى بالنسبة للكميات المتاحة محليا من الالبان الخام .

وهذه الاسباب رغم صحتها الا أنها لا تتناول أبعاد الازمة البنائية للقطاع العام الصناعى وشركة مصر للالبان كنموذج ، وهى تلك الابعاد التى تتعلق بالاثار الجانبية لما يمكن أن يطلق عليه « الاجبار الانتاجى » ـ ويقصد بذلك قيام الدولة باجبار الشركة على منتجات معينة استجابة لاهداف استراتيجية عامة ، الامر الذى لا يتوافق مع آليات التنافس فى السوق . فمثلا تجبر الدولة شركة مصر للالبان على انتاج عبوات البان من اجل السوق المحلى رغم انخفاض الطلب على هذه العبوات . ويأتى هذا الاجبار متسقا مع رؤية وزارة الصناعة بأنه لا يجب أن يحدث عجز لمنتجات اللبن المبستر فى السوق الذى يسيطر عليه القطاع الخاص . وكان من شأن هذا الاجبار أن أدى بالشركة الى الاقلال من انتاج منتجات أخرى تسمح للشركة بميزات تنافسية اكبر فى السوق .

وكان لموقف وزارة الصناعة من قضية اصلاح القطاع العام أثره فى احداث استقطاب داخل مجلس الوزراء ، الأمر الذى دفع وزير السياحة أمام مؤتمر الادارة العليا فى نوفمبر من من العام الى الاتهام الضمنى لوزارة الصناعة وغيرها من وزارات القطاع العام بأنها تقف ضد توجيهات رئيس الجمهورية بتشجيع القطاع الخاص وبانها من « عباد أصنام القطاع العام » . ومن التقارير الصحفية العديدة وخاصة فى صحف المعارضة يظهر مجلس الوزراء غير قادر على اتخاذ موقف موحد بشأن قضية اصلاح القطاع العام .

فى ضوء هذا الاستقطاب وفى سياق اتباع نظام الحكم منذ ١٩٨١ مبدأ تحقيق اجماع النخبة الحاكمة على السياسات العامة قبل الشروع فى تطبيقها ، تم اللجؤ الى اسلوب ابتدعته ثورة ١٩٥٢ الا وهو تشكيل لجان ومجموعات عمل وزارية . واللجوء الى هذا الاسلوب فى ميراث ثورة ١٩٥٢ كان من أجل سرعة البت فى القضايا الخلافية والهامة كما أنه يستخدم كأسلوب فى ادارة الخلاف الوزارى والخروج من حالات الاستقطاب الحاد بين الوزراء . فى أغسطس من العام اصدر الرئيس

مبارك قرارا بتولى الدكتور كمال الجنزورى ، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، رئاسة مجموعة عمل لاجراء دراسة شاملة وتقييم دقيق لموقف الشركات المتعثرة وتلك الخاسرة فى القطاع المشترك ووضع الاقتراحات ومشروعات القرارات التى تكفل اصلاح الهياكل التمويلية لهذه الشركات بحيث تتحول من الربح الى الخسارة ، على أن تقدم تقريرا بذلك له . بهذا القرار يتضح أن رئيس الجمهورية قد انغمس بنفسه فى عملية تقرير مسار اصلاح القطاع العام ، وان النظام يبدو أنه قد اصبح يميل الى توصيف ازمة القطاع العام بأنها أزمة ادارية .

بدأت اللجنة منذ البداية تعمل وكأنها مفوضة باصلاح القطاع العام وليس كما نص القرار باعتبارها لجنة للدراسة واعداد تقرير عام عن حالة القطاع العام . فى ١١/ ٩/ ١٩٨٩ اصدر الدكتور الجنزورى قرارا يستهدف التسهيل على الوحدات الاقتصادية المتعثرة توفير النقد اللازم لها ، حيث قضى القرار باضافة الفوائد المتأخرة على هذه الوحدات خلال عام ١٩٨٨ والتى لم تسدد حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الى أصل القرض واعطاء هذه الجهات مهلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ لسداد الفوائد ، على أن تتم تعلية الرصيد المبتقى بعد ذلك من الفوائد على أصل القرض وأنه قرض جديد يضاف الى القرض الاصلى ويسدد على ١٢ قسطا سنويا وبدون فترة سماح . ويبدو أن هذا القرار قد اتخذ بتنسيق مع محافظ البنك المركزى ، اثر اجتماعه مع رؤساء بنوك القطاع العام الاربعة الكبرى فى آخر أغسطس ١٩٨٩ .

وقدم وزير الصناعة مذكرة الى اللجنة ، أكد فيها أن مجموع خسائر الشركات المتعثرة بلغ مليارا و٥٠ مليون جنيه وهى خسائر متراكمة منذ عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ، وحتى عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ وأن السحب على المكشوف قد بلغ بتلك الشركات نحو ٢ مليار جنيه وان الشركات تحملت فوائد نتيجة لذلك بنحو ٣٦٢ مليون جنيه ، وأرجع الوزير فى المذكرة أسباب ذلك الى عدم استقرار سعر الصرف وعجز مجمع البنوك التجارية عن الوفاء بتوفير التمويل المعتمد فى الموازنة النقدية للشركات الصناعية لتمويل أعمالها التجارية ، الأمر الذى أدى بشركات القطاع العام الصناعى الى الحصول على تسهيلات دولارية من قروض قصيرة الاجل من البنوك التجارية . كما أشارت المذكرة الى سياسات تعيين الخريجين فى القطاع العام وتطبيق قوانين الحكومة فى مجال الترقيات والاصلاح الوظيفى كأسباب لتعثر القدرة الانتاجية للقطاع العام .

كما قامت اللجنة فى أوائل نوفمبر ١٩٨٩ بتقرير إعفاء لنصيب شركات القطاع العام الذى يستخدم فى شراء سندات حكومية لاستثمار اموالها فى خطط التنمية ويودع لدى بنك الاستثمار القومى وكذلك اعفاء فائض التمويل الذاتى للشركات ، وهو ما يزيد عن الحاجة الاستثمارية للشركات ويحول لبنك الاستثمار ، من ضريبة رؤوس الاموال المنقولة . فى هذا السياق من الاعفاءات قام وزير المالية باعفاء الفائدة المستحقة على سندات التنمية المحلية ، وهى قروض لبنك الاستثمار القومى من البنوك التجارية من ضريبة رؤوس الاموال المنقولة وتقدر تلك السندات بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه والفائدة عليها تصل الى عشرة ونصف فى المائة .

ويتضح من هذه القرارات وغيرها من اقتراحات بتحويل هيئات القطاع العام الى شركات قابضة وانشاء مجلس أعلى لها أن النظام الحاكم قد حسم امره فى موضوعين اساسيين ، وهما : ١ ـ أن القرارات الاساسية لاصلاح القطاع العام تأتى من خلال لجان وزارية ، وليس من خلال مجلس الوزراء او الوزارات المتخصصة ،

٢ ـ أن ازمة القطاع العام فى جوهرها أزمة ادارية وتمويلية . فى هذا الاطار فإن مفهوم وزارة الصناعة عن الازمة وطبيعتها كان له الغلبة ، الا أن نفوذها المؤسسى فى صنع القرار النهائى قد تضاءل .

وزارة المالية :

تعتبر وزارة المالية من أكثر الوزارات قدما واستقرارا ، فهى من الوزارات القليلة التى لم تتناولها يد ثورة ١٩٥٢ بالتغيير حتى القرار الجمهورى فى ١٥ مارس ١٩٥٨ بتنظيمها فى الاقليم المصرى . وفى ١٧ مارس ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٧ بشأن مسئوليات وتشكيل وزارة الخزانة المركزية . اما الوزارة بشكلها الحالى فقد تم تنظيمها من خلال القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ .

منذ ذلك الحين اصبحت وزارة المالية تمارس بصفة رئيسية المسئوليات التالية :

- دراسة الاوضاع المالية ورسم سياسة مالية عامة للجمهورية .
- اقتراح فرض الضرائب والرسوم بأنواعها أو تعديلها أو الغائها واستصدار التشريعات اللازمة لذلك .
- مناقشة مشروعات ميزانية الوزارات والهيئات الملحقة والمستقلة والمؤسسات العامة واعداد الميزانية العامة .
- وضع التشريعات والتعريفات الجمركية وتوحيد الاجراءات الجمركية .

- وضع خطط تمويل المشروعات الانتاجية وانشطة الدولة .
- ادارة الدين الداخلى .

ورغم التغييرات الوزارية منذ ذلك التاريخ وبروز وزارات تمارس وتشارك الوزارة فى بعض من مهامها واعادة تكييف الوزارة مع المهام المطروحة فى كل مرحلة الا انها استمرت تمارس جوهر هذه المسئوليات . فى عبارة محددة تنقسم مسئوليات الوزارة الى نشاطين اساسيين : أولهما ، تعبئة الموارد المالية ، وثانيهما وضع خطط التمويل اللازمة للمشروعات والدولة . ومنذ تعاظم الازمة المالية للدولة وطرح فلسفة وسياسات الاصلاح الاقتصادى كفلسفة وسياسات رئيسية للدولة برزت وزارة المالية كأحدى الوزارات الهامة فى صنع قرار الاصلاح الاقتصادى .

فى هذا السياق وخلال عام ١٩٨٩ اهتمت وزارة المالية باصلاح النظام الضريبى ، وذلك تحقيقا لعدة اهداف منها ، تعظيم حصيلة الدولة الضرائبية ، والتيسير على الممولين بغرض تشجيع الاستثمار وتضييق فرص التهرب من الضرائب .

فمن ضمن ٢٧ قرارا وزاريا عام ١٩٨٩ ومنشوراً بالوقائع المصرية خلال الفترة من أول يناير حتى ١٥ ديسمبر هناك ١٤ قرارا متعلقا باصلاح النظام الضريبى . وربما من أهم هذه القرارات الاربعة عشر القرار رقم ١٠٠/ يونية بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بأعادة البناء التنظيمى لمصلحة الضرائب . الى جانب هذه القرارات نجد خمسة قرارات متعلقة بالتعريفة الجمركية . أما الستة قرارات الباقية فتتناول مسائل عديدة متفرقة مثل قرار ١٩٢/ سبتمبر الخاص باعادة تقدير الايجار السنوى للاراضى الزراعية ببعض الجهات وقرار ١٨٨/ أغسطس الخاص بمد اجل اهلاك سندات التنمية بالدولار الامريكى الصادرة وفقا للقانونين رقمى ١٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٧ ، والممتدة بالقرار الوزارى رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٤ لمدة خمس سنوات اخرى .

وتمثلت محددات اصلاح النظام الضريبى ودوافعه خلال هذا العام فى التالى :

- مطالب الممولين وخاصة فى قطاعى الاستثمار والتصدير . ففى منتصف شهر يناير طالب اتحاد الغرف التجارية بحل مشاكل المصدرين مع مصلحة الضرائب ، وذلك لمطالبة الضرائب المصدرين بسداد ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة الايراد العام . وقد طالب المصدرون بأن تقوم مصلحة الضرائب بعدم اهدار دفاترهم وباحتساب فوائد البنوك ضمن المصروفات عند تقدير الارباح ، كما طالبوا بتكوين لجنة للتظلمات بين مصلحة الضرائب واتحاد الغرف التجارية وبضرورة خفض شرائح ضريبة الدخل لارتفاع معدلاتها خاصة وان المصدرين يخضعون للضرائب النوعية الاخرى والتى تصل معدلات بعضها الى ٤٠ فى المائة من اجمالى الربح . ويبدو أن بعض هذه المطالب قد وجدت طريقها ضمن خطوات الاصلاح الضريبى . ففى أغسطس طلب وزير المالية من المسئولين عن مصلحة الضرائب اعطاء اللجان الداخلية بالمأموريات الصلاحية الكاملة للفصل فى المنازعات بين الممولين ومأمورى الفحص مع عدم تقيد هذه اللجان مسبقا بحدود معينة للتخفيف من التقديرات الضريبية . كما وافق الوزير الا يحال الى لجان الطعن الضريبى الا أوجه الخلاف التى تعذر التوصل الى اتفاق بشأنها مع الممولين على ان تكون القاعدة الرئيسية فى التعامل متضمنة عدم اهدار حسابات الممولين .

- معاناة مصلحة الضرائب من مشاكل وصعوبات بيروقراطية ومؤسسيه جعلتها غير قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها . ففى خلال هذا العام تم تعيين رئيس جديد للمصلحة ، وهو محمد فتحى عبد الباقى .

وكانت المصلحة قد تعاقب عليها قبل ذلك وخلال مدة وجيزة ثلاثة رؤساء كل منهم تولى الرئاسة بالندب وكل منهم تولى الرئاسة بالاضافة الى عمله الاصلى ، مما عنى عدم التفرغ وعدم الحصول على القوة الادارية اللازمة لممارسة مسئوليات العمل والقيام به . وقد نشطت المصلحة من خلال أجهزة الرأى العام من صحافة واذاعة مسموعة ومرئية فى تحديد الفئات الخاضعة للضريبة والقواعد المعمول بها فى تحصيل هذه الضرائب . الا أن اهم اصلاح مؤسسى للمصلحة تم بانشاء ادارة مركزية لشئون الدمغة ورسم التنمية بالمصلحة ، وأهمية هذا الحدث تتمثل فى كشفه وكأن الدولة اصبحت تعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة فى تعبئة الموارد المالية .

وخلال هذا العام واجهت مهمة وزارة المالية فى تعبئة الموارد المالية تحديا كبيراً تمثل فى الغاء ضريبة التركات . وتم هذا الالغاء اثر حملة رأى عام كبيرة من جانب بعض المسئولين السابقين وكبار الرأسماليين . فالى جانب الدعوة للالغاء اعتمادا على مقولات من الاسلام ، قامت الدعوة على أساس أن ضريبة التركات ضريبة كبيرة مما اسهم فى تحويل مدخرات الكثير من المصريين الى قنوات شركات توظيف الاموال . بعبارة اخرى صور الداعون للالغاء الضريبة بأعتبارها عائقا فى وجه التعبئة الكفء للموارد المالية . ورغم أن الحوار قد امتد لعدد من الاسابيع الا أن وزارة المالية لم تساهم بشكل فعال فى الدفاع عن استمرار الضريبة ، الامر

الذى أدى الى انتشار قدر عال من الغموض حول أرقام الحصيلة الفعلية للضريبة ومدى ما تساهم به ضمن الايرادات السيادية .

على أية حال تم ابدال ضريبة التركات برسم للايلولة . ويسود أوساط الكثير من المراقبين الاعتقاد بأن وزارة المالية قامت بزيادة رسوم استهلاك بعض السلع لتعويض الغاء الضريبة .

كما قام مجلس الشعب استجابة لوزارة المالية بفرض ضريبة جديدة على العاملين المصريين بالخارج ، حيث تستحق الضريبة من تاريخ الترخيص بالاعارة أو الاجازة الخاصة للعمل فى الخارج أو تاريخ مغادرة البلاد أيهما اقرب .

وحتى نهاية العام لم يكن القرار الوزارى الخاص باللائحة التنفيذية للقانون قد صدر من وزير المالية . وفى سياق هذه الضريبة قررت مصلحة الضرائب انشاء ادارة خاصة للعاملين بالخارج يكون مقرها القاهرة . وأكد رئيس مصلحة الضرائب على أنه سوف تكون هناك غرامات تأخير عالية .

مما سبق يتضح أن وزارة المالية فى الشق الخاص بتعبئة الموارد المالية نشطت نشاطا كبيرا ، كما يظهر أن هناك اصلاحا مؤسسيا لمصلحة الضرائب متسقا مع هذا النشاط .

الا أنه بالنسبة للشق الخاص بتقدير الانفاق الحكومى والانتاجى للدولة كانت وزارة المالية اقل نجاحا ، رغم نشاط وزارة المالية ومحاولاتها فى تضييق فرص الانفاق . ومن أمثلة هذه المحاولات يأتى القرار الوزارى ٩/ مارس بخصوص تعديل المادة ١١٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بالنص على تجميد درجات المجندين بالقطاع الحكومى ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وصناديق التمويل الخاصة ، هذا على أن يجوز بصفة مؤقتة شغل درجات المجندين خلال مدة اداء الخدمة العسكرية .

بهذا القرار استطاعت وزارة المالية اغلاق باب هام من أبواب البطالة المقنعة فى قطاع الدولة . كما قامت وزارة المالية بمنع المحافظات من استغلال نحو ٧ ملايين من الجنيهات المصرية تأخرت المحافظات فى صرفها خلال شهور موازنة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ . كما طالبت بأن تستولى على أموال الصناديق المحلية للتنمية والخدمات بغرض ترشيد انفاقها . ومن ناحية ثالثة وقفت وزارة المالية ضد زيادة أجور العاملين فى الدولة بسبب نفاذ الاعتماد الاجمالى لباب الاجور فى الميزانية الحالية ، واعتمدت فى موقفها هذا على أن زيادة الاجور سيؤدى بها الى طبع بنكنوت بدون رصيد لعدم وجود الايرادات اللازمة لذلك ، الامر الذى يترتب عليه زيادة حدة التضخم مما يفقد الاجور تأثيرها فى تحسين أحوال العاملين . بل وطالبت اذا كان لهذه الزيادة فى الاجور أن تطبق فلابد أن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب والجمارك .

ومن العوامل التى وقفت فى وجه وزارة المالية بخصوص هذا الشق من وظائفها التالى : ١ ـ ارتباط الاجور بقضية الاستقرار السياسى ارتباط وثيقا ، ٢ ـ وجود بيروقراطية قوية فى بعض أجهزة الدولة تصاب بالضرر نتيجة لتضييق فرص الانفاق وخفض مخصصاته ، ٣ ـ وقوف بعض الوزارات ضد سياسات وزارة المالية ، كوزارة الصناعة التى عابت على وزارة المالية عدم المرونة والايجابية فى اصلاح الهياكل المالية لشركات القطاع العام وقضايا مديونيات القطاع العام للبنوك .

وزارة الداخلية :

أما بشأن وزارة الداخلية خلال هذا العام فيمكن القول بأن الوزارة كانت نشطة بشكل واضح وملحوظ فى تعقبها للتنظيمات والانشطة السياسية التى تعتبرها الوزارة معادية للنظام السياسى القائم . وكان دور وزارة الداخلية فى ضبط الحياة السياسية قد توسع فى ضوء قانون الطوارىء والذى تمت الموافقة عليه فى العام الماضى ليستمر حتى ١٩٩١ . وقد ادى هذا النشاط الى أثارة وتعميق الخلاف بين أعضاء الحكومة والنخبة الحاكمة من ناحية وبين مؤسسات الدولة من ناحية اخرى ، وبين الحكومة والمعارضة السياسية فى البرلمان من ناحية ثالثة الامر الذى ساهم فى اعتقاد الكثير من المراقبين بتهديد حالة الاستقرار السياسى . وتبلور هذا التهديد بصفة خاصة فى ضوء ما كان يتصف به وزير الداخلية السابق ، السيد زكى بدر من اسلوب شخصى اعتبرته التيارات السياسية والكثير من النخبة الحاكمة اسلوبا استفزازيا وغير مناسب فى التعامل مع قضايا الحكم .

فقد اعتاد وزير الداخلية السابق الدخول فى نزاعات سياسية مع المعارضة الرسمية فى البرلمان وفى مهاترات لا طائل من ورائها مع الصحافة الحزبية وربما يوجد تفسير لذلك فى عدة عوامل من أهمها التالى :

١ ـ اعتماد مفهوم للاستقرار السياسى يتسم بالانصراف فقط الى معانى أمنية بوليسية ، ٢ ـ ضعف الحزب الحاكم فى مسائل التعبئة وبناء الولاءات السياسية ، ٣ ـ بعض الصفات الشخصية لوزير الداخلية ، ٤ ـ انصراف جهاز الحكم فى مصر الى التركيز على قضايا الاصلاح الاقتصادى بالمعنى الفنى ،

واخيرا ٥ ـ اتصاف الحياة الديمقراطية بضعف مؤسسى أدى الى التداخل فى العضوية والنشاط بين الجماعات الشرعية والجماعات غير الشرعية .

كما اتجه هذا الدور السياسى لوزير الداخلية الى التورط فى صراع الاجنحة داخل الحزب الوطنى الحاكم . واحداث كفر الشيخ والاسكندرية تقف دليلا على تعاظم هذه الدور السياسى حيث ، قام وزير الداخلية فى الحالتين بتدعيم مجموعات من الافراد فى مواجهة مجموعات أخرى يؤيدها الحزب .

وكانت الوزارة هذا العام من الوزارات النشطة أيضا فى اصدار القرارات الوزارية ، وفقا لما هو منشور فى الجريدة الرسمية ، حيث أصدرت ما يقرب من ١١٤ قرارا يمكن تصنيفها كالتالى : ٥٠ قرارا خاصا بمسائل تتعلق بالجنسية ، و ٢١ قرارا تتعلق بمسائل الانتخابات ، و ١٤ قرارا تتصل بمسائل تتعلق بالطرد ومنع دخول البلاد ، و ٢٢ قرارا يرتبط بالتوسع المؤسسى الامنى ، واخيرا ٧ قرارات تتعلق بتنظيم الاحوال المدنية للمواطنين . ويوضح حجم هذه القرارات الى جانب السلوك العام والسياسى للوزارة بجلاء أبعاد وآليات الدور الكبير الذى لعبته وزارة الداخلية فى الحياة العامة والسياسية خلال هذا العام .

وبتحليل هذه القرارات نلاحظ على سبيل المثال أن وزارة الداخلية اصبح لها تأثير على بعض سلوك النظام بشأن القضايا الخارجية وخاصة فى بعض القضايا المتعلقة بالفلسطينيين وايران والعرب بصفة عامة . هذا بالاضافة الى قيام الوزارة بعقد اتفاقات تعاون دولية مع دول غربية لمكافحة الارهاب والنشاط السياسى المعادى . وايضا نلاحظ أن الوزارة قامت بتحديث وجودها الامنى فى قرى وبنادر عديدة فى انحاء البلاد . وربما كان اسلوب هذا التحديث وراء العديد من المصادمات بين الشرطة وفئات عريضة من الاهالى .

ورغم أن نشاط الوزارة ليس متصلا بصفة مباشرة بقضايا الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى من الناحية الفنية أو المؤسسية ، الا أنه بسبب الاعتبارات التى سبق ذكرها كان رأى الوزارة وتقاريرها من الاهمية بمكان فى تحديد خطوات الاصلاح الاقتصادى ومداه ومتابعة تنفيذه . وكان الامر كذلك بالنسبة الى علاقة النظام السياسى ببعض النقابات والجماعات المهنية ، حيث لعبت تقارير الوزارة وسلوكها المباشر دورا كبيرا فى عدم استجابة الحكومة لمطالب هذه الجماعات والنقابات ونذكر على سبيل المثال حالة نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة ونقابة الصيادلة ونقابة المحامين .

ويمكن القول باختصار أن وزارة الداخلية خلال عام ١٩٨٩ كانت فى بؤرة الحياة السياسية وتزايد نفوذها المؤسسى داخل جهاز الحكم . الا ان الوزارة كانت أيضا سببا فى تجميع المعارضة السياسية ضد نظام الحكم واثارة الراى العام الداخلى والعالمى وخاصة بشأن ما قررته المحاكم من قيام ضباط بعمليات تعذيب ضد المعتقلين السياسيين .

٢ ـ السلطة التشريعية :

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى القاء نظرة عامة على أداء مجلس الشعب فى دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس (٩ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ٥ يوليو ١٩٨٩) ، وأداء مجلس الشورى فى دور الانعقاد العادى التاسع (١٠ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ٢٢ إبريل ١٩٨٩) بحيث يمكن فى النهاية استخلاص عدد من الملاحظات حول دور السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى . ووفقا للبيان الذى القاه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس فى الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس يمكن استخلاص البيانات الأساسية التالية

- عقد المجلس ٩٦ جلسة ، منها ١٧ جلسة فى عام ١٩٨٨ و ٧٩ جلسة فى عام ١٩٨٩ . استغرقت جميعها ٣١٣ ساعة .
- اجتمعت لجان المجلس (٣٦١) اجتماعا استغرقت ٧٢٠ ساعة .
- شارك فى المناقشات التى دارت فى اجتماعات المجلس ٣٧٦ عضوا ، كان تصنيفهم على النحو التالى : ٢٩١ من الحزب الوطنى الديمقراطى ، ٧٩ عضوا من المعارضة منهم : ٤٤ من حزب العمل الاشتراكى و ٣٥ من حزب الوفد الجديد ، و٦ من المستقلين
- بلغ عدد المرات التى تحدث فيها أعضاء المجلس ٢٦٥٠ مرة صنفوا على النحو التالى :

- تحدث نواب الأغلبية (وعددهم ٣٧٠ عضوا يمثلون ٨١,٥٪ من أعضاء المجلس) ١٦٤٠ مرة بنسبة (٦١٪) وبمتوسط ٤ مرات تقريبا للعضو .
- تحدث نواب المعارضة (وعددهم ٨٣ عضوا يمثلون ١٨,٥٪ من مجموع الأعضاء) ١٠١٠ مرات بنسبة (٣٨٪) وبمتوسط (١٢ مرة) للعضو تقريبا .

وبالنسبة لعدد الموضوعات التى طرحت من قبل ممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب فى المجلس أشار رئيس المجلس إلى أن ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى قد تحدث فى (٧٢) موضوعا ، كما تحدث

ممثل الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى فى (٦٩) موضوعا ، وتحدث ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد فى (٥١) موضوعا .

ا - الاجراءات السياسية البرلمانية :

(١) بيانات رئيس الجمهورية :

قام رئيس الجمهورية بإلقاء ثلاثة بيانات امام مجلس الشعب : أولها فى افتتاح دور الانعقاد العادى الثانى للفصل التشريعى الخامس ، أما الثانى فقد تم بمناسبة رفع العلم المصرى على أرض طابا ، اما الثالث فقد تم فى ٣٠ مايو ١٩٨٩ بمناسبة عودة مصر لممارسة دورها بجامعة الدول العربية بعد انقطاع دام عشر سنوات .

(٢) مناقشة برنامج الوزارة :

القى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بيانا عن برنامج الوزارة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ . وشكل المجلس لجنة لدراسة البيان برئاسة وكيل المجلس (المستشار احمد موسى) . وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس فى الجلسة العاشرة (٢٤ ديسمبر ١٩٨٩) حيث أكدت فيه التقاءها التام مع فكر الحكومة وسياساتها (التى تتمثل فى اربعة اتجاهات : ديمقراطية رحبة ، تنمية اقتصادية تقوم على تخطيط طويل ومتوسط الأجل ، تنمية وعدالة اجتماعية ، سياسية خارجية تستهدف مصالح مصر قبل اى شىء)

وقد استمرت مناقشات المجلس - وفقا للتقرير الذى قدمه رئيس المجلس فى ختام هذه المناقشات - عشرين جلسة اشترك فيها ٢٠٤ أعضاء ، منهم ١٤٦ عضوا من الحزب الوطنى ، ٥٨ عضوا من المعارضة (منهم ٣٧ عضوا من حزب العمل ، ١٥ عضوا من حزب الوفد الجديد ، ٦ أعضاء من غير المنتمين إلى أحزاب)

وقد أثار الأعضاء فى مناقشاتهم عددا من القضايا الهامة سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى . وبالرجوع إلى مضابط المجلس فى هذه الفترة يلاحظ تركيز الأغلبية على عدد من القضايا يمكن اعطاء امثلة عليها :

قضية الوحدة الوطنية ، مشكلة المديونية ، مشكلة المخدرات وخطر الادمان ، تطوير التعليم ، تطبيق الشريعة الاسلامية ، دعم الهيئة القضائية ، مشكلة التلوث ، دور الشرطة فى حماية الأمن ، ضرورة العمل على بناء جسور الثقة بين رأس المال والقنوات الشرعية للادخار والاستثمار ... الخ

اما بالنسبة للقضايا التى أثارتها المعارضة فيمكن تقديم أمثلة عليها فى المطالبة بتعديل قوانين الانتخاب وضمان حرية تكوين الأحزاب ، ووقف العمل بقانون الطوارىء ، ومهاجمة سياسة البذخ والاسراف من قبل الحكومة ، وإدانة ممارسات الشرطة وسياسة وزير الداخلية ، وأوضاع شركات تلقى الأموال وضرورة ضمان حقوق المودعين، وقضية البطالة ، والمطالبة بعدم الخضوع لقرارات توصيات صندوق النقد الدولى إذا كانت مخالفة للمصالح المصرية .

ويمكن إيراد ثلاث ملاحظات على مناقشات بيان الحكومة : الأولى اتفاق المعارضة والأغلبية على الاشادة بالسياسة الخارجية للرئيس مبارك ودوره على المستويين العربى والدولى وتركيزهما على ضرورة رسم سياسة خارجية تضع فى اعتبارها المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية وتهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح مصر .

الملاحظة الثانية : وجود قدر من الاتفاق بين الأغلبية والمعارضة حول بعض قضايا العمل الوطنى مثل مطالبة بعض أعضاء الحزب الوطنى بإعادة النظر فى قانون الانتخاب ، ومثل المطالبة بإعادة النظر فى القوانين لتتمشى مع الشريعة الاسلامية ، وكذا المطالبة بإلغاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

وقد عقب رئيس الوزراء على مناقشات الأعضاء وما اثاروه من قضايا ، وركز بصفة خاصة على مشكلة الزيادة السكانية ، والعلاقة مع صندوق النقد الدولى ، ودوره - اعتبارا من عام ١٩٨٦ . فى إعادة جدولة ديون مصر ، كما تناول أيضا بالتفصيل وضع شركات تلقى الأموال وأوضاعها المالية .

وفى أعقاب ذلك طرح وكيل المجلس ورئيس لجنة الرد على بيان الحكومة اقتراحا بتأكيد الثقة بالحكومة وافقت عليه الأغلبية ، على حين اثار أحد ممثلى المعارضة نقطة دستورية تتعلق بعدم اختصاص المجلس بإعطاء الثقة ، كما أعلن المهندس ابراهيم شكرى باسم المعارضة عدم الموافقة على بيان الحكومة .

ب - الدور التشريعى لمجلس الشعب :

تركز الدور التشريعى لمجلس الشعب فى هذا الدور من أدوار الانعقاد فى جانبين : أولهما مشروعات القوانين ، والثانى الاتفاقيات الدولية ، بينما غابت وسائل تشريعية أخرى من التى تضمنتها اللائحة الداخلية للمجلس مثل الاقتراحات بمشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء ، وهو الأمر الذى يمكن اعتباره مؤشرا على درجة المبادرة من قبل الأعضاء .

وبلغ عدد مشروعات القوانين التى احيلت الى المجلس ٣٤٥ مشروع قانون تم الانتهاء من نظر وإقرار ٢٣٤ منها ، نورد فيما يلى بعض الأمثلة عليها :

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات

عمل مجمع البحوث الاسلامية ليمكن دعمه ومواجهة التناقض المستمر فى أعضائه .

● مشروع قانون فى شأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية . وقد استهدف مساواة هيئة النيابة الادارية بباقى الهيئات القضائية الأخرى القائمة من حيث الاستقلال ، وكذا من خلال كفالة تمتع أعضائها بالمزايا المكفولة لسائر الهيئات القضائية .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى ، وقد استند على عدة أسس كان أهمها تغيير نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المطلقة إلى نظام الانتخاب الفردى ، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية من ست وعشرين دائرة انتخابية إلى ست وثمانين دائرة انتخابية ، بالاضافة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس من مائتين وعشرة أعضاء إلى مائتين وثمانية وخمسين عضوا . ويتم انتخاب ثلثى هذا العدد ، بينما يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى طبقا لحكم المادة (١٦٩) من الدستور .

وبالرغم من أن مشروع القانون قد حظى بتأييد من قبل المعارضة والأغلبية ، إلا أن الأولى أثارت فى المناقشات بعض الملاحظات كتلك التى اوردها ممثل الهيئة البرلمانية لحزب العمل من أنه كان محاولة من الحكومة لتفادى حكم يصدر بعدم دستورية قانون الانتخاب لمجلس الشورى ، خاصة مع وجود تقرير بذلك من مفوضين فى المحكمة الدستورية العليا ، وكذلك إشارة ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد لوجود خلاف بين المعارضة والأغلبية - بل وبين بعض أعضاء الأغلبية انفسهم - بالنسبة لموضوع تقسيم الدوائر الانتخابية .

وعلى الجانب الآخر فقد رد ممثل الأغلبية على ملاحظات المعارضة بأن الحكومة هى التى تقدمت بمشروع القانون ، ولم تتركه لاقتراحات يتقدم بها النواب وأن الشرط الأساسى فى الانتخاب أن يكون سريا ، اما طريقة الانتخاب (قائمة نسبية أم مقعد فردى) فمسائل تخضع للتجربة وصولا إلى التمثيل الأكثر تعبيرا عن الشعب .

● مشروع قانون بفرض ضريبة الأيلولة وإلغاء الضريبة على التركات ، ويهدف إلى تلافى ما اسفر عنه التطبيق العملى للقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٥٢ بفرض رسم أيلولة على التركات ، والمرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات من ثغرات وما اعتور نصوصهما من تضارب وغموض بالاضافة إلى صعوبة وكثرة الاجراءات .

● مشروع قانون باستمرار العمل بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون . وكان من الطبيعى أن تثار اعتراضات من قبل المعارضة على مشروع القانون الذى يتوالى عرضه على مجلس الشعب منذ ١٩٧٢ أى انه تم تجديده لمدة ١٧ عاما ، مع أن المادة (١٠٨) من الدستور تقضى بأن يكون التفويض لمدة محددة ، وأن استمرار التفويض لهذه المدة الطويلة ينقص من حق المجلس فى مباشرة اختصاصه كما أن التبرير الذى يقدم للتفويض بخطورة الموقع الاستراتيجى لمصر ودورها بالنسبة للأمة العربية ، معناه إصدار قرار بالتفويض بأثر رجعى منذ نشأة مصر لأن موقعها لن يتغير جغرافيا . اما التبرير الذى قدمته الأغلبية للمطالبة باستمرار التفويض لرئيس الجمهورية فيعود للظروف التى تمر بها المنطقة العربية التى تعد محط انظار وأطماع الدول الأخرى كما أن اعتمادا التسليح تحتاج إلى سرعة البت فيها حتى لا يسعى الآخرون إلى إفشال صفقات السلاح أو إلى التسليح بنوع مضاد لها .

وعلى اية حال فقد اسفر أخذ الرأى على مشروع القانون نداء بالاسم عن الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ٣٨٠ ، بينما بلغ غير الموافقين ٣١ عضوا ، وامتنع أربعة أعضاء عن الادلاء بالرأى .

● مشروع قانون الاستثمار ، ويهدف إلى منح المستثمر المصرى كافة المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والأجنبى وتخطى المعوقات الادارية والاجرائية التى تؤثر على حجم الاستثمار بتوحيد الجهة التى يتعامل معها الاستثمار وتشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية القومية .

وقد حظى مشروع القانون السابق بمناقشات واسعة استمرت عبر ثلاث جلسات أبدى خلالها الأعضاء بعض الملاحظات الخاصة بمناخ الاستثمار ومدى الاستقرار السياسى والتشريعات الاقتصادية وضرورة طمأنة المستثمرين على أموالهم . وقد أثار بعض الأعضاء تحفظات حول أسباب العجلة فى نظر مشروع القانون ، حتى لقد تساءل أحد ممثلى المعارضة عن العلاقة بين ذلك وبين المباحثات المتعثرة مع صندوق النقد الدولى ؟

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية ، وهو يقضى بإضافة فقرة جديدة للقانون القائم تجيز لرئيس الجمهورية - بعد موافقة مجلس الوزراء ، وبناء على اقتراح الوزير المختص للادارة المحلية - إصدار تنظيم خاص لبعض المدن ذات الأهمية الخاصة بهدف تنميتها والنهوض بمرافقها . وقد أشارت المناقشات إلى ملاحظة تكرار التعديل فى القانون ،

وطالبت بالمراجعة الكاملة للقانون حتى يخرج متكاملا ، كما طالب رأى بألا يقتصر التعديل على مدينة معينة بل بالاصلاح الشامل لكل المدن سياحية أو غير سياحية .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . وتجدر الاشارة هنا إلى ما ذكره رئيس المجلس فى بداية المناقشات لهذا القانون من اهتمام المجلس بمشكلة المخدرات من كافة الجوانب حتى لقد عقد ثلاث جلسات عام ١٩٨٥ كما عقد عشر جلسات استماع استمرت (٨٥) ساعة استمع فيها لآراء المختصين ، كما تم تشكيل لجنة فنية ضمت كبار أساتذة القانون درست الظاهرة من كافة جوانبها .

وقد أوضح وزير العدل أمام المجلس قبل مناقشة مشروع القانون القواعد التى استرشدت بها الحكومة فى وضعها لمشروع القانون وكيف تم تحديد العقوبات المختلفة لجرائم المخدرات .. الخ . وقد استمرت مناقشة المجلس لمشروع القانون ثمانى جلسات متتالية حظى فيها بمناقشة مستفيضة لكافة مواده . حتى تمت الموافقة عليه بصورة نهائية - وبطريقة الاستعجال - بأغلبية ٤٣٣ عضوا وامتناع عضو واحد ينتمى لحزب الوفد (هو علوى حافظ) .

● مشروع قانون بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج تفرض على الأجور والمرتبات التى يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام والعاملون بنظم أو كادرات خاصة الحاصلون على إعارة أو إجازة بدون مرتب للعمل فى الخارج ، كما حدد مشروع القانون قيمة الضريبة المقترحة وفقا لقواعد محددة . وقد أثار مشروع القانون مناقشات حول المدة المسموح بها للاعارة ، ومدى عدالة فرض الضريبة ، ثم وجود مخالفة دستورية بسبب التمييز بين العاملين مدنيين وغير مدنيين ... الخ .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية . وقد أثار الأعضاء فى مناقشاتهم لهذا المشروع عددا من التحفظات كان من أهمها أنه أعطى لهيئة الثروة السمكية صلاحيات واسعة وتجاهل المحليات بالاضافة لوجود تضارب فى الاختصصات بين الجهات العاملة فى نطاق الثروة السمكية ... الخ .

وقد اتضح من خلال المناقشات وجود تعارض فى الآراء بالنسبة لمشروع القانون المعروض وعلى ذلك فقد تمت الموافقة على إعادته للجنة مشتركة من لجنة الزراعة والرى ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لدراسته فى ضوء ما أثير من آراء .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن إنشاء صندوق تحسين الأقطان المصرية . وقد طالب الأعضاء فى المناقشات ضرورة قصر التعاقد مع المزارعين حسنى السمعة ، ورصد مبالغ لتحسين حال الصندوق تشجيعا للمزارعين وتحسينا للمحصول .. الخ . وتجدر الاشارة إلى امتناع الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد عن إبداء رأيها فى مشروع القانون على نحو ما جاء على لسان ممثل الهيئة البرلمانية للحزب دون ذكر لأسباب الامتناع .

● مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . ويقضى بإضافة مادة جديدة للقانون المذكور تتضمن كيفية تشكيل الجمعية العامة لشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام . وتجدر الاشارة إلى ما أثاره ممثلو المعارضة من العمل (ابراهيم شكرى) والوفد (ياسين سراج الدين) حول مدى صحة نظر المجلس لمشروع القانون المعروض ولغيره فى حين انه لا حديث للرأى العام إلا عن مدى صحة انعقاد مجلس الشعب من عدمه بعد صدور حكم المحكمة الادارية الذى يعنى أن تشكيل المجلس غير قانونى وأن جميع القوانين والقرارات التى تصدر عنه باطلة . وقد رد رئيس المجلس على هذا التحفظ من قبل المعارضة بأن المجلس دستورى وشرعى ومستمر ونصح من لديه أى شكوك أن يوفر مجهوده وألا يشارك فى الجلسات .

● ثلاثة وثلاثون مشروع قانون بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية للبحث عن البترول واستغلاله . والواقع أن المناقشات الخاصة بقطاع البترول سواء أثناء نظر مشروعات القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة به كانت كملاحظة عامة - تتم فى إطار من التأييد لسياسة وزير البترول ونشاط وزارته والانجازات التى حققها قطاع البترول ، وإن اثيرت تحفظات تتعلق بضمان حقوق العاملين المصريين فى شركات البترول ، أو بالنسب التفضيلية ، وتشجيع تشغيل المقاولين المحليين ، كما اثار البعض تحفظا حول ضرورة التأكد من أن الشركات التى يتم التعاقد معها شركات معروفة وليست صهيونية ... الخ

● مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة وقد بينت المذكرة المرفقة بالقانون أنه استهدف مواجهة ما استشرى فى الآونة الأخيرة من ظاهرة إصدار كتب ومنشورات ومقالات تتناول طبيعة عمل المخابرات العامة ونشاطها وأفرادها فى الداخل والخارج مما عرض أسرارها للانتهاك والتداول وأضر بالمصلحة العامة .

وأنه لما تبين من قصور نصوص قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ عن ملاحقة تلك المواد قامت المخابرات العامة بإعداد مشروع القانون المعروض بقصد إسباغ الحماية الجنائية على الأسرار الخاصة بعمل المخابرات العامة ، وتجريم إفشائها بعقوبات شديدة رادعة ، وعلاج ما يشوب نصوص القانون الحالية من قصور مع التنسيق بين هذه الأحكام وأحكام قانون العقوبات .

وقد تناولت المناقشات لمشروع القانون نقاطا متعددة كتلك التى أثارتها المعارضة من التساؤل عما إذا كان يقصد به إضفاء نوع من الحصانة على أفراد المخابرات العامة ؟ ومثل الملاحظة الخاصة بتوزيع مشروع القانون على الأعضاء فى نفس يوم المناقشة بما لا يمكن من دراسته متأنية بالرغم من خطورته . ومثل المطالبة بتحديد فترة معينة ـ ثلاثين أو خمسين عاما ـ يسمح بعدها برفع هذه السرية .

مشروعات القوانين المالية وتتمثل فى :

● **مشروعات قوانين الخطة والموازنة والحسابات الختامية** : حظى تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العام لعام ٨٩/ ٩٠ بمناقشات واسعة وتجدر الاشارة إلى أنه اثناء مناقشات المجلس للموازنة العامة أثارت المعارضة ملاحظة حول التأخر المتكرر لوصول الموازنة العامة للمجلس الأمر الذى يعد مخالفة من قبل الحكومة للدستور . كما أثار الأعضاء ملاحظات حول ضعف الحصص المخصصة فى الموازنة لبعض المجالات كالثقافة مثلا بالرغم من أهميتها فى عملية البناء الفكرى للانسان المصرى ، وطالبوا بمعرفة المجلس لأرقام الميزانية العسكرية . وتجدر الاشارة هنا إلى أن مناقشات الأعضاء أثناء نظر الموازنة العامة غطت موضوعات بالغة التعدد وتخرج عن إطار الموضوع المطروح إلى الحد الذى جعل رئيس المجلس يلفت نظرهم إلى أنهم يخلطون بين مناقشاتهم للموازنة وبين مناقشاتهم لبيان الحكومة .

وفى ختام مناقشات الأعضاء لتقرير لجنة الخطة لمشروع الموازنة العامة قام رئيس مجلس الوزراء بالتعقيب على ملاحظات الأعضاء . وعرض رئيس المجلس التقرير للتصويت فوافقت عليه الأغلبية وأعلن ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد رفضه للموازنة العامة للدولة ، كما أعلن المهندس ابراهيم شكرى ـ باسم حزب العمل الاشتراكى رفض الحزب للموازنة . وهنا طلب العضو عادل والى الكلمة ليؤكد تمثيله لحزب العمل الاشتراكى الذى يعلن باسمه موافقة الحزب على التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة . وحدثت مشادة بين أحد اعضاء حزب الأحرار وبين العضو عادل والى حول أحقية الأخير فى تمثيل حزب العمل وقد طالب رئيس المجلس بأن تتم تصفية الخلافات خارج القاعة . وأعلن موافقة المجلس على الموازنة العامة مع إحالة التقرير والمناقشات إلى الحكومة . وقد حظى التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٩/ ١٩٩٠ بمناقشات واسعة أيضا . وقد تضمن التقرير تقييما مبدئيا للأداء الاقتصادى المصرى خلال عامى ٨٨/ ١٩٨٩ ، واهداف خطة عام ٨٩/ ١٩٩٠ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطة ثم ملاحظات وتوصيات اللجنة إزاء قضايا كالسكان ، قوة العمل والتوظف ، الصادرات ، القطاع العام .... الخ .

وأثار الأعضاء فى مناقشاتهم للتقرير العديد من القضايا الجوهرية المتصلة بالأهداف الطموحة للخطة والامكانيات المتاحة للتنفيذ كما تناولوا عديدا من قضايا العمل الوطنى والسياسات الاقتصادية المطلوب اتباعها بدءا من ضرورة توفير فرص العمل للشباب ، وتشجيع التعاونيات ودعم الصناعات الصغيرة ، ودعم القوات المسلحة ، وضرورة العمل على جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار باللجوء الى صور غير تقليدية . كما أثار ممثلو المعارضة موضوع انتخابات مجلس الشورى وما تم من تجاوزات فيها من وجهة نظرهم ، وتساءلوا عن نتائج المفاوضات مع صندوق النقد الدولى بشأن مشكلة الديون . وأكد أحد ممثلى المعارضة وجود عجز كلى فى الميزانية قدره بـ (٩ آلاف مليون جنيه) وأنه سيزيد بإطراد .

وقد دفع تشعب الآراء التى أبديت اثناء مناقشة الخطة رئيس المجلس الى تكرار ملاحظته للأعضاء بأنهم يخلطون بين مناقشة الخطة ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة .

وقد استمرت مناقشة الخطة عبر أربع جلسات علق فى نهايتها نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على ما أثاره الأعضاء من قضايا متعددة .

وأسفر التصويت عن موافقة مجلس الشعب على التقرير مع امتناع ١٥ عضوا ـ ينتمون إلى حزب العمل ـ بالاضافة إلى عضو مستقل عن التصويت . كما ووفق على ان يحال التقرير ومناقشات الأعضاء للحكومة لاتخاذ اللازم فى شأن ما ورد به من توصيات وما أبدى فى المناقشات .

وفى نفس هذه الجلسة (٧٦) فى ١٤ يونيو ١٩٨٩ وافق المجلس على مشروع القانون الخاص باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٩/ ١٩٩٠ وتجدر

الاشارة إلى أن رئيس المجلس أعلن أنه قد عقد أربع جلسات لمناقشة الخطة وثمانى جلسات لمناقشة الموازنة ، تحدث فيها ثمانون عضوا منهم تسعة وأربعون عضوا من الحزب الوطنى وواحد وثلاثون عضوا للمعارضة .

أما بالنسبة للجانب الثانى من جوانب النشاط التشريعى للمجلس فى **الاتفاقيات** ، فقد بلغ عدد الاتفاقيات التى نظرها المجلس ١٠٥ اتفاقيات أقر ١٠٣ اتفاقية منها غطت مختلف مجالات التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى والاسكان والزراعة مع بلدان العالم المختلفة . ونقدم فيما يلى أمثلة لبعض الاتفاقيات التى أقرها المجلس :

● مثلت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى واحدة من أهم الاتفاقيات التى نظرها المجلس فى هذا الدور من أدوار الانعقاد . وقد قدم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عرضا موجزا لما تضمنته من بنود . وتجدر الاشارة الى أن الاتجاه الغالب فى مناقشات الأعضاء تمثل فى تاييد الاتفاقية والاشادة بها . على أن أحد ممثلى المعارضة (المستشار مأمون الهضيبى) اثار تحفظا حول مدى دستورية المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التى تقرر أن كل الدول المنضمة للاتفاقية تسعى لأن تصدر كل القرارات بالاجماع ، فإذا لم يتحقق هذا صدرت القرارات بالأغلبية ، وبين العضو أن المادة المذكورة لم تحدد نوعا معينا من القرارات ، ولم تميز بين قرار وآخر . ومن اللافت للنظر أن أحد ممثلى الحزب الوطنى (المستشار الدمرداش العقالى) أثار فى المناقشات نقطة جديرة بالاهتمام عندما تحفظ على الاتفاقية وقال إن مصير مصر الحقيقى أن تتحد مع الدول المجاورة لها كالسودان وليبيا ، لا أن تتحد مع أية دولة أخرى بعيدة عنها جغرافيا ، . وطالب بأن تظل مصر هى الشقيق الأكبر الذى يتعامل مع الكل على قدم المساواة .

وردا على وجهة النظر السابقة فقد كان ثمة تأكيد من جانب ممثل الأغلبية (مقرر اللجنة) بأن الاتفاقية ليست محورا ، لأنها مفتوحة للجميع ، وأنها ليست قفزا على الجامعة العربية بل إنها تتم فى إطار ميثاق الجامعة وهى تؤكد على هذا فى مقدمتها وفى المادة الأولى منها .

● ارتباطا باتفاقية مجلس التعاون العربى اقر المجلس اتفاقية امتيازات وحصانات مجلس التعاون العربى

● اتفاقية التعاون القانونى والقضائى الموقعة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية .

قرار رئيس رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على بروتوكول إنشاء الجامعة الدولية للتنمية الافريقية للناطقين باللغة الفرنسية والنظام الأساسى الخاص بها الموقعين فى داكار بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

● قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع نظم إدارة الرى بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣

وقد أثارت المعارضة ملاحظة مفادها أن الاتفاقيات والمنح والقروض التى تعرض على المجلس التقارير الخاصة بها بالقصور حيث لا تتضمن تقويما اقتصاديا للمرحلة السابقة ومدى الفوائد التى عادت على البلاد منها . واعطيت أمثلة على ان المنح ليست كما يشاع أموالا لا ترد ولكنها أموال ترد بطرق أخرى ومثال ذلك أن وحدات الادارة المحلية قد شكت من ان عربات حمل القمامة التى ترد مجانا تحتاج إلى قطع غيار غالية الثمن تستغرق ثمن العربات الأصلى بشكل سريع .

● قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع مصنع أسمنت بنى سويف (٢) بين حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة وصندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (اليابان) الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٠ .

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاتفاقية قد حفلت بمناقشات من قبل الأعضاء أثاروا فيها ملاحظة حول الفساد فى قطاع الأسمنت ، كما أشار العضو الوفدى (على سلامة) بأنه سبق أن تقدم باستجواب منذ ثلاث سنوات لرئيس الوزراء ، وأنه لو كان قد حظى بالاهتمام المطلوب لما تقدمت الحكومة بهذه الاتفاقية . كما أثار بعض الأعضاء زيادة تكلفة المشروع نتيجة التأخر فى الموافقة عليها منذ عام ١٩٨٢ ، ومن ثم ارتفاع تكلفة الاسمنت ، خاصة مع التغير الذى حدث فى سعر الصرف .

ملاحظات على اداء المجلس فى الجانب التشريعى :

ـ تركز اداء المجلس فى الجانب التشريعى على مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية على حين غابت اجراءات تشريعية برلمانية مثل الاقتراحات بمشروعات القوانين التى يقدمها الأعضاء ومثل القرارات بقوانين .

ـ الارتفاع الكبير فى نسبة ما نظره وأقره المجلس من مشروعات القوانين (٢٣٤ من ٣٤٥ مشروع قانون بما نسبته ٦٧,٨٣ ٪) ، وكذا الاتفاقيات الدولية (اقرار

١٠٣ اتفاقية من ١٠٥ بما نسبته ٩٨,٠٩ ٪)

- على حين حظت بعض مشروعات القوانين التى نظرها المجلس بمناقشات مستفيضة وتفصيلية وعبر جلسات متتالية - مثلما حدث عند نظر مشروع القانون الخاص بمكافحة المخدرات ، وبفرض ضريبة على التركات وكذا مشروع قانون الاستثمار - فإن كثيرا من مشروعات القوانين الأخرى لم تكن تحظى بوقت كاف لدراستها ومناقشتها وهو الأمر الذى كان محل ملاحظة لممثلى المعارضة فى كثير من الأحيان مثلما نجد فى مشروع القانون الخاص بالمخابرات على النحو الذى سبقت الاشارة اليه .

- ترد الملاحظة السابقة الخاصة بمشروعات القوانين - وإن يكن بدرجة أكبر - على الاتفاقيات الدولية التى نظرها المجلس وإن حظت بعض الاتفاقيات بمناقشات واسعة أو لابداء تحفظات من قبل الأعضاء على بعض البنود التى تتضمنها ، وهو الأمر الذى نراه بوضوح فى الاتفاقيات الخاصة بقطاع البترول .

بعض التقارير الهامة للجان المجلس :

- تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتنفيذ الأحكام الوقتية الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الدعاوى المقامة من حزبى الوفد الجديد والعمل الاشتراكى وبعض المرشحين ، بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن إعلان نتيجة انتخابات أعضاء مجلس الشعب التى اجريت بتاريخ ٦ من إبريل سنة ١٩٨٧

وقد دافع رئيس المجلس دفاعا قويا عن حق المجلس فى الفصل فى صحة عضوية أعضائه مستندا لنص المادة (٩٣) من الدستور وعدم اختصاص القضاء الادارى فى هذا الشأن وبين أن المجلس استفسر من محكمة النقض التى افادت أن كل ما يتعلق بصحة العضوية مناط بمجلس الشعب وحده ويعنى ذلك أنه ليس لأية جهة أخرى أن تتدخل فى هذه المسألة . واستند رئيس المجلس لسابقة برلمانية حدثت فى الخامس عشر من يونيو عام ١٩٨٦ عندما صدرت أحكام بإحلال ثلاثة من أعضاء المجلس المنتمين لحزب الوفد من الفئات محل ثلاثة من أعضاء المجلس المنتمين لنفس الحزب من العمال . وعرض الأمر على المجلس لأن إدخال الثلاثة الذين صدرت بشأنهم الأحكام كان يقتضى إبطال عضوية الثلاثة الآخرين . وقد رفض المجلس هذا الطلب بالاجماع حتى من قبل ممثلى المعارضة . وقد ساند رئيس المجلس فى شرح وتأكيد وجهة نظرة ممثل الأغلبية وكذا مقرر اللجنة . وقد اعلن ممثلو الهيئة البرلمانية للوفد رفض الحزب للموافقة على ما انتهت اليه اللجنة . على حين طالب ممثل احد أعضاء حزب العمل بأن يراعى فى المستقبل عدم تكرار مثل هذه الحالات وفى نفس الوقت أعرب احد الأعضاء الناجحين فى الانتخابات عن تشككهم فى سلامة الحكم الصادر عن المحكمة الادارية .

وعلى أية حال فقد أسفر أخذ الرأى عن موافقة المجلس على ما انتهى إليه رأى اللجنة على حين أعلن ستة من الأعضاء المنتمين لحزب الوفد الجديد رفضهم له .

- تقرير لجنة الشباب عن نتائج الحوار الذى ادارته اللجنة مع تجمعات الشباب وقياداته لاستطلاع الرأى بشأن دور الشباب فى تحقيق أهداف الصحوة الكبرى فى التنمية والبناء والحفاظ على المسيرة الديمقراطية .

وقد اشتركت الأغلبية والمعارضة فى مناقشة التقرير حيث تمت اثارة نقاط هامة كضرورة تعميق الانتماء للوطن لدى الشباب ، مقاومة خطر المخدرات ، التصدى بحسم لمشكلة المخدرات والادمان ، أهمية تدعيم وتنشيط مراكز الشباب لتؤدى دورها تجاه هذا القطاع الهام من المجتمع .

وانتهت المناقشات بالموافقة على إحالة التقرير والمناقشات التى دارت بشأنه إلى الحكومة لاتخاذ اللازم فى شأن ما ورد به من توصيات .

ج - الدور الرقابى :

وفقا للائحة الداخلية لمجلس الشعب فإن وسائل وإجراءات الرقابة البرلمانية تتمثل فى الأسئلة ، طلبات الاحاطة ، والاستجوابات ، طلبات المناقشة العامة ، الاقتراحات برغبة أو بقرار ، لجان تقصى الحقائق ، لجان الاستطلاع والمواجهة ، تقديم العرائض والشكاوى ، سحب الثقة من نواب رئيس مجلس الوزراء أو نواب الوزراء واتهامهم ، متابعة المجلس لشئون الحكم المحلى

وقد لوحظ من حصر النشاط الرقابى لمجلس الشعب فى دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس أن هذا النشاط قد تركز بالأساس فى : الأسئلة حيث قدم الأعضاء (٩٦) سؤالا تمت الاجابة عنها جميعا ، ثم الاستجوابات التى بلغ عددها (٢١) استجوابا نوقش منها تسعة استجوابات فقط ، ثم طلبات الاحاطة التى بلغت (١٦) طلب احاطة تمت مناقشتها جميعا ، فطلبات المناقشة التى بلغ عددها (٩) لم تتم مناقشة اى منها .

ويعنى هذا أن النواحى الاجرائية قد أدت إلى تعويق النظر فى أكثر من نصف الاستجوابات ، وكافة طلبات المناقشة التى قدمت

ولوحظ من تحليل مضابط المجلس فى هذا الدور من

أدوار الانعقاد أن نشاط المجلس فى الجانب الرقابى كان مركزا على عدد من القضايا المتصلة بأداء بعض الوزارات - الخدمية بالأساس - وأن رقابة المجلس كانت تتم عبر أكثر من وسيلة رقابية فى نفس الوقت وإزاء نفس الموضوع (بالجمع أحيانا بين طلب الاحاطة والسؤال ، وبين السؤال والاستجواب أو بين الثلاثة معا) . وعلى ذلك فقد آثرنا فى هذا العرض الا نفرد لكل شكل من أشكال الرقابة البرلمانية نقطة خاصة به وأن نركز على الجانب الموضوعى من خلال سياسة الوزارات التى كانت موضعا للرقابة البرلمانية وذلك على النحو الذى يظهره العرض التالى :

(١) سياسة وزارة الداخلية وممارسات الوزير زكى بدر على نحو خاص :

حظت سياسة وزارة الداخلية والممارسات التى كان يتبعها وزير الداخلية السابق (زكى بدر) باهتمام كبير من قبل المجلس أغلبية ومعارضة ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن الجلسة الثالثة والثلاثين من جلسات المجلس قد خصصت بالكامل لدراسة هذا الموضوع حيث تم فيها نظر خمسة أسئلة (ثلاثة من الحزب الوطنى واثنان من حزب العمل) ، ثمانية طلبات إحاطة (أربعة من الحزب الوطنى وأربعة من حزب العمل) ، أربعة استجوابات (اثنان من حزب العمل ، واحد من حزب الوفد وواحد من حزب الأحرار)

وقد تضمنت الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات موضوع تجاوزات وزارة الداخلية فى تطبيق قانون الطوارىء ، واقتحام قوات الشرطة لقرية أبى عمر بكفر الشيخ ، ودورها فى أحداث الكوم الأحمر ، وعين شمس . وركز الأعضاء - من ممثلى المعارضة بصفة خاصة - حملتهم على وزير الداخلية وضربوا أمثلة صارخة لحملات الاعتقال والتنكيل ، بالمواطنين وتصاعدت حملتهم إلى حد مطالبة البعض لرئيس الجمهورية بالاستجابة لنبض الجماهير بإعفاء الوزير من منصبه ووقف سياسة العصا الغليظة التى ينتهجها .

وقد رد الوزير فى الجلسة التالية - على الاتهامات التى وجهت إليه ، وقدم بيانا مستفيضا أورد فيه تفصيلات تدين المعارضة وممثليها وتسىء لهم إساءة شخصية ، الأمر الذى أدى إلى تصاعد الموقف داخل الجلسة وحدوث اشتباك بين العضو الوفدى طلعت عبد الهادى رسلان والوزير . وقد انتهى الأمر بإحالة العضو إلى لجنة القيم لمحاسبته . وفى الجلسة التالية وافق المجلس على ما انتهت إليه لجنة القيم من اسقاط العضوية عنه (وكانت نتيجة التصويت على النحو التالى : عدد أعضاء المجلس ٤٥٨ عضوا ، عدد الغائبين والمعتذرين وغير الموجودين أثناء التصويت ٣٩ عضوا ، عدد الدوائر الخالية ٤ ، عدد غير الموافقين ٧٢ عضوا ، عدد الممتنعين ٤ أعضاء ، عدد الموافقين ٣٣٩ عضوا أى أنهم تجاوزوا ثلثى أعضاء المجلس الذين تشترط اللائحة موافقتهم لاسقاط العضوية) وتجدر الاشارة إلى أن العضوين ياسين سراج الدين وابراهيم شكرى تقدما فى الجلسة الخامسة والثلاثين (٤ مارس ١٩٨٩) - باعتبارهما ممثلين الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد ، وحزب العمل الاشتراكى - بطلب لعقد جلسة خاصة للمجلس إعمالا لحكم المادة ٢٦٩ من اللائحة للنظر فيما اتخذ من اجراءات عند نظر الاستجوابات الموجهة لوزير الداخلية ، ولكن هذا الطلب رفض من قبل المجلس .

(٢) سياسة وزارة الصحة :

وقد تم التعرض لها من خلال موضوعين:

(أ) خطر الحمى الشوكية :

حيث تقدم الأعضاء بأربعة أسئلة (اثنان من الحزب الوطنى ، واحد من حزب العمل ، والاخر من حزب الوفد) إلى وزير الصحة . كما قدم طلبا احاطة (أحدهما من العمل ، والثانى من الوفد) . وقد تركزت الأسئلة وطلبا الاحاطة حول وجود حالات إيجابية للاصابة بالحمى الشوكية ، وحول عدم وجود أمصال كاف للوقاية من المرض ، وضرورة توعية المواطنين بكيفية تجنب الاصابة به ... الخ

(ب) الوضع فى المستشفيات العامة :

وجه لوزير الصحة ستة أسئلة تناولت سوء الوضع فى المستشفيات العامة بالمراكز والوحدات الصحية ، واجراءات الوزارة لتطوير ودعم مستشفيات التأمين الصحى بالاسكندرية . وقد تقدم بهذه الأسئلة (ثلاثة نواب من الحزب الوطنى ، ونائبان من العمل ، ونائب مستقل) .

وقد رد وزير الصحة على ما أثير فى الموضوعين السابقين ، فأكد بالنسبة لموضوع الحمى الشوكية أن الحالات الموجودة هى حالات فردية ولم تتحول إلى وباء ، وأكد أن التطعيم سلاح ذو حدين لأنه إذا لم يستخدم وفقا للأصول العلمية السليمة يمكن أن تترتب عليه نتائج خطيرة . وعندما انتقده الأعضاء لعدم مواجهة الشائعات المثارة حول الحمى الشوكية رد بأن نبرة الاعلام إذا زادت عن حدها يمكن أن تسبب الذعر للناس .

أما بالنسبة للوضع فى المستشفيات العامة فقد اكد الوزير حرص الوزارة على تحسين وضع الوحدات الريفية ولكن ذلك يسير وفقا لخطة علمية ، كما اكد اتجاه الدولة لترشيد عمل المؤسسات العلاجية فى

الأقاليم بحيث تساهم الجماهير القادرة مع الدولة فى تحمل تكلفة بعض مصاريف العلاج ..... بالاضافة للعمل على دعم مستشفيات التأمين الصحى بالاسكندرية .

(٣) سياسة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية : ـ

كانت سياسة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية موضعا لعديد من الأسئلة فى المجلس ، كما تناولتها بعض تقارير اللجان النوعية به .

فقد قدمت للوزير خمسة أسئلة عن مشروعات الصرف المغطى وخاصة فى صعيد مصر بكل ما يتصل بهذا الموضوع من نواح (كتعويضات الأهالى الذين نزعت ملكية أراضيهم ، مناوبات الرى ... الخ . وقد تقدم بهذه الأسئلة نائبان من حزب العمل وثلاثة نواب من الحزب الوطنى .

وقد أشار الوزير فى رده على الأسئلة إلى أن الوزارة تطبق على أهالى أسوان المنتفعين بأعمال الصرف المغطى ما يطبق على سائر المنتفعين بهذا المشروع المهم فى جميع محافظات الجمهورية . وفقا لقانون الرى والصرف ، كما أوضح الوزير فى رده القواعد التى تحكم موقف الوزارة إزاء موضوع مناوبات الرى الثنائية والثلاثية .

أما مجموعة الأسئلة الأخرى (وعددها ثمانية) التى تقدم بها الأعضاء لوزير الأشغال فقد تناولت محصول الأرز وتركزت حول اسباب عدم زراعته فى بعض المناطق ، وكذلك أسباب تقرير غرامات أو مخالفات للزراع الذين قاموا بزراعة الأرز بالمخالفة للدورة الزراعية ، وقد تقدم بالأسئلة نواب ينتمى خمسة منهم إلى الحزب الوطنى بينما ينتمى الثلاثة الاخرون لحزب العمل .

وقد أكد الوزير فى رده على أن سياسة الوزارة فى هذا الموضوع قد اعتمدت على اعتبارات فنية بالاضافة إلى أن الوزارة قد نفذت ما اقترحته الجهات الفنية كتوصيات اللجنة القومية لمحصول الأرز ، وماأوصت به المجالس البحثية المتخصصة كأكاديمية البحث العلمى والمجالس القومية المتخصصة .

كما كانت سياسة وزارة الأشغال والموارد المائية موضوعا لتقارير بعض اللجان النوعية بالمجلس وحظت بمناقشات هامة مثل :

● تقرير لجنة الزراعة والرى والموارد المائية عن حالة المياه (وهو الموضوع الذى كان موضع طلبات الاحاطة والأسئلة فى دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الخامس وأحالة المجلس الى اللجنة) . وقد قدم وزير الأشغال بيانا مستفيضا أمام المجلس فى (٢٧ نوفمبر ١٩٨٨) فى دور الانعقاد الثانى شرح فيه وضع المياه من كافة الجوانب (ما توافر من هذه المياه ، اجمالى ، المتصرف من المياه خلف السد العالى ، كيفية الاستفادة من مياه الصرف ، القيام بحملات مكثفة لرفع كفاءة نقل وتوزيع المياه ... الخ)

واثار الأعضاء فى مناقشتهم للتقرير عددا من النقاط الهامة كضرورة مواجهة تلوث النيل والمجارى المائية وتقليل الفاقد من المياه ، والاسراع باتمام قناة جونجلى . وقد انتهت المناقشات بالموافقة على ما انتهى إليه رأى اللجنة وإحالة التقرير إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد به من توصيات .

● تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والرى ومكاتب لجان الاسكان والمرافق العامة والتعمير والحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والصناعة والطاقة والشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف والخطة والموازنة عن خطة وزارة الأشغال لحماية مصر من الكوارث الطبيعية وخاصة السيول (٧ إبريل ١٩٨٩) .

وقد تركزت المناقشات حول مدى قدرة الوزارة على مواجهة هذه الكوارث وبصفة خاصة السيول عن طريق إنشاء مراكز للأرصاد الهيدورولوجية وتوفير مراكز الاغاثة المجهزة وحفر الترع ومصافى السيول .... الخ ـ وقد انتهت المناقشات أيضا بالموافقة على رأى اللجنة وإحالة التقرير والمناقشات ورد الوزير الى الحكومة لاتخاذ اللازم .

(٤) سياسة وزارة الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة :

وجه الأعضاء لوزير الاسكان ثلاثة عشر سؤالا تركزت حول سوء حالة الصرف الصحى بسبب ضعف طاقته الاستيعابية بالقياس لحجم الزيادة السكانية ، وضرورة زيادة مشروعات الصرف الصحى وضمان عدالة توزيعها فى المحافظات .

وقدم الأسئلة أعضاء ينتمى أثنا عشر منهم إلى الحزب الوطنى ، وينتمى عضو واحد إلى حزب العمل .

وقد تركزت إجابة الوزير على توضيح الدفعة التى حدثت فى مجال مشروعات الصرف الصحى وقدم بيانا تفصيليا ليدلل به على اهتمام الدولة الكبير بهذه المشروعات اعتبارا من عام ٨١/ ١٩٨٢ عرض فيه أيضا لوضع مشروعات الصرف الصحى فى المحافظات .

وتجدر الاشارة إلى أن الحوار بين الوزير والأعضاء قد اتسم بالصراحة الأمر الذى كان موضع إشادة من قبل الأعضاء (اغلبية ومعارضة) الذين نوهوا بطريقة مواجهة الوزير للمشاكل وبالانجاز الذى تحقق فى مشروعات وزارة الاسكان والمرافق .

(٥) سياسة وزارة الكهرباء والطاقة :

تناولت الأسئلة الستة التى وجهت الى وزير الكهرباء والطاقة واحدا من أهم الموضوعات التى عرض المجلس لها فى هذا الدور من « ادوار الانعقاد وهو موضوع المشروعات النووية ، ووسائل الحماية من الخطر النووى ، أماكن دفن النفايات الذرية ، ثم إجراءات الوزارة لاستخدام الطاقة الشمسية . وقد تقدم بهذه الأسئلة نواب ينتمون جميعا إلى الحزب الوطنى .

وأثار الأعضاء فى شرحهم لأسئلتهم عددا من النقاط كان اهمها ما أثير من أن مصر تتعرض لمؤامرة دولية كبيرة تستهدف (تقزيمها) وأن كل ما أنفق على الدراسات النووية وكل الجهد البشرى الذى بذل مهدد بأن يذهب ادراج الرياح إذا لم تتم المتابعة والاصرار على الاستمرار فى البرنامج النووى ، خاصة وأنه لا يمكن إحداث تنمية صناعية أو زراعية مصدرها الطاقة دون الدخول إلى الميدان النووى .

وقد انكر الوزير ـ فى رده على الأسئلة ـ وجود أية ضغوط على مصر ، وأكد أن قرارها فى يدها ، وشرح تطور البرنامج النووى فى مصر منذ الخمسينات ، كما أكد اهتمام الحكومة بموضوع الطاقة الشمسية بدليل الدخول فى اتفاقات مع السوق المشتركة ومع منظمة الامم المتحدة وكذا مع بلدان أخرى كثيرة لتدعيم جهود مصر فى هذا المجال .

وفى جلسة تالية وجه إلى الوزير ثمانية اسئلة (ستة منها لنواب من الحزب الوطنى ، واثنان لنائبين من حزب العمل) تناولوا فيها ظاهرة انقطاع التيار الكهربى فى الريف ، وضرورة دعم الشبكات الكهربية ، وترشيد استهلاك الكهرباء .

(٦) سياسة وزارة الصناعة : ـ

دارت الأسئلة السبعة والاستجواب الذى وجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة ووزير الداخلية ووزير القوى العاملة والتدريب حول نقل بعض العاملين إلى جهات نائية وبصفة خاصة بعض عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بسبب الأحداث التى كان قد شهدها مصنع الغزل والنسيج بالمحلة بسبب عدم صرف منحة المدارس فى هذه السنة ، ونسب إلى العمال تحريضهم على خرق الأمن .

تقدم بالأسئلة أعضاء (ينتمى ثلاثة منهم إلى حزب العمل ، عضوان من الحزب الوطنى ، وعضو مستقل ، وعضو من حزب الوفد) أما المستجوب فينتمى إلى حزب العمل .

وفى رد الوزير على الأسئلة والاستجواب اكد سلامة القاعدة العاملة مع حدوث انحراف محدود فى مصنع المحلة ، حيث خرجت القلة عن القاعدة الشرعية بتجاهلها للجان النقابية فى التعبير عن مطالبها . وأكد الوزير أن القضية ليست قضية سياسية وإنما هى قضية إدارية أساسا ، وأنه من حق العمال المتضررين رفع دعوى أمام القضاء الادارى ، كما أكد ضرورة الحوار ، ومحاولة المواءمة بين صالح العمل وبين النواحى الانسانية ، ووعد بإعادة النظر فى موضوع نقل العمال بحيث يتم نقلهم لأقرب مكان عمل لمساكنهم لأن المقصود ليس التنكيل أو العقاب ـ وقد اختتمت المناقشات بإعلان رئيس المجلس عن طلب مقدم من (٥١) عضوا بالانتقال لجدول الأعمال

أما مجموعة الأسئلة الأخرى التى وجهت للوزير فى جلسة اخرى فقد تناولت موضوع تلوث البيئة فى صعيد مصر (كوم امبو وادفو) بسبب المصانع الموجودة هناك كمصنع السبائك الحديدية (الفيروسيليكون) ومصنع السكر والخشب الحبيبى ، وعدم تركيب وحدات تنقية بهذه المصانع ، الأمر الذى يؤثر على صحة المواطنين وعلى حركة السياحة بالمنطقة . ثم سؤال عن اسباب تشغيل النساء بالورديات الليلية بالمصانع والشركات واثر ذلك على الروابط الأسرية ، وكذلك خطة الوزارة فى توسيع قاعدة تصدير وتسويق الصناعات المصرية فى بلدان العالم ، وأخيرا عن السبب فى عدم وجود خطة لتصنيع القمامة وتحويلها لسماد عضوى . وقد تقدم بهذه الأسئلة السبعة اربعة نواب من الحزب الوطنى ونائبان من الوفد ، ونائب من حزب العمل .

وقد أكد الوزير فى رده على الأسئلة أن مشكلة التلوث قد تمت مواجهتها تقريبا باستخدام وسائل حديثة كتركيب مراوح شفط وإبعاد مناطق حرق الجير عن الأماكن الأهلة بالسكان .... الخ وكذا بفضل الجهود المبذولة من العاملين بهذه المصانع وتجدر الاشارة هنا إلى أن مقدمى الأسئلة فى تعقيبهم على إجابة الوزير أكدوا مرة أخرى على ضخامة هذه المشكلة ومعاناة المواطنين من آثارها بالرغم من إشادتهم بالجهود التى بذلت لمواجهتها . وفيما يتعلق بتشغيل النساء بالورديات الليلية ، أشار الوزير إلى التزام جميع الشركات التابعة للوزارة بنص المادة (١٥٢) من القانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ التى تحظر تشغيل النساء فى الورديات الليلية إلا فى الأحوال التى يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب وبمراعاة جميع الظروف الانسانية والاجتماعية والتقاليد .

وقد عرض الوزير خطة الوزارة لتوسيع قاعدة تصدير الصناعات المصرية للخارج ، مؤكدا الالتزام ببعض الضوابط او المعايير العالمية كجودة الانتاج والقدرة على المنافسة النوعية والسعرية ، ومنع التضارب فى

الاختصاصات بين الجهات العاملة فى مجال التصدير .... الخ .

وأخيرا أجاب الوزير على الشق الخاص بتصنيع القمامة وتحويلها لسماد عضوى ، فأكد أنها عملية ترتبط بالحكم المحلى ، وقد قامت بعض المحافظات بالفعل بجهود فى هذا النطاق .

(٧) سياسة وزارة السياحة والطيران :

نظر المجلس خمسة أسئلة وأربعة طلبات إحاطة تناولت موضوع إنشاء الشركة الاستثمارية لخدمات الطيران الأرضية المتنوعة واضرارها على شركة مصر للطيران والعاملين فيها ، وعلى عائدات الاقتصاد القومى . تقدم بالأسئلة الخمسة أعضاء ينتمون إلى الحزب الوطنى ، كما تقدم بطلبات الاحاطة أيضا ثلاثة نواب من الحزب الوطنى ونائب واحد من حزب الوفد .

وقد طرحت فى المناقشة آراء متعددة كان أهمها ماأثاره عضو ينتمى للحزب الوطنى من أن الأسئلة وطلبات الاحاطة لا يجب أن توجه إلى وزير السياحة والطيران وحده ولكن لهيئة الاستثمار التى أعطت شهادة ميلاد لهذه الشركة التى تنافس الشركة الوطنية . وان أجمالى الأرصدة المجمدة لمصر للطيران بالخارج فى بعض الدول العربية والافريقية يبلغ نحو ١٥٠ مليون دولار ، ولا يمكن تحصيلها إلا عن طريق المقاصة أو الخدمات التبادلية لمصر للطيران فى مطارات هذه الدول ، الأمر الذى يمنع وجود هذه الشركة . كما أثير تساؤل عن الأسباب الخفية التى تكمن وراء إنشاء هذه الشركة الاستثمارية ، وهل يرتبط ذلك بتعيين أبناء المسئولين فيها ... الخ .

ودافع وزير السياحة والطيران عن موقفه ، مؤكدا أن الهدف من إنشاء هذه الشركة إنما كان رفع الكفاءة وخلق المنافسة فى شركة مصر للطيران ...

وقد انتهت المناقشات إلى موافقة المجلس على إحالة الموضوع والمناقشات إلى لجنة مشتركة من لجنة النقل والمواصلات ، ومكاتب لجنة الشئون الاقتصادية والشئون الدستورية والتشريعية والثقافية والسياحة لاعداد تقرير عن هذا الموضوع .

(٨) سياسة وزارة التعليم :-

ناقش المجلس خمسة أسئلة وطلبى احاطة واستجوابين موجهة لوزير التعليم حول سياسة الوزارة فى مجال التعليم .

وقد تركزت الأسئلة حول شهاد الـ G . C . E ، وقواعد القبول فى الجامعات ، وأسلوب الوزارة فى وقف التحايل للدخول إلى الجامعات .. الخ وقد تقدم بالأسئلة ثلاثة أعضاء ينتمون للحزب الوطنى وعضوان ينتميان لحزب العمل . أما طلبا الاحاطة فقد تقدم بهما عضو من الحزب الوطنى ، وعضو من حزب العمل . وقد دار الاستجوابان حول انتهاك بعض احكام الدستور فى السياسة المتبعة فى الجامعات ، ووجود مخالفات خطيرة فى السياسة التعليمية . وقد تقدم بالاستجوابين عضو من حزب العمل وعضو من حزب الأحرار .

وتركزت مداخلات الأعضاء على حدوث تراجع فى المناهج الخاصة بالتربية الاسلامية والتاريخ الاسلامى لحساب مناهج التشكيك والجبرية ، كما أثارت مسألة اشتراط موافقة الأمن لتعيين أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات .. الخ .

وقد شرح الوزير فى رده سياسة الوزارة فى مجال التعليم ، مؤكدا الاتجاه لاعادة النظر فى المناهج التعليمية وتطويرها بصورة علمية ، كما أكد الحرص على الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية . وشرح بالتفصيل سياسة القبول بالجامعات والاعتبارات التى ستتم مراعاتها لمنع عمليات التحايل للدخول إليها . أما بالنسبة لموضوع تقارير الأمن فقد أكد الوزير أن هذه التقارير ليست شرطا لتعيين المعيد أو المدرس المساعد ، وإنما هى قرينة يستدل بها على حسن سلوكه .

وانتهت المناقشات بتقديم طلب موقع من (٦٣) عضوا ينتمون إلى الحزب الوطنى ، و١٣ عضوا من المعارضة الوفدية للانتقال إلى جدول الأعمال وشكر الوزير على تنفيذ سياسة الحكومة فى مجال التعليم .

(٩) سياسة وزارة الثقافة

حظيت سياسة وزارة الثقافة بمناقشات حامية من خلال الأسئلة التسعة التى وجهت للوزير (والتى قدمها أربعة نواب من الحزب الوطنى وخمسة نواب من حزب العمل) ، وكذلك من خلال الاستجوابين اللذين قدمها نائب مستقل وآخر ينتمى لحزب الأحرار .

وقد تركزت الأسئلة حول حقيقة ما عرض فى مهرجان القاهرة السينمائى من أفلام مسيئة للاسلام وخارجة على الآداب والتقاليد . أما الاستجوابان فقد تركزا على تصريحات الوزير بشأن عزمه على مواجهة الخيال العينى وعمله على إحلال الخيال المادى محله مما يعد خطرا على العقائد .

ورد وزير الثقافة على الاتهامات الموجهة إليه فأكد إيمانه بالدين الحنيف وبالغيب المطلق . وأن ما عناه بالخيال الغيبى الذى يعتزم مواجهته هو الخيال العقيم بينما كان يقصد بالماديات الحديث عن الابداع بكافة أشكاله .

أما فيما يتعلق بمهرجان القاهرة السينمائى الدولى فقد أكد على مسئولية وزارة الثقافة ودورها فى تشكيل

الرؤية الانسانية للشباب ، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال بدون احتكاك مع العالم . وشدد الوزير على حرص الوزارة على الاسلام ، وادراكها للأخطار الفكرية التى تهدد المجتمع ويتعرض لها الأطفال والشباب بصفة خاصة ، وأن هذه الرؤية هى التى حكمت اختيار وعرض أفلام مهرجان القاهرة السينمائى الدولى .

وفى اعقاب رد الوزير وتعقيب الأعضاء مقدمى الأسئلة والاستجوابات تمت الموافقة على الانتقال لجدول الأعمال .

وبالاضافة إلى ما سبق فقد وجه أيضا لوزير النقل والمواصلات والنقل البحرى ثمانية أسئلة تركزت بالأساس حول تطوير الخدمة السلكية واللاسلكية وفتح سنترالات جديدة .. الخ

(١٠) طلب الادلاء ببيان عاجل حول موضوع ملح الطعام

ـ ويدخل ضمن اعمال الرقابة التى مارسها المجلس فى هذا الدور من أدوار الانعقاد طلب الادلاء ببيان عاجل حول موضوع ملح الطعام ، والذى تقدم به العضو الوفدى (علوى حافظ) استنادا إلى نص المادة (١٩٧) من اللائحة الداخلية التى تجيز للعضو أو لرئيس إحدى اللجان أو لممثل إحدى الهيئات البرلمانية للأحزاب ان يطلب من رئيس المجلس الموافقة على الادلاء ببيان عن موضوع غير وارد فى جدول الأعمال إذا كان من الأمور الخطيرة ذات الأهمية العامة العاجلة ... ولا يجوز أن تجرى مناقشة فى موضوع البيان إلا إذا قرر المجلس ذلك .

وقد ركز البيان الذى ألقاه العضو على التصريحات التى صدرت عن رئيس جهاز حماية البيئة وعن وزير البيئة المسئول يحذر المواطنين فيه من الملح الموجود فى الأسواق لأنه سام وقاتل . وطالب العضو ـ فى أعقاب هجومه الشديد على الحكومة وسياساتها المتبعة ـ بأن يحال الموضوع ـ بالبيان ورد الحكومة إلى لجنة دراسة أو أن تعقد جلسات استماع أو لجان تقصى حقائق حول هذا الموضوع ، وهو الأمر الذى اعترض عليه رئيس المجلس استنادا للائحة .

وشارك وزيرا الصحة والصناعة فى الرد على العضو حيث نفى كلاهما وجود ملح ملوث فى الأسواق ، لأن الملح تنتجه شركة وحيدة يجرى التفتيش الكامل على انتاجها بحيث يأتى مطابقا للمواصفات القياسية العالمية وأن ما وجد من ملح غير مطابق للمواصفات قد نجم عن تصرف قلة محدودة وقد تم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحصر الموقف . وقد اشترك فى الرد على العضو وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية حيث ركز رده فى تصحيح معلومات العضو بشأن عدم وجود وزير للبيئة وإنما يكون وزير شئون مجلس الوزراء هو المسئول دستوريا عن جهاز البيئة ، بالاضافة إلى تأكيده على أن الشركة الوحيدة المنتجة للملح شركة ناجحة والدليل على ذلك مؤشرات الربحية وزيادة وجودة الانتاج .

ـ وقد انتهى الأمر بشكر رئيس المجلس للوزراء والموافقة على الانتقال لجدول الأعمال .

(١١) الزيارات الميدانية كاحد جوانب العمل الرقابى :

ـ ويضاف إلى أعمال المجلس فى الجانب الرقابى تلك الزيارات الميدانية التى تقوم بها لجانه لمواقع العمل المختلفة . وقد نوقش فى هذا الدور من أدوار الانعقاد عدد من تقارير اللجان النوعية عن هذه الزيارات مثل :

ـ تقرير لجنة الاسكان .والمرافق العامة والتعمير عن الزيارة الميدانية التى قامت بها فى ١٩٨٧/٢/١ لتفقد مشروعات الصرف الصحى بالقاهرة وقد ضم التقرير الخاص بهذه الزيارة مع الأسئلة التى وجهت للوزير بشأن نفس الموضوع .

ـ تقرير لجنة الاسكان عن زيارتها لمحافظة شمال سيناء من ٩ إلى ٨١/ ٣/ ١٩٨٨ .

ـ تقرير لجنة الصناعة والطاقة لبعض شركات البترول وشركة أبى قير للأسمدة بمحافظة الاسكندرية من ٨٧/ ٨١/ ١٩٨٧ إلى ٢٠/ ٨١/ ١٩٨٧ .

ـ تقرير لجنة الثقافة والاعلام والسياحة عن الزيارة الميدانية التى قامت بها اللجنة لمحافظة البحر الاحمر فى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ يناير ١٩٨٩ .

وقد حظيت بعض هذه التقارير عند عرضها على المجلس بمناقشات هامة وكمثال على ذلك ما أثير ـ فى مناقشة التقرير الأخير ـ عن عدالة القيمة التى قدرت كثمن لبيع فندق شيراتون الغردقة والأراضى المحيطة به خاصة بالنسبة لقيمة المنطقة كبؤرة جذب سياحى لا يمكن انكارها .

(١٢) ملاحظات على اداءالمجلس فى الجانب الرقابى

يمكن من متابعة أداء المجلس لدوره الرقابى أن نخلص إلى عدد من الملاحظات :

أولا : أن هذا الدور من أدوار الانعقاد لم يشهد استخدام المجلس لبعض الوسائل الرقابية التى نصت عليها اللائحة الداخلية لمجلس الشعب . فعلى سبيل المثال نجد أن الاقتراحات برغبات قد غابت تماما ، كما لم تناقش أى طلبات للمناقشة (بالرغم من أن الأعضاء قد تقدموا بتسعة طلبات للمناقشة) إلا أنه لم تتم مناقشة أى منها كما سبقت الاشارة . كما لم تشهد هذه

الدورة تشكيل لجان لتقصى الحقائق أو للاستطلاع والمواجهة .

ثانيا : أن الوسائل الرقابية التى تم استخدامها فى هذا الدور من أدوار الانعقاد (وهى الأسئلة ، وطلبات الاحاطة ، والاستجوابات أساسا) قد استخدمت بشكل خاص إزاء وزراء لوزارات خدمية (كالتعليم ، الاسكان ، الصحة ، الكهرباء ، والاشغال .. الخ)

ثالثا : أن هناك وزارات لم تتعرض لها وسائل الرقابة البرلمانية مثل وزارة الخارجية ، التموين ، التأمينات الاجتماعية .. وإن كانت مداخلات الأعضاء فى مناقشات برنامج الحكومة أو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللموازنة العامة قد عرضت لسياسات بعض هذه الوزارات .

رابعا : يمكن القول ان قرار المجلس بالموافقة على تقرير لجنة القيم بإسقاط العضوية عن العضو الوفدى (طلعت رسلان) لم يوازن بين المسئولية المنسوبة للعضو - أيا كانت - وبين مسئولية الوزير الذى ساهم بأسلوبه فى الرد على الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات الموجهة إليه على ظهور ردود الفعل الحادة من قبل المعارضة .

خامسا : شاركت المعارضة بفاعلية فى الوسائل الرقابية التى استخدمت فى هذا الدور من أدوار الانعقاد على النحو الذى أظهرته الأجزاء السابقة وقد أثارت المعارضة فى أكثر من مناسبة ملاحظات حول تعويق ادائها البرلمانى - الرقابى بصفة خاصة . كعدم تمكينها من الحصول على احصائيات معينة أو عدم ادراج طلبات مناقشة تقدمت بها ، أو تحديد مواعيد لمناقشة استجوابات أو طلبات مناقشة فى النصف الثانى من شهر يوليو أى بعد انتهاء الدورة البرلمانية للمجلس .

د - السياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية

اتخذ مجلس الشعب فى هذا الدور من ادوار الانعقاد عددا من المواقف على صعيد السياسة الخارجية تقدم امثلة لها فى :

- البيان الصادر عن المجلس فى (٢٧ نوفمبر ١٩٨٨) بالترحيب بقيام الدولة الفلسطينية .
- الترحيب بقيام مجلس التعاون العربى والدور الذى يمكن أن يقوم به سواء بالنسبة للدول المكونة له أو على صعيد الوطن العربى كله .
- عبر مجلس الشعب عن أسفه لاستشهاد مفتى لبنان الشيخ حسن خالد فى البرقية التى بعث بها إلى رئيس مجلس النواب اللبنانى فى مايو ١٩٨٩ أما على صعيد العلاقات البرلمانية الخارجية فقد قام المجلس بنشاط ملحوظ فقد شارك فى اعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى ، والمؤتمر البرلمانى الخامس بأبى ظبى (يونيو ١٩٨٩) . كما شارك فى الاجتماعات التى نظمها كل من الاتحاد البرلمانى الدولى والاتحاد البرلمانى الافريقى ، وفى مؤتمرى الاشتراكية الدولية ، وفى منتدى الفكر العربى حول التعاون الاقتصادى العربى ، وفى الندوة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وفى المؤتمر البرلمانى الدولى الخاص بالشرق الأوسط ، وندوة العلاقات العربية اليمنية ، وندوة العلاقة بين المجموعة الاوربية ودول البحر المتوسط .

كما استقبل مجلس الشعب وفدا من البرلمان الهندى برئاسة رئيس مجلس النواب فى أواخر ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك وفد الجمعية البرلمانية للمجلس الأوربى فى يناير ١٩٨٩ .

* * *

هـ - ملاحظات عامة :

يمكن من متابعة نشاط مجلس الشعب فى دور الانعقاد الثانى من الفصل التشريعى الخامس أن نستخلص عددا من الملاحظات حول كيفية زيادة فاعلية مجلس الشعب ودعم قدرته على أداء دوره التشريعى والرقابى نورد فيما يلى بعضا منها :

- ضرورة المواجهة الحاسمة لظاهرة تغيب الأعضاء أو عدم انتظامهم فى حضور جلسات المجلس ، وهى ظاهرة متكررة تم رصدها عبر أدوار انعقاد متتالية . ويمكن لرئيس المجلس - الذى تعطيه اللائحة الداخلية فى المادة السادسة منها . صلاحيات واسعة أن يقوم بدور فعال فى هذا الشأن .
- لابد من إعطاء فاعلية اكبر لبعض آليات عمل المجلس التى نصت عليها اللائحة الداخلية مثل لجان الاستطلاع والمواجهة (لجان الاستماع) وإذا كان هذا الدور قد تمت الاشارة فيه إلى اللجوء للجان الاستماع فى قضية هامة كقضية المخدرات ، وإلى ذلك الحوار الذى أجرته لجنة الشباب حول قضايا الشباب المختلفة ، فإنه يمكن الاعتماد على هذه الآلية إزاء كثير من قضايا العمل الوطنى الملحة وهو الأمر الذى يمكن أن يكون وسيلة للتفاعل المستمر بين المجلس ومختلف القطاعات .
- التأكيد على أهمية إعطاء دور متوازن للمعارضة فى كافة أعمال المجلس . وإذا كانت رياسة المجلس قد اكدت أكثر من مرة على المشاركة الواسعة للمعارضة فى مناقشات بيان الحكومة ومناقشات الخطة والموازنة على سبيل المثال ، إلا أننا نجد فى المقابل شكوى متكررة من المعارضة ومن تعويق لدورها البرلمانى .
- لابد أن ينأى مجلس الشعب عن أن يصبح ساحة لتصفية الخلافات السياسية بين الحكومة والمعارضة

وما حدث من صدام بين وزير الداخلية والمعارضة يجب الا يتكرر .

ـ إذا كان مجلس الشعب فى هذا الدور من أدوار الانعقاد قد وافق على القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى الذى تضمن الرجوع عن نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية الى نظام الانتخاب الفردى . فان ذلك قد يكون نقطة بداية لمراجعة قوانين أخرى مثل قانون الأحزاب بحيث يسمح لكافة القوى السياسية أن تعبر عن نفسها وليكون مجلس الشعب معبرا بحق عن الشارع السياسى .

و ـ مجلس الشورى :

عقد مجلس الشورى خلال دور الانعقاد التاسع (٩ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ٢٢ إبريل ١٩٨٩) ٤٣ جلسة ، منها ١٤ جلسة عام ١٩٨٨ ، و٢٩ جلسة فى عام ١٩٨٩ .

وقد قام المجلس بنشاط ملحوظ تمثل فى المناقشات التى تناولت العديد من الموضوعات الهامة على الصعيدين الداخلى والخارجى . وقد أشار رئيس مجلس الشورى فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمجلس الى أن أعمال اللجان لم تتوقف خلال العطلة البرلمانية التى بدأت بعد انتهاء دور الانعقاد الثامن فى يونيو ١٩٨٨ ، وقدم بيانا بعمل اللجان والموضوعات التى تناولتها كل بحسب اختصاصها .

وقد شكل المجلس لجنة لدراسة بيان رئيس الجمهورية الذى ألقاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٨ . وقد التزم التقرير الذى أعدته اللجنة بالقضايا التى طرحها الرئيس على المستويين الداخلى والخارجى وانتهى الى الاشادة بالحكومة وتجديد الثقة بها .

وركزت مناقشات الأعضاء على عدد من القضايا مثل الاشادة بالسلوك المصرى فى مفاوضات طابا وبالسياسة الخارجية للرئيس مبارك ، التأكيد على دور مجلس الشورى والمطالبة بدعم دوره التشريعى . كما طالبت المناقشات بدعم الانتفاضة الفلسطينية وان تقوم مصر بدور ـ بعد أن انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية فى إدارة حوار حول عودة العلاقات بين ايران والدول العربية ... الخ .

كما طالب الأعضاء بالاعتماد على أسلوب الانتخاب فى كافة المؤسسات الدستورية ، وقدموا اقتراحات محددة بالنسبة للوضع الاقتصادى كزيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص وجذب المدخرات المصرية ... الخ .

وقد ناقش المجلس عددا من التقارير المبدئية التى أعدتها اللجان النوعية بالمجلس ، كما وافق على بعض التقارير النهائية التى اعدتها اللجان واسترشدت فيها بالمناقشات والتعقيبات التى اثيرت أثناء نظر هذه الموضوعات إعمالا للنصوص الواردة باللائحة الداخلية لمجلس الشورى بهذا الشأن .

وعلى ذلك فقد نظر المجلس ـ فى جلسته الثانية فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ التقرير المبدئى الذى أعدته لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى عن موضع الانتاج الزراعى والتصدير حيث أثيرت فى المناقشات قضايا عديدة حول ضرورة التنسيق بين الوزارات والهيئات العاملة فى مجال الزراعة والتصدير ومنح مزيد من التسهيلات للشباب لاقتحام مجالات استصلاح الأراضى ، وضرورة توافر البيانات الدقيقة عن اسواق التصدير ...واخ .

ـ كما نظر المجلس فى الجلسة السادسة (١٣ ديسمبر ١٩٨٨) التقرير المبدئى للجنة الشئون المالية والاقتصادية عن ضريبة التركات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حيث حظى التقرير بمناقشات واسعة سيطر فيها الاتجاه المطالب بإلغاء هذه الضريبة لمخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية ، ولتعويقها للعدالة الاجتماعية ، وكذا للآثار السلبية الناجمة عن تطبيقها .

ـ وفى نهاية ديسمبر ١٩٨٨ ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع مصر ومستقبل العمل العربى المشترك وهو التقرير الذى ركز على إقامة نظام جديد للتعاون العربى وإقامة مجموعة اقتصادية عربية مشتركة ، كما تناول مستقبل العمل العربى المشترك فى المجال الأمنى وانتهى بمقترحات محددة لدعم العمل العربى المشترك لتعزيز الجامعة العربية واجهزتها المختلفة ، دعم الأمن الغذائى العربى ... الخ .

وأكدت المناقشات على تأييدها ـ بشكل عام ـ لمضمون التقرير وإن قدم بعض الاعضاء مقترحات محددة لضمان تنفيذ المقترحات التى تضمنها التقرير كضرورة إبراز دور العلم والتكنولوجيا فى مستقبل العمل العربى المشترك .

وقد استمرت مناقشة هذا التقرير عبر عدة جلسات استمع خلالها لبيانات من الوزراء المختصين (كوزراء الداخلية ، الاعلام ، الخارجية ، التعاون الدولى ، القوى العاملة) ووفق بعدها على إعادة التقرير الى اللجنة لاعداد التقرير النهائى وهو ما تم بالفعل فى فبراير ١٩٨٩ حيث وافق المجلس على التقرير النهائى للجنة ، ورفعه لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء لتنفيذ ما جاء به من توصيات ..

ـ فى منتصف يناير ١٩٨٩ ناقش مجلس الشورى التقرير المبدئى للجنة الخدمات عن الطفل فى المجتمع

المصرى – الواقع والمتطلبات .

وقد اشار تقرير اللجنة الى قيام مجلس الشورى بدراسات متكاملة حول الانسان المصرى بدأها بدراسة عن تنمية الانسان المصرى ، ثم دراسة عن تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة وهو هنا – وبعد إعلان السنوات العشر من ١٩٨٩ – ١٩٩٩ – عقدا للطفل يختار الطفل كموضوع للدراسة وقد تناول التقرير مختلف الجوانب الخاصة بالوضع الراهن للطفل المصرى مع تقديم اقتراحات محددة لمواجهة مشاكله وأثار الأعضاء عديدا من النقاط الهامة كضرورة وجود فلسفة محدد للعمل فى مجال الطفولة ، وبرامج تنفيذية محددة لتحقيق هذه الفلسفة ، مع توحيد الجهات العاملة فى مجال الطفل ، تشغيل الاطفال .... الخ .

– فى فبراير ١٩٨٩ ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة عن موضوع « الصناعات الصغيرة » حيث ركز التقرير على التعريف بالصناعات الصغيرة القائمة فى مصر والمشاكل التى تعانى منها ، وقدم تجربة بعض الدول الرائدة فى هذا المجال وانتهى التقرير بعدد من التوصيات لتدعيم هذه الصناعات : كحماية الصناعة المحلية ، والتنسيق بين الجهات العاملة فى هذا المجال ، الرقابة على الجودة وتهيئة المناخ السليم للاستثمار .

وطالب الأعضاء فى مناقشتهم للتقرير بتشجيع الشباب على الاتجاه لمجال الصناعات الصغيرة ، وتوفير التمويل اللازم لها . كما نادوا ببناء المجمعات الصناعية وبإقامة هيئة مستقلة تشرف على هذه الصناعات وان تعتبر الصناعات الصغيرة مشروعات استثمارية تتمتع بالميزات التى يتضمنها قانون الاستثمار .

– وفى نفس الشهر – فبراير ١٩٨٩ – ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى عن موضوع « التعاونيات الزراعية فى مصر » وقد تناول التقرير تطور الحركة والتشريع التعاونى فى مصر ، والمشاكل التى يعانى منها القطاع التعاونى وأهمها قصور التشريعات التعاونية ، ومشاكل التمويل والمشاكل التنظيمية . وتضمن التقرير توصيات محددة بشأن ضمان الاستقلالية التعاونية فى الادارة ومراجعة البنيان التعاونى الزراعى ، وتكثيف برامج التدريب التعاونى ، ودعم خطة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى فى العمل الخارجى عربيا وأفريقيا ودوليا .

وقد اثير الأعضاء فى مناقشاتهم ما تضمنه التقرير وأضافوا اليه ضرورة إعطاء دور فعال للقطاع التعاونى فى الاقتصاد المصرى ، تخصيص برامج متخصصة فى أجهزة الاعلام لخدمة أهداف المرحلة التعاونية الجديدة .

– وفى شهر مارس ١٩٩٠ ناقش مجلس الشورى التقرير المبدئى للجنة المشتركة من لجنة الخدمات وهيئتى مكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الادمان » .

وتناول التقرير حجم مشكلة المخدرات فى المجتمع المصرى ، وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، وموقف الشريعة الاسلامية من الادمان ، منتهيا باستراتيجية مواجهة المشكلة فى مجال ضبط المخدرات والمكافحة ومجال التشريعات والعقوبات وفى مجال المواجهة الاجتماعية والقانونية للمشكلة ....

وقد حظى التقرير بمناقشات مستفيضة عمقت وأضافت لكل ما تضمنه من نقاط .

– وفى نفس الشهر أيضا (مارس ١٩٨٩) ناقش المجلس التقرير المبدئى للجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « مصر ودول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة « الكوميكون » .

وقد تضمن التقرير تعريفا بالمجلس من حيث نشأته ، أهدافه ، مبادئه وأجهزته ، ثم علاقته بالمجموعة الاقتصادية الأوربية . كما تناول التقرير العلاقات السياسية ، والاقتصادية والثقافية بين مصر والكوميكون مركزا على القضايا المحورية فى هذه العلاقات كقضية الشرق الأوسط ، نزع السلاح ، التنمية ، الديون .... الخ .

وقد طالب الأعضاء بأن تستبعد (الأيدلوجيا) من العلاقات بين الدول وطالبوا بتدعيم التعاون بين دول مجلس التعاون العربى ومجموعة دول الكوميكون وتشجيع توجه العمالة المصرية لدول الكوميكون التى يعانى بعضها من نقص فى العمالة . وطالبوا بالاستفادة من مناخ الانفتاح الدولى الذى يتيح علاقات تعاون متبادل بدلا من الاستقطاب والتنافر .

كما طالب أحد الأعضاء بممارسة دور إزاء الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى .

– ليس من منطلق التدخل فى السياسة السوفيتية – ولكن كأحدى وسائل الضغط على الجانب الأمريكى .

وشهد دور الانعقاد التاسع لمجلس الشورى أيضا طلبى مناقشة نوقش الأول منهما فى منتصف ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد كان موضوعه (السياسة الغذائية فى جمهورية مصر العربية) .

واستمرت المناقشات حول هذا الموضوع أربع جلسات متتالية بحيث تم مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الغذاء فى مصر وتناول الأعضاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لهذه المشكلة ، والسياسات المقترحة لمواجهة المشكلة الغذائية والتى تضمن المعالجة المتكاملة للمشكلة من خلال

مشاركة كافة الأجهزة البحثية العاملة فى مجال الغذاء .
وقد تضمنت المناقشات الاستماع الى بيانات لوزير الدولة لشئون البحث العلمى ونائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ووزير الصحة . ووافق المجلس على إحالة حصيلة المناقشات الى لجنة الانتاج الزراعى والرى والخدمات لاعداد تقرير مبدئى يعرض على المجلس .
أما طلب المناقشة الثانى فقد نوقش فى أواخر شهر يناير ١٩٨٩ حول موضوع « مشكلة السكان فى مصر » . وقد استمرت المناقشات لهذا الموضوع ثلاث جلسات ناقش الاعضاء خلالها الجوانب العديدة المتعلقة بمشكلة الزيادة السكانية فى مصر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، والحلول العلمية والعملية الكفيلة بمواجهتها وركزوا على ضرورة تكاتف الأغلبية والمعارضة فى مواجهة المشكلة السكانية باعتبارها مشكلة قومية ، الاهتمام بدور المسجد والكنيسة فى الدعوة لتنظيم الأسرة . وطالب الأعضاء بالتقييم الجدى لعمل الهيئات العاملة فى مجال السكان مثل المجلس القومى للسكان . كما طالبوا بوضع استراتيجية محددة للهجرة ولتنظيم العمالة المصرية بالخالج ... الخ .
وقد اختتمت المناقشات بالاستماع إلى تعقيب من الوزراء المختصين (البحث العلمى ، الصحة ، الاعلام ، القوى العاملة) وتمت الموافقة الى احالة طلب المناقشة وما دار من مناقشات الى لجنة الخدمات لاعداد تقرير مبدئى عنه يعرض على المجلس .
وقد وافق مجلس الشورى فى دور انعقاده التاسع على مشروعات القوانين التالية التى عرضت عليه لابداء الرأى فيها .
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية .
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى .
وبالاضافة الى ما سبق فقد وافق مجلس الشورى على ترشيح اللجنة العامة بالمجلس لرؤساء مجالس ادارة الصحف القومية وفقا لنص المادتين ١٢٠ ، ١٢٢ من اللائحة الداخلية للمجلس .
- كما وافق المجلس فى الحادى عشر من فبراير ١٩٨٩ على تشكيل لجنة خاصة لتجميع التشريعات الزراعية وقوانين التعاون الزراعى على أن تستعين اللجنة فى أداء عملها ببعض الشخصيات العامة والخبراء وبعض العاملين بالأمانة العامة لمجلس الشورى على أن تنتهى من أداء مهمتها خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار بتشكيلها .
وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية فقد رحب المجلس ببيان اللجنة العامة لمجلس الشورى فى الترحيب بتوقيع اتفاقية مجلس التعاون العربى فى بغداد فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ .
- أصدر مجلس الشورى بيانا للترحيب بزيارة الملك فهد لمصر فى ٢٧ مارس ١٩٨٩ وقد استقبل المجلس فى شهر فبراير ١٩٨٩ وزير داخلية العراق كما استقبل وفدا من البرلمان السويدى .
وثمة ملاحظة يمكن ابداؤها على عمل مجلس الشورى تتمثل فى ذلك القدر من الجدية والتعمق والتأنى الذى تتسم به مناقشات المجلس للقضايا التى يتناولها وهو الأمر الذى ينعكس بالضرورة فى مستوى التقارير التى تصدر عنه وهو الأمر الذى يثير تساؤلا عن مدى امكانية إعادة النظر فى وضع مجلس الشورى بحيث يصبح مجلسا يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية والرقابية .
وقد أعلن فى الجلسة الختامية للمجلس (٤٣) فى ٢٢ إبريل ١٩٨٩ قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن حل مجلس الشورى ودعوة الناخبين لانتخاب اعضاء المجلس الجديد .

٣ - السلطة القضائية : -

على خلاف الوضع بالنسبة للسلطتين التنفيذية ، والتشريعية ، فان دراسة السلطة القضائية فى « التقرير الاستراتيجى العربى » ظلت تواجه دائما عدة مشكلات :
- فهناك اولا محدودية بل وندرة المادة المتاحة عن المؤسسة القضائية خارج النصوص الدستورية ، والقوانين الخاصة بالقضائين المدنى ، أو الادارى ، بل أن الجوانب المتعلقة بقيم القضاة ، ومدارسهم فى تحليل النصوص ، وتطبيقها على وقائع الخصومات القضائية المطروحة امامهم ، مجهولة تماما ، كما أن الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم على اختلاف درجاتها تكاد تكون غير منشورة فى الغالب الأعم .
- أن المبادىء القضائية التى تقرها محكمة النقض ، أو المحكمة الادارية العليا ، والمحكمة الدستورية العليا لا تنشر فور صدورها ، ولو بعد فترة ، فالأحكام المنشورة حتى الآن هى الأحكام الصادرة فى أووائل عقد الثمانينيات وحول العام ١٩٨٤ ، وهو ما يمثل مشكلة فى مادة التحليل حتى للاتجاهات القضائية السائدة فى قمة الهياكل القضائية فى الدولة .

ـ غياب الاحصائيات الحديثة عن عدد النزاعات القضائية والقانونية المطروحة أمام المحاكم المختلفة ، ونسبة الفصل فى الأحكام لدى الدوائر المختلفة ، ونسبة القضاة لعدد السكان ، والنزاعات فى الدولة . ولا توجد ايضا معلومات منشورة أو مسموح بنشرها عن التحقيقات التى تجرى فى التفتيش القضائى مع بعض القضاة والخاصة بمشكلات تثور فى عملهم تتفق أو تختلف مع صحيح حكم القانون ، وعدد الذين يفصلون من العمل لأسباب تأديبية ، أو المحالين للمحاكمة ، وهؤلاء الذين تقدموا باستقالاتهم ، والأسباب الدافعة لمثل هذه القرارات الفردية بالاستقالة .

ـ صعوبة النفاذ الى الحقل القضائى لاجراء مقابلات ، أو تطبيقات ميدانية حيث يتميز حقل القضاء والقضاة بنزعة محافظة فى الفكر ، والسلوك والتفاعل مع الجماعات المهنية الأخرى .

وأخذا لهذه المشاكل والصعوبات فى الاعتبار ، فان معالجة « السلطة القضائية » فى إطار نظام الحكم ، والنظام السياسى ككل فى مصر ، سوف تسعى ـ فى التقرير الحالى ـ الى الجمع بين مطلبين : الأول ، متابعة وتحليل احدى الاشكاليات الهامة التى ارتبطت بالقضاء المصرى فى السنوات الأخيرة ، وهى هنا ـ فى هذا التقرير ـ سوف تتمثل فى « الدور السياسى للقضاء المصرى » . والمطلب الثانى هو متابعة اهم التطورات التى ألمت بالسلطة القضائية فى مصر عام ١٩٩٠ ، وذلك على النحو التال .

ا ـ الدور السياسى للقضاء المصرى

ثمة حساسية تشوب الحديث عن دور أو وظيفة سياسية للقضاء . ومرجع تلك الحساسية هو الخطاب الذى يطالب دائما بأبعاد القضاء عن السياسة ، وينعت اى نقد لقوانين الطوارىء ، والقوانين الاستثنائية بأنها عمل بالسياسة ، كما أن المطالبة باشراف القضاة على العملية الانتخابية على نحو يتسم بالجدية والانضباط توصف بذات الصفة .

غير ان مسألة استقلال القضاء ، والمطالبة بالغاء القانون الاستثنائى والقضاء المرتبط به ، ليس اشتغالا بالسياسة كما أن الأمور المتعلقة بالفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها هى أمور تتعلق بتنظيم السلطات فى النظام الدستورى والسياسى ، وتدخل فى صميم عمل السلطة القضائيا .

ويبدو أن المفهوم الذى يطرح يعنى السياسة بأعتبارها عمليات الصراع ، والتنافس ، والتنابذ الحزبى على الحكم ، والسياسات العامة ، أو يركز على الجوانب السلبية للسياسة ، كالصراع على المغانم أو الالتواء ومن ثم فان اى اشارة لضرورة ابتعاد القضاء عن السياسة بهذا المعنى ، تحمل فى ظاهرها رغبة فى وضع القضاء ، والقضاة فى مكانة سامية تبعد عن الانغماس فى السياسة بالمعنى السالف . ولكن اذا كان هذا الطرح للاشكالية يبدو سليما فى ظاهر الأمر ، وقد يستقطب تأييد البعض ، الا أن هذا الفهم الظاهرى غير دقيق لأن السياسة بمعنى التوازنات بين السلطات ، والفصل بينها ، وضرورة رفع القيود عن حريات المواطنين ، أو ازالة غموض التشريعات ، وتناقضاتها وتراكماتها ، والازدواجيات فى تنظيم ذات المراكز القانونية ، وانتهاك سلطتى التشريع ، والتنفيذ للحقوق والحريات العامة الاساسية للمواطنين هى أمور تبدو سياسة ، ولكنها فى ذات المستوى « دستورية » ، وتدخل ضمن نطاق اهتمامات كل سلطة ، ومن ثم تعد عملا دستوريا وسياسيا لا شائبة حوله . أن السياسة بالمعنى السلبى المشار اليها سابقا هى انغماس القضاة فى الأعمال الحزبية ، ومناصرة احد الأحزاب ضد الآخر ، أو الانضمام لعضوية الاحزاب السياسية . ولكن فى ذات الوقت فان من حق القاضى أن يعتنق من الأفكار السياسية والايديولوجية ما يشاء ، طالما كان الأمر لا يخرج عن كونه امر اقتناع ، وفكر ، ومن ثم لا يمتد الى العملية القضائية بمعنى الحكم وفقا لاقتناعاته السياسية والاجتماعية على خلاف النصوص الدستورية والقانونية ، وهو الأمر الذى يخضع لرقابة القضاء الأعلى أو لمحكمة النقض اذا تجاوز قواعد القانون سواء بالخطأ فى تطبيقها ، أو تفسيرها ، أو الاخلال بمقتضيات وشروط حق الدفاع اثناء نظر الخصومة المطروحة امامه .. الخ .

وفى ذات الوقت عندما يتحدث القضاة عن ضرورة الغاء قانون العيب ـ ومحكمتى القيم ، والقيم العليا وهو ما يرتب مسئولية سياسة مبتدعة ـ يقال ان ذلك يمس السياسة ، فى حين ان هذا النظام القضائى الاستثنائى يطبق نصوصا ويرتب مسئوليات سياسية .

والتساؤل الذى يطرح عند الحديث عن القضاء والسياسة ، بأى معنى هناك دور سياسى للقضاء وللقضاة ؟

إن القانون ، والاحكام القضائية والمبادىء العامة التى تستخلصها وتبلورها المحاكم ، وتمثل التراث القضائى ، تلعب دورا بارزا فى النظام الاجتماعى ، وفى العلاقات السياسية ، لأن الاتجاهات القضائية تلعب دورا إما فى تغيير بعض الادوار ، والوظائف ، والمراكز القانونية والاجتماعية او فى تثبيت البعض الآخر ، وهذه المبادىء والأحكام التى تمس بعض الحقوق ، والمراكز القانونية ، تنطوى فى ذاتها على قيم اجتماعية

وسياسية ، وغالبا ما تشتمل العديد من الأحكام القضائية فى صلب حيثياتها على بعض التوجيهات الى سلطتى التشريع والتنفيذ أما بضرورة احداث تغييرات فى الاطار التشريعى لعدم ملاءمته لحكم الوقائع المستمدة من المجتمع ، أو لتنافى التشريع مع العدالة ، أو لانتهاكه لحقوق الانسان ، أو يندد فى حيثيات الحكم بتجاوزات السلطة التنفيذية ، وجهاز الشرطة سواء فى تعذيب المتهمين ، أو بالتقاعس عن تنفيذ القانون فى شأن بعض الاطراف ، أو محاباة لطرف على آخر ، ومثل هذه الحيثيات تشكل فى ذاتها وثائق قانونية وقضائية وسياسية واجتماعية عن السلطة العامة والتشريع فى حقبة تاريخية معينة ، وتمثل مصدرا رئيسيا من مصادر دراسة النظام السياسى ، والاجتماعى . ولعل حالة حكم القضاء الصادر فى قضايا التعذيب التى شملت بعض السياسيين ايام النظام الناصرى تمثل اليوم احد مصادر دراسة هذه المرحلة ، وكذلك ما تم فى المرحلة الساداتية ، وما بعدها حول القضايا السياسية المتعلقة بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، والتعذيب ، أو القضايا الاقتصادية المتعلقة بالفساد فى النظام الاقتصادى ، أو فى القطاع المصرفى ، أو الاستيراد والتصدير ، كلها تمثل مصدرا هاما من مصادرد دراسة النظام السياسى السابق ، والحالى . ولاشك ان ذلك يمثل احد المؤثرات السياسية على عملية صنع القرار السياسى والتشريعى فى مصر .

وابتداء يمكن ان نميز بين مستويين فى دراسة الدور السياسى للقضاء فى مصر .

المستوى الأول : وهو الدور السياسى المباشر .
والمستوى الثانى : الدور السياسى غير المباشر .
ونتناولهما على النحو التالى :

يقصد بالمستوى الأول ان القضاء يلعب دورا سياسيا مباشرا ، ولا لبس حوله ، وهو ما يتوافر فى حالة انعقاد الارادة العامة للقضاة ممثلة فى جمعياتهم العمومية ،بالمطالبة بالغاء كل قانون استثنائى ، أو قضاء متفرع عنه وينتقص من سلطان القضاء واختصاصاته ، أو المطالبة بالاشراف الكامل على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها ، وايضا المطالبة من خلال نادى القضاة ببعض المصالح الاجتماعية الخاصة بجماعة القضاة ، من حيث الرواتب ، أو السكن أو الرعاية الصحية والاجتماعية .. هى أمور تتصل بالدفاع عن المركز الاجتماعى للقضاة كجماعة اجتماعية ، وبصرف النظر ان ذلك حق من حقوقهم ، أو أن ذلك أحد المستلزمات الاساسية لعدم تعرض القضاة للضغوط ، أو الترغيب من قبل اى سلطة فى الدولة ، أو من قبل المتقاضين . تلك حقوق ، ولكن التعبير عنها هو تعبير سياسى ـ اجتماعى أيا كان الشكل أو الوعاء الذى تطرح فيه هذه المطالب والحقوق .

ونستطيع ان نتلمس هذا فى مقررات الجمعيات العامة للمحاكم ، أو الجمعيات العامة لنادى القضاة ، ونشاط مجلس ادارة النادى ، الذى انشىء فى ١١ فبراير ١٩٣٩ ونص فى نظامه الاساسى على أن « الغرض من النادى توثيق رابطة الاخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ، ورعاية مصالحهم ، وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم ، وانشاء صندوق للتعاون والادخار لصالح الاعضاء ، ومساعدة اسر من يفقدهم النادى من اعضائه العاملين » .

ولهذا السبب حاولت السلطة التنفيذية مرات عديدة السيطرة عليه خشية هذا الدور السياسى المباشر ، وتم حله مرتين الأولى فى ١٢ أغسطس ١٩٦٣ ، والثانية فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ . لأنه فى المرة الأولى اعدت وزارة العدل مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية ، فرض سيطرة السلطة التنفيذية عليهم ، واعترض مجلس ادارة النادى على هذا المشروع ، وأنذرت السلطة السياسية ـ ممثلة فى وزارة العدل ـ بأنها ستصدر قانونا بحل النادى وادارته وهذا ما تم بالفعل بصدور القرارين الجمهوريين بالقانونيين ٧٤ ، ٧٦ لسنة ١٩٦٣ أما المرة الثانية فهى التى اطلق عليه تعبير مذبحة القضاة ، والتى تضمنت محاولة ضم القضاء الى الاتحاد الاشتراكى وفصل النيابة العامة عن النظام القضائى ، وضمها للسلطة التنفيذية ، وهو ما رفضته الجمعية العامة للنادى فى ٢٨ مارس ١٩٦٨ . فتدخل وزير العدل فى انتخابات النادى ، ومنى مسلكه بالفشل فصدرت القرارات بالقوانين ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٩ بانشاء المحكمة العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية وباعادة تشكيل القضاء وإعادة تنظيم نادى القضاة ، وان تكون التعيينات والترقيات بقرار من رئيس الجمهورية وهو ما تم تجاوزه بعد ذلك بالقرار بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ باعادة القضاة الذين تم عزلهم ، وقضت محكمة النقض فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ بما مؤداه انعدام تلك القرارات لمساسها باستقلال القضاء ومخالفتها لقانون التفويض التشريعى ولاحكام الدستور ، ثم صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بإعادة باقى المعزولين .

ثم تطور الوضع بعد ذلك ، واقام بعض رجال القضاة دعاوى بفرض الحراسة على النادى ، وذلك تأسيسا على ان القرار بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ جاء منعدما ، وحكمت محكمة النقض فى ١٩٧٧/١٢/٢٩ بانعدام هذا القرار بقانون .

ولاشك ان هذه الوقائع التاريخية تكشف الى أى

مدى تدرك السلطة التنفيذية والصفوة السياسية الحاكمة فى مصر ، أهمية الدور الذى يلعبه نادى القضاة ليس فقط فى إطار مصالح القضاة ، والدفاع عنها ، وعن استقلال السلطة القضائية فحسب ، وأنما كأحد الضمائر الجماعية الحية للامة ، والتأثير الكبير لها فى هذا النطاق .

وعلى هذا فان متابعة الجمعيات العمومية لنادى القضاة وانتخابات مجلس ادارة النادى تكشف عن حقيقة مفادها أنه غالبا ما تحاول السلطة التنفيذية التدخل بأساليب متعددة للاغراء ، أو الضغوط للتأثير على ارادة القضاة ، بهدف انجاح بعض القوائم والشخصيات ، ورفض بعضهم ، ولاشك فى أن نتائج انتخابات عديدة تكشف عن أن هذا المسعى للسلطة غالبا ما لا ينجح كثيرا ، وعندئذ يتم « أتهام » بعض المجالس بأنها تعمل فى السياسة .

والواقع ان دور النادى السياسى - بالمعنى المشار اليه - يتفق تماما مع المواثيق والاعلانات الدولية للامم المتحدة ، من أن المؤسسات النقابية - أو شبه النقابية - للقضاة من حقها أن تعبر وتدافع عن مصالحهم أمام كافة القوى والسلطات الأخرى فى المجتمع ، وان ذلك يعد امرا مشروعا لا تثريب عليه .

أما المستوى الثانى ، فهو مستوى الدور السياسى غير المباشر للقضاء ، ويقصد بذلك ان العملية القضائية ، أو الاحكام القضائية ، يتمخض عنها دور سياسى فى المجتمع والدولة ، أو أن هذه الاحكام ، والمبادىء الناشئة عنها ، قد تؤدى الى التأثير على عملية صنع القرار السياسى فى البلاد .

والمتابعة التحليلية للدور السياسى غير المباشر للقضاء المصرى ، تؤكد على فعالية هذا الدور فى عدة مجالات ، وذلك على النحو التالى :

- المساعدة على انماء الاتجاهات الاجتماعية - السياسية التى تساهم فى تشكيل المجتمع المدنى :

وذلك من خلال الاحكام القضائية الصادرة فى الدعاوى ، والاقضية ذات الطابع السياسى ، والتى تخلف عنها العدوان على بعض حقوق الافراد ، باستخدام العنف والتعذيب البدنى ،والايذاء المعنوى للمتهمين وادانة مثل هذه الممارسات المنافية لحقوق الانسان . وابرز الأمثلة على ذلك دعاوى التعويض عن التعذيب ، أو قضية تنظيم الجهاد الاسلامى ، والتى ادانت فيها المحكمة كل صنوف القهر والتعذيب البدنى والمعنوى الذى مارسته الشرطة على المتهمين ، وقضت ببراءة اعداد كبيرة تعرضت للقسر البدنى ، واعترفت تحت تأثيره ، الأمر الذى ينحدر بهذه الاعترافات الى درجة بطلان الادلة المستمدة منها . ويدخل فى هذا الاطار الاحكام القضائية التى تراعى فى حيثياتها ، وتقديراتها الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين كافراد ، أو كجماعات منتظمة فى إطار جمعيات ، أو نقابات أو نوادى . خاصة وأن الاتجاه الى تشكيل مثل هذه المؤسسات الوسيطة يتنامى فى المجتمع المصرى منذ عقدين ، بل وثمة نزوع لدى الفئات الاجتماعية الوسطى فى المجتمع ، للاهتمام والمشاركة فى أعمال هذه المؤسسات الوسيطة ، بل وامتد ذلك الى الاندية الرياضية ، وشهدت ساحات المحاكم العديد من القضايا والخصومات القانونية حول مدى صحة وشرعية بعض مجالس ادارات هذه الاندية والجمعيات ، والنقابات ، أو سلامة اعمالها من الناحية القانونية . والأحكام القضائية الصادرة فى هذه الأقضية لاشك فى أنها تضبط الاطارات القانونية ، ومعايير العمل فى هذه المؤسسات المختلفة ، الامر الذى ينبه الجماعة المهنية ، أو الاعضاء الى ضرورة متابعة انشطتها المختلفة ، والمشاركة فى الرقابة على أعمالها ، وهو الأمر الذى يبلور دور هذه الجماعات والمؤسسات صوب تعبئة اعضائها والدفاع عن مصالحهم الاجتماعية ، والمهنية المختلفة ، بل والترويحية .

وهناك أيضا إصدار الأحكام التى تكرس بعض الحقوق والحريات الأساسية لبعض المهن والفئات الاجتماعية ، والتى قد لايعترف بها النظام السياسى ، والسلطة الحاكمة علنا ، أو تطارد المطالبين بها .

وهذا الدور تنامى فى السنوات الأخيرة ، وخاصة لصالح بعض القوى الاجتماعية المضطهدة سياسيا ، ويمكن أن نطلق عليها القوى الاجتماعية الصامتة والتى لا تكتسب حركاتها المطلبية والاجتماعية والسياسية إهتماما من الصفوة السياسية المسيطرة ، مقارنة ببعض القوى المهنية ، وبعض الفئات الوسطى فى المجتمع كالمحامين والمهندسين ، والأطباء .. الخ ، وهذه القوى هى العمال ، فعلى الرغم من حيويتها التى أخذت فى التشكل والتبلور بالاضرابات ، والاعتصامات ، والتظاهر الا أن حركتها محاصرة أمنيا ، وإعلاميا . وقد إستطاع القضاء المصرى أن يقرر بعض حقوقها الأساسية ، وذلك كالحق فى الاضراب ، أو من خلال الاقرار بالحق فى إعتناق ما تراه من أفكار سياسية ينظر إليها بانها مجرمة فى ذاتها ، كالأيديولوجية الماركسية ، والتى ينص المشرع على تجريم اعتناقها وتشكلها فى وعاء تنظيمى ، وذلك على أساس أنها تمثل أفكارا وتنظيمات « هدامة » من وجهة نظر النخبة السياسية ، والنظام . وقد استطاع القضاء من خلال عملية تفسير النصوص أن يقرر ضوابط التجريم بشكل صارم ، بحيث لا تمتد لمجرد الاقتناع ، وإعتناق الايديولوجية

كنظام فكرى ، وفلسفى ، وسياسى ، وإنما عندما تتشكل فى تنظيم يستخدم العنف أداة لتحقيقها . ونظرا لأهمية هذا الدور فسوف نشير الى هذه المبادىء ـ والحقوق ـ التى اقرها القضاء فى بعض أحكامه التى يمكن أن نصفها بالتاريخية دون مغالاة .

١ ـ حق الاضراب والحكم الصادر فى قضية النيابة العامة رقم ٤١٩٠ لسنة ٨٦ الأزبكية (١٢١ كلى شمال) ، من محكمة أمن الدولة العليا طوارىء ـ القاهرة .

وأهم ماجاء بهذا الحكم الهام ، هو التصدى للعلاقة بين بعض الحقوق التى تأتى بها الاتفاقيات الدولية ، والتى وقعت عليها مصر ، وبين التشريعات الداخلية ، التى قد تتنافى مع هذه الحقوق ، والمبادىء التى إشتملت عليها . فالثابت أن مصر قد وقعت على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتى نصت على أنه « تتعهد الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بأن تكفل الحق فى الاضراب على أن يمارس طبقا لقوانين القطر المختص .. الخ » . ورأت المحكمة أن « هذا النص قاطع الدلالة فى أن على الدولة المنضمة للاتفاقية التزام بأن تكفل الحق فى الاضراب ، بمعنى أنه صار معترفا به كحق مشروع من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به كليا وتحريمه على الاطلاق والا فإن ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته وما تملكه الدول المنضمة للاتفاقية لايعدو أن يكون مجرد تنظيم ذلك الحق المقرر بحيث تنظم التشريعات الداخلية طريقة ممارسة ذلك الحق . وهناك فرق بين نشأة الحق ووضع قيود على ممارسته ، وعدم وضع تنظيم لذلك الحق لا يعنى على الاطلاق العصف به أو تأجيله لحين وضع تلك النظم وإلا لاستطاعت أية دولة التحلل من التزامها بعدم وضع تنظيم لممارسة ذلك الحق .

وناقشت المحكمة التعارض بين نص هذه الاتفاقية الدولية التى وقعت عليها مصر ، وبين بعض النصوص التشريعية التى تحرم ، وتحظر الاضراب ، فرأت أن المادة ١٢٤ من قانون العقوبات التى تنص على أنه « اذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين عملهم ولو فى صورة الاستقالة أو إمتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لاتزيد على مائة جنيه .. الخ .

وهذا النص يتناقض مع نص الاتفاقية الدولية التى وقعت عليها مصر فى مادتها الثامنة فقرة د .

وقد رأت المحكمة أن « القاضى الوطنى لا يطبق المعاهدة تأسيسا على أن دولته قد إلتزمت دوليا بتطبيقها ، بل يطبقها باعتبارها جزءا من قوانين الدولة الداخلية اذا ما تم استيفاؤها للشروط اللازمة لنفاذها داخل الاقليم ، وهو الأمر الذى رأت المحكمة فى قضائها أن الدستور المصرى قد أكد على هذا المعنى الذى جاء فى الفقرة الأولى من المادة ١٥١ ، والتى تنص على أن « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة » .

وبمراجعة الوضع القانونى الداخلى لهذه الاتفاقية ، وإجراءاته تبين أنها صدرت بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب بوصفها احدى المعاهدات الدولية التى أقرتها وإعترفت بها الاتفاقية الدولية الصادرة فى نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لميثاقها . ورأت المحكمة تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور ولما استقر عليه الفقه والقضاء ، أن المعاهدات الدولية التى صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت فى الجريدة الرسمية حسب الأوضاع المقررة ، تعد قانونا من قوانين الدولة يتعين على القضاء الوطنى تطبيقها باعتبارها كذلك ، ولذلك اعتبرت المحكمة أن المادة ١٢٤ قد الغيت ضمنيا بالمادة ٨ فقرة (د) من الاتفاقية المشار اليها عملا بنص المادة الثانية من القانون المدنى التى تنص على أنه : لايجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

ورأت المحكمة أن المادة ١٢٤ قد الغيت ضمنا بالاتفاقية الأمر الذى يترتب عليه أن تكون تهمة الامتناع عن العمل قد بنيت على غير أساس من القانون .

وأهابت المحكمة بالمشرع أن يسارع الى وضع الضوابط اللازمة لهذا الحق على نحو يحقق مصلحة البلاد العليا ومصالح العمال فى نفس الوقت حتى لاتعم الفوضى وتتعطل المصالح العليا للمجتمع ولضمان عدم توقف سير المرافق الأساسية أو المساس بوسائل الانتاج أو ايذاء غير المضربين وهذا القضاء الذى جاءت به المحكمة . يعكس أهمية الدور القضائى فى إقرار بعض الحقوق والحريات الأساسية لفئات إجتماعية واسعة فى المجتمع ، الأمر الذى يساهم فى تكريس حقوق الانسان فى العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وذلك من خلال الأطر القانونية السائدة ، وليس خارجها .

٢ ـ الحكم الصادر فى إحدى قضايا الحزب الشيوعى المصرى . وكانت النيابة العامة قد وجهت الاتهام الى مجموعة من رجال السياسة بدعوى أنهم أنشأوا ونظموا وأداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة

إجتماعية على غيرها من الطبقات ، وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك بأن اسسوا ونظموا واداروا منظمة سرية باسم الحزب الشيوعى المصرى يهدفون عن طريقه مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها ، وتأليب الجماهير ضدها ، وتهيئتها للثورة الشعبية لاسقاطها .

وقد نظرت محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هذه الدعوى ، وقامت بتبرئة بعض المتهمين ، والحكم على آخرين منهم . وكان مدار حكم البراءة أن المحكمة رأت أن إعمال نص المادة ٩٨ د من قانون العقوبات يتم فى ظل شروط منها أنه يعتبر التنظيم مناهضا بشرط أن يكون استعمال القوة والارهاب او أى وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك ، وأن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم ، فإذا كانت من آراء بعض أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لايعتبر كافيا . ولا محل للافتراضات والتخمينات بأنهم ماركسيون فى نيتهم إستعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم ، وإنما يشير فقط الى إتجاهاتهم السياسية والاقتصادية فى علاج مشكلات البلاد . ويتحقق إستعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الأدبى أو الاتلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق ولا يشترط فى الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل الى حد الجريمة . وأنه لايكفى وجود مضبوطات أو كتب ترمى الى الأهداف المؤثمة فى المادة ٩٨ أ عقوبات طالما أن المحكمة لم تستظهر أن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظ فى تحقيقها الأمر الواجب توافره للعقاب على الجريمة محل الاتهام .

وهذا الحكم يحدد الدور الذى يلعبه القضاء فى الدفاع عن حريات التفكير والاعتقاد السياسى والاجتماعى والثقافى ، ويضع قيودا تضبط النصوص التجريمية والعقابية ، بحيث تكون الشروط التى يضعها على النصوص أثناء تفسيرها ، لاعمالها على وقائع القضية المطروحة أمامه - بمثابة سياجات تحمى الحقوق والحريات الأساسية ، وهو دور سياسى غير مباشر ، ويكشف عن الدور الخلاق للقضاء المصرى فى هذا المجال .

القضاء كآلية غير مباشرة للحسم السياسى :

لعب القضاء المصرى دورا هاما فى عملية التحول الهامة التى مر بها النظام السياسى المصرى فى العقدين الماضيين . ففى سياق هذه العملية ، وجهت إتهامات بالفساد الى شخصيات عامة بارزة ، دعت النظام الى احالتها للقضاء للفصل فيها ، مع السماح بالنشر المكثف حولها ، اثباتا لعزم النظام على الحد من الفساد ، وهذا ما تم فى قضايا شهيرة مثل صفقة طائرات البوينج ، ورشاد عثمان ، وتجارة العملة .

ولكن ماهو أهم من ذلك الآن ترك أمور تحتاج الى إصدار قرار سياسى الى مجريات العمل القضائى ، وآلياته فى صدور الأحكام ، فى أمور هى أدخل فى السياسة بالمعنى الدقيق لها ، ويفترض أنها من صلب الدور الأساسى للسلطة التنفيذية ، وهى ظاهرة تكررت خلال عقد الثمانينيات ، ولازالت مستمرة حتى الآن .

ومن أبرز هذه القضايا والمشكلات مسألة تنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشعب ، أو الشورى أو القوانين المتعلقة ببعض النقابات كنقابة المحامين .. الخ .

وفى هذا الاطار صدرت أحكام قضائية بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ حول الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

ثم الطعن بعدم دستورية مجلس الشعب ، والاتجاه الى القضاء بذلك من خلال تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا .

ورغم ان القضاء هنا يستخدم كأداة سياسية غير مباشرة من قبل السلطة التنفيذية الا أنه يلعب ايضا دورا سياسيا هاما ، يتمثل فى الاشارة الى ضرورة احداث تغييرات سياسية ، وتشريعية ، يتعين على صانع القرار اتخاذها فى شكل قرارات سياسية أو مشروعات قوانين يقدمها الى البرلمان . ولعل هناك أمثلة كبيرة على ذلك ، مثل الحكم الصادر (فى ٤ مايو ١٩٨٥) بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية والذى أبرز الدور الذى تلعبه السلطة القضائية فى ضبط بعض جوانب القصور فى السياسة التشريعية . ففى الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا - وهى جهة قضائية مستقلة عن جهة القضاء العادى ، والقضاء الادارى - رأت المحكمة : « انه وفقا للمادة ١٤٧ من الدستور فإنه متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب سلطة التشريع الاستثنائية وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لايعنى اطلاق هذه السلطة فى اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها

الدستور ، ومن بينها اشتراط ان يطرأ فى غيبة مجلس الشعب ظروف من شأنها توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية ، وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطعون عليه الأمر الذى يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ، ولا يلغى ذلك إقرار مجلس الشعب للقرار بقانون .

وقد إمتد هذا الامر الى ممارسة المحكمة الدستورية العليا لدورها فى فحص دستورية القوانين ، والقرارات الجمهورية بقوانين فى تأكيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والتأكيد على أن التعليم حق للجميع وفق هذا المبدأ ، ومن ثم يعد الخروج عليه أمرا يتنافى واحكام الدستور .

وقررت المحكمة بشأن النصوص التشريعية المطعون عليها أن المعاملة الاستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذه الشهادة ، ترتكز على أسس منبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه وهو ما إنطوى فى نظر المحكمة على المساس بحق المتقدمين فى درجات النجاح فى هذا التعليم ، والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ومن ثم يشكل مخالفة للدستور . وهكذا لعب القضاء دورا أساسيا ـ وسياسيا فى بلورة الحقوق والمبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم ، والتى انتهكت من قبل سلطتى التشريع والتنفيذ .

وفى هذا المجال ايضا قضت محكمة أمن الدولة العليا فى الاسكندرية ، بعدم سريان قانون الطوارىء بقوة الدستور ، اعتبارا من أول مايو عام ١٩٨٨ تأسيسا على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية أو من يفوض عنه الرجوع الى قانون الطوارىء فى الاعتراض على الاحكام القضائية .

وذهبت المحكمة الى عدم جواز اعلان حالة الطوارىء بدون موافقة مجلس الشعب المشكل تشكيلا صحيحا ، وضم اعضاء يحملون الصفة النيابية ، واعلنت المحكمة ان موافقة مجلس الشعب فى ٢٠ مارس ١٩٨٨ ، على مد العمل بقانون الطوارىء الى ٣١ مايو ١٩٩١ قد شابها عيب دستورى ، يتمثل فى عدم توافر شروط العضوية ، على بعض اعضاء مجلس الشعب ، كما أن هذا البعض الذى وافق على مد العمل بقانون الطوارىء ، ليسوا من الفائزين فى الانتخابات . وقد استشهدت المحكمة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٣٣٢ لسنة ١٩٨٩ ، بسحب قراره بفوز هذا البعض فى الانتخابات . واحلال آخرين محلهم تنفيذا لحكم قضائى صادر بذلك

لقد تراكمت هذه الأحكام ، مشكلة اتجاها نما بقوة فى خلال العامين الماضيين داخل الجماعة القضائية المصرية ، فى ظل تكاثر الأزمات السياسية ، والقانونية والدستورية ، والاجتماعية ، وجعلها تمارس دورا كبيرا فى ادارة النظام السياسى بالتبعية لوظائفها الأساسية ، وأن كان ذلك يعود ايجابيا على حقوق وحريات القوى الاجتماعية ، والسياسية فى البلاد .

ب ـ السلطة القضائية والنظام السياسى عام ١٩٨٩ :

من بين عديد من القضايا والتفاعلات التى ارتبطت بالسلطة القضائية ودورها المتنامى فى النظام السياسى المصرى ، يمكن الاشارة الى ثلاثة منها برزت عام ١٩٨٩ على النحو التالى :

(١) التوتر بين القضاء وجهاز الشرطة :

أبرزت هذه المشكلة ، مذكرة قدمها بعض مستشارى محكمة النقض ـ اعلى مستوى فى النظام القضائى العادى ـ الى الجمعية العامة لمحكمة النقض فى مارس ١٩٨٩ اثاروا فيها ما رأوه من « اعتداء لسلطات الأمن على اختصاصات القضاء المصرى بالقاء القبض على الأشخاص الذين أفرج عنهم القضاء ، واعتقالهم ، والعقاب الجماعى لبعض المواطنين فى احياء وقرى ، وارغام الابرياء على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها » ، وقد تضمنت هذه المذكرة الهامة بعض الاتجاهات العامة لدى جماعة القضاة ، ونشير هنا الى بعض ما جاء بها : ـ

« ان مجلس القضاء الاعلى بجلسته المعقوده بتاريخ السادس من مارس ١٩٨٩ يشير الى احداث مجلس الشعب بجلستيه المعقودتين يوم ١٩ ، ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٩ والتى كشفت عن أن تجاوزات الشرطة أضحت تشوه رسالة القضاء والقضاة فى حماية حريات المواطنين وحرماتهم وتهز الثقة العامة وتولد شعورا عاما بأن السلطة التنفيذية تتغول سلطاته وتتخذ ساحته اداة للقهر وتحقيق الأغراض السياسية فتستعين به كلما شاءت لقمع المواطنين والا ضربت بقراراته واحكامه عرض الحائط ، وشرعت من القوانين الاستثنائية ما يبيح للشرطة الطعن فى قراراته بالمخالفة لاحكام الدستور حتى استهانت باستقلال القضاء وجرت على اعتقال الكثير ممن تأمر النيابة بالافراج عنهم أو تقضى المحاكم ببراءتهم مما يمس هيبة القضاء وسيادة القانون بل لقد اغتصبت الشرطة سلطة القضاء استنادا الى قانون الطوارىء فباتت تعتقل من يعتدى على احد افرادها أو يشكو وتعلن على الملأ عن قيامها بتمشيط احياء وقرى بكاملها وتوقع العقاب الجماعى على المواطنين فيها ، وترغم الابرياء على الاعتراف بجرائم

تعلن هى نفسها براءتهم منها بعد ذلك » ..

واشارت هذه المذكرة الى أن مجلس القضاء الاعلى قد أوصى من قبل ـ بضرورة أن تعيد السلطات المسئولة فى الدولة النظر فى القوانين القائمة بما يحقق التآمها مع الدستور والاحترام الواجب لحقوق الانسان وكرامة المواطنين ولم توضع هذه التوصية موضع التنفيذ .

وتكشف هذه المذكرة المقدمة من شيوخ القضاة ، عن متابعة جماعة القضاة فى أعلى مستوياتها لاداء بعض مؤسسات السلطات الأخرى ، التنفيذية ، والتشريعية معا ، والتنبية الى الاخلال بمبدأ فصل السلطات ، وما ينطوى عليه ذلك من سياسات ، وانحرافات تؤثر على الحريات العامة للمواطنين .

(٢) : النزاع فى صحة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب :

تمثلت هذه القضية الهامة فى المطاعن التى وجهت الى مدى صحة عضوية ٧٨ نائبا بمجلس الشعب على أثر اعلان وزارة الداخلية لنتائج الانتخابات العامة التى دارت بين الاحزاب السياسية فى الدوائر المختلفة فى انحاء البلاد عام ١٩٨٧ .

وقد طعن ذوو المصلحة من الذين رشحوا انفسهم فى الانتخابات فى قرارات اعلان هذه النتائج امام محكمة القضاء الادارى ، وذلك تطبيقا لاختصاصات مجلس الدولة التى تنص على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

..... (رابع عشر) ـ سائر المنازعات الادارية ، ويدخل فى هذه المنازعات القرار الادارى الذى يصدره وزير الداخلية باعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب .

وقد اصدرت المحكمة فى ٢١ ابريل سنة ١٩٨٧ ـ وقبل ٤٨ ساعة من انعقاد أول جلسة لمجلس الشعب والمحددة لتأدية الاعضاء اليمين القانونية حكما قضى بايقاف تنفيذ قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة فى اكثر من ٤٠ دائرة واعلان فوز حزبى الوفد والعمل بثمانية عشر مقعدا جديدا ، عشرة مقاعد لحزب لوفد ، وثمانية لحزب العمل . وأن قيام وزير الداخلية ، باستكمال نسبة العمال والفلاحين من الأحزاب الحاصلة على اقل عدد من الأصوات فى الانتخابات مخالف للقانون ، وقضت أحكام القضاء الادارى ببطلان عضوية ٧٨ عضوا من أعضاء مجلس الشعب .

غير أن الحكومة لجأت الى الاستشكال فى التنفيذ امام المحاكم المدنية المستعجلة ، حيث قضى فيها بعدم الاختصاص . ورفضت محكمة القضاء الادارى استشكالات التنفيذ المضادة المقدمة من الأعضاء الصادر لصالحهم الأحكام ، وقضت بالاستمرار فى تنفيذ الأحكام .

ثم طعن فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا ، وتم تداول الدعوة امامها ، وقضت المحكمة برفض الطعون التى تقدمت بها الحكومة .

لقد اثارت هذه الأحكام جدلا فقهيا صاخبا ، ونزاعا شديدا بين الحكومة والحزب الوطنى من ناحية ، وبين احزاب المعارضة وبعض المستقلين من رجال الفقه والقانون والصحافة . وقد دار هذا الصراع حول وجهتى نظر مختلفتين ، الأولى ، ترى عدم اختصاص القضاء الأدارى بالفصل فى صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب ، وان المجلس سيد قراره وهو الرأى الذى ساد لدى الحكومة ، والحزب الوطنى ، وعبر عنه الدكتور رفعت المحجوب ، رئيس مجلس الشعب . اما وجهة النظر الثانية فهى ان حكم محكمة القضاه الادارى واجب النفاذ ، وانه انشأ مركزا قانونيا لهؤلاء الفائزين ، ومن ثم أصبح واجبا على المجلس تنفيذ الحكم .

وفى واقع الأمر ، فان وزير الداخلية أخلى مسئوليته القانونية ، وارسل خطابات للفائزين ، باعلان فوزهم ، مما دفع بالأزمة الدستورية الى مجلس الشعب ، حيث انتهى الرأى الفقهى لدى اللجنة التشريعية ، ورئيس المجلس ، الى أن المجلس سيد قراره بشأن عضوية أعضائه .

وقد رأى بعض الفقهاء أن هذه الرأى شديد الخطورة من نواح عديدة أولها : انه يزود السلطة التشريعية باختصاص أو ولاية ، يستحيل دستوريا وديمقراطيا أن تتمتع به ، لانها تعنى أن السلطة التشريعية بامكانها اتخاذ موقف أو رأى مسبق وان حسمته المحكمة الادارية العليا وهو الأمر الذى مفاده أن السلطة التشريعية تراس السلطة القضائية ، وتملك مراجعة قضائها بتبنى نقيضه ، وانها تجمع بين سلطتى التشريع والقضاء الأمر الذى يمثل خلطا بين سلطات الدولة المختلفة والمتمايزه . ثانيا : أن هذا الرى يبرر العدوان على أحكام القضاء ، وأن ما حسمه القضاء يمكن أن يثيره مجلس الشعب من جديد ، الأمر الذى يشكل اهدارا للشرعية فى البلاد . واخيرا : فأن القول بأن مجلس الشعب سيد قراره يناهض أحكام الدستور لانه يصور المجلس ، وكأنه صاحب السيادة فى البلاد .

وعلى أيه حال ، فلا شك فى أن هذه الأحكام التى اصدرتها محكمة القضاء الادارى ، وايدتها فيها المحكمة الادارية العليا ، شكلت ازمة دستورية ، وقانونية عام ١٩٨٩ كان لابد وان تقذف بآثارها وتداعياتها الى العام التالى .

(٣) الخلاف داخل الجماعة القضائية حول أزمة عضوية النواب الـ ٧٨

فى غمار الخلاف حول تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى ارسل رئيس مجلس الشعب خطابا الى رئيس محكمة النقض يتضمن أن مجلس الشعب قد سبق وان قرر بجلسة ١٩٨٦/٦/١٥ أنه بعد اعلان نتيجة الانتخابات يختص مجلس الشعب دون غيره بالفصل فى صحة عضوية اعضائه ، وبالفصل فى صحة الطعون ويمتنع على اية جهة قضائية أو ادارية الفصل فى صحة العضوية . ولما كان الدستور قد أناط بمحكمة النقض دون غيرها من الهيئات القضائية التحقيق فى صحة هذه الطعون ، وكانت الانتخابات قد اجريت فى ١٩٨٧/٤/٦ فقد قدمت طعون فى جميع الدوائر احيلت الى محكمة النقض اعمالا لنص المادة ٩٣ من الدستور والمادة ٣٤٩ من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبعد ذلك أردف رئيس مجلس الشعب فى خطابه الى رئيس محكمة النقض بقوله « فقد ترى محكمة النقض أن هذه الأحكام الوقتية تمثل طعونا فى صحة عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب فيكون لها أن تقوم بالتحقيق فيها » وردا على ذلك ، ارسل رئيس محكمة النقض الى رئيس مجلس الشعب خطابا تضمن رأيا سابقا لرئيس محكمة النقض الأسبق الذى أفاد مجلس الدولة بكتابة ـ رقم ٢٨٠ فى ١٩٨٥/٣/١٠ ـ بما يلى : ـ

أولا : أن المواد ٩٣ ، ٩٦ من الدستور ، ٢٠ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، ٣٤٧ الى ٣٥٥ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب قد اختصت المجلس دون غيره بالفصل فى صحة عضوية اعضائه ، سواء بالنسبة لمن قدمت طعون فى صحة انتخابهم أو لم تقدم ، وباحالة ما يرى أنه يمثل طعنا فى صحة عضوية أعضائه أو فى صحة انتخابهم الى محكمة النقض لتحقيقه .

ثانيا : أن ما قد يرد الى مجلس الشعب أو ما يثار حول صحة العضوية وما اذا كان يمكن اعتباره طعنا فى صحة العضوية من عدمه منوط ابتداء بالمجلس منفردا .

ثالثا : أن الاختصاص القضائى لمحكمة النقض فى هذا الشأن يقتصر على مجرد اجراء التحقيق ثم ابداء الرأى من خلال ما يثار فى الطعون التى تحال اليها من السيد رئيس مجلس الشعب والتى ينتهى سيادته الى اعتبارها طعونا فى صحة العضوية .

وقد اثار كلا الخطابين المتبادلين نزاعا فقهيا ، وسياسيا أدى الى تصاعد التوتر سواء داخل جماعة القضاء ، أو بينهم ، وبين رئيس مجلس الشعب ، والسلطة التشريعية .

■ ■

ثانيا : الاحزاب والقوى السياسية

درجت الأعداد السابقة من التقرير على معالجة الاحزاب والقوى السياسية فى مصر فى قسمين يتحدثان عن : « الاحزاب السياسية » و« القوى المحجوبة عن الشرعية » . وقد ادى هذا التقسيم وظيفته فى القاء الضوء على الملامح المميزة للاحزاب والنظام الحزبى ـ من ناحية ، وفى تحديد ابرز القوى السياسية الفاعلة والتى لايسمح لها بحق الوجود الشرعى ـ من ناحية اخرى . غير أننا فى هذا العدد من التقرير نتيجة الى إدماج القسمين معا ، ليكون مناط التقسيم ليس هو « الشرعية » و « اللاشرعية » ، وإنما الهوية السياسية والايديولوجية للقوى السياسية ، والمصالح التى تعبر عنها . ولذلك ، يأتى هذا القسم من التقرير عن « الاحزاب والقوى السياسية » ليعالج ماكانت تعالجه التقارير السابقة تحت عنوانى « الأحزاب السياسية » و « القوى المحجوبة عن الشرعية » ، وذلك وفق تقسيم آخر يفرق بين كل من الحزب الوطنى ـ والوفد والقوى الليبرالية ـ والتحالف والقوى الاسلامية ـ ثم التجمع وقوى اليسار . على أن تعالج تحت كل عنوان ما قد توجد من أحزاب شرعية أو تنظيمات وقوى أخرى محجوبة عن الشرعية ، أو كليهما معا .

ولا يخفى أن الهدف من هذا التطوير هو تجاوز المعايير الشكلية لتقسيم القوى السياسية ، والاتجاه اكثر الى المعالجة الموضوعية لها ، وكذلك المساعدة على بلورة الاتجاهات الاساسية فى الساحة السياسية المصرية ، والتعرف على أوجه تمايزها ، وعلى نقاط قوتها وضعفها . ويبقى فى النهاية انها محاولة أولى فى هذا الاتجاه ، نرجو أن تجد فرصتها للنضج والرسوخ .

١ ـ الحزب الوطنى الديمقراطى :

يتطرق هذا القسم لمتابعة نشاط الحزب الوطنى الديمقراطى خلال عام ١٩٨٩ ، استنادا لمنشورات الحزب ووثائقه واحاديث كوادره ، ومضابط مجلس الشعب ، وصحيفة مايو والصحافة القومية .

أ ـ الشئون التنظيمية :

لم تطرا خلال عام ١٩٨٩ تعديلات كثيرة فى المناصب القيادية للحزب الوطنى . ففيما يتعلق باللجان الفرعية والتخصصية ، اصدر رئيس الحزب الرئيس حسنى مبارك قرارا فى شهر يناير بتعيين د . نجيب حسنى رئيس جامعة القاهرة رئيسا للجنة التعليم والبحث العلمى بالحزب ، ود . فتحى محمد على امينا للنشاط التجارى والصناعى .

اضافة لذلك شهد الحزب خلال عام ١٩٨٩ مشكلة تنظيمية بسبب قيام بعض الاعضاء (الذين لم يرشحهم الحزب) بترشيح انفسهم لعضوية مجلس الشورى فى انتخابات ثلثى اعضاء المجلس فى شهر يونيو ، وذلك فى مواجهة زملائهم مرشحى الحزب الوطنى والمرشحين الاخرين . وكانت امانة الحزب قد دعت من رشح نفسه للتنازل عن ترشيحه قبل اغلاق باب التنازلات ، واشادت بمن اتخذ تلك الخطوة ، وحذرت الاعضاء الاخرين الذين لم يتنازلوا بعد ، على أساس انه يتعين على جميع الاعضاء الذين لم يرشحوا عن طريق الحزب الا ينافسوا زملاءهم المرشحين ، وان يبذلوا كل جهدهم لانجاح هؤلاء المرشحين ، وان الترشيح لم يقصد به خلق طبقتين طبقة متميزة ، وأخرى غير متميزة ، انما هو ترشيح املته ضرورة ضيق عدد المقاعد . وذكر الامين العام المساعد للحزب ومرجعه القانونى د . أحمد

سلامة ، ان ما حدث ان بعض الاعضاء تقدموا بأوراق الترشيح فى نفس الدوائر المرشح فيها زملاؤهم من اعضاء الحزب ، وهذا الترشيح يؤدى بالضرورة لتفتيت الاصوات المنتمية للحزب وهو أمر يضر بمصلحة الحزب والانضباط الحزبى .

اما فيما يتعلق بالاجراء الذى اتخذه الحزب لمواجهة ذلك ، فكان قرارا بفصل كل من لم يتنازلوا ، وتضمن القرار شقين ، الاول ، الفصل لكل من يشغل موقعا حزبيا قياديا سواء كان عضوا فى هيئة مكتب المحافظة أو المركز أو القسم أو القرية . الشق الثانى ، هو فصل كل من يشغل موقعا فى المحليات ، وذلك على اعتبار ان فلسفة الانتخابات بالقوائم التى تمت على اساسها انتخابات المحليات تقوم على فكرة اساسية وهى أن المواطن يعطى صوته لحزب معين تمسكا منه بأهداف وبرنامج الحزب ، وهكذا فعندما يختار المواطنون شخصا ، فليس لذاته أو لشخصه ، ولكن لانه ينفذ سياسة الحزب التى اعلن عنها ومن اجلها ضمن مرشحيه فى القائمة ، . ولذا فانه عندما يفصل شخص من الحزب يصبح من غير الممكن له ان يحقق الاهداف التى اعلن عنها ، وبالتالى تنتفى حكمة اختياره من الناخبين . ولا يقاس ما فى المحليات على مجلس الشعب والشورى لانه بالنسبة لمجلسى الشعب والشورى ، الدستور نفسه هو الذى حدد على سبيل الحصر حالات فقد العضوية ، وهذا أمر لا يمكن ان يكون محل اجتهاد ، وما لم تتوافر حالة من الحالات المحددة لا يمكن اسقاط العضوية . (المرجع السابق) .

وعلى أية حال فانه بمجرد انتهاء اليوم المحدد لغلق باب التنازل ، فصل ما يقرب من ١١٤ من اعضاء الحزب فى ١٧ محافظة بما فيها القاهرة كما تم فصل عدد من اعضاء المجالس المحلية ، كما حدث فى المجلس المحلى لمحافظة الجيزة الذى اتخذ قرارا بفصل ثلاثة من اعضائه بعد فصلهم من الحزب الوطنى بقرار من الامانة العامة .

من ناحية أخرى ، عقد الحزب الوطنى اجتماعات على مستويات قومية ، وأخرى على مستويات فرعية . وفيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات القومية ، كان ابرز ما شهده الحزب عام ١٩٨٩ ، هو اجتماع المؤتمر القومى العام الخامس ٢٠ ـ ٢٢ يوليو وكان رئيس الحزب قد دعا لعقد هذا المؤتمر فى منتصف ابريل ، كى يناقش قضية واحدة وهى « قضية البطالة .. ابعادها واساليب علاجها » . وتم تكليف لجان الحزب بالمحافظات واللجان النوعية بوضع تصوراتها الخاصة بتلك القضية وتقديمها فى شكل دراسات تشتمل على توصيات تقدم للامانة العامة لاعداد دراسة موحدة تتقدم بها امـام المؤتمر . ويبدو ان اختيـار موضوع المناقشة قد تحدد نتيجة قيام ست من لجان الحزب النوعية باعداد دراسة حول تلك المشكلة فى مطلع عام ١٩٨٩ . واضافة لنشاط تلك اللجان ، فقد طرحت توصيات واقتراحات أخرى بعد الدعوة لمناقشة المشكلة فى المؤتمر العام ، وكانت امانة المهنيين والشباب والمرأة ولجان الصناعة والنشاط التجارى والصناعى والنقل والمواصلات والتموين والتجارة الداخلية والعلاقات الخارجية ، وبعض امانات الحزب بالمحافظات كأمانات الغربية والمنوفية واسيوط ، قد ناقشت مشكلة البطالة كل من زاوية اهتمامه . وقد اعلن عن عزم بعض هذه التشكيلات تقديم دراسات حول المشكلة . وقبيل المؤتمر شكلت هيئة مكتب الامانة العامة لجنة برئاسة الامين العام لاستعراض توصيات وقرارات لجان الحزب النوعية ومؤتمراته بالمحافظات حول تلك القضية واعدت ورقة شاملة تناولت « قضية البطالة أبعادها وأساليب علاجها » . وذلك من خلال اربعة اقسام : خصائص القوى العاملة فى مصر ، ومشكلة البطالة فى مصر واسبابها ، وجهود الحكومة لحلها ، وأخيرا الاقتراحات والتوصيات حول المشكلة . وقد اقر المؤتمر الذى انقسمت اعماله الى ٢٠ لجنة تلك الورقة فقط ، ولم يباشر المؤتمر اختصاصاته الاخرى التى خولتها له المادة ٦٣ من النظام الاساسى للحزب التى تشتمل على انتخاب رئيس للحزب ومكتب سياسى واقرار برنامج الحزب وتقرير الانجاز السنوى .. الخ . وذكر بعد المؤتمر ان التوصيـات قـد حولـت للجـان وزاريـة وللـوزارات المتخصصة وذلك فى سبيل اصدار تشريعات قوانين بشأنها .

اما فيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات العليا الاخرى ، فيلاحظ قلة اجتماعات النادى السياسى للحزب عام ١٩٨٩ ، كما يلاحظ عدم عقد اجتماع المكتب السياسى رغم ان م ٩٥ من النظام الاساسى للحزب تنص على ان يجتمع المكتب مرة كل شهر . اما الهيئة البرلمانية للحزب فقد اجتمعت مرتين من اصل ثلاث مرات بحكم نظام الحزب ، وقد شارك رئيس الحزب فى الاجتماعين ، وكان الاجتماع الاول ، فى يونيو ١٩٨٩ لمناقشة بعض التشريعات المعروضة امام مجلس الشعب الخاصة بقانون الاستثمار ، ورسم الايلولة الذى طلب الرئيس تعديله دون الغائه ، وضريبة التركات . اما الاجتماع الثانى ، فقد كان فى نوفمبر ١٩٨٩ ، للاتفاق على مرشح الحزب لرئاسة مجلس الشعب ووكيليه . وقد كان الاجتماع الاخير مناسبة لالقاء الضوء على بعض المشاكل الاقتصادية وتأكيد الرئيس عدم صحة ما يشاع عن احتمال تغيير وزارى او حل مجلس الشعب .

وبالنسبة للامانة العامة للحزب ، والتى تقوم بمتابعة النشاط اليومى للحزب واعمال اللجان التخصصية ، ودراسة تقارير مكاتب المحافظات وتنفيذ توجيهات رئيس الحزب ، فلم تجتمع خلال عام ١٩٨٩ . والمعروف ان الامانة العامة كان قد استعيض عنها بشكل غير رسمى بما يسمى « بهيئة مكتب الامانة العامة » التى تضم الامين العام ، وثلاثة من الامناء المساعدين . وقد اجتمعت تلك الهيئة عدة مرات خلال هذا العام لمناقشة الاستعدادات الخاصة بانتخابات مجلس الشورى والمؤتمر العام للحزب والدورة البرلمانية الثالثة .. الخ ، وقد اجتمع بها الرئيس مبارك احيانا . اما فيما يتعلق باجتماعات لجان الحزب النوعية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ حالة نشاط حقيقى لاعمال تلك اللجان ، وكان جانب من تلك الاجتماعات يدور حول مناقشة مشروعات القوانين قبل تقديمها لمجلس الشعب ، كما حدث باللجنة الاقتصادية والمالية قبل مناقشة مشروع قانون الاستثمار ، والاقتراحات بشأنه ومشروع قانون رسم الايلولة . ولجنة الاسكان بمناقشة مشروع قانون الاسكان . ولجنة الزراعة والرى بمناقشة مشروع قانون حول التصرف فى املاك الدولة . وامانة المرأة بمناقشة مشروع قانون المخدرات . ولجنة الصحة ، التى طالبت بالاسراع بسن التشريع الخاص بتنظيم عملية نقل الاعضاء البشرية ، واللجنة التشريعية التى طالبت باعداد مشروع جديد للقانون التجارى .

أما فيما يتعلق بمناقشة بعض القضايا العامة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد كان هناك نقاش واسع النطاق حول قضية تطوير القطاع العام ، وذلك طبقا لتكليف الرئيس مبارك ، اضافة لمناقشة قضايا أخرى . وفى هذا الصدد يلاحظ قيام اللجنة الاقتصادية ولجنة تنمية القوى البشرية بمناقشة اوضاع الشركات المتعثرة فى القطاعين العام والخاص ومناقشة اللجنة الاقتصادية سياسة التسويق والتسعير وطرح بعض المقترحات حول تطوير القطاع العام . والافاق المستقبلية للزراعة المصرية . اما لجنة الصناعة والطاقة ، فقد ناقشت مسألة تنمية الصناعات الصغيرة ، واعلنت وضع تصور لمشروع تنفيذى بهذا الشأن . وناقشت لجنة الصحة ، عدة أمور كان اكثرها اهمية وضع استراتيجية جديدة لتغطية كافة محافظات الجمهورية بالقوافل الطبية ، لتقديم خدماتها باجور رمزية محدودة تخصص لدعم الخدمة العلاجية بالمحافظات . كما ناقشت لجنة الزراعة والرى موضوع انتاج القطن ، وقضية تطوير القطاع العام فى مجال الزراعة وناقشت لجنة الحكم المحلى دور المحليات فى الطفولة . واخيرا ناقشت لجنة التموين والتجارة الداخلية ، صناعة الدواجن والبيض فى مصر والفاقد فى المياه وانتاج الغذاء ، وتجارة مصر مع العالم الخارجى ، واوضاع شركات القطاع العام . وفيما يتعلق بقضية تطوير القطاع العام بالذات ، عقد بعد مناقشات اللجان اكثر من مؤتمر شامل لدراسة ورقة العمل المعدة لهذا الغرض ، والتى تحدثت عن امكانية تحويل هيئات القطاع العام لشركات قابضة ، وعلاج الهياكل التمويلية بمشروعات القطاع العام ، وطرحت مقترحات لسد المديونيات بين القطاعات المختلفة والحكومية ، ونوقشت مسألة ادارة هيئات القطاع العام وعلاقته بالدولة .

أما بالنسبة للقضايا الطارئة ، فقد تصدت اللجنة الاقتصادية لما اشيع فى مطلع عام ١٩٨٩ عن تدهور الثقة بالبنوك وتصدت لجنة الصحة لما اشيع عن انتشار الالتهاب السحائى .

وفى مجال السياسة الخارجية ، ناقشت اللجنة الاقتصادية ، المديونية الخارجية لمصر والعالم الثالث ، والمشروعات المشتركة التى يمكن اقامتها مع دول مجلس التعاون العربى وناقشت لجنة الشئون العربية اوضاع السودان ، وناقشت لجنة العلاقات الخارجية مبادرة الرئيس مبارك بشأن الحوار بين الشمال والجنوب وعلاقات مصر العربية .

واخيرا ، عقد فى مارس ١٩٨٩ ، اجتماع شباب الحزب ، وضم الاجتماع ممثلى الشباب من ١٩ محافظة .

اما فيما يتعلق باجتماعات الحزب على المستويات الفرعية ، يلاحظ اجتماع مؤتمرات الحزب عام ١٩٨٩ على مستوى المحافظات استعدادا للمؤتمر العام الخامس ، وبصفة عامة كانت هناك معلومات محدودة بشأن اجتماعات اللجان النوعية بالمحافظات او لجان الحزب او حتى هيئات مكاتب الحزب سواء بالمحافظات أو المدن او الدوائر داخلها ، وهى الاجتماعات التى يجب ان تعقد بصفة دورية وبشكل منتظم طبقا للنظام الاساسى للحزب .

ب ـ النشاط السياسى :

اهتم الحزب الوطنى خلال عام ١٩٨٩ بالاعداد لانتخابات مجلس الشورى لانتخاب ١٧٢ عضوا من اعضاء المجلس ، وقبل فتح باب الترشيح للانتخابات اعلن الحزب مرشحيه فى كافة دوائر الجمهورية (٨٦ دائرة) ، حيث لعبت هيئة مكتب الامانة العامة دورا اساسيا فى تحديد اسماء المرشحين . وقد ضمت قائمة المرشحين عناصر جديدة لم ترشح من قبل ، وكانت نسبة التغيير فى بعض المحافظات من ٦٠ ٪ ـ ٩٠ ٪ ، وكان هناك ٤٦ مرشحا من بين ١٤٠ كانوا منتخبين بالمجلس السابق . وقد كانت هذه الاختيارات سببا

لحدوث بعض الانشقاقات داخل الحزب كما سبقت الاشارة وبعد اغلاق باب الترشيحات بدأت حملة الحزب الانتخابية التى انقسمت لدعاية مركزية تضم نشرات وتوجيهات اعلامية ولافتات وملصقات ، ودعاية محلية تضم خطة للتحرك بأمانات الاعلام بالمحافظات . كما اعدت خطة لمساندة مرشحى الحزب عبر مؤتمرات انتخابية بكافة المحافظات شارك فيها رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء بالاشتراك مع اعضاء الامانة العامة ، ورؤساء اللجان النوعية والمحافظون . على انه لوحظ ان الحزب لم يصدر برنامجا انتخابيا وان مشاركة الوزراء فى الحملة الانتخابية كانت محدودة جدا كما كانت المؤتمرات ايضا قليلة العدد ، واعتمد المرشحون بشكل اساسى على جريدة مايو فى تعريف الرأى العام باهدافهم . وبشكل عام يبدو ان عدم الاهتمام بالدعاية الانتخابية بالشكل المخطط يرجع لعدم مشاركة حزبى الوفد والتجمع فى الانتخابات ، والقيود غير الرسمية الواقعة فعليا ازاء المعارضة . وعلى اية حال ، فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز مرشحى الحزب الوطنى بحوالى ٩٩ ٪ من مقاعد المنتخبين بالمجلس . وعقد المجلس اولى جلساته فى يونيو ١٩٨٩ ، وانتخب د . مصطفى كمال حلمى رئيسا بأغلبية ٢٤٢ صوتا من اجمالى ٢٤٤ اى بنسبة ٩٩,١ ٪ .

من ناحية أخرى ، تم تأسيس مركز للدراسات الوطنية للحزب الوطنى بكفر الشيخ للاسهام فى اعداد وتدريب كوادر الحزب ، ويعتبر هذا المركز ، المركز الثانى على مستوى الجمهورية فى الحزب الوطنى .

اما فيما يتعلق بالاداء البرلمانى للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ، التى هى بالضرورة اكبر الهيئات فى مجلس الشعب ، حيث يقدر عدد اعضائها بنحو ٣٧٠ عضوا من جملة عدد نواب المجلس البالغ ٤٥٨ عضوا اى ما يعادل ٨٠,٧ ٪ فقد اسهم فى استمرار وزنها الثقيل عدم تنفيذ احكام القضاء بشأن انضمام بعض نواب المعارضة لعضوية المجلس ، اضافة لفوز كل مرشحى الحزب ابان الدورة البرلمانية الثانية للمجلس فى الانتخابات التكميلية لشغل ما يقرب من ١٠ مقاعد شغرت بوفاة شاغليها .

وخلال دور الانعقاد الثانى للمجلس (نوفمبر ١٩٨٨ ـ يوليو ١٩٨٩) يلاحظ ان كلمات المتحدثين من نواب الحزب بلغت ٢٩١ كلمة من جملة عدد المتحدثين ٣٦٧ ، وذلك بنسبة ٧٩,٢ ٪ . اما عن عدد مرات الحديث فبلغت ١٦٤٠ مرة من اجمالى ٢٦٥٠ أى نسبة ٦١,٨ ٪ بمتوسط حوالى ٤,٥ مرة للعضو الواحد ، وهى نسبة منخفضة عن نسبة تمثيلهم بالمجلس .

ويلاحظ بالنسبة لمجال التشريع أن نواب الحزب الوطنى بالمجلس رغم أكثريتهم لم يتبق منهم ـ طبقا لمسح مضابط هذه الدورة ـ اقتراحا بمشروع قانون ، مما قد يعزى الى نوع من القصور أو السلبية من قبل عدد كبير من نواب الاغلبية ، كما قد يعزى الى عدم نجاح بعض الاقتراحات التى قدمها النواب الاكثر نشاطا بالحزب الوطنى فى تخطى الحواجز التى يتحتم ان تمر بها الاقتراحات داخل اروقة المجلس مما يحجبها عن الظهور (انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩ ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦) .

اما فى مجال الرقابة فيلاحظ ان نواب الحزب الوطنى لم يقدم اى منهم اية استجوابات للحكومة ، مما يعكس احجاما من قبل النواب عن استخدام هذه الوسيلة الرقابية القوية فى مواجهة الحكومة . وكان رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى قد ذكر فى نهاية اكتوبر ١٩٨٩ ، انه من غير الممكن ان يقوم نواب الحزب باستجواب حكومتهم ، لان الاستجواب يعد اتهاما للحكومة . اما طلبات الاحاطة فطبقا للمضابط ، قدم نواب الاغلبية حوالى ٩ طلبات من اجمالى ١٦ طلبا ، وذلك بنسبة ٥٦,٢ ٪ . وكان اكثر هذه الطلبات قد وجه لوزير الداخلية بشأن سلطات وزارة الداخلية فى تطبيق قانون الطوارىء (٤ طلبات) ، يلى ذلك وزير السياحة والطيران المدنى (٣ طلبات) بشأن الشركة الاستثمارية لخدمات الطيران الأرضية والمتنوعة ، ثم طلبان احدهما لوزير الصحة عن الحمى الشوكية ، وآخر لوزير التعليم حول السياسة التعليمية . والامر اللافت للنظر بشأن طلبات الاحاطة هو تزايد عدد الموجه منها لوزير الداخلية ، وهو امر نادر الحدوث من حزب الاغلبية خاصة وان الموضوع المطروح غلب عليه الطابع السياسى ، اما بالنسبة للاسئلة وهى ابسط وسائل الرقابة ، وطبقا للمضابط ، قدم نواب الحزب الوطنى محو ٦١ سؤالا من اجمالى حوالى ٩٥ سؤالا تمت الاجابة عنها بالمجلس ، وذلك بنسبة ٦٤,٢ ٪ وجه ٩٦,٦ ٪ منها لوزارات خدمية وكان اكثرها تكرارا قد وجه لوزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (١٢ سؤالا) ، يلية وزير الكهرباء والطاقة (١١ سؤالا) وقد وجه سؤالان لوزير الداخلية حول قانون الطوارىء .

وبشكل عام ، فانه من حصر اسماء القائمين على طلبات الرقابة البرلمانية من الحزب الوطنى وعددها ٧٠ طلبا بين سؤال وطلب احاطة يتبين ان ٤٦ عضوا فقط ، قد استخدموا وسائل رقابية بنسبة ١٢,٤ ٪ من جملة اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ! وهى نسبة تنم عن ضعف وقصور شديدين ، وحالة من غياب المشاركة لدى اكثر من ٨٥ ٪ من نواب الحزب ، .

مع بداية اعمال الدورة البرلمانية الثالثة للمجلس فى نوفمبر ١٩٨٩ ، اعادت الهيئة البرلمانية للحزب ترشيح د . رفعت المحجوب للمرة السادسة ، وقد حصل على ٣٩١ صوتا من جملة الاصوات الصحيحة البالغ عددها ٣٩٧ صوتا من اجمالى عدد الاصوات الحاضرة (٤١٠) . واللافت للنظر فى هذا الانتخاب أن مرشح الهيئة البرلمانية قد حظى - على الارجح - بتأييد اغلب نواب الوفد والتحالف الاسلامى الحاضرين ، الامر الذى يثير التساؤلات حول جدية اتهام هؤلاء النواب لرئيس المجلس فى الدورات السابقة بتجاوز سلطاته . اما الامر الثانى اللافت للنظر فهو قيام احد نواب الهيئة البرلمانية للحزب بترشيح نفسه لرئاسة المجلس وقد كان ذلك - كما يقول النائب - لاحراج المرشح الآخر (اى د . المحجوب) .. لأنه ماطله فى وقت سابق ابان طلبه لمطابقة قانون العقوبات للشريعة الاسلامية ، وكذلك لفرض المقيمين على الهيئة البرلمانية للحزب ترشيح د . المحجوب دون الاستفسار عمن يريد ان يرشح نفسه من الآخرين لهذا المنصب . وعلى أية حال ، فقد كان ترشيح هذا النائب - الذى لم يحصل الا على ٦ اصوات - مفاجأة للجميع ، الامر الذى دعا الحزب لفصلـه من الهيئة البرلمانية ، ومن تنظيمات الحزب لخروجه عن الالتزام الحزبى .

واخيرا ، فقد اتسمت ندوات الحزب الوطنى ومؤتمراته الجماهيرية بالندرة عام ١٩٨٩ كالعادة ولم يجر خلال ذلك العام سوى عدد محدود من الندوات الجماهيرية ، كان اغلبها لدعم مرشحى الحزب فى انتخابات مجلس الشورى ،كما يلاحظ ادارة الحزب لمؤتمر شـعبى فى الاول من يناير ١٩٨٩ بمنطقة عين شمس بالقاهرة حيث كان هذا المؤتمر لمؤازرة جهود الحكومة للقضاء على بؤر ما يسمى بالتطرف الدينى ، خاصة بعد احداث العنف التى شهدتها تلك المنطقة فى وقت سابق من عام ١٩٨٨ ومن ناحية اخرى ، نظم النادى السياسى للحزب الوطنى ببورسعيد مؤتمرا شعبيا فى نهاية عام ١٩٨٩ لدراسة الصادرات عن طريق ميناء بورسعيد .

وقد اتسمت العلاقة بين الحزب الوطنى واحزاب المعارضة عامة بالفتور بشكل عام ، وساهمت صحيفة الحزب فى هذا الامر خاصة قبل تغيير رئاسة تحريرها - اذ كانت تبرز بشكل مبالغ فيه وجود خلافات بين القيادات العليا داخل تلك الاحزاب ، كما كانت تكثر الحديث عن وجود خلافات بين قادة احزاب المعارضة .

وكان موقف الحزب ازاء الخلافات او الانشقاقات فى بعض احزاب المعارضة لافتا ، وبدا احيانا غير موحد او حتى متباينـا ، ويبدو موقف الحزب من الخـلاف داخل حزب العمل مثلا بارزا على ذلك ، اذ بينما كان الامين العام المساعد للحزب د . احمد سلامة ينفى اى دور للحزب او للحكومة فى هذا الخلاف ، كان اعضاء الحزب ومحررو صحيفته يتحدثون عن هذا الخلاف بما يعكس التأييد الواضح للتيار « الاشتراكى » المناهض لرئيس حزب العمل ، بما فى ذلك التأكيد على حدوث تزوير فى انتخابات اللجنة التنفيذية للعمل والتى هيمن التيار الاسلامى بموجبها على الحزب رسميا . ومن ناحية ثانية ، هاجم الحزب الوطنى المعارضة عامة وحزب الوفد خاصة بسبب احداث مجلس الشعب التى وقعت فى فبراير ١٩٨٩ ، وايدت امانته العامة وامانات المحافظات موقف وزيـر الداخليـة فى تلك الاحـداث كما هاجـم الحـزب بشكل غير مباشر دور حزب الوفد فى احداث نقابة المحامين .

اما فيما يتعلق بمسألة الحوار القومى بين الحزب الوطنـى والاحـزاب السـياسية الاخـرى ، فيـلاحظ ان الامين العام للحزب قد دعا فى يوليو ١٩٨٩ بشكل غير رسمى عبر تصريح صحفى لاستئناف الحوار حول القضايا الاساسية بحيث تكون الاولوية لقضية البطالة التى اعد الحزب الوطنى ورقة عمل حولها فى مؤتمره الخامس ، اما بشأن تنظيم الحوار فسيكون بعقد ندوة شهرية تناقش بعض القضايا كزيادة السكان والسياحة وتطوير التعليم .. الخ بحيث يقدم كل حزب ورقة عمل حول قضية مطروحة للنقاش ويرسلها لكافة الاحزاب قبل عقد الندوة ثم توضع ورقة عمل مشتركة تضم مقترحات الاغلبية والمعارضة ترفع للرئيس مبارك وتعرض على الحكومة كى تدخل الحلول المطروحة فى اطار التنفيذ .

وعلى اية حال ، فان دعوة الحزب الوطنى تزامنت مع الانتقادات التى وجهتها المعارضة للحكومة بشأن انتخابات مجلس الشورى وعدم تنفيذ احكام القضاء التى تؤدى الى زيادة عدد نواب المعارضة بمجلس الشعب ، واستمرار العمل بقانون الطوارىء .

على ان الحزب الوطنى اراد بدعوته على مايبدو القاء الكرة فى ملعب احزاب المعارضة ، بتسجيله للمبادرة وتسجيله لنتائج احتمال رفضها ، وهو ما اتضح بالفعل من ردود افعال احزاب المعارضة التى تباينت بين الترحيب والشك ووضع شـروط للحوار . وتجدر الاشـارة ان الحوار القومى بين الاحزاب السياسية قد انقطع نتيجة قيام الحكومة بمد العمل بقانون الطوارىء ، اضافة للخلاف حول قضايا الحوار .

اما على صعيد السياسة الخارجية ، فان لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشئون العربية فى الحزب هى من اللجان متوسطة النشاط ، ويبدو ان ذلك يرجع

لحقيقة ان السياسة الخارجية ليست محل خلاف مقارنة بالسياسة الداخلية .

من ناحية اخرى ، فان بعض المسئولين الحزبيين وغير الحزبيين من المعنيين بالسياسة الخارجية يشرحون ابعاد هذه السياسة امام منتديات الحزب ، بمن فى ذلك رئيس الجمهورية نفسه ومدير مكتبة للشئون السياسة ، ووزير الخارجية . اما قضايا النقاش فقد اشتملت على العلاقات المصرية العربية خاصة مع سوريا وليبيا . والمشاكل العربية كالقضية الفلسطينية وازمة لبنان ومشكلة جنوب السودان والموقف من العراق وايران ، وكذلك مشكلة ديون العالم الثالث .

اما فيما يتعلق بابرز المواقف التى اتخذها الحزب هذا العام فى مجال السياسة الخارجية ، فيلاحظ تأييده لتحركات مبارك على الصعيد العربى والدولى وتأكيده « لدعم امن واستقرار السودان » كما يلاحظ انعكاس تحسن العلاقات المصرية الليبية على العلاقات بين التنظيم الشعبى الليبى والحزب الوطنى ، وذلك بعزم الاخير دعوة امين المؤتمر الشعبى العام بليبيا لاجراء حوار بين الحزب الوطنى والمؤتمر الشعبى العام بليبيا لتبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية والاقليمية . من ناحية أخرى ، شهد عام ١٩٨٩ اتصالات بين الحزب الوطنى والكتلة الاشتراكية الدولية ، وفى هذا الصدد يلاحظ مشاركة الحزب الوطنى فى مؤتمر الاشتراكية الدولية فى يونيو ١٩٨٩ ، وذلك لاول مرة كعضو عامل بعد ان ظل منتسبا لمدة ١٠ سنوات كما وقع الحزب الوطنى بروتوكول تعاون مع الحزب الشيوعى التشيكى فى مارس ١٩٨٩ لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق المواقف المشتركة وتبادل وجهات النظر فى مختلف القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك .

ج ـ الخطاب السياسى للحزب الوطنى :

يجسد الخطاب السياسى للحزب الوطنى تماسك مصالح النخبة الحاكمة التى تسيطر على قواعد واليات النظام السياسى ومخرجاته الاساسية ، لذلك فان هذا الخطاب يهيمن على السلطة التشريعية والتنفيذية والنظام التعليمى والنظام الاعلامى باستثناء صحف احزاب المعارضة ، كما يتجلى فى مجمل القرارات والسياسات الحكومية داخليا وخارجيا . من هنا يمكن وصف هذا الخطاب بانه الخطاب الرسمى لنظام الحكم .

غير أن هذا الخطاب لايستمد قوته من الحزب الوطنى تنظيما وجماهيريا وحيازته على اغلبية اعضاء مجلس الشعب ، ومن ثم تشكيله للحكومة ، وانما يستمد تلك القوة من ارتباطه وتعبيره عن شخصية الرئيس حسنى مبارك وسلطاته الواسعة ـ ومن بينها رئاسته للحزب الوطنى ـ وانجازاته الداخلية والخارجية .

فى هذا السياق يبدو الحزب الوطنى وحكومته مجرد اطار عام لتفاعل النخبة الحاكمة ، وظهور آراء واتجاهات متباينة داخلها يحسمها ويبلور معالمها فى النهاية الرئيس مبارك ويقدمها باسم هذه النخبة فى خطاب ، اى ان خطاب الحزب الوطنى هو خطاب الرئيس مبارك .

وتكاد تكون الاوضاع السابقة احدى سمات النظام السياسى المصرى ، الاان نهج الرئيس مبارك يتميز بمحاولة دعم الحزب الحاكم والسماح بظهور اتجاهات مختلفة داخله قبل ان يتدخل لحسم الجدل وبلورة الخطاب الرسمى ، وبطبيعة الحال لا تخلو هذه العملية من تأثيرات بين الرئيس مبارك وقيادات الحزب ، الا ان الرئيس مبارك فى التحليل الاخير هو صاحب القرار الذى يحدد منطلقات الخطاب الرسمى للحزب الوطنى ، وصياغته وترتيب اولوياته واكسابه ملامحه الرئيسية ، بينما تلعب المستويات المختلفة للحزب الوطنى والحكومة واجهزة الاعلام ادوارا متفاوتة فى الدفاع عن هذا الخطاب وترويجه .

وبشكل عام يمكن القول أن خطاب الحزب الوطنى ينطلق من ثلاث مسلمات اساسية مترابطة تمثل فى الوقت ذاته اهداف وشعارات الحكم ، وهى التنمية ، الاستقرار ، ديمقراطية ، ورغم عمومية تلك الاهداف فانه عادة مايجرى تكييف وتفصيل مضمون كل منها وعلاقته بالاخرى ، بحسب تطور الاحداث داخليا وخارجيا والتحديات التى تواجه نظام الحكم .

وخلال عام ١٩٨٩ برز التركيز على هدفى الاستقرار اولا ثم التنمية ثانيا نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة قضية البطالة ، والحاجة الى الاتفاق مع صندوق النقد لاعادة جدولة الديون الخارجية ، وعدم الرضا عن مطالب وتحركات احزاب وقوى المعارضة . وقد دفعت تلك المشكلات على مايبدو خطاب الحزب الوطنى الى الاهتمام بالقضايا الأتية على الترتيب :

■ الاشادة بالانجازات التى تحققت داخليا وخارجيا بوصفها تساعد فى دعم شرعية نظام الحكم والحفاظ على الاستقرار .

فعلى المستوى الداخلى يشيد الخطاب بإستمرار المسيرة الديمقراطية « ان الحرية والديمقراطية هما الطريق الذى لا رجعة فيه ولا ردة عنه » ، كما يؤكد

« ان القوات المسلحة المصرية هى درع الامن والاستقرار، وانها وقوات الامن الداخلى وجهان لعملة واحدة » . ويشيد الخطاب باستكمال وتحديث البنية الاساسية التى بدونها لن يحدث استثمار ، وزيادة الانتاج الصناعى والزراعى وتطوير السياحة ، وزيادة الصادرات ، والوفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين .

أما على المستوى الخارجى فقد استعادت مصر علاقاتها العربية ومكانتها الافريقية وأصبح لمصر ، ولاول مرة فى تاريخها علاقات ممتازة بالشرق والغرب على حد سواء ، حيث لا توجد بين مصر وأى دولة فى العالم أو فى المنطقة العربية مشكلة ، كما واصلت مصر جهودها من أجل التضامن العربى وتحقيق السلام ، الا انه « قد وقعت على الساحة الاسرائيلية مؤخرا تطورات عقدت الموقف الى حد كبير » ، ويؤكد خطاب الحزب الوطنى ان أى تحرك خارجى « يجب أساسا أن يكون موجها لخدمة الاهداف القومية فى الداخل ، فبغير هذا تختل المعادلة وتنقلب الاولويات .. كما انه بدون هذا الدور النشط على الصعيد الدولى تعجز الدولة عن أن تكون فى وضع يتيح لها الحصول على مزايا تزيد من قدرتها على مواجهة المشاكل الداخلية ، وخاصة فى المجال الاقتصادى كأساس » .

■ الاعتراف بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها زيادة السكان وضعف الاستثمار والانتاج ، والتأكيد على ضرورة العمل الجاد من أجل تحقيق الاصلاح الاقتصادى وتطوير النظام التعليمى ، ومواصلة جهود زيادة الانتاج الزراعى والصناعى . فى هذا السياق طرحت قضايا غزو الصحراء ، والتخلص من الروتين ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتذليل المعوقات أمام الاستثمارات العربية والاجنبية ، ورفع بعض الاسعار بنسب ضئيلة ، وتطوير شركات ومصانع القطاع العام الخاسرة ، وعدم بيع المشروعات الكبيرة التى تديرها الدولة بهدف تحقيق العدل الاجتماعى ، مع تسليم المشروعات الصغيرة فى المحافظات الى القطاع الخاص . ونبه خطاب الحزب الوطنى الى انه « لابد من تطوير المصانع الخاسرة ، أو يتولاها القطاع الخاص » ، وأكد على الاصلاح الاقتصادى ، كجزء من الامن القومى ، أخذا فى الاعتبار فى أية مفاوضات مع صندوق النقد الدولى البعد الامنى الاجتماعى الذى يعنى البعد الامنى القومى » .

■ تكرار الدعوة لكل الاحزاب والتجمعات المهنية والنقابية « الى وحدة صف تحقق وحدة العمل سعيا الى تحقيق الاهداف القومية » ، وحدد خطاب الحزب الوطنى الاهداف القومية فى خمس نقاط هى حماية الاستقرار ، وزيادة الانتاج ، وغزو الصحراء ومضاعفة الرقعة الزراعية ، والتخلص من الروتين ، واصلاح التعليم والارتقاء بمستوى الثقافة بما يتناسب مع التحديات التى نواجهها والتقدم العلمى .

وتعكس تلك الاهداف المخاطر التى تهدد المجتمع المصرى من وجهة نظر نظام الحكم وحاجته الى ضمان الاستقرار ، دون مراعاة لمطالب أحزاب وقوى المعارضة فى الاصلاح الديمقراطى ، خاصة تعديل الدستور ، حيث رفضها خطاب الحزب الوطنى ، وأكد فى المقابل انه « لا يوجد نمط واحد للبناء الديمقراطى .. فكل شعب له مكوناته ومقوماته والاسلوب الذى يرتضيه .. ولذلك فإن الدساتير المنقولة بدون مراعاة للظروف الموضوعية للبلد الناقل ليست هى الدليل على وجود البناء الديمقراطى لمجرد انها منقولة عن بلد ديمقراطى » .

واللافت للانتباه ان خطاب الحزب الوطنى يعد بعد ذلك ببدء مرحلة جديدة للديمقراطية تقوم على حرية التعبير والممارسة وقيام نظام أساسه التعدد والتنوع ، كما أنه تحدث عن امكانية وحدة الصف ، والاتفاق مع أحزاب المعارضة استنادا الى ما يحدث فى العالم من تغيرات سياسية ، جعلت فجوة الخلافات المبدئية بين الاحزاب فى الدول الديمقراطية تضيق التزاما بالصالح العام .

■ تقديم قراءة خاصة لما يحدث من تغيرات فى العالم خاصة البلدان الاشتراكية ، تستهدف دعم السياسات القائمة لنظام الحكم ، وتبرير خياراته الايديولوجية ، اذ أغفل خطاب الحزب الوطنى أية تأثيرات سلبية متوقعة للتغيرات الدولية على مصر والمنطقة العربية ، وركز ان سياسات التنمية لم تعد نظريات وفلسفات عقائدية جامدة تعتمد على قوالب فكرية صماء لا يجوز المساس بها ، وكأنها منزلة من السماء اذ برزت المشكلات فى النظم الاشتراكية التى تعنى ضمنيا جمود وفشل أطرها النظرية ، كذلك تعاظم تفاعل المجتمع بعد ان انفتحت أبواب المجتمعات لكل الافكار وتقاربت المواقف ، ولم تعد سلطة الحكم تتحمل تطرفا الى يمين أو الى يسار لقد اعتدل اليمين كما اعتدل اليسار ، لان مصالح الجماهير فرضت ذلك ، لذلك تقاربت الاحزاب رغم خلافاتها . ويؤكد خطاب الحزب الوطنى ان التطورات الجذرية الخطيرة التى جرت فى نظم كان المتصور انها لم تتخل عن معطياتها ، يؤكد ان مصالح الجماهير قد أصبحت فوق الجمود النظرى .

« وهذه الحقيقة تمثل الاجابة على السؤال الذى كان يطرحه البعض . اى نظرية اقتصادية نطبقها فى بلدنا » . ويشير خطاب الحزب الوطنى الى ان الديمقراطية هى الارادة المدوية فى كل بقاع العالم ، كما ان السلام

العالمى والتجمعات الاقتصادية هما من بين حقائق العصر ودروس التغيرات فى العالم .

٢ ـ الوفد والقوى الليبرالية :

ا ـ حول الليبرالية فى مصر :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن أحد التساؤلات شديدة الصعوبة فيما يتعلق بالحياة السياسية المصرية المعاصرة ، انما هو التساؤل حول « القوى الليبرالية » ولكن « الليبرالية » ليست غريبة أبدا عن مصر المعاصرة ، فقد اعتاد دارسو الحياة السياسية الحديثة فى مصر وصف حقبة بأكملها من تلك الحياة ، أى الواقعة بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ بأنها « الحقبة الليبرالية » ، فضلا عن أن الفكرة الليبرالية وجدت فى مصر قبل ذلك بكثير ، وعبر عنها مفكرون عظام ، وتجسدت فى أكثر من حزب أو تنظيم . فأصول الافكار الليبرالية فى مصر يمكن تعقبها الى بدايات الاحتكاك بالحضارة الاوربية بعد الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وفى أفكار طلائع المثقفين الاصلاحيين الذين أرادوا المواءمة بين قيم وأفكار الليبرالية الاوربية وبين التراث الاسلامى وعلى رأسهم قاطبة رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) ثم محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)

غير ان التجسيد المؤسسى لليبرالية السياسية انما تمثل فى انشاء حزب الامة عام ١٩٠٧ ، وهو نفس العام الذى يؤرخ به لقيام الاحزاب السياسية فى مصر على وجه العموم (ففى ذلك العام انشىء أيضا : الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، وحزب « الاصلاح على المبادىء الدستورية » برئاسة الشيخ على يوسف ، « والحزب الوطنى الحر » برئاسة محمود حسين) . وكما هو معروف ، فإن قيام حزب الامة تلا انشاء صحيفة « الجريدة » التى برزت فى حينها لتعبر عن مصالح وتوجهات طبقة الاعيان وكبار ملاك الاراضى الزراعية ، التى ارتبط ظهورها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى عرفتها مصر منذ بداية القرن التاسع عشر . ولقد نشط هؤلاء فى العقد الاول من هذا القرن ، بصفتهم « أصحاب المصالح الحقيقية » فى مصر ، للتعبير عن « الوطنية المصرية » الخالصة . ولان هؤلاء كانوا من انصار المنهج « المعتدل » و « الاصلاحى » فى التعامل مع الاحتلال الانجليزى ، فقد شجعهم اللورد كرومر على انشاء جريدتهم سعيا الى موازنة أو تقليل التيار الوطنى الجارف ، الذى قاده مصطفى كامل ، والذى نعت بالتطرف المتعصب . ولم يكن من الغريب ، ان يقترن التوجه نحو « الوطنية المصرية » الرافضة للسيادة العثمانية بالتوجه نحو العلمانية والليبرالية ، وعبر لطفى السيد مدير الجريدة ، ورئيس تحريرها ، بأقصى درجة من الوضوح والنضج عن هذا التوجه الليبرالى . وحمل حزب الامة الذى أعلن تأسيسه فى اجتماع الجمعية العمومية للجريدة ، فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ، لواء الدعوة للوطنية والليبرالية : الوطنية كبديل عن الجامعة الاسلامية وكتعبير عن الارتباط الاصيل بأرض مصر ارتباطا لا يقبل شريكا له ، والليبرالية بمعانيها السياسية والاقتصادية والفكرية ، أى : تطوير النظام شبه النيابى الذى وجد فى ظل الاحتلال الى نظام نيابى كامل ، والمطالبة بالدستور ، والايمان القوى بالاقتصاد الحر ، والحد من دور الدولة وقصره على وظائف الدفاع والبوليس والقضاء والتحذير من التأثر الشديد بالمذاهب الاشتراكية ، والدعوة الى تحقيق « التمدن » على النمط الاوربى من خلال التغريب ، والاستلهام النقدى للافكار الاوربية فى كافة الميادين وفصل الدين عن الدولة ، واستبدال الدافع الوطنى بالعقيدة الدينية ، مع عدم المساس بدعائم الاسلام كدين والتأكيد على تطوير التعليم وتحرير المرأة .

واذا كانت « الجريدة » والحزب قد قاما بجهود قوية متواصلة للترويج لهذه الافكار والمبادىء فإن تعارضها مع المناخ السياسى والثقافى العام (الذى كان أكثر تعاطفا مع الدولة العثمانية وأفكار الجامعة الاسلامية) أسهم بسرعة فى الحد من قوتهما ، فضلا عن عداء الخديوى ورجاله لهما . وفى عام ١٩١٥ توقفت الجريدة عن الصدور تماما ، كما حدَّت اجراءات الحرب من نشاط الحزب ، مع غيره من الاحزاب .

غير أن توقف الجريدة ، وتحلل حزب الامة كتنظيم سياسى ، لم يعن القضاء على الافكار التى ارتبطت بهما ، واستمر أعضاؤه والمتأثرون بأفكارهم فى الدعوة على وجه خاص لقضايا الاصلاح الاجتماعى . وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى ، كان هؤلاء من بين الجماعات العديدة التى اهتمت بالبحث والتفكير فى مصير مصر بعد الحرب . ولم يكن من الصعب (وقد خرجت انجلترا منتصرة فى تلك الحرب) ان يفكر رجال حزب الامة فى الاستفادة من مبادىء ويلسون ، كما كان من المنطقى ان يكون هؤلاء (وليس رجال الحزب الوطنى) النواة الاولى لتكوين (الوفد) الذى شكل بزعامة سعد زغلول ، والذى كان بدوره متعاطفا مع اتجاهات حزب الامة وان لم يكن عضوا فيه .

وكما هو معروف فى تاريخ (الوفد المصرى) فإن

الفئات التى كانت تلتف حول حزب الامة والجريدة كانت هى التى انحازت الى جانب عدلى يكن فى صراعه الشهير مع سعد زغلول . وفى حين سعى سعد الى مخاطبة الامة مباشرة ، وتصعيد حملته ضد الانجليز واعادة تشكيل الوفد (بما سوف يمهد بعد ذلك الى تشكيل حزب الوفد) فإن رجال حزب الامة التفوا حول عدلى فى مفاوضاته مع اللورد كيرزن وشاركوه فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . كما كانوا هم أنفسهم على رأس لجنة اعداد دستور ١٩٢٣ ثم انه كان من الطبيعى ان يجمعوا انفسهم ، مع المناصرين لافكارهم ، لتكوين حزب الاحرار الدستوريين الذى أعلن قيامه فى أواخر اكتوبر ١٩٢٢ .

غير ان الامر الهام هنا ، هو ان « الليبرالية » التى كانت سمة لجماعات صغيرة من المثقفين والتى ارتبطت بحزب نخبوى فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى تحولت - بفعل زخم ثورة ١٩١٩ - الى سمة للحقبة التالية بأكملها من تاريخ مصر بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ . وقد اتخذت تلك الحقبة هذا الوصف ليس فقط استنادا الى طبيعة الاطار الدستورى الذى حكمها ، والنظام السياسى الذى تمخض عنه ، وانما أيضا الى النظام الاقتصادى الذى عرفته ، بل وكذلك المناخ الفكرى والثقافى الذى ساد فيها . فالذى حكم مصر فى تلك الفترة كان دستور ١٩٢٣ الذى دشن الانتقال من الحكم المطلق الى الحكم الدستورى ، وارسى خضوع السلطات العامة للقانون وتوزيعها بين الملك والوزارة والبرلمان . وبالرغم مما تضمنه هذا الدستور من سلطات واسعة - تشريعية وتنفيذية للملك ، الا انه أكد على مبدأ « سيادة الامة » واعتبارها مصدرا لجميع السلطات ، وأقام نظام الحكم على أساس برلمانى بما فى ذلك المسئولية الجماعية للوزراء أمام مجلس النواب ، وحق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة . وارسى الدستور « الحريات الفردية » ، وحد من حقوق النظام السياسى فى التدخل للحد من تلك الحريات ، وحدد وظائف الدولة فى مجالات الدفاع والشرطة والقضاء ، مع ترك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للنشاط الفردى ، بدون تدخل من الدولة الا لتحقيق الامن والنظام ، ووضع القواعد الكفيلة بالحيلولة دون اعتداء الافراد والجماعات على بعضهم البعض . وقام النظام السياسى على التعدد الحزبى الذى كان « الوفد » قطبه الرئيسى . وشهدت الفترة نفسها خصوبة وتنوعا فكريا وتصارعت فيها الافكار السلفية والدينية مع الافكار الليبرالية من ناحية ، ومع الافكار العلمانية الاشتراكية الخالصة التى بدأت فى الظهور - من ناحية أخرى ويمكن القول بشكل عام انه بالرغم من نواحى القصور الشديدة التى شابت التجربة كلها ، وملامح التراجع والتعثر الكثيرة التى أخذت تعانى منها خاصة منذ منتصف الثلاثينيات ، الا انه يظل من الحقيقى ان مصر ماقبل ١٩٥٢ امتلكت « تراثا » ليبراليا يعتد به ، وعرفت رجالا بارزين استوعبوا قيم الليبرالية ودافعوا عنها . غير ان الضربة التى تلقتها الليبرالية على يد ثورة ٢٣ يوليو كانت ضربة قاصمة ، تعكس عمق الاثر الذى أحدثته ثورة يوليو فى الحياة السياسية المصرية ، فضلا عن ان قيام الثورة ذاته كان نتاجا لتعثر التجربة الليبرالية وحصادا لاخفاقها .

واذا كانت العشرينات والثلاثينيات والاربعينيات قد شهدت مظاهر كثيرة للصراع داخل النخبة المصرية حول قيم وأفكار الليبرالية والعلمانية والحدود الواقعية التى يمكن الذهاب اليها فى الدعوة لليبرالية ، فإن القضاء النهائى على اشكالها السياسية والاقتصادية انما جاء على يد الثورة نفسها ، وهو ما تم سياسيا من خلال الغاء دستور ١٩٢٣ ، والغاء التعدد الحزبى ، والنظام « البرلمانى » برمته .. ثم كان الانتقال الى الاقتصاد الموجه ، والتخطيط المركزى ، ثم التأميمات الواسعة لمنشآت القطاع الخاص .. هى العلامات الفاصلة على طريق القضاء على أى مظاهر للاقتصاد الحر .

وهكذا فإن ثورة يوليو استبدلت برموز التجربة الليبرالية وشعاراتها رموز وشعارت اللاحزبية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية داخليا ، والقومية العربية والحياد الايجابى خارجيا . وفى واقع الامر ، فإن هذا التوجه لثورة يوليو انما كان جزءا من تيار عام شمل أقطارا عديدة فى العالم الثالث منذ الخمسينيات ، وشهد الكثير منها اخفاقات مماثلة لتجارب ليبرالية سابقة فيها .

ومع انه يمكن القول ان جوهر التغير الذى عرفه النظام السياسى المصرى منذ تولى الرئيس السادات للسلطة ، وازاحة القوى « الناصرية » المناوئة له ، كان هو محاولة الاقتراب نحو بعض مظاهر « الليبرالية » من خلال التوجه نحو التعدد الحزبى سياسيا ، و « الانفتاح » اقتصاديا ، الامر الذى يفترض معه ان يعبر الحزب « الحاكم » عن تلك التوجهات ، أى (حزب مصر ، ثم الحزب الوطنى الديمقراطى) الا ان مكانا قد أفسح - منذ البداية - لمنبر (ثم حزب) بعيد عن التوجه الليبرالى ، على « يمين » الحزب الحاكم ، ويتوازن مع المنبر الاشتراكى أو الماركسى ، على يسار الحزب الحاكم .

وفى هذا الاطار قدم حزب « الاحرار الاشتراكيين » نفسه - منذ البداية - على انه الممثل - فى التجربة

الجديدة ـ للاتجاه الليبرالى ، غير ان قيام حزب الوفد الجديد (فى البداية عام ١٩٧٨ لفترة حوالى اربعة شهور ، ثم منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن) مستندا الى التراث الليبرالى الكبير للوفد القديم ، سحب البساط من تحت اقدام حزب الاحرار الاشتراكيين ، ثم كان انضواء هذا الأخير ضمن « التحالف الاسلامى » علامة اخرى على ذبول السمة الليبرالية له .

الحديث اذن عن القوى الليبرالية فى الحياة السياسية المصرية المعاصرة هو حديث عن حزب الوفد الجديد ، ومع ذلك يظل من المشروع ايضا افتراض وجود تيارات ليبرالية اخرى خارج الوفد ، مستقلة ، او حتى ضمن احزاب وقوى اخرى . ولكن يبقى للوفد انه اهم تعبير سياسى ، مؤسسى ، عن الليبرالية فى الساحة السياسية المصرية الراهنة .

فوفقا لبرنامج الحزب ، وعلى الصعيد السياسى ، فان الوفد « يؤمن ايمانا راسخا بالديمقراطية ، ووجوب غرس هذا الايمان فى نفوس المواطنين جميعا ، فذلك خير ضمان لتقدم النظام الديمقراطى فى بلادنا » ويحدد البرنامج خمسة اسس « لا غنى عنها » ، وهى :

ـ احترام حقوق الانسان واحترام حرياته الاساسية
ـ تعدد الاحزاب ، واطلاق تكوينها دون قيد أو شرط
ـ حرية الصحافة ، واطلاق حق اصدار الصحف .
ـ وجود معارضة قوية فى المجلس النيابى تراقب الحكومة وتحاسبها .
ـ حرية الانتخابات ونزاهتها والتى بدونها تصبح الديمقراطية شعارا زائفا خادعا .

وتحتل قضية « الحريات العامة والدستور » موقع الصدارة فى برنامج حزب الوفد الجديد ، كما تقع مطالب الاصلاح السياسى والدستورى على رأس الخطاب السياسى للحزب . وتوضح كلها الطابع « الليبرالى » للنظام السياسى ، كما يدعو اليه الوفد الجديد . فالحزب يدعو اولا الى تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية « بحيث يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه السياسية ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية ، ويترك للشعب اختيار الرئيس بالانتخاب العام المباشر من بين هؤلاء المرشحين » كما يدعو الحزب الى التخفيف من القيود الواردة فى الدستور على حق مجلس الشعب فى سحب الثقة من الحكومة ممثلة فى شخص رئيس مجلس الوزراء ، مما يدعم رقابة السلطة التشريعية على اعمال الحكومة ، كما ينص برنامج الحزب على وجوب « الا تغل يد مجلس الشعب فى ادخال ما يراه من تعديلات على الموازنة دون التقيد بموافقة الحكومة ، كما كان الحال فى دستور ١٩٢٣ » ايضا يدعو الحزب ـ من خلال برنامجه ـ الى العودة الى مبدأ « عدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل فى الحكومة والقطاع العام ، لتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب فى محاسبة الحكومة وممارسة الرقابة الجادة على اعمال السلطة التنفيذية ، وتجنبا لكل تاثير من جانب الحكومة على المجلس النيابى واعضائه » واخيرا فان برنامج الحزب يدعو الى الغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تخول لرئيس الجمهورية « اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذ من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » ويبرر الحزب مطلبه هذا بان تلك المادة قد أسيء استخدامها اكثر من مرة بسبب التوسع فى تفسيرها وتطبيقها .

من ناحية ثانية ، يدعو برنامج الوفد الى تاكيد استقلال السلطة القضائية ، والى تقليص القضاء العسكرى لتقتصر اختصاصاته على العسكريين ، والى الغاء نظام المدعى العام الاشتراكى ، والى تاكيد استقلالية المحكمة الدستورية العليا فى مواجهة السلطة التنفيذية . كما ينادى الوفد بالغاء جميع القوانين الاستثنائية « التى تمس حقوق المواطنين وحرياتهم وتتعارض مع احكام الدستور نصا وروحا » ، ويضع الحزب ضمن تلك القوانين المطلوب الغاؤها قانون تنظيم الاحزاب السياسية وقانون سلطة الصحافة .

وعلى الصعيد الفكرى والعقيدى ، يلفت النظر أن مدخل الوفد للحديث عن موقع الدين فى الدولة والمجتمع ، انما هى فكرة « الوحدة الوطنية » ، وعندما عبر برنامجه عن قبوله للنص الدستورى على أن « الاسلام دين الدولة ، وان مبادىء الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع » ، فانما قرن ذلك بالحديث عن « سماحة الاسلام الذى يكفل الحق لصاحبه ولو لغير المسلم على المسلم » . كما يجدر الذكر ان ذلك النص اضيف الى برنامج الوفد عام ١٩٨٤ ، وهو البرنامج الذى وضع فى ظل الاعداد لحملة انتخابات ١٩٨٤ التى تحالف فيها الوفد مع الاخوان . أما فى البرنامج السابق له ـ والذى وضع عام ١٩٧٨ فقد نص على ان « يرى الحزب ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا اصيلا للتشريع فى البلاد » . الى جانب ذلك ، يؤكد برنامج الحزب « أن الوحدة الوطنية بين عنصرى الامة ، مسلمين واقباط ، كانت وستظل دوما عقيدة الوفد التى لا تتبدل » . وان تلك الوحدة ـ « كانت الثمرة الاولى لثورة ١٩١٩ الوطنية » . أما غير ذلك من « الشئون الدينية » فى برنامج الوفد فتتعلق بالاهتمام بالتربية الدينية والتوعية الدينية على ايدى « اخصائيين

مثقفين دينيا وتربويا » ، وكذلك بدور أجهزة الاعلام فى هذا المجال ، ودعم جهاز الوعظ والأرشاد بالأزهر ، واعادة تكوين هيئة كبار العلماء .

غير أن السمة الليبرالية فى الجزء الاقتصادى من برنامج الوفد لا تبدو واضحة او حاسمة ، وهو امر ربما يعود الى تخوف الحزب ـ لحظة وضع ذلك البرنامج عام ١٩٨٤ ـ من أن يؤدى التأكيد على تلك السمة ، الى التأثير على « شعبية الوفد » ، خاصة وان البرنامج يؤكد فى بدايته انه .. « لا عدول عن الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى وسلوكى » وانه « لا رجوع عن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والمالية التى تحققت للفئات الكادحة من فلاحين وعمال » . لذلك كان منطقيا ان يقترن تأييد البرنامج لسياسة الانفتاح بالدعوة الى « وضع الضوابط » لمنع استغلال هذا الانفتاح ، وأن تقترن الدعوة لتوفير الضمانات للاستثمار العربى والأجنبى بضرورة وجود شروط عادلة تعود بالنفع الحقيقى على الاستثمار القومى . كما ينتقد البرنامج اداء البنوك الاجنبية فى مصر على اساس أن اغلبها « لم يشارك فى التنمية الاقتصادية المطلوبة للبلاد » ، ولذا فان الحزب يطالب بوضع الضوابط التى تؤدى الى توجيه هذه البنوك نحو عمليات الاستثمار والتنمية .

من ناحية ثانية ، يؤكد البرنامج ان الحزب « يؤمن باهمية وجود قطاع عام قوى وقادر لتستطيع الدولة الاستعانة به فى تأمين وجود فوائض مناسبة تسهم فى التمويل الذاتى للتنمية » وفى مجال حل مشكلات ذلك القطاع يدعو الحزب الى « ادارته ادارة سليمة فى ظل مناخ اقتصادى سليم » ، كما يتحدث عن امكانية « اعادة النظر فى حجم القطاع العام لتخليصه من بعض الأعمال التى اقحمت عليه » . أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فان البرنامج يدعو الى « أن يؤدى دورا اكبر واكثر نفعا فى حياة البلاد الاقتصادية ، وخلق وظائف جديدة للمجتهدين من الشباب » كما يطالب الحزب « بتشجيع الجهود الخلاقة للقطاع الخاص كى ينطلق فى نشاطه بحماسة واطمئنان » . ويتحدث البرنامج ايضا عن وجوب « العمل على تنشيط سوق المال كوسيلة لاجتذاب المدخرات وانعاش الشركات المساهمة من جديد » .

والواقع أنه ليس من الصعب على المحلل ان يستنتج من برنامج الوفد انه لا يعكس فلسفة ليبرالية قوية متكاملة الاركان ، بقدر ما يدعو الى اصلاحات ليبرالية هنا وهناك ، تحتل فيها الاصلاحات « السياسية » مركز الصدارة ، أما الاصلاحات الاقتصادية فهى تدور فى النهاية فى اطار الوضع القائم ، اكثر مما تدعو لتغيير اسسه جذريا ، بحيث تلعب اقتصاديات السوق والمبادرة الفردية الدور الحاسم فيه . ومع ذلك ، يظل لبرنامج الوفد ـ على الصعيد الفكرى ـ اصراره القاطع على الوحدة الوطنية ، وتجنبه الضمنى لاقحام الدين فى القضايا العامة .

ويمكن القول ان الوفد حافظ ـ بشكل عام ـ على توجيهه الليبرالى ، وأن ذلك التوجه بدا واضحا فى عدد من المناسبات . ففى حين ينظر الى تحالف الوفد مع الاخوان فى انتخابات ١٩٨٤ على انه كان بمثابة ضربة للطابع الليبرالى (بل والعلمانى) للوفد ، الامر الذى أدى الى خروج بعض العناصر البارزة منه ، الا ان المشكلات التى عانى منها هذا التحالف ، ثم عدم تكراره بعد ذلك فى انتخابات ١٩٨٧ يؤكد القوة النسبية للسمة الليبرالية والعلمانية للحزب . كما ان اصرار الحزب على مطالب الاصلاح السياسى ، واستكمال اركان النظام الديمقراطى ، بدت بشكل واضح فى امتناع الوفد عن ترشيح الرئيس مبارك اواخر عام ١٩٨٧ لفترة رئاسة ثانية على اساس ان فترة الرئاسة الأولى لم تشهد تحقيق مطالب الاصلاح الديمقراطى مثل الغاء القوانين الاستثنائية ، ووقف العمل بقانون الطوارىء ، ووضع دستور جديد يؤكد سلطات الشعب ، واختيار الرئيس بالأنتخاب المباشر .. الخ ، وبالمثل يمكن النظر الى موقف الحزب من قرارات وزير الاقتصاد فى ٥ يناير ١٩٨٥ كعلامة واضحة على توجهه الليبرالى فى مجال الاقتصاد على نحو يتجاوز ما هو موجود فى برنامجه المعلن عام ١٩٨٤ ، فلقد شن الحزب وخاصة من خلال صحيفته حملة ضارية على تلك القرارات ، واعتبرها تعكس تراجعا عن جوانب اساسية فى سياسة الانفتاح التى يؤيدها الحزب ، وعودة الى سياسة الانغلاق التى تضر بالقطاع الخاص .

وعلى اية حال ، وسواء تحدثنا عن الليبرالية داخل الوفد او خارجه ، فلا شك انها تعانى فى مصر حتى الآن من مشاكل او ازمات اساسية تؤثر بشدة على احتمالاتها المستقبلية . ويمكن هنا رصد ثلاث ازمات كبرى :

الأولى ، هى عدم وجود فكر ليبرالى مصرى او عربى معاصر متكامل وواضح المعالم . بل الواقع ان لفظ (الليبرالية) ذاته ينطوى على مشكلة ، فهو وان كان مثل لفظ ديمقراطية لفظ غير عربى ، الا انه لم يحظ بنفس القدر من الشيوع والانتشار ، وعندما استخدم لطفى السيد هذا التعبير فى العقد الأول من القرن (حيث عرف بالليبراليسم) فانه ترجمها الى التحررية او المذهب الحرى .

ولكن ما هو أهم من ذلك اننا لا نستطيع أن نتحدث عن نسيج فكرى مصرى معاصر يجمع ـ فى كل واحد ـ بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسى والاقتصادى

والفكرى ويؤصل العلاقة الجدلية بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبى وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادى ودعم القطاع الخاص والمبادرة الفردية من ناحية ثانية ، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة .

الأزمة الثانية : هى ما يمكن ان نسميه بالأزمة المؤسسية . فالحزب السياسى الذى يفترض انه يحمل لواء الفكر الليبرالى ويدافع عنه ، اى حزب الوفد ، يعانى من مشكلات عديدة لا يمكن انكارها . حقا أن الوفد ـ خاصة من خلال صحيفته ـ يدعو بلا هوادة من اجل الاصلاح الدستورى ، واطلاق تكوين الاحزاب واصدار الصحف ، وتدعيم النظام البرلمانى واحترام حقوق الانسان ، كما يقف بحسم على صعيد السياسة الخارجية مناصرا للديمقراطية (وهو ما يتبدى بالذات فى الموقف من الأوضاع فى السودان) فضلا عن الحماس والدعم لتحرير الاقتصاد المصرى ، ودعم القطاع الخاص ، وتشجيع المبادرات الفردية . وفوق كل هذا فان الدعوة الى الوحدة الوطنية ، واعتبار الدين لله والوطن للجميع ، تبدو ابرز ملامح الاستمرارية فى الوفد الجديد مع الوفد القديم . ومع ذلك ، فلا شك ان الوفد كتنظيم أو مؤسسة يبدو عاجزا حتى الأن عن استيعاب القوى الاجتماعية والاجيال الشابة الجديدة فى مصر ، وهو الأمر الذى يتجسد بقوة فى ازمة الكوادر والقيادات فى الحزب . وفى واقع الأمر فان مستقبل الوفد الأن هو بين اختيارين : فاما ان يبادر رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بالاستجابة الجريئة لضرورات التغيير والتقدم نحو ضخ دم جديد على نطاق واسع فى شرايين الحزب ، خاصة على مستوى القيادات والكوادر ، واعادة بناء الوفد على الاسس العصرية للتنظيم ، واما أن تظل الأمور على ما هى عليه الى ان تختفى القيادة التاريخية لسراج الدين ويفتح الباب لصراع ضار يتمخض عنه حزب ليبرالى جديد سواء حمل اسم الوفد او لم يحمله .

غير أن ازمة الليبرالية الأهم والأقدم والاعمق هى أن شعاراتها ومثلها وافكارها ما تزال ذات طابع نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب ، حتى وأن تحمست لبعض شعاراتها وافكارها فى لحظة او اخرى . وبعبارة ثانية فان الكثير من شعارات الليبرالية هى شعارات (غير شعبية) حتى وان كانت فى جوهرها تعبر عن الطريق الاكثر جدوى للتقدم والاصلاح . وعلى سبيل المثال وعلى الصعيد الاقتصادى فان المناداة بتشجيع الاستثمار الخاص وترشيد الدعم وترك الاسعار تتحدد بظروف العرض والطلب ، والغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين هى كلها امور أقل شعبية بكثير من دعوات توسيع القطاع العام والابقاء على الدعم والاستمرار فى سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين حتى وان كانت هذه الدعوات الأخيرة تؤدى الى طريق مسدود .

غير أن التحدى الاساسى لليبرالية على هذا الصعيد انما يأتى من جانب التيار السياسى الاكثر قوة وفاعلية على صعيد المعارضة السياسية فى مصر اليوم أى التيار الاسلامى . ففى حين أن الليبرالية السياسية تفترض ـ بحكم التعريف ـ الاعتراف بالقوة الاسلامية كقوة فاعلة على المسرح السياسى لها حقها فى التعبير عن نفسها ، فان هذه الأخيرة ترتبط ـ على الاقل من خلال فصائل كثيرة فيها ـ بفكر شمولى سلفى يتعارض مباشرة مع قيم الديمقراطية والحرية الفكرية ، وان كان يجد آذانا صاغية لدى الجماهير فى مجتمع تخيم الامية فيه على حوالى نصف سكانه .

ومع ذلك كله ـ تظل الليبرالية بقيمها وافكارها هدفا عزيزا ، ينبغى السعى بدأب لترسيخه على مستوى النخبة والجماهير . وبمقدار ما تقترب مصر من تلك القيم والأفكار ، بمقدار ما يتعاظم الأمل فى أن تكون اكثر اهلية لدخول عالم القرن الواحد والعشرين .

ب ـ حزب الوفد عام ١٩٨٩ :

سوف ينقسم الحديث عن تطور الوفد وانشطته عام ١٩٨٩ الى ثلاثة اجزاء : الاول ، عن التطور المؤسسى او التنظيمى للحزب ، والثانى عن النشاط الحزبى (الجماهيرى والبرلمانى) فضلاً عن علاقات الحزب مع الاحزاب الاخرى ـ من ناحية ـ ومع الحكومة ـ من ناحية أخرى . اما الجزء الثالث فيتركز على الخطاب السياسى للحزب ، خاصة من خلال صحيفته .

(١) ـ التطور المؤسسى (التنظيمى) للوفد :

شهدت بداية عام ١٩٨٩ تطورا هاما على الصعيد التنظيمى فى حزب الوفد الجديد وهو انتخاب الهيئة العليا للوفد للمرة الثانية منذ تشكيله وطبقا للنظام الداخلى للحزب ، فان الهيئة العليا للحزب تتكون من خمسين عضوا ، ويتم انتخاب اعضائها بالاقتراع السرى بواسطة الجمعية العمومية للحزب لمدة خمس سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم لنفس المدة ، ولاكثر من مدة . كما تنتخب الهيئة العيا من بين اعضائها ثلاثة نواب للرئيس ، وسكرتيرا عاما ، واربعة مساعدين له ، وامينا للصندوق وامينا مساعدا له . وطبقا لتلك القواعد ، اجتمعت الجمعية العمومية للوفد فى ١٣ يناير ١٩٨٩ وانتخبت اعضاء الهيئة العليا الخمسين وكان على رأسهم ابراهيم فرج الذى حصل على أعلى الاصوات وانتخب سكرتيرا عاما بالأجماع ، وانتخبت

الهيئة كلا من احمد أباظة وعبد الحميد حشيش ونعمان جمعة نوابا لفؤاد سراج الدين ، أما السكرتيرون المساعدون فهم : على سلامة ، وابراهيم الدسوقى اباظة ، وكرم زيدان ، وفؤاد بدراوى . كما انتخبت عبد الخالق الشناوى امينا للصندوق ، وعبد المنعم حسين امينا مساعدا (وقد انتخب عبد الخالق الشناوى نائبا لرئيس الحزب ، خلفا للمرحوم عبد الحميد حشيش ، الذى توفى فى شهر اغسطس) ولا شك أن أهم سمات الهيئة العليا الجديدة هو التزايد فى نسبة العناصر « الشابة » او « صغيرة السن » (على الاقل بمعايير حزب الوفد) ، أى تلك العناصر التى يقع عمرها بين ٣٥ و ٥٥ عاما ، مثل ، عبد الحميد حشيش وابراهيم اباظة ، ومصطفى شردى ، ومصطفى النحاس ، ومحمد الحفناوى وفؤاد البدراوى ومنى مكرم عبيد ، ونعمان جمعة ومحمد سرحان ومحمد متولى . ومن بين هؤلاء فان المركز المتقدم الذى حصلت عليه منى مكرم عبيد تكون له دلالته ، ليس فقط بالنسبة لتمثيل الاجيال الجديدة وانما ايضا بالنسبة للتمثيل النسائى ، والتمثيل القبطى فى الهيئة العليا للوفد .

وقد شهد عام ١٩٨٨ ايضا تغييرات وتعينات واسعة فى المستويات التنظيمية للوفد فى المحافظات ، وكذلك فى اللجان النوعية ، كما فصل خمسة اعضاء من تشكيلات الوفد لاشتراكهم فى انتخابات مجلس الشورى ، مخالفين بذلك قرار الحزب بمقاطعة تلك الانتخابات .

وقد عقدت الهيئة العليا للوفد اجتماعات شهرية منتظمة تقريبا ، ومن ناحية أخرى يبدو وفق ما نشر فى صحيفة الوفد - أن اكثر اللجان النوعية نشاطا كانت هى لجنة القوى العاملة ، وأن لجان المحافظات الاكثر نشاطا كانت هى لجان الوجه البحرى والقناة ، كما حفلت جريدة الوفد بأخبار اجتماعات لجان « شباب الوفد » فى المحافظات ، ومع ذلك فان مدى نجاح الوفد فى استقطاب الاجيال الشابة تبدو مسالة يصعب حسمها . والامر نفسه ينطبق على معهد الدراسات السياسية للوفد وعلى مدى نجاحه فى تقديم كوادر جديدة قادرة على القيام بأعباء العمل الحزبى ، وتولى المناصب القيادية .

(٢) النشاط السياسى :

طبقا لما جرى عليه العمل فى التقرير ، فان متابعة النشاط السياسى للحزب تشمل نشاط نواب الحزب فى مجلس الشعب ، والنشاط الجماهيرى للحزب ثم علاقة الحزب بكل من احزاب المعارضة الاخرى ، والحكومة .

فعلى الصعيد البرلمانى نشط نواب الحزب فى اقتراح مشروعات بقوانين جديدة او بتعديل قوانين قائمة ، وكان من ابرز تلك المقترحات ما تعلق بتعديل قانون العاملين المدنيين ، والغاء ضريبة التركات ورسم الايلولة ، وتسوية حالات الحاصلين على مؤهلات عليا اثناء الخدمة ، وانشاء صندوق العلاج على نفقة الدولة ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، ورفع حدود الاعفاء من ضريبة الدخل ، وتعديل احكام الاصلاح الزراعى .. الخ . كما اهتم نواب الوفد بشكل خاص بالمشكلات الخاصة بالبحارة المصريين العاملين على سفن اجنبية ، وتنظيم عملهم والتامين عليهم ، كما قدم نواب الوفد عدة استجوابات على راسها الاستجوابان حول الفساد ، وحول العمال المصريين بالعراق .

وغطت طلبات الاحاطة والاسئلة مجالات كثيرة مثل نقص وتوزيع بعض المواد الغذائية ، ومشكلات شركات توظيف الاموال وتصريحات وممارسات السيد زكى بدر وزير الداخلية السابق ومشكلة المخدرات ، ودعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة فضلا عن تتبع بعض الاحداث التى شهدها العام مثل حريق مبنى التليفزيون بالقاهرة .

وقد رفض الوفد فى البرلمان بيان الحكومة فى شهر فبراير ، كما رفض مشروعها للموازنة الذى قدم فى شهر يونيو ، وأعلن مقاطعة انتخابات مجلس الشورى ، وأيد نائبه (طلعت رسلان) الذى حاول منع وزير الداخلية من الاستمرار فى القاء بيانه أمام المجلس فى فبراير ١٩٨٩ بالقوة البدنية ، بسبب التجاوزات اللفظية والموضوعية . فى ذلك السياق ، ادان الوفد اسقاط العضوية عن نائبه الذى هو أيضا عضو الهيئة العليا للوفد ، كما أدان الوفد بقوة عدم تنفيذ الحكم القضائى باحقية ٧٨ مرشحا لمجلس الشعب فى الاحلال محل اعضاء حاليين .

اما على صعيد النشاط الجماهيرى ، فقد انتظمت الندوات الاسبوعية للوفد بالعاصمة ، ودار معظمها حول موضوعات سياسية ، تتعلق بالذات بالديمقراطية والحريات العامة (مثل : الفساد السياسى ، صنع القرار السياسى ، سيادة القانون وحقوق الانسان ، نقد النظام الانتخابى ، أوضاع مجلس الشورى ، مشكلة عدم تنفيذ احكام القضاء ، الحريات العامة ، تقييد الحريات واثره على الوطنية المصرية ، حرية الصحافة .. الخ) كما غطت موضوعات اقتصادية واجتماعية مثل (البطالة ، القطاع العام ، تلوث البيئة ، مياه النيل ، مشكلة المدخرات ومعوقات الاستثمار ، والصناعة الوطنية .. الخ) . كما شملت الندوات بعض القضايا الخارجية مثل : ازمة لبنان ، والسلوك الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة والانقلاب العسكرى فى السودان . وقد اثيرت الموضوعات نفسها تقريبا فى

الندوات التى عقدها الحزب فى محافظات الوجه البحرى والاسكندرية وبورسعيد وان اختفت الندوات تقريبا فى محافظات الصعيد ، وفقا لما تنشره صحيفة الوفد .

غير ان المشكلة الاساسية فيما يتعلق بهذه الندوات انما تتعلق بحجم الحضور والمشاركة الجماهيرية فيها ، والتى يمكن القول انها ماتزال مشاركة متواضعة الى حد كبير ، وتعكس احد جوانب مشكلة المشاركة السياسية فى مصر بوجه عام .

كما نشطت بعض لجان الحزب فى تقديم بعض الخدمات الجماهيرية ، خاصة فى مجال تعليم الحاسب الآلى ، والرعاية الصحية ، وكذلك بعض الانشطة فى مجال التعليم ومحو الامية .. الخ .

اما على صعيد العلاقة مع أحزاب وقوى المعارضة الاخرى ، فيبدو أن عام ١٩٨٩ كان عاما ايجابيا ففى يناير تباحث رؤساء واحزاب المعارضة واصدروا بيانا يتضمن ما رأوه « الضمانات اللازمة لاجراء انتخابات حرة » ، كما فعلوا الشىء نفسه عقب احداث فبراير فى مجلس الشعب ، والمواجهة مع وزير الداخلية ، وقدموا مذكرة الى رئيس الجمهورية بشأن تلك الاحداث فى أول شهر مارس . كما تكررت اجتماعات بشأن اكثر من قضية أخرى ، مثل انتخابات مجلس الشورى التى خاضها العمل والاحرار ، وقاطعها الوفد والتجمع ، ومناصرة المعتقلين السياسيين فى يوليو) واحداث الحديد والصلب ، ومطالب الاصلاح الديمقراطى سبتمبر . كما يلاحظ أن احزاب المعارضة اخلت دائرة بورسعيد امام المرشح الوفدى . كما انتقدت صحيفة الوفد موقف الحكومة من احداث حزب العمل فى شهرى مارس وابريل ، واصدر الوفد والعمل بيانا مشتركا بشأن مقاطعة الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب ، ودعت صحيفة الوفد أيضا للحوار بين الدولة والجماعات الاسلامية ، غير أن انتقادات صحيفتى الشعب والاحرار للوفد كانتا سببا لبعض التوتر بين الوفد وحزبى العمل والاحرار فى بداية العام .

وفى المقابل ، فان الحزب الوطنى كان محل نقد وملاحقة حزب الوفد سواء من خلال صحيفته ، أو المؤتمرات والندوات السياسية للحزب ، وتضمنت صحيفة الوفد باستمرار اخبارا عن الصراعات والانشقاقات داخل الحزب الوطنى ، خاصة فى فترة وضع قوائم مجلس الشورى .

(٣) الخطاب السياسى :

القضية الاساسية فى الخطاب السياسى للوفد ، وكما تجسدت عام ١٩٨٩ هى « الاصلاح السياسى » ، او هى ـ بتعبير اكثر دقة « اولوية الاصلاح السياسى » ، كشرط لاصلاح كافة الاوضاع فى مصر ، اقتصادية كانت ام اجتماعية أم ثقافية . والواقع أن البعد السياسى « لليبرالية » هو اكثر ابعادها وضوحا فى الخطاب السياسى للوفد الذى يمكن استخلاصه من كلمات قادة الحزب (وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين نفسه) ومن جريدة الحزب « الوفد » ، والاهتمامات السائدة فيها ، وكذلك من كافة البيانات الصادرة عن الحزب ، والموضوعات السائدة فى أنشطته البرلمانية والجماهيرية ، ومواقفة ازاء القضايا الخارجية . وحجر الزاوية فى الاصلاح السياسى هو وضع دستور جديد يحسم طبيعة نظام الحكم ، وهل هو رئاسى أم برلمانى ، ويضع ضمانات قوية للحريات العامة ، ويحدد ضوابط دقيقة لمسئوليات رئيس الدولة ، ويحد من السلطات الاستثنائية ويلغى « النظم الشاذة » التى وردت فى دستور ١٩٧١ وخاصة نظام المدعى الاشتراكى وما اعقبه من انشاء لمحكمة القيم . ويبدو أن الوفد أميل لتطبيق النظام البرلمانى فى مصر ، ولذا فان ما يعيب الدستور الراهن هو أخذه بالنظام الرئاسى ، كما يعيب ذلك الدستور سيادة روح الحكم الشمولى فيه ، بما يتناقض مع الاخذ بالتعدد الحزبى ، وعدم تحديد طريقة مساءلة الوزارة والوزراء سياسيا وجنائيا ، وانعدام رقابة مجلس الشعب على الاموال العامة .

والى جانب تركيز خطاب الوفد على تلك القضية عام ١٩٨٩ ، فان هناك عددا من القضايا المتصلة بالممارسات الديمقراطية كانت ايضا محل تركيز الوفد :

ـ فالاحداث التى شهدها مجلس الشعب فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ، بما تضمنته من محاولة نائب وفدى استعمال القوة البدنية لايقاف وزير الداخلية السابق زكى بدر عن حديثه امام المجلس ، كانت دافعا لتحرك سياسى كبير للوفد ، ووصف رئيس الوفد ما حدث بانه « مهزلة ذبح فيها الدستور والديمقراطية » وكان مقر الوفد هو المكان الذى اجتمع فيه زعماء المعارضة يوم ٢١ فبراير واصدروا فيه بيانا يدافع عن « الحق الدستورى لنواب الشعب فى توجيه الاستجوابات والاسئلة الى الوزراء ، باعتباره لب دورهم البرلمانى فى الرقابة على الحكومة ، والتى توجب على الوزراء الاجابة عن وقائع الاستجوابات وليس العكس » .

ـ واكد خطاب الوفد عام ١٩٨٩ على حقيقة أن الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة هى فى مقدمة مظاهر الديمقراطية الحقيقة ، ولذلك تكرر الانتقاد لحجب جانب هام منها (وهو المتعلق بالنفقات العسكرية) عن المناقشة البرلمانية . ووفقا لما قاله احد النواب الوفديين فان « اخفاء ارقام الميزانية العسكرية عن الرأى العام هى خدمة للامن القومى ، ولكن اخفاءها عن نواب الشعب مخالفة دستورية » .

- وكان اضراب عمال السكة الحديد ، واعتصام عمال الحديد والصلب مناسبتين اكد فيهما الوفد انه « لا معنى للحرية الفردية والارادة الجماعية فى وجه السلطة بغير حق الاضراب » وان الاضراب « ليس جريمة بل هو واجب لحكمة عادلة وهى تحقيق التوازن بين سلطة الحكومة والشعب »

من ناحية ثانية ، واذا كانت السمة « الليبرالية » للفكر الاقتصادى للوفد غير حاسمة ، وفقا لبرنامج الوفد ، كما سبقت الاشارة ، الا ان عام ١٩٨٩ بما حفل به من تطورات ليبرالية لا يمكن انكارها على الصعيد العالمى ، شهد اتجاه الخطاب الوفدى المزيد من التأكيد على ملامح الليبرالية الاقتصادية وخاصة الاصرار على التغيير الجذرى للموقف الحكومى من القطاع الخاص ، حتى مع كل الاعلانات الرسمية عن تشجيعه . فالمشكلة هى - وفقا لخطاب الوفد - « فى العقلية المتحجرة التى تعبد الاصنام ، والحرص على المبادىء الاشتراكية اكثر من الاتحاد السوفيتى والصين ويوغوسلافيا والمجر وبولندا وغيرهم ، الذين تركوا الشعارات اخيرا . ومع ذلك فان القطاع الخاص بمصر لا يزال يختنق » . وانطلاقا من هذه الرؤية ركز الخطاب الوفدى على ازالة القوانين المقيدة للاستثمار ، وعلى الحد من اجهزة الرقابة العديدة على المستثمرين .

- غير أن الخطاب الليبرالى للوفد يعتريه بعض التناقض لدى معالجة قضايا تتصل بالدين والشريعة ، ويلفت النظر هنا أن الوفد - فى رفضه لقانون الايلولة - انما احتج اساسا « بشبهة مخالفته للشريعة الاسلامية » . وبالمثل فان هناك اكثر من مرة ، وجه فيها اللوم لعلماء الاسلام « الذين سكتوا عن قول الحق فى قضايا حساسة مثل التعذيب وتزوير الانتخابات » .. الخ . ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا الخطاب من تسليم ضمنى بحق - بل وواجب - رجال الدين ، فى اسباغ مشروعية على اجراءات معينة ، أو سحب تلك المشروعية وذلك أمر لا يتفق فى النهاية مع جوهر السمة (العلمانية) للوفد .

- وأخيرا ، فان الخطاب السياسى للوفد ، لدى معالجته لقضايا السياسة الخارجية (وخاصة التغيرات فى البلاد الاشتراكية وكذلك انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ فى السودان) لا يترك مجالا لأى مراقب للتشكيك فى اصراره على تدعيم الحريات العامة والحد من سطوة الحكومات العسكرية غير الشعبية .

٣ - التحالف والقوى الاسلامية :

أ - مقدمة :

تركت الحركة السياسية الاسلامية اثرا لا يمكن انكاره على كافة القوى السياسية فى مصر ، بحيث لم تعد هناك قوة سياسية أو حزب سياسى يتجاهل الشعارات الاسلامية وهو رد فعل يكاد يكون طبيعيا ازاء اتجاه فرض نفسه على الواقع السياسى ، ويلقى قبولا فى الشارع المصرى .

فى هذا الاطار حاولت القوى والاحزاب السياسية الأخرى ان تزواج فى خطابها وبرامجها السياسية بين عناصر الخطاب الاسلامى وبين أيديولوجياتها الأساسية . فحوى البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى فى انتخابات ٨٧ فقرة تقول « نتمسك بقيم الدين الحنيف .. نتمسك بالشرعية كمصدر أساسى للتشريع فالقوانين الجديدة او تعديلاتها لابد وان تتفق وأحكام الشريعة الاسلامية فلم يحدث فى الماضى أبدا أن ووفق على مشروع قانون بمجلس الشعب خلال السنوات الخمس الماضية .به نص واحد يخالف الشريعة الاسلامية » ويعود ليؤكد فى فقرة أخرى « ونؤمن كذلك كحزب وطنى ديمقراطى بضرورة اعداد المجتمع المتمسك بالقيم والفضائل والاخلاق الكريمة ، فمثلا الدين مادة أساسية فى التعليم العام ، واقيمت اذاعة القرآن الكريم وتم توسيع نطاق بثها لنقل رسالة الاسلام وكتابة الكريم ، كذلك هناك التوسع فى التعليم الازهرى بكافة مراحله لتخريج الدعاة والداعين ، ودعم رسالة المسجد ليؤدى دوره الرائد دينيا واجتماعيا .. »

ولم يقتصر الامر على الحزب الوطنى الحاكم ، بل ضمن حزب الوفد برنامجه جزءا حول الشئون الدينية جاء فيه « .. يؤمن الوفد بأن فيما نص عليه الدستور من أن الاسلام دين الدولة وان مبادىء الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وفى سماحة الاسلام الذى يكفل الحق لصاحبه ولو لغير المسلم على المسلم خير ضمان للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ..» وبجانب ذلك يرى الحزب « .. وجوب الاهتمام بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية . ونشر التوعية الدينية بين المترددين على المساجد والكنائس على ان يقوم بذلك اخصائيون مثقفون دينيا وتربويا يملكون القدرة على مخاطبة الشباب ومختلف طبقات الشعب والوصول الى اقناعهم بالقيم الدينية والمثل الاخلاقية » .

ويرى « .. توجيه جهاز الاعلام من اذاعة وتليفزيون وسينما وصحافة الى دوره الهام فى هذا المجال ومحاربة كل ما يتعارض مع ادابنا وتقاليدنا .. » ويضيف برنامج الوفد ضرورة « .. دعم جهاز الوعظ والارشاد بالازهر حتى يستطيع اداء رسالته على الوجه الاكمل ، واعادة تكوين هيئة كبار العلماء بالاوضاع التى كانت لها من قبل . وان يكون لها حق اختيار شيخ الازهر من بين اعضائها دون قيد على السن .. » .

والواقع ان برنامج الوفد قد صيغ فى ١٩٨٤ ابان تحالفه مع الاخوان لدخول الانتخابات البرلمانية لنفس العام ، ولم يتغير فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب التى جرت فى ١٩٨٧ رغم فض التحالف بين الجانبين .

اما حزب العمل فقد حوى برنامجه الانتخابى (الذى صاغه بالتحالف مع كل من الاخوان وحزب الاحرار فى التحالف الاسلامى) قسما خاصا عن « تطبيق الشريعة الاسلامية » وآخر بعنوان اشاعة الفضيلة « واغلاق ابواب الفساد » وضم القسم الأول ستة بنود جاء فيها « .. ان تطبيق الشريعة الاسلامية واجب دينى وضرورة وطنية » وطالب بالبدء فى تعديل التشريعات المخالفة مخالفة صريحة وشاملة لأحكام الشريعة او المعطلة لنصوصها الصريحة ، ويضيف هذا القسم « أن التشريع المستمد من الشريعة الاسلامية لا يمكن الا أن يمضى على سنة الاجتهاد الاسلامى الحميد وأن العمل الكبير المطلوب فى هذا الاتجاه ليس مهمة المشرع وحده بل هو مهمة متكاملة يحمل جانبا منها المشرع ، ويحمل جوانب أخرى الفقهاء وأساتذة القانون والعلماء المتخصصون فى الاقتصاد والمشتغلون بالتجارة والصناعة وغيرهم وعلى هذا الضوء « فان المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز بطبيعة الحال مسالة الحدود بل يتجاوز القوانين المدنية والجنائية ، فسياسة الاعلان مثلا والتعليم لا تقل خطرا .. »

اما القسم الآخر الخاص باشاعة الفضيلة فقد حوى مجموعة من المطالب الخاصة بالتثقيف والتربية على أسس اسلامية ، مع المطالبة بأغلاق مصانع الخمور التى تملكها الدولة وعدم الترخيص بوجود « .. دور اللهو والحرام باسم السياحة او تحت أى ذريعة أخرى .. » .

والواقع ان الحديث عن الشريعة الاسلامية لا يتعبر غريبا على حزب العمل ولا تبرره فقط الدواعى السياسية للتحالف مع الاخوان وانما هو اتجاه قديم اكده الحزب فى برنامجه التأسيسى الذى اعلنه فى ١٩٧٨ حيث اشار « .. الى أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى للتشريع فى الدولة ولا يجوز أن تتضمن القوانين ما يخالف الشريعة الاسلامية .. » .

ولعل هذا التوجه الاسلامى الذى يحرص عليه حزب العمل كان من الاسباب التى جعلت تحالفه مع الأخوان فى ١٩٨٧ أمرا اكثر منطقية بخلاف التحالف السابق للاخوان مع حزب الوفد ذى التقاليد العلمانية . ونفس الشيء يسرى على حزب الأحرار الطرف الثالث فى التحالف الاسلامى ، فاذا كان تبنيه لقضية الشريعة الاسلامية امرا مبررا فى برنامج التحالف الا أن ذلك لا يمنع أنه فى برنامجه التأسيسى قد ذكر صراحة تحت عنوان « الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى للدستور والقانون » .. يؤمن حزب الاحرار الاشتراكيين ان فى الشريعة الاسلامية حلولا حاسمة لما يعانيه المجتمع المصرى من مشاكل ، وهى تضيف الى الحزب روحانية تحرره من مادية المذاهب السياسية الأخرى .. ويصعب استثناء حزب التجمع تماما ، فرغم عدم تغييره لبرنامجه الاساسى ، الا انه يمكن القول ان خطابه السياسى يراعى الى حد كبير الحضور القوى للقوى الاسلامية على الساحة السياسية ومن ضمنها الأخوان ، وتم ترجمة ذلك بشكل بارز خلال اللقاء الموسع الذى عقده حزب التجمع ، وضم كلا من الأخوان والناصريين والليبراليين الى جانب القوى الماركسية فى اوائل ديسمبر ١٩٨٩ .

غير ان هذا التفهم من قبل الأحزاب السياسية المصرية للواقع الذى فرضته الحركة الاسلامية على ساحة السياسة المصرية ، والذى انعكس فى تبنى اغلب هذه الأحزاب لقضية الشريعة الاسلامية قد قابلته من ناحية اخرى مرونة سياسة فى تعامل جماعة الأخوان مع الواقع السياسى المصرى .

بدت واضحة من خلال تحالفهم مع حزب الوفد لدخول البرلمان فى ١٩٨٤ ، ثم بدفع بعض العناصر الأخوانية القديمة لخوض انتخابات ١٩٨٧ضمن قوائم الحزب الوطنى وأخيرا بتحالفهم مع حزب العمل والأحرار بصورة صريحة ليمثلوا بـ ٣٤ نائبا داخل المجلس ، ويشكلون أهم قوى معارضة فى المجلس .

وإذا كان « حزب العمل » وجماعة « الأخوان المسلمين » هما القطبان الرئيسان فى التحالف الاسلامى فان استمرار تحالفهما سيتوقف الى حد كبير على المصلحة التى سيجنيها كل منهما من ورائه ، وهى كبيرة . « فالعمل » مازال يستفيد من الحضور السياسى والجماهيرى الذى يتمتع به الأخوان فى الحياة السياسية المصرية ، بينما جماعة الأخوان ما تزال تجد فى الحزب اطار الشرعية اللازم لضمان تمثيلها على الخريطة الحزبية والبرلمانية ، وان كان هذا ليس هو السبب الوحيد ، فالدخول فى تحالف مع حزب الوفد ذى الايديولوجية المناقضة لها ، ليس فقط للاغراض

الانتخابية الواضحة وانما ايضا للتأثير على هذه الأحزاب من الداخل . وهو هدف يتفق مع السياسة الأكبر للجماعة والتى تعتمد فى الاساس على احداث تغيير تراكمى حتى وان كان بطيئا - على جميع المستويات سواء السياسية أو الاجتماعية فى الدولة لدفعها نحو تحقيق الرؤية الاسلامية النهائية التى تتبناها الجماعة .

ومع ان الوفد تبنى قضية الشريعة الاسلامية وجعلها احد بنود برنامجه الانتخابى الا انه لم يكن مستعدا لان يذهب أكثر من ذلك لاحتواء الاخوان أو أن يسمح لهم بالسيطرة الفعلية على الحزب . ولأن التحالف قام على أسس براجماتية ولم تكن هناك ارضية فكرية مشتركة يمكن ان يستند عليها ، فكان من الطبيعى ان ينتهى التحالف بعد انتهاء الغرض منه ، وعلى العكس فان التوجهات الفكرية التى قام عليها حزب العمل الاشتراكى والتجربة التاريخية « لمصر الفتاة »

وهى الحركة التى مازال الحزب يستمد شرعيته منها كانت كفيلة كما سبقت الاشارة بخلق مساحة مشتركة بينه وبين الأخوان المسلمين اوسع من تلك التى كانت بينهم وبين حزب الوفد . فليس خافيا حرص قيادات حزب العمل الى الآن على مد جذور الحزب الى حركة « مصر الفتاة » التى نشأت فى اوائل الثلاثينات ، ولعبت دورا هاما على الساحة السياسية المصرية فى ذلك الوقت ويبدو ذلك فى الاحتفالات الكبيرة التى اقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الحركة ، وفى ذكرى وفاة احمد حسين ناهيك عن التصريحات المستمرة لقيادات « العمل » والتى تؤكد نفس المعنى .

والواقع ان استعراض التاريخ السياسى « لمصر الفتاة » يسهم فى تفسير التحالف الحديث لحزب العمل مع الأخوان المسلمين ، بل يجعله امرا مبررا مفهوما . وتشير اغلب الكتابات التى ارخت للحركة السياسية المصرية ، الى ان حركة « مصر الفتاة » كانت من أكثر الحركات تقلبا فى الحياة السياسية ، والعكس ذلك فى توجهاتها الايديولوجية التى تلونت بالنزعات الفاشية تارة ، والاسلامية ، والاشتراكية تارات اخرى ، وهو ما دعا البعض الى وصفها بانها « حركة تعبر عن ايديولوجيات متناقضة يغذيها الواقع السياسى وليس الاتجاه الفكرى الثابت » . فقد حاولت « مصر الفتاة » انتهاج ايديولوجيةوسط بين مذاهب مختلفة ، فالتوجه الاشتراكى الذى تبنته كان محاولة للتوفيق بين المبادىء اليسارية والاسلام ، والجمع بين ضرورات الملكية العامةوالملكية الفردية . ورأى اصحاب الحركة فى المذهب الشيوعى نوعا من التنكر للماضى وإختصاما للاديان ، وفى المقابل نظروا الى الحركة الاسلامية بما تضمنه من اخوان وغيرهم من الاتجاهات الاسلامية الأخرى ، كحركة تقدمية وثورية ضد الاستعمار والفساد وعلى الصعيد الاجتماعى رأوا أن طالما ان الاسلام يحرم الربا فهو يحرم الراسمالية باعتبار ان فوائد البنوك هى قوام النظام الراسمالى ، وانه من هذا المنطلق يمكن ان يلتقى « الاسلام » مع الاشتراكية فى مواجهة النظام الرأسمالى . وتبلور هذا الاتجاه فى بداية الخمسينات حين ربطت « مصر الفتاة » وحزب مصر الاشتراكى بين مرحلتى الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية . ومن هنا جاء برنامج الحزب مسايرا لهذا الاتجاه الفكرى ، فلم يكن برنامجا اشتراكيا كاملا ولا راسماليا وانما جمع بين الاتجاهين وغلفهما بطابع اسلامى . ولعل هذا الاتجاه هو نفسه الذى يشكل الأرضية التى التقى عليها حزب العمل مع الأخوان المسلمين فى تحالفهما الراهن .

وبالمثل فقد عكست الممارسة السياسية « لمصر الفتاة » نفس التذبذب الذى حكم توجهها الفكرى . فقد عادت الحركة حزب الوفد ذا الجماهيرية العريضة فى ذلك الوقت وتعاونت فى المقابل مع الاحزاب الأخرى ، وبدات بتعاون وثيق مع « الحزب الوطنى » لتشابه الخط السياسى الذى انتهجاه ، وقتئذ ، والذى تمثل فى رفض الاسلوب السياسى فى التفاوض مع الانجليز ، ثم انتهى هذا التعاون لتتجه الحركة الى حزب الاحرار الدستوريين « باعتباره من أكبر الاحزاب المعارضة للوفد ، بل ذهبت الى اكثر من ذلك للتعاون مع « القصر » وفى بداية الخمسينات كان « حزب مصر الاشتراكى » من أكثر المنظمات السياسية حماسا لفكرة تشكيل جبهة تضم جميع المنظمات السياسية الوطنية ، ودعا فى عام ١٩٥١ لتشكيل مما سمى « بالجبهة الشعبية » ودعا اليها جميع المنظمات اليسارية ، والحزب الوطنى فضلا عن جماعة الأخوان المسلمين ، وان كان للاخيرة موقف متحفظ منه .

وفى هذا الاطار كان للحزب موقف مؤيد لقرار الغاء حل جماعة المسلمين كما ايد حقها فى العمل السياسى العلنى المشروع ، وهاجم القانون الذى اصدرته الحكومة لتقييد حرية الجماعة عند عودة نشاطها .

على ان هذه المحاولات لم تؤد الى تغير فى موقف الجماعة الرسمى التى اصرت قياداتها على ان تحافظ على استقلاليتها وتميزها وان تنأى بها عن « الجبهة الشعبية » التى اقترح تشكيلها . ولعل الظروف الداخلية التى كانت تمر بها جماعة الأخوان فى ذلك الوقت قد لعبت دورا فى الموقف المتحفظ الذى اتخذته تجاه القوى السياسية الأخرى خاصة بعد اغتيال مرشدها العام الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٩ ، الذى لم

يكن رافضا لفكرة التعامل مع الأحزاب القائمة أو التحالف معها وفقا للاعتبارات السياسية .

ويبدو ان هذا الموقف للشيخ البنا ارتبط برؤية الجماعة باعتبارها « الممثل الشرعى للاسلام » وبالتالى تميزها عن أى حزب سياسى ، بل ووقوفها فى موقف يعلو عن الأحزاب جميعا . ومن هنا فان أى تعاون معها لأسباب سياسية لابد وان يخدم فى النهاية المبادىء الاساسية للجماعة . وأيا كانت التفسيرات فان النتيجة التى يمكن التوصل اليها هى ان مبدأ التحالف مع قوى سياسية اخرى كان قائما وما يزال ، حتى وان اختلفت الرؤى والأهداف . على هذا الضوء ، يمكن القول ان احجام الأخوان عن الدخول فى تحالفات سياسية مع القوى الحزبية الأخرى فى ذلك الوقت لم يكن رفضا للمبدأ فى ذاته بقدر ما بررته المرحلة التاريخية والموقف من القضية الوطنية والقوى الثورية الى جانب الاعتبارات الداخلية التى سادت الجماعة بعد اغتيال الشيخ حسن البنا . وكان لابد لهذا العامل ان يترك اثرا على عملية اتخاذ القرار التى أصابها بعض الارتباك ، فضلا عن تزايد دور « التنظيم الخاص » أو الجناح العسكرى للجماعة وسعيه للسيطرة عليها . ومازالت رموز هذا الجناح تحتل مواقع قيادية فى الجماعة حتى الآن .

وعلى الرغم من التردد الذى اتسم به السلوك السياسى للجماعة ازاء الأحزاب الأخرى فقد شهدت نفس الفترة تفاعلا من نوع آخر مع الحياة السياسية والحزبية فى مصر ، انعكس فى الاسهامات الفكرية للاخوان فى بداية الخمسينات . ففى ذلك الوقت برزت القضية الاجتماعية ـ كقضية محورية الى جانب القضية الوطنية وانشغلت بها معظم القوى السياسية والحزبية خاصة فى ظل تصاعد التيارات الاشتراكية ، ودخل الأخوان هذه الساحة ليبلوروا موقفا فكريا للجماعة من هذه القضية على وجه التحديد .

خاصة من خلال اسهامات « محمد الغزالى » و« سيد قطب » و« عبدالقادر عودة » و« البهى الخولى » .

وحاولت هذه الكتابات ان تضفى طابعا اجتماعيا مطورا على المناهج السائدة لدى الأخوان ، وان تستجيب للمطالب الاجتماعية الثورية التى كانت مطروحة فى هذه الفترة ولاشك ان هذه الملامح السريعة للتطور السياسى والفكرى للاخوان تكشف عن مدى عمق تفاعل الجماعة مع الحياة السياسية المصرية ، كما تعد مدخلا ملائما لفهم تطوراتها الحديثة خاصة وان التجربة السياسية التى تعيشها مصر فى مرحلتها الراهنة هى فى جزء كبير منها ، امتداد لتجربتها التاريخية قبل ١٩٥٢ . وبالتالى فالعودة بالقوى السياسية والحزبية الحديثة الى جذورها التاريخية لابد وأن يشكل منطلقا مقبولا لقراءة ممارستها وافكارها الحديثة .

غير ان تحديد ملامح القوى الاسلامية على الساحة السياسية المصرية الراهنة ، لا يمكن ان يكتمل الا بالقاء الضوء على القوى « الرادكالية » الاسلامية ، المحجوبة عن الشرعية وفى مقدمتها تنظيم « الجهاد » فرغم الموقف المبدئى لجماعات « الجهاد » من مسألة العمل الحزبى ورفضها للعمل السياسى من خلال القنوات الشرعية التى تسمح بها الدولة ، الا ان ذلك لم يمنع من أن يكون لها دور على خريطة القوى السياسية والحزبية فى مصر . بل أن هذا الدور تحدد بدرجة كبيرة بسبب هذا الموقف الذى جعل « للجهاد » استراتيجية حركية مغايرة لتلك التى يتبعها الاخوان ، وبالتالى وضع كلا من هاتين القوتين الاسلاميتين ـ ظاهريا على الأقل ـ فى موضع المقابلة من الناحية السياسية .

ويمكن القول ان هناك اكثر من قوة سياسية وحزبية راهنت على هذا التميز بالتحديد ، وسعت الى الاستفادة منه ، ربما لأسباب ترجع الى الرغبة فى استخدام احدى القوتين الاسلاميتين فى مواجهة الأخرى أو كمحاولة لتعميق التناقض داخل الحركة الاسلامية ـ الأمر الذى يضعفها فى نظر البعض ـ ازاء القوى السياسية الأخرى من ناحية ويقوى من موقف الأخيرة فى مواجهة النظام الحاكم . وربما يمكن أيضا اضافة عامل آخر هام وهو أن استقطاب أى من عناصر القوى الاسلامية ـ بغض النظر عن توجهاتها ـ لابد وأن يضيف شرعية اسلامية تتسابق عليها كافة القوى السياسية والحزبية فى مصر ، حتى وان كان على مستوى الشعارات .

وقد جرت اكثر من محاولة من جانب بعض القوى الحزبية لضم عناصر من قوى « الجهاد » الاسلامية اليها خاصة وقت الانتخابات البرلمانية . فعلى اثر قرار الأخوان بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٧ ، يبدو ان حزب الوفد سعى الى جذب بعض عناصر القوى الاسلامية الأخرى اليه متمثلة فى « الجهاد » وقد تمت هذه الاتصالات ـ كما يروى بعض اعضاء جماعات الجهاد ـ « عبر احد الوجوه الاسلامية البارزة فى نقابة المحامين والذى كانت له ارتباطات تنظيمية قوية بهم .

ويبدو أنها لم تكن المحاولة الأولى التى قام بها حزب الوفد ازاء نفس هذه القوى ففى ١٩٨٤ ابان تحالف الحزب مع الاخوان المسلمين مورست ضغوط ـ من قبل المرشد العام السابق للاخوان عمر التلمسانى على بعض الرموز الهامة لقوى « الجهاد » مثل الشيخ حافظ سلامة والشيخ المحلاوى لدخول الوفد ولكنها لم تلقى ايضا نجاحا .

والواقع أن سلوك « الوفد » تجاه القوى الاسلامية الراديكالية الممثلة فى الجهاد خاصة فى ١٩٨٧ تبرره كثير من الدواعى « البراجماتية » والمصلحة السياسية المباشرة « للحزب » بغرض تحقيق نوع من التوازن السياسى مع قوى التحالف الاسلامى (الاخوان والعمل والأحرار) ، وحتى لا يترك الوفد معزولا أو يتهم « بالعلمانية » رغم انها جزء هام من ايديولوجيته .

غير أن حزب الوفد لم يكن هو القوة السياسية الوحيدة التى سعت لمد جسور الاتصال مع « الجهاد » كقوة إسلامية خارج النطاق التنظيمى لجماعة الاخوان المسلمين ، فقد ذكر ان حزب العمل الاشتراكى أجرى فى ١٩٨٧ اتصالات مع الشيخ عمر عبد الرحمن (وهو فى مرتبة المفتى للجماعة الاسلامية وبعض مجموعات الجهاد) لدخول « التحالف الاسلامى » وان احجم الأخر عن الانضمام ، كما قيل ايضا ان الحزب بذل محاولات أخرى لضم عناصر من الجهاد لضمان تمثيلها داخل التحالف .

والملاحظ أن للاخوان فى الحالتين اللتين دخل فيهما فى تحالف سواء مع حزب الوفد او العمل موقف مؤيد بل ومشجع لهذه الاتصالات ، وأغلب الظن أن السبب لا يرجع الى رغبتهم فى الاستفادة من القوة التنظيمية « للجهاد » وقت الانتخابات ـ فلا شك أن قوتهم التنظيمية قد تفوق القوة العددية والتنظيمية لمجموعات الجهاد ـ ولكن الأرجح أن دافع الأخوان هو الحرص على وحدة الحركة الاسلامية باحتواء الرموز البارزة للقوى المختلفة فيها . ويؤكد ذلك التنسيق الذى عادة ما يتم بينهما قبيل الانتخابات البرلمانية ، والتى تقف فيها قوى الجهاد وراء مرشحى الأخوان ، وان كان بشكل غير علنى ، ويبرز اعضاء الجهاد ذلك ـ كما ورد فى اللقاءات المتتالية معهم ـ بأنهم يأخذون بقاعدة « أخف الضررين » رغم أنهم لا يؤمنون بالعمل من خلال القنوات السياسية المشروعة التى يقبل بها الاخوان ـ بالاضافة الى أن التنسيق بينهما يؤدى فى النهاية ـ من وجهة نظرهم ـ الى تحقيق مكاسب مباشرة للحركة الاسلامية ككل وبالتالى ممارسة أكبر قدر من الضغوط السياسية على باقى القوى والأحزاب المصرية بحيث تضطر لتقديم أقصى تنازلات ممكنة للحركة ، وهو ما أقدم عليه بالفعل حزب العمل حيث تم نوع من الفرز السياسى بداخله لاخراج العناصر التى اصرت على الابقاء على الخط الاساسى للحزب والتى مثلت مجموعة أحمد مجاهد آخر بقاياها .

واذا كانت هذه هى تقديرات القوى الاسلامية نفسها فلا شك انها ترجح مبدأ توزيع الأدوار داخل الحركة الاسلامية وتوظيفه لصالحها ، بغض النظر عن الاختلافات المرحلية أو السياسية بينهما ، وتدحض الفكرة الشائعة بوجود تناقض عميق بين اقطابها يؤدى الى الفصل الجامد بين الجهاد والأخوان .

وهنا ايضا ، يمكن العودة قليلا الى التاريخ . فالجهاد ـ كفصيل من الحركة الاسلامية ينتهج « العنف » أسلوبا أساسيا له ، لا يمكن فصله عن تاريخ العنف لدى الأخوان انفسهم . ووفقا لاغلب الروايات ، فقد كان الشيخ حسن البنا هو صاحب فكرة انشاء « التنظيم الخاص » . فى أواخر الثلاثينات ليكون بمثابة كتيبة عسكرية سرية مسلحة ، يختار اعضاؤه من الشباب المتحمس المدرب على حمل السلاح . وقد بدأ تأسيس النظام الخاص على شكل فرق للرحلات تحولت الى ما عرف باسم نظام الجوالة أو فرق الجوالة التى انبثق عنها نظام « الكتائب » التى كانت أكثر دقة فى انتقاء اعضائها . وبعد اكتمال هذا النظام ولد « النظام الخاص » او الجهاز السرى لجماعة الأخوان المسلمين ، والذى اضطلع بجميع أعمال العنف والتفجير والاغتيالات التى قامت بها الجماعة .

ولطبيعة هذه المهمة فقد روعى من الناحية التنظيمية أن يتكون « النظام الخاص » من خلايا صغيرة العدد لا يزيد عدد اعضاء كل منها عن بضعة أفراد . وهو شكل تنظيمى معتاد فى مثل هذه الأنظمة ليس فقط لتسهيل الحركة والانتشار التى تتطلبها أعمال العنف دائما ، وانما ايضا للحفاظ على طابع السرية الذى يفترضه اى تنظيم سرى يعمل تحت الأرض .

وقد لعب النظام الخاص دورا هاما فى كتابة تاريخ الجماعة واثر تأثيرا بالغا على مسيرة الأخوان المسلمين . وبحكم نشأة الجهاز السرى أو النظام الخاص « وبحكم وظيفته وطبيعة الأعمال التى يقوم بها كان لابد وأن يعتمد على شباب الجماعة فى تنفيذ مهماته ، وبالتالى لم يكن غريبا أن يتمرد النظام الخاص أو الجناح الحامل للسلاح فى الجماعة على الهيراركية الصارمة التى تحيط بعملية صناعة القرار وتنفيذه ، ولذا كان النظام الخاص مهيئا أكثر من غيره لعدم الانصياع المطلق للأوامر . وقد بلغ الأمر أن اضطر المرشد العام الأول الذى كانت له سيطرة شخصية على « النظام » أن يعلن تنصله من بعض الأعمال التى يقوم بها ، ومن ذلك بيانه الشهير الذى ادان فيه تلك الأعمال تحت عنوان « ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين » ردا على محاولة النظام الخاص نسف محكمة الاستئناف فى عام ١٩٤٩ . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جرت محاولات لتشكيل تنظيمات جديدة وان سعت الجماعة الى احتوائها حتى لا يؤدى الامر الى فقدان سيطرتها عليها . ولا شك أن شخصية حسن البنا قد لعبت دورا

اساسيا فى تحجيم النظام الخاص أو على الأقل ضمان عدم هيمنته على الجماعة . ولكن بغياب هذه الشخصية ازدادت قوة النظام الخاص « خاصة فى ظل الصراعات الداخلية التى شهدتها الجماعة بعد موت البنا ، بل واصبح النظام الخاص يشكل مركز قوة خطيرا داخل الجماعة ، وعنصرا أساسيا لوجودها كما أكدته مسيرتها بعد ذلك .

واذا كانت الظروف السياسية التى مر بها الاخوان المسلمون على مدى العقدين التاليين اللذين أعقبا اغتيال المرشد الأول ، والمحن التى مرت بها الجماعة خاصة فى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ قد أدت الى تحجيم نشاطها فى بعض الفترات وتغيير أساليبها وأدواتها حتى بدت للحظة تاريخية انها استبدلت العنف نهائيا بالعمل السياسى أى جمدت نشاط « النظام الخاص » ، الا أن رموزه بقيت الى الآن تحتل أهم المواقع القيادية فى جماعة الأخوان المسلمين .

ولا شك أن اختفاء الجناح العسكرى للاخوان ممثلا فى النظام الخاص كان لابد وأن يخل بمسألة توزيع الادوار داخل الحركة الاسلامية ككل ، أو على الأقل يجعلها تعتمد على أحدى أدوات العمل وهى الأداة السياسية فقط ، وبالتالى لم يكن غريبا ازاء هذا الفراغ أن تظهر قوى اسلامية أخرى ممثلة فى تنظيم « الجهاد » بتفريعاته المختلفة لتلعب نفس الدور الذى كان يلعبه « النظام الخاص » حتى دون أن ترتبط مباشرة بجماعة الأخوان . ولطبيعة المهمة التى ارادت هذه القوى الاضطلاع بها كان من الطبيعى ان تتسم تنظيماتها بالسرية وأن تنتشر على شكل مجموعات متفرقة او جماعات او تنظيمات او خلايا فكلها اسماء تعبر عن أشكال تنظيمية متشابهة لاى حركة تعمل تحت الأرض . أما العضوية فتأتى كلها من الشباب تحت الثلاثين ممن تتوافر فيهم السمات الحماسية والقادرين على حمل السلاح والقيام بأعمال العنف ، وحتى القيادات لا تتجاوز هذا العمر . بعبارة اخرى ، فان تنظيم « الجهاد » بتفريعاته المختلفة يعبر عن جيل متمرد من شباب الحركة الاسلامية لا يجيد لعبة الانتظار ولا يؤمن بسياسة النفس الطويل التى تمارسها القوى القديمة أى الاخوان ، وبالتالى فليس غريبا أن يخرج احيانا عن حدود الطاعة التى تفرضها القواعد الصارمة داخل نطاق هذه الجماعة ، فتحدث بعض الصدامات وهكذا يمكن الاستنتاج انه ليست هناك خصومة تاريخية أو ايديولوجية حقيقية بين القوتين بقدر ما هناك خلاف حول منهج العمل لخدمة حركة واحدة هى الحركة الاسلامية . ولعل التنسيق الذى يحدث بينهما فى بعض اللحظات الحاسمة والذى سبقت الاشارة اليه وقت العملية الانتخابية يدعم هذا الرأى .

فى ضوء ذلك ، فان معالجة القوى الاسلامية هنا سوف تشمل كلا من القوى التى تعمل فى اطار الشرعية وتتمثل فى « التحالف الاسلامى ، بقواه الثلاث ، حزب العمل وحزب الأحرار وجماعة الأخوان المسلمين . وايضا القوى الاسلامية المحجوبة عن الشرعية والتى تمثل اساسا فى تنظيم « الجهاد » وان كان الحديث عن كثير من اوجه النشاط السياسى الاسلامى ، لا ينطوى بالضرورة على تلك التفرقة .

ب ـ التطور التنظيمى :

لا شك ان أهم التطورات التنظيمية التى شهدها التحالف الاسلامى عموما ، وحزبا العمل بشكل خاص عام ١٩٨٩ انما تمثلت فى عقد المؤتمر الخامس للحزب ، وانتخاب لجنته التنفيذية .

وقد بدأ الاعداد للمؤتمر بانتخابات لجان الحزب فى المحافظات المختلفة ، اما التمهيد للمؤتمر من خلال الجريدة فلم يبدأ الا قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع بطرح شعار المؤتمر : « اصلاح شامل من منظور اسلامى » الذى اقرته اللجنة العليا لحزب العمل ولقد عارض هذا الشعار خمسة أعضاء فى اللجنة العليا ، ولكن لجنة الاعداد للمؤتمر رفضت شعار « نحو تحرير الارادة الوطنية » استنادا الى أن هذا الشعار لا يحدد ما يميز حزب العمل عن غيره ، ولا يعالج القضية المطروحة حاليا على الرأى العام أى قضية الحل الاسلامى .

وقد بدأت بوادر الانشقاق قبل اجتماعات اللجنة التنفيذية ، حيث وزع المنشقون منشورات تهاجم القيادات التاريخية للحزب والاتجاه الاسلامى والتحالف مع الاخوان . وقد ادعت قيادة الحزب أن من قاموا بتوزيع المنشورات هم « من المفصولين من الحزب » أو أن لهم صلات « بمباحث امن الدولة » التى تلعب دورا فى تخريب الحزب .

ورفع المؤتمر عدة شعارات بجانب الشعار الاساسى الذى سبق ذكره وكانت هذه الشعارات هى : الاسلام هو الحل ـ الحل الاسلامى يقضى على البطالة والغلاء ومشاكل الاسكان ـ الحل الاسلامى يرفض القروض وتوجيهات الدول الاجنبية ـ الحل الاسلامى ... التنمية المستقلة ـ الاسلام عقيدتنا .. لا شيوعية ولا رأسمالية شعارنا : الله .. الشعب ، ونحو اصلاح اسلامى شامل من أجل تدعيم التحالف الاسلامى .

ولقد بدأت أحداث العنف فى المؤتمر بعد اعلان اسماء المنتخبين لعضوية اللجنة التنفيذية ، حيث حدث خلاف حول صحة الاصوات فى عدد من الصناديق ،

واشتبك المنشقون عن حزب العمل فى معارك عنيفة مع « لجان النظام » بالمؤتمر التى شكلتها قيادة الحزب لحفظ الأمن الداخلى ، كما قام عدد من المنشقين باحراق بطاقات عضوية المؤتمر ، وجرت محاولة للاستيلاء على عدد من الصناديق . ولقد اسفرت الانتخابات عن خروج معظم اصحاب « الاتجاه الاشتراكى » داخل الحزب ، ويبرر رئيس الحزب ذلك بالديمقراطية الداخلية ، وان التغير الداخلى فى الحزب يحدث بالفعل منذ انتخابات مجلس الشعب فى ١٩٨٧ والتحولات التى طرأت عليه بعد التحالف مع الأخوان وتبنى شعارات اسلامية نتج عنها خلاف بين المنادين بالطابع الاشتراكى للحزب وبين المنادين بالشعارات الاسلامية ، وان النتيجة التى أسفرت عنها انتخابات اللجنة التنفيذية هى تعبير عن نجاح أصحاب الاتجاه الاسلامى فى اكتساب مزيد من التأييد فى صفوف العضوية ولذا صوتوا لاصحاب الشعارات الاسلامية .

وقد ثار خلاف آخر فى الحزب حول احقية أعضاء مجلس الشعب فى عضوية اللجنة التنفيذية رغم فشل عدد منهم فى الانتخابات الخاصة بها ، ولكن اغلبية الأعضاء رأت أن أعضاء اللجنة التنفيذية لابد أن يأتوا بطريق الانتخابات وليس عضوية المجلس ، وفى جميع الأحوال فان نواب مجلس الشعب هم أعضاء فى اللجنة العليا للحزب بجانب اعضاء اللجنة التنفيذية .

وقد شكك المنشقون فى سلامة بعض التشكيلات الحزبية فى بعض المحافظات ، ورأوا ان الانتخابات جرت بشكل غير موضوعى ، حيث قسم المرشحون منذ البداية الى اسلاميين وغير اسلاميين ، فضلا عن أن الاتجاه الاسلامى الخاص بحزب العمل لم ينل حظه من النقاش الكافى على مستوى الأعضاء .

وعقب المؤتمر اخذت الشعب تنشر برقيات التأييد لشكرى ولنتائـج المؤتمر الخـامس من مختلف المحافظات ، وذلك لتأكيد رئاسة شكرى لحزب العمل ، خاصة بعد المؤتمر المنفصل الذى عقده المنشقون عقب الاستيلاء على مقر الحزب بحى قصر القبة ، وقرروا فيه فصل ابراهيم شكرى وعادل حسين .

ولقد لعب د . حلمى مراد دورا هاما فى نفى صحة عقد هذا المؤتمر الأخير ، حيث قال أن العديدين ممن شاركوا فيه لم يكن لهم الحق فى عضوية مؤتمر الحزب الذى يبلغ عدد اعضائه ١٩٦١ عضوا . واضاف انه بفرض صحة عضوية من حضروا المؤتمر ، فانهم يقلون عن نصف عدد اعضاء المؤتمر ، وهو النصاب القانونى لعقد أى مؤتمر ، حيث أن عدد من حضر المؤتمر من المنشقين هو ٨٢٣ عضوا فقط .

كما رد مراد على ما قام به عدد من نواب حزب العمل المؤيدين للانشقاق من اعلان تمثيلهم للحزب فى مجلس الشعب بأن مثل هذا الاجراء باطل لانهم انتخبوا على قوائم حزب العمل وتحت شعار « الاسلام هو الحل » ، وانه ليس للهيئة البرلمانية صلاحية انتخاب رئيس الحزب او معارضة قرارات المؤتمر العام .

وفند مراد حجة القائلين بأن الاتجاه الاسلامى مخالف لقانون الاحزاب الذى يمنع قيام الاحزاب الدينية ، بقوله أن قانون الاحزاب يشترط قيام الأحزاب على اسس لا تتعارض مع الاسلام ، كما أن الدستور المصرى ينص على أن الاسلام هو دين الدولة الرسمى ، ولذا فان من يطالب بالفصل بين الاسلام ونظام الحكم هو الخارج على الشرعية الدستورية (!)

اما فيما يتعلق بالتغيرات التنظيمية الأخرى ، فيلاحظ أن بعض دوائر حزب العمل ذكرت أن عدد اعضاء الحزب قد زاد منذ تبنيه شعار « الاسلام هو الحل » فى انتخابات ١٩٨٧ وان هذه الزيادة فى العضوية ، هى التى لعبت دورا هاما فى حسم الصراع لصالح الاتجاه الاسلامى داخل الحزب . وفى واقع الامر ، فان عدم تحديد عضوية حزب العمل كان سبب العديد من المشاكل فى خلال مؤتمره الخامس ، من حيث صحة عضوية عدد من الاشخاص واحقيتهم فى الانتخاب ، واتهمت قيادة الحزب المنشقين بانهم يعتمدون فى الاساس على عناصر مفصولة من حزب العمل أو تم توقيفها عن ممارسة العمل الحزبى ، بينما أدعى المنشقون صحة عضويتهم فى الحزب وشككوا فى صحة العديد من التشكيلات الحزبية .

أما حزب الاحرار فلم يطرأ أى تغير يذكر على عضويته ، بل أنه يعانى من نقص تشكيلاته الحزبية فى العديد من المحافظات ، ولا نستطيع القول بأن هناك جماهير تتبع حزب الاحرار الذى يقترب من الحكومة فى العديد من المواقف ، ولا يبرز له نشاط سوى من خلال المشاركة فى مؤتمرات احزاب المعارضة .

من ناحية اخرى ، أوضحت المؤتمرات التى عقدها حزب العمل عقب المؤتمر الخامس فى محافظات مختلفة مدى التشعب التنظيمى للحزب فى مختلف محافظات الجمهورية ، وان كانت بعض المحافظات مثل اسيوط وكفر الشيخ قد لعبت دورا فى الانشقاق الذى حدث فى حزب العمل الامر الذى ترتب عليه فصل أمين حزب العمل بكفر الشيخ . وقام ابراهيم شكرى بجولاته مع أعضاء اللجنة التنفيذية فى قوص والزقازيق وبنى سويف ودمياط والغربية والبحيرة والجيزة واسوان والسويس وبور سعيد .

أما حزب الأحرار فيعانى من نقص التشكيلات فى الكثير من المحافظات ، وتعتبر محافظتا الجيزة والفيوم

هما اكثر محافظات الحزب نشاطا ، حيث يتم عقد عدد من الندوات فيها ، كما أن مقر الحزب هناك ينقسم الى مكاتب مختلفة وان كان من الممكن أن يكون العضو عضوا فى عدد من المكاتب فى وقت واحد .

وحيثما يتعلق بتجنيد الكوادر ورغم أن قيادات حزب العمل تتحدث عن « زيادة الديمقراطية » داخل الحزب ، فانه من الواضح أن رئيس الحزب قد تخلى عن حياده السابق بين التيارين الاسلامى والاشتراكى داخل الحزب ، وانه قد ضغط لصالح تصعيد عدد من الشخصيات الاسلامية الى قيادة حزب العمل . كما لعب دورا هاما فى الابقاء على رئاسة عادل حسين لتحرير جريدة الشعب ، بعد أن كانت الأغلبية فى اللجنة التنفيذية تؤيد فصله .

وعقب المؤتمر الخامس للحزب والانشقاق الذى حدث فيه ، قررت قيادة الحزب فصل عدد من اعضاء الحزب وعلى راسهم احمد مجاهد وعادل والى وشوقى خالد ، ومع تطور أحداث المؤتمر فصل خمسة آخرون من عضوية اللجنة العليا للحزب ، لعدم التزامهم بالخط الجديد للحزب ، وكان من بين المفصولين حامد زيدان « رئيس تحرير الشعب السابق » وأحد الناجحين فى انتخابات اللجنة التنفيذية الجديدة .

أما حزب الاحرار فمايزال يعانى من الانشقاقات فى داخله ، ومايزال رئيس الحزب يلعب الدور الرئيسى فى فصل وتعيين التشكيلات الحزبية المختلفة ، واتهمت قيادة الحزب المنشقين أما بانهم مفصولون من الحزب او انهم قد تقدموا باستقالاتهم فى وقت سابق . ويدور الانشقاق حول موقع الاحرار فى التحالف الاسلامى ، وصحة الشعارات التى يرفعها هذا التحالف ، كما وصل الانشقاق للجنة شباب حزب الاحرار التى تعتبر من اكثر لجان الحزب نشاطا حيث تعقد الندوات وتشارك فى المؤتمرات بشكل مستمر .

وخلال هذا العام فان كل المناصب التى شغلت فى حزب الاحرار جاءت عن طريق التعيين ، كما فصلت قيادة الحزب ٤ من اعضاء امانة الاحرار بالفيوم دون ذكر الاسباب ومن بين الاربعة اثنان من اعضاء امانة الشباب ، كما صدر قرار أخر بتشكيل الحزب فى محافظة الجيزة برئاسة الحمزة دعبس الذى يرأس تحرير جريدة النور بجانب عضويته فى عدد من اللجان الحزبية ، وكذلك شكلت امانة جديدة لحزب الأحرار بالاسكندرية . واصدر مصطفى كامل مراد قرارا بفصل اثنين من عضوية حزب الاحرار فى شهر سبتمبر . وقد عقد اجتماع طارىء للمجلس الدائم للحزب فى ١٢/٦ ، وقرر الحزب فتح باب الترشيح للمواقع القيادية بالحزب والتى ستنتخب من أعضاء المؤتمر العام للحزب ، وتشمل هذه الانتخابات رئيس الحزب واعضاء مجلس رئاسة الحزب وامين الصندوق والامناء العاملين المساعدين . كما تم اعادة تشكيل الامانة العامة لشباب حزب الاحرار .

اخيرا ، وعلى صعيد التماسك الداخلى للاحزاب ، يمكن القول ان المؤتمر الخامس وان أدى لحسم الخلافات الداخلية والصراع داخل حزب العمل لصالح الاتجاه الاسلامى والتحالف مع الاخوان المسلمين ، الا انه احدث فى الوقت نفسه تصدعا خطيرا بخروج عدد من الاعضاء والكوادر من الحزب . واذا كانت العضوية المتبقية ستكون أكثر تماسكا وقدرة على العمل ، فى اطار التوجه الجديد للحزب ، فانه مايزال يحاول التمسك بكافة التيارات داخله أو اظهار انه من الممكن أن يجمع بين هذه التيارات جميعا ولكن هذا كله يمنع الاخرين ، من السعى لانشاء « حزب مصر الفتاة الجديد » وهو الأمر الذى لم يبت فيه حتى نهاية ١٩٨٩ . وعلى أى حال ، فقد تلقت هذه المجموعة هجوما شديدا من قيادة حزب العمل التى تصر على أن قيادة العمل الحالية هى الامتداد الحقيقى لحزب مصر الفتاة .

اما حزب الاحرار فمايزال الصراع محتدما داخله بين تيارات مختلفة ، خاصة مع كثرة التغيرات التنظيمية فيه ، مما يساهم فى عدم تبلور فكر واضح للحزب ، خاصة مع تعدد الاراء داخل الحزب بين المتمسكين بليبرالية حزب الاحرار والمنادين بالاندماج فى التحالف ورفع الشعارات الاسلامية . والمطلع على جريدتى الاحرار والنور يلحظ التفاوت الواضح فى الاراء المعروضة فى كل منهما ، حيث تهاجم الاولى العنف والممارسات المرفوضة للجماعات الاسلامية بينما تدافع الثانية عنها ، وبينما تتبنى الاحرار منهجا اكثر انفتاحا فى مجالات الفنون فان النور جريدة شديدة السلفية وتتخذ موقفا عدائيا من الفنون الحالية وتتهمها بالفسق والخروج عن الشرع . واذا عقد المؤتمر المنتظر لحزب الاحرار فانه من المتوقع أن تحدث العديد من الخلافات داخله ، ولكن المؤكد ان رئيس الحزب سوف يتمسك بمقعده ، حتى ولو أدى ذلك لفصل العديد من الاعضاء .

اما على الصعيد التنظيمى ، بالنسبة لقوى الاسلام السياسى المحجوبة عن الشرعية ، فقد تم ـ فى عام ١٩٨٩ ـ الكشف عن تنظيمات جديدة تمارس العنف أو تعد له كان اهمها ماعرف باسم « التنظيم الشيعى » ومنظمة القصاص الاسلامى » فضلا عما اطلقت عليه الصحافة « تنظيمات الاطفال » ! وأهم مايمكن ملاحظته حول هذه التنظيمات انها تضم غالبا اكثر من تيار مما يؤكد التداخل الشديد بين الجماعات الاسلامية ،

وامكانيات التحول والتنقل من جماعة الى آخرى ، كما أن أغلبها لايعدو أن يكون حلقة من حلقات تنظيم واحد قائم وبالتالى فهى لا تشكل تنظيمات جديدة بالمعنى المعروف .

فقد احتوى « التنظيم الشيعى » الذى أعلن فى اغسطس ١٩٨٩ ، وضم ٥٢ عضوا ، بعض العناصر من جماعة (التكفير والهجرة) من ضمنها سمير هلال وكان « أميرا » لأحدى حلقات التكفير والهجرة بالمحلة .. الى جانب عناصر آخرى من « الجهاد » مثل صلاح دياب (وهو مدرس اعدادى) ، والسيد فودة وكان أحد قيادات الجهاد الذين سبق تدريبهم فى ايران ، كما يعد د . فهمى الشناوى سكرتير تحرير مجلة « المختار الاسلامى » من قيادات هذا التنظيم الشيعى . والواقع انها ليست للمرة الأولى التى يتم فيها الكشف عن تنظيم شيعى ، فقد سبق أن أعلن عن تنظيم سابق تزعمه طبيب من حلوان ولكن الفارق هو أن التنظيم الجديد يعد أقل سلفيه بمعنى أنه لايعطى الأولوية للدعوة الى المذهب الشيعى بقدر اهتمامه باعلاء قيمة « الجهاد » والعمل المسلح الذى يعد هدفا قد يجمع حوله الجماعات والتيارات المختلفة . وقد شكل التنظيم بالفعل مجموعات أو خلايا فى كل من المحلة وطنطا والدقهلية ، وتراوحت العضوية فيها بين ١٠ و ٢٠ عضوا ، لكل منها قيادة . وهو مايؤكد اهتمام التنظيم بعملية الانتشار الجغرافى وبالتالى بالجانب الحركى وليس الانتشار العقائدى . والواقع ان القارىء لمنشورات « الجهاد » لابد وأن يلحظ الاعجاب الشديد بالنموذج الايرانى للثورة الاسلامية ، ومحاولة للتقليل من أهمية الخلاف المذهبى بين السنة والشيعة لصالح الجانب الثورى أو المنهج الحركى ، كما يقول طارق الزمر فى فلسفة المواجهة ص (٣) « وننبه الى اننا نستعين على طول رسالتنا بنموذج الثورة الاسلامية فى ايران ، وسنضعه على هامش الرسالة ، ونحن نسعى الى ثورة اسلامية فى مصر ، وذلك لان نموذج الثورة الايرانية لايستطيع أحد أن ينكر أنه نموذج ناجح استطاع أن يستوعب معطيات الواقع وأن يتفاعل معه بصورة كفلت له الانتصار .. »

وتاكيدا على معنى التفاعل بين المذهبين على أرضية العمل الحركى الاسلامى « تشير فلسفة المواجهة » تحت عنوان امكانية التغير الاسلامى بمصر .. « كانت الحركة الاسلامية بمصر ولاتزال رائدة الحركات الاسلامية فى العالم ، ولولا أن هناك فارقا كبيرا بين طبيعة الشعب الايرانى وطبيعة تكوين الشعب المصرى ، لكانت مصر هى رائدة التحول الاسلامى فى المنطقة وقائدة العودة الثانية للاسلام » .

أما منظمة « القصاص الاسلامى » فهى ليست سوى اعادة تشكيل أو حلقة من حلقات تنظيم « الجهاد » تضم مجموعة صغيرة من الأفراد ، « وامير » التنظيم هو عبد المنعم جمال الدين ووفقا لروايات احد أعضاء التنظيم ، فقد كان عبد المنعم على اتصال مباشر بعبود الزمر كما كان مكلفا بتولى المهمة الاعلامية لتنظيم الجهاد ، وتطلب ذلك منه تشكيل لجان سرية وعلنية « للدعوة » وقد تم الكشف عن هذا التنظيم - وفقا لنفس الروايات - من خلال الاتصالات التى تمت بين أمير التنظيم عبد الناصر عبد العليم درة (وكان أحد المتهمين فى قضية اغتيال السادات) مع عبد السلام فرج احد قادة تنظيم « الجهاد » ، مما يعنى ان منظمة « القصاص الاسلامى » لاتخرج عن « الجهاد » .

وفى اغسطس ١٩٨٩ أيضا تم الاعلان عن تنظيمات جديدة اطلقت عليها الصحافة اسم « تنظيمات الاطفال » ، والواقع انها ليست تنظيمات بالمعنى المعروف ، وانما هى تدخل ضمن اطار التثقيف والتربية الدينية التى اعتادت ان تقوم بها جماعة الاخوان المسلمين ، والتى كانت تقوم بها من خلال الرحلات والجولات المختلفة فى انحاء المحافظات ، وقد نهجت الجماعات الاسلامية نفس النهج رغم اختلاف شكل الاعداد والغرض منه . فى هذا الاطار تم الكشف عن ثلاث مجموعات الاولى فى الاسكندرية وكانت قياداتها من الاخوان وضمت حوالى ٨٠ طفلا تتراوح اعمارهم بين ٥ و ١١ سنة ، والثانية فى « الزقازيق » وتابعة « للجهاد » أما الثالثة فهى مجموعة أطفال « امبابة » وتتبع الجماعات الاسلامية وقد تم الكشف عنها خلال أحدى الرحلات التى كانت تقوم بها الى القناطر !

ج - النشاط السياسى :

يشمل النشاط السياسى للقوى الاسلامية الشرعية كلا من نشاطها الجماهيرى ، ونشاطها فى البرلمان ، فضلا عن علاقاتها بالاحزاب الاخرى وبالحكومة أما القوى المحجوبة عن الشرعية فان جانبا هاما من نشاطها يتسم بالعنف ، ويؤدى - بالتالى - الى مواجهات عنيفة مع أجهزة الامن . ومع ذلك ، وعلى صعيد العمل العام ، فان كثيرا من مظاهرات الحضور والتأثير الاسلامى ، يصعب نسبتها دائما الى فصيل دون اخر ، بقدر مايمكن نسبتها الى قوى الاسلام السياسى ككل وهو مايصدق بشكل خاص على النشاط داخل النقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى .

وبداية ، كان التحالف الاسلامى ، هو التنظيم السياسى المعارض الوحيد الذى قرر خوض انتخابات

مجلس الشورى ، مخالفا ماتفق عليه حزبا الوفد والتجمع من مقاطعة الانتخابات استنادا الى ما اعتبره « عدم توفر الضمانات الكافية لنزاهتها » . وكانت الشعارات التى طرحت خلال هذه الانتخابات اسلامية تماما ، فطالبت جريدة الشعب « الجماهير الاسلامية الوطنية » بالتحرك وتنظيم الصفوف تحت راية حزب العمل ، كما رفعت الجريدة شعار الكفاءة لا الانتماء الحزبى كمعيار للترشيح لانتخابات مجلس الشورى ، ولذا لم تشر الجريدة لانتماء كل مرشح عند نشر اسمائهم فى الجريدة . وقد فسر التحالف اقباله على هذه الانتخابات بالقول بانها تأتى فى اطار « الجهاد المتصل لاعلاء كلمة الحق وصولا الى اقامة الحكم الاسلامى عبر كافة الوسائل المشروعة « وان التحجج بالتزوير شىء غير مقنع ، لان هذه الحجة تثير يأس الجماهير وتشاؤمها وعندما ينجح اى من مرشحى التحالف فى هذه الانتخابات ، كان تبرير التحالف لهذه النتيجة هو « التزوير المفضوح » لصالح مرشحى الحكومة الذين نجحوا فى الحصول على كل مقاعد المجلس .

وعلى صعيد النشاط الجماهيرى العام لقوى التحالف ، تلا المؤتمر العام لحزب العمل عقد العديد من المؤتمرات الجماهيرية فى مختلف المحافظات ، وحرص ابراهيم شكرى على حضور هذه المؤتمرات لتأكيد الهوية الجديدة لحزب العمل وشاركه العديد من اعضاء اللجنة التنفيذية . كما عقد حزب العمل العديد من الندوات بشكل منتظم فى مختلف المحافظات ، وان كان حضورها يقتصر فى الغالب على أعضاء الحزب خاصة فى ندوة يوم الثلاثاء التى تعقد بالمقر الرئيسى لحزب العمل بالقاهرة وقد شهدت الندوات مناقشات لقضايا عديدة تركز أغلبها حول تطبيق الشريعة وتأثيرها على مختلف نواحى المجتمع واخلاقيات الاسلام والاقتصاد والاعلام الاسلامى ، كما شملت الندوات والاجتماعات العامة للحزب مناقشة قضايا الديمقراطية والحريات والفساد ومشاكل المستثمرين والبطالة بجانب الاحتفال بالمناسبات الدينية مثل ذكرى الهجرة وليلة القدر . كما أقام الحزب دورة تثقيفية بمدينة طنطا عقب المؤتمر ، لتأكيد الاتجاه الاسلامى للحزب ، كما أقام ندوتين فى ذكرى أحمد حسين وفتحى رضوان .

أما حزب الاحرار فقد عقد مؤتمرين فى محافظتى قنا والفيوم ، كما اجتمعت كل من الامانة العامة والمجلس الدائم للحزب بشكل منتظم . وعقدت ندوات اسبوعية نظمها المعهد الفكرى لجريدة شباب الاحرار ، وتناولت هذه الندوات قضايا الديمقراطية والحريات ومشاكل البطالة والاسكان والمواصلات .

وذكرت دوائر حزب العمل ان وزارة الداخلية منعت عقد عدد من المؤتمرات للحزب فى مناسبات مختلفة ، كما رفضت عقد مؤتمره العام فى ساحة شباب عابدين بالقاهرة .

أما فى مجلس الشعب ، فقد لعب نواب التحالف دورا نشيطا واثاروا العديد من القضايا المرتبطة بتطبيق الشريعة الاسلامية وكذلك قدموا عددا من الاستجوابات لوزراء الداخلية والثقافة والسياحة والصناعة والزراعة والتعليم والعدل ، ونستطيع القول أن نواب التحالف رفضوا معظم القوانين التى اقرها مجلس الشعب ، حيث هاجموا مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولى ورفضوا الموازنة العامة للدولة كما اتهموا وزير السياحة بضرب شركات القطاع العام وهاجموا سياسة وزير الزراعة وطالبوا باعادة تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وادانوا ماسموه « انتهاك حرمات منازل رجال القضاء ، كما اشاروا قضايا العاملين المصريين بالعراق .

وتقدم نواب التحالف بطلب لسحب الثقة من الحكومة عقب البيان الذى القته فى بداية هذا العام .

وناقش نواب التحالف قضايا الحريات والديمقراطية والتعذيب داخل السجون كما طالبوا بالغاء قانون الطوارىء وتحديد الاعتقال بعد افراج القضاء عن المعتقلين . وشنت جريدة الحزب « الشعب » هجوما حادا على وزير الداخلية السابق اللواء زكى بدر فى اعقاب الجلسة التى استخدم فيما التسجيلات الصوتية لبعض افراد المعارضة وتقدم ابراهيم شكرى بمذكرة الى رئيس المجلس طالبا التحقيق فيما اعتبر انه محاولة للاعتداء عليه فى اثناء تلك الجلسة .

وقد رفض نواب التحالف احدى المواد فى قانون مجلس الشورى تمنع نزول الاحزاب على قوائم موحدة وانسحبوا من الجلسة ، كما أثار النواب مسألة حصول ٧٨ مرشحا فى انتخابات عام ١٩٨٧ على حكم قضائى باحقيتهم فى عضوية مجلس الشعب وهاجموا الحكومة لرفضها تنفيذ الحكم ، وقالوا أن رفض تنفيذ الحكم يعنى بطلان اعمال المجلس . واعتبرت جريدة الشعب هذا الحكم « أكبر انتصار سياسى » للمعارضة وأضخم هزيمة للحكومة .

وامتنع نواب التحالف عن التصويت على مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عقب ماعتبروه تجاهل الحكومة لملاحظات المعارضة ، كما رفض النواب قانون الاستثمار الاجنبى « لانه يمنح امتيازات كبيرة للاجانب لا تتناسب مع حاجة الاقتصاد القومى » . كما رفضوا الموازنة الجديدة استنادا الى « عدم دقة التقديرات التى أوردتها الحكومة فى بنود الميزانية ، وعدم تنفيذ الحكومة للوعود التى قطعتها على نفسها » .

ورفض النواب اتفاقية بيع السلع الزراعية بين مصر وامريكا لما تحمله من شروط رأوا انها مجحفة للجانب المصرى .

وعلى صعيد العلاقة مع احزاب المعارضة الأخرى ، شارك التحالف فى عمليات التنسيق العديدة التى شهدها عام ١٩٨٩ ، خاصة فى قضايا الحريات والديمقراطية والانتخابات ، ومع ذلك كانت له تحركاته الخاصة ، سواء بشكل منفرد ، أو بالتنسيق مع قوى دون آخرى فى المعارضة ، بل ان بعض هذا التنسيق كان يقتصر على طرف دون أخر من داخل التحالف نفسه . وعلى سبيل المثال ، فان اللجنة التى شكلت للدفاع عن المتهمين فى القضية التى عرفت باسم « ثورة مصر » شارك فيها العمل مع كل من التجمع والناصريين والشيوعين ، فى حين لم يشارك فيها الاخوان المسلمون والاحرار وحزب الوفد . كما اصدر التحالف والوفد مذكرة حول رأيهما فى ادارة رئيس مجلس الشعب للجلسة التى شهدت محاولة الاعتداء على وزير الداخلية السابق . كما اجتمع زعماء المعارضة لمناقشة ماأسموه « المخاطر التى تهدد الحياة الحزبية فى ضوء ماتعرض له حزب العمل » ، وكذلك عقد رؤساء احزاب المعارضة والاخوان المسلمين والشيوعين مؤتمرا لمناقشة قضية المعتقلين فى مصر .

وقد شاركت كافة احزاب المعارضة فى اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية والتضامن مع عمال الحديد والصلب ، كما شكلت لجان احزاب المعارضة فى الجلسة لجنة « للتصدى للفساد والتسيب الحكومى والنهوض بالمجتمع المحلى » . كما ارسلت احزاب المعارضة برقية لرئيس الجمهورية يطالبونه فيها بالعفو عن المحكوم عليهم فى قضية الحزب الشيوعى المصرى الاخيرة ورغم هذا التنسيق فلم يمنع ذلك جريدة الشعب من الهجوم على جريدة الاهالى للاختلاف حول قضايا معينة مثل الموقف من تطبيق الشريعة فى السودان ، والانشقاق فى حزب العمل . كما اختلفت الجريدة مع الوفد فى عدد من المواقف

أما حزب الاحرار فلم يقم بالهجوم على أى من الاحزاب الاخرى وشارك رئيسه فى كل المؤتمرات الجماهيرية لاحزاب المعارضة كما شاركت لجان الحزب فى بعض الانشطة المشتركة للاحزاب مثل عقد ندوات ، وشارك رئيسه فى مؤتمر حزب الامة وفى ندوة الحزب الوطنى لمحو الامية .

ولقد ارتضى حزب الاحرار بـ ٢٠ مرشحا فقط من حزبه فى انتخابات مجلس الشورى التى دخلها فى اطار التحالف الاسلامى ، بينما نال العمل ٣٥ مرشحا والاخوان ١٣٠ مرشحا . ورغم ان غلبة الاخوان كانت واضحة فى هذه الترشيحات فان قيادات التحالف اصرت على أن المعيار للترشيح هو الكفاءة وليس الانتماء الحزبى .

وجدير بالذكر هنا ماذكره احد قيادات الاخوان من أن مابين الاخوان والعمل والاحرار « تحالف ليس اندماجا ، وتحالف كيانات مستقلة تضع برنامجا مشتركا مع احتفاظ كل منها بكيانه » . وأكد الاخوان انهم لم يكن لهم أى دور فى الانشقاق فى حزب العمل ، وان كان التحالف مع الاخوان قد اعطى دفعة للاتجاه الاسلامى داخل الحزب ، وان الاخوان يعملون على تكوين حزب سياسى اذا سمحت الظروف بذلك ، وانهم ايضا لا يمانعون فى قيام احزاب مستقلة للاقباط لان تعدد الاراء والافكار لايضر بمصر . واكدوا استعداد الاخوان الكامل لاستيفاء متطلبات هذا الحزب من اعضاء وبرنامج ، وقال احد قيادات الجماعة ان الاخوان مستعدون لتوفير خمسة الاف من كل التخصصات من الاطباء واساتذة الجامعات والعمال والفلاحين ، وان وضع البرنامج سهل للتراث الطويل للاخوان .

أما فيما يتعلق بالموقف من الحكومة ، فقد اتخذ حزب العمل موقفا حادا ازاءها خاصة فيما يتعلق بما اعتبره الفساد الذى استشرى فى كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية » ، واتهمها بانها لا تبذل الجهد المطلوب للقضاء على مشاكل الديون والبطالة وازمة الغذاء والمخدرات . ولقد ازدادت العلاقة سوءا بين حزب العمل والحكومة عقب الانشقاق الذى وقع فيه حيث اتهمت قيادة الحزب الحكومة بانها تقف وراء ذلك الانشقاق وتحمية وتوفر لعناصره الاجتماعات . كما اشتد هجوم العمل على وزير الداخلية السابق الذى لم يخل عدد من « الشعب » دون تحقيق او خبر عن تصرفاته ، وتميزت اللهجة التى استخدمتها الشعب بالحدة الشديدة تجاه الوزير الى حد وصفه بانه « فاقد للاهلية » وانه قد يصفع مرة أخرى اذا اساء الادب ، وطالبت الحكومة عدة مرات باقالته من منصبه . كما هاجمت الجريدة حكومة الدكتور عاطف صدقى واتهمته بعدم « الدراية باحوال مصر » . ووالت الجريدة نشر اخبار مااعتبرته « فسادا وفضائح » باعضاء الحزب الوطنى والحكومة التى رأت أن « استمرارها كارثة » وانه « لابد من تغيير طاقم الحكام اذا اردنا الاصلاح » .

ولقد هاجمت الجريدة أيضا الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب واتهمته بأنه يعطل العديد من الاستجوابات التى تقدم بها نواب التحالف وهاجمت كذلك الدور الذى لعبه فى جلسة الاعتداء على وزير الداخلية بالسماح بعرض الشرائط التى تحمل

تسجيلات صوتية لاحد اعضاء مجلس الشعب . واتهمت الشعب الحكومة بالتضييق على صحفى الجريدة واعتقال اربعة منهم بجانب اعتقال عدد من افراد الحزب واحد مرشحى حزب العمل فى انتخابات مجلس الشورى الاخيرة .

اما حزب الاحرار فلقد تركز هجومه على الحكومة بخصوص قضية الحريات والمعتقلات بجانب اتهامها بتزوير انتخابات مجلس الشورى ، وعدا ذلك التزمت الجريدة خطا محافظا فى نقدها للحكومة واهتمت بطرح حلول الحزب الخاصة بشأن عدد من القضايا الداخلية التى تقترب فى الغالب من الاراء الحكومية ، وان كان ذلك لم يمنع اعتقال اثنين من أعضاء حزب الاحرار ورفض عقد مؤتمر للحزب بالمنوفية . ولقد شاركت كافة صحف حزب الاحرار فى الهجوم على وزير الداخلية السابق والمطالبة باقالته وان كانت لهجة الهجوم اقل حدة من لهجة جريدة الشعب .

وفيما يتعلق بالعلاقة مع رئيس الجمهورية ، التزمت معظم احزاب المعارضة بموقف « محايد » ان لم يكن مؤيدا فى احيان كثيرة . ونالت سياسة الرئيس مبارك فى التقارب العربى والاسلامى تأييد كل من حزبى العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، كما أن حزبى العمل والاحرار كانا يميلان الى عدم تحميل الرئيس المسئولية عن كثير من الاوضاع السلبية ، وبعثوا بعدد من البرقيات يناشدونه فيها التدخل لتصحيح اوضاع معينة خاصة فيما يتعلق بقضايا الحريات والديمقراطية . وكان هذا العام هادئا مقارنا بالعام الماضى ، حين اعلنت « الشعب » سحب تأييد التحالف للرئيس مبارك عقب تجديد قانون الطوارىء ، أما هذا العام فلقد حيت الشعب جهود الرئيس مبارك فى معالجة بعض القضايا ، وايدت الموقف القوى الذى اتخذه من مناورات شامير لتأخير الانسحاب من طابا . ولقد تعددت اللقاءان بين رئيسى حزبى العمل والاحرار والرئيس مبارك ، وان لم يتم عقد اجتماع له مع كافة رؤساء احزاب المعارضة خلال هذا العام . وتبادل رؤساء الاحزاب برقيات التهنئة مع الرئيس فى المناسبات المختلفة ، كما بعثوا له بمذكرة يطالبونه فيها بالتدخل لتنفيذ احكام القضاء الخاصة باحقية ٧٨ مرشحا فى دخول مجلس الشعب .

فإذا كان العمل السياسى « السلمى » من خلال النشاط الجماهيرى ، والنشاط فى البرلمان هو مايميز قوى الاسلام السياسى والشرعية (او شبة الشرعيلا) التى يضمها « التحالف » فان « العنف » ظل السمة التى تميز نشاط القوى الاسلامية المحجوبة عن الشرعية والتى تتبلور اساسا فى تنظيم « الجهاد » . فالعنف هو الاسلوب الاساسى ، بل ويكاد ان يكون الوحيد الذى تؤمن به تلك القوى لتغيير النظام القائم ، واقامة الدولة الاسلامية . والعنف هو « الجهاد » بمعناه القتالى والذى تعطى له هذه القوى الاولوية القصوى باعتباره احد الاركان الاساسية للاسلام والذى بدونه لا تستقيم الأركان الاخرى . ويبدو ذلك واضحا ، من خلال منشوراتها وبياناتها ، وكما يقول « طارق الزمر » واحد قيادات الجهاد فى كتابه « فلسفة المواجهة » .. « ان فهم حركة الجهاد لطبيعة المعركة بينها وبين اعدائها يأتى من خلال فهمها للقرآن .. فنحن على يقين أن هذا النوع من القتال انما به يكف بأس هذه الاجهزة الطاغوتية ، ويمهد الطريق امام السالكين الى الله ، وتقلم به أظافر طالما مزقت أجساد المسلمين وعوقت مسيرة الثورة والتغيير » ولعل هذا المنهج الحركى هو الذى اعطى لقوى الجهاد معنى وسببا لوجودها على خريطة الحركة الاسلامية فى مصر ، فيؤكد « فلسفة المواجهة » .. « .. ان حركة الجهاد لم يغب عن وعيها وعن ضميرها ان تطرح الثأر لدماء الاخوان ولدماء المجاهدين ، فكلها دماء مسلمة ، وكلها أزهقت لغاية واحدة .. » .. وبالتالى فقد ولد « الجهاد » كقوى مكملة للقوى الاخرى داخل الحركة الاسلامية ، خاصة بعد الاضطهاد الذى تعرضت له الاخوان المسلمين فى مراحل تاريخية مختلفة بلغت ذروتها فى الستينيات ، بما ترتب عليه ـ ذلك من تقليص شديد أو تجميد لنشاط تنظيمها الخاص أو جهازها السرى .

ويوضح استعراض نشاط القوى الاسلامية الراديكالية المحجوبة عن الشرعية لعام ١٩٨٩ انه لم يحدث تغيير كبير فى اسلوب المواجهة الذى تتبعه ، سواء ضد الدولة او المجتمع وفى الحالة الاخيرة ، احيانا مايتم التدخل المباشر لتغيير بعض السلوكيات السائدة وفقا لقاعدة وجوب « تغيير المنكرات » التى تؤمن بها هذه القوى ، مثل تدخلها لمنع الحفلات الفنية التى تقام فى الجامعات ، ومحاولات الغاء بعض العروض المسرحية بالقوة . وقد تعرض أحد المسارح بالفيوم للاعتداء عليه اثناء العرض أسفر عن وقوع بعض الاصابات وتدخل الشرطة مما أدى الى الغائه .

اما المواجهة مع جهاز الأمن فقد احتلت النصيب الاكبر من نشاط الجماعات الاسلامية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ اعتداءات متتالية على بعض أقسام الشرطة وحرق سياراتها والاشتباك مع رجالها فى عدد من المحافظات ، ففى المنيا تمت فى بداية العام محاولة لتدمير مبنى الادلة الجنائية التابع للشرطة ، كما وقعت محاولة اخرى فى الفيوم فى اعقاب التحقيقات التى اجريت مع د . عمر عبد الرحمن الأب الروحى لجماعات « الجهاد » بعد الاحداث التى وقعت بمسجد « الشهداء » فى

المدينة ، والتى اسفرت عن اصابة بعض رجال الشرطة ومن ضمنهم مأمور القسم فضلا عن اصابة افراد من نفس الجماعات ، كذلك وقعت مصادمات مشابهة فى أسيوط مع قوات الأمن

وامتدت هذه المواجهة الى قلب القاهرة حيث وقعت هجمات على بعض الاماكن مثل مديرية امن القاهرة ومكتب مباحث امن الدولة بشبرا وقسم شرطة الساحل . وقد بلغت هذه المواجهات ذروتها مع مطلع عام ١٩٩٠ فى محاولة الاعتداء على وزير الداخلية عندما انفجرت احدى السيارات امام السيارة التى كان يستقلها الوزير وان لم تسفر عن اية اصابات به .

والواضح ان حوادث العنف هذه لم تتم بشكل عشوائى وانما كان لها مايبررها فجهاز الامن هو الجهاز الاول فى الدولة الذى يتعامل مع الجماعات الاسلامية ، وبالتالى فان تكرار الاعتداء على وحداته ورجاله ، انما يتم لهدفين ، **الاول** : زعزعة الثقة فى هذا الجهاز بكسر هيبته والدخول معه فى مواجهات مباشرة ، **والاخر** : اجبار الشرطة على تقديم بعض التنازلات المرحلية مثل الافراج عن بعض المعتقلين او تحسين المعاملة فى السجون ، بل واحيانا تتم هذه الاعمال بغرض تبديد واتلاف بعض الوثائق والبيانات التى تدين بعض المعتقلين او المحكوم عليهم فى قضايا الجهاد ، كما حدث فى محاولة تدمير مبنى الادلة الجنائية فى المنيا . أى أن العنف فى النهاية هو عنف محكوم بطبيعة المرحلة التى يمر بها التنظيم ولم يصل بعد الى مرحلة العنف الشامل او المواجهة الصريحة مع النظام بأكمله .

فى هذا الاطار قام اعضاء « الجماعات الاسلامية » بعدة مظاهرات خلال عام ١٩٨٩ كما حدث فى المنيا احتجاجا على اغلاق بعض المساجد فيها ، وفى اسيوط للمطالبة بالافراج عن د . عمر عبد الرحمن . كما انطلقت مظاهرات فى اوقات متفرقة للتنديد بالدولة وترديد الهتافات الاسلامية ، وهو ماتكرر فى اعقاب صلاة الجمعة حيث كان المسجد مكانا ملائما للتجمع واثارة الحماسة

والواقع ان هذه الظاهرة بدأت منذ السبعينيات تأخذ ابعادا واسعة ، بعد ان انتشرت المساجد (خاصة الاهلية) بصورة متزايدة فاقت قدرة الدولة على فرض رقابتها عليها . واصبح عدد كبير من هذه المساجد يديره ويقوم بالخطابة فيه عناصر من التيارات الراديكالية او الاخوانية ، وساعد على ذلك ازدياد الجمعيات الاهلية الدينية وانتشارها خاصة فى الاحياء الشعبية . ولعل الدور الهام الذى لعبته هذه المساجد على مدى العقدين الاخيرين فى تغذية الحركة الاسلامية والقوى الراديكالية منها على وجه الخصوص دفع الدولة الى توسيع اشرافها على المزيد من المساجد الاهلية لوزارة الاوقاف .

فإذا كانت السياسة الأمنية تمثل الركيزة الأولى للدولة فى مواجهة الجماعات الاسلامية الا أن ذلك لاينفى وجود محاولات للحوار معها للتقليل من احتمالات العنف ، وحرصت الدولة على أن يتم هذا الحوار من خلال المؤسسات الدينية الرسمية وعلى رأسها الازهر وعلماؤه .

وقد شهد مطلع عام ١٩٨٩ صدور بيان موقع باسم الشيخ محمد متولى الشعراوى ومجموعة من شيوخ وعلماء الازهر مثل محمد الغزالى ، وعبد المنعم النمر ، ويوسف القرضاوى ومحمد الطيب النجار وعبد الله المشد ، وعطية صقر ومحمد زكى ابراهيم ، يوضح موقف الدين من العنف . وكان ذلك ردا على الاحداث الدامية التى شهدتها منطقة عين شمس فى نفس الفترة بين الجماعات الاسلامية واجهزة الأمن . وقد حرص البيان على التأكيد على أن الاسلام يرفض اللجوء الى العنف والاكراه واستباحة حقوق الأخرين باسم الدين ، كما أوضح أن تنفيذ الحدود هو من حق الحاكم وحده أو من ينيبه . واعتبر البيان رسالة واضحة من الأزهر الى القوى الاسلامية الراديكالية لاقناعها بجدوى الحوار الذى يقوم على الاقناع وليس العنف . ورغم الصدى الذى احدثه البيان واشتراك كثير من العلماء فى صياغته الا أنه لم يكن له أى مردود ايجابى على هذه القوى بل وتحفظ عليه الاخوان المسلمون انفسهم حيث علق عليه « **مأمون الهضيبى** » بقوله (.. أنه كان ينبغى على العلماء الذين وضعوا البيان ان يضمنوه مطالبه صريحة بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وان يوضحوا فيه المفاسد والمنكرات المنتشرة والتى لا تحاربها الحكومة بل تساعد عليها ..) .

أما تنظيم الجهاد « فقد رفضت قياداته البيان تماما وعبر د . عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم عن ذلك بقوله (.. ان الجماعة ترفض البيان جملة وتفصيلا وانها لن تعمل بأى حرف منه) وقد وصف العلماء الذين اصدروا البيان بأنهم « علماء سلطة »

وتوضح كتابات ومنشورات « الجهاد » موقف هذه القوى من الأزهر ومن مبدأ الحوار بشكل صريح . والذى يجعلها ترفض الحوار مع الدولة بكافة مؤسساتها الدينية . فيقول طارق الزمر فى « فلسفة المواجهة » (.. لقد جاء استخدام شيوخ الأزهر فى الندوات ليمثل المسمار الاخير فى نعش الأزهر كواجهة دينية يمكن من خلالها التصدى للحركة الاسلامية ، غير أن التجارب اثبتت وتثبت أنه لابقاء لمثل هذا النوع من المؤسسات ،

لانها فضلا عن مجافاتها للحق ، فهى ليست ذات رصيد شعبى لانها دائما تقف الى جوار السلطان ، وقد علمنا التاريخ ان هذا النوع من العلماء هم ابغض الناس الى الشعوب ، لأنهم يمثلون الحداد الذى يحد سيف السلطان ..) ويؤكد أحد المنشورات الاخرى « للجهاد » وهى عبارة عن كراسة منسوخة بخط اليد وموقعة باسم ابو عبد الرحمن بتاريخ ٨ جمادى الثانى ١٤٠٦ هـ - ١٧ فبراير عام ١٩٨٦ م - على نفس المعنى فتشير فى مقدمتها حول تعريفها للحركة الاسلامية (.. انها تختلف فى ذلك تماما عن المؤسسات الرسمية كالأزهر وذلك لأن الازهر مؤسسة تعبر عن موقف السلطة فشيخه موظف عند رئيس الجمهورية ، ومن ثم فلابد وان يلتزم موقعه من خلال التبرير بالدين ..) والواضح أن وضع الازهر كمؤسسة تابعة للدولة قد افقده فى نظر هذه القوى الكثير من استقلاليته ، بحيث لم تعد ترى فيه سوى صدى لصوت السطة أو تبريرا لسياستها . غير أن محاولات الحوار التى تلجأ اليها الدولة مع الجماعات الاسلامية لا تقتصر على بيانات الأزهر وانما تقوم من وقت لآخر بعقد المؤتمرات فى بعض الأحياء التى يزداد فيها نشاط هذه الجماعات يحضرها رجال الدولة وبعض الأئمة ورجال الدين وقد عقد مؤتمران من هذا النوع فى يناير من ١٩٩٠ الأول عقد بمنطقة عين شمس بضواحى القاهرة والآخر بدار نقابة الاطباء الى جانب قوافل التوعية الدينية التى تجوب المحافظات المختلفة فضلا عن اللقاءات التى يعقدها رجال الدين مع طلاب الجامعات ومع بعض المعتقلين من الجماعات الاسلامية لنفس الغرض .

وقد رفض بعض أعضاء الجماعات الاسلامية اجراء هذه الحوارات الاخيرة كما اشترطوا ان تتم بشكل متكافىء اى خارج السجون ، وان لاتجرى الا مع الكوادر والقيادات التى تختارها من أعضاء الجماعة الاسلامية . فى ذلك يقول كتاب « فلسفة المواجهة » السابق الاشارة اليه : (.. ولما فشل النظام فى جنى الثمار المرجوه من وراء فكرة « الحوار » لجأ الى اصدار توصيات عن طريق المجلس الأعلى للشئون الاسلامية تطالب باجراء حوار مع تنظيم الجهاد خلف الأسوار .. وعلى الفور صدر بيان « جماعة الجهاد » معبرا عن رأى الجماعة فى هذه النظام قد فقد شرعيته يوم أن ترك الحكم بالاسلام فأصبح مهدرا لاعصمة له ولا صفة .. واذا كان الأمر كذلك فلماذا الحوار ؟ أو بمعنى أدق مع من الحوار ؟ .. اننا قد ارتضينا طريقا لا محيد عنه ولا بديل له وهو طريق الجهاد ، فهو لغة الحوار الوحيدة التى نجيدها حين يكون الحوار مع اعداء تنكروا لديننا واهدروا دماءنا واعراضنا .. ان قضيتنا هى قضية دين من حيث الهدف والأسلوب فلماذا الحوار ؟ وعلى ماذا الحوار ؟ انها قضية حق وباطل ، فهى لاتخضع للخلاف فى الرأى الذى يسيطر على الفكر العلمانى ..) .

□ التيار الاسلامى ومؤسسات المجتمع المدنى :

□ اذا كان من السهل نسبيا - على صعيد العمل التنظيمى وعلى صعيد النشاط داخل المؤسسات السياسية الرسمية والتعامل معها ، التفرقة بين القوى الاسلامية السياسية المختلفة ، فان الأمر يصعب بشدة لدى تعقب نشاط تلك القوى داخل مؤسسات المجتمع المدنى مثل النقابات والاتحادات والجمعيات الطوعية والاتحادات الطلابية - إلخ . حقا ، ان التمايز - بل والصراع - بين تلك القوى يظل حقيقة واقعة ، وأمرا واردا لدى أى قوى سياسية فى ظروفا مماثلة ، ولكن اعتبارات تدعيم المواقف وتثبيت الاقدام فى مواجهة القوى الاخرى تطغى على اعتبارات الصراع والمنافسة على الأقل فى هذه المرحلة . من ناحية اخرى ، فان الامكانات العملية للبحث والتحليل تقصر - فى الوقت الراهن - عن التوغل اكثر للتحليل وفرز القوى على هذا المستوى ، وأن كان يمكن الاقتراب نحو تحقيق هذا الهدف مستقبلا .

ومن بين الانشطة المتعددة للقوى الاسلامية داخل كافة مؤسسات المجتمع المدنى (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) سوف نشير هنا بايجاز شديد للنشاط فى النقابات (التى تعالج ايضا ضمن الحديث عن جماعات المصالح فى هذا التقرير) وبدرجة اكبر من التفصيل للنشاط فى الاتحادات الطلابية .

□ النقابات المهنية

برزت قوى التيار الاسلامى على ساحة العمل النقابى بالذات منذ منتصف الثمانينات ، وتمثل ذلك فى ظاهرتين الأولى : هى نجاح انصار التيار الاسلامى فى تشكيل مجال بعض النقابات المهنية ، والأخرى ازدياد الانشطة الفكرية والنقابية والخدمية التى يقوم بها هذا التيار من خلال اللجان الفرعية والنوعية داخل النقابات .

ويمكن التمييز بين قوة التيار الاسلامى فى النقابات المهنية على وجه التحديد مقابل ضعفه او غيابه فى النقابات العمالية ، كما يمكن التمييز ايضا بين درجة حضوره وقوته فى بعض النقابات الأولى مقابل ضعفه أو تقلص نشاطة فى بعضها الآخر .

اذ رغم البروز الواضح للقوى الاسلامية فى بعض النقابات المهنية الا ان الأمر كان على عكس ذلك فى

النقابات العمالية والتجمعات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية مثل الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال التى يكاد يغيب عنها اى نشاط لهذه القوى ولم يشكل التيار الاسلامى قوة فاعلة داخل النقابات العمالية سواء على مستوى مجالس هذه النقابات أو على مستوى الانشطة المختلفة ، وهو ما أكدته آخر انتخابات شهدتها النقابات العمالية فى ١٩٨٧ حيث لم يسجل التيار الاسلامى سوى نجاح محدود اعتمد فى الأساس على مؤيديه فى قطاع الانتاج الحربى والصناعات الهندسية . ويفسر بعض اعضاء الحركة الاسلامية هذه الظاهرة باهتمام هذه النقابات بالقضايا اليومية والحياتية على حساب القضايا الكبرى أو الاسلامية بالاضافة الى الثقل الذى يتمتع به مرشحو الحزب الوطنى الحاكم فى هذا المجال من خلال وضعهم فى السلطة . وبالمثل فان غياب النشاط الاسلامى عن التجمعات الأخرى ذات الطابع الاقتصادى مثل الغرف التجارية والصناعية وجماعة رجال الاعمال يرجع الى طبيعة اهتمامات هذه التجمعات والتى تحكمها اعتبارات المصلحة فى المقام الأول ، ويورد انصار الحركة الاسلامية سبب آخر لاحجام التيار الاسلامى عن دخول هذه التجمعات هو « ارتباطها الشديد بالعالم الغربى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية » وبالتالى فان الهدف هو عزلها وليس الاندماج فيها حتى يسهل ضربها وفقا للاستراتيجية الاشمل التى تحكم الحركة الاسلامية ورؤيتها لتغيير المجتمع .

وفى المقابل كان للتيار الاسلامى حضور قوى فى بعض النقابات المهنية وعلى رأسها نقابتا الاطباء والمهندسين . ثم بدرجات مختلفة فى النقابات الأخرى مثل المحامين والصحفيين والمعلمين . اذ سجلت القائمة الاسلامية أعلى نسبة نجاح لها فى نقابة الاطباء حتى آخر انتخابات فى ١٩٨٨ وهو العام الذى شهد التجديد النصفى لمجلس النقابة كذلك فقد فازت القائمة الاسلامية فى انتخابات نقابة المهندسين فحصلت على اغلبية المقاعد فى مجلسها وسرى ذلك أيضا على الانتخابات الفرعية التى اجريت فى بعض المحافظات مثل الاسكندرية والفيوم السويس والمنوفية فى عام ١٩٨٧ .

أما فى نقابة المحامين فقد كان حظ التيار الاسلامى فيها أقل من ناحية القوى العددية الممثلة داخل مجلس النقابة وان تم الاستعاضة عن ذلك بفاعلية القوى الاسلامية فى مجال الانشطة النقابية والاجتماعية المختلفة داخل النقابة والتى تمت من خلال لجنة (الشريعة الاسلامية) التى تشكلت فى ١٩٨٦ . وربما كان هذا هو نفس وضع التيار الاسلامى داخل نقابة الصحفيين وان كان بدرجة أقل ، واخيرا يتضاءل تماما هذا الحضور فى نقابة المعلمين بسبب الطابع المحافظ الذى تتسم به النقابة وسيطرة الجيل القديم عليها .

ويفسر ذلك الوضع من الزاوية الاجتماعية بانتماء الغالبية العظمى من أعضاء الحركة الاسلامية الى الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى ، وبالتالى فان بروزهم فى النقابات المهنية يعد أمرا منطقيا ، خاصة اذا ما أضيف عامل آخر وهو ان أغلب الاعضاء النشيطين فى الحركة هم فى الأساس من طلاب الجامعات ، فى حين يتم التجنيد للحركة فى مراحل الدراسة المختلفة بحيث يكون الاعضاء على درجة عالية من (التسييس) بعد التخرج والتحاقهم بالمهن المختلفة وتقييدهم على جداول النقابات المهنية . ويبرر أعضاء الحركة الاسلامية صعود القوى الاسلامية داخل بعض النقابات المهنية بدرجة تفوق بعضها الآخر ، بعمليات التوجية التى تقوم بها عادة القيادات لشباب الحركة والتى تميل الى الحاقهم بالكليات العملية مثل الطب والهندسة وليست النظرية مثل الاقتصاد والعلوم السياسية أو الآداب .. الخ . باعتبار أن ذلك يكون اكثر فائدة من الناحية العملية لخدمة الحركة ككل ،

وقد امتد نجاح التيار الاسلامى فى تشكيل قوة فاعلة داخل بعض النقابات المهنية الى بعض نوادى هيئات التدريس بالجامعات ، وبعض الهيئات الأخرى مثل نادى القضاة .

□ **الحركة الطلابية فى الجامعات :**

تركز التنافس فى السنوات الأخيرة داخل الحركة الطلابية فى الجامعات المصرية حول ثلاثة اتجاهات اساسية وان احتوى كل منها على فصائل متعددة وهى : الاتجاه الاسلامى الذى يعمل فى الجامعات تحت اسم « الجماعة الاسلامية » ويجمع منذ بداية الثمانينات بين كل من الاخوان ، والجهاد ، والسلفيين والاتجاه اليسارى ويضم الناصريين ، والشيوعيين ، ثم الاتجاه الثالث ويضم الطلاب الذين يساندهم الحزب الوطنى أو « قائمة طلاب النشاط » وهو الأسم الذى برز منذ العام الدراسى (٨٨ / ٨٩) ويتلقى مساندة أيضا من اجهزة الأمن والادارات فى الجامعات .

ويمكن التعرف على طبيعة كل من الاتجاهات السابقة من خلال ابرز البيانات التى أصدرتها فى العام السابق فقد كان للجماعة الاسلامية اكثر من بيان مثل (عالم جديد وآمال متجددة) و (أقيموا الشهادة لله) وقد اهتم البيان الأول بأوضاع العالم الاسلامى الراهنة وحث على أهمية الأخذ بالأسباب العلمية والتكنولوجية ، للتقدم واللحاق بالعالم الغربى ، وأكد على ضرورة

القضاء على الفساد الاجتماعى والخلقى » فى المجتمع المصرى ومحاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية التى خصتها الجماعة الاسلامية باهتمام خاص فى نشاطها ، كما تناول البيان السابق للقضايا والمشكلات الطلابية وخاصة الخدمات ونفقات المدن الجامعية ، ودعا الى التمسك بالاخلاق والفضيلة فى الجامعة . وانصب البيان الثانى على ضرورة مشاركة الطلاب فى الانتخابات ، والتأكيد على ضرورة التصويت للمرشح الاسلامى من وازع عقيدى . وقد خصت الجماعة الاسلامية بيانى (الأمن وسياسة الأرهاب ١٩٨٨) (الحريات المزعومة ١٩٨٨) للهجوم على سلطات الأمن وعلاقاتها بقائمة (طلاب النشاط) .

وفى المقابل ركز بيان للناصريين بعنوان (العروبة) على الأزمة الاقتصادية فى مصر والشكوى من (قصور الدعم) وارتفاع الأسعار والمعاناة ، كما تضمن هجوما عنيفا على الجامعة الاسلامية والمح الى وجود علاقة بينهم وبين اجهزة الأمن والحكومة .

اما نشاط طلاب الحزب الوطنى (طلاب النشاط) فقد اقتصر على اصدار بيان (متى يسقط القناع) لتوجيه الهجوم الشديد على الجماعة الاسلامية واتحادات الطلاب فى العام السابق ـ وكانت الجماعة الاسلامية قد فازت باتحادات الطلاب فى هذا العام ـ فهم « طلاب دعاة تجميد الأنشطة والغاء العقول وهذا ماكان دافعا لنا (طلاب النشاط) لترشيح أنفسنا ضد الجماعة الاسلامية » .

ومنذ بداية العام الدراسى (٨٨/ ١٩٨٩) شكا ممثلو التيار الاسلامى من أن ذلك العام اتسم بالاجراءات المتشددة لنشاط الطلاب ذوى الاتجاهات المعارضة وبصفة خاصة لطلاب الاتجاه الاسلامى وان تلك الاجراءات قد ركزت فى اعتقال وملاحقة القيادات الطلابية النشطة وخاصة أصحاب الاتجاه الاسلامى وبعض الطلاب المنتمين لحزب العمل وأيضا لطلاب اليسار ولكن بصورة قليلة نظرا لقلة نشاطهم والاعتراض على دخول الطالبات المنقبات الجامعات وهو الأمر الذى استمر الى أن حصلت إحدى الطالبات على حكم قضائى يسمح لها بدخول الجامعة بالنقاب .

ويعزى الى تلك الاجراءات انها كانت السبب الرئيسى للمظاهرات الطلابية فى معظم الجامعات فى ذلك العام .

وقد اتسم الانتخابات الطلابية بالتوتر الشديد واتهم ممثلو الاتجاه الاسلامى سلطات الأمن بالسعى الى

جدول رقم (١)
موقف ممثلى الاتجاه الاسلامى فى انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات ١٩٨٨/ ١٩٨٩

الجامعة	عدد المقاعد	ملاحظات
القاهرة	كل المقاعد فى معظم الكليات ماعدا كل المقاعد فى زراعة القاهرة ، وكلية الاقتصاد ، و ٦٠ ٪ من مقاعد الصيدلة ونصف المقاعد فى كلية الاعلام) .	
الاسكندرية	كل المقاعد	
المنصورة	كل المقاعد	جرت الانتخابات فى هدوء تام ولم يحدث الا شطب قليل
الأزهر	جميع الكليات	ماعدا كلية الدراسات الاسلامية والشريعة والقانون
عين شمس	جميع المقاعد فى (٦) كليات	لاول مرة تم الفوز فى كليتى التجارة والتربية .
حلوان	(٤) كليات ١٠٠ ٪ (٢) حققت ٥٠ ٪	
الزقازيق	كليتان فقط	يقال ان تدخل الأمن وادارة الكليات كان شديدا . ولقى طالب مصرعه .
اسيوط	كليتا الهندسة والعلوم فقط .	يقال انه وجدت اعلى نسبة شطب لجميع الاسلاميين (٧٥٠) طالب فى كل الكليات ، ماعدا هاتين الكليتين
المنيا	جميع المقاعد ماعدا الطب والتربية (٥٠ ٪ وخسارة الزراعة	
المنوفية	الفوز فى كلية واحدة فقط	يقال ان موجة الاعتقالات كانت شديدة !

تمكين (طلاب النشاط) من الفوز بأى الوسائل ومنع طلاب الاتجاه الاسلامى من الفوز وتشكيل اتحادات الطلاب بالصورة التى تمت فى العام الدراسى السابق ١٩٨٨/٨٧ الذى كان ذروة الصعود للتيار الاسلامى (الجماعة الاسلامية) فى الجامعات المصرية ، ومع ذلك ، فقد فازت الجماعة الاسلامية بمعظم المقاعد فى غالبية الجامعات ، وفقا لما يتضمنه الجدول رقم (١) .

ورغم مايتواتر عن وجود واضح لقوى اليسار وبصفة خاصة الناصرين فى كليتى ، دار العلوم والاعلام بجامعة القاهرة فان قائمتهم لم تفز بأى من المقاعد كما انهم فازوا ايضا بعدد قليل من المقاعد فى جامعة عين شمس التى كانت معقلهم فى السنوات الماضية .

كما أن هناك أسرة فى حقوق القاهرة (المصرى) دخلت الانتخابات باسم حزب الوفد ولكنها اخفقت حيث كانت مقاعد الاتحاد بالتعيين .

ولقد ارتبط هذا الحضور القوى للاتجاه الاسلامى فى الجامعات المصرية بعدد من الظواهر :

- فلقد حدث للمرة الاولى بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، أن تكتل الطلاب المسيحيون (الذين يشكلون ما يقرب من ٤٠ ٪ من اجمالى عدد طلاب الكلية) وخاضوا الانتخابات تحت قائمة واحدة وفازوا بـ ٦٠ ٪ من مقاعد اتحاد الكلية !

.. تزايدت الشكوى من زيادة عدد الطلاب الذين تم شطبهم من الترشيح للانتخابات ومعظمهم من الاتجاه الاسلامى - فى العام الدراسى ٨٩/٨٨ حيث بلغ اوجه فى جامعة أسيوط (٧٥٠) طالبا وجامعة القاهرة (١٤٥ طالبا) وجامعة المنصورة (١٨٠ طالبا) أغلبهم فى كلية التجارة والعلوم وجامعة المنيا (١١٠ طالبا) وكذلك الشكوى من التدخل السافر من جانب بعض الادارات فى بعض الكليات لمساندة قائمة « طلاب النشاط »

- نزول فصائل الاتجاه الاسلامى على قوائم انتخابية واحدة ، بعد ما كان يحدث تنافس يصل الى حد التصادم فى السنوات الماضية وخاصة فى جامعة اسيوط (الأخوان والجهاد) ، وجامعة عين شمس (الاخوان والسلفيون) وكلية دار العلوم بجامعة القاهرة (الاخوان والجهاد والسلفيون) واخيرا جامعة المنيا (الاخوان والجهاد) وفى كل الأحوال اتفق على تصعيد طلاب الاخوان بعد الفوز وحدث بالفعل ، وأن ظلت هناك بعض مظاهر التنافس ، مثلما تم بدار العلوم بجامعة القاهرة بين الجهاد والاخوان

- عزوف الأغلبية الطلابية عن المشاركة فى الانتخابات فيما يعبر عن السلبية التى يعانى منها النشاط الطلابى .

ويمكن القول أن الحركة الطلابية اتسمت بالهدوء فى العام الدراسى ٨٩/٨٨ بصفة عامة وذلك على مستوى الجامعات المصرية ، باستثناء المظاهرة الكبيرة التى شهدتها جامعة عين شمس والتى انطلقت من كلية الحقوق بصفة خاصة وقادها فى بادىء الأمر الاتجاه اليسارى - ثم مالبث أن شارك فيها وقادها اتحاد الطلاب - ذو الاتجاه الاسلامى - واتسع نطاقها حتى شملت جميع كليات الجامعة وخرجت الى الشوارع لتهتف ضد السياسات الحكومية وتندد بالمتاعب الاقتصادية ولكن قامت قوات الأمن بتفريقها وتم اعتقال عدد غير قليل من الطلاب من كافة الاتجاهات .

واذا كانت مظاهرات عين شمس التى حدثت فى (٥) يناير هى اكبر حدث يمكن ان يلفت النظر خلال العام الدراسى (٨٨ / ١٩٨٩) فان عدة مظاهرات أقل منها قامت فى جامعة القاهرة وخاصة للتعبير عن مساندة اتحاد الطلاب فى هذه الجامعة وتأييده لموقف نادى اعضاء هيئة التدريس بالجامعة من وزير الداخلية فى قضيتهم معه . وكذلك تم تنظيم اضرابين لمدة يوم واحد احداهما اعتراضا على اعتقال رئيس اتحاد طلاب المدينة الجامعية، والآخر للاعتراض على تغيير موعد الامتحانات فى بعض الكليات .

كذلك وقعت بعده مظاهرات فى جامعة اسيوط للاحتجاج على الملاحقات الأمنية وموجات الاعتقال وعلى محاولة احياء حفلات غناء وموسيقى داخل الجامعة واتسمت هذه المظاهرات على الرغم من ضعفها من حيث مستواها وعدد المشاركين فيها - بغلبه العنف فيها بين الطلاب وقوات الأمن وبصفة خاصة فى الكليات فرع سوهاج .

وباستثناء ما سبق يمكن حصر أهم الأنشطة الطلابية فى الجامعات فى ظل سيادة الاتجاه الاسلامى فيما يلى :

- اقامة المعارض (للكتاب - واللوحات) وتخصيص اسابيع ثقافية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية والجهاد الافغانى » ، وذلك من خلال عرض لوحات للتعذيب والمعاملة المتوحشة لجنود الاحتلال الاسرائيلى للأراضى المحتلة ، واستخدام النابالم ضد المجاهدين فى افغانستان وايضا من خلال عروض الفيديو .

- اقامة الندوات التى كان يحاضر فيها عادة قادة ومفكرو الحركة الاسلامية من خارج الجامعة .

- تنظيم الرحلات التى يتم فيها الفصل بين الطلبة والطالبات ، وتنظيم الدورات الرياضية للطلاب ، وكذلك تخصيص يوم (اليوم الاسلامى) لتنظيف الجامعة وطلاء الاشجار والمقاعد ، والترتيب مع ادارة الجامعة لتخصيص اتوبيسات لخدمة الطلاب ودعمها من ميزانية الاتحاد .

- تجميع وطبع اسئلة الامتحانات وتوزيعها بأسعار

مخفضة ، واقامة حفلات لتكريم الطلاب المتفوقين واصحاب الأنشطة المتميزة .

ـ جمع التبرعات لمساندة الانتفاضة الفلسطينية ومنكوبي السيول في السودان بالتنسيق مع لجنة مناصرة كل منها في نقابة الأطباء .

ـ التركيز بصفة خاصة على مجلات الحائط في كل كلية وابراز نشاط الاتحاد وكذلك الفكر الاسلامي على المستوى الدولي من خلال العرض لكتابات المفكرين الاسلاميين ، وكذلك المحاورات التي تتم عبر هذه المجلات بين كل اتجاه .

ـ عمل افطار جماعي في رمضان داخل الحرم الجامعي وينتهي بمحاضرة احد المفكرين الاسلاميين .

د ـ الخطاب السياسي :

يمكن الاستناد الى الصحف الصادرة عن اطراف التحالف الاسلامي لاستكمال الملامح المميزة لخطاب قوى الاسلام السياسي في مصر ، فضلا عما توفره الوثائق السرية للتنظيمات الراديكالية من دلالات حول خطاب تلك القوى .

فجريدة الشعب ، الناطقة بلسان حزب العمل ، افردت لقضية الشريعة الاسلامية وشعار (الاسلام هو الحل) مساحات واسعة مبينة انه لابد من تطبيق تعاليم الاسلام في جميع المجالات ، وان معظم المشاكل التي تعاني منها هي ثمار لنظم الحكم غير اسلامي . وفي تناول الجريدة لقضايا مثل وضع المرأة في الاسلام يبين كيف انها لابد أن تعود الى المنزل لان العديد من الجرائم تحدث بسبب غياب الام ، وانه طبقا للشريعة فان مهمة المراة الاولى هي تربية الاجيال وادارة المنزل بالتعاون مع زوجها وان الاسلام لايمنع عمل المراة ولكن يقرر أن الاصل هو البيت وتربية الابناء .

وعلى هذا الاساس هاجمت الشعب سياسة تحديد النسل قائلة أن السبب في مشاكل مصر هو السياسات العامة والاقتصادية الفاشلة . وانتقدت الشعب سياسات وزير التعليم ، وطالبت بزيادة المواد الدينية في المدارس ، كما طالبت اجهزة الاعلام وخاصة التليفزيون بزيادة حجم البرامج الدينية .

وتناولت الجريدة قضايا الحريات والديمقراطية والتعذيب داخل السجون وتجاوزات وزارة الداخلية ضد المعتقلين السياسيين واستخدام قانون الطوارىء في القاء القبض على من يفرج القضاء عنهم ورغم أن الجريدة ابرزت أنها تختلف مع الجماعات الاسلامية في تبني منهج العنف ، فانها استمرت في الدفاع عنهم ونشر اخبار القبض عليهم وارجعت العنف الذي يمارسونه للاسلوب الذي تتعامل به قوات الامن معهم . كما فتحت الجريدة أبوابها لبعض افراد الجماعات للتعبير من خلالها . ووالت نشر التحقيقات الصحفية عن المشاكل التي يتعرض لها افراد الجماعات في مختلف محافظات الجمهورية .

ودافعت جريدة حزب العمل عن شركات توظيف الاموال بدعوى أنها جزء من محاولة بناء اقتصاد مصري مستقل بعيدا عن السيطرة الاجنبية على رؤوس الاموال والمشاريع الاقتصادية في مصر . ووالت الجريدة نشر الاخبار التي تنفي التهم الموجة الى أصحاب شركات توظيف الاموال المودعين في السجون على ذمة التحقيق

كما والت الجريدة نشر الاخبار التي من شأنها ان تزيد الثقة في شركات توظيف الاموال التي استمرت في عملها وجاء الدفاع عن شركات توظيف الاموال في اطار الدعوة لقيام اقتصاد اسلامي يختلف في معاملاته عن البنوك العادية في انه لايعتمد على الربا . وفي هذا السياق ، شنت الشعب حملة ضد المفتي وشيخ الازهر في أعقاب الفتوى التي احل فيها المفتي الشيخ سيد طنطاوي فوائد شهادات الاستثمار ، ووالت الجريدة نشر التحقيقات التي استعرضت فيها اراء عدد من علماء الدين الذين اجمعوا على أن ربا البنوك الحديثة أسوأ من ربا الجاهلية ، كما نشرت الجريدة أن د . عمر عبد الرحمن (أحد زعماء الجهاد) اصدر فتوى بأن فوائد البنوك حرام شرعا . كما حاولت الجريدة اثناء المفتي عن اصدار فتواه ، استنادا الى أن من من شأنها اثارة البلبلة بين المواطنين .

كما دابت الجريدة على الدعوة الى تحقيق « الاستقلال الاقتصادي » اعتمادا على النفس في انتاج مانحتاجه لغذائنا وملبسنا وامننا ، وكذلك بمنع الاجانب من تملك ثروات مصر أو مفاتيح الانتاج فيها ولابد من دفع الناس بعضهم لبعض « لذا كان لنا أن ننشر العمران بأعلى كفاءة ويرتبط ذلك بالغاء التعامل الربوي ونشر المشاركة بكل اشكالها في المشروعات المختلفة . ان دور الدولة في تحديد الاهداف العامة لا يتطلب غلبة الملكية العامة بل ينبغي للدولة الاسلامية ان تعتمد على السياسات المالية والنقدية في ادارة الاقتصاد وتوجيهه ولا يستثنى في ذلك القطاع العام » .

وعلى هذا الاساس هاجمت الشعب صندوق النقد الدولي وهيئة المعونة الامريكية ومفاوضات الحكومة معه وخطابات النوايا التي تقدمها له ، وقالت الجريدة أن « المنهج الاسلامي الوطني في الاصلاح يتعارض تماما مع مايمليه الاصلاح المزعوم لصندوق النقد الدولي . فنحن نهدف الى نهضة الامة العربية الاسلامية وتهدف الى استقلالها وتكاملها الاقتصادي وتهدف الى تحقيق العدل الاجتماعي ، بينما يهدف برنامج الصندوق الى

ترسيخ التبعية وتعميق الانقسام فى الاقتصاديات العربية مع كل مايتبع ذلك من تسوية للتنمية ونشر البطالة وقهر المستضعفين . »

ـ وفى مجال السياسة الخارجية تبنى العمل من خلال جريدته المطالبة بانتهاج سياسة خارجية مستقلة وطالب باقامة دولة اسلامية قوية فى مصر ، تضطلع باعادة الوحدة للامة العربية والاسلامية ، على اساس انه حينما تتشكل هذه الكتلة فان موازين القوى فى العالم سوف تتغير وتصبح الدولة الاسلامية بؤرة للجهاد فى مواجهة الحضارة المادية الغربية .

ومن هذا المنطلق ساندت الشعب الجبهة الاسلامية فى السودان ودافعت عن قائدها حسن الترابى وعن قوانين تطبيق الشريعة هناك وبعد الاطاحة بحكومة الصادق المهدى ايدت الشعب النظام الجديد خاصة بعد ما اعلن قائد الانقلاب أنه لا يعتزم الغاء قوانين الشريعة الاسلامية هناك . كما نعت الجريدة الامام الخمينى واصفة أياه بأنه سعى لاقامة نظام اسلامى مستقل غير تابع ، وانه كان عنيدا ثوريا فى عالم يرفض المد الاسلامى واعاد الهيبة للعالم الاسلامى ، كما فعل اخيرا بمناسبة صدور كتاب سلمان رشدى ، ورأت الجريدة ان الخلاف الوحيد معه كان بسبب اصراره على استمرار الحرب العراقية الايرانية .

أوردت الجريدة قضية افغانستان ودافعت عن المجاهدين بشدة مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ موقف اكثر ايجابية تجاه هذه القضية ، كما رحبت الشعب باستعادة العلاقات المصرية العربية كخطوة لاستعادة روح الحضارة الاسلامية والجهاد الاسلامى والدولة الاسلامية . وتناولت الجريدة كذلك القضية الفلسطينية بشكل مكثف بحيث لم يخل عدد واحد من اخبار عن الانتفاضة أو التحليلات للصراع العربى الاسرائيلى ، وان ابدت الجريدة بعض التحيز لحركة « حماس » ولفكرة الجهاد الاسلامى لتحرير فلسطين .

أما اتفاقية مجلس التعاون العربى فلقد رفض حزب العمل القبول بها ورأى انها تخالف ميثاق جامعة الدول العربية ، ومن شأنها ان تخلق محاور داخل الامة العربية .

أما حزب الاحرار ، فان من الصعوبة بمكان الاستناد إلى الصحف الصادرة عنه لتلمس خطاب سياسى معين له وهو مايبدو فى اوضح صورة فى اختلاف توجهات جريدتى « الاحرار » و « النور »

فوفقا لجريدة « الاحرار » يقترب الحزب فى خطابه من الحكومة فى رؤيته للقضايا الاقتصادية والسياسية وان كان الحزب يثير قضية الحريات والديمقراطية كأحدى القضايا الرئيسية التى عالجتها جريدته . ورغم اثارة هذا الموضوع فان خطاب صحيفة الاحرار لم يكن بنفس الحدة التى تناولت بها صحف المعارضة الاخرى نفس هذا الموضوع..

ايضا ، وبالنسبة لشركات توظيف الاموال على سبيل المثال اتخذت الاحرار ، موقفا مشابها لموقف الحكومة ونشرت الجريدة أخبارا عن خداع اصحاب الشركات للمودعين ، وطالبت بالبحث فى موضوع « كشوف البركة » ، وحذرت المودعين من التعامل مع هذه الشركات . وعرضت الجريدة كتابا يتضمن عرضا لعدد من الفضائح الاخلاقية والمالية المنسوبة لاحدى العائلات المتورطة فى قضية توظيف الأموال .

ايضا ، وبرغم عضوية الاحرار بالتحالف الاسلامى ، الا أن صبغة الخطاب السياسى لجريدة الاحرار لم تتغير واخذت موقفا من الجماعات الاسلامية لرفضها الحوار مع الائمة واكتفت الاحرار بنشر أخبار اعتقالات افراد هذه الجماعات .

أما جريدة النور فقد تبنت خطا مغايرا تماما لخط جريدة الاحرار حيث رفعت شعار (الاسلام هو الحل) ودافعت عن تطبيق الشريعة الاسلامية .

ففى مجال السياسة الخارجية ابرزت (النور) قضية افغانستان وفلسطين مطالبة « بالجهاد » من أجل تحريرها ، كما نعت الامام الخمينى وساندت الجبهة الاسلامية فى السودان .

وشنت النور هجوما حادا على المرحلة الناصرية واصفة عبدالناصر بأنه الزعيم المهزوم دائما بينما حيت ذكرى الرئيس السادات ووصفته بأنه قائد حرب النصر الذى مضى فى نهج السلام .

وركزت النور هجومها على ما رأته من مظاهر الخلل فى المجتمع فى النواحى الاخلاقية والاعلامية ، وهاجمت النور الكاتب نجيب محفوظ وهاجمت وزارة الثقافة لاصدارها كتابا تذكاريا عنه لحصوله على جائزة نوبل . وقالت النور أن الكتاب « ينضح باللون الأحمر الذى تفوح منه رائحة علمانية » ، كما هاجمت الكتاب الذين امتدحوا أدب نجيب محفوظ ، ونالت رواية « أولاد حارتنا » حظا كبير من الهجوم ووصفت بانها « هرطقة وقحة وكفر بواح » . وطالب احد كتاب النور بمحاكمة نجيب محفوظ لتطاوله على الذات الالهية والانبياء الكرام .

ونال وزير الثقافة حظا وافرا من الهجوم لمطالبته بالغاء الرقابة على الكتب الاجنبية وما زعم عن مهاجمته للغيبيات ، كما وجهت النور هجومها الى المسرح الذى وصفته بأنه « متسيب ويسيطر عليه العلمانيون » . وطالبت بزيادة المساحة الدينية فى برامج التليفزيون وزيادة المواد الدينية فى المدارس ومنع الاختلاط فى

الجامعات ومنع محلات الكوافير ومسابقات ملكات الجمال ، كما طالبت النور باعدام الكاتب سلمان رشدى مالم يعلن توبته .

كما شغل موضوع الخمور مساحة واسعة من الجريدة حيث والت نشر أخبار المحافظات التى قررت اغلاق محلات الخمور بها . كما دعا رئيس تحرير الجريدة الحكومة أن « تتحرر من اللوبى المكون من متعصبى النصارى وطلائع التنظيم الناصرى المتحالفين مع الشيوعيين والمذعورين من الصهاينة فى بورصات الاموال العالمية » .

ودعت النور لتطبيق الشريعة الاسلامية استنادا إلى أن « روح الشريعة غائبة عن الممارسة فى تصرفات الحكام والمحكومين » وان المادة الاولى من القانون المدنى جعلت الشريعة فى الدرجة الثالثة بعد النص الوضعى والعرف . وقالت النور ان القول بأننا نطبق ٩٥٪ من الشريعة غير سليم لان الدولة تترك المجاهرين بالافطار فى رمضان دون ردع ، كما أن الاعلام غير صالح ، والخمارات مفتوحة . وانتقدت النور فتوى المفتى بتحليل فوائد شهادات الاستثمار قائلة بانها فوائد ربوية مخالفة للشرع ، وكذلك قانون الملكية الجديد قائلة بانه لا يجوز تقييد حرية المالك فى التصرف فى ملكه بعد أن يستوفى كل شروط الملكية ، وقالت الجريدة ان القانون المدنى الذى يجبر الزوج على بيان زوجاته عند الزواج ، مخالف للشريعة ، كما ساندت النور فتوى للشيخ متولى الشعراوى بتحريم التبرع بالاعضاء مخالفا ما قاله المفتى بجواز ذلك .

ووالت الجريدة نشر أخبار القاء القبض على أفراد الجماعات الاسلامية والتعذيب الذى يتعرضون له فى السجون وقالت أن الحكومة غير جادة فى الحوار مع الجماعات الاسلامية وانها تسرف فى استخدام العنف والتعذيب ، وتابعت النور نجاحات افراد الجماعات الاسلامية فى النقابات المهنيـة المختلفة مثل نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والتجاريين .

ورغم انتماء النور لحزب الاحرار ، الذى هو جزء من التحالف ، الا أن ذلك لم يمنعها من الهجوم على ابراهيم شكرى وعادل حسين وحلمى مراد واتهامهم بعدم توافر « علوم الدين عند أى منهم » وذلك عقب الدعوة التى وجهت لشباب الجماعات الاسلامية بالانضمام لحزب العمل .

أما الاخوان المسلمون ، فقد تناولوا من القضايا من خلال المنبر الذى اتيح لهم فى جريدة الشعب ، وكان على رأس هذه القضايا المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية التى رأوا فيها الحل لكل المشاكل التى يعانى منها المجتمع والتى نتجت عن البعد عن تعاليم الاسلام وآدابه . واضاف الاخوان أن العقل السليم يؤمن أنه لا بديل للحل الاسلامى ، خاصة وقد باءت كل النظم والمبادىء « الأرضية » بالفشل فى اسعاد الناس وتحقيق الامن والتكافل وراحة النفس بينما يحمل الاسلام الحل السليم الكامل لكل المشاكل والقضايا .

وفى مقال لاحد قيادات الاخوان قال ان العيد الحقيقى للاخوان لن يكون الا حينما تنتصر الانتفاضة وتقوم دولة فلسطين المستقلة فى الضفة والقطاع كمرحلة فى طريق تحرير كامل أرض فلسطين ، وحينما يسقط النظام الشيوعى العميل فى افغانستان ، وينتهى القتال فى لبنان ، وينهى النظام النصيرى فى سوريا ملاحقته للاسلاميين ، ويسقط ليحكمه ابناء سوريا المخلصون ، وعندما يعود الاستقرار للسودان وتطبق الشريعة الاسلامية . وفى المجال الداخلى ادان الاخوان العمل بقانون الطوارىء والاعتقال والتعذيب لآلاف الشباب المسلم الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بتطبيق شرع الله ، ورددوا الشباب المسلم الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بتطبيق الشريعة ، ولا يمنعون الخمر ، ويبيحون الربا ، والميسر والفن الهابط والاعلام الفاسد ، كما تحدث الاخوان عن مشاكل الاسكان والبطالة والزواج والمخدرات والازمة الاقتصادية الطاحنة التى استحكمت على الغالبية العظمى من المواطنين وسط الارتفاع الحاد للاسـعار ، وطـالب الاخوان بوضـع خطة جـاده لتحقيـق الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء وكذلك بوضع حد لازمة الديون التى تتحمل مسئوليتها الاجيال القادمة ولقد دافع الاخوان عن مشاركتهم فى انتخابات مجلس الشورى بالقول بأن التيار الاسلامى يجد من واجبه أن يعلن من فوق كل منبر يتاح له ان الاسلام هو الحل ، ويصر على توضيح ذلك بالادلة القاطعة ، وان المبادىء الارضية هى التى أوصلتنا الى هذه الحال من العنف ، ولا اصلاح لاحوالنا الا بالعودة الى الله . ودافع الاخوان عن شركات توظيف الاموال التى كانت تعول نصف مليون اسرة على الاقل وهاجموا تضارب تصريحات الحكومة بشأن رد اموال المودعين وعدم اسراعها فى اجراء توفيق أوضاع الشركات التى طلبت ذلك ، وهاجم الاخوان فوائد البنوك لان قيمة هذه الفوائد محددة مسبقا ، مما يعنى انها تدخل فى اطار المعاملات الربوية التى أجمع العلماء على تحريمها ، وقالوا أن الربا حرام كله سواء مع الافراد أو مع المصارف ، فالزيادة على رأس المال نتيجة الاجل من أى جهة كانت هى ربا النسيئة وهو الذى حرمه القرآن والسنه بنص صريح ، وانه لا يجوز تحليل الربا بحجة الحكمة أو مقتضيات العصر لانه لا اجتهاد فى النص . وقالوا أن الله لا يحرم أمرا لا توقى الحياة ولا تقوم

البشرية الا به وذلك ردا على من يقولون باستحالة الغاء الربا لان النظام العالمى يقوم عليه ، وأوصى الاخوان بإيجاد بدائل اسلامية ترفع الاثم عن المسلمين مثل البنوك والمؤسسات الاقتصادية الاسلامية .

اخيرا ، وفيما يتعلق بالقوى الاسلامية المحجوبة عن الشرعية وعلى رأسها (الجهاد) ، وبالاضافة الى سماتها الفكرية والايديولوجية السابق الاشارة اليها ، يمكن تحديد السمات العامة الآتية لخطابها السياسى :

اولا : العداء الشديد للعالم الغربى ، واعتباره المسئول الأول والمباشر عن حالة التخلف التى تعيشها البلاد الاسلامية ، وانه المستفيد الوحيد - بل والمحرك - للانظمة السياسية لهذه الدولة ، وخاصة بعدما سقطت الخلافة العثمانية . ولذا ، فان اسقاط هذه الانظمة سيكون الخطوة الأولى لتحرر العالم الاسلامى وانتصاره على الغرب ، وهذا يعنى أن الصراع هو فى الحقيقة صراع عالمى بين العالم الاسلامى والعالم الغربى المسيحى ، وأن الانظمة السياسية الداخلية لا تمثل سوى حلقة من حلقات هذا الصراع .

ثانيا : ان ما يسمى اليوم « بالتحدى الحضارى » هو فى جوهره تحد دينى بين المسيحيين والاسلام لابد أون ينتصر فيها الأخير ، لانه يحمل الحضارة الأرقى بل الوحيدة التى يجب أن تسود العالم بخلاف المسيحية التى لم تنتج الا الحضارة الغربية ، التى يتم التحقير من شأنها فى هذه الكتابات حيث يشار اليها (بالحضارة العرجاء بعبارة اخرى ان رؤية هذه القوى الاسلامية لمفهوم الحضارة لا يقبل التفاعل بين الحضارات المختلفة ولا يؤمن بوجود تراث انسانى مشترك يمكن ان يضم العالم كله ، كما أن النظرة الى أى حضارة أخرى غير الاسلامية تحكمها مسبقا خصومة تكاد تكون ابدية .

ثالثا : أن تكييف العلاقة الراهنة بين الغرب بقوته الاقتصادية والسياسية والعالم الاسلامى خاصة مصر تقوم فى جوهرها على مفهوم « التبعية » بكافة اشكالها . وبغض النظر عن احادية هذه النظرة الا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن الاطار الذى استخدمته هذه الكتابات فى تناولها لعلاقة الدولة بالعالم الغربى مستعار اساسا من الاطار التحليلى لما يعرف باسم « مدرسة التبعية » فى العلاقات الدولية ، والتى تنظر بصورة اساسية للعلاقة بين العالم الغربى المتقدم والعالم الثالث المتخلف على انها علاقة بين مركز وأطراف يقوم فيه الأول باستغلال الاخر الذى لا يكون له سوى دور هامشى لخدمة المركز ، ومن هنا فان العلاقة المحتومة بينهما لابد وأن تكون علاقة « تبعية » للطرف الضعيف تجاه الطرف القوى ، أى تبعية العالم الثالث للعالم المتقدم ، ورغم أن هذه المدرسة تعبر فى النهاية عن أحد تيارات الفكر اليسارى الحديثة الا أن اللافت للانتباه ليس فقط التشابه الشديد فى التحليل بين الكتابات السابقة وبينها ، وانما أيضا الاستخدام الملحوظ لهذه الكتابات للمفردات السياسية وليست الدينية فى تناول العلاقة مع العالم الغربى على وجه التحديد .

٤ - التجمع وقوى اليسار :

أ . مقدمة :

تتفق - أو تكاد - الاحزاب والقوى السياسية فى الحكم والمعارضة على وجود وفاعلية اليسار فى المجتمع المصرى بغض النظر عن اختلافها فى تقييم هذه الفاعلية أو توصيف القوى التى تندرج تحت عباءة اليسار المصرى .

وعادة ما يشمل الحديث عن قوى اليسار المصرى حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية بأقسامها المختلفة ، اضافة الى العناصر الماركسية والناصرية التى تؤدى أدوارا متباينة التأثير فى تجمعات المثقفين والنقابات دون أن يجمعها اطار تنظيمى حاكم .

وبدورها تقر هذا القوى - عدا فصائل صغيرة - بالانتماء والتعبير عن اليسار المصرى ، رغم تنازعها حول مشروعية تمثيل اليسار وقيادته ، ورغم خلافاتها الايديولوجية والبرنامجية ، والتفاوت الكبير فى مدى تبلورها التنظيمى وفاعليتها الحركية وجماهيريتها ، فضلا عن عدم استقرار العلاقة فيما بينها وتوزعها بين التنافس والصراع والتنسيق والتعاون بحسب التفاعلات داخل كل فصيل ، والاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية العامة .

فى هذا الاطار يتناول التقرير حركة اليسار عام ١٩٨٩ كما تجسدت فى :

- حزب التجمع .
- قوى اليسار المحجوبة عن الشرعية ، أى :
- الحركة الشيوعية .
- والتيار الناصرى .

وواقع الامر أن حزب التجمع ، بوصفه أحد الاحزاب القائمة داخل النظام السياسى انما يمثل التجسيد العملى والنموذج الوحيد حتى الان لمشاركة اليسار المصرى فى تجربة التعددية الحزبية القائمة . وقد أنعكست هذه الحقيقة على نشأة الحزب ، وبنيته التنظيمية وبرنامجه السياسى ومجمل مواقفه وعلاقاته ، فأغلب فصائل اليسار أنضمت الى التجمع أو تعاونت معه وسعت الى توظيفه لصالحها فى صيغ غير معلنة أو غير متفق عليها ، مما فتح المجال لتفاعلات شتى اثرت ولاشك على مكانة وتأثير حزب التجمع فى الشارع المصرى .

ب ـ التطور التنظيمى :

تواصلت هذا العام الجهود للاعداد للمؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الذى يستهدف اعادة بناء الحزب تنظيميا وحل مشاكله وتجديد اساليبه فى العمل الجماهيرى ، بعد أن اتضح فى السنوات السابقة ضعف البناء التنظيمى واعتماده على القيادة المركزية وبعض العناصر فى عدد محدود من المحافظات ، علاوة على محدودية التأثير السياسى والجماهيرى للحزب قياسا الى امكانياته المتاحة ، وفى هذا الاطار تقرر أعادة النظر فى عضوية الحزب للتمييز بين العضو الذى يلتزم ببرنامج ولائحة الحزب ويشارك فى نشاطه ومعاركه الانتخابية وبين العضوية العاملة التى تتميز عن الاولى بالانتماء الى احدى هيئات الحزب ويسدد الاشتراك بانتظام .

كما تقرر السعى الى توسيع دائرة العضوية ودفع العناصر الشابة الى القيادة عبر برامج للتثقيف واعداد القيادات ، فضلا عن تطوير الامانات والمكاتب الفرعية ، والتنظيمات والاجهزة المساعدة .

وقد استدعى ذلك :

ـ انعقاد المؤتمر العام الطارىء للحزب فى فبراير ١٩٨٩ ، الذى اقر المهام التحضيرية السياسية والجماهيرية والاعلامية والتثقيفية والتنظيمية والمالية التى اقترحتها الامانة العامة للحزب .

ـ انتظام اجتماعات الامانة المركزية والامانة العامة واللجنة المركزية ، وتكثيف نشاط امانات التثقيف والتنظيم والعمل الجماهيرى والاعلام .

ـ فرز عضوية الحزب واعادة تسكين العضوية فى وحدات جماهيرية أو سكنية أو حزبية ومحاولة علاج مشاكل لجان الاقسام والمركز التى فقدت قوامها التنظيمى .

ـ تشكيل لجان من الامانة المركزية والامانة العامة التقت دوريا بلجان المحافظات بهدف متابعة برامج الاعداد للمؤتمر ، وتصفية الخلافات وحل المشكلات التى تعانى منها بعض المحافظات وأدت الى تجميد نشاط الحزب فيها .

وتسمح نشرة الحزب المسماة دائرة الحوار بنشر مختلف الاراء والاتجاهات داخل الحزب بما فى ذلك الاراء التى تعارض أنشطة الحزب أو مواقفه المعلنة .

ـ تنظيم خمسة مؤتمرات لقيادات الحزب فى قطاعات القاهرة الكبرى وشمال الصعيد ، وشرق الدلتا ، وغرب الدلتا ، والقناة وسيناء وجنوب الصعيد وناقشت الواقع السياسى العام وأوضاع وخطط الحزب مع تركيز الحوار على ورقة : « تقييمنا للوضع السياسى الراهن وواجباتنا النضالية » التى طرحها الامين العام للحزب فى أغسطس ١٩٨٩ . وكان الامين العام قد ترأس المؤتمرات التى عقدت فى القاهرة والمنصورة ودمنهور وأسوان . الا أنها على ما يبدو لم تكن كافية للاتفاق على تقييم المرحلة وتحديد واجبات العضوية فى المرحلة القادمة ، مما دفع الامانة العامة للحزب الى تنظيم مؤتمرات على مستوى كل محافظة للنقاش وبحث المشاكل التنظيمية على مستوى المراكز والاقسام .

ـ مواصلة النشاط التثقيفى للحزب على أساس برامج تثقيفية تبلورت ملامحها منذ عام ١٩٨٨ فى ضوء الوثيقة التى اصدرتها اللجنة المركزية فى نوفمبر ١٩٨٨ بعنوان « الاطار العام لنضالنا السياسى والجماهيرى » وتضمنت نقاط الاتفاق العامة التى توصل اليها الحوار الفكرى فى الحزب بشأن مشكلات بناء التجمع كحزب جماهيرى ، وتعتبر هذه الاتفاقات أساسا للنضال الجماهيرى والعمل الحزبى للتجمع فى هذه المرحلة . فى هذا الاطار سعت امانة التثقيف المركزية وامانات التثقيف بالمحافظات الى تنظيم دورات تثقيفية على شكل حلقات نقاش شفوية ومحاضرات مكتوبة للعضوية فى المستويات القاعدية ولجان المحافظات وفى المقر المركزى .

كما شرعت أمانة التثقيف فى عقد دورات اعداد محاضرين حزبيين من قيادات المحافظات ، الا ان مستويات الانجاز تراوحت من محافظة الى أخرى بحسب حجم وفاعلية الوجود الحزبى بها ، من جهة أخرى توقفت الامانة المركزية عن اصدار الكتب غير الدورية بسبب نقص الامكانيات المالية .

ـ الانتهاء من برنامج اعداد وتدريب القيادات الشابة على مستوى المحافظات والاقسام وتشكيل لجنة خاصة لمتابعة التنفيذ خلال عام ١٩٩٠ برئاسة الأمين العام ، ويهدف البرنامج الى تدريس ومناقشة ٤٠ محاضرة من خلال ٨ دورات اسبوعية تعقد فى القاهرة وبعض المحافظات ، ويحضرها ٢٤٠ دارسا من اعضاء مؤتمر الحزب أقل من ٤٥ عاما .

ورغم استهداف الانشطة السابقة التمهيد لانعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب فى يناير ١٩٩٠ الا أن تقارير المتابعة والتقييم خلصت الى عدم استكمال مهام اعادة بناء الحزب وتنشيط آلياته ، وبناء على ذلك وافقت اللجنة المركزية فى دورتها التاسعة عشرة فى يناير ١٩٩٠ على تأجيل المؤتمر الى موعد ديسمبر ١٩٩٠ ، وفق برنامج زمنى ولائحة تم اقرارها .

ويلاحظ أن هذا التأجيل لم يثر خلافات حادة داخل الحزب كما عكس اعتقاد الاغلبية بضرورة اعادة بناء الحزب كشرط لانعقاد المؤتمر ، وقد نفى أمين اللجنة المركزية ما تردد من أن التأجيل استهدف تأجيل

الصدام بين فصائل التجمع والذى يهدد الحزب بالانفجار !

من ناحية اخرى ، كانت عدة قضايا تنظيمية محلا للخلاف والجدل داخل الحزب ، فضلا عن وجود عدد من المشاكل الاخرى المزمنة مثل نقص التمويل وضعف الاداء الحزبى لبعض الاعضاء نتيجة السفر للخارج أو الانشغال بهموم الحياة اليومية . ويبدو أن الظروف السياسية العامة وطبيعة الصيغة « التجمعية » وبنية الحزب التنظيمية ، وآليات الممارسة « الديمقراطية » داخله تسمح ببقاء أغلب هذه المشاكل دون حسم مما يدفع بعض العناصر للانسحاب من الحزب ويقلص بالتالى من مصداقيته ونفوذ التجمع فى الساحة السياسية وأوساط اليسار المصرى .

وقد جرت مناقشات داخلية خلال عام ١٩٨٩ حول القضايا التنظيمية الاتية :

□ الديمقراطية داخل الحزب : ـ

تثار مناقشات حول حدود وآليات ادارة الصراع الحزبى والصيغ المناسبة لاتخاذ القرار وتشكيل المستويات القيادية وسلطات الامين العام ، وأمين اللجنة المركزية اللذين اتهما بالضغط على اللجنة المركزية لتمرير بعض القرارات التى ترفضها الاغلبية .

ويدور جدل بين فريقين حول مدى ملاءمة أساليب التصويت والانتخابات فى تحقيق الديمقراطية فى حزب متعدد الفصائل يجب أن يضمن فى تشكيلاته وقراراته تمثيل كافة الفصائل ، ويدعو الفريق الاول الى المزج بين التصويت والانتخاب وأساليب أخرى تضمن التمثيل المتوازن والتراضى على قرارات بعينها مثل الانتخاب بالقوائم ، واللجوء الى حل الهيئات الحزبية التى يسيطر عليه فصيل دون بقية الفصائل أو الابقاء عليه ان امكن ، مع توسيع عضويته بتعيين أعضاء جدد .

أما التيار الثانى فيؤكد على احترام وأعمال مادة لائحة النظام الداخلى التى تقضى بالانتخابات الفردية والتصويت السرى فى اختيار كافة مستويات الحزب ، وحق الاقلية فى النشر والتمثيل فى قيادة الحزب . وعدم اللجوء الى التعيين أو تأجيل الاجتماعات الدورية للمؤتمر واللجنة المركزية الا فى الحالات الاستثنائية .

ويعلن هذا التيار عن عدم رضائه عن الديمقراطية الداخلية ، ويتهم القيادة المركزية بالسيطرة على هيئات الحزب القيادية ، وعملية اتخاذ القرار نتيجة ظروف تاريخية خاصة بنشأة التجمع ونجاح عناصر الحزب الشيوعى المصرى « حشم » فى استبعاد المختلفين معها .

□ التغيير فى القيادة :

ينتمى أغلب اعضاء القيادة المركزية إلى شريحة عمرية تزيد عن ٥٠ عاما ، لذلك طرحت خلال السنوات الماضية فكرة تجديد القيادة ودعمها بعناصر شابة وتتبنى قيادة الحزب وأغلبية اعضائه هذه الفكرة ، وبدأت فى تجسيدها عام ١٩٨٩ من خلال تنفيذ برنامج مكثف لاعداد القادة يشترط فى المشتركين فيه أن لا تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاما ، ورغم ذلك فثمة اصوات شابة تطالب كما حدث فى مؤتمر قيادات الحزب فى القاهرة بسرعة تنحى قيادة الحزب ، لمسئولية أغلب عناصرها لا عن ازمة التجمع فقط بل عن الازمة التاريخية لليسار المصرى والحركة الشيوعية منذ الاربعينات !

□ البناء التنظيمى : ـ

رغم الانطباع السائد عن قوة التنظيم فى حزب التجمع ، الا أن القيادة عادة ما تؤكد أن أزمة الحزب هى أزمة تنظيمية بالدرجة الاولى ، أهم مظاهرها عدم استكمال بناء المستويات التنظيمية ، وقلة أو انعدام فاعلية الكثير من الهيئات التنظيمية ، وافتقاد الحزب الى اليات الاتصال والحشد السياسى .

وفى اطار عمليات اعادة بناء الحزب لتجاوز تلك الازمة ظهرت اقلية مؤثرة تطالب بأعادة النظر فى أساليب ومستويات التنظيم المعمـول بها فى الحزب فى ضـوء تعثر الاداء التنظيمى وفشل الاحزاب الشيوعية فى أوربا الشرقية والتى كانت تعتمد على مبادىء وأساليب مشابهة لاساليب عمل التجمع . لكن الاغلبية تذهب الى أن فشل تلك الاساليب يرجع الى التطبيق وليس الى المبادىء والاسس التنظيمية . كما ان هناك من يرى أن المستويات والهيئات التنظيمية للحزب ، وتنظيماته المساعدة أكبر من عدد العضوية وطاقة الاعضاء على العمل ، فضلا عن عدم تناسبها مع الامكانيات المالية للحزب مما يستلزم تقليص وحل التنظيمات المساعدة أو ضم عضوية جديدة .

□ الانتماء المزدوج :

نظرا لطبيعة نشأة وتكوين التجمع ، ونتيجة للقيود المفروضة على حرية تكوين الاحزاب ، وتأكيد قيادة التجمع أنه يسعى لتمثيل كافة فصائل اليسار ، فان قطاعا مؤثرا من عضويته ينتمى الى احزاب أو حلقات محجوبة عن الشرعية .

وتتصارع تلك الاحزاب والحلقات للسيطرة على الحزب أو مجرد التأثير فى سياسته ، مما يعوق حركة الحزب ويقلل من فاعليته ، اذ ان كل جماعة تمارس الصراع بمرجعية مختلفة أو بتأثير من خلافات تاريخية موروثة . ويسود اعتقدا عام داخل التجمع بأن الحزب

الشيوعى المصرى « حشم » يسيطر على القيادة نتيجة قوته النسبية ولظروف خاصة بنشأة التجمع ، الامر الذى عمق من الاستقطاب والفرز داخل الحزب وافضى فى النهاية الى ظهور تيار عريض غير منظم يتكون من ناصريين وماركسيين أو عناصر من حزب العمال الشيوعى المصرى (حعشم) ، ويظهر هذا التيار فى بعض هيئات الحزب ويعـادى القيادة ويتهمهـا « باليمينية » . وقد تدعمت مكانة ونفوذ هذا التيار بعد ان انضمت اليه خلال هذا العام عناصر منشقة من حشم . على أن تلك الصراعات افرزت على مستوى ثالث تيارا عاما غير محدد يعرف بالتجمعيين ، يتكون من عناصر تمردت على الاحزاب وجماعات اليسار القائمة وفقدت ثقتها فيها ، ومن ثم دعت الى ترسيخ فكرة الانتماء للتجمع انطلاقا من مواءمة صيغته لتجاوز الازمة التاريخية لليسار وللتواصل مع الجماهير ويلاحظ أن اهم تلك العناصر من الجيل القديم الذى بدأ العمل السياسى فى التنظيمات الماركسية فى الاربعينات ، علاوة على بعض العناصر التى ارتبطت بالناصرية . ويحظى هذا التيار ببعض المراكز القيادية الهامة فى التجمع ، وتأييد أمين عام الحزب ، وعناصر كثيرة ولكن غير نشيطة تمارس العمل السياسى لاول مرة من خلال الحزب ، أى أن انتماءها الوحيد هو لصيغة التجمع ، ومهما يكن أمر « التجمعية » الا أنها تبدو كبديل وحيد لبقاء واستمرار حزب التجمع اذا ما قامت فى المستقبل احزاب للناصريين والشيوعيين .

□ ازمة اتحاد الشباب التقدمى :ـ

تمثل هذه الازمة نموذجا للصراعات التى تحدث بين فصائل التجمع كانعكاس لصراع احزاب وجماعات محجوبة عن الشرعية سواء استهدف هذا الصراع السيطرة أو التأثير على مواقف التجمع أو احدى هيئات أو تصفية الخلافات بين تلك الاحزاب والجماعات أو بين اعضاء احداها .

وقد تمحورت ازمة اتحاد الشباب سنة ١٩٨٩ حول المشاركة فى المهرجان الثالث عشر للشباب والطلاب الذى عقد فى « بيونج يانج » بكوريا الشمالية فى يونيو ١٩٨٩ . اذ انقسمت الاراء داخل الاتحاد بشأن مشاركة شباب الحزب الوطنى والمجلس الاعلى للشباب والرياضة ونصيب كل منهم ، وضرورة موافقتها على بنود الاطار السياسى للجنة التحضيرية المصرية الذى أقره الاتحاد وشباب احزاب العمل والوفد والاحرار والشباب الماركسى . وكان المجلس الاعلى قد سعى لقيادة وفد مصر فى المهرجان ، مع الاصرار على استبعاد شباب الحزب الناصرى والماركسيين وعدم التوقيع على عبارات وردت فى الاطار السياسى مثل ادانة المناورات المشتركة « كالنجم الساطع » .

لقد استقطب هذا الخلاف أعضاء اتحاد الشباب الى فريقين يتكون الاول من عناصر ماركسية وناصرية ، ويرهن مشاركة الاتحاد فى المهرجان باقرار الحزب الوطنى بكل بنود الاطار السياسى ومشاركة الحزب الناصرى والماركسيين .

أما الفريق الثانى فيشمل أعضاء الامانة العامة لاتحاد الشباب التقدمى وبعض عناصر ناصرية وتجمعية تخضع لسيطرة (حشم) فضلا عن العديد من عناصره فى الاتحاد . وقد التزم هذا الفريق بموقف قيادة التجمع فى امكانية العمل مع كافة القوى السياسية فى القضايا والمواقف المشتركة وايد تذليل العقبات أمام العمل المشترك مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

ولم تنجح محاولات التوفيق بين الفريقين وانفجر الموقف فى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد فى ابريل ١٩٨٩ عندما قدمت أمانة اتحاد الشباب استقالتها وانتهى الامر بقرار الامانة العامة للتجمع بتهجير الاتحاد ، واختيار قيادة مؤقتة للاتحاد ، لحين عقد المؤتمر العام للاتحاد فى اكتوبر ١٩٩٠ .

أما بالنسبة للتطور التنظيمى للحركة الشيوعية (المحجوبة عن الشرعية) فيمكن القول أن بنية تلك الحركة وتأثيرها السياسى لم يطرأ عليها أى تحسن خلال عام ١٩٨٩ ، بل على العكس استمر تراجعها على كافة المستويات نتيجة أسباب تاريخية وذاتية ، كشفت عنها ، وأضافت اليها ، اثار التحولات التى تجرى فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية .

ورغم أهمية قضايا التجديد الاشتراكى والتحديات الدولية والمحلية المطروحة على الحركة الشيوعية المصرية ، فان القضايا والخلافات التقليدية ، بالاضافة الى اعتصام عمال الحديد والصلب استحوذت على جل اهتمام الفصائل الشيوعية خلال عام ١٩٨٩ ، واثرت بعمق على أدائها السياسى وحددت أهم تطوراتها التنظيمية ، والتى تمثلت فيما يلى :

□ انشقاق الحزب الشيوعى المصرى :

شهد عام ١٩٨٩ تصاعد الصراع الداخلى فى (حشم) والذى بدأ عام ١٩٨٥ بين أغلبية تسيطر على هيئات الحزب وعملية اتخاذ القرار ، واقلية نشطة تهيمن على هيئات الحزب خارج مصر ويمثلها عدد محدود فى المكتب السياسى والسكرتارية المركزية وقد اتهمت هذه الاقلية « حلقة يمينية تحريفية تصفوية بالسيطرة على الحزب والحيلولة دون استكمال مقومات الحزب الشيوعى الحقيقى » .

لقد انتهى الصراع بين الطرفين داخل (حشم) فى اغسطس الى اعلان الاقلية الانشقاق وتشكيل حزب جديد بأسم « حزب الشعب الاشتراكى » ، وانشغال الطرفين سواء قبل أو بعد الانشقاق بالصراع على حشد القوى وترويج الروايات والتحليلات وتبادل الاتهامات والشائعات داخل وخارج مصر لكسب الانصار والمتعاطفين ، ويبدو أن هذا الصراع وما تخلله من اتهامات متبادلة يقدم حالة نموذجية من حالات الانقسام والتشرذم الأمر الذى يدعو الى القول بأن ظاهرة الانقسام باتت وكأنها تشكل أحد أهم السمات الهيكلية فى تطور الحركة الشيوعية المصرية أو أحد أمراضها الثابتة والموروثة وقد جاء فى عدد سبتمبر من مجلة « اليسار العربى » التى تصدر فى باريس ان الحزب الجديد يناضل من أجل انجاز المهام الثورية ضد الامبرالية والتبعية . ومن أجل الديمقراطية وصولا الى أقامة النظام الاشتراكى .. ويسهر حزبنا على « نقاوة الماركسية اللينينية كمنهج ثورى ضد كل تهجمات اعدائها وتشويهات التحريفيين اليمينيين واليساريين ... ويضع حزبنا نصب عينيه مهمة الدور التوحيدى داخل ساحة الحركة الشيوعية المصرية «وتشكيل تحالفات مع كافة التنظيمات الوطنية والتقدمية » .

فى المقابل اجتمع المكتب السياسى (لحشم) ثم اللجنة المركزية فى يناير ١٩٩٠ لمناقشة هذا الموضوع حيث قررت بالاجماع فصل ٥ اعضاء من اللجنة المركزية ، رفضوا المثول أمام لجنة التحقيق واعلنوا عن قيام حزب الشعب الاشتراكى .

وأشادت اللجنة المركزية بموقف الكادر الاعضاء الحريصين على وحدة الحزب ، واستمرار نضاله ، وكذلك بتضامن كل الاحزاب الشقيقة خارج مصر مع حزبنا « وموقفهم الرافض دون استثناء للاقلية المنقسمة » وطالبت اللجنة المركزية كل الرفاق بتصعيد نضالاتهم السياسية والجماهيرية ومواصلة النضال لتطوير العمل الحزبى » ومقاومة القيم الفاسدة التى استشرت بفعل سلوك الانقسامية وبأعادة تقاليد الانضباط الصارم والالتزام بها الى اقصى الحدود ، والمشاركة فى الصراع الفكرى بهدف تطوير ادبيات حزبنا وتنقية أفكارنا وتطوير ادائنا الحزبى تطويرا جذريا وخلاقا »

أما المنشقون فقد أقروا بكونهم كانوا اقلية فى حشم لكنها ترى فى نفسها « الاقلية الناجية من فساد (حشم) ، الذى تحول الى مستنقع لادبيات التحريفية اليمنية ، ومجرد هيئة نخبوية تفتقر الى مقومات الحزب الشيوعى نتيجة سيطرة حلقة تحريفية يمنية تصفوية ضيقة على مفاتيح العمل التنظيمى وعملية اتخاذ القرار » ، ومن ثم لم ينازع المنشقون أحقية اسم (حشم) كما حدث بالنسبة لانشقاق المطرقة والمؤتمر فى السبعينات وفضلوا اختيار اسم جديد . وفى المقابل فان قيادة (حشم) سعت بدورها الى حصر نطاق آثار ونتائج الانشقاق على مستوى العضوية وهيئات الحزب القاعدية والوسطى وأدواته ومكانته داخل مصر وخارجها ، خاصة علاقاته « الاممية » ، وحيث احتفظ (حشم) بتمثيل الشيوعيين المصريين وبدعم الاحزاب الشيوعية العربية والاجنبية . وكانت صفة التمثيل الدولى والعلاقات الخارجية نقطة صراع عنيف بين الطرفين نظرا لاهميتها وترجيح كفة الطرفين ، وهو ما يعكس عيبا هيكليا فى تركيب الحركة الشيوعية المصرية ، حيث يؤثر العامل الخارجى على الوجود والفاعلية المحلية فى حسم الكثير من القضايا المطروحة بين الفصائل المختلفة .

وثمة مصادر تشير الى أن انشقاق (حشم) يعتمد فى معظم عضويته ونفوذه السياسى على عناصر تقيم فى الخارج وتتمتع بعلاقات دولية وعربية مؤثرة استغلتها من أجل كسب صفة التمثيل الدولى لحزب الشعب الا أنها فشلت على ما يبدو فى تحقيق هذا الهدف نتيجة التحركات النشطة (لحشم) على المستويين العربى والدولى ، والتحولات التى تجرى فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ، والتى همشت من اهمية الصراع فى (حشم) ، بل وجعلت ـ وهذا هو الاهم من مزايا التمثيل الدولى وواجبات مسالة محل شك كبير .

□ تزايد العناصر « المستقلة » :

قد يبدو من غير الملائم تناول هذه الظاهرة تحت عنوان « الحركة » الشيوعية غير أن العدد الكبير لهذه العناصر وتعاظم تأثيرها فى حركة اليسار والحركة السياسية ، ربما بدرجات ونسب تفوق الفصائل المنظمة (حشم ، الشعب الاشتراكى ، حعشم ، ت ، ث) يحتم معالجتها فى اطار الحركة الشيوعية لسببين الاول أن تحركات ومواقف تلك العناصر والادوار المختلفة التى تؤديها تنطلق من مقولات وقراءات مختلفة للماركسية اللينينية ، ومتابعة دقيقة للتطورات الداخلية والمواقف المعلنة لفصائل الحركة الشيوعية ، والثانى أن فصائل الحركة الشيوعية تعتبر هذه العناصر هى الاحتياطى الذى يمدها بالانصار أو العضوية الجديدة أحيانا .

وتشكل العناصر المستقلة قطاعا عريضا يضم أفرادا من أجيال مختلفة خرجوا عن الاحزاب الشيوعية والحلقات القائمة او السابقة والتى أنهارت تنظيميا ، علاوة على بعض العناصر التى لم تدخل تجارب تنظيمية . ويتفاوت دور ومساهمة هذه العناصر فى

الحركة السياسية العامة لليسار ، ويتحدد موقف كل منهم فى ضوء قناعاته الشخصية ورؤيته للاحداث أو بتأثير موجعية اقل من الشلة أو الحلقة .

ويلاحظ أن التحولات التى تجرى فى البلدان الاشتراكية وأزمة الاشتراكية علاوة على أزمة الحركة الشيوعية واليسار المصرى ، قد ضاعفت من حجم وأهمية العناصر المستقلة ، فضلا عن ان الصراعات والانشقاقات داخل فصائل الحركة الشيوعية تزيد عدد العناصر المستقلة كل فترة ، وفى هذا الاطار فان الصراع والانقسام الذى أصاب (حشم) أسفر عن خروج بعض العناصر من (حشم) دون الالتحاق بالشعب الاشتراكى .

وخلال عام ١٩٨٩ تركزت أدوار العناصر المستقلة فى حزب التجمع واللجان الجبهوية للدفاع عن الثقافة الوطنية ولجان الحريات ولجان التضامن مع عمال الحديد والصلب والمعتقلين فى قضية حزب العمال الشيوعى . فضلا عن المشاركة فى أنشطة بعض النقابات المهنية والعمالية وجمعيات حقوق الانسان . كذلك نظمت بعض هذه العناصر التى تنتمى للنخبة المثقفة صالونات فكرية وثقافية لمناقشة ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية وانعكاساته على البلاد العربية ودول العالم الثالث ، ويبدو أن الاستقلال الفكرى والتنظيمى الذى يميز هذه العناصر مقارنة بالاحزاب الشيوعية القائمة قد ساعدها على تقديم اكثر القراءات الماركسية المصرية جراة لأزمة الاشتراكية والتطورات الفكرية والسياسية فى العالم . وعلى صعيد اخر ساهمت بعض العناصر المستقلة بفاعلية فى الحوار المتعثر بين فصائل الحركة الشيوعية التى تشكل ما يعرف بالتيار الراديكالى حول امكانيات التنسيق بين المجموعات الراديكالية بهدف تحقيق الوحدة بينها .

□ **تنامى ادوار المجموعات الماركسية :**

نشأت أغلب تلك المجموعات عن انهيار احزاب أو انشقاقات مثل المؤتمر والمطرقة و٨ يناير علاوة على بعض المجموعات التروتسكية أو المنشقة عن حشم ويتراوح عدد ودور تلك المجموعات ، الا أن اغلبها لا يتجاوز عشرة افراد . ومع ذلك فان بعضها قد ينهار لتظهر مجموعات اقل لكن يبدو أن وجودها قد انتعش نتيجة أزمة النظم الاشتراكية وأزمة اليسار المصرى ، والتراجع التنظيمى والسياسى المستمر للاحزاب الشيوعية المصرية لذلك شرعت المجموعات فى ممارسة ادوار مشابهة لادوار العناصر المستقلة وفى نفس الاطر العامة وبذات الوسائل ، ولكن بكيفية وأهداف مغايرة فكل مجموعة تتعامل مع مجموعات وفصائل الحركة الشيوعية بصفتها كيانا تنظيميا تحكمه رؤى سياسية متقاربة واهداف مشتركة ، لكن بدون أن تأخذ الصور التقليدية للحلقات والمجموعات الماركسية السابقة ، حيث كان يجمع كل منها أطار سياسى وتنظيم ما وقيادة موحدة ويبدو ان أغلب هذه المجموعات هى مشروعات تنظيمية مطروحة دائما للبحث والتنفيذ على أفرادها والقريبين منهم .

ولا تقدم أوضاع الناصريين الفكرية والتنظيمية أو اداؤهم السياسى حالة متقدمة مقارنة ببقية أوضاع فصائل اليسار ، بل على العكس ، ربما كانت أدنى كثيرا من بعض فصائل اليسار التى تعانى من مشكلات عديدة وقد يرفض أغلب الناصريين هذه المقارنة الا انهم يتفقون على تردى أوضاع التيار الناصرى وعدم تبلوره النظرى وشدة معاناته من ازمة التحول من تيار سياسى الى حركة سياسية فاعلة فى المجتمع وتستطيع ان تنظم وتحشد الجماهير الواسعة التى استفادت من انجازات الناصرية ، وتحويل ارتباطها العاطفى الى وعى بالفكر الناصرى ومهام المرحلة عبر برنامج سياسى واضح .

واللافت للانتباه ان اتفاق الناصريين على تكييف أزمتهم ، وتحديد أهدافهم وغاياتهم لم يرتب اتفاقا مماثلا حول مهام المرحلة وسياسة التحالفات ، وأدوات والعمل واولويات الحركة السياسية ، اكثر من ذلك فقد تعثرت محاولات الاتفاق بين الفاعليات الناصرية على الحد الأدنى المطلوب لتأسيس حزب ناصرى ، أو بلورة برنامج سياسى . ويمكن تفسير تلك الاخفاقات فى ضوء اشكاليات نظرية خاصة بماهية الناصرية وحدودها وتصوراتها للتغيير الثورى ، ووسائله وأدواته ، والقوى الاجتماعية المرشحة لقيادة التغيير ، واشكاليات حركية خاصة بالممارسة السياسية فى أرض الواقع حيث ما يزال الناصريون غير قادرين على تقديم خطاب سياسى يستوعب حقائق ومتغيرات الواقع المصرى والعربى والدولى ، ويتجاوز المقولات والسياسات العملية لدولة عبدالناصر ، أو « للثورة الناصرية فى السلطة » بحسب تعبيراتهم .

لقد تفاعلت تلك الاشكاليات النظرية والحركية منذ تحول التيار الناصرى الى المعارضة عام ١٩٧١ ، الا انها تفاقمت فى الثمانينات مع تطور تجربة التعددية الحزبية واستقرارها ، وسعى الناصريين الحثيث لتأسيس حزبهم المستقل ، حيث بات الحزب بؤرة اهتمام اغلب الفاعلية الناصرية ، والبوتقة التى تجمعهم وتجسد خلافاتهم وصراعاتهم وعجزهم عن تحقيق وحدة الفكر والعمل ، أو حتى الاتفاق على قواعد لممارسة الخلاف والصراع .

ويمكن القول أن أهم التطورات التنظيمية لدى التيار

الناصرى خلال عام ١٩٨٩ تمثلت فى :ـ

□ **ضعف الحلقية واختفاء التنظيمات السرية :**

ارتبطت نشأة وتطور المجموعات والحلقات الناصرية بمناخ رد الفعل والنشأة العفوية غير المنظمة للتيار الناصرى فى الاوساط الطلابية وبقايا منظمة الشباب فى السبعينات ، فكانت جماعات شبابية بالاضافة الى بعض المسئولين السابقين فى الدولة الناصرية .

وتشكلت أغلب هذه المجموعات على أسس عمرية أو اقليمية أو مصلحية أو ارتباط بشخص ، أو استنادا الى تراث وخبرة مشتركة فى العمل السياسى أو فى مواجهة تحولات السبعينات . ولعبت تلك المجموعات ادوارا هامة فى تاريخ التيار الناصرى ، الا انها أورثته امراض الشللية والروح الحلقية والجمود كما ادى تنافسها وصراعها فى كثير من الأحيان الى اعاقة تطور التيار الناصرى وتبديد طاقاته فى معارك جانبية ، ومن ثم اضعاف مصداقيته لدى المتعاطفين وفى الساحة السياسية . لقد اخفقت هذه المجموعات فى الوحدة أو التعاون لفترات طويلة فيما بينها ، بل أن التيار الناصرى لم يشهد على الاطلاق اندماج او وحدة مجموعتين منها . كما أن محاولات اى جماعة منها لتشكيل تنظيم سرى قد باءت بالفشل ، حيث كان التنظيم امتدادا للجماعات بصورة أو باخرى ، الامر الذى ادى ضمن عوامل اخرى لانهيار كل التنظيمات السرية للتيار الناصرى ، وتفككها الى جماعات وحلقات اصغر ، مع اعتزال بعض العناصر للعمل السياسى ، وابتعاد بعضها الأخر عن الحلقية وسعيها لممارسة دور مستقل .

ويبدو ان معظم الخلافات المثارة صراحة أو ضمنا بين هذه المجموعات ذات طابع شخصى يتصل بتنافس قمم المجموعات والحلقات الناصرية وطموحها السياسى . ولعبت تلك الاعتبارات دورا متزايدا فى تعميق الخلافات « الفكرية » مثل الخلافات حول ماهية الناصرية ، وعلاقتها بالدين ، وطبيعة ، السلطة ومهام المرحلة ، ووسائل وأدوات العمل السياسى والموقف من قوى التحالف والتعددية الحزبية الخ . ولذلك لم تنجح هذه المجموعات أو بعضها فى الاتفاق على رؤية او برنامج حد ادنى للعمل المشترك ، أكثر من ذلك فان آلية الحلقية والانكفاء على الذات تسمح بظهور اجتهادات مكتوبة أو رؤى ذات أهمية لتلك الاشكاليات والخلافات النظرية ، بل دفعت الى التركيز على القضايا الحركية وأساليب العمل واهمال القضايا الفكرية .

وخلال عام ١٩٨٩ استمرت تلك السمات فى بنية وسلوك المجموعات والحلقات الناصرية ، لكن مع بروز مظاهر عديدة ترشح لتغيرها وانتقالها الى مرحلة جديد بفعل مؤثرات داخلية وخارجية تفاعلت بوتيرة متسارعة ، ويمكن حصرها فى :ـ

ـ استمرار تقلص عدد وحجم المجموعات والحلقات الناصرية النشطة ، وتنامى دور العناصر المستقلة .

ـ تركز الصراعات المعلنة بين المجموعات القليلة القائمة حول قضايا صراع الاجيال ، والموقف من التعددية الحزبية ، وأولويات العمل السياسى والجماهيرى ، ومهام تأسيس الحزب الناصرى ، والتنافس على عضوية مجلس ادارة اللجنة العربية لتخليد عبدالناصر ، والذى ادى الى تجميد نشاطها ، علاوة على بقاء واستمرار الخلافات التاريخية الموروثة والطموح والتنافس السياسى بين قادة تلك المجموعات .

وبشكل عام يمكن رصد اتجاه يعارض من حيث المبدأ المشاركة فى التعددية الحزبية القائمة ، ويدعو هذا الاتجاه الى قيام تنظيم يضم طليعة الناصريين فى مصر والاقطار العربية ، والنضال من خلال اشكال جماهيرية معلنة قد يكون من بينها حزب ناصرى فى إطار التعددية المقيدة ولم يشارك ممثلو هذا الاتجاه فى الحزبين الناصريين تحت التسيس ، الحزب الناصرى (تنظيم تحاف قوى الشعب) ، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، ويتهمون الأول بأنه يعبر فقط عن شخص مؤسسه ، أما الثانى فهو مجرد اداة تستغلها مجموعة الحرس القديم التى لم تنجح بحكم افكارها التقليدية ، وخلافاتها الداخلية فى انجاز اى تقدم للتيار الناصرى .

أما الاتجاه الأخر فيتفق على التقييم السلبى السابق للحزبين الناصريين تحت التأسيس ، الا انه يؤمن بضرورة قيام حزب مستقل للناصريين كمدخل لتأسيس التيار والحركة الناصرية ، وتعظيم دورها فى الصراع السياسى والاجتماعى ، وقد شارك ممثلو ذلك الاتجاه بنشاط وافر فى الحزب الاشتراكى الناصرى ولم ينسحبوا منه رغم خلافاتهم العميقة مع قيادة الحزب ، وفى هذا السياق برزت معارضة مجموعة نشطة ذات ثقل طلابى من خلال نوادى الفكر الناصرى فى عدد من الجامعات ، وانتشار جغرافى فى بعض المحافظات .

ومهما يكن من أمر الافكار الخاصة بصراع الاجيال فانها تعكس دوافع وحاجات لحشد المجموعات والحلقات التى تتكون فى معظمها من عناصر شبابية فى مواجهة قيادة الحزب الاشتراكى الناصرى التى تتهم بالحلقية والبعد عن الديمقراطية فى اتخاذ القرار والعجز عن تسيير امور الحزب .

ادراك المجموعات والحلقات الناصرية بدرجات مختلفة لضعف امكانياتها ، وعدم قدرة كل جماعة بمفردها على تأسيس تنظيم أو حزب سرى يعبر عن طليعة الناصريين ، فى هذا الاطار لم يظهر خلال عام ١٩٨٩ ما

يشير الى وجود تنظيمات ناصرية سرية ، رغم عدم التخلى عن الفكرة .

ان الهامش الديمقراطى المتاح ، واستمرار عملية تأسيس الحزب الاشتراكى الناصرى رغم تباطؤها بفتح مجالا لتفاعل عناصر تلك المجموعات بعيدا عن وصاية العناصر القيادية أو قمع تلك الحلقات .

ساهمت التحولات المتسارعة فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية فى خلق مناخ فكرى وسياسى جديد يسمح بالحوار والجدل ومراجعة أسس العمل التنظيمى ودور الحزب والطليعة ، وامكانية التغيير عبر البرلمان ، اى بمراجعة اسس العمل التنظيمى والسياسى فى التجارب الاشتراكية والتى تأثر بها التيار الناصرى وسعى الى محاكاتها .

ان التطورات الذاتية والموضوعية السابقة قد افضت خلال العام الماضى الى المزيد من ضعف المجموعات الناصرية واهتزاز الثوابت التى كانت تحكمها . كما ضعف الالتزام برؤية ومركز قيادى واطار حركى واحد .

ومع ذلك ، ربما كانت ثمة بدايات مشجعة لحوار وتعاون جماعات مختلفة ، لعل ابرزها نجاح مجموعتين ، لأول مرة منذ سنوات فى التنسيق بينهما فى بعض الانشطة الجماهيرية والمواقع الطلابية للتضامن مع المتهمين فى قضية ثورة مصر ، واهتمت مجموعة ثالثة بتوزيع ورقة تعبر عن وجهة نظرها فى أزمة التيار الناصرى واسبابها على أغلب المجموعات الناصرية .

حصاد ما سبق أن ضعف وتآكل المجموعات الناصرية ربما يفرز ظواهر جديدة فى بنية وسلوك المجموعات والحلقات المختلفة وقد يثبت انها تمر بمرحلة انتقالية جديدة يمكن ان تنتهى فى المستقبل الى تحول بعضها الى مجموعات مفتوحة ، أو انهيار ، أو اعادة تشكيل ، أو تعاون واندماج بعض أو كل تلك المجموعات فى جماعات أو كيانات تنظيمية اخرى سرية أو علنية . ولعل ابرز ما يشجع تلك المجموعات على العلنية هو ظهور حزب سياسى للناصريين أو السماح لهم بالمشاركة السياسية من خلال صيغة ما ، كاستمرار حالة تأسيس الحزب الاشتراكى الناصرى دون تقديم أوراقه الى لجنة الاحزاب أو أى صيغة اخرى . الا ان وجود حزب معترف به هو الصيغة الأقرب الى طموح معظم هذه المجموعات .

□ انتظار حكم القضاء فى الحزب الناصرى (التحالف) :

ابتعد هذا الحزب ولايزال عن الحركة السياسية العامة للتيار الناصرى واحزاب المعارضة ، ولم يمارس انشطة تنظيمية أو تثقيفية أو سياسية من أى نوع ربما باستثناء ما يلزمه به قانون الاحزاب . ويعترف مؤسس الحزب كمال احمد بتجميد نشاطه « احتراما للشرعية ولقانون الاحزاب وحتى لايضعف موقف الحزب الذى ينظر أمره فى القضاء منذ ٥ سنوات » .

وبالرغم من شمول واستمرار عزلة حزب التحالف عن الناصريين والاتهامات الموجودة ضده ، الا أنه ظل مؤثرا فى تفاعلات الناصريين ومواقفهم المعلنة ، ومن ثم لعب ولايزال دور الغائب الحاضر فى التيار الناصرى ، ويعود ذلك الى حقيقة ان حزب التحالف هو أقرب الاطراف الناصرية الى الحصول على حكم قضائى بالشرعية ، وفى حالة نجاحه فان تغييرات هامة ستحلق بخريطة التيار الناصرى وادائه السياسى ، لان قضية الشرعية تحتل مكانا بارزا لدى أغلبية الناصريين وبالتالى سينجح الحزب فى اجتذاب معظم الفاعليات الناصرية ، وربما قطاعات واسعة من المتعاطفين . لكن اعتماد الحزب على شخص مؤسسه وافتقاده لمقومات وهياكل حزب تغرى كثيرا من الجماعات والعناصر بالانضمام اليه لملء الفراغ والاستفادة من الترخيص القانونى بالوجود السياسى وهى أمور لم تكن غائبة عن كمال احمد الذى وضع شروطا لعمل الحزب فى حالة قيامه هى تأجيل أى انتخابات داخلية الا بعد مرور عامين من بدء نشاطه ، ورفض عضوية افراد اسرة عبد الناصر وكل من شغل مناصب قيادية فى فترة حكم عبدالناصر ويلاحظ أن اهتمام الفاعليات الناصرية بتلك الشروط كان يتراوح من فترة لاخرى بحسب مجريات الوضع القضائى لحزب التحالف ، وارتفاع وانخفاض احتمالات صدور حكم لصالحه ، وقد تزايدت خلال عام ١٩٨٩ احتمالات الحصول على الحكم لاعتبارات قانونية وسياسية ، مما دفع أغلب المجموعات الناصرية للانتظار والاهتمام بطرح تصورات للتعامل مع حزب التحالف ، كما جمد احيانا من نشاط الحزب الاشتراكى الناصرى ، وسمح أيضا لبعض الجماعات بهامش للحركة والمناورة فى علاقتها مع الحزب الاشتراكى وفى علاقة كل منها بالاخر . وقد بلورت قيادة الحزب الناصرى موقفا واضحا تجاه حزب التحالف مؤداه التخلى عن عملية التأسيس ودخول حزب التحالف شرط السماح بدخول الناصريين دون قيد أو شرط ، وان تجرى انتخابات ديمقراطية لتحديد مستويات الحزب وقيادته ، ومراجعة وثائق وبرنامج حزب التحالف فى ضوء ما تتفق عليه الاغلبية ، واذا لم تتحقق هذه الشروط فان الحزب الاشتراكى الناصرى سيستمر ، ويعتبر حزب التحالف محاولة انشقاقية عن التيار الناصرى تستهدف خدمة أعداء الناصرية !

□ **ركود عملية تأسيس الحزب الاشتراكى الناصرى :**

تساعد العلاقات بين الجماعات الناصرية وبين حزب التحالف الاشتراكى الناصرى فى الكشف عن ركود عملية التأسيس والتى بدأت تقريبا مع انعقاد اللجنة العامة وبروز الخلافات بين المؤسسين فى فبراير ١٩٨٧ ، حول اسلوب القائمة فى انتخاب الامانة العامة للحزب ، واستبعاد تمثيل قيادات بعض المجموعات والحلقات التى شاركت بفاعلية فى عملية التأسيس ، فضلا عن بعض الخلافات الخاصة باستراتيجية التأسيس وبرامج العمل التى تحققها .

أن هذه الخلافات أدت الى جمود ، ثم تراجع حركة التأسيس عن أعلى نقطة وصلت اليها من حيث حشد وتجميد الفاعليات الناصرية وامتلاك ارادة سياسية موحدة

واثبتت السنوات التالية لاجتماع اللجنة العامة وحتى عام ١٩٨٩ عدم قدرة قيادة الحزب الناصرى على ترجمة ما اعلنته من مبادىء إلى حركة سياسية تعتمد على أشكال تنظيمية ووسائل وأدوات للعمل السياسى الواقعى وباستثناء بعض المظاهر الاحتفالية فى مناسبات ناصرية بدأ الحزب وكأنه غائب عن الساحة السياسية ومفتقد الآليات منتظمة وثابتة للعمل التأسيسى ، من هنا يمكن فهم ظواهر مثل خضوع العمل التأسيسى لمبادرات فردية ، وارتباطه بانتظام اجتماعات الامانة العامة ، وقيام لجنة المؤسسين والتنظيم بدور هام فى حياة الحزب ، وتباطؤ عمل لجنة البرنامج والتثقيف وعدم استكماله ، وتأجيل انعقاد اللجنة العامة ، وغياب أى دور للجنة العمل السياسى والجماهيرى ولجنة الدعاية والاعلام ، وضعف وجود الحزب بين العمال والفلاحين وتزايد اعداد المجموعات والعناصر التى انسحبت أوجمدت نشاطها .

ورغم أن قيادات الحزب تعترف بالمظاهر السابقة الا أنها لاتعتبرها مؤشرات للفشل أو جمود عملية التأسيس ، وترى انها مجرد سلبيات مقابل ايجابيات حققتها مسيرة الحزب ، فالحزب كما يقول فريد عبد الكريم وكيل المؤسسين يعانى من تراخ تنظيمى ، وشعور عام بالاحباط نتيجة عدم تحديد خطوات ومراحل ما بعد التأسيس ، كما تراجع العمل الجماهيرى عام ١٩٨٩ نتيجة القيود المفروضة على الحزب وقوى المعارضة ، وضعف الامكانيات المالية ، والتركيز على العمل التنظيمى والتثقيفى واعداد الكوادر واستكمال البرنامج ، ويضيف ان الحزب لم يستطع أن يذيب بعض « الشلل » فى داخله ، ولم يمتلك كافة أدوات الحزب ، ولم يستطع أن يدافع عن بقاء جريدة تدافع عن الناصريين ، ولم يستطع أن يوظف جموع مؤسسيه الذين يقدرون بعشرات الالوف فى حركة سياسية قوية الا أن الحزب فى المقابل بنى هيكلا منتشرا فى جميع محافظات الجمهورية وبحجم كاف ومرض .. واستطعنا أن نملك بعض أدوات العمل السياسى من مقرات ووسائل اتصال بسيطة .. واستطاع الحزب أن يكون مؤسسة حامية لكل التيار ، وان يضع مشروعا لبرنامجه .. كذلك حدث تقدم ملموس على الصعيد السياسى والتثقيفى للكوادر الشابة ...

ويرى البعض من القيادات أن حجم الانجازات منذ فبراير ١٩٨٧ وحتى الان لم يتعد ٢٠ ٪ من الحجم الذى كان مطلوبا انجازه وان الحزب يفتقد الى شخصية قيادية ، ويتأثر بالصراعات والخلافات بين الاشخاص والمجموعات الناصرية ، بالاضافة الى الجمود الفكرى وعدم تطوير مفاهيم العمل الثورى الى العمل السياسى .

أما المجموعات والعناصر التى تحتفظ بعضوية الحزب وتعارض القيادة فانها ترى أن الحزب تحول الى جسد بلاروح ، وهياكل تنظيمية بلاعمل أو دور ومن ثم فقد مبررات وجوده .

وبشكل عام فان الباحث يلحظ أن قيادات الحزب أو العناصر المعارضة لاتقبل مراجعة الاهداف والتصورات التى طرحتها لاستكمال مهام التأسيس ، وذلك بهدف المواءمة بينها وبين الامكانيات المتاحة حاليا بكل من التيار والحزب الناصرى ، رغم ما اثبتته تجربة التأسيس فى السنوات السابقة من أن كثيرا من تلك الاهداف يتجاوز قدرات وامكانيات حزب تحت التأسيس ، ويبدو أن « سلفية » الخطاب الناصرى ، والطموح غير الواقعى المبنى على الحماس الجماهيرى للتجربة الناصرية يقف عقبة أمام هذه المراجعة .

جـ - النشاط السياسى :

كان النشاط السياسى للتجمع ، وابعاده ، والحدود التى يمكن ان يذهب اليها ، محلا لمناقشات واسعة داخل الحزب . ففيما يتعلق بالرنامج السياسى ومهام المرحلة تؤكد وثائق التجمع « ان النضال من اجل تحقيق الاشتراكية مستحيل بدون النضال من اجل الديمقراطية ، كما انه يتحقق عبر مراحل مختلفة .

منها النضال فى هذه المرحلة « لانقاذ مصر من التبعية والطفيلية والفساد » ، ومن خلال نضال يضم أوسع الجماهير ويتخطى حدود أى طبقة ويتجاوز قدرات أى حزب » ومن ثم تبرز أهمية الخط الجبهوى والاهتمام بالعمل البرلمانى والمجالس المحلية ، والاصلاح الديمقراطى وترشيد أداء الاقتصاد المصرى فى اطاره الراسمالى .

ورغم اقرار المؤتمر العام الثانى للتجمع هذه الوثائق

والعمل فى اطارها ، الا أن هناك اتجاها يعارض خطة الاصلاح الاقتصادى لانها « تدعم من سلطة الثورة المضادة ، وتفقد الحزب مصداقيته » ، ومن ثم يدعو الحزب لطرح البديل الاشتراكى ، وثمة اتجاه أخر يرى أن الخط السياسى للحزب يتراجع باستمرار أمام السلطة القائمة ، ومن ثم عليه أن يكون هجوميا يتجاوز القيود المفروضة على الاحزاب ، ولايهتم بآليات التمثيل البرلمانى الا بالقدر الذى يساعد على طرح قضية التغيير على الجماهير . ويختلف فريق ثالث مع قيادة الحزب فى اولية النضال من أجل الاصلاح الديمقراطى ، ويؤكد ان حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية تطرح ضرورة التركيز على النضال من أجل الحقوق الاجتماعية الذى يحمل فى جوانبه الحريات النقابية والسياسية ويدعم المناخ الديمقراطى .

ويلاحظ أن هذه الاختلافات تنعكس على الموقف من قضية التحالف والجبهة الوطنية والقوى الطبقية المرشحة لها ، فضلا عن امكانيات العمل السياسى العام وأهدافه .

كما شهد الحزب مناقشات حول تقييم أدوات العمل الجماهيرى ، وتطوير فاعليتها ، وبرز تيار قوى يدعو « لضرب الحصار المفروض على نشاط الاحزاب فى المقر والصحيفة وتصعيد المواجهة مع الحكومة ، والذهاب الى الجماهير فى الاحياء ومواقع الانتاج لانتظارها فى المقرات الضيقة ، واستخدام وسائل جديدة فى العمل الجماهيرى تعتمد على تقديم الخدمات والمساعدات وتبنى مشاكل المواطنين والاقتراب لا التعالى عليهم »

فى المقابل التزمت الامانة العامة بالدعوة الى الاستخدام الكفء للامكانيات المتاحة ، خاصة الصحافة والمقرات الحزبية والاهتمام بالانتخابات النقابية والعمل فى المنظمات الديمقراطية ، فى هذا السياق شارك التجمع فى انتخابات نقابات المحامين والصحفيين والبيطريين والتجاريين ونجح بعض اعضائه فى الوصول الى مجالس ادارتها ، كما ساهم اعضاء الحزب بفاعلية فى لجان التضامن مع عمال الحديد والصلب والمعتقلين والدفاع عن القطاع العام والتضامن مع الشعبين الفلسطينى واللبنانى .

كذلك شهد الحزب جدالا واسعا عام ١٩٨٩ حول جريدة « الاهالى » ومدى تعبيرها عن الخط السياسى للحزب ومهام المرحلة ، خاصة مع استقالة محمود المراغى والبدائل المطروحة . وقد ظهر تيار يتهم الاهالى « بنزعة ناصرية واضحة » لاتتناسب والصيغة التجمعية ، مع الميل لاتخاذ مواقف اكثر اعتدالا من مواقف الحزب ، ولاتعبر عن تصاعد الصراع الاجتماعى والسياسى ويصل البعض الى اتهام الاهالى باليمينية ومهادنة الحكومة وفى المقابل كان هناك تيار يقدر للاهالى ابان رئاسة المراغى للتحرير اهتمامها الواضح بالمشاكل الجماهيرية ، وبمطالب الحزب فى الاقاليم ، واستخدام لغة بسيطة لاتتعالى على الجماهير .

وكانت اللجنة المركزية للحزب قد طالبت فى اكثر من اجتماع باصدار الاهالى يومية الا ان الامكانيات المالية تحول دون ذلك ، ومن ثم ظهرت دعوة الى فتح باب الاكتتاب وتخفيض اصدارات الحزب الصحفية ، وأدوات اعلامه الداخلى ، وحشد كل الامكانيات المالية والكوادر البشرية لاصدار الاهالى كصحيفة يومية .

وعلى صعيد ما يسمى بالتحالفات والعمل الجبهوى ، اكد التجمع - من خلال لجنته المركزية - ضرورة السعى لقيام « اوسع جبهة وطنية ديمقراطية ممكنة لاحلال سلطة الجبهة محل سلطة البرجوازية الكبيرة » لكن ثمة جدل وخلاف حول السياسات المؤدية لقيام الجبهة الديمقراطية والاطراف المرشحة ويتركز ذلك الجدل حول امكانية العمل والتنسيق مع احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية لانجاز مهام محددة سياسية أو نقابية ، فهناك من يرفض الحوار أو التنسيق مع الحزب الوطنى والجماعات الاسلامية وحزب العمل ، كما يتحفظ البعض على التعاون الجارى مع الوفد فى قضايا الحريات والممارسة الديمقراطية بسبب موقفه من ثورة يوليو والقضايا الاجتماعية ، وثمة اتجاه قوى يؤكد على ضرورة البدء بأقامة جبهة لليسار لان تجارب العمل الجبهوى مع احزاب المعارضة الاخرى لم تكن مشجعة ، بل استنفذت طاقات الحزب وأثرت على مصداقيته بين الجماهير ، كما جاءت على حساب جبهة اليسار . غير أن جبهة اليسار بدورها تثير مشكلات عديدة أهمها التمثيل السياسى للناصريين والشيوعيين . من هنا يرى البعض التركيز على أقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية على اعتبار أن تكوينها يساعد ويحفز عملية اقامة التحالف الاشتراكى .

وكانت قيادة الحزب قد شرعت فى الاتفاق والعمل المشترك مع كافة القوى السياسية على مهام محددة تتفق وبرنامج التجمع ولاتؤثر على مجمل سياسته او مواقفه من هذه القوى . وأحرزت فى هذا الصدد نجاحات على محور قضية الحريات والممارسة الديمقراطية وبعض القضايا النقابية والفئوية ، وتابعت التنسيق مع ممثلى « الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس » « وحشم » .

واخيرا فى أعقاب اقتحام الامن لمصنع الحديد والصلب لفض اعتصام العمال بادر التجمع بتبنى الدعوة للتضامن مع العمال ورعاية أسرهم من خلال

دعوة الاحزاب وبعض الجمعيات لتشكيل لجنة قومية ، واصدار العديد من البيانات ، وتنظيم ندوات للتضامن فى مقار الحزب ، والقيام بحملات « متواضعة » لجمع توقيعات مما عرض بعض عناصر الحزب للاعتقال ، وجاءت هذه الاعتقالات علاوة على اعتقال ٦٣ شخصا بدعوى الانتماء الى حزب العمال الشيوعى لتضاعف من حدة التحديات المفروضة على الحزب وفصائل اليسار والقوى الديمقراطية بعامة ، وبدفع الجميع للتعاون ومواصلة العمل حتى الافراج عن المعتقلين . وقد شغلت هذه الاحداث التجمع خلال شهرى اغسطس وسبتمبر وكانت اهم فترات نشاطه الجماهيرى .

فى الوقت ذاته كشفت الاحداث عن ضعف البناء التنظيمى وتركزه فى المقر المركزى بالقاهرة واعتماد حركة الحزب للتضامن مع العمال على المبادرات الفردية فى بعض المحافظات .

وكانت مواقف ٤ أعضاء للتجمع فى اللجنة النقابية لمصنع الحديد والصلب اثناء الاعتصام مثار استياء البعض فى داخل الحزب ، اكدوا انعزالهم عن حركة الاضراب وتحالفهم مع اللجنة النقابية الموالية للادارة ، كتجسيد لمنهج مكتب العمال المركزى بالحزب فى التوفيق والتلاحم والتآخى مع القيادات النقابية الصفراء فى الاتحاد العام للعمال وفى النقابات العامة

اما بالنسبة لنشاط القوى اليسارية المحجوبة عن الشرعية ، فقد اهتم الشيوعيون بالذات عام ١٩٨٩ بتكديس العمل العلنى ، والسعى لاكتساب الشرعية القانونية ، وفى اطار التجربة الحزبية عبر تطوير الممارسة الديمقراطية ، ودعم الحريات العامة ، ودعم مؤسسات المجتمع المدنى . لكن ثمة خلافات ظهرت بينهم حول مجالات وشروط العمل العلنى فى ظل القيود المفروضة على السماح للشيوعيين بتشكيل حزب أو احزاب تعبر عنهم ، فضلا عن فرص ووسائل هذه الاحزاب العلنية حال قيامها فى انجاز مهام الثورة أو التغيير الاجتماعى ، وربما دفعت أزمة الاشتراكية فى العالم ومناخ التجديد الفكرى ، الشيوعيين المصريين الى الاقرار بامكانية التغيير من خلال البرلمان ، ويكاد يكون التيار الثورى (ت . ث) هو الفصيل الوحيد الذى حسم هذه القضية على المستوى النظرى والعملى حيث اعلن عام ١٩٨٨ عن نية تأسيس الحزب الشيوعى الديمقراطى ، الا أن تحركاته العملية لم تتجاوز عناصره الاساسية وبعض المتعاطفين معه كما لم يشكل هياكل أو يصدر مشروع برنامج أو لائحة لهذا الحزب ، ومن ثم لم يقدم أوراق تأسيسه الى لجنة الاحزاب ، الامر الذى كشف عن عدم تناسب المهمة مع امكانيات ت . ث المحدودة وعلاقاته العدائية مع فصائل الحركة الشيوعية . ويبدو أن « حشم » ما يزال رغم تعرضه للانشقاق اكبر الفصائل الشيوعية المرشحة لانجاز هذه الخطوة فى المستقبل ، حيث يمتلك الكثير من مقومات الحزب السياسى ، الا أنه يعتقد بصعوبة الاعتراف القانونى بحزب شيوعى فى الظروف الراهنة ويسعى منذ سنوات لفرض وجوده كأمر واقع فى الساحة السياسية مع تجنب الصدامات العنيفة مع السلطة .

وفى هذا السياق يقبل حشم بالتعاون والتنسيق مع احزاب المعارضة والناصريين والحزب الوطنى فى بعض القضايا التى تتفق وبرنامجه ، وقد شارك حشم أحزاب المعارضة فى مؤتمرات عامة وانشطة جبهوية خلال عام ١٩٨٩ ، وقدم خلالها أكثر من متحدث ، كما اصبح اكثر قبولا للتعاون مع الهيئات القومية كالاتحاد العام لعمال مصر والمجلس الاعلى للشباب والرياضة .

وعلى مستوى أخر فان حشم يتفق وفصائل الحركة الشيوعية (عدا ت . ث) فى العمل من خلال التجمع باعتباره اكثر الاحزاب اقترابا من برامجها ، كما أنه يوفر فرصا جيدة للعمل السياسى والجماهيرى ، وان كان التنافس يشتد بين تلك الفصائل داخل التجمع .

ورغم أن حشم هو اكثر الفصائل المستفيدة من العمل خلال التجمع الا أن ذلك قد سبب له مشكلات داخلية ، كما أثر على علاقاته مع فصائل الحركة الشيوعية واليسار بعامة . حيث يتهم باحتكار القرار فى التجمع ومحاولة استبعاد الاطراف الأخرى من العمل داخل التجمع ، مما يضعف من مصداقية صيغة التجمع ، وكانت الاقلية المنشقة عن حشم تتهم القيادة بمهادنة الحكم واحزاب المعارضة والسعى نحو العلنية على حساب مبادىء وبرامج الحزب ، كما تحفظت على نمط العلاقة مع التجمع ووجدت فيها اخلالا بمهام بناء حشم كحزب شيوعى ثورى ، وذوبانه فى حزب كالتجمع . ومن الغريب أن مشكلة العلاقة مع التجمع ما تزال مطروحة داخل حشم بعد الانشقاق ، حيث يدعو البعض الى انضمام كل أعضاء وكوادر حشم الى التجمع والعمل من خلاله ، بينما يتحفظ تيار اخر على تجربة السنوات السابقة ويدعو لمراجعتها وتركيز الاهتمام على تطوير حشم .

وعلى صعيد التيار الناصرى ، كانت الانشطة المحدودة التى ظهرت داخل الحزب الاشتراكى الناصرى عام ١٩٨٩ نتاج جهود بعض العناصر النشطة خاصة فى « مكتب العمل اليومى » ولجنة المؤسسين وبعض المحافظات ويمكن رصد تلك الانشطة فى :

متابعة الوجود الحزبى فى ٢٣ محافظة من خلال ٣٨٠ وحدة اساسية لاتقل عضويتها عن ٣ افراد وتنتشر فى القوى والمراكز والاقسام .

انتظام اجتماع لجنة شئون المؤسسين ومكتب العمل اليومى ، وعدم انتظام اجتماعات الامانة العامة وبقية اللجان والمستويات القيادية المركزية للحزب ، مع اختفاء أى مظاهر لوجود تشكيلات ومكاتب نوعية عديدة داخل الحزب مثل مكتب العمال .

تنظيم بعض الندوات واللقاءات العامة داخل المقر المؤقت للحزب .

ـ مشاركة متحدثين باسم الحزب ـ غالبا ما يكون وكيل المؤسسين ـ فى احتفالات عامة أقيمت فى مقر التجمع ونقابة المحامين .

ـ اصدار العدد الثانى من النشرة الداخلية غير الدورية « الحوار » الذى تضمن ورقة للحوار بين أعضاء الحزب فى شكل أسئلة حول المسيرة الحزبية ومهام المرحلة وطبيعة الحزب والاطر السياسية والتنظيمية الملائمة وتجسد المواد المنشورة فيها حالةعدم الاتفاق والافتقاد الى الرؤية الضابطة لحركة التأسيس .

ـ اصدرت لجنة البرنامج ما يمكن وصفه بالمدخل النظرى للرؤية الناصرية للبرنامج الاقتصادى من اعداد د . محمود الامام بتكليف خاص من اللجنة ويلاحظ أن البرنامج لم يستكمل حتى نهاية ١٩٨٩ ، رغم استهداف ذلك قبل النصف الاول من العام نفسه .

ـ تنفيذ أول مدرسة للكادر حضرها حوالى ٢٥٠ عضوا من قيادات المحافظات والعناصر النشطة انقسموا الى ٥ أفواج من ١٤ محافظة اقام كل منها اسبوعا فى مصيف رأس البر ، وتلقى برنامجا تثقيفيا مكونا من بعض المحاضرات المكتوبة التى كانت تستخدم فى التثقيف السياسى فى منظمة الشباب فى الستينات . علاوة على بعض المحاضرات العامة .

ـ تنظيم دورة تنظيمية شاملة فى مطلع عام ١٩٨٩ بمقر الحزب لمدة شهر حضرها ممثلون عن ٨ محافظات مختلفة .

ـ تنشيط مكاتب الطلاب والشباب فى عدد من المحافظات ،

ـ السعى لتصفية الانقسام الذى حدث فى انتخابات مجلس ادارة اللجنة العربية لتخليد عبد الناصر وهو الانقسام الذى ادى عمليا خلال ١٩٨٩ الى شل اللجنة

ـ محاولة اختيار ودعم بعض العناصر المنتمية للحزب والتى رشحت فى انتخابات المحامين والصحفيين والمعلمين ، الا أن اختيارات قيادة الحزب كانت مثار خلاف وعدم اتفاق بين الناصريين بما فى ذلك أعضاء الحزب، الامر الذى أظهر عجز الحزب عن الزام عناصره بموقف موحد ، واضعف من مصداقية التمثيل الناصرى فى هذه الانتخابات .

فاذا انتقلنا لمحاولة رصد مظاهر « التعاون » بين فصائل اليسار المختلفة سواء كانت شرعية (التجمع) أو محجوبة عن الشرعية (الشيوعيون والناصريون) ، يمكن القول انه برغم التعاون الذى ظهر عام ١٩٨٩ بشكل خاص فى خلال احداث الحديد والصلب الا ان ذلك لم يعد تغييرا فى النمط العام لتلك العلاقة الذى يسود فيه التنافس والصراع ، على التعاون .

غير أن حزب التجمع يظل يؤكد طموحه لان يكون « اطارا لتحقيق الوحدة بين القوى التقدمية ، دون أن يحجب حقها فى تشكيل احزابها المستقلة ، حيث يمكن فى المستقبل دعم وحدة القوى التقدمية بين التجمع وهذه الاحزاب من خلال صيغة أخرى هى صيغة العمل الجبهوى » .

ومن الواضح أن توجيهات قيادة الحزب تعكس عدم الرضا عن العلاقات بين فصائل اليسار وتقدم فى الوقت ذاته تفسيرا لبعض أسباب تعثر قيام « التحالف الاشتراكى » الذى أعلن عنه عام ١٩٨٨ بصفته « نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية ونقطة البدء فيها » ، على أن يشمل فى البداية التجمع والحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس وحشم ، وتتفق هذه الافكار مع الخط السياسى لحشم بخصوص التحالف الاشتراكى والجبهة الوطنية الديمقراطية ، بينما تتعارض مع توجيهات الحزب الناصرى الذى لايرحب بفكرة التحالف أو الجبهة فى هذه المرحلة ويكتفى بالتعاون والتنسيق . ويشترط أن يستكمل اصدار برنامجه السياسى ، وان تتحدد طبيعة التحالف وهل هو جبهة بين قوى سياسية أو احزاب رسمية ، وان تتوحد الفصائل الاشتراكية الكثيرة حتى يسهل التفاهم بينها ، فضلا عن استكمال الحوار حول المواقف السياسية المختلف عليها .

ورغم الحماس المعلن لحشم والتجمع لبناء التحالف الاشتراكى الا أن الحصاد العملى جاء متواضعا للغاية واقتصر على عقد لقاءات فى نهاية ١٩٨٩ ، لم تسفر عن شىء ، وذلك نتيجة انشغال حشم بمشاكله الداخلية وتوتر العلاقة بين الناصرى وكل من حشم والتجمع ، وتعثر الاداء السياسى للحزب الناصرى .

أما فيما يتعلق بعلاقة « اليسار » باحزاب المعارضة ، فان فصائل اليسار سواء الشرعية أو المحجوبة عن الشرعية تتفق على اعتبار ان احزاب المعارضة تتنافس على تمثيل « قوى اليمين الاجتماعى » ، ومع ذلك اختلف تعاملها مع احزاب المعارضة ، فالتجمع يمارس التعاون والتنسيق معها فى قضايا محددة كالحريات العامة والممارسة الديمقراطية مع التأكيد على خطوط التمايز والاختلاف معها . ويمكن القول ان قيادة التجمع

قد نجحت الى حد كبير فى تحقيق هذا التوازن الدقيق من خلال حصر التمايز عند مستوى الاسس الفكرية والبرنامجية دون مناقشة احزاب المعارضة ازاء القضايا المطروحة فى المجتمع خلال العام الماضى ، وهو مابدا من خلال الاجتماعات بين احزاب المعارضة ابان الصدام بين وزير الداخلية وبعض اعضاء مجلس الشعب ، والتنسيق بين التجمع والوفد فى مقاطعة انتخابات مجلس الشورى ، ثم عقد المؤتمر العام لاحزاب المعارضة (باستثناء الامة) فى ذكرى عيد الجهاد الوطنى وقد شارك التجمع فى المؤتمر وفى التوقيع على النداء الذى صدر عنه

وفى اثناء احداث الحديد والصلب بادرت قيادة التجمع بالدعوة الى تشكيل « اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والتضامن مع عمال الحديد والصلب » ، التى شاركت فيها احزاب التجمع والوافد والاحرار والناصرى تحت التأسيس والماركسيون والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومركز الدراسات والحقوق النقابية ، واختير ممثل التجمع للحديث باسم اللجنة . وكانت الامانة العامة للحزب قد شكلت لجنة خاصة « للاتصال والنشاطات الجبهوية » برئاسة الامين العام وعضوية امناء اللجان السياسية واللجنة المركزية وامانة العمل الجماهيرى ، قامت بالتنسيق مع مكاتب وهيئات الحزب التى تمارس نشاطات جبهوية مثل اتحاد الشباب التقدمى ، وامانة المرأة ، علاوة على اللجان ذات الطابع القومى والتى ترتبط بالتجمع كلجان الدفاع عن الثقافة الوطنية والحريات .

وتتفق بقية فصائل اليسار (عدا ت ـ ث) على العمل من خلال التجمع ورفض استبعاد القوى المحجوبة عن الشرعية من الانشطة الجبهوية لاحزاب المعارضة ، لكنها تختلف حول اشكال وحدود التنسيق والتعاون مع احزاب المعارضة ، اذ يقوم (حشم) بالتنسيق والعمل المشترك مع احزاب المعارضة فى النقاط التى تتفق وبرنامجه ، وفى هذا السياق يتشابه موقف (حشم) مع التجمع حيث يعمل مع احزاب المعارضة من اجل « الاصلاح الديمقراطى » ، وقد شارك بدعم من التجمع فى اجتماعات ومؤتمرات احزاب المعارضة ، حيث طرحت فكرة التوقيع باسم تحالف اليسار او الماركسيين عندما احتج الوفد بعدم شرعية (حشم) ، ويبدو أن حزب العمل والاحرار قد وافقا على الفكرة لانها تتيح لهم والاخوان المسلمين التوقيع باسم التحالف الاسلامى ، وبالتالى السماح بمشاركة الاخوان .

على أن تعاون (حشم) واحزاب المعارضة لم يطمس خلافاته معها ، فاللجنة المركزية (لحشم) ترى ان الوفد والاخوان المسلمين والعمل والاحرار هى احزاب لليمين « لا تختلف مع جوهر السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام ولكنها تطرح نفسها : التحالف الاسلامى من جهة ، والوفد من جهة أخرى كبديل للنظام أقدر على حماية مصالح الطبقة البرجوازية ككل » لكن الوفد يتميز بموقف ليبرالى نام واستعداد معقول للعمل المشترك مع اليسار ، على عكس التحالف الاسلامى ، خاصة الاخوان المسلمين والعمل ، فهم لايخفون عداوتهم وموقفهم فى قضايا الحريات والديمقراطية » .

وتختلف رؤية (حشم) للتعاون مع احزاب المعارضة ، اذ يدعو لجبهة تناضل حول قضية واحدة هى الدفاع عن الحريات المدنية وضد هجوم الدولة البوليسية وهزيمة اكثر اشكالها استبدادا ، أنها ليست جبهة للنضال من أجل جمهورية اشتراكية او الديمقراطية أو البرلمانية او غيرها « جبهة لا تطمس الخلافات حول طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى او شكل الحكم وقضية الحريات الديمقراطية فى معناها الشامل » ويرى (حشم) ان احزاب المعارضة لها دور محدد فى اطار « الصيغة المباركية » التى تتيح الحرية السياسية فى صفوف النخبة وتحجبها عن الطبقات الشعبية .

ويتحفظ ت . ث على أزمة الديمقراطية داخل احزاب المعارضة ويرى ان دعوتها للتعاون تختلف عن فكرته للجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ، ويسعى ت . ث للحوار مع بعض قيادات الوفد وحزب العمل .

أما حزب الشعب الاشتراكى فيركز هجومه على التجمع « الذى يكتفى بتسجيل المواقف فى بيانات تضامنية ، واللاهث خلف التحالفات مع احزاب المعارضة البرجوازية الشرعية والمبتعد عن أى حركة جماهيرية تنطوى على احتمالات الصدام مع النظام الحاكم » .

أما الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، فيرى ان احزاب المعارضة هى احزاب رسمية تعجز عن مواجهة الحكم ، وتتناقض معظمها مع الحزب الناصرى ، ويتحدد موقفه من التجمع فى اشتراك ناصريين فى عضويته ، ورفعة لرايات ناصرية والتزامه بالدفاع عن ثورة يوليو وجمال عبد الناصر ، وبالتالى « فهو اقرب الينا من أى حزب اخر » رغم وجود بعض الاختلافات واهمها سعى التجمع احيانا لاصلاح او ترشيد النظام الراسمالى القائم فى حين يدعو الحزب الناصرى للاشتراكية العلمية التى قامت فى الستينات مبرأه من عيوبها » كما يرفض موقف التجمع من القضية الفلسطينية والقبول بالحوار مع اليسار الاسرائيلى ،

واشكال وشروط التعاون مع احزاب المعارضة ، الا ان هذه الخلافات كما يرى فريد عبد الكريم تقبل الحوار والتفاهم حولها .

ويرى الحزب الناصرى ان الوفد يمثل تيارا منفرضا مرتبطا بالنظام فى كل مواقفه ، أى أن توجهاته تتناقض مع توجهات الحزب الناصرى ، لكن يمكن التعاون معه فى قضايا الحريات « اذا عدل عن موقفه الرافض لظهور حزب ناصرى » .

اما حزب العمل فان

توجهاته غير مستقرة ويمكن التعاون معه فى بعض القضايا ، اما بالنسبة للموقف من الانشقاق عن حزب العمل فرغم ان معظم المنشقين اشتراكيون وناصريون الا ان الحزب الناصرى وقف على الحياد ، لان الانشقاق « مرض اطلقته القوى الخارجية وقوى السلطة لتفتيت المعارضة رغم هوانها وضعف احوالها » كما يقول فريد عبد الكريم .

واخيرا وفيما يتعلق بموقف اليسار من الحكومة يلاحظ ان فصائل اليسار الشرعية او المحجوبة عن الشرعية لا تتعامل مع الحكومة بمعزل عن الحزب الوطنى والرئيس مبارك او « مؤسسة الرئاسة » ، بل تدمج عادة بينها تحت مسميات كالسلطة او الحكم او النظام استنادا الى رؤى مختلفة للمضمون الاجتماعى للسلطة

ويستخدم التجمع كلمتى الحكم والحكام ، ويؤكد التجمع ان سياسات الحكم فى كافة المجالات ادت الى ازمة الوطن والتى تجلت خلال عام ١٩٨٩ فى التلازم بين تزايد حدة الازمة الاقتصادية وتزايد اعبائها على الطبقات الكادحة وخاصة مايتعلق بالغلاء وتدهور الخدمات ، وتزايد اعمال القمع للجماهير ، ومع ذلك يعترف الحزب ببعض الايجابيات كتطور البنية الاساسية - رغم الاعتماد على الديون الخارجية - والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وعودة العلاقات العربية وتنشيط العلاقات مع الكتلة الشرقية لاحداث توازن فى علاقات مصر الخارجية .

ويمكن القول ان علاقة التجمع بالحكومة دارت فى حدود كونه حزبا شرعيا ، التزم بالقيود المفروضة على حركة الاحزاب ، وطالب باصلاح السياسات القائمة دون ان يطرح التغيير الشامل او يطالب فى المدى القريب بالاشتراكية . وقد نجح الحزب عام ١٩٨٩ فى الاحتفاظ بخطوط للاتصال والحوار مع الحكومة من بينها تنظيم لقاءات مع بعض المسئولين وتحسين العلاقات مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وتأييد وزير الصناعة لدفاعه عن القطاع العام ، وعلاوة على الاشتراك فى حوارات مع الحزب الوطنى حول قضايا البطالة وسد الفجوة الغذائية .

الا أن تلك الاتصالات لم تحل دون تدهور العلاقة بين الطرفين وبلوغها مرحلة حرجة خلال اشهر الصيف ، نتيجة رفض التجمع دعوة مبارك لاحزاب المعارضة الى وحدة صف تحقق وحدة عمل من اجل تحقيق الاهداف القومية ، لقد اعتبر التجمع هذه الدعوة محاولة لفض الحياة الحزبية ، ثم جاءت احداث الحديد والصلب ، التى حرص التجمع على عدم تصعيدها ، ومع ذلك شملت الاعتقالات المصاحبة لها ٩٧ من اعضاء الحزب الامر الذى خلق حالة من التوتر فى العلاقة مع الحكم ، اكتسب دفعة جديدة مع رفض الحاكم العسكرى التصديق على احكام البراءة فى قضايا اضراب السكك الحديدية ، والتنظيم الناصرى المسلح والحزب الشيوعى المصرى .

ويمكن القول ان السياسة الامنية والاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية كانت مبعث التوتر فى علاقة التجمع بالحكم ، بينما توارى دور السياسة الخارجية على الصعيدين العربى والدولى .

وبالنسبة لفصائل الحركة الشيوعية فان حشم والتيار الثورى يقبلان بالحوار والتنسيق مع الحكم والحزب الوطنى فى القضايا التى تتفق مع برنامج كل منها وذلك فى اطار سعيهما للعمل المعلن واكتساب المشروعية القانونية .

ورغم ان الحكم يرفض ذلك الا ان المجلس الاعلى للشباب والرياضة والحزب الوطنى قبلا بالتنسيق والتعاون غير المعلن مع بعض عناصر حشم ابان الاعداد للمهرجان العالمى للشباب واعلان مقاطعة مصر للمهرجان . كذلك شارك مسئول كبير فى الحزب الوطنى فى مؤتمر عام للتضامن مع الانتفاضة تحدث فيه ممثل عن حشم ، ومن جهة اخرى حرص حشم على عدم تصعيد الموقف فى الايام الاولى لاحداث مصنع الحديد والصلب .

اما حعشم والحزب الاشتراكى فانهما لايسعيان او يقبلان بالحوار او التنسيق مع الحكم او الحزب الوطنى ، ويتفقان على « ضرورة تصعيد حركة المعارضة الشعبية والحركة العمالية والصدام مع الحكم » .. وكانت اجهزة الامن قد القت القبض على بعض العناصر من الحزبين والمستقلين علاوة على اعضاء من جمعية حقوق الانسان وحزب التجمع فى اعقاب احداث الحديد والصلب واتهمتهم بعضوية حعشم ، الا ان النيابة افرجت عنهم بعد اثبات تعرض بعضهم للتعذيب .

واخيرا فان موقف الحزب الناصرى من الحكم يقترب كثيرا من موقف (حشم) والحزب الاشتراكى ،

لاسيما بعد اعادة محاكمة التنظيم الناصرى المسلح ، وتوقف الحوار مع الحكم اثر تفاعلات قضية ثورة مصر ، وعودة العلاقات المصرية العربية ، وبالتالى عدم احتياج الحكم لاجراء اتصالات عربية من خلال بعض قادة الحزب الناصرى الذين شغلوا مناصب قيادته فى الستينات . ومع ذلك فان قيادة الحزب رحبت من حيث المبدأ بالتوجهات العربية لسياسة الرئيس مبارك ، كما تعلن قبولها بالحوار وربما التعاون فى القضايا والمواقف التى تتفق مع الناصرية ، كما يلاحظ ايضا وجود اقلية محدودة داخل القيادة تفرق بين مبارك والحزب الوطنى .

د ـ الخطاب السياسى :

يتسم خطاب التجمع منذ استئناف النظام الحزبى بمحدودية الانتشار والفاعلية الجماهيرية ، رغم ارتفاع صوته بين القوى السياسية وبين اوساط المثقفين ، وذلك لاسباب تاريخية وسياسية خاصة بنشأة التجمع وتركيب فصائله وأدواته فى العمل السياسى والاعلامى والجماهيرى ، والقيود المفروضة عليه والاتجاهات السائدة بين المواطنين تجاه التجربة الحزبية . وتأتى فى مقدمة اهتمامات الخطاب السياسى للتجمع قضية سلامة خطة السياسى والاشادة بنضاله والبرامج التى قدمها لحل مشاكل المجتمع ـ تليها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تمثلت فى الغاء الدعم وارتفاع اسعار السلع والخدمات وتدهور مستواها ، والبطالة والتخطيط لبيع شركات القطاع العام وانخفاض الانتاج وانتشار الفساد الاجتماعى والاخلاقى الذى عبر عن نفسه فى انتشار الجريمة بانواعها والادمان .

وفقا لهذا الخطاب ، فقد ظهرت هذه المشكلات وتفاقمت « بسبب اصرار الحزب الوطنى وحكومته على الاستمرار فى الحكم » ، وعدم التخلى عن سياسات الانفتاح الاقتصادى التى تعنى عند الحزب التبعية الاقتصادية والخضوع لصندوق النقد ، والتفريط فى حقوق الأغلبية لصالح الطفيليين . ويؤكد خطاب التجمع ان العلاج يبدأ بالاعتماد على الذات وضرب بؤرة الفساد فى الحكومة والمحليات ومواجهة مافيا الانفتاح ، والغاء الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يحصلون عليها ، وقيام الدولة بتوفير السلع والخدمات باسعار تتناسب مع الدخول ، وحل مشكلة المودعين فى شركات توظيف الاموال ، وتبنى استراتيجية شاملة للتنمية تعتمد على دور قائد للقطاع العام ، وقطاع خاص وطنى منتج ، وسد الفجوة الغذائية .

وتحتل قضية تطوير الديمقراطية والحريات العامة المرتبة الثالثة فى اهتمامات خطاب التجمع حيث شدد على الغاء قانون الطوارىء ، الذى سمح للحاكم العسكرى برفض التصديق على احكام البراءة فى قضايا اضراب السكك الحديدية ، والتنظيم الناصرى المسلح ، والحزب الشيوعى المصرى ، وطالب بدعم القضاء والغاء القوانين الاستثنائية والقيود المفروضة على اصدار الصحف وتشكيل الاحزاب ، وحق الاضراب ، ووقف كل أشكال انتهاك حقوق الانسان بما فيها النقل التعسفى لقيادات العمال ، وتعديل الدستور دون المساس بمكاسب وحقوق العمال والفلاحين .

ونندد خطاب التجمع بممارسة وزير الداخلية السابق ، ويحمل الحكومة والرئيس مسئولية استمرار سياسة البطش بكل القوى السياسية كتعبير عن تصاعد الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، ونبه الى ان السياسية الامنية كانت تقود البلاد الى كارثة سياسية . وفى هذا الاطار سعى خطاب التجمع الى دعوة كل قوى المعارضة وفى مقدمتها قوى اليسار للتعاون والعمل المشترك ، دفاعا عن حقوق العمال والمعتقلين السياسيين ومن اجل حماية الحريات العامة وحقوق الانسان وتحقيق الاصلاح السياسى والاجتماعى .

وتأتى قضايا السياسة الخارجية فى المرتبة الرابعة من اهتمامات خطاب التجمع ، وتتصدرها قضية الصراع العربى الصهيونى انطلاقا من تأييد الانتفاضة و « م . ت . ف » الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ـ وبالتالى الاقرار بأن مواقف م ـ ت ـ ف تعبر عن الشعب الفلسطينى وينبغى تأييدها والتصدى للتطبيع بين مصر واسرائيل ، ودعوة الحكومات والشعوب العربية وفى مقدمتها مصر لتقديم دعم حقيقى للشعب الفلسطينى ، لاسيما بعد ان استعادت مصر علاقاتها العربية ، تليها التحولات فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية واثارها على مصر والوطن العربى ، وحركة عدم الانحياز وحركات التحرر فى العالم ، أما القضية الثالثة فدارت حول مشاكل العمالة المصرية فى العراق حيث دعا خطاب « الاهالى » الى احتواء الازمة حفاظا على العلاقات الاخوية بين الشعبين ، وعلاج مشاكل العمالة المصرية فى العراق ، وشدد على مسئولية الحكومة عن حماية حقوق العمالة المصرية فى الخارج .

وأهتم خطاب التجمع بعد ذلك بتطور الاوضاع الداخلية فى السودان ، ودعا للافراج عن المعتقلين وعودة الديمقراطية ، كما تابع تطورات الازمة اللبنانية ورحب بالتحولات الايجابية فى الاردن والعراق واليمن باتجاه الديمقراطية . وأكد اهمية ان تعمل التجمعات العربية على طريق التكامل الاقتصادى والوحدة العربية الشاملة . وعلاوة على ذلك تابع خطاب التجمع مايجرى فى افغانستان وانتخابات الهند والشئون الافريقية

وحرب المخدرات وعلاقتها بأزمة التنمية والصراع السياسى فى أمريكا الجنوبية .

واذا انتقلنا الى الخطاب السياسى للقوى الشيوعية ، المحجوبة عن الشرعية ، نلاحظ اولا أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية احتلت المرتبة الاولى فى الخطاب السياسى للحزب الشيوعى المصرى ، تلتها فى المرتبة الثانية وبفارق ضئيل قضية الاصلاح الديمقراطى ، وضرورة وحدة تعاون كل احزاب وقوى المعارضة فى « النضال الديمقراطى والوقوف ضد الطبيعة البوليسية للنظام ، والتى تتزايد مع تفاقم حدة الازمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية ، أى أن خطاب (حشم) يربط بين الازمة الاقتصادية وازمة الديمقراطية والحريات العامة ، وفى هذا السياق ركز خطاب (حشم) على « تحالف الراسمالية الطفيلية والراسمالية الكبيرة التابعة فى الحكم » وفشل سياساته الاقتصادية التى تقوم على الاقتراض من الخارج وربط الاقتصاد الوطنى بأقتصاد السوق الراسمالى العالمى ، والتوسع فى القطاعات الخدمية غير المنتجة ، وتصفية القطاع العام وضرب الزراعة والصناعة الوطنية فى اطار مايعرف بسياسات الاصلاح الاقتصادى التى تعنى الخضوع لصندوق النقد الدولى وتنفيذ شروطه مما يعنى مزيدا من الغلاء والمعاناه للطبقات الشعبية . واهتم خطاب (حشم) بمتابعة اضراب الحديد والصلب والتضامن مع العمال بمتابعة العناصر الشيوعية واليسارية فى قضية حزب العمال الشيوعى وادانة التعذيب وتحميل الرئيس مبارك مسئولية عدوان الشرطة على الشعب ، ومسئولية تحدى احكام القضاء بالتصديق على الحكم الصادر ضد ٢٢ متهما فى قضية الحزب الشيوعى دون انتظار حكم محكمة النقض فى قضية مشابهة .

ويحمل خطاب (حشم) القوى اليسارية وفى القلب منها الحلف اليسارى مسئولية بناء جبهة وطنية ديمقراطية وتصعيد الحركات الجماهيرية لوقف عنف النظام والزامه موقف الدفاع لا الهجوم .

وحازت القضايا العربية على المرتبة الثالثة وتصدرتها عودة مصر الى الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ومشاريع السلام المطروحة ، وادانة ممارسات الانقلاب العسكرى فى السودان والدعوة الى التضامن من الشعب السودانى ، وحل مشاكل العمال المصريين فى العراق . وربط خطاب حشم بين عودة مصر وتغير الموقف العربى والقبول بنهج كامب ديفيد من الباب الخلفى ، ومباركة دور مصر فى الضغط على م . ت . ف للقبول بالخطط الامريكية للتسوية ، من جهة اخرى فان مجلس التعاون العربى هو مجرد محور سياسى وقيادة لمعسكر الاعتدال العربى بالتنسيق مع مجلس التعاون الخليجى معسكر الاعتدال الاخر ، وذلك بقصد دفع م . ت . ف الى مزيد من الاعتدال ، ودعم الصناعة العسكرية ، ودعم الموقف التفاوضى للعراق مع ايران .

واهتم الخطاب السياسى لحزب الشعب الاشتراكى بأربع قضايا ، هى الازمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية خاصة البطالة والغلاء ، تليها قضية الحقوق الديمقراطية والنقابية ، ثم القضية الفلسطينية ودور النظام المصرى وشركاء كامب ديفيد العرب فى التآمر على الانتفاضة واخيرا قضية اليمين واليسار فى الحركة الشيوعية وحركة اليسار عامة ، وضرورة التنسيق بين فصائل اليسار .

وباستثناء القضية الثالثة فقد عالج خطاب حزب الشعب هذه القضايا من خلال احداث الحديد والصلب بوصفها انتصارا عماليا يفتح « آفاقا جديدة لنضال الطبقة العاملة فى الربط بين الدفاع عن حقوقها الاقتصادية وحقوقها الديمقراطية والنقابية » ويؤكد دور الطبقة العاملة فى التصدى لصندوق النقد وسياسات التبعية التى تدفع « بملايين المصريين الى حافلة المجاعة » ، علاوة على ضرورة اسقاط العناصر اليسارية الاصلاحية التى يدعمها حزب التجمع والاتجاه اليمينى فى الحركة الشيوعية ، وندد خطاب الشعب بموقف حزب التجمع وجريدة الاهالى بسبب التحفظ الشديد تجاه مطالب العمال وتأييد اللجنة النقابية فى الحديد والصلب ، كما هاجم دور ممثلى الاخوان المسلمين فى مجلس ادارة شركة الحديد والصلب ، وأشاد بما أسماه مواقف اليسار الراديكالى .

وعلى مستوى آخر أكد خطاب حزب الشعب أن احداث الحديد والصلب اثبتت من جديد ان « الديمقراطية المزيفة لعهد مبارك ومن قبله السادات ليس فيها اى متسع للطبقات الشعبية » كما ربط بين تصعيد البطش البوليسى والقتل والتعذيب واعتقال عشرات من الشيوعيين واليساريين والنقابيين ، ومن قرب الاتفاق مع صندوق النقد ، حيث يهدف النظام الى « اجهاض أية غضبة او تحرك احتجاجى أو انتفاضة شعبية » ، وطالب حزب الشعب بمواصلة وتصعيد النضال المشترك بين كل القوى الوطنية والتقدمية والتضامن مع المعتقلين والغاء الأحكام الصادرة فى قضية الحزب الشيوعى المصرى وحفظ القضية .

أما الخطاب السياسى لحزب العمال الشيوعى المصرى ، فقد اتسم بقدر من التفصيل والتبسيط يتجلى فى متابعة مظاهر وانعكاسات الازمة الاقتصادية ، مع الاهتمام بعلاقة مصر بالولايات المتحدة والمحادثات مع صندوق النقد الدولى وتوقع تفاقم الازمة الاقتصادية

والاجتماعية ، ومحاولة النظام التوسع فى الارهاب البوليسى لتخويف الطبقات الشعبية والطبقة العاملة . فى هذا السياق فان التصديق على الحكم فى قضية الحزب الشيوعى قصد به « أرهاب الشيوعيين بكافة فصائلهم وبشكل عام كل الطلائع السياسية الوطنية » .

وأكد خطاب (حعشم) العام ان الدعوة لاتحاد كل القوى المعادية للدولة البوليسية والحكم بالطوارىء لا يعنى قيام جبهة للنضال من أجل الاشتراكية والديمقراطية أو البرلمانية ، بل هى جبهة نضال ضد الطوارىء لا تطمس الخلافات بين اطرافها ، ولن تكون على حساب تحالف اليسار .

وقد خصصت اعداد نشرة « الأنتفاضة » ملفات حول الحركة العمالية ، والحركة الطلابية وأوضاع المرأة وتطور السياسية الامنية خاصة ممارسات وزير الداخلية السابق ، والتضامن مع المعتقلين وبعض الموضوعات حول القضايا العربية والتحولات فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية والنظام الدولى .

واخيرا ، تصدرت اهتمامات الخطاب السياسى « للتيار الثورى » الازمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، تليها أزمة الممارسة الديمقراطية والحريات العامة ، مع ملاحظة الربط الوثيق بين القضيتين ، والدعوة الى اطلاق سراح كل المسجونين السياسيين وعمال الحديد والصلب ، وانهاء الحكم المطلق ، وأكد ان السياسية الامنية لن تحل مشاكل الوطن أو توقف مسيرة الديمقراطية التى تعتبر شرطا ضروريا لقيام الجبهة الوطنية فى هذا السياق يرفض خطاب ت . ث أن تكون جبهة اليسار بديلا عن الجبهة الوطنية .

وعلى المستوى العربى حازت القضية الفلسطينية المركز الاول ، تليها مشاكل العمال المصريين فى العراق ، ثم الانقلاب العسكرى فى السودان ، واخيرا الموقف من التجمعات العربية التى يرى خطاب ت . ث انها لا يمكن ان تنجح الا على اسس ديمقراطية وشعبية . ويرفض ت . ث جهود التسوية المطروحة ، أو الالتزام بموقف م . ت . ف وتخليها عن الميثاق الوطنى الفلسطينى الا أنه لا يتهمها بالخيانة . ويمكن القول أن خطاب ت . ث ينطلق وينتهى من ضرورة « قيام جبهة وطنية متحدة وجبهة عربية متحدة فى مواجهة سياسة وشعار الاستعمار الامريكى الصهيونى (من النيل الى الفرات) لتقوم جبهتنا العربية هذه بقيادة حرب تحريرشعبية عربية وطنية كبرى ضد العدو الامريكى الشرس ، عبر شمول ديمقراطى شامل ودور مصرى أساسى فى بناء هذه الجبهة » .

أما بالنسبة للقوى الناصرية ، فيمكن القول ان اكثر الخطابات الناصرية تكاملا وتأثيرا هو خطاب الحزب الاشتراكى الناصرى ، ويمكن بالتالى ـ الاعتماد عليه ـ كتعبير عن الخطاب الناصرى بشكل عام .

وقد قلل هذا الخطاب من سلبيات عملية التأسيس ، مؤكدا « ان التيار الناصرى يمثل الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى ومن الامة العربية ، وليس صحيحا من وجهة النظر هذه أن هناك خلافات داخل التيار الناصرى .. ولكن بالتأكيد هناك خلافات شخصية فنحن لسنا بصمة واحدة .. وهذا الاختلاف فى الرأى أو فى الرؤية ليس على المبادىء أو على الاساسيات ، ويعطى خصوبة اكثر ونسمح به ، بل ندعو اليه ونشجعه »

واهتم الخطاب الناصرى باحداث وتفاعلات اضراب الحديد والصلب ، واصدار الحزب بيانا ضد « الاعتداءات الفجة » على الحريات العامة « التى يمارسها الحكم ضد الحركة الشعبية بمختلف طبقاتها وقواها السياسية من خلال سلسلة متصلة من الممارسات القمعية التى لا تبدأ ادواتها من قانون الطوارىء الذى اصبح فرضا فى بلادنا ، ولا تنتهى بالتعذيب الوحشى وسياسة القمع والعقاب الجماعى التى اصبحت اسلوبا معتمدا ومستقرا لاجهزة القمع » « وندد الخطاب الناصرى باستخدام الحاكم العسكرى لسلطاته فى التصديق من عدمه على أحكام قضايا الحزب الشيوعى المصرى ، والتنظيم الناصرى المسلح واضراب عمال السكك الحديدية . وحذر « الموهومين بجدوى القمع فى تأجيل انفجار مشاكل الحكم الناجمة عن سياسته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية » .

أما بالنسبة للقضايا العربية فقد تجسد الخطاب الناصرى فى بيان صدر فى يناير ١٩٨٩ عن اعلان دولة فلسطينية رحب فيه بهذه الخطوة ، وحذر من أى تسوية فى الظروف الراهنة لان « موازين القوى مازالت فى صالح التحالف الامريكى الاسرائيلى ، وان أى تسوية سياسية الان سوف تكون على حساب الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة » ودعا م . ت . ف الى توخى اقصى درجات الحذر ، ودعم الانتفاضة « وان خير سند للانتفاضة هو ان نناضل على كافة المستويات ، وفى كل انحاء الوطن العربى من اجل الخروج من حالة العجز العربى والهيمنة الامريكية والعربدة الاسرائيلية » .

وحول عودة مصر الى الجامعة العربية أعرب الخطاب الناصرى العام عن أمله ان تكون تكريسا لحقيقة دور مصر كقلب وكقاعدة للامة العربية .. التزاما بما نصت عليه مواثيق العمل العربى المشترك ، ورحب بالوفاق العربى وضرورة أن يكون فى مواجهة الخطر الاستعمارى والصهيونى كمقدمة ضرورية للوحدة والتنمية التى لابد ان تعتمد على المواطن العربى الذى يجب أن يمتلك حقوقه الاساسية التى نصت عليها

المواثيق العالمية وميثاق حقوق الانسان ، وفى هذا السياق رحب الخطاب الناصرى بقيام مجلس التعاون العربى ، وتجمع دول المغرب العربى كمقدمة للوحدة العربية الشاملة ، ودعا الى احياء تنظيمات وقرارات العمل العربى المشترك ، وان تتبنى مصر الحوار مع التجمعات الاقليمية القائمة حتى لا تنعزل ، واكد « ان اية خطوة وحدوية لا تكتسب قيمتها الحقيقية الا بمقدار ماتكون تعبيرا عن ارادة الجماهير وتحقيقا لمصالحها » .

ـ ازمة اليسار المصرى :

يشيع مصطلح الأزمة فى خطاب اغلب فصائل اليسار المصرى منذ اوائل الثمانينات حيث كان يستخدم غالبا لتبرير بعض الانشقاقات الداخلية أو ضعف التأثير السياسى لفصائل اليسار نتيجة تعثر الاداء التنظيمى وفشل اساليب العمل الجماهيرى ، وبصفة عامة عدم قدرة اليسار على التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتسارعة محليا وعربيا .

لكن مع التحولات الفكرية والسياسية فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية تزايد الحديث عن أزمة اليسار وتداعياتها دوليا واقليميا ومحليا ، كما أخذت ابعادا جديدة فكرية وسياسية وتنظيمية ، واقرت كل فصائل اليسار المصرى عام ١٩٨٩ على اختلاف منطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية وحظها من الشرعية والتأثير بوجود أزمة لليسار ، بل وحدة مظاهر تلك الأزمة مجسدة فى :

ـ الجمود الفكرى والحلقية ومحدودية الوسائل مقارنة بالاهداف ، وعدم القدرة على تدارك الفجوة بين الوسائل والاهداف من خلال التجديد الفكرى ، واعادة النظر فى الوسائل والبرامج المطروحة .

ـ ضعف التماسك الداخلى حيث ماتزال مشكلات التجمع الداخلية دون حلول حاسمة كما استمرت ظاهرة التفكك والصراع بين المجموعات الناصرية وعانى الحزب الشيوعى المصرى اكبر فصائل الحركة الشيوعية من انقسام جديد هو الرابع من نوعه منذ اعلان تأسيسه فى مايو ١٩٧٤ .

ـ محدودية التأثير السياسى قياسا الى تاريخ اليسار المصرى وامكانياته المتاحة ، علاوة على الشعور بالعجز عن الفعل أو متابعة التطورات المحلية والدولية . وتتفق اغلب مصادر اليسار على اتساع القاعدة الاجتماعية لقوى اليسار وتعاظم عضويته وانتشار كوادره ، ومع ذلك فان حركة اليسار فى الواقع المصرى دون هذه الامكانيات بكثير ، بل انه يفقد وباستمرار الكثير من مواقعه السابقة ، رغم استمرار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع والتى تخلق عادة البيئة المناسبة لانتعاش اليسار .

ـ عدم قدرة فصائل اليسار عامة على تجاوز خلافاتها الفكرية والسياسية باتجاه التعاون والتنسيق فيما بينها لفترات طويلة ، وتعثر انجاز مشروع التحالف او جبهة اليسار ، واستمرار التنافس والصراع بينها ، اكثر من ذلك فقد افتقرت فصائل اليسار لالية منتظمة للحوار فيما بينها حول القضايا محل الخلاف ، وفى هذا السياق ، تبدو هذه القضايا تقليدية ومنفصلة عن الواقع فهى موروثة عن تجارب وصراعات الماضى ، فضلا عن بعض المؤثرات الشخصية ، الا انها تفرز وتبرز ادعاءات تتردد بين صفوف اليسار حول اتجاه يمينى فى حشم والتجمع والحزب الناصرى (التحالف) والتيار الثورى ، واتجاه راديكالى قوى يمثل اليسار بشكل حقيقى ممثل فى أقلية داخل التجمع وحعشم وحشم والحزب الاشتراكى ، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، والمجموعات الناصرية ، وتطرح هذه الفصائل الاشتراكية كمهمة للمرحلة ، وتلتزم بتصعيد المعارضة والصراع مع الحكم .

ـ العجز عن استيعاب التحولات المتسارعة فى البلدان الاشتراكية ، ومتابعة مايحدث بقدر كبير من الارتباك والشك والشعور بالصدمة ، وبالتالى عدم القدرة على بلورة قراءة مستقلة وشاملة لازمة الفكر والتجارب الاشتراكية فى العالم وانتاج خطاب او خطابات تراعى خصوصية الواقع المصرى وأزمة اليسار . وربما يرتبط هذا التقصير بظروف تاريخية خاصة بنشأة وتطور وتركيب فصائل اليسار المصرى مجتمعة او منفصلة ، وطرق التفكير واساليب العمل التنظيمى السياسى الشائك بينها ، والتى تعكس تشابها يصل احيانا الى حد التطابق فى كثير من القضايا والمواقف .

ثالثا : جماعات المصالح

غلب على الكتابات المهتمة بدراسة تطور جماعات المصالح فى مصر منهج معين اتسم بمايلى :

الاعتقاد أن الجماعات الاجدر بالدراسة هى الجماعات المنظمة فى أشكال مؤسسية ، استنادا الى افتراض التغيرات فى هذه الأشكال المؤسسية يرتبط بالتطور السياسى العام للدولة والمجتمع . وفى هذا الاطار تمت دراسة التغيرات المؤسسية لهذه الجماعات سواء داخليا من حيث حجم العضوية والانقسام والاتفاق بين الاعضاء وتوزيع القوة فيها ، أو خارجيا من حيث سلوك هذه الجماعات فى سياق القوانين والقواعد المنظمة للنشاط السياسى ، ودرجة استجابة الأجهزة التنفيذية لمطالب هذه الجماعات

فى هذا الاطار تم التركيز على النقابات المهنية ، باعتبارها اكثر الاشكال مؤسسية لجماعات المصالح ولما كان المهنيون هم قلب الجماعات الحديثة برزت الدراسات عن نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين والمعلمين والأطباء وغيرهم من الفئات الحديثة المنظمة فى نقابات . وخلصت الغالبية العظمى من هذه الدراسات الى ثلاث مقولات كبرى عن سلوك النقابات المهنية خلال السبعينيات والثمانينيات وهى المرحلة المعروفة بمرحلة التعددية والتحول للديمقراطية . وهذه المقولات هى : اولا ، أن التوسع فى هامش الحرية النقابية والسياسية للنقابات خلال هذه الفترة هو جزء أساسى وربما يجد تفسيره فى تحول النظام السياسى المصرى من شكل التنظيم السياسى الواحد الى شكل التعددية الحزبية ، ومن ايديولوجية التغيير الثورى بقيادة الدولة الى ايديولوجية الحريات السياسية والاقتصادية للأفراد . فى ضوء هذه المقولة تم التأكيد على أن محدودية هامش الحرية النقابية والسياسية للنقابات هى أحدى النتائج الأولى والطبيعية لمحدودية التعددية الحزبية ولمحدودية التوسع فى الحريات السياسية والاقتصادية للافراد والجماعات . ثانيا ، ان آليات القيود من جانب الدولة ، والمتمثلة فى قيود قانونية وتنظيمية ، وقيود مالية وقيود نابعة من العلاقات الشخصية والمصلحية والسياسية بين نخبة النقابات ونخبة الدولة . وثانيها آليات الفرص المتاحة للنقابات ، والنابعة من حاجة الدولة الى التهدئة السياسية ، والحاجة لتدعيم موقف القيادات النقابية ، وتعاظم دور النقابات كمصدر للخدمات الاجتماعية والشخصية لاعضائها فى ضوء هذه المقولة تم تفسير تصاعد قدرة النقابات بصفة عامة على القيام بانتقاد بعض السلوكيات والسياسات العامة للدولة دون ان تواجه بالعنف من جانب الدولة ، وتفسير صعود بعض القيادات النقابية ذات الايديولوجيات المختلفة عن ايديولوجية الدولة ، وتفسير قدرة قيادات نقابية على القيام بالضغط على أجهزة الدولة للخدمات من أجل تحسين قدرة نقاباتهم على توفير الخدمات الاجتماعية للاعضاء **ثالثا** : أن التغيير الاجتماعى الحاد خلال هذه الفترة عكس نفسه بشدة على بناء العضوية فى هذه النقابات . وفى ضوء هذه المقولة تم تفسير ضعف القدرة المؤسسية للنقابات على استيعاب مطالب العضوية الجديدة ، وذلك انطلاقا من ان البناء المؤسسى للنقابة استمر بدون تغيير نتيجة القيود القانونية والتنظيمية المفروضة من الدولة على النقابات فى الوقت الذى ازداد فيه حجم العضوية الجديدة ، وتراكمت ضغوط الاعضاء على النقابات من اجل مطالب سياسية واجتماعية وفئوية .

وأدى نجاح هذا المنهج الى استخدامه فى دراسة سلوك جماعات المصالح الخاصة المنظمة فى أشكال اقل مؤسسية من شكل النقابة ، فاستخدم مثلا فى دراسة جمعية رجال الأعمال المصريين . ومن خلال هذا المنهج تم التوصل الى ثلاث نتائج ، وهى : اولا ، أن بروز هذه الجماعة والجماعات الأخرى المشابهة جاء فى سياق

اتجاه الدولة نحو تقليص دور القطاع العام والانفتاح الاقتصادى . وثانيا ، أن أعضاء هذه الجماعة يمارسون ضغطا منظما على أجهزة صنع القرار الاقتصادى والسياسى ، وأن هناك استجابة مبدئية من جانب الدولة لمطالب اعضاء الجماعة **ثالثا** ، ان التناقضات بين مطالب رجال الاعمال بصرف النظر عن الشكل المؤسسى الذى ينطوى فيه رجال الاعمال ، سواء أكان جمعية رجال الأعمال او اتحاد الغرف التجارية او اتحاد الصناعات ، هى تناقضات غير جذرية ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصادا مختلطا والى ان معظم رجال الاعمال هم اعضاء فى معظم هذه التجمعات .

مما سبق يتضح ان هناك انجازا ضخما لهذا المنهج ، ولكن ايضا هناك اوجه قصور ومحدودية تجب الاشارة اليهما لتعميق البحث فى جماعات المصالح والسياسة المصرية ، ويمكن بهذا الصدد ابداء الملاحظات التالية :

أن هذا المنهج لايعرف المصالح الا فى اطار الفئات الاجتماعية كما هى محددة بتكوين المهن فى المجتمع ، وبالتالى فان التغير فى شروط تكوين المهن ومجالاتها يؤدى الى تغير فى تكوين الفئات الاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى بدوره الى التغير فى المصالح . ويعيب هذا التعريف عدم اعتباره لفكرة المصالح الفردية العامة ، المرتبطة بالانشطة التى يقوم بها افراد معينون ولاتعود فائدتها بصفة اساسية عليهم ولكن على عموم الافراد كل بحسب امكانياته ووفق ظروفه ، ومن مثال ذلك جمعيات رعاية الطفولة والهلال الأحمر ورعاية الاحداث والتعاونيات فى المجالات المختلفة . وكان لهذا التعريف اثره فى وضع حدود معينة على المنهج ، وهو مايظهر عنه التطبيق مثلا على جمعية رجال الاعمال ، مع عدم الاخذ فى الاعتبار أن رجال الأعمال لايعبرون عن مهنة ولكنهم اقرب الى التعبير عن المصالح الفردية العامة ، وعن تحليل الجمعية تم التعامل معها باعتبارها نقابة وهى ليست كذلك لانها جمعية تطوعية تخضع لوزارة الشئون الاجتماعية ، وتتسم ببساطة شكلها التنظيمى . وفى تقرير هذا العام سيتم تحليل الجمعيات التطوعية .

يقوم هذه المنهج على عدم التمييز بين المصالح الموقفية الآنية والمصالح العامة بعيدة المدى المتصلة بالازمات البنائية للنظام الاجتماعى والاقتصادى ويعود عدم التمييز الى تركيز هذا المنهج على قدرة المؤسسات النقابية على التعبير وصياغة المطالب الفئوية فى سياق مواقف سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية محددة بما يتفق واهداف السياسات العامة . وبعبارة اكثر دقة من الناحية المنهاجية ، فان هذا المنهج يركز على دور النقابات فى تغير وتعديل « مخرجات » النظام وليس فى المساهمة فى « مدخلات » النظام فى تعامله مع الأزمات المجتمعية الكبرى ، وفى تقرير هذا العام سنركز على مساهمة النقابات فى « مدخلات » النظام فى اطار الازمات المجتمعية الكبرى مثل البطالة والاصلاح الاقتصادى وغيرها .

١ ـ الجمعيات التطوعية

تعبر الجمعيات التطوعية عن علاقات تنظيمية فى مجال خدمات الرفاهة الاجتماعية ، والتى يقيمها اساسا الافراد مختارين بين انفسهم ، فى اطار العلاقة بين الدولة والمجتمع . وهى فى ذلك تختلف عن العلاقات التنظيمية التى تقيمها الدولة من اجل الرفاهة الاجتماعية ، وتأخذ شكل برامج وزارية فى قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية . وينبع الاختلاف من انه فى حالة نشاط الدولة تكون الدولة هى الفاعل الرئيسى والصانع للخدمة الاجتماعية ، ويكون المجتمع هو المتلقى الرئيسى لهذه الخدمة . بينما فى حالة الجمعيات التطوعية يكون المجتمع هو الفاعل الرئيسى ويكون فى نفس الوقت هو المتلقى الرئيسى للخدمة . فى هذه الحالة تلعب الدولة دور المنظم او القيد على علاقة المجتمع مع ذاته فى مجال الخدمات الاجتماعية . فى هذا الاطار يمكن القول بالمقولات التالية :

ـ تعبر الجمعيات التطوعية عن تعاون بين افراد فى مواجهة مشاكل فى بيئتهم الاجتماعية الاقتصادية ، بعبارة اخرى فان الجمعيات التطوعية هى تنظيمات من أجل حل مشاكل حالة وبالتالى تحقيق مصالح مرتبطة بالوجود الاجتماعى للأفراد . وعلى ذلك يتصور انه عند تعدد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تتعدد الجمعيات التطوعية .

ـ ان العلاقات بين الافراد تقوم على التطوع والتراضى سواء فى تحديد الهدف من النشاط او توزيع الجهد والمخصصات المالية ، وفى هذا السياق غالبا ما تؤثر المكانة الاجتماعية للأفراد المتطوعين على كفاءة ونطاق نشاط الجمعيات التطوعية .

عندما تكون الدولة ذات طبيعة تدخلية فى الاقتصاد بغرض اعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية ، يحدث ازدواج وربما تضارب بين نشاط الدولة والنشاط التطوعى فى مجال الخدمات . واذا كانت الدولة تنهج نهجا سلطويا فى تدخلها ، فان ذلك يؤدى الى الدمج الوظيفى للجمعيات فى الاطر التنظيمية والبرنامجية للدولة . أما اذا كانت الدولة تنتهج منهجاً ديمقراطيا فى تدخلها ، فان المتصور هو حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الادوار والاحتواء المالى والادارى .

أ ـ الدولة والجمعيات التطوعية :

كانت الجهود التطوعية فى مصر فى بداية الامر هى المسئول الأول عن الخدمات الاجتماعية ، حيث بدأت هذه الجهود على وجه التحديد فى عام ١٨٢١ . واستمر الحال على ذلك حتى بدايات قيام الدولة بالتدخل حكوميا فى مجال الخدمات الاجتماعية فى ١٩٣٩ ، وذلك بانشاء وزارة الشئون الاجتماعية . وكان من اثار تدخل الدولة فى هذا المجال ، ان قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتبنى بعض مشروعات الجهود التطوعية كتلك التى كانت تقوم بها على سبيل المثال الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، وجماعة المشتغلين بالخدمة الاجتماعية . بل وبدأت الوزارة مزاحمة النشاط التطوعى من خلال التشريع الخاص للضمان الاجتماعى الذى صدر فى ١٩٥٠ ، وهو التشريع الذى اقر برامج حكومية متخصصة للفئات الخاصة كالمعوقين والمكفوفين وخلافه .

وقد اهتمت الدولة خلال هذه الفترة وحتى ١٩٥٦ بالتركيز على الدمج الوظيفى للجمعيات التطوعية ذات الاغراض المتعددة ، واالتى تقوم بالتعامل بشكل شامل مع المشاكل الاجتماعية ، الأمر الذى ادى الى انخفاض حاد فى التطوع بالنسبة لهذه الجمعيات . ويرتبط بهذا الانخفاض قيام الدولة منذ ١٩٤٦ بتنبى برامج تعليمية بهدف تخريج فنيين اجتماعيين .

وتطورت العلاقة بين الدولة والجمعيات فى خلال الستينات ومابعدها حتى الان بحيث ان ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية بغرض تنظيمها صاحبة ازدياد فى الاندماج الوظيفى للجمعيات التطوعية . واتبعت الدولة طريقتين للدمج الوظيفى ، اولاهما قيام وزارة الشئون الاجتماعية بالمساهمة فى انشاء جمعيات تطوعية ، فتم على سبيل المثال تشكيل « الجمعية المصرية للدراسات السكانية » بناء على طلب وزارة الشئون الاجتماعية ، وهى الجمعية التى تحولت بعد ذلك الى « الجمعية العامة لتنظيم الاسرة » . وثانيهما ، اضفاء الصفة العامة على الجمعية التطوعية ، وهى الصفة التى تعنى عدم جواز الحجز على اموالها ، وعدم جواز تملك اموالها بمضى المدة . وفى مقابل هذين يجوز لوزارة الشئون الاجتماعية نزع الملكية للمنفعة العامة التى تقوم بها ، كما يجوز ان تكلفها الوزارة بادارة المؤسسات التابعة لها او تنفيذ مشروعاتها او برامجها . وقد قامت الدولة لاول مرة فى ١٩٦٨ وفق القرار الجمهورى رقم ٧٥٠ باضفاء الصفة العامة على ١٢٧ جمعية فى انحاء الجمهورية ، كلها من الجمعيات التطوعية القائدة فى مجال الخدمة الاجتماعية مثل نادى سيدات القاهرة والجمعية الخيرية الاسلامية وجمعية هدى شعراوى والجمعية الخيرية القبطية الكبرى وجمعية المواساة ورابطة الاصلاح الاجتماعى وغيرها . ومن خلال هذا القرار تم ايضا اضفاء الصفة العامة على جمعيات الوحدات القروية التى تتبع وحدات اجتماعية ، وجمعيات الوحدات الصحراوية وجمعيات الوحدات السكنية وجمعيات التأهيل الاجتماعى ، وجمعيات الاسر المنتجة بالمحافظات ، واخيرا على الاتحادات الاقليمية بالمحافظات ، والاتحادات النوعية ، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة . وبهاتين الطريقتين للدمج الوظيفى سيطرت الدولة تماما على مجالات خدمات الرفاهة الاجتماعية . وفى عام ١٩٦٩ اضافت للقائمة ٤٩ جمعية اخرى من انحاء الجمهورية بالقرار الجمهورى رقم ١١٦٥ . وفى نفس العام اضفيت الصفة العامة على جمعية الهلال الأحمر . ولم يصدر أى قرار جمهورى باضفاء الصفة العامة على الجمعيات التطوعية خلال الفترة ١٩٦٩ حتى ١٩٨٥ ، وذلك عندما استخدم رئيس الوزراء السلطات المفوضة له ، واصدار القرار رقم ٨٥٩ باضفاء الصفة العامة على ١٦ جمعية تطوعية . الا أنه يلاحظ ان ١٥ جمعية من هذه الجمعيات التى تم دمجها وظيفيا فى ١٩٨٥ كانت جمعيات تطوعية فى اطار اسلامى وقبطى . والمرجح ان هذا الدمج ارتبط فى هدفه بالاستقرار السياسى اكثر منه بمساعدة الدولة فى مجال الخدمات الاجتماعية .

والى جانب هذه الاستراتيجية للدمج الوظيفى انتهجت الدولة استراتيجية اخرى تمثلت فى الاشراف والهيمنة التنظيمية . ويعتبر قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ اول قانون ينظم الجمعيات فى مصر ، وتلته العديد من القوانين الاخرى ، الى ان صدر قانون رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ لجمع شتات القوانين المنظمة للجمعيات فى قانون واحد ، وتم تعديله فى قانون اخر رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وجسد هذا القانون قمة الهيمنة التنظيمية فى المواد ٢٧ ، ٣٩ ، ٣٣ ، ٥٧ منه ، وهى المواد التى تعطى الجهة الادارية الحق غير المشروط فى الرقابة السابقة واللاحقة على اعمال الجمعيات ، وسلطة حل الجمعيات اذا ثبت عجزها عن تحقيق الاغراض التى انشئت من أجلها . وايضا فى المواد ٤ و ٢٦ ، و ٢٨ و ٢٩ . وهى المواد التى تقرر ضرورة موافقة الجهة الادارية للجمعية لكى تعمل فى اكثر من ميدان اجتماعى ، او تباشر نشاطها خارج نطاق المحافظة ، كما تعطى هذه المواد للجهة الادارية الحق فى حل مجلس ادارة الجمعية ، وتعين مجلس مؤقت ، والحق فى ادماج اكثر من جمعية تعمل لغرض مماثل . واتبعت الدولة وسائل تنظيمية اخرى تمثلت فى ضرورة موافقة جهات الامن على المؤسسين لانشاء الجمعية ، وفى تجميع الجمعيات فى اتحاد عام واتحادات

اقليمية ، حيث انشئت الاتحادات الاقليمية بقرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ومن مهامه تنفيذ السياسة العامة للاتحاد العام للجمعيات ويتكون مجلس ادارته من ١٥ عضوا على الاقل ، ولايزيدون على ٣٠ منهم خمسة بحكم وظائفهم الادارية والمحلية ، وخمسة اخرون يصدر بشأنهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية ، وينتخب الباقى من الجمعيات المنضمة للاتحاد . اما الاتحاد العام فقد انشىء فى ١٩٦٩ بغرض رسم سياسة العمل الاجتماعى فى نطاق السياسة العامة للدولة .

وهكذا تم دمج الجمعيات وظيفيا وتنظيميا فى الدولة فى سياق قيام الدولة بوظائفها فى مجالات الخدمات الاجتماعية . . فى الاطار يتم بحث آليات وديناميات الدمج الوظيفى لجمعيات الاسر المنتجة والدمج التنظيمى لنوادى اعضاء هيئات التدريس بالجامعات مع تركيز على نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .

تمثل جمعيات الاسر المنتجة حالة من حالات الدمج الوظيفى الكامل فى سياق السياسات العامة للدولة ، فبعد ان كانت فى الستينيات مندمجة فى اطار سياسات توزيع الدخل باعتبارها السياسات القائدة لنظام السياسيات العامة ككل ، اصبحت فى الثمانينيات مطوعة فى اطار سياسات الاصلاح الاقتصادى من حيث العمل على رفع القدرة التصديرية للمنتجات المصرية ، والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية وتنمية مصادر ذاتية للدخل للاسر الفقيرة .

بعبارة اخرى ، فإن نجاح الجمعية فى تحقيق اغراضها المتعلقة بالمصالح الفردية العامة ، يرتبط فى جزء كبير منه بنجاح السياسة العامة للدولة فى هذا المجال . وكما جاء بلائحته الداخلية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فان مشروع الاسر المنتجة هو مشروع اجتماعى ذو صبغة اقتصادية ، يهدف الى استثمار جهود الاسرة ، عن طريق تحويل المنزل الى وحدة انتاجية تعينها على زيادة الدخل . فى هذا الاطار تقوم « الجمعية العامة للتدريب المهنى والاسرة المنتجة » بالتعاون مع الادارة العامة للاسر المنتجة بوزارة الشئون الاجتماعية برسم السياسة العامة لنشاط مشروع الاسر المنتجة ، كما تقوم بتنفيذ القرارات واللوائح الوزارية ومعاونة الجمعيات الاعضاء التى تساهم الجمعية العامة فى تمويلها والاشراف عليها . ووفق البيانات الرسمية المنشورة عن الفترة حتى عام ١٩٨٦ ، تتوزع نسب الاسر التى يخدمها ويرعاها المشروع طبقا لانواع الحرف كمايلى : ٥٦فى المائة مشغولات نسوية ، ١٧ فى المائة مشروعات تجارية ، ٥ فى المائة مشروعات صناعية ، ١٨ فى المائة مشروعات زراعية ، واخيرا ٤ فى المائة مشروعات غير مصنفة .

ويبدو أن نجاح هذه المشروعات كان الدافع وراء تأكيد وزيرة الشئون الاجتماعية فى مايو من هذا العام (١٩٨٩) على أن هدف الوزارة هو الوصول بهذه الاسر الى مليون أسرة ، كهدف قومى يضم ربات البيوت ، والمكلفون بالخدمة العامة وخريجى المعاهد والطلاب العاملين فى القطاع العام والخاص والحكومة . وقد استطاعت الجمعية العامة فى اطار التعاون مع الدولة رفع عدد الاسر المستفيدة من ٤٢٧٨٨ فى عام ١٩٨٦ الى حوالى ١٨٧ الف اسرة فى عام ١٩٨٩ . وفى هذا العام (١٩٨٩) نجحت الجمعية والوزارة معا فى تحويل حوالى ١٦٠٠ أسرة من الاسر التى تحصل على مساعدات ضمانية الى أسر منتجة تنفذ مشروعات وتحصل على دخل مستقل .

وكان للأندماج الوظيفى لهذه الجمعيات فى اطار الدولة أثره الكبير فى توفير الفرص للجمعية العامة فى تلقى جزء من المعونات الدولية الممنوحة للحكومة . ففى هذا عام ١٩٨٩ عرض البنك الدولى لأول مرة معونة قدرها ٢٠ مليون جنيه مصرى لتدعيم هذه الجمعيات ، علما بأن منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية تقوم بتنفيذ بعض مشروعات المرأة الريفية فى محافظات الغربية والمنيا . كما بدأت فى نهاية هذا العام المرحلة الثانية من مشروع تطوير الاسر المنتجة فى سبيل تحقيق قدر أعلى من اللامركزية فى هذا المجال بالتعاون مع الحكومة الهولندية بناء على منحة منها . وينفذ هذا المشروع الذى بدأت مرحلته الاولى فى ١٩٨٣ فى خمس محافظات وهى الدقهلية وبنى سويف وسوهاج وقنا واسوان . ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثالثة فى ١٩٩١ .

وكان للأندماج الوظيفى أثره ايضا فى اتاحه فرصة لمشروعات الاسر المنتجة للاسهام فى السياسة الاقتصادية الخارجية المصرية . فهذه المشروعات ومنتجاتها ركن أصيل فى سياسة التصدير المصرية ، حيث قامت هذا العام بتنفيذ بعض الاتفاقات مع رجال أعمال من الدول العربية والاوربية ، بالاضافة الى اقامة معارض دولية لمنتجات الجمعيات . كما قامت الوزارة نيابة عن الجمعية العامة للأسر المنتجة باجراء مباحثات مع دولة قطر بشأن التوسع فى اقامة معارض لمنتجات الأسر المنتجة وعرضها بالشركات فى قطر .

وكما كان لهذا الاندماج الوظيفى اثره فى تحقيق الجمعية العامة للتدريب المهنى والاسر المنتجة لأغراضها ، كان له اثره أيضا على رفع كفاءة الجمعية فى التوسع وتطوير نشاطها . فتطويع الجمعيات فى اطار السياسات العامة القائمة على تشجيع القطاع الخاص

وحرية السوق أدى بالأسر المنتجة الى مواجهة ارتفاع أسعار الخامات الى جانب حصر تسويق منتجاتها فى القطاع الخاص ، دون القطاع العام ، رغم أن التسويق فى القطاع العام والمنافذ الحكومية يفتح مجالا أكبر أمام المنتجات ويولد دخلا أعظم لهذه الأسر . كما أدى الاندماج الى معاناة الجمعيات من الازمة المالية للحكومة والدولة ، الامر الذى انعكس فى عدم تطوير الاسر لتصبح وحدات كاملة ، فلجأت الى السوق لاستكمال عملها وخاصة فى مجال التشطيب ، الامر الذى أدى الى رفع تكلفة المنتج النهائى .

تمثل نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حالة من حالات الاندماج التنظيمى للجمعيات التطوعية فى اطار الدولة . وتشير هذه الحالة الى واقع عام هو أن الجمعيات المندمجة وظيفيا فى الدولة تعتبر أكثر استقرار فى سياق السياسات العامة من الجمعيات المندمجة فقط تنظيميا ، حيث أن الاندماج التنظيمى يسمح للجمعيات بالتأثر بالتغيرات المجتمعية بصفة عامة بعكس الجمعيات الخاضعة للاندماج الوظيفى .

ظهر هذا التأثر من جانب نوادى أعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٨٩ بأسلوب أكثر وضوحا من الجمعيات الاخرى ، وربما شارك نادى القضاة فى هذه السمة نوادى هيئات التدريس . فالاندماج التنظيمى لم يمنع النوادى وعلى الاخص نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة من التمرد على هذا الاندماج ، وكان جوهر التمرد خلال هذا العام ، وربما كما كان فى العام الماضى وما سبقه من أعوام ، متمثلا فى سعى النادى الى التعبير عن مصالح سياسية . بعبارة أخرى ، كان سعيا للخروج من هيمنة الاندماج التنظيمى ، الذى يمنع التعبير عن المصالح السياسية ، ويقصر النشاط فى اطار الرفاهة الاجتماعية الى نطاق العمل التعبير السياسيين .

وقد حفل عام ١٩٨٩ بنشاط واسع لنوادى هيئات التدريس فى سياق الاعتراض على بعض السياسات العامة للدولة ، مع التركيز على مايتعلق منها بالحريات العامة وممارسة الدولة لسلطتها الجبرية . ويوضح النشاط هذا العام تفاقم أزمة الدولة فى الدمج التنظيمى الامر الذى أدى فى حالة نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة على سبيل المثال الى تدخل القيادة السياسية لاستيعاب الموقف . ويلاحظ التالى على نشاط النوادى هذا العام :

- الاستمرار فى صياغة مصالح سياسية تتفق مع كون أعضاء هذه النوادى من الفئات المثقفة . فى هذا الاطار كان هناك تركيز أكبر على موضوع الحريات العامة وعلى قضايا دستورية متعلقة بالفصل بين السلطات واحترام القانون واستقلال الجامعات واحترام المؤسسات السياسية وخاصة البرلمان .

- تأكيد التعبير عن مواقف متصلة بقضايا السياسة الخارجية مثل قرارات المؤتمر العام الثالث والاربعين لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية (مارس ١٩٨٩) والذى أشاد بقرارات وتوصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، والمطالبة بسرعة المؤتمر الدولى للشرق الاوسط ، والمطالبة بالاعتراف بحكومة المجاهدين الافغان ، ورفض وحظر جميع صور التطبيع مع اسرائيل .

- الاستمرار فى تطوير ابعاد ومضامين سياسية لقضايا مهنية ، مثل قضية قانون تنظيم الجامعات وتوحيد المعاملة المالية لاعضاء هيئة التدريس فى جميع الجامعات المصرية ، وسلطات المجلس الاعلى للجامعات ، وتنظيم أساليب التحقيق الداخلى مع أعضاء هيئة التدريس . ويمكن تلخيص هذا كله فى عنصرين :

أولا الرغبة فى لعب دور أكبر فى صنع القرار على مستوى الجامعة وعلى مستوى نظام التعليم التى كان قد ارسلها الى المؤتمر الاربعين لاتخاذ النوادى فى ديسمبر ١٩٨٨ والخاصة بمشروع قانون التعليم الجامعى ، وفى مطالبته هذا العام باعتماد المقترحات الخاصة بتطوير الجامعات والتى انتهت اليها لجان شارك فيها ممثلو النوادى .

ثانيا استخدام سلاح اثاره الرأى العام سواء من خلال الصحافة الحزبية أو الاضراب العام لتحقيق اصلاحات أو مطالب مهنية وادارية كما حدث بالنسبة لبعض اساتذة كلية الطب بجامعة القناة وبالنسبة لمشكلة أرض نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة التى استولت عليها وزارة الداخلية .

- تضاؤل دور وزارة الشئون الاجتماعية فى التأثير على نشاط النوادى ، رغم انها مشهرة وفقا لقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ . بعبارة أخرى فإن نشاط النوادى هذا العام ادى الى بروز أدوار لوزارات أخرى مثل التعليم والداخلية والرى ولرئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وسكرتيريته .

من هذه الملاحظات الاربع ، يمكن القول بأنه رغم الهيكل التنظيمى البسيط للجمعيات الخاضعة للاندماج التنظيمى ، فان بعضها كنوادى هيئات التدريس وبعض الجمعيات الدينية له قدرة على ممارسة نشاط ملحوظ يتعارض مع قواعد هذا الاندماج ، فى حين لاتستطيع الجهة الادارية التى تتبع لها هذه الجمعيات ردعها من خلال الحل على سبيل المثال ، مما يشير إلى الاندماج التنظيمى كعائق للتسييس .

وهذا فى الاغلب الاعم على عكس الجمعيات المندمجة

وظيفيا ، التى يصعب تسيسها وان حدث ذلك يظل لجهة الادارة القدرة الكافية على ضبط نشاطها . وهذه على سبيل المثال حالة جمعيات الشبان المسلمين .
فجمعيات الشبان المسلمين جمعيات مندمجة وظيفيا فى اطار السياسات العامة للدولة ، فضلا عن سيطرة نخبة الدولة على المراكز القيادية فيها الى جانب كونها جمعيات ذات صفة عامة . فهذه الجمعيات وخاصة فرع القاهرة رغم نزوعه الى التسيس ولو جزئيا الا أن وزارة الشئون الاجتماعية كانت قادرة على اسقاط عضوية ثلاثة من اعضاء جمعية القاهرة ، بل والاقدام على التهديد بحل المجلس بأكمله . ومن المرجح أن هذا التهديد كان له الاثر الفعال فى تحجيم نشاط جمعيات الشبان المسلمين خلال عام ١٩٨٩ .

ب ـ المجتمع والجمعيات :

تتحدد ميادين العمل الاجتماعى للجمعيات وفقا للقرار الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ والصادر بالائحة التنفيذية لقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . وتضمن القرار سبعة ميادين وهى : رعاية الطفولة ورعاية الاسرة ، والمساعدات الاجتماعية ، ورعاية الشيخوخة ، ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين والخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، وتنمية المجتمعات المحلية . ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام القرار الجمهورى سالف الذكر ، واضيفت خمسة ميادين اخرى وهى : تنظيم الاسرة والصداقة بين الشعوب ورعاية المسجونين والتنظيم والادارة والنشاط الادبى . وفى ١٩٨١ اضيف ميدان جديد بالقرار الوزارى لوزير الشئون الاجتماعية رقم ١٢٣ وهو ميدان الدفاع الاجتماعى . وبذلك أصبحت عدد ميادين العمل الاجتماعى ١٣ ميدانا .

وقد تطور عدد الجمعيات (وفقا لبيانات الاتحاد العام للجمعيات فى (١٩٨٣) من ١٣٠١ خلال المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ وارتفع الى ١٩٥٠ جمعية خلال المدة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ وزاد الى ٧٥٩٣ خلال المدة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ حتى وصل فى نهاية عام ١٩٨١ الى ١٠٧٣١ جمعية . وينتهى كتاب المؤشرات الاحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ الى انه منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ارتفع العدد الى ١١٤٧١ جمعية . الا أن تقرير اتحاد الجمعيات والمؤسسات الخاصة عن نشاط الجمعيات خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ يوضح أن عدد الجمعيات القائمة والمشهرة خلال السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ تطور بالترتيب التالى :
١٠٢٧٥ ، ١٠٥٢٧ ، ١١١٥٩ جمعية . الا أن مسئولى قطاع الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية يرون أن العدد قد ارتفع مع ١٩٨٩ وقارب ١٤ ألف جمعية . وعدم التحديد لهذا العدد الجمعيات يبرز بشكل أكثر وضوحا فى احصاءات الوزراء ، فقد ذكر أن عدد الجمعيات الاجمالى فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية بلغ ١١٤٧١ فى عام ١٩٨٥ / ١٩٨٧ بينما أوردت نفس الاحصاءات عن نفس العام توزيعا لهذه الجمعيات على المحافظات يؤدى الى اجمالى مختلف عن الاجمالى المذكور .

فعدد جمعيات الرعاية التى تعمل فى ميدان واحد تبلغ ٥٧٢٩ وعدد جمعيات الرعاية التى تعمل فى أكثر من ميدان تبلغ ٢٧٧٢ جمعية وعدد جمعيات التنمية تبلغ ١٧٥٥ ، الأمر الذى يعنى اجمالى ١٠٢٥٦ وهو يقل عن رقم الوزارة الاجمالى أى ١١٤٧١ ويقارب رقم الاتحاد عن عام ١٩٨٦ وهو ١٠٥٢٧ . والمقصود من هذه المناقشة القول بالتالى :
ـ انه بينما تقول لنا أرقام الوزارة أن الجمعيات خلال الثمانينيات قد ازدادت من ١٠٧٥٩ جمعية فى ١٩٨٣ / ١٩٨٤ وفقا لاحصاءات ١٩٨٤ / ١٩٨٥ الى ١١٤٧١ وفقا لاحصاءات ١٩٨٦ / ١٩٨٧ تقول لنا أرقام الاتحاد العام للجمعيات ان أجمالى عدد الجمعيات قد تناقص من ١٠٧٣١ فى نهاية عام ١٩٨١ الى ١٠٥٢٧ لعام ١٩٨٧ وان كان قد زاد زيادة طفيفة فى عام ١٩٨٨ ليرتفع الى ١١١٥٩ جمعية .
ـ من المصدرين يمكن القول بأن عدد الجمعيات منذ ١٩٨١ اصبح يتعدى عشرة آلاف جمعية . بعبارة أخرى يوجد اتفاق بين المصدرين على أن الجمعيات قد شهددت زيادة كبرى خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ .
ـ ان نسبة الزيادة الى اجمالى عدد الجمعيات خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨١ أكبر من الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ .

وبصفة عامة هناك تركز أكبر عبر الزمن للجمعيات فى ثلاثة ميادين أساسية وهى المساعدات الاجتماعية والخدمات الثقافية /الدينية / العلمية وتنمية المجتمعات المحلية . ويأتى التركز الاقل من ذلك فى ميادين رعاية الاسرة ورعاية الطفولة والامومة . ورعاية المعوقين . أما الميادين التى تشهد تركزا خفيفا للجمعيات فهى : تنظيم الاسرة والصداقة بين الشعوب ورعاية الشيخوخة والمسجونين والنشاط الادبى والتنظيم والادارة والدفاع الاجتماعى . ووفقا لتقرير المجالس القومية المتخصصة فى الدورة السادسة لعام ١٩٨٥ هناك ملاحظتان على هذا التوزيع :
ـ انه لا يتناسب والاحتياجات الفعلية للمجتمع ففى ميدان الطفولة والامومة لاتغطى الجمعيات الا ٢٠ فى

المائة فقط من الاحتياجات .
ـ أن التركز الضخم فى الميادين الثلاثة الاولى لا يعنى أن هناك اشباعا أكبر لحاجات المجتمع فى هذه الميادين ، وذلك لضيق مواردها المالية .

ويخصوص الموارد المالية جدير بالملاحظة أن حوالى ثلث اجمالى عدد الجمعيات معان أعانة مباشرة من وزارة الشئون الاجتماعية ، ومن المرجح أن هذه الثلث يضم فى معظمه جمعيات فى ميادين رعاية الطفولة والامومة ورعاية الاسرة والشيخوخة والمساعدات الاجتماعية والفئات الخاصة . ويمكن تصور الازمة المالية للجمعيات العامة فى هذه الميادين اذا عرفنا ان ايرادات اجمالى الجمعيات من مختلف المصادر الرسمية والاهلية بلغت فى ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ اقل قليلا من نصف مصروفاتها . وهذه الازمة تعنى أولا أن هناك اتجاها عاما لان تكون الجمعيات مدانة للبنوك . وثانيا أن أزمة الاستدانة للبنوك ربما تقع أكثر على كاهل الجمعيات غير ذات الاتجاه الاسلامى ، والعاملة فى الميادين المشار اليها سابقا وذلك فى ضوء القدرة المالية المتعاظمة نسبيا لهذا الاتجاه خلال الثمانينيات .

أما بالنسبة للمحافظات فالتركيز الاعظم يقع فى محافظة القاهرة ، فوفقا لارقام ١٩٨٥/١٩٨٦ يوجد فى القاهرة وحدها حوالى ٣٢٥٢ جمعية تليها كل من الاسكندرية (حوالى ٨٠٠) والجيزة (حوالى ٧٧٠) والشرقية والمنوفية (ما يربو عن ٦٠٠ لكل منهما) .

ويوجد فى كل من المينا والقليوبية حوالى ٥٠٠ وكل من الدقهلية والقليوبية والبحيرة حوالى ٤٠٠ وكل من سوهاج واسوان واسيوط وبنى سويف حوالى ٣٠٠ وكل من قنا والفيوم وكفر الشيخ حوالى ٢٠٠ ، وكل من بورسعيد والاسماعيلية والسويس ودمياط مايقرب من ١٠٠ ، وكل من البحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء اقل من ١٠٠ ويمكن تحليل هذا التوزيع فى اطرين : كثافة السكان فى الكيلو متر المربع ، والمكانة التنموية للمحافظات .

من أرقام احصاء ١٩٨٦ للسكان يمكن تقسيم المحافظات تبعا للكثافة الى ثلاث مجموعات : اولاها ذات الكثافة السكانية العالية (المزدحمة) وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والجيزة والقليوبية ، والثانية ذات الكثافة المتوسطة وهى محافظات دمياط والمنيا وقنا واسوان وبنى سويف والدقهلية ، والثالثة ذات الكثافة القليلة وهى السويس والفيوم والشرقية والبحيرة وكفر الشيخ والاسماعيلية ، أما المحافظات شبه الخالية من السكان فهى : الوادى الجديد ومطروح وسيناء الشمالية والجنوبية ، والبحر الاحمر . فى ضوء ذلك يمكن ملاحظة :

ـ أن الكثافة الاكبر بالمحافظات ، لا تعنى بالضرورة تركزا أكبر فى عدد الجمعيات بها ، حيث أن هذه العلاقة الايجابية المباشرة لا تتوافر الا فى حالات القاهرة والاسكندرية والجيزة بينما لاتتوافر فى حالتى القليوبية وبورسعيد ، مما يمكن ان يفترض معه انه لابد ان يصاحب كثافة السكان ، أن تكون المحافظة من المحافظات الرئيسية من حيث توافر الخدمات وتركز السلطة .

ـ ان الكثافة الاقل بالمحافظات قد تعنى بالضرورة تركزا خفيفا للجمعيات بها وهنا نجد حالات السويس والاسماعيلية والفيوم وربما كفر الشيخ والبحيرة ، أما حالة الشرقية فهى حالة شاذة حيث تقسم بكثافة خفيفة ، يصاحبها تركز عال للجمعيات ويمكن ان يفسر ذلك بالنمو الحضرى السريع خلال السنوات العشر الماضية ، حيث نمت الشرقية بأعلى معدل فى الجمهورية ، وذلك بمقدار حوالى ١٠,٥ فى المائة سنويا .

أما بالنسبة للمكانة التنموية فيمكن تصنيف محافظات الجمهورية الى خمس فئات تتراوح من الاكثر نموا إلى الأقل نموا وفقا لثلاثة وعشرين متغيرا (انظر دراسة أحمد سيف النصر ، التنمية الاقليمية ومحددات الهجرة الداخلية فى مصر : دراسة أمبيريقية . المجلس القومى للسكان ، مايو ١٩٨٦) . وبأختيار محافظتين من كل فئة تمثل الاولى الحد الاعلى للنمو والثانية الحد الادنى للنمو فى داخل نفس الفئة يصبح لدينا التقسيم التالى :

١ ـ القاهرة / الاسكندرية .
٢ ـ الجيزة / القليوبية .
٣ ـ الغربية / أسيوط .
٤ ـ المنوفية / المنيا .
٥ ـ قنا / كفر الشيخ .

فى ضوء هذا التقسيم نلاحظ التالى :
ـ انه بصفة عامة كلما ارتفعت المكانة التنمية للمحافظة كلما وجدنا تركيزا أعلى للجمعيات ، وتعتبر حالة المنوفية حالة شاذة . ويمكن تفسيرها فى اطار ما شهدته السبعينيات من تفضيل للمنوفية بخصوص توزيع الموارد ورعاية العمل التطوعى بها .
ـ أن انخفاض المكانة التنموية للمحافظة لا تعنى انخفاضا فى عدد الجمعيات بها ، فنلاحظ أن كل محافظات الحد الادنى للنمو فى الفئات الخمس تشهد تركزا للجمعيات أعلى من محافظات أعلى منها فى النمو وداخل الفئة التنموية . فلا توجد أى من محافظات الحد الادنى للنمو تشهد تركزا يربو على ١٠٠ أو أقل ، ولكن كلها تشهد تركزا يقرب من (أو يزيد عن) ٢٠٠ جمعية .

٢ ـ النقابات المهنية :

يركز النموذج التحليلى الشائع لدور النقابات المهنية فى الحياة السياسية كما أوضحنا من قبل ـ على تأثير النقابات على مخرجات النظام السياسى من خدمات وقرارات وأفعال . والافتراض الرئيسى الذى يحكم هذا النموذج هو أن النظام السياسى المصرى منذ ثورة ١٩٥٢ يقوم على الدمج التنظيمى والايديولوجى والوظيفى لكافة القوى والادوار والمؤسسات السياسية والاجتماعية والفكرية فى المجتمع . ومن هذا الافتراض يستخلص القول ان النظام السياسى لايسمح لهذه القوى والادوار والمؤسسات بالتأثير المؤسسى الفعال على المدخلات الرئيسية للنظام السياسى ، لأن فى ذلك نفيا لاحتكار النظام للقدرة على الدمج السلطوى لهيئات المجتمع المختلفة . وإنه اذا كان هناك قدر من التفاوض وعلاقات التأثير والتأثر بين النظام وهيئات المجتمع ، فهو لايوجد الا فى نطاق مخرجات النظام . ولايمكن الفهم الكامل لهذه الديناميات المؤسسية من احتكار للسلطة وحرية محدودة إلا فى إطار تفسيرين اضافيين . من الناحية الأولى يمكن القول أن هذا النظام قد طور شرعية وتقاليد سياسية تقوم على الدور الرئيسى للزعيم أو الرئيس فى صنع السياسات وتقرير الأفعال والقرارات (انظر التقرير الاستراتيجى ١٩٨٨ وخاصة الجزء الخاص بنظام الحكم الذى يوضح أبعاد هيمنة رئيس الدولة على جهاز مؤسسات الدولة) . أما التفسير الآخر فيرتبط بديناميات نمو الطبقة الوسطى الجديدة بعد ١٩٥٢ وإعتمادها على جهاز الدولة فى أحداث نوع من التماسك الداخلى سواء من حيث تنظيم العلاقات داخلها بين الفئات المكونة لها ، أو من حيث تجديد دمائها وإعادة انتاج وضعها الطبقى .

يغيب عن هذه التقاليد التحليلية الدور الذى تلعبه هذه النقابات كمدخل من مدخلات النظام السياسى . وتنبع الحاجة لمثل هذه المعاملة التحليلية من طبيعة تطور النظام السياسى المصرى منذ منتصف السبعينيات نحو التعددية السياسية والتقليل من سلطوية الدمج السياسى والوظيفى لهيئات المجتمع فى الدولة . فى تقرير هذا العام سنتلمس مظاهر دور النقابات المهنية كمدخل من مدخلات النظام السياسى ، فى إطار الأزمات والقضايا المجتمعية الكبرى من بطالة وإصلاح اقتصادى وتوسيع لنطاق الممارسة الديمقراطية ، وتنتهى ببعض المعالم الأساسية لهذا الدور فى الخاتمة .

أ ـ نقابة المهندسين

جاءت قضية بطالة المهندسين لتحتل المكانة الأولى من إهتمام النقابة هذا العام ، وكان ذلك إستمرار الاهتمام كبير إستمر خلال العامين السابقين . فى هذا السياق اتخذت الجمعية العمومية للنقابة فى إجتماعها فى مايو ١٩٨٨ قرارا بضرورة دراسة مشكلة البطالة بين المهندسين وضرورة عقد مؤتمر لدراستها . وتم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة ٣١ ديسمبر حتى الأول من يناير ١٩٨٩ .

وقد جاء إنعقاد هذا المؤتمر من منظور يربط مشكلة بطالة المهندسين كقضية فئوية بالمشاكل والأزمات العامة فى المجتمع والدولة . وفى أغلب الأوراق التى قدمت كان هناك تأكيد مستمر على مقولة أن مشكلة بطالة المهندسين هى وجه من أوجه أزمة التنمية والتصنيع فى مصر .

فى إطار هذه المقولة برز اتفاق عام حول المبادىء التالية لصنع سياسة عامة لمواجهة البطالة بين المتعلمين بصفة عامة وبين المهندسين بصفة خاصة :

ـ إن التعليم ليس هدفا فى حد ذاته ، وإنما هو وسيلة للعمل . وإن تخطيط القوى العاملة أساس هام وسابق على التخطيط التعليمى السليم .

ـ إن واحدا من الحلول الأساسية لبطالة المهندسين هو أن تقوم النقابة بتشجيع كليات الهندسة على زيادة التعليم العام المشترك بين المهندسين ، وعلى النقابة أن تدعو وعلى الكليات أن تؤكد على التعليم الهندسى العام وتترك التخصص الدقيق للدراسات العليا .

ـ يجب تحجيم دور المهندس الأجنبى فى المشروعات المصرية ، حيث يقوم بحوالى ٧٠ فى المائة من مجمل الأعمال والأنشطة الهندسية من تخطيط عمل وتصنيع ودراسات جدوى وغيرها ، الأمر الذى يستدعى تنظيما لنشاط كل من النقابة والجامعة والوزارات والشركات الصناعية والهيئات وشركات المقاولات ، والذى يقود بالضرورة الى أن يستبدل بأسلوب تسليم المفتاح ، انشاء المشروعات بأسلوب فك الحزمة التكنولوجية على أطراف متعددة .

ـ اعداد برامج للتعليم المستمر للمهندسين ، وإنشاء مركز للتقنية للمساهمة فى تشجيع التصنيع المحلى ، والعمل على تنفيذ ماجاء بقانون النقابة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ مادة ٧ والتى تنص على (عدم جواز قيام غير المهندسين بأعمال هندسية) .

ـ إستبدال المؤشر الحالى لاداء شركات القطاع العام والذى يؤكد على كم الانتاج وبالتالى لايوفر فرصا قليلة للمهندسين ، بثلاث مجموعات من المؤشرات تساهم فى تعظيم فرص العمل أمام المهندسين . وهذه المؤشرات هى :

ـ مؤشرات تقليل تكلفة الانتاج .
ـ مؤشرات تحسين جودة الانتاج .
ـ مؤشرات تطوير نوع الانتاج .

ـ بالنسبة للمهندس يجب عليه إقتحام مجال الحرف الصغيرة والأعمال الهندسية التنفيذية وتثقيف نفسه بالعلوم المتصلة بالمشروعات التى لايدرسها فى الجامعة ، ولكنها مطلوبة فى السوق ، وإنشاء جمعيات تعاونية انتاجية ، والتخلى عن الارتباط بالدولة وانتظار طابور التعيين .

وبدأت النقابة سعيها لتنفيذ هذه المبادىء فى الواقع العملى . ففى منتصف يوليو قامت بتحذير الشركات الصناعية من مخالفة قانون إنشاء النقابة ، المادة ٦ ، بشأن تعيين الفنيين خريجى المدارس الصناعية ، واعداد الفنيين لمباشرة الأعمال الهندسية وشغل وظائف مديرى رؤساء أقسام الشئون الهندسية بالشركات . كما وافق المجلس الأعلى لنقابة المهندسين فى أوائل نوفمبر على تجميع المعلومات فى مجال التنمية الصناعية ، وقام بتكليف اللجنة العلمية الدائمة بالنقابة باجراء دراسات جدوى لانشاء مركز معلومات فى هذا الصدد . وكانت النقابة فى سياق اجراءاتها من أجل تحديد مستويات المهنة قد رفضت من قبل أحقية خريجى معهد الكفاية الانتاجية فى الانضمام لنقابة المهندسين ، بإعتبار أن المعهد هو معهد للتعليم المتوسط . ونتيجة للخصومة القضائية قررت المحكمة الادارية العليا فى السابع من ديسمبر أحقية الخريجين فى الانضمام الى النقابة ، الأمر الذى يعنى التعامل معهم كمهندسين . وبصفة عامة يبدو أن الوضع القانونى للنقابة ، من حيث مالها من سلطات على صنع السياسة العامة ، لايسمح لها بترجمة المبادىء التى إنتهى اليها المؤتمر المذكور إلى مدخلات فى سياسات التعليم والتصنيع والتنمية بصفة عامة . ويزيد من ضعف النقابة النسبى فى هذا الصدد أن النقيب العام المهندس عثمان أحمد عثمان اصبح لايتولى اى مهام تنفيذية رسمية ، وأن نفوذه غير الرسمى قد تقلص عما كان عليه فى السبعينيات .

أما بالنسبة لقضية الممارسات الديمقراطية ، فقد لعبت دورا فى تعبئة المهندسين ضد سياسات وزير الداخلية فى ذلك الوقت . وكان الدافع المباشر للنقابة للانغماس فى هذا الأمر ما قيل عن تعرض عدد من المهندسين من التيارات السياسية المعارضة للنظام الى حملات من الاعتقال والتعذيب .

وقام مجلس النقابة فى الأسبوع الأول من سبتمبر بارسال خطاب الى السيد رئيس الجمهورية يستنكر هذه السلوكيات من وزارة الداخلية ، وقام بتوقيع البيان الأمين العام للنقابة . وتصاعد الصدام بين النقابة وأجهزة الأمن بقرار النقابة بعقد ندوة عن التعذيب ،. وفى موعد انعقاد الندوة ، يوم التاسع من أكتوبر ، قامت أجهزة الأمن بمحاصرة النقابة لمنع الندوة من الانعقاد . وعلى أثر ذلك إجتمع المجلس الأعلى للنقابة ، وقرر تأجيل الندوة وإرسال برقية بهذا الشأن الى السيد رئيس الجمهورية ، بل وذهبت الى إبلاغ النائب العام بالأمر وطلبت منه التحقيق فى الأمر ، بالاضافة الى التحقيق فى وقائع التعذيب ومحاسبة المسئولين عن ذلك . كما أرسلت النقابة وفدا الى رئاسة الجمهورية لعرض صورة مما يحدث للمعتقلين ، والتباحث فى شأن عقد الندوة عن التعذيب .

ب ـ نقابة الصحفيين

إختلفت نقابة الصحفيين عن المهندسين فى مدى تأثيرها على مدخلات النظام السياسى ، وخاصة فى مجال النشاط السياسى والمطالب الفئوية الاقتصادية . فيلاحظ أن نقابة الصحفيين كانت أكثر نشاطا فى ربط المطالب الفئوية بالقضايا العامة للديمقراطية ، بينما كان نشاطها محدودا فيما يتعلق بالمطالب الاقتصادية لمجموع الصحفيين ، ولم يتعده كما حدث فى حالة نقابة المهندسين الى ربطها بقضايا عامة فى المجتمع كقضية البطالة على سبيل المثال . وتفسير هذا الاختلاف بين نشاط النقابتين يكمن فى إختلاف طبيعة المهنة من ناحية وأختلاف العلاقة بين المهنة والنظام السياسى ، من ناحية أخرى :

فالصحافة كمهنة تتطلب من العامل بها الاهتمام الأصيل باحوال المجتمع والدولة والأمر الذى يؤدى بالضرورة الى احتياجه الدائم لهامش واسع من الحرية كى يؤدى عمله بكفاءة ، بعكس المهندس الذى يكون اهتمامه بالأحوال العامة فى المجتمع والدولة وتطورها مسألة اختيار شخصى ورؤية شخصية لاتفرضها طبيعة المهنة ، ولا تقتضيها ضروريات ممارسة المهنة بكفاءة . اما بالنسبة الى علاقة المهنة بالنظام ، فان مهنة الصحافة لارتباطها بصنع الرأى العام ولما لها من تأثير مباشر على ردود فعل الجماهير تجاه القضايا المختلفة ، سعى النظام منذ ١٩٥٢ الى تأمنيها والتحكم فيها ، الامر الذى بلغ مداه فى قوانين تأميم الصحافة فمهنة الصحافة هى المهنة الوحيدة التى تعرضت للتأميم والتنظيم السلطوى بهذا الشكل الشامل والكبير ، الامر الذى جعل النظام حساسا بصفة عامة تجاه اى تغيير فى اتجاهات الرأى بين الصحفيين . ومع تطور النظام وانفراجه السياسى اصبح قابلا للضغط عليه من الداخل ، اى من جانب الصحفيين الموالين له ، وربما لهذا السبب كانت نقابة الصحفيين اكثر كفاءة فى التأثير على مدخلات النظام فى قضايا الحريات والمطالب الفئوية الاقتصادية مقارنة بنقابة المهندسيين .

وقد استمرت نقابة الصحفيين فى اداء دورها الساعى الى التأثير على مخرجات النظام فى مجال الحريات السياسية ، ففى الخامس من يناير استنكرت لجنة الحريات بالنقابة اسلوب مباحث امن الدولة فى استدعاء الصحفيين دون الرجوع الى مجلس النقابة . وقامت اللجنة خلال العام فى مناسبات عدة ، بالتأكيد على هذا الاستنكار .

من ناحية اخرى كانت مناسبة التجديد النصفى لاعضاء مجلس النقابة وانتخاب نقيب جديد للصحفيين ، فرصة للضغط على النظام لتحسين احوال الصحفيين الاقتصادية . وقدمت هذه الانتخابات نموذجا للضغط من الداخل على النظام من جانب الصحفيين الموالين له .

وقد فتح باب الترشيح بالنقابة لانتخاب النقيب ونصف اعضاء المجلس (٦ اعضاء) فى ٢٢ يناير ، وتقدم للترشيح كل من الاساتذة كامل زهيرى ، ومكرم محمد احمد وابراهيم حفنى . وتقدم لعضوية المجلس ٣٣ مرشحا من بينهم ١٢ لاكثر من ١٥ سنة عملا بالصحافة و٢١ لاقل من ١٥ سنة .

والقراءة المتأنية لبرامج المرشحين لمجلس النقابة تظهر التشابه والتشابك بين البرامج الانتخابية للمرشحين ، فكانت كلها تدور حول محاور محددة منها رفع اجور الصحفيين ، وتوفير الرعاية الصحية المناسبة لهم ولاسرهم ، واصدار صحف جديدة تستوعب الاعداد الكبيرة والمتزايدة كل عام . وجاءت المطالب فى جوهرها لتعبر عن المطالب الفئوية الاقتصادية لمجموع الصحفيين . الامر الذى سمح لمن هو اكثر اقترابا للنظام من المرشحين لمنصب النقيب بأن يكون اكثر فاعلية فى الضغط على النظام لتأمين الكثير من هذه المطالب سعيا فى النهاية الى تأمين فرص نجاحه لمنصب النقيب . وكان الاستاذ مكرم محمد احمد اكثر المرشحين اقترابا الى النظام ، الأمر الذى سمح له بالتفاوض والاتفاق مع وزير الاسكان لتخصيص عدد من الوحدات السكنية للصحفيين ، والتفاوض والاتفاق مع وزير الصناعة على تخصيص ٥٠٠ سيارة من الانتاج الحديث مع تسهيلات فى الدفع ، والاتفاق من أجل السماح للصحفيين واسرهم بالعلاج المخفض فى بعض المستشفيات . كما استطاع حمل المجلس الاعلى للصحافة على زيادة أجور جميع العاملين فى المؤسسات الصحفية من صحفيين واداريين وفنيين ، مع رفع الحد الادنى للاجور فى المؤسسات الصحفية وزيادة بعض بدلات الصحفيين . كما قرر المجلس الدعم المالى للمؤسسات الصحفية غير القادرة ماليا على الوفاء بهذه الالتزامات المالية . كل ذلك بالاضافة الى التأييد السياسى الواضح من النظام أتاح للاستاذ مكرم الفوز الساحق فى الانتخابات وهكذا فان تأثير النقابة المؤسسى كان اضعف من قدرتها التأثيرية المستمدة من شخصية النقيب ومدى علاقاته مع النخبة الحاكمة . ففى سياق الانتخابات لمنصب النقيب ، لم تكن النقابة كمؤسسة هى جهة التفاوض حول حقوق الصحفيين ، سواء المالية أو السياسية أو غيرها .

حـ ـ نقابة المحامين :

كانت نقابة المحامين خلال عام ١٩٨٩ ساحة لاحداث درامية عنيفة تخللتها اعتصامات واقتحام البوليس لمبنى النقابة واطلاق رصاص وقضايا أمام المحاكم ومنازعات بين المحامين حول مدى شرعية النقيب واعتقال مجموعة من المحامين . بعبارة محددة قدمت نقابة المحامين حالة من حالات « الانفجار الداخلى » للنقابات .

وتتلخص احداث نقابة المحامين الدامية ، والتى استمرت قرابة ثلاثة أشهر من منتصف يناير تقريبا حتى منتصف مارس ، فى انقسام الجمعية العمومية حول مدى شرعية القرارات التى اتخذتها الجمعية العمومية التى عقدت فى العام الماضى ١٩٨٨ .

ورغم أن الصراع بدا حول قضايا مهنية متصلة بمهنة المحاماة واسلوب تنظيم نقابة المحامين الا انه كان ذا بعد سياسى يتعلق بمدى استقلالية نقابة المحامين عن النظام السياسى . فهناك تيار بين المحامين ينظر الى احمد الخواجة باعتباره نقيبا مؤيدا من جانب النظام السياسى ، وان عليه ان يتخلى عن منصب النقيب اذا كان للنقابة ان تتحرر من نفوذ السلطة السياسية . وفى هذا السياق تتهم النقابة بعدم القدرة المؤسسية على حماية المحامين فى مواجهة الشرطة ، وعدم رعايتهم اجتماعيا وانسانيا ، وزاد من تعقيد هذا البعد السياسى حقيقة أن معظم القيادات المتصارعة كان قد تم انتخابها كاعضاء فى الهيئة العليا للوفد ، الامر الذى جعل الصراع يبدو وكأنه داخلى فى الوفد ، ولكن على ارض نقابة المحامين . وكانت نتيجة هذا الصراع انشقاقا فى الجمعية العمومية ، والقبض على المحامى أحمد ناصر واقتحام البوليس مبنى النقابة واعادة انتخاب أحمد الخواجة نقيبا للمحامين فى ١٢ يونيو .

ومازالت هناك دعاوى ودعوى مضادة أمام المحاكم بخصوص نقابة المحامين .

لقد كان للخلافات النقابية بين المحامين اثرها الكبير فى الكشف عن انعدام دور للنقابة فى التأثير على مدخلات النظام فى قضايا الرفاهة الاجتماعية لشباب المحامين ، الامر الذى دفع مجلس النقابة المنتخب فى أول اجتماع له فى شهر يوليو الى الانتباه الى ذلك ، والتأكيد على ضرورة التصدى للمشاكل الاجتماعية لشباب المحامين .

ووافق مجلس النقابة فى نهاية أغسطس على انشاء لجان نقابية على مستوى المحاكم الجزئية وشركات القطاع العام وغيرها من الوحدات التى لا يزيد عدد المحامين فيها عن مائة محامى ، كى تتولى هذه اللجان تقديم الخدمات النقابية للاعضاء . كما كشفت هذه الخلافات عن ضعف شديد لتأثير النقابة على مدخلات النظام فى مجال الحريات والممارسة الديمقراطية . فبعكس نقابة الصحفيين لم تتدخل نقابة المحامين من خلال علاقات نقيبها مع النظام للافراج عن المحامين المحبوسين فى قضايا الحريات ، الأمر الذى جعلها فى نفس المكانة من الضعف وعدم الفاعلية مثل نقابة المهندسين . ولم تفعل النقابة إلا اصدار بيانات استنكار وتقديم بلاغات الى النائب العام .

ويبدو أن هذا الضعف المؤسسى والوظيفى لنقابة المحامين يعود الى عوامل عدة أغلبها عوامل داخلية تتلخص فى تعدد الانقسامات وتشابكها ، الى جانب ما تتضمنه لائحة النقابة وقانون المحاماة من قصور لسلطة النقابة فى مواجهة أعضائها ، ولتنظيم العمل الداخلى ورقابة الجمعية العمومية . فنقابة المحامين تضم ثلاث فئات من المحامين قلما تتوحد مصالحهم وهم محامو المكاتب ومحامو القطاع العام ، والمحامون الشباب من غير هاتين الفئتين ، بالاضافة الى وجود تيارات سياسية فعالة من وفديين وناصريين وإسلاميين وشيوعيين . كما أن اللائحة والقانون لا يعطيان النقابة سلطة تأديبية كافية لردع المحامين المخالفين . كما أن المسائل التنظيمية بالنقابة لا تتسم بالدورية ، فمثلا توقف خلال هذه الصراعات قيد الحاصلين على درجة ليسانس الحقوق بجدول النقابة . ولكن هذا لم يمنع بعض القيادات من تسجيل انصارها فى الجدول . وجاء قرار مجلس النقابة فى أكتوبر بجدول النقابة ، بمثابة مؤشر على الخلل المؤسسى بالنقابة . وزاد من هذا الضعف النظرة المتشككة من النظام السياسى تجاه قيادات المحامين ، وذلك لوجود قيادات هامة منهم فى حزب الوفد الجديد المعارض .

د ـ نقابة التجاريين :

اذا كان عام ١٩٨٩ عام الاضطراب لنقابة المحامين ، فقد كان عام الهدوء وعودة الحياة الطبيعية لنقابة التجاريين . ففى ذلك العام انتهى المسلسل الطويل الذى شهده اكثر من ١٧٠ الفا من اعضاء نقابة التجاريين ، واستمر خمس سنوات ، وذلك بصدور حكم المحكمة الادارية العليا فى نهاية العام الماضى ١٩٨٨ برفض الطعن المقدم من الدكتور حسن توفيق باستمراره نقيبا لمدة أربع سنوات ، واعتبار أن مدته قد انتهت فى ٧ يونيو ١٩٨٧ . بناء على ذلك قرر مجلس النقابة فى ٨ يناير فتح باب الترشيح لشغل منصب نقيب التجاريين لدورة مدتها ٤ سنوات . وتقدم للترشيح للمنصب ١١ مرشحا على رأسهم الدكتور حلمى نمر عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الموازنة بالمجلس ، الذى انتخب بالفعل نقيبا للتجاريين ، وكان الدكتور نمر قد اختير خلال هذا العام الى جانب مناصبه العديدة لمنصب أمين مجلس التعاون العربى .

لقد جاء الدكتور نمر الى منصب النقيب ليواجه ثلاث مشاكل كبرى بالنقابة ، وهى مشاكل تؤثر على القدرة المؤسسية للنقابة فى التأثير على مدخلات النظام السياسى . وهى مشكلات تتعلق بالتنظيم المالى والادارى للنقابة ، ومشكلات تتعلق بمركزية النقابة العامة فى مواجهة النقابات الفرعية وخاصة فى مجالات الادارة والخدمات ، ومشكلات تتعلق باستثمار أموال النقابة . وقد تفاقمت هذه المشكلات وتعقدت خلال فترة النزاع فى السنوات الخمس الماضية ، وبأنتخاب الدكتور نمر لمنصب النقيب استطاعت النقابة أن تتجاوز واحدا من اخطر أوجه القصور الذى أثر على قدرتها المؤسسية فى التأثير . وظهر ذلك جليا فى قدرته على دفع وزارة المالية لتقرير اعانة عاجلة للنقابة . ففى أواخر مايو ١٩٨٩ اعتمد وزير المالية اعانة عاجلة لنقابة التجاريين لتقديم الخدمات الضرورية لاعضاء النقابة ، مقدارها ٢٠٠ ألف جنيه . هذا علما بأن الخدمات كانت قد توقفت فى السنوات الماضية بسبب الخلافات داخل النقابة . فى هذا السياق جاءت مشكلة بنك التجاريين خلال منتصف العام ، مع انتشار التوقعات حول أزمة مالية عميقة للبنك قد تؤدى الى افلاسه . وقد استطاع النقيب الجديد ان يدفع الحكومة لان تسمح لبنوك القطاع العام وشركات التأمين المساهمين فى البنك برفع رأس مال البنك من ٢٠ مليونا الى ١٠٠ مليون جنيه مصرى ، وعلى أن يدفعوا ما قيمته ٢٠ مليونا مقدار الزيادة فى رأس المال . كما استطاع أن يحصل على موافقة البنوك الاربعة الكبرى (الاهلى ومصر والقاهرة والاسكندرية) على المساهمة بمقدار ٦٠ مليون جنيه مصرى . فى هذا المسعى لتحسين الوضع المالى للنقابة رفعت الحكومة الاعانة السنوية من ١٥٠ ألفا الى نصف مليون جنيه مصرى ، كما تم الاتفاق مع كليات التجارة فى الجمهورية على تحصيل رسم قيد قدرة خمسة جنيهات من طالب الكلية عند تخرجه ، على أن تحصل كليات التجارة على خمسة فى المائة عمولة تنمية موارد نظير قيامها بهذا لصالح النقابة .

وعلى مستوى التأثير السياسى بدا بعض التأثير ولكنه تأثير بالمنع وليس بالدفع ، عندما اتخذ مجلس

النقابة قرارا فى الخامس ولكنه تأثير بالمنع وليس بالدفع ، عندما اتخذ مجلس النقابة قرارا فى الخامس من نوفمبر بالغاء نتيجة انتخابات نقابة التجاريين الفرعية بالاسكندرية واعادة الانتخابات بها ، بعد تأكده من تدخلات اداريه سافرة مما أدى الى تزوير الانتخابات بها .

هـ ـ نقابة التطبيقيين :

اسست نقابة التطبيقيين عام ١٩٦٩ وكانت تسمى وقتها « نقابة المهن التطبيقية » . ثم صدر فى عام ١٩٧٤ القانون رقم ٦٧ بانشاء « نقابة التطبيقيين » وكان أول نقيب لها هو المرحوم حافظ عامر الذى استمر فى منصبه حتى وفاته عام ١٩٨٢ . ومنذ ذلك الحين يتولى منصب النقيب السيد / احمد عبدالقادر غنيمة ، الذى نجح لدورة ثالثة بالتزكية فى يناير هذا العام .

ونقابة التطبيقيين تسعى الى احراز المكانة الكاملة للنقابة المهنية ، هذه المكانة التى تتلخص شروطها فى التعبير عن مهنة غير عمالية ، وان يكون العضو بها حاصلا على مؤهل عال . ان نقابة التطبيقيين هى نقابة للمهن المتوسطة وفوق المتوسطة ، فمستوى التأهيل المهنى لاعضاء النقابة ، وتشابه مستويات التأهيل مع تلك التى تنضم للنقابات العمالية ، يشكل جوهر أزمة عدم اتساق المكانة لنقابة التطبيقيين .

ونقابة التطبيقيين بحكم قانون انشائها تعتبر هيئة استشارية للدولة ، (مادة ١) . وهى تشابه فى ذلك مع نقابة مصممى الفنون التطبيقية ، والمنشأة بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ . ورغم ان مهام النقابة فى قانون الانشاء تتشابه مع المهام الواردة فى قوانين انشاء نقابات أخرى كنقابة المهن العلمية (قانون ٩٣ لسنة ١٩٨٣) والمهن الاجتماعية (قانون ٤٥ لسنة ١٩٧٣) والاطباء (قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٩) الا انها نقابة ضمن اثنتين فقط تعترف لهما الدولة صراحة وليس ضمنيا كالآخرين بالمكانة الاستشارية . وربما تأتى بعض مصادر قوة هذه النقابة من أن وكيل مجلس الشعب الحالى السيد / أيهاب مقلد ، رغم كونه يمثل العمال فى المجلس ، يحتل منصب نقيب التطبيقيين بمحافظة أسيوط وهو المنصب الذى فاز به فى انتخابات يناير ١٩٨٩ للنقابات الفرعية .

ومن حيث تأثير النقابة على مدخلات النظام فى مجال الاصلاح الاقتصادى عقد مجلس النقابة بالاسكندرية اجتماعا فى شهر يناير لدراسة التعديلات التى يجب ادخالها واضافتها على قانون العاملين بالدولة والقطاع العام الذى تعده الدولة . وركزت التوصيات على التقريب بين المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا عن التعيين ، وان تكون الدرجات والوظائف الفنية أعلى من الكتابية والادارية ، مع عمل كادر خاص متميز للعاملين فى قطاعات التعدين والصناعات الثقيلة . واستمرت نقابة الاسكندرية الفرعية فى أغلب اجتماعاتها خلال العام تؤكد على هذه المطالب بشكل أو بأخر .

وقامت النقابة خلال هذا العام بافتتاح مصنع التطبيقيين للاخشاب بمدينة ٦ أكتوبر ، الذى اقيم بالاتفاق مع الحكومة الايطالية . وقد استطاعت النقابة تأمين حصص لها من الاخشاب المستوردة .

وتعتبر نقابة التطبيقيين من أكثر النقابات المهنية فاعلية فى التأثير على مدخلات النظام ، وخاصة فى قضايا الاصلاح الاقتصادى المتعلقة بالتطبيقيين . ولا يرجع ذلك فقط الى وجود بعض الشخصيات الهامة بها ، ولكن ربما الى وضعها الاستشارى للدولة ، والى تزايد حاجة الدولة للمهن التطبيقية فى سياق عملية الاصلاح الاقتصادى . وربما أيضا لاختفاء التسيس بين صفوف اعضائها .

و ـ نقابة الصيادلة :

انتهى فى عام ١٩٨٩ ما شهدته نقابة الصيادلة من تمزق وفرقة داخلية خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨ اثرت على ادائها بصفة عامة . فقد استطاع الدكتور يوسف عز الدين خلال شهرى يناير وفبراير ارجاع درجة من الوحدة بين أعضاء مجلس النقابة واقناع المستقلين بسحب استقالاتهم ، وتم فى هذا السياق تعديل بعض المناصب فى المجلس .

فى اطار الاهتمام بقضايا الاصلاح الاقتصادى عقدت النقابة فى الثانى من أبريل مؤتمرا عن « الصيدلى الحكومى » بهدف تطوير الخدمة الصيدلية الحكومية ، وقد اشتركت وزارة الصحة فى هذا المؤتمر . وانتهى المؤتمر الى المطالبة بضرورة تعديل الهيكل الوظيفى للصيادلة الحكوميين بوزارة الصحة والمحافظات والمستشفيات ، مع المطالبة بربط اعداد المقبولين بكلية الصحة . كما طالب المؤتمر بحق الصيدلى الحكومى فى امتلاك صيدلية والعمل فى غير أوقات العمل الرسمية . فى هذا الاطار اعدت النقابة العامة مشروعا لتطوير العمل فى صيدليات المستشفيات العامة مما يساعد على الاستفادة من حوالى ٨ آلاف صيدلى حكومى يعملون بوزارة الصحة وغيرها . كما يسعى هذا المشروع الى تطوير معامل الصيدليات الاهلية بعد أن توقفت عن القيام بدورها فى تحضير الادوية . وينتظر من هذا المشروع أن يحول ١٠ آلاف صيدلية الى مصانع دوائية صغيرة . وكانت الجمعية العمومية لصيادلة القاهرة قد عقدت اجتماعا بعد هذا المؤتمر لتناقش مشاكل

الصيادلة سواء فى الحكومة أو فى القطاع الخاص الاهلى .

واستطاعت نقابات الصيادلة الفرعية فى المحافظات تطوير خطط للعمل المشترك مع الاجهزة المحلية . وفى القاهرة اعدت النقابة خطة بالاشتراك مع المحافظة عن دور الصيدلى فى مكافحة المخدرات . وقد شارك فى هذه الخطة كل من كلية صيدلة القاهرة والجمعية الصيدلية المصرية . وبناء على هذه الخطة تم تشكيل اللجنة الصيدللاة لمكافحة الادمان بقرار من محافظ القاهرة .

وقامت النقابة فى المجال السياسى باستنكار حملات الاعتقال ، ووصفتها بأنها عدوان على حرية المواطن المصرى ، وكان ذلك فى أواخر مايو بمناسبة اعتقال عضو بمجلس النقابة من صيدليته بالاسكندرية .

وربما كانت نقابة الصيادلة من النقابات المعدودة التى دخلت رسميا فى مفاوضات مع أحد أجهزة الدولة حول الحقوق المالية للصيادلة . وكان ذلك مع مصلحة الضرائب حول محاسبة الصيادلة ضرائبيا . فمنذ تفجر الازمة فى عام ١٩٨٥ وامتناع الصيادلة عن دفع الضرائب ، لم تستطع جولات المفاوضات العديدة أن تصل الى حل مرض لجميع الاطراف . وقد بدأ النزاع عندما اعترضت النقابة رسميا على أسس تقدير الضرائب التى حددتها وزارة المالية لعامى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ وانصب اعتراض النقابة على أن هذه الاسس مغالى فيها بشكل كبير لعدم اخذ عوامل الكساد التى يشهدها السوق فى الاعتبار .

وتقدم نقابة الصيادلة نموذجا لفاعلية التأثير على مدخلات النظام ، وخاصة على المستوى المحلى . أما على المستوى القومى فقدمت نموذجا للتفاوض الجماعى مع السلطات حول بعض قضايا المهنة ، وهى من النقابات التى تربط أحوال المهنة بالظروف العامة للمجتمع .

ز - نقابة الاطباء :

تبلور نشاط النقابة العامة للاطباء حول ثلاث قضايا اساسية وهى : قضايا مهنية متعلقة بحماية مهنة الطب وتحسين أوضاع الاطباء ، وقضايا متعلقة بأوضاع النقابات المهنية ككل ، وقضايا متصلة بالعلاقة مع النظام السياسى .

بالنسبة للقضايا المهنية عقدت النقابة فى يناير مؤتمرها الثالث للنقابات الفرعية للاطباء فى المحافظات عن « حماية مهنة الطب وتحسين مستوى أوضاع الاطباء » وحضر المؤتمر وزير الصحة . فى هذا المؤتمر طالب الاعضاء بزيادة نصيب الصحة فى الميزانية العامة للدولة ، واستمرار سياسة تخفيض عدد المقبولين بكليات الطب ، الى جانب مطالب أخرى تتعلق بتحسين أحوال الاطباء فى الاقاليم والارياف ، واحوال شباب الاطباء ، وهو المشروع الذى يهدف للتصدى لاسباب معاناة الاطباء . ويقوم المشروع على تقديم القروض الحسنة والمنح التى لا ترد فى مناسبات الزواج وفتح العيادات وتأسيسها ومعاونة الاطباء فى درساتهم العليا . ولكن يبدو أن تأثير النقابة وربما لاسباب سياسية بحتة على مدخلات النظام السياسى كان قويا الى حد ما ، وهو ما يتفق مع سعى الجمعية العمومية للنقابة فى منتصف مارس لمناقشة مسألة الاضراب العام عن العمل سعيا وراء تحسين الأوضاع الوظيفية والمادية للاطباء . ومن المرجح أن هذه الاسباب السياسية تتلخص فى أن هناك نفوذا كبيرا للاخوان المسلمين داخل مجلس النقابة . وكانت النقابة قد دخلت فى مفاوضات مع وزير الصحة بشأن تحسين أوضاع شباب الاطباء ، ويبدو أن وزير الصحة قد استجاب جزئيا لمطالب مجلس النقابة وخاصة فى مسألة السماح لطبيب الريف بالعمل فى أوقات العمل غير الرسمية . ولكن حتى منتصف شهر مايو لم يكن القرار الوزارى الخاص بالمسألة قد صدر . الامر الذى دفع نقيب الاطباء الى المطالبة العلنية لوزير الصحة بسرعة اصدار القرار .

أما بالنسبة لقضايا النقابات المهنية ككل ، فقد وجه مجلس النقابة دعوة خلال شهر يناير الى ممثلين لجميع النقابات المهنية لدراسة الأوضاع التى تمر بها النقابات المهنية والصراعات التى احتدمت فى بعضها مما افقد الثقة فى جميع النقابات . ويبدو ان الاتجاه العام كان ضد اصدار قانون موحد للنقابات المهنية ، وهو القانون الذى تردد أن الحكومة فى سبيلها الى اصداره . فى هذا الاطار اصدرت النقابة الفرعية لاطباء الاسكندرية فى اوائل ابريل بيانا حذرت فيه من مغبة اصدار مثل هذا القانون ، كما يبدو ان اجتماع ممثلى النقابات المهنية أكد على أهمية ملاحظة أن أجهزة الامن لا تنجح فى التدخل فى شئون النقابات الا لأن هناك عناصر فى النقابات تساعد على ذلك .

بالنسبة للقضايا المتصلة بعلاقة النقابة والاطباء بالنظام السياسى ، كانت النقابة شديدة فى استنكار اعتقال الاطباء ، بل وتقدمت النقابة ببلاغ الى النائب العام فى منتصف يوليو بخصوص التحقيق فى تعذيب أحد الأطباء ، بسجن طرة . وكانت النقابة بصفة عامة نشيطة فى هذا المجال خلال ١٩٨٩ . فقد عقدت النقابة مؤتمرا صحفيا فى أواخر سبتمبر لاستنكار الاجراءات الامنية الاستثنائية ، ومن ناحية أخرى حذرت النقابة الاطباء العاملين بالسجون من الاشتراك فى عمليات التعذيب ، وهددت بأنها فى حالة ثبوت اشتراك اى منهم

سوف تتخذ النقابة اجراءات تاديبية رادعة بشأنه .
فى النهاية كانت نقابة الاطباء خلال هذا العام غير ذات فعالية كبيرة فى التأثير على مدخلات النظام السياسى سواء تلك المتعلقة بالخدمات أو بالسلطة السياسية .

ـ ملاحظات ختامية :

سعى هذا الجزء الى تلمس بعض ملامح دور بعض النقابات المهنية الهامة فى التأثير على مدخلات النظام السياسى خلال عام ١٩٨٩ ، ويمكن إجمال الملاحظات الاساسية على هذا الدور فى التالى :

١ ـ ارتفاع درجة التسيس بين النقابات المهنية بشأن قضايا الحريات والديمقراطية فى الوقت الذى نجد فيه اعتدالا لدرجة تسيس القضايا المهنية الاقتصادية ، ويمكن ارجاع ذلك الى ثلاثة عوامل متشابكة : **أولا** التيار الايديولوجى المسيطر على مجلس النقابة ، **ثانيا** مؤسسية النقابة من حيث مشاكلها الداخلية وما تقوم به من خدمات وطبيعة العضوية ، **وثالثا** طبيعة المهنة وظروفها .

٢ ـ بروز دور للنقابات الفرعية يتعدى فى بعض الاحيان دور النقابة العامة فى الفاعلية بشأن التنسيق والتفاعل مع البيئة المحيطة .

٣ ـ استمرار أهمية شخصية النقيب فى المساهمة فى فاعلية النقابة فى التأثير على مدخلات النظام وخاصة فى مجال الخدمات .

٤ ـ ظهور نزوع نحو أجراء مفاوضات بين النقابة كمؤسسة وبعض أجهزة الدولة وخاصة تلك المتصلة وظيفيا بالمهنة .

٥ ـ بروز دور للنقابات العامة فى أداء بعض جوانب وظيفة الدولة فى مجال الرفاهية الاجتماعية .

■ ■

رابعا : الصحافة المصرية

١ ـ تطور حرية الصحافة فى مصر :

يسعى هذا الجزء من التقرير الى معالجة وضع الصحافة وحريتها فى مصر اعتمادا على كل من المنهج الوصفى التاريخى والمنهج النقدى التحليلى . وذلك حول ثلاثة محددات رئيسية هى :

ـ المفهوم والمبادىء : وقد تراوحت أوضاع الصحافة عامة ، وحالة حرية الصحافة فى مصر خاصة ، بين التسامح والتوسع والازدهار ، وبين التضييق والخنق والمصادرة ، طبقا لمفاهيم نظم الحكم المتعاقبة وموقفها من الحريات العامة وحرية الصحافة بشكل خاص . فى هذا الصدد نرصد تيارين رئيسيين شهدتهما صحافة مصر ، التيار الليبرالى الذى جاء لأول مرة فى عصر الخديو اسماعيل فى القرن الماضى ، وازدهر فى ظل ثورة ١٩١٩ وبعد دستور ١٩٢٣ بشكل خاص . ثم التيار الثانى وهو تيار المسئولية الاجتماعية الذى جاءت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولايزال التياران يتفاعلان حتى اليوم يتلاقيان ويتداخلان احيانا ، ويفترقان ويتصارعان احيانا أخرى .

ـ القوانين والتشريعات المنظمة والمنفذة ، للمبادىء والمفاهيم : وفى هذا الاطار فقد صدر أول قانون للمطبوعات ورقابة الصحافة على يد محمد على عام ١٨٢٣ ـ اى قبل صدور اول صحيفة مصرية ـ الوقائع ـ ثم توالت القوانين والتشريعات سواء المقيدة ، او المتسامحة حتى كان دستور ١٩٢٣ الذى نص صراحة فى المادة (١٤) على أن الصحافة حرة فى حدود القانون .. والرقابة على الصحف محظورة ... وانذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

ومن هذه المادة استقى المشرع المصرى كل النصوص الخاصة بحرية الصحافة فى كل الدساتير الستة التالية ، وصولا للمادة ٤٨ من الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ .

لكن القوانين والتشريعات ، ثم الاجراءات الادارية ، ظلت وسيلة قوية المفعول فى أيدى اية سلطة حاكمة ، تستخدمها للضغط على الصحافة ان ارادت ، وللتسامح معها ان شاءت .

ـ السلوك والممارسة : وهذه مسئولية مشتركة بين السلطة وقوانينها واجراءاتها من ناحية ، وبين الصحفيين الممارسيين وكل المدافعين عن الحريات العامة والخاصة من ناحية اخرى . ثمة ملحمة طويلة من الصدام الطويل والتلاقى القصير جرى ولايزال على ارض مصر .

***

حول هذه المحددات الرئيسية الثلاثة ، يمكن تحديد عدة نقاط هامة فى مسار التطور التاريخى لقضية الصحافة فى مصر وصولا لعام ١٩٨٩ .

ـ فلقد بدأ الميراث التاريخى للصحافة ، فى مصر بولادتين منفصلتين هما :

★ الولادة الأولى للصحافة ، جاءت على ايدى الحملة الفرنسية لمصر ١٧٩٨ ، حين اصدرت على ارض مصر صحيفتين باللغة الفرنسية هما « لاكوريبه دى ليجيبت » « ولاديكاد ايجسبين » . وكانتا ـ بحكم اللغة ـ موجهتين الى جنود الحملة الفرنسية ، والى الاجانب فى مصر الذين يقرأون اللغة الفرنسية ، وكانتا ـ بحكم المهمة ـ تحملان أوامر الغزاة الفرنسيين ونواهيهم .

ومن ثم فان هذه الولادة للصحافة على ارض مصر ، لاتعتبر تاريخيا ولادة حقيقية للصحافة المصرية ، وانما هى تبقى ولادة أولى للصحافة وللطباعة فوق ارض مصر ، لأول مرة فى الشرق كله ، الذى تخلف لعقود طويلة ـ بما فيه مصر ـ عن الاستفادة بالمطبعة وكان من الطبيعى ان تنتهى هذه الصحافة ، وتختفى بانهاء الحملة الفرنسية ، واختفاء نفوذها المباشر من مصر .

★ ثم جاءت الولادة الثانية ، أو هى الولادة الحقيقية للصحافة المصرية ، حين انشأ محمد على باشا والى مصر ، المطبعة الحكومية ـ مطبعة بولاق ـ عام ١٨٢٦ ،

واصدر منها جريدة الوقائع عام ١٨٢٨ .

ومثلما كانت صحيفتا الحملة الفرنسية تحمل أوامر الغازى الفرنسى ونواهيه ، جاءت الوقائع المصرية ، لتحمل أوامر الوالى ونواهيه .. وفى الحالتين كانت الصحافة وسيلة اتصال أحادية الاتجاه ، من الحاكم الى المحكوم فحسب ، حاملة الأوامر والقوانين والقرارات من قصر الحكم الى الشعب ، دون ان تعمل فى عكس الاتجاه لتحمل رأى الشعب للحاكم ، سواء من خلال الرأى او الخبر .

على أن تحولا تاريخيا قد حدث فى هذا الصدد ، حين تولى رفاعة رافع الطهطاوى ، الاشراف على الوقائع بعد عودته من البعثة التعليمية الى فرنسا ، مشبعا بروح الديموقراطية الجديدة وحرية التعبير عن الاراء والافكار ، فأدخل لأول مرة عمود الرأى فى تحرير الوقائع المصرية لتبدأ مهمة الصحافة فى مصر تأخذ اتجاها جديدا ، يحقق بعض التواصل بين الحاكم والمحكومين ، بديلا لمهمة الاتجاه الواحد الذى ساد من قبل .

ويعنى ذلك ان نشأة الصحافة فى مصر كانت حكومية او ادارية ، لكنها سرعان ماعرفت الطريق الى الرأى الأخر ، تدرجا للوصول الى طريق الصحافة الشعبية او الاهلية المستقلة ، بعيدا الى حد كبير عن السيطرة الحكومية والتوجيه الرسمى .

وحين جاء الخديو اسماعيل الى الحكم ، وأعلن رغبته فى تحويل مصر الى دولة حديثة - على غرار النمط الاوروبى - انشأ اول مجلس نيابى فى مصر - بصرف النظر عن التحفظات السياسية والتاريخية على هدف انشاء المجلس ومهامه وطبيعة ممارسته .

لكن الثابت تاريخيا ، ان دخول النمط البرلمانى الليبرالى الى مصر ، قد صاحبه فى نفس الوقت ، نشوء الصحافة الشعبية الى جانب الصحافة الحكومية ، فقد صدرت فى تلك الفترة صحيفة « وادى النيل » كأول صحيفة اهلية مستقلة عن الحكم ، لتبدأ طريقا جديدا فى تاريخ الصحافة المصرية .

- دخلت الصحافة المصرية منذ نشأتها الى اليوم ، فى مواجهات عديدة مع السيطرة الحكومية ، بدءا بأول تشريع للصحافة والمطبوعات اصدره محمد على عام ١٨٢٣ ، وانتهاء بالقانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة السارى حتى اليوم ، مرورا ، بالأمر السلطانى بانشاء مكتب للصحافة عام ١٨٥٧ ، وأول قانون للمطبوعات فى عام ١٨٨١ والمرسوم بقانون عام ١٩٣١ ، وصولا لقانون المطبوعات عام ١٩٣٦ الذى لايزال العمل به مستمرا حتى الان بعد عدة تعديلات فيه .

- كان محور المواجهة بين الصحافة والسيطرة الحكومية هو انتعاش الحركة الوطنية او افولها ، فى مواجهة الهيمنة الاستعمارية والسيطرة الحكومية ليس فقط على الصحافة ، ولكن على مقدرات الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولذلك شهدت الصحافة المصرية ، طوال تلك الفترة خاصة فترة مايعرف بحقبة الليبرالية الاولى التى افرزتها ثورة ١٩١٩ ثم دستور ١٩٢٣ - صدا ما شديدا ، تبلور فى المصادرة والتعطيل - المؤقت او النهائى - والتضييق السياسى والادارى ، والحصار المالى والاقتصادى للصحف بمختلف الوانها واتجاهاتها ، مثلما تبلور فى ازدهار واضح لحرية الصحافة رغم كل هذه العقبات .

- استمرت المواجهة بين الصحافة والسلطة الحاكمة ، بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ بدرجات متفاوتة ، فحين جاءت الثورة عطلت الأحزاب وأوقفت العمل بالدستور ، وأغلقت عديدا من الصحف ، مدركة فى نفس الوقت اهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه الصحافة فى تأييد أفكارها وسياساتها الجديدة ، ولذلك وضعت أعينها على الصحافة منذ البداية ، خاصة وأن عددا من قادتها كانوا على علاقة بالصحافة والصحفيين قبل قيام الثورة وبعد قيامها .

ثم جاء التحول الكبير ، حين أصدرت الثورة القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، الذى بمقتضاه آلت ملكية الصحف الكبرى الى الاتحاد القومى ، فالاتحاد الاشتراكى ، الأمر الذى جعل من الصحافة - بعد ان تحولت الى مؤسسات - جهازا من أجهزة الدولة ، تخضع لسيطرتها واشرافها وتمتثل بأوامرها ونواهيها .

ولقد لعبت الصحافة بشكل خاص والاعلام كله بوجه عام ، دورا رئيسيا فى التبشير بمبادىء الثورة وفى تنفيذ أهدافها ، خاصة مايتعلق بتغيير المفاهيم والمواقف والتوجهات سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية ، أو الثقافية والتعليمية ، وكانت هى السلاح الفاعل الذى ساعد الثورة - فى سنواتها الأولى - على تغيير التركيبة الاجتماعية فى مصر .

وحين تولى الرئيس السابق أنور السادات الحكم عام ١٩٧٠ ، اصدر دستور ١٩٧١ وبه نص صريح على حرية الصحافة - المادة ٤٨ - اسوة بكل دساتير مصر السابقة ، ثم قرر انشاء منابر سياسية ثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكى ، لليمين واليسار والوسط عام ١٩٧٥ ، وهو نفس العام الذى شهد ميلاد اول مجلس أعلى للصحافة ، وسرعان ماتحولت المنابر - فى عام

١٩٧٦ ـ الى احزاب ، لتبدأ مسيرة جديدة فى تاريخ الصحافة المصرية .

فقد منحت هذه الاحزاب حق اصدار الصحف كما تريد ـ دون سواها ـ ومن هنا عادت الصحف الحزبية الى الظهور مرة أخرى ، بعد ان كانت الثورة قد أوقفتها عام ١٩٥٣/٥٢ هكذا صدرت الاحرار فى نوفمبر ١٩٧٧ عن حزب الاحرار الاشتراكيين ، ثم الاهالى فى فبراير ١٩٧٨ عن حزب التجمع ، ثم الشعب فى مايو ١٩٧٩ عن حزب العمل ثم الوفد عن حزب الوفد بعد ان اعاد نشاطه ، وتوالى صدور صحف اخرى .

ـ يعتبر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة ـ الذى اصدره الرئيس السادات ، ولايزال ساريا حتى اليوم ، احد أهم القوانين موضع الخلاف السياسى والفكرى فى مصر ، ذلك انه جاء بقيود جديدة وعديدة تعوق حرية الصحافة وتعرقل اصدار الصحف ، بشكل لايتناسب مع الملامح « الليبرالية » للمناخ الذى صدر فيه .

وهو يوضع عادة فى منظومة القوانين الاستثنائية التى اصدرها الرئيس السادات ، مثل قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وقانون الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وقانون حماية الوحدة الوطنية ، وقانون امن الوطن والمواطن ، وقانون الاحزاب السياسية ، وقانون حماية القيم من العيب ، وقانون محاكم أمن الدولة ، وصولا لقانون الطوارىء . كلها قوانين لازالت سارية الى اليوم ، عادة ما تنتقد بأنها تمثل ترسانة من التشريعات المقيدة للحريات بشكل عام ولحرية الصحافة والرأى بشكل خاص .

ـ وقد دخلت الصحافة امتحانها العسير فى مواجهة هذه القوانين ، خلال عاصفة سبتمبر/اكتوبر ١٩٨١ ، حين ضاق الرئيس السادات بأصوات المعارضة وبانتقادات الصحافة ـ خاصة المعارضة ـ فأصدر قراراته الشهيرة باعتقال رموز سياسية وصحفية وفكرية كثيرة من كل الاتجاهات ، وأغلق صحف المعارضة ونقل عشرات من الصحفيين والكتاب واساتذة الجامعات خارج اعمالهم الى وظائف اخرى لاتناسب طبيعتهم ومهنهم .

ـ الا أن عهد الرئيس حسنى مبارك ـ الذى ولى الحكم فى اكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات ـ قد تميز بقدر كبير من التسامح السياسى ، تجاه أحزاب المعارضة وصحفها ، التى سرعان ماعاودت الصدور ، بانتعاش شديد ، أثار حيوية متزايدة فى مجال العمل الصحفى والحزبى بشكل عام . وتقول التقارير الرسمية للمجلس الاعلى للصحافة التى صدرت عام ١٩٨٩ ، أن المجلس وافق على الترخيص بالصدور لمائة وستين صحيفة ومجلة جديدة من بينها ٣٦ صحيفة حزبية خلال الفترة من ١٩٨١ الى عام ١٩٨٩ .

ـ لكن الملاحظ أيضا ، ان القوانين الاستثنائية السابق ذكرها ، بما فيها قانون سلطة الصحافة ، الذى يحوى نصوصا مقيدة لحرية الصحافة ولحق اصدار الصحف بما يتعارض مع المادة ٤٨ من الدستور التى تنص صراحة على حرية الصحافة والطباعة والنشر ، هذه القوانين لاتزال قائمة ومعمول بها الى اليوم ، رغم ان مناخ التسامح السياسى والهامش الديموقراطى الذى أشاعه حكم الرئيس مبارك ، يقتضى بالضرورة التخلص من هذه القوانين والتشريعات المقيدة .

فى هذا الاطار شهد عام ١٩٨٩ ، نشاطا ملحوظا فى الوسط الصحفى ، هدفه تكثيف جهود اقناع الدولة ، بضرورة التخلص من القوانين المقيدة للحريات العامة وانصب هذا النشاط اساسا على اللجوء للحوار الهادىء والعقلانى مع الحكومة ، بديلا للصدام العنيف ، الذى كاد فى الماضى القريب ان يعصف بالقلعة الاخيرة التى يحتمى بها الصحفيون ، وهى نقابة الصحفيين حين حاول الرئيس السادات تحويلها الى مجرد « ناد اجتماعى » وتجريدها من دورها السياسى والنقابى المهنى ، وكاد ينجح لولا صلابة مقاومة الصحفيين المصريين من ناحية وحكمة بعض المسئولين الحكوميين انذاك من ناحية اخرى .

ورغم التناقض الواضح فى الواقع الراهن لوضع الصحافة وحرياتها وللحريات العامة ، بين الهامش الديموقراطى المعلن ، وبين القوانين والاجراءات المقيدة والمطبقة ، وكذلك بين الحرية المطلقة التى تتمتع بها الصحافة الحزبية ، وبين الحرية المحدودة التى تتمتع بها الصحافة القومية ، فإن المناخ المحلى والاقليمى والدولى الذى ساد خلال عام ١٩٨٩ قد ساعد فى توفير الظروف الايجابية التالية :

شيوع رياح الديمقراطية فى المناخ الدولى الحالى ونحن فى مصر لسنا استثناء معزولا عن عصر الحريات وحقوق الانسان .

ان المناخ المحلى والاقليمى ـ المصرى والعربى ـ هو اليوم أكثر استعدادا واشد رغبة وتقبلا وتعطشا للديموقراطية ، تحت تأثير التطورات الداخلية من ناحية والدولية من ناحية اخرى ، على نقيض رأى المعارضين للديموقراطية وبعضهم فى مراكز السلطة وقرب صانعى القرار ، الذين يزعمون ان الجو غير مهيأ شعبيا للديمقراطية وحرية الصحافة ، بحجة الازمة الاقتصادية والشقاق الاجتماعى وشيوع الفقر والامية والضغوط السياسية والعسكرية المحيطة .

ـ ان اشد المتطرفين لايطالبون اليوم بليبرالية مطلقة او

باستيراد نسخ طبق الاصل ، من مجتمعات اخرى قطعت شوطا ليس فقط فى الممارسة الديموقراطية واسست تقاليدها ، وانما ايضا فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى والفكرى والعلمى . غير ان الوضع الحالى مرفوض ، فالانفراد بالحكم وسيطرة النظام السلطوى فى الوطن العربى ـ لم تعد صيغة صالحة للحكم الذى يبغى الاستقرار والتقدم ، ولكن المطلوب ، هو توسيع دائرة المشاركة السياسية ، باطلاق التعددية السياسية ومعها التعددية الصحفية ، وتأكيد احترام الحريات العامة والفردية وحقوق الانسان . تلك الصيغة التى بشر بها قبل سنوات تقرير اليونسكو حين درس أوضاع الصحافة ووسائل الاعلام فى العالم ونحت من جديد عبارة « حرية الصحافة فى اطار المسئولية الاجتماعية » .

ـ يساعد على ذلك ، التسامح الواضح الذى ابداه الرئيس حسنى مبارك منذ ولايته حتى الان ، تجاه الهامش الديموقراطى بشكل عام ، وتجاه أوضاع الصحافة بشكل خاص . هذا التسامح الذى يدرك طبيعة المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ، ويتحسس ايمان الشعب بالتعددية ، ويعرف ان الحكم المطلق صيغة غير ملائمة وغير عصرية ، فضلا عن سقوط اسسها العملية وفشل فلسفتها النظرية فى مصر كما فى اكثر من مكان فى عالم اليوم .

والثابت أن عهد الرئيس مبارك لم يصطدم بالصحافة ولم يقيد حريتها باجراءات ادارية ـ كسابقة ـ الا مرتين :

الاولى : حين صودرت جريدة صوت العرب ثم الغى ترخيصها لاسباب لايزال الخلاف عليها قائما ، وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى صودرت فيها صحيفة وسحب ترخيصها طوال حكم مبارك حتى الان .

الثانية : حين اعتقلت قوات الامن خلال عام ١٩٨٩ عددا من المواطنين اتهمتهم بتشكيل حزب شيوعى ، وكان من بينهم ثلاثة صحفيين ، وقعوا تحت التعذيب فاشتعلت حملة مضادة ـ داخليا وخارجيا ـ احتشد فيها الصحفيون والسياسيون والقانونيون والمهنيون ، دفاعا عن حرية الرأى .

ولقد ساعد وقوع هذين الحدثين على ازكاء حملة المطالبة باطلاق الحريات ، وبالسماح لكل القوى السياسية والاجتماعية بتشكيل احزابها وباقرار حرية اصدار الصحف توسيعا لحرية الرأى والتعبير ، وتعميقا للهامش الديموقراطى القائم .

بالاضافة الى ذلك ، شهد عام ١٩٨٩ مجموعة من التطورات ، يمكن التركيز على أهمها كالآتى :

ـ فى ٣ مارس ١٩٨٩ ، جرت واحدة من أعنف وأنظف إنتخابات نقابة الصحفيين ، حيث فاز مجلس النقابة الجديد برئاسة الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور ، خلفا للمجلس السابق برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس ادارة الأهرام ورئيس تحريره .

وقد تميز المجلس المنتخب الجديد ، بتنوع الاتجاهات السياسية والفكرية لاعضائه ، مما يعكس الى حد كبير القاعدة العريضة للصحفيين .

ـ بادر المجلس الجديد للنقابة ، بتبنى فكرة عقد مؤتمر عام للصحفيين ، لبحث المأزق الراهن للصحافة المصرية باسلوب علمى وبمنهج عقلى ، بعيدا عن المزايدات الانتخابية والصراعات الحزبية . وشكل لجنة تحضيرية من بين أعضاء النقابة ، وإنتخب لها مكتبا تنفيذيا للقيام بمهام التحضير للمؤتمر من خلال إجراء استطلاع للرأى العام الصحفى ، وإعداد دراسات علمية موثقة ، وتنظيم ندوات عامة للصحفيين للتعرف على وجهات النظر المختلفة الخاصة بالخروج من مأزق الصحافة المصرية الراهن .

ـ شهد عام ١٩٨٩ ، مزيدا من تدهور الأوضاع المالية والادارية لعدد من الصحف ، نتيجة تفاقم المشاكل المتراكمة وعدم حلها حلا جذريا ، فضلا عن تحمل الاعباء الجديدة ، مثل زيادة الأجور نتيجة لزيادة العمالة وارتفاع أسعار الخامات كورق الصحف وأحبار الطباعة ، فضلا عن إستمرار الاسراف فى النفقات خاصة فى الصحف القومية .

ـ شهد عام ١٩٨٩ ، عودة النقابات الصحفية العربية الى التعاون والتنسيق مع نقابة الصحفيين المصرية ، وتمثل ذلك فى زيارات متبادلة بين النقابة المصرية ونقابات العراق والأردن والكويت والمغرب والسودان ، وإن ظل اتحاد الصحفيين العرب غائبا عن مقره الأصلى فى القاهرة اثر إنتقاله لبغداد قبل عشر سنوات .

ـ إستمرت نقابة الصحفيين فى تنظيم مسابقتها السنوية للعام الخامس على التوالى ، تشجيعا للمواهب الصحفية الشابة ، وإعتمادا على التمويل الذاتى من تبرعات الصحفيين أنفسهم .

ـ بدأت الصحف المصرية خلال عام ١٩٨٩ تطوير نفسها من حيث الشكل والمضمون ، وظهر ذلك واضحا فى الصحف القومية اليومية الثلاث الأهرام والأخبار والجمهورية ، بهدف ملاقاة احتياجات القراء المتزايدة من ناحية ، ولمنافسة الصحف الحزبية من ناحية أخرى .

ففى حين ظهرت جريدة الأخبار اليومية ، وأخبار اليوم الأسبوعية بقطع ـ ومقاس جديد على القارىء

المصرى ، قللت فيه من إتساع الصفحة وإهتمت بالتنوع الخبرى الجماهيرى تمشيا مع مدرستها الصحفية ، عمدت الأهرام الى التحرر قليلا ، والى زيادة عدد صفحاتها اليومية ، وإلى إضافة صفحات جديدة تغطى إهتمامات القراء ، مثل : صفحة الشئون العربية وصفحتين للرأى ـ بدلا من واحدة ـ يوميا وصفحة للبيئة أسبوعيا ، بينما حاولت صحيفة الجمهورية متابعة هذا التطور فى الأهرام والأخبار ، باستخدام أجهزة حديثة فى جمع وتوضيب صفحاتها .

ـ بدأت خلال عام ١٩٨٩ بشائر اصدار صحف ومجلات جديدة مثل أخبار الرياضة الصادرة عن مؤسسة اخبار اليوم ، والأهرام الرياضى الصادرة عن مؤسسة الأهرام ، التى أعلنت فى نهاية عام ١٩٨٩ أنها ستصدر خلال بدايات عام ١٩٩٠ مجلتين أسبوعيتين جديدتين ، هما « نصف الدنيا » للمرأة والطفل ، والأهرام الأسبوعى باللغة الانجليزية . بينما أعلنت دار التحرير للطبع والنشر أنها ستصدر مجلة أسبوعية بعنوان « حريتى » فى حين صدرت عام ١٩٨٩ صحف أخرى ، عن طريق الحصول على رخصة من هذا الحزب أو ذاك ، مثل مصر اليوم ، والنبأ ، فضلا عن المجلة الأسبوعية « كل الناس » التى صدرت فى مصر عن شركة مسجلة خارج مصر .

ـ أصدرت عدة صحف عربية طبعات لها بالقاهرة ، من خلال نقلها بالفاكسيملى عبر الأقمار الصناعية ، مثل جريدة « الحياة » اللبنانية التى تصدر فى لندن ، والقاهرة فى نفس اليوم ، ومثل جريدة « اراب نيوز » السعودية ، بعد جريدة الشرق الأوسط السعودية التى بدأت من قبل إصدار طبعتها فى القاهرة .

ـ صدرت حركة تعيينات جديدة لرؤساء المؤسسات الصحفية القومية فى مصر يوم ١١ مارس ١٩٨٩ ، ثبتت معظم رؤساء مجالس الادارة ورؤساء التحرير ، وعينت جددا فى الأماكن التى شغرت ببلوغ أصحابها سن المعاش .

وكانت الوجوه الجديدة ثلاثة هم الأساتذة سعيد سنبل رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ، وسمير رجب رئيسا لمجلس ادارة التحرير ، ومحمود التهامى رئيسا لمجلس إدارة روزاليوسف ، فى حين إستمر باقى رؤساء مجالس الادارات ورؤساء التحرير فى مناصبهم .

أما على صعيد الصحف الحزبية فلم يحدث تغيير جذرى اللهم إلا تعيين الأستاذ جمال بدوى رئيسا لتحرير جريدة الوفد خلفا للمرحوم الأستاذ مصطفى شردى ثم تعيين الأستاذ لطفى واكد رئيسا لتحرير صحيفة الأهالى ـ الناطقة باسم حزب التجمع ـ خلفا للأستاذ محمود المراغى الذى قدم استقالته من منصبه .

ـ تم إنتخاب الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيسا جديدا لمجلس الشورى وبالتالى رئيسا للمجلس الأعلى للصحافة فى ١٩٨٩/٦/٤ . ولم يحدث تغييرا آخر فى تشكيل أو عضوية المجلس الأعلى للصحافة .

ـ شهدت نهايات عام ١٩٨٩ ، قمة المواجهات الصاخبة بين الصحافة وأجهزة الأمن برئاسة وزير الداخلية السابق اللواء زكى بدر ، وقد شنت عليه الصحف الحزبية خاصة حملة شديدة ، ردا على هجومه عليها وعلى عديد من الهيئات والشخصيات العامة فى مصر . وقد كانت هذه المواجهة واحدة من أعنف المعارك التى خاضتها الصحافة ضد جهاز من أجهزة الحكم ، على مدى الخمسين عاما الأخيرة ، وإنتهت باقالة الرئيس حسنى مبارك للوزير المذكور ، وتعيين وزير جديد مكانه هو اللواء محمد عبدالحليم موسى .

وبقدر عنف هذه المواجهة وسخونة الحملات والهجمات والعبارات التى تبودلت فيها ، بقدر ما أثبتت حتمية صمود حرية الصحافة والايمان بها والعمل على رعايتها فى مواجهة أى جموح فردى أو عام .

٢ ـ اتجاهات الصحافة المصرية عام ١٩٨٩

يستعرض هذا الجزء من التقرير عن الصحافة المصرية تحليل اتجاهات تلك الصحافة (قومية وحزبية) ، نحو بعض القضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شغلت الرأى العام المصرى خلال عام ١٩٨٩ .

ولضمان الموضوعية والحيدة فى طرح ومعالجة هذا الموضوع ، قمنا باستطلاع رأى بعض الخبراء المتخصصين فى السياسة والاقتصاد والاجتماع حول أهم القضايا التى آثارتها الصحافة المصرية عام ١٩٨٩ . ولقد أجمع الخبراء على أن أهم القضايا « السياسية » التى طرحتها الصحافة المصرية تمثلت فى قضايا الممارسة الديمقراطية على مستوى الدولة وعلى مستوى الأحزاب ، وانتخابات مجلس الشورى ، والسياسة الأمنية ، والعلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية . وجدير بالذكر أننا قمنا بمتابعة بعض القضايا السياسية التى إهتمت الصحافة بمعالجتها سنة ١٩٨٨ وذلك لمعرفة مدى استمرارية الاهتمام بها هذا العام ، وكانت هذه القضايا هى التيارات الدينية

المتطرفة وقانون الطوارىء وقضية ثورة مصر .

وتمثلت القضايا « **الاقتصادية** » التى أجمع عليها الخبراء هذا العام فى القطاع العام والخاص ، السياسة الزراعية والفجوة الزراعية ، شركات توظيف الأموال ، ارتفاع الأسعار ، الديون وصندوق النقد الدولى ، الربا والفوائد المصرفية ، ونقص مياه النيل .

أما القضايا « **الاجتماعية** » فكانت : التعليم ، المخدرات ، البطالة ، زيادة السكان ، والعنف والجريمة .

ولقد إعتمدنا على إسلوب تحليل المضمون الكيفى لمعالجات الرأى الصحفى (وهى المقال الافتتاحى ، ومقال الرأى ، والعمود الثابت ، والتحقيق والحديث) التى وردت فى الصحف القومية (الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية) والصحف الحزبية (مايو ، الوفد ، الشعب ، الأهالى ، والأحرار) بصدد القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أجمع عليها الخبراء .

ولقد حصرنا المعالجات الصحفية التى وردت بصدد هذه القضايا حصرا كميا شاملا فى الفترة من أول يناير وحتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٩ .

وذلك ما توضحه الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على التوالى . فلقد حظت القضايا الاقتصادية على أكبر قدر من إهتمام الصحافة المصرية ، إذ بلغ الحصر الشامل لعدد المعالجات الصحفية ٥٩٩ معالجة بينما بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية ٥٦٧ معالجة ، أما القضايا السياسية فلقد جاءت فى المرتبة الثالثة من حيث اهتمام الصحافة إذ بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية ٥٠٠ معالجة .

١ ـ القضايا الاقتصادية

تمثلت القضايا الاقتصادية التى إتفق عليها الخبراء كقضايا مهمة شغلت الصحافة المصرية القومية والحزبية فى عام ١٩٨٩ فيما يلى : القطاع العام والخاص ، والسياسة الزراعية ، وشركات توظيف الأموال ، وارتفاع الأسعار ، والديون وصندوق النقد الدولى ، والربا والفوائد المصرية ، ونقص مياه النيل .

وقد تبين من الحصر الشامل لكافة المعالجات الصحفية أن أهم القضايا الاقتصادية التى عولجت فى

جدول رقم (١)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية طوال عام ١٩٨٩

القضية	القطاع العام والقطاع الخاص		السياسة الزراعية والفجوة الغذائية		شركات توظيف الأموال		ارتفاع الأسعار		الديون وصندوق النقد الدولى		الربا والفوائد المصرفية		نقص مياه النيل .	
الجريدة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة
الأهرام	٩٧	٢٤	٥٣	٢٤	٣٢	١٣	١٣	٩	١٨	١٤	١٨	١٨	٤	٤
الأخبار	٤٠	١٩	٩	٥	٧	٤	٢	٢	٥	٣	—	—	—	—
الجمهورية	٣٠	٢٤	٥	٥	٥	٤	٤	٤	١٠	١٠	—	—	١	١
الوفد	١٤	١٤	١٦	١٥	٢٧	٢٤	٢٧	٢٤	١٠	٨	٧	٧	—	—
مايو	٤	٤	١٠	١٠	٢	٢	٣	٣	٣	٣	—	—	—	—
الأحرار	٨	٨	١	١	٤	٤	٤	٤	٣	٣	١	١	—	—
الشعب	٥	٤	٩	٩	٧	٦	١١	١١	٩	٩	١٤	١٤	—	—
الأهالى	١٤	١٣	٩	٩	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٧	٧	—	—
المجموع	٢١٢	١١٠	١١٣	٧٨	٨٩	٦٢	٧٠	٦٣	٦٤	٥٦	٤٧	٤٧	٥	٥
النسبة المئوية للحصر	٪٣٥		٪١٩		٪١٤		٪١٢		٪١١		٪٨		٪١	
النسبة المئوية للعينة	٪٢٧		٪١٨		٪١٥		٪١٥		٪١٣		٪١١		٪١	

قوالب الرأى الصحفى هى : قضية القطاع العام والقطاع الخاص حيث ورد بعددها (٢١٢) معالجة صحفية اى بنسبة ٣٥٪ من إهتمام كافة الصحف القومية والحزبية بمعالجة القضايا الاقتصادية المتعددة ثم وردت قضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية فى (١١٢) معالجة صحفية ، تليها قضية شركات توظيف الأموال (٨٩) معالجة ، وقضية ارتفاع الأسعار (٧٠) معالجة ، والديون وصندوق النقد الدولى (٦٤) معالجة ، وقضية الربا والفوائد المصرفية (٤٧) معالجة ، وأخيرا وردت قضية نقص مياه النيل فى خمس معالجات وهو ما يوضحه الجدول رقم (١) .

(١) ـ القطاع العام والقطاع الخاص :

برزت قضية القطاع العام فى الصحافة المصرية طوال عام ١٩٨٩ وبخاصة الجانب المتعلق بتخصيص القطاع العام Privatization اى نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص . وإتضحت خلافات سائدة بصددها رؤى متعددة تتبنى كل منها اتجاها أساسيا .

فقد إهتمت الصحف المصرية بتوجهاتها السياسية المتعددة بمعالجة هذه القضية الخلافية . وعالجتها فى (٢١٢) معالجة صحفية .

وإعتمادا على التحليل الكيفى لعينة المعالجات الصحفية التى عنيت بابراز قضية القطاع العام والقطاع الخاص ، يظهر اتجاه لتشجيع القطاع الخاص وضرورة تدعيمه ، وفى الوقت نفسه إبراز مثالب القطاع العام وإبداء الرغبة فى تقليصه . وقد بدا هذا الاتجاه قويا فى صحف الأخبار والجمهورية والوفد والأحرار ، وإن ظهرت كتابات بالأخبار والجمهورية تؤيد بيع الشركات المتعثرة للقطاع الخاص ، وفى الوقت نفسه كتابات أخرى ترفض بيع أو تصفية القطاع العام وتدافع عن وجوده . وكذا صحيفة الشعب التى ابرزت الخسائر الضخمة فى شركات القطاع العام إلا أنها دافعت عنه ورفضت تصفيته ، ولكن فى مقالات قليلة وفى المقابل ، ظهر اتجاه للهجوم على القطاع الخاص ، والحرص على إبراز الجانب الاستغلالى فيه وميله الى الاستفادة من الاعفاءات والامتيازات الممنوحة له من الدولة ، ودافع أصحاب هذا الاتجاه عن وجود القطاع العام ومزاياه .

وقد تمثل هذا الاتجاه فى معالجات الرأى بجريدة الأهالى . أما جريدة الأهرام فقد تضمنت إتجاها ثالثا يقع بين الاتجاهين ، وهو تشجيع القطاع الخاص وتأييد بيع الشركات المتعثرة ، وتوضيح أن القطاع الخاص لا يعنى الاستغلال والجشع والغش والتهرب من الضرائب ولا يعمل ضد الصالح العام ، إلى جانب رفض تصفية القطاع العام ، وذلك فى إطار أنه ليس هناك مايدعو الى ربط تشجيع القطاع الخاص المصرى ببقاء القطاع العام أو اختفائه من الساحة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بأسباب الدعوة لتقليص القطاع العام ، حرص أصحاب الاتجاه الأول على إبراز البيروقراطية والروتين على نظم إدارة القطاع العام ، والبذخ فى النفقات ، والافتقاد لرؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الجديدة ، وعدم الجدية فى متابعة الجهاز المصرفى للمشروعات ، وعدم إتخاذ القرار فى الوقت المناسب ، وعدم مراقبة الانتاج والتصدير ، والتأخر فى تجديد مصانع النسيج ، وإمتناع الحكومة عن إصلاح القطاع العام . أما الاتجاه الثانى الذى يدافع عن القطاع العام ويهاجم الخاص والذى تركز بالذات فى جريدة الأهالى ، فقد حرص على إبراز أن خسائر القطاع العام ترجع الى أن سعر البيع لمنتجاته أقل من التكلفة ، الى جانب سوء الادارة وتضخم العمالة الزائدة ووجود اختناقات فى التمويل والبيروقراطية .

وفيما يتعلق بالحلول التى طرحتها مختلف الصحف القومية والحزبية ، تبين من نتائج التحليل الكيفى اتفاق الصحف القومية الثلاثة على ضرورة منح رؤساء شركات القطاع العام حرية الحركة والعمل ، مع الالتزام بأهداف انتاجية محددة لتطوير القطاع العام . والغاء القوانين واللوائح التى تعوق الانتاج مع العمل على استقرار القوانين التى تشجع الانتاج الى جانب إعادة النظر فى القرارات المصرفية ومساعدة الشركات المتعثرة لممارسة نشاطها مرة أخرى .

وفى هذا السياق ، طرحت جريدة الوفد حلولا تتعلق بضرورة توفير فترة سماح حتى تستعيد الشركات المتعثرة نفسها مع ضرورة مراقبة ما يتم انتاجه وتصديره ، وتطوير وسائل التامين المستخدمة ، وتوحيد أجهزة الرقابة ، وتحديث طرق الانتاج ومنح مديرى الشركات والمصانع صلاحيات تحديد الأجور والمكافآت والحوافز . ووردت فى جريدة مايو حلول أخرى تتمثل فى أن يكون لكل شركة لائحة خاصة للعاملين تقوم بالثواب والعقاب . واقترحت فصل الادارة عن الملكية لتحرير القطاع العام .

أما جريدة الشعب فقد طرحت تصورات بضرورة مراجعة صلاحية ادارة القطاع العام ومحاسبتها .

وفى سياق آخر ، اتفقت صحف الأهرام والجمهورية والأخبار والوفد والاحرار ومايو على ضرورة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يكون هناك نوع من التكامل بينهما . وكذلك بيع المشروعات الصغيرة والشركات الخاسرة للقطاع الخاص ، مع إزالة العقبات أمام القطاع الخاص وإعطائه صلاحيات

اكبر مما يتم توافره له . ولكن جريدة الاهالى ترى أن بيع أو تصفية القطاع العام من شأنه أن يسبب ازمة دستورية حيث أن القطاع العام يندرج تحت إطار ملكية الشعب وليس هناك من يملك توكيلا من الشعب بالبيع . وأن القطاع العام يقوم بوظيفة اجتماعية تتمثل فى تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وإشباع حاجات المواطنين الأساسية كما أبرزت أهمية عدم تجاهل النماذج الناجحة فى القطاع العام .

(٢) السياسة الزراعية والفجوة الغذائية :

تبين من نتائج التحليل الكيفى للعينة التى تمثل ٧٠ ٪ من المعالجات الصحفية التى عالجت قضية السياسة الزراعية ، أن هناك ثلاثة ابعاد اساسية اهتمت الصحافة بمعالجتها فى هذا الصدد ، وهى : فعالية السياسة الزراعية ، وفشل السياسة الزراعية ، واتساع الفجوة الغذائية . انحصر ظهور البعد المتعلق بفعالية السياسة الزراعية فى معالجات جريدتى مايو والاهرام حيث ورد أن الخطة فى مجال الزراعة تختلف عن مثيلتها فى أى قطاع اخر اذ انها تتعرض لظروف بيئية اثناء الانتاج ، وانه من الصعب توقع كمية الانتاج مهما توافرت جميع المدخلات ، وانه تم تخصيص ٢٠ الف فدان من الاراضى الصحراوية لزراعتها قطنا بالتعاون مع اليابان على أن يخصص انتاجها للتصدير . كما أبرزت جريدة مايو تجارب الشباب الناجحة فى زراعة اراض جديدة وغزو الصحراء ، وشجعت جهود وزارة الزراعة فى صد هجوم الجراد الذى كان يهدد المحصول الزراعى في بدء عام ١٩٨٩ .

أما **البعد الثانى** والمتعلق بفشل السياسة الزراعية فقد تضمن الجوانب المتعددة المتمثلة فى **اولا** : نقص وتدهور محصول القطن والطماطم والقمح والانتاج الزراعى بعامة ، وقد ورد هذا الجانب فى معالجات الرأى الصحفى بكل الصحف المصرية والقومية والحزبية . وتمثل الجانب **الثانى** فى تبعية السياسة الزراعية الى الدول الغنية وصندوق النقد الدولى . فقد ابرزت صحف الاهالى والشعب والاهرام ان القمح مثلا يعد سلعة استراتيجية تضغط الدول الغنية بها على الدول المحتاجة للقمح . ورفضت هذه المعالجات الصحفية السياسة الزراعية التى تتلقى المعونات والمساعدات وتجعلنا فى دائرة التبعية للولايات المتحدة الامريكية . وجاء فى جريدة الشعب أن تقرير صندوق النقد الدولى يرجع زيادة معدلات استيراد السلع والمواد الغذائية وزيادة المديونية الخارجية الى فشل السياسة الزراعية وانخفاض صادرات من السلع الغذائية على الرغم من ارتفاع اسعارها العالمية . وتمثل الجانب الثالث لفشل السياسة الزراعية فى عدم التمكن من غزو الصحراء وضخامة الصعوبات التى تعوق استصلاح الاراضى الصحراوية وزراعتها اعتمادا على الشباب . وقد ظهر هذا الجانب فى جريدتى الوفد والاهالى . أما الجانب **الرابع** فيتمثل فى ارتفاع تكاليف الزراعة وضعف السعر العائد مما جعل تأجير الارض افضل من زراعتها . وقد انفردت بالاهتمام بمعالجته جريدة الوفد . كما انفردت الوفد بالاهتمام بالجانب **الخامس** ومؤداه تجاهل الحكومة والمسئولين الزراعيين للعدالة الاجتماعية بين المالك والمستأجر للاراضى الزراعية ، على الرغم من أن الدستور يمنح المالك حق استرداد املاكه ورفع قيمتها الايجارية . وانفردت ايضا جريدة الوفد بمعالجة الجانب **السادس** لفشل السياسة الزراعية . ويتمثل فى استحالة رفع الانتاجية الزراعية فى ظل السياسات الزراعية الحالية .

أما **البعد الثالث** الذى اهتمت بمعالجته الصحافة المصرية فى هذا الصدد ، فهو اتساع الفجوة الغذائية واستمرارية اتساعها بصورة ملحوظة حتى أن مصر اصبحت تستورد كما ورد فى هذه الصحف اكثر من ٧٠ ٪ من غذائها من الخارج .

وفى اطار الاسباب التى طرحتها الصحافة المصرية التى تكمن وراء هذه القضية ، ذكرت اسبابا مثل شروط البنك الدولى والحشرات الزراعية ، والزيادة الرهيبة فى السكان ، وارتفاع استهلاك الفرد من القمح ، وانعدام الربح للمزارع حيث تنخفض اسعار القمح والقطن الذى تحدده الحكومة ، والتهام المبانى فى الريف لاكثر من مليون فدان زراعى ، الى جانب احتكار وزارة الزراعة لاستيراد البذور وحرمان شركات القطاع الخاص من استيرادها . كما ذكر ان قوانين الاصلاح الزراعى تعتبر غير عادلة لملاك الاراضى الزراعية وانها سبب من الاسباب الاساسية وراء تردى الانتاج الزراعى . وكانت الوفد هى اكثر صحيفة اهتمت بمعالجة اسباب فشل السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، وحصرتها فى تضارب وتخبط القرارات الزراعية ، وعدم التنسيق بين الاجهزة المعنية عند وضع السياسات الزراعية .

وفيما يتعلق **بالحلول المطروحة** فى الصحافة المصرية لقضية السياسة الزراعية والفجوة الغذائية ، فقد ورد بجريدتى الاهرام والوفد انه من الضرورة رفع اسعار المحاصيل (كالقصب والقطن والذرة والارز) لحفز المنتج ، والحد من ظاهرة المبانى فى الاراضى الزراعية وحماية الارض من التجريف الذى يؤثر على غلة الفدان . واكدت الوفد على ضرورة رفع كفاءة المؤسسات الزراعية وحسن التخطيط على المستوى المحلى . ونادت الوفد والجمهورية بان الحل الضرورى

يتمثل فى تحقيق العدالة والانصاف بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية . ودعت جريدة مايو الى ضرورة تعديل الدورة الزراعية لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، وضرورة زرع السواحل وغمار البحار والبحيرات بالمزارع السمكية ، واتفقت مايو والجمهورية والاهرام على ضرورة رصد الامكانات والموارد اللازمة لغزو الصحراء بالزراعة ، ولتغيير العادات الاستهلاكية نحو الغذاء لدى المواطن . واكدت جريدة الاهالى على ضرورة ترشيد الانفاق الحكومى . واتفقت الاهالى والشعب والجرائد القومية الثلاث على ضرورة التوسع فى زراعة القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتى وعدم الزام الافراد بتحمل عبء وصعوبات غزو الصحراء .

واتفقت الاهرام والاخبار والجمهورية ومايو على ضرورة منح فرصة اكبر للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره فى قطاع الزراعة ، وتشجيع المستثمرين على استصلاح الاراضى ، وانفردت الاهرام بالدعوة الى توفير محاصيل بديلة للقمح لعلاج الفجوة الغذائية .

(٣) شركات توظيف الاموال

شغلت قضية شركات توظيف الاموال المرتبة الثالثة فى اهتمام الصحافة المصرية بمعالجة القضايا الاقتصادية خلال هذا العام . فقد بلغت المعالجات الصحفية التى تناولت شركات توظيف الاموال بالتحليل ٨٩ معالجة . ورد اغلبها فى جريدة الاهرام فبلغت ٣٢ معالجة ، وجريدة الوفد وبلغت ٢٧ معالجة . بينما ظهرت فى معالجات قليلة بالصحف القومية والحزبية الاخرى ، وهو مايبينه الجدول رقم (١) .

ويوضح التحليل الكيفى لهذه المعالجات ، توافر اتجاهين اولهما يتبنى الدفاع عن شركات توظيف الاموال ويهاجم الحكومة متعاطفا مع المودعين . أما الاتجاه الثانى فقد تبنى الهجوم على شركات توظيف الاموال ومعارضتها .

بالنسبة للاتجاه الاول فقد ذهب الى ان المسئولية تقع كاملة على الحكومة لانها اصدرت للشركات تصاريح لممارسة النشاط ولان تدخلها بحجة الحفاظ على اموال المودعين لم يفد احدا . وقد عارضت الوفد والشعب بصفة خاصة الضغوط التى تفرضها الحكومة على شركات توظيف الاموال ، كما اتفقت الوفد والاحرار والشعب على فشل الحكومة فى حصر اموال الشركات فى الخارج واعادتها للمودعين ، وعلى ان تدخل الحكومة ادى الى احداث مأساة توظيف الاموال . وتميزت الاهالى بموقف يقوم على ان المسئولية فى هذه الازمة تقع على اطراف متعددة هى الشركات نفسها والحكومة واجهزة الاعلام وبعض المسئولين السابقين وبعض رجال الدين . وابرزت جريدة الجمهورية المشكلات التى تواجهها شركات التوظيف فى هذه المرحلة الانتقالية .

أما الاتجاه الثانى والذى كان واضحا فى جريدة مايو (التى حرصت على ابراز دفاعها عن الحكومة بصفتها جريدة الحزب الحاكم) فكان مقتضاه ان ترك الحكومة لهذه الشركات حرية العمل قبل تدخلها يرجع الى عملها منذ سنة ١٩٥٨ مع تأكيد انها انهارت قبل صدور القانون الذى أصدرته الحكومة ، وحرصت الاهرام على ان تبين ان المودعين بشركات توظيف الاموال التى لم توفق اوضاعها سوف يستردون اموالهم مع مراعاة العدالة التامة فى عملية رد الاموال . وأوضحت طرق التعامل مع المودعين عن طريق صكوك الاستثمار . وهاجمت الاخبار شركات توظيف الاموال فى معظم معالجاتها . وحرصت الاهالى والاحرار على ان تظهر ان الشعب المصرى تم خداعه تحت ستار الاسلام فى اطار معارضتها لشركات توظيف الاموال ، وبشكل عام فقد حرصت الوفد والاهالى والشعب على اقتراح حلول لهذه القضية .

(٤) ارتفاع الاسعار

اظهرت نتائج الحصر الشامل للمعالجات التى اهتمت بقضية ارتفاع الاسعار ، ان هناك ٧٠ معالجة صحفية بصددها . وقد اهتمت كافة الصحف بهذه القضية ، وان برز الاهتمام بمعالجتها فى جريدة الوفد اساسا حيث بلغت ٢٧ معالجة ، وتلتها جريدة الاهرام (١٣ معالجة) . ثم الشعب (١١ معالجة) . ولم تغفل الصحف الاخرى تناول القضية بالتحليل .

تبين من نتائج التحليل الكيفى لعينة المعالجات ، تأكيد كافة الصحف على استفحال تضخم الاسعار فيما يتعلق بالملبس والمسكن والمأكل والمأوى وتسيير الامور الحياتية جميعا ، الى جانب عدم التوازن بين الاجور والاسعار . وتمثل اتجاه جريدة مايو فى التأكيد على جوانب ايجابية لضبط الاسعار . فأبرزت نجاح القرارات الجمركية فى معالجة ارتفاع سعر الدولار والعمل على استقراره مما يجعل من الممكن انخفاض الاسعار بحيث تكون فى صالح المستهلك . واشارت ايضا الى ان النقص فى فئات الضريبة الجمركية سوف يؤثر ايضا على الاسعار بالانخفاض .

وأبرزت الصحف المختلفة العديد من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الاسعار .

فعلى الصعيد السياسى ابرزت الوفد ان السبب يرجع اساسا الى تأميم ثورة يوليو لوسائل الانتاج مع عدم وضع ضوابط لحماية وصيانة هذه الوسائل . وأكدت أيضا ان التسعيرة التى تضعها وزارة التموين لا علاقة لها بالواقع ، فضلا عن عدم وجود رقابة على الوسطاء وتجار الجملة . بينما ارجعت جريدة الشعب السبب

الاساسى الى السياسة الاستعمارية الاستنزافية ، ورضوخ الحكومة لمطالب صندوق النقد الدولى وشروطه .

أما عن الاسباب الاقتصادية لارتفاع الاسعار . فقد شاع الحديث فى مختلف الصحف عن قلة المعروض من السلع والمنتجات وسوء التوزيع على الاسواق وعدم انتظام وصول السلع والمنتجات ، وانخفاض حجم الماشية التى تربى فى مصر ، كما ظهر اهتمام بقضية ارتفاع سعر الدولار كسبب لارتفاع الاسعار وبقضية التضخم وعجز الموازنة العامة فى الدولة .

وفيما يتعلق بالاسباب الاجتماعية ، تميزت الوفد باثارة موضوع افتقاد المصريين العاملين بالخارج للامن على اموالهم ومدخراتهم فى بلادهم ولتفسير احجامهم عن تحويلها الى مصر . كما اتفقت مع معالجات لجريدة الاهرام على ان السبب يرجع الى ارتفاع الكثافة السكانية . بينما اكدت الشعب ان السبب المهم هو الفساد والجشع اللامحدود فى المجتمع . وارجعت الاخبار السبب الى اقبال المستهلك على الشراء بالاسعار المرتفعة . بينما ارجعت الجمهورية السبب الاساسى فى زيادة الاسعار الى دخول التليفزيون الى القرى المصرية حيث نقل اليها كل الامراض الاجتماعية وعمل على زيادة التطلعات الاستهلاكية . حرصت ايضا كافة الصحف على ابراز حلول بعينها لمواجهة قضية ارتفاع الاسعار . وفى هذا الاطار ظهر خلاف حول فاعلية زيادة دخل الفرد ورفع الاجور بما يوازى ارتفاع الاسعار فى هذا المجال حيث ايدتها بعض المعالجات بينما ذهبت معالجات اخرى الى ان زيادة الاجور والدخول سيؤدى الى رفع اخر للاسعار وان الافضل هو ربط الاجور بالانتاج ، والعمل على خفض التكلفة الانتاجية . وكان هناك اتفاقا واسعا على ضرورة زيادة الانتاج والتصدير ، والحد من الاستهلاك ، وضغط الانفاق الحكومى وترشيد الميزانية ، والاعتماد على المشروعات الصغيرة لزيادة الانتاج وضرورة تدخل الحكومة للحد من الارتفاع المتصاعد للاسعار وابقاء التسعيرة الجبرية وتثبيت الاسعار . وبينت بعض المعالجات ان ترك الاسعار للعرض والطلب غير ممكن فى ظل قلة الانتاج . كما ظهر قدر كبير عن الاتفاق على ضرورة ترشيد الاستهلاك الشعبى وتغيير انماط هذا الاستهلاك ، اضافة الى الرقابة السعرية على الاسواق . وابرزت الاهالى والشعب بصفة خاصة (أهمية وضع خطة قومية شاملة ومتكاملة وتحديد سياسة اقتصادية تتفق عليها كافة القوى والاحزاب فى مصر . واكدت الاهالى على ضرورة توسيع نطاق السلع التى توزع بالبطاقات التموينية . واقترحت الشعب عدم الاقتراض من الخارج ، الى جانب تطهير المجتمع من الوان الفساد المختلفة كالاثراء غير المشروع والسوق السوداء .

(٥) الديون وصندوق النقد الدولى :

ازداد اهتمام الصحافة المصرية خلال هذا العام بمعالجة قضية الديون وصندوق النقد الدولى حتى كاد ان يقترب من اهتمامها بقضية ارتفاع الاسعار . فقد بلغت معالجات الرأى الصحفى بخصوص قضية الديون ٦٤ معالجة اى بنسبة ١١ ٪ من اهتمام الصحف بمعالجة كافة القضايا الاقتصادية . وقد تباين حرص الصحف المتعددة على تناول هذه القضية . وكان ابرزها جريدة الاهرام التى بلغت معالجاتها لهذه القضية ١٨ معالجة ، وبلغت فى الجمهورية والوفد ١٠ معالجات ، وفى الشعب ٩ معالجات والاهالى ٦ معالجات .

وتوضح نتائج التحليل الكيفى ان كافة الصحف القومية والحزبية اتفقت على معاناة مصر من ازمة الديون الطاحنة . وقامت جريدة الاهالى بابراز المراحل التاريخية للديون مؤكدة اننا الان فى مرحلة العجز عن الاقتراض بعد ان مررنا بمرحلة محاولة سداد الديون طوال الثمانينيات . واخذت الاهالى والشعب تعارضان شروط الصندوق وخضوع الحكومة لها كما يتضح من خطاب النوايا الذى تقدمت به ويشمل رفع الاسعار فى كافة المجالات وقصر الدعم على عدد محدود من السلع . وتبنت الاهالى ، وايدتها فى هذا معالجة رأى بالجمهورية مسألة الامتناع عن القروض والمساعدات الخارجية . واهتمت صحف المعارضة جميعا (الوفد ، والاحرار ، الشعب والاهالى) بابراز سوء استغلال الحكومة للقروض ، وفشل السياسة الاقتصادية التى تتبناها الحكومة . وطرحت امثلة للبذخ الحكومى فى انفاق القروض . الا ان الجمهورية بينت ان القروض والديون تم انفاقها لاعادة انشاء البنية الاساسية فى مجال الصرف الصحى والكهرباء والمياه والتليفونات .

كما تبين النتائج الخاصة بالتحليل الكيفى ان معالجات الرأى فى صحف الاهرام والاخبار والجمهورية ومايو والوفد والاحرار قد تبنت الدعوة لضرورة التفاهم مع صندوق النقد الدولى وتحقيق مطالبه كوسيلة للخروج من الازمة الاقتصادية ولكن على اساس ان يخفف الصندوق من شروطه . اما فى اطار الاقتراحات التى حددتها المعالجات الصحفية المختلفة لمواجهة هذه القضية ، فقد اهتمت الاهرام والجمهورية بالحد من تفاقم الازمة باستخدام تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ودخل قناة السويس والبترول والسياحة . ونادت الاهالى والاخبار بالاعتماد على اتحاد الدول العربية فى تكتلات لمواجهة القضية ، بل وتكتل العالم

الثالث لمواجهة العالم الاول الغنى ـ كما جاء فى الاهالى .

وتبنت معالجات فى العديد من الصحف الحل الخاص بالاعتماد على النفس والحد من الانفاق والحد من الواردات التى تتوافر مثيلاتها فى مصر ، والحد من التضخم وعجز ميزان المدفوعات . كما تضمنت هذه المعالجات دعوة الى منح الثقة للقطاع الخاص وتشجيعه مع تدعيم القطاع العام والاستقرار فى السياسات المتبناة ، ومعالجة ظاهرة التهرب الضريبى وتنمية الصادرات ، وزيادة الانتاج والعمل بجدية .

(٦) الربا والفوائد المصرفية :

اثيرت قضية الربا والفوائد والتعاملات بالنسبة لشهادات الاستثمار والبنوك فى بعض الصحف القومية والحزبية التى تناولتها بابداء الرأى والتحليل بينما اغفل البعض الاخر مجرد عرضها . وثبت من نتائج الحصر الشامل ورود ٤٧ معالجة لهذه القضية ، منها ١٨ معالجة وردت فى جريدة الأهرام ، و ١٤ معالجة فى جريدة الشعب و ٧ معالجات فى كل من جريدتى الوفد والاهالى ، ومعالجة واحدة فى جريدة الاحرار .

اتضح من نتائج التحليل الكيفى أن هناك ثلاثة اتجاهات اتسمت بها هذه المعالجات ، أولها عنى بإبراز التأييد لفتوى المفتى ومعارضة تحريم الفوائد المصرفية وشهادات الاستثمار . وثانيها اكد أن تحريم الفوائد البنكية له ضوابط وشروط ولايمكن رفضها على الاطلاق . وثالثها ابرز الرفض التام لفوائد البنوك على انها محرمة تحريما قطعيا بكل اشكالها ومسمياتها .

فيما يتعلق بالاتجاه الاول نجد انه أكد على صحة فتوى المفتى الذى سبقه شيوخ وعلماء دين آخرون يرون أن حاجة المودعين لحفظ اموالهم وحاجة الدولة للاقتراض سبب كاف للمشروعية ، وأن خصائص المعاملات المصرفية لا تتفق فى حالة ما مع خصائص الربا الذى نص على تحريمه فى القرآن ، وأن المرفوض هو « ربا النسيئة » وقت الجاهلية التى كانت تتحقق بالحصول على الزيادة فى مقابل التأجيل واستغلال الدائن للمدين المحتاج الى ضروريات حياته . لذا فالفوائد البنكية لا تخضع للنصوص القطعية المحرمة .

وينادى اصحاب هذا الاتجاه بتوحيد مكان الفتوى فى دار الأفتاء المصرية دون غلق باب الاجتهاد للجميع .

أما الاتجاه الثانى فيرى أن فوائد البنوك ليست محرمة على الاطلاق ، وأن القول بأنها محرمة قطعيا هو امر مبالغ فيه ، حيث أن لها ضوابط وشروط . ففوائد البنوك للفرد العاجز عن استثمار ماله حلال ، وباب البحث حول فوائد البنوك لم يحسم بعد . وهناك مداخل فقهية واقتصادية لابد من الانتباه اليها قبل اتخاذ رأى قاطع فى أمر تلك الفوائد ، والحاجة ماسة للوصول الى اتفاق بين اطراف الحوار للوصول الى رأى تستريح له عقول الناس وتطمئن اليه قلوبهم .

أما الاتجاه الثالث فيرفض فتوى المفتى التى اباحت فوائد البنوك اقراضا واقتراضا ، وذلك على اساس ان فوائد البنوك هى من الربا المحرم شرعا بنص الكتاب والسنة والاجماع تحريما قطعيا بكافة صورها واشكالها ومسمياتها .

واشارت احدى المعالجات فى اطار هذا الاتجاه قضية من له الحق فى الافتاء ، على أساس ان الفتوى الشرعية قبل اصدار قانون اعادة تنظيم الازهر كانت من اختصاص شيخ الازهر وهيئة كبار العلماء وكانت وظيفة المفتى محددة بابداء الرأى فى مدى مطابقة احكام الاعدام الصادرة من المحاكم للضوابط الشرعية . وعندما صدر قانون تنظيم الازهر ، الغى هيئة كبار العلماء واستبدالها بمجمع البحوث الاسلامية وصار شيخ الازهر هو صاحب الرأى فى كل مايتصل بالشئون الدينية . ووصف مجمع البحوث بأنه لبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصادية . بينما لم يطرأ تعديل يذكر على دور المفتى ووظيفته ويرى هذا الاتجاه أن الفتوى شأن جماعى ، وان الاوفق والادعى الى الثقة والاطمئنان ان يتم استنباط الاحكام الشرعية الجديدة فى شأن شهادات الاستثمار من خلال مجمع البحوث .

(٧) نقص مياه النيل :

من الملاحظ أن اهتمام الصحافة المصرية القومية والحزبية بمعالجة قضية نقص مياه النيل يقل بشكل واضح هذا العام مقارنة بالعام الماضى . وتمثل ضعف الاهتمام بهذه القضية فى غياب معالجتها بجريدة الاخبار والجرائد الحزبية جميعا ، فضلا عن قلة عدد المعالجات فى الصحف الاخرى . وقد بلغت ٥ معالجات فقط طوال العام ، منها ٤ معالجات وردت فى جريدة الاهرام ، ومعالجة واحدة وردت فى جريدة الجمهورية . وقد عنيت بابراز الاراء الحكومية التى تؤكد ان السنة المائية الراهنة لا تواجه مشكلات حيث ان فيضان العام متوسط ، الى جانب التأكيد على رفض فكرة بيع مياه النيل والحرص على كل قطرة منه ، واستكمال العمل فى مشروعات استغلال المياه الجوفية فى الزراعة .

ب ـ القضايا الاجتماعية :

اتفق المحكمون على ان اهم القضايا الاجتماعية التى اثارتها الصحافة المصرية عام ١٩٨٩ كانت التعليم والمخدرات والبطالة وزيادة السكان والجريمة والعنف وجدير بالذكر ان هذه القضايا هى نفس القضايا التى

جدول رقم (٢)
عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية عام ١٩٨٩

القضية	المخدرات		التعليم		البطالة		زيادة السكان		العنف والجريمة	
الجريدة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة
الاهرام	١٠٦	٢٤	٢٨	٢٤	٣٩	٢٤	٢٠	٢٠	٦	٦
الاخبار	١٧	١٧	٣٣	٢٤	١٩	١٩	٤	٤		—
الجمهورية	١٨	١٨	٢٩	٢٤	١٧	١٧	١٠	١٠	١	٤
مايو	٦	٦	٧	٧	١٩	١٩	٦	٦	١٣	١
الوفد	٢٤	٢٤	٤٣	٢٤	١٦	١٦	٩	٩	٢	١٣
الشعب	٦	٦	١٣	١٣	٣	٣	١	١	٢	٢
الاهالى	٧	٧	١٤	١٤	٤	٤	٣	٣	—	٢
الاحرار	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٢	٢		—
المجموع	١٨٩	١٠٧	١٧٢	١٣٥	١٢٣	١٠٨	٥٥	٥٥	٢٨	٢٨
النسب المئوية للحصر	٣٣٪		٣٠٪		٢٢٪		١٠٪		٥٪	
النسب المئوية للعينة	٢٥٪		٣١٪		٢٥٪		١٣٪		٦٪	

اجمع عليها المحكمون ايضا عام ١٩٨٨ مع اختلاف بالطبع فى عدد المعالجات الصحفية التى تناولت كل قضية . ويدل ذلك على ان هذه القضايا مازالت مثار اهتمام الصحافة ، وان تباينت طريقة المعالجة باختلاف مواقع الصحف وانتماءاتها السياسية والحزبية .

(١) المخدرات والادمان

برزت هذا العام قضية المخدرات والادمان لتحتل مكان الصدارة بين القضايا الاجتماعية التى تناولتها الصحافة المصرية بالتحليل والدراسة .

ويبدو واضحا من الجدول رقم (٢) اهتمام جريدة الأهرام الفائق بمعالجة قضية المخدرات وذلك بالمقارنة ببقية الصحف القومية والحزبية الاخرى . فلقد تناولت الاهرام قضية المخدرات فى ١٠٦ معالجة صحفية . تليها الوفد (٢٤ معالجة) ثم الجمهورية (١٨ معالجة) ، والاخبار (١٧ معالجة) ، فالاهالى (٨ معالجات) ثم مايو والشعب (٦ معالجات فى كل منهما) ، ثم الاحرار (٥ معالجات) .

فى معرض تناولها لقضية المخدرات والادمان ، تعتبر الاهرام ان مشكلة الادمان لم تعد مشكلة محدودة الابعاد ، بل اصبحت مشكلة عالمية تهدد المجتمع الانسانى مما يستوجب تدخل الامم المتحدة ككيان دولى لمحاربتها من خلال فرض وقف زراعة المخدرات فى الدول المنتجة لها بصورة قاطعة .

وقد تناولت الاهرام مشكلة الادمان من مختلف جوانبها عبر سلسلتين من التحقيقات الصحفية : الاولى بعنوان « قراءات فى الادمان والمدمنين » والاخرى بعنوان « اعرف عدوك » . فطرحت القضية من حيث الاسباب والحلول وطرق علاج المدمنين وذلك استنادا على اراء بعض المتخصصين ونتائج دراساتهم التى اجروها فى هذا المجال . وفتح الاهرام باب النقاش حول هذه القضية ونشر العديد من الاراء والتعليقات وردود الفعل . كما قدم الاهرام ايضا معالجة لقضية الادمان اظهر فيها ان انتشار المخدرات ليس ظاهرة مصرية وانما هى قضية عالمية ، وان الحكومة والشعب مجندون لمعركة قومية وسلاحها الاكبر معرفة العدو .

كما تم ايضاح ماطالب به مجلس الشورى من اقتراحات لمواجهة الادمان فى المجالات الاجتماعية والاعلامية والبحث العلمى والصحة والاسرة والتربية والتشريع والادارة فضلا عن التوجيه الدينى حيث جرى ابراز موقف الاسلام من قضايا الادمان والسموم البيضاء وتأكيد ان حكم الاسلام فى الخمر يصدق على جميع المخدرات والسموم .

وتحدثت الاهرام عن دور الصيدلى فى مكافحة الادمان والمخدرات ، ودور الاسرة التى اعتبرتها خط الدفاع الاول فى مواجهة المشكلة ، كما قدمت الاهرام تحقيقا عن جمعية الاصدقاء لمحاربة الادمان التى تقوم

على فكرة المعسكر المفتوح فى منطقة نائية الذى يقدم الى جانب العلاج الطبى ، العلاج النفسى والاجتماعى والتأهيل أيضا .

وأكدت الاهرام ان الوسيلة الاكيدة والفعالة لتقليم اظافر تجارة المخدرات تتحقق عن طريق عمل عربى مشترك ودائم فى مجال المعلومات بشكل منظم ودقيق حول اشخاص وتحركات هذه التجارة .

أما جريدة الأخبار فتعرضت لظاهرة انتشار الادمان بين الاطفال حيث عرضت نتائج ابحاث ودراسات توصلت الى ان ٧,٨ ٪ من تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية سقطوا فى بئر الادمان . كما ناقشت الاخبار ايضا تزايد نسبة الوفيات بين الشباب نتيجة جرعة مخدرات زائدة مما يؤدى الى توقف القلب . وفى تحقيق مصور تعرضت الاخبار لاحد أوكار المخدرات فى شارع الصحافة حيث تباع المخدرات بشكل شبه علنى .

كما اشادت الاخبار بقانون مكافحة المخدرات والتعديلات التى تمت فيه ، وطالبت بتشديد العقوبات وعدم فتح ثغرات لهروب الكبار واكدت على ضرورة الاهتمام بمستشفيات العلاج من الادمان ، واكدت ضرورة تنظيم حملة توعية قومية لمكافحة انتشار المخدرات .

وركزت الجمهورية على العامل الاقتصادى فى ظاهرة الادمان ، فبينت الاثار المدمرة على البناء الاجتماعى والتى تهدد ايضا المستقبل الاقتصادى لمصر وطاقاتها الانتاجية وحذرت من الدور الخفى والمشبوه الذى تلعبه اسرائيل فى استخدام سلاح المخدرات والسموم البيضاء وذلك لاضعاف القدرة الدفاعية والانتاجية وقوة الصمود فى الشعب المصرى ، وطالبت بضرورة يقظة رجال الشرطة فى المطارات والموانى لاحكام الرقابة على السياح الذين تجندهم اسرائيل لتهريب المخدرات .

واعتبرت مايو أن مشكلة ادمان المخدرات اصبحت مشكلة تقتضى اعلان حالة الحرب على المخدرات لحماية المجتمع من اخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية واكدت ان الحزب الوطنى يولى هذه القضية اهتماما بالغا على جميع المستويات وناقشت القانون الجديد الذى تم اعداده وهو فى صورته النهائية مؤكدة انه يفتح النار على تجار السموم .

وانتقدت مايو اجهزة الشباب والرياضة لانها لم تؤد دورها المفروض وكذلك الاعلام لانه لم يعالج المشكلة الا بسطحية ، والبحث العلمى الذى لم يقدم ابحاثا متكاملة للاسترشاد بها فى رسم الخطط المدروسة ، واوضحت ان وسائل العلاج غير مجدية ، اما الامن فقد رأت انه حقق المطلوب منه .

وفى النهاية طالبت مايو باستراتيجية شاملة يلتزم بها الجميع الفرد والاسرة والمجتمع والمسجد والكنيسة والاعلام وكل الجهات المختصة .

اما جريدة الوفد فركزت على خطورة قضية الادمان ودور اسرائيل فى تهريب المخدرات والمعالجة غير الجادة للدولة لهذه المشكلة مما يؤدى الى ازدياد خطرها كما تحدثت عن فشل وزارة الداخلية فى القضاء على المخدرات وفشل وزارة الصحة فى توفير العلاج للمواطنين .

واكدت الوفد على تغلغل المخدرات الى كافة اوساط المجتمع المصرى ودخولها مؤسسات التربية من مدارس وجامعات وانتشارها فى النوادى والسجون والمعتقلات بل وحتى فى مستشفيات العلاج ذاتها .

ولقد ركزت الوفد على افضل الاساليب الواجب اتباعها للقضاء على مشكلة الادمان وانتشار المخدرات فى مصر منها ضرورة اعدام تجار ومهربى المخدرات بسرعة ، بالاضافة الى التشدد فى اجراءات الضبط والتحقيق وقصر عمليات التحرى والضبط على رجال جهاز مكافحة المخدرات ، واحكام الرقابة على الحدود ، وضرورة تعاون المواطنين مع الشرطة ومصارحة الشباب بالتوعية الاعلامية وتوفير الاحساس بالامان لكل من يرغب فى العلاج .

تناولت جريدة الشعب خطر المخدرات على المجتمع ومحاولة الحكومة التصدى لهذا الخطر عن طريق التشريع الجديد ، ورأت ان هناك خللا فى النظام الادارى والاجتماعى وعندما ارادت الحكومة استصدار تشريع للحد من خطر المخدرات تجاهلت الخمور وهو مايدل على عدم جديتها فى الاتجاه للاصلاح حيث ان الاصلاح لا يتجزأ كما ان القانون مليء بالثغرات .

كما تحدثت الشعب عن حالات ادمان النساء واسبابها وهى الأزمة الاقتصادية والاخلاقية والانفتاح على الغرب بالاضافة الى المشاكل النفسية وعدم وجود اخصائيين اجتماعيين وان وجدوا لايقوموا بعملهم . وركزت الشعب ايضا على دور اسرائيل فى انتشار المخدرات فى مصر وطالبت باغلاق جميع المنافذ التى تدخل منها المخدرات وضرورة تطور خطط المواجهة والتوسع فى العلاج والاهتمام بالتربية الاسلامية .

أما جريدة الاهالى فتناولت مشكلة المخدرات واسلوب المواجهة على المستوى الامنى وعلى المستوى الشعبى . واعترفت الاهالى ان المواجهة على المستوى الامنى جيدة ولكنها غير كافية لعدم اتخاذ الدولة خطوات جادة للتصدى لمشكلة الادمان وبالتالى ظلت المواجهة كلامية فقط . وطالبت الاهالى بمزيد من الاهتمام وخاصة على المستوى الشعبى ، وركزت على موقف الجهات المختصة لمحاربة الظاهرة وبصفة خاصة دور نقابة الصيادلة فيما

يتعلق بالصيدليات التى تصرف الحبوب المهدئة والمخدرة .

ودعت الاهالى الى مزيد من الاهتمام بالطبقات الفقيرة التى تدخن الشيشة وتركز على المخدرات التخليقية مثل الماكستون فورت وغيرها مما يتسم بالانتشار والرخص الى حد ما ، و بينت مدى خطورة هذه المخدرات وضرورة التصدى لها .

وعالجت جريدة الاحرار انتشار المخدرات بكافة انواعها ووجهت نداء الى الحكومة قالت فيه ان المنافذ مفتوحة والحدود غير مأمونة .

وتناولت الاحرار بعدا خطيرا فى قضية الادمان وهو انتشار حالات الادمان بين الفئات التى تحتل مكانة متقدمة فى المجتمع .

وحققت الاحرار ايضا فى الاعيب المهربين وطرقهم الشيطانية فى تهريب المخدرات وطالبت باعدام جالبيها ومعالجة المدمنين وانشاء سجون خاصة بقضايا المخدرات فى اماكن نائية يقوم عليها افراد منتقون لضمان عدم العبث بالتطبيق الصحيح للعقوبات .

(٢) التعليم

اهتمت الصحافة المصرية بقضية التعليم التى جاءت فى المرتبة الثانية حيث يتضح من نتائج الحصر الشامل أن المعالجات الصحفية بلغت ١٧٢ معالجة . ويتضح من الجدول رقم (٢) ان جريدة الوفد كانت اكثر الصحف المصرية اهتماما بقضية التعليم (٤٣ معالجة) ، تليها الاخبار (٣٣ معالجة) ثم الجمهورية (٢٩ معالجة) فالاهرام (٢٨ معالجة) ، ثم الاهالى (١٤ معالجة) ، فالشعب (١٣ معالجة) تليها مايو (٧ معالجات) ثم تأتى الاحرار (٥ معالجات)

ولقد تناولت الصحافة المصرية (قومية وحزبية) قضية التعليم ومشروعات الاصلاح التى ينادى بها الوزير « محمد فتحى سرور » والتى اثارت كثيرا من النقاش وسوف نعرض فيما يلى أهم الاتجاهات المؤيدة والمعارضة والمحايدة ازاء هذه الاصلاحات بالاضافة الى الحلول والاقتراحات التى تطرحها الصحف بهدف تطوير العملية التعليمية . وأبرزت الاهرام أن التعليم يواجه مشكلة وانه لايلبى احتياجات المجتمع ولايساعد الطالب على تحصيل المعرفة وذلك بسبب حشو المناهج والتكرار وعدم التنسيق بين المواد المختلفة والفصول الدراسية . كما ان العلاقة الان بين المدرسة والمدرس والتلميذ تحتاج الى « غرفة انعاش » ورأت الاهرام ان مجال التعليم اصبح فى الفترة الاخيرة حقلا خصبا لعديد من التجارب وعارضت تقصير فترة التعليم الالزامى لأن مد سنوات الالزام كان دائما امل الحركة الوطنية فى مصر كما كان واحده من علامات تقدم الدول سواء فى العالم الراسمالى او الاشتراكى

وناقشت الاهرام النظام الجديد للثانوية العامة الذى سيبدأ تطبيقه ابتداء من عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ من زاوية انه جاء تلبية لمطلب شعبى بضرورة تغيير النمط التقليدى لنظام السنة الدراسية الكاملة وقدمت اقتراحات فى مجال الانتقال الى نظام الفصلين الدراسيين ونظام الساعات المعتمدة ، وهى :

- ان يتم الاعداد الجيد لعناصر نظام الفصلين الدراسيين (اكاديميا وفنيا وماديا)
- ان يتم التجريب قبل التعميم .
- ان يكون هناك تخطيط شامل لامتداد نظام الفصلين او نظام الساعات المعتمدة الى الدراسة فى كليات الجامعة .

واهتمت الاهرام بنشر مقال لوزير التعليم تحدث فيه عن مستقبل التعليم فى مصر وشرح فيه الخطة التعليمية الجديدة التى يرى انها استندت على اساس حوار وطنى واسع ساهمت فيه القوى الوطنية فى مصر .

واتخذت الاخبار موقفا محايدا تجاه خفض سنوات التعليم الالزامى من ٦ الى ٥ سنوات . ويتبين ذلك الاتجاه من خلال استطلاعها آراء خبراء التعليم حول هذا الموضوع سواء المعارضين او المؤيدين وفى نفس الوقت حرصت الاخبار على اجراء حديث مع وزير التعليم عرض فيه للاسباب التى دعته لالغاء سنة دراسية .

كما ناقشت الاخبار النظام الجديد للثانوية العامة بطريقة محايدة ايضا واوردت بعض الآراء التى تؤيده بدعوى انه يريح الطالب والبعض الاخر يحذر من الاخطاء التى ستقع عند التطبيق .

من ناحية اخرى هاجمت الاخبار العديد من الظواهر السلبية المتعلقة بالعملية التعليمية خاصة الدروس الخصوصية وطالبت بتعديل احوال المدرسين ومنحهم بدلات مجزية وتطوير نظام الامتحانات وتحسين مستوى الكتب المدرسية وتدريب المدرسين على المناهج الجديدة .

واتخذت الاخبار موقفا مؤيدا لانشاء الجامعة الاهلية وانتقدت دفاع د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب عن عدم انشاء هذه الجامعة واوضحت انها لن تكون للفاشلين علميا والقادرين ماديا . وهذا التأييد للجامعة الاهلية لم يمنع الاخبار من المطالبة بعلاج نواحى القصور فى الجامعات الحكومية .

وركزت الجمهورية على العلل والامراض المزمنة التى يعانى منها التعليم ومنها تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية وتكدس التلاميذ فى الفصول ، وانعدام الوسائل التوضيحية فى الفصول وانتشار الغش

الجماعى وهذا الى جانب مشكلة الكتب الخارجية وتناقص عدد المتفوقين . وفى بحثها عن علاج لهذه الامراض ركزت الجمهورية على دور المعلم فى تطوير العملية التعليمية فلا بد من توفير الحوافز المادية والادبية للمعلم ، وضرورة التركيز على القيم والمبادىء الدينية للتخلص من هذه الظواهر السلبية . كما ركزت على دور مجالس الاباء الى جوار المدرسة للنهوض بالتعليم باعتبار ان التعليم عملية مشتركة بين الاسرة والمدرسة .

وربطت الجمهورية بين العملية التعليمية والتنمية الاقتصادية واكدت على اهمية التعليم المهنى والتركيز على الجانب الانتاجى وضرورة تغيير قواعد الالتحاق بالجامعات بالاعتماد على حاجة المجتمع . وتحدثت الجمهورية عن ضرورة الاهتمام بالتعليم الدينى وذلك لمواجهة تيار « التطرف الدينى »

اما جريدة مايو فترى ان التعليم يشهد حاليا تطورا شاملا مبنيا على العلم ، وان هناك من يضره تطور التعليم امثال المنتفعين من الكتب الخارجية والدروس الخصوصية وغيرهم كثير من اعداء المجتمع الذين يشككون فى سياسة التعليم ويخلقون معارك وضجة مفتعلة للنيل من انجازات الحكومة .

ودعت مايو الى قيام جامعة وطنية شعبية ورفضت تسميتها بالجامعة الأهلية ، لأنها تسمية من مخلفات الاستعمار ورمز للتفرقة بين ابناء الشعب الواحد .

ورأت ضرورة تسميتها بالجامعة « الوطنية » نسبة الى الحزب « الوطنى » . كما اكدت على اهمية موضوع محو الامية وذكرت ان هناك تجربة جادة فى محافظة المنوفية للقضاء على الامية .

وناقشت جريدة الوفد قضية التعليم فى مصر وقدمت عدة تساؤلات منها هل شهد نظام التعليم فى مصر تطورا حقيقيا وهل يتم التخطيط جيدا للقرارات قبل أصدارها ؟ وترد بأن التطوير الذى استحدثه الوزير شكلى ومقصور على المناهج ونظم الامتحان فقط . وانتقدت الوفد سياسة وزارة التعليم ودللت على ذلك بأن ٥ ٪ نسبة رسوب الطلاب فى كل مدرسة كلف الدولة ملايين الجنيهات سنويا . واوضحت تردى احوال المدارس فى مصر وما وصل اليه مستوى الطلاب الاخلاقى الى جانب ظاهرة الدروس الخصوصية وتكدس الفصول واهدار كرامة المعلم ، وتكرر ظاهرة الغش الجماعى والاجبارى رغم تحذيرات وزارة التعليم .

أما عن مستوى التعليم الجامعى فترى الوفد انه تدهور بشكل خطير فى الكليات العملية والنظرية وطالبت باعادة النظر فى محتوى المناهج الجامعية حتى يخفض سعر الكتاب الجامعى ، ورأت ان السياسة التعليمية فى مرحلة الجامعة تحتاج الى مزيد من الجدية والتخطيط السليم .

واكدت الوفد على ديمقراطية التعليم ودافعت عن فكرة الجامعة الاهلية وضرورة اقامتها بشرط الا تكون جامعة نمطية حتى لاتتفاقم مشكلة البطالة والا يكون معيار القبول هو القدرة المالية فقط . وطالبت الوفد بضرورة استقلالية الجامعة وانتخاب رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الاقسام اى رفع سلطان الدولة عن الجامعة وتقييد اعداد المقبولين ووضع لائحة طلابية تعطى الطلاب حق حرية التعبير .

ورأت جريدة الشعب ان ما يحدث من اصلاحات فى التعليم لا يأتى بجديد وان بعضها عديم الفائدة مثل الغاء دور المعلمين والمعلمات وانشاء مدارس الاقتصاد المنزلى والتربية الفنية ، وتغيير الكتب المدرسية الموجودة واحلال الكتب الجديدة محلها دون دراسة لاوجه النقص فى الكتب القديمة ، وانتقدت خفض سنوات التعليم الالزامى الى خمس سنوات ، وما يتردد على الساحة التربوية من ان هناك اجراءات لتنقية كتب اللغة العربية من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية وايضا اجراءات لاقصاء الملامح الاسلامية من كتب التاريخ . وانتقدت الشعب وزارة التعليم لانها لم تأخذ اى اجراءات جادة لمنع ظاهرة الدروس الخصوصية .

وتناولت الشعب صعوبة وتعقيد امتحانات الثانوية العامة وعدم ملاءمتها لمستوى الطالب المتوسط . وعارضت فكرة انشاء جامعة اهلية واعتبرتها بابا خلفيا للجامعة . كما رفضت وجود كليات للتكنولوجيا لاتختلف عن كليات الهندسة الحالية وعالجت الشعب ارتفاع مصاريف المدارس بصورة تجعل العملية التعليمية كأنها صفقة كبرى وتحول التلاميذ الى سلعة للاستغلال وتحقيق الارباح الفاحشة كما ناقشت مشكلة كثافة الفصول وطالبت بالاهتمام بالانشطة العملية والمجموعات .

أما جريدة الاهالى فعارضت استراتيجية التعليم الجديدة لانحيازها لمصالح فئة اجتماعية معينة ذات ثروة ونفوذ مع عدم توظيف التعليم لخدمة المجتمع وتأثير الانفتاح على التعليم من حيث اهدافه ومناهجه وسياسة القبول ونوعيات التعليم المتاحة امام القوى الاجتماعية المختلفة وانسحاب الدولة من مسئولية تمويل التعليم . هذا بالاضافة الى تسرع وزير التعليم فى اتخاذ خطوات غير مدروسة ومحاولات الغاء مكتب التنسيق الصورة الوحيدة لتكافؤ الفرص وعارضت الاهالى انشاء الجامعة الاهلية لان مصر لاتحتاج اليها ورفضت محاولات الالتفاف حول مجانية التعليم وانتقدت اجبار الطلاب على التعليم الفنى حيث ان هذا

يعد اعتداء على حقوق المواطن فى اختيار نوع التعليم الذى يرغبه وانه لاحاجة لهذا النوع من التعليم فى ظل غياب مشروع وطنى للتنمية .

كما انتقدت الاهالى صعوبة بعض المناهج الدراسية التى لايستطيع استيعابها المدرسون والخبراء انفسهم وعارضت ايضا خفض سنوات التعليم الاساسى وناقشت الاهالى دور الجامعات الاقليمية والغرض الاساسى من انشائها واهدافها وذكرت انها لم تقم بالدور المطلوب وترى الاهالى أن أزمة التعليم الجامعى هى حصاد السياسات والممارسات الرسمية تجاه الجامعة كمؤسسة علمية .

أما جريدة الاحرار فانتقدت ايضا سياسة التعليم وبصفة خاصة بعد الاحصائيات التى اظهرت ان نسبة الراسبين تتجاوز ٣٠ ٪ من الطلبة على المستوى العام . واقترحت الاحرار ان يعدل القانون فيسمح للطالب الراسب فى مادتين مثلا ان ينتقل للصف الذى يليه ومعه المادتان ، واقترحت تحديد مرات الرسوب بثلاث مرات وبعدها يعيد من المنازل على حسابه الخاص .

ونصحت الاحرار وزير التعليم ان يفتح باب الحوار بين الاحزاب السياسية حول هذه الافكار توفيرا لمال الحكومة والاهالى . وعارضت اختصار سنة من التعليم الاساسى اذ ان هذا القرار يساهم فى التعجيل بالتخرج من الجامعة سنة مبكرا مما يضيف عبئا اضافيا الى مسالة البطالة . وايدت الاحرار انشاء جامعة اهلية واعتبرتها ضرورة حتمية ، كما طالبت ان يوجه التعليم العالى الى تخصصات تحتاج اليها الامة اى ان يكون هناك تخطيط للتعليم حسب الاحتياجات .

(٣) قضية البطالة

جاءت قضية البطالة فى المرتبة الثالثة بعد المخدرات والتعليم ، وذلك من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فلقد بلغ الحصر الشامل لعدد المعالجات الصحيفة التى تناولت قضية البطالة ١٢٣ معالجة موزعة كالتالى : ٣٩ معالجة فى الاهرام ، ١٩ معالجة فى كل من الاخبار ومايو ، ١٧ معالجة فى الجمهورية و ١٦ معالجة فى الوفد ، ٦ معالجات فى الاحرار و ٤ معالجات فى الاهالى و ٣ معالجات فى الشعب .

فى اطار معالجتها لقضية البطالة اوضحت الاهرام ان هذه القضية تمثل مشكلة قومية كبرى قابلة للتفاقم سنويا وتهدد الامن القومى فى مصر ، وابرزت عدم توفر الارقام الصحيحة فالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يشير الى ان عدد العاطلين فى مصر يقترب من ثلاثة ملايين فرد وان معدلات البطالة تضاعفت فى الفترة ما بين السبعينيات الى منتصف الثمانينيات ، وفى نفس الوقت اوضحت تقديرات وزارة التخطيط ان هناك مليونا و ٨٢ الف فرد بدون عمل . وطالبت الاهرام بتقدير الحجم الحقيقى للازمة حتى تتضح ابعادها ويمكن معالجتها .

وحددت الاهرام اسباب تزايد ارقام البطالة فى قصور النشاط الاقتصادى عن استيعاب اعداد جديدة من العمالة ، بالاضافة الى التزام الدولة بتعيين الخريجين وهو ما يعنى تعيين قوة عمل وليس تشغيل هذه القوة ، هذا الى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والنمو السكانى السريع وانكماش الرقعة الزراعية وتزايد الهجرة من الريف الى الحضر ، والخلل بين تخصصات الخريجين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى وربطت الاهرام بين المشكلة وظهور ملامح التطرف وفقد ان الانتماء واتساع كم ونوع الجرائم والشعور المتزايد بالاغتراب .

ومن اهم الحلول المقترحة التى وردت فى معالجات الاهرام لهذه القضية الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وانشاء صندوق قومى لتمويل المشروعات لتشغيل الخريجين ، وفتح المجال واسعا امام القطاع الخاص والنشاط الفردى ، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ، وخلق الوعى الاجتماعى الذى لايفرق بين خريج الجامعة والعامل الفنى ، وتشجيع تدريب الشباب على الحرف والصناعات الصغيرة .

وتناولت جريدة الاخبار مخاطر البطالة اقتصاديا ونفسيا على المجتمع والشباب وكيف انها تؤدى الى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وادمان المخدرات وطرحت ضرورة ان يتم تنسيق بين وزارة التعليم والتخطيط والعمل والهجرة لتحديد الحاجة الفعلية من خبرات العمالة المصرية فى الداخل واعداد العمالة المصرية المسافرة الى الخارج اعدادا جيدا . ودعت الاخبار الشباب للالتحاق بمراكز التدريب المنتشرة فى جميع انحاء الجمهورية وذلك من منطلق البحث عن حلول غير تقليدية لمشكلة البطالة . هذا الى جانب نبذ التقاليد الاجتماعية البالية التى تنظر الى العمل اليدوى بغير احترام ، والتركيز عل دور الافراد واستثمارات القطاع الخاص ، والحد من مجانية التعليم ، ووقف استيراد العمالة الاجنبية ، ومنح الشباب مزيدا من الاراضى الصحراوية لاستصلاحها ، وربط التعليم باحتياجات المجتمع ، وتنمية المشروعات الصغيرة والتوسع فى انشاء المدن الجديدة والاهتمام بقطاع السياحة وتنمية القرية .

وركزت الجمهورية على خطورة مشكلة البطالة وتفاقمها مؤخرا خاصة فى ضوء عودة المهاجرين المصريين من الخارج مما يزيد المشكلة تعقيدا .

كما اهتمت الجمهورية بتوضيح الاسباب وطرح

الحلول لهذه المشكلة فحددت اهم اسبابها فى التزام الدولة بتعيين الخريجين ، والزيادة السكانية المرتفعة ، وتقلص بعض الانشطة الانتاجية ، وتركيز شركات القطاع العام على استخدام التكنولوجيا ، وعودة المصريين العاملين بالخارج وسياسة التعليم وعدم ارتباطهاباحتياجات المجتمع . وتتلخص الحلول التى طرحتها الجمهورية فى وقف تعيين الخريجين وتدريبهم على حرف جديدة ، والتوسع فى فتح الاجازات بدون مرتب ، واعادة توزيع العمالة ، وتحسين المناخ الملائم للاستثمار ، والتوقف عن اقامة المشروعات كثيفة رأس المال ، وعودة القرى المنتجة وادخال الصناعات الصغيرة اليها ، واصلاح مسار التعليم والاهتمام بالتعليم الفنى وتغيير نمط القيم والعادات المصرية التى تنظر للشهادة الجامعية بنوع من الوجاهة الاجتماعية ، واعادة النظر فى تشريعات العمل ، وتمويل مشروعات الشباب الصغيرة ، والأخذ بنظام الورديات ، وتعمير المدن الجديدة ، واعداد هياكل جديدة للاجور والمرتبات .

اما جريدة مايو فاهتمت بابراز جهود الحزب الوطنى فى مجالات العمل الوطنى واهتمامه بمشكلة البطالة الى حد جعلها محور المؤتمر العام الخامس للحزب ورأت مايو ان الحكومة تسعى جاهدة للتصدى لمشكلة البطالة ولكنها وحدها لن تحل المشكلة ، فلا بد من تضافر كل الجهود وعرضت مايو نماذج لنجاح بعض المحافظات فى القضاء على البطالة مثل السويس والاسماعيلية والدقهلية . وطالبت بتوافر خريطة واضحة ومحددة للاستصلاح واستزراع الصحراء ، ومشاركة القطاعين الخاص والاستثمارى ، وفتح اسواق جديدة للعمالة المصرية فى الخارج ، وسياسة قومية شاملة للتدريب المهنى والاهتمام بالمشروعات والصناعات الصغيرة ، استغلال الموارد المتاحة سياحيا .

وركزت جريدة الوفد على مشكلة البطالة وتفاقمها ، ورأت ان البطالة السافرة هى احدى الظواهر التى صنعتها السياسة الفاشلة للحكومة فى معالجة التحولات الاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها .

واكدت ان مشكلة مصر لاتحتاج الى عقد مؤتمرات ولكنها تحتاج لأن يصبح القائمون على الحكم قدوة للشعب فى تصرفاتهم .

ودعت الوفد الى التطوير والتوسع فى المشروعات الصغيرة ورصد الموارد اللازمة لها ووضع سياسة ادارية نزيهة ، الى جانب عمل خطة قومية متكاملة لتنمية الريف والانطلاق لتعمير الصحراء ، ووقف تعيين الخريجين والتنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظف وتنمية قدرات الاقتصاد المصرى وجذب الاستثمارات العربية .

ودارت معالجة جريدة الشعب حول قوانين يوليو الاشتراكية التى اعطت الحق فى التعليم وحق العمل مما ادى الى ظهور البطالة المقنعة والتى اصبحت ظاهرة ، ورأت الشعب ان عوامل تزايد البطالة تتلخص فى الآتى : انتشار نمط الصناعات كثيفة رأس المال وقليلة العمالة ، والاعتماد على الاستيراد وعدم توفير الحماية الجمركية للمنتج المصرى ، التباطؤ فى خلق فرص العمل لملاحقة النمو فى عدد السكان ، التراجع فى امكانية الهجرة للعمل فى الخارج بعد انهيار سعر البترول بل وعودة المصريين العاملين فى الخارج .

وذكرت الشعب ان اعراض البطالة ظهرت فى الجرائم والادمان وغيرها من صور الانحراف .

أما الاهالى ، فى تناولها لمشكلة البطالة واثارها الضارة على المجتمع ، فقد ارجعت اسبابها الى اسلوب التنمية الذى عرفته مصر منذ عهد الانفتاح وما تبع ذلك من تركيز على قطاعات التجارة والخدمات الطفيلية وتقليد التكنولوجيا فى الدول المتقدمة والاستغناء عن العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص وهو غير قادر على خلق فرص عمل مناسبة ، وتراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

والقت الاهالى العبء على حكومة الحزب الوطنى بأنها هى السبب فى هذه المشكلة من خلال اهمال عملية التنمية الشاملة والاعتماد على الاستيراد من الخارج .

وقدمت الاهالى مجموعة من الاركان التى اعتبرتها لازمة للخروج من الازمة من اهمها : تحول التنمية من الاعتماد على الخارج الى الاعتماد على الذات وخاصة على البشر ، تنشيط قطاعات الانتاج السلعى وخاصة قطاعى الصناعة والزراعة ، عودة الدولة للقيام بدورها فى توجيه وتخطيط الاقتصاد القومى ، ربط جهود التنمية المصرية بالتنمية العربية والافريقية .

واتفقت جريدة الاحرار مع جريدة الاهرام على صعوبة حل مشكلة البطالة دون ان نعلم حجمها الحقيقى فكيف نضع خطة لحل شيء مجهول ؟ ورأت الاحرار انه طالما ان توصيات الحزب الوطنى لحل المشكلة صدرت معتمدة على الاحصائيات المتضاربة فلن تستطيع حل المشكلة .

واكدت ان حزب الاحرار له رأى واضح واهداف محددة وخطة لمواجهة المشكلة حصرتها فى الآتى : (اولا) تحديد حجم المشكلة الفعلى وبالتالى يتضح دور كل من القطاع العام والخاص وحجم الاستثمارات المطلوبة (ثانيا) لايتم العلاج للمشكلة بمفردها بل لابد ان يصاحبه علاج القصور فى الانتاج السلعى والخدمى وعلاج البيروقراطية والروتين . (ثالثا) التأكيد على دور

القطاع الخاص فى تشغيل العاطلين ولذا يجب عدم وضع العراقيل امامه . (رابعا) تشجيع الهجرة ووضع التيسيرات للسفر .

(٤) قضية زيادة السكان

جاءت قضية زيادة السكان فى المكانة الرابعة من حيث اهتام الصحافة المصرية (قومية وحزبية) بمعالجتها ، فلقد بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية ٥٥ معالجة . ويتبين من الجدول رقم (٢) اهتمام صحيفة الاهرام بمعالجة هذه القضية بالمقارنة ببقية الصحف الاخرى ، فلقد تناولتها فى ٢٠ معالجة صحفية مقابل ٤ فى الاخبار ، ١٠ فى الجمهورية ، ٦ فى مايو ، ٩ فى الوفد ، واحدة فى الشعب ، ٣ فى الاهالى و ٢ فى الاحرار .

فى توضيحها لخطورة المشكلة السكانية اوردت الاهرام البيان الذى اصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والذى زف الينا فيه ان عدد السكان فى مصر زاد مليون نسمة خلال ٢٢٠ يوما اى ان عدد السكان يزداد ١٣٨ الف نسمه فى الشهر الواحد ، اى اننا نزيد فردا واحدا كل ١٩ ثانية .

واشارت الاهرام الى ان النمو السريع فى عدد السكان يلتهم عائد التنمية ، كما اننا ازاء توزيع جغرافى غير متوازن للسكان ونواجه هيكلا مختلا للقوى العاملة . كما ان التكاثر يتناسب تناسبا عكسيا مع رعاية النسل ، فكيف يمكن تحقيق نوع من التوازن بين الامكانيات المتاحة والمنتظرة من جهة وعدد السكان وسرعة زيادتهم من جهة أخرى .

وتناولت الاهرام دور الاعلام فى توجيه الرأى العام ونوعية المواطن وتغيير السلوكيات السلبية فى المجتمع من زاوية أن الخطاب الاعلامى يجب ان يتضمن الاعلام الكافى بالهدف الاساسى وهو التنمية الشاملة للمجتمع . كما يجب تناول مشكلة الانفجار السكانى بأسلوب متكامل يأخذ فى الاعتبار جميع ابعادها الطبية والنفسية والسياسية والاجتماعية والدينية .

وانتهى الاهرام الى اننا فشلنا فى معالجة المشكلة السكانية رغم الجهود والمحاولات المتكررة ، ويرجع هذا الفشل الى قصور فى الرؤية نابع عن تشخيص غير كاف للمشكلة من ناحية ، وسؤ فهم للمسببات والنتائج من ناحية أخرى .

وتعرضت الاخبار لتجربة انخفاض معدل السكان فى كوريا الجنوبية وكيف نجحت وتساءلت الى متى سيستمر التحذير من خطر زيادة السكان وسياسة لفت الانتباه اليه دون ان تسفر الحملات الاعلامية عن اية نتائج ايجابية فى هذا الصدد . كما تحدثت الاخبار عن جهاز تنظيم الاسرة وعدم فعاليته واجرت عدة احاديث مع المسئولين فى الجهاز لبيان حدود فعالية حملة تنظيم الاسرة . ورأت الاخبار ان هناك تخاذلا عاما من المؤسسات الاعلامية والاحزاب واتهمت الازهر بعدم الشجاعة فى التصدى لهذه المشكلة بشكل ايجابى .

أما الجمهورية فاهتمت ببيان خطورة مشكلة الزيادة السكانية من حيث اثارها الوخيمة على الاقتصاد المصرى وانخفاض مستوى المعيشة ، وارجعت اسباب المشكلة الى الخـلاف حـول موقـف الاسـلام مـن تنظيم الاسرة ، والعادات والتقاليد الموروثة فى المجتمع ، والهجرة الداخلية ، والرغبة فى الانجاب ، ومجانية التعليم كما انتقدت الجمهورية فشل المجلس الاعلى للسكان فى مهمته بالحد من الزيادة السكانية وتنظيم النسل .

واهتمت الصحف الحزبية ايضا بالمشكلة السكانية ، فتتحدث مايو عن مدى خطورة زيادة السكان واثرها على الفرد والدولة والمجتمع ، الا انها ابدت تفاؤلا ازاء هذه المشكلة ، فلقد بدأت بعض الاجهزة فعلا فى جنى ثمار الحملات التى قامت بها الحكومة لتوعية الجماهير ، لكن انخفاض نسبة الوفيات ادى الى زيادة معدل النمو السكانى . وربطت مايو بين مشكلة زيادة السكان والبطالة وانتشار الامية واكدت على ضرورة تكاتف الجهود مع كافة القوى والتيارات فى المجتمع لانقاذ ما يمكن انقاذه .

واعتبرت جريدة الوفد ان زيادة السكان هى اكبر عقبة فى طريق التنمية الشاملة وانتقدت الدولة لعدم جديتها فى حل مشكلة زيادة السكان ، حيث تقضى سياسة « الدعم الكلى » للمواطنين على روح الابتكار وتؤدى الى السلبية والتواكل فى الروح الشعبية . وترى الوفد ان النصح والارشاد لم يعد يجدى ولكن المجدى هو اتخاذ سياسات بقرارات وتنفذ بجدية .

كما تحدثت الوفد ايضا عن فشل الحكومة فى حشد الجهود لاستغلال موارد مصر واولها زيادة السكان . وعالجت الوفد فشل حملات تنظيم الاسرة لسوء التخطيط والتنسيق بين الهيئات الاعلامية والدينية ، فعلى حين تنادى الاعلانات بتنظيم الاسرة فان بعض العلماء الدينيين يعارضونها مما يجعل المواطنين فى حيرة من امرهم .

ودحضت الوفد مقولة ان تنظيم النسل يحل مشكلة الفقر فى مصر واكدت ان التنمية الحقيقية ستعود بالضرورة الى خفض معدلات المواليد ، اى ان البداية مزيد من الانتماء وهى دعوة ليست متناقضة مع دعوة تنظيم الاسرة لكنها متوازية معها .

وتناولت جريدة الاهالى مشكلة تزايد السكان

والمشاكل المرتبطة بهذه الزيادة ، وعارضت الوسائل الحالية والاساليب المستخدمة فى برامج تنظيم الاسرة ورات انها غير كافية . وفى ربطها بين الازمة الاقتصادية وتزايد السكان رات الاهالى ان أخر اسباب ارتفاع عدد السكان هو الانخفاض السريع فى نسبة الوفيات بالمقارنة بالانخفاض الاكثر اعتدالا فى نسبة المواليد .

وتعرضت جريدة الاحرار للمشكلة السكانية واعتبرتها مشكلة ناجمة عن وجود خلل فى التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة وبين الكم من السكان . واوضحت ابعاد المشكلة والخصائص السكانية والتوزيع غير المتوازن للسكان ثم تناولت العلاقة بين المشكلة السكانية والاوضاع الاجتماعية .

اما موقف جريدة الشعب فهو معارض لدعوة تحديد النسل على اساس انها دعوة موجهة بالاساس الى محدودى الدخل وحدهم وليس الى المصريين جميعا وذكرت الشعب ان غالبية المواطنين رفضت فى الماضى كل ما قيل لها عن تحديد النسل بحسها الدينى . ومن رأى جريدة الشعب ان سياسة تحديد النسل هى سياسة ضارة بالبلد وبالامة العربية كلها .

وعن الحلول التى طرحتها الصحافة المصرية لمواجهة مشكلة زيادة السكان ، اقترحت الاهرام وضع برنامج متكامل للاقناع يعتمد على التنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات المعنية بالمشكلة ، ووضع اسلوب للردع يتمثل فى حرمان الطفل الثالث او الرابع من جميع الامتيازات التى تعطيها الدولة كمجانية التعليم والسلع المدعمة ، هذا الى جانب اعادة توزيع السكان وخلق فرص عمل فى المجتمعات الجديدة لجذب الشباب للاستيطان فيها وتعميرها . كما اقترحت الاهرام رفع سن الزواج من ١٦ الى ١٨ سنة ورفع سن العمل للصبية .

واتفقت الاخبار على رفع الزواج كوسيلة لتنظيم الاسرة .

واشارت الجمهورية لضرورة النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف الحملات الاعلامية لتنظيم النسل والتوسع فى انشاء المجتمعات الجديدة واكدت مايو على دور الاعلام فى التأثير على الراى العام ، كما نبهت الى ضرورة السعى الى وضع استراتيجية محددة لاعادة توزيع سكان مصر .

اما جريدة الوفد فدعت الى تنمية الريف للتخفيف من عوامل الطرد وتنمية عواصم المحافظات وانشاء مجتمعات عمرانية جديدة وتطبيق سياسة الدعم على الطفلين الاول والثانى فقط .

واقترحت الاهالى معاملة الزيادة المتوقعة فى عدد السكان معاملة فائض انتاج وبالتالى العمل على تصديره ولكن بعد اعداده جيدا ، بالاضافة الى اعادة التوزيع الديمجرافى للسكان . كما اقترحت الاهالى المعادلة الثلاثية : الحد من الاستهلاك ، زيادة الانتاج ، تنظيم النسل عن طريق الحوافز الايجابية والسلبية .

اما الاحرار فاقترحت المواجهة عن طريق التوعية الدينية والاعلامية والصحية للتغلب على مشكلة زيادة السكان .

(٥) قضية العنف والجريمة

كانت قضية العنف والجريمة هى القضية الخامسة والاخيرة التى عالجتها الصحافة المصرية هذا العام . ويتضح من الجدول رقم (٢) ان هذه القضية تم تناولها فى ٢٨ معالجة صحفية موزعة كالتالى : ٦ معالجات فى الاهرام ، ٤ معالجات فى الجمهورية ، معالجة واحدة فى مايو ، ١٣ معالجة فى الوفد ، معالجتين فى كل من الشعب والاهالى .

ولقد تم الحديث عن الجرائم التى طرأت على المجتمع حديثا والتى كان من ابرزها حوادث قتل الازواج واعضاء الاسرة الواحدة التى افسحت لها الصحافة (ووسائل الاعلام عموما) مساحة كبيرة على نحو جعلها فى موضع الاتهام وذلك لانها اعطت للمشكلة حجما اكبر من حجمها الحقيقى مما كان له اسوأ الاثر على المجتمع .

ترى الاهرام ان وجهات النظر قد اختلفت فى تفسير هذه الجرائم فهناك ازدواجية فى المجتمع بين السلوك الظاهر فى مثل هذه الانحرافات وبين الروح المصرية الصميمة الكامنة ، وان ما نعانيه هو تشقق القشرة الخارجية فقط اما الجوهر فباق على حالة سليم . وهناك ما يحدث لنا فى العالم الذى يمر بأزمة حضارية نتيجة التقدم التكنولوجى والعلمى الهائل الذى لا يواكبه تقدم فى مجال القيم . وهناك ايضا تأثير التليفزيون باعتباره اخطر مؤثر فى البيوت والعقول هذا بالاضافة الى القصور الشديد فى أداء مراكز الشباب والاندية وعدم وجود مجالات امام الشباب لممارسة الهواية .

وعن الحلول التى طرحتها الاهرام للتغلب على المشكلة ضرورة العدل الاجتماعى والتكافؤ الاقتصادى بين الرجل والمرأة ، والتطبيق الصحيح لمعنى التحرر والديمقراطية والاستنارة ونشر القيم والمساواة الصادقة بين الجميع .

اما الجمهورية فترى ان العوامل التى ادت الى وجود مثل هذه الحوادث هى انتشار الخيانة الزوجية والغيرة واستفحال الازمة الاقتصادية ودور وسائل الاعلام فى انتشارها بالاضافة الى المخدرات وغياب القيم والظروف الاسرية الصعبة .

وركزت الجمهورية على انتشار الجريمة داخل

النوادى الرياضية وكيفية عودة النوادى الى مهمتها الاساسية .

واستطلعت مايو آراء وافكار علماء النفس والاجتماع ورجال الدين وخبراء التربية حول اسباب تراجع التماسك الذى كان يميز جو الاسرة واجمعوا على ان قتل الازواج حوادث فردية وليست ظاهرة عامة فى المجتمع المصرى وانه لا خوف ويجب التمسك بالمجتمع الاسرى فهو الطريق السليم . ومن المهم دراسة الظروف البيئية للتنشئة والدوافع التى وراء مثل هذه الجرائم . كما ان الاعلام يبالغ فى وصف هذه الحوادث التى ترجع الى نقص الوازع الدينى لدى الناس وغياب القدوة لدى الاجيال .

وارجعت الوفد هذه الجرائم الى الازمة الاقتصادية وضعف التدين فى الاسرة عموما ، وتفسخ الاسرة وقهر الذوجان وابتزازهن . وطالبت بالاعدام لمن يقدم على هذا الفعل سواء كان زوجا او زوجة . ونفت الوفد ان تكون مكانة المرأة قد تعرضت لما يمسها بسوء نتيجة ما تشنه الصحف من حملات على الزوجات القاتلات .

واكدت على ان ما يحدث يعد خروجا على الاصل واستثناء على القاعدة . كما ان هناك انعكاسا واضحا للمشكلات السياسية والاجتماعية على تصرفات الافراد فى المجتمع وان عنف الدولة ينعكس على عنف المرأة التى هى عضو فى المجتمع شأنها شأن بقية افراد المجتمع .

اما جريدة الشعب فترى ان هذه الاحداث تعكس تدهور اخلاقيات الافراد وتؤكد اهمية التوعية الدينية لتقويم الفرد واصلاحه .

واستطلعت الاهالى ايضا آراء بعض المتخصصين الذين رأوا ان السبب وراء هذا العنف الجديد وقتل الازواج قد يكون وراءه القهر أو الاستبداد الذى تعانى منه المرأة وخاصة بسبب قانون الاحوال الشخصية الذى لا يقف فى صف المرأة . كما ان هذه الحوادث حالات شديدة الفردية ويجب ان تدرس فى اطار الظروف الخاصة بكل حالة على حدة ، هذا الى جانب ان البعد الاجتماعى له دخل مباشر وغير مباشر فى هذه الجرائم مثل الضغوط الاقتصادية .

ج ـ القضايا السياسية :

اتفقت آراء الخبراء على ان أهم القضايا السياسية التى شغلت الصحافة المصرية طوال عام ١٩٨٩ هى الممارسة الديمقراطية والسياسة الامنية والتطرف الدينى وقضية ثورة مصر وقانون الطوارىء والعلاقة بين القضاء والسلطة ، وانتخابات مجلس الشورى .

وبناء على الحصر الشامل لعدد المعالجات المتعلقة بهذه القضايا السياسية ، يتضح أن أهم القضايا التى عنيت الصحافة بابرازها هى الممارسة الديمقراطية حيث ظهرت فى (١٥٦) معالجة صحفية أى بنسبة ٣١٪ من اهتمام الصحافة القومية والحزبية بمعالجة كافة القضايا السياسية الاخرى . تليها انتخابات مجلس الشورى (١٢١) معالجة ، ثم السياسة الامنية (١٠٠) معالجة . ثم العلاقة بين القضاء والسلطة (٧١) معالجة ، والتيارات الدينية المتطرفة (٤٠) معالجة وقانون الطوارىء فى (٧) معالجات رأى واخيرا وثورة مصر (٣) معالجات وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣) .

(١) الممارسة الديمقراطية :

عنيت الصحف الحزبية بابراز قضية الممارسة الديمقراطية مقارنة باهتمام الصحف القومية بمعالجتها . فقد تبين من نتائج حصر معالجات الرأى بجرائد الاهرام والاخبار والجمهورية التى عالجت هذه القضية ، انها قد بلغت ٢٧٪ بينما بلغت معالجات الرأى بجريدة الوفد الحزبية وحدها بصدد القضية نفسها ٣٦٪ نسبة الى المعالجة التى ظهرت فى كافة الصحف . فكانت الوفد هى اكثر الصحف الحزبية والقومية معالجة للممارسة الديمقراطية (٥٧) معالجة ، ثم جريدة مايو (٢٧) معالجة ، والجمهورية (١٧) معالجة ، والاحرار (١٤) معالجة ، وفى صحيفتى الاهرام والاخبار (١٢) معالجة ، والاهالى (١١) معالجة ، والشعب (٦) معالجات .

وتبين النتائج الكيفية اتفاق كافة الرؤى على أهمية التمسك بالديمقراطية والتعددية ، وعلى الدور الايجابى الذى يؤديه رئيس الجمهورية للحفاظ على الديمقراطية والدفاع عنها باقامة حوار ديمقراطى مستمر مع مختلف القوى والمؤسسات فى مصر ، الى جانب تزايد حجم ومساحة المعارضة صحفيا وبرلمانيا فى عهده .

أما الاختلاف بين المعالجة الصحفية المتعددة فقد تمثل واضحا فى تحديد أبعاد أزمة الممارسة الديمقراطية فى مصر وتوصيف هذه الازمة ، بالاضافة الى اختلافها حول الخطوات الضرورية لتحقيق الديمقراطية فى الممارسة السياسية .

فقد اتسمت معالجات الرأى فى صحف المعارضة الحزبية بالاتفاق على أن التضييق على الاحزاب وصور الانتهاكات لحقوق الانسان قد جعلت الحرية مكفولة لذوى السطوة دون المواطنين واضعفت امكانات الاتصال الحزبى بالمواطنين وأثرت على فعالية التعددية الحزبية . وغلبت المعالجات الصحفية التى تبرز انتهاكات رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية للدستور والقوانين والاحكام القضائية . فابرزت صحف المعارضة القضايا الخلافية بين أحزاب المعارضة والحكومة بشأن رئاسة مجلس الشعب .

جدول رقم (٣)

عدد المعالجات الصحفية المتعلقة بالقضايا السياسية عام ١٩٨٩

القضية	الممارسة الديمقراطية		انتخابات مجلس الشورى		السياسة الامنية		العلاقة القضاء والسلطة		تيارات متطرفة		قانون الطوارىء		ثورة مصر	
الجريدة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة	الحصر	العينة
الاهرام	١٢	١٠	٥	٥	٣	٢	٨	٨	١١	١١	١	١		
الأخبار	١٢	١٢	٣	٣	٤	٤	٨	٨	١٠	١٠	١	١		
الجمهورية	١٧	١٦	٥	٥	١٢	١٢	٦	٦	٩	٩	١	١		
مايو	٢٧	٢٧	٣٧	٣٧	٣	٣	١	١	٤	٤	١	١		
الوفد	٥٧	٥٥	٢٧	٢٧	٣٣	٣١	٣٠	٣٠	١	١	١	١		
الشعب	ـة	٥	٢٥	١٥	١٩	١٨	٦	٦	١	١	١	١		
الأهالى	شطا	١١	٩	٩	٢٣	٢٣	٨	٨	١	١	-	-	٣	٣
الأحرار	١٤	١٢	١٠	١٠	٣	٣	٤	٤	٢	٢	٢	٢		
المجموع	١٥٦	١٤٨	١٢١	١١١	١٠٠	٩٦	٧١	٧١	٤١	٤١	٨	٨	٣	٣
النسب المئوية للحصر	٪٣١		٪٢٤		٪٢٠		٪١٤		٪٨		٪٢		٪١	
النسب المئوية للعينة		٪٣١		٪٢٣		٪٢٠		٪١٥		٪٩		٪٢		٪١

واستنكرت السماح باستخدام الاشرطة والتسجيلات فى مجلس الشعب والسماح بالخوض فى اعراض بعض الشخصيات السياسية داخل المجلس ، وكذلك اسقاط العضوية عن عضو بالمجلس لمواجهته لممارسات الداخلية بالضرب . كما استنكرت تحيز رئيس مجلس الشعب للمسئولين التنفيذيين وعدم اتاحة الفرصة لنواب المعارضة للرد باغلاق باب المناقشة . وابرزت تجاهله للحكم القضائى الخاص بصحة عضوية اعضاء فى مجلس الشعب واتفقت ايضا صحف المعارضة على ادانة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ووصفتها بأنها مزورة .

كما اهتمت جريدتا الاهالى والوفد بإبراز الممارسة غيرالديمقراطية داخل حزب العمل مما ادى الى حدوث انقسام وانشقاق على مستوى الحزب ، فانقسم الى جناح اشتراكى وجناح اسلامى .

ولجأت جريدتا الاهالى والوفد الى ابراز امثلة للممارسات الديمقراطية الحقيقية فى العالم ورصدت التغيرات التى طرأت على العالم بهدف تحقيق مزيد من الحرية والديمقراطية .

وجاءت معالجات الرأى فى صحيفة الحزب الحاكم والصحف القومية على العكس فى محتواها . فقد عنيت جريدة مايو الحزبية بانتقاد المعارضة الحزبية ، فاتهمتها بالأستفزازيه والمزايدة والتدنى والانشقاق والتمزق الداخلى والفراغ السياسى والمراهقة السياسية ومحاولة فرض رأى الاقلية على الاغلبية . واخذت تدافع عن ممارسات رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية ، بابراز أن حكم القضاء الادارى بشأن صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب هو غير ملزم للمجلس الذى من حقه الولاية الكاملة للنظر فى صحة عضوية اعضائه . واشادت جريدة مايو بالمنوذج الديمقراطى فى مصر .

وبالنسبة للصحف القومية فقد انتقدت الاهرام احزاب المعارضة التى رفضت الحوار مع الحزب الحاكم . واتفقت صحف الاهرام والاخبار والجمهورية على أن ازمة الديمقراطية تكمن فى طبيعة الاحزاب المصرية التى تسيطر عليها زعامات وقيادات بعينها ، وبينت أن التيارات المتطرفة تهديد للديمقراطية فى مصر ، وأن تصاعد مظاهر العنف هو نتاج لعدم احترام الديمقراطية وتراجع لغة الحوار بين مختلف الاطراف المشاركة فى الحياة السياسية الراهنة .

وايدت جريدة الاخبار نزاهة انتخابات مجلس الشورى حيث تمت فى هدوء أما موقف الصحف القومية من احداث مجلس الشعب التى وقعت بين المعارضة ووزير الداخلية فقد اوضحت جريدتا الاخبار والجمهورية رفضهما لسلوك عضو المجلس المعتدى على

الوزير فى اطار من ضرورة احترام سيادة القانون ، وايدتا فصل العضو وتوجيه انتقادات حادة لحزب الوفد . وفى الوقت نفسه رفضت جريدة الاخبار ادخال اجهزة فيديو وتليفزيون داخل مجلس الشعب وبينت صعوبة تحديد المخطىء والمصيب فى هذه الاحداث .

أما فيما يتعلق بالضروريات التى ينبغى توافرها لتحقيق الممارسة الديمقراطية ، فقد اكدت صحف المعارضة على ضرورة اطلاق حرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب السياسية والغاء القوانين والاحكام العرفية التى تعوق الحريات والاعتراف بحق الاضراب واجراء انتخابات نيابية نزيهة تتولاها حكومة محايدة والحوار السياسى المستمر بين الاحزاب والاتجاهات الفكرية المختلفة والمصالحة بين الهيئات والمؤسسات والاحزاب لانجاح الديمقراطية . الى جانب التمسك بالدستور فى اصدار القرارات وتدعيم سلطات الشعب ليحكم نفسه بنفسه . وعنيت جريدة الوفد بخاصة بمناداة رئيس الجمهورية لتعميق الديمقراطية والمشاركة والحوار فى مصر ، وذلك برفع القيود على الحريات واحترام القضاء والعودة الى الحوار الداخلى ومشاركة الشعب فى اصدار القرارات المصيرية . كما قامت بالدعوة الى تكوين جمعية تأسيسية لوضع دستور من شانه التجاوب مع الحريات والغاء القوانين المكبلة لها .

بينما ركزت الصحف القومية فى معالجاتها لمتطلبات تجاوز الازمة الديمقراطية على ضرورة ايمان جميع الاطراف بحقيقة التعددية ، والحوار والتوازن بين جميع القوى السياسية والاجتماعية ، وتدعيم العلاقة بين الحكومة والمعارضة وطالبت الاهرام كافة المواطنين بالحرص على ممارسة حقوقهم الانتخابية والمشاركة السياسية . ونادت الجمهورية بضرورة تخلى المعارضة عن ممارساتها غير الديمقراطية ، وضرورة الاعتراف بالامر الواقع .

من ثم يتبين أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعميقها هو هدف متفق عليه من كافة الرؤى الصحفية ، وأن الاختلاف بين هذه الرؤى ترجع الى اختلاف توصيف وتحديد ابعاد هذه الممارسة .

(٢) انتخابات مجلس الشورى

كانت القضية السياسية الثانية التى برزت خلال عام ١٩٨٩ هى انتخابات مجلس الشورى . فلقد بلغ الحصر الشامل لعدد المعالجات الصحفية التى تناولت هذا الموضوع ١٢١ معالجة وكانت الصحف الحزبية اكثر اهتماما بهذه القضية من الصحف القومية . كما كانت صحيفة مايو اكثر الصحف الحزبية تناولا لها (٣٧ معالجة) تليها الوفد (٢٧ معالجة) ثم الشعب (٢٥ معالجة . ثم الاحرار (١٠ معالجات) والاهالى (٩ معالجات) . ولقد تساوت الاهرام مع الجمهورية فى عدد المعالجات الصحفية التى بلغت ٥ معالجات لكل منهما . وكانت جريدة الاخبار اقل الصحف على الاطلاق تناولا لهذه القضية اذ تناولتها فى ٣ معالجات فقط .

وقد رأت الاهرام ان مقاطعة المعارضة للانتخابات لم تؤثر فى اقبال الجماهير . كما نوهت بالسلوك الحضارى فى الدعاية بعيدا عن اساليب الحزبية والتعرض للمسائل الشخصية .

اما جريدة الاخبار فقد قارنت بين نظامى الانتخاب وايدت النظام الفردى كما انتقدت مقاطعة المعارضة للانتخابات توفيرا للجهود والمال ولعدم الثقة بالنفس !

واشادت جريدة الجمهورية بمناخ الديمقراطية والحضارة فى انتخابات مجلس الشورى وبقرار الرئيس باشتراك المستقلين بتطبيق النظام الفردى واعتبرت ان ذلك يؤدى الى اختيار افضل العناصر .

واهتمت جريدة مايو بانتخابات مجلس الشورى وذلك بالحرص على الحصول على احاديث من رئيسه ووكيليه ، كما اهتمت باعطاء المجلس اختصاصات السلطة التشريعية حتى تؤكد فعاليته . وانتقدت مايو المعارضة لمقاطعة الانتخابات واتهاماتها للحكومة بالتزوير مقدما .

واشارت مايو الى دقة اختيار مرشحى الحزب الوطنى وهمتهم واحتكاكهم بالجماهير وكفاءتهم ومشروعاتهم واعتمادهم على اعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية وركزت مايو على اهمية الادلاء بأصوات الناخبين لحداثة عهدنا بالديمقراطية . كما عقدت مقارنة بين وضع مجلسى الشيوخ والنواب قبل سنة ١٩٥٢ ومجلسى الشورى والشعب الحاليين .

أما جريدة الوفد فرأت ان التعديل من نظام القائمة الى النظام الفردى لن يغير من الامر شيئا ، فالنظامان عند التزوير سواء ، وتحدثت عن عدم وجود دور للمجلس وافتقاره للصلاحيات التشريعية وعدم شرعية مجلس الشعب لعدم تنفيذ احكام القضاء . واشارت الى ان شعار نزاهة الانتخابات شعار اجوف ورأت ضرورة خضوعها للقضاء ، كما اشارت الى ان نسبة المشاركين لم تزد عن الثلث وان الانتخابات فقدت قيمتها منذ عام ١٩٥٢ ولذا رأت الوفد ضرورة مراجعة كافة القوانين الانتخابية لتطهرها . وتحدثت الوفد ايضا عن تجاوزات اجهزة الامن اثناء الانتخابات واقترحت تعيين اعضاء مجلس الشورى اسوة بمجالس ادارات البنوك والشركات فى القطاع العام .

اما جريدة الشعب فلقد اشارت الى اسباب دخول التحالف الاسلامى للانتخابات رغم عدم توفر اى ضمانات لنزاهتها وذلك لضرورة مواجهة الحزب الوطنى وحتى لايكون له مطلق الحرية فى التزوير ، رغم انه ليس

للمجلس اى قيمة تشريعية ولاثبات ايضا ان الاسلام هو الحل . ونوهت الصحيفة بانتخابات الاسكندرية اذ يتنافس فيها شخصيات سياسية وجامعية ونقابية قوية كما اشارت الى التفاف الجماهير حول مرشحى التحالف والتأييد الجارف لهم ولقاءاتهم مع الناخبين لبحث مشاكل دوائرهم .

وطالبت الشعب ايضا بالغاء مجلس الشورى ومحاكمة ترزية القوانين وتغيير قانون انتخاب مجلس الشعب كما اشارت الى عدم شرعية المجلسين واستفزاز الشرطة بالتدخل وافتقار الانتخابات للنزاهة .

وايدت جريدة الاهالى النظام الفردى الا انها رأت انه لاقيمة للمجلس وشبهته بالمجالس القومية المتخصصة . وطالبت بحيدة الانتخابات ونزاهتها واشارت الى التعتيم الاعلامى وعدم اهتمام الصحافة والاعلام بالانتخابات وتزويرها رغم ان ثلث اعضاء المجلس بالتعيين . كما تعرضت الاهالى للانشقاق فى الحزب الوطنى بسبب ترشيحات مجلس الشورى والذى كاد يصل للشجار بالايدى . واشارت الى مقاطعة الوفد والتجمع والاحرار والعمل ودخول الاخوان المسلمين الانتخابات باسمهم وليس باسم التحالف .

أما جريدة الاحرار فقد اشارت ايضا الى تزوير الانتخابات واقترحت الغاء الانتخابات كما نوهت بيأس المعارضة وانها لاتملك الا الصراخ ومع ذلك امتدحت الاحرار شخصية د . مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس بعد انتخابه بالاجماع وتمنت له النجاح فى مهمته . وطالبت ان يصبح مجلس الشورى تشريعيا ويكون مكملا لمجلس الشعب .

(٣) - السياسة الامنية :

غلب الاهتمام بمعالجة قضية السياسة الامنية فى الصحف الحزبية المعارضة ، مقارنة بالصحف القومية الثلاثة بالاضافة الى صحيفة مايو الحزبية فبينما بلغت نسبة اهتمام الوفد بمعالجة قضية السياسة الامنية ٣٣ ٪ ونسبة اهتمام الاهالى بالقضية نفسها ٢٣ ٪ والشعب ١٩ ٪ .. نجد أن نسبة اهتمام جرائد الاهرام والاخبار والجمهورية وجريدة مايو الحزبية مجتمعه بهذه القضية قد بلغ ٢٢ ٪ فقط .

وقد تبين من نتائج حصر معالجات الرأى الصحفى أن الوفد كانت أكثر الصحف جميعا معالجة لقضية السياسة الامنية (٣٣) معالجة ، تليها الاهالى (٢٣) معالجة ، ثم الشعب (١٩) معالجة ، والجمهورية (١٢) معالجة ، ثم الاخبار (٤) معالجات ، ولكل من الاهرام ومايو والاحرار (٣) معالجات .

ومن واقع التحليل الكيفى للعينة التى تكاد ان تتطابق مع الحصر يتبين أن اتفاق كافة الصحف الحزبية المعارضة على معارضة سياسة البطش الامنية والمتمثلة فى التعذيب والمعاملة اللا إنسانية داخل الاقسام للمواطن العادى ولاصحاب الرأى فى السجون وقد ركزت هذه الصحف على العنف فى مواجهة اهالى قريتين بالمنوفية وشبرا الخيمة وضد عمال الحديد والصلب واصحاب الرأى واعضاء التنظيمات وتجاه الجماعات الاسلامية فى عين شمس والمنيا واسيوط والفيوم كما اتفقت الجمهورية مع صحف المعارضة الحزبية على رفض القبض على اطفال كتنظيم دينى متطرف يسعى لقلب نظام الحكم ، ومعارضة التهم الملفقة لتنظيمات شيوعية تهدف لقلب النظام ، والقاء القبض على مشتبه فيهم دون وجود دلائل مادية على ادانتهم .

وحرصت الجمهورية على ابراز خطأ التوهم بقدرة التيار الشيوعى على تحريك اضرابات ، بالاضافة الى تاكيدها على تميز الشعب المصرى بالسماحة ورفض كل صور التطرف . بينما عارضت الاخبار سلوك عمال الحديد والصلب واتهمتهم بالتخريب . واتهمت الاخبار والجمهورية حزب الوفد بأنه يسعى الى تأليب الجماهير ولايراعى أمن المجتمع واستقراره فى تغطية ومعالجة احداث العنف .

وبينما عنيت الاهرام برفض التخريب ومحاولة الاستيلاء على الحكم بالقوة التى قام بها تنظيم شيعى تدعمه ايران لاقامة الدولة الاسلامية ، نجد أن الوفد تعارض الاتهام والقبض على هذا التنظيم على أساس أنه مجرد اعتناق فكر شيعى كمذهب عقائدى فقط .

وفى محاولة لوضع سياسة امنية بديلة للحفاظ على أمن مصر قامت الصحف المختلفة بتحديد اشكال وصور مختلفة تتضمن مبادىء اساسية . فحرصت صحيفة الوفد على ابراز ضرورة احترام التعبير عن الرأى السياسى مادام فى نطاق القانون ، واهمية الغاء الاعتقال الادارى للافراد ، الى جانب ضرورة الاعداد الجيد لضباط الشرطة وتدريسهم مادة حقوق الانسان ، وتغيير سياسة العصا الغليظة تجاه العمال . واتفقت الوفد وكافة الصحف الحزبية المعارضة وصحيفة الجمهورية على ضرورة اجراء تحقيق سياسى لتحديد اخطاء الوزير المختص والقيادات الادارية بصدد احداث مصنع الحديد والصلب .

وسعت جريدتا الاخبار والجمهورية لتبرير دخول الامن المركزى لفض الاضراب داخل مصنع الحديد والصلب نتيجة لتهديد البعض بتفجير انابيب الغاز فى المصنع وبينت الاهرام ضرورة التغاضى عن حق الاضراب فى وقت المحن . واكدت الجمهورية على ضرورة البعد عن التعذيب فى السجون المصرية وبخاصة مع

سجناء الرأى ، واهميه نقل الاشراف على السجون الى وزارة العدل ، وضرورة احترام الدستور الذى ينص على تحريم الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين .

وبينما تدعو صحيفة مايو الحزبية الى مواجهة الاساليب والطرق غير الشرعية بحزم وصراحة ، نجد الاهرام ترفض القهر والرصاص فى معالجة المشكلات الامنية واتفقت الجمهورية والشعب على مواجهة ظاهرة العنف والتوتر بالحوار بين الاطراف المختلفة وبالمناقشة الموضوعية . واتفقت جريدتا الاخبار ومايو على ضرورة وقوف جميع المصريين ورجال الحزب الوطنى والمعارضة لحراسة أمن مصر .

(٤) العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية

جاءت قضية العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية فى المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فلقد بلغ الحصر الشامل للمعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضية ٧١ معالجة . وبنظرة سريعة الى الجدول رقم (٣) يتضح اهتمام صحيفة الوفد البالغ بهذه القضية اذ تناولتها فى ٣٠ معالجة ، وتساوت بعد ذلك جريدة الاهرام والاخبار والاهالى فى عدد معالجاتها التى بلغت ٨ معالجات لكل منهما ، كما تساوت كل من الجمهورية والشعب اذ تناولت كل منهما هذه القضية فى ٦ معالجات صحفية . اما جريدة الاحرار فقد تناولتها فى ٤ معالجات صحفية . وكانت مايو أقل الصحف اهتماما بهذه القضية اذ تناولتها فى معالجة صحفية واحدة . ولقد اثيرت هذه القضية أساسا بمناسبة حكم المحكمة الادارية العليا بخصوص عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب ، وعدم تنفيذ هذا الحكم من قبل السلطة .

ففى تناولها لهذه القضية نفت الاهرام ما تقوله المعارضة من وقوع كارثة قومية او دستورية للامتناع عن تنفيذ هذا الحكم على اساس أن الموضوع من اختصاص المجلس وليس القضاء واثارت قضية ضرورة ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من العمال والفلاحين بنص الدستور وان خروج ٢٢ عضوا منهم يخل بهذا الشرط مما يسقط دستورية المجلس .

أما جريدة الاخبار فقد ابدت فى بعض المعالجات عدم تفهمها لحكم القضاء وتفسير الصحافة له ، بينما اشارت معالجات أخرى الى تعقد الامور بمقولة ان المجلس سيد قراره .

كما اقترحت بعض معالجاتها اجراء استفتاء على حل مجلس الشعب تجنبا للمأزق القانونى ، بينما عارضت معالجة أخرى فكرة حل المجلس .

وانتقدت الجمهورية الضجة المفتعلة التى اثارتها المعارضة واكدت على احترام الدولة لاحكام القضاء الا ان الحكم جاء بوقف قرار وزير الداخلية وليس ببطلان القرار ، اى انه ليس نهائيا ! ثم اعتبرت حملة الوفد تهريجا سياسيا وان رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية غير ملزمين بتنفيذ الحكم وانهما هدف الحملة . ثم عادت واشارت الى استئناف مجلس الشعب لنشاطه اذ ان الحكم صادر من غير جهة الاختصاص . ثم اشارت فى مقال آخر الى الانتظار حتى يصبح الحكم نهائيا أو الاخذ برأى المحكمة الدستورية العليا أو ارغام مجلس الشعب على تنفيذه ، وحذرت من انتقاد القضاء من المتحدثين باسم الحكومة وضرورة الرجوع الى المحكمة الدستورية العليا .

اما جريدة مايو فقد اشارت الى ان وزارة الداخلية نفذت الحكم باعطاء شهادات العضوية لـ ٣٩ نائبا ، وان مجلس الشعب هو وحده صاحب الولاية على صحة عضوية اعضائه .

اختلف موقف الصحف القومية ومايو اختلافا جذريا عن موقف صحف المعارضة من قضية العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية المتمثلة فى حكم المحكمة الادارية العليا بخصوص عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب .

فبداية طالبت الوفد بضرورة تنفيذ الاحكام خوفا من الطعن بعدم دستورية المجلس وقوانينه وسمعة القضاء المصرى وان المسئولية تقع على رئيس الدولة اذ كلف د . رفعت المحجوب بالموضوع بدلا من اخذ رأى فقهاء القانون .

كما اشارت الوفد الى أن عدم تنفيذ احكام القضاء يعتبر ردة حضارية تؤدى الى العدوى وانتشار ظاهرة تحدى الاحكام وتفقد مجلس الشعب مبرر وجوده للتشريع . ونوهت الوفد الى ان الغرض من احالة الموضوع الى اللجنة التشريعية بالمجلس هو اضاعة الوقت واخماد الجدل ، وتساءلت عن مصير النواب الناجحين بعد هذا التلاعب . ثم تناولت الصحيفة تقرير اللجنة التشريعية وأبرزت أنه حفل بالعيوب والثغرات لتبرير التهرب من تنفيذ احكام القضاء بالتحالف مع المنصة ، وطالبت بتدخل الرئيس لحسم الخلاف حتى لا تهدر كرامة القضاء وتؤثر على سلوك المواطنين .

اما جريدة الشعب فقد تساءلت الى متى يظل ٧٨ نائبا منتخبا من اعضاء مجلس الشعب خارج المجلس واكدت ان الحكم واجب النفاذ لتصحيح قرار وزير الداخلية . وحذرت من الانهيار الدستورى والاجتماعى الشامل ، وبأنها سابقة خطيرة تؤدى الى تحدى الافراد العاديين للقانون .

واشارت جريدة الاهالى الى ان الوجه السياسى

للمشكلة اهم بكثير من ٧٨ مقعداً ليست الاغلبية فى مجلس الشعب فى حاجة اليها . ونعت على رئيس المجلس عدم احترامه لقدسية القضاء بمذكرته الى رئيس محكمة النقض ، وتمسكه بمد العمل بقانون الطوارىء وقانون الاحزاب . كما حذرت الاهالى من تكرار ظاهرة عدم دستورية القوانين نتيجة ضيق الحكومة بالدستور الذى وضعته بنفسها .

ومن ناحية أخرى علقت الاهالى على حكم القضاء ببطلان تشريد قيادات العمال (قضية ابو العز الحريرى والذى تم نقله تعسفيا) وعدم التصديق على احكام براءة متهمين فى قضية اضراب عمال السكك الحديدية والتنظيم الناصرى واعادة المحاكمة من جديد .

اما جريدة الاحرار فأشارت الى تطور النزاع بين مجلس الشعب والقضاء فى جهة الاختصاص ، وناشدت مجلس الشعب مراجعة موقفه ورئيس الجمهورية للتدخل ووضع الامور فى نصابها . كما حيت الاحرار قضاء مصر ونزاهته وكشفه الوجه القبيح للتزوير من جانب الحكومة ومستشارى السؤ . واكدت ان ذلك منعطف خطير وناشدت الاحرار الرئيس الوقوف بجانب اصحاب الحق ودعته الى تجاهل آراء المنافقين والمغرضين والنفعيين .

(٥) التيارات الدينية المتطرفة

كانت قضية التيارات الدينية المتطرفة هى خامس القضايا السياسية التى اهتمت بها الصحافة المصرية والتى تناولتها فى ٤٠ معالجة صحفية موزعة كالتالى : ١١ معالجة فى الاهرام ، ١٠ فى الاخبار ، ٩ فى الجمهورية ، ٤ مايو ، ١ فى الوفد ، ٢ فى كل من الشعب والاهالى والاحرار .

وقد علقت الاهرام على بيان الازهر فى قضية تكفير المجتمع بأنه يعبر عن الاسلام الحقيقى والفطرى وانه احدث راحة واطمئنانا للنفوس واعاد ثقة الناس بدينهم الصحيح .

واشارت الى تزايد اعداد الجماعات الدينية والتى لم تشتمل على ازهرى واحد وان معظمهم من الطلبة والحرفيين وصغار الموظفين وتتراوح اعمارهم بين ١٦ — ٣٠ سنة ورأت الصحيفة ان الحل يتجاوز حدود وسلطان وزارة أو وزير ودعت لأن تلتزم اجهزة الاعلام بموقف دينى عام بدلا عن الاقتصار على برامج متفرقة . كما اشارت الاهرام الى واجب الدولة فى حماية حرية الرأى وامن ومصالح الاغلبية قبل ان يتحول التطرف الى عنف وارهاب فكرى ، وعلى العلماء والمفكرين مواجهته بالحوار . وفى تعليقها على قضية الناجين من النار ذكرت الصحيفة بأن المحكمة صورت الواقعة ككل وراعت الرأفة مع المهتمين ، وافردت جزءا من اسباب الحكم لمناقشة فكر المتهمين .

اما صحيفة الاخبار فأرجعت اسباب التطرف الى خلو الساحة امام المتطرفين ونعت على شباب الجامعات اعراضهم عن الحوار مع الشيخ الغزالى ووزير الاوقاف ومفتى الجمهورية عقب الافراج عنهم ، كما نعت على الازهر غياب دوره .

وطالبت الاخبار الاحزاب كلها باحتواء الشباب واجراء حوار بين علماء الدين وافراد الجماعات الاسلامية مع اشراك الجامعات والاحزاب والنقابات واطلاق سراح المعتقلين غير الارهابيين .

وطالبت جريدة الجمهورية بمواجهة ظاهرة التطرف واستغلال الشباب باسم الدين بالاستعانة بالمجالس القومية المتخصصة ، واخذت على الازهر تغيبه عن الساحة وتركها للامراء . ورأت ضرورة تجمع العلماء لادانة العنف مع مقاطعة ائمة التطرف تأييد استمرار قانون الطوارىء لمحاربة تجارة المخدرات والعملة والتطرف . وحملت الحكومة والاحزاب مسئولية البطالة واستغلال الشباب . وارجعت مايو التطرف الى الفهم الخاطىء للدين نتيجة افتقاد القدوة وحب الزعامة والشهرة والتعصب لاشخاص بالذات وان الحل هو تكثيف الدعوة وان التطرف دخيل على الاسلام . كما نوهت الى نشاط العلمانيين وان الفراغ سبب رئيسى للتطرف ونفت ان يكون الخلاف بين المذاهب الفقهية سببا للتطرف وان الحوار الحر يصنع المعجزات وان تغيير المنكر باليد من حق ولى الامر فقط . واتفقت مع الوفد على وقف المحاولات الصحفية لتأليب السلطة على الجماعات مع ضرورة ابداء حسن النية من جانب افرادها حتى يفك عنهم الحصار .

وارجعت جريدة الشعب اسباب التطرف الى تدخل السلطة فى تعيين رجال الدعوة كمجرد موظفين ثابتين يتقربون لها بعيدا عن المشاكل الحقيقية تاركين مواقعهم فى المساجد . كما ان التطرف اصبح ظاهرة عالمية واخذت الشعب على الحكومة اتباعها اسلوب الارهاب دون تفرقة بين التيارات المعتدلة والمتطرفة ، واشارت الى اقتحام الشرطة للمساجد وممارستها الاعتقال الجماعى .

اما الاهالى فقد اعتبرت نشاط الجماعات الاسلامية سياسيا وليس دينيا وذلك (بزعزعة الاستقرار والطعن فى الحاكم والاعتراض عليه والاعتداء على رجال الشرطة وترويع المواطنين . وعارضت الاهالى التطرف والسياسات الامنية العنيفة .

اما جريدة الاحرار فقد فقد اخذت على الحكومة سياسة العصا والكرباج ورأت ان الجماعات الاسلامية

امر قائم فعلا وان انسب وسيلة للتعامل معه هى الحوار .

(٦) ـ قانون الطوارىء

تراجع الحديث فى الصحافة المصرية هذا العام عن مد العمل بقانون الطوارىء اذ جاء فى المرتبة السادسة فى قائمة القضايا السياسية بعد ان كان فى المرتبة الاولى فى العام الماضى . فلقد تناولته الصحافة فى ٨ معالجات صحفية موزعة كالاتى ، معالجة صحفية واحدة فى كل من الاهرام والاخبار والجمهورية ومايو والوفد والشعب ومعالجتان فى الاحرار .

فالاهرام اشارت الى انه سينتهى العمل بقانون الطوارىء اذا انتهت الظروف الصعبة والهجمات الشرسة التى تعرض المجتمع للانهيار .

ودافعت الاخبار عن قانون الطوارىء وهاجمت المعارضة لانها تطالب بالغائه ورأت الاخبار والجمهورية انه ضرورى لمحاربة تجار المخدرات والعملة .

وذكرت مايو ان المتطرفين عقدوا العزم على الاخلال باستقرار الامن الا ان وزير الداخلية سيطبق قانون الطوارىء ويعتقل كل من يحاول المساس بالامن وصرح الوزير بأن هناك ١٥٠٠ معتقلا من المتطرفين .

وتساءلت الوفد هل الطوارىء هى الحل ؟ وانتقدت الذين قدموا اقتراحات لاستخدامات جديدة لقانون الطوارىء . وعددت الوفد مساوىء قانون الطوارىء وحذرت من عواقبه لو استمر بهذه الحالة فكيف نفتح الباب لاستخدامات جديدة ؟

اما جريدة الشعب فقد حملت رئيس الجمهورية مسئولية قانون الطوارىء فالرئيس هو الحاكم العسكرى العام الذى يتولى جميع السلطات الاستثنائية بموجب قانون الطوارىء وهو التغيير المخفف للاحكام العرفية .

واشارت جريدة الاحرار الى تقرير منظمة العفو الدولية الذى بعثته الى مصر فى ٤٠ صفحة والذى كشف ان الحكومة المصرية قامت بموجب قانون الطوارىء باعتقال المئات من المواطنين من العناصر السياسية والدينية واصحاب الرأى الذين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة . واكدت الاحرار ان هناك ابرياء فى سجون مصر .

(٧) ـ قضية ثورة مصر

لم تبرز قضية ثورة مصر هذا العام الا من خلال متابعة جلسات محاكمة المتهمين والتى استعيدت خلالها تفاصيل الحادث وملابساته ومعاينة وتفتيش المباحث وظروف شراء السيارة التى ارتكب بها الحادث وكذلك التقرير الطبى الخاص بالاصابات وشهادة ضباط مباحث امن الدولة ومحاولة محمود نور الدين تحمل القضية وحده . وكانت جريدة الاهالى هى الوحيدة التى اهتمت بهذه القضية من خلال المقال والتحقيق والحوار ، وحاولت كشف سر اعتراف محمد عصام الدين واسباب الاعتراف ومن ورائه . كما استفاضت الاهالى فى شرح ما قالت انه اشكال التعذيب التى يتعرض لها المتهم الاول .

كما تحدثت عن اصابته بذبحة صدرية وكيف تم نقله الى مستشفى السجن وعدم وجود رعاية رغم خطورة حالته .

■ ■

خامسا : العنف السياسى فى مصر

عالج التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ ، ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) واوضح ذلك التقرير الخطوات المنهجية لتحليل الظاهرة ، وتطورها واشكالها والقوى السياسية والاجتماعية التى مارست العنف السياسى وأسبابه ، ونمط استجابة النظام له .

واستمراراً على النهج المتبع فى كتابة التقرير الاستراتيجى كعمل تراكمى ، فان معالجة ظاهرة العنف السياسى هنا ستقتصر على عام ١٩٨٩ فقط .

وقد شهد عام ١٩٨٩ بعض أعمال العنف السياسى بين اطراف مختلفة فى مصر ، وبصفة عامة يمكن تمييز هذه الأعمال فى شكلين محددين : ـ

١ ـ العنف بين تنظيمات المجتمع .

٢ ـ العنف بين تنظيمات المجتمع والدولة .

١ ـ العنف بين تنظيمات المجتمع :

برغم الارتفاع النسبى لاحداث العنف السياسى بين تنظيمات المجتمع المختلفة بمصر عام ١٩٨٩ ، الا انها ظلت تتسم بالمحدودية بصفة عامة . ونقصد بالمحدودية قلة تلك الاعمال كما وضعفها كيفا ، اضافة لاشتراك فئات محدودة فيها كالعنف داخل مجتمع الطلبة فى الجامعات المصرية ، وداخل وبين بعض الجماعات الدينية .

وربما يرجع الانخفاض النسبى للعنف السياسى بين تنظيمات المجتمع لعدة اسباب فى مقدمتها : ـ

استمرار الدور الفاعل للجهاز الأمنى ، بسلطاته الواسعة خاصة فى الظروف الحالية التى يفرض فيها قانون الطوارىء ، المعمول به منذ عام ١٩٦٧ باستثناء ١٧ شهرا ، والسلبية الشائعة فى المجتمع تجاه القضايا السياسية التى يصعب معها تطور المواقف السياسية الى ممارسات عنيفة ، فضلا عن اقتصار أعمال العنف ـ اذا حدثت ـ على فئات محدودة داخل التنظيمات المعنية ، وبعبارة اخرى عدم شمول العنف لكافة أركان هذه التنظيمات ، بقدر قصورها على الكوادر الفاعلة بها ، الامر الذى يحد بدرجة كبيرة من تداعيات او اتساع اى عمل منها .

كما يلاحظ بشكل عام محدودية أشكال وادوات العنف بالمقارنة بما يجرى فى النزاع بين تلك التنظيمات وجهاز الدولة ، وتشمل الأشكال والأدوات المحدودة الفاعلية بالمعنى السابق الاعتصام واستخدام العصى والمدى واحيانا المسدسات ، فى حين استخدمت فى المعارك مع جهاز الأمن انواع من المدافع والمفرقعات ، وأساليب الحصار ، وحظر التجول والمداهمة المحصنة بكثرة العدة والعدد . ويترتب على محدودية اداة العنف محدودية الخسائر .

اما فيما يتعلق بأسباب العنف بين وداخل تنظيمات المجتمع فى مصر ، فالملاحظ ان اغلب حالات العنف وقعت نتيجة : ـ

١ ـ اسباب ايديولوجية ، ودينية على وجه الخصوص ، تتعلق ابتداء بأفكار جماعات الاسلام السياسى بشأن اسلوب تحقيق هدفها تجاه التعامل مع النظام القائم ، وانتهاء بأسلوب ممارسة الفرائض ، وطاعة أمراء وقادة تلك الجماعات .

٢ ـ أسباب مهنية ، تنشب نتيجة الخلاف حول قضايا سياسية او مالية ، وهى عادة خلافات تخفى وراءها فشل طرف فى دعم مكانته داخل أحد التنظيمات فى مواجهة طرف آخر استطاع اثبات تلك المكانة .

وخلال عام ١٩٨٩ ، برزت ثلاث حالات استخدم فيها العنف بأساليب مختلفة داخل تنظيمات المجتمع :

١ ـ النزاع بين انصار التيار الاسلامى وانصار التيار الاشتراكى داخل حزب العمل الاشتراكى ، ابان وبعد انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب فى مارس ١٩٨٩ . اذ بمجرد اعلان نتائج انتخابات اللجنة التنفيذية للحزب وفوز ماعرف بالتيار الاسلامى باغلبية مقاعد اللجنة احتج ماعرف بالتيار الاشتراكى على تلك النتائج ، وعلى أسلوب ادارة المؤتمر ، وجدول اعماله . وقد لجأ انصار التيارين للاشتباك داخل المؤتمر ، كما سارع انصار التيار « الاشتراكى » الذى فشل فى الانتخابات الى السيطرة على مقر الحزب بحدائق القبة ، والاعتصام داخله . وقد وقعت اعمال عنف بين الطرفين حول وداخل المقر ، استخدمت فيها الاعيرة النارية ، والجنازير الحديدية ، وقصف الكرات المشتعلة ، خلال محاولة اخراج المعتصمين واستعادة المقر . وقد ترددت معلومات عن وقوع اشتباكات اخرى بين الطرفين ، لكن بصورة اقل حدة بكثير ، فى بعض مقرات حزب العمل فى بعض محافظات الجمهورية .

٢ ـ الصراع داخل وبين بعض الجماعات الاسلامية ، وذلك على مايبدو بسبب خلافات فقهية بين افراد تلك الجماعات ، وعادة ماتستخدم المدى والاشتباكات بالأيدى فى هذه الصراعات . وخلال عام ١٩٨٩ ، رصدت الصحافة الرسمية بعض الأحداث داخل وبين تلك الجماعات وذلك فى جامعة الاسكندرية فى شهر يناير (الضرب المبرح) وبنى سويف فى شهر يونية (الطعن بالمدى) ، كما قبض على ثلاثة من اعضاء تلك الجماعات بالقاهرة بتهمة شنق زميل لهما فى يوليو ١٩٨٩ .

٣ ـ النزاع داخل نقابة المحامين ، والذى نشب بداية حول اسلوب ادارة النقابة ، واتهامات بتبديد اموالها ، وتعيين الموظفين الاداريين بها ، وقد عقدت المجموعة المنشقة بزعامة أحمد ناصر المحامى مااعتبرته « جمعية عمومية » ، أعلن بعدها اتخاذ قرارات كان أهمها سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ، وتعيين لجنة لتسلم النقابة من المجلس القائم حتى اجراء انتخابات جديدة . وقد رفض النقيب هذه القرارات ، واعقب ذلك تحرشات متبادلة بين الطرفين ، أدت فى النهاية لوقوع أعمال عنف ، اشتملت على اعتصام الجناح المنشق داخل النقابة ، واطلاق نار ، ومحاولات احداث حريق داخل مبنى النقابة ، والقاء حجارة وتعريض أثاث النقابة لتخريب واسع النطاق .

وقد عادت الاشتباكات بين الطرفين مرة اخرى ، فى يونيو ١٩٨٩ ، ابان انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة ، حيث اطلقت عيارات نارية ، ووقعت بعض المصادمات بين التيارين المتخاصمين .

٢ ـ العنف بين تنظيمات المجتمع والدولة :

على عكس العنف السياسى داخل وبين تنظيمات المجتمع ، يتسم العنف السياسى بين تنظيمات المجتمع والدولة بعدم التكافؤ وعدم المحدودية من حيث الكم والكيف معا .

وخلال عام ١٩٨٩ ، وقعت سلسلة من أعمال العنف اخذت شكل المظاهرات ، واحداث الشغب والاضرابات ، اتسم كل منها بمحدودية نطاقها الجغرافى والفئوى . وبالمقابل اتسعت عمليات الضبط والاعتقال والملاحقة البوليسية لفئات عديدة بالمجتمع .

ومن تتبع أعمال العنف السياسى خلال عام ١٩٨٩ (انظر جدول ١) يلاحظ مايلى : ـ

١ ـ وقوع عدد كبير من الاضرابات هذا العام[1] : وفى هذا الصدد يلاحظ ، ان فئة العمال كانت اكثر فئات المجتمع استخداما لهذه الوسيلة ، ويلى العمال ، بفارق كبير المهنيون فالطلبة فالفلاحون .

اما فيما يتعلق بوسائل او اشكال الاضراب ، فقد تعددت ، لكن بصفة عامة ، غلب على الاضراب طابع الاعتصام ، يلى ذلك الاضراب عن العمل فالطعام فصرف الأجور .

أما بالنسبة لأسباب الاضراب ، فقد كانت عادة لأسباب مالية ومادية تتعلق بالأجور والعلاوات والحوافز ، ويلى ذلك أسباب ادارية عديدة ، ثم الأسباب السياسية .

وعن أهم الاضرابات التى حدثت خلال العام ، يلاحظ قيام عمال شركة الحديد والصلب بحلوان بالاضراب فى يوليه احتجاجا على عدم قيام الشركة برفع قيمة الحوافز وأسلوب معاملة الادارة للعمال الذين تبنوا هذه المطالب . وقد تجدد الاضراب فى الأول من اغسطس ، الأمر الذى ادى لفضه بالقوة ، عندما اقتحمت قوات الأمن المصنع مما أدى لوقوع اصابات وخسائر مادية بالمصنع . وعلى اية حال ، فان الملاحظ على هذا الاضراب الذى اخذ شكل الاعتصام ، انه ـ على غير العادة بالنسبة للاضرابات ـ لم يحدث انقطاع عن العمل ، وذلك وفق نظام (الورديات) التى تتوافق مع نظام العمل بالمصنع .

اضافة لذلك كان هناك اضراب آخر وهو الاضراب عن الدراسة الذى دعا له نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة يوم ٢٥ مارس ١٩٨٩ ، احتجاجا على قيام قوات الشرطة بالاستيلاء على قطعة ارض كان

---

١ ـ نعنى بالاضراب هنا الاضراب بمختلف اشكاله كالاضراب عن العمل وعن الطعام وصرف الرواتب والاعتصام

الاعضاء ينوون اقامة ناديهم عليها . وقد تباينت المعلومات حول التزام الاساتذة والطلبة بهذا الاضراب ، لكن بشكل عام ، حدث نوع من الاستجابة الحقيقية للاضراب .

٢ ـ استمرار أسلوب التظاهر كوسيلة من وسائل العنف الاجتماعى . وقد كانت المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات على رأس القائمة من حيث الكم ، وكان بعض تلك المظاهرات قد قام بها الطلبة المنتمون للجماعات الاسلامية ، يلى ذلك مظاهرات العمال فالجماعات الاسلامية بشكل عام .

أما بشأن المطالب التى رفعها المتظاهرون ، فقد غلب عليها الطابع السياسى العام ، داخليا (قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان) وخارجيا (القضية الفلسطينية) أما باقى المظاهرات فقد رفعت مطالب فئوية غالبا .

٣ ـ كانت احداث الشغب اقل أساليب العنف شيوعا خلال عام ١٩٨٩ ، وقد تشابه ذلك مع ماكان يحدث عام ١٩٨٨ (انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٨ ، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢) ، وخاصة استخدام الجماعات الاسلامية بالذات لهذا الأسلوب . وقد كانت أهم احداث الشغب التى وقعت عام ١٩٨٩ هى احداث الفيوم فى شهر ابريل ، والتى اسفرت عن وقوع مصادمات بين قوات الشرطة وجماعات تنظيم الجهاد . وعلى الرغم من أن أغلب المعلومات افادت بان تلك الجماعات لم تبادر باستخدام عنف مادى ، مما ينتفى معه تصنيف الحدث كحدث شغب (المبادرة باستخدام عنف مادى) ، الا ان ما تردد فى الصحافة القومية من أن أفراد التنظيم اطلقوا النار على رجال الأمن ابان الاحداث ، يوضح وجود نية للقيام باحداث شغب . ايراد عدة ملاحظات : ـ

أ ـ ان العمال هم اكثر الفئات لجوءا للاضراب ، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة تلك الفئة والاعمال التى تمارسها ، اضافة الى ان الاضراب هو احد الاشكال المؤثرة تأثيرا جوهريا على العملية الانتاجية ، مما قد يساهم تنبيه السلطات المعنية للمطالب المرفوعة ، مقارنة بالتظاهر الذى لايعنى التأثير مباشرة فى الانتاج ، كما انه يعنى الاستعداد للمجابهة مع قوات الأمن ، وهو مايحاول العمال تلافيه خشية التأثير على ارزاقهم .

ب ـ ان الطلبة اكثر ميلا لاستخدام اسلوب التظاهر على اعتبار انه افضل من الاسلوبين للآخرين ، من حيث ان الاضراب عن الدراسة امر يؤثر سلبا بشكل مباشر عليهم ، اما احداث الشغب فهى أسلوب غير معتاد عادة من الطلبة .

ج ـ يتجه التعبير عن الاحتجاج لأسباب مالية عامة الى الاضراب ، لما يشكله ذلك من ضغط مباشر على المؤسسة المعنية بالاضراب .

د ـ يتجه التعبير عن الاحتجاج لأسباب سياسية عامة ، لوسيلة التظاهر واحداث الشغب ، وذلك على اعتبار أن تلك الوسيلتين تتوجهان بشكل مباشر للسلطة السياسية المعنية فضلا عن عائدهما السريع لدى الراى العام ووسائل الاعلام .

٤ ـ اتسم عام ١٩٨٩ بقيام اجهزة الأمن بحملات ضبط وملاحقة مكثفة ، لما كانت ترتئيه مصدرا للعنف بل واثارة القلق السياسى العام . وقد استخدمت فى مواجهة ذلك حملات الاعتقال التى تتم عقب عمليات تمشيط ، وحملات الاجهاض الوقائية ، والتى اسفرت عن اعتقال مايزيد على ٢٠٠٠ شخص كان أغلبهم من الجماعات الاسلامية ، يليهم بفارق كبير العمال والطلبة . اما الأساليب الأخرى التى اتبعها جهاز الأمن ، فكانت إلقاء القبض الروتينى على بعض العناصر التى اتهمت بالقيام بأعمال عنف محددة ، وكذلك عمليات ملاحقة نشاط احزاب المعارضة ، كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب التكميلية عام ١٩٨٩ ، عن دائرة بورسعيد (استنادا لما ذكرته صحيفة الوفد) .

على انه تبرز خلال عام ١٩٨٩ ، ثلاث ظواهر اساسية فى التعامل بين تنظيمات المجتمع والدولة . الأولى ، تكرر حالة القتل خلال عملية الضبط . وذلك فى سياق تعقب المطاردين والهاربين . وقد شككت بعض مصادر المعارضة المصرية فى وجود عمليات تبادل اطلاق النار بين هؤلاء ، واجهزة الأمن تبرر اطلاق النار عليهم واستندت فى ذلك لعدة مبررات منها عدم اصابة اى عنصر من عناصر الأمن إبان الضبط ،وصعوبة اطلاق هؤلاء الهاربين للنار على افراد هذه العناصر بسبب الاوقات والمناطق التى كانت تتم فيها عمليات المطاردة ، فهى اما أوقات تعج بالمارة او مناطق اهلة بالسكان والمارة معا . ومن ابرز الأمثلة على هذا الاسلوب ، استنادا للصحافة القومية والمعارضة ، قتل احد اعضاء تنظيم الجهاد بمنطقة الاسعاف بوسط القاهرة ١٩٨٩ ، ومقتل اثنين فى ابريل ١٩٨٩ بأحد فنادق حى الأزهر بالقاهرة ، كانوا متهمين بالاعتداء على ضابط شرطة .

أما الظاهرة الثانية ، فهى تتعلق بالقاء تبعه احداث محددة على بعض الأفراد الذين يتم القبض عليهم فيما بعد وكان ابرز الأمثلة على هذا الأسلوب تحميل تبعة احداث الحديد والصلب بحلوان فى يوليه واغسطس ١٩٨٩ ، على « حزب العمال الشيوعى المصرى » وذلك فى اغسطس ١٩٨٩ ، وقد رفضت نيابة امن الدولة هذا الأمر ضمنا بافراجها دون ضمان ، ودون توجيه اتهام ،

عن كل من قبض عليهم . وقد ذكرت الصحافة المعارضة ، ان اجهزة الأمن كانت تهدف من تلك الحملة الى التخلص من بعض العناصر ذات النشاط المتميز بالجمعية المصرية لحقوق الانسان « تحت التأسيس » .

أما الظاهرة الثالثة والأخيرة ، فهى ماذكر عن قيام اجهزة الامن (استنادا لتقارير الجمعية المصرية لحقوق الانسان « تحت التأسيس » والجمعية العربية لحقوق الانسان ، ومنظمة العفو الدولية ، اضافة لمنظمات دولية عديدة ، والصحافة المعارضة فى مصر) ، بتعذيب بعض سجناء الرأى ، وقد ارتبطت تلك الأعمال بدرجة كبيرة بتنظيم ماسمى بحزب العمال الشيوعى ، والتنظيم الشيعى الذى تم ضبطه فى اغسطس ١٩٨٩ .

على انه رغم كافة الاجراءات الامنية سواء الاجهاضية والوقائية او تلك التى اشتملت على ردود افعال الا انها لم تساهم بشكل عام فى تراجع اعمال الاحتجاج الجماهيرى التى تزايدت مقارنة بعام ١٩٨٨ ، مما يؤدى بنا الى التأكيد على حاجة النظام الى صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية الهدف منها سد الحاجات الاساسية للجماهير ، وعدم الاعتماد فقط على السياسات الأمنية .

ومن ثم يصبح التساؤل الآن الى اى حد يمكن توفير آليات لمعالجة المشاكل السياسية والاجتماعية بما يسهم فى حصر أعمال العنف الجماهيرى ؟ ان هامش معالجة المشاكل الاجتماعية لايزال ضئيلا ، فمعدلات البطالة تتفاقم رغم التزام الدولة بتعيين الخريجين ، ومع التسليم بالاثار السلبية لهذه المشكلة على عائد التنمية الاقتصادية ، الا ان تأثيرها على الأمن بالمفهوم الضيق يظل حاضراً بقوة ، اذ انها تولد قدراً كبيراً من السخط الاجتماعى ، وربما الانزواء فى انشطة هدامة لدى قطاع عريض من الشباب فى المجتمع (حالة الجماعات الاسلامية) . واضافة لمشكلة البطالة ، فان انهيار الدخول ومستويات المعيشة لدى قطاع كبير من أفراد الشعب يؤدى لتفاقم اعمال الاحتجاج والغضب الجماهيرى (حالة العمال) .

أما فيما يتعلق بهامش معالجة المشاكل السياسية لتخفيف حدة العنف السياسى ، فربما يكون اكثر سهولة من معالجة المشاكل الاجتماعية ، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطى افضل . والملاحظ انه خلال السنوات الماضية رفضت لجنة الاحزاب السياسية تأسيس مايقرب من عشرة احزاب ، ناهيك عن تنظيمات اخرى ، لم تتقدم بطلب تأسيس لهذه اللجنة نتيجة على مايبدو للاحباط الذى اصابها من تجارب الآخرين ولاشك ان اتساع درجة قبول النظام السياسى لعدد من التنظيمات السياسية سيساهم - على الأقل نسبيا - فى خلق مناخ اكثر استقرارا . وفضلا عن ذلك ، فانه لا يمكن توفير ذلك المناخ المستقر الا بمراجعة سلسلة القوانين المقيدة للعمل السياسى التى تم تشريعها فى النصف الثانى من السبعينات ومطلع الثمانينات . ومن ناحية ثانية ، فان سلوك الدولة تجاه النشاط اليومى للتيارات والقوى السياسية المختلفة ، يظل فى حاجة للمراجعة لان التضييق من هامش الحركة بما فى ذلك ماأقرته القوانين القائمة ذاتها لهذه الأحزاب ، يولد شكوكا حول مصداقية الشعارات المعلنة ، كما يولد سخطا لايمكن إنكار آثاره السلبية .

أحداث العنف السياسى فى مصر ١٩٨٩ *

الشهر	اضرابات	مظاهرات	أحداث شغب	ملاحقة - ضبط - اعتقال
يناير	- اضراب / اعتصام / بعض عمال شركة القناة لاعمال الموانى بالاسماعيلية عن الطعام بسبب فصل بعض العمال المؤقتين / تدخلت الشرطة لفض الاضراب . - اضراب / اعتصام / بعض عمال وفنيو شركة سادلى الايطالية بدمياط ، بسبب عدم توفير بعض الخدمات لهم / هددت الشرطة بفض الاضراب . - اضراب / اعتصام / ٦٠٠ عامل بالوردية النهارية بشركة النصر للاسمدة الكيماوية بالسويس احتجاجا على امور خاصة بالحوافز . - اضراب / اعتصام / بعض الاطباء بالفيوم لاسباب ادارية .	- مظاهرة / الجماعات الاسلامية بالمنيا / وقوع اشتباك مع الشرطة . - مظاهرة / الجماعات الاسلامية بالمنيا / وقوع اشتباك مع الشرطة . - مظاهرة / الجماعات الاسلامية بالمنيا احتجاجا على اغلاق مسجد وحملات الاعتقال ومقتل عضو منهم على يد الشرطة . - تجمهر / عمال تابعين لشركة الفنادق المصرية لاسباب تتعلق بالحوافز والارباح / تدخلت الشرطة وانفض التجمهر .		- ضبط / بعض اعضاء الجماعات الاسلامية ومجموعة كبيرة من المتفجرات والاسلحة فى اطار عملية تمشيط بعين شمس بالقاهرة . - اعتقال / بعض اعضاء الجماعات الاسلامية فى الاسكندرية واسيوط والمنيا والقاهرة ، وقد اعلن مصدر امنى ان ذلك يأتى فى اطار خطة البحث عن قيادات الجماعات الاسلامية الهاربة منذ احداث عين شمس التى وقعت فى شهرى اغسطس وديسمبر ١٩٨٨ . - ترحيل / بعض اسر الجماعات الاسلامية بمنطقة عين شمس من مساكنهم خارج القاهرة - اعتقال / بعض الاشخاص ابان الاحتفال بذكرى سليمان خاطر بقرية اكياد .

فبراير	- اضراب/ عن صرف الاجور/ عمال حمال القطن بالاسكندرية بسبب امور خاصة بالعلاوات . - إضراب/اعتصام/بعض عمال شركة ايديال داخل مبنى اتحاد نقابات عمال مصر احتجاجا على فصلهم . - اضراب/ عمل - حضور الجلسات القضائية/محامو السويس احتجاجا على اعتقال زميل لهم بتهمة التستر على عضو بتنظيم الجهاد .	- تظاهر/ طلبة احدى المدارس الثانوية بزفتى احتجاجا على سوء المعاملة/ تدخلت الشرطة ووقعت اصابات . - تظاهر / عمال شركة اسمنت حلوان ثلاثة ايام احتجاجا على خفض الحوافز/ وعد ببحث الامر .		- ضبط/معقل للجماعات الاسلامية باسيوط عثر به على بعض الاسلحة . - مصرع/احد اعضاء تنظيم الجهاد بالقاهرة على يد الشرطة . وقد تباينت الروايات عن كيفية وقوع الحادث .
مارس	- اضراب/ عن الطعام + اعتصام/ محاسب بمصنع علف هيها بسبب خلافه مع اخرين لاسباب ادارية . - اضراب/عمل - دراسة/اعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة لمدة يوم احتجاجا على استيلاء الشرطة على ارض ناديهم وقد تباينت الروايات حول الاضراب . - اضراب/ عن الطعام/ بعض عمال شركة الحراريات بجنوب سيناء لحرمانهم من صرف نصف قيمة بدل وجبات غذائية .	- مظاهرة/عمال مصنع الطائرات بحلوان التابع للهيئة العربية للتصنيع احتجاجا على اوضاع مالية ووظيفية وتحسين اسلوب المعاملة داخل المصنع/ وعد بالاستجابة للمطالب . - مظاهرة/بعض فلاحي الدقهلية اثر قرار وزارى بعدم زراعة الارز في بعض المراكز .	- احداث شغب/ قام بها بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بالفيوم حيث القيت قنبلة على عرض مسرحي مما ادى لاصابة ضابط شرطة .	- اعتقال داعية اسلامي بالاسكندرية .
ابريل		- مظاهرة/ طلبة الجماعات الاسلامية باسيوط احتجاجا على اعتقال احد الطلبة المنتمين لنفس الجماعات/ تدخلت الشرطة وفرقت المظاهرة . - مظاهرة/ الجماعات الاسلامية باسيوط للمطالبة بالافراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن/تصدت الشرطة للمظاهرة . - مظاهرة بالسلاح للمطالبة بالافراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن/ تصدت الشرطة للمظاهرة . - تجمهر/فلاحو الاصلاح الزراعي بقرية بهوت للمطالبة بصرف بعض مستحقاتهم المالية .	- احداث شغب/قام بها بعض اعضاء لتنظيم الجهاد بالفيوم ، كان على راسهم الشيخ عمر عبدالرحمن مفتي التنظيم/ وقد حدث صدام مع الشرطة ووقعت اصابات .	- القبض على نحو ٣٥ شخصا من اعضاء تنظيم الجهاد بالفيوم ، كان ضمنهم الشيخ عمر عبدالرحمن ، وذلك بدعوى التحريض ضد نظام الحكم بأساليب مختلفة . - القبض على ٢٦ فردا من اعضاء تنظيم الجهاد بالفيوم وبحوزتهم زجاجات حارقة . - القبض على بعض الشباب ابان توزيع منشورات تناهض نظام الحكم بالفيوم . - القاء القبض على بعض الاشخاص بالاسكندرية والمنصورة بدعوى الانضمام للحزب الشيوعي المصري ، وضبطت معهم منشورات تحريضية . - اعتقال المئات من اعضاء الجماعات الاسلامية في بعض المدن والمحافظات خلال حملة تمشيط واسعة . - القبض على متظاهرين بالسلاح كانوا يطالبوا بالافراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن . - القبض على بعض الطلبة باسيوط تزعموا مظاهرة تطالب بالافراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن .
مايو	- امتناع/ عن صرف اجور + اعتصام لعدة ساعات/ بعض عمال ادارة النسيج التابعين للشركة الاهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية لاسباب تتعلق بلوازمهم المادية . - اضراب / اعتصام/ عمال شركة الدقهلية للغزل والنسيج بالمنصورة احتجاجا على تاخر بعض لوازمهم المالية .	- مظاهرة/قام بها مسنون وعجزة ومرضى مصابين اصابات عمل بميت غمر لتاخر صرف لوازمهم المادية . - ٣ تظاهرات/عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية احتجاجا على تاخر صرف رواتبهم/حاصرت الشرطة المظاهرة الاولى .		- القبض على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بدعوى توزيع منشورات بالسويس تطالب بالافراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن . - القبض على بعض الاشخاص بدعوى الانتماء للحزب الشيوعي المصري . - القبض على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بدعوى توزيع منشورات تحريضية بالتبين . - القبض على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بدعوى ترديد هتافات عدائية . - القبض على عضو بالجماعات الاسلامية بالقاهرة بدعوى احراز سلاح ابيض ومقاومة السلطات . - قرار باحالة ٥ متهمين من اعضاء الجماعات الاسلامية للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم قتل وحيازة مفرقعات والاخلال بالأمن تحت دعاوى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

يونيه	- اضراب / اعتصام / عمال شركة العبد ببنى سويف احتجاجا على تصفية العمل وتشريد العمال . - اضراب / اعتصام / فلاحو بعض قرى ابوحمص بحيرة احتجاجا على غرامات مالية بحقهم / تدخلت الشرطة وتم فض الاعتصام .	- مظاهرة / الجماعات الاسلامية باسيوط احتجاجا على اعتقال بعض افراد هذه الجماعات / تدخلت الشرطة ووقعت خسائر متبادلة . - تجمهر / عمال ورش الصاج المطروق بميت غمر احتجاجا على محاولة الاستيلاء على اراضى الورش . - تظاهر اكثر من ١٠٠٠ مواطن ببورسعيد احتجاجا على تاخر الحصول على وحدات سكنية . - تظاهر ٥٠٠ مواطن من اهالى الحسنية مركز فاقوس احتجاجا على عدم وصول المياه لمدينتهم منذ شهر .		- القبض على اعضاء من الجماعات بعين شمس ومدينة السلام فى حملة تمشيط . - اعتقال بعض اعضاء الجماعات الاسلامية من الطلبة باسيوط . - القبض على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بأبو حمص بتهمة اغلاق مسجد ومنع المواطنين من الصلاة فيه والاعتداء على عنصر من الشرطة .
يوليه	- اضراب / اعتصام / عمال الحديد والصلب بحلوان احتجاجا على مسائل مالية تخص العمال . - اضراب / عن العمل / عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية بسبب مطالب مالية .	- مظاهرة / اهالى قريتى الحمراوى وابوطبل بكفر الشيخ احتجاجا على رفع اسعار الدقيق وخفض حصته المدعمة / تدخلت الشرطة .		- ضبط كميات من الاسلحة داخل منازل بعض اعضاء الجماعات الاسلامية .
اغسطس	- اضراب / عن الطعام / بعض الاطباء بالفيوم بسبب نقلهم . - اضراب / اعتصام / عمال الحديد والصلب بحلوان احتجاجا على مسائل مالية وادارية تخص العمال . - اضراب / عن العمل / عمال المطاحن بقنا احتجاجا على الحد من بعض الخدمات الممنوحة لهم .			- اجتياح مصنع الحديد والصلب بحلوان ، واعتقال العديد من العمال ووقوع خسائر جسيمة بالمصنع . - القاء القبض على بعض الاشخاص بدعوى الانتماء لتنظيم شيعى يدعو لقلب نظام الحكم - القاء القبض على بعض الاشخاص بدعوى الانتماء لحزب العمال الشيوعى والدعوة لهدم النظام الاجتماعى للدولة . - القاء القبض على بعض الاشخاص بدعوى تشكيل تنظيم معسكر لبث افكار متطرفة لدى الاطفال .
سبتمبر		- تجمهر / عمال شركة اسكو احتجاجا على منع الاجازات فى الوردية المسائية وقصرها على عمال الورديات الصباحية .	- احداث شغب / قام بها الشباب المنتمى للجماعات الاسلامية وذلك بالهجوم بالقنابل البارودية الصوتية على عدد من مقرات الشرطة بالقاهرة ... تدخل الشرطة والقاء القبض على المهاجمين .	- اعتقال فرد بتهمة حيازة مشروع مؤلف ضد الاحزاب والاخوان المسلمين . - اعتقال بعض اعضاء حزبى الوفد والتجمع فى بعض المحافظات . - اعتقال نحو ٢٠ من الجماعات الاسلامية ابان اشتباك مع الشرطة بسوهاج . - اعتقال بعض الاشخاص المنتمين للجماعات الاسلامية بالفيوم عقب صدام مع اعضاء من الحزب الوطنى . - القبض على بعض اعضاء الجماعات الاسلامية بسمسطا ببنى سويف بعد الاعتداء على خادم وخطيب احد المساجد . - اعتقال عدد من الاشخاص عقب مؤتمر صحفى بنقابة الاطباء حول حقيقة ماسمى بـ « تنظيم الاطفال » . - اعتقال المئات من اعضاء الجماعات الاسلامية بالاسكندرية واسوان والغردقة واسيوط وابوتيج ومنفلوط وساحل سليم .
اكتوبر		- مظاهرة / طلبة من اعضاء الجماعات الاسلامية بجامعة القاهرة احتجاجا على معاملة المعتقلين والقيود على الحرية العامة . - مظاهرة جامعة القاهرة احتجاجا على التعذيب بالسجون والاعتقال العشوائى والغلاء المطالبة بالافراج عن المعتقلين والتطبيق الصحيح للديمقراطية . - مظاهرة / طلبة كلية الزراعة جامعة القاهرة احتجاجا على تصرفات الحرس الجامعى ... تدخل الامن واعتقال البعض .		- اعتقال ١٥ طالبا باسيوط بتهمة توزيع بيان يندد بسياسة الامن . - القبض على ثلاثة من اعضاء تنظيم الجهاد لاشتراكهم فى احداث عنف وجهت لاعضاء ينتمون لذات التنظيم . - القبض على عدد من طلاب جامعة القاهرة احتجوا على سياسة حرس الجامعة والقبض على عدد من طلاب جامعة حلوان بتهمة توزيع منشورات تطالب بالافراج عن المعتقلين وفك الحصار عن د . عمر عبدالرحمن .

نوفمبر	- اضراب/ عن الطعام/ بعض اطباء مستشفى ناصر بشبرا الخيمة احتجاجا على اسلوب ادارة المستشفى وتقديم الخدمات بها . - اضراب/عن صرف الرواتب/بعض محررو جريدة مايو لسان حال الحزب الوطني احتجاجا على بعض المسائل المالية . - اضراب/ عن الطعام والاعتصام/ ٩٠٠ عامل بجمعية فرفرة القطن بالاسكندرية بسبب عدم صرف رواتبهم منذ عدة شهور ... اعتقال متزعمى الاضراب . - اضراب/اعتصام/طلبة كلية الطب البيطرى جامعة القاهرة ، احتجاجا على فصل ٥ من زملائهم اعضاء اتحاد الطلبة .	- عشرات المظاهرات/ طلبة جامعة القاهرة وعين شمس واسيوط والزقازيق والاسكندرية احتجاجا على تدخل اجهزة الامن في انتخابات اتحادات الطلبة بشطب اسماء الطلبة المرشحين المنتمين لقيادات سياسية معارضة - خاصة الاسلامية - من قوائم الترشيح ... تدخل الامن بالقوة في بعض الحالات . - مظاهرة/ طلبة الفرق الدراسية المختلفة مستنفدى مرات الرسوب احتجاجا على تاخر اعادة قيدهم مرة اخرى . - ٤ مظاهرات/طلبة جامعة عين شمس والقاهرة والمنصورة واسيوط بمناسبة ذكرى وعد بلفور . - مظاهرة/اولياء امور طلاب احد المدارس الثانوية بشبرا الخيمة احتجاجا على فصل مئات الطلبة .		- اعتقال عدد من الطلاب وفرض حصار على بعضُ الجامعات ابان انتخابات اتحادات الطلبة . - القبض على عدد من طلبة الجامعات :- عين شمس : للمشاركة في مظاهرة تندد بوعد بلفور . اسيوط . للشروع في قيادة مظاهرة . القاهرة . للاعتراض على ممارسات الحرس الجامعى والتدخل في شئون الطلاب . - اعتقال نحو ١٥٠ شخصا بتهمة اعادة تشكيل خلايا لتنظيم دينى مناهض لنظام الحكم . - اعتقال بعض الاشخاص بالجيزة بتهمة انتماءهم لتنظيمات سرية تهدف لقلب نظام الحكم . - اعادة اعتقال ١٨ طفلا ينتمون لمسمى «تنظيم الاطفال» بعد قرار القضاء بالافراج عنهم . - اعتقال بعض الاشخاص بالمنيا بتهمة توزيع منشورات .
ديسمبر	- اضراب/ عن الدراسة / طلاب بعض اقسام كلية الاداب جامعة القاهرة لاستمرار حبس زملائهم دون تحقيق . - اضراب/عن العمل مدة نصف ساعة/ المحامين بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث . - اضراب/ عن العمل/ ١٥٠ عاملا من عمال شركة ايوبكو فرع حلوان احتجاجا على عدم صرف رواتبهم منذ شهور . - اضراب/عن العمل/ عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية لامتناع الادارة عن صرف اجورهم منذ عدة اشهر ... اعتقال متزعمى الاضراب .	- مظاهرتان/طلبة جامعة القاهرة بمناسبة مرور عامين على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية . - مظاهرة/بمرسى مطروح احتجاجا على الاعتقالات ... وقوع صدام عنيف مع الامن . - مظاهرة/طلبة جامعة المنوفية احتجاجا على عملية الفصل التعسفي دون سابق انذار . - مظاهرة/طلبة كلية التجارة الخارجية جامعة حلوان احتجاجا على السياسة الامريكية والاسرائيلية . - مظاهرة /طالبات كلية التربية الرياضية جامعة حلوان احتجاجا على تقسيم مجموعات المواد الى ٦ مواد ... تدخل قوات الامن المركزى . - مظاهرة/طلبة كلية الهندسة جامعة اسيوط احتجاجا على تحرش طلبة الجماعات الاسلامية بمنظمى رحلة مشتركة بين الجنسين . - مظاهرة/طلبة كلية الحقوق جامعة الزقازيق للمطالبة بالافراج عن زميل لهم . - مظاهرة/طلبة جامعة القاهرة احتجاجا على وصاية الامن على الجامعة .	- احداث شغب/محاصرة الالاف من اهالى رشيد ومحاولة اقتحامه احتجاجا على قتل احد المواطنين ... تدخل قوات الامن المركزى .	- اعتقال عدد من المواطنين ينتمى معظمهم لتنظيمات دينية . - اعتقال عدد من طلبة جامعة المنوفية وعين شمس . - القبض على ثلاثة من اعضاء حزب التجمع .

* تم الحصر إستنادا الى المصادر التالية : الاهرام - الاخبار - الوفد - الاهالى - الشعب - الاحرار - الراى الاردنية - وكالة ق . ن . ا .

القسم الثانى

الاقتصاد القومى

- الدولة ونشاط الأعمال :
القطاع العام الصناعى بين التحرير والتخصيص
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية :
البديل النووى ، وبدائل انتاج الكهرباء
- السياسات المالية والنقدية
- العلاقات الاقتصادية الخارجية

تقديم :

يتناول تقرير هذا العام متابعة لتطور الاقتصاد القومى خلال عام ١٩٨٩ مع أخذ السنوات القليلة الماضية فى الاعتبار لأغراض المتابعة ومقارنة مؤشرات الأداء . غير أن التقرير يركز هذا العام على عدد من القضايا التى شغلت أكبر حيز من إهتمام صانعى السياسة الاقتصادية والرأى العام على السواء .

يتناول الفصل الاول من هذا الجزء اكثر القضايا إثارة للحوار والخلاف حول تطور الاقتصاد والمجتمع والدولة فى مصر فى آن واحد ، وهى قضية نقل ملكية القطاع العام - أو أجزاء منه إلى الملكية الخاصة . وقد أثيرت مطالب نقل الملكية الى القطاع الخاص هذا العام بحدة شديدة ، وأعلنت الدولة عن إلتزامها جزئيا بسياسة معتدلة لنقل الملكية أو التخصيص غير أن التقرير يشير إلى ضيق هذا المنظور لمعالجة مشكلات أداء القطاع العام ويلفت النظر من جديد إلى إطار أكثر جوهرية لمناقشة هذه المشكلات وهو إطار التحديد : أى تخليص إدارة المشروعات العامة فى مجال الأعمال من السيطرة البيروقراطية المركزية وتحويلها إلى إدارة إقتصادية ووفقا لميكانيزمات السوق وبأسعاره وبهدف تحقيق ربح وفائض إقتصادى ويعرج التقرير الى تناول أحد أهم القضايا الاستراتيجية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى قضية الخيار النووى بين الخيارات الأخرى لتوليد الطاقة وخاصة الكهرباء اللازمة لمواكبة التوسع المطلوب والمتوقع للقاعدة الاقتصادية وقاعدة الاستخدامات الاجتماعية عموما ويقارن التقرير بعناية شديدة ووفقا لآخر التقديرات الاحصائية والعلمية المتاحة بين الأختيارات المختلفة

ويؤكد التقرير فى هذا الفصل على أنه من المحتم على مصر أن تقتحم الخيار النووى ، الذى لاينقصه غير القرار السياسى الذى تأخر كثيرا عن الاعداد العلمى والعملى للهياكل الاقتصادية والفنية لهذا الخيار .

وفى الفصول التالية يدلف التقرير الى متابعة مؤشرات أداء الاقتصاد القومى بالتركيز على السياسات المالية والنقدية خلال هذا العام ، والأوضاع النقدية والأئتمانية التى تطورت عن السياسات الاقتصادية والأداء الأقتصادى ، والمؤشرات الرئيسية للعلاقات الأقتصادية الخارجية لمصر .

وإضافة الى الاهتمام برصد المؤشرات الرقمية للأداء ، فان التقرير يحث على بذل قدر أكبر من الاهتمام بجانب الموارد العامة ويلفت النظر خاصة الى أهمية مراجعة سياسات الضرائب والرسوم الجمركية والتى يترتب عليها قدر كبير من الاهدار لموارد حقيقية مشروعة للدولة ويناقش التقرير أيضا الأوضاع النقدية والأئتمانية المتوترة وآخر تطورات السياسة النقدية والأئتمانية وإنعكساتها على أسعار صرف الجنيه ومدى مايتوقع ان تسفر عنه من نتائج ايجابية - فى ظروف الركود الحالى فى الاقتصاد ويوجه التقرير النقد لظاهرة « دولة الاقتصاد القومى » . وأخيرا يتابع التقرير إنعكاسات الأداء الاقتصادى على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ويلفت النظر الى أهمية الخدمات كمجال حيوى لتحسين وضع ميزان الحساب الجارى ويقيم النتائج المتوقعة لاستمرار العجز الكبير فى هذا الحساب الأخير .

اولا : الدولة ونشاط الاعمال ـ القطاع العام الصناعى بين التحرير والتخصيص :

فى نهاية عام ١٩٨٩ ارتفعت درجة حرارة الصراع حول مصير القطاع العام فى مصر . وكان السبب الرئيسى وراء سخونة الصراع هو تحول دعوة تحرير قطاع الاعمال العام الى دعوة تخصيص هذا القطاع والأهم شمول هذه الدعوة للقطاع العام الصناعى ، وان تكون على حذر معهود فى دعوات تخصيص « القطاعات الاستراتيجية ». وفى ظروف الاعلان الرسمى الواضح واحترام الصراع الايديولوجى بصدد التخصيص يبرز العديد من الاشكاليات الجدية . وهى اشكاليات تاريخية ومستقبلية ، عملية ونظرية ، اقتصادية وسياسية ، اجتماعية وثقافية .. الخ . وتتمركز هذه الاشكاليات حول المفاضلة بين قطاع الاعمال العام وقطاع الاعمال الخاص ، من زاوية كفاءة الأداء فى قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى هذا التقرير نحاول المساهمة فى القراءة الموضوعية النقدية لاشكاليات المفاضلة بين القطاعين العام والخاص فى نشاط الصناعة التحويلية . وفى هذا الصدد ، يجدر بنا أن نشير بداية الى ان الاعداد السابقة للتقرير الاستراتيجى العربى قد عرضت للعديد من قضايا واشكاليات تطور القطاع العام والصناعة التحويلية وبوجه خاص ، تناول التقرير المناظرات المختلفة حول دور القطاعين العام والخاص فى السيناريوهات المختلفة للتنمية الاقتصادية فى مصر ، وآثار سياسات الانفتاح والترشيد والتكيف على وضع واداء قطاع الاعمال العام فى الصناعة التحويلية ، واسباب تراجع التصنيع وخاصة الضعف النسبى للاستثمار العام والخاص فى الصناعة التحويلية .

وفى تحليل اشكاليات تخصيص قطاع الاعمال العام فى الصناعة التحويلية ، أو القطاع العام الصناعى ، فان منطق البحث يفرض علينا أن نتناول ثلاث مجموعات من القضايا تشمل :

أولا : موضوع التخصيص ، حيث نتناول تعريف القطاع العام الصناعى ، ونشير بايجاز الى تاريخ ما قبل التخصيص والتحرير ، ثم نحاول تحديد دوره ووزنه ، وعرض مشكلات ادائه واثرها على مشكلات الاقتصاد القومى .

ثانيا : سياسة التخصيص ، حيث نعرض لدوافع وبرامج وعوائق وعواقب ومشاكل دعوة التخصيص ، سواء فى الحدود المعلنة للدعوة الرسمية أو الى المدى الذى تصل اليه فلسفة التخصيص الهادفة الى تصفية قطاع الاعمال العام ، بما فى ذلك قطاعاته الاستراتيجية فى الصناعة التحويلية .

وثالثا : بدائل التخصيص ، وفى اطارها نبحث امكانات واتجاهات ومشكلات « تحرير » قطاع الاعمال العام خاصة فى الصناعة التحويلية ، وآفاق تطور القطاع الخاص ، أو مستقبل الراسمالية فى مصر ، فى اطار تحولات اقتصادية ليبرالية تراعى الجمع بين القطاعين والمزج بين السوق والتخطيط ، ومراعاة اعتبارات الكفاءة والعدالة .. الخ .

وفى عرض وبحث الاشكاليات والقضايا السابقة ننطلق من افتراض جدية الاعلان الرسمى بالتخصيص رغم ادراكنا للقيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من القيود الواردة على التنفيذ وحدوده . كما نفترض استحالة مواصلة البقاء فى وضع الازمة الاقتصادية وغير الاقتصادية الراهنة ، وان تجاوز الازمة الاقتصادية يستحيل دون خطو للامام يتجاوز اسلوب ادارة الازمات يوما بيوم بغير تصور استراتيجى واضح ومدروس . وأخيرا ، نفترض أن ثمة بدائل لتجاوز اوضاع ادارة الاقتصاد بالمراسيم الادارية بعيدا عن الاساليب الاقتصادية ، وتجاوز الوضع الذى يصبح صانع القرار فيه مضطرا لتبنى سياسات اقتصادية تستند الى فلسفة للتخصيص لاتراعى « الخصائص المصرية » ولاتنطلق من الأولويات القومية .

١ ـ موضوع ومفاهيم التخصيص والتحرير :

ا.. القطاع العام الصناعى نقصد به جميع المشروعات المملوكة للدولة والتى يضمها قطاع الاعمال العام فى نشاط الصناعة التحويلية وهذه المشروعات هى جزء من القطاع العام وملكية الدولة التى تضم أيضا ملكية الموارد الطبيعية (آبار النفط والمناجم والمحاجر ومصادر المياه والمسطحات المائية .. الخ) وملكية المرافق العامة (شبكات الصرف الصحى ومياه الشرب والمستشفيات والمدارس العامة .. الخ) وملكية البنية الأساسية (قناة السويس والمحطات الكهربائية والطرق البرية والحديدية والموانى ونظم الاتصالات .. الخ)

.. والقطاع العام الصناعى بهذا المعنى يتميز بأنه قطاع يفترض أن يعمل على أسس اقتصادية تهدف الى الربح ، وأن ينتج السلع المصنعة والخدمات الصناعية بهدف البيع فى السوق ، وبأسعار السوق . وبهذا المعنى ، فان نشأته ثم توسعه فى اتجاه امكانية اعادة الانتاج فى نطاقه على اساس المزيد من التوسع ، والتخصص الانتاجى وتقسيم العمل بين مشروعاته ، مثلث أهم الأشكال الجديدة لتطور القطاع العام وملكية الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبهذا المعنى ايضا يمثل هذا القطاع أهم مظهر للتحقيق المادى للدور الاقتصادى للدولة .

ب ـ .. وحول هذا التعريف نلاحظ أولا : أنه لاعتبارات سياسية واجتماعية أو لاعتبارات الربحية الاجتماعية لايعمل هذا القطاع دائما وفق قواعد السوق أو بهدف تعظيم الربح ، وذلك نتيجة بالاساس للأسعار الادارية المفروضة على منتجاته سواء الأسعار الاجتماعية للسلع الاستهلاكية أو الاسعار الرخيصة للسلع الوسيطة . وتمثل هذه الحقيقة أحد اسباب ما نطالب به من تحول القطاع العام الى قطاع اعمال كما سنوضح فيما بعد . وثانيا : انه لابد من التمييز بين القطاع العام وقطاع الاعمال العام والانفاق الحكومى والسياسة الاقتصادية للدولة ، وهو خلط غالبا ما يشوب تناول مصير القطاع العام الصناعى وغير الصناعى سواء من قبل مؤيدى أو معارضى التخصيص فى مصر ،ويكمن مصدر الخلط فى عدم التمييز فيما يتعلق بالدور الاقتصادى للدولة بين نشاطها كمالك لقطاع الاعمال او كصانع للسياسة الاقتصادية او كمدير للموازنة العامة .

وثالثا : ان القطاع العام الصناعى ،على اساس دوره ووزنه وتاثيره ، يمثل أهم موضوعات التخصيص أو التحرير فى مصر . وبشكل خاص ، فان هذا القطاع يعد الهدف الاهم للتملك أو السيطرة او الايجار او الادارة .. الخ من قبل القطاع الخاص الواطنى أو الأجنبى ، بقدر توافر الشروط الاقتصادية والفنية والاجتماعية وغيرها من الشروط التى تضمن الربح الأعلى نسبيا .

ورابعا : أن تحرير القطاع العام يعنى فى الجوهر تحويله الى قطاع أعمال ، ولايستبعد تخصيصا جزئيا على مستوى المشروع أو القطاع . والتحول الى قطاع اعمال يعنى توسيع نطاق القطاع العام ، بتحويل عدد اكبر من مشروعاته الى مشروعات تعمل فى اطار اقتصاد سوق ، اى تهدف الى تعظيم الربح ، وتحدد اسعار منتجاتها وفق قوانين العرض والطلب ، وان كان سوقا موجها واجتماعيا .

ـ أننا نقصد هنا بالتخصيص معناه الواسع ، اى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى ملكيةوادارة المشروعات المملوكة للدولة أو مجالات النشاط الاقتصادى التى تحتكر الدولة استغلالها . وبهذا المعنى ، فان التخصيص يشمل عمليات البيع الكلى او الجزئى ، وابرام عقود الايجار أو الادارة ، ومنح امتيازات أو حقوق استغلال ، الاصول والمشروعات والموارد المملوكة او المحتكرة من قبل الدولة وهيئاتها الى الافراد او المشروعات الخاصة .

لكننا نركز هنا على التخصيص بمعنى ضيق . اى نقل ملكية قطاع الاعمال فى الصناعة التحويلية من الدولة اوهيئاتها الى الافراد أو مشروعاتهم .

وأما التحرير فنقصد به تحرير ادارة مشروعات القطاع العام الصناعى من سيطرة البيروقراطية المركزية ، وتحويل هذه الادارة من النشاط وفق القواعد التى تحددها هيئات التخطيط المركزى والوزارات الأم وغيرها من الاجهزة الادارية الحكومية المركزية الى العمل وفق اليات اقتصاد السوق وعلى اساس المعايير الاقتصادية ويفصل بين اعباء الدعم الضرورى وتحديد اسعار المصنع .

٢ ـ تاريخ ما قبل التخصيص والتحرير :

تاريخ ما قبل تخصيص وتحرير « القطاع العام الصناعى » يشمل فترة اقامة صناعة رأسمالية الدولة فى عهد محمد على فى مطلع القرن ١٩ ، فترة اقامة صناعة رأسمالية الدولة فى عهد عبد الناصر فى منتصف القرن الـ٢٠ ، وعلى حين تعرض « القطاع العام الصناعى » فى الحالة الاولى للتصفية ، وجزئيا للتخصيص ، فان هذا القطاع قد شملته بمحاولة التحرير سياسات الانفتاح الاقتصادى فى عهد السادات والعقد الاول من عهد مبارك . وتبدو فترة ما بين نهاية القرن ١٩

ومنتصف القرن الـ ٢٠ انقطاعا فى تاريخ « القطاع العام الصناعى » فى مصر . لكنه ضمنها ، فان فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ و ١٩٥٢) قد عرفت وجود منشآت صناعية متفرقة مملوكة للدولة وان لم ترق الى « قطاع عام صناعى » .

ا ـ القطاع العام الصناعى قبل ١٩٥٢ :

شهدت مصر المعاصرة ـ مصر ما بعد محمد على الذى قاد أول محاولة لتحديث مصر بعد ركود القرون الوسطى والحكم العثمانى ـ اقامة أول « قطاع عام صناعى » فى شكل المصانع « القنية » الكبيرة المملوكة للدولة الاقطاعية المركزية التى انشأها محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) . وكان هذا القطاع المملوك للدولة اقطاعيا من زاوية علاقات الأنتاج التى سادت فيه . وانشئت مصانعه بهدف تغطية احتياجات تكوين الجيش والاسطول ولم تعرف الانتاج للسوق واستخدام العمل المأجور ودفع الاجور النقدية والسعى الى الربح ، الا استثناء وبسبب الغاء الحماية الجمركية وفرض « سياسة الباب المفتوح » تحت ضغط الدولة الأوروبية ، وانهاء نظام الاحتكار وتناقص الموارد المالية للدولة واعتماداتها للصناعة ، وتقليص حجم الجيش والأسطول وتناقض احتياجاته من السلع المصنعة .. الخ جرت تصفية اول « قطاع عام صناعى » .

ومن الهام ، ان نلاحظ من جهة ، أنه بين أسباب تصفية هذا القطاع ، سلوك الفئة التجارية ـ الربوية الأجنبية التى ازدهرت فى عهد محمد على ، ولم تتوافر لديها الحوافز للتحول لشراء المصانع المملوكة للدولة . فقد غابت الحوافز نتيجة المنافسة الاجنبية وضيق السوق المحلية وضعف كفاءة المصانع ، الى جانب تفضيل استثمار أموالهم فى النشاطات الاقطاعية والتجارية والربوية ذات العائد الاعلى وكان أهم ما تبقى من تلك المصانع المملوكة للدولة مصانع السكر التى توسعت فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٢ ـ ١٨٧٩) وبقيت اقطاعية بالمعنى الذى شرحناه لكن الجديد والهام هو « تخصيص » تلك المصانع ببيعها الى عدد من الراسماليين لتصبح جزءا من المصانع الراسمالية الأولى والاجنبية التى اقيمت فى نهاية القرن ١٩ .

.. وطوال النصف الأول من القرن الـ ٢٠ قدمت الدولة دعما للرأسمالية الصناعية فى مصر عن طريق : وضع أول تعريفة جمركية حمائية ، وتفضيل المصنوعات المحلية فى مشتريات الحكومة ، والودائع الحكومية فى « بنك مصر » لاقراض شركاته الصناعية ، وانشاء « مصلحة ثم وزارة « التجارة والصناعة ، والاهتمام بالتعليم الصناعى ، ومساهمة الدولة وهيئاتها فى تأسيس » « البنك الصناعى » ، وتقديم اعانات للقطن المستخدم فى مصانع الغزل والنسيج ، وتقديم اعفاءات جمركية وضريبية .. الخ

ولقد نفذت الدولة « برامج سنوات خمس » بدءا من عام ١٩٣٧/٣٦ ثم بدءا من عام ١٩٤٧/٤٦ لتوظيف الاحتياطيات المالية فى اقامة المشروعات العامة . وقد تركز الاستثمار العام فى تطوير البنية الأساسية الأنتاجية . لكن المشروعات المملوكة المضافة للصناعة والكهرباء وقد اقتصرت المنشآت الصناعية الحكومية على معمل تكرير البترول ، وورش السكك الحديدية ، ومصانع عسكرية محدودة .. الخ التى انتجت لتغطية احتياجات الدولة ذاتها ، من حيث الاساس .

ب ـ القطاع العام الصناعى بعد ١٩٥٢ :

.. وقد نشأ « القطاع العام الصناعى » موضوع هذه الورقة ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكانت بداية النشأة تأسيس عدد من الشركات المساهمة الصناعية بمبادرة الدولة ومشاركة الافراد فى فروع الصناعة المعدنية الكيماوية والهندسية . وهى صناعات بدات « مصلحة التجارة والصناعة » دراسة اقامتها فى مصر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك استجابة لمطالب الراسمالية الصناعية المصرية التى تضمنها تقرير « بنك مصر » الذى قدم عام ١٩٢٩ الى وزير المالية الذى تبعت له تلك المصلحة وتوسع القطاع العام الصناعى نتيجة عمليات تمصير وتأميم الشركات البريطانية والفرنسية فى مطلع عام ١٩٥٧ ردا على مشاركتهما فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وما تعرضت له مصر من تجميد للارصدة وحصار اقتصادى اضف الى هذا مساعدات التنمية الرسمية من البلدان الاشتراكية والراسمالية التى ساهمت فى تمويل المشروعات الجديدة للقطاع العام الصناعى فى اطار « برنامج السنوات الخمس » للصناعة الذى بدأ عام ١٩٥٧ وتحققت سيطرة هذا القطاع عقب عمليات تأميم عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، التى شملت الشركات المملوكة للرأسمالية المصرية وبقية الشركات الاجنبية وقد انحصر القطاع الخاص الصناعى تقريبا فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الخفيفة الى جانب شركات استخراج النفط الأجنبية ، حتى طبقت سياسة « الانفتاح » بعد عام ١٩٧٣ ومن الهام أن توضح هنا ، أنه لاشك فى أهمية عمليات تمصير وتأميم المشروعات الصناعية الخاصة ، الاجنبية والوطنية ، من زاوية تحقيق سيطرة الدولة على المراكز الرئيسية للنشاط الصناعى ، واهمية التاميم والتمصير فى تحقيق ذات السيطرة فى الاقتصاد القومى ، من زاوية تأمين اسبقية

تطوير القطاع العام الصناعى الا أن توسع هذا القطاع قد استند اساسا الى الاستثمار العام الجديد الذى قدر اسهامه بنحو ٩٠ ٪ من القيمة الاسمية للاموال المستثمرة فى هذا القطاع بين عامى ٥٥/١٩٥٦ و٨٥/١٩٨٦ وقد مثل التمويل الاجنبى مصدرا هاما لهذا الاستثمار .

جـ - انجازات القطاع العام الصناعى قبل الانفتاح :

لقد زاد نصيب القطاع العام الصناعى فى اجمالى القيمة المضافة للصناعة التحويلية من ٢ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٧٣ ٪ عام ١٩٧٣ ، وفى العمالة الصناعية من اقل من ١ ٪ الى ٦١ ٪ فى ذات الفترة وعلى اساس معايير الانجاز للحلقتين الاولى والثانية من الثورة الصناعية - التكنولوجية فقد تحقق بفضل هذا القطاع انجاز هام على طريق التصنيع حتى عام ١٩٧٣ .

فقد نالت الصناعة التحويلية نصيبا متزايدا من الاستثمار القومى الاجمالى . ونالت الفروع الاساسية القيادية للصناعة التحويلية نصيبا من الاستثمارات تزيد على انصبتها من الناتج الصناعى ، الأمر الذى أمن لها معدلا اعلى للنمو . وتعظم تركز رأس المال والأنتاج والعمالة فى المؤسسات الصناعية واتسع استخدام الاساليب التكنولوجية الاحدث فى الانتاج الصناعى وارتفعت انتاجية العمل فى الصناعة . وتنامت المراكز الصناعية القديمة وظهرت مراكز صناعية رئيسية جديدة . واقيمت لأول مرة صناعة المعادن وخاصة الحديد والصلب باستخدام خامات محلية . كما ظهرت تشكيلة جديدة واسعة من المنتجات الصناعية الجديدة ، وتزايد تصنيع خامات محلية جديدة وتنامى التخصص الانتاجى وتقسيم العمل داخل الصناعة والاقتصاد . وتوسعت السوق الداخلية للصناعة .. ووضعت مقدمات اقامة صناعة الآلات والمعدات .. الخ .

وعلى اساس تضيف الصناعة التحويلية الى صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة ، لاحظنا أسبقية تطور الأولى ، ونشير مثلا الى هبوط حصة الصناعات الغذائية والنسيجية فى القيمة المضافة الاجمالية من ٦٤,٥ ٪ الى ٤٣,٢ ٪ بين عامى ١٩٦٠ و ٧٠ / ١٩٧١ نتيجة تطوير القطاع العام الصناعى ، الذى بلغت حصته ٩٠ ٪ من انتاج وعمالة الصناعات الثقيلة فى عام ٧٠ / ١٩٧١ ، الا أن عملية التصنيع اتسمت بالعديد من اوجه القصور والتشوه ، وكان تفاقم ازمة تمويل التصنيع أهم عقبات استكمال عملية التصنيع وقد كان الملمح البارز لهذه الفترة هو ارتباط دور القطاع العام الصناعى بأهداف الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية واستكمال التصنيع .

٣ - وزن وتوسع قطاع الأعمال العام :

انطلقت دعوة الانفتاح الاقتصادى من واقع أزمة تمويل الاستثمار العام وخاصة التمويل اللازم لاستكمال التصنيع ، ومن ضرورة التحولات الاقتصادية الليبرالية وبالذات تحسين أداء قطاع الأعمال العام وتشجيع توسع القطاع الخاص . ونركز هنا على تحليل تطور أهم مؤشرات وزن وتوسع قطاع الأعمال العام منذ الدعوة الى الانفتاح فى بداية السبعينات وحتى الدعوة الى التخصيص فى نهاية الثمانينات .

أ - وزن قطاع الأعمال العام :

إن الملمح الأساسى لوزن وضع قطاع الأعمال العام فى الصناعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، فى ظروف تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات وبدرجة أقل سياسات التكيف فى الثمانينات ، هو تراجع ما سمى « الدور القيادى للقطاع العام » . وهكذا ، فإن السياسات الاقتصادية لم تعد خاضعة لأولويات تحقيق سيطرة قطاع الأعمال العام ، وهى السيطرة التى تحققت قبل الانفتاح باضعاف القطاع الخاص واستهدفت تشريع التنمية الاقتصادية وتحقيق التصنيع المستقل . الا أنه رغم تراجع الوزن النسبى لقطاع الأعمال العام فقد استمر هاما ، كما إستمرت حيازته لاهم الأصول الرأسمالية ، كما يتضح من الجدول رقم (٦) :

وتشير قراءة الجدول (٦) الى عدد من الحقائق الهامة :

الأولى : ان حصة القطاع العام فى نشاطات الأعمال وغيرها قد إستمرت ثابتة تقريبا اذ هبطت من ٥٣,٨٪ الى ٥١,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بل وزادت حصته فى العمالة من ٢٨,٣٪ الى ٤٠,٦٪ بين عامى ١٩٧٣ و٨٤/١٩٨٥ .

والثانية : إن حصة قطاع الأعمال العام فى نشاطات الانتاج السلعى (الصناعة والزراعة والبناء) قد إستمرت بدورها ثابتة تقريبا ، إذ هبطت من ٣٣,٩٪ الى ٣٢,٣٪ من إجمالى الناتج المحلى المتولد فى القطاع العام - وذلك بإستبعاد النفط (اذ تضاعفت عوائده بارتفاع الأسعار واسترداد حقول سيناء) وقناة السويس (التى أعيد افتتاحها فى عام ١٩٧٥) - وذلك فى ذات الفترة .

والثالثة : ان وزن القطاع العام الصناعى ، أى قطاع

جدول رقم (٦) بعض مؤشرات وزن ومكانة القطاعين العام والخاص فى ظل الانفتاح

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلى الاجمالى ٪				العمالة (بالألف)				الكثافة الرأسمالية للانتاج ١٩٨٥/٨٤				الأصول الرأسمالية ٪	
	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع العام		القطاع الخاص		رأس المال/الناتج		رأس المال/العمل		١٩٨٥/٨٤	
	١٩٧٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٧٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٧٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٧٣	١٩٨٥/٨٤	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الصناعة	٧٣	٦٠	٢٧	٤٠	٥٩٠	٨٨٢	٤٩٢	٧٦٤	٥,١٢	١,٦٨	١٤٦٠٢	٣٦٤٥	٨٢	١٧
النفط والغاز	١٠٠	١٠٠	—	—	١٦	٢٥	—	—	—	—	—	—	١٠٠	—
الزراعة	٢	٢	٩٨	٩٨	—	—	٤١٦٤	٤٢٤٨	—	٢,٤٤	—	٢٤٦٢	—	١٠٠
البناء	٩١	٧٥	٩	٢٥	٢٢٤	٥٧٦	٧٨	١٩٦	٠,٩٠	٠,٧٨	٢٢٨٨	١٩٣٤	٧٧	٢٢
الكهرباء	١٠٠	١٠٠	—	—	٣٥	٧٧	—	—	١٩,٦٧	—	٥٤٩٤٨	—	١٠٠	—
قناة السويس	—	١٠٠	—	—	—	١١	—	—	—	—	—	—	١٠٠	—
النقل	٨٣	٦٥	١٧	٣٥	٣١٤	٣٦٧	٨٨	١٠٣	١٥,٢٨	٣,١٩	٣٨٣١٠	١٥١٥٥	٩٠	٩٠
الخدمات	٦١	٥١	٣٩	٤٩	١٣٢٢	٣٢٥٧	١٥٢٧	٢٢٨٨	١,٧٧	٠,٣٥	٤٠٤٠	٢٤٤٤	٧٠	٢٩
الاجمالى	٥٣,٨	٥١,٦	٤٦,٢	٤٨,٤	٢٥٠١	٥١٩٥	٦٣٤٩	٧٥٩٩	٣,٦١	١,٥٨	٨٨٥٢	٣٢٩٣	٦٧	٣٢

Source : Egypt : Review of The Finances of The Decentralized Public Sector . Vol I . March 1987 . Document of The World Bank . PP . 6 - 7.

الأعمال العام فى نشاط الصناعة التحويلية والتعدين (عدا النفط والغاز) ، قد إستمر هاما ، رغم هبوط حصة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى المتولد فى هذا النشاط من ٧٣٪ الى ٦٠٪ . كما إستمر استيعابه للعمالة ثابتا تقريبا حيث إستوعب ٥٤,٥٪ ثم ٥٣,٦٪ من إجمالى العمالة الصناعية (عدا النفط والغاز) ، وذلك فى ذات العامين .

والرابعة : أن القطاع العام ، وخاصة قطاع الأعمال العام الصناعى ، امتلك القسم الأهم من الأصول الرأسماليه والمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى . وهكذا ، فقد حاز القطاع العام ٦٧٪ من الأصول الرأسمالية مقابل نحو ٣٣٪ للقطاع الخاص ، وكانت الكثافة الرأسمالية للانتاج فى القطاعين ٣,٦١ و١,٥٨ على الترتيب . وأما القطاع العام الصناعى فقد حاز ٨٢٪ من الأصول الرأسمالية فى الصناعة والتعدين (عدا النفط والغاز) مقابل ١٨٪ للقطاع الخاص الصناعى ، وكانت الكثافة الرأسمالية للانتاج فى القطاعين ٥,١٢ و١,٦٨ على الترتيب ، وذلك فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

والخامسة : إلا أن تحليلا أعمق يشير الى انخفاض ملموس فى حصة قطاع الأعمال العام فى نشاطات الانتاج السلعى من ٣١,٧٪ الى ٢٤,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وهبوط حصة القطاع العام الصناعى من ٢٢٪ الى ١٤,٩٪ من ذات الناتج ، وذلك بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٥/٨٤ . وحتى باستبعاد النفط والغاز وقناة السويس نلاحظ انخفاض نصيب القطاع العام الصناعى فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٣,٤٪ الى ١٩,٨٪ ، وإنخفاض نصيبه من العمالة فى القطاع العام من ٢٣,٦٪ الى ١٧,٠٪ فى ذات الفترة .

وبوجه خاص ، نلاحظ ثبات مساهمة القطاع العام فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، وتزايد مساهمته فى إستيعاب العمالة ، مقابل انخفاض ملموس لمساهمة قطاع الأعمال العام الصناعى فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، وثبات مساهمته فى استيعاب العمالة الصناعية . كما نلاحظ أيضا أن حصة **القطاع العام الصناعى فى الناتج المحلى المتولد والعمالة الموظفة فى القطاع العام قد هبطت بشكل ملموس ، رغم إستمرار هيمنته على الصناعات الأساسية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة .**

ب ـ الاستثمار فى قطاع الأعمال العام :

لقد إتجهت نسبة الاستثمار العام الى الاستثمار القومى نحو الهبوط بين بداية السبعينات ومنتصف الثمانينات وإن إستمرت مرتفعة . فقد إنخفض نصيب القطاع العام فى الاستثمار الثابت من ٩٠,٣٪ فى عام ١٩٧٤ الى ٧٦,٥٪ فى عام ١٩٧٩ ، ثم الى ٧٥,٨٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ . ورغم ظاهر ثبات هذه النسبة خلال النصف الأول من الثمانينات ، فقد إرتفعت هذه النسبة حتى بلغت ٨١,٥٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ قبل أن تعاود الهبوط مع تراجع مصادر تمويل الاستثمار العام .

وخلال الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٨٦/٨٥ ساهم القطاع العام بنحو ٧٨,٤٪ من إجمالى الاستثمار الثابت القومى . وتراوحت حصة هذا القطاع بين ٦٥٪ فى نشاطات الخدمات ، ونحو ٨٠٪ فى نشاطات الانتاج السلعى ، وحوالى ٩٤٪ فى نشاطات البنية الأساسية الانتاجية .

ويشير تحليل الاستخدامات الاستثمارية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ الى عدد من الحقائق التى تكشف بوضوح الدور الجديد

للقطاع العام فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى .
وباختصار ، نلاحظ غلبة الاستثمارات فى قطاعات الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية مقارنة بالاستثمارات فى نشاطات الانتاج السلعى ، وذلك فيما يتصل بإجمالى الاستثمار العام . كما نلاحظ هبوط حصة قطاع الأعمال العام فى إجمالى الاستثمار العام . ورغم الارتفاع النسبى لحصة القطاع العام الصناعى فى إستثمارات قطاع الأعمال العام ، فإن توزيع استثمارات القطاع العام الصناعى يشير الى تراجع الاستثمار فى إقامة مشروعات صناعية جديدة .

وهكذا ، نلاحظ **أولا** : أن النشاطات غير الانتاجية ، شاملة البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية والسيادية نالت ٦٠,٧٪ من إجمالى الاستثمار العام . وأما نشاطات الانتاج السلعى فقد نالت ٣٩,٣٪ من ذات الاجمالى . لكن القطاع العام الصناعى قد إستحوذ بمفرده على ٢٦,٥٪ من الاجمالى المذكور ، خلال فترة الخطة الخمسية الأولى .
وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧) :

وثانيا : ان استثمارات قطاع الأعمال العام قد هبطت من ٧٧,٥٪ الى ٧١,٧٪ من إجمالى الاستثمار العام بين العامين الأول والأخير من الخطة الخمسية الأولى ، ومثلت حوالى ٧٤,٨٪ من ذات الاجمالى خلال فترة الخطة . وبينما نالت نشاطات الانتاج السلعى نحو ٤٩٪ من إجمالى استثمارات قطاع الأعمال العام ، فإن نصيب الصناعة التحويلية وحدها قد زاد من ٣٢,١٪ الى ٣٨,٢٪ بين العامين الأول والأخير للخطة ، وبلغ حوالى ٣٥,٤٪ خلال فترة الخطة . وترتفع النسبة الأخيرة الى ٤١,٨٪ باضافة المناجم والمحاجر .
وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٨)

وثالثا : إن الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الأولى فى نشاط الصناعة التحويلية والاستخدامية (عدا البترول) مثلت حوالى ٢٠,٨٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية خلال الخطة مقابل ٢٤,٨٪ طبقا لأهداف الخطة و٢٨,٢٪ فى السنوات الخمس السابقة للخطة . ونالت المشروعات الجديدة ١٢,٤٪ من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية فى هذا النشاط خلال الخطة وتوزعت بقية الاستثمارات بين الاحلال والتجديد واعادة التاهيل واستكمال توسعات المشروعات القائمة . وقد شهدت سنوات الخطة تأهيل ٣٠٠ مصنع من بين ٣٥٤ مصنعا تضمها شركات وزارة الصناعة . ويشير الى استمرار ذات البنية للاستثمارات الصناعية ، إن إجمالى الاستثمار للشركات المذكورة توزع فى عام ١٩٨٩/٨٨ بحيث نالت المشروعات الجديدة ٩٪ من الاجمالى وتوزع الباقى بين الاحلال والتجديد (٣٩٪) وإستكمال توسعات المشروعات القائمة (٥٠٪) وحماية البيئة (٢٪) .

٤ ـ أعباء تمويل قطاع الأعمال العام :

أ ـ إجمالى اعباء تمويل قطاع الأعمال العام :

تشير الحسابات الختامية للدولة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى الى أن قيمة الفائض المحول الى الخزانة العامة من قطاع الأعمال العام يفوق أعباء تمويل العمليات الجارية والتحولات الرأسمالية لقطاع الأعمال العام التى تتحملها الموازنة العامة . **ولكن باضافة**

جدول رقم (٧) تطور هيكل الاستثمار العام فى الخطة الخمسية الأولى[1]

الأنشطة الاقتصادية	١٩٨٣/٨٢ مليون جنيه	١٩٨٣/٨٢ ٪	١٩٨٤/٨٣ مليون جنيه	١٩٨٤/٨٣ ٪	١٩٨٥/٨٤ مليون جنيه	١٩٨٥/٨٤ ٪	١٩٨٦/٨٥ مليون جنيه	١٩٨٦/٨٥ ٪	١٩٨٧/٨٦ مليون جنيه	١٩٨٧/٨٦ ٪	اجمالى الخطة مليون جنيه	اجمالى الخطة ٪
الزراعة والصيد	٧٧٤	٥,٥	٣١٩	٥,٨	٣٢٩	٥,٠	٤٨٠	٥,٨	٤٨٢	٥,٣	١٨٨٤	٥,٥
المناجم والمحاجر	٢٥١	٥,٠	٣٢٠	٥,٨	٣٤٢	٥,٢	٢٨١	٣,٤	٤٣٩	٤,٩	١٦٣٣	٤,٨
الصناعة التحويلية	١٢٤٤	٢٤,٨	١٤٥٢	٢٦,٤	١٥٨٨	٤٢,٢	٢٣٤٣	٢٨,٤	٢٤٧٥	٢٧,٤	١٩٠٢	٣٦,٥
الكهرباء والغاز والمياه	٦٣٩	١٢,٨	٦٨٩	١٢,٦	١١٥٠	١٧,٥	١٣٤٧	١٦,٣	٨٩٧	٩,٩	٤٧٢٢	١٣,٧
التشييد والبناء	١٦٣	٣,٣	١٩٢	٣,٥	١٦٤	٢,٥	١٩٠	٢,٣	١٤٨	١,٦	٨٥٧	٢,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩١	٣,٨	١٩٣	٣,٥	١٨٩	٢,٩	٢٤٠	٢,٩	٢٢٠	٢,٤	١٠٣٣	٣,٠
النقل والمواصلات والتخزين	١١٦٨	٢٣,٣	١١١٩	٢٠,٤	١٢٤٢	١٨,٩	١٤٣٨	١٧,٤	١٨٨٤	٢٠,٩	٦٨٥١	١٩,٩
التمويل والتأمين والعقارات	٧١	١,٤	٥٣	١,٠	٨١	١,٢	١٣٢	١,٦	١٦٩	١,٩	٥٠٦	١,٥
الخدمات السيادية والاجتماعية والشخصية	٩٩٨	١٩,٩	١١٥٣	٢١,٠	١٤٧٢	٢٢,٥	٨١٢	٢١,٩	٢٣٢٠	٢٥,٧	٧٧٥٥	٢٢,٦
إجمالى الاستثمار العام*	٥٠٠٧	١٠٠	٥٤٩٠	١٠٠	٦٥٥٦	١٠٠	٨٢٦٢	١٠٠	٩٠٣٤	١٠٠	٣٤٣٤٩	١٠٠
٪ لاجمالى الاستثمار العومى**												

* الاستخدامات الاستثمارية للادارة الحكومية وقطاع الاعمال العام .
(١) بالأسعار الجارية ولاقرب مليون جنيه .
المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

جدول رقم (٨) تطور إستثمارات قطاع الأعمال العام (ق ا ع) ف الخطة الخمسية الأولى:

الأنشطة الاقتصادية	١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥		١٩٨٧/٨٦		اجمالى الخطة	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الزراعة والصيد	١٢٦	٣,٢	١٥٨	٣,٨	١٦٥	٣,٣	٢٨٣	٤,٥	٢٦٦	٤,١	٩٩٨	٣,٩
المناجم والمحاجر	٢٥١	٦,٥	٣٢٠	٧,٧	٢٤٢	٦,٩	٢٨١	٤,٥	٤٣٩	٦,٨	١٦٣٣	٦,٤
الصناعة التحويلية	١٢٤٤	٣٢,١	١٤٥٢	٣٥,١	١٥٨٨	٣٢,٠	٢٣٤٣	٣٧,٥	٢٤٧٥	٣٨,٢	١٦٠٢	٣٥,٤
الكهرباء والغاز والمياه	٥٦٦	١٤,٦	٥٨٠	١٤,٠	١٠٥١	٢١,٢	١١٦٠	١٧,٦	٦٩١	١٠,٧	٤٠٤٨	١٥,٨
التشييد والبناء	١٦٣	٤,٢	١٩٢	٤,٦	١٦٤	٣,٣	١٩٠	٣,٠	١٤٨	٢,٣	٨٥٧	٣,٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩١	٤,٩	١٩٣	٤,٧	١٨٩	٣,٨	٢٤٠	٣,٨	٢٢٠	٣,٤	١٠٣٣	٤,٠
النقل والمواصلات والتخزين	١٠٨٢	٢٧,٩	٩٩٣	٢٤,٠	١٠٥٧	٢١,٣	١١٣٧	١٨,٢	١٤٧٤	٢٢,٨	٥٧٤٤	٢٢,٤
التمويل والتأمين والعقارات	٦٦	١,٧	٤٩	١,٢	٧٨	١,٦	١٢٩	٢,١	١٦٥	٢,٥	٤٨٧	١,٩
الخدمات السيادية والاجتماعية والشخصية	١٩١	٤,٩	٢٠٥	٤,٩	٣٢٩	٦,٦	٤٧٧	٧,٦	٥٩٥	٩,٢	١٧٩٧	٧,٠
إجمالى استثمارات ق ا ع	٣٨٨٠	١٠٠	٤١٤٢	١٠٠	٤٩٦٢	١٠٠	٦٢٤٠	١٠٠	٦٤٧٣	١٠٠	٢٥٦٩٧	١٠٠,٠
٪ لاجمالى الاستثمار العام	٥٠٠٧	٧٧,٥	٥٤٩٠	٧٥,٤	٦٥٥٦	٧٥,٧	٨٢٦٢	٧٥,٥	٩٠٣٤	٧١,٧	٣٤٢٤٩	٧٤,٨

* الاستخدامات الاستثمارية بدون الادارة الحكومية .
بالأسعار الجارية ولاقرب مليون جنيه .
المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

جدول رقم (٩) التدفقات المالية بين الموازنة العامة للدولة وقطاع الأعمال العام خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى*

البيان	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	اجمالى الخطة
التمويل الجارى والراسمالى من الموازنة(١)	١٠٧٦	٩٩٢	٩٦٥	١٦٣٧	١٠٨٣	٥٧٥٣
تمويل الاستثمارات من الموازنة(٢)	١١٧٠	١٣٦٧	١٥١٩	١٨٥٢	١٤٥١	٧٣٥٩
اجمالى اعباء الموازنة(٣)	٢٢٤٦	٢٣٥٩	٢٤٨٤	٣٤٨٩	٢٥٣٥	١٣١١٣
الفائض المحول الى الموازنة(٤)	٢٠٤٦	٢٠٧٥	١٩٣٥	٢١٥٧	١٨٦٥	١٠٠٦٠
(٤) الى (١) ٪	١٩٠	٢٠٩	٢٠١	١٣٢	١٧٢	١٧٥
(٤) الى (٢) ٪	١٧٥	١٥٢	١٢٧	١١٦	١٢٩	١٣٧
(٤) الى (٣) ٪	٩١	٨٨	٧٨	٦٢	٧٤	٧٧

* لاقرب مليون جنيه (١) تشمل القروض والدفعات المقدمة وسداد عجز الهيئات الاقتصادية العامة وغير ذلك من البنود (٢) يشمل قروض بنك الاستثمار القومى . ومساهمات الموازنة العامة فى رؤوس الأموال وغير ذلك من البنود . (٣) يشمل الفائض المحول من الشركات والهيئات بما فيها قناة السويس وهيئة البترول والبنك المركزى .
المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

اعباء تمويل الاستثمار فى قطاع الأعمال العام والتى تتحملها الموازنة العامة ، فإن إجمالى أعباء الموازنة تفوق الفائض المحول إليها . وذلك كما يوضح الجدول (٩) .

ونلاحظ هنا تزايد اعباء تمويل الموازنة العامة لقطاع الأعمال العام ، وهو ما يظهر فى تراجع نسبة تغطية الفائض المحول سواء للتمويل الجارى والتحولات الراسمالية أو للاستثمارات أو لاجمالى الأعباء التى تتحملها الموازنة العامة . وأما الانخفاض النسبى لهذه الأعباء فى العام الأخير من الخطة فقد إرتبط بتراجع الفائض مع إنخفاض اسعار النفط .

ب ـ أعباء تمويل شركات قطاع الأعمال العام :

وباستبعاد الهيئات الاقتصادية العامة ، نلاحظ اتجاهات مختلفة للتدفقات المالية بين الموازنة العامة للدولة وشركات القطاع العام (٣٩٢ شركة) . إذ بتحليل البيانات المتاحة لعدد من سنوات الخطة الخمسية الأولى فضلا عن سنة الأساس للخطة ، نلاحظ أن إجمالى ايرادات الدولة وهيئاتها من شركات القطاع العام تزيد على التمويل الجارى والتحولات الراسمالية من الموازنة وباستبعاد الضرائب الداخلية تتقلب نسبة تغطية عوائد الدولة لمدفوعات الشركات .

ويظهر ذات الاتجاه بمقارنة إجمالى مدفوعات ومتحصلات الشركات . **الا انه بإضافة تمويل الدولة للاستثمار فإن إجمالى متحصلات الشركات تزيد بشدة عن حصص الدولة فى الأرباح ومقابل الاشراف** .

وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) التدفقات المالية بين شركات القطاع العام وموازنة وهيئات الدولة*

البيان	١٩٨٢/٨١	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
الضرائب الدخلية (١)	٤٤١	٥٦٧	٦٠٥	٦٧٨
حصص الأرباح (٢)	٣٥٢	٤٠٨	٤٥٧	٤٥٩
حصص الاشراف (٣)	٥٣	٥٩	٦٣	٦٣
إجمالى عوائد الدولة (٤)	٨٨٧	١٠٨٢	١١٧٨	١٢٥٥
قروض لتمويل شركات قائمة (٥)	٨١	١٥	٤٥	٣٢
تحويلات راسمالية لشركات قائمة (٦)	٤١٤	٢٣١	٧١٥	١٣٤
قروض بنك الاستثمار القومى (٧)	٠٠	٦٠٢	٥٥٩	٥٠٣
إجمالى تمويل الدولة (٨)	٠٠	٨٤٨	١٣١٩	٦٦٩
(٤) الى (٥) + (٦) ٪	١٧٩	٤٤٠	١٥٥	٧٥٦
(٢) + (٣) الى (٥) + (٦) ٪	٨٢	١٩٠	٦٨	٣١٤
(٢) + (٣) الى (٨) ٪	٠٠	٥٥	٣٩	٧٨
(٤) الى (٨) ٪	٠٠	١٢٨	٨٩	١٨٨

(٤) تشمل ايضا احتياطى شراء سندات . (٨) تشمل ايضا تمويل لاصلاح حالة السيولة للشركات .
* لاقرب مليون جنيه وبالاسعار الجارية ، وباستبعاد الهيئات الاقتصادية العامة .
المصدر : الحسابات الختامية للدولة .

جدول رقم (١١) التدفقات المالية بين شركات وزارة الصناعة والموازنة العامة للدولة*

البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦
مدفوعات الضرائب والرسوم وغيرها الى الموازنة العامة (١)	٠٠	١٧٨٧
تحويلات لشراء سندات وحصص وارباح واشراف وغيرها الى الموازنة (٢)	٠٠	١٤٨
إجمالى المدفوعات والتحويلات من الشركات الى الموازنة (٣)	١٦٤٣	١٩٣٥
مساهمة اضافية من الحكومة فى رؤوس اموال الشركات (٤)	١٢٨	٦
قروض طويلة الأجل من الموازنة وبنك الاستثمار القومى الى الشركات (٥)	١٤٨٩	١٦٥٤
اجمالى تمويل الموازنة لاستثمارات الشركات (٦)	١٦١٧	١٦٦٠
(٣) الى (٦) ٪		
القروض الأجنبية طويلة الأجل (٧)	١٣١١	١٨٠٩
إجمالى التمويل الحكومى والأجنبى طويل الاجل (٦) + (٧)	٢٩٢٨	٣٤٦٩
التمويل الذاتى للاستثمارات والمخصصات والاحتياطيات والعجز (٨)	٣٧٦٩	٤٣٥٠
إجمالى الاستثمارات باستبعاد راس المال المملوك (٩)	٦٥٦٨	٧٨١٥
(٨) الى (٩) ٪		
صافى الاصول والخصوم المتداولة (راس المال العامل) (١٠)	٧٢١	١٨٦٩

ونلاحظ هنا أن العام الأخير من الخطة ، مع تراجع عوائد النفط وإحتدام أزمة التمويل ، شهد انخفاضا نسبيا للاعباء التى تتحملها الدولة للتمويل الجارى والرأسمالى والاستثمارى المقدم الى شركات القطاع العام . لكن هذا التطور لايخفى الاتجاه العام لتزايد أعباء هذا التمويل ، وتراجع عوائد الدولة من الشركات فى السنوات السابقة للعام الآخر من الخطة .

جـ ـ تمويل شركات القطاع العام الصناعى :

وتشير البيانات التفصيلية المتاحة عن تقييم الأداء والحسابات الختامية والميزانيات لشركات القطاع العام الصناعى التابعة لوزارة الصناعة (١١٦ شركة) عن عامى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٨٧/٨٦ الى زيادة إجمالى المدفوعات والتحويلات من هذه الشركات الى الموازنة العامة للدولة بالمقارنة مع إجمالى التحويلات والاستثمارات التى قدمتها الموازنة الى الشركات . **ونلاحظ ان قصور حجم التمويل الذاتى للشركات للاستثمارات والمخصصات والاحتياطيات والخسائر مقارنة بحجم المال المستثمر ، لم يدفع فقط الى الاعتماد على القروض الحكومية ـ المحلية طويلة الأجل ، وإنما ادى ايضا الى تزايد الاعتماد على القروض الأجنبية طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات** . وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١١) .

جدول رقم:
(١٢) مؤشرات تطور اداء الشركات التابعة لوزارة الصناعة*

بيان	١٩٨٥/٨٤ القيمة او العدد	١٩٨٥/٨٤ الرقم القياسى	١٩٨٦/٨٥ القيمة او العدد	١٩٨٦/٨٥ الرقم القياسى	١٩٨٧/٨٦ القيمة او العدد	١٩٨٧/٨٦ الرقم القياسى	١٩٨٨/٨٧ القيمة او العدد	١٩٨٨/٨٧ الرقم القياسى	١٩٨٩/٨٨ القيمة او العدد	١٩٨٩/٨٨ الرقم القياسى
الانتاج	٦٤٤٨	١١٢	٧٤٠٧	١٢٩	٩٣٧١	١٦٣	١١٣٢٩	١٩٧	١٤٢٧٣	٢٤٩
القيمة المضافة الاجمالية	٢٤٦٩	١٢٣	٢٧٤٥	١٣٧	٣١٠١	١٥٥	٣٧١٢	١٥٠	٤٢٤٢	٢١٢
راس المال المستثمر	٧٧٥٤	١٢٨	٩٣١٨	١٥٤	١٠٦١٥	١٧٦	٨٨٤٦	١٤٧	١٠١٦٥	١٦٨
راس المال المملوك	٢٣٦٦	١٠١	٢٧٥٢	١١٧	٢٨٠١	١١٩	٣٨٨١	١٦٦	٤٥٤٧	١٩٤
عدد العاملين (الف)	٦٠٢	١٠٠,٣	٥٨٩	٩٨,٢	٥٧٣	٩٥,٥	٥٤٨	٩١,٣	٥٦٣	٩٣,٨
الصادرات	٦٤٢	١٠٨	٦٨٠	١١٤	١٠١٨	١٧١	١٧٥٩	٢٩٦	٢٠٣٤	٣٤٢
الارباح[1]	٥١٩	١٨٣	٥٨٩	٢٠٧	٧٢٢	٢٥٤	١٢٠٣	٤٢٤	١٧٢٨	٦٠٨
عدد الشركات الرابحة	٨٢	١٠٣	٨٥	١٠٦	٨٦	١٠٨	٩٤	١١٨	٩٨	١٢٣
عائد راس المال المستثمر ٪	٦,٧	١٠٠	٦,٣	٩٤	٦,٨	١٠١	١٣,٦	٢٠٣	١٧,٠	٢٥٤
انتاجية الجنيه اجر	٥,١	٩٦	٥,٦	١٠٦	٦,٠	١١٣	٧,٥	١٤٢	٧,٩	١٤٩
المخزون السلعى	٣٤٤٤	١٠٩	٣٦٩٢	١١٧	٤١٣١	١٢٠	٥٣٩٢	١٥٧	٠٠	٠٠

* سنة الاساس ١٩٨٤/٨٣ (١) قبل خصم الضرائب والاحتياطيات .

المصدر : وزاره الصناعة . تقارير نتائج اعمال قطاع الصناعة ١٩٨٤/٨٣ ـ ١٩٨٩/٨٨ . تقرير عن تقييم الاداء والحسابات الختامية وميزانيات قطاع الصناعة عن السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ . مارس ١٩٨٨ .

٥ ـ وضع واداء القطاع العام الصناعى :

فى نهاية الثمانينات كان القطاع العام الصناعى يتكون من ١٧٤ شركة ، خضعت ١١٥ شركة منها لوزارة الصناعة ، وأما الشركات الأخرى فقد تبعت عددا من الوزارات حسب النشاطات المختلفة . وهكذا ، فإن الصناعات العسكرية ، والتى تساهم أيضا فى الانتاج المدنى وخاصة للسلع المعمرة ، تبعت وزارة الانتاج الحربى ، وخضعت صناعة الأدوية والمستلزمات والأدوات الطبية لوزارة الصحة ، وصناعة الأسمنت ومواد البناء لوزارة الاسكان ، والبتروكيماويات ومنتجات تكرير البترول لوزارة البترول ، والمطاحن والمضارب والمخابز لوزارة التموين ، وحلج وكبس القطن لوزارة الاقتصاد . والى جانب هذه الشركات والصناعات ، ينتسب الى القطاع العام الصناعى العديد من الوحدات الانتاجية الصناعية التابعة لعدد من الهيئات العامة مثل قناة السويس ، والسكك الحديدية ، والنقل العام وغيرها .

وسوف نركز هنا على تحليل مؤشرات تطور اداء الشركات التابعة لوزارة الصناعة ، والتى تتوزع بين مختلف فروع الصناعة التحويلية والتعدين (باستثناء النفط والغاز) وذلك انها الشركات الأهم وفق جميع مؤشرات الانتاج والعمالة والاستثمار وغيرها ، وبسبب توافر البيانات عن تطور أدائها فى التقارير المنشورة لوزارة الصناعة . ثم نعرض لأسباب الانخفاض النسبى لانتاجية العمل فى هذه الشركات باعتبار هذه الانتاجية أهم مؤشرات كفاءة الاداء ، اذ تمثل محصلة للمجموعة المركبة من العوامل التى تؤثر على التكلفة والعائد .

ا ـ تحسن اداء القطاع العام الصناعى :

تشير تقارير وزارة الصناعة حول نتائج أعمال الشركات الصناعية التابعة لها ، الى تحسن اداء هذه الشركات . ويظهر هذا التحسن فى زيادة عدد الشركات الرابحة من ٨٠ الى ٩٨ شركة ، وارتفاع العائد (الأرباح قبل خصم الضرائب والاحتياطيات) الى رأس المال المستثمر والمملوك ، وارتفاع نصيب المشتغل من القيمة المضافة الى رأس المال المستثمر ، وارتفاع نسبة الصادرات الى الانتاج ، ..الخ .

وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٢)

ب ـ ضعف اداء القطاع العام الصناعى :

الا أنه لا تجب المبالغة فى دلالة هذه المؤشرات . اذ تشير بيانات الجدول السابق ذاته الى جانب غيره من البيانات الى مؤشرات هامة أخرى تدل على ضعف مستوى اداء هذه الشركات ، فضلا عن غيرها من وحدات القطاع العام الصناعى . ونلاحظ **أولا** : أن حصة القطاع العام الصناعى فى الأصول الرأسمالية فى الصناعة (٨٢٪ مقابل ١٨٪ للقطاع الخاص) ، وتفوق الكثافة الراسمالية للانتاج فيه مقاسه بمعامل رأس المال/العمل (٤ امثال القطاع الخاص الصناعى) ، لا تتناسب مع حصته فى الناتج المحلى (٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للقطاع الخاص الصناعى) ، وذلك فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، كما يظهر فى الجدول رقم (٦) والنتيجة المنطقية لهذه الفجوة بين الحصة فى الاستثمار والحصة فى الناتج هى فى زيادة اعباء الموازنة العامة فضلا عن اعباء المديونية الخارجية .

وثانيا : أن نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج قد هبطت من ٣٨,٣٪ الى ٢٩,٧٪ ، كما انخفضت نسبة القيمة المضافة الى رأس المال المملوك من ١٠٤٪ الى ٩٣٪ ، وذلك بين عامى ١٩٨٥/٨٤ و١٩٨٩/٨٨ . وتشير مكونات المخزون السلعى الى زيادة حصة قطع الغيار فى المخزون من السلع الى الآلات والمعدات من ٢٦٪ الى ٢٨٪ وزيادة نسبة المخزون من السلع تامة الصنع الى إجمالى الانتاج من ١٠٪ الى ١٣٪ بين عامى ١٩٨٤/٨٣ و١٩٨٧/٨٦ ، وهو ما يزيد عن النسب المعيارية ويدل على عدم كفاءة استخدام الموارد فضلا عن تراكم المخزون الراكد وتعطل الأصول الرأسمالية . وأما الطاقات العاطلة فى قطاع الأعمال العام ، والتى تظهر أساسا فى القطاع العام الصناعى ، فقد قدرت بنحو ٢٥٪ من إجمالى الطاقة المتاحة فى النصف الأول من الثمانينات .

وثالثا : أن تحليل نتائج الأعمال وفق بيانات الجدول رقم (١٣) يشير الى تفاوت كبير بين العائد على رأس المال المستثمر ، حيث تراوح بين ٣,٨٪ فى شركات صناعة التعدين والحراريات و٨,٧٪ فى شركات الصناعة الكيماوية . الا أن عدد الشركات الخاسرة فى الفرع الأخير بلغ ١٠ شركات من ٢٧ شركة يضمها القطاع ، وهى أعلى نسبة بينما لم تضم الصناعات المعدنية والغذائية اى شركات خاسرة . وعلى مستوى الشركات مجتمعة فإن قيمة العجز استوعبت حوالى ٤٠٪ من الفائض القابل للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة . وتراوحت حصص المساهمة فى الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية بين ١,٩٪ للصناعات الكيماوية و ٥١,٣٪ للصناعات النسيجية . وأما الانتاجية مقاسة بمتوسط نصيب المشتغل من القيمة المضافة فقد تراوحت من ٧١٥٥ جنيه و٤٠٠٠ جنيه فى الصناعات الكيماوية والنسيجية على الترتيب . كما تراوحت نسبة القيمة المضافة الى رأس المال المستثمر بين ١٧,٥٪ للصناعات المعدنية وحوالى ٤١٪ فى الصناعات النسيجية والهندسية .

رابعا : إن نتائج الأعمال فى عام ١٩٨٩/٨٨ تشير الى تحقيق ارباح قابلة للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة بلغت حوالى ١٠٥٦ مليون جنيه . الا أن شركات وزارة الصناعة حققت خسائر بلغت حوالى ١٥٧ مليون جنيه . ورغم الارتفاع الظاهر لربحية مجموع الشركات ، فاننا نلاحظ أنه على حين بلغت ارباح شركات الصناعات الغذائية حوالى ٣٤٠ مليون جنيه مقارنة بخسائر لم تتعد ٢٠ مليون جنيه ، فإن خسائر شركات الصناعات الهندسية بلغت ٥٤ مليون جنيه وهو ما يزيد عن الأرباح التى حققتها والتى لم تتعد ٣٨ مليون جنيه . وتراوحت زيادة قيمة الأرباح من ٤٤٪ للصناعات المعدنية و٧٪ للصناعات الهندسية . وبينما تحولت ٧ شركات من خاسرة الى رابحة ، تحولت ٤ شركات من رابحة الى خاسرة بين عامى ١٩٨٨/٨٧ و١٩٨٩/٨٨ .

٦ ـ مشاكل الانتاجية والاداء فى القطاع العام الصناعى :

●● **رغم اتجاهات تحسن الاداء فى شركات القطاع العام الصناعى التابعة لوزارة الصناعة فقد رأينا عددا من المؤشرات التى تظهر ضعفه وعدم شموله . وهكذا ، مثلا ، تحققت خسائر فى عدد تراوح بين ٣٠٪ و١٦٪ من عدد الشركات المذكورة خلال النصف الثانى من الثمانينات . وبلغ عدد الشركات الخاسرة ٣٧٪ من شركات الصناعات الكيماوية . واستوعبت الخسائر حوالى ٤٠٪ من الفائض القابل للتوزيع قبل دفع الضرائب المستحقة فى مجموع شركات وزارة الصناعة ، فى عام ١٩٨٧/٨٦ . وفى عام ١٩٨٩/٨٨ زادت الخسائر الاجمالية لشركات الصناعات الهندسية على إجمالى الارباح التى حققتها . وأما الامكانات المتاحة لتحسين الاداء فتظهر ، مثلا ، فى تحول ١٦ من الشركات الخاسرة الى رابحه (بين ١٩٨٥/٨٤ و١٩٨٩/٨٨) ، وتفاوت نسبة القيمة المضافة والعائد الى رأس المال المستثمر ، فضلا عن تفاوت انتاجية العمل . أضف الى هذا ان ارتفاع نسب المخزون الراكد من المستلزمات والمنتجات وارتفاع نسب الطاقات غير المستغلة ، يكشف**

جدول رقم (١٣) اداء شركات وزارة الصناعة حسب الفروع الصناعية فى عام ١٩٨٧/٨٦

الفروع الصناعية	عدد الشركات		راس المال المستثمر		القيمة المضافة		الصادرات		عدد العاملين		الفائض او العجز[1]	
	الاجمالى	الرابحة	مليون جنيه	العائد ٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	بالألف	٪	فائض	عجز
الغزل والنسيج والملابس	٣١	٢١	٢٤٤٦	٦,٣	٩٩٦	١٦	٥٢٢	٥١,٣	٢٤٩	٤٣,٥	١٢٥	٩١
الصناعات الغذائية	١٩	١٩	٢٣٠٩	٦,٥	٦٩٣	٢٢٠	٥٢	٥,١	١٠١	١٧,٦	١٢٠	—
الصناعات الكيماويه	٢٧	١٧	٢١٦٧	٨,٧	٥٠٨	٣٧	١٩	١,٩	٧١	١٢,٤	١٠٢	٦٣
الصناعات الهندسيه	٢٠	١٣	٨٩٩	٨,٢	٣٦٨	٢٠	١٨٥	١٨,٢	٦٨	١١,٩	٥٣	٤٤
الصناعات المعدنية	٩	٩	٢٣١٤	٥,٩	٤٠٥	٣٤	٢٣٢	٢٢,٨	٥٩	١٠,٣	٩١	—
التعدين والحراريات	٩	٧	٤٨٠	٣,٨	١٣١	١٤	٨	٠,٨	٢٥	٤,٤	١٢	٤
الاجمالى	١١٥	٨٦	١٠٦١٥	٦,٨	٣١٠١	٢٣	١٠١٨	١٠٠	٥٧٣	١٠٠	٥٠٣	٢٠٢

(١) بالمليون جنيه ، الفائض القابل للتوزيع قبل الضرائب .
المصدر وزارة الصناعة .

الامكانات الملموسة لخفض التكلفة وزيادة العائد . وأما الفجوة الظاهرة بين مساهمة القطاع العام الصناعى فى الاستثمار الثابت وحصته فى الناتج المحلى ، مقارنة بالقطاع الخاص ، فانها تبين ضعف كفاءة استخدام الموارد فى الأول . لكن هذه الفجوة تبين أيضا ـ وربما هذا هو الاهم ـ ادارة القطاع العام الاقتصادى على غير اساس المعايير الاقتصادية وسياسة الاسعار الرفيعة لمنتجاته لاعتبارات سياسية او اجتماعية ، فضلا عن نزيف موارده لمضاعفة ارباح الوسطاء والمتعاملين مع القطاع العام من القطاع الخاص . وفى المحصلة تنعكس الآثار السلبية لضعف اداء القطاع العام الصناعى فى الاعتماد المتزايد على قروض الموازنة والقروض الأجنبية لتغطية العجز أو تمويل الاستثمار ، ويسهم هذا القطاع بذلك فى زيادة مشكلات عجز موازنة الدولة ، وعبء المديونية الخارجية ، الى جانب التضخم والبطالة .

ونركز هنا فى بيان اسباب انخفاض كفاءة الاداء فى القطاع العام الصناعى على الاشارة الى مستويات ومحددات انتاجية العمل فى هذا القطاع فى ضوء ما بينته دراسة للبنك الدولى عن السبعينات ، ثم نورد قراءتنا لمشكلات هذه الانتاجية فى الثمانينات ، وفى تقديرنا أن هذه الانتاجية تمثل أهم مؤشرات كفاءة الاداء ، لأن اتخاذ الربحية مقياسا للكفاءة قد يكون مضللا أو ناقصا ، من جهة ، لأن نظام التسعير الادارى قد يسمح برفع الاسعار الى مستويات أعلى تسمح بزيادة الارباح وحتى بتحويل الخسائر الى أرباح رغم استمرار أسباب انخفاض الانتاجية وضعف الأداء ، فى ظل أوضاع شبه احتكارية للمنتجين . ومن جهة ثانية ، لان تحميل القطاع العام الصناعى باعباء انتاج سلع استهلاكية أو وسيطة أو استراتيجية بأسعار رخيصة قد ينعكس فى شكل انخفاض الربحية أو العائد أوحتى خسارة ، رغم ارتفاع مستويات كفاءة الاداء .

ا ـ حقائق ونتائج دراسة للبنك الدولى :

●● فى ظروف الدعوة الى « تحرير » قطاع الاعمال العام ، ابرزت دراسة هامة للبنك الدولى حول مشاكل الانتاجية والكفاءة فى الصناعة المصرية ، عددا من الحقائق والنتائج تتسم بأهمية بالغة . وتكمن أهمية الدراسة فى شمولها عددا بلغ ١١٠ شركة صناعية عامة لتحليل الانتاجية ونحو ٨٢ شركة صناعية عامة لتحليل الكفاءة ، رغم أهمية هذا الشمول . كما تكمن فى الموضوعية الملموسة للدراسة المذكورة سواء فى رصد اتجاهات تطور الانتاجية والكفاءة ، أو فى تحديد اسباب هذا التطور ، سواء كانت تتصل بأوضاع القطاع العام الصناعى ، أو بمشاكل الاقتصاد القومى . وأخيرا ، فى توصيات الدراسة بصدد رفع مستويات الانتاجية والكفاءة ، وهى توصيات تنطلق من الدعوة الى تعميق التحولات الاقتصادية الليبرالية على أساس « تحرير » لا « تخصيص » القطاع العام الصناعى .

●● وتبين الدراسة اولا ، بصدد تطور الانتاجية فى شركات القطاع العام الصناعى المدروسة

ان الفترة بين عامى ١٩٧٣ و١٩٧٩ شهدت نموا فى انتاجية العمل فى غالبية الفروع الصناعية ، حيث فاق معدل نمو الانتاج وراس المال معدل نمو العمالة ، أوكان نمو الانتاج وراس المال مصحوبا بانخفاض معدل نمو العمالة . وكان نمو اجمالى انتاجية عناصر الانتاج هو العامل الاساسى وراء زيادة النمو فى الانتاج بمعدلات

عالية لم تتحقق الا فى الولايات المتحدة ، وأما بالنسبة للنمو السلبى للانتاجية المذكورة فى بعض الشركات المدروسة فقد ارتبط بعوامل خارجية مثل : فقدان اسواق التصدير لاوروبا الاشتراكية ومن ثم خفض الانتاج وعدم القدرة على تكيف عناصر الانتاج مع الحجم الجديد للانتاج ، واستمرار سياسة التعيين الاجبارى ، وارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية للانتاج سواء امام الواردات او فى اسواق التصدير .

وبوجه خاص فان زيادة استغلال الطاقات الانتاجية كانت أهم عامل وراء نمو الانتاجية فى القطاع العام الصناعى ، كما تؤكد الدراسة المذكورة والأمر ان الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ لم تشهد أى اضافة جوهرية للاستثمار الجديد فى الشركات القائمة أو دخول أى شركات جديدة . وكان معظم التكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج قائما قبل ١٩٧٣ . وانه من الضرورى فى الأجل الطويل تكيف الجهود من اجل استخدام وتطوير الاساليب الفنية الأحدث للانتاج ، طالما ان استمرار التخلف عن اللحاق بمستويات الانتاجية العالية سيعوق الصناعة عن تحقيق اهدافها .

●●ثم تؤكد الدراسة ، ثانيا ، بصدد رفع الكفاية الانتاجية للصناعة والاقتصاد فى مصر ضرورة نبذ الحلول التدريجية ـ الجزئية ، وتحقيق اصلاح شامل واسع النطاق للسياسة الصناعية والاقتصادية فى مجالات اربعة اساسية هى : نظام التسعير ، وتنظيم القطاع العام ، وتطوير الصادرات ونظام الصرف ، ثم سياسات العمالة والأجور . وتوضح الدراسة انه يستحيل الفصل بين هذه الاصلاحات ، لأن تغيير البنية التنظيمية ومنح الاستقلال الادارى للقطاع العام (فى تحديد تشكيلة المنتجات وكيفية الانتاج ، وحجم الاستثمار ، واسعار البيع ، واستخدام الارباح .. الخ) اذا تم على غير اساس الاسعار الاقتصادية للمستلزمات والمنتجات ربما يفاقم مشكلة الكفاية الانتاجية (التى تنعكس فى تناقص الربحية المالية والاقتصادية فى ظل هيكل الاسعار القائم) ، واما تطوير الصادرات ، فانه يفرض على سياسة الاستثمار الصناعى التمييز بين فروع تعتبر مجالا حيويا للاستثمار والتصدير حاليا ، واخرى يمكن ان تكون كذلك فى المستقبل ، وثالثه لا ينتظر ان تكون ذات كفاءة تصديرية فى المستقبل . واخيرا ، فان تعديد سياسات العمالة والأجور ، يتطلب الغاء نظام التعيين الاجبارى ، حيث يستحيل الجمع بين الضمان الاجتماعى ورفع الانتاجية فى آن واحد ، كما يقتضى تعديل هيكل الأجور بم يتناسب مع حاجة المشروع ، وعلى أساس الاداء والخبرة والتدريب والمهارة ، وبحيث يكون مرنا متناسبا مع اجور القطاع الخاص والأحور فى الخارج للحد من تسرب العمالة الماهرة من هذا القطاع .

ب ـ مشكلات ومحددات الانتاجية فى الثمانينات :

●● لقد انخفض الرقم القياسى لاعداد المشتغلين بشركات وزارة الصناعة من ١٠٠ عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٩١,٣ فى عام ١٩٨٨/٨٧ . وفى ذات الفترة ارتفع الرقم القياسى القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الجارية من ١٠٠ الى ٢١٢ ، وزادت انتاجية الجنيه/ أجر من ١و٥ جنيه الى ٧,٩ جنيه أو بنحو ١١٪ سنويا (انظر جدول رقم ٧) . الا أنه بافتراض معدل تضخم يبلغ حوالى ١٥٪ سنويا فى الفترة المذكورة ، فان القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة تزيد من ٢٠٠١ مليون جنيه الى ٢١١٠ مليون جنيه فقط ، وفى ذات الفترة هبط عدد المشتغلين من ٦٠٠ الف الى ٥٦٣ الف مشتغل . وبذلك فان انتاجية العمل مقاسة بنصيب المشتغل من القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابته ترتفع بدرجة طفيفة من حوالى ٣٣٣٥ جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٣٧٤٨ جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨ ، أو بنحو ٢,٥٪ سنويا . بينما تبلغ الزيادة فى انتاجية الجنيه/ أجر بالاسعار الجارية حوالى ١١٪ سنويا خلال ذات الفترة .

وعلى أية حال ، فان هذه الزيادة الطفيفة فى انتاجية العمل وكانت نتاج عدد من التطورات الايجابية خلال الثمانينات منها وقف سياسة التعيين الاجبارى فى الشركات الصناعية العامة ، وتقلص اعداد المشتغلين بها ، وإعادة تأهيل حوالى ٨٥٪ من مصانع هذه الشركات خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) ، وتحرير اسعار العديد من المنتجات الصناعية ، والعلاج الجزئى لاختلالات هياكل رؤس اموال عدد من الشركات ، وخفض نسب الطاقات العاطلة والمخزون الراكد فى شركات اخرى .. الخ .

الا انه من الهام ان نلاحظ هنا ان انتاجية المشتغل فى الصناعة التحويلية المصرية ، وفى قلبها شركات القطاع العام الصناعى التابعة لوزارة الصناعة ، مقاسة بنصيب المشتغل من الناتج المحلى الاجمالى المتولد فى الصناعة التحويلية لم يتعد حوالى ٢٦٨١ دولار فى عام ١٩٨٧ ، على حين بلغت انتاجية المشتغل حوالى ٤٨٥٢٣ دولار فى اليابان ، ٤٢٣٩٩ دولار فى المانيا الغربية ، بدأت المقياس وفى ذات العام أى ان انتاجية العمل الصناعى فى البلدين المذكورين بلغت حوالى ١٨,١ مثل و١٥,٨ مثل ذات الانتاجية فى مصر فى عام ١٩٨٧ ، ولاشك ان فارق مستويات الانتاجية ينخفض بدرجة

ملموسة فى حال المقارنة مع شركات القطاع العام الصناعى وحدها ، واستبعاد الصناعات الريفية والحرفية والصغيرة التى تستخدم تكتيكا بدائيا وتفتقد الكثير من مقومات الانتاجية العالية . الا ان هذا يوضح على أية حال مدى تصور « الدور القيادى » للقطاع العام الصناعى فى نشر الثمار التكتيكية والتكنولوجية والتنظيمية وغيرها من ثمار الثورة الصناعية التكنولوجية ، وهو ما انعكس بالضرورة على هذه الفجوة الهائلة بين مستويات الانتاجية .

●● والواقع أن انخفاض انتاجية العمل ، انعكس سلبا على القدرة التنافسية وخاصة فى أسواق التصدير ، وعلى الربحية ومن ثم الاعتماد على الموازنة العامة والقروض الاجنبية لتمويل الاستثمار ، وعلى الفائض المتاح للاستثمار الجديد ومن ثم المساهمة فى زيادة الانتاج ومواجهة البطالة وخفض التضخم « الخ » الا ان تحليلا اعمق لاسباب انخفاض الانتاجية فى القطاع العام الصناعى يشير الى سلة متفاعلة من العوامل يكمن اهمها خارج هذا القطاع ذاته ، وبالتحديد فى قصور السياسة الاقتصادية للدولة . ونلاحظ خلال الثمانينات ، على سبيل المثال ، غياب الاستثمار فى الفروع الصناعية الاحدث ذات الكثافة التكنولوجيةوالقدرة التصديرية مثل صناعة الآلات والمعدات والصناعات الاليكترونية وصناعة الكيماويات الاساسية . كما حد من الأثر الايجابى على الانتاجية ارتفاع نسبة الاستثمار فى الاصول الثابته مثل الأرض والمخزون والتى بلغت حوالى ٦٧,٤٪ على حساب الآلات والمعدات ذات الاثر الأهم فى رفع الانتاجية . اضف الى هذا انخفاض حصة الصناعة فى الاستثمار القومى والاستثمار العام . وحد من امكانات رفع الانتاجية قصور وتخلف برامج التعليم والتدريب والبحث العلمى - التكنولوجى . اضف الى هذاقصور الحوافزالتى تضمن الاداء الافضل للعمل ، فضلا عن استمرار واقع التوظيف فى غير ارتباط بالمعايير الاقتصادية وتراجع قيمة العمل المنتج فى الحياة الاقتصادية ، والتسكين الادارى فى الوظائف بغض النظر عن الرغبة والقدرة ، وضعف انضباط العمل ، وانخفاض الأجور الحقيقية ، وهجرة العمالة الفنية والمدربة والماهرة .

كما اثر سلبا على انتاجية العمل فى القطاع العام الصناعى ، عوامل مثل استمرار التدخل السياسى البيروقراطى فى ادارة الشركات الصناعية العامة ، والتمسك بالهياكل والاساليب الادارية التنظيمية الجامدة ، وغياب ضوابط ومعايير الاداء والرقابة الادارية والفنية ، وتصور الحساب الاقتصادى للتكاليف والاسعار والارباح وتخصيص الموارد ، فضلا عن قصور رؤوس اموال الشركات مقارنة بالاهداف الاستثمارية المحددة لها مع ارتفاع تكلفة الاقتراض واسعار الصرف .. الخ . اضف الى هذا كله صعوبات التصدير ازاء نزعات الحماية فى البلدان الصناعية ، مع اشتداد المنافسة الاجنبية فى ظل التحرير النسبى للواردات ، وخفض الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية مع عدم كفاية أو حتى غياب الانتاج المحلى منها ، والتمييز ضد المشروعات الصناعية العامة فضلا عن تحميلها بالاعباء الاجتماعية السياسية بغض النظر عن المعايير الاقتصادية للنشاط ، وقصور النقد الاجنبى المتاح مع تدهور اسعار وعوائد النفط .. الخ .

٧ - الدعوة الى تخصيص القطاع العام الصناعى :

●● مازالت الدعوة الى تخصيص القطاع العام الصناعى فى مصر تأخذ باستراتيجية الاقتراب غير المباشر من هذا « الهدف الاستراتيجى » سواء لاعتبارات تكتيكية سياسية تدرك قوة المعارضة بوجه مثل هذه الدعوة ، أو لاعتبارات اقتصادية عملية تدرك صعوبة تخصيص هذا القطاع . وهكذا ، رغم الاعلان الرسمى بالتوجه نحو تخصيص اقسام من قطاع الأعمال العام مثل السياحة ، والحصص الحكومية فى المشروعات المشتركة ، والمشروعات المملوكة للمحليات ، فان هذا الاعلان يؤكد على « عدم المساس » بالصناعات الكبرى والاساسية والاستراتيجية التى يضمها القطاع العام الصناعى . وحتى مؤيدو و« ابطال » التخصيص فى مصر ، لم يقتربوا الا بشكل غير مباشر وباعتباره مطلبا مؤجلا ، من الصناعات التى تتطلب راسمالا أو تكنولوجيا لا يستطيع القطاع الخاص فى المرحلة الراهنة القيام بها مثل الحديد والصلب والالومنيوم والمصانع الكبرى للغزل والنسيج وما شابهها فى الصناعات الكيماوية والهندسية » . واكد البعض تأييد استمرار القطاع العام فى « الصناعات الاستراتيجية اللازمة لتوفير الاساس الذى تنهض عليه غيرها من الصناعات والتى ما كانت تقوم لولا القطاع العام » . الا ان الهدف النهائى لدعوة التخصيص ، والفلسفة الكامنة وراءها يتلخصان فى خروج الدولة من نشاط الاعمال ، وتخصيص قطاع الاعمال العام وان تدريجيا بالقدر الذى تفرضه الاعتبارات العملية لهذه العملية ومقتضيات التغلب على عوائقها ومشاكلها .

وبذلك تعود الدولة الى وظائفها التقليدية ، الى جانب ادارة السياسة الاقتصادية القومية بما نعنيه من تدخل فى تنظيم النشاط الاقتصادى وفق الحاجات الاجتماعية والأولويات القومية المتغيرة بالضرورة فى ظروف

التحولات الاقتصادية الليبرالية المصاحبة للتخصيص ، ومنها تحرير التجارة الخارجية ، واقامة اقتصاد السوق .

وفى تحليل الدعوة الى التخصيص فى مصر ، آخذين بعين الاعتبار انها لا تستثنى القطاع العام الصناعى كما اوضحنا ، نشير الى أهم المبررات والمشكلات والعقبات التى تواجه هذه الدعوة .

ا ـ مبررات ودوافع دعوة التخصيص :

●● يؤكد مؤيدو التخصيص ان قطاع الأعمال العام بما يمثله من « نظام اقتصادى ثبت فشله فى الشرق والغرب والشمال والجنوب » .. مسئول الى حد كبير عن المشكلات الاساسية الراهنة فى الاقتصاد المصرى ، وهى : التضخم والبطالة وعجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية الثقيلة ، فضلا عن آثاره السلبية سياسيا واجتماعيا واخلاقيا .

اقتصاديا ، فان خسائر قطاع الأعمال العام سبب هام لعجز الموازنة العامة ، ومن ثم توسع الاصدار النقدى الذى يمول ما يقرب من ٥٠٪ من عجز الموازنة ، ويمثل المصدر الاساسى للتضخم . وقطاع الاعمال العام سبب تباطؤ نمو الناتج القومى ، ومن ثم ضعف استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل والبطالة ، نتيجة انخفاض عائد راس المال المستثمر فى قطاع الأعمال العام الذى « يمتص » نحو ٧٠٪ من اجمالى الموارد الاستثمارية . وقطاع الاعمال العام الذى يسيطر على ٨٠٪ من التجارة الخارجية هو المسئول عن العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، اذ ادت هذه السيطرة الى ركود طويل المدى للصادرات السلعية ونمو هائل للواردات وعجز ضخم للميزان التجارى . وقطاع الأعمال العام مسئول عن ٤٠٪ من المديونية الخارجية (٥٠ مليار دولار) تولد مستحقات سنوية تقدر بنحو ٥٠٪ من اجمالى المدفوعات السنوية لخدمة الدين (٥ مليارات دولار) ، تزيد على كل حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية . وبهذا كله ، وغيره ، فان استمرار القطاع العام بالصورة التى هو عليها الآن سوف يؤدى الى تفاقم هذه المشاكل جميعا ، كما يؤدى الى مزيد من الاعتماد على المعونات الأجنبية مما يهدد استقلالية القرار السياسى ويضعف الدور الذى يمكن لمصر أن تقوم به على الصعيدين الاقليمى والدولى .

●● واجتماعيا . فان القول بان القطاع العام حماية للفقراء خرافة ، لان النسبة العظمى من مزاياه ومنافعه لا تعود على الفقراء وانما على قلة محظوظة . وان الطبقات المطحونة ازدادت طحنا فى ظل سيطرة القطاع العام .

وأما الربط بين القطاع العام والعدالة الاجتماعية استفادا الى بيع منتجاته بأسعار منخفضة أو اجتماعية ، فيرجع الى الدعم ومسئول عن التضخم ، وهدف العدالة يتحق بصور أكثر فعالية وأقل تكلفة بطرق أخرى . ودعم الاسعار من قبل الدولة ، أى بيع السلع والخدمات بأقل من التكلفة الحقيقية ، يمكن ان يتم عن طريق القطاع الخاص ولا يشترط وجود القطاع العام . والاسعار الاجتماعية أحد الاسباب الهامة لعجز الموازنة العامة ، ومن ثم التضخم الذى يعد العدو رقم واحد للعدالة الاجتماعية ، وتتلاشى الفائدة التى ينالها أصحاب الدخول المحدودة من الحصول على سلع وخدمات مدعومة نتيجة الارتفاع المستمر لاسعار السلع غير المدعومة . والاسعار الاجتماعية طريقة غير فعالة لان النسبة العظمى من فوائدها تعود على الوسطاء والمرتشين وأصحاب النفوذ بدلا من المستحقين والفقراء . وهذه الاسعار باهظة التكلفة لانها تنطوى على هدر اقتصادى ضخم يتجاوز النفع المحتمل لمستحقى الدعم . وهو الهدر الناجم عن الاخلال بالوظيفة الاساسية لآلية السعر ، وهى توجيه الموارد الى فروع الانتاج المختلفة . ويضيف البعض بان النفع المباشر من القطاع العام يعود على الموظفين مباشرة فى شكل نفوذ ومرتبات ودخول متنوعة ، مع نقل الاعباء والخسائر الى الموازنة العامة تحت دعاوى المصلحة العامة أو الأغراض الاجتماعية وتحت شعار ملكية الدولة أو الشعب .

●● وسياسيا . فان التاريخ لم يعرف صورة واحدة لنظام اقتصادى قائم على سيطرة وغلبة الملكية العامة توفر له الديموقراطية السياسية ، التى لم تتحقق حتى الآن الا فى دول تعترف بدور السوق والملكية الخاصة . حيث يقصد بالديموقراطية هنا احترام حقوق الانسان وتعدد الأحزاب السياسية ، فضلا عن امكانية تداول السلطة .

والأمر ان خطر تسلط الاقتصاد على السياسة قائم فى كل الدول والمجتمعات ويزداد مع تركز السلطة الاقتصادية والاحتكار ، ويتحقق دائما عند حدوث التركز فى يد الدولة . اضف الى هذا ، ان سيطرة القطاع العام فى نشاط الأعمال أدى فى كثير من الاحيان الى تدهور هيبة الدولة ، وتضارب اجهزتها ، وغياب الارادة السياسية الواحدة للدولة والأجهزة . والأهم ، انه هذه السيطرة تؤدى عادة الى ترجيح السلطة وغلبة الاعتبارات السياسية على اعتبارات الاقتصاد والكفاءة . وغالبا ما ترتبط هذه السيطرة أيضا بالتضحية بالاخلاق أيضا حيث تنتشر فرص الفساد والافساد . وبايجاز فان طغيان السياسة على الاقتصاد

قد افسدهما معا ، واخيرا ، فان الدولة القوية الفعالة تتحقق حين ينحصر دورها فى مجالها الطبيعى والرئيسى ، أى سن القوانين وفرض الاعباء ووضع السياسات .. الخ . ووجود قطاع خاص متعدد ومتنافس يسمح بتفتيت مراكز التأثير وتوزيع القوى بين اتجاهات متعارضة ، وأما الدولة فانها تفرض قواعد السلوك والسياسات العامة وعن طريقهما تضع شروطا معينة للنشاط الاقتصادى ونفرض القيود والاعباء وتوزعها على الافراد والقطاعات .

ب ـ مشكلات وعوائق التخصيص فى مصر :

● ● وفى مصـــــر تتلخص أهـــم مشكلات وعـــوائق التخصيص فى الشكوك التى تحيط بقدرة ورغبة القطاع الخاص فى النهوض بمهام قطاع الاعمال العام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالذات مهام قيادة التصنيع وعدالة التوزيع ودعم الاستقلال التى انيط بالاخير القيام بها ، كما تحيط الشكوك بقدرة القطاع الخاص على تجاوز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفجرة ، وتحقيق الأولويات الاقتصادية القومية . بل ان الشكوك تحيط بتحقيق الأهداف النهائية للتخصيص وما يرتبط به من برامج الاستقرار والتكيف ، وللتحولات الاقتصادية الليبرالية الداخلية والخارجية ، بغض النظر عن مدى استجابة هذه الاهداف للاحتياجات الملحة والغايات البعيدة للاقتصاد والمجتمع فى مصر . أضف الى هذا تلك الشكوك التى تحيط باستعداد القطاع الخاص للانضباط لقواعد اللعبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى تمثل شرط اعادة بناء الاقتصاد والمجتمع فى مصر على مثال الحرية والعدل والتقدم .

وفى هذا الصدد تبرز عدة حقائق ومؤشرات تدعم تلك الشكوك ، نشير الى ثلاث منها .

اولا : ان القيمة الدفترية للاصول المملوكة لشركات وهيئات قطاع الاعمال العام ، والتى يبلغ عددها ٣٩١ شركة و٤٧ هيئة اقتصادية عامة ، تقدر بنحو ١١٥ مليار جنيه . وقدرت القيمة السوقية لهذه الاصول بنحو ٣٤٥ مليار جنيه ، وذلك فى منتصف عام ١٩٨٨ . وفى نهاية ١٩٨٨ قدر حجم رؤوس الأموال المصدرة لجميع الشركات المساهمة التى تأسست طبقا لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ٨١ وقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ٧٤ بنحو ٦,٢ مليار جنيه ، تصل الى ٧,٣ مليار جنيه باضافة شركات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة ، وذلك مع اضافة ملكية القطاع العام لقسم من رؤوس الأموال المصدرة لشركات المساهمة . وبلغت الودائع جارية وغير جارية ، بالجهاز المصرفى والمملوكة للقطاع الخاص ، عائلى واعمال ، حوالى ١٥,٠ مليار جنيه بالعملة المحلية ، وحوالى ١٨,٩ مليار جنيه بالعملات الأجنبية ، أو بلغت اجمالى قدره نحو ٣٤ مليار جنيه ، وذلك فى منتصف ١٩٨٨ . وهكذا ، لم تتعد نسبة المشاركة فى رؤوس الاموال المصدرة للشركات حوالى ٢١,٠٪ من حجم الودائع الخاصة ، وهو ما يشير الى تفضيل الافراد مالكى الثروة النقدية المتاحة للاستثمار ، توجيه مدخراتهم الى اصول سائلة بالمقارنة مع الاستثمار فى ملكية المشروعات . والأهم ، انه بافتراض استعداد الافراد لتوجيه مدخراتهم الموظفة فى سوق المال الى شراء حصص ملكية فى قطاع الاعمال العام ، فان مجموع ودائعهم ، بما فى ذلك الجارية ، تقل عن نحو ١٠,٠٪ من القيمة السوقية لاصول ذلك القطاع .

وعلى اية حال ، فان قدرة القطاع الخاص على تمويل عملية واسعة لتخصيص قطاع الأعمال العام تتعاظم بافتراض عودة الأموال الهاربة من الخارج ، والتى تقدر فى الحد الادنى بما يزيد على مائة مليار جنيه . الا ان شكوكا عديدة تحيط بهذا الافتراض ، ربما فى مقدمتها ان قسما هاما من هذه الاموال يدخل فى دائرة « الاموال القذرة » التى يستبعد ان تعود بعد « غسيلها » فى الخارج ، ولانها تمثل احد روافد تيار عالمى لتحويل الثروة النقدية من الجنوب الى الشمال بحثا عن الأمان والتوظيف السهل وربما الأعلى ربحية .

وثانيا :ان نشاطات القطاع الخاص الفعلية تشير فى مصر مثل العديد من البلدان النامية التى نشأ فيها قطاع عام قوى لاسباب تاريخية أو طبيعية ، الى تفضيل وضع التربح وجنى الريع من التعامل مع القطاع الاخير بدلا من منافسته ، وتفضيل حالة الرعاية من قبل الدولة بدلا من تحمل مخاطر المبادرة الفردية . أضف الى هذا ، ان أهم ممثلى القطاع الخاص المصرى ، فى جمعية رجال الاعمال مثلا ، فضلا عن ابرز دعاة التخصيص كما اشرنا قبلا ، يطالبون أو يقبلون باستمرار الصناعات الاساسية ، وخاصة التى توفر مستلزمات انتاج رخيصة ، فى اطار القطاع العام . وربما تكمن المطالبة أو القبول ايضا فى ادراك عدم نضج القدرات الفنية والادارية والتنظيمية وغيرها من القدرات اللازمة لملكية وادارة قطاع الأعمال العام ، فضلا عن المرافق والبنى الاساسية . اضف الى هذا ، ان النشاطات الاقتصادية الأوسع للقطاع الخاص تشير الى بحثه عن الريع السهل الاعلى فى مجالات الوساطة والمضاربة والبناء السكنى بدلا من الربح الصعب وربما الاقل للاستثمار الانتاجى الصناعى . وأما العقلية الرأسمالية الاستثمارية المبادرة ، والتى توجد بلاشك لدى اعداد كبيرة من

الرأسماليين المصريين ، فانها تتركز اساسا فى الرأسمالية المتوسطة والصغيرة التى تبدو متكاملة أكثر منها متنافسة مع قطاع الأعمال العام ، فضلا عن ضعف قدراتها عن الحلول محله .

وثالثا : ان مستويات اداء قطاع الأعمال الخاص لا تبدو افضل من قطاع الأعمال العام . ونلاحظ ، من جهة ، ان الكثير من اسباب انخفاض الانتاجية وضعف الاداء تؤثر على كل من القطاعين . ومن ذلك مثلا : نقص الكوادر الادارية والفنية عالية الكفاءة وذات القدرة على المبادرة والابتكار ، وقصور العمالة الفنية المدربة عالية المهارة وهروبها الى بلدان النفط ، وارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية والوسيطة بسبب الاعتماد على الواردات التى تتعاظم اسعارها ، وضيق السوق المحلى وضعف فرص التصدير ، وضعف تطور اسواق المال ، والاعتماد على استيراد المعارف والمواد التكنولوجية ، واحتدام المشاكل الاقتصادية القومية الناجمة عن عوامل خارجية مثل انخفاض اسعار النفط ، أو عن عوامل داخلية مثل ارتفاع معدلات التضخم . اضف الى هذا ، ارتفاع تكلفة وضيق فرص الائتمان المحلى والتمويل الخارجى ، فضلا عن ندرة وارتفاع اسعار النقد الأجنبى اللازم لاستيراد المستلزمات والمعدات وغيرها . كما ان « مناخ الفساد والتسيب » قد اضر بالمناخ الاستثمارى ونزاهة الادارة فى قطاع الأعمال الخاص ، كما تبين حالة شركات توظيف الأموال وتهريب السلع الفاسدة ، والنصب على البنوك والباحثين عن السكن .. الخ .

ونكتفى هنا بملاحظة ان عدد المشروعات الخاسرة التى تأسست فى إطار قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، طبقا للحسابات الختامية والميزانيات بلغت ٢٤٩ مشروعا ، وقدرت اجمالى خسائرها بنحو ٥٦٦ مليون جنيه وبلغت نسبة الخسائر الى رؤوس اموالها بنحو ٣٨٪ ، وذلك فى نهاية عام ١٩٨٧ . وللمقارنة نلاحظ ان عدد شركات وزارة الصناعة الخاسرة لنهاية ١٩٨٧/٨٦ بلغ ٢٩ شركة قدر اجمالى خسائرها بنحو ٢٠٢ مليون جنيه .

وفى منتصف عام ١٩٨٩ قدرت القروض المتعثرة لشركات القطاع الخاص والاستثمارى بنحو ٥٣٠٩ مليون جنيه ، بلغت حصة عملاء ١٠ ملايين جنيه فأكثر حوالى ٥٦,٤٪ ، وحصة الصناعة حوالى ٢٣٪ . وأما نصيب البنوك المملوكة للقطاع العام كليا أو جزئيا فقد بلغ نحو ٥٦,٤٪ من اجمالى الديون المتعثرة .

وبينما بلغت حصة القطاع الخاص ٦٦٪ من الديون المذكورة ، فان حصة القطاع الاستثمارى بلغت ٣٤٪ ، وأخيرا ، فان العائد على المال المستثمر فى المشروعات المشتركة لم يتعد ٢,٥٪ وفق تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات بينما بلغ هذا العائد فى المشروعات العامة ٥٪ فى عام ١٩٨٥ . ووفق تقدير آخر بلغ هذا المعدل نحو ١,٤٪ و٤,٨٪ فى هاتين المجموعتين من المشروعات على الترتيب .

ولا تقل أهمية بين عوائق ومشاكل التخصيص فى مصر ، معارضة التخصيص من قبل العمال والنقابات خوفا من البطالة والتضخم ، والبيروقراطية حرصا على امتيازاتها ، والتكنوقراط والمثقفون ادراكا لتهديدات الأمن وتحديات التنمية واخطار التبعية ، وربما تأثرا أيضا بالايديولوجية اليسارية شاملة المذهبية العقائدية الجامدة .

أضف الى هذا ، عدم حماس وربما معارضة بعض فئات الرأسمالية المصرية المستفيدة من أوضاع الترهل والتسيب والفساد فى قطاع الأعمال العام ، وتزيد المخاوف حدة بسبب المصاعب التى لابد وان تتفاقم فى فترة الانتقال ، وما يترتب عليها من اخطار تهديد الاستقرار السياسى الذى ينذر بصعود الاسلام السياسى ذى الطراز الايرانى أو العسكرية الاسلامية ذات النمط الباكستانى .

وأخيرا تبقى الشكوك حول الاجابات عن الاسئلة المتصلة بالتنفيذ العملى للتخصيص مثل : ماذا يخصص ؟ ولماذا ؟ ومن يقرر التخصيص ؟ وكيف يتم ؟ ولمن ؟ وبكم ؟ . وهل هو مجز مقارنا بالقيم المباعة وتكاليف التأهيل ؟ وما مدى توافر شروط الشفافية والاجماع القومى . ثم يبقى التشكك الأهم حول هدف المؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية التى تدفع نحو التعجيل بالتخصيص والانفتاح ، ومدى ملاءمة الاشكال والمعدلات والاتجاهات المطروحة مع الأوضاع والأهداف المصرية .

٨ - التوجه الى تحرير قطاع الأعمال العام :

.. لاشك ان قرار تطوير قطاع الأعمال العام ، بوزنه ودوره ، يعنى تطوير اهم ركائز الاقتصاد والمجتمع والدولة فى مصر . ولانرى اهم من هذا القرار لتحديد سلامة استجابة السياسة الاقتصادية لتحديات المستقبل . وتناول قضية تطوير هذا القطاع بالتخصيص او التحرير من منظور هذه التحديات يعنى عدم الاستجابة لبواعث اجترار تاريخ نشأة هذا القطاع ، سواء كانت اشباح الماضى مؤرقة او مدهمة . ومن ثم فإن على الأمة ان تنشغل بتحديد طبيعة الدور

الذى ينبغى ان ينهض به قطاع الأعمال العام وخاصة الصناعى فى ظل المعطيات الحاضرة والمتغيرات المستقبلية .

ولابد من تجنب الوقوع فى اسر ادارة الأزمة الاقتصادية ، مهما يكن ثقل وطأة الأزمة الراهنة ، والتطلع إلى مهام المستقبل . وينبغى عدم الأستغراق فى نظرة احادية تنزع إلى التهويل والتهوين من شأن خطورة وتحديد أثر هذا أو ذاك من أسباب ضعف كفاءة اداء قطاع الأعمال العام . واخيرا ، لابد لدى البحث عن بدائل تطوير هذا القطاع من مقاومة الادراك الأيديولوجى المسبق والقراءة الخاطئة للتحولات العالمية الجارية .

ا ـ القطاع العام وتحديات المستقبل :

.. وفى تقديرنا ان اهم تحديات المستقبل التى تواجه الاقتصاد والمجتمع ، والتى تمثل فى تقديرنا المعيار الموضوعى الواجب الاستناد اليه لدى اتخاذ القرار بشأن مستقبل قطاع الأعمال العام هى اولا : ضرورة اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية المتسارعة والتى تزيد الفجوة بين التخلف فى مصر وغيرها من الدول النامية ، والدول الصناعية المتقدمة . ومن ثم ينبغى ان ينطلق تصور مستقبل قطاع الأعمال العام فى ضوء الدور الذى يستطيع النهوض به ، وربما الذى لابديل له ، فى استكمال التصنيع سواء بالارتقاء بالصناعات القائمة او بتطوير واقامة الصناعات الأحدث .

وثانيا : ادراك ان الاقتصاد لابد وان يكون اقتصاديا ، بمعنى ترشيد استخدام الموارد وكفاءة تشغيل الاستثمارات ، وبمعنى ادارة هذا القطاع بمعيار العائد وبدافع الحاضر . ولابد من ادراك ان الخسائر الناجمة عن تكبيل هذا القطاع بالقيود البيروقراطية قد تفوق الخسائر المنسوبة لفوضى السوق . وان زيادة حجم الكعكة ربما تفوق اهمية توزيع عادل لكعكة صغيرة ، بل ربما تمثل الزيادة شرط تحقيق اهداف العدالة ذاتها . ولابد من التمييز بين نشاط قطاع الأعمال العام الذى ينبغى ان يستند الى المعايير الاقتصادية ـ القومية ، وبين واجب الدولة والمجتمع فى ضمان اشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية وحماية حقوق العمال .

وثالثا : لابد من التسليم بحقائق ومزايا الاعتماد الدولى المتبادل وادراك ان شرط المشاركة فى هذه المزايا هو تكافؤ هذا الاعتماد المتبادل . وعلى هذا الأساس ، لاينبغى السماح بتقويض قطاع الأعمال العام الصناعى ، وايضا قطاع الأعمال الخاص الصناعى ، تحت ضربات المنافسة الأجنبية غير المتكافئة ، بغير تدرج فى رفع الحماية وتنشيط للمنافسة فى السوق المحلية . والأهم هو ادراك ان السوق المصرية تتسع للقطاعين معا ، بشرط انسجام التحولات الاقتصادية الليبرالية .

ورابعا : ان تطوير قطاع الأعمال العام ينبغى ان يجرى فى اطار اعلاء نظام القيم الانسانية الجديدة التى تصبو اليها سواء الرأسمالية المعاصرة او الاشتراكية جديدة الطراز التى نرى تطلع العديد من شعوب اوروبا الاشتراكية اليها . وهو نظام للقيم بجميع بين الكفاءة والعدالة ، بين حقوق الانسان الاقتصادية والسياسية ، وتتراجع فيه سطوة النظم الشمولية لصالح قوة المجتمع المدنى ، وتصبح فيه الايديولوجيات مفضوحة بقدر ما تهدر الى من هذه القيم . وهو نظام للقيم يستند الى اقتصاد يجمع بين السوق والتخطيط ، والمشروع العام والمشروع الخاص ، الحرية والعدل .. الخ .

ب ـ مناخ تطوير قطاع الأعمال العام :

.. ان تطوير قطاع الأعمال العام ينبغى ان يبدأ بخلق مناخ يستحيل ان يعيش فيه ببال خال من يتلقون رواتب واجور ودخول من هذا القطاع دون عمل منتج يتناسب كما ونوعا مع دخولهم وفى هذا المناخ الجديد لابد وان يدفع التغيير الى القضاء على حالة الغفران القومى التى يتعايش فيها الفساد مع التسيب ، ويفلت فى ظلها من العقاب والحساب من يهدرون ثروة الأمة ، ولاينهضون بواجبهم فى تطويرها . ولابد من مناخ يجعل الانتاجية والكفاءة والمبادرة معايير تحديد مستويات الأجور وشغل مناصب الادارة العليا . مهما كانت الأشكال التنظيمية الجديدة لوحدات قطاع الأعمال العام ينبغى لآلية السوق ان تحكم السلوك الاقتصادى وقرارات الاستثمار فى اطار السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة سياسات التخطيط التى نقتصر على مراعاة اعتبارات التوازن والتناسب والارتقاء فى التنمية والتصنيع وتبعد عن الادارة اليومية للمشروعات .

.. اضف الى هذا ، اننا نرى ضرورة عدم القفز الى مجهول اضعاف القدرة الانتاجية للقطاع العام الصناعى ، قبل مضاعفة الاستثمار الصناعى الخاص ، وينبغى الربط بين تحديد الأسعار والدعم الحكومى لمحدودى الدخل حفاظا على ضرورات الاستقرار الاجتماعى والسياسى . ويلزم ادراك ان اطلاق المنافسة فى السوق المحلية لايعنى الغاء الحد الأدنى من الحماية طالما انه لا توجد بلد لا تحمى انتاجها . والأهم انه لابد من ادراك ان تطوير قطاع الأعمال العام لن يحقق كامل اثاره الايجابية المنشودة اذا لم يكن جزءا من اعادة صياغة شاملةللسياسة الاقتصادية ، وبوجه خاص فإن السياسة الاقتصادية الجديدة لابد وان تجعل الربحية النسبية لصالح الاستثمار فى مجالات الانتاج الصناعى والزراعى ، وينبغى ان تصوغ برنامجا قوميا لرفع

الانتاجية والتحديث التكنولوجي ، كما يجب ان تراعى ضرورات حماية الحد الأدنى للأمن الاقتصادى القومى بتنويع هيكل الانتاج والعلاقات الخارجية . اضف الى هذا ، انه لابد لصانع القرار فى السياسة الاقتصادية ان يوجه الموارد المتاحة للاستثمار العام بحيث يتراجع نصيب البنية الأساسية لصالح الاستثمار الانتاجى ، خاصة وقد جرى قطع شوط طويل فى هذا الاتجاه ، فضلا عن اتمام اعادة تأهيل غالبية المشروعات الصناعية العامة . وينبغى ايضا وضع الضوابط على سوق المال ، مع تطويرها بأدوات جديدة متغيرة ، بما يحول دون هروب الأموال الى الخارج ويجذب الأموال الهائمة والمكتنزة الى تطوير القدرة الانتاجية والصناعية والتكنولوجية لقطاع الأعمال العام والخاص .

.. ولاشك انه يستحيل الفصل بين التحولات الليبرالية الاقتصادية والسياسية . ولذا لابد من ادراك ان سطوة البيروقراطية اقتصاديا وسياسيا ترتهن بازاحة كل العوائق امام الاستثمار الخاص الانتاجى والضرورى اجتماعيا ، وتقوية المجتمع المدنى وحماية حقوق الانسان . وهكذا ، لايمكن قبول الوضع القائم ، حيث يحرم اتحاد الصناعات المصرية من المشاركة الجادة فى صنع القرار فى السياسة الصناعية . ويصعب تصور التطور الليبرالى الاقتصادى وما يتضمنه من ثمن ضرورى للاصلاح يشارك فى تحمله العمال ومحدودو الدخل دون تقنين اوضاع مؤسسيه تكفل تنظيم الاحتجاجات المتوقعة .

وباختصار ينبغى رفع وصاية الدولة على دور وحركة المجتمع المدنى فى اطار القانون العام ، جنبا الى جنب مع تحرير قوى الاقتصاد من اغلال البيروقراطية .

ج ـ تحرير قطاع الأعمال العام :

.. إن تحرير قطاع الأعمال العام يشترط الانطلاق من عدد من المبادىء الأساسية التى تخلص هذا القطاع من الأسباب الخارجية لانخفاض الكفاءة والانتاجية فيه . ونشير بوجه خاص ، الى ضرورة ان ينال هذا القطاع كامل حقوق ، وان يتحمل بكامل التزامات قطاع الأعمال الخاص ، وان يعمل فى حقل الاقتصاد وفق مبادىء الاقتصاد وخاصة خفض التكلفة وتعظيم العائد ، وان يحرر من سيطرة النخبة البيروقراطية بتاكيد علانية نشاطه وتنشيط الرقابة الديمقراطية على ادائه ، وان يدار وفق قواعد السوق بدلا من المراسيم الادارية ، وان يحرر من سيطرة ادارات التخطيط والاشراف على نشاطه الجارى ، وان ترفع عنه أعباء الدعم للمستلزمات الوسيطة او السلع الاستهلاكية او المنتجات الاستراتيجية ، ولابد من تناسب الأجور مع الانتاجية ، وان يتناسب حجم العمالة مع احتياجات العمل . ولابد من الاستعاضة بالرقابة الفعالة العلنية عن الرقابة السرطانية البيروقراطية غير الفعالة ، وان تختار ادارته من اصحاب الكفاءة والموهبة الأدارية بدلا من اهل الثقة او الذين لا تتجاوز قدراتهم تقديم المشورة الفنية او حدود الادارة الوسطى . وينبغى فك الاشتباك بين الموازنة العامة وموازنة الشركات والهيئات الاقتصادية ، وتصحيح هياكل رؤوس اموال الأخيرة بحيث تتناسب مع المهام المنوط بها تنفيذها فى التنمية والتصنيع .

.. وبوجه خاص ، فإن تحرير قطاع الأعمال العام ، على اساس التحول الى اقتصاد السوق الاجتماعى ، والتحول بالفعل الى قطاع اعمال يعنى ، امكانية التسليم ببيع جانب من رؤوس امواله او وحداته على اساس المعايير الاقتصادية والأولويات القومية . وعلى هذا الأساس فإن التخصيص مقبول فى اطار الانطلاق من المهام التى على القطاع العام ان يواصل النهوض بها كما أوضحنا قبلا ، لكن هذا لا يعنى القبول بالفلسفة الكامنة وراء التخصيص والتى تنزع ، وان تدريجيا ، الى تصفية هذا القطاع بغير مراعاة لأوضاع الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، والتحديات والتهديدات المستقبلية امامها .. وفى هذا الاطار ايضا ، ينبغى ان تنتهى المحاباة البيروقراطية لهذا القطاع فى امداده بالطاقة وغيرها بأسعار رخيصة ، ولكن مع منحه كل المزايا التى ينالها قطاع الأعمال الخاص . واما مجالات نشاطه فإنها تتحدد بدورها على اساس الحسابات الاقتصادية والأولويات القومية . وينطبق ذات الأمر على حجم مشروعات هذا القطاع .

وفى اطار تحرير القطاع العام ككل ، لنا ان نتوقع ان يتسع لا ان يضيق قطاع الأعمال العام ، باعتباره مجموعة المشروعات المملوكة للدولة والتى تعمل على اساس المعايير الاقتصادية وتغطية التكاليف وتعظيم الربح .

ثانيا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية :
البديل النووى وبدائل انتاج الكهرباء

يرتبط الطلب على الطاقة بشكل عام بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهناك علاقة طردية بين معدلات زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الدخل المحلى يعبر عنها بالمرونة الدخلية للطلب على الطاقة . وقد استقرت الدراسات الخاصة بالطلب على الطاقة على انه فى البلاد النامية التى تتجه الى التصنيع تكون المرونة الدخلية للطلب على الطاقة اكبر من واحد صحيح (بمعنى ان الطلب على الطاقة يزيد بمعدلات اكبر من معدلات الزيادة فى الدخل المحلى) . وفى حالة مصر ، نجد ان مرونة الطلب على الطاقة التجارية حتى عام ٢٠٠٠ تقدر بحوالى ١,٠٥ ٪ ، وذلك على افتراض ثبات الأسعار الحقيقية لمصادر الطاقة التجارية فى مصر ، مع الأخذ فى الاعتبار ان عدد السكان سيصل الى ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . وتجدر الاشارة هنا الى ان معدل النمو السنوى للطلب على الطاقة الكهربائية فى الدول النامية بشكل عام يزيد عن معدل نمو الطلب على الطاقة التجارية ككل . وقد قدرت الدراسات ان معدل النمو السنوى للطلب على الكهرباء فى الدول النامية يبلغ حوالى مرة ونصف قدر معدل النمو السنوى للطلب على الطاقة التجارية ككل .

ويوجد اكثر من مدخل للتنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر ، منها المدخل الاجمالى للتنبؤ بالطلب على مستوى الجمهورية ، ومنها ايضا المدخل التحليلى للتنبؤ بالطلب فى مختلف الاستخدامات والقطاعات . وفى كل المداخل التى تستخدم للتنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر تلزم الاستعانة ببيانات احصائية عن تطور الطلب فى فترة سابقة مع الأخذ فى الاعتبار تأثير سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة على تطور الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل عام ، فقيام المشروعات الصناعية الثقيلة والمعدنية ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة الكهربائية ، وكهربة الريف ، والتقدم العلمى والتكنولوجى ، وتطور هيكل الصناعة ، وتغير نمط الحياة الاجتماعية ، وارتفاع مستوى دخل الفرد ، من المؤشرات التى يجب الأخذ بها حين نقوم باعداد نموذج للتنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية .

وعلى ضوء ما سبق نجد ان وضع تقديرات مستقبلية دقيقة للطلب على الطاقة الكهربائية فى مصر على المدى المتوسط والبعيد ليس بالأمر الهين ، ولكننا سنحاول التنبؤ بالطلب على الطاقة من خلال سيناريو يقوم على الفروض التالية :ـ

ـ استمرار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للدولة فى خطط متعاقبة حتى عام ٢٠٠٢ .

ـ تفاوت معدلات النمو خلال الخطط الخمسية المتعاقبة .

ـ نفترض ان متوسط معدل النمو السنوى خلال الفترة محل التنبؤ يكون ٥ ٪ سنويا ، وذلك على الرغم من تسليمنا الكامل بأنه معدل مرتفع اذا ما حاولنا مقارنته بالمعدلات الحقيقية للنمو خلال حقبة الثمانينات ، ولكننا ننطلق اساسا من افتراض ان الاقتصاد المصرى سيشهد فترة نمو معقولة خلال تلك الحقبة الأمر الذى يستلزم بالضرورة ، حدوث طفرة فى الناتج المحلى بالمجتمع .

ـ ولأغراض بحثنا هذا سوف نفترض ان معدل نمو الطلب على الطاقة فى مصر خلال الفترة محل الدراسة سوف تصل الى ٥ ٪ (كحد ادنى) وذلك انطلاقا من اعتبار ان المرونة الدخلية للطلب على الطاقة يصل الى الواحد الصحيح تقريبا . وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان تقديرات البنك الدولى تشير الى ان متوسط معدل النمو السنوى فى استهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر قد بلغ ٦,٦ ٪ خلال الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٧ . مع مراعاة ان

هذا المعدل قد تم تحقيقه فى ظل تدهور معدلات النمو خلال الحقبة الماضية .

ومن خلال الفروض السابقة نجد ان الطلب على الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٢ سوف يكون حوالى ١٠٠ مليار كيلو وات ساعة ، الأمر الذى يتطلب قدرة انتاجية تقدر بحوالى ٢٢ الف ميجاوات ، وذلك فى مقابل انتاج فعلى عام ١٩٨٨ نحو ٨٩٦٣ ميجاوات هذا بالاضافة الى ١٥٥٥ ميجاوات عام ١٩٨٩ لتصل القدرة الاجمالية فى نهاية عام ١٩٨٩ حوالى ١٠٥١٨ ميجاوات ، هذا بالاضافة الى بدء تشغيل ثلاث محطات عام ١٩٩٠ بقدرة ٧٠٠ ميجاوات ، وفى عام ٩٠/ ١٩٩١ محطات ثلاثة اضافية بقدرة ٩٠٥ ميجاوات ، وثلاث محطات اخرى عام ٩١/١٩٩٢ بقدرة ٤٥٠ ميجاوات ، لتصل القدرة الاجمالية للمحطات تحت الانشاء الى ٢٠٥٥ ميجاوات ، وبذلك تصبح القدرة الانتاجية للكهرباء فى مصر عام ٩١/١٩٩٢ ما يقرب من ١٢٥٧٣ ميجاوات فى مقابل احتياجات عام ٢٠٠٢ نحو ٢٢ الف ميجاوات كما ذكرنا سابقا . ونخلص مما سبق انه توجد فجوة فى القدرات الانتاجية للكهرباء تقدر بحوالى عشرة الاف ميجاوات فى الفترة من ٩٢/١٩٩٣ ـ ٢٠٠١/٢٠٠٢ وقد وضعت وزارة الكهرباء والطاقة استراتيجية لسد الفجوة سنعرض لها فى حينه ، بعد ان نعرض اولا لبدائل انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المائية والحرارية المختلفة فى مصر .

١ ـ بدائل انتاج الطاقة الكهربائية فى مصر

تعتمد مصر فى انتاج الطاقة الكهربائية على مصادر مختلفة فهناك مصادر مائية تتمثل بشكل رئيسى فى محطتى خزان اسوان ١ ، ٢ ومحطة السد العالى . وتوجد الى جانب المصادر المائية ٣٧ محطة حرارية تستخدم وقودا من البترول والفحم والغاز الطبيعى وسوف نعرض لكل مصدر بشىء من التفصيل فيما يلى : ـ

ا ـ المصادر المائية :

تتمثل المصادر المائية لتوليد الكهرباء فى مصر كما ذكرنا آنفا فى محطتى خزان اسوان ١ ، ٢ ، ومحطة السد العالى بقدرة انتاجية ٣٤٥ ، ٣٠٠ ، ٢١٠٠ ميجاوات على الترتيب . وكانت الطاقة المائية تسهم فى توليد نحو ٦٦ ٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية المولدة فى مصر حتى عام ١٩٧٨ ، وقد انخفضت نسبة مساهمة الطاقة المائية الى حوالى ٥٠ ٪ عام ١٩٨٠ ، ثم الى ما يقرب من ٢١ ٪ عام ١٩٨٩ ، ويرجع انخفاض مساهمة الطاقة المائية الى زيادة الاستهلاك وزيادة الانتاج من الطاقة الحرارية مع انخفاض الطاقة المولدة من محطة السد العالى لانخفاض الايراد الطبيعى لنهر النيل وظاهرة الجفاف فى افريقيا ، هذا وقد استنفدت مصر ما يناهز ٩٠ ٪ من قدرتها على توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية . وان اقامة بعض المحطات الجديدة على قناطر اسنا ونجع حمادى واسيوط لن ينتج من الطاقة الكهربائية اكثر من ٣٠٠ ميجاوات وهو رقم متواضع بالنسبة للطلب على الطاقة المتوقع عام ٢٠٠٢ .

ويبقى ان نذكر مشروع منخفض القطارة كأحد المصادر المائية لتوليد الكهرباء ولن نخوض هنا فى تفاصيل المشروع ونكتفى بأن نذكر ان القدرة الاجمالية للمشروع ستصل الى نحو ٦٠٠ ميجاوات تنخفض بعد عشر سنوات الى حوالى ٣٠٠ ميجاوات وان التكلفة الاجمالية للمشروع تصل الى ما يقرب من ٤٥ مليار دولار امريكى ، وبذلك تصبح تكاليف انتاج الكيلووات ساعة من الكهرباء حوالى ١٠,٨ سنتا امريكيا وهو رقم مرتفع للغاية كما سنوضح فيما بعد .

ب ـ المصادر الحرارية :

اتجهت مصر منذ بداية عقد الثمانينات الى اقامة المحطات الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية اذ ارتفع العدد من عشر محطات عام ١٩٧٨ الى ٣٧ محطة عام ١٩٨٩ بقدرة اجمالية نحو ٧٧٧٣ ميجاوات وتستخدم المحطات الحرارية المازوت كوقود اساسى اذ بلغت كمية المازوت المستخدمة فى اغراض التوليد عام ١٩٨٨ ٤,٢ مليون طن مازوت بنسبة ٥١,٧ ٪ من اجمالى الوقود المستخدم فى المحطات الحرارية حيث استخدم فى نفس العام ١٩١,٧ الف طن سولار وهو ما يعادل ١٩٩,٤ الف طن مازوت هذا الى جانب ٤٠٩٢,٣ مليون متر مكعب غاز طبيعى وهو ما يعادل ٣ مليون ٧٢٠,٣ الف طن مازوت اى ان نسبة السولار والغاز المستخدمين بلغت ٤٨,٣ ٪ .

وكما اوضحنا سابقا فإن مصادر الطاقة المائية قد استغلت معظمها ، وان المصادر الحرارية التقليدية والنووية هى المصدر الوحيد لتوفير الاحتياجات المستقبلية لانتاج الطاقة الكهربائية فى مصر .. ولذا سوف نتعرض لدراسة اربعة انواع من الوقود الحرارى المستخدم لتوليد الكهرباء وهى البترول ، والفحم ، والغاز الطبيعى ، واليورانيوم .

ج ـ البترول :

اعتمد الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ على عائدات صادرات البترول اذ بلغت اكثر من ٥٠ ٪ من اجمالى صادرات مصر فى تلك الفترة ، مما

جعل البترول المصدر الأول للنقد الأجنبى الذى تحتاج اليه البلاد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد تاثر الاقتصاد المصرى بالانخفاض الحاد الذى حدث فى اسعار البترول العالمية . ومما زاد الأمر سوءا اعلان السيد وزير البترول والثروة المعدنية امام لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عام ١٩٨٥ ، ان الاحتياطى المصرى من البترول محدود ويكفى البلاد لمدة عشر سنوات مع فرض ثبات معدلات الاستهلاك على حالها . وبذلك ستلجأ مصر فى عام ٩٤/١٩٩٥ الى شراء حصة الشريك الاجنبى من البترول ، وبحلول عام ٢٠٠٠ ستلجأ الى استيراد البترول .

ويعد قطاع الكهرباء اكبر مستهلك للمنتجات البترولية اذ ارتفع معدل استهلاك قطاع الكهرباء من البترول من ٣٨,٥ ٪ عام ١٩٨٤ الى ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨ وذلك من اجمالى الاستهلاك المحلى فى مصر وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٤)

ومن جهة اخرى نجد ان قطاع الكهرباء مع فرض أنه سوف يعتمد على توفير كل الزيادة فى الاحتياجات من الكهرباء على البترول يحتاج عام ٢٠٠٠ الى ما يزيد عن ٢٨ مليون طن مازت معادل لانتاج حوالى ٧٠ مليار كيلو وات ساعة ، وهو رقم يصعب توفيره لأن احتياطى البترول سينضب عام ٢٠٠٠ كما اوضحنا سابقا . ومن جهة ثالثة فإنه ليس من المعقول ان نبنى استراتيجية مستقبلية لانتاج الكهرباء تعتمد على وقود البترول وذلك لأن من المفترض ان تتبع مصر سياسة طاقة تهدف الى ترشيد استخدام المنتجات البترولية لاطالة العمر الافتراضى للاحتياطى المصرى لتلبية الاحتياجات الأخرى من البترول . واخيرا يجب ان تهدف سياسة الطاقة الى زيادة او على اقل تقدير الحفاظ على فائض ميزان المدفوعات البترولية ، والذى يعد من اهم المصادر التى تمد البلاد بالعملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية ، وويوضح الجدول رقم (١٥) مدى التدهور الذى اصاب ميزان مدفوعات البترول فى الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ .

جدول رقم (١٥)
تطور التجارة الخارجية لقطاع البترول*
(الوحدة/ مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	فائض ميزان المدفوعات
١٩٨٠	٣٠٦٤	٤١١	٢٦٥٣
١٩٨١	٣٤٤١	٦٤١	٢٨٠٠
١٩٨٢	٣٢٠٣	٧٤٦	٢٤٥٧
١٩٨٣	٢٩٩٤	٨٠٣	٢١٩١
١٩٨٤	٣١٢٧	٨٠٣	٢٣٢٤
١٩٨٥	٣٣٤٠	٧١٠	٢٦٣٠
١٩٨٦	١٠٩٣	٣٨٨	٧٠٥
١٩٨٧	١٩٤٧	٤٨٨	١٤٥٩
١٩٨٨	١٣١٧	٥٦٢	٧٥٥

* لايشمل الاستثمارات

المصدر : ـ مجلة البترول المجلد السادس والعشرون ـ العدد السادس ـ يونية ١٩٨٩ ـ ص ١٦

جدول رقم (١٤)
العلاقة بين استهلاك قطاع الكهرباء واجمالى الاستهلاك
المحلى من السولار والمازوت والغازات
(الكمية/ الف طن مترى)

السنة	سولار/ ديزل			مازوت			غازات طبيعية			الاجـــمالى		
	اجمالى الاستهلاك المحلى	استهلاك قطاع الكهرباء	٪ من الاجمالى	اجمالى الاستهلاك المحلى	استهلاك قطاع الكهرباء	٪ من الاجمالى	اجمالى الاستهلاك المحلى	استهلاك قطاع الكهرباء	٪ من الاجمالى	اجمالى الاستهلاك المحلى	استهلاك قطاع الكهرباء	٪ من الاجمالى
١٩٨٤	٤١٤٧	٨٩٠	٢١,٥	٧٦٧١	٣٣٤٩	٤٣,٧	٣٠٢٩	١٤٨٣	٤٩,ـ	١٤٨٤٧	٥٧٢٢	٣٨,٥
١٩٨٥	٤٠٦٠	٤٦٣	١١,٤	٧٨٦٠	٣٦٤٧	٤٦,٤	٣٦٩٢	٢١٣٠	٥٧,٧	١٥٦١٢	٦٢٤٠	٤٠,٠
١٩٨٦	٣٨٧٥	١٣٤	٣,٥	٧٦١٧	٣٥٣٢	٤٦,٤	٤٢٩٣	٢٦٤٣	٦١,٦	١٥٧٨٢	٦٣٠٩	٤٠,ـ
١٩٨٧	٤٠٥٨	١٧٤	٤,٣	٨٥٢٢	٤٢٩٩	٥٠,٥	٤٧٥٠	٢٨٦٣	٦٠,٣	١٧٣٣٠	٧٣٣٦	٤٢,٣
١٩٨٨	٤١٧٣	١١٤	٢,٧	٨١٩٣	٤١٧٦	٥١,ـ	٥٣٣٧	٣٢٣٦	٦٠,٦	١٧٧٠٣	٧٥٢٦	٤٢,٥

المصدر) مجلة البترول ـ المجلد السادس والعشرون ـ العدد السادس يونية ١٩٨٩ ـ ص ١٦

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا كم يكون عجز الميزان التجارى عندما ندخل السوق العالمية كمستوردين خالصين للبترول لاستخدامه كوقود لانتاج الكهرباء ؟ وكيف يتم توفير النقد الأجنبى اللازم لعمليات الاستيراد هذه ؟

د - الفحم : -

يتوافر الفحم فى مصر بشكل اساسى فى ثلاث مناطق بشبه جزيرة سيناء وهى : اولا منطقة عيون موسى ، وقد قدرت الاحتياطيات الجيولوجية بحوالى ٤٠ مليون طن ، ولايعتبر فحم عيون موسى اقتصاديا لعدم انتظام ترسيبه ووجوده على اعماق سحيقة ، ولوجود مياه جوفية ذات ضغط عال فى اماكن تواجده . والمنطقة الثانية هى بدعة وثورة فى وسط غرب سيناء وقد قدر الاحتياطى شبه المؤكد فى هذه المنطقة بحوالى ١٥ مليون طن . اما المنطقة الثالثة فهى المغارة فى شمال سيناء ويعتبر فحم المغارة هو الراسب الاقتصادى الوحيد فى مصر ، وذلك من ناحية الاحتياطات المؤكدة وطريقة التواجد واماكن التشغيل الاقتصادى وكذلك من ناحية المجالات المتعددة لاستخدامه فى الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية . وقدرت الاحتياطيات الاجمالية بحوالى ٥٢ مليون طن منها ما يقرب من ٣٦ مليون طن قابلة للتشغيل والاستخراج ، وقدرت التكاليف المبدئية لاستخراج طن الفحم بحوالى ٥٠ دولار . ويجب ان نشير هنا الى ان القدرة السنوية لاستخراج هذا الفحم لاتزيد عن مليون طن ، وهو رقم متواضع لانتاج كهرباء اذ ان محطة كهرباء قدرة ١٠٠٠ ميجاوات تحتاج الى وقود حوالى ٢,٨ مليون طن فحم سنويا ، ومع العلم بأن قطاع الكهرباء ليس القطاع الوحيد المستخدم للفحم ، فهناك قطاعات اخرى مثل مصنع الكوك وشركة الكيماويات الاساسية ومصانع الحديد والصلب ، ويحتاج مجموع هذه الاستخدامات الى كميات من الفحم اكبر من تلك المستخرجة سنويا . ويكفى أن نشير الى ان مصنع الكوك ينتج نحو ١,١ مليون طن كوك ويستخدم حوالى ١,٤٦ مليون طن فحم فى العام .

ونخلص مما تقدم الى ان اعتماد مصر على تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية بالفحم يلزمه الاعتماد الكامل على استيراد الفحم من الاسواق العالمية علما بأن سعره طبقا لأسعار ١٩٨٩ حوالى ٦٠ دولارا للطن . ويتطلب استيراد الفحم اقامة موانىء خاصة ، او على الأقل اعداد ارصفة جديدة فى الموانىء الحالية لاستقباله ، هذا الى جانب انشاء شبكة من الطرق الواسعة وخطوط جديدة للسكك الحديدية حتى يمكن نقل تلك الكميات الضخمة من الفحم الى اماكن المحطات الكهربائية .

هـ - الغاز الطبيعى :

يقدر احتياطى الغاز الطبيعى فى مصر بنحو ٩ تريليون قدم مكعب طبقا لتقديرات هيئة البترول عام ١٩٨٩ . وتعتبر الغازات الطبيعية من مستلزمات الانتاج الرئيسية لبعض الصناعات الأساسية مثل الأسمدة الأزوتية ، والحديد الأسفنجى ، والبتروكيماويات ، وحقن الأفران العالية التى تنتج الزهر الغفل ، ويعد استخدامها فى تلك الانشطة الصناعية أكفأ استخدام فنى على مستوى المشروع وعلى مستوى الاقتصاد القومى . كما يستخدم الغاز الطبيعى كوقود فى صناعة الاسمنت والأسمدة والحديد والصلب ومحطات توليد الكهرباء ، وكبديل للبوتاجاز فى الأستخدامات المنزلية .

وتهدف سياسة الدولة إلى الاعتماد على الغاز كوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء وإحلاله محل البوتاجاز فى الأستخدامات المنزلية لتوفير تكاليف إستيراد البوتاجاز ودعم اسعار أستهلاكه المحلى . وقد أعلن السيد وزير البترول والثروة المعدنية فى مجلس الشعب بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٨٤ أن الأحتياطى من الغاز الطبيعى يكفى مصر لمدة ١١ عاما . وعلى الرغم من أن بعض التقارير تشير إلى إمكانية تواجد الغازات الطبيعية فى مصر بكميات كبيرة إلا إنه ليس هناك ما يؤكد وجود الغاز الطبيعى إلا بالاحتياطيات السابق ذكرها . ولهذا نؤكد على أن الاعتماد على الغاز الطبيعى كوقود لمحطات توليد الكهرباء أمر غير مبرر علميا وعمليا إذ أن التكاليف الراسمالية لتلك المحطات مرتفعة جدا وعمرها الافتراضى حوالى ٣٠ عاما . ومن جهة أخرى فانه من المنطقى أن يتم ترشيد الأستخدام الأمثل للغاز الطبيعى لتحقيق أقصى استفادة منه وإطالة عمره الأحتياطى . فبإستخدام الغازات الطبيعية كمستلزمات انتاج لسماد اليوريا وللحديد الأسفنجى يحقق قيمة تصديرية تزيد على ضعف القيمة التصديرية لأستخدامه كوقود بديلا عن المازوت .

و - اليورانيوم :

توجد رواسب اليورانيوم فى الطبيعة فى خمسة اشكال هى : -

رواسب اليورانيوم فى الصخور الرسوبية مثل صخور الحجر الرملى والطفلة السوداء ، ورواسب اليورانيوم فى الصخور الجرانيتية والصخور الأخرى المماثلة وتكون نسبة اليورانيوم فى هذا النوع مرتفعة ، ورواسب اليورانيوم فى أسطح عدم التوافق حيث توجد على الحدود الفاصلة بين صخور القاعدة والغطاء الرسوبى

ويتميز هذا النوع بنسبة عالية من اليورانيوم أيضا ، ورواسب اليورانيوم السطحية ويتواجد هذا النوع فى المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ويتكون على هيئة معادن ثانوية عادة نتيجة لترسيب اليورانيوم الذائب فى المياه السطحية الحاملة له ، وأخيرا يمكن استخلاص اليورانيوم كناتج ثانوى من بعض مصادر الثروة المعدنية عند معالجتها ومن أهم تلك المصادر الفوسفات ومعدن المونازيت .

وقد أسفرت عمليات البحث عن اليورانيوم فى مصر عن اكتشافه فى مصادر ثلاثة هى أولا : على هيئة رواسب فى الصخور الجرانيتية وعلى الأخص الجرانيت الوردى فى مناطق المسيكات والعرضية ووادى عطاالله بالصحراء الشرقية ، ومناطق أم أرا ، ومجال جبريل على بعد حوالى ١٨٠ كيلو متر فى إتجاه الجنوب الشرقى لمدينة أسوان ، هذا بالاضافة إلى جبل قطار فى شمال غرب الغردقة وفى منطقتى البكرية وأبو جرادى ، والصخور الجرانيتية فى شبه جزيرة سيناء .

ثانيا : فى الصخور الرسوبية . إذ أثبتت نتائج المسح الاشعاعى لمنطقة الواحات البحرية بالصحراء الغربية وجود اليورانيوم بمنطقة جبل الهفهوف ، بالاضافة إلى اكتشافات بمنطقة وادى عربة بشمال الصحراء الشرقية . وأخيرا تحتوى صخور الفوسفات المصرية على نسب متفاوتة من اليورانيوم تصل فى بعض الأحيان إلى ما يزيد على مائة جزء فى المليون ، وبذلك يعد الفوسفات المصرى مصدرا لليورانيوم كناتج ثانوى لعملية تصنيع الأسمدة فى المصانع المصرية . وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع شركة أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية نحو ١٤٠ ألف طن سنويا من خامس أوكسيد الفوسفور نتيجة تصنيع حوالى ٥٠٠ ألف طن من خام الفوسفات . وطبقا لنسبة اليورانيوم فى الخام والتى تبلغ ما يناهز ٦٠ جرام / طن فى المتوسط فأن الكمية التى يمكن أستخلاصها سنويا تصل إلى حوالى ٣٠ طنا سنويا من اليورانيوم .

وقد أهتمت الدولة بعمليات البحث عن اليورانيوم ، ولذلك تم انشاء هيئة المواد النووية لتكون مسئولة عن عمليات الدراسات والبحوث والتطوير والأستكشافات وتنمية الموارد فى مجال توفير المواد النووية بشكل عام ، والوقود اللازم لتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء . وقد صرح رئيس هيئة المواد النووية لجريدة الأهرام فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨٩ بأنه قد تم مسح ما يقرب من ٣٥ ٪ من الأراضى المصرية ، وثبت نتيجة للمسح أن هناك أحتمالات كبيرة وقوية لوجود كميات أقتصادية من خامات اليورانيوم فى ثلاث مناطق هى جبل قطار ، ومنطقة المسيكات والعرضية ، ومنطقة أم أرا . ويقدر الأحتياطى المتوقع ما بين ١٢ ـ ١٥ ألف طن . وأضاف رئيس الهيئة انه من المتوقع انتاج نحو ٣٥ طن سنويا من اليورانيوم كناتج ثانوى من عملية تصنيع حامض الفوسفوريك .

ونخلص مما تقدم إلى أن أحتمالات وجود اليورانيوم فى مصر بكميات أقتصادية شبه مؤكدة ، وأن الأحتياطى المتوقع نتيجة لمسح ٣٥ ٪ من الأراضى المصرية يكفى لتشغيل ثلاث محطات نووية قدرة كل محطة ١٠٠٠ ميجاوات إذ تحتاج المحطة الواحدة الى خمسة آلاف طن يورانيوم خام لتشغيلها طول عمرها الأفتراضى وهو ٣٠ عام . الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى المحطات النووية لتوليد الكهرباء نظرة تفضيلية وذلك لامكانية توافر الوقود محليا ، ونود أن نؤكد هنا على أن توافر الوقود وحده لا يكفى للحكم على صلاحية البديل النووى أقتصاديا واجتماعيا مما يجعلنا نلجأ إلى المقارنة الأقتصادية بين وحدات التوليد الحرارى المختلفة .

٢ ـ المقارنة الأقتصادية لوحدات التوليد الحرارى المختلفة : ـ

تقوم المقارنة الأقتصادية بين محطات توليد الطاقة الكهربائية من المصادر الحرارية على أساس المقارنة الأقتصادية للتكاليف الكلية وهى التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل والصيانة وأسعار الوقود وذلك خلال العمر الأفتراضى للمحطة ، وتكون المقارنة الحاسمة والنهائية على أساس سعر وحدة المنتج النهائى أى سعر الكيلووات / ساعة . وسوف نقوم بالمقارنة بين ثلاثة أنواع من المحطات ذات قدرة واحدة هى ١٠٠٠ ميجاوات ، الأولى تعمل بالوقود النووى ، والثانية بالفحم ، والثالثة بالبترول أو الغاز الطبيعى وذلك طبقا لأسعار ديسمبر ١٩٨٨ ، وعلى أساس عمر أفتراضى للمحطات الثلاث قدره ثلاثين عاما .

ويوضح الجدول رقم (١٦) التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار أمريكى للأنواع الثلاثة من المحطات حتى بدء التشغيل ، والتكلفة السنوية للتشغيل والصيانة . ويتضح أن التكلفة الرأسمالية للمحطات النووية تزيد عن تكلفة محطة الفحم بـ ٧٥٠,٦ مليون دولار ، وعن تكلفة محطة البترول ١٣٠٦,٦ مليون دولار . وإذا نظرنا لتكاليف التشغيل والصيانة السنوية نجد أن تكلفة محطة الفحم تزيد عن النووية بـ ٦ مليون دولار سنويا وعن البترول بـ ٨ ملايين دولار سنويا . ويتغير الموقف تماما إذ ادخلنا تكلفة الوقود ويكفى أن نشير الى ان احتياجات المحطة النووية من خام اليورانيوم كوقود فى طول عمرها الأفتراضى ٥٠٠٠ طن يورانيوم تستهلك فى

عامها الأول ٥٠٠ طن وفى كل عام ١٥٠ طن ويقدر سعر رطل اليورانيوم بـ ١٢ دولار أمريكى أى الطن ما يقرب من ٢٦,٤ الف دولار . وتحتاج محطة الفحم سنويا ٢,٨ مليون طن بسعر الطن ماينا هز ٦٠ دولار أمريكى . وتحتاج محطة البترول نحو ٢ مليون طن سنويا بسعر الطن حوالى ١٥٤ دولار .

ولكى يتضح أثر الوقود على تكلفة أنتاج الكهرباء سنعرض المقارنة بين الأنواع الثلاثة على أساس تكلفة الكيلوووات / ساعة طبقا لأسعار التكلفة التى أعلنتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفينا عام ١٩٨٨ . ويوضح الجدول رقم (١٧) تكلفة الكيلووات ساعة من كل بديل على أساس محطة قدرتها ١٠٠٠ ميجاوات بالسنت الأمريكى .

يتضح من الجدول أن تكلفة الكيلووات / ساعة نووى أقل بنسبة حوالى ٢٠ ٪ عن مثيلاتها من الفحم والبترول ، وذلك على الرغم من أن التكلفة الراسمالية للمحطة النووية أعلى من الفحم والبترول كما ذكرنا سالفا ، وهذا يعنى أن المحطة النووية قدرة الف ميجاوات توفر ما يتراوح بين ٩٠ ـ ١٠٠ مليون دولار سنويا عن المحطات الحرارية المماثلة لها وذلك على فرض أن المحطة تنتج سنويا نحو ثمان آلاف مليون كيلووات / ساعة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان أستراتيجية وزارة الكهرباء فى الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢ تهدف إلى إقامة محطات حرارية لتوليد الكهرباء قدرة عشرة آلاف ميجاوات بأستخدام أنواع الوقود المختلفة نصيب النووى منها حوالى ٢٠٠٠ ميجاوات . ونود أن نشير هنا إلى أنه وعلى الرغم من ان التكلفة الاقتصادية للنووى منخفضة لا تستطيع وزارة الكهرباء أن تضع أستراتيجية بأنتاج العشرة آلاف ميجاوات بالاعتماد على الوقود النووى دون غيره ، حتى لا تقع تحت أى أحتكار للطاقة فى المستقبل . ومن جهة أخرى فأن احتياج مصر للعشرة آلاف ميجاوات سيكون بشكل تدريجى . وأن المحطة النووية تحتاج إلى فترة إنشاء تقرب من ٨ سنوات ، وتحتاج محطة الفحم حوالى ٦ سنوات ، والبترول ما يناهز ٤ سنوات . ولذلك نحن لا نختلف مع وزارة الكهرباء والطاقة فى أستراتيجيتها

جدول رقم (١٦)
التكاليف الراسمالية للمحطات قدرة ١٠٠٠ ميجاوات

مليون دولار امريكى

البيان	المحطة النووية	محطة الفحم بتجهيزات حماية البيئة	محطة البترول
تكليف الانشاء إلى يوم التشغيل	٢٣٨١,٦	١٦٣١	١٠٧٥
تكليفة التشغيل والصيانة السنوية	١٠	١٦	٨

المصدر : هيئة المحطات النووية ـ وزارة الكهرباء والطاقة ـ جمهورية مصر العربية

جدول رقم (١٧)
تكاليف انتاج وحدة الكهرباء من محطة
قدرة الف ميجاوات

بالسنت الامريكى

نوع المحطة نصيب الكيلووات ساعة من	نووى	فحم بتجهيزات حماية البيئة	بترول
التكاليف الراسمالية	٣,٦١	٢,٨٥	١,٧٦١
تكاليف التشغيل والصيانة	-,١٥٤	-,٢٦٢	-,١٢٠
تكاليف الوقود	-,٦٠٥	٢,١٣٩	٣,٢٩٤
إجمالى تكلفة الكيلووات / ساعة	٤,٣٦٩	٥,٢٥١	٥,١٧٥

المصدر : هيئة المحطات النووية ـ وزارة الكهرباء والطاقة ـ جمهورية مصر العربية

المعتمدة على عمل حزمة من السياسات المختلفة لانتاج الطاقة إلا فى نصيب التوليد النووى من تلك الحزمة. فكما ذكرنا سالفا أن نصيب التوليد النووى يبلغ حوالى ٢٠ ٪ من إجمالى التوليد الجديد، وحوالى ٩ ٪ من إجمالى المنتج الكلى على أساس أن الانتاج الكلى عام ٢٠٠٢ نحو ٢٢ ألف ميجاوات، وهى نسبة لا تتفق وكون التوليد النووى أقل فى التكلفة الاقتصادية، وإذ ما أدخلنا قدرات التصنيع المحلى والتى سوف نتعرض لها بالتفصيل فيما بعد نجد أن المتاح للتصنيع المحلى للمحطات النووية يمثل ٣٥ ٪ من إجمالى التكاليف الراسمالية وتصل الى ٥٠ ٪ عام ٢٠٠٢، مما يجعل للتوليد النووى ميزة نسبية أكبر. ونقترح هنا ان يرتفع نصيب التوليد النووى فى الفترة بين عامى ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ ليصل إلى ٥٠ ٪ من إجمالى التوليد الجديد، وحوالى ٢٣ ٪ من إجمالى المنتج الكلى، وذلك لتخفيض التكلفة الاقتصادية لانتاج الكهرباء فى مصر، علما بأن انتاج ٥٠٠٠ ميجاوات نووى يوفر مبلغا يتراوح ما بين ٤٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار أمريكى سنويا وبأجمالى يتراوح ما بين ١٣,٥ - ١٥ مليار دولار طوال فترة العمر الافتراضى للمحطات وهو ما يمثل ثمن ما يقرب من ٦ محطات نووية لتوليد الكهرباء. وإذا كان من الصعب تحقيق ذلك ننصح بتكثيف الاعتماد على الطاقة النووية فى استراتيجيات القرن القادم.

٣ - البرنامج النووى المصرى :

وسوف نتعرض فى هذا الجزء بصورة سريعة للبرنامج النووى المصرى، ثم للأهمية الاستراتيجية لدخول مصر عصر التكنولوجيا النووية، ونحاول بعد ذلك أن نجيب على الأسئلة المثارة حول الأمان النووى، وقدرة مصر على الخوض فى مجال التكنولوجيا النووية. وأخيرا نعرض للقدرة على التصنيع المحلى لمحطات ومهمات توليد الطاقة.

لا يتضمن البرنامج النووى المصرى محطات القوى الكهربائية النووية فقط، ولكن واقع الأمر أنه أشمل من ذلك، فهو برنامج يقوم على عدة أهداف قومية استراتيجية تتصل بالنواحى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والتنموية، والأمنية. ولذا نجد هذا البرنامج يشمل العديد من البرامج الفرعية والتى يجب أن تعمل جميعا فى تكامل وتوافق ومنها على سبيل المثال : برنامج تنمية البنية البشرية المتقدمة والمتكاملة فى التخصصات والنوعيات، وبرنامج البنية الأساسية للهيئات والمؤسسات المتخصصة العاملة فى هذا المجال بكل فروعه المتعددة مثل. هيئة الطاقة الذرية بمراكزها المتفرعة وهى مركز البحوث النووية ومركز بحوث تكنولوجيا الاشعاع، والمعمل الحار، وجهاز التنظيم والأمان النووى، وهيئة المحطات النووية، وهيئة المواد النووية، والمركز الأقليمى للنظائر المشعة، ومركز صحة البيئة والصحة المهنية، ومكتب الوقاية من الأشعاعات المؤينة، وما إلى غير ذلك.

وقد بدأ التفكير فى دخول مصر مجال استخدام الطاقة النووية عام ١٩٥٥ حيث شكلت لجنة الطاقة الذرية برئاسة رئيس الجمهورية. وكان هدف البرنامج النووى الأول هو تهيئة الدولة للدخول فى العصر النووى لكى لا تتخلف عن ركب التقدم العلمى العالمى. والجدير بالذكر هنا أن بعض دول العالم النامى مثل الهند كانت قد بدأت بالفعل برنامجها النووى قبل مصر مما دفع مصر إلى توقيع إتفاقية مع الهند لبرنامج نووى مشترك، وتبنت مصر أسلوب التجربة الهندية الذى يعتمد على التصنيع المحلى المصاحب للبحث العلمى والتدريب. ونود أن نشير هنا إلى أن الهند أستمرت فى برنامجها النووى ولديها الآن خمسة مفاعلات أبحاث، وست محطات نووية لتوليد الكهرباء، وثمانية محطات تحت الأنشاء بالأضافة إلى ١٠ محطات أخرى فى البرنامج، هذا الى جانب أنها تقوم بتصنيع محطاتها النووية محليا بنسبة تصنيع حوالى ٩٠ ٪. وتعثر البرنامج النووى المصرى لتضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية وعلى رأسها هزيمة ١٩٦٧ وظروف الحرب التى أستمرت إلى عام ١٩٧٣. ولكن وعلى الرغم من تعثر البرنامج النووى إلا أن مصر قد أدخلت الأستخدامات النووية فى مجالات مختلفة أهمها على الأطلاق مجال البحوث وتدريب الكوادر الفنية والعلمية، واستخدام الطاقة النووية فى المجال الطبى، هذا إلى جانب الأستخدام فى مجالات الزراعة والصناعة والبترول والثروة المعدنية.

وبعد حرب ١٩٧٣، ونتيجة لأرتفاع أسعار النفط وزيادة أحتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فى مصر. وشهد عام ١٩٨٠ مرحلة جديدة إذ تم وضع أستراتيجية قومية للطاقة النووية فى مصر تهدف الى ضرورة المضى فى البرنامج النووى المصرى بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من إتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية، وتم تحديد ثلاثة متطلبات للبرنامج النووى المصرى أولا الموافقة السياسية العالمية، ثانيا توفير الكوادر العلمية اللازمة، وأخيرا توفير التمويل الخارجى والمحلى اللازم. وبناء على ذلك صدقت مصر على أتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية فى فبراير

١٩٨١ ، وتلى ذلك اعتماد اتفاقيات تعاون نووى بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمانيا الغربية ، وكندا ، وبلجيكا ، وسويسرا واستراليا ، ومذكرات تعاون وتفاهم مع كل من السويد وانجلترا والنيجر وأيطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتيح توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . وشهد عام ١٩٨٣ طرح مشروع المحطة النووية لتوليد الكهرباء فى مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة ، وفى منتصف عام ١٩٨٥ تم الأنتهاء من فحص عروض الشركات ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء الذى قرر عرضه على المجلس الأعلى لأستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذى وافق عليه فى يناير ١٩٨٦ مع التأكيد على حتمية الحل النووى فى مصر وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء لمتابعة خطوات تنفيذه . إلا أن حادث « تشرنوبيل » وقع فى ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأى العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على أثر ذلك أن طلبت الحكومة اعادة دراسة موضوع الطاقة النووية فى ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية أثر حادث « تشرنوبيل » أمام الحكومة لاتخاذ قرار نهائى فى هذا المشروع . ومنذ ذلك الحين والمشروع شبه مجمد والحكومة لم تتخذ قرارا بالبدء فى المشروع أو حتى صرف النظر عنه . ونود أن نشير هنا إلى أن مجلسى الشعب والشورى قد ناقشا البرنامج النووى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ أكثر من مرة وناشد نواب الشعب الحكومة المصرية بسرعة المضى فى التنفيذ العملى للبرنامج للحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى . ونذكر على سبيل المثال جلسة مجلس الشورى بتاريخ ٢/٧/١٩٨٧ فى دور الأنعقاد العادى السابع لمناقشة التقرير النهائى للجنة الخاصة لدراسة موضوع البرنامج النووى المصرى . وجلسة مجلس الشعب الخامسة والأربعين فى دور الأنعقاد الثانى بتاريخ ٣ أبريل ١٩٨٩ لمناقشة أسئلة موجهة إلى وزير الكهرباء والطاقة حول أسباب تقاعس الوزارة عن انشاء محطات للقوى النووية .

٤ ـ الأهمية الأستراتيجية لدخول مصر عصر الطاقة النووية

يعيش العالم عصر الثورات العلمية والتكنولوجية ، وثورة المعلومات والأتصالات وعلى أثر الدعوة إلى التنمية عالية المعدلات إندفع العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، وترتب على ذلك حدوث طفرات هائلة فى الأستخدام التكنولوجى .

ومصر حين تتطلع إلى التنمية الشاملة بجميع عناصرها السياسية والأقتصادية والاجتماعية ، فلابد من تضافر عناصر التطور فى مجالات التعليم والصحة والخدمات والتنمية الزراعية والصناعية والادارية وكافة العناصر الأنتاجية . ولا يوجد سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال أن تلحق مصر بجل التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وتخوض فى عصر التكنولوجيا الحديثة بكافة تعقيداتها ومخاطرها ، وأن يتم ذلك من خلال تعبئة كل الجهود وتضافرها فى إطار برنامج قومى شامل يهدف إلى تحديث قدرات المجتمع المصرى لخدمة أهداف التنمية الشاملة . ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود قطاع متطور تكنولوجيا يكون له دور القيادة فى عملية التنمية الشاملة وتحديث قدرات المجتمع . ومن هنا تأتى أهمية دخول مصر الى مجال التكنولوجيا النووية بكافة أستخداماتها . إذ أنها تعتبر الأساس للتكنولوجيات المستقبلية ، وخاصة فى مجال انتاج الكهرباء والذى سيكون له دور قيادى فى تطوير الصناعة وشركات التشييد المحلية عن طريق تطوير قدرات الصناعة المصرية لتستطيع المشاركة فى تصنيع وانشاء المحطات النووية ذات المستوى التكنولوجى العالى . ومن ناحية أخرى لكى نؤهل لأستخدام تكنولوجيا القرن القادم فى انتاج الكهرباء وهى مفاعلات التوليد السريع ، ومفاعلات الاندماج النووى . وأخيرا فان دخول مصر فى مجال التكنولوجيا النووية يجعلها قادرة من خلال عملية التقدم العلمى والتكنولوجى أن تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية فى المجالات الأخرى مثل الكومبيوتر والأقمار الصناعية وما إلى ذلك من مجالات تكنولوجية مصاحبة ومرتبطة بعضها البعض .

ا ـ الأمان النووى :

يعد موضوع الأمان النووى وقدرات المصريين على إدارة وتشغيل المحطات النووية بكفاءة طبقا لشروط الأمان النووى هو جوهر المناقشات والأعتراضات والتخوفات من الخوض فى مجال التكنولوجيا النووية ، وخاصة بعد أن وقع حادث « تشرنوبيل » فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦ . وسوف نتعرض فى هذا الجزء لهذه الموضوعات .

تحظى التكنولوجيا النووية دون غيرها من التكنولوجيات باهتمام وتعاون دولى لتوفير أعلى متطلبات الأمان ، وخير دليل على ذلك وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المحدة ، وتقوم الوكالة ضمن مهامها بإعطاء الخبرة والمشورة والمساعدات الفنية

للدول النامية دون مقابل فى جميع مجالات الأستخدام السلمى للطاقة النووية ، وهى تعطى اهتماما خاصا بالأمان النووى . وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدراسة عام ١٩٨٣ على أربعة عشر دولة نامية ضمنها مصر لتحديد مدى قدراتها العلمية والتنظيميـة والتكنولوجية للخوض فى مجال التكنولوجيا النووية وكانت نتيجة الدراسة أن مصر أولى الدول الأربعة العشر المؤهلة للخوض فى هذا المجال . هذا من ناحية

جدول رقم (١٨)

المحطات النوويه لتوليد الكهرباء فى دول العالم خلال الفترة من ١٩٨٧/١٢/٣١ ـ ١٩٨٩/٦/٣٠

البلاد	بيان المحطات النووية فى العالم حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧				بيان المحطات النووية فى العالم حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩				المحطات الجديدة
	المحطات العاملة		المحطات تحت الانشاء		المحطات العاملة		المحطات تحت الانشاء		التى دخلت الخدمة
	عدد الوحدات	اجمالى ميجاوات	عدد الوحدات	اجمالى ميجاوات	عدد الوحدات	اجمالى ميجاوات	عدد الوحدات	اجمالى ميجاوات	فى فترة المقارنة
الارجنتين	٢	٩٣٥	١	٦٩٢	٢	٩٣٥	١	٦٩٢	—
بلجيكا	٧	٥٤٧٧	—	—	٧	٥٤٨٠	—	—	—
البرازيل	١	٦٢٦	١	١٢٤٥	١	٦٢٦	١	١٢٤٥	—
بلغاريا	٥	٢٥٨٥	١	٩٥٣	٥	٢٥٨٥	٢	١٩٠٦	—
كندا	١٨	١٢١٤٦	٤	٣٥٢٤	١٨	١٢١٨٥	٤	٣٥٢٤	—
الصين	—	—	٢	١١٨٨	—	—	٣	٢١٤٨	—
كوبا	—	—	٢	٨١٦	—	—	٢	٨١٦	—
تشيكوسلوفاكيا	٨	٣٢٠٧	٨	٥١٢٠	٨	٣٢٦٤	٨	٥١٢٠	—
فنلندا	٤	٢٣١٠	—	—	٤	٢٣١٠	—	—	—
فرنسا	٥٣	٤٩٣٧٨	١٠	١٣١٢٤	٥٥	٥٢٥٨٨	٩	١٢٢٤٥	٢
المانيا الديموقراطية	٥	١٦٩٤	٦	٣٤٣٢	٥	١٦٩٤	٦	٣٤٣٢	—
المانيا الاتحادية	٢١	١٨٩٤٧	٤	٤٠٤٧	٢٤	٢٢٧١٦	١	٢٩٥	٣
المجر	٤	١٦٤٥	—	—	٤	١٦٤٥	—	—	—
الهند	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠	٦	١١٥٤	٨	١٧٦٠	—
ايران	—	—	٢	٢٤٠٠	—	—	٢	٢٣٩٢	—
ايطاليا	٣	١٢٧٦	٣	١٩٩٩	٢	١١٢٠	—	—	١
اليابان	٣٦	٢٦٨٧٧	١٢	١٠٦٩٢	٣٨	٢٨٢٥٣	١٤	١٢٠٢٣	٢
كوريا	٧	٥٣٨٠	٢	١٨٠٠	٩	٧١٧٠	—	—	٢
المكسيك	—	—	٢	١٣٠٨	١	٦٥٤	١	٦٥٤	١
هولندا	٢	٥٠٧	—	—	٢	٥٠٨	—	—	—
باكستان	١	١٢٥	—	—	١	١٢٥	—	—	—
بولندا	—	—	٢	٨٨٠	—	—	٢	٨٨٠	—
رومانيا	—	—	٣	١٩٨٠	—	—	٥	٣٣٠٠	—
جنوب افريقيا	٢	١٨٤٦	—	—	٢	١٨٤٢	—	—	—
اسبانيا	٩	٦٥٢٩	١	٩٩٠	١٠	٧٥١٩	—	—	١
السويد	١٢	٩٦٤٦	—	—	١٢	٩٦٩٣	—	—	—
سويسرا	٥	٢٩٣٢	—	—	٥	٢٩٥٢	—	—	—
تايوان	٦	٤٩١٨	—	—	٦	٤٩٢٤	—	—	—
المملكة المتحدة	٣٨	١٠٢١٤	٤	٢٥٢٠	٤٠	١٢٤٢٨	١	١١٨٨	٢
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٦	٩٢٩٨٢	١٣	١٤٨٤٤	١١٠	٩٧٦٢٣	٥	٥٣٣٩	٤
الاتحاد السوفيتى	٥٥	٣٢٩١٩	٢٨	٢٥٠٩٨	٥٦	٣٣٨٢٣	٢٦	٢١٢٣٠	١
يوجوسلافيا	١	٦٣١	—	—	١	٦٣٢	—	—	—
الاجمالى	٤١٧	٢٩٦٨٧٦	١١٩	١٠٠٤١٢	٤٣٤	٣١٦٤٨٨	١٠٠	٨٠١٨٩	١٧

المصدر :ـ حسب وجمع من .

IAEA BULLETIW . Quarterly Journal of the international atomic energy agency - VOL . 29, No . 4/ 1987 & Vol . 31 No . 2/ 1989 Vienna , Austria.

ومن ناحية أخرى فقد شهد عام ١٩٨٩ حدثين يعدان أعترافا دوليا بقدرات مصر العلمية والفنية فى هذا المجال ، أولهما أختيار رئيس هيئة المحطات النووية المصرية رئيسا للجنة الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن مهامها دراسة وتطوير أمكانيات الدول النامية للخوض فى مجال التكنولوجيا النووية ، والثانى هو الأعتماد على مصر فى تدريب الكوادر الأفريقية على استخدامات التكنولوجيا النووية فى بعض المجالات هذا بالأضافة الى أن مصر تمتلك خبرات وكفاءات فى مجال التكنولوجيا النووية على أعلى مستوى داخل مصر وخارجها ، ونود ان نشير هنا الى ان خبراء مصر يعملون فى المنشآت النووية فى بلدان العالم المتقدم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . ويكفى للتدليل على ثقة المجتمع الدولى بالكفاءات المصرية أن نذكر أن من بين ما يقرب من الف خبير من كافة أنحاء العالم يعملون فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوجد ٨ خبراء مصريين . كل هذه القرائن وغيرها الكثير تدلل على قدرات مصر فى مجال التكنولوجيا النووية وثقة المجتمع الدولى فى الخبرات المصرية ، فهل لم يحن الوقت بعد لنثق فى قدرتنا ؟

ويبقى الحديث عن حادث « تشر نوبيل » ونبدأه بأن من بين ٢٧ دولة متقدمة ونامية تمتلك ٤٣٤ محطة نووية لم يقع سوى حادثان هما « ثرى مايلزآيلاند » فى الولايات المتحدة الأمريكية ، و« تشرنوبيل » فى الأتحاد السوفيتى ، ويعود ذلك إلى انهما قد دأبا على التعامل مع التكنولوجيا بنوع من الثقة الزائدة فكانت الحوادث نتيجة لأخطاء أفراد . ولم نسمع عن حادث فى العشر دول النامية التى تمتلك محطات طاقة نووية . وما نود أن نشير إليه هنا أن طراز مفاعل « تشرنوبيل » لا يوجد سوى فى الأتحاد السوفيتى . وهو يقوم على التبريد ببخار الماء العادى ويهدف إلى أستخراج كميات كبيرة من البلتونيوم إلى جانب توليد الكهرباء . ونؤكد أيضا على أن حادث « تشرنوبيل » لم يكن له أى تأثير على أستمرار البرامج النووية فى العالم . فقد أستمرت الدول فى برامجها النووية وإقامة المحطات فقد أضيفت ٢١ محطة إلى المحطات العاملة فى العالم خلال الفترة من مايو ١٩٨٦ إلى ديسمبر ١٩٨٦ والأكثر من ذلك نجد أنه فى الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٣٠ يونيه ١٩٨٩ إنضمت ١٧ محطة إلى المحطات العاملة ، هذا إلى جانب وجود ١٠٠ محطة تحت الأنشاء . ويوضح الجدول رقم ١٨ بيان المحطات النووية العاملة والتى تحت الأنشاء فى دول العالم والمحطات الجديدة التى دخلت الخدمة خلال فترة المقارنة وهى من ٣١ / ١٢ / ١٩٨٧ ـ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ . طبقا لأحصاءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا .

ب ـ التصنيع المحلى .

عقدت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء إتفاقية مع كندا الأنشاء محطات مفاعلات الكاندو قدرة ٦٠٠ ميجاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى يدخل فيها مشاركة محلية فى تصنيع بعض المعدات والأعمال الأنشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل للوقود النووى بنسبة اجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة الوحدة الأولى وتزيد تدريجيا فى الوحدات التى تليها . وبناء على ذلك شكلت لجنة مشتركة بين مصر وكندا قامت بدراسة شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات الصناعة ، والأنتاج الحربى ، والكهرباء والطاقة ، والأسكان بالأضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ، والقطاع الخاص للمساهمة فى عملية التصنيع المحلى .

والجدير بالذكر هنا أن الأستثمارات الكلية لمحطات توليد الكهرباء تنقسم إلى ثلاثة مجالات هى أستثمارات فى مكونات ومهمات وخدمات أعمال محطة التوليد نفسها ، وتصيبها النسبى من جملة الأستثمارات ٤٠ ٪ ، وأستثمارات فى مجال النقل للشبكات ونصيبها النسبى ٤٠ ٪ من جملة الأستثمارات أيضا ، و٢٠ ٪ من أجمالى الأستثمارات للتوزيع . وبناء على ذلك جاءت نتيجة الدراسات بأن القدرات الحالية للتصنيع المحلى المصرى حوالى ٥ ٪ من أستثمارات محطات التوليد ، والأمكانيات المتاحة تصل إلى ٣٥ ٪ ، والقدرات الحالية للتصنيع المحلى من أستثمارات النقل للشبكات حوالى ٥٠ ٪ تصل بأستخدام الأمكانيات المتاحة إلى ٦٠ ٪ ، ويصل التصنيع المحلى إلى ١٠٠ ٪ من جملة أستثمارات التوزيع ، بمعنى أن القدرات الحالية للتصنيع المحلى المصرى من أجمالى الأستثمارات حوالى ٤٢ ٪ ، وترتفع إلى نحو ٥٨ ٪ من جملة الأستمثارات بأستخدام الأمكانيات المتاحة .

ويوضح الجدول رقم (١٩) نسبة المشاركة فى التوليد كنسبة مطلقة ، وكنسبة إلى نصيب أستثمارات التوليد وهى ٤٠ ٪ من جملة الأستثمارات كما وضحنا سابقا . يتضح من الجدول أنه بأستخدام الأمكانيات المتاحة نستطيع أن نصنع محليا ٣٥ ٪ من مكونات ومهمات المحطة وهو ما يمثل ٣٥ ٪ من جملة استثمارات محطة التوليد ، ١٦ ٪ من أجمالى الأستثمارات ، تصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠ ٪ من أستثمارات المحطة ، و٢٤ ٪ من جملة الأستثمارات .

جدول رقم (١٩)
نسبة المشاركة المحلية فى التوليد

البيـــان	نسب مطلقة		نسبة إلى نصيب استثمارات التوليد وهى ٤٠ ٪ من جملة الاستثمارات		
	مكونات مهمات (٪١٠٠)	خدمات واعمال (٪١٠٠)	مكونات ومهمات (٪٢٤)	خدمات واعمال (٪١٦)	جملة (٪٤٠)
المشاركة المحلة حاليا	٥	٣٠	١.٢	٥	٦.٢
الامكانيات المتاحة	٣٥	٥٠	٨	٨	١٦
بالتطور التدريجى حتى عام ٢٠٠٢	٥٠	٧٥	١٢	١٢	٢٤

المصدر - هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء - وزارة الكهرباء والطاقة - جمهورية مصر العربية

واخيرا تصل قدرات مصر الذاتية فى التصنيع المحلى لستلزمات المحطات النووية من الوقود وقطع الغيار ، الى مايزيد عن ٩٠ ٪ ، وهى نسبة تحقق الاكتفاء الذاتى والاستقلالية ، كما تضمن التشغيل دون مشكلات تمويلية .

■ ■

ثالثا : السياسات المالية والنقدية

١ - الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٩٠/٨٩ :

تمثل الموازنة العامة للدولة ، برنامج الحكومة الذى تعتزم تطبيقه خلال السنة المالية محل الدراسة . وبالتالى فهى تعكس بصورة كبيرة ، طبيعة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التى ترمى الى تحقيقها خلال الفترة . وذلك عن طريق الموازنة بين النفقات والايرادات ، اذ تلعب الأولى دورا هاما فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة ، كما تؤثر فى سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية الاخرى . بينما تتيح الايرادات العامة الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة ، وتوزيع الاعباء الاجتماعية ، على الفئات القادرة . مع تخفيف تلك الاعباء عن كاهل الفئات الفقيرة ، وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته .

ويشير البيان المالى لعام ١٩٩٠/٨٩ ، الى استمرار الأزمة المالية فى المجتمع ، وذلك نتيجة للزيادة فى الانفاق العام ، بدرجة اكبر بكثير من زيادة الايرادات العامة ومن ثم ازدياد العجز وصعوبة الحصول على التمويل اللازم له . وهنا نلاحظ ان تقديرات الموازنة الحالية تشير الى ان العجز الكلى سوف يصل الى ٤٨٩٠,٣ مليون جنيه ، وهو الفرق بين الاستخدامات التى تصل الى ٣٠,٢ مليار جنيه ، والايرادات [الجارية والراسمالية] المقدرة بـ ٢٥,٤ مليار جنيه

وجدير بالذكر ان الموازنة العامة للدولة تنقسم الى قسمين رئيسين هما الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية . ويأتى هذا التقسيم نتيجة للرغبة فى تحديد المقدرة الحقيقية للاجهزة على تمويل الاستثمارات من الموارد الذاتية وبيان المنح والمعونات الاقتصادية والقروض والتسهيلات الائتمانية .

وتجدر الاشارة الى ان موازنة العام الحالى تختلف عن الموازنات السابقة سواء من حيث اهميتها ، او توقيتها . فهى تربط بين عقدين من الزمن ، الثمانينات والتسعينات ، وبالتالى تضع الاقتصاد المصرى على اعتاب مرحلة جديدة . تتميز باتباع منهج تنموى يختلف عما سبقه . ومن هنا ترتكز هذه الموازنة على اربعة محاور اساسية ، وفقا لما جاء بالبيان المالى ، هى اعطاء دفعة جديدة لتحقيق المزيد من اسهام القطاع الخاص ، فى توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى . وثانيها تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى المالى المرتكزة اساسا على الربط المستمر بين التطورات النقدية والائتمانية وتطورات الناتج المحلى .

وثالثهما العمل على تنمية موارد الدولة ، مع مراعاة عدم زيادة اى اعباء على محدودى الدخل ، وترشيد الانفاق العام . وذلك كله فى ضوء مراعاة المتغيرات الاقتصادية العالمية .

وتتميز موازنة العام الحالى عن غيرها من الموازنات السابقة ، بانها الموازنة الأولى التى يتم فيها فصل الاستثمارات الخاصة بوحدات القطاع العام من الموازنة . وهو مايعكس توجهات جديدة للدولة تهدف الى جعل شركات القطاع العام تمول ، تمويلا ذاتيا . مع مراعاة ان المخطط لم يفصح عن طبيعة هذا التمويل ومصدره .

أ - الانفاق العام والدعم :-

تصل الاستخدامات الجارية فى موازنة ١٩٩٠/٨٩ الى حوالى ١٨,٧ مليار جنيه ، بينما تبلغ الاستخدامات الاستثمارية والرأسمالية حوالى ١١,٥ مليار جنيه وبالتالى يبلغ اجمالى الاستخدامات ٣٠,٣ مليار جنيه تقريبا . اى ان الاستخدامات الجارية فى الموازنة تشكل حوالى ٤٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (المقدر بحوالى ٤٧,٨ مليار جنيه)

وقبل استعراض البنود المختلفة للانفاق العام ، تجدر الاشارة الى الفروق الشاسعة بين ارقام الموازنة والحسابات الختامية للدولة . فعلى سبيل المثال قدرت

جدول رقم (٢٠)
« الاستخدامات الفعلية »

	٨٦/٨٥	٪	٨٧/٨٦	٪	٨٨/٨٧	٪
الاستخدامات الجارية	١٣٢٨٠,٦	٥٤,٧	١٣١٣٦,٥	٥٣,٦	١٦١٩٨,٤	٤٨,٤
الاستخدامات الاستثمارية	٨٢٦١,-	٣٤	٩٠٢٤,٢	٣٦,٨	١٣٥٢٢,٢	٤٠,٤
التحويلات الراسمالية	٢٧٤٤,٥	١١,٣	٢٣٦٩,٤	٩,٧	٣٧٣٩,٧	١١,٢
الاجمالى	٢٤٢٨٦,١	١٠٠	٢٤٥٣٠,١	١٠٠	٣٣٤٦٠,٣	١٠٠

ـ المصدر الحسابات الختامية للدولة ـ اعداد مختلفة

موازنة ١٩٨٧/٨٦ اجمالى الاستخدامات بحوالى ٢٠ مليار جنيه ، بينما بلغت الاستخدامات الفعلية ٢٤,٥ مليار . وبالمثل قدرت موازنة ١٩٨٨/٨٧ الاستخدامات بحوالى ٢٣,١ مليار مقابل استخدامات فعلية قدرها ٣٣,٥ مليار جنيه . (كما يتضح من الجدول رقم ٢٠)

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاستخدامات الجارية ، الى اجمالى الانفاق العام ، فى الحسابات الختامية الا انها تزيد كثيرا عن المخطط بالموازنات العامة . وتتكون هذه النفقات فى معظمها من نفقات استهلاكية والانفاق الجارى على خدمات التنمية والبنية الاساسية التى لاتعطى عائدا سريعا فى الأجل القصير .

وتتمثل اهم بنود الاستخدامات الجارية فى بندى الأجور ونفقات القوات المسلحة ، حيث يمتصان معا اكثر من ٥٠ ٪ من جملة هذه الاستخدامات .

ويلاحظ ان بند الأجور فى الموازنة الحالية ، يمثل ٣٣,٣ ٪ من الاجمالى ، وبنسبة زيادة قدرها ١٣,٣ ٪ عن العام المالى ١٩٨٩/٨٨ . حيث ارتفعت قيمة الأجور من ٥٥١٥ مليون جنيه الى ٦٢٥٠ مليون بين عامى ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩ على التوالى .

هذا مع الأخذ بالحسبان ان هذا البند يشتمل فقط على اجور العاملين بالجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات الخدمية فقط . وبالتالى فهو لايشمل اجور العاملين بالهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام ، حيث يطبق عليها القانون ١١١ لعام ١٩٧٩ والقاضى باعداد موازنة مستقلة لكل منها . وتقتصر العلاقة بينها وبين الموازنة ، على ماتحققه من فائض يؤول الى الدولة او مايتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات . كما انها لاتشمل هيئات القطاع العام او الوحدات الاقتصادية التى يطبق عليها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام .

ويلاحظ فى هذا الصدد ان انشطة التعليم والبحوث والشباب ، قد استحوذت على نصيب الأسد من مجموع الأجور . حيث بلغت التقديرات ٢٤٣٥,٥ مليون جنيه ، تليها قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ونصيبها يبلغ ٧١٢,٧ مليون جنيه ، تليها الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية بحوالى ٦٢٢,٤ مليون جنيه .

وتحتل نفقات القوات المسلحة ، المرتبة الثانية فى الانفاق الجارى للموازنة ، حيث تشكل ١٤,٤ ٪ منها ، فارتفعت من ٢٤٦٩,١ مليون جنيه فى موازنة ١٩٨٩/٨٨ الى ٢٧٠٨,١ مليون فى الموازنة الحالية . ويعلل البيان المالى لوزير المالية ـ هذه النسبة باعتبارها ـ اى القوات المسلحة ـ قد اصبحت لاتقتصر على المهام العسكرية فحسب وانما تسهم فى حل الكثير من المشاكل التى تعترض قطاع الانتاج والخدمات . حيث تساهم فى تطوير قاعدة الانتاج الزراعى والصناعى وتنفيذ مشروعات الاسكان التعاونى للأفراد ، والاسهام فى تخريج العمالة الماهرة لمواجهة النقص فى مجالات الأنشطة المختلفة . الامر الذى يدفعنا الى التساؤل عن تأثير مثل هذا التزايد فى النشاط المدنى للقوات المسلحة على كفاءة عملها من جهة ؟ وعلى القطاعات المدنية التى تقوم بهذه الأنشطة من جهة اخرى ؟ وعلاقة ذلك النشاط بالخطة العامة للدولة ، وهل تقوم القوات المسلحة بهذه الأنشطة من واقع بيانات الخطة واولوياتها ام انها تحدد المجالات التى تساهم فيها وفقا لمعايير اخرى ؟ وماهى تلك المعايير ؟

ولاشك ان الاجابة على التساؤلات المطروحة ستمكننا من تقييم نفقات القوات المسلحة فى الموازنة ، وبالتالى الوقوف على جدواها الاقتصادية ومدى تناسب عائد هذه النفقات ، مع البدائل الأخرى المتاحة .

ويأتى بعد ذلك بند الدعم ، وهو الخاص بالمبالغ التى تتحملها الدولة فى سبيل ضمان ايصال السلع الأساسية للشرائح الاجتماعية محدودة الدخل . وقد ارتفع هذا البند فى الموازنة الحالية الى ٢٠٦١ مليون جنيه ، بعد ان كان ١٨١٢,٩ مليون فى موازنة العام السابق .

ويمثل هذا البند احد المعضلات الاساسية لمتخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع . من حيث انه اصبح يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة خاصة وان الحسابات الختامية للأعوام السابقة تشير الى ارتفاع الرقم الفعلى عن المقدر بشكل دائم . حيث ازداد المنفق الفعلى من ٢٩٠٨,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٣١٩٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ . هذا مع ملاحظة ان نسبة الانفاق الجارى قد هبطت من ٢١,٩ ٪ الى ١٩,٧ ٪ خلال العامين المذكورين .

ويرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل رئيسية اهمها زيادة معدلات الاستهلاك من السلع المدعمة ، سواء اكان ذلك كنتيجة لزيادة معدلات نمو السكان ، او نتيجة لاستخدامها فى اغراض اخرى غير تلك التى خصصت من اجلها . بالاضافة الى تدهور شروط التبادل الدولى وارتفاع اسعار واردات الغذاء بصورة كبيرة . الأمر الذى يدفعنا الى الاعتقاد ان الرقم الفعلى لهذا العام سوف يتجاوز بكثير المقدر له فى الموازنة خاصة وان اسعار القمح بالأسواق الدولية قد ارتفعت ، فى منتصف عام ١٩٨٩ الى ١٧٥ دولار للطن الواحد ، مقابل ١٢٠ دولار فى بداية العام . وذلك بسبب موجة الجفاف التى شهدتها الولايات المتحدة الامريكية المنتج الأول للقمح فى العالم . وتثير هذه القضية عدة مشكلات اساسية اهمها التركيب المحصولى ، والطاقة التخزينية للسلع الاستراتيجية والتى تصل الى ٦٦٠ الف طن (اى بمالايتجاوز الا عشر الاستهلاك السنوى) مما يقلل قدرتنا على استخدام المخزون كسلاح استراتيجى فى الفترات التى ينخفض فيها الثمن بالأسواق الدولية .

وتعتبر المشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى ضمان وصول السلع المدعمة الى من يستحقها بالأساس . وهنا يقف المخطط الاقتصادى عاجزا ، ولايشير الى اية وسائل تمكنه من تحقيق هذا الهدف ، مركزا فقط على « مناشدة » القادرين من ابناء الشعب على الامتناع عن منافسة غير القادرين فى الحصول على هذه الخدمات . وكأن الحكومة قد فقدت كل السبل وفشلت فى تحديد الطريق الصحيح لايصال هذه السلع الى مستحقيها ، ولم يتبق لها فى النهاية الا الاعتماد على النوايا الحسنة للمواطنين . !!

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذا البند يضم ، ضمن بنوده بالاضافة الى دعم هيئة السلع التموينية ، دعم مستلزمات الانتاج الزراعى بما تشمله من اعتمادات مخصصة لدعم اسعار الأسمدة ، بالاضافة الى البند الخاص بتحمل فروق الفوائد على القروض الميسرة لمشروعات الاسكان واستصلاح الأراضى والأمن الغذائى والمشروعات التصديرية .. الخ .

وقد قامت الحكومة برفع اسعار العديد من السلع ، وبالتالى الغاء الدعم عليها مثل الأرز والبنزين والكهرباء وبعض المنتجات الأخرى . كما تتجه النية الى تحرير لاسعار الزراعية ، ورفع سعر التوريد للعديد من الحاصلات المعفاة من التوريد الاجبارى ، وكلها أمور تساهم فى تخفيض رقم الدعم المعلن ولكن يبقى من الضرورى العمل على تخفيض بعض بنود هذا الرقم ، فى ضوء التقييم الفعلى لهذه السياسة ومدى العائد الذى يتحقق منها . ونقصد هنا تحديدا القروض الميسرة لمشروعات الاسكان والتى تتطلب دراسة مدى مساهمتها الحقيقية فى حل مشكلة الاسكان بالمجتمع . خاصة وان هذه السياسة لم تسهم بصورة فعالة فى التخفيف من حدة الأزمة ، بالمقارنة بالتكلفة شديدة الارتفاع لهذه السياسة ، سواء قدرنا التكلفة بالأرقام المطلقة لمبالغ الدعم ، أو بمؤشرات الفرص البديلة : اى العائد المتوقع لاستثمار هذه المبالغ فى انشطة انتاجية . ويبقى بند فوائد الدين العام [المحلى والخارجى] كأحد المصادر الأساسية للزيادة فى الانفاق العام وقد بلغ رصيد الدين العام المحلى فى عام ١٩٨٨/٨٧ حوالى خمسين مليار جنيه ، بينما لم يكن هذا الرصيد قد تجاوز ٤٣,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، بزيادة قدرها ٦,٧ مليار جنيه (طبقا لتقديرات البنك المركزى المصرى) . وقد ارتفع هذا الرصيد خلال العام الحالى ١٩٨٩/٨٨ الى ٥٨,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٩,٣ مليار جنيه عن العام السابق وبمعدل ١٨,٧ ٪ . وبهذا ارتفع نصيب الفرد من الدين العام المحلى ليبلغ ١١١٢ جنيه

وتنعكس اعباء خدمة الدين العام على التقديرات التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة كاقساط وفوائد تستحق السداد . وقد ارتفعت هذه الاعباء وفقا لتقديرات الموازنة بمقدار ٦٤٢,٦ مليون جنيه لتصل فى الموازنة الحالية الى ٣٨٠٨,٤ مليون جنيه (منها فوائد بحوالى ٢٨٥١,٩ مليون ، واقساط ٩٥٦,٥ مليون جنيه)

ومن المعروف ان الدين العام الداخلى يأتى من ثلاثة مصادر رئيسية هى القروض العامة المحلية وتشمل الاقتراض من الجهاز المصرفى والاقتراض من الأوعية الادخارية ، والصكوك والالتزامات العامة الأخرى وتشمل مديونية الخزانة العامة قبل بنك الاستثمار ، الناشئة عن تدبيره التمويل المحلى اللازم لتنفيذ الاستخدامات الاستثمارية للموازنة العامة . والقروض المستحقة للهيئة العربية للتصنيع .

ويأتى الجانب الأكبر من الزيادة فى الدين العام المحلى فى اصدارات الأوراق المالية ، خاصة الصكوك والسندات على الخزانة العامة والتى ارتفعت بحوالى ٥٢٧٥,٧ مليون جنيه وبمعدل ٢٠ ٪ تقريبا .

جدول رقم (٢١) اوضاع الدين العام الداخلى

السنوات	نسبة رصيد الدين العام الداخلى الى متوسط الناتج المحلى بتكلفة عوامل الانتاج (نسبة مئوية)
٧٤ - ١٩٧٩	٩٦,١
٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦	١٠٠,٥
٨١/٨٠ - ١٩٨٢/٨١	٨٦,٨
٨٢/ ٨٣ - ١٩٨٧/٨٦	١٠٣,٧

ولاترجع الزيادة فى حجم الدين العام الداخلى الى تمويل الاستخدامات الاستثمارية للوحدات الداخلية فى نطاق الموازنة العامة للدولة فحسب ، ولكن يرجع ايضا الى تمويل العجز الجارى ، وجانب من العجز الراسمالى للشركات والهيئات الاقتصادية ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة العمل على زيادة الأيرادات السيادية والجارية .

ويلاحظ ايضا زيادة الوزن النسبى للاقتراض من الجهاز المصرفى مما ساهم فى زيادة حدة الضغوط التضخمية . (كما ستشرح فيما بعد) .

وهنا تجدر الاشارة الى احدى الظواهر الهامة ، والتى لمسها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، فى تقيمه لأوضاع الدين الداخلى ، وهى الخاصة بعدم معالجة وزارة المالية للعجز فى السنة التى يسفر عنها تنفيذ الموازنة فى حينه ، مما يترتب عليه تراكم عجوزات السنوات السابقة ، وبما يؤدى الى ازدياد عبء الدين العام المحلى .

وجدير بالذكر ان فوائد الدين العام المحلى قد اصبحت تشكل ١١,٩ ٪ من اجمالى الاستخدامات الجارية (طبقا للحسابات الختامية فى عام ١٩٨٨/٨٧) بينما كانت ٩,٨ ٪ فقط عام ٨٥/ ١٩٨٦ ويرجع السبب فى ذلك الى زيادتها من ١٣٠١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، الى ١٩٢٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨/١٩٨٧ . الأمر الذى ادى الى ازدياد معدلات الدين المحلى بصورة اكبر من معدلات الزيادة فى الناتج المحلى . (كما يتضح من الجدول رقم ٢١)

وفيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية فاننا نلاحظ اولا ان الاستثمارات المخصصة فى الموازنة لأجهزة الخدمات [الجهاز الادارى ، الادارة المحلية ، والهيئات الخدمية] تبلغ ٣٢٣٩,١ مليون جنيه تمثل ٥١ ٪ من الاستثمارات التى تتضمنها الموازنة ، بينما تبلغ الاستثمارات المخصصة للهيئات الاقتصادية ٤٨,٨ ٪ من اجمالى استثمارات الموازنة العامة ، اى ٣٠٩٩,٩ مليون جنيه هذا مع الأخذ بالحسبان ان الاستثمارات المشار اليها ، لاتتضمن استثمارات هيئات وحدات القطاع العام ، والتى تقدر بـ ٣٢٤٩,٥ مليون جنيه ، فى حين ان الموازنة السابقة مباشرة كانت تقدرها بحوالى ٢٤٨٠,٧ مليون .

الأمر الذى يشير الى اتجاه الدولة للاعتماد على تمويل هذه الهيئات والقطاع العام ، من مصادر ذاتية . أى أن النية تتجه لاعادة دمج بعض الشركات ، وبيع البعض الاخر ، سواء للعاملين فيها ، أو للمواطنين بشكل عام . المهم أن الدولة تتجه الى رفع اعباء واستثمارات القطاع العام عنها . ويمكننا القول انه ، باضافة استثمارات هيئات ووحدات القطاع العام الى اجمالى استثمارات اجهزة الخدمات والهيئات الاقتصادية ، والبالغة ٦٣٥٠,٥ مليون جنيه فى موازنة العام الحالى ، فإن اجمالى استثمارات القطاع العام ككل تبلغ ٩٦٠٠ مليون جنيه . ومن هنا تبلغ نسبة الاستثمارات المخصصة لاجهزة الخدمات حوالى ٣٤ ٪ من استثمارات القطاع العام ككل ، وتبلغ استثمارات الهيئات الاقتصادية ٣٢,٣ ٪ من استثمارات القطاع العام .

وتحتل قطاعات الاسكان والتشييد ، وقطاع التعليم والبحوث والشباب ، والزراعة والرى الاولوية فى الانفاق الاستثمارى بالموازنة ، حيث استحوذوا معا على ٦٢ ٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى ، فإذا ما اضفنا اليهم قطاع وحدات الادارة المحلية فإن هذه النسبة تصل الى ٧٣,٣ ٪ (اى ثلاثة ارباع الانفاق الاستثمارى تقريبا)

واذا ماالقينا نظرة فاحصة على هذه القطاعات ، سوف نجدها ، باستثناء الزراعة والرى ، من القطاعات التى لا تحتاج الى عمالة جديدة . ومن ثم فهى لا تساهم فى استيعاب القوى العاملة الداخلة الى السوق ، وبالتالى تقليص حجم البطالة فى المجتمع .

وتتضح اهمية الانفاق العام ، باعتباره احد ادوات السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الطلب الفعلى ،

وبالتالى فى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للاسعار . ومن هنا فإن المطالبة بخفض الانفاق العام ، لتقليل العجز فى الموازنة يجب ان يتزامن مع الدعوة للوصول الى الشكل الامثل للانفاق ، اى تحسين تخصيص الانفاق العام . ويطرح ذلك الحديث عن الاولويات التى يقوم عليها الانفاق ، والمجالات التى يجب ان يكون للحكومة دورا اوسع ، والمجالات التى لا ينبغى ان يكون لها دور على الاطلاق .

ويشير البنك الدولى فى دراسته عن خمسة عشر دولة مدينة ، الى ان مرونة الخفض فى الانفاق الاستثمارى اعلى بكثير من الانفاق الجارى . ففى الدراسة المشار اليها ركزت البلدان محل الدراسة خفض الانفاق الرأسمالى بنسبة ٣٥,٣ ٪ ، بينما لم تخفض الانفاق الجارى الا بنسبة ٧,٨ ٪ وذلك نظرا لطبيعة كل منهما فقد يكون الغاء أو تأجيل عدد من المشروعات الكبيرة ، ايسر من تسريح بعض العاملين ، أو تأجيل دفع الفوائد المستحقة على الاقتراض الخارجى ، او انقاص المبالغ الموجهة للانفاق على السلع والخدمات .

وتدلنا المؤشرات المتاحة على قيام الحكومة باتخاذ الخطوات العملية لخفض الانفاق العام ، وتشمل هذه الخطوات الغاء دعم عدد من السلع مثل الارز ، وخفض الدعم بالنسبة للبعض الاخر . كما قامت الدولة برفع رسوم بعض الخدمات مثل مياه الشرب ، ومد شبكات الصرف الصحى والتليفونات والكهرباء . وينتظر ان يتم تحصيل رسوم على بعض الخدمات التى كانت تقدم مجانا مثل الخدمات الطبية والتعليم .

وهنا يطرح التساؤل على مدى فاعلية الخفض فى الانفاق العام داخل الدولة من عدمه ؟ ولاشك ان الاجابة على هذا التساؤل تتطلب تحديد مستويات الانفاق العام الحالية لمعرفة ماهية الحجم الامثل المطلوب ؟

ومن المعروف ان تحديد هذا الحجم يتطلب الاخذ بعين الاعتبار طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بالاضافة الى معرفة المجالات التى تكون مشاركة الحكومة فيها ضرورية ، والمجالات التى يمكن ان تترك للقطاع الخاص . الامر الذى يتيح لنا تحديد كيفية انفاق الموارد المحددة باكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التى تحتاج الى التدخل العام . وبمعنى اخر فان مناقشة دور الانفاق العام يجب الا تقتصر على العلاقة بينه وبين العجز فى الموازنة ، ولكن يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ضرورة استغلال الطاقات العاطلة فى المجتمع ، وحسن استخدام الموارد وامكانية خلق فرص عمل جديدة ، عن طريق رفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الانتاج القومى .

ومن هنا فان نجاح السياسة المالية يمكن ان يقاس بالقدر الذى تسهم فيه النفقات العامة فى زيادة التشغيل بالمجتمع ، وامتصاص جزء من فائض العمالة ، اما فى حالة زيادة النفقات العامة ، دون ان ينعكس ذلك فى زيادة التشغيل بالمجتمع ، او على مستوى العمالة به ، يصبح من الضرورى اعادة تقييم هذه النفقات . وتأتى اهمية هذه النقطة انطلاقا من اعتبار ان سياسة الانفاق العام فى مصر ، مازالت هى العامل الرئيسى فى مجال مكافحة البطالة . حيث تشير الاحصاءات الى فشل المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقا لقانون الاستثمار ، فى خلق فرص عمل جديدة .

وسوف تزداد المشكلة تفاقما خلال الاعوام القليلة القادمة ، خاصة فى ضوء توقع عودة باعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخارج ، الامر الذى يتطلب المزيد من الانفاق الاستثمارى والخدمى ، وتغيير خطط وبرامج التعليم والتدريب لتوفير فرص عمالة كافية للعمالة المتزايدة .

ولاينبغى ان يفهم من ذلك ان وضع الانفاق الحالى هو « وضع أمثل » بل ، على العكس ، فاننا نرى انه يتميز بقدر غير قليل من الاسراف . وبالتالى فمازال الترشيد هدفا حقيقيا بلا ترجمة واقعية فى الموازنة ـ حيث كان الامر يتطلب ضبط الانفاق الجارى غير الضرورى فى الوزارات المختلفة ووقف الاسراف فى الانفاق على حفلات الاستقبال بالداخل والخارج ، والعناية باساليب التخزين لتقليل الفاقد ، والاهتمام بعمليات الصيانة والاصلاح للمنشآت الحكومية . هذا فضلا عن ضرورة ترشيد الانفاق الاستثمارى ، عن طريق رقابة جادة وصارمة على اعمال المقاولات التى تقوم بها شركات المقاولات العامة ، وذلك عن طريق مراجعة نظم المحاسبة والتكاليف لتوفير اساسى سليم للرقابة والمتابعة .

ولاشك ان وجود تناسب مابين حجم الانفاق الكلى ، والناتج المحلى يعد امر ضروريا بحيث لا تتجاوز نسبة الزيادة السنوية فى الانفاق الكلى ، معدل الزيادة فى الناتج المحلى .

ب ـ الايرادات العامة والسياسة الضريبية :ـ

تعد الايرادات العامة للدولة احدى المحددات الاساسية ، التى تضع قيودا على حركة الدولة ، لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالى فان نجاح الدولة فى تحقيق هذه الاهداف يتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على تحصيل القدر المناسب من الايرادات ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى الاستغناء عن اللجوء الى مصادر التمويل الاخرى . (سواء تمثلت فى الاقتراض

الخارجى او الاقتراض الداخلى) .

وتتمثل الايرادات العامة للدولة فى الضرائب بانواعها (مباشرة وغير مباشرة) والايرادات السيادية المتنوعة ، وفائض الهيئات الاقتصادية ، بالاضافة الى نصيب الحكومة فى ارباح القطاع العام ، واخيرا الايرادات الجارية المتنوعة .

وتشير بيانات الموازنة العامة الحالية (٨٩/ ١٩٩٠) الى ان جملة الايرادات السيادية والجارية ، تقدر بنحو ٢٠,٣ مليار جنيه ، مقابل ١٧,٣ مليارا فى موازنة ٨٨/ ١٩٨٩ وبزيادة قدرها ثلاثة مليارات تقريبا . ويلاحظ ان الايرادات السيادية فى الموازنة الحالية ، قد ارتفعت من ١٢,٣ مليار جنيه فى موازنة ٨٨/١٩٨٩ ، الى ١٤,٧ مليار . كما ارتفعت الايرادات الجارية الى ٥,٦ مليار مقابل ٤,٩ مليار خلال نفس الفترة . ومن هنا فإن الايرادات السيادية اصبحت تشكل ٦٤ ٪ من اجمالى الايرادات الجارية ، وحوالى ٤٦ ٪ من اجمالى الايرادات المتاحة . وهذه النسبة تعد ضئيلة للغاية ، اذا ماقورنت بمثيلتها فى البلدان الاخرى ، والتى تصل الى اكثر من ٨٠ ٪ فى معظم الاقطار الراسمالية المتقدمة .

وتتشكل الايرادات السيادية بالاساس من حصيلة الضرائب بكافة انواعها وصورها . بينما تتركز الايرادات الجارية فى فوائض الهيئات الاقتصادية التى تؤول الى الموازنة (خاصة فائض هيئتى البترول وقناة السويس) . بالاضافة الى الفوائض المحولة من هيئات القطاع العام ، ونصيب الحكومة فى ارباح الشركات التى لا تتبع هذه الهيئات .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى اننا لا نتفق اطلاقا مع طريقة تبويب الموازنة حاليا ، من حيث اضافة ايرادات هذه الجهات الى الايرادات الجارية فى الموازنة ، وبالتالى استخدامها فى تمويل الانفاق الجارى ، وفى حين ان طبيعة هذه الفوائض تتطلب بالضرورة ان تنقل الى الباب الثالث فى الموازنة ، لتمويل الاستثمارات ، وليس لتمويل الانفاق . هذا فضلا عن ان مايطلق عليه « هيئات اقتصادية » فى الموازنة ، يضم العديد من الهيئات التى لا ينبغى ان تدرج تحت هذا الاسم .

وتتركز اهم بنود الموارد فى الموازنة الحالية فيما يلى :-

(١) الضرائب :

ينقسم النظام الضريبى المصرى الى قسمين (ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة) ، وتعرف الاولى بانها تلك التى تفرض على الدخل عند الحصول عليه ، فضلا عن ضرائب الثروة ، بينما تعرف الثانية بانها تلك التى تفرض على الدخل بمناسبة انفاقه . هذا مع مراعاة ان هذا التقسيم لا يعكس الواقع الفعلى تماما . اذ يمكن ان تفرض الضريبة على فرد معين ، ويتحملها شخص اخر .

وتلعب الضريبة عدة ادوار ، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية : محور مالى (اى مدى تأثيرها فى الحصيلة المالية للدولة) ، وثانيها محور اقتصادى بمعنى مدى استغلال الضريبة كاداة لاعادة توجيه النشاط الاقتصادى لقطاعات معينة ، والحد من نمو قطاعات اخرى ، بما يتفق مع خطط النمو المعمول بها فى المجتمع ، وتسهم بالتالى فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومن ثم القضاء على الاختلالات الموجودة بالمجتمع . وثالثهما هدف اجتماعى ونقصد به تحديدا كيف تسهم هذه الاداة فى تحسين الاوضاع الدخيلة ، وتقليل الفوارق بالمجتمع . وبالتالى مقدرتها فى الحد من التفاوت الكبير فى الثروات والدخول ، وتعقب الدخول الطفيلية التى تنتج من انشطة غير ذات فائدة حقيقية للاقتصاد القومى . وهنا تطرح قضية العدالة واليقين عند فرض الضريبة .

وعند تقيمنا للسياسة الضريبية الحالية ، يحق لنا ان نتساءل عن مدى ماتحقق من هذه الاهداف وبالتالى ماهى الاثار الناجمة عن الهيكل الضريبى الحالى ، على تغيير الاسعار النسبية فى المجتمع ؟ وماهى اثار الضرائب على معدلات الاستهلاك والادخار فى مصر ؟ واخيرا كيف ساهم الهيكل الحالى فى اصلاح سوء توزيع الدخل بالمجتمع ؟

اولا : غلبة الضرائب غير المباشرة على الهيكل ، حيث تشكل ٦٥ ٪ من اجمالى الضرائب فى المجتمع .

ومن المعروف ان هذا النوع من الضرائب يؤدى الى ازدياد الاعباء على ذوى الدخول المحدودة ، مقارنة بالدخول التى يحصل عليها هؤلاء . كما ان الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعنى المزيد من الرغبة فى تحقيق الهدف المالى ، دون مراعاة الاهداف الاجتماعية خاصة وان مايقع منها على السلع الضرورية يمثل مايزيد عن ٤٠ ٪ تقريبا من تلك الحصيلة

ثانيا : على الرغم من ان الضرائب فى المجتمع المصرى تعد من اهم ادوات التمويل التى تغطى بها النفقات العامة الا ان مساهمتها فى تغطية النفقات قد هبطت خلال حقبة الثمانينات بصورة كبيرة حيث انخفضت الايرادات السيادية الى الانفاق الجارى من نحو ٧٠ ٪ فى بداية الثمانينات الى ٥٤,٥ ٪ عام ٨٦/ ١٩٨٧ والى ٥٢,٢ ٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨ .

وبالمثل بلغت الضرائب المباشرة حوالى ٢٠ ٪ تقريبا من الانفاق الجارى خلال الفترة

(وذلك كما يتضح من الجدو رقم ٢٢)

جدول رقم ٢٢

	٨٧/ ١٩٨٨	٨٦/ ١٩٨٧	٨٥/ ١٩٨٦	١٩٨٤/ ١٩٨٥
١ ـ الضرائب المباشرة	٣٣٠٠,١	٢٨١٤,٧	٢٨٣٤,٩	٢٣٣٨,٦
٢ ـ الايرادات السيادية	٨٤٥٨,١	٧١٦١,٤	٦٩٠٧,١	٦١٧٨,٥
٣ ـ الايرادات الجارية	١٣٤٨٤,٧	١١٢٤٢,٣	١٠٨٩٥,٤	٩٦٩٩,٦
٤ ـ ٠لانفاق الجارى	١٦١٩٨,٤	١٣١٣٦,٥	١٣٢٨٠,٦	
نسبة ١ : ٤	٪ ٢٠,٤	٪ ٢١,٤	٪ ٢١,٣	
نسبة ٢ : ٤	٪ ٥٢,٢	٪ ٥٤,٥	٪ ٥٢	
نسبة ٣ : ٤	٪ ٨٣,٢	٪ ٨٥,٦	٪ ٨٢	
نسبة ١ : ٣	٪ ٢٤,٥	٪ ٢٥	٪ ٢٦	٪ ٢٤,١

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من واقع الحسابات
الختامية للدولة اعوام مختلفة

ثالثا : وعلى الرغم مما تبرزه المؤشرات الخاصة بالعلاقة بين الحصيلة الفعلية ، والربط الاساسى لها خلال الاعوام السابقة والذى وصل الى ٨٠ ٪ تقريبا فى عام ٨٧/ ١٩٨٨ . الا ان ذلك لا يعكس مدى كفاءة الجهاز الضريبى فى تطبيق وتنفيذ السياسة الضريبية . اذ ان هذا الارتفاع لا يعكس الواقع الحقيقى حيث تنخفض هذه النسبة فى الضرائب النوعية ، بصورة كبيرة ، تصل فى حالة الارباح على شركات الاموال الى ٥٠ ٪ تقريبا . هذا فضلا عن ان رقم المتحصلات لا يأخذ بعين الاعتبار المتأخرات الضريبية التى تم تحصيلها فى العام ذاته .

جدول رقم (٢٣) حصيلة مصلحة الضرائب بالالاف جنيه

السنوات	الربط	الفعلى	٪
٨٢/ ١٩٨٣	٢٤٢١	٢٣٠٥	٪ ٩٥,٢
٨٣/ ١٩٨٤	٢٧٦٧	١٩٩٨	٪ ٧٢,٢
٨٤/ ١٩٨٥	٢٨٧٤	٢٣٥٢	٪ ٨١,٨
٨٥/ ١٩٨٦	٢٩٦٤	٢٧٩٣	٪ ٩٤,٢
٨٦/ ١٩٨٧	٣٤٣٨	٢٨٦٠	٪ ٨٣,٢
٨٧/ ١٩٨٨	٤٢٧٠	٣٤٢٠	٪ ٨٠,١

★ وزارة المالية ، بيانات غير منشورة :

هذا مع ملاحظة ان حصيلة الضريبة على المرتبات والاجور مازالت ، اكثر الضرائب من حيث الانتظام والتحصيل ، خاصة فيما يتعلق بالقطاع العام . بينما نلاحظ ، بشكل عام ، وجود انخفاض مستمر فى حصيلة المصلحة من هيئتى قناة السويس والبترول والشريك الاجنبى ، والذى يرجع فى جزء كبير منه الى هبوط اسعار النفط الخام فى الفترة الاخيرة .

رابعا : توزع الحصيلة على الضرائب النوعية طبقا لما يلى :

ـ تمثل حصيلة الضريبة على الارباح التجارية والصناعية حوالى ١٩ ٪ من جملة الضرائب المباشرة

ـ تمثل ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ٧,٥ ٪ الى اجمالى الضرائب المباشرة

ـ تمثل ضريبة الارباح على المهن غير التجارية ١ ٪ من اجمالى الضرائب المباشرة ، وتشكل الضريبة على الدخل ٢ ٪ فقط من هذا الاجمالى . وتصل نسبة ضريبة المرتبات الى ٥ ٪ من الاجمالى ، والعقارية ٣ ٪ والتركات ٨ ٪ وتشكل الضريبة على ارباح شركات الاموال النسبة المتبقية .

خامسا اكدت دراسة لمصلحة الضرائب على ارتفاع نسبة التهرب الضريبى خلال الفترة الماضية بصورة كبيرة . فمن خلال دراسة حركة الاقرارات الضريبية لثلاثة انواع من الضرائب لوحظ ان متوسط عدد المولين الذين لم يقدموا اقرارات خلال الفترة [١٩٨١ ـ ١٩٨٦] وصل الى حوالى ٦٧٪ من المولين ، فيما يتعلق بضريبة الارباح التجارية والصناعية . بينما بلغت هذه النسبة فى المتوسط ،

لضريبة المهن غير التجارية حوالى ٧٠٪ ، ووصلت فى الضريبة العامة على الدخل الى ٦٠٪ تقريبا .

ويرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل بعضها يرجع لمصلحة الضرائب والبعض الاخر يرجع للممول ذاته . وفيما يتعلق بالمجموعة الاولى فانها تنصب اساسا حول تأخر المأموريات فى فحص الملفات الخاصة بالمولين لمدد طويلة تصل الى عشر سنوات [فى ضريبة المرتبات والاجور فيما يتعلق بالقطاع الخاص] او الى خمس سنوات ، فى ضريبة الارباح التجارية والصناعية . الامر الذى يترتب عليه تأخير مستحقات المصلحة ، ومن ثم تعرضها للسقوط بالتقادم من جهة وتراكم هذه المستحقات على الملتزمين بالسداد من جهة اخرى .

بينما تنصب المجموعة الثانية من العوامل المؤدية الى التهرب الضريبى فى ضعف الوعى الضريبى بالمجتمع بشكل عام سواء اكان ذلك بسبب سيادة انماط من القيم ، لدى بعض المولين ترى فى الضريبة عبئا لا مبرر له اساسا ، فهى لا تخرج من كونها مجرد جباية من الدولة . وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان المتأخرات تأتى بالاساس من اصحاب الدخول المرتفعة فى علاقاتها باصحاب الدخول الصغيرة ، التى لا تستطيع ان تتأخر فى الدفع ، لانها تدفع عند الحصول على الدخل ، كما ان الشريحة الأعلى منها تقوم بانفاق الجزء الاكبر من دخلها على الاستهلاك . (وبالتالى تدفع الضرائب غير المباشرة) . فإذا ما اضفنا لذلك التهرب الضريبى فيما يتعلق بالدخول الكبيرة نجد ان العبء الحقيقى للنظام الضريبى يقع على كاهل الدخول المنخفضة .

وهو ما ينقلنا الى الحديث عن الدور الاجتماعى للضريبة ومدى مساهمتها فى اصلاح الدخول بالمجتمع . وهنا نلاحظ على الفور أن متوسط حد الاعفاء الشهرى يتراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ جنيها على حسب حالة الممول ، وهى نسبة ضيئلة للغاية لا تتناسب باى حال من الاحوال مع معدلات التضخم السائدة بالمجتمع .

وعلى صعيد آخر نلاحظ ان التعديلات والتغييرات فى القوانين الضريبية المختلفة تؤدى الى تحسين اوضاع اصحاب الدخول المرتفعة على حساب الاخرين . ففى دراسة لمصلحة الضرائب عن العلاقة بين الوقع الضريبى على الممول والزيادة فى الدخل ، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل ، وجد انه فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تراوح معدل تخفيض الوقع الضريبى بين ٦٪ و ٨٪ فى فئات الدخل التى تقل عن ثمانية الاف جنيها سنويا . بينما وصل هذا المعدل الى ٤٩٪ فى حالة فئات الدخل التى تبلغ اربعين الف جنيه . وذلك كنتيجة لقيام المشرع بتخفيف العبء الضريبى على المولين عن طريق تخفيض اسعار بعض الشرائح العليا ، فضلا عن الغاء بعض الضرائب الاضافية الملحقة بالضرائب الاخرى ، مثل ضريبة الأمن والدفاع والجهاد وغيرها ، ولكنه لم ياخذ بعين الاعتبار تخفيف العبء على صغار المولين ، وذلك على الرغم من رفع حد الاعفاء فى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الى ٢٠٠٠ جنيه بعد ان كان ١٢٠٠ جنيه فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

مما سبق يتضح لنا ان النظام الضريبى المصرى يتميز بسمتين اساسيتين أولاهما غلبة الطابع المالى (او الوظيفة المالية) على بقية الوظائف الاخرى . بل وانه فى سبيل تحقيق هذا الهدف يتغاضى عن الكثير من المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادى .

وثانيهما انه ، ورغم ما يقال عن « العدالة الضريبة » ، إلا انه مازال يحابى اصحاب الدخول المرتفعة على حساب الدخول المنخفضة .

(٢) الضريبة على التركات :

احتلت هذه الضريبة مكان الصدارة فى الجدل والحوار اللذان دارا فى المجتمع المصرى خلال العام الحالى وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات فالبعض يرى انها السبب الاساسى وراء هروب رؤوس الاموال المصرية للخارج . كما انها السبب فى انخفاض معدل الادخار بالمجتمع ، بل والسبب وراء جمود النشاط الاقتصادى بها . وذلك نتيجة للجوء الافراد الى التهرب منها وبالتالى اصبحت حائلا دون اجتذاب المزيد من الاموال الى مجالات الاستثمار القومى . بالاضافة الى ان حصيلتها لا تتناسب مع ما ينفق فى سبيل تحصيلها . فحصيلة ضريبة التركات بالنسبة للموارد السيادية الاخرى لم تزد نسبتها الى اجمالى الموارد السيادية عن ٠٣,٠٪ فى الفترة ١٩٨٨/٨٤ وقد ارتفعت حصيلتها من ١٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٤ الى ٢٩,٥ مليون فى عام ١٩٨٨ إلا ان معدل الزيادة فى الحصيلة قد تناقص من ٣٠,٢٪ فى الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧ الى ٢٠,٢٪ فى الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨ .

هذا فضلا عن ان حد الاعفاء الذى قررته الضريبة لا يتناسب باى حال من الاحوال مع ما طرأ على المجتمع من تغيرات اقتصادية خاصة وان هذا الحد قد مر عليه اكثر من ثلاثة عقود . بالاضافة الى هذا وذاك هناك الحديث عن مخالفتها للشريعة الاسلامية باعتبارها تخرج عن احكام القوانين الاسلامية ، التى لا تجيز اصدار مثل هذه القوانين .

وعند استعراضنا لهذه الآراء تجدر الاشارة اولا الى ان الدولة تفرض الضريبة على التركات بما لها من حق الملكية العليا على الاموال الكائنة بها لان الافراد لا يملكون هذه الاموال الا من خلال حياتهم وليس لهم مطلق الحق فى التصرف فيها بعد مماتهم .

وعلى الجانب الاخر تهدف هذه الضريبة الى الحد من التفاوت الكبير فى الدخول ، ومنع تركز الثروات فى ايدى فئات معينة بالمجتمع .

هذا فضلا عن ان هذا القانون يفرض على نقل « الملكية »لشخص جديد ، آلت اليه هذه الاموال بالارث دون مجهود يذكر .

وبشكل عام تشكل حصيلة هذه الضريبة ، مع الضرائب الأخرى ، موردا ماديا للموازنة العامة للدولة يساهم بشكل أو باخر فى عملية التنمية بالمجتمع . كما ان هذه الضرائب « كاشفة » بمعنى أنها تعد وسيلة فعالة للتعرف على ثروات الممولين المختلفة .

وقد قامت الحكومة بالغاء ضريبة التركات [القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢] مع تديل رسم الايلولة القديم رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لتصبح « ضريبة الايلولة » ويراعى فيها ما سبق من ملاحظات . ولهذا كان اصدار القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ والخاص بقانون « ضريبة الأيلولة » وطبقا لهذا القانون يتم فرض الضريبة على صافى ما يؤول من اموال الى كل وارث او مستحق فى التركة . وتتراوح اسعار الضريبة طبقا للقانون ، وعلى صافى نصيب كل وارث او مستحق فى الاموال الخاضعة للضريبة ، بالنسبة للفروع والاصول والازواج والاخوة والاخوات ـ على اساس ٣٪ على العشرة آلاف جنيه الاولى ، و٥٪ على الـ ٣٠ الف التالية و٧٪ على الـ ٣٠ الف التالية ، و١٠٪ على الـ ٣٠ الف التالية ، و١٥٪ عما زاد عن ذلك .

هذا مع ملاحظة ان الضريبة تزداد بمقدار المثل لما عدا ذلك من الورثة ، او المستحقين ويعفى من الضريبة ، ٣٠ الف جنيه من نصيب كل وارث او مستحق من الفروع والازواج والاب والام ، وحوالى ١٥ الفا من نصيب كل وارث او مستحق من الاخوة والاخوات والاصول عدا الاب والام . ويزداد حد الاعفاء بمقدار المثل اذا كان احد الورثة او المستحقين ، المشار اليهم سابقا ، وقت الوفاة فاقد الاهلية او عاجزا عجزا كليا ، او جزئيا يمنعه عن العمل

وأول ما يلاحظ على القانون الجديد هو تخفيض الشرائح المفروضة عليها مع تخفيض حدود الاعفاء ، فبعد ان كانت الضريبة فى القانون السابق تفرض على شرائح معينة وتعفى الخمسة الاف الاولى من التركة ثم تتدرج صعودا من ٥٪ على الخمسة الاف جنيه الثانية الى ان تصل الى ٤٠٪ على مازاد عن ٦٥ الف جنيه . اصبح ما يزيد عن الـ ٣٠ الف الاخيرة يفرض عليه ١٥٪ فقط .هذا بالاضافة الى زيادة حد الاعفاء لكل وارث الى ٣٠ الف جنيه ، و٣٠ الفا للوارث القاصر . والغاء رسم العشرة فى المائة فى ضريبة رسم الايلولة ، والتى نص عليه مشروع القانون لصالح المحليات .

وقد حاول مشروع القانون المساهمة فى النشاط الاقتصادى ، عن طريق اعفاء الاموال الموجهة لبعض الانشطة الهامة ، من وجهة نظر المشرع ، فأعطى ٢٥٪ من النقد الاجنبى المودع فى احد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى شريطة ان يستمر الايداع لمدة سنة بعد الوفاة ، او اذا حول النقد الاجنبى الى نقد مصرى ، قبل ربط الضريبة نهائيا .

بالاضافة الى ذلك هناك اعفاء لـ ٢٥٪ من الشهادات الاستثمارية والادخارية بالنقد الاجنبى ، او بالجنيه المصرى ، واعفاء ٢٥٪ من راس المال المستثمر فى شكل اسهم او حصص تأسيس فى شركات تعمل فى مجالات اقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، والمناطق الصناعية الجديدة ، واستصلاح الاراضى واستزراعها والصناعة والسياحة .

وعلى الرغم من ذلك إلا اننا نرى ان التغيير الضريبى الجديد ركز بالاساس على الشق المالى دون مراعاة الجانب الاقتصادى . فكان من المفترض ان تكون هذه الضريبة ذات سعر تباينى حسب اهمية اصل التركة بالنسبة للاقتصاد . وتكون مهمة المخطط فى هذه الحالة هى تحديد اوجه النشاط المحققة لاهدافه والتى يسفر استخدام الاصول فيه عن مساهمة غير مباشرة قد تساوى المساهمة الكلية لهذه الضريبة .

وهذا الكلام لا ينطبق على ضريبة التركات فحسب ، بل يشمل كافة ارجاء النظام الضريبى المصرى ، من حيث ضرورة العمل على جعله مرتبطا ، وجودا وتطورا بنظامنا الاقتصادى ، ويحقق الاهداف المنشودة من عملية النمو بالمجتمع . باعتبار ان النظام الضريبى يعكس البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . فنوعية الضرائب « مباشرة او غير مباشرة » وحصيلتها . واوجه الانفاق ودرجة تدخل الدولة ، كلها مؤشرات ذات دلالة على هذا البنيان . وعلى طبيعة توجيهات الدولة .

نخلص مما سبق الى ان هيكل الضريبة المصرى مازال مختلا ويعانى العديد من اوجه النقص والقصور الشديدين . كما ان الهدف المالى للضريبة مازال يطغى على الاهداف الاخرى . مع ملاحظة انه وخلال سعيه لحصيلة مالية كبيرة ، على هذا الاساس والاعتماد على الضرائب غير المباشرة يخلق لدى الاثمان ميلا نحو الارتفاع بضفة مباشرة وسريعة . وهو ما يؤدى الى المزيد من الضغوط التضخمية فى المجتمع الناجمة عن تمويل النفقات العامة ، عن طريق عجز الميزانية وسياسة إصدار النقود ، كما سنوضح فيما بعد .

والضرائب كإحدى أدوات السياسة المالية السلمية يجب ان تفرق بين راس المال المنتج وغير المنتج . وبين

الاستثمار المرغوب فيه ، والاخر غير المرغوب فيه . والاستهلاك المراد تقييده وذلك الذى ينبغى زيادته .

ومن هنا فإن سياسة الاعفاءات الضريبية ينبغى ان تكون احدى الادوات الرئيسية فى سبيل تحقيق هذه الاهداف ، عن طريق اعفاء الانشطة التى نرغب فى تشجيعها ، وزيادة نسبة الضريبة على الانشطة التى لا نرغب فى تشجيعها ، او نرغب فى الحد من نموها .

(٣) الجمارك :

إن السياسة الجمركية فى مصر قد ركزت اساسا على التفرقة فى المعاملة الجمركية بين الواردات ، وبالتالى الاجراءات المتبعة طبقا لفئات الواردات .

وبالاضافة الى استخدام هذه السياسة للحد من النمو الهائل فى الواردات ، او على الأقل تخفيف معدلات النمو فى الطلب على هذه السلع ، تستخدم الحكومة فى ذلك آلية الاسعار (اى التعريفة الجمركية) بصورة اكبر من نظام الحصص (اى فرض قيود كمية على الواردات) . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى ان السياسة الجمركية لها هدفان احدهما التأثير فى السياسة الاقتصادية للدولة بتقليل الطلب من الخارج من سلع بعينها . وثانيهما هدف مالى يتركز فى زيادة حصيلة الدولة من الايرادات المالية .

وجدير بالذكر ان التطورات الاقتصادية الدولية ، وما نجم عنها من « حرب تجارية » بين الاطراف الرئيسية الفاعلة فى النظام الاقتصادى الدولى ، قد ادت الى ازدياد نزعة « الحمائية » وبالتالى المزيد من استخدام آلية الاسعار (ورفع التعريفات الجمركية) بصورة كبيرة . خاصة وان هذه السياسة كان يقابلها على الجانب الاخر ، رفع الحواجز الجمركية داخل التكتلات الاقتصادية فيما بين البلدان الداخلة فيها .

وتلعب السياسة الجمركية دورا هاما فى سبيل تحديد الاجراءات الجمركية التى تنساب من خلالها الصادرات والواردات من وإلى البلاد .

وجدير بالذكر ان الحسابات الختامية تشير الى تناقص الرسوم الجمركية ، كنسبة من الموارد السيادية بصورة كبيرة ، هذا فى الوقت الذى ترتفع فيه قيمة التجارة الخارجية المصرية . ويرجع السبب فى ذلك الى القرار الجمهورى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ والخاص بالغاء الضرايب والرسوم الاضافية الملحقة بالضرائب الجمركية . وتنظيم الاعفاءات الجمركية المعمول به من اول اغسطس ١٩٨٦ .

وكان من آثاره ان بلغ إجمالى الاعفاءات خلال الستة شهور الاولى من العام المالى ٨٨/ ١٩٨٩ ، ٧,٦٪ من حجم الواردات . وهو رقم كبير للغاية لا يتناسب مع الاهداف السياسية الاقتصادية للدولة ، وعلى رأسها اصلاح المسار الاقتصادى .

واذا كانت الضرورة الاقتصادية للدولة ترى ضرورة استمرار سياسة « الاعفاءات » فإنه يصبح من الضرورى اجراء مراجعة دورية لتقييم هذه السياسة بغية التأكد من تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة ، مع اقتراح التعديلات والتشريعات المطلوبة لذلك . وكذلك ، ضرورة العمل على وضع الاسلوب الصحيح للتأكد من ان السلع « المعفاة » قد وجهت الى الغرض الاساسى منها ، ولم يتم تحويلها الى مجال آخر والعمل على الحد من تزوير الفوائد والمستندات الجمركية . واخيرا فاذا كانت الدولة قد ضمنت تحصيل المستحقات الجمركية اولا باول عن البضائع التى تسوردها الجهات الحكومية ، والهيئات العامة ، وشركات القطاع العام ، كنتيجة مباشرة لتطبيق نظام الافراج الجمركى عن هذه الواردات ، مقابل خصم الضرائب المستحقة عليها مباشرة من حصتها لدى بنك الاستثمار القومى . فإن المطلوب هو التوصل الى حل ، على نفس الدرجة من الكفاءة ، مع قطاع الاعمال الخاص .

وفى النهاية لابد بالاساس من ربط الاعفاءات الجمركية بهدف انتاجى واجتماعى ، ومنع تعدد اسباب الاعفاء ، وكذلك مراجعة الاعفاءات المقررة فى الاتفاقات الدولية .

وقد قامت الحكومة خلال العام الحالى باجراء عدة تغييرات وتعديلات ، على كيفية حساب الرسوم الجمركية للوردات . ففى مارس ، عدل اساس حساب الرسم الجمركى باسعار التعادل للنقد الاجنبى عند ١٨٩ قرشا للدولار . ولكن وبعد التعديلات الخاصة بالسوق المصرفية الحرة ، فقد اتفق على حساب « الدولار الجمركى » على اساس متوسط شهرى للاسعار المعلنة من قبل السوق المصرفية الحرة ..

ومن المعروف ان هذا القرار يعنى ضمنيا ان قيمة السلعة المستوردة ، مقومة بالجنيه المصرى ، قد ارتفعت بنسبة ٣٧٪ تقريبا (حيث كان متوسط سعر السوق المصرفية الحرة فى ذلك الوقت ٢٥٩ قرشا) الامر الذى يعنى زيادة العبء الجمركى ، ويلى ذلك رفع اسعار العديد من السلع .

ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومة بتعديل التعريفة الجمركية الصادرة فى عام ١٩٨٦ ، وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ .

وقد ركزت التعريفة الجديدة على حماية الصناعة الوطنية ، فتم رفع الفئة الجمركية على نظام الرى بالتنقيط الكامل تشجيعا لصناعة المواسير فى مصر . بالاضافة الى خفض الفئة الجمركية على اغلب الخامات ومستلزمات الانتاج ومواد الوقود والأخشاب والدقيق ، من ٥٪ فى القرار القديم ، الى ٣,٥٪ فى القرار الحالى .

هذا مع الاخذ بالحسبان ان التعريفة الجمركية قد انخفضت ايضا على بعض السلع الكمالية او السلع التى لها متيل محلى ، وهو الامر الذى يستتبع بالضرورة استمرار اغراق الاسواق من هذه السلع .

بالاضافة الى ذلك صدر القرار رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٩ بتخفيض فئات الضريبة على الاستهلاك بواقع ٣٥٪ بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج ، والخاضعة لفئة الضريبة .

ومن هنا يؤمل ان تؤدى السياسة الجمركية الجديدة الى ترشيد الاستيراد وخاصة بالنسبة للسلع التى لها انتاج محلى مثيل ، او نرغب فى الحد من استيرادها لعدم اهميتها لنا فى الوقت الحالى . وهو ما يدفعنا الى التساؤل عن اسباب تخفيض ضريبة الاستهلاك على السلع المستوردة ؟ خاصة وان المستلزمات الانتاجية والمواد الغذائية الاستراتيجية لا تخضع لهذه الضريبة ، فلماذا اذن تخفيض ضريبة الاستهلاك على باقى السلع غير الضرورية أو الكمالية .

جـ ـ عجز الموازنة والتضخم :

لا يختلف اثنان حول تفاقم مشكلة « التضخم » فى مصر بصورة كبيرة الأمر الذى انعكس على وظائف النقود ، خاصة تلك المتعلقة باعتبارها « مخزنا للقيم » . نتيجة للتدهور المستمر فى القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم لجوء الافراد الى الادخار « بالعملات الاجنبية » ـ على النحو الذى سنفصله فيما بعد . ناهيك عن زيادة الميل للاستهلاك ونقص الميل للادخار . ومن ثم خفض معدلات الاستثمار والنمو . واصبح من الضرورى العمل على زيادة الاجور النقدية لكى تتماشى مع هذه الاوضاع وبالتالى تزايد الانفاق العام .

وهناك العديد من الاسباب والعوامل وراء تفاقم الوضع ، ولكن اهم هذه العوامل يأتى بالاساس من التزايد المستمر فى عجز الموازنة العامة للدولة . حيث تلجأ الحكومة للجهاز المصرفى لتمويل العجز ، بعد عجز مواردها السيادية والجارية عن تمويل الانفاق الجارى والاستثمارى . وينقسم الاقتراض الحكومى من الجهاز المصرفى الى قسمين الاول يمثل الاقتراض من السلطات النقدية (البنك المركزى) وهذا لا يتعدى مجرد اصدار نقدى جديد . والثانى يتمثل فى الاقتراض من المصادر التجارية ، وهذا ينطلق ، فى جزء منه على الاقل ، من درجة من التوسع النقدى ، تعتمد على وجود احتياطيات غير مستخدمة لدى المصارف التجارية ، تفوق الاحتياطات القانونية .

بالأضافة الى ما سبق هناك الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية ، والسحب من الارصدة النقدية الخاصة بالخزانة ، وهو اقتراض حقيقى (غير تضخمى) .

ومن المعروف ان الاوراق المالية الحكومية ، التى فى حوزة البنك المركزى سنويا ، توزع على قسمى اصدار النقد والعمليات المصرفية . ويقابل الزيادة التى تدخل فى الاصول المقابلة للاصدار النقدى زيادة مباشرة فى حجم الاصدار النقدى . اما الزيادة التى تدخل فى الاصول قسم العمليات المصرفية ، فهى التى تمثل طلب الحكومة على الائتمان المصرفى .

وتشير البيانات المتاحة إلى أن العجز الفعلى فى الحسابات الختامية يجاوز بكثير المخطط فى الموازنات العامة للدولة . فعلى سبيل المثال بلغ العجز الصافى فى الحسابات الختامية لعام ١٩٨٨/٨٧ حوالى ٤٣٨١,٤ مليون ، بينما كان العجز الصافى المخطط لا يتجاوز ٦٨٠ مليون جنيه وبنسبة إنحراف تصل الى ٦٤٤٪ عن المخطط . أنظر جدول ٢٤

جدول رقم (٢٤)
بالمليون جنيه

السنة المالية	العجز الصافى المخطط	العجز الصافى الفعلى	الانحراف الفعلى عن المخطط	٪الانحراف
١٩٨٥/٨٤	١٢٠٠	٢٤٣٦,٥	١٢٣٦,٥	٪١٠٣
١٩٨٦/٨٥	٩٠٠	٤١٥٩,٩	٣٢٥٩,٩	٪٣٦٢,٢
١٩٨٧/٨٦	٧٨٠	٢٤١٨,٧	١٦٣٨,٧	٪٢١٠,١
١٩٨٨/٨٧	٦٨٠	٥٠٦١,٤	٤٣٨١,٤	٪٦٤٤,٣

* حسب وجمعت من الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .

وتشير البيانات المتاحة الى أن التضخم فى مصر قد دخل الحلقة اللولبية ، وأصبح ذا طبيعة استمرارية ذاتية . فهو يؤدى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة . وهذا الأخير يؤدى الى خلق نقود جديدة ومن ثم توليد ضغوط تضخمية وهكذا دواليك .

عموما فإنه ووفقا للأرقام القياسية لأسعار الجملة ، يبلغ معدل التضخم نحو ٢٥٪ فى السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ ، بينما يقدر وفقا للأرقام غير الرسمية ما بين ٤٠ ـ ٤٥٪ . ويرجع الفرق بين الرقمين لطبيعة الأرقام القياسية حيث تعانى العديد من أوجه القصور والنقص منها إنها تعتمد على الأسعار الرسمية وليس الأسعار الفعلية فى السوق . خصوصا عندما يكون عرض السلع فى الأسواق شحيحا ، وحينما تضعف سلطة الدولة على الأسعار . ومن هنا فإننا نعتقد أن إرتفاع الأسعار الفعلية التى يتم التعامل بها بالنسبة لكثير من السلع والخدمات (خاصة فى الريف) تتجاوز بكثير حركة الأسعار الرسمية . ومن ناحية أخرى فإنه وحتى تكون الأرقام القياسية للأسعار أكثر دلالة على معدل التضخم فى الواقع المصرى ، فلابد من إعادة النظر فى أوزان الترجيح لبنود الانفاق المختلفة . ولاشك أن التضخم يعكس بالاساس الخلل فى العلاقة بين العرض الكلى والذى يتمثل فى الناتج المحلى بسعر السوق بالاضافة الى عجز الميزان التجارى . بينما يتكون الطلب المحلى من الاستهلاك العائلى والانفاق الحكومى والاستثمار الثابت والتغير فى المخزون . ومن هنا فإن دراسة أسباب التضخم تعنى بالأساس تحليل لمكونات هذه العناصر . هذا مع مراعاة أن تقويم الطلب المحلى يتم بالأسعار الجارية ، بينما يتم تقويم العرض المحلى بالأسعار الثابتة .

بالاضافة الى ذلك يمكن قياس معدل التضخم باعتباره الفرق بين معدل التوسع النقدى مضافا إليه معدل الزيادة فى السرعة الدخلية للنقود من ناحية ، ومعدل النمو الحقيقى فى الدخل أو الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى .

ولا تخفى الآثار العديدة الناجمة عن إرتفاع معدلات التضخم سواء تمثلت فى إرتفاع نسبة حيازة العملات الأجنبية وبالتالى إزدياد دولرة الاقتصاد المصرى ، كما سنوضح فيما بعد ، أو إرتفاع معدلات الفائدة الرسمية . هذا فضلا عن الآثار التى تنجم عن زيادة سرعة تداول النقود فى المجتمع . والأثر على أسعار الصرف ، وأخيرا أثرها على توزيع الدخول . وكلها آثار سلبية تؤدى بالأساس الى تدهور الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من السكان . ومن هنا أصبح من الضرورى العمل من أجل القضاء على هذه المشكلة ، أو على الاقل تخفيف حدتها عن كاهل السواد الأعظم من السكان . وهو ما يتطلب بالأساس القضاء على العجز الصافى فى الموازنة العامة للدولة سواء تمثل ذلك فى إصلاح الهيكل الضريبى من أجل زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالى زيادة موارد الدولة ، أو الحد من الدخول التى تنفق على الاستهلاك . وثانيهما تعديلات السياسة النقدية والائتمانية المتبعة حاليا بغية القضاء على اوجه التسيب الائتمانى الحالى ، وترشيد عملية الاقتراض المصرفى . (كما ستوضح فيما بعد) . وثالثهما ترشيد الاستيراد والحد من الواردات فى ضوء متطلبات الاستهلاك الضرورى ، ومتطلبات تنفيذ البرامج الاستثمارية فقط ، مع العمل على اتباع سياسة تجارية متوازنة مع العالم الخارجى .

٢ ـ الأوضاع النقدية والائتمانية :

مما لاشك فيه أن السياسة النقدية والائتمانية قد اصبحت من أهم الادوات الفاعلة فى الاقتصاد المصرى . فمن المعروف أن الأولى تهدف الى حماية العملة الوطنية من التعرض للتقلبات الواسعة وبالتالى التأثير على مستويات الأسعار ومستوى المعيشة بشكل عام . بينما تهدف السياسة الائتمانية الى التأثير فى حجم وسائل الدفع الاجمالية بحيث تؤدى الى امتصاص السيولة الزائدة ، أو حقن الاقتصاد القومى بتيار نقدى إضافى .

والقول بأهمية السياسة النقدية ، لايقلل من أهمية السياسة المالية ، وبالتالى فلا ينصح بالتركيز على أحداها دون الأخرى . حيث إنهما ضروريتان تدعم كلاهما الاخرى بحيث يجب العمل على اختيار التوليفة المناسبة .

وعلى الرغم من تعدد وتنوع ادوات السياسة النقدية والائتمانية لتنفيذ المهام المنوطة بهما (مثل سياسة الاصدار النقدى ، ونسبة الاحتياطى النقدى ، ونسبة السيولة) الا اننا ولأغراض التقرير الاستراتيجى سنركز على أبرز ما شهدته فترة التقرير من تعديلات وأهمها المعايير الموضوعة للتوسع الائتمانى والذى استهدف الربط بين التوسع فى الائتمان الممنوح من البنوك وبين قدرة تلك البنوك فى الائتمان المصرفى بما يتماشى مع الزيادة فى الودائع لديها . وبما يتوافق فى ذات الوقت مع متطلبات معالجة حالة الركود النسبى السائد فى بعض القطاعات .

وينص القرار الصادر من البنك المركزى فى أغسطس ١٩٨٨ ، على الزام البنوك التجارية كل على حدة بالا تجاوز جملة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية وكذا الجلاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٠٪ من أرصدة الودائع بكافة صورها لذات القطاعين المذكورين معا .

وهذا فضلا عن الزام البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ، بما فيها فروع البنوك الأجنبية بالا يجاوز معدل نمو التسهيلات الممنوحة من خلالها للقطاع الخاص التجارى نسبة ٨٪ منها فى نهاية يونية ١٩٨٨ ، وذلك خلال العام المالى ١٩٨٩/٨٨ . كما تم فى مايو ١٩٨٩ رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، وذلك فى محاولة لاجتذاب أكبر قدر من المدخرات ، مع ترشيد الائتمان ورفع كفاءة توجيهه لكى ينساب بدرجة أكبر الى تمويل الأنشطة الانتاجية .

وتشير البيانات المتاحة الى أن السيولة المحلية قد زادت لتصل الى ٦٢,١٧٤,١أ مليون جنيه فى نهاية يونية ١٩٨٩ ، مقابل ٥٢,٣٧٨,٢ مليون فى نهاية يونية ١٩٨٨ ، اى بزيادة قدرها ٨,٧٩٥,٩ مليون . وبمعدل نمو قدره ١٦,٨٪ هذا مع ملاحظة أن بيانات الخطة تشير الى هبوط معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥,٩٪ خلال السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ الى ٥٪ خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ . وهنا ينبغى الاشارة الى أن أهم مصادر الزيادة فى السيولة المحلية قد جاءت نتيجة للزيادة فى إجمالى اشباه النقود ، والتى إرتفعت من ٣٩,٣١٥,٦ مليون الى ٤٦,٨٦٤,٣ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ١٩,٢٪ . ويرجع السبب فى ذلك الى الزيادة فى القيمة المحلية للودائع بالعملات الأجنبية والتى ارتفعت من ٢٤,٢٠٦,٣ مليون جنيه الى ٢٩,٢٧٠,٨ مليون وبنسبة زيادة قدرها ٢٠,٩ ٪ تقريبا . (وهى ترجع فى جانب كبير منها الى تأثر رصيد العملات الأجنبية بالارتفاع فى سعر الصرف من ٢٣١ قرش للدولار فى نهاية ١٩٨٨ الى ٢٥٩ قرش للدولار فى نهاية يونيه ١٩٨٩) .

هذا مع الأخذ بالحسبان ان معدل نمو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى خلال السنة المالية الحالية قد بلغ ٧,٢ ٪ حيث وصل الى ١٠,٧ مليار جنيه ، مقابل ٩,٩ مليار فى العام السابق .

وقد بلغ رصيد النقد المصدر ١١,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيه ١٩٨٩ بزيادة قدرها ٨٤١ مليون جنيه عن العام السابق ، وبمعدل ٧,٩ ٪ ويرجع الجانب الأكبر من الزيادة فى النقد المصدر الى زيادة اكتتابات البنك المركزى فى الأوراق المالية الحكومية ، لتغطية العجز النقدى فى حسابات الحكومة . وبتغطية الزيادة فى النقد المصدر بصكوك على الخزانة العامة للدولة ، فقد تصاعدت قيمة الأوراق المالية الحكومية حيث شكلت ٩٨,٢ ٪ من اجمالى الأوراق المالية فى نهاية يونيو ١٩٨٩ . فبلغت الزيادة فيها ٥,٤٥٧,٨ مليون جنيه ، بنسبة ٢٨,١ ٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٢,٣٣,٧ بنسبة ١٣,٧ ٪ فى السنة المالية السابقة .

ويرجع السبب فى ذلك الى اصدار عدة سندات ، معظمها لتغطية العجز فى موازنة ٨٨ / ٨٩ بحوالى ٤٠٥٥ مليون جنيه ، ولتغطية عجز سنوات سابقة بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه . هذا مع ملاحظة ان رصيد الذهب من مكونات غطاء الأصدار قد هبط من ٥٥٥,٧ مليون جنيه فى نهاية يونيه ١٩٨٨ إلى ٤٧٤,٨ مليون جنيه ، وبنسبة انخفاض تبلغ ١٤,٦ ٪ .

أ ـ السياسة الائتمانية :

تهدف سياسة الرقابة على الائتمان بالأساس الى التأثير فى حجم السيولة المحلية ، بحيث تتناسب مع معدل النمو الحقيقى فى الناتج كما تهدف الى السيطرة على حجم الاحتياطيات الدولية والأصول الأجنبية التى فى حوزة الجهاز المصرفى ، وتساعد على تحقيق النمو المتوازن للقطاعات المكونة للاقتصاد القومى .

وبالتالى فإن السياسة المثلى للائتمان هى تلك التى تركز فى تمويل حركة النشاط الاقتصادى بالقدر الذى لايؤدى الى حدوث اتجاهات انكماشية ، او تضخمية .

ومن هنا يلاحظ المتتبع للسياسة الائتمانية المصرية انها قد قامت منذ ٨٢ / ١٩٨٣ وحتى الآن باتباع سياسة نقدية تقييدية بهدف التأثير على جانب الطلب فى الاقتصاد . وقد جاءت هذه السياسة فى اعقاب التوسع الكبير والنمو الهائل الذى حدث فى حجم التسهيلات الائتمانية فى الفترة السابقة ، للفترة المشار اليها آنفا .

وقد أصدر البنك المركزى عدة قرارات لوضع ضوابط على الائتمان المحلى والتى سبق الاشارة اليها من قبل ، وذلك بهدف الحد من التوسع الائتمانى غير المرغوب فيه ، وبالتالى الحد من الضغوط التضخمية فى السوق ، والناشئة عن زيادة كمية وسائل الدفع .

كما تضمنت القواعد تقرير حدود قصوى للتوسع فى مجال اقراض الوحدات العاملة فى القطاع التجارى ، وكذا القطاع العائلى ، بما يهدف الى توجيه اهتمام البنوك نحو تمويل القطاعات الانتاجئة .

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة المصرية تستخدم اساليب تحديد وضبط التوسع الائتمانى كاداة قصيرة الأجل حيث لم تتجاوز فترة تطبيق كل اسلوب اكثر من عام ، ناهيك عن التعدد والتنوع فى هذه الأساليب ، الأمر الذى يفقدها الكثير من فاعليتها . ومن المعروف ان

نسبة حجم الائتمان المصرفى الى الناتج المحلى الاجمالى ، انما تتوقف على البنيان الاقتصادى والمالى للدولة ، وعلى المكان الذى تحتله البنوك التجارية فى النشاط الاقتصادى وعلى طبيعة وحجم السوقين النقدى والمالى معا .

وقد بلغت الأصول الائتمانية المحلية ٦٣,١٢٧,٦ مليون جنيه فى نهاية يونية ١٩٨٩ ، مقابل ٥٢,٧٧٦,٨ مليون فى نهاية يونية ١٩٨٨ . هذا مع ملاحظة ان القطاعات الحكومية قد استحوذت على نصيب الأسد من هذا الائتمان حيث بلغ صافى المطلوبات منها ٣١٠٤٢,٤ مليون جنيه وبنسبة ٤٩,٢ ٪ من هذا الائتمان . واستحوذت شركات القطاع العام على ٨٩٨٢,٢ مليون جنيه وبنسبة ١٤,٢ ٪ . تقريبا .

وبلغ المطلوب من قطاع الأعمال الخاص ١٨٢٤,٥ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٩ ٪ تقريبا عن العام السابق وتجدر الاشارة الى انه وعلى الرغم من ازدياد قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص بصورة كبيرة ، الا انه لايساهم بنفس القدر فيما يتعلق بالودائع حيث يبلغ اجمالى ودائع هذا القطاع حوالى ٩١٧٦,١ مليون جنيه . هذا بينما تبلغ ودائع القطاع العائلى حوالى ٣٢,٢ مليار جنيه ، بينما يبلغ اجمالى الائتمان المخصص له ٩٩٣,٤ مليون جنيه فقط .

وهذا يدل على ان القطاع الخاص مازال يعتمد بشكل اساسى على المدخرات العائلية فى تمويل استثماراته الداخلية ، مقابل استثمار معظم رؤوس اموالهم بالخارج . ومن هنا فإن هؤلاء الرأسماليين لا يستعينون مباشرة بالمدخرات الحقيقية عن طريق سوق المال (طرح اسهم او سندات او صكوك للاكتتاب العام والتداول فى البورصة) ولكنهم يقترضون اساسا من البنوك التجارية ، قروضا هى من حيث الشكل قروض قصيرة الاجل يحسبها البنك المركزى ضمن السيولة المحلية او وسائل الدفع المتاحة .

وهنا يتم الخلط بين سوق النقد (اى القروض قصيرة الأجل) ، وسوق المال الخاص بالقروض طويلة ومتوسطة الأجل) فالأولى يجب ان توجه اساسا لعلاج مشكلة سيولة او نقص طارىء فى المدفوعات الخاصة بالمنشأة . اما تمويل الاستثمار فيجب ان يتم من مدخرات حقيقية وليس من سيولة مصرفية كما هو الوضع .

ويرى البعض ان استمرار الحكومة فى الاقتراض من الجهاز المصرفى ، بهذه النسبة الكبيرة ، من اجمالى الائتمان المحلى تمثل قيدا على فاعلية القيود الكمية على الائتمان بشكل عام . وعلى هذا فإن تحديد حجم الائتمان لن يجدى الا بالحد من الائتمان الحكومى .

ومع تسلمنا الكامل بضرورة الحد من الائتمان الحكومى ، والاصدار النقدى الجديد ، وبالتالى معدلات التضخم فى المجتمع . الا ان القواعد الجديدة سوف تفصل تماما بين القطاعين بمعنى ان امكانية الازاحة **Croviding out** هنا غير واردة على الاطلاق خاصة فى ضوء ما تؤكده البيانات والاحصاءات المنشورة من البنك المركزى . والتى تشير الى تزايد حصة القطاع الخاص ، على حساب الحكومة ، من جملة مطلوبات الجهاز المصرفى . هذا مع الاشارة الى ان عدم توافر الطلب الجيد الكافى على الائتمان من جانب المشروعات الزراعية والصناعية ، يرجع بالأساس الى معوقات الاستثمار فى هذه القطاعات . كما يرجع الى صعوبة التوظيف فى الأوراق المالية نتيجة لركود سوق المال . خاصة وان نمو سوق المال يؤدى الى زيادة قدرة البنوك على مواجهة مشكلات توجيه الودائع الى القطاعات الانتاجية سواء فى شكل ائتمان او استثمارات مباشرة .

ويلاحظ انه قد تحققت خلال السنة المالية الحالية زيادة فى صافى الائتمان المحلى الممنوح من الجهاز المصرفى قدرها ١٠,٤ مليار جنيه ، مقابل ٨,٦ مليار خلال السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ خص القطاع الحكومى منها دون شركات القطاع العام نحو ٥,٤ مليار جنيه بما يمثل ٥١,٩ ٪ من الزيادة . واقترن ذلك بثبات النصيب النسبى للحكومة فى صافى الائتمان المحلى عند ٤٩ ٪ تقريبا . اما الزيادة فى الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام فيلاحظ انها قد انخفضت من نحو ١,٩ مليار جنيه فى السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ١,٥ مليار جنيه فى السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ . على ان نصيب الائتمان الممنوح للحكومة متضمنا الممنوح لشركات القطاع العام مازال يمثل الوزن الأكبر (٦٣,٤ ٪) فى جملة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات .

ب ـ سعر الفائدة :

من المعروف ان التراكم الرأسمالى يتطلب وجود مدخرات كافية فى المجتمع ، واستثمارها بطريقة منتجة ومن هنا فإن توفير التمويل اللازم للتنمية بأقل قدر من التضخم يعنى تركيز السياسة النقدية على تعبئة وتنمية المدخرات الحقيقية والوصول الى المستوى المناسب بغية سد الثغرة بين الادخار المحلى والاستثمار المطلوب .

ومن هنا تأتى اهمية الدور الذى يلعبه « سعر الفائدة » فى المجتمع . وهو ما دفع البعض الى المطالبة بتعديل سعر الفائدة الأسمى ، بحيث يكون موجبا اى الوصول بأسعار الفائدة على الودائع الادخارية الى معدلات تتجاوز معدلات التضخم السائد . مما يعطى ثقة اكبر فى عملة الدولة ، ويضمن عدم الهروب منها الى

العملات الأجنبية ، تجنبا لتآكل الأرصدة النقدية بالعملات المحلية بسبب التضخم . هذا فضلا عن ان هذه السياسة تؤدى الى تشجيع الأفراد على الادخار والحد من الاستهلاك ، بالاضافة الى ترشيد عملية الاستثمار ، بحيث لايتم تنفيذ المشروعات ذات العائد المنخفض ، والحيلولة دون هروب رؤوس الأموال .

تلك هى بعض الآراء التى تطرح فيما يتعلق باهمية سعر الفائدة ودورها فى الاقتصاد القومى . وتكمن الملاحظة الاولى على هذه الآراء فى انخفاض للعديد من العوامل الأخرى ، التى تتدخل فى تحديد سعر الفائدة ، واهمها حجم الادخار المتوقع و « المتاح » فعليا ، وحجم الاستثمار المتوقع والمتاح والسياسة الائتمانية بشكل خاص ، والاقتصادية بشكل عام . ومدى توافر سوق المال وكيفية عمله . هذا فضلا عن العوامل الأخرى مثل مستويات الدخل ، وشريحة المنفعة منه على السلع الضرورية اللازمة . ومدى اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

وجدير بالذكر ان الحكومة المصرية قد قامت فى مايو ١٩٨٩ برفع اسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف جذب المدخرات للجهاز المصرفى ويتركز الهيكل الجديد فى : ـ

- رفع اسعار الفائدة على شرائح الودائع للأجال المختلفة بنسب تصل الى ٣ ٪ ويبلغ اعلى سعر فائدة على الودائع ١٦ ٪ سنويا ، وذلك بالنسبة للودائع لمدة سبع سنوات فاكثر . وتم تحديد اسعار الفائدة الخاصة بودائع التوفير بنسبة ١١ ٪ سنويا بعد ان كانت ١٠٪ فى الهيكل السابق .
- يمكن لبنوك القطاع العام المتخصصة قبول ودائع ادخارية لمدة ثلاث سنوات فاكثر ، بمعدل يزيد ٠,٥ ٪ سنويا على المعدلات الواردة بالهيكل ، ولا تسرى هذه الزيادة على ودائع شركات القطاع العام .

وعلى الجانب الاخر تم الاستمرار فى اسعار الفائدة التفضيلية على القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية ، بحيث يتم التفريق بين قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير والاسكان .. الخ ومن هنا تم رفع سعر الفائدة على هذه القروض بحوالى ٢ ٪ تقريبا . مع استخدام التفرقة الزمنية هذا مع ترك الحرية كاملة للبنوك فى تحديد اسعار الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية ، لتتمشى مع اسعار الفائدة فى الاسواق العالمية . ولاشك ان اثر هذه السياسة سوف يبرز خلال العام القادم حيث لم تتعد فترة تطبيقه اكثر من شهر فى السنة الحالية محل العرض .

عموما فاننا نلاحظ انه وبدءا من يناير ١٩٧٦ ، اخذ البنك المركزى المصرى فى تنفيذ سلطاته التى خولها له القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بحقه فى تحديد اسعار الفائدة (المدينة والدائنة) دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى اى تشريع اخر .

وخلال هذه الفترة قام البنك المركزى برفع اسعار الفائدة عدة مرات متتالية ، وقد تزامن ذلك مع ازدياد ارصدة الودائع لدى الجهاز المصرفى حيث قفزت من ٦٣٠٦,٨ مليون جنيه فى نهاية ١٩٨٠ الى ١٦,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيه ١٩٨٤ ثم الى ٢٥,٥ مليار فى نهاية يونيه ١٩٨٦ ومع التغيرات الكبيرة فى اسعار الصرف للجنيه المصرى خلال الفترة السابقة فقد ارتفع مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفى الى ٤٣,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيه ١٩٨٨ والى ٥١,٥ مليار فى نهاية يونيه ١٩٨٩ .

وعلى الرغم من تزامن الزيادة فى الودائع مع حركة اسعار الفائدة ، المشار اليها أنفا ، إلا اننا نرى ان ذلك لا يرجع بالاساس الى ارتفاع اسعار الفائدة ، بقدر مايرجع الى التغيرات التى يشهدها المجتمع خلال تلك الفترة .. ومنها عودة مجموعة لا بأس بها من المصريين العاملين بالخارج ، عودة نهائية ، وبالتالى تلجأ مجموعة لا يستهان بها من هؤلاء الى الجهاز المصرفى لايداع حصيلة هذه الفترة ، خاصة بعد ضرب شركات تلقى (توظيف) الاموال عقب صدور القانون الجديد لتنظيم عمل هذه النوعية من الشركات .

وثان الملاحظات التى تظهر من الجدول السابق ، تراجع معدلات نمو الادخار بالجنيه المصرى ، مع تزايدها بالنسبة للعملات الاجنبية . ويرجع السبب فى ذلك الى ان هيكل اسعار الفائدة على الودائع الاجنبية فى مصر لا يخضع لاى رقابة من سلطات النقد الاجنبى حيث يترك تحديده وفقا لاتجاهات اسعار الفائدة فى الاسواق المالية والنقدية الدولية . فليس هناك نص واضح فى سائر القوانين يعطى البنك المركزى حق تحديد اسعار كفائدة على العملات الاجنبية وفقا للاجال المختلفة . وفى ظروف غياب سوق منظمة للتعامل بالنقد الاجنبى فى مصر ، والتحديد الصارم والملزم لاسعار الفائدة بالعملة المحلية .

وأمام هذه الحقيقة بدا واضحا مدى الضغوط التى يتعرض لها الجنيه المصرى امام موجة الارتفاع الحاد فى اسعار الفائدة على العملات الاجنبية وبخاصة الدولار ، ولقد ادى ذلك الى اقبال المدخرين فى الداخل على سحب ودائعهم بالعملة المحلية وشراء العملات الاجنبية من السوق السوداء لايداعها فى البنوك للاستفادة من اسعار الفائدة الاعلى . وهو مايشير الى ازدياد « دولرة » الاقتصاد القومى ولاتخفى الاثار الناجمة عن مثل هذا الوضع .

مما سبق يتضح لنا ان محاولة تعبئة المدخرات

المحلية من خلال رفع مستويات الفائدة يتوقف كثيرا على مدى نجاح الحكومة فى معالجة التضخم ، اى تقليل الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز . او تغطية هذا العجز من الموارد الحقيقية للمجتمع ، وليس بطبع البنكنوت كما تفعل حاليا . اما دون ذلك فإن سعر الفائدة سوف يصبح جزءا من اسباب التضخم . كما ان رفع اسعار الفائدة فى ظل التشوهات السعرية الحالية وغيرها من معوقات الاستثمار ، يحفز تدفق المدخرات الى البنوك ولا يشجع الطلب على الائتمان ، مما يؤدى الى توفير موارد عاطلة لدى البنوك .

ومن هنا فانه ومع تسليمنا الكامل بضرورة رفع قيمة العائد الحقيقى على الاصول المالية الا ان هذا الهدف يجب تحقيقه عن طريق خفض معدل التضخم ، وليس رفع سعر الفائدة الاسمى ، وذلك فى الحدود اللازمة للموازنة بينهما .

جـ - السوق المصرفية الحرة :

أشرنا فى التقرير السابق لنشأة السوق المصرفية الحرة والتى بناء عليها تم توحيد اسعار الصرف القائمة فى سعر واحد ، يحدد عن طريق لجنة السوق ، ووفقا للاوضاع السائدة . وبهذا تم نقل معظم الموارد والاستخدامات من البنوك التجارية المعتمدة الى السوق المصرفية الحرة . وكان من بين ماشمله النقل ايرادات شركات الملاحة والطيران الاجنبية والتأمين وحصيلة بعض صادرات القطاع العام الصناعية ، وبعض المدفوعات المنظورة وغير المنظورة ، كما تم الاتفاق على ان تسدد الاقساط والفوائد الناشئة عن استخدام التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين عن طريق هذه السوق .

كما أصدر وزير الاقتصاد قراره باجازة تسوية مديونية القطاع الخاص الاجنبى من موارد السوق المصرفية الحرة ، وذلك فى حدود ١٠ ٪ من هذه الموارد . بشرط ان تكون هذه المديونيات مستحقة السداد من تاريخ العمل بالقرار المذكور .

وتشير مؤشرات السوق المصرفية خلال العام محل التقرير الى انخفاض اسعار الصرف للجنيه المصرى بالاسواق السوداء ، وانخفاض الهامش بين السعريين ، الامر الذى يدفع الى الاعتقاد بان هذه السوق قد نجحت فى اداء المهام المنوطة بها .

ومع عدم التقليل او التهويل من الدور الذى لعبته هذه السوق فى اعادة الانضباط النسبى للاسواق الا ان الامر يتطلب الدراسة التحليلية لميكانزمات عمل السوق خلال هذه الفترة . وهنا نلاحظ ان الموارد من النقد الاجنبى لهذه السوق قد ارتفعت من ١١,٨٢٤,٥ مليون جنيه ، الى ١٣,٣٥٤ مليون خلال عامى ٨٧/ ١٩٨٨ و ٨٨/ ١٩٨٩ على التوالى .

هذا مع الاخذ بعين الاعتبار التغير فى اسعار الصرف التى يتم على اساسها التقييم والتى ارتفعت من ٢٢٢,٩ قرش للدولار لعام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ٢٣٨,٧ قرش للدولار عام ٨٨/ ١٩٨٩ .

ويلاحظ ان جميع بنود الموارد قد زادت باستثناء تحويلات العاملين بالخارج والتى انخفضت من ٣٢٢٣,٨ مليون جنيه الى ٣٠٥٨,٤ مليون ولتنخفض نسبة مساهمتها فى الموارد المتاحة من ٢٧,٣ ٪ الى ٢٢,٩ ٪ خلال عامى ٨٧/ ١٩٨٨ و ٨٨/ ١٩٨٩ على التوالى . بينما ارتفعت الايرادات السياحية من ١٧٩٩,٤ مليون جنيه الى ٢٠٦١,٦ مليون وبنسبة ١٤,٦ ٪ .

وتمثلت اهم بنود الزيادة فى الموارد الاخرى والتى وصلت نسبة الزيادة فيها الى ٢٨,٤ ٪ لتصل الى ٥٩٦٨,٣ مليون جنيه خلال السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ وذلك نتيجة لزيادة المتحصلات الحكومية ومصروفات الهيئات الدبلوماسية ومصروفات الشركات الاجنبية التى تعمل فى مصر ، وارباح شركات وبنوك مصرية تعمل فى الخارج .

وعلى الجانب الاخر ارتفعت الاستخدامات النقدية فى هذا السوق خلال السنة المالية ٨٨/ ١٩٨٩ بمقدار ١٠٦٣,٧ مليون جنيه لتصل الى ١٣٠٣٤ مليون مقابل ١١٩٧٠,٣ مليون فى السنة المالية السابقة .

وقد تمثل هذا الارتفاع بصورة اساسية فى المدفوعات غير المنظورة والتى ارتفعت بنسبة ٣٥ ٪ عن السنة المالية السابقة لتصل الى ٤٣٧٤ مليون جنيه وهذا البند يشمل المدفوعات على الفوائد والارباح وفوائض شركات الطيران الاجنبية ، والمسدد من اقساط تسهيلات الموردين ونفقات السياحة والعلاج .

ويلاحظ ان سوق الصرف الاجنبى قد انتابها نوع من الاستقرار والهدوء بل وشهد هذا العام ظاهرة تراجع اسعار « الدولار » بالسوق السوداء ، وهى ظاهرة غير مألوفة فى الواقع المصرى المعاش . ويصبح من الضرورى البحث فى تفسير هذه الظاهرة .

وهنا نرى ان هناك عدة احداث قد تواكبت مع بعضها البعض ، ونقصدا بها تحديدا عودة مجموعة لا بأس بها من المصريين العاملين بالخارج بشكل نهائى ، مع مراعاة ان معظم هؤلاء يضع امام عينيه تجربة شركات تلقى الاموال ، وماآلت اليه الاوضاع فيما بعد ، الامر الذى دفعه للبحث عن مصدر آمن ومشروع

للتعامل النقدى . وهو ماستغلته الحكومة المصرية بذكاء ، فرفعت اسعار السوق المصرفية للتقريب بينها وبين الاسعار بالسوق السوداء ، مع تشديد الحملة على تجار هذه السوق وعلى سوق المخدرات ، فكان ذلك دافعا قويا للجوء الى السوق المصرفية الحرة الرسمية ضمانا للامان . وقد ساعد على ذلك أيضا المصالحات المصرية / العربية التى تمت خلال العام ، وماعقبها من عودة مصر رسميا للجامعة العربية وسيادة شعور بالارتياح العام لدى المواطنين وهى العوامل التى احدثت اثارها على التعامل بالاسواق .

غير أنه من المتوقع ان تستمر مشكلة نقص العملات الاجنبية فى ضوء الحاجة اليها خاصة مع ازدياد العجز فى ميزان المدفوعات . ومن هنا فمازال من الضرورى ان تتبع الحكومة سياسة اقتصادية تهدف الى زيادة الطلب على العملة المحلية وتقليل الطلب على العملات الاجنبية . وهو مايتطلب تعديل « قانون النقد الاجنبى ولائحته التنفيذية » بهدف تجريم استخدام العملات الاجنبية فى تسوية اية مدفوعات تتم على ارض الوطن ، وتأكيد السيادة الوطنية للعملة المحلية ، مع ضرورة وضع نظام الاولويات فى توزيع الموارد المتاحة من النقد الاجنبى واحكام حركة الطلب على العملات الاجنبية فى مصر .

جدول رقم (٢٥)
الودائع بالجهاز المصرفى

بالمليون جنيه

	أخر يونية ١٩٨٨	أخر يونية ١٩٨٩
الودائع (إجمالى)	٤٣,٣٨٨,٨	٥١,٤٦١,٨
منها		
ودائع بالعملة المحلية (إجمالى)	١٩,١٨٢,٥	٢٢,١٩١,-
توزع على		
جارية	٤,٠٧٣,٢	٤,٥٩٧,٥
غير جارية	١٥,١٠٩,٣	١٧,٥٩٣,٥
منها القطاع العائلى		
- جارية	١,٨٩١,-	٢,٠٧٤,٩
- غير جارية	١٠,٥٢٣,١	١٢,٢٢٣,-
ودائع بالعملات الأجنبية (إجمالى)	٢٤,٢٠٦,٣	٢٩,٢٧٠,٨
توزع على		
جارية	٢,٥١٥,٥	٢,٩٩٤,-
غير جارية	٢١,٦٩٠,٨	٢٦,٢٧٦,٨
منها القطاع العائلى		
- جارية	١,٤٥٦,-	١,٦٩٥,١
غير جارية	١٢,٤٢٢,١	١٦,٢٣١,٣
٪ الودائع بالعملة المحلية الى إجمالى الودائع	٪٤٤,٢	٪٤٣,١
٪ الودائع الأجنبية الى إجمالى الودائع	٪٥٥,٨	٪٥٦,٩
٪ الودائع الجاريه الأجنبية الى إجمالى الودائع	٪١٥,٢	٪١٤,٨
٪ القطاع العائلى لاجمالى الودائع	٪٦٠,٧	٪٦٢,٦

جدول رقم (٢٦)
ختامى موازنة الخزانة العامة
(الاســتخدامات)

بالمليون جنيه

	١٩٨٦/٨٥	٪	١٩٨٧/٨٦	٪	١٩٨٨/١٩٨٧	٪
الاستخدامات الجارية		٪		٪		٪
اجور	٣٤٤٦,١	٢٥,٩	٣٦٩٠,٧	٢٨,١	٤٥٧٠,١	٪٢٨,٢
دعم	٢٩٠٨,٨	٢١,٩	١٦٥٢,١	١٢,٦	٣١٩٥,-	٪١٩,٧
قوات مسلحة	٣٠٩٥,٩	٢٣,٣	٣٥١٧,٥	٢٦,٨	٣٢٠٥,٨	٪١٩,٨
فوائد الدين العام المحلى	١٣٠١,٨	٩,٨	١٦١٢,٧	١٢,٣	١٩٢٦,٤	٪١١,٩
فوائد الدين الخارجى	٢٣٥,٩	١,٨	٢٣٠,١	١,٨	٣٧٧,٩	٪٢,٣
اعباء المعاشات	٨٨٦,٥	٦,٧	٩٥٥,٥	٧,٢	١٠٩٤,٣	٪٦,٨
المستلزمات السلعية والخدمية	٧٢٩,٥	٥,٥	٧١٠	٥,٤	٨٨١,١	٪٥,٤
نفقات جارية متنوعة*	٦٧٦,١	٥,١	٧٦٧,٩	٥,٨	٩٤٧,٥	٪٥,٨
جملة الاستخدامات الجارية	١٣٢٨٠,٦	٪١٠٠	١٣١٣٦,٥	٪١٠٠	١٦١٩٨,٤	٪١٠٠
جملة الاستخدامات الاستثمارية	٨٢٦١,-		٩٠٢٤,٢		١٣٥٢٢,٢	
جملة التحويلات الراسمالية	٢٧٤٤,٥		٢٣٦٩,٤		٣٧٣٩,٧	

* هى النفقات المنظورة وغير المنظورة للجهاز الحكومى ككل .

جدول رقم (٢٧)
ختامى موازنة الخزانة العامة
(الايرادات فعلى)

بالمليون جنيه

	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤
الايرادات الجارية(أ)				٦١٧٨,٥
ـ الايرادات السيادية	٨٤٥٨,١	٧١٦١,٤	٦٩٠٧,١	٣٥٢١,١
ـ الايرادات الجارية	٥٠٢٦,٦	٤٠٨٠,٩	٣٩٨٨,٣	
جمـــلة (أ)	١٣٤٨٤,٧	١١٢٤٢,٣	١٠٨٩٥,٤	٩٦٩٩,٦
الايرادات الراسمالية (ب)				
ـ الايرادات المتاحة للاستثمار	٤٣١٠,١	٣٣٨٢,٦	٢٨٣٥,٥	٢٣٨٤,٣
ـ الايرادات المتاحة للتحويلات	١٢٢٥,٧	٨٢٤,٢	٧٦٦,١	٧٩١,٨
جمـلة (ب)	٥٥٣٥,٨	٤٢٠٦,٨	٣٦٠١,٦	٣١٧٦,١
جملة الايرادات المتاحة	١٩٠٢٠,٥	١٥٤٤٩,١	١٤٤٩٦,٩	٢٨٦٥,٧
الايرادات السيادية				
ضرائب	٣٣٠٠,١	٢٨١٤,٧	٢٨٣٤,٩	٢٣٣٨,٦
جمارك	٢٣٧٧,٧	١٩٢٩,٤	١٨٠٧,٨	١٩٠٦,٦
الضرائب على الاستهلاك	١٩٨٣,٧	١٧٢٢,٤	١٤٨٩,٠	١٤٤٣,٧
ايرادات سيادية اخرى	٧٩٦,٦	٦٩٤,٩	٧٧٥,٣	٤٨٩,٦
	٨٤٥٨,١	٧١٦١,٤	٦٩٠٧,١	٦١٧٨,٥
الايرادات الجارية والتحويلات				
ـ فائض البترول	٩١١,٠	٨٠٥,٣	١٠٩٢,٦	٩٣٦,١
ـ فائض قناة السويس	٣١٨,٥	٢١٨,٤	٢٩٧,٠	٢٢٦,٢
ـ فائض الهيئات الاقتصادية الاخرى	١٠٤,١	١٠٢,٠	٤٧,٢	١٥٦,١
ـ فائض وارباح هيئات وشركات القطاع العام	٢٤٣,٧	٢٤٣,٨	٢٩٩,٦	٢٧٣,٢
ـ فائض البنك المركزى	٦١٢,٦	٤٩٥,٠	٤٢٠,٩	٣٥١,٩
ـ ايرادات جارية اخرى	٢٨٣٦,٥	٢٢١٦,٤	١٨٣٠,٩	١٥٧٧,٦

جدول رقم (٢٨)
خنامى موازنة الخزانة العامة

	فعلى ٨٥/٨٦		فعلى ٨٦/١٩٨٧		فعلى ٨٧/١٩٨٨
اجمالى الاستخدامات	٢٤٢٨٦,١	٪ ١٠٠	٢٤٥٣٠,١	٪ ١٠٠	٣٣٤٦٠,٢
اجمالى الايرادات	١٤٤٩٧,١	٥٩,٧	١٥٤٤٩,٠	٪ ٦٣	١٩٠٢٠,٦
العجز الكلى	٩٧٨٩,٠	٤٠,٣	٩٠٨١,١	٪ ٣٧	١٤٤٣٩,٧
تمويل العجز الكلى					
تمويل محلى	٠٣٠٢٠;٨	٣١	٢٨٦٩,٢	٪ ٣١,٦	٢٤٦٢,٠
تمويل خارجى	٢٥٩٨,٣	٢٦,٥	٣٧٩٣,١	٪ ٤١,٨	٥٦٣١,٥
تمويل مصرفى	٤١٥٩,٩	٤٢,٥	٢٤١٨,٨	٪ ٢٦,٦	١٢٨٤,٨
	٩٧٨٩	٪ ١٠٠	٩٠٨١,١	٪ ١٠٠	٩,٤٧٨,٣
					٥٠٦١,٤

الاعتماد الاصلى

	موازنة ٨٦/٨٧	موازنة ٨٧/٨٨
اجمالى الاستخدامات	٢٠٠٠٢,٢	٢٣٠٥٨,٨
اجمالى الايرادات	١٤٤٥١,١	١٨١١٨,٢
العجز الكلى	٥٥٥١,١	٤٩٤٠,٦
تمويل العجز الكلى		
تمويل محلى	٢٩٣٣,٦	٣٠٣٤,١
تمويل خارجى	١٨٣٧,٥	١٢٢٤,٨
تمويل مصرفى	٧٨٠,٠	١,٧

جدول رقم (٢٩)
تطور عبء الدين العام الداخلى
على الايرادات السيادية

القيمة بالمليون جنيه

	الفوائد المحلية المدفوعة	معدل الزيادة	الايرادات السيادية	معدل الزيادة	عبء الفوائد على الايرادات السيادية
٨٢/٨١	٣٦١	—	٤٧٢٣,٨	—	٧,٦
٨٣/٨٢	٧٦١,١	١١٠,٨	٥٣٧٤,٩	١٣,٥	١٤,٢
٨٤/٨٣	١٠٣٠,٦	٣٤,١	٥٥٨٧,٢	٣,٩	١٨,٣
٨٥/٨٤	١١٤٤,٩	١٢,٢	٦١٧٨,٥	١٠,٦	١٨,٥
٨٦/٨٥	١٦١٢,١	١٣,٦	٦٩٠٧,٢	١١,٨	١٨,٨
٨٧/٨٦		٢٣,٩	٧١٦١,٤	٣,٧	٢٢,٥

المصدر : لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب تقرير عن الحساب الختامى للدولة عام ١٩٨٧/٨٦ فبراير ١٩٨٩ .

رابعا : العلاقـات الاقتصاديـة الخـارجية

تهدف دراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية الى معالجة مدى تنوع هذه العلاقات ، ومدى درجة الانكشاف القومى والاختراق الاجنبى . وبالتالى مدى التدخل الخارجى فى عملية صنع القرار الاقتصادى بالمجتمع .

وفى عرضنا لميزان المدفوعات المصرى سوف نركز على كل من الميزان التجارى والميزان الخدمى ، والمديونية الخارجية .

١ ـ الميزان التجارى: ـ

تشير الاحصاءات المتاحة عن عام ٨٨ / ١٩٨٩ الى تدهور حصيلة الصادرات المصرية من ٣٢٧٤ مليون دولار الى ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة هبوط تصل الى ٢٢ ٪ عن العام السابق . (بينما تقتصر نسبة الهبوط على ١٠ ٪ فقط فى حالة تقيمها بالجنيه المصرى حيث هبطت الصادرات الى ٣٣٨٣,٥ مليون جنيه عام ٨٨ / ١٩٩٠ ، مقابل ٣٧٦٦ مليون جنيه عام ٨٧ / ١٩٨٨) . ويرجع السبب فى ذلك الى تدهور حصيلة الصادرات من السلعتين الرئيسيتين وهما القطن والبترول .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى ان الكمية المصدرة من القطن المصرى قد تراجعت من ٢ مليون قنطار خلال السنوات السابقة ، الى ١,٢ مليون قنطار فى العام محل التقرير .

ومن هنا تراجعت حصيلة صادرات القطن من ٢٤٩,٥ مليون جنيه فى سنة ٨٧ / ١٩٨٨ الى ١٨٨,٦ مليون فى سنة ١٩٨٩/٨٨ . وذلك على الرغم من ارتفاع اسعار التصدير من ٧٢٩,٥ جنيه للبالة ، الى ٩٦٢,٢ جنيه .

وكان من الطبيعى ان ينعكس ذلك على حصيلة الصادرات الزراعية ككل والتى انخفضت من ٦٣١,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٥٦٨,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ .

ويأتى انخفاض صادرات القطن ، كنتيجة للتدهور الشديد فى المحصول هذا العام والذى وصل الى ٥,٥ مليون قنطار بعد ان كان يتجاوز الستة ملايين ، ويرجع جزء منها الى انخفاض المساحة المنزرعة من ١,١ مليون فدان إلى ٩٨٠ الف فدان ، وانخفاض انتاجية الفدان من ٨,١ قنطار فى عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٧,٦ قنطار فى موسم ١٩٨٧/٨٦ والى ٧,١ قنطار فى العام الحالى .

ولا شك أن تدهور محصول القطن يؤدى الى انخفاض الكميات المتاحة للتصدير وبالتالى التهديد بفقدان الاسواق التقليدية للقطن المصرى من جهة . ويؤدى الى نقص الكميات المتجهة للصناعة المحلية (الغزل والنسيج) من جهة اخرى . وهو ماينعكس فى النهاية فى تدهور حصيلة الصادرات من هذه الصناعات ومن هنا نلاحظ انخفاض صادرات الغزل ، وصادرات الاقمشة القطنية خلال العام الحالى ، فى حين ارتفعت صادرات صناعة الملابس الجاهزة .

وفيما يتعلق بحصيلة صادراتنا البترولية ، فقد انخفضت بما قميته ١٠٩٣,٩ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ الى ٧٤٦,٤ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٩/٨٨ . اى بنسبة انخفاض قدرها ٣٢ ٪ وذلك كنتيجة لانخفاض متوسط اسعار التصدير من ٨٠ جنيه للطن الى ٦٥ جنيه تقريبا . ولتراجع الكمية المصدرة من البترول الخام من ١١,٥ مليون طن الى ٨,٨ مليون طن بين ذات العامين .

وقد اتسمت حصيلة الصادرات بالجنية المصرى من السلع الأخرى بالثبات النسبى ، حيث ارتفعت حصيلة الصادرات الصناعية من ٢٠٤٠,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٢٠٦٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ . مع الأخذ بالحسبان زيادة حصيلة صادرات السلع المصرية والسلع الهندسية والسلع التعدينية ، مع تراجع الحصيلة فى مجموعة الغزل والنسيج .

وعلى الجانب الاخر فقد ارتفعت قيمة الواردات

المصرية من ٩٨٤١ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى ١٠٧٨,٩ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ وبنسبة زيادة قدرها ٢,٤ ٪ عن العام السابق . بينما ارتفعت هذه القيمة بالجنية المصرى من ١٧,٧ مليار جنيه الى ١٩,٩ مليار خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة قدرها ١٢ ٪ وكانت أهم بنود الزيادة هى الزيادة فى الواردات الاستهلاكية حيث ارتفعت من ٤,٩ مليار جنيه الى ٥,٧ مليار (اى بنسبة زيادة قدرها ١٦ ٪ تقريبا) ، يليها الواردات الاستثمارية التى ارتفعت من ٥,٤ مليار جنيه الى ٦,١ مليار وبنسبة ١٣ ٪ تقريبا . بينما لم تتعد الزيادة فى الواردات الوسيطة اكثر من ٩ ٪ حيث ارتفعت من ٧,٧ مليار الى ٨ مليار خلال نفس الفترة .

وقد ترتب على ماسبق ارتفاع العجز فى الميزان التجارى من ٦٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٧٥٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٣٣,٣ ٪ عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٢٥,٥ ٪ فى العام محل التقرير . وانخفضت عدد شهور الوارداب التى تغطيها الاحتياطيات من ثلاثة شهور فى بداية الثمانينات الى ٢,٣ شهر فى عام ١٩٨٥/٨٤ ثم واصلت هبوطها الى شهر واحد تقريبا خلال العام الحالى .

ومن هنا اصبح العجز فى الميزان التجارى بشكل إحدى العقبات والتحديات الاساسية لمتخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع خاصة فى ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات ، واذا كان من المقبول الا تغطى قيمة الصادرات القيمة الكلية للواردات ، على اعتبار ان الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم فى عمليات التكويـن الرأسمالى والتى لاينخفض عائدها الا فى الاجل الطويل ، الا انه من غير المقبول ان لاتغطى قيمة الواردات الجارية (اى بعد استبعاد الواردات الاستثمارية) .

وبالتالى يصبح المطلوب هو البحث عن الكيفية التى يمكن بها انقاص حجم الواردات ، او على الاقل تخفيض معدلات النمو فى الطلب على هذه السلع . وهنا يدور الحديث عن عجز الجهاز الانتاجى فى اشباع الطلب (بشقية المحلى والخارجى) وتثار عدة قضايا منها كيفية اعادة تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع للتخصص فى انتاج سلع التجارة الدولية ، اى لانتاج السلع القابلة للتصدير ، أو السلع البديلة للواردات .

هذا فضلا عن ضرورة دراسة هيكل الواردات المصرية لمعرفة الضرورى منها ، والغير ضرورى . وبالتالى معرفة السلع القابلة للضغط كسلع الاستهلاك الترفى والكماليات ، بحيث يمكن فى النهاية ايقاف ذلك التدفق الكبير فى الواردات السلعية والحيلولة دون تطرف انماطه مع ايجاد ترابط بين مصادر الاستيراد ، والاسواق التى يمكن ان تستوعب الصادرات

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات نلاحظ ان دول السوق الاوربية المشتركة استحوذت على حوالى ٤٠ ٪ من اجمالى الصادرات (وتصدرت ايطاليا هذه المجموعة بنسبة ٢٦ ٪) ، وبلغت الاهمية النسبية للصادرات الى الدول الافرواسيوية ١٥ ٪ وجاء على رأسها اليابان (نتيجة لارتفاع وارداتها من البترول المصرى) بينما استحوذت الدول العربية على ١٣ ٪ من اجمالى الصادرات المصرية (خص منها دول مجلس التعاون العربى حوالى ٢٤ ٪ منها العراق ١٥,٧ ٪ والاردن ٤,٦ ٪ واليمن الشمالية ٣,٨ ٪) . وقد بلغت الاهمية النسبية للصادرات الى دول الكوميكون حوالى ٩,٢ ٪ وشغل الاتحاد السوفيتى المركز الاول فى هذه المجموعة بما نسبته ٥٩,٣ ٪ وذلك كنتيجة لارتفاع وارداته من السلع الكيماوية المصرية واهمها مستحضرات الجميل والبويات . هذا وقد بلغت الاهمية النسبية للصادرات الى الولايات المتحدة الامريكية حوالى ٦,٦ ٪ تتركز معظمها فى البترول الخام .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافى للواردات فقد جاءت دول السوق الاوربية المشتركة على رأس اول المصدرين للسوق المصرية وبنسبة ٣٧ ٪ من اجمالى الواردات المصرية ، يأتى على رأسها المانيا الغربية وفرنسا وبلغت الاهمية النسبية للواردات من الولايات المتحدة حوالى ١٦,٢ ٪ من الاجمالى وبالاضافة الى الواردات فى شكل منح تمثل ٨ ٪ من اجمالى الواردات) ، وبلغت الواردات من الدول الاوربية الاخرى ١٣ ٪ تقريبا ، ويأتى على رأسها سويسرا ، ثم الدول الافرواسيوية بنسبة ١٠,٨ ٪ بينما بلغت الاهمية النسبية للواردات من دول الكوميكون بحوالى ٦,٢ ٪ ، وتأتى على رأسها رومانيا . اما بالنسبة للواردات من الدول العربية فقد بلغت نحو ١,٤ ٪ (منها دول مجلس التعاون العربى حوالى ٢٣,١ ٪) .

٢ ـ الميزان الخدمى :

يلاحظ ان هذا الميزان قد حقق فائضا قدره ١٨٣٦,٣ مليون دولار وبنقص ٥,٤ ٪ عن عام ١٩٨٨/٨٧ والذى وصل فيه الى ١٩٤١ مليون دولار ويرجع السبب فى ذلك الى تزايد المدفوعات عن الخدمات من ٢٦٣٣,٦ مليون دولار الى ٣٢٠٧,٩ مليون دولار . وذلك كنتيجة اساسية لارتفاع مدفوعات الفوائد عن القروض من ٧٨٥,١ مليون دولار الى ١٠١٥,٧ مليون ونفقات السفر والتعليم فى الخارج والتى ارتفعت من ٨٥,٦ مليون دولار الى

جدول رقم (٣٠)
ميزان المدفوعات
[الحساب الجارى]

بالمليون دولار

	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
الصادرات « فوب »	٣٢٧٤,ـ	٢٥٤٥,٩
الواردات « سيف »	(-) ٩٨٤١,	(-) ١٠٠٧٨,٩
الميزان التجارى	(-) ٦٥٦٧,ـ	(-) ٧٥٣٣,ـ
الخدمات		
المتحصلات	٤٥٧٤,٦	٥٠٤٤,٢
منها		٥٣٠,٥
الشحن	٤٤٦,٦	١٣٠٦,٧
قناة السويس	١٢٦٨,٧	٧٢٨,٥
دخل الاستثمار	٦٢٤,١	٩٢٠,ـ
السياحة	٨٨٥,٩	١٥٥٨,٥
متحصلات اخرى	١٣٤٩,٣	
المدفوعات	(-) ٢٦٣٣,٦	(-) ٣٢٠٧,٩
منها ـ		
فوائد القروض	(-) ٧٨٥,١	(-) ١٠١٥,٧
الشحن	(-) ١١٤,٥	(-) ١٠٩,٥
مدفوعات تجارية	(-) ٢٠٤,٥	(-) ٢٤٧,١
نفقات سفر وتعليم	(-) ٨٥,٦	(-) ١١٣,٧
مصروفات حكوميه	(-) ٣١٩,٦	(-) ٣١٠,٩
مدفوعات أخرى	(-) ١١٢٤,٣	(-) ١٤١١,ـ
رصيد ميزان الحدمات	١٩٤١	١٨٣٦,٣
ميزان المعاملات الجارية	(-) ٤٦٢٦	(-) ٥٦٩٦,٧
التحويلات	٤٠٨١,٤	٤٢٣٩,٨
منها حكومية	[٦٩٧,٥]	[٧٠٩,٨]
تحويلات العاملين	[٢٣٨٣,٩]	[٢٥٣٠,ـ]
ميزان المعاملات الجارية والتحويلات	(-) ٥٤٤,٦	(-) ١٤٥٦,٩

١١٣,٧ مليون خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى .

وعلى الجانب الاخر ارتفعت المتحصلات فى الميزان الخدمى من ٤٥٧٤,٦ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٥٠٤٤,٢ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ . وذلك كنتيجة اساسية لزيادة المتحصلات من السياحة والتى ارتفعت من ٨٨٥,٩ مليون دولار الى ٩٢٠ مليون دولار ، ومتحصلات من الاستثمار من ٦٢٤,١ مليون دولار الى ٧٢٨,٥ مليون . بينما لم تبلغ الزيادة فى ايرادات قناة السويس الا ٣٨ مليون دولار فقط حيث ارتفعت هذه المتحصلات من ١٢٦٨,٧ مليون دولار الى ١٣٠٦,٧ مليون خلال عامى ٨٨/٨٧ . ١٩٨٩/٨٨ على التوالى .

ومن هنا فقد ازداد العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ٤٦٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٥٦٩٦,٧ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ . وقد ساعدت التحويلات العاملين بالخارج فى تحسين وضع هذا الميزان ككل ، حيث ارتفعت من ٣٣٨٧ مليون دولار تقريبا الى ٣٥٣٠ مليون . خلال الفترة محل الدراسة .

وعلى الرغم مما سبق فإن العجز فى ميزان المعاملات الجارية والتحويلات قد زاد بنسبة ١٦٨ ٪ حيث ارتفع من ٥٤٤,٦ مليون دولار الى ١٤٥٦,٩ مليون خلال عامى ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى

٣ - المديونية الخارجية :

من المعروف ان تزايد العجز فى ميزان المدفوعات يؤدى للجوء للاقتراض من العالم الخارجى بشكل اساسى .

وتشير بيانات البنك الدولى الى ان أجمالى الديون المستحقة قد وصلت فى نهاية عام ١٩٨٧ الى ٤٣,٦ مليار دولار (متضمنة غير المستخدمة) وذلك بعد ان كانت حوالى ٢٠,١ مليار فقط فى بداية الثمانينات وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة هذه الديون الى الناتج القومى الاجمالى الى ١٢٧ ٪ تقريبا . وبلغت نسبتها الى الصادرات السلعية والخدمية حوالى ٣٧١ ٪ عام ١٩٨٧ .

هذا مع ملاحظة ان حوالى ٨٥ ٪ من الاجمالى ديون طويلة الاجل ، والباقى قصيرة الاجل اما بالنسبة لتوزيع الدين الخارجى وفقا للجهات الدائنة ، فإن الولايات المتحدة الامريكية تعد اكبر الدائنين بنحو ١٩ ٪ من جملة الدين ، تليها فرنسا نحو ١٦ ٪ بالاضافة الى المانيا الاتحادية واليابان ، وهيئة الخليج للتنمية والكويت والبنك الدولى للانشاء والتعمير .

وتستخدم عدة مؤشرات لقياس العبء الذى يتحمله الاقتصاد القومى للوفاء بالالتزامات الخارجية الناشئة عن الديون الخارجية ، سواء تمثل ذلك فى نسبة عبء الدين الى اجمالى المتحصلات عن الصادرات السلعية ، او فيما يتعلق بالمتحصلات الجارية وهو المؤشر الذى يدل على مدى ثقل الالتزامات الناشئة عن الديون على الاقتصاد المصرى ، بحيث يصبح الحجم المتبقى من المتحصلات الجارية محدودا وقد لا يكفى لتمويل الواردات الضرورية التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى .

وبما ان مقتضيات التنمية تتطلب توفير موارد حقيقية لانتاج سلع رأسمالية تأتى اساسا من المدخرات المحلية وحصيلة الصادرات ، وحيث ان خدمة الدين تضعف تكوين هذه المدخرات فهى تؤثر بالتالى على برامج الاستثمار .

وجدير بالذكر ان اعباء خدمة الديون الخارجية ، الواردة بميزان المدفوعات ، تشير الى المسدد الفعلى للخارج (اى انها تستبعد المتأخر سداده والمعاد جدولته ، وفقا لاتفاقية نادى باريس الموقعة فى مايو ١٩٨٧) ومع ذلك نلاحظ ارتفاع فوائد القروض الخارجية بالميزان الجارى من ٧٨٥,١ مليون دولار عام ١٩٨٨/٨٧ الى ١٠١٥,٧ مليون دولار خلال العام محل التقرير .

ومن هنا فإن نسبة الفوائد الى اجمالى الصادرات السلعية قد ارتفع الى ٣٩,٩ ٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٢٤ ٪ تقريبا عام ١٩٨٨/٨٧ .

وعلى الرغم من تصاعد تكاليف الاستيراد والاقتراض الخارجى . فقد تمخضت السياسات الاقتصادية المصرية التى طبقت خلال الفترة عن زيادة معدلات الاستيراد ، وتراجع معدلات نمو الصادرات السلعية ، وبالتالى اتساع عجز الميزان التجارى .

ومع ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية ، وتدهور معدلات التبادل التجارى لغير صالح مصر ، بالاضافة الى هبوط معدل التدفق الرأسمالى من مصادر التمويل الخارجى ، فقد ادى ذلك الى تزايد العجز فى ميزان المعاملات الجارية ، وبالتالى عدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجى ، ومن ثم ازدياد قيمة المتأخرات عليها ، والتى تقدر بحوالى ٤,٥ مليار دولار .

ونتيجة لذلك تحاول الحكومة التوصل الى اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولى ، باعتباره المنفذ الوحيد لاعادة الجدولة عن طريق « نادى باريس » وهى المفاوضات التى استمرت خلال العام محل التقرير ، ومازالت معلقة حتى الأن نتيجة لاختلاف وجهتى نظر الطرفين فالصندوق يطالب بضرورة رفع اسعار الفائدة على الودائع المحلية بغية جذب المزيد من المدخرات للجهاز المصرفى ، وبالتالى الحد من ارتفاع معدلات التضخم فى المجتمع . كما يطالب خبراء الصندوق ايضا بضرورة توحيد نظام الصرف الاجنبى المعمول به فى مصر الان ، بحيث يتم الغاء مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى ، وادماجه ضمن السوق المصرفية الحرة ، ليصبح هناك سعر صرف واحد يطبق على جميع المعاملات واخيرا ضرورة العمل على خفض العجز فى ميزانية الدولة عن طريق خفض الانفاق العام وزيادة الموارد .

وترى الحكومة ان تنفيذ هذه السياسات امر وارد وطبيعى ، ولكن خلال فترة زمنية اطول مما يمنحه الصندوق خاصة فى ضوء مراعاة الاهداف الاجتماعية للسياسة العامة فى مصر وهو مايتطلب تحقيق مستوى ملائم للدخول الحقيقية لا وسع قطاعات من السكان ، والتوصل الى معدل للنمو فى الاقتصاد يسمح بمنع اى تفاقم لمعدلات البطالة .

ومن هنا ترى الحكومة المصرية ان حجم مشكلة الديون الخارجية قد بلغ الحد الذى لايستطيع معه اى قدر من الانكماش الاقتصادى ان يحلها ، كما ان السيطرة على الطلب لاتمثل الا جزءا ضئيلا من الحل الذى يكمن فى الجانب الاكبر منه فى تطوير جانب العرض من الاقتصاد .

القسم الثالث

السياسة الخارجية

- مصر والوطن العربى
- مصر والصراع العربى ـ الاسرائيلى
- مصر وافريقيا
- مصر والعالم الثالث
- مصر واوروبا
- مصر والقوتان العظميان

تمهيد :

لاشك أن عام ١٩٨٩ قد مثل بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية عام صعود دبلوماسى ، ففيه استكملت عملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية سواء على المستوى الثنائى أو فيما يتعلق بعودة مصر للجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك ، كما تولى الرئيس المصرى مسئولية رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، واختير فى هذا الاطار نائبا لرئيس حركة عدم الانحياز ، وقام انطلاقا من هذا بعديد من المبادرات الدبلوماسية على صعيد عدد من القضايا الهامة وفى مقدمتها قضية المديونية وحوار الشمال والجنوب . ومع ذلك بقيت السياسة الخارجية المصرية تواجه بوضوح تحدى الفاعلية بمعنى القدرة على احداث انجازات محددة ، كما فى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، أو النزاع الموريتانى ـ السنغالى ، أو الحرب الاهلية فى جنوب السودان وهو تحد ينبع سواء من القيود الواردة على التحرك الخارجى المصرى او من تعقد الصراعات التى تصدت لها الدبلوماسية المصرية بمحاولة التسوية والحل .

اولا ـ مصر والوطن العربى

يتناول هذا القسم اهم قضايا السياسة المصرية تجاه الوطن العربى وهى استكمال عملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية التى استغرقت طيلة العام تقريبا ، وانضمام مصر لعضوية مجلس التعاون العربى ، ثم يبحث فى علاقات مصر بدول كل من مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى ، بحيث لا يبقى على مستوى العلاقات الثنائية وفقا للتناول السابق من قضايا هامة سوى قضيتا العلاقات المصرية ـ السودانية ، وموقف مصر من المشكلة اللبنانية .

١ ـ استكمال عملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية :

شهد عام ١٩٨٩ استكمال ماتبقى من عملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية ، وهى العملية التى كانت قد شهدت دفعة كبيرة فى اعقاب قمة عمان العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ بحيث انتهى عام ١٩٨٨ بعلاقات دبلوماسية مقطوعة مع ثلاث دول عربية فقط هى سوريا ولبنان وليبيا ، وبالنظر الى الوضع الخاص لسوريا فى لبنان فانه يمكن اعتبار ان هناك دولتين اثنتين فقط من حيث الواقع كانتا ترفضان منطق عودة العلاقات ، ومن ناحية أخرى انتهى عام ١٩٨٨ ايضا دون انهاء التعليق المؤقت لعضوية مصر فى الجامعة العربية والنقل المؤقت لمقرها من القاهرة بموجب قرارات قمة بغداد (نوفمبر ١٩٧٨)

ومن الواضح ان المستجدات على الساحات المصرية والعربية والاقليمية والعالمية قد استمرت تؤتى ثمارها بحيث تدفع عودة العلاقات المصرية ـ العربية نحو الاكتمال ، فمن ناحية استمرت عملية ترشيد السياسة الخارجية المصرية عامة والعربية خاصة التى بدأها الرئس مبارك منذ توليه الحكم فى ١٩٨١ والتى تمثلت فى الالتزام بجوهر السلام ، مع اسرائيل مع تطور الموقف المصرى من القضية الفلسطينية خاصة ، وقضايا الامن العربى عامة بحيث يلتقى والمواقف العربية ـ او على الاقل التيار الرئيسى فيها ـ تجاه هذه القضايا ، ومن ناحية ثانية لاشك ان اتجاه المواقف العربية عامة نحو مزيد من الاعتدال ، بما فى ذلك المواقف الفلسطينية كما تبدت فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ١٩٨٨ قد ساعد السياسة المصرية على القيام بعملية التوفيق التى سبقت الاشارة اليها بين الابقاء على جوهر السلام مع اسرائيل والالتقاء مع المواقف العربية بشأن الصراع الاسرائيلى ، كذلك لاشك ان الاوضاع الاقليمية وبالذات تطورات الصراع العراقى ـ الايرانى قد أفادت عملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية ، فقد توقفت الحرب بعد تصاعد الانتصارات العراقية العسكرية على نحو شكل هزيمة سياسية لسوريا وهدد بزيادة عزلتها ، مما خلق لها مصلحة فى عودة العلاقات مع مصر خاصة وقد بدأ العراق يناوىء وجودها فى لبنان مستخدما كافة الوسائل بما فى ذلك امداد خصومها فى لبنان باسلحة يمكن ان تكون مصر مصدرا لها ، ومن ناحية اخرى فان الصراع لم يحل او حتى يسوى بحيث تفقد الاوراق المصرية قيمتها فى هذا الصراع لدى دول الخليج بما فيها العراق ، واخيرا فان المتغيرات عل الساحة العالمية لاشك انها ساعدت على دفع سوريا الى اعادة حساباتها بعد التطورات المعروفة فى السياسة السوفيتية الخارجية وانعكاساتها على ميزان القوى السورى ـ الاسرائيلى ، ومن ثم على سياسة التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل ، كما يمكن ان يكون بروز السلوك العدوانى الامريكى تجاه ليبيا فى اطار هذه المتغيرات قد دفع بدوره الى عملية اعادة للحسابات لدى القيادة الليبية ، وبدا أن هذا كله قد صب فى طريق استكمال عودة العلاقات المصرية ـ العربية

انهاء التجميد المؤقت لعضوية مصر فى الجامعة العربية :

فى الفترة من ٢٣ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ عقدت بالدار البيضاء القمة العربية الطارئة الرابعة منذ القمة العادية الثانية عشرة التى عقدت بفاس فى سبتمبر ١٩٨٢ ، وكان حضور الرئيس مبارك لهذه القمة بمثابة اعلان غير مباشر لانهاء العمل بقرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التى تضمنت تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية . ويلاحظ ان الدعوة قد وجهت للرئيس مبارك لحضور القمة من بدايتها ولم تجتمع القمة لتقرر دعوته كما اقترح فى وقت من الاوقات ، ومثل ذلك انتصارا للاسلوب الذى رأته الدبلوماسية المصرية محققا للكرامة المصرية .

والواقع ان المؤشرات كانت قد تجمعت منذ بداية العام بما يفيد قرب عودة مصر للجامعة العربية وتمثل ذلك فى تصريحات العديد من الملوك والرؤساء ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية وغيرهم من المسئولين العرب تؤكد على معنى قرب العودة وايجابياتها وانها بمثابة تحصيل الحاصل ، ثم اضاف الملك حسين بعدا اخر لهذه التصريحات عندما ادلى فى شهر ابريل بتصريحين هامين اكد فى اولهما أن مشاركة الاردن فى القمة رهن بمشاركة مصر ، ثم اضاف فى الثانى ان دول مجلس التعاون العربى لن تحضر اية قمة لا تحضرها مصر .

وهكذا بات واضحا انه لم تعد ثمة عقبة تعترض حضور مصر للقمة سوى موقف السياستين الليبية والسورية ، وبالنسبة للاولى نسب للقذافى فى شهر يناير انه لن يحضر قمة عربية تحضرها مصر ، كما لوحظ أن ليبيا قد تحفظت على عودة مصر لعدد من منظمات العمل العربى المشترك اخرها منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الاوابك) التى اتخذ مجلسها الوزارى قرار عودة مصر فى ١٣ مايو قبل عقد القمة بايام ، وهكذا ظل من غير الواضح للحظات الاخيرة ما اذا كانت السياسة الليبية بهذا الصدد قد تغيرت ام لا .

اما السياسة السورية ، فكان من الواضح للغاية انها تمر بعملية تغيير محسوب بدقة ، ففى ٩ فبراير نسب للسيد محمود الزعبى رئيس الوزراء السورى قوله بان بلاده تتطلع الى اليوم الذى تزول فيه اسباب القطيعة بين مصر وسوريا ، واضاف معلقا على مساعى عقد قمة عربية بمشاركة مصرية ان سوريا ترى كل مسعى يؤدى الى التضامن العربى خطوة تنعكس بالخير والفائدة على العمل العربى المشترك . وفى ٢٧ مارس اضاف الرئيس الاسد ان موضوع عودة مصر الى الجامعة هو موضوع يناقش ويقرر فى القمة العربية .

والواقع ان هذا التصريح كان يطرح المشكلة الاجرائية فى العودة بمعنى هل تحضر مصر القمة من بدايتها ام تجتمع القمة لتقرر دعوة مصر لحضورها ، وكان واضحا ان السياسة المصرية قاطعة فى رفضها للاسلوب الثانى ، ومن المفهوم ان هذا الاسلوب وان لم يمثل اى خطر على عودة مصر فى التحليل الاخير الا انه كان يتضمن احتمال اجراء ما يشبه « المحاكمة » للسياسة المصرية تجعل عملية العودة غير كريمة ، ويبدو ان هذا الاسلوب المرفوض من السياسة المصرية لم يكن مرفوضا فى البداية حتى من بعض الدول العربية التى كانت تؤيد العودة المصرية بحسم ، ففى الخامس من فبراير صرح رئيس وزراء الاردن على سبيل المثال بان اول بند سيطرح على القمة القادمة هو عودة مصر الى مؤتمرات القمة والجامعة العربية ، وفى الثانى والعشرين من الشهر ذاته صرح وزير خارجية العراق بان اول قرار سوف تتخذه القمة العربية فى حالة عقدها هو عودة مصر اليها ، واضاف ان عودة مصر للجامعة تتطلب الاغلبية فقط وليس الاجماع ، وفى الحادى والثلاثين من مارس بدا ان وزير الخارجية السعودى يفرق بين حضور القمة والعودة للجامعة ، فقد صرح بان مؤتمر القمة العربى القادم لايمكن ان يعقد الا بوجود مصر ، وان اول موضوع سيناقش على جدول الاعمال هو عودة مصر للجامعة العربية . وقد بدا ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية تؤيد اتخاذ قرار العودة المصرية فى مؤتمر القمة ذاته ، ففى السادس عشر من يناير صرح الشاذلى القليبى الامين العام للجامعة بان عودة مصر للجامعة ستتم تسويتها فى القمة القادمة . غير ان الرفض الحاسم للسياسة المصرية لهذا الاسلوب قد ادى الى العدول عنه من قبل كافة الاطراف المعنية ، وكان هذا الرفض يتسق والسياسة المصرية المعلنة من ان مصر ترحب بالعودة ولاتستجديها .

وفى شهر مايو تداعت التطورات على نحو سريع قبيل انعقاد القمة العربية بما افاد اسقاط سوريا لتحفظاتها على عودة مصر ، ففى ١٢ مايو اكد وزير البترول السورى بمناسبة قرار عودة مصر للاوابك ان بلاده ترحب بعودة مصر الى كافة الهيئات العربية وانه لا يوجد « عربى واحد » يمكنه الاعتراض على ذلك ، وفى اليوم التالى اعلن المتحدث باسم الرئيس السورى انه لن يعترض على اشتراك الرئيس مبارك ، فى قمة الدار البيضاء ، وان سوريا ترى فى حضوره لهذه القمة تطورا طبيعيا وايجابيا ، ثم اصدرت رئاسة الجمهورية السورية فى اليوم الذى يليه بيانا اعلنت فيه ان سوريا تؤيد عودة مصر الى مكانها الطبيعى فى النضال العربى واكدت على ان حضور الرئيس مبارك لقمة الدار البيضاء تطور ايجابى .

ومن ناحية اخرى مثلت عودة مصر للمنظمات العربية المختلفة قبل انعقاد قمة الدار البيضاء مؤشرا اخر على قرب عودة مصر للجامعة فقد شهد شهر يناير عودة مصر للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وفى شهر مارس عادت لمنظمة العمل العربية ، وفى شهر ابريل عادت لاتحاد نقابات العمال العرب ، ثم عادت فى شهر مايو قبيل انعقاد القمة الى كل من منظمة الاوابك كما سبقت الاشارة والاتحاد العربى للنقل الجوى .

وقد حضر الوفد المصرى برئاسة د . عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى اجتماع وزراء الخارجية السابق على مؤتمر القمة حيث اعلنت رسميا عودة مصر لعضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية ، وفى الثالث والعشرين من مايو القى الرئيس حسنى مبارك خطابا امام مؤتمر القمة لفت النظر فيه انه قدم تصورا مصريا لتحقيق التضامن العربى يقوم على ثمانى نقاط على النحو التالى :

التوصل الى صياغة عربية متفق عليها للسلام تأخذ صيغة فاس فى اعتبارها ولكنها تتسع لتشمل اطارا متكاملا للعلاقة بين اقطار الاسرة العربية وكافة الدول المجاورة . أن نحدد لانفسنا دورا نشطا فى الوفاق العالمى حتى نشارك فى رسم ملامحه وتحديد مساره سواء جاء هذا الدور مستقلا او من خلال حركة عدم الانحياز ـ الاتفاق على مضمون واقعى للدفاع المشترك ـ الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض ـ الاعتراف بتنوع الاراء وتعدد الاجتهادات دون تباعد او تناحر ـ وضع سياسات عملية متفق عليها للتعاون فى جميع المجالات ـ التعاون فى قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم ـ الثبات والاستقرار فى التعامل مع العالم الخارجى واعطاء اهتمام خاص فى هذا السياق للحوار العربى ـ الاوروبى والتعاون العربى الافريقى

. وهكذا وضع مؤتمر قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ نهاية للتجميد المؤقت لعضوية مصر فى الجامعة العربية الذى استمر قرابة عشر سنوات ، ويلاحظ ان المؤتمر مع ذلك لم يتخذ قرارا فى قضية عودة المقر ، وافادت التقارير بان مصر لم تركز على حسم هذه القضية فى ذلك الوقت سواء حرصا على المصالح والمشاعر التونسية ، او لانها تتفهم ان القضية وان كانت محسومة قانونا الا انها تتضمن ابعادا ادارية ومالية وانسانية لابد من ان تأخذ بعض الوقت .

ومن ناحية ثانية تحركت الدبلوماسية المصرية بنشاط واضح فى المؤتمر ، وأشارت التقارير بصفة خاصة الى ورقة العمل المصرية التى قدمت للمؤتمر بشأن قضية فلسطين والتى وصفها المتحدث الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية بانها اصبحت ورقة العمل العربية امام القمة الطارئة ، كما تقدمت مصر مع الكويت باقتراح وافق عليه المؤتمر بشأن تشكل لجنة من الاقطاب العرب بخصوص المشكلة اللبنانية .

وفى اعقاب قمة الدار البيضاء توالت الخطوات المؤكدة لانتهاء مشكلة العلاقات العربية فعادت مصر عل سبل المثال فى شهر يونيه الى عضوية الاتحاد البرلمانى العربى ، وفى الشهر التالى ـ يولية ـ قرر مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل التابع لجامعة الدول العربية رفع كافة الاجراءات التى كانت قد اتخذت ضد مصر فى عام ١٩٧٩ ، وذكر بيان المكتب ان القرار يأتى اتساقا مع عودة مصر للجامعة .

العلاقات المصرية الليبية :

سبقت الاشارة ال الموقف الليبى من عودة مصر للقمة وللجامعة العربية وهو موقف من الواضح انه انتهى الى قبول مشاركة مصر فى القمة وعودتها الكاملة للجامعة العربية من ناحية ، وحضور ليبيا للقمة على الرغم من انها تحفظت على عودة مصر للاوابك قبل انعقاد القمة بايام قليلة ، وقد المح التحليل الذى تضمنته مقدمة هذا الجزء الى ما يمكن ان يكون هناك من تاثير للتطورات فى الساحة الدولية على اعادة الحسابات الليبية ، بل ان بعض التقارير قد اشار الى حث سوفيتى مباشر لليبيا على اعادة علاقتها بمصر .

والواقع ان العلاقات المصرية ـ الليبية فى الفترة الواقعة من بداية عام ١٩٨٩ وحتى انعقاد القمة وان ظلت تعيش حالة القطعية الرسمية بل والموقف المعترض على عودة مصر للجامعة ومنظمات العمل العربى المشترك الا انها لم تتسم بالتأزم الشديد ، فمن ناحية ثابرت السياسة المصرية على موقفها المتعقل من قضية عودة العلاقات على اساس ان مصر لا ترى مبررا للعداء او المشاكل مع ليبيا ، وانها لا تريد منها سوى حسن الجوار ، ومن ثم الترحيب بعودة العلاقات ان كانت هناك امكانية لذلك دون مساومات او تنازلات ، وعلى اساس عدم التدخل المتبادل فى الشئون الداخلية ، وكذلك على اساس تفضيل النهج التدريجى فى تطبيع العلاقات بمعنى ضرورة وقف الحملات الاعلامية اولا على سبيل المثال ، وهكذا ومن ناحية ثانية صدرت تصريحات عن وزير الخارجية الليبى فى شهر يناير عن ضرورة الاتصال بين « الشعبين » الليبى والمصرى واقامة التعاون والحوار بين البلدين ، وقال ان مصر ستعود بقيادة الامة العربية الى الاتجاه الصحيح والحريص على الوحدة العربية والامن القومى ، وهى تصريحات على الرغم من طابعها الايجابى الا انه من الواضح انها لا تعنى موافقة ليبيا على العودة الرسمية

للعلاقات مع حكومة مصرية تتبع سياسات محددة قد لا تفى من المنظور الليبى بالمتطلبات الواردة فى التصريح السابق .

وبالاضافة الى ما سبق ظلت بعض المشكلات المحددة تعترض مجرى العلاقات كما فى الاخفاق فى تسوية مشكلة مستحقات العمال المصريين لدى ليبيا ، وعدم الرضى الليبى عن مستوى رد الفعل المصرى لاسقاط الولايات المتحدة الامريكية لطائرتين حربيتين ليبيتين فى بداية العام ، والذى اكتفى بالتصريح بأن مصر لا تقر العنف أو أى تصعيد له بالمنطقة ، ومطالبة « جميع الاطراف » بضبط النفس ، والتأكيد على ضرورة عدم العودة لتكرار مثل هذا العمل .

وفى الاطار السابق ترددت تقارير كثيرة عن وساطة جزائرية ـ تونسية بين البلدين ، وقد نفى الجانب المصرى فى شهر مارس وجود مثل هذه الوساطة ، غير انه أشير مجددا فى الشهر التالى إلى نجاح وساطة جزائرية ـ تونسية فى وقف الحملات الاعلامية بين البلدين ، وذكر بعد ذلك فى شهر مايو أن تلك الوساطة قد نشطت فى اتجاه اقناع ليبيا بالعدول عن مقاطعة قمة الدار البيضاء فى حال حضور مصر لها

وهذا بالاضافة إلى ماسبقت الاشارة اليه من تقارير عن جهود سوفيتية مباشرة فى ذات الاتجاه ، وعموما فان المحصلة قد صبت فى النهاية فى اتجاه تغيير ليبيا لموقفها على النحو السابق بيانه .

غير ان مؤتمر الدار البيضاء لم يكن بالنسبة للعلاقات المصرية ـ الليبية مجرد اطار جماعى للتفاعل بين البلدين دائما اتاح الفرصة لعقد لقاء ثنائى بين الرئيسيين مبارك والقذافى ثبت حتى نهاية العام أنه مثل بداية صحيحة لعودة العلاقات الى طبيعتها وتعزيز التعاون المصرى ـ الليبى ، وربما كانت اهم نتيجة لهذا اللقاء هى الاتفاق بين الرئيسين على بدأ الحوار المباشر بينهما ضمانا لوصول المعلومات الصحيحة ولعدم سوء الفهم ، وكذلك الاتفاق على عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وعلى أن الخلاف السياسى لاينبغى أن يحول دون تنمية علاقات الشعبين بما يخدم مصالحهما المشتركة ، وعلى أن احترام الشرعية القانونية والدولية سوف يوفر المناخ الذى يؤدى إلى ازدهار العلاقات وتنميتها .

وفى أعقاب ذلك مباشرة شهدت العلاقات دفعة قوية ، ففى آخر شهر مايو وصل إلى القاهرة وفد ليبى يضم عشرات من الخبراء فى كافة المجالات للاتفاق على ربط مصر وليبيا بدوائر اتصال مباشر ، واستئناف الطائرات المصرية والليبية رحلاتها المباشرة بين البلدين ، وبحث العودة لنظام إعارة المدرسين المصريين للمدارس الليبية ، وكذلك امكانات التعاون فى المجالين الزراعى والصحى ، وإعادة الاوضاع الى طبيعتها فى مناطق الحدود من الزاوية العسكرية ، وفتح مكاتب الاتصال قبل يوم ٢٠ يونيو ، وذلك بديلا عن السفارات وفقا للمارسات الليبية ، وهو ما أعفى ليبيا من الاعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وتزامن مع هذا تقريبا إعادة فتح الطريق البرى والمجال الجوى ، مما أدى إلى تزايد هائل فى معدلات الحراك البشرى بين مصر وليبيا ، وقد وصل وفد مصرى رسمى وشعبى على أول طائرة مصرية تصل إلى طرابلس بعد اعادة فتح المجال الجوى بين البلدين ، ومن الجدير بالذكر أن ذلك الوفد قد ضم السيد أحمد العماوى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر الذى بحث قضية التعويضات المستحقة لتسعة آلاف عامل مصرى غادروا ليبيا دون الحصول على مستحقاتهم التى قدرت بحوالى ١٢ مليون دولار ، وقد أسفر البحث مع الجانب الليبى فى هذا الشأن عن الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المسألة مع وجود اتجاه لأن يدفع الليبيون مبلغا اجماليا للتعويض تتولى وزارة العمل المصرية توزيعه بعد ذلك على العمال المصريين وفقا لما لديهم من مستندات . وقد اعلن فى ٢٠ يونيو ان الاتفاق بين الجانبين قد تم على هذا الأساس بالفعل وإن لم ترد انباء بعد ذلك عن التنفيذ .

وقد شهدت الشهور التالية تحسنا ملحوظا فى مناخ العلاقات تمثل فى صدور تصريحات شديدة الايجابية من قيادتى البلدين ، ونسب للقذافى بصفة خاصة انه طالب الليبين المسافرين الى مصر بالسهر على أمنها ، وتحدث عن حقوق متساوية للمصريين مع اشقائهم الليبيين فى ليبيا ، وأصدر توجيهاته بعدم تجديد عقود العمال الاجانب لتوفير فرص عمل أكبر للمصريين ، وكذلك بعدم استيراد أية سلعة لها بديل مصرى ، وإزالة الحواجز الجمركية فى التبادل التجارى بين البلدين ، وفى ١٦ ـ ١٧ اكتوبر التقى الرئيسان مبارك والقذافى فى مرسى مطروح وطبرق على التوالى ، وقد اسفر اللقاء عن بيان ختامى من خمس عشرة نقطة من أهمها الاتفاق على الانتقال بالبطاقة الشخصية بين البلدين وربط الشبكة الكهربائية بينهما وكذلك ربط شبكات المواصلات بصفة عامة ، وتسهيل التبادل التجارى والمالى والمصرفى ، والتعاون فى المجال الزراعى ، وتكوين شركة لاستكشاف وأنتاج النفط ، وتسهيل إعارة الخبراء المصريين لليبيا ، وتسهيل علاج المواطنين الليبيين بالمستشفيات المصرية

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ عقد الرئيسان لقاء ثالثا بمدينة سرت الليبية لمتابعة الانجازات السابقة حيث تم

الاتفاق على بدء الخطوات التنفيذية للتعاون فى مختلف المجالات السابقة ، وهى مسألة هامة حيث أن كافة الخطوات السابقة وحتى نهاية عام ١٩٨٩ يمكن ان تحسب فقط لصالح تحسن المناخ السياسى العام للعلاقات ، وزيادة الاتصال زيادة ملموسة على المستوى الشعبى ، وقد تضمنت هذه الزيادة على أى الاحوال جانبا غير ايجابى تمثل فى التدفق غير المحسوب للعمالة المصرية الى ليبيا بحثا عن فرص للعمل لم تكن موجودة ، مما أفضى إلى تعرضهم لظروف قاسية كان من الممكن ان تؤثر على مجرى العلاقات على الرغم من عدم المسئولية المباشرة لأى من الحكومتين عنها ، وقد أثار هذا مجددا بالاضافة الى ما سنراه بخصوص اوضاع العمالة المصرية فى العراق موقع قضية العمالة المصرية فى البلدان المصرية من اهتمات السياسة الخارجية المصرية .

وقد شغلت النخبة السياسية المصرية كثيرا فى ضوء التطورات التى شهدتها العلاقات المصرية الليبية بمناقشة احتمالات استقرار هذه التطورات ، وتظهر الملاحظات الأولية حول هذه المناقشة أن الاتجاه الغالب فيها كان هو التشاؤم بالنظر الى سابق العهد بالتحولات المفاجئة فى السياسة الليبية ، ومع ذلك فان وجود ظروف موضوعية اقليميا وعالميا تبرر هذا التحول كما سبقت الاشارة ، وكذلك ما ظهر من دعم شعبى متبادل لهذه التطورات ، وعدم اتسام التطورات ذاتها بالمبالغة وتركيزها على خطوات عملية محددة ، وتكرار اللقاءات على مختلف الأصعدة فى نفس الاتجاه قد أعطى ثقة فى إمكان استمرار هذه التطورات ، ومع ذلك بقى التحدى الرئيسى أمام العلاقات المصرية ـ الليبية مع نهاية العام متمثلا فى امكانية ترجمة المناخ الايجابى السابق وما افضى اليه من اتفاق محدد الى واقع ملموس وراسخ للتعاون المصرى ـ الليبى .

العلاقات المصرية ـ السورية :

على الرغم من أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا ومصر قد تأخرت حتى قرب نهاية العام إلا انه كان واضحا منذ بداية العام أن السياسة السورية تسير فى مسار محسوب تجاه اعادة العلاقات مع مصر بعكس السياسة الليبية التى يبدو جليا انها لم تحسم أمرها إلا فى الأيام القليلة السابقة على عقد قمة الدار البيضاء . وقد اتبعت السياسة المصرية تجاه قضية عودة العلاقات مع سوريا ذات السياسة التى اتبعتها تجاه ليبيا والتى سبقت الاشارة اليها فى بحث العلاقات المصرية ـ الليبية ، ومن ناحية أخرى تحورت السياسة السورية تجاه مصر حول موضوع حضور مصر لقمة الدار البيضاء وعودتها للجامعة العربية على النحو السابق بيانه ، والتى انتهت الى اسقاط كل تحفظاتها بهذا الصدر فى بيان رئاسة الجمهورية السورية الصادر فى ١٤ مايو .

وقد أتاحت قمة الدار البيضاء لقاء بين الرئيسين مبارك والأسد وأصبح وضع العلاقات بين البلدين فى أعقاب هذا اللقاء هو وجود قنوات مفتوحة بين البلدين تتيح التشاور وتبادل وجهات النظر بين البلدين وذلك مع بقاء خلاف فى وجهات النظر فى بعض القضايا جعل من العودة الوشيكة للعلاقات أمرا مستبعدا . وكان واضحا ان موقف مصر من الصراع فى لبنان يمثل واحدة من اهم قضايا الخلاف الواقعى بين البلدين حيث ثابرت الدبلوماسية المصرية على نحو ماسيجىء على المطالبة بانسحاب كافة القوات الاجنبية من لبنان مفهومة على أنها القوات الاسرائيلية والسورية وغير ذلك من أشكال الوجود المسلح غير اللبنانى على أرض لبنان ، كما اشارت بعض التقارير إلى المصدر المصرى لبعض الأسلحة التى زود بها العراق قوات ميشيل عون المناوئة لسوريا فى لبنان . ومن منظور السياسة الواقعية فان مثل هذا الموقف المصرى لاشك أنه مثل ورقة ضاغطة على سوريا فى مجمل الضغوط الاقليمية والعالمية التى كانت تتعرض لها فى اتجاه اعادة العلاقات مع مصر فى محاولة للتأثير على التعاون المصرى ـ العراقى ، ولذلك لم تكن مصادفة أن التطورات الحاسمة فى اتجاه عودة العلاقات قد تلت مباشرة موقف مصر المؤيد للشرعية اللبنانية متمثلة فى الرئيس اللبنانى رينيه معوض ثم ما ذكرته التقارير عن رفض مصر شحن صفقة سلاح لعون فى شهر نوفمبر وبعدها بدأ تحول واضح فى محتوى التصريحات السورية الخاصة بالعلاقات مع مصر ، فقبل ذلك التاريخ كانت تلك التصريحات عامة لايمكن ان يستشف منها التزام قاطع باعادة العلاقات ، وكثر الحديث عن وساطات جزائرية وسوفيتية لتنقية مناخ العلاقات ، واقتصرت مؤشرات التحسن فيها على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر ولبنان فى نهاية شهر يونيو ، وزيارة وفد زراعى مصرى لسوريا ودعوة مصر للاشتراك فى معرض سوريا الدولى فى شهر اغسطس ، وبالمقابل ذكرت تقارير غير مؤكدة فى شهر سبتمبر ان الأسد كان يضغط على القذافى لتأجيل اعادته للعلاقات مع مصر .

غير أنه فى أعقاب المواقف المصرية التى سبقت الاشارة اليها من الأزمة اللبنانية فى شهر نوفمبر أدلى الأسد فى التاسع من ديسمبر بتصريح قال فيه : أن قطع العلاقات مع مصر ليس من مصلحة العرب بل من مصلحة اسرائيل (!) مشيرا الى أنه لايقبل كمواطن عربى أن تبقى هناك قطيعة بين مصر وسوريا للأبد ،

وبعد أيام قليلة أعيد فتح المجال الجوى بين القاهرة ودمشق فى ١٢ ديسمبر ، وفى ١٧ من الشهر ذاته اكد الأسد حرص سوريا على تقوية علاقات الأخوة والتعاون مع مصر ، وتعزيزة فى كافة المجالات بما يخدم مصلحة البلدين والقضايا القومية للأمة العربية ، وفى ٢٣ ديسمبر اكد السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى على العلاقات الحميمة بين الشعبين المصرى والسورى وعلى أن قيادات البلدين تطمح « فى مسايرة رغبة التعاون لدى الشعبين » ، ولم يكن هذا التصريح سوى مقدمة للبيان المشترك الذى صدر فى كل من القاهرة ودمشق فى ٢٧ ديسمبر والذى اعلن عن اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وسوريا بعد ١٢ عاما من القطيعة اثر اجتماع بين الرئيس السورى ورئيس الوزراء المصرى ، وهكذا شهدت آخر ايام عام ١٩٨٩ طوى صفحة القطيعة الدبلوماسية المصرية ـ العربية بالكامل .

٢ ـ مجلس التعاون العربى :

فى السادس عشر من شهر فبراير أعلن عن انشاء مجلس التعاون العربى بين كل من مصر والاردن والعراق والجمهورية العربية اليمنية فى تطور غير مسبوق لسياسة مصر العربية وبعد فترة تمهيد قصيرة لم تستغرق غير اسابيع قليلة ، ومع قيام اتحاد المغرب العربى فى اليوم التالى مباشرة بين كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدا أن العمل العربى المشترك يدخل مرحلة جديدة هى مرحلة التجمعات الفرعية او الجزئية أو كما ذاعت تسميتها بالتجمعات الاقليمية ، وقد أثارت هذه الصيغة الجديدة جدلا واسعا بين المهتمين بالعمل العربى المشترك مازال دائرا حتى الآن ليس هنا المكان المناسب لتتبعه وتحليله وإن كان من الضرورى أن نجتزىء من هذا الجدل ما يتعلق بسياسة مصر العربية .

وقد تلخصت رؤية نخبة صنع القرار لمجلس التعاون العربى فى التأكيد على طابعة الاقتصادى بما يتلافى عيوب التجمعات السياسية التى تنشأ وتنفض بارادة الحكام ، وكذلك بما يتلاءم ومتطلبات مواجهة التكتلات والقوى الدولية العملاقة فى عالم اليوم ، كذلك تم التأكيد على أن المجلس لايتعارض مع اللجان الثنائية القائمة بين أعضائه ، وأنه ليس كتلة منعزلة مغلقة على انضمام مزيد من الاعضاء ، ولايشكل محورا سياسيا ، وينسق مع غيره من التجمعات ، ويعمل تحت مظلة الجامعة العربية .

وعلى مدى عام ١٩٨٩ انعقدت الى جانب قمة التأسيس فى العاصمة العراقية القمة الثانية فى الاسكندرية فى يونيو ١٩٨٩ ثم القمة الثالثة فى صنعاء فى سبتمبر ١٩٨٩ ، وتم فى هذا السياق اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق بدايات التكامل بين دول مجلس التعاون العربى فى مختلف القطاعات والانشطة الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والأمنية ، كما تم اختيار الدكتور حلمى نمر امينا عاما للمجلس الذى اتفق على أن تكون عمان مقرا لأمانته العامة .

وقد لقى قيام مجلس التعاون العربى ترحيبا واسعا من الدوائر شبه الرسمية وعدد من الدوائر الصحفية القومية كما تعرض لعدد من الانتقادات من جانب اوساط سياسية معارضة ومستقلة وكذلك بعض الأوساط الأكاديمية ، وقد وافق المرحبون بصفة عامة على رؤية نخبة صنع القرار المصرية لدوافع قيام المجلس وتكييف دوره العربى ، أما المنتقدون فقد اشاروا الى عدد من التحفظات من أهمها الطابع غير الديمقراطى للطريقة التى نشأ بها المجلس بمعنى انه لم يأت تلبية لمطالب شعبية أو مطالب لقوى سياسية فاعلة او على الاقل لم تطرح فكرته وصيغته لنقاش حر واسع ، كذلك تحفظ البعض على أن يكون مجلس التعاون بعضويته الراهنة ممثلا للاتجاه السليم الذى يجب أن تسير فيه السياسة المصرية اذا كان لمثل هذه التجمعات ان تنشأ ، باعتبار أن السودان يمثل الشريك الطبيعى لمصر فى هذه التجمعات واضاف البعض ليبيا ايضا ، وتحفظ البعض أيضا على ما يمكن ان يكون لعضوية مصر فى مجلس التعاون من آثار سلبية على علاقات مصر ببعض القوى العربية المؤثرة مثل سوريا بالنظر إلى الخلاف السورى ـ العراقى والسعودية فى اطار نظرتها الحذرة إلى أية ارتباطات خارجية للجمهورية العربية اليمنية ، وأخيرا فقط شكك البعض اصلا فى سلامة ان يستند العمل المصرى فى الساحة العربية إلى تجمع جزئى أيا كان خاصة وان انضمامها لمثل هذا التجمع قد أتى فى وقت تجمعت المؤشرات فيه على قرب عودة مصر الكاملة للعمل العربى ومؤسساته ، وبعبارة أخرى فقد اعتبر هؤلاء ان دور مصر أكبر من أن ينطلق من تجمع جزئى مهما كان .

وفى الواقع ان بعض هذه الانتقادات ليس خاصا بمجلس التعاون العربى بالذات كذلك الخاص بطابعه غير الديمقراطى ، كما أن بعضها لايمكن أن تلام فيه السياسة المصرية وحدها ، فلا شك ان عدم استقرار الأوضاع المزمن فى السودان والتأزم شبه الدائم فى العلاقات المصرية ـ السودانية يمكن أن يبرر للسياسة المصرية بحثها عن تحالفات خارج اطار العلاقة الثنائية مع السودان ، كذلك فان العداء الرسمى الطويل بين مصر وليبيا يقدم حجة مشابهة بالنسبة لتجاوز السياسة

المصرية لليبيا بدخولها مجلس التعاون العربى ، أما باقى الانتقادات الخاص بتأثير سلبى محتمل لانضمام مصر للمجلس على علاقتها ببعض القوى العربية المؤثرة وسلامة التجمع الجزئى ذاته كمنطلق لسياسة مصر العربية فهى انتقادات لايمكن تبين مدى صحتها إلا من خلال الممارسة .

وللانصاف فقد اظهرت الممارسة أن السياسة المصرية لم تحصر نفسها داخل إطار مجلس التعاون فسعت بعد انشائه الى استكمال شبكة علاقاتها العربية ونجحت فى ذلك علما بأن المنطق يفضى إلى توقع الا تكون جهود استعادة العلاقات مع سوريا ونجاحها موضع ارتياح من القيادة العراقية التى لاشك أنها كانت تفضل ان تقف السياسة المصرية معها فى نفس الخندق فى المواجهة مع سوريا تماما كما فعلت - أى السياسة المصرية - فى المواجهة العراقية مع ايران ، وقد توفرت بعض مؤشرات لعدم الارتياح العراقى الرسمى على أية حال لعودة العلاقات المصرية - السورية وان كان وزن مصر عربيا واقليميا لم يكن ليسمح لأى من سوريا أو العراق أن تمارس مع مصر سياسة من ليس معنا فهو علنيا . ومن ناحية أخرى لوحظ أن الزيارة التى تأجلت طويلا للملك فهد ملك العربية السعودية قد تمت فى الشهر التالى مباشرة لانشاء مجلس التعاون العربى ، ورغم ما سنراه من تفسيرات لهذه الزيارة فان المهم أن انشاء المجلس فى حد ذاته لم يمثل عقبة امام تعزيز العلاقات المصرية - السعودية ، بل لعله من منظور الواقعية السياسية قد مثل دافعا لتعزيزها . ويعنى كل ماسبق ان مصر فى تحركها العربى لم تحصر نفسها فى اطار المجلس ومن ثم اصبح دورها مرهونا بقدراتها ورؤيتها لهذا الدور وليس رهينة لمجلس التعاون العربى .

وثمة ملاحظات عديدة على اداء المجلس يمكن ان نجتزىء منها ما يمكن ان تكون له دلالة مرتبطة بالسياسة المصرية ، وأول هذه الملاحظات ان المجلس لم يحصر ممارساته كما اتضح مما سبق فى امور اقتصادية كما قيل بداية وإنما امتد الى تنسيق المواقف السياسية كما ظهر فى موقف اعضاء المجلس من حضور مصر للقمة دعوتها للجامعة العربية بل امتد الحديث الى التنسيق العسكرى ، وهى ظاهرة مألوفة فى تطور المؤسسات على أية حال ، والملاحظة الثانية أن المجلس كما يتضح من مراجعة القرارات التى اتخذت والاتفاقيات التى أقرت فى اطاره قد اختار أن يسلك طريق التكامل فى كل شىء وأى شىء وهو ما يجعل الانجاز باهتا ومرهونا بقطاعات عريضة للبيروقراطية فى اعضائه الاربع ليس من الضرورى ان تكون مؤمنة باهداف المجلس او حتى قادرة على المشاركة فى تحقيقها ، وهكذا غاب الحديث عن مشروع محورى ما يمكن ان يغطى انسب منطقة للتكامل بين الدول الاربعة ويكون عنوانا لنجاح المجلس وقدرته على الانجاز ، والملاحظة الثالثة والاخيرة ان العمل استمر باسلوب اللجان الثنائية بين اعضاء المجلس مع وجود الاطار الاشمل الذى يوفره ، ورغم كثرة الحديث عن عدم وجود تعارض بين المستويين إلا أن المنطق يفضى الى التساؤل عن الحكمة فى وجود لجان ثنائية بين دول يضمها اطار اشمل ويفترض فيها انها تسعى لتكامل حقيقى خاصة وأن احدا لم يكلف نفسه ان يتحدث عن كيفية التنسيق بين المستويين حيث أن ثمة ما يشير إلى انهما يتناولان احيانا على الاقل نفس القضايا .

وفى اطار المناخ الايجابى الذى ساد علاقات الدول المنشئة للمجلس فى عام ١٩٨٩ سادت علاقات مصر الثنائية بهذه الدول وفقا لنموذج تعاونى عام باستثناء الأزمة التى تعرضت لها العلاقات المصرية - العراقية قرب نهاية العام على نحو ما سيجىء فقد سبقت الاشارة الى موقف الاردن من حضور مصر لقمة الدار البيضاء وعودتها للجامعة ، كما نسب للأردن غير مرة القيام بوساطات ناجحة بين مصر وسوريا ، واستمر التنسيق الكامل بين الرئيس مبارك والملك حسين بخصوص القضية الفلسطينية ، ولفت النظر انفراد العلاقات المصرية - الاردنية بالقيام بتدريبات عسكرية مشتركة فى شهر مايو بين القوات الجوية للبلدين ، كذلك اشارت بعض التقارير الى قيام مصر فى شهر سبتمبر بتحذير اسرائيل من القيام بأى عمل عسكرى ضد الاردن بعد تزايد قوة التيار الداعى الى مثل هذا العمل فى اسرائيل ، وأضافت هذه التقارير أن مصر قد اوضحت ان تنفيذ التهديدات الاسرائيلية ضد الاردن ينسف جهود السلام فى المنطقة ولايترك للقاهرة خيارا للوقوف موقف المتفرج .

وبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية استمرت علاقات التقدير المتبادل بين الجانبين ، وحدثت أثناء العام دفعة للتعاون فى مجال الطاقة الكهربائية انتهت فى شهر اكتوبر بالتوقيع على عقد توريد مصر لمعدات خاصة بالشبكة الكهربائية للجمهورية العربية اليمنية ، وتوصيل الكهرباء الى ١٥ الف وحدة سكنية . كما قام الرئيس على عبد الله صالح بجهد ملموس فى اطار التوسط لاعادة العلاقات المصرية - السورية وأخيرا فقد ساد مناخ ايجابى عام العلاقات المصرية مع الشطر الجنوبى من اليمن الذى تردد انه كان يسعى للتمهيد لطلب عضوية مجلس التعاون .

أما العلاقات بالعراق فقد تميزت بالدور القوى الذى لعبته الدبلوماسية العراقية فى عودة مصر لعدد من

المنظمات العربية وحضورها لقمة الدار البيضاء وعودتها الكاملة للجامعة العربية ، ومن جانبها تبنت السياسة المصرية الموقف العراقى من الحرب العراقية ـ الايرانية بالكامل ، وحتى فى موضوع الأسرى المصريين لدى ايران أعلن الرئيس مبارك فى أول ديسمبر أن الحوار لايمكن أن يتم إلا من خلال العراق ، ولاشك ان هذا التطابق بين الموقفين المصرى والعراقى من حرب الخليج قد ساعد على استمرار القطيعة المصرية ـ الايرانية ، خاصة وقد حدث من التطورات اثناء عام ١٩٨٩ ما يعزز هذه القطيعة كما فى الانتقاد غير المباشر من جانب الرئيس مبارك للموقف الايرانى من قضية سلمان رشدى حيث طالب الرئيس بحل المشكلة بالدبلوماسية وليس بالقتل ، ووصف وزير الداخلية المصرى السابق للزعيم الخومينى بأوصاف غير لائقة ، والاعلان عن بدء التحقيق مع اعضاء تنظيم قيل انه تنظيم شيعى سرى تابع لايران .

غير أن الشهرين الأخيرين فى عام ١٩٨٩ قد شهدا أزمة خطيرة فى العلاقات بين مصر والعراق بسبب أوضاع العمالة المصرية فى العراق التى كانت قد تدفقت الى هناك فى ظروف الحرب التى تطلبت تجنيد كل عراقى قادر على حمل السلاح ومن ثم احتاجت اعدادا هائلة من القوة العاملة تحل محل العراقيين فى الاعمال المدنية وذلك فضلا عن اتساع نطاق الاعمال المرتبطة بخدمة المجهود الحربى ، وهكذا تراوح رقم العمالة المصرية فى العراق ما بين ٢ مليون كحد ادنى و ٣ مليون كحد اقصى ، وقد كان من الواضح ان العمال المصريين سعداء بوجودهم فى العراق رغم ظروف الحرب التى انعكست على نسبة التحويلات التى سمح لهم بها ، وذلك أولا لأن العمل فى العراق قدم لهم فرصا افضل ولو بالمعيار المادى من الفرص المتاحة لهم فى مصر ، وثانيا للموقف الايجابى من القيادة العراقية تجاههم ، وعندما توقفت الحرب كان من الطبيعى أن تعود أعداد متزايدة من المدنيين العراقين الى اعمالها ، وأن تفسر أية عقبات بهذا الصدد بمزاحمة المصريين لهم ، وكان من الطبيعى أن تفقد اعداد متزايدة من المصريين أعمالها ، وأن يفسر ذلك بأنه يعكس سلوكا يتمثل فى عدم الوفاء ، وفى هذه الظروف أصدرت السلطات العراقية قرارات جديدة تقلص نسبة التحويلات المسموح بها للعمال المصريين الى الحد الذى يفقد وجودهم فى العراق أية ميزة مادية ، الأمر الذى كان يعنى من الناحية الواقعية أن هذه القرارات تساوى قرارات فصل ، وهكذا بدأت اعداد متزايدة من العمال المصريين تعود دون تمكن رحلات الطيران المتاحة من تلبية رغباتهم ، فتكدست اعدادهم وساءت اوضاعهم وساعدت المرارة المتبادلة بين الجانبين والاخطاء التى لابد أن تكون نسبة من المصريين قد ارتكبتها فى سنوات الحرب ، وعدم حدوث مواجهة سليمة للأزمة من بدايتها على حدوث اعمال عنف ضد المصريين فى العراق تم تفخيمها فى بعض الصحف المصرية ، وهكذا انتقلت المرارة من العمالة المصرية فى العراق الى اوساط الرأى العام المصرى الذى كان مزاجه العام يدور حول فكرة « جزاء سنمار » وبدا أن ثمة عدم اقتناع بفكرة الضائعة الاقتصادية العراقية فى ضوء انماط الانفاق العراقى فى قضايا أخرى ، وكان لهذا كله انعكاساته الخطيرة على الاتجاهات العروبية لدى الرأى العام المصرى خاصة وأن الأزمة وقعت فى العراق شريك مصر فى مجلس التعاون العربى .

وقد دافع الجانب العراقى عن موقفه بأن تقليص التحويلات أمر حتمته ظروف ما بعد الحرب وأن الحوادث التى وقعت ضد المصريين فى العراق حوادث فردية وليست جماعية ، وأن بعض المصريين أيضا قد تورطوا فى اعمال منافية للقانون ، وأنه ليس صحيحا ان هناك معدلات متزايدة للوفاة بين صفوف المصريين إذا ان هذه المعدلات تتناسب مع العدد الكبير للمصريين الموجود فى العراق ولقد تمكنت القيادة السياسية فى البلدين فى فترة قصيرة من تطويق الأزمة بحيث خرجت العلاقات المصرية ـ العراقية منها دون أن يصيبها إلا الحد الأدنى الممكن من الغرر .

وقد سادت حينا تفسيرات ساذجة لهذه الأزمة تحاول أن تربط بينها وبين التطورات الايجابية فى العلاقات المصرية ـ السورية ، ومع الاعتراف بأن المنطق يفضى الى الا تكون القيادة العراقية مرتاحة لهذه التطورات بالنظر إلى فداحة الخلاف السورى ـ العراقى ، فان هذا الأمر لايصلح تفسيرا لأزمة مجتمعية . والواقع ان هذه الأزمة تثير قضية العمالة المصرية من جذورها ، واذ اكتفينا الآن بالحالة العراقية لوجدنا أن حراك العمالة بين مصر والعراق يتم دون الحد الأدنى من التنظيم فالتدفق يتم دون أى شروط تحت الشعار القومى ، غير ان هذا يؤدى أولا الى وفرة عرض العمل المصرى فى السوق العراقية الأمر الذى ينعكس على مستوى أجورهم وظروف معيشتهم ، ويصعب ثانيا من امكانية إيجاد نوع من الاشراف عليهم من قبل السفارة المصرية ، وهكذا تصبح المعلومات بشأنهم ناقصة ان لم تكن معدومة . وفى الأزمة الأخيرة كان من الواضح ان هناك تقصيرا شديدا من جانب الاجهزة المصرية المعنية فى العراق فى التنبوء بمقدماتها ، فى الوقت الذى كانت هذه المقدمات تناقش مع الحاح مكثف على خطورتها فى ندوات أكاديمية عقدت فى القاهرة وكتابات سياسية

ظهرت فى صحفها ، ويفسر هذا التغيير الحاسم الذى تم فى البعثة الدبلوماسية المصرية فى العراق ، غير ان المسألة - أى مسألة العمالة المصرية فى البلدان العربية - تبقى دون شك بغير حل جذرى ، وقد كان من الممكن على سبيل المثال إن يسبب التدفق غير المحسوب للعمالة المصرية الى ليبيا بعد تحسن العلاقات معها على النحو السابق بيانه .

٣ - مصر ودول مجلس التعـاون الخليجى :

يتناول هذا الجزء كما هو واضح من عنوانه علاقات مصر الثنائية بدول مجلس التعاون الخليجى ، فالمجلس فى علاقاته الخارجية بصفة عامة لايتحرك ككيان واحد ، والقضيتان الوحيدتان اللتان كان ممكننا أن يكون لهما شأن فى تعاون جماعى لدول المجلس مع مصر لم يحدث أى تقدم بشأنهما طيلة عام ١٩٨٩ وهما قضيتا إيجاد صيغة لعودة المشاركة الخليجية فى الهيئة العربية للتصنيع وعودة الجهد الخليجى المشترك للمساهمة فى دفع جهود التنمية فى مصر ، استيعُض عن هذا بشراء بعض دول المجلس لاسلحة من انتاج الهيئة ، وتقديم بعضها لمساعدات جزئية هنا وهناك . ومن ناحية ثانية فان التنسيق الذى رفع شعاره منذ نشأة مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ بينه وبين مجلس التعاون الخليجى لم يحقق خطوات عملية من أى نوع

وفيما عدا ما سبق سارت العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين مصر ودول المجلس على خير مايرام ، ولفت النظر حدوث لقاءات على مستوى القمة بين مصر وكافة دول مجلس التعاون الخليجى ، فقد زار الرئيس مبارك دولتى الامارات والكويت فى شهر مارس ورد أمير الكويت الزيادة فى أغسطس ، وقام الملك فهد بن عبد العزيز بأول زيارة لمصر منذ تولية عرش السعودية فى مارس تم خلالها الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مصرية - سعودية عقدت فيما بعد أول اجتماع لها فى سبتمبر بدا أنه لم يتوصل الى شىء محدد ، وفى مايو واغسطس وديسمبر زار مصر أمير البحرين وسلطان عمان وأمير قطر على التوالى ، وقد كانت هذه الزيارات جميعا مناسبة للاشادة بالعلاقات القائمة والتنويه الى آفاق تطورها وتبادل المجاملات حول دور قيادتى البلدين فيها والتعبير عن التقدير لدور الشعب المصرى فى جهود التنمية فى بلدان الخليج ، وكذلك عن المواقف المشتركة فى عدد من القضايا العربية والدولية ولما كان تقويم مردود التعاون الاقتصادى يخضع لاعتبارات آجلة حيث يكون المهم هو التنفيذ وليس الاعلان عن النوايا ، فقد كان من الصعب دائما تقويم هذا المردود فى حينه وإن لوحظ عادة ان ايا من الزيارات السابقة لم يمثل خروجا على المألوف فى المستوى السائد للتعاون الاقتصادى ومن ناحية ثانية وقفت كافة دول مجلس التعاون بلا استثناء خلف قضية حضور مصر للقمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء وعودتها الى الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربى المشترك .

وتستحق العلاقات المصرية - السعودية وقفة خاصة فى هذا التحليل ليس فقط لما للسعودية من وزن داخل مجلس التعاون الخليجى خاصة والوطن العربى عامة ، وانما ايضا لاستقصاء ما تردد كثيرا من وجود فتور ولو نسبى فى العلاقات المصرية - السعودية ، وربما ساعد على ذلك زيارة الملك فهد لمصر التى تأجلت طويلا الى ان تمت بعد قيام مجلس التعاون العربى بأسابيع قليلة ، فى شهر مارس كما سبقت الاشارة

وبداية فقد حرص الجانبان على أن يؤكد بكل السبل عدم وجود هذا الفتور ، والواقع أن المرء عندما يمعن النظر فى غيبة المعلومات القاطعة عن العلاقات المصرية - السعودية يجد أن المنطق يدفع الى قبول فكرة نفى الفتور فى العلاقات ، فالاسباب الأصيلة لمثل هذا الفتور لايمكن ان تخرج عن سياسة عربية لمصر تهدد المصالح السعودية أو تصيبها بضرر ما ، وهو سبب غائب حتى الآن بالنظر الى التصور الراهن لنخبة صنع القرار فى مصر عن دورها العربى ، وهو تصور يناسب السعودية حيث انه لايدعى لمصر دورا قياديا احتكاريا فى الوطن العربى ، وربما مثل انضمام مصر لمجلس التعاون العربى خروجا محتملا عن هذا التصور نظرا للوضع الخاص لشركاء مصر الثلاثة فى هذا المجلس بالنسبة للسياسة السعودية ، وبالتأكيد فان وجود تحالف عراقى - يمنى - أردنى - مصرى وثيق لاتدرى السعودية بنواياه ، أمر يمكن أن يثير ولو إلى حين قلقها على الأقل بالنظر الى موازين القوى فى المنطقة ، وطبيعة السياسات العراقية ذات الطموحات القيادية العربية ، والمشكلات المكتومة فى العلاقات السعودية - اليمنية ، ومن ثم فان الدفعة التى تلقتها العلاقات المصرية - السعودية بزيارة الملك فهد لمصر فى شهر مارس كانت مقصودة من الجانب السعودى بالتأكيد ، واذا تذكرنا ان الملك فهد قد قام بزيارة للعراق سبقت زيارته لمصر نستطيع ان نخلص الى السياسة السعودية كانت تسعى الى تأكيد تعاملها مع دول المجلس من خلال العلاقات الثنائية وليس لكيان موحد .

وقد قيل أحيانا أن الفتور فى العلاقات المصرية - السعودية يمكن ان يرد الى خشية السعودية من تآكل دورها العربى فى حالة عودة مصر الكاملة الى ساحة العمل العربى المشترك ، وهو أمر ربما كان يصدق على

فترة ولت كانت السعودية تتصور فيها ان يكون لها وحدها أولها أساسا الدور القيادى العربى ، أما فى ظل الظروف الراهنة التى شهدت تغيرا فى ميزان القوى العربى ، وبالذات من منظور بروز الدور العراقى الفاعل فى الساحة العربية ، فان وجود مصر المؤثر فى هذه الساحة يصبح مصلحة سعودية بالتأكيد طالما أنها - اى مصر - لاتتحالف مع قوة عربية اساسية أخرى ضد المصالح السعودية .

وإذا كان هذا التحليل يرفض وجود الفتور فى العلاقات المصرية - السعودية فان ثمة تكييفا آخر لهذه المسألة قد يكون أقرب الى الواقع وهو أن المرء لايمكنه ان يتفادى ملاحظة أن السعودية من حيث مستوى الاتصالات والتنسيق مع السياسة المصرية قد هبطت الى مرتبة ثانية فى ظل وجود مصر فى كيان كمجلس التعاون العربى وعلاقاتها المتميزة حتى الآن باعضائه ، بل إن مستوى الاتصالات والتنسيق مع دولة كليبيا بعد عودة العلاقات معها قد بدا أعلى منه مع السعودية ، وإذا اضفنا الى هذا النمو المتوقع فى الاتصالات والتنسيق السياسى بين مصر وسوريا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية معها فى آخر العام فان هذا يعنى ببساطة على الاقل أن حجم الاهتمام المصرى بالسعودية قد قل من منظور نسبى .

٤ - مصر ودول اتحاد المغرب العربى :

كان من بين الآثار السلبية المحتملة لانضمام مصر لمجلس التعاون العربى أن يؤثر هذا على المستوى القائم لعلاقاتها بالدول غير الاعضاء فيه ، وهو ما رأينا حتى الآن أنه لم يحدث بصفة عامة ، وبالنسبة لدول اتحاد المغرب العربى تحديدا سبق أن رأينا تطور العلاقات المصرية - الليبية منذ شهر مايو وحتى نهاية العام ، أما باقى دول الاتحاد فقد سارت العلاقات معها على المستوى المألوف الذى يتضمن تنسيقا للمواقف السياسية وعملا لآليات التعاون الثنائى التى اتخذت شكل اللجان الثنائية فى الأغلب الأعم ، ويلاحظ أن هذا التحليل ينطبق على تونس والمغرب والجزائر ، أما موريتانيا فقد اختزلت العلاقات المصرية بها فى جهود مصر للوساطة وبين السنغال والتى قامت بها فى إطار رئاسة الرئيس مبارك لمنظمة الوحدة الأفريقية وتناولها فى سياق بحث السياسة المصرية فى افريقيا .

وقد شهدت العلاقات المصرية بكل من المغرب وتونس والجزائر لقاءات على مستوى القمة ، وإن كانت المغرب قد انفردت بأن اللقاء الوحيد قد تم فى اطار قمة الدار البيضاء فى شهر مايو أما تونس والجزائر فقد قام الرئيس مبارك بزيارتين سريعتين لهما فى شهر سبتمبر ، وكانت الزيارات كالعادة مناسبة للاشادة بالعلاقات الثنائية وخصوصية هذه العلاقات .

ومن ناحية ثانية انتظم على صيغة اللجان الثنائية كاطار للتعاون الاقتصادى والفنى بين مصر وهذه الدول الثلاث ، ويلاحظ ان الجزائر كانت هى الدولة الوحيدة بين هذه الدول التى لاتوجد لجنة ثنائية عليا لتنظيم التعاون بينها وبين مصر ، وقد وقع اتفاق انشاء مثل هذه اللجنة فى شهر مارس وإن كانت لم تعقد أى اجتماع لها فيما تبقى من العام . وفى ذات الشهر عقدت اللجنة المصرية - المغربية اجتماعا تم فيه توقيع ثلاث اتفاقيات فى المجال القضائى والأمنى والتعاون الضريبى ، وعبر الجانبان عن ارتياحهما لمستوى التفاهم السائد بين البلدين والتنسيق المشترك بينهما وفى شهر ديسمبر عقدت اللجنة المصرية - التونسية اجتماعا توصلت فيه الى عشر اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون ، ويلاحظ أن التعاون الاقتصادى بين مصر وتونس تميز بالاتفاق فى شهر أبريل على انشاء مجلس أعمال مشترك بين رجال الاعمال المصريين والتونسيين بهدف دعم التعاون بين القطاع الخاص فى البلدين وانشاء عدد من المشروعات المشتركة فى مجالات السياحة والمقاولات والبنوك والصناعة والاستثمار ، وان لم تتوفر بعد ذلك معلومات عن نشاط مثل هذا المجلس .

كذلك لوحظ بوضوح قيام دول المغرب العربى وبالذات الجزائر وتونس بدور الوسيط لازالة ماتبقى من خلافات بين مصر وكل من سوريا وليبيا ، وقد برزت الجهود التونسية للوساطة بين مصر وليبيا بالاشتراك مع الجزائر فى بعض الاحيان وذلك لتطبيع العلاقات (مارس) ووقف الحملات الاعلامية بين البلدين (ابريل) واقناع ليبيا بعدم مقاطعة قمة الدار البيضاء اذا حضرتها مصر (مايو) ، وانفردت الجزائر بجهود للوساطة بين مصر وسوريا قبل وبعد انعقاد قمة الدار البيضاء .

وهكذا يمكن القول بأن المحتوى العام لعلاقات مصر بكل من المغرب وتونس والجزائر استمر ايجابيا على النحو الذى انتهى اليه وضع هذه العلاقات مع نهاية عام ١٩٨٩ ، وأن مجرى العلاقات قد خلا بصفة عامة من الأزمات ، اللهم إلا اذا اعتبرنا التوتر الذى شاب العلاقة بين قطاعات من جماهير مصر والجزائر وأجهزة الاعلام فى البلدين فى شهر نوفمبر بمناسبة المباراة النهائية لتحديد الفريق الذى سيصل إلى نهائيات كأس العالم فى كرة القدم فى عام ١٩٩٠ نوعا من الأزمة . وقد يختلف بعض محللى السياسة بهذه الأمور ، إلا أنها

تكون فى واقع الأمر مؤشرا مفيدا على مدى متانة البعد الشعبى فى العلاقات ، وكذلك على الدور السلبى الذى يمكن ان تلعبه اللقاءات الرياضية ، وفى كرة القدم تحديدا ، فى العلاقات على المستوى الشعبى ..

٥ ـ العلاقات المصرية ـ السودانية :

بدأت العلاقات المصرية السودانية عام ١٩٨٩ بداية متوترة نتيجة الأزمة التى كانت قد ترتبت على تراجع حكومة الصادق المهدى عن قبول الاتفاقية التى كان قد تم التوصل اليها بين وفد الحزب الاتحادى وحركة تحرير السودان بوساطة مصرية رئيسية ، والتى كانت الحكومة السودانية نفسها قد صدقت عليها فى أول ديسمبر ١٩٨٨ . والواقع أن المتتبع لمسار العلاقات المصرية ـ السودانية طيلة النصف الأول من عام ١٩٨٩ يخلص إلى انه ازاء أزمة ممتدة عاشتها هذه العلاقات بغض النظر عن بعض المحاولات لاحتوائها هنا أو هناك أو عدد من التصريحات الايجابية عن العلاقات بين حين وآخر .

وعند محاولة فهم هذه الأزمة الممتدة تبرز العوامل ذاتها المعروفة تقليديا فى هذا الخصوص ، فهناك التناقض بين الموقفين الرسميين فى مصر والسودان تجاه مسألة الجنوب ، فعلى الرغم من أن الجانبين بطبيعة الحال يؤيدان واحدة السودان إلا أن سبل تحقيق هذه الوحدة والحافظ عليها تتباين بينهما ، فبينما رات حكومة الصادق المهدى أن مصر يجب أن تدعم الحكومة المركزية عسكريا فى جهودها للقضاء على حركة التمرد فى الجنوب بما فى ذلك التدخل المباشر إذا لزم الأمر ، فإن الموقف المصرى كان يركز على ضرورة الحل السلمى للمشكلة بما يقتضيه ذلك من وساطة بين حكومة السودان من ناحية وحركة التمرد والحكومة الاثيوبية من ناحية أخرى ، وكان واضحا ان اتفاق نوفمبر ١٩٨٨ بين الحزب الاتحادى وحركة جارانج يمثل نموذجا لمثل هذا الحل السلمى من وجهة النظر المصرية ، أما دعم الحكومة السودانية عسكريا فهو أمر تلتزم به مصر فى حدود قدراتها وبما لا يصل بأى حال من الاحوال إلى التدخل المباشر فى صراع داخلى فى التحليل الأخير مهما كانت ابعاده الخارجية ، وقد فعل هذا التناقض فى المواقف فعله فى إطار الحساسيات التقليدية بين مصر وحزب الأمة الذى كان زعيمه يدير دفة الحكم فى السودان طيلة النصف الأول من عام ١٩٨٩ . واضاف استمرار وجود الرئيس السودانى السابق جعفر النميرى واصرار الحكومة السودانية على ضرورة تسليمه عنصر توتر آخر فى العلاقات .

وفى شهر فبراير تفجرت الأزمة عندما رد الرئيس مبارك بقوة على بيان الصادق المهدى الذى اتهم فيه مصر برفض تقديم المساعدات اللازمة للسودان لاحتواء الموقف العسكرى فى الجنوب قائلا : ان المهدى يجب الا يعلق شماعة مشاكله على مصر ، واتهم حكومته بتفويض جهود السلام المصرية مع المتمردين ومع الحكومة الاثيوبية ، وقد رد المهدى بدوره على مبارك بقوله : ان ملاحظات مبارك لا يجب أن توجه إلى رئيس حكومة انتخبه شعبه بحرية ودون ضغوط ، وأضاف أن مصر اثبتت دائما عدم تفهمها للسودان وشعبه ، كما انتقد تغطية الصحف المصرية للوضع فى السودان

وبطبيعة الحال لم تقتصر الأزمة على حرب التصريحات وانما امتدت لتشمل كافة ابعاد العلاقات ، فترتب عليها تأجيل الزيارة التى كان مقررا أن يقوم بها المهدى للقاهرة إلى اجل غير مسمى امتد حتى سقوط حكومته ، والواقع ان الحكومة السودانية قررت فى اعقاب اشتعال حرب التصريحات الغاء سفر وفد الخبراء السودانيين للقاهرة للاعداد لاجتماعات ما كان يسمى بميثاق الاخاء التى كان مقررا ان تنعقد برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين ، كما أشارت التقارير إلى تعثر فى تنفيذ الاتفاق التجارى بين البلدين نتيجة بروز خلافات بين الجانبين بهذا الصدد ، وأخيرا قامت الحكومة السودانية فى أول ابريل بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين من جانب واحد وأبلغت مصر رسميا بهذا الالغاء فى التاسع من يونيو . وكان الحديث عن تجميد الاتفاقية أو الغائها يتردد منذ بداية العام ، مرة باعتبار ان هذا يسهل التوصل إلى السلام مع حركة التمرد فى الجنوب ، ومرة أخرى كنوع من الاحتجاج على عدم قيام الجانب المصرى بتنفيذ التزاماته بموجبها من وجهة النظر السودانية الرسمية ، وأبدت مصر رسميا فى كل الأحوال تفهمها لهذه الخطوة إن اتخذت مع حرصها على ألا تكون هى البادئة بالالغاء حتى لا يؤول هذا الموقف بأنه تخل عن السودان .

ثم تغير مناخ العلاقات على نحو أساسى بسقوط نظام حكم الصادق المهدى واستيلاء الجيش على السلطة وتكوين حكومة للانقاذ الوطنى برئاسة الفريق عمر البشير فى آخر يونيو/ أول يوليو ، وقد سارعت مصر بالاعتراف بالوضع الجديد ، والاشارة إلى أنه كان نتيجة حتمية لافلاس حكومة الصادق المهدى ، وتضمنت التصريحات الرسمية المصرية اوصافا ايجابية للقادة الجدد ، وقامت السلطات المصرية بارسال مساعدات عاجلة للسودان بعد حركة الجيش ، ومن ناحيتهم رد قادة الحركة بتصريحات ايجابية عن مصر ، وعن الحرص على اصلاح العلاقات معها والأسف لتدهورها فى عهد الصادق المهدى ، كما بدا

واضحا أن القادة الجدد يؤيدون المسلك المصرى فى تسوية مشكلة الجنوب والساعى إلى تسوية سلمية يتم ترتيبها من خلال لقاء بين البشير وجارانج ووساطة بين السودان واثيوبيا .

وفى الاطار السابق واصلت الدبلوماسية المصرية مساعيها لترتيب لقاء بين الحكومة المركزية والمتمردين ، وفى ٢٤ يوليو التقى الرئيس حسنى مبارك بجون جارانج زعيم حركة التمرد السودان لبحث مشكلة الجنوب وامكانية عقد لقاء بينه وبين الرئيس السودانى ، وقد ذكرت التقارير ان الرئيس مبارك أبلغ الفريق البشير أنه وجد تفهما واضحا لدى جارانج تجاه الوضع الجديد فى السودان وترحيبا من جانبه بالمبادرة لعقد لقاء مع البشير مؤكدا اهمية الدور المصرى فى أية مفاوضات قادمة ، وفى الثانى من أغسطس تأكد هذا الموقف من خلال تصريح لمتحدث باسم حركة التمرد ، وبالفعل شهد هذا الشهر عقد جولة من المفاوضات بين ممثلى الحكومة السودانية والمتمردين عقدت فى العاصمة الاثيوبية ، وفى هذه الجولة كرر الجنوبيون مطالبهم المتعلقة بأسس حل النزاع فى الجنوب والتى تضمنها الاتفاق الذى وقعوه فى نوفمبر ١٩٨٨ مع الحزب الاتحادى ، مضيفين إلى ذلك مطالبتهم بعودة الديمقراطية إلى السودان ، وهو ما اعتبر تشددا فى مطالب المتمردين ، قيل ان القاهرة قد تابعته بقلق ، أما ممثلو الحكومة العسكرية فى السودان فلم يقدموا عرضا محددا ، واكتفوا بالتركيز على المطالبة بوقف القتال وتشكيل لجان اتصال بين الطرفين ، ويبدو أن النظام الجديد لم يكن قد بلور بعد تصورا محددا لحل مشكلة الجنوب ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هذه الجولة من المباحثات قد اخفقت فى التوصل إلى شىء .

وعلى الرغم من أن الدبلوماسية المصرية قد استمرت فى مساعيها حتى نهاية العام فإن زمام المبادرة بدا أنه انتقل إلى الرئيس الامريكى الاسبق كارتر عندما أعلن فى نوفمبر عن موافقة الطرفين على عقد جولة جديدة من المفاوضات فى نيروبى نتيجة جهود الوساطة التى قام بها ، غير ان هذه الجولة بدورها اخفقت فى التوصل إلى تسوية الخلافات بين وجهتى نظر الطرفين ، ومن ناحية أخرى شهدت ساحة القتال فى نهاية شهر اكتوبر تطورات جديدة باستيلاء المتمردين على مدينة الكرمك فى أول تصعيد من نوعه للعمليات العسكرية من جانب المتمردين منذ سقوط حكم المهدى ، وعلى الرغم من أن الحكومة السودانية قد استعادت المدينة فى الشهر التالى ، إلا انه لاشك فى أن مثل هذه التطورات تمثل تحديا لنهج التسوية السلمية المصرية ، وتبرر للجانب السودانى التطلع لمصادر أخرى لدعم عسكرى اكثر فعالية .

وقد استمر مناخ العلاقات المصرية ـ السودانية حتى نهاية العام ايجابيا بصفة عامة ، ولكن مع وجود تحفظ من جانب بعض قوى المعارضة السياسية فى مصر وعلى رأسها حزبا الوفد والتجمع على الطبيعة غير الديمقراطية للنظام الجديد ، ومن ناحية ثانية بدأت السحب الخاصة باستناد النظام الجديد فى السودان إلى الجبهة الاسلامية باعتبارها قاعدة قوته الحقيقية تتجمع فى سماء العلاقات المصرية ـ السودانية قرب نهاية العام .

٦ ـ مصر والمشكلة اللبنانية :

أبدت السياسة المصرية طيلة العام اهتماما كبيرا بتطورات المشكلة اللبنانية مع اقرار الحاجة إلى اصلاحات دستورية ، والوقوف ضد اى تدخل خارجى فى الشئون اللبنانية ومن ثم المطالبة بضرورة جلاء كافة القوات الأجنبية الموجودة فى لبنان بما يشمل القوات الاسرائيلية والسورية والايرانية . ومن الناحية الاجرائية أيدت مصر كافة الجهود الدبلوماسية لانهاء النزاع وفقا للخطوط السابقة ، كما قامت من جانبها ببعض المبادرات فى هذا الشأن .

وفى الاطار السابق رفضت مصر الاعتراف بحكومة العماد ميشيل عون العسكرية ، باعتبار أن الاعتراف بوضعه يفضى الى تقسيم لبنان من الناحية الفعلية ، ومع ذلك فقد كانت بعض التقارير قد ذكرت أن مصدر الأسلحة التى دعم العراق ميشيل عون كان مصريا ، بل إن أولى شحنات هذه الاسلحة أرسل رأسا من مصر إلى لبنان ، وبغض النظر عن مدى الدقة فى هذه التقارير فقد كان واضحا فى عام ١٩٨٩ أن ثمة موقفا مصريا واضحا يرفض امداد عون بالسلاح ، بل ويعمل على اقناع العراق بوقف هذا الامداد وربما كان هذا هو عنصر الفعالية الأساسى ان لم يكن الوحيد لمصر فى المشكلة اللبنانية .

وعلى المستوى العربى تقدمت مصر والكويت باقتراح مشترك فى قمة الدار البيضاء فى شهر مايو ، تمت الموافقة عليه بتشكيل لجنة من الاقطاب العرب لحل القضية ، وفى هذه الاطار أعطت مصر دعمها الكامل للجنة الثلاثية التى شكلت بناء على هذا من ملكى السعودية والمغرب والرئيس الجزائرى ، والتى عهد اليها باجراء الاتصالات المناسبة لتوفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبنانى لاعداد مناقشة وثيقة للاصلاحات السياسية يمكن أن تشكل أساسا للحوار والوفاق الوطنى ، وبحيث يقرها مجلس النواب

الذى يتولى انتخاب رئيس للجمهورية يشكل بدوره حكومة وفاق وطنى تبدأ فى اتخاذ الاجراءات الدستورية لوضع الوثيقة موضع التنفيذ . وقد أيدت مصر كافة ما توصلت إليه اللجنة بما فى ذلك الاعتراف بالرئيس اللبنانى المنتخب رينيه معوض فى شهر نوفمبر ثم بعد اغتياله بخليفته الياس الهراوى .

ثانيا ـ مصر والصراع العربى ـ الاسرائيلى

يتناول هذا الجزء من التقرير سياسة مصر تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى من خلال موضوعين أولهما يتعلق بالموقف المصرى من القضية الفلسطينية والثانى خاص بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية الثنائية مع الوعى بطبيعة الحال بصعوبة الفصل المطلق بين الموضوعين .

١ ـ القضية الفلسطينية :

استمرت السياسة المصرية طيلة عام ١٩٨٩ مثابرة على موقفها المتمثل فى أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وفى تكييف الانتفاضة بأنها حركة شعبية ، ومن ثم فإنه لاتوجد قوة تستطيع أن توقفها أو تسيطر عليها ، وأن السبيل الوحيد لذلك هو حل القضية الفلسطينية حلا سلميا يقوم على أساس مبدأ الارض مقابل السلام ، وفى هذا السياق أكدت السياسة المصرية تخليها واقعيا عن صيغة كامب ديفيد كأساس للتسوية ، وقد صرح الرئيس مبارك فى العشرين من سبتمبر بأنه لايستطيع فرض كامب ديفيد على الفلسطينيين ، كذلك اكدت الدبلوماسية المصرية على سلامة الموقف الفلسطينى من عملية التسوية المنشودة وانه قدم فى ذلك أقصى مايمكن أن يقدمه ، ولم يعد مطلوبا منه أكثر من ذلك .

وفى هذا الاطار ابدت الدبلوماسية اهتماما كبيرا وبذلت جهودا واضحة فى القضايا الاجرائية الخاصة بدفع عملية التسوية فاكدت على أن المؤتمر الدولى هو الاطار المناسب للتوصل إلى التسوية السلمية وإن كانت قد أكدت ايضا فى محاولة واضحة لمواجهة الرفض الاسرائيلى للمؤتمر على أنه « مظلة للمفاوضات المباشرة » ، وشددت الدبلوماسية المصرية على ضرورة عدم التسويف فى عقد المؤتمر ومن ثم قامت بتحركات على كافة المستويات محاولة بذلك تهيئة السبيل للاسراع فى عقده .

فعلى المستوى العربى طالبت الدبلوماسية المصرية بتنسيق المواقف العربية استعدادا لعقد المؤتمر الدولى ، ومن جانبها بذلت جهودا واضحة فى هذا الصدد فحافظت على مستوى عال للتنسيق مع الجانب الفلسطينى ، وكان المبدأ المعلن الحاكم لهذا التنسيق أن الدبلوماسية المصرية تؤيد ماتؤيده المنظمة ولاتتحرك إلا بتنسيق معها ، وعموما اتصفت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية فى عام ١٩٨٩ بطابع تعاونى لم تشبه سوى الأزمة العابرة التى نشأت فى خريف ١٩٨٩ نتيجة التصريحات التى ادلى بها جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعقيبا على تصريحات للرئيس حسنى مبارك حول قبول الشعب الفلسطينين لاتحاد كونفيدرالى مع الأردن ، وقد رفض حبش هذه التصريحات مشيرا إلى ان الرئيس مبارك لم يحصل على تفويض من الشعب الفلسطينى ، وعلى الرغم من رد الفعل القوى للرئيس مبارك لهذا الموقف وقوله فيما بعد « أننا لانقبل التهديد » فقد كان من الواضح أن الأزمة قد تم احتواؤها بحيث تكون أزمة بين مصر والجبهة وليس بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد اشار الرئيس مبارك نفسه فى ذات التصريح الذى اعلن فيه رفضه للتهديد الى أن الرئيس عرفات يحترم التزماته

ويعمل لحل المشكلة بينما يدلى آخرون بتصريحات لاتخدم القضية بل أنها تفسد كل الجهود التى تبذلها مصر لحل القضية الفلسطينية ، وقد ساعد على نجاح عملية الاحتواء هذه صدور عدد من التصريحات عن مسئولين فلسطينيين رفيعى المستوى تؤكد على تجذر التنسيق المصرى ـ الفلسطينى وعلى معنى عدم تعبير تصريحات بعض الفلسطينيين عن الموقف الرسمى للمنظمة ، وفى الثانى من نوفمبر أكد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات على ذات المعنى مشددا على عدم وجود خلافات بين مصر ومنظمة التحرير وأن وجود تصريحات لها رأى مخالف لايعنى وجود خلاف بين مصر والمنظمة ـ وفى الواقع ان عقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لاجتماعها بالقاهرة فى شهر نوفمبر كان مؤشرا قويا على عدم وجود أزمة فى العلاقات المصرية ـ الفلسطينية من جراء تلك التصريحات .

كما امتدت جهود الدبلوماسية المصرية لتنسيق المواقف العربية إلى صعيد العلاقات الفلسطينية الاردنية فنجحت فى شهر مارس فى عقد لقاء قمة مصرى ـ فلسطينى ـ اردنى علق عليه متحدث رسمى مصرى بانه جاء فى مرحلة « هامة ودقيقة » تستلزم التشاور حول دفع مسيرة السلام خاصة ان المجتمع الدولى « على باب التهيئة لعقد المؤتمر الدولى للسلام » ، واشار نفس المصدر الى أن الصراحة وروح الأخوة والحرص على التشاور كانت هى السمات السائدة لمباحثات الزعماء الثلاثة ، وعلى الصعيد العربى العام سبقت الاشارة الى ورقة العمل التى تقدمت بها الدبلوماسية المصرية لمؤتمر قمة الدار البيضاء فى مايو بخصوص القضية الفلسطينية .

وعلى المستوى الدولى بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا واضحة فى مجال ترسيخ الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتهيئة الأجواء لزيادة فعالية الدور الدولى فى تسوية القضية الفلسطينية ، فأكدت دائما على ضرورة الاستمرار فى الحوار الأمريكى ـ الفلسطينى وتوسيع نطاقة ، كما قامت بدور هام فى الترتيب للقاء الذى تم بين الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى شهر مايو .

ثم تأتى بعد ذلك جهود عقد حوار فلسطينى ـ اسرائيلى والذى اوضحت الدبلوماسية المصرية انه لايمثل بديلا عن المؤتمر الدولى ، وأبدت استعدادها لاستضافته ، وأكدت على ضرورة أن يشكل الفلسطينييون انفسهم وفدهم فى هذا الحوار ، وعلى أن يضم مثل هذا الوفد ممثلين عن فلسطينى الداخل والخارج معا ، وأنه بدون هذه الشروط لايمكن ان ينجح مثل هذا الحوار .

غير ان السياسة الاسرائيلية كعادتها قلبت جدول الأولويات فى المنطقة فتقدم شامير بمبادرته الخاصة باجراء انتخابات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وقد تطور الموقف المصرى من هذه المبادرة من الرفض الى مايمكن تكييفه بأنه قبول مشروط ، ففى البداية اشارت التصريحات الرسمية المصرية إلى رفض الفكرة ، فصرح الرئيس مبارك على سبيل المثال فى السادس من ابريل بأن اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلى باجراء انتخابات فى الضفة الغربية هو محاولة لتقسيم الفلسطينيين الأمر الذى يتعرض مع وحدة الشعب الفلسطينى ، ثم أشارت بعض التقارير بعد حوالى اسبوع من هذا التصريح الى مشاورات تجرى بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية وبعض القيادات الفلسطينية بالأراضى المجتلة بهدف استطلاع مواقفها بشأن فكرة اجراء انتخابات فى الاراضى المحتلة ، وفى أول مايو أكد د . عصمت عبد المجيد على فحوى التقارير السابقة قائلا ان مصر لم ترفض مبدأ الأنتخابات ولكنها ليست الهدف وإنما يجب أن تكون خطوة للوصول الى الحق الفلسطينين كاملا ، واضاف بأن اقتراح شامير ليس واضح المعالم وأنه اذا كان الهدف منه هو كسب الوقت فسوف يكون الفشل مصيره .

وابتداء من شهر يوليو بدأ الحديث عما يسمى بالنقاط المصرية العشر كرد مصرى على مبادرة شامير ، والتى حرص الجانب المصرى على أن يكيفها ـ أى النقاط العشر ـ بأنها لاتشكل فى ذاتها مبادرة وانما هى استيضاحات خاصة بمبادرة شامير ، علما بأنها يمكن أن تمثل فى التحليل الأخير أيا كانت لغة الدبلوماسية الهادئة فى تسميتها الشروط المصرية لقبول التحرك انطلاقا من مبادرة شامير .

وقد طرحت النقاط المصرية العشر أول ماطرحت من الرئيس مبارك على وفد من الكونجرس الأمريكى فى شهر يوليو ، وعلى الرغم من أنها لم تعلن ابدا على نحو رسمى إلا أنه بات مفهوما أنها تتضمن : امكانية أن تتعهد اسرائيل بقبول ماتسفر عنه الانتخابات من نتائج ووضع مراقبين دوليين للأشراف على الانتخابات وانسحاب القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع ، وأن تبدأ المباحثات حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة فى تاريخ محدد ، وتجميد كل النشاطات الاستيطانية فى الضفة والقطاع ، وحظر دخول الاسرائيليين إلى الضفة والقطاع يوم اجراء الانتخابات ، وإشراك سكان القدس الشرقية فى الانتخابات ، وقبول اسرائيل المبادىء الأربعة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وتشمل قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لحل النزاع والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام وضمان

الأمن لجميع دول المنطقة واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين ، وأن تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائى وليست محاولة لاحياء فكرة الحكم الذاتى التى ترى مصر أن الأحداث قد تجاوزتها .

وفى البداية نقلت هذه النقاط العشر إلى الاسرائيليين بطريق غير رسمى من خلال ذات الوفد من الكونجرس الأمريكى غير ان نصها سلم رسميا للحكومة الاسرائيلية من خلال السفارة المصرية فى تل أبيب عندما أعلن شامير فى شهر سبتمبر انه لم يتلق النقاط العشر بصفة رسمية وانه يصعب من ثم ان يدلى برأى حولها . وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد كان من الواضح انها لم تنجح حتى نهاية العام فى حشد التأييد الكافى من جانب الأطراف المعنية للنقاط العشر ، فظل الموقف الاسرائيلى منقسما بين صقور رافضين وحمائم يغلفون رفضهم ببعض العبارات الدبلوماسية المائعة ، وبقى الموقف الفلسطينى ملتبسا ، واستمر « التفهم » الأمريكى الذى لايغير شيئا من حقائق الانحياز الامريكى لاسرائيل وصنوه « التفهم » الأوربى الغربى الذى لايرتبط بقدرة على الفعل .

٢ ـ العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية :

أكد عام ١٩٨٩ مناخ « السلام البارد » بل التوتر الدائم الذى يحيط بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، وفضلا عن الخلاف المصرى ـ الاسرائيلى بصدد القضية الفلسطينية وايضا بسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على الأغلب الأعم من قضايا هذه العلاقات سواء تمثلت فى تنفيذ الحكم الخاص بطابا أو فى العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدولتين بما تضمنته من مؤشرات لتوتر مستمر فى هذه العلاقات .

تنفيذ حكم طابا :

فى التاسع عشر من شهر مارس رفع الرئيس مبارك العلم المصرى فوق طابا معلنا بهذا عودة السيادة المصرية على هذه البقعة من أرض مصر التى ماطلت اسرائيل طويلا فى إعادتها لمصر ، ثم ماطلت بعد ذلك فى تنفيذ حكم قضائى دولى ملزم يقضى باعداتها لمصر على نحو جعل من تنفيذ مثل هذا الحكم عملية عسيرة ، وقد اتخذت اسرائيل من المطالبة بتعويضات مغالى فيها عن الفندق الذى اقامته بغير سند قانونى على طابا وبمعاملة خاصة للسياح الاسرائيليين فى طابا ذريعة للمماطلة فى الانسحاب مما سبب أزمة فى العلاقات امتدت طيلة شهرى يناير وفبراير تقريبا .

أما الموقف المصرى فقد بدأ برفض الربط بين الانسحاب الاسرائيلى وبين الاتفاق على المسائل المثارة من اسرائيل ، ففى ٢١ يناير أكد الدكتور عصمت عبد المجيد على أنه لامساس بالسيادة المصرية على طابا ، وأن على اسرائيل أن تنسحب من طابا أولا ثم يبدأ التفاوض للاتفاق حول بقية المسائل المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالفندق والمنشآت السياحية وتأشيرات دخول الأفواج السياحية الاسرائيلية لطابا .

غير أن الموقف الاسرائيلى ثابر على التمسك بضرورة حسم هذه المسائل قبل الانسحاب والمغالاة فى مطالبة كما سبقت الاشارة ، وهنا اظهرت الدبلوماسية المصرية مرونة واضحة فبدأت مفاوضات لمحاولة الاتفاق حول المسائل المثارة من الجانب الاسرائيلى ، وعلى الرغم من ذلك كان من الواضح ان التشدد الاسرائيلى قد استمر الى الدرجة التى جعلت الرئيس مبارك يدلى فى الثانى من فبراير بتصريحات شديدة اللهجة اعلن فيها أن مراوغات اسرائيل حول الانسحاب من طابا تهدم الثقة فى الالتزامات والتعهدات الاسرائيلية ، وأن اسرائيل لن تستطيع إجبار مصر على التطبيع بالمراوغة والضغط ، وعاد إلى تأكيد الموقف المصرى المبدئى بوجوب الانسحاب أولا ثم يتم بعد ذلك التفاوض حول الفندق ، وعلى الرغم مما تحدثت عنه التقارير عن رفض اسرائيل حاد للاتهامات المصرية وما أسمته الدوائر الحاكمة فى اسرائيل بلغة التهديد والانذارات فإنه من الواضح ان جهود الوساطة الأمريكية قد نشطت بعد هذه التصريحات وأن المباحثات بين الجانبين قد تلقت دفعة ما ، وقد استمرت المفاوضات حتى تم التوصل الى اتفاق صرح وزير السياحة الذى كان يرأس الجانب المصرى انه قد تضمن الجانب الخاص بالوضع العسكرى والشق المتعلق بتعويض المنشآت السياحية ، كما أشار الى ان الاتفاق قد تضمن السماح للاسرائيليين بدخول طابا بدون تأشيرة دخول والتزام اسرائيلى بسحب كافة اشكال الوجود الاسرائيلى من طابا .

وقد انتقدت قوى المعارضة السياسية فى مصر بشدة مضمون الاتفاق واعتبرت انه يعكس استجابة للابتزازات الاسرائيلية وتفريط فى السيادة المصرية ، وبغض النظر عن هذه الانتقادات فقد كان من المحير حقا أن تثير اسرائيل كل هذه الضجة حول التعويض عن فندق بنته بغير حق على أرض لاتخصها بينما افلتت هى دون حساب بما استنزفته من ثروات مصر الطبيعية وعلى رأسها البترول طيلة مايقرب من خمسة عشر عاما من احتلالها لسيناء .

مؤشرات على توتر دائم :

استمر التوتر الدائم فى العلاقات المصرية ـ

الاسرائيلية طيلة العام باستثناءات محدودة للغاية ، وأخلت ازمة مفاوضات تنفيذ حكم طابا مكانها بعد انتهائها لعديد من الأزمات الأخرى التى تقل عنها او تساويها فى الاهمية بما جعل التوتر بالفعل عرضا مزمنا من أعراض هذه العلاقات . وعلى الرغم من تبادل بعض الزيارات الهامة على المستوى الوزارى بين البلدين كان اهمها زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لاسرائيل فى يونيو ، وزيارة اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى لمصر فى شهر سبتمبر فقد كان من الواضح ان هذه الزيارات لم تؤد إلى تغيير فى المناخ العام للعلاقات الذى بقى محكوما بالموقف الاسرائيلى المتشدد ، بل المتطرف ، من قضايا التسوية .

وطيلة العام ظلت هناك بؤرة دائمة للتوتر فى العلاقات على مستوى القمة بسبب اصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى ، وقد تمثل موقف مبارك فى أن الزيارة ليست مطلوبة لذاتها ، وأنها لايمكن ان تكون ذات فائدة مالم يغير شامير موقفه من عملية السلام وقبول عقد المؤتمر الدولى والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا فضلا عن ضرورة الاعداد الجيد لمثل هذه الزيارة ، وقد صرح الرئيس مبارك فى الثانى عشر من ابريل تعليقا على تصريح سابق لشامير يصف فيه رفض مبارك الاجتماع به بأنه عمل غير لائق بقوله أن غير اللائق حقا هو أن يذهب إلى اسرائيل بينما أوصد شامير كل الابواب . ومن منظور السياسة المصرية من المؤكد أن موقف الرئيس مبارك سليم مائة بالمائة ، ذلك انه فى ضوء الخبرة الأكيدة بموقف شامير من عملية التسوية لايمكن توقع أدنى تقدم على طريقها تحدثه هذه الزيارة ان تمت فى ضوء المعطيات الراهنة للموقف الاسرائيلى ، ويبدو مؤكدا أن الهدف الاسرائيلى من الضغط لاتمامها هو نوع من العلاقات العامة لاسرائيل فضلا عن دق اسفين بين مصر والأقطار العربية إن أمكن بسبب ماسوف تتيحه هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المختلفين معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى .

معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى

موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى .

وكأن الموقف الاسرائيلى المتعنت لم يكن كافيا كمصدر للتوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة فأضاف شامير فى شهر ديسمبر زيتا الى النار المشتعلة بتصريحاته التى ذهب فيها الى أن الأردن هى ارض فلسطين ، وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دهشته من صدورها من شامير فى هذا الوقت بالذات الذى تبذل فيه المساعى الجادة لدفع عملية السلام ، وأشار الى أن كلام شامير يعنى العودة إلى البداية التاريخية للصراع العربى الاسرائيلى فى تلميح واضح الى أن العرب يستطيعون هم الآخرون العودة الى مواقفهم الأصلية التى ترفض الوجود الاسرائيلى على أرض فلسطين اصلا .

وبالاضافة الى ماسبق تعددت طيلة العام مؤشرات التوتر فى العلاقات ، فتابرت الدبلوماسية المصرية على ادانة الممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة سواء من خلال التصريحات الرسمية او القنوات الدبلوماسية عبر السفارة المصرية فى تل ابيب او فى الاتصالات مع الجانب الامريكى او على منبر الأمم المتحدة ، كما أدانت مصر قيام اسرائيل باختطاف الزعيم الشيعى اللبنانى عبد الكريم عبيد واثنين من مساعديه ، ووصف الدكتور بطرس غالى فى تصريح له يوم ٢٩ يوليو هذا العمل بأنه من أعمال الارهاب الذى يدينه المجتمع الدولى ولايستقيم مع شجب اسرائيل للارهاب فى نفس الوقت الذى تمارس فيه ابشع صور الارهاب التى تتناقض مع جميع القوانين والشرائع الدولية ، وأكد أن هذه الممارسات لاتخدم عملية السلام .

كما شهد شهر يونيو ازمة فى إطار الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى المياه الاقليمية المصرية فى خليج العقبة ، ففى الثالث من يونيو اضطرت قوات السواحل المصرية لاطلاق النار على لنش صيد اسرائيلى انتهك المياة الاقليمية ورفض الاستجابة لتحذيرات القوات المصرية ، ويبدو وفقا لشهود العيان ان الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى هذه المنطقة تمثل بدورها بؤرة توتر دائم فى العلاقات . وتكررت اثناء العام اكثر من مرة ادانة الدبلوماسية المصرية لسياسة اسرائيل النووية باعتبارها مسئولة عن اعاقة الجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووى فى الشرق الاوسط ، ومطالبة المجتمع الدولى وبخاصة الدول الكبرى بالضغط على اسرائيل للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة التى وضعتها الوكالة

الدولية للطاقة الذرية ، والاعراب عن القلق الدائم من التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

ولايمكن القول مع ذلك بأن العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية لم تشهد سوى التوتر طيلة العام ، وانما المقصود انه كان يمثل ملمحها العام ، وهناك على سبيل المثال التفاعلات الروتينية اليومية كما فى حركة السياحة من اسرائيل الى مصر وكذلك التبادل التجارى ـ وان يكن المحدود ـ واستمرار التعاون فى بعض المجالات خاصة الزراعة ، وهناك ايضا قبول مصر فى شهر فبراير طلب الاتحاد السوفيتى باتسضافة الاجتماع بين وزيرى الخارجية السوفيتى والاسرائيلى ، وعلى الرغم من أن هذا التصرف يمكن أن يكيف على أنه ذو طبيعة محايدة فإنه أعطى انطباعا بوجود روح « لوساطة » أو لدور « توفيقى » مصرى وعلى أقل الفروض فإن مثل هذا الاجتماع لم يكن ممكنا ان يتم على ارض مصرية لو كانت العلاقات المصرية الاسرائيلية قد وصلت الى مستوى شديد التدنى .

ثالثا ـ مصر وافريقيا

استمرت الدبلوماسية المصرية النشطة فى أفريقيا طيلة عام ١٩٨٩ وان ازدادت فى هذا العام المسئوليات الملقاه على عاتقها بحكم اختيار الرئيس حسنى مبارك رئيسا للمنظمة فيما بين مؤتمرى قمة ١٩٨٩ و ١٩٩٠ خاصة وقد شهدت تلك السنة تطورات بالغة الاهمية على صعيد تصفية الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب الأفريقى والعلاقات بين الدول الافريقية كما فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى . وقد أكد الدكتور بطرس غالى فى ٢٨ يوليو أن الرئيس مبارك قد حدد أولويات تحركه الدبلوماسى لتنفيذ القرارات التى اتخذتها القمة الافريقية وعلى رأسها مشكلة الديون واعداد موقف افريقى موحد فى حركة عدم الانحياز وتسوية بعض المنازعات الافريقية وتعزيز التقارب والتعاون بين افريقيا والعالم العربى .

١ ـ تصفية الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب الأفريقى :

ركزت الدبلوماسية المصرية طيلة العام على بذل الجهود من أجل ضمان وصول خطة الاستقلال الناميبى إلى غايتها فتابعت المواجهات الدامية التى وقعت فى أبريل ١٩٨٩ فى شمال ناميبيا وناشدت كافة الأطراف ضبط النفس وابداء روح التعاون ، كما ساهمت مصر بقوة شرطة قوامها ٣٢ ضابطا مع قوات من ١٦ دولة اخرى فى قوة الأمم المتحدة فى ناميبيا من أجل مراقبة عمليات الانتخاب وانتقال السلطة من الأقلية البيضاء إلى الأغلبية الأفريقية ، وقد اختير اللواء أحمد الملا قائد قوة الشرطة المصرية قائدا لقوة الأمم المتحدة فى وندهوك . وقد قامت مصر بهذه المساهمة انطلاقا من اقتناعها بأهمية وجود قوات الأمم المتحدة فى الفترة الانتقالية فى ناميبيا بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات بما يكفل حسن ادائها لمهمتها .

وقد ظلت الدبلوماسية المصرية طيلة الفترة السابقة على الانتخابات التى جرت من ٧ ـ ١١ نوفمبر تحذر من محاولات جنوب أفريقيا وضع العراقيل أمام الارادة الشعبية فى ناميبيا ، كما طالبت المجتمع الدولى بأن يفرض على جنوب أفريقيا مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة وبوضع نهاية لمناخ الارهاب الذى تفرضه القوات التابعة للادارة الاستعمارية فى ناميبيا ، والعمل على الغاء جميع القوانين التمييزية وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين وإعادة اللاجئين والمتغيبين من أبناء ناميبيا إلى وطنهم ، كما أنشأت مصر مكتب اتصال فى وندهوك بدأ عمله فى يوليو تأكيدا لحضورها الفعلى فى مراقبة تطورات الوضع فى الأقاليم عشية الانتخابات ، كما دعت المناضل سام نجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لزيارة القاهرة فى ذات الشهر تأكيدا لدعم مصر لكفاح الشعب

الناميبى . وبعد فوز سوابو فى الانتخابات جدد الرئيس حسنى مبارك الالتزام بالتضامن مع شعب ناميبيا ودعمه فى معركة تثبيت الاستقلال فى رسالة التهنئة التى ارسلها إلى المناضل سام نجوما .

وفى مجال استمرار العمل على تصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا عقدت اللجنة المختصة بالجنوب الافريقى اجتماعاتها فى هرارى فى اغسطس برئاسة الرئيس مبارك حيث صادقت على اعلان تضمن تصورا لاستراتيجية أفريقية لمجابهة تحركات النظام العنصرى فى بريتوريا تقوم على التأكيد على المساواة فى الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة كما تضمن الاعلان نداء إلى القوى المحبة للسلام فى العالم كى تتبنى الدعوة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين فى جنوب أفريقيا وفى مقدمتهم المناضل نلسون مانديلا . وتتبنى مصر الموقف الأفريقى الذى يرفض رفضا قاطعا اية إصلاحات زائفة يقوم بها النظام العنصرى .

وانطلاقا من أهمية تحقيق الوحدة بين الفصائل الوطنية المناضلة ضد النظام العنصـرى بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها فى عام ١٩٨٩ من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب المؤتمر الافريقى الجامع ، وفى مجال الاتصال الذى تقوم به مصر مع القيادات السوداء فى جنوب أفريقيا وجهت الدعوة إلى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب أفريقيا لزيارة مصر ، وقد تمت الزيارة بالفعل فى شهر نوفمبر .

ومن ناحية أخرى استمرت المساهمة المصرية فى صندوق أفريقيا الذى أنشأته حركة عدم الانحياز بما يعادل ٢ مليون دولار امريكى سنويا تخصص لتقديم الخبرات المصرية والمساعدات الفنية لرفع الكفاءة القتالية لدول خط المواجهة مع جنوب أفريقيا ودعم اقتصادها المهدد بالعدوان والتخريب من النظام العنصرى ، كما استمر تنظيم مصر لدورات تدريبية لقيادات الأمن والدفاع فى هذه الدول فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى حركات التحرير النشطة فى جنوب افريقيا ، وذلك بالاضافة الى ما تقدمه مصر من أسلحة ومعدات لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية :

واصلت الدبلوماسية المصرية مساعيها فى هذا الصدد على مدى عام ١٩٨٩ وإن تحملت مسئولية خاصة فى بعض المنازعات نظرا لتولى الرئيس مبارك رئاسة منظمة الوحدة الافريقية كما يتضح فى النزاع الموريتانى - السنغالى بصفة خاصة الذى نشب بين البلدين فى شهر مايو . وقد قام الرئيس مبارك فى شهر سبتمبر بزيارة إلى عاصمتى البلدين وأجرى اتصالات مع رئيسيهما بهدف احتواء المشكلة وضمان عدم تصعيدها ووضع النزاع فى اطاره الصحيح باعتباره نزاعا افريقيا وليس عربيا - أفريقيا والاتفاق على بعض الخطوات العملية التى تساعد على الاستمرار فى طريق التفاوض والسلام على أن تكون المهمة كلها استطلاعية تستكشف نقاط الاتفاق الممكن بين الجانبين على أن تعود الأمور بعد ذلك إلى اللجنة السياسية التى تم تشكيلها خلال القمة الافريقية لمعاونة رئيس المنظمة فى وساطته لدى طرفى النزاع من تونس والتوجو وزيمبابوى والنيجر ونيجيريا .. وقد انتهت مهمة الرئيس إلى اتفاق الجانبين على ضرورة احتواء النزاع وعدم تعقيده ، والاتفاق من حيث المبدأ على عودة العلاقات الدبلوماسية ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة ، وكذلك على تأمين رعايا كل طرف لدى الطرف الآخر ، وكانت النقطة التى تعثر الاتفاق حولها هى بحث مشاكل منطقة الحدود حيث أصر الموريتانيون على أن مناقشة هذه المشاكل تتعارض مع ميثاق المنظمة بينما كان رأى الجانب السنغالى ان ثمة مشاكل عملية تقتضى اتفاقا بين الطرفين على كيفية التعامل معها . وقد استمرت المساعى المصرية بعد ذلك دون أن تصل الى تسوية للنزاع .

ومن ناحية أخرى تابع الرئيس حسنى مبارك خلال عام ١٩٨٩ الاتصالات مع الرئيس الجابونى عمر بونجو رئيس اللجنة الافريقية الخاصة بالنزاع بين تشاد وليبيا ومع كل من الرئيسين الليبى والتشادى من أجل احتواء التوتر فى العلاقات بينهما وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاقية الجزائر المبرمة بين البلدين فى شهر أغسطس .

٣ - مصر والتجمعات الافريقية :

فى اطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بدول حوض النيل واصلت مساعيها من أجل استكمال عضوية أثيوبيا وكينيا لمجموعة دول حوض النيل المعروفة باسم الاندوجو ، كما عقدت الخارجية المصرية فى شهر مارس مؤتمرا لسفراء دول حوض نهر النيل التسع بهدف تعميق عملية تقويم الأداء المصرى تجاه هذه المجموعة من الدول والبحث عن أنسب الوسائل والأساليب التى تمكن من تقوية العلاقات بين مصر ودول هذه المجموعة فى مختلف المجالات من أجل خلق مصالح ووجود مصرى راسخ وقوى يربط هذه الدول مع مصر بشبكة من المصالح المشتركة .

ومن ناحية أخرى شاركت مصر بوفد برئاسة الدكتور بطرس غالى فى قمة الدول المتحدثة بالفرنسية التى

انعقدت فى السنغال فى شهر مايو ، وقد تم فى هذا المؤتمر التوقيع على اتفاق انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونيه لخدمة أغراض التنمية الافريقية ، وقد صادق مجلس الشعب المصرى على هذه الاتفاقية فى شهر يوليو وينتظر أن تبدأ هذه الجامعة العمل فى سبتمبر ١٩٩٠ . كما رأس الدكتور بطرس غالى وفد مصر فى مؤتمر وزراء خارجية الدول المتحدثة بالفرنسية بالدار البيضاء فى شهر نوفمبر .

٤ ـ قضية المديونية الأفريقية :

فى مواجهة تفاقم مشكلة المديونية الأفريقية وانطلاقا من أن وضع هذه المشكلة لم يعد يحتمل حلولا جزئية سعت الدبلوماسية المصرية فى إطار مجموعة الاتصال الأفريقية التى تشترك مصر فى عضويتها إلى عقد مؤتمر دولى للمديونية الخارجية للدول الأفريقية تشارك فيه الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية وذلك لادارة حوار يستند إلى التراضى بين طرفى المشكلة ويتجاوز مشكلة الديون إلى قضايا التجارة الدولية والتنمية وما إلى هذا . غير انه من الواضح أن هذه المساعى قد اصطدمت دائما برفض الدول الدائنة لعقد مثل هذا المؤتمر .

وفى هذا الاطار كثفت الدبلوماسية المصرية اهتمامها العملى بالموضوع فتقدمت فى اجتماع مجموعة الاتصال المنعقد فى اديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح تمت الموافقة عليه باستضافة الندوة التى كانت القمة الافريقية فى مايو ١٩٨٨ قد قررت عقدها حول المديونية الأفريقية على أساس أن يدعى لحضورها خبراء من مختلف الدول الأفريقية والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة . وقد عقدت هذه الندوة بالفعل فى القاهرة فى شهر أغسطس ١٩٨٩ ، ووجهت الدعوة لحضورها إلى الخبراء الافارقة وكذلك من مختلف دول العالم إلى جانب نائب رئيس البنك الدولى والمسئولين عن صندوق النقد الدولى وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجارة (الانكتاد) والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية . وقد بحثت الندوة أثر الاجراءات التى اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الأفريقية والدول الدائنة على المشكلة . وعلى عملية التنمية ، كذلك بحثت الندوة خطة العمل القادمة مع الأخذ فى الاعتبار الاقتراحات المتضمنة فى اعلان الموقف الأفريقى الموحد وامكانيات وضع خطة طويلة المدى فى مجال التنمية الاقتصادية فى الدول الأفريقية ، وقد صدرت عن الندوة وثيقة تضمنت موجزا عن مداولاتها والتوصيات التى توافق حولها المشاركون فيها .

وفى ذات الاطار قامت مصر فى شهر أغسطس بتنظيم مؤتمر فى القاهرة حول المديونية الخارجية لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية شارك فيه عدد من خبراء القارتين بالتعاون بين المعهد الدبلوماسى فى كل من وزارتى الخارجية المصرية والمكسيكية وكان الموضوع الأساسى لهذا المؤتمر عقد دراسة مقارنة بين مشكلة المديونية وجهود حلها فى القارتين ودراسة الوسائل الكفيلة بالتنسيق فيما بين هذه الجهود .

٥ ـ العلاقات الثنائية :

واصل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية نشاطه فى عام ١٩٨٩ فتم فى هذا العام عقد ١٨ دورة تدريبية فى مجالات الدبلوماسية والشرطة والتنمية الزراعية والتنمية الريفية والطاقة والكهرباء والصناعة والنقل البحرى والصحة العامة .

كما شهد عام ١٩٨٩ انتظام عمل اللجان المشتركة بين مصر وعدد من الدول الأفريقية فاستضافت القاهرة الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وتنزانيا فى شهر فبراير ، والدورة الرابعة للجنة المشتركة بين مصر وزائير فى مارس ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر ورواندا فى سبتمبر ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وغانا فى نوفمبر ، كما تم فى بانجى عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وأفريقيا الوسطى فى يناير ، وفى اديس أبابا الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر واثيوبيا فى مارس ، وفى نيروبى الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وكينيا فى أغسطس .

وعلى مستوى زيارات القمة استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٨٩ رؤساء كل من نيجيريا فى شهر يناير وتنزانيا فى فبراير وغينيا بيساو فى سبتمبر ، أما الرئيس مبارك فقد زار عددا من الدول الافريقية كما سبقت الاشارة سواء لحضور القمة الافريقية فى أديس ابابا فى شهر يوليو أو لرئاسة اللجنة الخاصة بالجنوب الافريقية فى هرارى فى أغسطس أو للتوسط فى النزاع الموريتانى ـ السنغالى فى سبتمبر .

وإلى جانب الدول التى رأس وزراء خارجيتها وفود بلادهم لحضور اجتماعات اللجان العليا المشتركة التى عقدت فى القاهرة استقبلت العاصمة المصرية خلال عام ١٩٨٩ وزراء خارجية كل من غينيا بيساو فى شهر سبتمبر والسنغال فى شهر نوفمبر إلى جانب وزير الدولة

للشئون الخارجية التشادى فى شهر يونيو ، ومن ناحية أخرى قام الدكتور بطرس غالى الى جانب رئاسته للوفد المصرى لحضور اجتماعات اللجان العليا المشتركة مع كل من افريقيا الوسطى وأثيوبيا وكينيا بزيارة إلى كل من السنغال وموريتانيا ومالى فى شهر مارس وموزمبيق فى اغسطس .

كما تم على مستوى الأحزاب السياسية التوقيع خلال عام ١٩٨٩ على اتفاقات للتعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وكل من حزب التجمع فى أفريقيا الوسطى فى شهر يناير ، وحزب الاستقلال الوطنى المتحد فى زامبيا فى فبراير ، وحزب العمل الاثيوبى فى مارس وحركة الثورة الوطنية من أجل التنمية فى رواندا فى مايو وحزب حركة المقاومة الوطنية الأوغندية فى يونية .

رابعا ـ مصر والعالم الثالث *

شاركت مصر طيلة عام ١٩٨٩ فى كافة مؤتمرات حركة عدم الانحياز التى عقدت فى ذلك العام وعلى رأسها القمة التاسعة التى عقدت فى بلجراد فى شهر سبتمبر التى حضرها الرئيس حسنى مبارك وانتخب نائبا للرئيس فيها بصفته كرئيس لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد ثابرت الدبلوماسية المصرية فى حركة عدم الانحياز على موقفها الواقع بين التصوير المثالى لتطورات ايجابية فى الحركة ليس ثمة شواهد على وجودها وبين المطالبة الواقعية بزيادة فعالية مؤتمرات الحركة ومساهمتها فى مواجهة التحديات التى تواجه الحركة .

ومن ناحية أخرى واصلت الدبلوماسية المصرية اهتمامها بمشكلة المديونية على مستوى العالم الثالث ككل والدعوة إلى حوار بين الشمال والجنوب تناول هذه المشكلة ، وقد جرى فى شهر يوليو اثناء حضور الرئيس مبارك فى باريس لاحتفالات مرور مائتى عام على الثورة الفرنسية الاعلان عن مبادرة رباعية من كل من مصر والهند وفنزويلا والسنغال تقوم على فكرة عقد لقاء بين دول الشمال والجنوب يتناول قضية الديون . وفى شهر سبتمبر أكد الرئيس مبارك ان المبادرة مازالت قائمة وأن الدور الفرنسى فى هذا الصدد له قيمته ، كما أعرب عن اعتقاده بأن عقد الحوار سوف يتطلب وقتا وأن الدول الغنية لم ترفض الحوار وإنما تنظر فيه وتبحثه . ومع ذلك فقد كان بديهيا أن ذات العقبات التى اعترضت المساعى العالم الثالث ككل .

وعلى الرغم من التوجهات السليمة للسياسة المصرية فيما يتعلق بضرورة تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية لخدمة التعاون فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا واستيراد المواد الغذائية فقد لوحظ فى عام ١٩٨٩ قلة عدد الزيارات المتبادلة بين مصر وبلدان أمريكا اللاتينية وانخفاض مستوى التمثيل فيها وهو أمر ليس بغريب اذا تأمل المرء فى الموقع الذى تشغله الهند مثلا من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية .

* استفاد هذا الجزء الى حد كبير من افتتاحية الدكتور بطرس غالى لعدد يناير ١٩٩٠ من مجلة السياسة الدولية بعنوان « مسيرة الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٩ .

خامسا ـ مصر وأوربا

استمر اهتمام الدبلوماسية المصرية الكبير بدول اوروبا الغربية انطلاقا من الايمان بجدوى دور هذه الدول سواء فى قضية التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى أو فى جهود الخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية بكافة أبعادها ، وفى هذا الاطار قام الرئيس حسنى مبارك بزيارات الى عواصم كل من بلجيكا والمانيا الاتحادية وهولندا وبريطانيا فى شهر مارس وفرنسا فى يوليو وفرنسا وايطاليا فى سبتمبر ، كما قام وزير الخارجية المصرى بزيارات الى كل من السويد والنرويج ، والدانمرك وفنلندا فى يونيو ١٩٨٩ ، وعلى الجانب المقابل زار مصر مستشار النمسا فى شهر يناير ورئيس وزراء الدانمرك فى فبراير ووزير خارجية السويد فى شهر سبتمبر .

ويتضح من امعان النظر فى محتوى التفاعلات المصرية ـ الاوروبية الغربية فى عام ١٩٨٩ ان النموذج العام لهذه التفاعلات لا يختلف عن اعوام سابقة والذى تتمثل عناصره الاساسية فى تدفق غير متوازن للزيارات بين الطرفين على النحو السابق بيانه ، وانعدام للعائد السياسى الفعلى فى عملية تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . صحيح ان مصر قد رحبت باعلان الجماعة الاوروبية فى يوليو ١٩٨٩ حول الشرق الاوسط واعتبرته اكثر تطورا من اعلان البندقية الذى صدر قبل تسع سنوات الا ان الامر يبقى محصورا حتى الان فى مجال تسجيل المواقف وليس التأثير فى مجريات الصراع . واخيرا انعدام العائد الفعلى أيضا فيما يتعلق بمساندة الموقف المصرى تجاه مؤسسات التمويل الدولية ، فعقب كل لقاء مصرى ـ اوروبى تم فى عام ١٩٨٩ يستطيع المرء أن يجد بسهولة تصريحات اوروبية عن تقدير خطوات الاصلاح الاقتصادى المصرى وتفهم وجهات النظر المصرية تجاه صندوق النقد الدولى والوعد بمساندتها داخل الصندوق ، ثم تبقى مشكلة العلاقة بين مصر والصندوق كما هى معلقة بغير حل يرضى الحد الادنى من المطالب المصرية . وهكذا تصبح الاعفاءات الجمركية للصادرات المصرية الى الاسواق الاوروبية الغربية ، والتسهيلات المالية الاوروبية الغربية لمصر والتى قدرها مصدر رسمى فى الفترة منذ ١٩٧٧ وحتى الان بقرابة المليار دولار امريكى ـ تصبح هى العائد الوحيد الملموس لهذه العلاقات ، وهو عائد بالغ الضآلة اذا قورن بالجهد المصرى الموجه لبلدان اوروبا الغربية ، واذا تذكرنا ان الميزان التجارى بين مصر وهذه البلدان يعانى من عجز ضخم لصالحها . وربما يكون الوقت قد حان لاعادة تقويم العلاقات المصرية باوروبا الغربية برمتها بهدف التفكير فى سبل تعظيم المنافع التى يمكن ان تتحصل عليها مصر من هذه العلاقات .

وفيما يتعلق بالعلاقة مع بلدان اوروبا الشرقية تم عدد من الزيارات المتبادلة بينها وبين مصر . وقع معظمها قبل موجة التغيير الكاسحة التى عمت هذه البلدان ، وباستثناء الاعراب عن الامل فى أن يكون شاوشيسكو رئيس رومانيا السابق قد لقى محاكمة عادلة قبل اعدامه ، والاعراب عن الرغبة فى أن تسود الديمقراطية رومانيا دون سقوط مزيد من الضحايا ثم تهنئه جبهة الخلاص بتولى الحكم لم تتوفر اية معلومات عن أية جهود خاصة قامت بها الجهات المعنية فى مصر للتعامل مع دول اوروبا الشرقية فى ظل اوضاعها الجديدة بما يصون المصالح المصرية خاصة فى ظل ما لوحظ من أن تطورات اوروبا الشرقية قد ارتبطت بظهور اتجاهات غير مواتيه للمصالح العربية فى السياسات الخارجية الجديدة لبلدانها .

سادسا ـ مصر والقوتان العظميان

استمر النموذج العام لعلاقة مصر بكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى دون تغيير جذرى فى عام ١٩٨٩ ، وفى هذا الاطار ثمة انطباع بان هذا العام لم يشهد نقلة ، نوعية فى تعزيز التعاون المصرى ـ الامريكى كتلك التى تمت فى عام ١٩٨٨ بتوقيع مذكرة التفاهم العسكرى بينما ازداد معدل حدوث الازمات المحكومة فى العلاقات فى عام ١٩٨٩ عنه فى العام الذى سبقه ، ومن ناحية اخرى استمر التعاون المصرى ـ السوفيتى دون حدوث فقرات غير عادية فيه .

١ ـ مصر والولايات المتحدة الامريكية :

فى ظل استمرار التوجهات الراهنة للسياسة الخارجية المصرية تبقى لمصر مصالح اساسية فى التعامل مع الولايات المتحدة تتمثل على نحو اساسى فى الحفاظ على المستوى الراهن لتدفق المعونة الامريكية لمصر ـ حيث ان زيادتها تبدو صعبة ان لم تكن مستحيلة ـ ومحاولة تحسين شروطها باستمرار ، كما فى زيادة المرونة المتاحة للجانب المصرى فى استخدامها ، ويلاحظ ان للمعونة شقها العسكرى الهام بالنسبة لتسليح القوات المسلحة المصرية ، وتغيير الموقف الامريكى من قضية الديون المصرية على نحو يسقط جانبا منها وييسر شروط سداد المتبقى منها ، والحصول على دعم السياسة الامريكية للتوجهات المصرية فى مجال تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ..

وفى محاولة لتحقيق هذه المصالح تبذل الدبلوماسية المصرية عادة جهودا فائقة فى التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفى عام ١٩٨٩ قام الرئيس حسنى مبارك بزيارتين للولايات المتحدة اولاهما فى شهر ابريل والثانية فى سبتمبر ١٩٨٩ على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، كما تمت زيارات اخرى على مستويات وفى مجالات عديدة لعل اهمها زيارة وزيرى الدفاع والانتاج الحربى للولايات المتحدة فى شهرى اغسطس وسبتمبر على التوالى . ومن ناحية اخرى زار مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية القاهرة فى اعقاب تولى مصر لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية ، كما زار وزير الجيش الامريكى القاهرة فى شهر نوفمبر .

وثمة انطباع عام لدى من يتابع تطور العلاقات المصرية الامريكية فى السنوات الاخيرة يتأكد عاما بعد عام وينسحب ربما بدرجة اكبر على عام ١٩٨٩ بأن هذه العلاقات قد وصلت فى السابق ذروة معينة اصبح من الصعب تجاوزها فى ظل التغيرات التى لحقت بعد من الاوضاع المؤثرة فى هذه العلاقات ، وعلى هذا الاساس فان مايحدث فى هذه العلاقات هو استمرار لمجراها العام على نفس المستوى السابق ولكن مع وجود ازمات محكومة تزداد عاما بعد عام .

ولقد وصلت العلاقات المصرية ـ الامريكية ذروتها كما هو معروف فى اعقاب تبلور سياسة السلام فى عهد الرئيس السادات وابتداء من عام ١٩٧٧ وحتى اغتياله فى عام ١٩٨١ ، ثم بدأت عند ذلك سياسة مصرية محددة اخذت تتبلور بالتدريج استقلالية عن السياسة الامريكية واكثر ارتباطا بالوطن العربى وهذا مع استمرار توجهات السياسة الامريكية عامة وتجاه اسرائيل خاصة على ماهى عليه مما اوجد مساحات متزايدة للخلاف بين البلدين تولد فيها عدد من الازمات التى لم تصل الى حد الانفجار بسبب علاقة الاعتماد المتبادل بين الطرفين التى تبرز فيها الحاجة الاقتصادية الملحة لمصر والاستفادة الامريكية من السياسة المصرية كعنصر اعتدال فى المنطقة .

وبتطبيق هذا التحليل نجد أن العلاقات المصرية الامريكية قد احتفظت بمجراها العام كما تدل على ذلك عشرات من اللقاءات والتصريحات الدبلوماسية الايجابية من الطرفين ، واقرار قانون المساعدات الخارجية لعام ٩٠ ـ ١٩٩١ الذى تمت فيه المحافظة على

مستويات المعونة السنوية المقدمة لمصر وقيمتها ١٣٠٠ مليون دولار لبرنامج المساعدات العسكرية الى جانب ٨١٥ مليون دولار لبرنامج المساعدات الاقتصادية ، ومثلها لعام ١٩٩١ ، كما جرت فى شهر نوفمبر مناورات النجم الساطع .. وغير ذلك من المؤشرات .

ومن ناحية اخرى استمر حدوث الازمات المحكومة ، وكان عام ١٩٨٨ قد شهد ازمة تتعلق بما سمى تهريب مواد حربية من الولايات المتحدة الامريكية لمصر ، وفى عام ١٩٨٩ حدثت ازمتان اخريان محدودتان فى شهر مارس قبيل زيارة الرئيس مبارك الاولى للولايات المتحدة فى شهر ابريل ، وكانت الازمة الاولى تتعلق باحتجاز الادارة الامريكية وبتوصية من الكونجرس الامريكى قسطين من الحجم النقدى للمعونة الامريكية (١١٥ مليون دولار سنويا بما مجموعة ٢٣٠ مليون دولار) مشترطة لصرفها ان تأخذ مصر خطوات اكثر حسما على طريق الاصلاح الاقتصادى كما يراه صندوق النقد الدولى . اما الازمة الثانية فقد ترتبت على اتهامات امريكية لمصر ببناء مصنع يمكنه انتاج غازات سامة واسلحة كيماوية واعرب متحدث باسم الخارجية الامريكية عن قلق بلاده ازاء هذا الموضوع ، واشار الى وجود تنسيق بين الولايات المتحدة وسويسرا منذ فترة لوقف تدفق التكنولوجيا اللازمة لبناء المصنع المصرى ، وقيل ان شركة سويسرية تقوم بتوريد بعض معدات المصنع قد الغت عقدها مع مصر بناء على قرار للحكومة السويسرية بعد ضغوط تعرضت لها من الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اقتصر رد الفعل المصرى تجاه تجميد المعونة النقدية على الرغبة فى ان يتفهم الجانب الامريكى خطوات الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها مصر ، واثير الموضوع بطبيعة الحال اثناء زيارة الرئيس مبارك فى ابريل ، وفيما بعد تمت الموافقة على صرف مبلغ التحويل النقدى لعام ١٩٨٩ . ووفقا لاحد التحليلات فان المقصود من هذا التصرف الامريكى ليس هذا المبلغ الهزيل فى ذاته وانما احباط المحاولات المصرية الرامية الى زيادة المرونة المتاحة لدى الجانب المصرى فى استخدام مبالغ المعونة الامريكية .

اما الاتهامات الخاصة ببناء مصنع يمكنه انتاج غازات سامة واسلحة كيماوية فقد نفاها الرئيس مبارك بحسم واشار الى ان المصنع الذى يتحدثون عنه يقع الى جوار مصنع مصرى ـ امريكى مشترك يتبع شركة جونسون للكيماويات ، وقد ذكر بعض التقارير المصرية شبه الرسمية ان احدا من الادارة الامريكية لم يبادر اثناء زيارة الرئيس مبارك باثارة موضوع مصنع الكيماويات وانه هو الذى اثاره فى اطار حديث عابر مع الرئيس بوش الذى لم يحاول متابعة الرئيس مبارك باى سؤال حول الموضوع ، وهو تصرف ان صح يحمل الوجهين معا بمعنى انه يمكن ان يفيد الاقتناع التام بزيف الادعاء علما بانه لم يصدر اى تصريح امريكى رسمى يفيد هذا المعنى او الاقتناع التام بصحته ، ويلاحظ ان المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض استخدم تعبير ان الرئيس مبارك قد نفى اشتراك مصر فى انتاج اسلحة كيماوية ، وعموما فانه لا تتوفر معلومات اكيدة عن الطريقة التى انتهى او عولج بها هذا الموضوع .

وسواء كانت هذه الازمات وغيرها مدبرة لاحراج السياسة المصرية كما ذهب البعض او نتاجا طبيعيا لتعقد عملية صنع السياسة الامريكية كما رأى فريق اخر فان النتيجة واحدة فى الحالتين وهى ان مكانة مصر فى السياسة الامريكية متدنية اذا قورنت بمكانة اسرائيل ، وان الاوضاع الراهنة فى هذه السياسة ليست مواتية لتحقيق اهداف السياسة المصرية على نحو مرض . ويتطلب هذا الوضع ايضا من صانعى هذه السياسة القيام بعملية اعادة تقويم لاستكشاف انسب السبل لمواجهته علما بان الهامش المتاح لحرية الحركة المصرية سوف يكون فى هذا الصدد اضيق بكثير بسبب المساعدات الامريكية لمصر ، وان كان الوقت قد حان لفتح ملف هذه المساعدات بدورها من اجل عملية تقويم شاملة لمرورها على الاقتصاد والقوات المسلحة المصرية .

٢ ـ مصر والاتحاد السوفيتى :

استمر فى عام ١٩٨٩ الاتجاه العام للتطور الايجابى فى العلاقات المصرية ـ السوفيتية فى سنواتها الاخيرة فى ظل سياستى الرئيسين مبارك وجورباتشوف ، وقد قدم اتمام السوفيت لانسحابهم من افغانستان فى شهر فبراير مبررا اضافيا لتحسن العلاقات . وقد شهد عام ١٩٨٩ زيارة وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزه لمصر فى شهر فبراير ، وهى اول زيارة لوزير خارجية سوفيتى لمصر خلال مايزيد على اثنتى عشرة سنة ، وقد القى خلال هذه الزيارة بيانا سياسيا هاما امام لجان الشئون العربية والخارجية . والامن القومى لمجلسى الشعب والشورى عكس فيه الرؤية السوفيتية الجديدة فى الشئون الدولية عامة وفى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى خاصة ، وقد كانت هذه الزيارة مناسبة لاظهار مدى التقارب ـ ان لم يكن التطابق فى المواقف فى هذا الشأن ، كما اكدت القيادات المصرية على اهمية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى جهود التسوية السلمية للصراع كما لوحظ ان القاهرة كانت العاصمة التى اختارها شيفرنادزة للاجتماع بكل من الزعيم

الفلسطينى ياسر عرفات ووزير خارجية اسرائيل . ومن ناحية اخرى سبقت الاشارة الى المواقف السوفيتية الايجابية من عودة العلاقات بين مصر وكل من ليبيا وسوريا .

وعلى الصعيد الاقتصادى استمر التعاون بين الجانبين فى المشروعات الصناعية المختلفة ، وكان فى مقدمة المشروعات الجديدة التى يتعاون الاتحاد السوفيتى مع مصر فى اقامتها خطة توسعات مصنع الحديد والصلب لتصل طاقة الانتاج المصرى منه الى ١,٥ مليون طن فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ، وكذلك انشاء مجمع للحديد والصلب يساهم فى سد احتياجات مصر المتزايدة من الصلب ، والمساهمة فى زيادة طاقة مجمع الالومنيوم فى نجع حمادى الى ٢٥٠ الف طن وكذلك المشاركة فى تجديد المجمع ، كما تشمل المشروعات السوفيتية الجديدة بعض المصانع الكيماوية ومشروع البطارية الرابعة فى شركة الكوك والمساهمة فى تنفيذ مناجم فوسفات ابو طرطور هذا الى جانب مشروع كهرباء عيون موسى (١٢٠٠ ميجاوات) وهو ماسيعطى نصف قدرة الطاقة التى ينتجها السد العالى ، ويلاحظ ان بعض التقارير فى صحف معارضة مصرية قد اشارت الى ان النظرة السوفيتية الاقتصادية الجديدة تعوق تنفيذ بعض المشروعات بسبب رغبة السوفيت فى رفع نسبة الفائدة على القروض المقدمة لبعض المشروعات وان لم تتوفر اى معلومات مؤكدة بهذا الشأن أو اى علامات على وجود توتر أو تعثر فى العلاقات لهذا السبب . كما يلاحظ ان التعاون بين القطاع الخاص المصرى والاتحاد السوفيتى قد تكثف بوضوح سواء فى مجال الصادرات المصرية الى السوق السوفيتية او فى المجال الجديد الخاص بانشاء مشروعات مشتركة فى الاتحاد السوفيتى .

ملاحظات ختامية

حققت السياسة الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٩ انجازات ملموسة تمثلت اساسا فى الاستكمال النهائى لعملية عودة العلاقات المصرية ـ العربية كما حظت بمكانة دبلوماسية رفيعة تمثلت فى رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الافريقية فيما بين مؤتمرى القمة الخامس والعشرين والسادس والعشرين وتوليه بهذه الصفة نيابة رئاسة حركة عدم الانحياز فى مؤتمر بلغراد الذى انعقد فى عام ١٩٨٩ ، وعموما كان الحضور الدولى المصرى واضحا فى محافل دولية هامة وعديدة .

غير ان امعان النظر فى تقويم مردود هذا كله يظهر ان التحدى الذى يواجه السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة يتمثل فى قضية الفعالية بمعنى القدرة على تحقيق الاهداف المرجوة من التحرك الدبلوماسى ، فقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مضنية للتقدم بعملية التسوية فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى على نحو مايظهر هذا التقرير ، ولحل الصراع فى جنوب السودان ، ولتسوية النزاع الموريتانى ـ السنغالى ، وضم اثيوبيا وكينيا الى الاندوجو ، ولاقناع الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة بسلامة الموقف المصرى من قضية الاصلاح الاقتصادى والمديونية ، ولطرح قضية مديونية افريقيا ودول العالم الثالث بصفة عامة على الاغنياء لكن المردود فى جميع الاحوال لم يتحقق

ولاينبثق القصور فى الفعالية بطبيعة الحال من مجرد التقصير فى الاداء ، ولكنه يعكس مسألة « القدرات » المصرية فى سياق الاوضاع الاقليمية والدولية المحيطة بها ، وهذا لا يعنى ان الطريق امام السياسة المصرية لتحقيق مزيد من الفاعلية طريق مسدود او انه ليس فى الامكان ابدع مما كان وبعيدا عن المطالبة بمراجعة جذرية لتوجهات وممارسات السياسة الخارجية المصرية ليس هذا اوانها فان مايمكن المطالبة به حاليا كما سبقت الاشارة فى اكثر من موضع من هذا التقرير هو القيام بعملية اعادة تقويم جريئة وواقعية للعائد من التحرك الدبلوماسى المصرى الراهن بهدف تحديد مناطق القصور واستكشاف انسب السبل لتعظيم هذا العائد ، ويرتبط بهذا بالتأكيد سرعة استغلال القاعدة الراهنة للعلاقات المصرية ـ العربية فى القيام بدور عربى اكثر فعالية ، واعادة النظر فى الخريطة الحالية لتوزيع الاهتمامات المصرية التى تحتل فيها اسيا بعمالقتها الثلاثة الصين والهند واليابان مكانا هامشيا اذا قورنت باوروبا الغربية ، وتقويم علاقات مصر الراهنة بدول اوروبا الشرقية فى ظل المتغيرات الجديدة التى اجتاحها ، وعلى المستوى الاجرائى قد يحتاج توزع الجهد الدبلوماسى المصرى على المستوى الاقليمى مابين الاطر الشاملة والتجمعات الفرعية واللجان الثنائية الى اعادة نظر ، ومن السهولة بمكان ان يقال ان لكل حادث حديثا غير ان المطلوب هو تقويم محدد لعائد كل من هذه الاطر ونسبته الى حجم الاهتمام الفعلى الموجه له ، واخيرا تبقى زيادة القدرات المصرية مفتاحا لا غنى عنه لاى تحسين ممكن فى اداء السياسة الخارجية المصرية ، وهى بالمناسبة ـ اى زيادة القدرات المصرية ـ على الرغم من تأثرها الواضح بالظروف الخارجية تبقى فى النهاية عملا داخليا بالدرجة الاولى .

القسم الرابع

الدفاع والقوة العسكرية

- السياسة الدفاعية المصرية
- سياسة التسليح المصرية

اولا : السياسة الدفاعية المصرية

اتضحت خلال العام بعض ملامح السياسة الدفاعية المصرية رغم ان التغيرات فى البيئة الدولية والاقليمية لم تكن ذات تأثير كبير عليها . ويمكن تلخيص اهم العوامل المؤثرة على السياسة الدفاعية خلال هذا العام فى :

- اشتراك مصر فى تأسيس مجلس التعاون العربى .
- استعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية .
- تحول العلاقات المصرية الليبية من مجال الصراع الى مجال التعاون .
- عودة العلاقات المصرية السورية الى علاقات طبيعية كاملة فى نهاية السنة .
- استمرار الانتفاضة الفلسطينية .
- تذبذب الاوضاع الاستراتيجية فى الجنوب فى السودان واثيوبيا .
- جهود قوى عالمية لحظر انتشار الاسلحة الكيمائية وتكنولوجيا الصواريخ ارض - ارض .
- استمرار التزام مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل .
- فتور العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية .
- استمرار الازمة الاقتصادية فى مصر .
- تطور الصناعة العسكرية .

١ - البيئة الاستراتيجية :

تقدر القيادة العسكرية المصرية أن البيئة الاستراتيجية تولد ضغوطا على الحالة الدفاعية لمصر ، وتلخصها فى أن المنطقة تتسم بالتوتر والنزاعات الاقليمية ، وبحالة اختلال فى التوازن العسكرى والاستراتيجى فى الدول المجاورة لمصر . ولاشك أن التوترات والنزاعات الاقليمية التى تحيط بمصر لابد وان يكون لها تأثيرها على الوضع الاستراتيجى للدولة . ويعتبر الصراع العربى الاسرائيلى على قمة مخاطر هذه التوترات والنزاعات رغم وجود معاهدة السلام بين مصر واسرائيل نظرا لما يؤدى اليه من تهديد للدول والشعوب العربية التى تربطها بمصر مصالح وعلاقات خاصة وترتبط معها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى . وقد زادت اهمية هذه العلاقات بعد استعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية ، وتشكيل مجلس التعاون العربى الذى ساهمت مصر فى تأسيسه . ويؤدى عدم الاستقرار الى عرقلة تحقيق الأهداف المرجوة من هذه العلاقات ومن تأسيس مجلس التعاون العربى . ولايزال النزاع العراقى الايرانى بدون تسوية سلمية رغم استمرار توقف اطلاق النيران ، مما يوحى باحتمال استئناف القتال بعد فترة مما يخلق ايضا حالة من عدم الاستقرار فى الخليج والعراق . بالاضافة الى احتمال التأثير على تدفق واسعار النفط ، وحركة الملاحة فى البحر الاحمر وقناة السويس بما يحمله كل ذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مصر كذلك فان استمرار الصراع فى جنوب السودان يولد حالة من التوتر التى تعوق امكانية التعاون مع السودان وباقى الدول حوض النيل ، وتعرقل امكانية تحقيق اكبر استفادة من مياه النيل التى تشكل شريان الحياة الرئيسى لمصر ، وتزداد أهمية ذلك فى ظروف الفيضانات المنخفضة والمتوسطة التى استمرت خلال السنوات العشر الاخيرة . وتزداد خطورة التوترات فى جنوب السودان نتيجة لتوقف العمل فى حفر قناة « جونجلى » ، ثم بالانباء التى تواترت عن تعاون جهات اسرائيلية مع اثيوبيا فى عمل قياسات على نهر اباى

الذى يصب فى النيل الازرق تمهيدا لاقامة منشآت مائية هناك ، وذلك بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل واثيوبيا . ولايزال الصراع فى تشاد بين الحكومة وجماعات المعارضة سببا فى اضطراب الاوضاع الاستراتيجية قرب الحدود المصرية ، بما تسبب عنه من توغل لقوات الحكومة التشادية داخل الاراضى السودانية ، وماتمثله تصريحات الحكومة التشادية من تهديدات لليبيا كدولة مجاورة لمصر ، وخاصة بعد ان تحسنت العلاقات المصرية الليبية تحسنا ملحوظا . ورغم البعد النسبى للنزاعات بين اثيوبيا والصومال ، وبين السنغال وموريتانيا فان هذه النزاعات تزيد من خطورة الوضع الامنى فى المنطقة ، وتؤثر على مصالح مصر . كذلك فقد اثرت النزاعات والتوترات الداخلية فى بعض الدول العربية أو بينها وبين بعضها على البيئة الاستراتيجية ، وقد ظهر ذلك بأوضح صورة فى النزاع فى لبنان الذى ادى الى دفع المنطقة الى مجال الصراعات الدولية بتحرك بعض القوات الفرنسية والامريكية والايرانية فى اتجاه لبنان ، وتدخلها فيه مما يشكل تهديدا محتملا لجميع دول المنطقة بما فيها مصر . كذلك فالصراع الداخلى فى شمال الصومال ، والصراع فى الصحراء الغربية يؤثران على مصالح مصر فى منطقة القرن الافريقى والبحر الاحمر . وعلى العلاقات المصرية وامكانيات التعاون مع دول المغرب العربى .

اما عن حالة اختلال التوازن فى الدول المجاورة لمصر فلا شك ان اخطر هذه الاختلالات هو اختلال التوازن مع اسرائيل نتيجة لعلاقات الاتفاق الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، ولتطويرها لاسلحة نووية وصاروخية ، ولاستمرار سياستها العدوانية ضد العرب الفلسطينيين والدول العربية المجاورة ، وعدم توازن مناطق خفض وتحديد القوات على جانبى الحدود ، بالاضافة الى ماتمنحه لها الولايات المتحدة من تكنولوجيا متقدمة فى صناعة الاسلحة تحرمها على الدول العربية . أما التوازن مع باقى الدول المجاورة لمصر وللمنطقة ، فانه يمكن القول ان العلاقات بين مصر والجماهيرية الليبية لم تعد قابلة للحكم عليها بمقاييس التوازن العسكرى ، كما ان التوازن الاستراتيجى العام يظل دائما فى صالح الامن المصرى ، كذلك فان الميزان العسكرى لا يوضح اختلالا لغير صالح مصر فى اتجاه السودان . الا ان اختلال التوازن الاستراتيجى بين ايران والعراق ، والتوازن الاستراتيجى والعسكرى بين اثيوبيا وكل من السودان والصومال يؤدى الى تهديدات قائمة ومحتملة للامن المصرى .

٢ ـ متطلبات الاوضاع الاستراتيجية :

تتطلب الاوضاع السابقة من مصر أن تراقب التطورات الاقليمية والعالمية ، بما لايترك مجالا لهذه التوترات والنزاعات أو لاختلال التوازنات فى المناطق المحيطة بها ، بأن تؤثر على امن مصر والمصالح المصرية . كما تتطلب توجيه الجهود وتركيزها من اجل المحافظة على السلام والتغلب على اسباب النزاعات والصراعات فى المنطقة ، مع الاستعداد التام فى نفس الوقت لمواجهة اية نزاعات محتملة . ويعنى ذلك المتابعة الدقيقة واللصيقة والمستمرة لاية تغيرات فى حدة النزاعات والتوترات المحيطة بها ورصد اتجاهاتها وتاثيراتها المحتملة مع متابعة خاصة للتغيرات التكنولوجية فى موازين التسليح والعمل على مواكبتها سواء بالحصول عليها أو بالحصول على تطورات مقابلة لمعادلة التاثيرات الناتجة عنها . ويرتبط ذلك بصفة خاصة بالمحافظة على القوات المسلحة فى درجة الاستعداد القتالى المناسبة التى تمكنها من الاستجابة للتغيرات والنزاعات فى وقت مناسب وبأقل تكاليف ممكنة حيث ان درجة الاستعداد القتالى تتناسب تكلفتها طرديا مع درجة ارتفاعها .

٣ ـ مهام القوات المسلحة :

تحدد القيادة العسكرية المصرية مهام القوات المسلحة (الاهداف السياسية العسكرية) بأنها :

١ ـ حماية الامن القومى المصرى من جميع انواع التهديدات .

٢ ـ حماية الشرعية الدستورية .

وتثير هذه المهام جدلا حول مفهوم الامن القومى والتهديدات التى قد يتعرض لها . وبالمفهوم الشامل للامن فان هناك انواعا مختلفة من التهديدات التى لا يمكن للقوات المسلحة ان تقوم بحماية الامن القومى المصرى منها منفردة ، بينما قد يمكنها المساهمة فى ذلك بالتعاون مع باقى اجهزة الدولة . كما أن التهديدات المباشرة للامن القومى المصرى والتى تقع فى مجال المسئولية المباشرة للقوات المسلحة تتطلب تعاون القوات المسلحة لدول عربية اخرى ، ولا توضح هذه المهام مدى ارتباط مفهوم الامن القومى المصرى بالامن القومى العربى . اما عن حماية الشرعية الدستورية ، فان القوات المسلحة تستطيع ان تقوم بدور محدود فيها بالاضافة الى باقى السلطة والاجهزة الدستورية فى الدول ، بل أن القوات المسلحة هى الوسيلة الاخيرة ، ودورها يأتى بعد دور جميع مؤسسات واجهزة الدولة الاخرى .

٤ - الاستراتيجية العسكرية :

اكدت القيادة العسكرية المصرية الاتجاه للتحول من السلوك الدفاعى الى الردع . ويشير هذا التأكيد على الاتجاه نحو الردع الى تحقيق الامن باقل تكاليف دفاعية ممكنة ، مع التعرض لاقل مايمكن من التهديدات . وقد تبنت دول كثيرة هذا الاتجاه ، الا انه لايزال هناك شك كبير فى ان اتباع هذا الاتجاه يحقق الاهداف العامة منه فى مجال الدفاع ، ويعزو الكثيرون حالة الثبات فى علاقات الدول فى هذه الحالة الى وجود توازن فى القوى لايسمح بتفوق أحد الأطراف بالدرجة التى تغريه على التهديد . وان ارتفاع التكلفة يشكل عاملا مساعدا على ثبات الاوضاع ، ويرى آخرون ان الردع لا يكفى لتوقف التهديدات بشكل عام فى حين انه قد يكون مانعا ضد وقوع تهديد معين وبصورة معينة ، وهو مايسمى فى بعض الاحيان بمصطلح « الردع الخاص » واخيرا فان الاعتماد على الردع عادة ما يؤدى الى سباق للتسلح لمحاولة كل طرف ان يتغلب على ادوات صراع الطرف الاخر ، ويؤدى فى النهاية الى ان يصبح الردع مرتفع التكلفة

٥ - المعالم الرئيسية للسياسة الدفاعية المصرية :

تتصور القيادة العسكرية المعالم الرئيسية للسياسة الدفاعية المصرية فى ضوء فهم للصورة الإستراتيجية لمصر فى البيئة الاقليمية والعالمية على انها « رمز للاعتدال وعامل مؤثر لتحقيق التوازن فى المجال العربى » وتنعكس هذه الصورة الاستراتيجية على جميع اوجه السياسة الدفاعية المصرية كما يلى :

- التحول التدريجى من الأسلحة الشرقية الى أسلحة مختلفة ومتنوعة فى إطار تنوع مصادر اسلحة القوات المسلحة .
- الاتجاه الى بناء عقيدة قتالية مستقلة مع رفع الكفاءة القتالية وفاعلية الجندى المصرى على أساس الدروس المستخلصة من خبرة الحرب فى اكتوبر عام ١٩٧٣ .
- الإنتاج المحلى لبعض نظم الاسلحة المتطورة التى تحتاجها القوات المسلحة المصرية مع الوفاء باحتياجات بعض الدول الصديقة .
- الإصلاح والصيانة والتطويرالمستمر للأسلحة الشرقية الصنع وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة المصرية .
- المساهمة فى برامج تطوير الدولة وفقا للقدرات المتاحة فى القوات المسلحة .

وقد نجحت القوات المسلحة بدرجة محدودة فى التحول التدريجى من الاسلحة الشرقية الى أسلحة مختلفة متنوعة الا ان نسبة الاسلحة الشرقية المنبع مازالت كبيرة نسبيا بعد توقف الامداد من المصادر الشرقية تقريبا لمدة تزيد على خمسة عشر عاما فى كثير من المجالات . كما أن الازمة الاقتصادية ادت الى الاعتماد بشكل رئيسى على المساعدات الامريكية مع تنوع محدود مع دول اخرى .

وبالنسبة لبناء العقيدة القتالية والتى تعنى أساليب القتال (لتمييزها عن العقيدة العسكرية والتى تحدد المفاهيم الرئيسية للصراع ويطلق عليها السياسة العسكرية) فان كل الشواهد تشير الى ان أساليب القتال فى القوات المسلحة مازالت تعتمد بدرجة كبيرة على اساليب القتال المستقاة من العلوم العسكرية فى المدرسة الشرقية (السوفيتية) مع إدخال بعض التعديلات والمفاهيم المحدودة المستقاة من أساليب القتال الغربية على نحو ماذكر فى تقرير السنة الماضية . كما أن دروس حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ قد تركت بصمتها على جميع أوجه النشاط فى القوات المسلحة المصرية منذ ذلك التاريخ ، ويصعب تقييم نتائج الجهود المبذولة من اجل بناء عقيدة قتالية مستقلة خاصة وأن تقييم أطراف الصراع لأساليب ونتائج القتال مختلفة ، كما أن تقييم الدول التى لم تكن طرفا فى الصراع كان مختلفا أيضا . وأخيرا فان التطورات التسليحية فى العالم وفى المنطقة تجاوزت كثيرا من المفاهيم والأساليب التى يمكن استخلاصها من الحرب فى ذلك العام .

وقد كان الإنتاج المحلى لبعض نظم الأسلحة المتطورة لسد حاجة القوات المسلحة وبعض الدول الصديقة ، وكذا الإصلاح والصيانة والتطوير المستمر للاسلحة الشرقية الصنع وفقا للمتطلبات الدفاعية للقوات المسلحة الرئيسية ركنا أساسيا من سياسة التسليح المصرية - التى نفرد جزءا خاصا بها . ورغم أن الصناعة المصرية قد قطعت شوطا ملموسا فى هذا المجال ، إلا أن هناك الكثير من الاسلحة المتطورة اللازمة لسد حاجة القوات المسلحة مازالت بعيدة عن مجال الانتاج المحلى ، وذلك نتيجة لقصور الموارد من جهة ، وللقيود التى تضعها الدول الصناعية على نقل تكنولوجيا الأسلحة المتطورة من جهة اخرى ، كما أن الأزمة الاقتصادية تحد من القدرة على التغلب على هذه القيود . كذلك فإن إصلاح وصيانة وتطوير الأسلحة الشرقية لا يستطيع ان يحتفظ بهذه الأسلحة كلها على مستوى مناسب من الكفاءة لفترة زمنية طويلة إلا بتكلفة عالية قد تصبح غير اقتصادية فى نهاية الأمر ، مما يتطلب التخلص منها على النحو الذى قامت به القوات

المسلحة فعلا بالنسبة لبعض المعدات والأسلحة .

وساهمت القوات المسلحة فى برامج تطوير الدولة منذ أواخر السبعينيات وقد استمرت خلال العام فى هذه المساهمة ، ومن الواضح أن هناك جهودا لتنمية هذه المساهمة واتساعها افقيا ورأسيا للاستفادة من امكانيات وقدرات القوات المسلحة فى تنفيذ بعض برامج التنمية مما يمكن من مزيد من الاعتماد على الذات فى تحقيق اهداف التنمية ، وتوفير الموارد اللازمة للقوات المسلحة ، مع الاهتمام بالمساهمة فى المشروعات التى تخدم الأهداف والاغراض الدفاعية للقوات المسلحة .

٦ ـ حجم القوات المسلحة :

ترى السياسة الدفاعية المصرية أن حاجات الدفاع فى ظروف السلام لا تتطلب حجما كبيرا من القوات وخاصة فى عدد الافراد ، وان معدلات التطور فى مجالات الاسلحة والمعدات الفنية تحتم وجود كوادر فنية مدربة من خلال برامج موضوعة ومدروسة بعناية لتحقيق أقصى فائدة من هذه الاسلحة الأمر الذى يصعب تحقيقه بالنسبة لأعداد كبيرة ، كما لا يجدى مع انخفاض المستوى العلمى والثقافى للجندى . هكذا فان القوات المسلحة مستمرة فى انتقاء الافراد بين المستويات التعليمية والثقافية المرتفعة نسبيا وتسعى للاستفادة من خريجى الكليات والمعاهد العليا وفقا للتخصصات المطلوبة فى القوات المسلحة ، وإعدادهم من خلال برامج متعددة لمختلف التخصصات .

٧ ـ مصادر الاسلحة :

تؤكد القيادة العسكرية المصرية على أن تنويع مصادر الاسلحة حتمية إستراتيجية للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لكل انماط نظم الاسلحة ، وهى تدرك فى نفس الوقت أن ذلك يتطلب دراسات عسكرية لتطوير الأفكار العسكرية لتحقيق توازن فى استخدام اسلحة من مصادر مختلفة ، كما تدرك ان هذا الاتجاه ادى ويؤدى الى بعض المصاعب الادارية والأعباء المالية الإضافية ، إلا أنها تقدر أنه أمكن التغلب على هذه المصاعب وتخفيض النفقات إلى الحد الأدنى من خلال الاستعانة بخبرة وجهود الخبراء المصريين .

ورغم المصاعب التى لابد وان تؤدى اليها سياسة تنويع مصادر الأسلحة سواء فى المجال الإدارى أو الفنى أو المالى إلا أنه لم يعد ممكنا عمليا الاعتماد على مصدر واحد للسلاح فى جميع المجالات نظرا لتعدد انواع المعدات والاسلحة بالشكل الذى أصبح معه من المستحيل عمليا على دولة ما أن تنتج جميع هذه الأنواع نظرا لما يحتاجه ذلك من موارد ضخمة تؤدى الى ابتلاع الجزء الاكبر من موارد الدولة وهى الموادر التى تحتاجها لإشباع الحاجات اليومية للشعب ولبرامج التنمية الاخرى .

كما أن بعض الدول قد تقتصر فى انتاجها لبعض أنواع الاسلحة على طرازات ذات خصائص معينة لا تتناسب مع ظروف واحتياجات وموارد الدولة المستوردة .

واذا كان الاصل هو أن تقود الافكار العسكرية سياسة التسليح سواء عن طريق الانتاج المحلى أو الاستيراد ، أى أن المتطلبات الدفاعية هى التى تحدد خصائص السلاح المستورد أو المصنع ، فان هذه المتطلبات كثيرا ما لا يمكن توفيرها بالكامل اما لنقص فى امكانيات التصنيع المحلى والمستورد أو لأن جهات الإنتاج الاجنبى لا يناسبها إنتاج السلاح والمعدات بالخصائص المطلوبة أو لعدم توفر الموارد اللازمة للحصول على الأسلحة والمعدات التى تتوفر فيها هذه المتطلبات . وهنا يصبح من الضرورى تطوير الأفكار العسكرية لتساير الخصائص المتيسرة فعلا فى الأسلحة والمعدات التى امكن الحصول عليها لتحقيق التوازن فى استخدامها وتحقيق الاهداف الدفاعية المطلوبة .

لقد سعت القوات المسلحة المصرية الى الالتزام بسياسة تنويع مصادر الأسلحة والمعدات ، وأمكنها تحقيق بعض التقدم فى هذا المجال ، إلا أن المصاعب المتعلقة بالتمويل أدت إلى غلبة الاعتماد على المساعدات الأمريكية فى الحصول على الأسلحة ، وبالتالى إلى ميل كبير للحصول على الأسلحة والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن التحول إلى مصادر اخرى كان فى الأغلب نتيجة لارتفاع ثمن المعدات الامريكية مثل التحول عن شراء طائرات طراز « ف ـ ١٥ » إلى طائرات « ميراج ٢٠٠٠ » ، أو العمل على شراء غواصات بريطانية نظرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم ببناء غواصات بمحركات ديزل ، وغيرها .

٨ ـ اسلحة التدمير الشامل والصواريخ أرض أرض :

اوضحت القيادة المصرية موقفها من هذه الأسلحة . وقد كان انعقاد مؤتمر باريس حول حظر انتشار الاسلحة الكيمائية فى مارس ١٩٨٩ سببا فى اعلان موقف مصر منها إذ أعلنت عن ضرورة ربط حظر إنتاج وتخزين الاسلحة الكيمائية بحظر انتاج وتخزين الأسلحة النووية . وقد أوضح وزير الدفاع المصرى ان مصر تؤيد عقد معاهدة تحظر انتشار جميع الأسلحة غير التقليدية بما فيها الأسلحة الكيمائية والنووية

ووسائل ايصالها . كما أكد اقتناع القيادة المصرية بالخطورة الكبيرة للاسلحة الكيمائية ، وعلى أن مصر موقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ التى تتعهد فيها الدول بالامتناع عن استخدام الاسلحة الكيمائية . من جهة اخرى أكدت القيادات السياسية ان مصر لاتقوم بانتاج أسلحة كيمائية ولاتملكها ولاتنوى انتاجها . ومع توقيع مصر على معاهدة انتشار الاسلحة النووية ومصادقتها عليها فى اوائل الثمانينات فليس هناك اى نشاط يمكن أن يؤدى الى إنتاج اسلحة نووية فى مصر فى المستقبل القريب مع استمرار التزام مصر بهذه المعاهدة .

وتعتبر الصواريخ أرض أرض احد الموضوعات المثارة خلال عام ١٩٨٩ نتيجة للتقارير التى ترددت خلال عام ١٩٨٨ عن تعاون مصرى عراقى ارجنتينى لبناء صواريخ أرض أرض يصل مداها الى الفى كيلومتر . وقد أوضحت القيادة العسكرية المصرية موقفها حيالها بأن هذا النوع من الصواريخ موجود فى المنطقة منذ الستينات وبالتالى فهو ليس جديدا عليها ، وان هناك عشر دول فى المنطقة لديها هذه الصواريخ ، وان مصر قلقة تماما من الاخطار الناجمة عن انتشار هذه الاسلحة وتعتقد ان المتغيرات السياسية والعسكرية قد تؤدى الى تطوير الصواريخ أرض أرض لتصبح الوسيلة الرئيسية لحمل الرؤوس الحربية وغير التقليدية مثل الرؤوس النووية والكيمائية مما يمكن ان يكون لها أثر أبعد من حدود توازن القوى الاقليمى وتوازنات القوى الدولية . وهى بذلك تحبذ التحرك من اجل تسوية النزاعات الحادة والمزمنة فى المنطقة كخطوة أولى لمواجهة أخطار سباق التسلح فى اتجاه أسلحة التدمير الشامل ، مع أهمية التزام بلاد المنطقة بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار جميع الأسلحة غير التقليدية بحيث تشمل الاسلحة الكيمائية والنووية وبعض وسائل توصيلها مثل الصواريخ ارض ارض .

وتوضح التصريحات الرسمية السابقة أن مصر قد التزمت بعدم امتلاك أسلحة كيمائية أو نووية ، كما أنها لم تعد مهتمة بانتاج صواريخ أرض أرض او الحصول عليها ، وان هذا الاتجاه يحدث فى الوقت الذى تنتشر فيه هذه الأسلحة ليس بعيدا عن حدودها حيث تمتلك اسرائيل الأسلحة النووية ، وهناك دلائل قوية على امتلاك اسرائيل ودول عربية اخرى لأسلحة كيمائية ، وتقوم اسرائيل بتطوير وتجربة صواريخ سطح سطح النووية معتمدة على امكانياتها منفردة وبالتعاون مع جنوب افريقيا . كما قام العراق بتطوير صواريخ متوسطة المدى يصل مداها الى الفى كيلومتر خلال عام ١٩٨٩ وسبق حصول المملكة السعودية على صواريخ أرض أرض ذات مدى يصل الى الفين وسبعمائة كيلومتر ، بالاضافة الى باقى دول المنطقة التى لديها انوع من هذه الصواريخ وأهمها سوريا وليبيا والجزائر وايران والكويت وكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ومع استمرار الخطر الناتج عن التسلح الاسرائيلى والتزام مصر بما تعهدت به ، يصبح من الضرورى توفير وسائل اخرى سواء كان ذلك لتحقيق التوازن أو لتحقيق القدرة المستمرة على الردع ، ويمكن تحقيق ذلك إما بتطوير قدرات الوسائل الموجودة حاليا ، او بتحقيق تعاون وثيق مع احدى الدول المحيطة او اكثر والتى لديها هذه الوسائل .

٩ ـ مبادىء مساهمة القوات المسلحة فى المجال الاقتصادى واعادة البناء :

اعربت القيادة العسكرية عن تقديرها للنتائج الإيجابية لمساهمة القوات المسلحة فى المجال الاقتصادى ومجال اعادة بناء البلاد بما يخفف من معاناة المواطن المصرى الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة ، وترى أن ذلك قد حقق نتائج ايجابية للقطاع المدنى فى الحصول على التدريب والخبرة ، وفى مجال الامن الغذائى . وأكدت أن تطبيق هذه السياسة يتم بطريقة تؤكد المبادىء التالية :

- أن المشروعات لا تؤثر على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بل تضيف إليها خبرات فى مجالها .
- ألا تخلق المشروعات منافسة مع القطاع الخاص .
- اختيار الافراد والقدرات العاملة فى الخدمة الوطنية من فائض القوات المسلحة دون التأثير على قدراتها القتالية او نسبة الاستكمال .

ويلاحظ عند مراجعة المبادىء السابقة غياب مبدأ هام كان قد حدد سابقا وهو تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة قدر الامكان ، بحيث يخرجها من سوق الاستهلاك المحلى بما يوفر الطاقة الانتاجية المدنية لخدمة القطاع المدنى ، وتوفير متطلبات افراد القوات المسلحة وعائلاتهم بأسعار مناسبة تشكل نوعا من التعويض عن انخفاض دخولهم بالمقارنة بدخول العاملين فى كثير من القطاعات الاخرى . كذلك فان هذه المبادىء لا تتفق مع الأهداف التى سبق ذكرها عن التأثير على اسعار السوق المحلى والعالمى بالدخول كمنافس فى حدود ربحية معقولة وخاصة فى تجنب المنافسة مع القطاع الخاص .

أما عن التأثير على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة واختيار القدرات من فائض القوات المسلحة دون التأثير على قدراتها القتالية أو نسبة الاستكمال فيبدو ان تحقيق ذلك صعب وخاصة على ضوء ماسبق ذكره عن حجم القوات المسلحة . اذ ان انشغال وحدة بمهام فى

المجال الاقتصادى ومشروعات التنمية لابد وأن يؤثر بدرجة ماعلى مدى استعدادها القتالى وبالتالى فانها حتى مع افتراض اكتسابها لخبرات اضافية لاتستطيع أن تكون على نفس الدرجة من الاستعداد لوحدة لا تقوم بنفس المهام . كذلك فانه من الصعب تصور أنه فى ظل سياسة إبدال الكيف بالكم أن يكون هناك فائض من القدرات فى القوات المسلحة ، بل إن مجرد وجود الفائض يثير التساؤل عن اسباب وجوده وخاصة فى ظروف خفض الانفاق العسكرى .

١٠ ـ أثر التغيرات فى البيئة الاستراتيجية العربية :

يؤدى ماحدث خلال عام ١٩٨٩ من إنشاء مجلس التعاون العربى واشتراك مصر فى مؤتمر قمة الدار البيضاء والتطور الايجابى للعلاقات المصرية الليبية واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا واستمرار الانتفاضة إلى تحسن فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بمصر حيث توفر مجالات افضل للتعاون العسكرى مع الدول العربية وتقلل بدرجة ما من المخاطر العسكرية المحيطة بها . الا أن ذلك يبقى فى دائرة الفرص المتاحة والتى لم تتضح اجراءات تدل على الاتجاه نحو استغلال هذه الفرص لتأمين الدفاع عن مصر ، والتأثير على المخاطر والتهديدات التى قد تتعرض لها . وبالرغم من ذلك فإن التطور الايجابى للعلاقات المصرية الليبية كان له تأثير مباشر على الاوضاع الاستراتيجية . فلاشك ان هذا التطور قد ازال احتمالات التهديد التى كانت متصورة من الاتجاه الاستراتيجى الغربى سواء عن طريق التسلل أو القيام بعمليات أوسع نطاقا . وقد أدى احتمال هذا التهديد فى الماضى الى الإحتفاظ بحجم ملموس من القوات المسلحة فى المنطقة العسكرية الغربية ، والاحتفاظ بهذه القوات على درجة عالية من الاستعداد القتالى ، الأمر الذى يؤثر بدرجة ما على القدرة العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة من الاتجاهات الاستراتيجية الاخرى . ومع التطورات الإيجابية للعلاقات المصرية الليبية والتى تجسدت بشكل خاص فى فتح الحدود بين البلدين العربيين الشقيقين واستئناف الملاحة الجوية بينهما اصبح من الممكن سحب بعض القوات التى كانت متمركزة بالقرب من الحدود الغربية ، وخفض درجة الاستعداد القتالى لباقى القوات التى ظلت هناك فى اطار الانتشار الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية ، ولاشك ان ذلك يؤدى فى النهاية الى إمكان خفض الانفاق العسكرى ، او تحويل بعض موارد هذا الانفاق الى اتجاهات اخرى ذات اهمية اكبر بالنسبة للقوات المسلحة .

وكان الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى أكثر مدعاة الى القلق نظرا للاضطرابات فى السودان ، الأمر الذى أدى الى تذبذب العلاقات مع الحكومة السودانية التى أعلنت الغاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر فى إطار محاولة لإيجاد طريق للحوار مع القوات المتمردة فى الجنوب ، وقد صاحب ذلك محاولة لإلقاء اللوم على مصر فى انها لا تقدم مساعدات كافية للسودان ، الأمر الذى نفته مصر . وقد تحسنت العلاقات مع الحكومة السودانية نسبيا بعد قيام الانقلاب العسكرى هناك باسم ثورة الانقاذ الوطنى ، إذ استعيدت روابط التعاون دون الحاجة الى عقد معاهدة بديلة لمعاهدة الدفاع المشترك السابق ، إلا أن استمرار الاضطرابات فى جنوب السودان مازال يسبب قلقا ويشكل تهديدا محتملا للأمن القومى المصرى .

وقد ارتبط بالاحداث فى الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى معاونة إثيوبيا للقوات المتمردة فى جنوب السودان واستئناف العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل ، وظهور بوادر للتعاون بينهما فى مجالات الهجرة اليهودية من إثيوبيا إلى إسرائيل ، وفى البدء بدراسات وإجراء قياسات وجسات على نهر آباى الذى يصب فى النيل الأزرق ، وكل من مجالى هذا التعاون يشكل بوادر تهديد للأمن المصرى وخاصة مايتعلق باحتمال التأثير على مياه النيل ، ولاشك أن تطور هذا التعاون يتطلب تعاونا مصريا سودانيا لمواجهة الاخطار المحتملة والمترتبة عليه .

وقد لوحظ خلال العام تطور جديد فى العلاقات العسكرية المصرية العربية وهو زيادة معدلات إجراء التدريبات العسكرية المشتركة بين مصر ودول عربية اخرى وهو تطور إيجابى ويعتبر مدخلا هاما نحو تحقيق تعاون عسكرى عربى فعال عند الضرورة . وقد أبدت مصر استعدادها للقيام بمثل هذه التدريبات العسكرية المشتركة مع أية دولة عربية تطلب ذلك . ورغم اهمية التطور إلا أنه لايزال محصورا فى التعاون مع الدول العربية التى ليس لها قوات مسلحة كبيرة ، وتزداد أهمية هذا الإتجاه فى حالة اجرائه مع هذه الدول .

١١ ـ التغيرات فى البيئة الاستراتيجية العالمية :

تؤثر التغيرات فى البيئة الاستراتيجية العالمية على الاوضاع الدفاعية فى مصر ، وكان أهم هذه التغيرات ماحدث من تطور ملحوظ فى العلاقات السوفيتية الامريكية ، ومن تطورات فى شرق اوروبا . واذا كانت هذه التطورات تؤدى الى تخفيف حدة التوتر العالمى وبالتالى خفض الاخطار المحتملة من تصاعد هذا

التوتر ، فان ذلك يرتبط بدرجة كبيرة بفهم الاطراف لنتائج هذا التطور . فالمؤكد ان الاتحاد السوفيتى قد قرر ان يمتنع عن استخدام القوة العسكرية وأن يسحب قواته من خارج بلاده ، وأن يصدر أسلحة إلى الدول الصديقة طالما أنها قادرة على دفع ثمن هذه الأسلحة ، بينما مازالت الولايات المتحدة الامريكية ترى ان لها مصالح خارجية وأن على قواتها المسلحة أن تقوم بحماية هذه المصالح بما فى ذلك احتمال استخدام القوة . وطالما أن سياسة الاتحاد السوفيتى تتم بمبادرة من جانب واحد دون انتظار استجابة الطرف الاخر ، فان هذا يعنى عمليا انفراد الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية فى مناطق كثيرة فى العالم . ويعتبر الشرق الاوسط ، ومصر جزء منه ، من أهم هذه المناطق وأكثرها احتمالا .

ويؤثر ذلك على الأوضاع الدفاعية المصرية نتيجة ماكشفت عنه أحداث التعاون العسكرى بين إسرائيل وجنوب أفريقيا من أن الولايات المتحدة الامريكية قد امدت إسرائيل بتكنولوجيا متقدمة فى صناعة الصواريخ النووية فى الوقت الذى تتخذ فيه الولايات المتحدة بالتعاون مع دول أخرى إجراءات للسيطرة على انتشار تكنولوجيا الصواريخ ، وتعتبر مصر احدى الدول المعنية بذلك مما يعنى فى النهاية استمرار اختلال التوازن العسكرى فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى لغير صالح مصر .

كذلك فان التعاون العسكرى بين اسرائيل وجنوب افريقيا واثيوبيا يعرض المصالح المصرية فى افريقيا والبحر الاحمر للخطر ، ويهدد السياسة المصرية الافريقية مما يتطلب تعاونا مع باقى الدول المطلة على البحر الاحمر ، والدول الافريقية عموما لمواجهة هذا الخطر .

■ ■

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

١ ـ الطابع العام :

واصلت سياسة التسليح المصرية فى عام ١٩٨٩ السير بدرجات متفاوتة على نفس الركائز التى أصبحت تستند عليها منذ فترة ليست بالقصيرة ، الا انها لم تحظ بنفس الدرجة من التركيز والنشاط التى كانت تلقاها خلال السنوات الماضية ، ليس فقط لأن عمليات إدخال أسلحة ومعدات جديدة الى القوات المسلحة وصلت خلال عام ١٩٨٩ الى ادنى معدلاتها منذ عدة سنوات ، ولكن أيضا للضآلة النسبية فى التركيز على قضايا التسليح فى تصريحات وزير الدفاع ورئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة . ويمكن تلخيص الخصائص البارزة فى سياسة التسليح المصرية فيما يلى :

أ ـ إستمرار أعمال تطوير الأسلحة والمعدات العاملة فى القوات المسلحة سواء كانت مستوردة أو مصنعة محليا .

ب ـ دخول الصناعة العسكرية المصرية بصورة محدودة الى ميدان التنافس على المناقصات الدولية .

جـ ـ التراجع بالالغاء أو التأجيل عن بعض خطط الانتاج الحربى .

د ـ إنعدام الواردات التسليحية من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية .

يتضح من هذه الخصائص أن سياسة التسليح المصرية لعام ١٩٨٩ قد ركزت فى الأساس على جهود تطوير ما لديها من أسلحة شرقية أو غربية على حد سواء للحفاظ على صلاحيتها وفاعليتها ، ولزيادة كفاءتها ، ولاطالة أعمارها أطول فترة ممكنة . بينما شهدت جهود توسيع وتنويع قاعدة الصناعة العسكرية الوطنية وجهود استيراد الأسلحة والمعدات انكماشا واضحا يرجع فى جانب منه الى عدد من الصعوبات بعضها يتعلق بتأثير الاعتبارات الذاتية مثل ظروف الأزمة الاقتصادية وتخفيض الانفاق العسكرى .. وغيرها ، والبعض الآخر يعود الى تأثير العوامل الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بالضغوط الناجمة عن احتكار الدول الكبرى لسوق إنتاج الأسلحة والمعدات المتطورة وجهودها الرامية للحيلولة دون وصول نوعيات معينة من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث وفى مقدمتها تكنولوجيا الصواريخ الباليستيكية . وبالطبع فإن هذه الصعوبات لابد أن تؤثر على جهود مصر الرامية إلى مواجهة التطورات التسليحية لدى الدول المحيطة بها فى المنطقة ، سواء كانت هذه المواجهة تستهدف العمل على تحقيق التوازن الكمى والنوعى فى التسليح معها ، أو تستهدف تطبيق استراتيجية الردع فى اتجاهها .

وعلى هذا الأساس ، فإن الاستمرار فى تطوير الأسلحة والمعدات العاملة فى القوات المسلحة كان يمثل الجانب الأكثر بروزا فى السياسة التسليحية المصرية لعام ١٩٨٩ . وقد شمل هذا التطوير جميع أفرع القوات المسلحة سواء البرية أو البحرية أو الجوية أو الدفاع الجوى ، إلا أنه يلاحظ أن أعمال تطوير القوات الجوية كانت اكثر كثافة من غيرها من الأفرع . وقد إستهدف تطوير الأسلحة والمعدات بالقوات المسلحة عام ١٩٨٩ الحفاظ على كفاءتها ورفع معدلات الاداء بها إما من خلال زيادة مدى العمل أو الرمى ، أو من خلال زيادة القوة النيرانية ، أو من خلال رفع مستويات دقة الاصابة .

ومن ناحية أخرى ، فقد شهد عام ١٩٨٩ دخول الصناعة العسكرية المصرية ساحة المنافسة الدولية على مناقصة توريد أجزاء من المقاتلة الأمريكية ف ـ ١٦ ، ويمثل هذا الاتجاه فى جانب منه محاولة للتعويض عن الاحباط الناجم بفعل الصعوبات التى شهدتها بعض خطط التصنيع الحربى الأخرى خلال نفس الفترة .

وبالرغم من المزايا العديدة التى سوف تحصل عليها مصر من وراء الفوز بهذه المناقصة والمتمثلة أساسا فى إستغلال جانب من طاقة الانتاج الحربى وإكتساب خبرة التنافس الدولى ، إلا ان مثل هذه الجهود تبقى فى النهاية مجرد نشاط ثانوى للصناعة الحربية المصرية ، وينبغى ألا تكون بأى حال من الأحوال بديلا عن خطط تجميع طائرات القتال والتوسع فى إنتاج قطع غيارها ، وصولا فى المستقبل الى امتلاك القدرة على تصميم وإنتاج طائرات القتال سواء بصورة محلية أو بالمشاركة مع أطراف أخرى عربية أو دولية .

ويقصد بالتراجع فى السياسة التسليحية انها اضطرت الى إعادة النظر فى كل أو بعض الأهداف أو الخطط الموضوعة فى توقيتات سابقة ، سواء اتخذ ذلك شكل الالغاء الكامل أو التأجيل الى فترة لاحقة . ويتركز التراجع الذى شهدته السياسة التسليحية المصرية خلال عام ١٩٨٩ فى ميدان الانتاج الحربى الذى يمثل أحدى الركائز الأساسية الثلاث التى تستند عليها هذه السياسة . وقد إتضح التراجع المذكور أولا من خلال ما تردد بصورة غير رسمية عن تخلى مصر عن برنامج بناء صاروخ باليستيكى متوسط المدى على أثر ضغوط أمريكية وغربية ، كما إتضح ثانيا من التأخير الذى شهده برنامج تصنيع الدبابة الأمريكية المتطورة م ـ ١ ابرامز عن التوقيت الذى يحدده الاتفاق الأصلى للبرنامج ، إذ جرى الاعلان فى نوفمبر ١٩٨٩ أن إدخال الآلات الأساسية الخاصة بتصنيع الدبابة إلى مصنع إنتاج الدبابات المعروف بـ « المصنع ٢٠٠ الحربى » سوف يتم فى أواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، على أن تبدأ عملية انتاج الدبابة عقب ذلك مباشرة ، الأمر الذى يمثل تراجعا عن بنود بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة بين مصر والولايات المتحدة الذى جرى التوقيع عليه عام ١٩٨٨ ، والذى كان ينص على أن تبدأ عمليات تصنيع الدبابة ودخول النماذج الأولى منها الخدمة بالقوات المسلحة المصرية خلال عام ١٩٨٩ كذلك اتضح طابع التراجع فى السياسة التسليحية المصرية فى تأجيل فكرة تجميع الطائرة ميراج ٢٠٠٠ الفرنسية ، وكذا فكرة التوسع فى إنتاج أجزاء الطائرة ف ـ ١٦ الأمريكية محليا . ويكمن السبب وراء التراجع فى المجالات المذكورة فى تضافر مجموعة من الصعوبات التمويلية والضغوط الدولية ، فضلا عن عدم ضمان فرص التسويق والتصدير للأسلحة والمعدات التى كان يخطط للبدء فى تجميعها وانتاجها ، مما لا يضمن بالتالى توفير حجم مبيعات مجد اقتصاديا . ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تستجيب مصر لهذه الصعوبات والضغوط بالتراجع عن خطط التصنيع الحربى المثير للضغط الدولى ، وتأجيل البدء فى التنفيذ الفعلى لأفكار تجميع الميراج ٢٠٠٠ . وقد حاولت الصناعة الحربية المصرية عوضا عن ذلك استخدام طاقتها الانتاجية أما فى تحويل جزء من خطوط الانتاج لصنع المعدات المدنية ، أو بدخول ساحة المنافسة الدولية على مناقصة توريد أجزاء من المقاتلة الأمريكية ف ـ ١٦ .

كذلك فقد اتسمت سياسة التسليح المصرية لعام ١٩٨٩ بالندرة الواضحة فى واردات السلاح من الخارج ، حيث لم يعلن خلاله عن تسلم القوات المسلحة لأية أسلحة أو معدات قتال رئيسية من الخارج . ويرجع ذلك أساسا الى عدة إعتبارات أولها أن القوات المسلحة كانت قد حصلت خلال الأعوام الماضية على كميات كبيرة نسبيا من الأسلحة والمعدات من مختلف الأنواع ، مما كاد يغطى معظم الاحتياجات التسليحية التى جرى تحديدها فى برامج تحديث الأفرع الرئيسية الموضوعة منذ أوائل الثمانينيات . ويرجع ذلك ثانيا الى أن الصعوبات التمويلية لعبت دورا فى تعطيل اتمام تسليم بعض الكميات المتبقية من صفقات الأسلحة والمعدات التى كان يتوجب توريدها من الخارج للقوات المسلحة بموجب التعاقدات التى سبق التوقيع عليها فى فترات ماضية ، علاوة على الدور الذى تلعبه هذه الصعوبات فى تعطيل الاتفاق النهائى بين مصر والدول المصدرة للسلاح على التعاقدات الخاصة بالأسلحة والمعدات اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للقوات المسلحة . وأخيرا فإن مصر لم تواجه خلال عام ١٩٨٩ أية تهديدات مسلحة مباشرة يمكن أن تدفعها الى تكثيف جهودها فى إتجاه العمل على استيراد المزيد من الأسلحة والمعدات من الخارج بخلاف ماكان مخططا من قبل .

٢ ـ تطورات التسليح :

أ ـ تسليح القوات البرية :

كان المحور الأساسى فى أعمال تسليح القوات البرية خلال عام ١٩٨٩ هو الاستمرار فى جهود تطوير الأسلحة والمعدات العاملة بها بهدف إكسابها خصائص قتالية جديدة ، ولتمكينها من تلبية المتطلبات العملياتية للقوات المسلحة فى مجالات القدرة الحركية والقوة النيرانية ومدى العمل . وقد تركزت جهود التطوير أساسا فى القاذفات الصاروخية والهاونات والعربات المدرعة ، حيث جرى تطوير القاذف الصاروخى التكتيكى « صقر ـ ٣٠ » والقاذف الصاروخى « صقر ـ ٨٠ » لزيادة مداهما ، وأصبح يمكنهما إصابة أهداف تبعد عما كان يمكنهما اصابته بقدراتهما السابقة . وكذلك تطوير القاذف الصاروخى متعدد الفوهات عيار ١٢٢ مم من طراز « جراد » المحمل على عربة بإنتاج نوعية

جديدة منه ، بعد إجراء التجارب عليها ، والإعلان عن بدء عمليات الإنتاج الكمى للنموذج المطور من هذا القاذف لإدخاله إلى الخدمة الفعلية ، ويتميز القاذف الجديد بقدرته على إنتاج كمية كبيرة من النيران فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، وبالقدرة على إطلاق نوعيات مختلفة من صواريخ الرمى غير المباشر عيار ١٢٢ مم التى تنتجها المصانع الحربية المصرية . كما نجحت القوات المسلحة فى إعداد نظام جديد لإدارة النيران بالحاسب الآلى لاستخدامه مع الهاون ١٢٠ مم لديه القدرة على حفظ وتخزين البيانات اللازمة لعدد يصل الى ٥٠ هدفا فى مساحة تصل حتى ١٠ آلاف كم٢ ، ويعطى تحذيرا فى حالة اختيار عبوة مخالفة لعبوة التدوين بالحاسب . وقد إستهدفت هذه التطويرات تنمية القدرة النيرانية للقواذف الصاروخية والهاونات لتحقيق زيادة المدى ودقة التصويب وضمان إحراز نسبة تدمير عالية للأهداف المعادية فى حالات الصراع المسلح ، لاسيما وأن القواذف الصاروخية والهاونات أصبحت تلعب دورا هاما فى المعارك الحديثة سواء فيما يتعلق بالتمهيد النيرانى الكثيف قبل الهجوم ، أو بالنسبة لدعم قوات المدرعات والمشاة أثناء الهجوم وإقتحام دفاعات العدو ، أو فى ضرب القوات المعادية المهاجمة ومؤخرتها فى حالة اتخاذ قواتنا أوضاع دفاعية . أما فيما يتعلق بالجهود المصرية الرامية لتطوير صواريخ أرض - أرض ذات مدى أبعد والتى سبقت الاشارة اليها فى تقرير عام ١٩٨٨ ، فقد ذكرت تقارير عديدة أن مصر أنهت خلال عام ١٩٨٩ مشاركتها مع بعض الدول الأخرى فى مشروع بناء الصواريخ المذكورة ، وذلك إستجابة على ما يبدو للدعوات الأمريكية التى إستهدفت وقف المشروع باعتباره « مصدر إخلال خطير بموازين القوى الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط » من وجهة النظر الأمريكية . وقد أكد ذلك مسئولون امريكيون وغربيون على مستوى عال ، وأشاروا الى أن الولايات المتحدة وحلفاءها لعبوا دورا هاما فى وقف المشروع .

وقد استمرت المصانع المصرية فى تطوير العربة المدرعة « فهد » لزيادة قدراتها القتالية ، وعلاوة على إنتاج نموذج جديد منها لتلبية متطلبات معينة . فقد جرى تطوير المدرعة فهد بتزويدها بنظام اليكترونى لاطلاق صواريخ الدخان المضادة للأشعة تحت الحمراء وصواريخ مسيلة للدموع ، كما شمل التطوير تجهيزها بأبراج حديثة ونظام تكييف وتوسيع الباب الخلفى وتبطينها بأرضية غير قابلة للحريق . كذلك فقد إشتمل التطوير على انتاج طراز جديد من العربة « فهد » مصمم لاستخدام القادة فى متابعة المناورات وعقد الاجتماعات فى المناطق النائية واستعراض القوات ، وتم تجهيز الطراز الجديد بالزجاج المدرع فى الأجناب والمقدمة لاتاحة اكبر مساحة من الرؤية داخل العربة ، وتم أيضا تجهيزه بغرفة صالون منعزلة عن كابينة السائق . وقد جرى تطوير خط انتاج العربة فهد بمصنع قادر للصناعات المتطورة التابع للهيئة العربية للتصنيع حيث تم تزويده بمعدات حديثة ذات تكنولوجيا عالية فى قطع وتجهيز غرف عمليات تكوين الطبقة المانعة للصدأ أو الشروخ وأيضا غرف الدهان . كما أعلن خلال عام ١٩٨٩ أن مصر اصبحت تنتج أكثر من ٧٠٪ من مكونات العربة بصورة محلية بعد أن كانت تشترى أغلب مكوناتها بالعملة الصعبة من الخارج .

كما نجحت الصناعات الحربية المصرية فى تطوير العربات المدرعة الغربية العاملة لدى القوات المسلحة وزيادة إمكانية استخدام الأسلحة المزودة بها ورفع قدرتها على المناورة وتوفير درجة حماية عالية للطاقم وزيادة إمكانية الاستفادة من أجهزة الملاحة والرؤية الليلية الخاصة بهذه العربات .

وواصلت مصر خلال عام ١٩٨٩ جهودها الرامية إلى إنتاج دبابة القتال الأمريكية (م - ١ ابرامز) ، إلا أن درجة كبيرة من الغموض قد أحاطت فى منتصف العام بمصير البرنامج واحتمالات الاستمرار فيه إذ ترددت أنباء مفادها أن مصر كانت تدرس وقف العمل فى المشروع ، والاستعاضة عنه ببرنامج تعاون مشترك مع العراق لانتاج الدبابة السوفيتية « ت - ٧٢ » أو طرازها المعدل المعروف بـ « ت - ٧٤ » ، وذلك بموجب ترخيص رسمى حصل عليه العراق من الاتحاد السوفيتى . وقد ظهرت عدة روايات غير مؤكدة رسميا لتفسير الأسباب الكامنة وراء هذا الغموض ، والمهم أن المصادر العسكرية المصرية عقب ذلك عمدت إلى نفى هذه الأنباء وتأكيد استمرار العمل فى برنامج انتاج الدبابة م - ١ إبرامز ، ثم شهد هذا البرنامج تطورا إيجابيا مع تأكيد الولايات المتحدة على إستعدادها لتوفير كافة الضمانات لمصر للسير فى برنامج تصنيع الدبابة ، واتفاق الجانبين المصرى والأمريكى على الخطوات التفصيلية للبرنامج أثناء زيارة وزير الجيش الأمريكى للقاهرة خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ .

وإشتمل تسليح القوات البرية المصرية عام ١٩٨٩ على الإعلان عن إعتزام الولايات المتحدة تزويد مصر بأعداد من دبابات القتال الرئيسية م - ٦٠ كجزء من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر عام ١٩٩٠ ، الذى بلغت قيمته الاجمالية حوالى ١,٣ مليار دولار . وسوف تساهم هذه الدفعة الجديدة من الدبابات فى جهود تحديث قوات المدرعات المصرية من خلال احلال دبابات جديدة نسبيا محل الدبابات الشرقية

المتقادمة العاملة فى صفوف القوات المسلحة .

وقد جرى خلال العام التوقيع على بروتوكول بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة أمريكان موتورز لزيادة نسبة التصنيع والمكون المحلى من عربات الجيب والواجنير التى تنتجها الشركة العربية الأمريكية للسيارات التابعة للهيئة ، ورفع هذه النسبة الى ٥٠٪ بهدف زيادة الاعتماد على النفس فى توفير الاحتياجات المحلية من هذه العربات وتخفيض المطلوب من العملات الصعبة وخلق المزيد من فرص العمل المحلية ، كما إشتمل البروتوكول أيضا على توفير فرص التدريب للعاملين بالشركة ، وتصنيع طرازات جديدة من عربات الواجنير تلبية للاحتياجات المصرية منها ، ولاتاحة فرص التصدير أمامها .

ب ـ تسليح القوات البحرية :

إستمرت البحرية المصرية خلال عام ١٩٨٩ فى جهود تطوير وحداتها من خلال التوسع الرأسى فى قدراتها عن طريق رفع معدلات الأداء بها وزيادة كفاءة الأسلحة والمعدات العامة لديها . وقد شهد العام تركيزا واضحا فى أربعة مجالات محددة هى : التحرك فى إتجاه تطوير الغواصات العاملة بالخدمة ، والحصول على صائدات ألغام حديثة ، وتحديث الكاسحات الموجودة بالخدمة ، والاتفاق على شراء المزيد من الطوربيدات والذخائر البحرية . ولابد من الاشارة الى أن مصادر البحرية المصرية كانت قد أعلنت أكثر من مرة خلال الأعوام القليلة الماضية أنه تم الاتفاق على برامج محددة للسير فى تلك الاتجاهات ، الا أنها كانت تعود فى مرات لاحقة وتذكر أن هذه البرامج مازالت قيد التفاوض ، ويوضح ذلك الصعوبات التى تواجهها عملية الاتفاق على أجراء التطويرات المطلوبة سواء بالنسبة لتوفير التمويل اللازم ، أو إمكانية القيام بالاضافات والاصلاحات المحددة ، أو توقيتات الانتهاء من تنفيذها .

وقد أعلن فى أوائل أكتوبر ١٩٨٩ عن قرب إنتهاء الجانبين المصرى والأمريكى من الاتفاق على تطوير الغواصات المصرية لتكون جاهزة للخدمة كقطع حديثة ومتطورة فى أوائل التسعينات . ويعكس الاهتمام بتطوير هذه الغواصات المعوقات التى تواجهها مصر فى الحصول على غواصات تقليدية حديثة ، فالولايات المتحدة لا تنتج الا الغواصات النووية ، فى حين لا تتوافر لمصر مصادر التمويل اللازمة لشراء الغواصات من دول أخرى ، ولذلك تحاول البحرية المصرية الاستفادة من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية قدر الامكان من خلال عمليات التحديث والتطوير . وسوف يتم التركيز فى هذا التطوير على تزويد الغواصات بنظم تسليح حديثة ومتطورة تتألف من العديد من المكونات المتقدمة التى سوف يجرى الحصول عليها من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . وتقوم القوات البحرية أيضا بتطوير القاعدة البحرية فى الأسكندرية بتركيب رافع جديد للسفن تبلغ طاقته القصوى حوالى ٥٠٠٠ طن ، كان قد جرى التعاقد على شرائه عام ١٩٨٧ ، وسوف يتم استخدامه فى تركيب نظام التسليح المتطور فى الغواصات المصرية . كما تم الاعلان أيضا خلال عام ١٩٨٩ ان القوات البحرية تخطط لادخال عدد من الغواصات الجديدة فى المستقبل القريب لتحل محل الغواصات التى سوف تخرج من الخدمة ، وسوف يراعى فى الغواصات الجديدة أن تتوافق نوعياتها مع مسرح العمليات المصرية .

وفى نفس هذا الاطار ، ذكرت بعض التقارير أن مصر قد اتفقت مع المملكة المتحدة فى مايو ١٩٨٩ على مقايضة اثنتين من الغواصات السوفيتية الصنع العاملة لديها من فئة روميو وفرقاطة بريطانية الأصل من فئة سوان بلاك ، فى مقابل غواصتين بريطانيتين متقدمتين سبق لهما العمل فى البحرية البريطانية ، وأشارت هذه التقارير الى انه يجرى حاليا تحديث وتعمير الغواصتين قبل تسليمهما الى البحرية المصرية . وبالرغم من أن مصادر القوات البحرية المصرية لم تؤكد هذه التقارير ، إلا أن هذه الخطوة لا تبدو مستبعدة فى ضوء حاجة البحرية المصرية الى تحديث أسطول غواصاتها ورغبتها فى تخفيف هذا الهدف بأقل التكاليف فى ظل الصعوبات التمويلية التى تواجهها .

وقد بدأت البحرية المصرية خلال عام ١٩٨٩ فى اجراء التجارب على تركيب اجهزة السونار الخاصة بمسح واستكشاف قاع البحر على كاسحات الالغام الموجودة بالخدمة والتخطيط لشراء هذه الاجهزة فى حالة النجاح النهائى للتجارب كما اتفقت مصر والولايات المتحدة على تطوير صائدات الالغام المصرية لتكون كاسحة وصائدة فى نفس الوقت اعتمادا على تصميمات مصرية ومعدات مصرية ، وذلك الى جانب ان مصر كانت تعاقدت فى الاعوام السابقة على الحصول على صائدات ألغام متقدمة من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة العسكرية السنوية الامريكية لمصر .

كذلك قامت القوات البحرية بوضع خطة طموحة لتأمين جميع وحداتها تأمينا اليكترونيا كاملا ، وذلك من خلال تزويدها بوسائل الاستطلاع الاليكترونى اوبتزويدها بوسائل شل وارباك عناصر السيطرة الاليكترونية للوحدات البحرية المعادية الى جانب وسائل الحماية الذاتية .

وفى مجال الذخائر البحرية ، تم الاتفاق على توريد

صفقة جديدة من الطوربيدات البحرية البريطانية « ستينج راى » المتطورة . كما تقوم القوات البحرية باعداد الورش الخاصة بمهام اصلاح وتعمير الصواريخ هاربون ، وبدأت بالاشتراك مع الهيئة العربية للتصنيع فى اجراء العمرات لبعض الصواريخ البحرية الموجودة بالخدمة .

ج ـ تسليح القوات الجوية :

بالرغم من ان عام ١٩٨٩ لم يشهد تغييرا ملموسا فى قوة السلاح الجوى المصرى بعد ان كان قد حصل خلال الاعوام الماضية على العديد من عناصر الانذار والاستطلاع والمعاونة التكتيكية والاختراق والاعتراض الجوى ، الا انه قد جرى التعاقد على شراء المزيد من الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع والنقل والهليكوبتر ، فضلا عن الاستمرار فى تطوير الطائرات الموجودة بالخدمة من مختلف الانواع .

فقد وقعت القوات الجوية بالاحرف الاولى مع الجانب الفرنسى على الصفقة الثانية من المقاتلات القاذفة « ميراج ـ ٢٠٠٠ » البالغ عددها ٢٠ طائرة ، وسوف يتم التوقيع النهائى على الصفقة بمجرد تدبير الاعتمادات المالية اللازمة . كما اعلن ان القوات الجوية اتفقت مع الولايات المتحدة على اتمام اجراءات التعاقد فى عام ١٩٩٠ على الصفقة الرابعة من المقاتلات « ف ـ ١٦ » المسلحة بصواريخ جو ـ سطح الخاصة بالتعامل مع القطع البحرية المعادية ، مع الاتفاق مبدئيا على ان تبدأ هذه المقاتلات فى الوصول الى مصر مع نهاية عام ١٩٩٢ ، بعد ان تكون مصر قد تسلمت جميع طائرات « ف ـ ١٦ » من الصفقة الثالثة التى سوف تبدأ فى الوصول مع بداية عام ١٩٩١ بموجب العقد الذى جرى التوقيع عليه مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٨ . وتستهدف هذه التعاقدات الوصول باجمالى رصيد القوات الجوية من المقاتلات « ف ـ ١٦ » الى ١٦٠ طائرة مع حلول عام ١٩٩٤ ، وذلك بغرض زيادة قدرات هذه القوات فى مجالات الحماية والاختراق والمعاونة الجوية التكتيكية ، واحلال طائرات قتال متطورة محل الطائرات الشرقية المتقادمة بالقوات الجوية المصرية . ومن ناحية أخرى ، نفت مصادر القوات الجوية ما كان قد تردد عام ١٩٨٨ من ان مصر تقدمت للولايات المتحدة بطلب الحصول على سبع طائرات جديدة من طراز « ف ـ ٤ فانتوم » ، واعلنت هذه المصادر ان مصر لديها ما يكفى من هذه الطائرات للقيام بالمهام المكلفة بها ، وان مصر طلبت فقط من الولايات المتحدة معاونتها فى تطوير ما لديها من هذه الطائرات طبقا لما تريده فى اجهزة الرادار والملاحة وشكل الكابينة ونوعية الصواريخ التى تحملها .

وعملت القوات الجوية على تطوير قدراتها فى مجال الانذار والاستطلاع والنقل الجوى حيث تعاقدت على شراء نوعين من الطائرات الموجهة بدون طيار ، الاول طائرات للاستطلاع ذات المدى المتوسط للاستطلاع الاستراتيجى ، والثانى للاستطلاع التكتيكى . علاوة على التعاقد مع الولايات المتحدة على تصنيع طائرة متوسطة بدون طيار من طراز « إية ـ ١٢٤ » خاصة باداء مهام الاستطلاع ، ويمكنها حمل كاميرات تليفزيونية لنقل صورة فورية للمواقع التى تقوم باستطلاعها ، واعلن ايضا انه قد وصلت المعدات الخاصة بتصنيع هذه الطائرات ، واجريت عليها التجارب الاولية . وفى مجال النقل الجوى ، تعاقدت مصر والولايات المتحدة على شراء عدد من طائرات النقل العسكرى سى ـ ١٣٠ ، وذلك تلبية للحاجة الى زيادة قدرة وحدات النقل الجوى المصرى من حيث الحمولة ومدى العمل ، وتمكينها من اداء مهام النقل العسكرى فى مسارح العمليات بفاعلية ، بما يكفل ضمان تلبية احتياجات القوات المسلحة واحتياجات القطاعات المدنية بالدولة فى نفس الوقت ، مع امكانية تقديم المساعدة الى الدول الصديقة .

وامتدت جهود تسليح القوات الجوية خلال عام ١٩٨٩ الى مجال زيادة عدد طائرات التدريب والمساندة الهجومية « توكانو » ، حيث تم الاتفاق بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة امبراير البرازيلية صاحبة التصميم والانتاج على تجميع ١٤ طائرة فى مصانع الهيئة لحساب القوات الجوية المصرية. وسوف تضاف هذه الطائرات الاربع عشرة الى الطائرات الاخرى التى سبق للقوات الجوية المصرية ان حصلت عليها بموجب برنامج لتجميع وانتاج الطائرة اتفق عليه الجانبان المصرى والبرازيلى، قد جاء هذا الاتفاق الجديد كبداية لمرحلة ثانية من البرنامج المصرى البرازيلى المشترك لتجميع وانتاج الطائرة فى مصر، وسوف يؤدى ذلك الى زيادة ما لدى القوات الجوية من هذه الطائرات بدرجة محدودة خاصة وان القوات الجوية العراقية كانت قد حصلت على اغلب الانتاج المصرى من هذه الطائرات خلال الاعوام السابقة ويذكران مصر مازالت تحتفظ بحق انتاج ٢٦ طائرة اخرى من هذا الطراز بمقتضى الاتفاق الاصلى الذى كانت الحكومتان المصرية والبرازيلية قد وقعتا عليه فى بداية الثمانينات

وانتهت القوات الجوية فى عام ١٩٨٩ من تدقيق عقد شراء طائرات خاصة بالتزود بالوقود جوا ، والذى كان قد جرى التوقيع عليه مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ ، واستكمل الجانبان تحديد المواصفات الفنية المطلوبة للطائرات ، ومن المحتمل ان تبدأ هذه الطائرات فى

الوصول مع بداية عام ١٩٩١ . ومن ناحية اخرى ، قامت القوات الجوية بشراء ٣ طائرات بوينج من المؤسسة الوطنية للطيران وحصلت على موافقة الولايات المتحدة على تعديلها لتصبح قادرة على القيام بمهام اعادة التزويد بالوقود فى الجو ، ويحتمل ان تستغرق عملية اتمام هذه العملية قرابة عامين . وتكمن اهمية هذه التطورات فى انها سوف تؤدى الى زيادة قدرة المقاتلات المصرية على العمل فى مسافات بعيدة بما يمكنها بالتالى من اكتساب قدرات اكبر على اداء مهام الاختراق الجوى بعيد المدى .

وقطعت مصر شوطا كبيرا فى المباحثات مع الولايات المتحدة بشأن الحصول على طائرات الهليكوبتر « اباتشى » المجهزة بصواريخ من طراز « هل فاير » المضادة للدبابات ، وقد حصلت مصر على الموافقة السياسية من الادارة الامريكية للحصول على اعداد من هذه الطائرات ، وينتظر ان ينتهى الجانبان من التوقيع على التعاقد بشأنها فى عام ١٩٩٠ . وتعتبر هذه الطائرة حاليا واحدة من احدث طائرات الهليكوبتر الهجومية العاملة فى العالم ، وهى تتسلح بالاضافة الى الصواريخ المضادة للدبابات بالرشاشات والصواريخ جو ـ جو لاغراض الدفاع عن النفس والقتال ضد طائرات الهليكوبتر المعادية . ويشير ذلك الى ان القوات الجوية المصرية قد استقرت على اختيار هذه الطائرة بعد ان كانت قد اجرت مقارنة بينها وبين الهليكوبتر المتوسطة « بلاك هوك » متعددة الاغراض ، التى كانت القوات الجوية قد حصلت على طائرتين منها لاختبارها خلال عام ١٩٨٨ . وسوف يشكل دخول هذه الطائرة فى حالة التنفيذ الفعلى للصفقة اضافة مهمة الى اسطول طائرات الهليكوبتر المسلحة بالقوات الجوية المصرية مما سوف يؤدى الى زيادة قدراتها فى مجال مقاومة الدبابات المعادية فضلا عن انها سوف تكون مفيدة فى مجال مساندة القوات البرية اثناء الهجوم ، وتأمين اجنابها وتقديم الدعم التكتيكى لها .

وقد شهدت القوات الجوية نشاطا واضحا فى مجال تطوير طائرات القتال والاستطلاع والتدريب ، حيث عملت على تجهيز الطائرات الموجودة بالخدمة من طراز « ف ـ ١٦ » لاستخدام الصواريخ الرادارية ، وتزويدها بقنابل الممرات المصرية الصنع ، وتجهيزها بمستودعات اضاءة الهدف باستخدام الاشعة تحت الحمراء والليزر . وكذلك باجهزة الرؤية الليلية والملاحة الليلية التى حصلت عليها من الولايات المتحدة . كما بدأت القوات الجوية فى دراسة امكانية تجهيز الطائرات « ف ـ ١٦ » بأنظمة الحماية من الصواريخ الرادارية والحرارية التى تقوم برصد التهديد وتوجيه الطائرة اوتوماتيكيا .

وتستهدف القوات الجوية من خلال هذه التطويرات رفع مستوى تسليح الطائرة « ف ـ ١٦ » والوصول بامكاناتها الى مستوى امكانات المقاتلة الامريكية « ف ـ ١٥ » ، الا ان تحقيق هذا الهدف ما زال يتطلب ادخال العديد من التطويرات الاخرى الى الطائرة « ف ـ ١٦ » وبالذات فى مجالات السرعة والتسليح ومستوى الاداء . وقد استمرت مصر فى تطوير الطائرات الشرقية العاملة لديها لاطالة اعمارها الى ان يكون من الميسور سحبها تماما من الخدمة ، وفى هذا الاتجاه تم تطوير الطائرات « ميج ـ ١٧/ـ ٢١ » و « سوخوى » باضافة خزانات وقود اضافية لها وزيادة تسليحها واضافة اجهزة تنشين وملاحة وادارة نيران اليها . كما جرى ايضا ادخال العديد من الاضافات الى بعض الطائرات الاخرى بالقوات الجوية حيث تم تركيب قنابل الممرات المصرية الصنع على طائرات « الميراج » الفرنسية الموجودة بالخدمة بكامل انواعها، واضافة تسليح جديد لطائرات التدريب الاساسى « التوكانو » ، وتركيب رادار حديث لطائرات النقل « سى ـ ١٣٠ » ، وتطوير طائرة التدريب الابتدائى « الجمهورية » المصرية الصنع .

كذلك فقد نجحت القوات الجوية فى تطوير طائرات الاستطلاع البحرى « بيتش كرافت » التى كانت قد حصلت عليها عام ١٩٨٨ ، من خلال ربطها بالغواصات فى اداء المهام البحرية لضمان سرعة تبليغ القطع البحرية عقب اكتشاف الاهداف المعادية فورا ، كما جرى تركيب رادار الرؤية الجانبية بهذه الطائرات لتمكينها من اكتشاف الاهداف المعادية عن بعد يصل الى ١٥٠ كم جانبيا . ، علاوة على العمل على زيادة قدراتها فى مجالات التصوير المساحى للقطاعين العسكرى والمدنى ، واكتشاف التلوث فى مياه البحر ، وتحديد السفن المخالفة ، وكشف محاولات التهريب البحرى ، وغير ذلك من المهام بتكاليف اقتصادية . وقد اعلن خلال عام ١٩٨٩ ان مصر والولايات المتحدة قد اتفقتا على تجهيز الطائرات « بيتش كرافت » بوسائل الاستطلاع اللاسلكى .

ومن ناحية اخرى ، اهتمت القوات الجوية بزيادة ما لديها من الذخائر الجوية ، حيث جرى الاتفاق مع الولايات المتحدة على تزويد مصر بالصواريخ جو ـ جو الموجهة من طراز « امرام » التى تتميز بطول مدى العمل والسرعة الفائقة والقدرة العالية على المناورة والقدرة على مهاجمة عدة اهداف فى وقت واحد . كما أعلن ان الورش الرئيسية للقوات الجوية نجحت فى تصنيع الصواريخ « سايد ويندر » وتركيبها على الطائرات الشرقية التى لم تكن مجهزة بمثيل لها .

وقد انتهت القوات الجوية من اقامة ورش لعمرة طائرات الهليكوبتر من انواع « سى كينج » و « كوماندو » و « مى ـ ٨ » ، وكذلك لاصلاح وتعمير جزء من طائرات « ميراج ـ ٢٠٠٠ » ، كما تم الانتهاء من اقامة ورشة لصيانة وعمرة ما بين ٣ ـ ٤ انواع من هياكل الطائرات العاملة بالقوات الجوية . وقد اعلن خلال عام ١٩٨٩ ان مصر لم تطلب من الولايات المتحدة تصنيع الصواريخ جو ـ جو « م ـ ٧ » و « م ـ ٩ » كما كان قد تردد على لسان بعض المصادر العسكرية فى عام ١٩٨٨ ، وذلك نظرا للصعوبات البالغة التى يتطلبها تحقيق مثل هذا الهدف ، وانما طلبت فقط المساعدة فى اقامة ورش لصيانة وتطوير هذه الصواريخ فى مصر ، وهو ما كان يجرى بالفعل الانتهاء منه فى عام ١٩٨٩ . كذلك فقد بدأت القوات الجوية خلال العام فى بناء ورشة لعمرة محركات الطائرة « ف ـ ١٦ » .

د ـ تسليح قوات الدفاع الجوى :

واصلت قوات الدفاع الجوى تنفيذ الخطط الهادفة الى تطوير هذه القوات سعيا منها لمسايرة احدث التطورات العالمية ، سواء كان ذلك من خلال تطوير نظم الاستطلاع والانذار عن الطيران المعادى ، أو بزيادة كفاءة صواريخ ومدفعية الدفاع الجوى على اختلاف ارتفاعاتها وانواعها ، وبتحديث عناصر الحرب الاليكترونية لامتلاك القدرة على مجابهة اعمال الاعاقة الاليكترونية والتدخل الرادارى المعادى . وتتمثل اهم التطورات التى شهدها عام ١٩٨٩ فى هذا المجال فى الاعلان عن قرب انتهاء المرحلة الاخيرة من مراحل نظام القيادة والسيطرة الالية لمختلف انظمة الدفاع الجوى الشرقية والغربية العاملة فى القوات المسلحة المصرية ، والذى كانت قوات الدفاع الجوى قد بدأت فى تنفيذه منذ عدة سنوات . ويقوم هذا النظام على ربط جميع مصادر المعلومات المختلفة من محطات الرادار الارضية ، وطائرات الانذار المبكر المحمول جوا ، وطائرات الاستطلاع والانذار ، ونقاط المراقبة بالنظر ، بما يضمن تحقيق التكامل فى الاداء بينها من ناحية ، وبما يؤدى الى تعميق الحقل الرادارى لقوات الدفاع الجوى من ناحية أخرى ، ويعنى ذلك زيادة فترة الانذار بالهجوم المعادى ، واتاحة القدرة على كشف الطائرات المعادية التى تطير على ارتفاعات منخفضة جدا وعالية جدا ، وصيانة الحقل الرادارى ضد اعمال الاعاقة المعادية . ويستهدف هذا النظام الانتقال بقوات الدفاع الجوى من نظام السيطرة اليدوية الذى ظل معمولا به حتى اوائل الثمانينات ، الى نظام القيادة والسيطرة الالية لضمان تيسير عملية نقل المعلومات امام القادة على مختلف المستويات بصورة لحظية لاتاحة السرعة الفائقة فى رد الفعل لمواجهة الطائرات المعادية ، مع ربط انظمة القيادة والسيطرة لاغراض الدفاع الجوى ، وزيادة قدرات جميع هذه العناصر على تنظيم التعاون فيما بينهما .

وقد بدأت قوات الدفاع الجوى فى التباحث مع اطراف اجنبية للحصول على رادارات محمولة جوا بواسطة المنطاد ، لاستخدامها كدعم للانذار المبكر المحمول جوا المتمثل فى طائرات الانذار المبكر « E-2C » ، وللمعاونة فى كشف الاهداف المعادية على ارتفاعات منخفضة . وتخطط قوات الدفاع الجوى لجعل هذه الرادارات بمثابة حلقة هامة فى نظام القيادة والسيطرة الالية .

كما استمرت قوات الدفاع الجوى فى العمل على زيادة كفاءة المدفعية المصرية المضادة للطائرات عيار ٢٣ مم ، وتزويدها بنظام « جن كينج » لزيادة كفاءتها وتحسين قدرتها على التعامل مع الاهداف المعادية فى اطار نظام القيادة والسيطرة الالية ، وبما يرفع فى نفس الوقت من قدرتها على تأمين الدفاع عن التشكيلات المدرعة والمشاة الميكانيكية اثناء العمليات الميدانية .

وقد اهتمت القوات المسلحة كذلك بتطوير عناصر الحرب الاليكترونية العاملة بها . وبالرغم من ان مثل هذه التطويرات فى الحرب الاليكترونية عادة ما ينظر اليها بوصفها مستقلة عن غيرها من أعمال تطوير الافرع الرئيسية بالقوات المسلحة ، إلا أن نتائجها ترتبط بقوات الدفاع الجوى بدرجة أكبر نسبيا من غيرها . وقد عملت القوات المسلحة فى هذا الإطار على إدخال أنظمة جديدة للحرب الاليكترونية يمكنها التعامل مع المحطات المعادية التى تعمل لفترات قصيرة جدا او على موجات متغيرة تعرف بـ « الترددات النطاطة » ، فضلا عن إدخال أنظمة تحليل ومراقبة الإشعاعات الاليكترونية بأنواعها مما يؤدى إلى توفير الحماية للوسائل الاليكترونية للقوات المسلحة وسرعة الكشف عن أى نشاط اليكترونى معاد داخل البلاد .

هـ ـ التصنيع الحربى :

يتمثل اهم ما شهده الانتاج الحربى المصرى عام ١٩٨٩ فى دخوله ميدان المنافسة الدولية على إنتاج وتوريد اجزاء من الطائرات الامريكية « ف ـ ١٦ » الى الشركة الاصلية المنتجة لها والفوز بعقد التوريد ، وكذلك الاعلان عن قرب انتهاء العمل فى مصنع إنتاج الدبابات « مصنع ٢٠٠ الحربى » وقرب البدء فى عمليات التجميع والإنتاج الفعليين للدبابة « م ـ ١ ابرامز » ، وكذا الاتفاق على اقامة مشروع لانتاج سبائك الصلب المخصوص المستخدم فى صناعة المعدات

الاستثمارية المنتجة للطائرات والمطروقات وغيرها من المنتجات .

ولا شك فى أن دخول الصناعة الحربية المصرية إلى ساحة المنافسة على المناقصات الدولية لتوريد المعدات العسكرية يمثل كسبا هاما من حيث أن ذلك يتيح لها اكتساب خبرة التنافس على الساحة الدولية ، علاوة على أنه يمكنها من تشغيل جانب من طاقتها الإنتاجية الفائضة ، إلا أن ذلك يجب الأ يغنى بأى حال من الأحوال عن الاستمرار فى الخطط الرامية لتجميع طائرات القتال فى مصر أو خطط التوسع فى إنتاج أجزاء المقاتلات العاملة فى القوات المسلحة . وقد اشتملت وثيقة التعاون التى جرى التوقيع عليها بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة جنرال ديناميكس الامريكية على قيام الهيئة بإنتاج أكثر من ثلاثة آلاف من ألواح الألومنيوم المستخدم فى تصنيع الطرازين « ف ـ ١٦ سى » ، و « ف ـ ١٦ د » ، وكذا تصنيع أجزاء من هيكل الطائرة وعناصر اخرى مكملة لها . وسوف يتيح هذا التعاون للهيئة العربية للتصنيع أن تصبح من الموردين المعتمدين فى الولايات المتحدة لإنتاج أجزاء من الطائرات الامريكية الحديثة ، كما سيمكنها من تحسين اقتصاديات التشغيل بها .

وقد استمرت مصر خلال عام ١٩٨٩ فى برنامج انتاج الدبابة « م ـ ١ ابرامز » ، واعلن أن اعمال الانشاءات الاساسية لمصنع الدبابات سوف تنتهى مع منتصف عام ١٩٩٠ وأنه سوف يجرى فيها مراعاة أن تتوافر للمصنع مرونة انتاجية تمكنه من القيام بعمليات الصيانة والإنتاج معا وامكانية التحول الى انتاج معدات اخرى ، كما اعلن ايضا أن العينات الاولى من الانتاج المشترك للدبابة سوف تخرج فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ ، وأنها سوف تشارك فى المعرض الدولى الرابع لمعدات الدفاع الذى ستنظمه مصر فى تلك الفترة .

كذلك من الانجازات التى شهدتها الصناعة العسكرية المصرية البدء فى اجراءات تنفيذ مشروع لإنتاج سبائك الصلب المخصوص ، وذلك بالاتفاق مع العراق والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والمخطط أن تصل الطاقة الانتاجية للمشروع عقب الإنتهاء من تنفيذه حوالى ١١٠ آلاف طن سنويا ، ويستهدف توفير السبائك اللازمة من الصلب المخصوص لتصنيع المعدات الاستثمارية لمصانع المطروقات والطائرات والترسانات البحرية ... وغيرها . وفد نصت اتفاقية المشروع على اقامة مشروع آخر مماثل فى العراق بحيث يتكامل المشروعان معا من حيث المنتجات مع اختلاف مواصفات المنتج فى البلدين .

وسوف يشكل هذا المشروع إضافة للقاعدة الصناعية المصرية بصفة عامة ، والحربية بصفة خاصة ، كما انه يمثل خطوة هامة فى سبيل تحقيق المزيد من التكامل بين الصناعات المتعددة التى تتكون منها قاعدة الانتاج الحربى ككل .

و ـ التصنيع الحربى وعلاقته بالصناعة الحربية العربية :

اتسم عام ١٩٨٩ ببروز واضح لظاهرة « تعدد مراكز الانتاج الحربى فى العالم العربى » ، وقد جاء ذلك مع ظهور العراق كدولة رئيسية منتجة للسلاح فى المنطقة العربية ، ومع استمرار المملكة العربية السعودية فى خطتها الواسعة النطاق والبعيدة المدى التى كانت بدائها منذ عدة سنوات لانشاء البنية الاساسية اللازمة ماديا وعلميا وبشريا لاقامة صناعة عسكرية محلية ، يضاف إلى ذلك وجود بعض إمكانات التصنيع الحربى المحلى فى بعض الدول العربية الاخرى مثل سوريا والجزائر واليمن الشمالى . وتشير هذه الظاهرة بالضرورة تساؤلا اساسيا حول الإنعكاسات ازاء الصناعة الحربية المصرية وإمكانات تسويقها ، ومما لا شك فيه ان انتشار مراكز الانتاج الحربى فى العالم العربى سوف يؤثر سلبا على فرص تسويق المنتجات الحربية المصرية فى حالة الاستمرار على عدم الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة للتصنيع الحربى ، مع العلم بأن الإنتاج الحربى المصرى يعانى أصلا من قلة الطلب عليه فى السوق العربية ، الأمر الذى يؤكد على اهمية الحاجة الى الاتفاق على شكل من اشكال تقسيم العمل العربى فى مجال تصنيع التكنولوجيا العسكرية لتحقيق درجة من التعاون والتكامل فى مجال انتاج السلاح منعا للتنافس وتفاديا لأن تتكرر الاستثمارات فى نفس قطاعات الصناعة العسكرية . وتشير الدلائل الواضحة فى وقتنا الراهن الى ان واقع التنافس والتكرار يبدو غالبا فى خطط التصنيع الحربى العربى بدرجة اكبر من التعاون ، فعلى سبيل المثال تتضمن خطة التوسع فى مجال الصناعة الجوية العراقية القيام بتجميع المقاتلة الفرنسية « ميراج ـ ٢٠٠٠ » ابتداء من عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، على أن يتبعها إنتاج طائرة تدريب متطورة يرجح الى حد كبير أن تكون طائرة التدريب النفاث المتقدم « الفاجيت » ، وهو ما يمثل تكرارا واضحا لنفس برامج التصنيع الحربى المصرى .

وقد شهد عام ١٩٨٩ بعض الجهود فى اتجاه التعاون والتنسيق فى مجالات الانتاج الحربى فى مصر والعالم العربى ، كان أغلبها بين مصر والعراق حيث جرى التوقيع فى بداية العام على بروتوكول التعاون الموسع بين

البلدين فى ميادين التسليح والإنتاج الحربى للمعدات الانشائية والهندسية وغيرها .

كما اجريت مباحثات تفصيلية حول التعاون المصرى - العراقى فى مجال التصنيع الحربى خلال زيارة وزير الصناعة والتصنيع الحربى العراقى للقاهرة فى منتصف العام ، واستهدفت حسب البيانات المنشورة إيجاد طاقة صناعية بين البلدين لانتاج مختلف النوعيات الثقيلة والمتوسطة والدقيقة وتطوير العمل بين الجانبين وتبادل الخبرات .

وقد أدى قيام مجلس التعاون العربى الذى يجمع مصر والعراق والاردن واليمن الشمالى فى السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ ، إلى زيادة فرص التعاون بين دول المجلس فى مجال الانتاج الحربى ، وأعلن بالفعل أن الهيئة الوزارية لدول المجلس قد انتهت من وضع الخطوط العريضة لاقامة مشروعات مشتركة فى مجال الصناعات الحربية ، والبدء فى وضع التفاصيل والدراسات اللازمة لهذه المشروعات للبدء فيها بعد الانتهاء من تدبير الموارد المالية والكوادر الفنية المطلوبة . ولكن بالرغم من هذه الجهود ، لم تظهر نتائج عملية واضحة فى عام ١٩٨٩ فى اتجاه التعاون والتكامل . ومع أن ذلك قد يكون عائدا الى ضيق الفترة الزمنية التى مرت على قيام مجلس التعاون العربى والحاجة الى اجراء دراسات متعمقة للاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون فى مجال الصناعات الحربية ، إلا أنه يؤكد فى نفس الوقت على اهمية بذل جهد اكبر على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى لضمان تخطيط الانتاج الحربى العربى على أسس اقتصادية تقوم على التعاون والتكامل قدر الامكان .

ز - الهيئة العربية للتصنيع :

على عكس ما كان معتقدا فى تقرير عام ١٩٨٨ ، فان عام ١٩٨٩ لم يشهد تطورا ايجابيا فيما يتعلق بالتغلب على الخلاف فى وجهات النظر بين مصر والدول العربية المساهمة فى الهيئة العربية للتصنيع والتى تدور اساسا حول طرق المشاركة فى اعمال الهيئة وكيفية تمثيل هذه الدول بالهيئة . وقد أجريت مباحثات خلال العام حول هذه القضية اثناء الزيارات التى قام بها عدد من وزراء دفاع دول الخليج العربى المشاركة فى الهيئة الى القاهرة ، إلا ان شيئا لم يعلن بخصوص احراز أى تقدم فى مسألة وضع الهيئة العربية للتصنيع ، وبشأن الاتفاق على الافراج عن قيمة الأرصدة المجمدة للهيئة فى المصارف الغربية منذ عام ١٩٧٩ عقب انسحاب دول الخليج (الامارات ، السعودية ، قطر) منها .

وتشير التقارير الى أن الخلاف يتركز فى ان مصر ترى الابقاء على وضع الهيئة والهيكل الادارى والتنظيمى بها كما هو حاليا ، وأن تتخذ المشاركة العربية فيها شكل المساهمات المالية ، فى حين ترفض دول الخليج أن يقتصر دورها على مجرد تقديم التمويل المالى للهيئة وتطالب بنصيب أكبر فى صياغة سياسة الهيئة وإدارة اعمالها وتسويق إنتاجها . وقد أدى استمرار الخلاف حول هذا الموضوع الى عجز الهيئة عن استعادة دورها الذى انشئت من أجله كقاعدة لصناعة حربية مستقلة ، علاوة على تقليص قدرة الهيئة على النمو وتوسيع قاعدتها الانتاجية .

ومع ذلك فقد أكدت مصر من جانبها على تصميمها على استمرار وتنمية الهيئة العربية للتصنيع رغم كل الظروف الصعبة التى تواجهها لتحقيق الهدف الذى أقيمت من اجله ، وقد نجحت مصر خلال عام ١٩٨٩ فى زيادة انتاج الهيئة بنسبة ٢٥ ٪ ، كما تمكنت من تحقيق زيادة فى الايرادات تبلغ ٦ ٪ . كذلك باشرت مصر خلال عام ١٩٨٩ عدة برامج لتطوير وتوسيع نشاط الهيئة اشتملت على اقامة خطوط انتاج جديدة فى المصانع التابعة للهيئة ، وتوسيع البنية الاساسية فى مصانع الهيئة ، والتخطيط للدخول فى مجالات جديدة للتصنيع الحربى والمدنى . فقد قامت الهيئة بافتتاح خط جديد لإجراء العمرات لمحركات طائرات الهليكوبتر بمصنع المحركات التابع للهيئة . كما بدأت الهيئة خلال العام العمل فى انشاء مبنى جديد بمصنع الاليكترونيات ينتظر ان يبدأ انتاجه للمعدات الاليكترونية المتطورة مع بداية عام ١٩٩١ . يضاف الى ذلك أن الهيئة بدأت خلال نفس الفترة فى دراسة انتاج نوعين من الطائرات الأول : طائرة ركاب صغيرة بالتعاون مع احدى شركات تصنيع الطائرات البرازيلية ، والثانى طائرة خفيفة قليلة التكاليف تستخدم فى اداء اغراض عسكرية محدودة مثل الاستطلاع ومكافحة التهريب ومراقبة التلوث ، وغير ذلك .

ح - تسويق الانتاج الحربى :

استمرت مصر خلال عام ١٩٨٩ فى جهود تسويق انتاجها الحربى ، الا ان ما اعلن عنه من مبيعات السلاح يقتصر اساسا على توريد الدفعة الأولى من صفقة العربات المدرعة فهد التى تنتجها الهيئة العربية للتصنيع إلى الكويت ، والاعلان عن قرب تسليم الكويت الدفعة الاولى من انظمة الدفاع الجوى المصرية الصنع آمون بموجب التعاقد الذى كان الجانبان قد وقعا عليه فى عام ١٩٨٧ ، كما اعلن ان الهيئة العربية للتصنيع تلقت العديد من الطلبات من بعض الدول العربية والافريقية لشراء المدرعة فهد .

ومع أن هناك جانبا من المبيعات العسكرية المصرية لا يعلن عنه ، إلا أن الواضح على وجه العموم أن الصناعات الحربية المصرية تعانى من ضآلة محدودية النجاح فى ميدان التسويق الخارجى ، بالرغم من حرص مصر المستمر على إظهار قدرتها على توريد السلاح لمن يريد من الدول العربية والصديقة ، وعلى تقديم المعاونة الفنية والتدريب والاصلاح، ونقل التكنولوجيا لتلك الدول للتصنيع المشترك أو للمشاركة فى المشروعات القائمة بالفعل . ومن الممكن إرجاع هذا الوضع الى عدة عوامل رئيسية ، اولها ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الحربى المصرى نتيجة لمجموعة من الاسباب اهمها الضعف النسبى للقاعدة الصناعية المصرية وضيق قدرات قاعدتها العملية نسبيا والارتفاع الشديد فى التكاليف المادية لعمليات التصميم والتطوير والانتاج مع الافتقار إلى الكوادر البشرية العلمية الكافية للقيام بهذه المهام ونقص مراكز البحث والتطوير نفسها ، وقد ادت هذه الخاصية الى اقتصار معظم المنتجات إما على النسخ من المعدات السوفيتية الصنع بواسطة الهندسة العكسية مع ادخال تعديلات عليها لرفع قدراتها وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات العمل فى البيئة المصرية أو العربية ، أو تكون هذه المنتجات نتاجا للتصنيع بموجب التراخيص الرسمية ، او بالاعتماد على التجميع المحلى للتصميمات المستوردة مع انتاج بعض القطع والاجزاء الداخلة فى هذه التصميمات ، يضاف الى ذلك محدودية الطاقة الانتاجية الكمية لمعظم المنتجات المصنوعة بموجب تراخيص الانتاج وعدم توافر التمويل . أما العامل الثانى فهو يتعلق بالتناقض القائم بين الحاجة الى ان تصبح القوات المسلحة المصرية المستهلك الاول للانتاج الحربى من ناحية وبين صعوبة توفير التمويل المطلوب لتلبية تلك الحاجة ، مع ضرورة تصدير الأسلحة والمعدات المنتجة الى الخارج لتوفير التمويل الذاتى للصناعة الحربية لتغطية النفقات ولتطوير الصناعة نفسها من ناحية أخرى فمن الضرورى حتى يكتسب السلاح المصرى درجة من المصداقية على صعيد التسويق الخارجى أن تستخدمه القوات المسلحة المصرية اولا ، وان يثبت من خلال هذا الاستخدام صلاحيته فى تنفيذ المهام المطلوبة بما يمكن أن يحفز الدول الاخرى على طلب استخدامه ، فى حين أن صعوبات تمويل مشتريات القوات المسلحة من الاسلحة والمعدات الناجمة عن ضغط الميزانية العسكرية وحاجة الصناعة الحربية إلى الحصول على عائد سريع ، تحولان فى الكثير من الاحيان دون تحقيق هذا الهدف بالنسبة للعديد من المنتجات . وأخيرا هناك استمرار الخلافات العربية وعدم القدرة على الاتفاق على صيغة متكاملة للتعاون والتنسيق فى مجالات الانتاج الحربى وتسويقه . وقد أدت هذه الاعتبارات الثلاثة الى عدم تمكين الصناعة الحربية المصرية من تلقى معدلات أكبر من الطلب على منتجاتها من الدول العربية التى تمثل منطقيا السوق الحقيقية لها ، بل اتجهت الدول العربية فى اغلب الاحيان نحو استيراد الأسلحة والمعدات من الدول الاجنبية حتى بالنسبة لبعض الأسلحة والمعدات التى تقوم الصناعة الحربية المصرية بانتاجها .

ويلاحظ فيما سبق مدى الارتباط العضوى بين التصنيع الحربى وتسويقه ، ويشير مجمل هذا الوضع الى أهمية العمل على مواكبة التقدم العلمى العالمى فى مجال الصناعة العسكرية قدر الامكان ، كما يؤكد على أهمية تحقيق درجة من التعاون والتنسيق العربى فى مجال صناعة السلاح وتسويقه على أسس اقتصادية سليمة ، وضرورة ايجاد نوع من التكامل فى التسليح والانتاج الحربى بحيث تتكامل الدول التى تمتلك مقومات التصنيع الحربى فى انتاج السلاح من خلال صيغة مناسبة لتقسيم العمل فيما بينها تأخذ فى الاعتبار قدرات القاعدة الصناعية فى كل دولة ، وطبيعة الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة فى هذه الدول بصفة خاصة ، وفى سائر الدول العربية بصفة عامة ، وذلك لتقليل نفقات الانتاج ولضمان توفير بعض مما تحتاجه من الاسلحة ، وعلى وجه التحديد تلك الاسلحة التى قد لا يتيسر الحصول عليها بسهولة من السوق العالمية ، علاوة على ما قد يؤدى اليه ذلك من عدم التنافس فى عمليات التصنيع الحربى ، وضمان تسويق الانتاج فى الدول العربية .

■ ■

الكشاف التحليلى

هذا الكشاف مرتب ترتيبا قاموسيا ، وروعى فى الترتيب ان تكون الكلمة هى الوحدة فى الترتيب ثم الحرف الذى يليها .

- (ال) التعريف تغفل فى الترتيب الهجائى مع بقائها رسما وتحسب اذا كانت من اصل الكلمة
- الألف الممدودة تحسب الفين .
- الهمزة على الألف تحسب الفا وعلى الواو تحسب واوا وعلى الياء تحسب ياء
- واو العطف تحسب فى الترتيب .
- الأرقام المجردة ترتب بنطقها الهجائى وعند الحاقها بالموضوع ترتب زمنيا تصاعديا .
- الأسماء الأفرنجية تقلب باسم العائلة .
- الأسماء العربية تكتب كما هى الا الأسماء المشهورة والكنية .
- الصفة المقرونة باسم الشخصية لها صفة الديمومة مثل الرئيس حسنى مبارك ـ الرئيس المصرى وليس رئيس منظمة الوحدة الأفريقية .
- كذلك آخر وظيفة للشخصية هى لصيقة الصلة بها مثل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وقد كان وزيرا للمالية .

والله من وراء القصد

إعداد
كمال محمد على
رئيس وحدة المعلومات
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

(أ)

آراب نيوز
٤٧٤
آرون ، ريمون ـ عالم اجتماع فرنسى
١٠
آسيا ، جنوب شرق
١٩٤
آسيا ، شرق
١٢ ، ١٣
آسيا ، قارة
٨ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ٥٨١
آمون ـ نظام دفاع جوى
٥٩٩
أ ـ ب ـ ٢١٢ هليكوبتر
٢١٧
أ ب م ـ ا ب جالوش (صاروخ سوفيتى)
٤٨
آباتش
٢١١ ، ٥٩٦
آباتش ٦٤ (هليكوبتر امريكية)
٤٥ ، ٤٦
آباى ، نهر
٥٨٤ ، ٥٨٩
ابراهيم شكرى
٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٧
ابو اياد
٣٢٩
ابو جرادى ، منطقة
٥٢٧
ابو رحمة ، فايز
١١٥
ابو زعبل
٢٢٦
ابو زعبل للاسمدة ، شركة
٥٢٧
ابو الزلف ، وليد
٢٨٤
ابو طرطور ، مناجم
٥٨١
ابو ظبى
٢٦٩
ابو ظهر ، وليد
٢٨٣
ابو عبدالرحمن
٤٣١
ابو العز الحريرى ، قضية
٤٩٤
ابو عمر ، قرية
٣٨٧
ابو عياش ، رضوان ـ نقيب الصحفيين الفلسطينين
١١٥
ابو قير للاسمدة ، شركة
٣٩١
ابو اللغد ، ابراهيم ـ استاذ بجامعة شيكاغو
١١٣
ابراهيم حفنى
٤٦٥
ابراهيم عبود
٢٨٨
ابراهيم فرج
٤١٥
ابراهيم نافع
٢٨٤ ، ٤٧٣
الابراهيمى ، الأخضر ـ امين عام مساعد الجامعة العربية
٢٤٨ ، ٢٥٠
الاتحاد ، صحيفة الامارات العربية
٢٧٣ ، ٢٨٤
اتحاد الاذاعة والتليفزيون
٣٧٣
الاتحاد الاشتراكى العربى
٢٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٧١
الاتحاد الاشتراكى العربى ، تطوير
٢٩٠
اتحاد ايرباص اندسترى
٦١
اتحاد البرلمان الافريقى
٣٩٢
الاتحاد البرلمانى الدولى
٣٩٢
الاتحاد البرلمانى العربى
٣٩٢ ، ٥٦٠
الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى
٣٩٤
اتحاد الجمعيات والمؤسسات الخاصة
٤٦١
الاتحاد السوفيتى
٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ،
٥١ ، ٥٣ ـ ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٠٣ ،
١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ـ
١٨١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ،
٢٣٠ ـ ٢٣٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٨ ، ٤٤١ ـ
٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٥٤ ، ٥٧٤ ،
٥٧٩ ـ ٥٨١ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣
علاقات خارجية
اسرائيل
٥٦ ، ٣٣٨
مصر
٥٨٠
الميزان التجارى
العالم العربى
٥٨ ، ٥٩
اتحاد الشباب التقدمى
٤٥٠

اتحاد الشغل التونسى
٢٩٨ ، ٣٠٨
اتحاد الصحفيين العرب
٤٧٣
اتحاد الصناعات
٤٥٧
الاتحاد العام للجمعيات
٤٦١
الاتحاد العام لعمال مصر
٤٤٨
الاتحاد العربى للنقل الجوى
٥٦٠
اتحاد الغرف التجارية
٣٧٨ ، ٤٥٧
اتحاد فيدرالى اردنى فلسطينى
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٧
اتحاد فيدرالى اسرائيلى فلسطينى
٩٩
الاتحاد القومى
مصر
٤٧١
اتحاد كونفدرالى اردنى فلسطينى
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨
اتحاد كونفدرالى اسرائيلى فلسطينى
٩٩
اتحاد المغرب العربى
٢٩ ، ١٣٤ ، ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٢٦٨ ، ٤٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧
اتحاد نقابات العمال العربى
٥٦٠
اتش واى ـ ٢
٢١٩
الاتفاق الاستراتيجى
اسرائيل/ الولايات المتحدة
٥٨٥
الاتفاق التشادى الليبى ـ الجزائر ـ اغسطس ١٩٨٩
١٣٥
اتفاق الطائف
٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣
اتفاق نيويورك ـ ديسمبر ١٩٨٨
٢٥٥
اتفاقيات هلسنكى ١٩٧٥
٦٥
اتفاقيات يالتا
٧٦
اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية
ن جات
اتفاقية جنيف لاستخدام الاسلحة الكيماوية ـ ١٩٢٥
٥٨٨
اتفاقية الحد من التجارب النووية ـ ١٩٧٤
٤٠
اتفاقية الحد من التجارب النووية ـ ١٩٧٦
٤٠
اتفاقية روما ـ ١٩٥٧
٦٠ ، ١٨٢
اتفاقية الصواريخ طويلة المدى
٣٤
اتفاقية الصواريخ قصيرة المدى
٣٤
اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية
٥٢٦
اتفاقية منع الانشطة العسكرية الخطيرة ـ موسكو ١٩٨٩/٦/١٢
٤٠
الاثنين الأسود
١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠
٢ س ٤ (مدفع سوفيتى)
٤٦
٢ س ٧ (مدفع سوفيتى)
٤٦
اثيوبيا
٢٢ ، ١١٩ ، ١٢١ ـ ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٦٤
١٦٧ ، ١٦٨ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥
٥٨٩ ، ٥٩٠
اقتصاديات
١٢١
علاقات خارجية
اسرائيل
١٢١
السودان
١٢٥ ، ١٢٧
الصومال
١٢٨
مصر
١٢٤
اجودات اسرائيل الامريكية ، جمعية
٣٣٠
الاحرار اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
الاحرار المصرية ، صحيفة
٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣
احمد أباظة
٤١٦
احمد حسين
٤٢٠ ، ٤٢٧
احمد سلامة
٤٠٤ ، ٤٠٨
احمد سيف النصر
٤٦٢
احمد مجاهد
٤٢٢ ، ٤٢٥
احمد موسى ـ وكيل مجلس الشعب
٣٨١
احمد ناصر رئيس المجلس الثورى الاريترى
١٣١
احمد ناصر محامى
٤٦٧
الأحوال الشخصية ، قانون
٤٨٩
الاخاء ، ميثاق
٥٦٨
اخبار الخليج البحرينية ، صحيفة
٢٧٣
الأخبار المصرية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ـ ٤٨٣

٤٨٥ ، ٤٨٧ _ ٤٩٥
اخبار اليوم ، مؤسسة
٤٧٤
اخبار اليوم المصرية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٤٧٣
الاخوان المسلمون
مصر
٢٧٠ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ _ ٤٢٦
٤٢٨ _ ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٨
٤٩٢
المغرب
٣٠٢ ، ٣٠٣
اداميتش ، لاديسلاف (رئيس وزراء رومانيا)
٥١
ادفو
٣٩٨
الادمان
٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٤٥٢ ، ٤٦٨ ، ٤٨١ _ ٤٨٣ ، ٤٨٥
ادوارد سعيد _ استاذ بجامعة كولومبيا
١١٣
اديس ابابا
١٢٤ _ ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦
اذربيجان
٣٦
ارباكان ، نجم الدين زعيم حزب الرخاء التركى
١٥٤
اربوتش ، كيزو (متحدث باسم الحكومة اليابانية)
٧٤
الأرجنتين
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٣٦١ ، ٥٣١
الأردن
٥٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٣ _ ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٩ ،
١١٧ ، ١٦٢ _ ١٦٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ _ ٢١٤ ، ٢٤٢ ،
٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،
٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ،
٣٣٩ _ ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ _ ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ،
٣٦٤ ، ٣٦٦ _ ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ،
٥٧٣ ، ٥٩٩
اتحاد كونفدرالى
فلسطين
٥٧٠
النخبة الحاكمة
٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩
الارز اليابانى
٧٤
الارض / تجريف
٤٤٧
الارض مقابل السلام ، مبدأ
١١٥ ، ٣٣٥ ، ٥٧٤
ارماكوستا ، ميشيل _ سفير امريكا باليابان
٧٤
الأرمن
٣٦
الارهاب
٢٥٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٤٠٠ ، ٤٣٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٣
اريتريا ، اقليم
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢
اريتريا ، مشكلة
١٢٢
اريحا ١ ، صاروخ
٢٢٣ ، ٢٣٢
اريحا ٢ ، صاروخ
٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
اريحا ، مدينة
١٠٠
ارينز ، اقتراحات
١٠٠
ارينز ، موشى وزير الخارجية الاسرائيلى
٦٧ ، ١١٤
ازمة اكتوبر المالية العالمية _ ٨٧
٢٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨
الأزمة اللبنانية
٥٣ ، ٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ _ ٢٤١ ، ٢٤٥ _ ٢٤٧
٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦
الأزمة اللبنانية
ن الحرب الأهلية اللبنانية
الأزهر
٣٨١ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤
الازهر ، شيخ
٤٣٥ ، ٤٨٠
اس اتش _ ١١ جالوش المعدل (صاروخ سوفيتى)
٤٨
اس اس _ ١٢م
٢١٩
اس اس _ ٢١ صاروخ سوفيتى
٢٢٢ _ ٢٢٤ ، ٢٣٢
اس اس _ ٢٣ صاروخ سوفيتى
٢٢١
اس اس ن ٢ استيكس
٢١٩
اسامة الباز
١١٢ ، ١٣٩
اسبانيا
١٥ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤
٥٣١
الأسبوع العربى اللبنانية ، مجلة
٢٧٣
اسبين ، ليس رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الامريكى
٣٩
استراليا
٥٣٠
استروس صاروخ
١٩٩
الاستعمار الاستيطانى
٣٠
الاستعمار التركى
١٥٣ ، ١٦٠
استونيا
٣٥ ، ٣٦
الاستيطان
٣٣٦ ، ٣٤١
اسد بابل لباب عراقية
٢٢

الأسد ، حافظ الرئيس السورى
١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢
الأسر المنتجة ، جمعيات
٤٥٨ ، ٤٥٩
اسرائيل
١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ـ ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٥٤ ـ ٥٦ ،
٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠١ ـ ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١١٠ ـ ١١٤ ، ١١٦ ـ ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٧ ،
١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ـ ٢٠٤ ، ٢٠٦ ـ ٢١٥ ، ٢١٧ ـ ٢٢٢ ،
٢٢٤ ، ٢٢٦ ـ ٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٧ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ـ ٣٢٦ ، ٣٢٨ ـ ٣٣١ ،
٣٣٣ ـ ٣٣٦ ، ٣٣٨ ـ ٣٤٣ ، ٤٥٢ ، ٤٨٢ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣ ،
٥٦٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
٥٨٨ ـ ٥٩٠
احزاب
العمل
١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
ليكود
٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦
اقتصاديات
٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥
علاقات خارجية
الاتحاد السوفيتى
٥٦ ، ٣٣٨
اثيوبيا
١٢١
تركيا
١٥٥
زائير
٢٥٥
كينيا
٢٥٥
ليبيريا
٢٥٥
مصر
٥٧٠ ، ٥٧٢ ـ ٥٧٤
اسرائيل/ مصر ـ تطبيع علاقات
٤٥٢ ، ٤٦٠
الأسرة ، تنظيم
٣٩٥ ، ٤٣٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
اسرى/ تبادل
اثيوبيا/ الصومال
١٣٠
ايران/ العراق
١٤٤ ، ١٤٦
تشاد/ ليبيا
١٣٥ ، ١٣٦
اسرى مصريون/ ايران
١٥٤ ، ٥٦٥
اسطنبول
١٥٥
الاسطول السادس الأمريكى
٢٥٦
اسعد المفطاوى ، مشروع
١٠٨
الاسكان ، مشكلة
٤٣٧
الاسكندرونة ، لواء
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠
الاسكندرية
٢١٥ ، ٢٦٦ ، ٥٦٣
الاسكندرية ، احداث
٢٨٠
الاسكندرية ، جامعة
٤٣٣ ، ٤٥٧ ، ٥٧٥
الاسكندرية ، محافظة
٣٨٧ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨
الاسكندرية للحلويات ، شركة
٣٧٥
الاسكيمو ، مواطنو
٣٢٨
الاسلام
١٧ ، ١٤٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ،
٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٧ ،
٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٥٥٨
الاسلام السياسى
٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٥٢٠
الاسلام هو الحل
٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٩٢
الأسلحة التقليدية
٣٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٩
الاسلحة الكيماوية
٢٤ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ـ ٢٢٩
٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨
الأسلحة النووية
٢٤ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠
٢٣١ ، ٥٨٧
الأسلحة النووية التكتيكية
٣٩
اسماعيل (الخديوى)
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٧
الاسماعيلية ، محافظة
٤٦٢ ، ٤٨٦
اسمره
١٣١
اسمنت بنى سويف ، مصنع
٣٨٥
اسنا ، قناطر
٥٢٤
اسوان
٣٧٥
اسوان ، خزان
٥٢٤
اسوان ، محافظة
٢٨٨ ، ٤٢٤ ، ٤٣٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧
اسيوط ، جامعة
٤٣٣ ، ٤٣٤
اسيوط ، قناطر
٥٢٤
اسيوط ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٩٢
الاشتراكية
١٤ ، ٢٣ ، ٤١٠ ـ ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤

الاشتراكية الدولية ، مؤتمر
٣٩٢
الاشتراكية الستالينية
١٩٣
الاصلاح الزراعي قوانين
٤٧٧
الأطلنطى ، حلف
٣٧ ، ٣٨ ، ٢٩٢ ، ٤٦ ، ١٥٤
الاعلام ، كلية
جامعة القاهرة
٤٣٤
الاعلام الاسلامى
٤٢٧
اعلان الاستقلال الفرنسى المغربى ـ ٢ مارس ١٩٥٦
٣٠٥
اعلان البندقية يونيو ١٩٨٠
٦٦ ، ٦٧ ، ٢٥٠ ، ٥٨٧
اعلان مدريد / القضية الفلسطينية
٦٧ ، ٢٥٢
اف اس اكس ـ طائرة حربية
٧٣
افريقيا ، جنوب
٣٠ ، ٤٠ ، ٥٣ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٥٣١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٩٠
افريقيا ، شرق
١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠
افريقيا ، شمال
٢١٧
افريقيا ، غرب
١٣٨ ، ١٤٠
افريقيا ، قارة
٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٢ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٨٦ ، ٥٢٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦
افريقيا الوسطى
١١٩ ، ٢٥٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
افريقيا الوسطى
حزب التجمع
٥٧٧
افغانستان
٤٦ ، ٧٣ ، ١٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٢
التدخل العسكرى السوفيتى
١٥٣
افيورك ، الحليلو وزير العلاقات الاقتصادية الاثيوبى
١٢١
الاقباط
٤٣٨
اقتراح لويس سريد
٩٩
الاقتصاد الفلسطينى
٣٢٢ ، ٣٢٦
الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية
٤٣٢
اقتصاديات عالمية
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٩٢
الاقصر ، مدينة
٣٧٤
اقليم التفاح
١٤٩
الاقمار الصناعية
٧٤ ، ٢٢١ ، ٤٧٤
اكاديمية البحث العلمى
٣٨٨
الاكاديمية العربية للنقل البحرى
٢٥٨
اكتوبر ، زورق بحرى حربى
٢١٥
اكديناز ـ شركة اسمدة
١٦١
اكراد ، اقلية
٢٣
اكينو رئيسة الفلبين
٧٨
التا ، شركة
٢١٠
التوسير ، لويس ـ فيلسوف فرنسى
٨
الفاجت ـ طائرة تدريب
٢١١ ، ٥٩٨
المانيا (قبل الحرب العالمية)
١٥٧
المانيا الشرقية
١٠ ، ٢١ ، ١٣٠ ، ١٧٣ ، ١٨٢ ، ٥٣١
المانيا الغربية
٢١ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٩٠
١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢
١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٣٤ ، ٥١٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤
٥٥٦ ، ٥٧٨
المانيا النازية
١٥٧
الالومنيوم ـ مجمع
نجع حمادى
٥٨١
مصانع
٦٨ ، ٥١٧
الياسون / ليان ـ مبعوث امين عام الأمم المتحدة الخاص
١٤٤ ، ١٤٥
اليوشن ـ ٧٦ (طائرة انذار مبكر سوفيتية)
٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١
ام ـ ١ إبرامز دبابة امريكية
١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨
ام ارا ، منطقة
٥٢٧
ام ـ ٩ صاروخ بالستيكى صينى
٢٢١
ام ـ ٦٠ إيه ٣ دبابة امريكية
١٩٩ ، ٢٠١
ام ـ ١١٣ حاملة جنود
١٩٩
ام اكس بيسكيبر صاروخ امريكى
٤٣
ام جى ام
٢٣٢
ام كيه ٤٦ غواصة صينية
٨٩

الامارات العربية المتحدة
٥٧ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ـ ١٦٥
١٦٧ ، ١٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٥٦٦ ، ٥٩٩
الامام ، محمود
٤٤٩
الامان النووى
٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١
امبابة
٤٢٦
امباكت طائرة بدون طيار
٢٠٨
الامبراطورية العثمانية
١٥٣
الامبريالية
٨ ، ١٨٦
الامبريالية الامريكية
٩٢
الامراض الاجتماعية
٤٧٩
امرام ، صاروخ
٥٩٦
امريكا الشمالية
١٧٦ ، ١٨٠
امريكا اللاتينية
٨ ، ٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٤٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
اميريكان موترز ، شركة
٥٩٤
الامم المتحدة
الجمعية العامة ـ جنيف ١٥ ديسمبر ١٩٨٨
٦٦ ، ٨١
الجمعية العامة ـ سبتمبر ٨٩
١١٢ ، ١١٤
الامم المتحدة ، هيئة
٥٣ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١
١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩
٣٤٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٨١ ، ٥٣٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤
الامن العربى
ن الامن القومى العربى
الامن الغذائى
٥٨٨
الامن الغذائى العربى
٣٩٣
الامن القومى الاسرائيلى
٦٦ ، ١١٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٣
الامن القومى العربى
٢٤ ، ١٥٩ ، ١٩٧ ، ٢٦٤ ، ٣٦١ ، ٥٦٠
الامن القومى المصرى
٣٠ ، ٤١٧ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
الامهرا ، قبيلة
١٢٠
انابيب السلام للمياه ـ تركيا
١٥٩
الاناضول ، جنوب شرق ـ مشروع
٢٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩
الانباء الكويتية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤
الانتخابات البرلمانية الاردنية ـ نوفمبر ٨٩
٢٩٧
الانتداب
٩٩
انتفاضة الخبز ـ تونس يناير ٧٨
٢٩١
مصر يناير ٧٦
٣٠٦
المغرب يناير ٨٤
٣٠٣
الانتفاضة الفلسطينية
٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٥
١١٦ ، ١١٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ ـ ٣٢٣
٣٢٦ ـ ٣٢٩ ، ٣٣٢ ـ ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٢٤ ـ ٤٣٧
٤٥٤ ، ٥٧٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩
الاندبندانت ، صحيفة
٣٢٩
الاندوجو
٥٧٥ ، ٥٨١
اندونيسيا
٧٧
انطاكية ، مدينة
١٥٧
الانفتاح (الاقتصادى) ـ مصر
٤١٢ ، ٤٥٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥٢٠
الانكتاد
٥٧٦
الانوار اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
انيانا ، حركة (جنوب السودان)
١٢٥
الاهالى المصرية ، صحيفة
٢٩٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ـ ٤٨٣ ، ٤٨٥ ـ ٤٩٥
الاهرام ، مؤسسة
٤٧٤
الاهرام الدولى ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٤٧٤
الاهرام المصرية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ـ ٤٨٣ ، ٤٨٥ ـ
٤٩٥ ، ٥٢٧
اوابك
٥٥٩ ، ٥٦٠
اواكس (طائرة انذار مبكر)
٢١٠
اوبيك
٢٣ ، ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥
اوتومات صاروخ فرنسى
٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩
اوجادين ، اقليم
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨
حرب ـ ٧٧ ـ ٨٨
١٣٠
اوجاركوف (مارشال سوفيتى)
٣٦
اوجلان ، عبدالله (زعيم حزب العمال الكردى)
١٥٨

اودالوى (سفينة حربية سوفيتية)
٤٧
اورجواى
٦٤ ، ٧٤ ، ١٧٥
اورفه ، مدينة
١٥٥
أوروبا ١٩٩٢
٢١ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٥٢
أوروبا الاشتراكية
ن أوروبا الشرقية
أوروبا الشرقية
٩ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢
٥٤ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٨
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠
٤٤٠ ، ٤٢٤ ، ٤٥٥ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٩
أوروبا الغربية
٩ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٥٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣
٢٦٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨١
أوروبا ، قارة
٢٩ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١
٢١٦ ، ٢٥٢ ، ٢٨٠
اوزال ، تورجوت ـ رئيس حزب الوطن الأم التركى
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩
اوزبكستان
٣٦
اوزو
١٣٤
الاوزون ، طبقة
١٨٠
اوسوريو دبابة برازيلية
١٩٩
اوغنده
١١٩ ، ٣٥٣
الاوفشور ، بنوك
١٩١
اوكرانيا ، جمهورية
٣٦
الاوكسجين
١٨٠
اولادى ، عسكر
١٤٣
اوليفرها زارد بيرى فرقاطة امريكية
٤٧
اونو ،، حكومة
٧٠ ، ٧٢
اونو ، سوزوكى
٧٢ ، ٧٦ ، ٧٩
اوهايو غواصة امريكية
٤٣
اى . ك / م ـ ٢٠٣٥ ـ رادار
٩٤
الايام البحرينية ، صحيفة
٢٧٣
ايبان ، ابا
١١٤
ايجلبر جر ، لورانس نائب وزير الخارجية الامريكى
٨٩ ، ٣٣٠
ايجيس (نظام سيطرة وقيادة امريكى)
٤٧
ادرى ، رافى وزير اسرائيلى بلا وزارة
١٠١
ايران
٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٤١ ، ١٤٣ ـ ١٤٧ ، ١٤٩ ـ ١٥٣ ، ١٦٥ ،
١٦٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ،
٢٦٣
٣٨٠ ، ٣٩٣ ، ٤٢٦ ، ٤٥٣ ، ٤٩٢ ، ٥٣٢ ، ٥٦٥ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨
اقتصاديات
١٥٠
علاقات اقتصادية
العالم العربى
١٥٢ /
علاقات خارجية
العالم العربى
١٤١ ، ١٤٣
ايرلنده
٦٢
ايروسبيسيال ، شركة
٢٢٤
ايروسبيس ، شركة
٢١١
ايطاليا
٥٢ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٥٢ ، ١٧٢
١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٧٨
ايفرين ، كنعان الرئيس التركى
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥
ايكونومست ، جريدة
١٨٩
الايلولة
٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٥٤٢
اينونو ، ايدال رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى التركى
١٥٤
ايه ـ ١٢٤ طائرة بدون طيار
٥٩٥
ايه اس ـ ٣٦٥ هيليكوبتر
٢١٨
ايه ام اكس ـ ١٠ بى حاملة جنود
١٩٩
ايه ام اكس ـ ٣٠ دبابة فرنسية
١٩٩
ايه تو ـ س هوك طائرة انذار مبكر
٢١٠
ايهاب مقلد وكيل مجلس الشعب
٤٦٧
ايو بارجة امريكية
٤٤ ، ٤٧

(ب)

ب ـ ١ (طائرة امريكية قاذفة)
٤٣
ب ـ ٢ (طائرة امريكية قاذفة)
٤٣ ، ٤٧
ب ـ ٥٢ (طائرة امريكية قاذفة)
٤٣
باب المندب ، مضيق
١٢٣
باتريوت (نظام مضاد للصواريخ امريكى)
٤٥
باراك (صاروخ)
١٢٧ ، ٢١٨
باريس
٥٢ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١٣٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٦ ،
٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٤٢
باريل (غواصة أمريكية)
٤٧
الباسفيك
٦٣ ، ٧٨
باكستان
٢٣١ ، ٣٦٢ ، ٥٣١
باماكو
١٣٤ ، ١٣٩
بانج ، هوياو ـ سكرتير عام الحزب الشيوعى الصينى السابق
٨٦
بانجى
٥٧٦
بايونير طائرة بدون طيار
٢٠٨
بتروفسكى ، فلاديمير ، وزير الخارجية السوفياتى
٥٥
البتروكيماويات
٥٨ ، ٩٥ ، ٣٦٠ ، ٥١٣ ، ٥٢٦
البترول
٥٧ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ٢٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٤٧٩ ، ٥١٠ ، ٥٢٤ ،
٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣
البترول
انابيب
العراق / تركيا
١٥٦
البترول ، ابار
٥٠٦
بترول ، أسعار
٦٨ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٨٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ،
٣٦٥ ، ٤٨٦ ،
٥٠٨ ، ٥٢٥ ، ٥٨٤
البترول ، تكرير
٥٠٧
بترول ، مصانى
الخليج العربى
١٨٩
بترومين ، شركة (السعودية)
٣٥٨
البحث العلمى
مصر
٥١٧
البحر الأحمر
٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٠
البحر الأحمر ، محافظة
٣٩١ ، ٤٦٢
بحر الشمال
١٨٤
البحر المتوسط
٤٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٣٩٢
بحر النرويج
٤٧
البحرين
٨٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٦٠ ،
٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٣٤٧ .
بحزبيل ـ صاروخ اسرائيلى بحرى
٩٤
البحيرة
٤٢٤
البحيرة ، محافظة
٤٦٢
بدر ٢٠٠٠ (صاروخ)
٢٣١ ، ٢٢٢
البدراوى ، فؤاد
٤١٦
برادلى ـ عربة قتال أمريكية
٢٠٠
برادى ، نيكولاس ـ وزير الخزانة الأمريكى
٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥
برازن ، جاك ـ مؤرخ أمريكى
١٨
البرازيل
١٧٦ ، ١٨٩ ، ٢٢١ ، ٥٣١
البربر
١٣٧ ، ١٣٨
برانت ، ويلى المستشار الالمانى السابق
١٩
البرتغال
١٥ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٣٢٣
برج ، عمر ـ رئاسة جبهة تحرير ارتيريا
١٣٣
برجر ، بيتر ـ عالم اجتماع أمريكى
١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨
برجنيف ، ليونيد
٣٦
البركة ، كشوف
٤٣٦
البرلمان
ن مجلس الشعب
البرلمان الأوروبى
٦١ ، ٦٣

البرلمان الأوروبى - ستراسبورج - سبتمبر ٨٨
١٠٥
البرلمان السويدى
٣٩٥
البرلمان اللبنانى
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
البرلمان الهندى
٣٩٢
برلين ، سور
١٠ ، ٥٠
برلين الغربية
٦٣
برنامج الأمم المتحدة الانمائى
٨٢
بروتوكول برازافيل - ديسمبر ٨٨
٢٥٥
بروتوكول جنيف ١٩٢٥
٢٢٧
بروجرس - ٤ (محطة شحن فضائية سوفياتية)
٤٢
برى ، نبيه
١٤٩ ، ٢٥٠
بريتوريا
٥٧٥
بيريز ، شيمون (وزير المالية الاسرائيلى)
٥٥ ، ١١٤ ، ١١٥
البريسترويكا
١٥ ، ٨٦ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ١٩٥
بريطانيا
١٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٤١١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
بريماكوف ، بريما (عضو المكتب السياسى السوفياتى)
٣٦
بسام أبو شريف ، مستشار ياسر عرفات
٦٦
بسكو مصر ، شركة
٣٧٥
بسمرتنيخ ، الكسندر (نائب وزير الخارجية السوفياتى)
٥٤
بشارتى ، محمد على (النائب الأول لوزير الخارجية الايرانى)
١٤٩
البشير ، عمر رئيس مجلس قيادة الثورة السودانى
١٢٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
البطاقات الممغنطة ، معركة
٣٢٤
البطالة
اوروبا
١٩١
ايران
١٥٠
تركيا
١٥٩
الصين
٨٦
مصر
٢٣ ، ٦٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨
اليابان
١٩٤
بطرس بطرس غالى - وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية
١١٢ ، ١٢٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧
بغداد
١٤٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٤٧٣ ، ٥٦٣
البقاع ، سهل
١١٧ ، ١٤٧ ، ١٥٨
البكرية ، منطقة
٥٢٧
بكين
٧٩ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢
بل ، دانيل - عالم أجتماع يهودى
١٠
بلاك جاك
٤٤
بلاك هوك ٦٠ (هليكوبتر امريكية)
٤٥ ، ٤٦
بلاك هوك سيكورسكى (هليكوبتر أمريكية)
٢١١ ، ٥٩٦
بلاميلى ، قرية
١٢٩
بلجيكا
٣٩ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ١٨١ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
بلد ، مدينة
١٥٧
البلطيق ، منطقة
٣٦
بلغاريا
١٠ ، ٥٣١
البلقان
٣٤٠
بلوتنيوم
٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٥٣٢
بن جوريون ، دافيد
٣٣٩
بن شاكر ، على - رئيس وزراء الأردن
٢٩٧
بن على ، زين العابدين - الرئيس التونسى
٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
البنا ، حسن
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢
بنجلاديش
٣٥٣
بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى
١٧٣ ، ١٨٧
بنك الاستثمار القومى
٣٧٥ ، ٣٧٦
بنك اسرائيل - التقرير السنوى ١٩٨٩
٣٢٢ ، ٣٢٣
بنك الاسكندرية
٤٦٦
البنك الأهلى

٤٦٦
بنك التجاريين
٤٦٦
البنك الدولى للانشاء والتعمير
٢٣ ، ٩١ ، ١٣٨ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٤٥٩ ، ٤٧٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٨ ، ٥٥٦ ، ٥٧٦
البنك الصناعى
٥١٧
بنك القاهرة
٤٦٦
البنك المركزى الالمانى الغربى
١٨٩
البنك المركزى الايرانى
١٥١
البنك المركزى المصرى
٣٧٤ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦
البنك المركزى اليابانى
١٩٠
بنك مصر
١١ ، ٤٦٦ ، ٥٠٧
بنهارد حاملة جنود
١٩٩
بنى سويف
٤٢٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٩٧
بنيامين بن اليعازر ، مشروع
٩٩
البنيلوكس
١٠٠
البهى الخولى
٤٢١
بوبون ، سافريك (أستاذ اقتصاد سوفيتى)
٣٦
بوجو ، بوريس (عضو المكتب السياسى السوفيتى)
٣٦
بوخارست
٥٥
بودابست (عاصمة المجر)
٥٥
بودوك
٧٨
بوران (مكوك سوفيتى)
٤٢
بورسعيد - فرقاطة مصرية
٢١٥
بورسعيد ، محافظة
٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٦٢ ، ٤٩٨
بورقيبة ، الحبيب - الرئيس التونسى السابق
٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨
بوركا ، كاسحة الغام
٢١٦
بوركينا فاسو
٢٥٥
البوراليتاريا
٩
بورين ، قرية
٣١٩
بوستة ، محمد - رئيس حزب الاستقلال المغربى
٣٠٢
بوسيدون سى - ٣ (صاروخ امريكى)
٤٣
بوش ، جورج (الرئيس الامريكى)
٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٧٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٥٨٠
زيارات خارجية
باريس
٥٢
بودابست
٥٢
بون
٥٢
بولاق ، مطبعة
٤٧٠
البولشوى ، فرقة
٥٥
بوعبيد ، عبدالرحيم - رئيس حزب الاتحاد الاشتراكى المغربى
٣٠٣
بولندا
١٠ ، ١٦ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ١٧٩ ، ٧١٨ ، ٥٣١
بونجو ، عمر الرئيس الجابونى
١٣٤ ، ٥٧٥
بوينج ٧٠٧
٢٠٩ ، ٢١٠
البوينج ، صفقة
٤٠٠
بى تى أر - ٥٠ (ناقلة جنود سوفيتية)
٢٠١
البيان ، صحيفة الامارات العربية المتحدة
٢٧٣
بيان دمشق (السورى - الايرانى)
٢٥٦
البيت الاوروبى المشترك
٥٢ ، ١٩٥
البيت الاوروبى الموحد
٦٥ ، ٢٥٢
بيت أولا ، قرية
٣١٩
بيت ساحور ، بلدة
٢٦ ، ٣٢١
بيت لحم ، بلدة
٣٣٩
بيتش كرافت
٥٩٦
بيجين ، مناحيم
٣٣٩
البيرق اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
بيرك ، شركة
٢٠٩
بيرزيت ، جامعة
١٠٨
بيرلنجير ، زعيم الحزب الشيوعى الايطالى

٩
بيرميت (غواصة أمريكية)
٤٧
بيرنج ، ممرات
٣٨
بيرو
١٨٦
بيروت
١٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٧٥
بيروت الشرقية
٥٤ ، ٢٤٥
بيروت الغربية
٥٤
البيروقراطية المعممة
١٥٠
بيريز ، شيمون
زيارات خارجية
مصر
٣٣٧
بيريز ، خطة
١٠٠
البيضان (عرب وبربر)
١٣٧
بيكر ، جيمس (وزير الخارجية الأمريكى)
٢٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨
بيكر ، خطة
٢٤٤ ، ٢٥٢
بيل كيوا هليكوبتر
٢١٨
بيلوت الادارية ، مجموعة
١٨٨
بيونج يانج
٤٤١

(ت)

ت ـ ٥٩ دبابة صينية
٩٤
ت ـ ٧٢ دبابة سوفياتية
٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٥٩٣
ت ـ ٧٤ دبابة
٥٩٣
ت ـ ٨٠ دبابة
٢٠٤
ت ـ ١٧٠١ ـ كاسحة الغام
٢١٦
التامين ، شركات
٤٦٦
التامين الصحى ، مستشفيات
الاسكندرية
٣٨٧
التأهيل الاجتماعى ، جمعيات
٤٥٨
تاراسوف ، جيناوى (نائب وزير الخارجية السوفيتى)
٥٤
تازاوا ، كى ايتشيرو ـ مدير عام وكالة الدفاع الذاتى اليابانية
٧٣
تاكومابوت ، شركة
٢١٦
تاكيشينا ، حكومة (اليابان)
٧٠ ، ٨١
تاكيشينا ، نوبور
٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧
زيارات خارجية
الصين
٧٨
الفلبين
٧٨
موسكو
٧٢
تاليزين ، نيكولاى
٣٦
تاناكا ، طاكيو (رئيس وزراء اليابان السابق)
٧١
تاور ، جون
٣٧
تايكونديروجا (طراو امريكى)
٤٧
تايوان
٥٣١
تايلاند
٧٧
تبريز ، مدينة
١٥٠
التبعية ، مدرسة
٤٣٨
تبليسى (حاملة طائرات أمريكية)
٤٧
التتار
٣٦
تجارب نووية
تحت الأرض
٣٤
التجارة ، كلية
جامعة المنصورة
٤٣٤
التجمعات الصناعية العالمية
ن كونسيرتيوم
التحالف الاسلامى
٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦
التحالف الأمريكى الاسرائيلى
٤٥٤
التحديث الاشتراكى
٨٥
تحديد النسل
ن الأسرة ، تنظيم

التدويل
٣٦٠
التراب اللبنانى
٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
الترابى ، حسن
٤٣٦
التراث الاسلامى
٤١١
الترانسفير
ن الترحيل
تراورى ، موسى - رئيس جمهورية مالى
١٣٩
ترايدنت د - ٥ (صاروخ أمريكى)
٤٣
ترايدنت سى - ٤ (صاروخ امريكى)
٤٣
ترايدنت سى - ٥ (صاروخ أمريكى)
٤٣
الترحيل
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥
التركات ، ضريبة
٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٢
تركستان ، منطقة
٤٦
تركيا
٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧
اقتصاديات
١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠
اقليات
الاكراد
١٥٦ ، ١٥٧
التركمان
١٥٧
علاقات خارجية
اسرائيل
١٥٥
العالم العربى
١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩
الميزان التجارى
العالم العربى
١٦١

تركيا
وقطع المياه عن سوريا والعراق
١٥٧ ، ١٥٩
ترلا فؤاد مطر
٢٨٣
تروتسكيه ، مجموعات
٤٤٣
التسعينات
٢١ ، ٢٣ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٩ ،
١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٥٣٤ ، ٥٩٤
تشاد
٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٥٥ ،
٥٧٥ ، ٥٨٥

علاقات خارجية
ليبيا
١٣٤ ، ١٣٦
تشالينجر - ٢ دبابة بريطانية
١٩٩
تشانج هاى زوارق بحرية حربية
٢١٦
تشاوبنج ، دنج الزعيم الصينى
٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠
تشرنوبيل ، حادث
٥٣٠ ، ٥٣٢
تشوكار طائرة بدون طيار
٢٠٨
تشى ، تشيان وزير الخارجية الصينى
٩٠ ، ٩٣
تشيشينى ، باولو
٦٠
تشيفتين م ك ٥١٣ (دبابة)
٢٠٢ ، ٢٠٤
تشينى ، ريتشارد وزير الدفاع الامريكى
٣٧
تشيكوسلوفاكيا
١٠ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣١
التصحر
١٢٩
التضامن ، مجلة
٢٨٣
تضامن ، نقابة
١٠ ، ٥٠
التضخم
٢٣ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٩٤ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ،
٣٧٩ ، ٤٧٩ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٢٤٧ ،
٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٦
ايران
١٥٠
التعاون العربى الأفريقى
٢٥٥ ، ٥٦٠
التعاونيات الزراعية
مصر
٣٩٤
التعددية الحزبية
٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩
التعددية السياسية
٢٤ ، ٥٦ ، ٤٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٥٨ ، ٤١٢
التعددية الصحفية
٤٧٣
التعذيب ، قضايا
٣٩٧ ، ٤٣٥ ، ٤٥٣ ، ٤٩٢
التعليم ، تطوير
مصر
٣٨١ ، ٤١١ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،
٤٨٨ ، ٥١٧
التعليم الصناعى
٥٠٧

تعمير الصحراء
ن الصحراء ، غزو
التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٨٧
٣١٨
التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٨٨
٤٠ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ،
٣٧٢ ، ٤٦٣ ، ٤٩٨
التكارير
١٣٧ ، ١٣٨
التكامل الاقتصادى العربى
٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠
التكامل المصرى السودانى
٢٨٠
التكفير والهجرة ، جماعة
٤٢٦
تل أبيب
٥٥ ، ١٠٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
التلمسانى ، عمر
٤٢١
التلوث
٣٨١ ، ٤١٦
تليدان ديان ٣٢٤ سكاراب - طائرة بدون طيار
٢٠٨
تليفزيون ، حريق
٤١٦
التليفزيون واثره
٤٨٨
التنافس العراقى السورى
٢٥٦
التنافس الامبريالى
٦٤
تنزانيا
٥٧٦
التنظيم الخاص (الاخوان المسلمون)
٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣
التنظيم الشيعى
٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩ ، ٥٦٥
تنظيمات الاطفال
٤٢٥
تنمية اقتصادية
مصر
٥٠٥
التنوير
٤١٥
التهامى ، محمود
٤٧٤
١٦٠ (طائرة سوفياتية قاذفة)
ن بلاك جاك
تو- ١٦ بايجر
٤٤
توارسوف المبعوث السوفياتى
٢٤٩
توبوليف - ١٢٦ (طائرة سوفياتية حربية)
٤٨
توتو ، ديزموند
٥٧٥
التوجان ، اقليم
١٢٠
توجو
١٣٩ ، ٥٧٥
تورنادو طائرة حربية
٢٠٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢
توريت ، مدنية
١٢٦
التوسكانى
٣٧٥
توس طائرة
٢١٠
توكانو طائرة تدريب
٢١١ ، ٥٩٦
توما هوك (صاروخ امريكى)
٤٤ ، ٤٧
تونج ، ماوتس
٨٥ ، ٨٧
تونس
٥٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
١٦٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ،
٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٧ ،
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ،
٣٦٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥

احزاب سياسية
حركة الاشتراكيين الديموقراطيين
٢٩١
الحزب الاشتراكى الدستورى
٢٩١ ، ٢٩٨
الحزب الشيوعى
٢٩١
حزب النهضة
٢٩٤ ، ٢٩٦
الوحدة الشعبية
٢٩١ ، ٢٩٤
قطاع خاص
٣٥٧ ، ٣٦٧
قطاع عام
٣٥٧
النخبة الحاكمة
٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠
تى - ٦٢
٢٠١
التيار الاسلامى
مصر
٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤
التيار الكمالى (تركيا)
١٥٣
تيان أن مان ، ساحة
٨٧
تيجراى ، اقليم
١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٣

تيسير عرورى ، خطة
١٠٨ ، ١٠٩
تيمشوارا ، مدينة
٥٠
تيودور الثانى (امبراطور)
١٢٠

(ث)

ثاتشر ، مرجريت ـ رئيسة وزراء بريطانيا
٩١ ، ١٨١
الثروة السمكية
٣٨٣
ثرى مايلزايلاند ، حادث
٥٣٢
٢٣ فارس والى الامام ، جماعة
٢٩٥ ، ٣٠٢
الثمانينات
١٠ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٦ ، ٤٠٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧
ثورة ١٩١٩
١٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٧١ ، ٥٠٧
الثورة الايرانية
٤٢٦
الثورة الراسمالية (كتاب)
١٠ ، ١٨
الثورة العربية
١٥
الثورة الفرنسية ، احتفالات (الذكرى ٢٠٠)
١٧٨
الثورة الفلسطينية ـ ١٩٣٦
٣٢٠
ثورة مصر
٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥
ثورة يوليو
١٥ ، ٢٨ ، ٢٩٣ ، ٣٧٦ ، ٤١٢ ، ٤٥٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧

(ج)

الجابون
١٣٤
الجات ، منظمة
٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦
جاد يعقوبى ، مشروع
٩٨
الجار الله ، احمد
٢٨٤
جارانج ، جون
٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
جارسيا (فرقاطة امريكية)
٤٧
جافا خينى ، مسخيب
٣٦
جالبرث
١٨
جاليليو ـ سفينة فضاء امريكية
٤٢
جامبيا
١٣٧
جامعة أدنبرة
١٨
الجامعة الاسلامية
٤١١
الجامعة الأهلية
٤٨٤
جامعة تل أبيب
١٠٢ ، ٣١٨
جامعة الدول العربية
٢٤ ، ٢٥ ، ١١١ ، ١٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٣٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦
الأزمة المالية
٢٣٨
مؤسسات
٢٣٩
المجلس ـ مارس ٨٠
٢٥٨
المجلس ـ ٨٤
٢٥١
المجلس ـ سبتمبر ٨٨ ٢٥١
المجلس ـ ٩١ ـ مارس ٨٩

٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦
المجلس ـ ٩٢ ـ سبتمبر ٨٩
٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦
المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ ٤٦ ـ الرباط فبراير ـ
٨٩
٣٢٦
جامعة الدول العربية ، ميثاق
٢٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
٣٨٥ ، ٤٣٦
الجامعة العربية للتنمية الأفريقية
٣٨٥
الجامعة الوطنية
٤٨٤
جبال أرخوريم
١٥٧
جبال طوروس
١٥٧
جبرائيل صاروخ
٢١٨ ، ٢١٩
جبل اصانى
١٥٧
جبل دملو
١٥٧
الجبهة الاسلامية
السودان
٤٣٦
جبهة التحرير الأرتيرية
١٢٤
جبهة تحرير الأفريقيين ـ موريتانيا
١٣٨
جبهة التحرير الوطنية الأفريقية
١٣٨
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) اسرائيل
١٠٥
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
ن فتح
جدة
٥٦٩
جراد قاذف صاروخى
٥٩٢
جروميكو ، أندريه
٣٦
الجريدة ، صحيفة
٤١١
جريدة العرب الليبية ، صحيفة
٢٨٤
جزاء سنمار
٥٦٥
الجزائر
٢٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ،
٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ،
٣٦٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨

احزاب سياسية
جبهة الانقاذ الاسلامى
٢٩٤
جبهة التحرير الوطنى
٢٩٩ ، ٣١٠
رابطة الدعوة الاسلامية
٢٩٤
الطليعة الاشتراكية
٢٩٤
الخطة الخمسية ٩٠ ـ ٩٤
٣٥٥
النخبة الحاكمة
٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣١١
جعجع ، سمير
٢٤٥
الجفاف
١٢٩ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦
الجلاسنوست
٨٦
جلبوع ، عاموس ، كاتب إسرائيلى
٤٣٢
جلبرجلوب ، قرية
١٢٩
الجماعات الاسلامية
٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٩٤ ،
٤٩٨ ، ٤٩٩
جماعات المصالح
مصر
٢٨ ، ٤٥٦
جمال بدوى
٤٧٤
الجماهيرية الليبية
ن ليبيا
الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى ـ يناير ٨٩
١٤٢
الجماعة التشريعية الاسلامية (البرلمان الايرانى)
١٤٢
الجمعية الخيرية الاسلامية
٤٥٨
جمعية رجال الأعمال المصريين
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥١٩ ، ٥٦٧
الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ ٤٤ ـ سبتمبر ٨٩
٥٧٩
الجمعية العامة لتنظيم الأسرة
٤٥٨
الجمعية المصرية لحقوق الانسان
٤٩٩
الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية
٤٥٨
جمعية النساء الديموقراطيات ـ تونس
٢٩٨
الجمعية الوطنية التركية
١٥٤
الجمعية الوطنية التونسية
٢٩١
الجمعية الوطنية الجزائرية

٢٩٧ ، ٣٠٠
جمهوريات البلطيق الثلاث
ن كل باسمها
الجمهورية اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
جمهورية مصر العربية
ن مصر
الجمهورية المصرية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
الجميل ، أمين
١٤٨ ، ٢٤٥
جن كينج
٥٩٧
جنبلاط ، وليد
١٤٩ ، ٢٥٠
جنرال ديناميكس ، شركة
٥٩٨
الجنزوري ، كمال
٣٧٧
جنيف
٧٤ ، ١٤٥
الجهاد الاسلامى
٢٧٠ ، ٣٩٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨
الجهاز السرى
ن التنظيم الخاص
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
٤٨٥ ، ٤٨٧
الجهاز المركزى للمحاسبات
٥٢٠ ز ٥٣٧
جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة
٣٧٥
الجوالة ، نظام (الاخوان المسلمون)
٤٢٢
جورباتشوف ، ميخائيل
١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٥٨٠
زيارات خارجية
الصين
٤٦ ، ٨٦
جورج حبش
٥٧٠
جورجيا ، جمهورية
٣٦ ، ٥٥
جورجيا ، جنوب
٣٦
جورجيا ، ولاية
١٣٢
جورزونت (قمر صناعى سوفياتى)
٤٣
جوش قطيف ، مستوطنة
١٠٣
الجولان
١١٠ ، ١١٧ ، ٢٤٤ ، ٣٣٨
جونجلى ، قناة
٣٨٨ ، ٥٨٤
جونز ، دافيد برايس
١٧
جوبا ، مدينة
١٢٦
جيبوتى
١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨
جيترو ، وكالة التجارة الخارجية اليابانية
٧٩
جيراسيمون ، جينادى (متحدث باسم الخارجية السوفياتية)
٥٣
الجيش الأحمر
من القوات المسلحة السوفياتية
الجيش الأرمنى السرى
١٥٨
الجيش الشعبى الفلسطينى
٣١٥ ، ٣١٦
جيش لبنان الجنوبى
١١٧
جيرلاخ ، مانفريد (رئيس الحزب الشيوعى الألمانى الحر)
٥٠
الجيزة ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢
جيفكوف ، تيودور (رئيس بلغاريا السابق)
٥١
جيلاس ـ مفكر يوغوسلافى
١٦
جيلانى ، عبدالقادر ـ زعيم اللجنة الثورية الأرتيرية
١٣٣
جينشر ، هانز ديتريش (وزير خارجية ألمانيا الغربية)
٣٩ ، ٥٢
جيوسن ، مدرسة
٨٢
جيهان رشتى
٢٨٠

(ح)

حافظ إسماعيل
٣٧٣
حافظ سلامة
٤٢١
حبرى ، حسين (الرئيس التشادى)
١٢٤ ، ١٣٦
الحبشة
١٢٨
الحج ، أحداث ٨٩
١٤٦
الحجاب ، قضية
فرنسا

الحجاج ، حصص
١٤٦
الحدود الصينية/ السوفياتية
٧٨
الحديد الأسفنجى
٥٤٦
الحديد والصلب ، مجمع
٥٨١
الحديد والصلب ، مصانع
٥١٧ ، ٥٢٦
الحراطيش (زنوج المغرب)
١٣٧
الحرب الاعلامية الأهلية العربية
٢٨٠
حرب عام ١٩٦٧
٥٤ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ٢١٦ ، ٣٣٩ ، ٥٢٩
حرب اكتوبر
٢٩٠ ، ٣٠٦ ، ٥٢٩ ، ٥٨٦
الحرب الأهلية اللبنانية
٢٤ ، ٢٩ ، ١٤٧ ، ١٤٩
الحرب الايرانية ـ العراقية
٨٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٩٩ ،
٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٣٩٣ ، ٤٣٦ ،
٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤
الحرب الباردة
١٩٥
الحرب التجارية (اليابان/ الولايات المتحدة)
٧٣
حرب التجويع
٣١٥
الحرب الخليجية
ن الحرب الايرانية العراقية
الحرب العالمية الأولى
٤١٢
الحرب العالمية الثانية
٨ ، ٣٦ ، ٧٧ ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٨١ ،
٥٠٧
الحرب الكمياوية
٢٢٩
حرب الكواكب
٤٠ ، ٤٢
حرب النجوم
ن حرب الكواكب
الحرس الثورى الايرانى
٢٣ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨
حركة امل
١٤٨
الحركة الطلابية ـ الصين
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠
حركة الثورة الوطنية ـ رواندا
٥٧٧
حركة المقاومة الوطنية الأوغندية
٥٧٧
حزب الأحرار الدستوريين
٤١٢ ، ٤٢٠
حزب الاستقلال الوطنى بزامبيا
٥٧٧
الحزب الاشتراكى الدستورى ـ التونسى
٣٥٨
الحزب الاشتراكى الديموقراطى ـ التركى
١٥٤
الحزب الاشتراكى الديموقراطى ـ المجرى
٤٩ ، ٥٠ ، ٥١
الحزب الاشتراكى الناصرى (تحت التأسيس)
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٤٥٥
الحزب الاشتراكى اليابانى
٧١ ، ٧٢
حزب الله
٢٣ ، ٥٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٣١٤
حزب الأمة
٤١١ ، ٤١٢
حزب الجبهة الاشتراكية الديموقراطية اليابانى
٧٢
الحزب الديموقراطى الدستورى التونسى
٣٥٨
الحزب الديموقراطى السنغالى
١٣٦ ، ١٣٨
حزب الديموقراطية الوطنية ـ التركى
١٥٤
حزب الرخاء ـ التركى
١٥٤ ، ١٥٥
حزب الشعب الاشتراكى
٤٤٢
الحزب الشعبى ـ التركى
١٥٤
الحزب الشيوعى الأسبانى
٩
الحزب الشيوعى الالمانى (الماركسى ـ اللينينى)
٥٠
الحزب الشيوعى الأيطالى
٩
الحزب الشيوعى التركى
١٥٦ ، ١٥٨
الحزب الشيوعى التشيكى
٤٠٩
الحزب الشيوعى المصرى
٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥
حزب الصراط المستقيم ـ تركيا
١٥٤
حزب العمال الأثيوبى
١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٢
حزب العمال الشيوعى المصرى
٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩
حزب العمال الكروى
١٥٨
حزب العمل الأثيوبى
٥٧٧
حزب الكوميتو اليابانى
٧٢
الحزب الليبيرالى الديموقراطى اليابانى
٧١ ، ٧٢

حزب المؤتمر الافريقى الجامع
٥٧٥
حزب المؤتمر الوطنى الافريقى
٥٧٥
حزب المؤتمر الوطنى الافريقى
٥٧٥
حزب مصر الاشتراكى
٤٢٠
الحزب الواحد ، نظام
٢٨٦
حزب الوحدة الوطنية الفلسطينية
٣١٤
حزب الوطن الأم ـ التركى
١٥٤
الحزب الوطنى الحر
٤١١
حسن احمد كامل
٣٧٣
الحسن ، بلال
٢٨٣
حسن توفيق
٤٦٦
الحسن الثانى ـ ملك المغرب
١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٥٦٩
حسن خالد ـ مفتى لبنان الراحل
٣٩٢
حسين بن طلال العاهل الأردنى
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٢ ، ٥٥٩ ، ٥٦٤
الحسينى ، حسين رئيس مجلس النواب اللبنانى
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨
الحسين ، صاروخ
٢٢٢ ، ٢٣٢
الحسينى ، فيصل
١١٥
حشم
ن الحزب الشيوعى المصرى
الحصى ، سليم (رئيس وزراء لبنان)
٥٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠
الحصى الزكية ، صواريخ
٤١
الحضارة العرجاء
٤٣٨
حعشم
ن حزب العمال الشيوعى المصرى
الحفناوى ، محمد
٤١٦
حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى
٨٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٣٣٣
حق الفيتو
ن الفيتو
حقوق الانسان
٩ ، ٣٨ ، ٧٩ ، ٢٨٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٢
الحكم الذاتى
١٠٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣
حلمى مراد
٤٢٤ ، ٤٣٧
حلمى نمر
٤٦٦ ، ٥٦٣
حلوان ، جامعة
٤٣٣
حماس (حركة المقاومة الاسلامية)
٢٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٤٣٦
الحمزه دعبس
٤٢٥
الحملة الفرنسية
٤١١ ، ٤٧٠ ، ٤٧١
الحمى الشوكية
٣٨٧
الحوار ، مجلة
٢٧٢ ، ٢٨٣
الحوار الامريكى الفلسطينى
٢٧ ، ١١١ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٥٧١
الحوار الأوروبى العربى
ن الحوار العربى الأوروبى
حوار الشمال والجنوب
٥٥٧ ، ٥٧٧
الحوار العربى الأوروبى
٦٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٥٦٠
الحوار العربى والمجموعة الاشتراكية
٢٥٤
الحوار الفلسطينى ـ الاسرائيلى
٢٢ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ٣٣٦ ، ٥٧١
الحوار القومى (بين الحزب الوطنى وباقى الاحزاب المصرية)
٤٠٨
الحياة ، صحيفة
٢٧٢
الحياة اللبنانية ، جريدة
٤٧٤
حيدر امين عام الحزب الشيوعى التركى
١٥٨

(خ)

الخازن ، جهاد
٢٨٣
خدام ، عبدالحليم
٥٦٣
الخرطوم
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤
حرزشوف
٩
الخشب الحبيبى ، مصنع
٣٨٩
خطة بيكر
ن بيكر خطة
خطة التنمية الاقتصادية

٩٠/٨٩
٣٨٤
خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٤٢٧
الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧
مصر
٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١
خطة السلام
ن شامير ، خطة
الخطة المصرية (الصراع العربي ـ الاسرائيلى)
٥٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤
الخطيب ، زاهر
١٤٩
الخلافة العثمانية
٤٣٨
الخليج ، صحيفة الامارات العربية المتحدة
٢٧٢
الخليج العربى ، دول
٣٦٥
الخليل
١٠٠
الخليل ، حسين
١٤٩
الخواجة ، أحمد
٤٦٥
الخومينى ، اية الله (الأمام) الزعيم الايرانى
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ٣٦٢ ، ٥٦٥
الخومينى ، احمد
١٤١ ، ١٤٢

(د)

د ا ف م ـ صاروخ صينى
٩٤
الدار البيضاء
٣٠٣
دار التحرير للطبع والنشر
٤٧٤
دار الحرية ـ مصر
٢٩٦
دار العلوم
٤٣٤
دافنية (غواصة فرنسية)
٢١٦
داكار
١٣٦ ، ١٣٨ ، ٢٨٥
الدانمارك
١٨٠ ، ١٨١ ، ٥٧٨
داو جونز ، مؤشر
١٨٧ ، ١٨٨
الدايت (البرلمان اليابانى)
٧١ ، ٧٢
دراجن ـ ٢ صاروخ مضاد للدبابات
٢٠١
الدرازيه ، بلدة
٢٣٠
الدروس الخصوصية
٤٨٤
الدستور
٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٥٢
الدستور الاردنية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٣
دستور ١٩٢٣
٤١٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧١
دستور ١٩٧١
٤٧١
الدقهلية ، محافظة
٤٥٩ ، ٤٨٦
دلتا ـ (صاروخ امريكى حامل لقمر صناعى)
٤٢
دلتا ـ ٤ (غواصة سوفياتية)
٤٣
الدلتا ، شرق
٤٣٩
الدلتا ، غرب
٤٣٩
دمشق
١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٤٨ ، ٥٦٣
دمنهور
٤٣٩
دمياط ، محافظة
٤٢٤ ، ٤٦٢
دنج ، هسياوبنج
٨٦
دورة الانتفاضة
ن المجلس الوطنى الفلسطينى
الدول الاسكندنافية
١٤
الدول الصناعية السبع الكبرى
٢٣ ، ٥٢ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٢٢٤
الدول الصناعية الغربية
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦
الدول العربية الأبوية
٣٤٩
الدول العربية البدائية
٣٤٩
الدول العربية الريعية
٣٤٩
الدول العربية السلطوية
٣٤٩ ، ٣٦١
دول الكوميكون
ن الكوميكون
الدول النامية
٣٥٢ ، ٣٦١
الدولار الامريكى
١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٣٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٤٣ ،
٥٤٩
دولفين ـ ٢٠٩ غواصة
٢١٧

الدول العثمانية
١٥٣
الدولة الفلسطينية
٢٧ ، ٢٤٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٩٢
دوى (رئيس الحزب الاشتراكى اليابانى)
٧١
دى فيلت ، صحيفة
٢٢٧
دياربكر
١٥٧
دياما ، سد
١٣٨
ديان ، موشى
٣٣٩
ديسكفرى (مكوك فضائى امريك)
٤٢
ديسكوبيريا (فرقارطة ايطالية)
٢١٥
ديفلويمنتيل ساينسيز سكاى أى - طائرة بدون طيار
٢٠٨
ديكولار ، بيريز سكرتير عام الأمم المتحدة
١٤٤
ديلور ، جاك رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية
١٨٠
الديموقراطية
٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥١٨ ، ٥٧٨
الدينار الاردنى
٣٢١
الدينار الجزائرى
٣٦٦
الديون
ن المديونية
ديون
افريقيا
٣٠
الدول النامية
ن ديون
العالم الثالث
ديون العالم الثالث
١٨٠ ، ١٩٥
ديون المكسيك
١٨٣
ديون ، أعادة جدولة
٣٥٢ ، ٣٦٣
الديون العالمية ، أزمة
٢٤ ، ١٨٦
ديمونة (مفاعل نووى اسرائيلى)
٢٣٠
ديميريل رئيس حزب الصراط المستقيم - التركى
١٥٤
ديوارا (قرية سنغالية حدودية)
١٣٦

(ذ)

الذرة
٥٧ ، ٤٧٧

(ر)

رأس البر
٤٤٩
الراسمالية
٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٥٠٥
الرأى الاردنية - صحيفة
٢٧٣
الرأى العام الكويتية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٤
الرابطة ، مصنع ليبى
٢٢٦ ، ٢٢٧
رابطة حقوق الأنسان - تونس
٢٩٨
الجزائر
٢٢٩
رابين ، أسحاق وزير الدفاع الاسرائيلى
٩٤ ، ١١٤ ، ٣٢٩
رابين ، خطة
٩٩ ، ١٠٤
راتس ، حركة
٩٩
الرادع النووى الاسرائيلى
١١٦
رادوجا (قمر صناعى سوفياتى)
٤٣
الراشد ، عبدالرحمن
٢٨٣
رافسنجانى ، هاشمى
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥١
زيارات خارجية
الاتحاد السوفياتى
١٤٣
راكوفيسكى ، حكومة
٥٠
راميش ، مدينة ايرانية
١٥٠
الراية القطرية ، صحيفة
٢٧٣
الربا
٤٢٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٨٠

الرباط
٢٦٨
رشاد عثمان
٤٠٠
رشيد – فرقاطة مصرية
٢١٥
رعاية الطفولة – جميعة
٤٥٧
رفعت المحجوب
٢٨٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٨ ، ٤٨٣ ، ٤٩٣
رمضان ، زورق بحرى حربى
٢١٥
الرهائن الغربيين بلبنان
٢٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣
رواندا
٥٧٦ ، ٥٧٧
روبير اسكندر سفير مصر باثيوبيا
١٢٤
روز اليوسف ، مؤسسة
٤٧٤
روسيا البيضاء
٤٦
روكفلر ، شركات
٧٦
روما
٦٦
رومانيا
٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
رومبيك ، بلدة
١٢٨
روميو (غواصة سوفياتية)
٢١٦
الرياض
٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩
الريال الايرانى
١٥٠ ، ١٥١
ريجان ، رونالد
١٦ ، ٤٩ ، ٧٣ ، ١٨٩
رشنيسك ، ميجدون (مدينة)
٣٧
الريف ، تنمية
٤٨٨
الريف ، كهرباء
٥٢٣
ريكرويت ، فضيحة
٧١
رينيه معوض
٥٦٢ ، ٥٧٠

(ز)

زائير
١١٩ ، ١٢٢ ، ٥٧٦
علاقات خارجية
اسرائيل
٢٥٥
زامبيا
١٨٦ ، ٥٧٧
الزقازيق
٤٢٤ ، ٤٢٦ .
الزقازيق ، جامعة
٤٣٣
زكى بدر
٣٧٩ ، ٣٨٧ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٧٤
الزمر ، طارق
٤٢٦ ، ٤٢٨
الزمر ، عبود
٤٢٦
الزهرة ، كوكب
٤٢
زيمبابوى
١٣٩ ، ٥٧٥

(س)

سى ٢ اس اس ٢
٢٣٢
سى – سى – ١١ (صاروخ سوفيتى)
٤٣
سى سى – ٢١ (صاروخ امريكى)
٤٥
سى سى – ٢٤ (صاروخ سوفيتى)
٤٣
سى سى – ٢٥ (صاروخ سوفيتى)
٤٣
سى سى – ن – ٥ (صاروخ سوفيتى)
٤٣
سى سى – ن – ٢٣ (صاروخ سوفيتى)
٤٣
سابيك ، شركة
٣٥٨
ساحل العاج
٢٥٥
السادات ، محمد انور

٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، ٤١٢ ، ٤٣٦ ،
٤٥٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٥٠٦ ، ٥٧٩
سام ١٠ (صاروخ سوفيتى)
٤٨
سام ـ ٢
٤٨
سام ـ ٥
٤٨
سام ـ ١٠
٤٨
سام ـ ١١
٤٦
سام ـ ١٢ ـ ا (صاروخ سوفيتى)
٤٦
سام ـ ١٣
٤٦
سانسون ، طائرة بدون طيار
٢٠٨
السايح ـ عبدالحميد
٣٢٩
سايد وندر ، صاروخ
٥٩٦
السبعينيات
٦٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٨ ، ٢٢٢ ،
٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ، ٤٣٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ،
٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ، ٥٨٧
سبيرانس (مدمرة أمركية)
٤٧
ستابيكس
١٧٧
ستالين ، جرائم
٩
ستالين ، جوزيف
٣٦
ستالية ، سياسية
٣٧
ستراسبورج
٦٢
ستولتبرج وزير الدفاع الالمانى الغربى
٣٩
الستينات
١٠ ، ٩٢ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٧٦ ، ٢٩٠ ، ٤٢٩ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ،
٤٥٩ ، ٥٨٨
سحر ن ١ ـ ٢ طائرة بدون طيار
٢٠٨
سخاروف ، أندريه
٣٦
سد أتاتورك
٢٣ ، ١٥٨
السد العالى
٣٨٨ ، ٥٢٤ ، ٥٨١
سد فتحه
١٥٧
سد الموصل
١٥٧
سد نجمه
١٥٧
السدود المائية
ن باسمائها
سراج الدين ، فؤاد
٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧
سراج الدين ، ياسين
٣٨٣ ، ٣٨٧
سر افولى
١٣٧
سرجيف ، اوليج (خبيرة أدارة أمريكا بالخارجية السوفياتية)
٣٣٨
سرت ، مدينة
٥٦٠
سريد ، يوسى عضو الكنيست الاسرائيلي
٩٩
سعدالدين ابراهيم
٢٨٢
سعد زغلول
٤١١ ، ٤١٢
سعر ـ ٤ زوارق حربية
٢١٨
سعر ـ ٥ زوارق حربية
٢١٧ ، ٢١٨
السعودية
٢٠ ، ٢٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٢ ،
١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ،
٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٥٦٩ ،
٥٨٨ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩
علاقات خارجية
مصر
٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧
اليمن
٥٦٦
سعيد سنبل
٤٧٤
سفرولوف (طراد سوفياتى)
٤٧
السفير اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٤
السقوف الائتمانية
٣٥٥
السكان ، مشكلة
مصر
٣٩٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
السكر ، مصنع
٣٨٩
السكك الحديدية
٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٢٦
سكوت ، طائرة بدون طيار
٢٠٨
سكود بى
٢٣٢ ، ٢٣٣
سكر كروفت ، برنت مستشار الأمن القومى الامريكى
٨٩ ، ٩٠

سكيب جالك (غواصة امريكية)
٤٧
سلافا (طراد سوفياتى)
٤٧
سلامى ، فكرى رئيس وزراء أثيوبيا
١٢٤
السلطوية
٩
السلع الصهيونية ، مقاطعة
٣٢١ ، ٣٢٢
السلفادور
٤٩
السلفيون
٤٣٢ ، ٤٣٤
سلمان رشدى
١٤١ ، ١٤٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٥٦٥
سليونكوف ، نيكولاى
٣٧
السموم البيضاء
٤٨١ ، ٤٨٢
سمير أمين
١١
سمير خيرى
٢٨٣
سمير رجب
٤٧٤
سمير هلال
٤٢٦
سنغافورة
٧٧
السنغال
٢٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥
علاقات خارجية
موريتانيا
١٣٦
السنة
٤٢٦ ، ٤٣٧ ، ٤٨٠
سنيورة ، حنا
١١٥
سو ـ ١٧ طائرة
٢٣٢
سو ـ ٢٢
٢٣٢
سو ـ ٢٤
٢٣٢
سوابو
٥٧٤
سوان بلاك غواصة
٥٩٤
سوبر ٣٠١ ، مشروع
٧٣ ، ٧٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦
سوبى (التغيير)
١٣٨
سوبى ـ جريدة سنغالية
١٣٦
سرجوتكس ، شركة (تونسى)
٣٥٨
سوخوى ـ ١٥
٤٨ ، ٥٩٥
سوخوى ـ ٢٤
٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١
سوخوى ـ ٢٧
٤٨
السودان
٢٩ ، ٣٠ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩
أحزاب
الاتحاد الديموقراطى
٢٩٤
الاتحادى
٥٦٨
الأمة
٥٦٨
أثيوبيا
١٢٥ ، ١٢٧
مصر
٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩
السودان ، جنوب
٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ٤٠٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٨ ، ٥٨٤
سوريا
٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤٠٩ ، ٤٣٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٨
علاقات خارجية
العراق
٥٦٥
القطاع الخاص
٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧
القطاع العام
٣٥٦ ، ٣٥٧
سوفرمينى (مدمرة سوفيتية)
٤٧
السوق الاوروبية المشتركة
٦٠ ، ١٠٨ ، ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٥٥٤
السوق الاوروبية الموحدة
١٨١ ، ١٨٢
سوق السندان الرديئة
١٨٨
السوق السوداء
٥٥٠
ايران
١٥١

الصين
٨٦
سوق الغرب ، معركة
٢٤٩
سوكولوف وزير الدفاع السوفيتى السابق
٣٦
سولنجستين ، منشق سوفيتى
١٠
سولوفييف ، يورى
٣٦
سونار ، أجهزة
٥٩٤
سونى ، شركة
٧٦
سونينكا
١٣٧
سوهاج ، كلية
٤٣٤
سوهاج ، محافظة
٤٥٩ ، ٤٦٢
سوهارتو ، الرئيس الاندوينسى
٧٨
السويد
١٧٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
السويس ، فرقاطة مصرية
٢١٥
السويس محافظة
٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦
سويسرا
١٧٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٨٠
سى ـ ٢ سى ـ ٢١ صاروخ سوفيتى
٢٢٢
سى اسى اسى ـ ٢ صاروخ
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢
سى ـ ٥ طائرة نقل أمريكية
٤٨
سى ـ ١٧
٤٨
سى ـ ١٣٠
٢٠٩ ، ٥٩٥
سى كينج ، هليكوبتر
٥٩٧
سماوولف سى سى ن ـ ٢١ غواصة امريكية
٤٧
السياسة الأمريكية
٦٤ ، ١٩٩
السياسة البريطانية
٥٤
السياسة الخارجية المصرية
٢٩ ، ٥٥٧ ، ٥٨١
سيبريا
٣٧
سيتر ، شركة (تونس)
٣٥٨
ستيكس ، شركة (تونس)
٣٥٨
سيتنج راى طوربيد بحرى
٥٩٥
السيد فودة
٤٢٦
سيد قطب
٤٢١
السيد يسين
٧ ، ٢٠
سيدات القاهرة ، نادى
٤٥٨
سيدى العباس ، صاروخ
٢٢٢ ، ٢٣٢
سيرت ، قرية
١٥٧
سيمنس ، شركة
٦١
سيمينار استراتيجيات وتقنيات التخصيص ـ واشنطن ٨٩
٣٥٣
سيناء
٤٣٩
سيناء ، جبهة
١١٧
سيناء ، جنوب
٣٧٣ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧
سيناء ، شمال
٣٩١ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧
سينتوريون (دبابة)
٢٠٣
السيول
٣٨٨ ، ٤٣٥
سيوزت م ـ ٧ (سفينة فضاء سوفيتية)
٤٢
سيوزت م ـ ٨
٤٢
سييرا (غواصة امريكية)
٤٧

(ش)

شاحال ، موشى ـ خطة
٣٤٢
الشاذلى بن جديد
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٥٦٩
الشاذلى القليبى
٥٥٩
شارون ، ارئيل
١٠١ ، ٣٣١
شاكى ، افنير (المقدال)
١٠١

شالاييف ، ستيفان (رئيس المجلس المركزى للنقابات العمالية السوفياتية)
٣٧
شامير ، اسحاق
٢٢ ، ٥٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٢١٤ ، ٢٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤١ ،
٤٢٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
شامير ، خطة
٦٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٢٤١ ،
٣٤١ ، ٣٤٢
شانجتون ، بانج ، الرئيس الصينى
٩٣
الشاه ، عهد
١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣
شاوشسكو ، نيكولاى
٥٠ ، ٥٧٨
الشباب
٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤
الشبان المسلمين ، جمعية
٤٦١
شبيركوف ، فيكتور (رئيس المخابرات السوفياتية السابق)
٣٦
الشراع اللبنانية ، مجلة
٢٧٣
الشرق الأقصى
٤٦
الشرق الأوسط
١٧ ، ٢٤ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
١١٠ ، ١٢٣ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ٢٢٠ ، ٢٥٢ ، ٣٣٠ ، ٣٦٠ ، ٣٩٢ ،
٣٩٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٩٣
الشرق الأوسط ، جريدة
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٤٧٤
الشرق القطرية ، صحيفة
٢٧٣
الشرق اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
الشرقية ، محافظة
٤٦٢
الشركات ، تأميم
٥٠٧
شركات تلقى الأموال
ن شركات توظيف الأموال
الشركات ، تمصير
٥٠٧
شركات توظيف الأموال
٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤١٦ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨
الشركات القابضة
٣٥٥
الشركات متعددة الجنسية
١٤
الشركة الاستثمارية لخدمات الطيران الأرضية
٣٩٠
الشركة التونسية لصناعة السيارات
٣٥٧
شركة الطيران الاردنية
٣٥٨
شركة الطيران العراقية
٣٥٨
الشريعة الاسلامية
الارض المحتلة بفلسطين
٣١٥
السودان
١٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
مصر
٣٨١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ،
٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
شط العرب
١٤٥ ، ٢٥٥
الشعب ، صحيفة
٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ،
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ،
الشعراوى ، محمد متولى
٤٣٠ ، ٤٣٧
شمخانى ، على قائد سلاح البحرية الايرانية
١٤٣
شمس الدين ، محمد مهدى (نائب رئيس المجلس الشيعى الأعلى)
١٤٩
الشمولية
٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٥٢١
الشناوى ، عبدالخالق
٤١٦
الشناوى ، فهمى
٤٢٦
شهادات الاستثمار ، فوائد
٤٣٧
الشهداء ، مسجد
٤٢٩
الشوا ، عهد (اليابان)
٧٠
شوايتترر ـ ٣٣٠ (طائرة هليكوبتر أمريكية)
٢١١
شومبيتر ، جوزيف
١٠ ، ١٤
شوقى خالد
٤٢٥
الشيخوخة ، رعاية
٤٦١ ، ٤٦٢
شيربتسكى ، فلاديمير (رئيس الحزب الشيوعى بأوكرانيا)
٣٦
شيزى
١٢
الشيعة
١٤٧ ، ٤٢٦
شيفرنادزة ، ادوارد
٢٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٩٠ ، ٣٣٨
شيفرنادزة
زيارات خارجية
طوكيو
٧٢ ، ٧٦
مصــــر
١٧
شيلى
٣٥٣ ، ٣٦١

الشينجو (البرلمان الاثيوبى)
١٣١
شينوك ٦٤ (هليكوبتر أمريكية)
٤٥
شيكاغو ، جامعة
١١٣
الشيوعية
٩ ، ٨ ، ١٠ ، ١٨ ، ٥٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥

(ص)

الصادق المهدى
٢٥ ، ٤٣٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
الصحافة ، تأميم
٤٦٤
الصحافة ، حرية
٢٨ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤
الصحافة ، رقابة
٤٧٠
الصحافة الخليجية
٢٧٩ ، ٢٨٠
الصحافة السودانية
٢٨٠
الصحف عابرة القطرية
٢٧١
الصحافة العربية
٢٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢
الصحافة العربية المهاجرة
٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
الصحف القطرية
٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
الصحافة القومية
٤٠٤ ، ٤٧٢
الصحافة الكويتية
٢٧٢
الصحافة اللبنانية
٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠
الصحافة المصرية
٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،
٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣
الصحراء ، غزو
٤١٠ ، ٤٧٧ ، ٤٨٦
الصحراء الغربية
١٣٦ ، ٢٥٥
الصحراء الغربية ، قضية
٢٩٢ ، ٣٠٣
الصحراء الكبرى
٣٨٦
صدام حسين
٢٤١
الصدر ، موسى
١٤٧
الصراع الاثيوبى ـ الصومالى
١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩
الصراع الايرانى العراقى
ن الحرب الايرانية العراقية
الصراع السنغالى الموريتانى
٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧
الصراع العراقى السورى
٢٤ ، ١٥٨
الصراع العربى الاسرائيلى
١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٢ ،
٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ،
٢٩٢ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،
٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٤
الصراع الليبى التشادى
٣٠ ، ١٣٤ ، ١٦٦
الصراع الموريتانى السنغالى
٢٢ ، ١٣٦ ، ١٦٧ ، ٥٥٧ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦ ، ٥٨١
الصرف الصحى
٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٥٠٦ ، ٥٣٨
الصرف المغطى ، مشروعات
٣٨٨
الصفطاوى ، أسعد
١٠٨ ، ١١٥
صقر ـ ٣٠ . صاروخ مصرى
٢٠١ ن ٥٩٢
صقر ـ ٨٠
٢٠١ ، ٥٩٢
الصقر ، محمد جاسم
٢٨٤
صلاح دياب
٤٣٦
الصليب الأحمر
١٤٤ ، ١٤٥
الصناعات الثقيلة
٥٠٨
الصناعات الصغيرة
٣٩٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦
الصناعات العسكرية
٥١٣
الصناعات الغذائية
٥١٤ ، ٥١٥
الصناعات الكيماوية
٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧
الصناعات الهندسية
٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧
الصناعات التحويلية
٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٣ ، ٥١٦
صندوق تحسين الأقطان المصرية
٣٨٣
صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار
٣٨٥

صندوق التنمية الثقافية
٣٧٣
صندوق التنمية اليابانى ـ الفلسطينى
٨٢
صندوق حماية عائدات الصادرات
ن ستابيكس
صندوق العلاج الاقتصادى البيطرى
٣٧٣
الصندوق المصرى للتعاون الفنى
٥٧٥ ، ٥٧٦
صندوق النقد الدولى
٢٣ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ٢٦١ ، ٣٠٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ،
٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ ،
٤٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٥٥٦ ، ٥٧٦ ،
٥٧٨ ، ٥٨٠
صنعاء
١٣٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٥٦٣
صواريخ قصيرة المدى
٦٥
صوت الشعب الاردنية ، صحيفة
٢٧٣
صوت العرب ، صحيفة
٢٨٤ ، ٤٧٣
الصومال
٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٥٨٥
الصومال الايطالى
١٢٨
الصومال الغربى
١٢٨
الصومال الفرنسى
١٢٨
الصومال الكبير
١٢٣ ، ١٢٨
علاقات خارجية
اثيوبيا
١٢٨
الصياد اللبنانية ، مجلة
٢٧٣ ، ٢٨٣
الصيدلة ، كلية
جامعة القاهرة
٤٣٤ ، ٤٦٨
الصين
٢١ ، ٢٢ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ،
٢٣٢ ، ٤١٨ ، ٥٣١ ، ٥٨١
الميزان التجارى
العالم العربى
٩٥

(ض)

الضاهر ، ميخائيل
١٤٨
الضرائب ، مصلحة
٣٧٨ ، ٣٧٩
الضفة الغربية
٦٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ـ ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٥٩ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ،
٢٤٤ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ،
٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ ،
٥٧١
ضياء الحق ، محمد
٣٦٢

(ط)

طابا
٣٧٣ ، ٣٨١ ، ٤٢٩ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
طارق عزيز
١٤٤ ، ٢٥٦
الطاقة
مصر
٥٠٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦
الطاقة الشمسية
٣٨٩
الطائف
١٤٩ ، ٢٥٠
الطب ، كلية
٤٣٢
طبرق
٥٦١
طرابلس (لبنان)
١٤٧
طرابلس (ليبيا)
٥٧ ، ٢٦٨
طرة ، سجن
٤٦٨
الطريفى ، جميل (نائب رئيس بلدية الخليل المقال)
٣٣٢ ، ٣٣٣
الطريق الى العبودية (كتاب)
١٠
الطفل ، عقد
٣٩٤
الطفولة ، رعاية
٤٠٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢

الطفولة والامومة ، رعاية
٤٦١
طلاب النشاط ، قائمة
٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤
طلعت عبدالهادى رسلان
٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٤١٦
طنطا
٤٢٧
طنطاوى ، سيد
٤٣٥
طهران
١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٢
الطهطاوى ، رفاعة رافع
٤١١
الطوارىء قانون
٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ،
٤٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ،
٤٩٦
طوسون ، شركة
٦١
طوكيو
٧٧ ، ٨٢ ، ١٧٧
طوكيو ، بورصة
١٨٨
الطيران المدنى
مصر/ سوريا
٥٦٣
الطيران المدنى
مصر/ ليبيا
٥٦١

(ع)

عادل حسين
٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٧
عادل والى
٣٨٤ ، ٤٢٥
عاشور ، الحبيب ـ نقابى تونسى
٢٩٨
عاطف صدقى
٣٨١ ، ٤٢٨
العالم الاسلامى
٤٣٢
العالم الثالث
١١ ـ ١٣ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٢ ،
١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٢٠ ،
٢٢٨ ، ٣٥٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
العالم العربى
١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٦٧ ـ ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٢ ـ
٩٥ ، ١١١ ، ١٢٢ ـ ١٢٤ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ـ
١٦٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ،
٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ـ ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ،
٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ،
٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ـ ٣٥٤ ، ٣٥٨ ـ ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،
٤٣٥ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٧٩ ،
٥٩٩ ، ٦٠٠ .
العالم العربى
احوال اقتصادية
٣٤٥ ، ٣٤٨
العالم العربى
سياسة مالية
٣٦٣
العالم العربى
علاقات اقتصادية
ايران
١٥٢
العالم العربى
علاقات خارجية
ايران
١٤١ ، ١٤٣
العالم العربى
علاقات خارجية
تركيا
١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩
العالم العربى
الميزان التجارى
الاتحادى السوفيتى
٥٨ ، ٥٩
العالم العربى
الميزان التجارى
تركيا
١٦١
العالم العربى
الميزان التجارى
الصين
٩٥
العالم العربى
الميزان التجارى
الولايات المتحدة
العالم العربى
الميزان التجارى
اليابان
٨٣
العاملون بالخارج
٣٧٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥
العاملون المدنيون ، قانون
٤١٦
عبادان
١٥١
عبدالله ابراهيم ـ زعيم الاتحاد الوطنى المغربى
٣٠٥
عبدالحاق خليل ـ وزير الدفاع السودانى
١٢٦
عبدالحميد حشيش
٤١٦
عبدالسلام فرج
٤٥٦

عبدالقادر عوده
٤٢١
عبدالكريم عبيد (الشيخ) زعيم حزب الله
٥٤ ، ١٤٨ ، ٥٧٣
عبدالمنعم جمال الدين
٤٢٦
عبدالناصر ، جمال
٤٣٦ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٥٠٦
العدالة الضريبية
٥٤١
عدلى يكن
٤١٢
عدم الانحياز ، حركة
٣٠ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧
عدنان ـ ١ طائرة انذار مبكر عراقية
٢١٠
العدوان الثلاثى ٥٦
٥٠٧
العراق
٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ١٢٤ ، ١٤٤ ـ ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ـ ١٥٩ ، ١٦٢ ـ ١٦٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ـ ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ـ ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ـ ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ـ ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ـ ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

العراق
اقليات
الاكراد
١٥٦
العراق
علاقات خارجية
سوريا
٥٦٥
العراق
علاقات خارجية
مصر
٥٦٥
العرب القطرية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨
العروبة
٤٣٣
عروری ، تيسير ـ محاضر بجامعة بيرزيت
١٠٨ ، ١٠٩
عصمان ، أحمد ـ رئيس الوزراء المغربى
٣٠٢
عصمت عبدالمجيد
١١٢ ، ٥٦٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢
العصيان المدنى ـ الارض المحتلة ـ اسرائيل
٣٢٥
عطا الله ، وادى
٥٢٧
عطية صقر
٤٣٠
العقالى ،الدمرداش
٢٨٥
عل همشمار ، صحيفة
٣٢٧
العلاقات التجارية
ن العلاقات الاقتصادية
العلمانية
١٧ ، ١٩ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢
علوى حافظ
٣٨٣ ، ٣٩١
على سلامة
٣٨٥
على عبدالله صالح ـ الرئيسى اليمنى
١٣٣ ، ٢٤١ ، ٥٦٤
على مزروعى
١٧
على يوسف
٤١١
عمال الحديد والصلب ، اضراب
٤١٨ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ ـ ٤٥٤
العمالة الاجنبية
٤٨٥
العمالة المصرية بالعراق ، قضية
١٤٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٧ ، ٤٥٢ ـ ٤٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦
العمالة المصرية بليبيا ، مستحقات
٥٦٠ ، ٥٦٢
عمان ، سلطنة
٨٣ ، ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ١٦٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨
عمان (عاصمة الاردن)
١٤٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧
عمان العمانية ، صحيفة
٢٧٣
العماوى ، احمد ـ رئيس اتحاد نقابات عمال مصر
٥٦١
عمر عبدالرحمن
٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥
عمر مكرم
١٥
العمرانى ، كريم رئيس وزراء المغرب
٣٠٣
العمل اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
العملة ، تجارة
٤٠٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
عميت ، شولم ـ قائد حرس الحدود الاسرائيلى
٣٢٠
العميد ـ عثمان
٢٨٣
العنصرية
١٩
العنف السياسى
مصر
٢٧ ، ٢٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩
العنف المدنى
٣٣٦ ، ٣٤٣

عواطف عبدالرحمن
٢٨٠ ، ٢٨٢
عوزى رشاش اسرائيلى
٣١٩
عون ، ميشيل (العماد)
٥٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦
عيدالجهاد ، ذكرى
٤٥٠
عين ذار طائرة ليبية
٢١١
عين شمس ، احداث
٣٨٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٩٢
عين شمس ، جامعة
٤٣٣ ، ٤٣٤
عيون موسى ، منطقة
٥٢٦ ، ٥٨١

(غ)

الغاز الطبيعى
مصر
٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
غانا
٥٧٦
الغربية ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٥٩
الغردقة
٥٢٧
الغزالى ، محمد
٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٩٤
الغزل والنسيج ، مصانع
٣٨٩ ، ٥١٧ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤
غزة ، قطاع
٢٦ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٩٩ ـ ١٠٩ ، ١١١ ـ ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ـ ٣٤٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٧ ، ٥٧١
الغزو الاسرائيلى للبنان ـ ١٩٨٢
١٤٧
غنيمة ، احمد عبدالقادر
٤٦٧
الفورى ، سليم
٢٨٣
غينيا
١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩
غينيا بيساو
١٣٧ ، ٥٧٦

(ف)

ف ـ ٤ طائرة
٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٣٢ ، ٥٩٥
ف ـ ١٤ رد (طائرة حربية امريكية)
٤٧
ف ـ ١٥ (طائرة حربية امريكية)
٤٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦
ف ـ ١٥ سى / دى طائرة امريكية
٢١١
ف ـ ١٦ (طائرة حربية امريكية)
٤٨ ، ٧٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ـ ٥٩٨
ف ـ ١٦ د
٥٩٨
ف ـ ١٦ سى
٥٩٨
ف ـ ١١٧ (طائرة حربية امريكية)
٤٧
ف ـ ٢٠٠٠
٢١١ ، ٢١٨
الفاتيكان
٢٤٨
فاروق ابو زيد
٢٧٤ ، ٢٧٥
فالكون ـ نظام انذار مبكر
٢١٠
فاير بى طائرة بدون طيار
٢٠٨
فتح ، حركة
١١٥ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٤٣
فتحى رضوان
٤٢٧
فتحى محمد على امين النشاط التجارى والصناعى
٤٠٤
الفجر ، صحيفة تونسية
٢٩٦
الفحم
٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
فرانكفورت
١٧٠
الفرانكفورتر الجمانية ، صحيفة
٢٢٧
فرنسا
١٧ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ـ ٦٩ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٣٣٤ ، ٣٥٧ ، ٤٧١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٧٨ .
فرنسا
الثورة الفرنسية
احتفالات مرور مائتى عام
٥٥٧

فروج ـ ٧ (صواريخ سوفيتية)
٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤٨
فريح ، سعيد
٢٨٣
فريد عبدالكريم
٤٤٦ ، ٤٥١
فريدمان ، ميلتون
١٥
الفساد
مصر
٣٩٧ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٤٦ ، ٤٧٩ ، ٥١٨ ، ٥٢٠
فضل الله ناصر وزير الدولة السوداني للنقل والمواصلات
١٢٥
الفلاشا ، تهجير
ن اليهود الاثيوبيين
الفلبين
٧٧ ، ٧٨
فلسطين
٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ـ ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٣٢٦ ، ٤٣٧ ، ٥٧٣
فلسطين
علاقات خارجية
مصر
٥٧٠
فلسفة المواجهة (كتاب)
٤٢٩ : ٤٣١
فلنر ، مائير زعيم الحزب الشيوعى الاسرائيلى (راكاح)
١٠٥
فنزويلا
١٧٩ ، ١٨٦ ، ٥٧٧
فنلندا
٥٣١ ، ٥٧٨
فهد مركبة قتال مصرية
٢٠١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩
فهد بن عبدالعزيز ـ عاهل السعودية
٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٥٦٩
فهد بن عبدالعزيز
زيارات خارجية
الاردن
١٤٦
فهد بنعبدالعزيز
زيارات خارجية
مصر
٣٩٥ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦
فوركوتا الشمالية
٣٧
الفوسفات
٥٨ ، ١٣٧
فوكويانا
١٠ ، ١٨
الفولجا ، نهر
٣٦
فوبوس ـ ١ (سفينة فضاء سوفيتية)
٤٢
فيبر ، ماكس
١٠
فيتنام
٥٣
الفيتو
٦٣ ، ٢٦٠
فيد أرى رادار
٢١٠
فيكتور ـ ٣ (غواصة امريكية)
٤٧
فيلبيس ، شركة
٦١
الفيروسيليكون ، مصنع
٣٨٩
الفيوم ، محافظة
٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢ ، ٤٩٢
فيينا
٣٨ ، ٥٥

(ق)

القادسية مدفع عراقى
٢٠٢
قانون الصحافة التونسى ـ ١٩٨٩
٢٩٦
قانون الصحافة المصرى ـ ١٩٨٠
٢٩٦
قانون المطبوعات ـ الامارات العربية المتحدة
٢٧٨
قانون المطبوعات السعودى
٢٧٨
قانون المطبوعات القطرى
٢٧٨
القاهرة
١٧ ، ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ـ ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٠٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٨ ، ٤٦٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ ، ٥٧٦ ، ٥٧٩
القاهرة للزيوت والصابون ، شركة
٣٧٥
القبس الدولى ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤
القبس الكويتية ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤
قبلان ، عبدالامير
١٤٩
القدس
٨٠ ، ٩٨ ـ ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٧ ، ٢٤٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢
القدس الشرقية
٢٢ ، ٦٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٥٧١
القدس العربية
٣٣٥

القدس العربية ، صحيفة
٢٨٤
القذافى ، معمر ـ الرئيسى الليبى
١٣٤ ، ٢٣٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢
القرآن الكريم
٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٤٨٠
القرآن الكريم ، اذاعة
٤١٨
قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١
١٠٩ ـ ١١١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤
قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤
١٠٩ : ١١
قرار مجلس الامن ٢١٢
١١٠
قرار مجلس الامن ٢٤٢
٦٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ـ ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
٢٥٣ ، ٣٢٨ ، ٥٧١
قرار مجلس الأمن ٣٣٨
٦٦ ، ١٠٦ ، ١٠٩ : ١١١ ، ١٦٣ ، ١١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ،
٣٢٨ ، ٥٧١
قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥
٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥
قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٨
٢٥٣
قرار مجلس الامن رقم ٥٠٩
٢٥٣
قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨
١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦
القرضاوى ، يوسف
٤٣٠
القرم ، شبة جزيرة
٣٦
القرن الافريقى
١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٥٨٥
القروى ، حاق ـ رئيس وزراء تونس
٣١٠
القصاص الاسلامى ، منظمة
٤٢٥ ، ٤٢٦
القضاء المصرى
٢٨
القضاة ، مذبحة
٣٩٧
القضاة ، نادى
٣٩٧ ، ٣٩٨
القضية الفلسطينية
ن الصراع العربى الاسرائيلى
القطاع الخاص
ايران
١٥١
القطاع الخاص
تركيا
١٥٩
القطاع الخاص
مصر
٣٧٦ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،
٥١٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٦٧ ، ٥٨٨
القطاع العام
مصر
٣٧٥ : ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ،
٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٠٤ : ٥١٠ ،
٥١٢ : ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٧ :
٥٤٩
قطر
٨٣ ، ٩٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٦٣ : ١٦٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣٦٣ ،
٣٦٥ ، ٤٥٩ ، ٥٩٩
القطن
٥٨ ، ٩٥ ، ١٣٧ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥٥٣
القليوبية ، محافظة
٤٦٢
القمح
٥٧ ، ٨٩ ، ١٥٩ ، ٥٣٦
القمع العسكرى الصينى
٩٠
القمة الافريقية ـ اديس ابابا ـ يوليه ١٩٨٥
١٢٤
القمة الافريقية ـ اديس ابابا ـ يولية ١٩٨٩
١٠٨ ، ٥٧٤
القمة الافريقية ـ اديس ابابا ـ ١٩٩٠
٥٧٤
القمة الالمانية الفرنسية ـ اكتوبر ١٩٨٩
١٨٢
قمة الانتفاضة
ن القمة العربية ـ الجزائر ـ ٨٨
القمة الأوروبية ـ مدريد
١٨٠
قمة التعاون الخليجى ـ ٩
١٤٥
قمة التعاون الخليجى ـ ١٠
١٤٥
قمة دول عدم الانحياز ـ بلجراد ـ يوليه ١٩٨٩
١٨٦ ، ٢٤٩ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
القمة العائمة
٤١ ، ٤٩ ، ٢٤٣
القمة العالمية ـ تورنتو ـ ٢١ يونيه ١٩٨٩
٦٦
القمة العربية ـ الافريقية ـ مارس ١٩٩٠
١٣٦
القمة العربية ـ ١٠ ـ نوفمبر ١٩٧٩
٢٥٨
القمة العربية ـ بغداد ١٩٧٨
٥٥٨ ، ٥٥٩
القمة العربية ـ ١٢ ـ فاس ١٩٨٢
١١٠ ، ١١١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٨ ، ٥٥٩
القمة العربية ـ الجزائر ـ ١٩٨٨
٩٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٣٢٦
القمة العربية ـ الدار البيضاء ١٩٨٩
٢٤ ، ٦٥ ، ١٠٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥٩ ، : ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣٣٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ؛ ٥٦٦ ،
٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٨٩
القمة العربية ـ عمان ـ ١٩٨٧
٦٥ ، ٢٣٩ ، ٥٥٨

القمة العربية المصغرة ـ الرياض ـ ١٩٧٦
٢٤٢
القمة الفرنكوفونية ـ داكار
١٣٩
قمة اللجنة الثلاثية ـ وهران ـ يونيه ١٩٨٩
٢٤٨
قمة مجلس التعاون العربى ـ عمان ـ فبراير ١٩٩٠
٢٦٠
قنا ، محافظة
٤٢٧ ، ٤٥٩
قناة السويس
٤٧٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ،
٥٨٤
القوات البحرية المصرية
٥٩٤
القوات البرية الاسرائيلية
٢٠٤
القوات البحرية السعودية
١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤
القوات الجوية المصرية
٥٩٥
القوات المسلحة الاثيوبية
١٣١ ، ١٣٣
القوات المسلحة الأردنية
١٠٠
القوات المسلحة الاسرائيلية
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٤١
القوات المسلحة التركية
١٥٣
القوات المسلحة السوفيتية
٥٤
القوات المسلحة المصرية
٣٠ ، ٢٠٣ ، ٤١٠ ، ٥٧٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ : ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠
القوات المسلحة الموريتانية
١٣٦
القوانين الاستثنائية
٣٩٦ ، ٤٧٢
القوائم الحزبية ، انتخابات
٣٨٢
قوص
٤٢٤
القوميات ، مشكلة
٣٦
القوة ـ ١٧ (منظمة التحرير الفلسطينية)
٣١٦
القوى المحجوبة عن الشرعية
مصر
٢٨ ، ٢٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٩ ،
٤٥١ ، ٤٥٣

(ك)

ك . س ـ ١٣٥ طائرة صهريج
٢٠٩
كاتيوشا ، قذائف
١١٦ ، ١١٧
كاراباخ ، ناجورنو ، اقليم
٣٦
كارتر ، جيمى ـ الرئيس الامريكى الأسبق
١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ : ١٣٤ ، ٥٦٩
كارلوتشى (وزير الدفاع الامريكى السابق)
٤٤
الكاريبى ، حوض
١٧٥
كاريللو ، سانتياجو ـ زعيم الحزب الشيوعى الاسبانى
٩
كازاخستان
٣٦ ، ٣٧
كالفان ماريان (رئيس وزراء رومانيا)
٥١
كامب ديفيد ، اتفاقية
١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ،
٣٤٠ ، ٤٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٨٤
كاميسو ، ميشيل ـ مدير عام صندوق النقد الدولى
١٨٣
كامل زهيرى
٤٦٥
الكاميرون
٢٥٥
الكاندو ، مفاعلات
٥٣٢
كايفو ، حكومة (اليابان)
٧٠ ـ ٧٢
كايفو رئيس وزراء اليابان
٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ـ ٨٢
كبيرى ، كاسا ـ سكرتير اللجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبى
١٢٣ ـ ١٢٥
الكتاب الاحصائى الاسرائيلى ـ ١٩٨٧
٣٢٣
كرامنيويارسك
٤٠
كراكاس
١٨٦
كرام ، ويليام ـ رئيس الاركان الامريكى
٤١
كرم زيدان
٤١٦
الكرمك ، مدينة
١٢٧ ، ٥٦٩

الكرملين
٧٦ ، ١٩٣
كرن ، مدينة
١٣١
كرتيتسو ، ايجون
٥٠
كرة القدم
كأس العالم ١٩٩٠
٥٦
كروز ، صاروخ
٤٢ ، ٤٤
كرومر
٤١١
كريستيفا ، جوليو باحثة فرنسية
١٨
كريشكوف ، فلاديمير (رئيس لجنة امن الدولة السوفياتي)
٣٦
كسلا ، مدينة
١٣٢
الكفاح العربي اللبنانية ، مجلة
٢٧٣
كفر الشيخ ، احداث
٣٨٠
كفر الشيخ ، محافظة
٣٧٣ ، ٤٢٤ ، ٤٦٢ ،
كل العرب ، صحيفة
٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢
كل الناس
٤٧٤
كمال احمد
٤٤٥
كمبوتشيا
٥٣
كمبوديا
٧٨
كندا
١٧٨ ، ٣٣٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢
الكنيست الاسرائيلي
٩٩ ، ١٠٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٩
كهرباء
شبكات
العراق / تركيا
١٥٦
كوبا
١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٥٣١
كوبرا ـ ١٥ (هليكوبتر امريكية)
٤٥
الكريبون ، انسحاب
١٢١ ، ١٢٣
كورال سي (حاملة طائرات امريكية)
٤٧
كورفيت (زوارق حربية)
٢١٧
كوروتيشيني ، فيتالي (رئيس تحرير اجونيك السوفياتية)
٣٦
كوريا
٧٦ ، ٧٨ ، ٢٣٠ ، ٥٣١
كوريا الجنوبية
١٢ ، ١٣ ، ١٧٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣١
كوريا الديموقراطية الشعبية
٧٧ ، ٧٨ ، ٤٤١
كوزباس ، مناجم
٣٧
الكوك ، مصنع
٥٢٦
كولومبيا ، جامعة
١١٣
كولومبيا ، شركة
٧٦
كولومبيا ، مكوك امريكي
٤٢
الكوم الأحمر ، أحداث
٣٨٧
كوم امبو
٣٨٩
كومار زوارق بحرية حربية
٢١٥ ، ٢١٧
كوماندو هليكوبتر
٥٩٧
الكوميكون
٦٤ ، ٦٥ ، ٢٥٤ ، ٣٩٤ ، ٥٥٤
الكونجرس الأمريكي
٣٧ ، ١٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ ، ٣٣١ ، ٥٧١ ، ٥٨٠
كوندور ـ ٢ (صاروخ)
٢٢١ ، ٢٢٢
كونسيرتيوم
١٧١
الكويت
٢٠ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ،
١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ،
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ،
٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤٧٣ ، ٥٥٦ ، ٥٦٦ ،
٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٩
كيرنن
٤١٢
كيروف (طراد سوفياتي)
٤٧
كيلو (غواصة سوفياتية)
٢١٧
كيووا ـ ٥٨١ (هليكوبتر امريكية)
٤٥ ، ٤٦
كيلي ، جون
٣٣٣
كينان ، جورج
٣٧
كينيا
١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
كينيا
علاقات خارجية
اسرائيل
٢٥٥
كييف ، مدينة
٥٥

(ل)

لاتيفيا
٣٥ ، ٣٦
لاجنو ٤٠٨
٣٤٢
اللاجئون الاثيوبيون
١٣٠
اللاجئون الفلسطينيون
٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢
لاريجانى ، محمد جواد نائب الخارجية الايرانية
١٤١
لافاييت (غواصة امريكية)
٤٣
لافى (طائرة اسرائيلية)
٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢١١
لانس (صاروخ امريكى)
٤٥ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢
لاكوربيه دى ليجبيت
٤٧٠
لامبسدوروف (رئيس حزب الاحرار الالمانى الغربى)
٢٢٧
لاهاى
١٥٢
لبنان
٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢١٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٤٠٩ ، ٤٣٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٩ ، ٥٨٥
لبنان
اقليات
المارونية
١٤٩
رئيس الجمهورية
٢٥١
رئيس مجلس النواب
٢٥١
مجلس الوزراء ـ سلطة
٢٥١
النزاع الداخلى المسلح
٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٩
لبنان جنوب
١١٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٥٥ ، ٣٣٨
الجنة بن اليسار
٣٤١
اللجنة الثلاثية (الأزمة اللبنانية)
٥٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣
اللجنة الثلاثية (الأوروبية)
٢٥٢
اللجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى ـ الكويت
٢٥٥
اللجنة السباعية (العربية)
٢٤٣
اللجنة السداسية (العربية)
٢٤٦ ، ٢٤٧
اللجنة العربية لتخليد عبدالناصر
٤٤٤ ، ٤٤٩
اللجنة المصرية للدفاع عن الديموقراطية
٤٢٨
للسيب ميكرون سيكلون
٦٢
لطفى السيد
٤١١ ، ٤١٤
لطفى واكد
٤٧٤
لنابلوم ، شارلز
١٤
لندن
١٨٧ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤
لندن ، بورصة
١٨٧
اللواء اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
لوبن
١٧
لوس انجيلس غواصة امريكية
٤٤ ، ٤٧
لوكا ، جان عالم فرنسى
١٩
لوكسمبورج
٦٢ ، ١٨٠ ، ١٨١
لوكهيد ، فضيحة
٧١
لومى ، اتفاقيات
٢٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧
الليبرالية
٤١٤
الليبرالية الاقتصادية
٥١ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ٢٩١ ، ٤١٨
الليبرالية السياسية
٩ ، ١٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ١٩٦ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥
ليبرفيل
١٣٤
ليبو (فرقاطة ايطالية)
٢١٧
ليبيا
١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٣٨٥ ، ٤٠٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨
ليبيا
علاقات خارجية
تشاد
١٣٤ ، ١٣٦

علاقات خارجية
مصر
٥٨٩
ليبيريا
علاقات خارجية
اسرائيل
٢٥٥
ليتوانيا
٣٥ ، ٣٦
الليرة السورية
٣٥٦
ليريا ، مدينة
١٢٦
ليزهى ، فانج (منشق صينى)
٨٩
ليفى ، دافيد وزير الاسكان الاسرائيلى
٣٣١
ليكود (تكتل)
٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٣٣٥
الليكود
ن اسرائيل
احزاب سياسية
لينينجراد
٣٥
ليوجار ، ستيفن (كبير المفاوضين الأمريكية)
٣٩

(م)

م - ٧ صاروخ
٥٩٧
م -٩ صاروخ
٥٩٧
م - ٦٠ دبابة
٥٩٣
م - ١٠١ مدفع امريكى
١٩٩
م - ١٠٢ مدفع امريكى
١٩٩
م - ١١٣ ا ناقلة جنود
٢٠١
م - ١١٧ مدفع امريكى مضاد للطائرات
١٩٩
مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب - ٧ - الدورة السادسة
٢٨١
المؤتمر الاسلامى
٢٥٩
مؤتمر الاشتراكية الدولية - يونية ١٩٨٩
٤٠٩
مؤتمر باريس - يناير ١٩٨٩
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٥٧
المؤتمر البرلمانى - ٥ - ابو ظبى - يونية ١٩٨٩
٣٩٢
مؤتمر حزب التجمع - الثالث - يناير ١٩٩٠
٤٣٩
مؤتمر حزب جبهة التحرير الجزائرى - ٦ - نوفمبر ١٩٨٨
٣١٠
مؤتمر الحزب الشيوعى - ٢٠ - ١٩٦٥
٩
مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى - ١٣ - اكتوبر ١٩٨٧
٨٧
مؤتمر حزب العمل - الخامس
٤٢٣
المؤتمر الدولى للسلام (الصراع العربى الاسرائيلى)
٥٣ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣ ،
٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣
مؤتمر رجال الاعمال السعوديين - مايو ١٩٨٩
٢٥٨
مؤتمر زعماء حلف الناتو - ٤٠ - ١٩٨٩/٥/٢٩
٣٩
المؤتمر الشعبى للحزب الوطنى - يناير ١٩٨٩
عين شمس
٤٠٨
المؤتمر الطارىء للحزب الشيوعى السوفيتى - يونية ١٩٨٨
٣٤
مؤتمر القمة الافريقى الاول - ١٩٦٣
١٢٨
مؤتمر القمة الصينى السوفيتى - إبريل ١٩٨٩
٩٠
المؤتمر القومى العام للحزب الوطنى - ٥ - ٢٠/ ٢٢ يوليه
٤٠٥
مؤتمر كانبرا - سبتمبر ١٩٨٩
٢٥٧
المؤتمر المظله
٣٣٦
مؤسسة التمويل الدولية
١٧٤
ماتسوشيتا ، شركة
٩٢
ماجلان - (سفينة فضاء امريكية)
٤٢
مارشال ، مشروع
٦٤
المارك الالمانى
١٧٠ ، ١٧٣
ماركافا - ١ (دبابة اسرائيلية)
٢٠٢ ، ٢٠٣
ماركافا - ٢
٢٠٣
ماركافا - ٣
٢٠٣ ، ٢٢٩
ماركس ، كارل
٨ ، ١٠
الماركسية
٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤١٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ،
٤٤٢

الماركسية اللينينية
١٢٠ ، ١٩٣ ، ٤٤٢
المارينز
٤٧
المارينز
ن القوات البحرية
مازوفيتسكى ، تاديوش (رئيس الدولة البولندى)
٥٠ ، ٥٦
ماستيف طائرة بدون طيار
٢٠٨
ماسليكون ، يورى (عضو المكتب السياسى السوفياتى)
٣٦
ماعوز حاييم ، مستوطنة
٣١٩
مالطة
٤٩
المالك والمستأجر ، علاقة
٤١٦ ، ٤٢٧ ، ٤٧٨
مالى
١١٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨
ماليزيا
٧٨
مان ، ايرما أولد
١٢
المانيفستو الراسمالى
١٤
مانديلا ، نلسون
٥٧٥
مانوتالى ، سد
١٣٨
مانوشى ، ابل (مفوض السوق الأوروبية المشتركة)
٦٦
مايك كومسرموليتسى (غواصة سوفياتية)
٤٧
مايو ، صحيفة
٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ـ ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ـ ٤٩٥
مباحث أمن الدولة
٤٣٠ ، ٤٦٥
مباحثات أمريكية ـ سوفياتية لتخفيض الاسلحة الكيماوية ـ جنيف
٤٠
المبادرة الامريكية
٦٧
مبادرة السلام الفلسطينية
٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤
مبادرة شامير
٣٣٤ ، ٣٣٧
المبادرة المصرية
٦٧
متيزيا ، أمرام (قائد عسكرى اسرائيلى)
٣١٨
مجال جبريل ، منطقة
٥٢٧
المجالس القومية المتخصصة
٣٨٨
المجاهدون الافغان
٤٣٤ ، ٤٦٠
المجتمع الاثيوبى ، تجبيش
١٢٠
المجتمعات العمرانية الجديدة
٤٥١
المجر
١٠ ، ١٦ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٨٠ ، ١٧٩ ، ٤١٨ ، ٥٣١
المجلس الاسلامى الشيعى الأعلى
١٤٧ ؛ ١٤٩
المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية
٥٣٠
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥١
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٤٣١
المجلس الأعلى للصحافة (المصرية)
٢٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٤٧٢
المجلس الاعلى للهيئات القضائية
٣٩٧
مجلس الامن الدولى
١٧ ، ٢٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨
المجلس الأوربى ـ بروكسل ـ ٢٨ يوليو ٨٩
٦٦
المجلس الأوربى ـ مدريد ـ يونيو ٨٩
٦٦
مجلس تركى / أمريكى ـ للدفاع الوطنى
١٥٤
مجلس التعاون الخليجى
٢٣ ، ٢٩ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٤٥٣ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦
مجلس التعاون العربى
٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٣٦ ، ٤٦٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩
مجلس الدولة
٤٠٢ ، ٤٠٣
مجلس السوفييت الأعلى
٣٤
مجلس الشعب
٢٧ ، ٢٨ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠
مجلس الشعب ـ انتخابات ـ سبتمبر ١٩٨٦
٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦
مجلس الشعب ـ أنتخابات ـ ١٩٨٩
٣٠٠
مجلس الشعب ـ انتخابات ـ ١٩٨٤
٢٩٧ ، ٣٠٠
مجلس الشعب ـ انتخابات ـ ١٩٨٧
٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠
مجلس الشورى
٢٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ،

٣٩٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٤٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٨٠
مجلس الشيوخ
٤٩١
مجلس القضاء الاعلى
٤٠١
المجلس القومى للسكان
٤٦٢
المجلس القومى للطفولة والأمومة
٣٧٣
مجلس النواب
٤٩١
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
٢٦٣
المجلس الوطنى الفلسطينى ـ الجزائر ـ ١٩٨٨
٢٧ ، ٦٦ ، ١١٠ ، ٢٤٣ ، ٣٢٨ ، ٥٥٨
المجمع الاسلامى
٣١٥
مجمع البحوث الاسلامية
٣٨٢ ، ٤٨٠
مجموعة الـ (٢٤)
١٨٣ ، ١٨٦
مجموعة الـ (٦٦) (النامية)
١٧٦
مجموعة الـ ٧٧ (النامية)
٢٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦
المحادثات الاثيوبية الارتيرية ـ اتلانتا ـ سبتمبر ٨٩
١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣
محاذير محمد رئيس وزراء ماليزيا
٧٨
المحاكمات التاديبية
٣٨٢
محتشمى ، على اكبر ـ وزير الداخلى الايرانى
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩
المحكمة الادارية العليا
٣٩٥ ، ٤٠٢
محكمة أمن الدولة العليا
٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١
المحكمة الدستورية العليا
٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠
محكمة العدل الدولية
٣٨ ، ١٣٥
محكمة العدل العربية
٢٥٨
محكمة القيم
٤١٧
محكمة النقض
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٣
محلابى ، محمد جعفر مندوب ايران بالأمم المتحدة
١٤١
المحلاوى (الشيخ
٤٢١
محمد حسنى مبارك
٢٢ ، ٣٠ ، ٨١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ٢٣٧ ،
٢٤٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٣ ،
٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٢ ،
٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٥٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ـ ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١
محمد الخامس ملك المغرب الراحل
٣٠٥
محمد زكى ابراهيم
٤٣٠
محمد سرحان
٤١٦
محمد سعيد نادو رئيس وفد جبهة تحرير أرتيريا
١٢٥ ، ١٣٣
محمد سياد برى
١٢٨ ، ١٢٩
محمد عبد الحليم موسى
٤٧٤
محمد عبده
٤١١
محمد عصام الدين
٤٩٥
محمد على (الوالى)
١٥ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧
محمد على حافظ
٢٨٣
محمد فتحى سرور
٤٨٣
محمد فتحى عبد الباقى ـ رئيس مصلحة الضرائب
٣٧٨
محمد كرم
٢٨٣
محمد متولى
٤١٦
محمود حسن محمد عضو اللجنة التنفيذية وقائد عام جيش التحرير الارتيرى
١٣٢
محمود حسين
٤١١
محمود نور الدين
٤٩٥
المحيط الاطلنطى
١٧٦ ، ١٨٩
المحيط الهادى
١٧٦
المحيط الهندى
١٢٣
المخابرات العامة ، جهاز
مصر
٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦
المختار الاسلامى ، مجلة
٤٢٦
المختبر الأوروبى لفيزيقاء الجسيمات
٦٢
المخدرات
٣٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٧ ،
٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥
المخدرات ، تجارة
١٧٨ ، ١٨٠

المدخرات ، مشكلة
٤١٦
مدريد
٢٣
المدعى العام الاشتراكى
٣٧٢
مديرية أمن القاهرة
٤٣٠
المديونية ، مشكلة
٧٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
٥٥٧ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩
المرأة ، تشغيل
٣٨٩
المرأة ، تنمية
٣٩٤ ، ٤٠٥ ، ٤١١ ، ٤٣٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩
المراغى ، محمود
٤٤٧ ، ٤٧٤
مراكز القوى ، قضية ، مايو ٧١
٢٩٣
مرتضى
١٤٣
مروخاى ، اسحاق قائد عسكرى اسرائيلى
٣١٧ ، ٣١٨
المركب ١٠٠٠ طائرة بدون طيار
٢٠٨
مركز الدراسات الاستراتيجية ـ جامعة تل ابيب
٣١٨
مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت
٢٧٥
مركز الدراسات الوطنية للحزب الوطنى ـ كفر الشيخ
٤٧
المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة
٢٥٨
مركز يافا للدراسات الاستراتيجية
١٠٢
مروة ، جميل كامل
٢٨٣
مزالى ، محمد رئيس وزراء تونس
٢٩١
المساء ، صحيفة
٢٧٣
المساجد الاهلية
٤٣٠
المستقبل ، مجلة
٢٨٣
المستوطنات
٩٨ ، ١٠٠
مسقط
٣٦٩
المسلمون
١٧
المسيحيون
١٧ ، ١٢٠
المشير ، عبد الله
٤٣٠
مشروع بيجين للحكم الذاتى
٣٤١
مشروع رابين
٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦
مشكلة الشرق الأوسط
ن الصراع العربى الاسرائيلى
مصر
١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٥٢ ،
١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ،
٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ،
٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ،
٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،
٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ،
٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ،
٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ،
٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠١ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ،
٥١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،
٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٢٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ،
٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ،
٢٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ،
٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ،
٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ،
٥٧٤ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٨ ،
٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ،
مصر
أحزاب
الاحرار
٣٠٠ ، ٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ،
٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢
مصر
أحزاب
الأمة
٣٠٧
مصر
أحزاب
التجمع الوطنى الوحدوى
٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ،
٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،
٤٥٣ ، ٤٧٢ ، ٥٦٩
مصر
أحزاب
العمل الاشتراكى
٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ،
٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ،
مصر
أحزاب
الوطن الديمقراطى
٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ،
٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،

٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،
٥٥٧

مصر
احزاب
الوفد الجديد
٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٥٦٩

مصر
علاقات خارجية
الاتحاد السوفياتى
٥٨٠

مصر
علاقات خارجية
اثيوبيا
١٢٤

مصر
علاقات خارجية
اسرائيل
٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤

مصر
علاقات خارجية
السعودية
٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧

مصر
علاقات خارجية
السودان
٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩

مصر
علاقات خارجية
العالم العربى
٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٨١

مصر
علاقات خارجية
العراق
٥٦٥

مصر
علاقات خارجية
فلسطين
٥٧٠

مصر
علاقات خارجية
ليبيا
٥٨٩

مصر
النخبة الحاكمة
٢٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٣٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٥٢٢

مصر
نقابات عمالية
٤٣١ ، ٤٣٢

مصر
نقابات مهنية
٤٣١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩

مصر
نقابات مهنية
الأطباء
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٨، ٤٦٩

مصر
نقابات مهنية
البيطريون
٤٤٧

مصر
نقابات مهنية
تجاريون
٢٨ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٦٦

مصر
نقابات مهنية
التطبيقيون
٢٨ ، ٤٦٧

مصر
نقابات مهنية
الصحفيون
٢٨ ، ٢٧٦ ، ٢٩٧ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣

مصر
نقابات مهنية
الصيادلة
٢٨ ، ٣٨٠ ، ٤٣٧ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨

مصر
نقابات مهنية
المحامون
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٨٠ ، ٤٠٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ،
٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٩٧

مصر
نقابات مهنية
المعلمون
٤٣٢ ، ٤٥٦

مصر
نقابات مهنية
المهندسون
٢٨ ، ٢٩٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦

مصر الفتاة
٢٤٠ ، ٤٢٥

مصطفى شردى
٤١٦ ، ٤٧٤

مصطفى كامل (الزعيم)
٤١١

مصطفى كامل مراد
٤٢٥

مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى
٤٠٧ ، ٤٧٤ ، ٤٩٢

المصلحة القومية (مجلة)
١٨

المصنع ٢٠٠ الحربى
٥٩٠ ، ٥٩٧

مصنع الكيماويات
ليبيا
١٧

المصور ، مجلة
٤٧٣

مضر بدران رئيس وزراء الاردن
٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣
المطبوعات ، قانون
٤٧٠
مطروح ، محافظة
٤٦٢ ، ٥٦١
معاهدة الاخاء والوفاق التونسية الجزائرية ١٩٨٢
١٣٨
معاهدة ازالة القوات النووية متوسطة المدى
٧٣
معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة المدى ـ ١٩٨٨
٣٤
معاهدة الدفاع المشترك
مصر/ السودان
٥٨٤ ، ٥٨٩
معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ـ ١٩٧٢
٤٢
معاهدة السلام مصر اسرائيل
ن كامب دافيد ، اتفاقية
المعهد الثقافي العربي الافريقي
٢٥٥
معهد الدراسات السياسية (حزب الوفد)
٤١٦
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن
٤٦ ، ٢٠٦
المعوقين
٤٥٨ ، ٤٦١
المنارة ، منطقة
٥٢٦
المغرب
٢٥ ، ٥٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٤٧٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩
المغرب
احزاب سياسية
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣
المغرب
احزاب سياسية
الاتحاد الدستوري
٣٠٢ ، ٣٠٤
المغرب
احزاب سياسية
الاتحاد الوطني
٣٠٥
المغرب
احزاب سياسية
الاستقلال
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
المغرب
احزاب سياسية
التجمع الوطني للاحرار
٣٠٢
المغرب
احزاب سياسية
التقدم والاشتراكية
٣٠٢
المغرب
احزاب سياسية
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية
٣٠٦
المغرب
احزاب سياسية
الحركة الشعبية
٣٠٢
المغرب
احزاب سياسية
الحزب الشيوعي
٢٩٥
المغرب
احزاب سياسية
الديموقراطي الاشتراكي
٣٠٦
المغرب
احزاب سياسية
الوطن الديموقراطي
٣٠٢
المغرب
النخبةالحاكمة
٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦
مفاعلات نووية
العراق
٢٣١
المقاومة الفلسطينية ، خروج (لبنان
١٤٧
مقديشيو
١٣٠
مكرم محمد احمد
٤٦٥ ، ٤٧٣
المكسيك
١٧٩ ، ٣٦١ ، ٥٣١
مكة المكرمة
١٥٢
الملا ، احمد
٥٧٤
الملح والصودا ، شركة
٣٧٥
ملحم ، محمد
١١٥
المملكة المتحدة
ن بريطانيا
هليكوبتر
مي ـ ٨
٥٩٧
المنامة
٢٦٩
منتدى الفكر العربي ـ عمان
٢٧٥ ، ٣٩٢
منتظرى ، آية الله
١٤١

منجستو الرئيس الاثيوبى
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
منجستو
زيارات خارجية
مصر
١٢٤
منصور خالد ـ أحد قيادات الحركة الشعبية بجنوب السودان
١٢٦
المنصورة ، جامعة
٤٣٣ ، ٤٣٤
المنصورة ، مدينة
٤٣٩
المنظمات الاقليمية العربية
٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥
منظمة التحرير الفلسطينية
٢٢ ، ٢٧ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٥٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ،
٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ،
٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣
منظمة التحرير الفلسطينية
اللجنة التنفيذية ـ القاهرة ـ نوفمبر ٨٩
٥٧١
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦
منظمة التنمية الصناعية
ن يونيدو
منظمة جنوب شرق آسيا
٧٧ ، ٧٨
منظمة الدول المصدرة للبترول
ن أوبيك
منظمة الصحة العالمية
٣٣١
المنظمة العربية للتنمية الصناعية
٢٥٨ ، ٥٩٨
المنظمة العربية للثروة المعدنية
٢٥٨
المنظمة العربية لحقوق الانسان
٢٧٠
المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس
٢٥٨
منظمة الوحدة الأفريقية
٣٠ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٥٥ ، ٥٥٧ ،
٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨١
منغوليا
٤٦
المنوفية ، جامعة
٤٣٣
المنوفية ، محافظة
٤٠٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢
منى مكرم عبيد
٤١٦
المنيا ، جامعة
٤٣٣ ، ٤٣٤
المنيا ، محافظة
٤٥٩ ، ٤٩٢
المهدى بن بركة زعيم حزب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية المغربية
٣٠٦
المهدى ، مبارك الفاضل (وزير الداخلية السودانى)
١٢٦
مهرجان الشباب والطلاب ـ١٣ ـ بيونج يانج
٤٤١
المهرجان العالمى للشباب
٤٥١
مهرجان القاهرة السينمائى الدولى
٣٩٠ ، ٣٩١
الموازنة الأردنية
٣٦٨
الموازنة التونسية
٣٦٤ ، ٣٦٦
الموازنة السعودية
٣٦٥
الموازنة الكويتية
٣٦٥
موبوتو الرئيس الزائيرى
١٣٩
موداعى ، اسحاق
١٠١ ، ٣٣١
موريتانيا
٥٨ ، ٥٩ ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٤٦ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥
موريتانيا
علاقات خارجية
السنغال
١٣٦
موريس ، سانتا
١٢
موزمبيق
٥٧٧
موسكو
٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ،
٣٣٨ ، ٣٥٣
موسيكتو طائرة استطلاع
٢٠٨
موسوى ، حسين مير رئيس وزراء ايران
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥١
موسوى ، عباس
١٤٩
موسيفينى ، يورى الرئيس الأوغندى
١٢٧
موى ، دانيال اراب الرئيس الكينى
١٢٧
مويسييف ، ميخائيل رئيس الاركان السوفياتى
٤١
ميا ـ ٤ طائرة قاذفة أمريكية
٤٤
مياه جوفية
مصر
٥٢٦
ميتران ، فرانسوا
٦٧ ، ٩١ ، ١٠٧ ، ١٣٩ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٥٧١
ميتسوزوكا ، هيروش وزير التجارة اليابانى
٧٤

الميثاق الوطنى الفلسطينى
١٠٧ ، ٤٥٤
ميج ـ١٧
٥٩٦
ميج ـ٢١
٥٩٦
ميج ـ٢٣ فلوجر
٢٣٢
ميج ـ٢٥
٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٣٢
ميج ـ٢٩
٤٨ ، ٢٣٢
ميج ـ٣١
٤٨ ، ٢١١
ميجاتبس (طاقة)
٦٢
ميدان السلام السماوى (الصين)
٨٩ ، ٩٠
ميدجتمان صاروخ أمريكى
٤٣
ميريفيديف ، روى مؤرخ سوفياتى منشق
١٠ ، ١٦ ، ٣٥ ، ٣٦
مير ـ (مجمع فضائى سوفياتى)
٤٢
ميراج ـ٣
٢٢٣ ، ٢٣٢
ميراج ـ٥
٢٠٩ ، ٢١١
ميراج ٢٠٠٠
٢١١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨
الميرغنى ، أحمد زعيم الحزب الاتحادى السودانى
١٢٥
ميشيل عون
٥٦٢ ، ٥٦٩
ميلز ، س ـرايت
١٤
الميليشيات الاسلامية (لبنان)
١٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
المليشيات الشعبية الاثيوبية
١٢٠
الميليشيات اللبنانية
٥٤ ، ١١٧
فينستل (طائرة سوفياتية)
٢١١
مينتمان ٣ صاروخ أمريكى
٤٣

(ن)

النابلم
٤٣٤
نابلس
١٠٠
نادى اعضاء هيئة التدريس
جامعة القاهرة
٣٨٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٧
نادى باريس
٥٥٦
الناصرية
٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ـ ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤
الناصريون ، جماعة
٢٩٤ ، ٢٩٥
ناكاسونى ، ياسوهيرو رئيس وزراء اليابان
١٩ ، ٧٧ ، ٨١
ناكاياما ، تارونا وزير خارجية اليابان
٧٦ ، ٨٠ ، ٨٢
ناميبيا
٥٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٥ ، ٥٧٤
ناميبيا ، قضية
١٠٨
نان ، سام ـ رئيس لجنة الخدمات المسلحة ـ مجلس الشيوخ الامريكى
٣٩
نبيل رضا ـ مدير ادارة شئون اللاجئين بالخارجية المصرية
١٢٥
نترات النشادر ، سماد
٣٧٥
نجع حمادى ، قناطر
٥٧٤
النجم الساطع (مناورة)
٤٤١
نجماشوت حاملة جنود اسرائيلية
٢٠٢ ـ ٢٠٤
نجوما ، سام
٥٧٤
نجيب حسنى ـ رئيس جامعة القاهرة
٤٠٤
نجيب محفوظ
٤٣٦
النحاس ، مصطفى
٤١٦
نحن والآخرون (كتاب)
١٨
النداء اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣
ندوة اتحاد البورصات العربية ـ الرباط ـ سبتمبر ١٩٨٨
٣٥٣
ندوة الحزب الوطنى لمحو الأمية
٤٢٨

ندوة صندوق النقد العربى ـ ابو ظبى ـ ديسمبر ١٩٨٨
٣٥٣
النرويج
١٨٤ ، ٥٧٨
نزع السلاح
٣٨ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، ٣٩٤
النشا والخمير ، شركة
٣٧٥
نعمان جمعة
٤١٦
النفايات الذرية
٣٨٩
النقاط العشر المصرية
٣٣٥ ، ٣٣٦
النمر ، عبد المنعم
٤٣٠
النمسا
٦٦ ، ٥٧٨
نميرى ، جعفر الرئيس السودانى السابق
١٢٥ ، ٢٨٨ ، ٥٦٧
النهار الدولى
٢٧٣
النهار العربى
٢٧٣
النهار اللبنانية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٤
نهر دجلة
١٥٧ ، ١٥٨
نهر الفرات الكبير
٢٣ ، ١٥٧ ـ ١٥٩ ، ١٦٦
نهر السنغال
١٣٦
نهر النيل
١٢٥ ، ٤١٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٢٤ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩
نواديبو
١٣٧
نواكشوط
١٣٧ ، ١٣٩
نوتردام ، فندق
٣٣٢
نور (مفاعل نووى جزائرى)
٢٣٠
النور ، جريدة
٤٢٥ ، ٤٣٦
نور يخشى ، محسن وزير المالية الايرانى
١٥١ ، ١٥٢
النيابة الادارية
مصر
٣٨٢
النيجر
١١٩ ، ١٣٩ ، ٥٣٠ ، ٥٧٥
نيجيريا
١٣٩ ، ٢٥٥ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦
نيروبى
١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ـ ١٣٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦
نيريرى ، جوليس ـ الرئيس التنزانى الاسبق
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٧٩
نيكاراجوا
٤٩ ، ٥٣
نيكسون ، ريتشارد الرئيس الامريكى الاسبق
زيارات خارجية الصين
٨٩
نيكى ، مؤشر
١٨٧
نيكونوف ، فيكتور ـ (مسئول المسائل الزراعية باللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى)
٣٦
النيل ، تلوث
٣٨٨
النيل الأزرق
٥٨٥ ، ٥٨٩
النيل ، حوض
٥٧٥
نيمتز (حاملة طائرات امريكية)
٤٧
نيويورك
١٤ ، ١١٤ ، ١٤٠ ، ١٤٤
نيويورك ، بورصة
١٨٨
نيويورك تايمز
٢٢٦

(هـ)

هاتا ، تسوتوما ـ وزير الزراعة اليابانى
٧٤
هاتير ٢ (طائرة امريكية حربية)
٤٧
هاربى طائرة
٢٠٨
هاربون ـ صاروخ
٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٥٩٥
هاشيموتو ، يوتادو وزير المالية اليابانى
١٨٧
هايك اقتصادى امريكى
١٠
هاينان ـ زورق بحرى حربى
٢١٦
هتلر ، ادولف
٣٦
هرارى
٥٧٦
الهراوى الياس الرئيس اللبنانى
٥٧٠

هرر
١٢٨
هرمز ، مضيق
٨٠ ، ١٤٥
الهستدروت ، انتخابات
٣٣٢

هشام ناظر وزير البترول السعودى
١٨٥
الهضيبى ، مأمون
٣٨٥ ، ٤٣٠
الهفهوف ، جبل
٥٢٧
هل فاير ـ صاروخ
٥٩٦
الهلال الاحمر ، جمعية
٤٥٧ ، ٤٥٨
الهند
١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٤٥٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٧٧ ، ٥٨١
الهندسة ، كلية
٤٣٢
هُوبن ، جيولا وزير خارجية بولندا
٥٦
هوساك ، جوستاف (رئيس الدولة الرومانى)
٥١
هو كايرو ، جزيرة
٧٦
هولنادا
٤٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٣١ ، ٥٧٨
هونج كونج
٩٤
هونيكر ، اريك (رئيس المانيا الشرقية السابق)
٥٠
هيئة الخليج للتنمية
٥٥٦
هيئة الطاقة الذرية
٥٢٩

الهيئة العربية للتصنيع
٥٣٢ ، ٥٦٦ ، ٥٩٣ ـ ٥٩٥ ، ٥٩٩
هيئة المواد النووية
٥٢٧
هيجل
١٨
هيجينز ، ويليام (كولونيل امريكى)
٥٤ ، ١٤٨ ، ٢٤٨
هير كيوليز طائرة
٢٠٩
هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا السابق
١٣٠
هينه ، اكرم
١١٥

(و)

واجادوجو
٢٥٥
الواحات البحرية
٥٢٧
الوادى الجديد ، محافظة
٤٦٢
وادى عربة ، منطقة
٥٢٧
وارسو ، حلف
٣٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦
واسب (سفينة برمائية امريكية)

٤٧
وايزمان ، عيزرا وزير العلوم الاسرائيلى
١٠١
وادى النيل ، صحيفة
٤٧١
واشنطن
٣٨ ، ٣٩ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٨٩ ، ٩٠، ١٠٣، ١١٢ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣
واينبجر ، كاسبار وزير الدفاع الامريكى الاسبق
٣٧
وايومنج
٤٠ ، ٤٩
الوحدة الافريقية
١٣٩
الوحدة الالمانية
٥٦ ، ٦٥
الوحدة ، صحيفة الامارات العربية
٢٧٣

الوحدة الاوروبية
٦٣
الوحدة العربية
٢٧٠ ، ٥٦٠
الوحدة الوطنية
٣٨١ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤٧٢
ورقة اكتوبر
٢٩١
ورقة العمل الاردنية
٢٤٢
ورقة العمل الجزائرية
٢٤٢
ورقة العمل العراقية
٢٤١
ورقة العمل اليمنية
٢٤٢
وروف ، تود باحث فرنسى
١٨

وزارة الاسكان
مصر
٥١٣
وزارة الاقتصاد
مصر
٥١٣
وزارة الانتاج الحربى
مصر
٥١٣
وزارة الاوقاف
مصر
٤٣٠
وزارة البترول
مصر
٥١٣
وزارة التجارة والصناعة
مصر
٥٠٧
وزارة التموين
مصر
٥١٣
وزارة الخارجية
مصر
١٠٦
وزارة الداخلية
مصر
٣٧٩
وزارة الصحة
مصر
٢٨٧ ، ٥١٣
وزارة الشئون الاجتماعية
مصر
٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
وزارة الصناعة
مصر
٥١٢ ـ ٥١٥ ، ٥٢٠
وزارة العدل
مصر
٤٩٣
وزارة الكهرباء
مصر
٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣
وزارة المالية
مصر
٢٧٧ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠
الوطن العربى
ن العالم العربى
الوطن العربى ، مجلة
٢٨٣
الوطن العمانية ، صحيفة
٢٧٣
الوطن الكويتية ، صحيفة
٢٧٣ ، ٢٨٢
الوفاق الوطنى اللبنانى ، حكومة
٢٥١
الوفاق الوطنى اللبنانى ، وثيقة
٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٥٧٠
الوفد ، جديدة
٢٧٣ ، ٢٩٦ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٧٥ ـ ٤٩٥ ، ٤٩٨
الوفد المصرى
٤١١
الوقائع المصرية
٤٧٠ ، ٤٧١
وكالات الانباء الاجنبية
٢٨٠
وكالة الاغاثة والتشغيل للاجئين ـ الامم المتحدة
٨٢ ، ٢٤٤
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا
٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٧٣
وكالة الطاقة الذرية
٢٤٤
وكالة غوث للاجئين
٨٢ ، ٢٤٤
ولاديكاد ايجبسين
٤٧٠
الولايات المتحدة الامريكية
١٦ ، ١٧ ، ٢١ ـ ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ـ ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٩ ،
٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ـ ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ـ ٨٠ ،
٨٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٧١ ـ ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ،
١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٣٠ ـ
٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٥٣ ، ٤٧٧ ،
٥١٦ ، ٥٣٠ ـ ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٥٤ ، ٥٦١ ، ٥٧٩ ـ ٥٨١ ، ٥٨٤ ،
٥٨٥ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ .
الولايات المتحدة الامريكية
تهديات
ليبيا
٢٥٦
الولايات المتحدة الامريكية
الميزان التجارى
العالم العربى
٥٧
الولايات المتحدة الامريكية
الميزانية
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨٩
ولاياتى ، على اكبر
١٤٩
وليد مركبة قتال مصرية
٢٠١
الولو ، اقليم
١٢٠
١٣٣
وندهوك
٥٧٤

وول ستريت ، بورصة
١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠
وولد جريف ، وليم وزير الدولة البريطانى
٦٦
وولف
١٤ ، ١٣٧
ويست تكساس انترميديت
١٨٤
ويسكنسون (بارجه امريكية)
٤٧
ويلسون ، مبادىء
٤١١

(ى)

اليابان
١٢ ، ٢١ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤، ٦٦ ـ ٧٤ ، ٧٧ ـ ٨٠ ، ٨٢ ـ ٨٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٧٠ ـ ١٧٤ ، ١٧٦ ـ ١٨٠ ، ١٨٩ : ١٩٤ ، ٣٦٠ ، ٣٨٥ ، ٤٧٧ ، ٥١٦ ، ٥٣١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٨١
اليابان
الميزان التجارى
العالم العربى
٨٣
ياروزلسكى رئيس الدولة البولندى
٥٠
يازوف ، ديمترى وزير الدفاع السوفيتى
٢٨
ياسر عرفات
٦٦ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ٣٢٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٨٠
يانكى (غواصة سوفيتية)
٤٣
يجليتو ، واشيجرى ـ مدير ادارة الشئون الخارجية الاثيوبى
١٢٥
اليسار الاسرائيلى
٩٨ ، ١٠٥
اليسار العربى ، مجلة
٤٤٢
اليسار المصرى
٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥
يعقوبى ، جاد وزير الاتصالات الاسرائيلى
٩٨
يلتسين ، بوريس
٣٥
اليمامة ، صفقة
٢٠٠
اليمامة طائرة بدون طيار
٢٠٨
اليمن
علاقات خارجية
السعودية
٥٦٦
اليمن الجنوبى
٩٤ ، ١٢٢ ، ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٩١ ، ٣٨٥ ، ٤٥٢ ، ٥٨٨
اليمن الشمالى
٥٨ ، ١٢٢ ، ١٦٢ ـ ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٤٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩
اليمين الاسرائيلى
١٠٠ ، ١٠٥ ، ٣٣٤
الين اليابانى
١٧٣ ، ١٩٤
اليهود
١٧ ، ٥٥ ، ٣٢٣
اليهود الاثيوبيين ، هجرة
١٢٢ ، ١٢٤ ، ٥٨٩
اليهود الايرانيين ، هجرة
٢٥٦
اليهود السوفيت ، هجرة
٢٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٥٤ ، ٣٩٤
يهودا والسامره ، سكان
١٠٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥
اليهودية
١٧
يو . أى . ال كوربوريشن ، مؤسسة
١٨٨
يوغوسلافيا
٥١ ، ٤١٨ ، ٥٣١
يوحنا بولس الثانى (البابا)
٢٤١
اليورانيوم
٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
اليوروفايتر (طائرة مقاتلة)
٦٢
يوريكا ، مشروع (بروكسل)
٦٢
يوسف أحمد نائب الرئيس الاثيوبى
١٢٤
يوسف شابيرا ، مقترحات
١٠٠
يوسف صبرى أبوطالب ـ وزير الدفاع المصرى
٣٧٥
يوسف عز الدين
٤٦٧
يوشفكايا ـ (صحيفة سوفيتية)
٣٥
اليوم السابع ـ مجلة
٢٧٢ ، ٢٨٣
اليونان
٥٢ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٤
اليونسكو ، تقرير
٤٧٣
اليونسكو ـ الكتاب السنوى ١٩٨٧
٢٧٢
يونيتد ايرلينز
١٨٨
اليونيدو
١٧٠

أعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية المساهمون فى التقرير

المشرف ورئيس التحرير أ . **السيد يسين** ـ مدير المركز ورئيس وحدة الدراسات الاجتماعية
مستشار التقرير د . **سامى منصور** ـ الخبير بالمركز
منسق عام التقرير د . **اسامة الغزالى حرب** ـ خبير ورئيس وحدة النظم السياسية

مجموعة النظام الدولى :
المقرر : د . **عبدالمنعم سعيد** ـ خبير ورئيس وحدة العلاقات الدولية
الأعضاء : **حسن ابو طالب** ـ خبير وعضو وحدة العلاقات الدولية
عماد جاد ـ باحث وعضو وحدة العلاقات الدولية
راجية صدقى ـ باحثة وعضو وحدة العلاقات الدولية

مجموعة النظام العربى :
المقرر : د . **محمد السيد سعيد** ـ خبير ورئيس وحدة الدراسات العربية
الأعضاء : **وحيد عبدالمجيد** ـ خبير وعضو وحدة الدراسات العربية
جمال عبدالجواد ـ باحث وعضو وحدة الدراسات العربية

مجموعة جمهورية مصر العربية :
المقرر : د . **أسامة الغزالى حرب** ـ خبير ورئيس وحدة النظم السياسية
الاعضاء : **(أ) وحدة النظم السياسية :**
ـ د . **جهاد عودة** ـ خبير وعضو وحدة النظم السياسية
ـ **هالة مصطفى** ـ باحثة وعضو وحدة النظم السياسية
ـ **عمرو هاشم ربيع** ـ باحث وعضو وحدة النظم السياسية
(ب) وحدة الدراسات الاجتماعية :
ـ **الفت أغا** ـ خبيرة وعضو وحدة الدراسات الاجتماعية
ـ **نبيل عبدالفتاح** ـ خبير وعضو وحدة الدراسات الاجتماعية
(جـ) وحدة الدراسات التاريخية :
ـ **أمال اسعد** ـ باحثة وعضو وحدة الدراسات التاريخية

مجموعة البحوث الاقتصادية :
المقرر : د . **طه عبدالعليم** ـ خبير ورئيس وحدة الدراسات الاقتصادية
الاعضاء : ـ **عبدالفتاح الجبالى** ـ باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية
ـ **مجدى صبحى** ـ باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية
ـ **احمد السيد النجار** ـ باحث وعضو وحدة الدراسات الاقتصادية

مجموعة البحوث العسكرية :
المقرر : لواء أ . ح متقاعد / **طلعت احمد مسلم** ـ خبير ورئيس وحدة الدراسات العسكرية

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٠ / ٥٨٨٣



مطابع الأهرام بكورنيش النيل

التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩

« لم يشا القرن العشرون ان ينتهى ليسلم زمام البشرية الى القرن الحادى والعشرين ، قبل أن يحسم حسما نهائيا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية . وليس هناك من شك فى ان ثورة اكتوبر الكبرى التى وقعت احداثها عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى ، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل ، كانت من اهم احداث القرن . فلاول مرة فى التاريخ تترجم ايديولوجية سياسية صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو كارل ماركس الى نظام سياسى عالمى لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى ، ولكنه امتد الى قارات متعددة . فشهدنا تطبيقا له فى آسيا حيث تبرز التجربة الصينية وفى افريقيا وفى امريكا اللاتينية .

ومنذ نشأ هذا النظام ، شنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية والإعلامية ، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه ، وتفنيد اسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية . وفى مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية والامبريالية والديموقراطية الغربية . وهكذا هيمن على مناخ القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية ، والذى اتخذ أبعادا بالغة الخطورة ، تمثلت فى سباق التسلح النووى ، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر .

ودارت المناظرة ـ المعركة ، وكل فريق يتوعد الآخر بقرب هزيمته الكاملة

غير أن الرأسمالية اثبتت ـ بما لايدع مجالا لاى شك ـ قدرتها على تجديد نفسها ، واستفادتها من النقد الماركسى فى تطوير مشروعها ، فى الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جمودا شديدا ، بالرغم من المحاولات الجسورة لانقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل ، سواء من خلال الممارسات النظرية النقدية التى أرادت ان تقدم قراءة جديدة للماركسية ، ربما كان أبرز صورها محاولة الفيلسوف الفرنسى لويس التوسير ، او من خلال الممارسة السياسية ، وخصوصا محاولة الشيوعية الأوربية التخلى عن بعض المسلمات فى سبيل التكيف مع النظام البرلمانى الاوربى ، وقبول فكرة الوصول الى الاشتراكية من خلال الانتخابات .

غير ان المحاولات نظرية كانت او سياسية فشلت فشلا ذريعا ، لأسباب متعددة ليس هنا مجال الخوض فيها . غير انه من قبيل التسرع الزعم أن المناظرة بين الماركسية والرأسمالية قد حسمت نهائيا لصالح الراسمالية ذلك انه ـ على سبيل اليقين ـ سقطت الشمولية كنظام سياسى ، غير ان الخلط بين الشمولية والماركسية باعتبارها ايديولوجية تنطوى على عديد من القيم والافكار الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وحرية الانسان . والعمل على تنمية كل قدراته الابداعية ، يعد خلطا للأوراق ، فكثير من هذه القيم الايجابية وجد طريقه الى النظرية الغربية ذاتها ، لأنها تعبر عن قيمة انسانية عامة ، اثبتت الخبرة التاريخية انها جديرة بان تتبع »

(من المقدمة)



سعر النسخة داخل مصر : ١٥ جنيها مصريا
سعر النسخة خارج مصر : ٢٠ دولارا

يطلب من وكالة الأهرام للتوز
شارع الجلاء ـ القاهرة ت ٣ ٠ ٢ ٨ ٥